

الفهارس كتاب الصلوة كتاب الزكوة كتاب الصوم كتاب الحج كتاب السجود
 ١١٩ ١٢١ ١٢٣ ١٣٠ ١٣٥
 كتاب الشركة كتاب المضاربة كتاب الوكالة كتاب الكفالة كتاب الحوالة كتاب الصلح
 ١٤١ ١٤٤ ١٤٩ ١٥٢ ١٥٣
 كتاب الربية كتاب الوقف كتاب الغصب كتاب الوديعه كتاب العارية كتاب اللقيط واللفظ
 ١٦٠ ١٦٢ ١٦٥ ١٦٧ ١٦٩
 كتاب الختنى والمفقود كتاب الالباق والادب الموت والشرب والمزارعة كتاب المساق والنكاح
 ١٧٤ ١٧٣ ١٧٦
 كتاب الرضا كتاب الطلاق كتاب العتق والمكاتب والولاء كتاب الجنابات
 ١٩٧ ٢٢٤ ٢٣١ ٢٣٤ ٢٣٥
 كتاب الديات كتاب الحدود والسرف كتاب الصيد والذبائح كتاب الاضحية كتاب الايمان
 ٢٤٧ ٢٥٥ ٢٦٠ ٢٦٣ ٢٦٤
 كتاب ادب القضى كتاب الدعوى كتاب الشهادة كتاب القسم كتاب الاكراه
 ٢٧٤ ٢٨٤ ٢٨٩ ٢٩١
 كتاب السيرة كتاب الحضر والاباء كتاب الوصايا فصل في الاشربة
 ٣٠٢ ٣٠٤ ٣٥٣



كامل و...
 ...
 ...

بسم الله الرحمن الرحيم ربِّ كبر وامن واختم بحمدي بالزمن
يا من لا يحوط كماله ولا يوصف انفعاله ولا يتوحد بادر اك ادراكه افكار حول الفضلاء محمد كمالا
لامرك بالقصور والحضور والاعياء وتشكر على منك لا لاء بلا مثيل الا لاء انت الذي توتي الحكمة
من نشاء ما نشاء اسلك ان يغلي عيني بعين العطاء وتجلي عن عيني غيب الغطاء وتجعلني مقتنيا بانوار
العلماء الذين عشتوا الاجلاء الظلماء واستغلوا بانوار الشريعة الغراء واستغلوا في اطوار السراء والفساء
وصاروا صدورا في مناهج الاهتداء وساروا بدورا في مدارج الاقتداء وفضل مرادهم على دماء الشهداء
ورحمتهم على قيام الجحذاء وجعل جليسهم بالميل من السعداء وفضلهم على خاتم الانبياء
وخاتم الاسخياء محمد المختص بنبوة الانبياء وعلى اله بررة الاولياء وصحبه خيرة الاقبياء **وبعد**
يقول الضعيف الخفيف المذنب عبد اللطيف بن عبد العزيز بن امين الدين ختم الله بالخير عمله وأولاه
واعطاه في اخرته امله وأولاه ان بعض اخواني وخلص خلاقي في اثنا العشرة من البين قالوا ان مجمع
البحر من كتاب بديع له قدر رفيع لم ير مثله في الفروع ناليف يستخرج منه الروع من حارة لفظه
يشابه الا لغزان وفي هادي لخطه عجايب الاعجاز كتاب في سراير سرور مناجية من الاخران ناجح وليس
له شرح يستغنى العليم من دايه ويلكني العليل بما يه نسلك ان شرحه شرحا تحلل فوايد فينوده وبذلك
شوار صوبه ويشير ما كنت في حجب عباداته ويفر ما كنت في اصداف اشاراته حاويا بالمسائل
المقبولة **جاء** واعن الدلائل المبسوطة متوسطة بين التقريظ والافراط فان خير الامور الاوساط
فكان لهم هذا امر رفيع الشدة وفي امر وضع العدة ومن كيد الزمان كسير وفي قيد الهوان اسير
وعدا الى نكد وفساد وغلا على عدو فساد مع ان العلم حال هشيم نذر من الرياح والجمل حال حسما
بدورته النجاح واين الصفا هيئات من عيش عاشق وجنة عدن بالمكانة حقت فلم يقبلوا مني هذا
الا عندار وقابلوني بالاحاح والاضار فالتحت فيه نفسي وان كان عسيرا لان في انجاح الرجال خيرا
كثيرا وشرعت بالنظر الكليل والخطر العليل راجيا من القادر الجليل ان يسر لي كل عسير وعول اذ هو نعم
المولى ونعم المييل **الحمد لله** ابتداء المصنف رحمه الله تعالى في اول كتابه بالتحمد اقتداء بكتاب الله الحميد
واستئذ لا لقوله عليه السلام تخلقوا باخلاق الله وشكرا على صبر ورثته مصنفنا بفضل الاله امامت احمد
وقد تركته بالعد لا شتهان نخريرا وتقريرا في اويل الشرح بحيث يفضي بحثه الى بلك البلوغ **جاء** **العلماء**
يدل من الله وبيان لا استحقاقه الحمد بهذا الوصف كما استحقاقه بذاته **انجاء** اي كايجه وهو جمع نجر هذا
تشبيه بليغ لان طريقه مذكوران فيه محذوف التشبيه وجعل المشبهة في حكم الخبر عن المشبهة من
قبيل قولهم زيد اسد وذكر ما يلائم المشبهة معه وهو قوله **لا اهتداء زاهر** وجه التشبيه ان السابرين
في الليل المظلم يهتدون الى طريقهم بالانجم الزاهر فكذا السالكون بهتدون الى طريق الدين بالعلماء الزاهرين
كما قال عليه السلام اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم جعل المصنف رحمه الله تعالى الانجم استعانة
للعلماء وقوله للاهتداء زاهر ترشيحا لها وهذا قول غير مختار في البيان كما هو مقرر في علم البيان فان قلت
الانجم جمع كلمة والانجم جمع كلمة فلا ينع ان يحمل عليه قلت ما ذكرت كان على تقدير ان يراد منه الكثير وما
اريد منه الغلة بقرينة حمل جمع الغلة عليه كما اريد من الجمع التشبيه في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما بقرينة اضافته
اليها فان قلت اي حاجه الى هذا التكليف قد ثبت ان الجمع المحلى باللام يراد منه الجنس فيصح حمل جمع
عليه قلت نعم اذ لم تكن اللام العهد ومنها ريد علم الشريعة لا مطلق العلم فان قلت لم يقل نحو ما

قال عليه السلام اصحابي كالنجوم قلت لعله اشار بابراد جمع التمدد الى العلم الهادي في زمانه
فاذا قلنا في ذلك الزمان الغالب فيه الخيارات فكيف شأنهم في عدم التملؤن بالشر كما قيل **شعر**
وقد كانوا اذا عدوا قليلا فقدموا اقل من القليل وفيه رعاية برأعد الاستهلال لان كون العلم
كالاجم انما هو بعلم الفروع الذي ينظم به الاحوال ويتميز به الحرام من الحلال **واعلاما** اي كعلام
وهو جمع علم وهو الجبل **لاقتداء** **بانه** اي ظاهر وجه الشبه ان المسلمين يقصدون العلم اليقيني
من اقوالهم وافعالهم ويقصدون اليها كما كانوا يقصدون الجبال لانواع الانساق بها **وحجة** اي دليلا واضحا
يستدل باقوالهم وافعالهم وقت الاستنباه **على الحق** واطهاره كما يستدل بالادلة على مدعاه
واطعمه لمادة التشبه جعل انفسهم حجة مع انفسهم بهم الحجة مبالغة كما يقال زيد عدل وانما لم
يقول حجة اشار الى انفسهم متفقون على دعوى واحدة وهي الدعوة الى الله تعالى ولو جمع لا وهم ان لكل
دعوى مخالفة لدعوى الآخر **وحجة** اي دليلا واضحا **الى الصديق** المراد منه الجند مجازا لكونه سببا
لما عبر عنه به رعاية للسمع يعني ان افعال العلماء اقر لهم طريق الى الجنة فمن سلك فيه ولم يخرج
عنه نال مقصده او المراد المحبة كما يقال فلان صديق يعني ابتاعهم يودى الى كون المنتفع محبوبا لله
تعالى ولعباده جعل انفسهم طريقا لمبالغة والكلام في افراد المحبة **قال** المصنف رحمه الله تعالى
الصدق كما يقع في الاقوال يقع في الافعال فالمراد بعبادته مثل الكاذب لانه لم يطابق وما وضعت
العبادة له من القرينة الى الله تعالى وخلوص الجود به له اقول انه انما هو الصدق خلاف
الكذب لا يستقيم قوله يقع في الافعال لانه حجة في الخبر مجاز في الفعل فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
في الارادة وهو ممنوع وان اراد منه الاخلاص بان التناول الافعال والاقوال فلفظة الى لا
تناسبه على الاطلاق لانها لانها والاخلاص لا يكون غاية لمن تبع العلم باخلاص وانما يكون غاية
للمؤمن المنتفعين لهم ظاهر كما قيل الربا فظهر **الغاية** اي مستوية **ومصدور** جمع صدر
معنى رئيس يعني هه جماعة رؤساء للفضائل **جامعة** فعلى هذا التشبيه فيه ونحو الصدق بمعنى العضو
المشتمل على القلب يعني هه جماعة معون للفضائل **كأن** اي كما انفسهم كصدور حاوية لها كما قال القائل
اداما تجلي في فلكي نواظر وادهونا جاني فلكي مسامح **اختار** اي الاول جمع الفله وهه جامع الكثرة اشار الى ان
العلماء الجامعون للفضائل كثيرون لكن من يصلح منهم لاقتداء يكون تقدم الجار والمجرور رعاية للسمع او
للتخصيص ادعاء **ويذكر في تمام الشريعة طاعة** شبههم بالذود والستور اشار الى ان افعالهم مقبولة
من نور صاحب الشرع كنور القمر المستفاد من الشمس لان حجة البدر انما يكون في الليل والشمس لا تجمعه
والناس كلهم في ظلمة الجبل فكان تشبيههم بالبدر الباق احتيا وهذا **اجمع** الكثرة اشار الى ان العلماء اثنافعين
لناسك البدر المنير كثيرون وان لم يكونوا صاحب الامامة ومن يتبعه لا يروى **حدا** لضبط على المصدر لان قوله احمد
له في الاصل بحمد الله فعدل الى الجملة الاسمية الغير المعقولة بزمان تجميل الحمد **ومرد** وامر جوده اي كدوام
جود وهو صفة تكون مبتدأ لا فاده شيء يليق به لا غرض فلو وهب واحد كتابه مثلا من غير اهله او اولاه
يعرض شيوي واخرى لا يكون جوادا **القباض** هو مبالغة الفاين بمعنى الشبايع او بمعنى كثر الانبساط
وفي هذا التشبيه اشار الى ان الله تعالى مستحق لدوام الحمد لانه باق مفيض الخيرات وما كان المشبهة
في هذا التشبيه معنويا اراد ان يشبهه بالشي المحسوس الدائم **ويبقى** **بما الكواهل** **الاعراض** الكواهل هي النجوم
بنفسه والعرض ما لا يتوهم والمراد من البقاء هنا طول الامتداد ومن الام ان اعراض لا تتجدد كجود الحمد

ولما كان كثرة الجواهر المحسوسة ممثلة شبة امتداد حمد الله بامتداد الجواهر تفهيمًا وتأكيذا بعد تأكيد
والصائق وهي من الله الدائمة **على صاحب الله** أي الدين **الظاهر** وصفا بها لأن أهلها مطهرين ومن كون
بتزكية الله تعالى كما قال تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس ولأن طهارة الموضوعات هذه الأسماء يوجب
ما روي أنه عليه السلام يعرف أمة في المحشر بكونهم غرامجلين من الموضوعات فقلت كيف تختص بهم
وقد قال عليه السلام حين توضع هذا وضوء وضوء الأنبياء من قبلي قلت وجود الموضوع في الدنيا
لا يدل على وجوده في أممهم لاحتمال أن يكون مختصا بهم **المؤيد** أي المقوى **من عند الله** بالمعجزة **الظاهرة**
وهو القرآن لأنه باق بعد **مخارج الرسل** وهو بكسر التاء اسم الفاعل وبفتحها الطابع **وناسخ الملل**
أي مبطل بعض أحكامها **والرضوان** بكسر الراء وضمة الواو والضم الفصح بمعنى الرضى وهو مدد واسم ومقصود
مصدر **على الله** وهم من جهة النسب ولا دلي على عقيل وجعفر والعباس ومن جهة الدين كل مؤمن نقي
كذا أجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن **الأئمة الهدي** على حذف المضاف أي أئمة
أصحاب الهداية **وحجة** جمع صاحب كركب جمع راكب وجمعه أصحاب واختلقت في تفسير الصحابي المنسوب
إلى صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم أصحابه إنما جاز النسبة إليهم لكونهم طائفة معروفة بنا
على أن صاحب له معنيين أحدهما عرف وهو من يكون كثير الصحبة كما يقال فلان خادم فلان إذا كان كثير
الخدمة له والثاني لغوي وهو من يكون مصاحبا ولو كان ساعده وسعيد بن المسيب اعتبر الأول ولم يعد من
الصحابة إلا من أقام مع النبي عليه السلام سنة أو سنتين والباقيون اعتبروا الثاني حتى قالوا من رآه من
المسلمين فهو صحابي لكن المراد هنا ما قاله سعيد بن المسيب بقية قوله **مصابيح** لأنه جمع مصباح وهو
السراج شبههم بالمصابيح لأن السالكين في الدين هتدوا بأنوار علومهم المقتبسة من النبي عليه السلام
كاهنذا السالكين بالمصابيح في المسالك **الدينية** جمع دجينة وهي الظلة **والرحمة** وهي إغاثة الله تعالى وقيل
هي إرادة إيصال الخير **على من تبعهم** أي تبع الصحابة في آثارهم **باحسان** أي خلاص **وعلى علماء الأمة في**
كل زمان وهم الضابطون بتوفيق الله سبحانه وتعالى قواعد الشريعة **أما بعد** أي بعد حمد الله
والصلوة على رسول الله **فهذا كتاب يصغر الحافظ** أي حجة أي حجة **ويغزر** أي يكثر **للضابط** وهو الحافظ بحجة
الرأي **علمه** لما كان صغرا كجم بالحجاز الفاظه قرنه بلفظ الحافظ وكان كثر معانيه محتاجة إلى التأمل فيها
قرنه بلفظ الضابط **وسنكشف لوقاد** وهو مبالغة الواقدين وقدرت النار **الفرجة** وهو في الأصل
أول ما يستنبط من البير ويراد به العلم المستنبط بالقطعة أراد بوقاد الفرجة من له دهن يتوقد دكا
يقال ذكي النار كما مقصورا أي اشتعل **ومؤدة** جمع رمز وهو الإشارة بالشفتين والحاجب أراد بها هنا
المعاني المعروفة من أوضاعه بحسب اصطلاحه سماها رموزا لعدم انهما من وضع اللغة **وسنفتح لنقاد**
مبالغة من النقد وهو أخرج الزيف من الجيد **البصير** وهو الاستبصار ومنه قوله تعالى بل الإنسان على
نفسه بصير **أقول** المفهوم من شرح المصنف أنه مضاف إلى فاعله لكنه مخالف لقول النحاة أن اسم
الفاعل المتعدي لا يضاف إلى فاعله لوقوع الالتباس والأولى أن يجعل مضافا إلى مفعوله يعني يوصف
من نقد استبصار الناقد وفيه مبالغة ليست في غيره **كنوز** جمع كنز وهو المال المدفون أراد بها المعاني
المدفونة في صيغ العبارات **ومشتوق** من الشوق وهو نزاع النفس إلى الشيء يقال شاقني الشيء فهو شاق
اللفظ وهو من راقني يروقني أي أعجبي اللام فيه للتعليل إضافة الراق إلى اللفظ من قبيل إضافة الصفة إلى
موصوفها **وجميع** أي تركيب وجب هذا الكتاب فلما حذف الموصوف أضيف صفته إلى الكتاب حاصل مراد المصنف

لا ينبغي أن يكون
الظاهر هو الذي
يكون في الدنيا

لا ينبغي أن يكون

الظاهر

الظاهر

الظاهر

رحمه الله أن التركيب الموحى لهذا الكتاب يشوق بحصوله إليه لأن لفظه راقب مع غيره لعدوته لأشرف لشاعته
وانما أئند الشوق إلى الوحيين مجازا لأنه سببه **ويغفر** يقال فاق الرجل أصحابه إذا علمهم بالشرف وعداه
بغلي لتضمنه معنى العلو **على نظائره** من المختصرات المصنفة في هذا الفن **تجيز** اشتماله على الاصطلاح
الغريب الذي تقر به أسند الفعل إلى التجيز مجازا لأن الفائق هو الكتاب وتجزئ غيره من أتيان مثله
سببه **أقول** أفرط المصنف في مدح كتابه المؤدي إلى مدح نفسه وأعجابه لأنه وصفه بالتجيز
وهو نعت لكتاب الله العزيز مع أن ما وضعه من تجيز الصيغ للخلاف عجز عجز غيره من الفقهاء الأسلاف
ويجوز سبق الخطوط بآله وجمع المسائل بالمجاز قاله لم يكن تمدحا خلتها بحاله مع كفاية كتابه في الشهادة على
كماله **مخوى** أي مجمع وهو حال من فاعل بصغر أو استيفاء جواب عن قال ما شأنه يغزر للضابط **مختصر**
الشيخ أبي الحسين القندوري صاحب شرح مختصر الكرخي **ومنظومة الشيخ أبي جعفر السفي** وافاض عليها
من فضله الوفي **رحمها الله فانها بحران** أي ممتلئان وقد قيل القندوري مشتمل على اثني عشر مسألة
والمنظومة مع فتوده واحتراراته مشتملة على ثمانية عشر الف مسألة **وهذا مجمع البحرين** وهو أي مختصر
القندوري والمنظومة **النيران** أي المضيئان يقال اشرف وجهه أي حسن وأضاهيها كالنيران
المشتق من وهما الشمس والقمر في الحسن وعموم النفع وفي الصحاح النيران التشديد علم التوب لعل إطلاقه
على الشمس والقمر باعتبار أن كلامهما كالعلم للفلك **وهذا ملتقى النينين** وفي شرح المصنف أنما ذكر بحران
إذ لم يكن في البحار بحران معروفة وعرف النيران لأنها لها هذان النجوم فكأنما معهودان عند السامع
قال علماء البديع الحنبل المعروف باللام يفيد التخصيص والمبالغة كقولك زيد الفاضل فلذلك أعدت الضمير
وقلت وهما النيران إلى هنا كلامه **أقول** ما قالوا فيما أريد من الخبر المعرف للام الجنس لأن الحصر والمبالغة
أما استنفاد من حمل الجنس على الواحد وهما أريد من النيران الشمس والقمر فكيف يفيد التخصيص
فلا يصح تعليله بل المبالغة حصلت من حمل المشبه به على المشبه به لا حرق تشبيه **أحدها** وهو مختصر
القندوري **تهدي إلى فقه المذهب** أي يبدك ويسوق إلى فهمه يقال فقه الرجل الكسرى فهم وفقه بالغم
أي صار فقيها والمراد هنا المعنى الأول **الذي هو من اشرف المطالب** وهو مذهب أبي حنيفة **والآخر** أي
المنظومة **يعرف الخلاف بين المذاهب** وفي اختصار لفظ يعرف وفيما سبق لفظ تهدي لطيفة يعرفها القدر
فجمعت بينهما جمعا أي سبق إليه على بنا المجهول أي لم يسبق أحد إليه مني **ولا غري** أي طلع **أحد غري** عليه
مع زيادات شريفة موصوفها محذوف أي مسابيل زائدة شريفة يحتاج إليها المفتي **وقد عطف** على الموصوف
المحذوف أكثرها ما خوذ من ملتقى البحار شرح المنظومة **وسابيل** أي مع مسابيل **منظرة** كالبحر جمع عقد
بكسر العين وهي القلادة **واشارة إلى الأصغر** الروايتين **والأقوى** من القولين **وتبيين** أي مع تبيين **على الجاز**
للقوى ما خوذ من الفتى وهو الساب القوي سمي الحكم فتوى لقوى المسابيل يعني جوابا كادته **وإحرق** تشبيه
أنا قد صدقته أي الكتاب **بتهمة قاعدة** أي سببها وهي قضية كلية منطبقة على جميع جنابها كقوله دللنا
على غير الخلافه بالجملة الشرعية **أخترتها** أي أنشأها **وأوضاع** أي هياكل وهي معطوفة على تهدي شريفة
يعني ملاءمة للطابع معبودة للخلاف كدعيز مفرج الماض المستلكن فاعله لقول محمد إذا خالقه صاحباه **أبند عنها**
الابتداع الانشأ لا على مثال يقال ابتدع السموات أي ابتدعها قالوا في الفرق بينهما الاختراع هو إنشاء على مثال لكن
هذا المعنى غير مناسب فيكون الاختراع مستعملا في معنى الابتداع وانما أورده تفتنا وتجميع الكلام **لنكون**
أي تلك القواعد والأوضاع **أقرب** **الوسابيل** جمع وسيله وهي ما يقرب به إلى الغير **إلى البيان** أي إلى المسائل

التهج

التهج

التهج

التهج

التهج

التهج

التهج

التهج

اتفق عليه الاثنان منهم فيكون الجمع باعتبار من قلدهما فيه والغرض بيان قول المخالف كقوله بخير رفع
 النجاسة الحقيقية بالمسابع كاللها ومنعه **وانما جعلناه** يعني جعلنا كلامنا لا وضاع الدالة على خلاف الشافعي
 وزفر وما لك **مجموعا ليقيم** ان المذكور في المتن هو قول اصحابنا وانهم اى الشافعي وزفر وما لك **تعالى**
فيه اى تخالفون اصحابنا في المذكور فنقتصر على هذه الجمل ان **فما قولهم** يعني ان كان كل من افعال
 الشافعي وما لك وزفر مفهومهما من المذكور لكونه ضد الدالة فنقتصر عليه مثاله ما سبق من الامثلة **والا اردناها**
تبيينها على ما سبق يعني ان لم يفرم اردنا الجمل المذكور في المتن بنفى قولهم كقوله فنقد به بالربع لا بالقل
 وقوله اسقطناه يستلزم لا يشر وقوله وقدر وهما بالشهد لا بقدر ايقاع السلام **هذه** اشارة الى الاوضاع
 السابقة **اوضاع المسائل الخلافية ودللتنا على غير الخلافية** باوضاع ست **بالجملة الشريفة** كقوله
 ولو غلبه انما او جينون وزالت مسكته بنوم انتقض **والنافية** اى المنفية كقوله تعالى في عيشة راضية
 اى مرضيه والمراد منها ذات النفي وصاحبه كقوله ولا يلزم القيام للحج عن الركوع **العارفين عن الاوضاع**
السابقة قيدهما بالعارفين لانهما اذا كانتا مع الاوضاع السابقة يدلان على الخلاف كقوله ولو تخلف ظهور
 في الاربعين فهو نفاس وقوله ولم يشرطوا ذلك اقول **النافية** العارية عن الاوضاع السابقة توجد مع
 اظهار الفاعل واصنامه وكل منهما للوافق مذكور في المتن فلم يحتج الى ذكر النافية نعم توجد بدونها في الجملة
 الاسمية نحو لا حلة لافله فانه يدل على ان اقل النفاس غير محدد و **اتفاقا** لكن في عريتها عن الاوضاع السابقة كلام
 لان وضع الجملة الاسمية باق فيها والا يلزم ان تكون المحل خمسا فان قلت اراد من وضع الاسمية الدالة على
 الخلاف ما هو مثبت والنافية عارية عنه قلت فينبذ كان عليه ان يعيدها بالمشية وهي اخصر من قوله والنافية
 ولو قيد الاسمية بها وقال هذا **اوضاع المسائل الخلافية وما سواها** اوضاع غير الخلافية لكان اضبط واغنى
 عن تعداد الوقايف **وبالفعل الظاهر الفاعل** كقوله وتكتفى المرأة بتخليد شعرها **المستتر** اى والفعل
 المستتر فاعله **للعلم به** اى مرجع الضمير بقرينة سوق الكلام كقوله ويضع اصبعيه في اذنيه اى المؤذن **والفعل**
اللازم **ظنه** كان فاعله كقوله **ينعقد** النقل بالشروع لا الفرض **او مضرا** كقوله ويجوز من طرف غدبر
 اى الوضوء قال **المصنف** رحمه الله في شرحه وخامسها الفعل اللازم الذي لا يتعدى بنفسه سواء كان فاعله
 مضرا او مظهرا **واقول** هذا مشعر بانه اراد بالفعل السابق المتعدى سواء كان تعدى بنفسه او بحرف
 الجر ليت شعري ما الفائدة في هذا التطويل والفعل فيما سبق كان مشا ولا لازم ايضا ولو طرح قوله والفعل اللازم
 مع متعلقاته وجعل اوضاع الوفاق خمسا لكان خصر **والذي لم يسم فاعله** اى ودللتنا على غير الخلافية بالفعل
 المجهول كقوله يفترض في الوضوء غسل الوجه **واذ قد** **وفينا بالمقصود** اى وفيما بما وعدناه من بيان الاوضاع
 الدالة على الخلاف وغيره **فقد رقتنا حرف الحاء والسين واليم على الاسمية والمضارعة والماضيه** يعني
 كتبت حرف الحاء على الجملة الاسمية الدالة على قول اى حنيفه والسين على المضارعة الدالة على قول اى يوسف واليم
 على الفعل الماضي الدالة على قول محمد **ونفى قول محمد** يعني كتبت الميم حين اشرت الى نفي قول محمد بحرف **وعلى الاقوال**
الثلاثة على الترتيب اى كتبت الرقوم المذكور على الاقوال الثلاثة المذكور على الترتيب كقوله واقل نقله يوم واكثر
 وساعة يعني اقل نقل الاعتكاف يوم عند اى حنيفه واكثر يوم عند اى يوسف وساعة عند محمد **تبيينها على تلك**
الاحكام المفهومة **اقوال اصحاب الرقوم** وهو مفعول له لقوله رقتنا **وحرف العين** **والزوا** **والكاف**
 يعني رقت هذه الحروف **على الجمل التي** اصحاب هذه الرقوم **وهم الشافعي وزفر وما لك** **تعالى**
الحكم المذكور فيها اى تلك الجمل قوله اصحاب مبتدأ وتخالفون خبره **وحرف الدال** يعني كتبت على المسائل

انما ذكرنا واجب ان يفهم
 الاشياء سقطت للحج

والقيود الزائدة على ما في الكتابين وهما القدوري والمنظومة **وقد اشرنا ان لا تحل الكائن بها**
 بالرقوم هذا شروع لبيان فوايد الرقوم يعني اشرنا ان يكتب الكتاب الرقوم ولا تحلها لفوايد خمسة **لغايد**
سرعه الوقوف على المسائل الخلافية هذه هي الفايده الاولى **واعانه للمبتدئ** هذه هي الفايده
 الثانية يعني رعايتنا على المبتدئ الاطلاع على كيفية دلالات هذه الجمل فتكون الرقوم معينة له
 عليها **والقاصر في علم العربية** يعني اعانه للقاصر في علم العربية لانه لا يميز بين جملة وجملة وهذه
 هي الفايده الثالثة كذا في شرح المصنف اقول الفايده الاولى في حق عالم العربية لان اصل الوقوف كان
 حاصله من الصيغة وبالرقوم حصلت سرعته لان النظر الى نفس الصيغة لا يتحول من كذا في الوقوف والثانية
 في حق المبتدئ لكن ينبغي ان يراد منه غير عالم العربية لئلا يتكرر بالتاليه والثالثة في حق من يعلم العربية بقصور
 فعلى هذا تكون الرقوم معينة للقاصر للمبتدئ لان الاعانه انما تكون في حق المقتدر فلو قال واقاده للمبتدئ واعانه
 للقاصر في علم العربية لكان حسن ولو اراد من الاعانه الافاده مجازا لكانت بعومه القاصر ايضا لان الرقوم مفيدة
 للمبتدئ نفس الخلاف وللغاصر يسير فله وجه لكن قوله في شرحه ربما يعسر على المبتدئ الاطلاع على كيفية دلالات
 هذه الجمل بانه لا يدرك على انه قادر مع العسر فتكون الرقوم معينة له **وليكون فارقا بين ما يكتسب في الخط**
من الجمل الفعلية صونا للكتاب عن غلط الكتاب وهو جمع كاتب وهذه هي الفايده الرابعة وهي قوى الفوايد
 اذ يقع التنبس في الخط مثل يحلم بالبا وحكم بالنون وحكم على بنا المجهول **وتبيينها** عطف على فارقا **على فوايد**
تلك الزايد وهذه هي الفايده الخامسة وهي مختصة بحرف الدال على المسائل والقيود الزايد واضافه الفوايد
 اضافته بيان من قبيل خاتم فضه **وقد تشارك المسئلة سابقتها** اى المسئلة التي سبقتها **في حكم** **وخلافها**
للتشارك في الاعراب يعني يكون لفظ من المسئلة الثانية مشاركا للفظ المسئلة السابقة في الاعراب بسبب
 العطف عليه كقوله ولم نوجب النية والترتيب فان الترتيب معطوف على النية فيكون المعطوف في التقدير
 مسئلة واحدة لان قوله لم نوجب مفرد فيه فتكون المسئلان متشاركين في عدم الوجوب وفي مخالفة الشافعي
 لتأنيها **وهذا حين نشرع** يعني هذا وقت شرعنا لمسائل الكتاب **معتمد بن علي العزيز الوهاب** والله

كتاب الطهارة

اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **كتاب الطهارة** اختار لفظ كتاب على باب
 لان فيه معنى الجمع يقال كتبت الخيل اى جمعت والباب بمعنى النوع وكان الغرض بيان انواع الطهارة
 لا نوعا وانما جمعت الطهارة لانه مصدر والا صل فيه لا شئ ولا يجمع حص الطهارة بالتكايه من بين شروط
 الصلوة لكونها اهم لانها لا تسقط بعدد ونسب وجوبها الصلوة بشرط الحدث **يقف من في الوجه غسل**
الوجه انما قال يفترض لانه ثابت بدليل قطعي وهو قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم لايه هو الاسالة مع النقاط
 وما قالوا الوجه من قصاص الشعر الى اسفل الذقن طولا ومن شجة الاذن الى الاخرى عرضا فبا اعتبار الغالب
 لان حد الوجه في الطول مبدأ سطح الهيئة سواء كان عليه شعرا ولا **ويسقطه عاورا العذار** يعني يسقط
 ابو يوسف افترض غسل عاورا العذار وهو البياض الذي بين العذار والاذن لان الشعر التي تحت الشعر
 في العذار اذا لم يجب غسلها فاهو بعد اولى وقال لا يجب ورا العذار فيحسب من الوجه كان وان كان لا يط
 واما من يغسله واجبا **تافقا واليد بين والرجلين** كلاهما معطوفان على الوجه **الى المرفقين والكعبين**
 المرفق عظم الساعد والعصب والكعب هو العظم الناقص الذي ينتهي الى عظم الساق الى هنا بمعنى مع كما قال الله
 تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم **وادخلناها** قال المصنف رحمه الله اى المرفق والكعب وذلك لان في التسمية
 اليد والرجل مفردين فيقال قد اعدوا هو اقرب للتقوى ويمكن ان يعود الى كل واحد من المشتين اى ادخلنا المرفقين

هذا الذي ارسل اليها لاهل البيت
 بعد ما خرج لغيره الشرايط فوالله ان الله
 لا يسلط الا الاقوال المستقيمة
 انما ذكرنا واجب ان يفهم
 الاشياء سقطت للحج

ثم يغسل ثانيا وثالثا كذلك وهو ايضا يتمسك بفعله عليه السلام **ونفسهما في الغسل** يعني المضمضة والاستنشاق واجبان في الغسل عندنا وسنة عند الشافعي كما في الوضوء **له** قوله عليه السلام عشر من الفطرة اي السنه وعد صلى الله عليه وسلم منها المضمضة والاستنشاق **ولنا** قوله عليه السلام في المضمضة والاستنشاق انهما فرضان في الجنابه سنتان في الوضوء فيجعل ما رواه علي الوضوء وفي المحيط يفعل كليهما عند الاستنشاق ويستنشق بيساره لان اليسار للاقدار **ومسح الاذنين بالراس** يعني مسح الاذنين بما بالراس وعند الشافعي مما جدد به له ما روى انه عليه السلام اخذ للاذنين ما جدد به **ولنا** ما روى انه عليه السلام اعترف عرفه فمسح به راسه واذنيه فيجعل ما رواه انه لم يبق في كفه بله وفي التحفة ادخال الاصبع المبلول في صماخ الاذنين اذ لا سنة **ولم نوجب النية** يعني ان ينوي المتوضئ رفع الحدث او عبادة لا تصح بدون الطهارة ليس بشرط في كون الوضوء مفتاحا للصلاة عندنا وشرط عند الشافعي قيدنا بقولنا مفتاحا لان النية في كون الوضوء فريضة بشرط اتفاقا **له** ان الوضوء طهارة حكمية فلا تصح الا بالنية كالتيتم **ولنا** انه عليه السلام علم الاعراب الجاهل الوضوء ولم يجعله النية ولو كانت فرضا لعله وقياسه على التيمم غير مستقيم لان الما خلق مطهر كما قال الله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا والتراب ليس كذلك وفي الكفاية النية شرط في التوضي بنبيد التمر ويسور الحمار كالتيتم **والترتيب** على ما هو مذکور في النص ليس بشرط في الوضوء عندنا حتى لو بدا بذرعيه او برجليه قبل الوجه جاز وعندك شرط فلم يجز واما لو بدا بغسل يده اليسرى قبل يده اليمنى جاز اتفاقا وان بدا بغسل اليدين من المرفق جاز اجماعا لكن خالف السنة ولو ان غسل المحدث في الماء مع النية لم يجز به لعدم الترتيب وقيل يجز به عنده لان اجمع صارك عضو واحد من الحقايق **له** قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم وتجربوا التعقيب الدال على الترتيب فاذا كان غسل مرتبة على القيام ثبت الترتيب في سائر الاعضاء لعدم التعاقب بالفضل **ولنا** ما روى انه صلى الله عليه وسلم شئ مسح راسه فتذكر بعد فراغه فمسح سبيل كفه والجواب عن استدلاله ان اتفاقا قد ترتيب مجموع الوضوء وهذا لا يدل على ترتيب اجزائه المذكور بالواو **ولم يشترطوا ولا** الواو لا بكسر الواو وان يغسل العضو الثاني قبل جفاف الاول في هو معتدل وهو ليس بشرط عندنا خلافا لما لك رحمه الله **له** انه عليه السلام واظب عليه **ولنا** ان الله تعالى ذكر الوضوء في الاية بالواو وهذا لا يدل على الواو فمن شرطه زاد على النص بخبر الواحد والزيادة نسخ فلا يجوز **ويستحب التيامن** وشرطه لما روى انه عليه السلام كان يحب التيامن في شانه كله حتى في تنعله وطهوره **فصل في نواقض الوضوء** المراد من نقص الوضوء اخراجه عما هو المطلوب منه وهو استحالة الصلوة **وبينقصه كل خارج من سبيل** اراد به سبيل الحدث لان العرف الشرعي يستعمله فيه وفيه احتراز عن الخارج لا عن سبيل كالدمج او بقرينه قوله نلحق به الخارج النجس اذ الحاق يقتضي الاشتراك **ولم يشترطوا الاعتناء** يعني لم يشترط علما وناسخهم الله في كون الخارج ناقضا ان يكون على وجه الاعتناء وشرطه ما لك رحمه الله فيكون خروجه الحصة من الذكر والدود من الدبر ناقضا عندنا وغير ناقض عندك اما الدودة الخارجة من الجرح فغير ناقضة اتفاقا لان النجس الذي عليها من الرطوبة قليل غير سايل واذا خرجت من السبيل فما عليها من النجس وان كان قليلا فحدث بالنقص واما قال الاعتناء ولم يقبل المعتاد لان خروج المعتاد اذا كان لا على وجه الاعتناء لا ينقص عندك كسلس البول **له** قوله عليه السلام المستحاضه صلى وان قطر الدم على الحصى **ولنا** ما روى انه عليه السلام سئل عن الحدث فقال كلما خرج من السبيلين وكذا ما عامه تتناول المعتاد وغيره فان قلت قوله كل يتناول غير المعتاد وقد قالوا النزح الخارج من قبل المراه

لعله عليه السلام
اليمين للوضوء واليسار
للمقدور قبل المضمضة
بيمينه

في كونه

في كونه

والعرق

في كونه

وذكر الرجل غير نافض لا فلا تنبعث عن محل النجاسة وان خرجت نزح من المفضة وهي التي صار سبيلها واحدا فان كانت مضمضة تنقص والا فلا قلت المراد ان كل خارج من سبيل بعد ما يكون نجسا يتناول المعتاد وغيره اعلم ان المراد من الخرج الظهور حتى لا ينتقض نزول البول الى قصبه الذكر فلو نزل الى القلفة انتقض لانه في حكم الخارج ولهذا قال بعض مشايخنا يجب ايصال الماء الى داخل الجفلة وهو الصحيح وفي كفايته اذا تبين الخشونة انه رجل وامراه فالخرج الاخر بمنزله الجرح لا ينقص ما يظهر منه حتى يسيل **ونحوه الخارج النجس** وهو يفتح الجيم عن النجاسة وبكسرهما ما لا يكون طاهرا كالثوب النجس في اصطلاح الفقهاء واما في اللغة فيقال نجس الشيء نجسا فهو نجس ونجس من غير **والقي** يعني الخارج النجس من غير سبيل كالدم وغيره ملحق بالخارج من سبيل في كونه ناقضا للوضوء وكذا القي عندنا وقال الشافعي لا ينقصان قل او كثر واما افرد القي بالذكر مع دخوله في قوله الخارج النجس لانه محال في حد الخرج كما يجي بيانه له ما روى انه عليه السلام احتجم ولم يتوضا وروى انه عليه السلام قاء ولم يتوضا **ولنا** قوله صلى الله عليه وسلم القلس حدث وفي القنية اذا قاء الطعام من ساعته فالصحيح انه ينقص وعن ابي حنيفة انه لا ينقص قال الامام الزاهد في هذا اذا وصل الى معدته وان كان بعد في المرحى لا ينقص بالاتفاق **وشرطنا فيهما السيلان والامتلاء** يعني قلنا انما ينقص الخارج النجس من غير اذا كان سايلا والقي اذا كان ملاما وهو ان يكون مانعا من الكلام وقال يفر ينقصان مطلقا لاطلاق قوله عليه السلام القلس حدث من غير فصل بين القليل والكثير وان السيلان ليس بشرط في الخارج من السبيل وكذا في الخارج من غير **ولنا** ما نقل عن علي رضي الله عنه انه قال حين عد الاحداث اودسعة ملاء الفم الدسعة القية وان الخرج من غير السبيل مما يكون بالسيلان لان النجس كالدم وغيره حاصل في موضعه وبالظهور فيه لا يكون خارجا وفي السبيل يحصل الخرج بالظهور لان النجاسة انتقلت من موضعها اليه وفي النوادر القراء اذا مصر دم نسا ان كان كبير انتقض وضوءه لان الدم فيه يكون سايلا **وهو ملغى في دم ما يع** يعني اذا قاء دما ما يعا القى ابو حنيفة فيه شرط الامتلاء وقال زفر ينقص وضوءه وان قل لان المعدة ليست موضع الدم فيكون من قرحة في الجوف فينقص ما يخرج منها **واعتبر** اي ينقص اتفاقا اعتبر محمد شرط الامتلاء فيه اعتبارا بساير القى قيده بالمايع لانه ان كان علقا لا ينقص اذ الم يملأ الفم اتفاقا قيل الخلاف فيما اذا كان الدم صاعدا من الجوف وغالبا على البراق لا ينقص اتفاقا وان استويا ينقص احتياطا بالاتفاق وان نزل من الراس ينقص اتفاقا ان كان سايلا وان كان علقا لا ينقص من الحقايق **وحكم بنا قضية في البلغم** يعني ان قاء بلغم ملاما الفم ينقص وضوءه عند ابي يوسف لانه صار نجسا مجا وراه نجس وقال لا ينقص لانه طاهر في نفسه لان النبي عليه السلام كان يأخذ بخاتمته بطرف ردايه وانه امسك لا يحتل النجاسة كالسيف الصفيق اعلم ان الخلاف فيما اذا ارتقى البلغم من الجوف اما النازل من الراس فغير ناقض اتفاقا وفيما اذا كان البلغم صرفا او غالبا على الطعام بان كان ممتزجا بحيث لو انفرد كان ملاما الفم ولو كان الغالب هو الطعام بحيث لو انفرد كان ملاما الفم يكون ناقضا بالاتفاق **وتجمع المتفرق لا اتحاد المجلس** **الباعث** هذه المسئلة معطوفة على ما قبلها اي ويحكم ابو يوسف بجمع المتفرق كما قاله المصنف والا فرب ان يجعل بجمع مضارع بعني اذا قاء متفرقا بحيث لو جمع يلا الفم قال ابو يوسف ان اتحاد المجلس والا فلا لان اتحاد المجلس جامع المتفرقات كما ان تلاوات اية سجدة تتحد باتحاد المجلس وقال محمد ان اتحاد الباعث وهو الغشيان بجمع والا فلا لان الاصل ان

نجس

في كونه

اتفاقا

الدم

اختلافا يعني اذا استيقظ رجل فوجد على فراشه بللا ولم يتذكر انه منى او لا لا يجب الغسل عند
ابن يوسف لان ذلك لا يوجب الغسل عند اليقظة فكذا في النوم ويجب عندها لان الظاهر انه كان
منيارا قيا صابة الهوى قبل ان يستيقظ فيجب الغسل احتياطا فينبذ بالمستيقظ لان المعشى عليه
لو افاق او السكران لو صحا ثم وجد بللا لا يغسل عليه اتفاقا وان تذكر احتلاما وفي قوله ما رقينا اشار الى ان البلل
لانه ان لم يربللا لا يغسل عليه اتفاقا وان تذكر احتلاما وفي قوله ما رقينا اشار الى ان البلل
مشكوك غير معلوم انه منى او مذي حتى لو تيقن في الصورة المذكورة انه منى يجب الغسل اتفاقا او
يتيقن انه مذي او مذي لا يجب الغسل اتفاقا وفي قوله ولم يتذكر احتلاما لانه ان تذكر احتلاما
وشك انه منى او مذي او يتيقن احدهما فعليه الغسل اتفاقا وان يتيقن انه مذي فلا يغسل عليه اتفاقا
والفرق بين ابن يوسف وبين تذكر الاحتلام وغيره ان يتذكر الاحتلام يتزحج كونه منيا لكونه سبب خروجه
من الحقائق وفي الجنبه انما يجب الغسل عندهما في المسئلة اذا كان ذكره ساكنا حين نام واما اذا
كان منتشرا فواجب من البلل بعد الانتباه من ان تذكر الاحتلام فلا يلزم الغسل الا ان يكون كثر رايه انه
منى فيلزمه الغسل **والالتقاء الحثاين** هذا معطوف على قوله لا تزال المني اى وجب الغسل لالتقاء الحثاين
على الفاعل والمفعول الحثان موضع القطع من الذكر والانشى ذكر الحثاين باعتبار ان الغلبه كالقهرين وحيثما على
عادتهم لانهم كانوا يجتنبون النساء قال النبي صلى الله عليه وسلم ختان الرجل سنة وختان المرأة مكرمة في حق
الزوج لان جماعها يكون الذار اذا من لا لتقاء ان يكون بللا انزال بقرنته عطفه على قوله لا تزال المني اعلم
ان لا لتقاء غير موجب واما موجب الايلاج والالتقاء لا يدل عليه ولهذا قال عليه السلام اذا التقتا الحثان
وتوارت المشقة يجب الغسل وينبغي ان يجعل الالتقاء مجازا عن الايلاج لانه سببه والموجب في الحقيقة هو
الانزال لكن الايلاج اقيم مقامه لكونه سببا له وكون المسبب حقيقيا وكذا يجب بالايلاج في الذكر كمال سبب الانزال
حتى ان بعض الفسقه يرجحون الذكر على القبل في قضا الشهوة واما الايلاج في فرج البهيمة او الميتة فغير موجب
اذا لم ينزل لانه سبب ناقص **وانقطاع حيض ونفاس** اى وجب الغسل لانقطاع حيض وانقطاع نفاس
في هذه العبار يجوز لان الانقطاع طهارة فلا توجب الطهارة بل موجب للغسل الحدق السابق عند الانقطاع
اقول لو جعلوا اللام في الانزال للوقت لا للعله كما في قوله تعالى لا تلوكون الشمس لان دوح تكلفهم فيها واما وجوبه
للحيض فلقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهن بشهدا الطهارة اى يغتسلن وكون الغسل غاية لمنع الحق الواجب
وهو القربان يدل على وجوبه واما وجوبه للتفاس فلا جماع **لامدى وودي** بالجر فيهما معطوفان على المني يعني
لا يجب الغسل لانزال مذي وودي المذي بالذال المعجمة هو الماء الرقيق الابيض الخارج عند ملاعبة الرجل اهله
والودي بالذال المهملة ما غليظ يتبع البول اما عدم وجوبه للمذي فلقوله عليه السلام كل في مذي ففيه الوضوء
واما عدم وجوبه للودي فلا جماع **ويس للجمعة وعيد واحرام وفي عرفه** انما اقم لفظه في لان الغسل ليس
لعره اى بين صلوة جمعة وبه قال ابو يوسف ويجوز ان يقدر فيه ليوم الجمعة وبه قال الحسن والاول اصح
لان الصلوة افضل من الوقت ذكر في الكافي فائدة الخلاف تظهر فيمن اغتسل قبل الصبح وصلى به الجمعة نال
فضل الغسل عند ابن يوسف وعند الحسن ههنا كلامه لكن فيه اشكال لان معنى الغسل للصلوة ان يكون منتظرا
بطهارة الغسل وقت اداها فكذا معنى الغسل ليوم الجمعة ان يكون منتظرا بطهارته في ساعة كانه يشي
الغسل فيه فكيف لا يكون حسنا عند الحسن بل الاول ان يقال ثمة الخلاف يظهر فيمن اغتسل يوم الجمعة ثم
حدث وتوضا وصلى الجمعة لا يس غسله عند ابن يوسف خلافا للحسن انما يس الغسل في هذه الاوقات لانه

لم يمسح عليه
لو افاق او السكران
لو صحا ثم وجد بللا
لا يغسل عليه
لو افاق او السكران
لو صحا ثم وجد بللا
لا يغسل عليه

حقيقة
ان لا لتقاء غير موجب
واما موجب الايلاج
والالتقاء لا يدل عليه
لهذا قال عليه السلام
اذا التقتا الحثان
وتوارت المشقة
يجب الغسل

عليه السلام كان يغتسل فيها
وفي هذه الاشياء اشارة الى ان الغسل فيها اذا بلغ الصبي بالسن او

عليه السلام كان يغتسل فيها وفي هذه الاشياء اشارة الى ان الغسل فيها اذا بلغ الصبي بالسن او
اسلم الكافر غير مسنون بل مستحب **وان يتدلى بغسل يده** اى يسن الا يتدلى بغسل يديه حين يشرع في
الغسل لكونها آلة التطهير **وجملته** منة النجاسة **وازاله الخبث** اى وبازالة النجاسة الحقيقية
عن يده ان كانت فيه **فميتوضا** بالنصب عطف على يستدلى **الارجلية** استئنا متصلة بمعنى يغسل اعضا
الوضوء ولا يغسل رجليه ان كان في جميع الغسالة لان غسلهما قبل افاضة الماء على راسه غير مفيد
لان الغسل محتاج الى غسلهما تائبا والشرع لم يامر بما لا يفيد لكونه سببا لاحتيا لو كان قابما على لوح
لا يوحى غسل قدميه لان فيه فائدة كذا قاله الفقهاء لكن كلامهم انما يستقيم على احد الروايتين عن
ابن حنيفة من ان الجنابة لا تنجس واما على رواية اخرى من انها تنجس كما قال في مسألة الخبث
المنجس في البير للدلو من ان ماها ازال الجنابة من اول عضو الملاقى فصار نجسا فغسلها مفيد
لان الجنابة تزول عن رجليه اذا غسلهما في الوضوء ويكون طاهرا في مجتمع الماء بعد غسل ساير جسده
ويثبت الصب المستوعب ثم يغسلها وتكتفى المرأة بتخليل شعرها يعني لا يجب عليها ان تنفض
صغيرها بل تكفي ايصال الماء الى اصول شعرها لقوله عليه السلام لام سلمة يكفيك اذا بلغ الماء
اصول شعرك حين قالت يا رسول الله اني امرأة اشتد فز رأسي فاففضه لغسل الجنابة فيد بالمرأة
احترازا عن الرجل وقيل الحكم في الأثر والعلوين كذا ادفعا للخرج عنهم لكن الصحيح انهم ليسوا كالنساء
لان خلق الراسل من مثله وفي نقض الضيق خرج حتى لو كانت منقوضة الضيق يجب ايصال الماء الى جميع
شعرها فلو قال المصنف وتكتفى المرأة بتخليل اصول صغيرها لكان أولى فان قلت غسل جميع البدن
واجب بالايده والشعر منه فكيف جاز العمل بالخبر المنافي للنص قلت النص مشتا والمأهون من البدن من كل
وجه والشعر من البدن نظرا الى اصوله ومنفصلا عنه نظرا الى اطرافه فعلنا باصله في حق من لا يلحقه
الحج وباطرافه في حق من يلحقه عملا بالشبهين **ومحرم بالاكبر** اى بالحدث الاكبر **دخول المسجد** لقوله
عليه السلام اني لاحل المسجد لجنب ولا حايض **والنلاوة** لقوله عليه السلام لا يقرأ الحنث والحايض
شيئا من القرآن قيدها الطهارة بالايه التامة وهور وايه عن ابن حنيفة وعليه الاكثر لان النظم والمعنى
يفرض فيها دونها فحري مثله في محارقات الناس فتمكنت فيه شبهة عدم القرآن ولهذا لم تجز به الصلوة
ذكر صاحب الهداية في التحنث بالايه ومادونها مقسوبة في الحرمة وهو الصحيح لان مادون الايه
شئ من القرآن وقد دل الحديث على منعه ولو تضمنض او غسل يديه فغن ابن حنيفة انه لا بأس
بمس المصحف وقرآته هذا اذا قرأ على قصد التلاوة ولو قرأ على قصد التلاوة والدعا لا بأس به كذا
في العيون للامام ابى الليث **وبالاصغر** اى ومحرم بالحدث الاصغر وهو ما يوجب الوضوء **المصحف**
وكذا لوح فيه اية قرآن لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وانما منع الاصغر عن مس المصحف دون
تلاوته لانه حل اليد دون الغم ولهذا لم يجب غسله والجنابة كانت حاله كانه **الابغلاف** المراد
منه الجلد المشتر لان مسه ليس من القرآن حقيقة وقيل المراد به ما يكون متجا فبا عنه لان المتصل به
تبع له وهذا اقرب الى التعظيم والاول اقرب الى القياس واما مشه بالاكبر فقليل انه ممنوع لانه تابع
للحامل فلا يكون حايلا ولهذا لو حلف لا يجلس على الارض فجلس وديله بينه وبين الارض حنث
وقيل لا بأس به لان المس هو المباشرة باليد من غير حاييل ولهذا لا تثبت حرمة المصاهر بالمس كحاييل
فصل في الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز لما فرغ من الطهارة بين ونواقضها شرعا في

عليه السلام كان يغتسل فيها
وفي هذه الاشياء اشارة الى ان الغسل فيها اذا بلغ الصبي بالسن او
اسلم الكافر غير مسنون بل مستحب
ان يتدلى بغسل يده
اى يسن الا يتدلى بغسل يديه حين يشرع في
الغسل لكونها آلة التطهير
وجملته منة النجاسة
وازاله الخبث
اى وبازالة النجاسة الحقيقية
عن يده ان كانت فيه
فميتوضا بالنصب
عطف على يستدلى
الارجلية
استئنا متصلة بمعنى يغسل اعضا
الوضوء ولا يغسل رجليه
ان كان في جميع الغسالة
لان غسلهما قبل افاضة الماء
على راسه غير مفيد
لان الغسل محتاج الى غسلهما
تائبا والشرع لم يامر بما لا يفيد
لكونه سببا لاحتيا لو كان قابما
على لوح لا يوحى غسل قدميه
لان فيه فائدة كذا قاله الفقهاء
لكن كلامهم انما يستقيم على احد
الروايتين عن ابن حنيفة من ان
الجنابة لا تنجس واما على رواية
اخرى من انها تنجس كما قال في
مسألة الخبث المنجس في البير
للدلو من ان ماها ازال الجنابة
من اول عضو الملاقى فصار نجسا
فغسلها مفيد لان الجنابة تزول
عن رجليه اذا غسلهما في الوضوء
ويكون طاهرا في مجتمع الماء
بعد غسل ساير جسده
ويثبت الصب المستوعب
ثم يغسلها وتكتفى المرأة
بتخليل شعرها يعني لا يجب
عليها ان تنفض صغيرها بل تكفي
ايصال الماء الى اصول شعرها
لقوله عليه السلام لام سلمة
يكفيك اذا بلغ الماء اصول
شعرك حين قالت يا رسول الله
اني امرأة اشتد فز رأسي
فاففضه لغسل الجنابة فيد
بالمرأة احترازا عن الرجل
وقيل الحكم في الأثر والعلوين
كذا ادفعا للخرج عنهم لكن
الصحيح انهم ليسوا كالنساء
لان خلق الراسل من مثله
وفي نقض الضيق خرج حتى لو
كانت منقوضة الضيق يجب
ايصال الماء الى جميع شعرها
فلو قال المصنف وتكتفى المرأة
بتخليل اصول صغيرها لكان
أولى فان قلت غسل جميع
البدن واجب بالايده والشعر
منه فكيف جاز العمل بالخبر
المنافي للنص قلت النص
مشتا والمأهون من البدن من كل
وجه والشعر من البدن نظرا
الى اصوله ومنفصلا عنه نظرا
الى اطرافه فعلنا باصله في
حق من لا يلحقه الحج وباطرافه
في حق من يلحقه عملا بالشبهين
ومحرم بالاكبر اى بالحدث
الاكبر دخول المسجد لقوله
عليه السلام اني لاحل المسجد
لجنب ولا حايض والنلاوة
لقوله عليه السلام لا يقرأ
الحنث والحايض شيئا من
القرآن قيدها الطهارة
بالايه التامة وهور وايه
عن ابن حنيفة وعليه الاكثر
لان النظم والمعنى يفرض
فيها دونها فحري مثله في
محارقات الناس فتمكنت فيه
شبهة عدم القرآن ولهذا
لم تجز به الصلوة ذكر صاحب
الهداية في التحنث بالايه
ومادونها مقسوبة في الحرمة
وهو الصحيح لان مادون
الايه شئ من القرآن وقد
دل الحديث على منعه ولو
تضمنض او غسل يديه فغن
ابن حنيفة انه لا بأس
بمس المصحف وقرآته هذا
اذا قرأ على قصد التلاوة
ولو قرأ على قصد التلاوة
والدعا لا بأس به كذا في
العيون للامام ابى الليث
وبالاصغر اى ومحرم
بالحدث الاصغر وهو ما
يوجب الوضوء المصحف
وكذا لوح فيه اية قرآن
لقوله تعالى لا يمسه الا
المطهرون وانما منع
الاصغر عن مس المصحف
دون تلاوته لانه حل
اليد دون الغم ولهذا
لم يجب غسله والجنابة
كانت حاله كانه
الابغلاف المراد منه
الجلد المشتر لان مسه
ليس من القرآن حقيقة
وقيل المراد به ما يكون
متجا فبا عنه لان
المتصل به تبع له
وهذا اقرب الى
التعظيم والاول
اقرب الى القياس
واما مشه بالاكبر
فقليل انه ممنوع
لانه تابع
للحامل فلا يكون
حايلا ولهذا لو
حلف لا يجلس على
الارض فجلس
وديله بينه
وبين الارض
حنث وقيل لا
بأس به لان
المس هو
المباشرة
باليد من
غير حاييل
ولهذا لا
تثبت حرمة
المصاهر
بالمس كحاييل
فصل في الماء الذي
يجوز به الوضوء
وما لا يجوز لما
فرغ من الطهارة
بين ونواقضها
شرعا في

بيان ما حصل من به فقال **يرفع الحدث** وهو النجاسة الحكيمة المانعة عن الصلوة **بالمطلق** وهو الما الذي
يقع على اصل خلقته ولم يخالطه نجاسة ولم يغلب عليه شئ طاهر كماء السماء والعيون لقوله عليه السلام الما
يطهر **لا يصير نبات** يعني لا يرفع الحدث بما خرج بعصير نبات لان الخارج بالعلاج يدل على انه كامل المتزاج
بجمله فيد به لانه لو خرج من النبات بعصير كالماء من الكرم يجوز به الوضوء لثبته بما العين وفي الثانية
لا يجوز التوضي بما الفواكه اذا خرج بالعصير او الطبخ **ومغلوب بطاهر** يعني لا يرفع الحدث بما غلب عليه
شئ طاهر فيد به لان المخلوط اذا كان نجسا لا يجوز وان كان الما غالبا **ونجس** اي ويجوز رفع الحدث
عندنا **بغالبي** اي بما غالب **على طاهر كمن عرفان** واشنان ونحوها **تغير به بعض واصافه** وهو الطبخ واللون
والريح وقال الشافعي لا يجوز لان اسم الما المطلق يزول عنه ويضاف الى المخلوط ويقال ان عرفان مثلا
ولما ما روى انه عليه السلام اغتسل مما فيه اثر العجين وفي تمثيله بزعفران اشار الى ان الخلط فيما
اذا كان المخلوط من غير اجزا الارض وان كان منها فالوضوء جائزا اتفاقا لان الما لا يخلو عن نجاستها غالبا ولا
يزول نجاسته اسم الما المطلق والمراد بتغير الما بطاهر تغير بلا طبخ حتى ان تغير بالطبخ لا يجوز به الوضوء
اتفاقا لان الطبخ يحصل كمال الامتزاج فيصير الما به مقيدا وهذا اذا لم يقصد به زيادة التطهير وان قصد
كالسدر والاشنان يجوز عندنا بعد الطبخ ايضا **الاذا غلب على الما فصار كالسويق المخلوط** قيد بعض
اوصافه اشار الى ان المتغير لو كان كله لا يجوز به اتفاقا وفي النهاية المنقول عن الاساذة انه يجوز فانه لو اتي بوضوء
من مياه حياض تغير لونها وزحمها وطعمها من اوراق الاشجار وقت الحزب يوافق ما ذكر في السابغ لو
نفع الحزب والباقي لا فتغير لونه وطعمه وريحه يجوز به الوضوء اقول يفهم من عبارة المتن ان المتغير لو
كان وصفين بجوز به الوضوء ومن عبارة القدوري وهي تجوز الطهارة بما خالطه شئ طاهر فيغير حد او طهره
انه لا يجوز لا اري في ايده في تغيير عبارته بل يلوح منه فساد يعرف في المسئلة الى انه **وتغير الغلبة**
بالاجزا لا باللون يعني اعتبر ابو يوسف الغلبة بالاجزا لانه غلبه حقيقته ومحمدا اعتبر باللون لانه مشاهد
اولا في الاصح يعني هذا الخلاف اصح مما نقل في المحيطان ابا يوسف اعتبر باللون ومحمدا الاجزا اقول
المفهوم من شرح المصنف ان يعتبر مجهول واعتبار الغلبة بالاجزا لا باللون اتفاقا في الاصح لكن لما
وجدت في التبيين والفتاوى الظهيرية ان محمدا اعتبر باللون وابا يوسف اعتبر بالاجزا وفي المحيط عكسه
وصادت في الثانية ثم عند ابي يوسف تعتبر الغلبة بالاجزا لا باللون وهو الصحيح حدثت كلام المصنف
على الخلاف وفسرته كما سمعت فاختارهما شئت وكان تعرف باصاحب محضر الكلام ان عبارات الفقهاء
مختلفة في هذا المقام اعتبر بعضهم غلبة الاجزا وبعضهم اللون وكل منهما لا يستقيم كليلا لا بالخلط
او قية زعفران باوقيتي ما لا يجوز به الوضوء ولو خلطنا ما الوردي الما لا يفيد اعتبار باللون وذكر
في تمة الفتاوى ان الما المتغيرا حدا وصافه لا يجوز به الوضوء وعبارة القدوري تدل على انه يجوز رفعه
وفي الغاية عن ابي يوسف انه اعتبر التخن والرقه فاحتجنا الى توجيهات تحمل عباراتهم عليها فنقول
والله الموفق ان كان الما طاهرا جامدا يعتبر فيه التخن والرقه فان كان جارا على الاعضاء يجوز الوضوء
به والا فلا فيحمل عليه ما ذكر في الغاية يوافق ما ذكر في الفتاوى الظهيرية من ان الما اذا اسود بالزجاج
يجوز به الوضوء لانه وان كان ما يباعان وافق الما في الاوصاف الثلاثة كما الما المستعمل وكما اخود
بالقطير من لسان الثور لانه يعتبر فيه غلبة الاجزا فقط وان لم يوافق فان غير الاثنين والثلاث
لا يجوز به الوضوء والاجاز فيحمل عليه عبارة القدوري وان خالفه في وصف او وصفين تعتبر الغلبة

بيان ما حصل من به فقال **يرفع الحدث** وهو النجاسة الحكيمة المانعة عن الصلوة **بالمطلق** وهو الما الذي يقع على اصل خلقته ولم يخالطه نجاسة ولم يغلب عليه شئ طاهر كماء السماء والعيون لقوله عليه السلام الما يطهر لا يصير نبات يعني لا يرفع الحدث بما خرج بعصير نبات لان الخارج بالعلاج يدل على انه كامل المتزاج بجمله فيد به لانه لو خرج من النبات بعصير كالماء من الكرم يجوز به الوضوء لثبته بما العين وفي الثانية لا يجوز التوضي بما الفواكه اذا خرج بالعصير او الطبخ ومغلوب بطاهر يعني لا يرفع الحدث بما غلب عليه شئ طاهر فيد به لان المخلوط اذا كان نجسا لا يجوز وان كان الما غالبا ونجس اي ويجوز رفع الحدث عندنا بغالبي اي بما غالب على طاهر كمن عرفان واشنان ونحوها تغير به بعض واصافه وهو الطبخ واللون والريح وقال الشافعي لا يجوز لان اسم الما المطلق يزول عنه ويضاف الى المخلوط ويقال ان عرفان مثلا ولما ما روى انه عليه السلام اغتسل مما فيه اثر العجين وفي تمثيله بزعفران اشار الى ان الخلط فيما اذا كان المخلوط من غير اجزا الارض وان كان منها فالوضوء جائزا اتفاقا لان الما لا يخلو عن نجاستها غالبا ولا يزول نجاسته اسم الما المطلق والمراد بتغير الما بطاهر تغير بلا طبخ حتى ان تغير بالطبخ لا يجوز به الوضوء اتفاقا لان الطبخ يحصل كمال الامتزاج فيصير الما به مقيدا وهذا اذا لم يقصد به زيادة التطهير وان قصد كالسدر والاشنان يجوز عندنا بعد الطبخ ايضا الا اذا غلب على الما فصار كالسويق المخلوط قيد بعض اوصافه اشار الى ان المتغير لو كان كله لا يجوز به اتفاقا وفي النهاية المنقول عن الاساذة انه يجوز فانه لو اتي بوضوء من مياه حياض تغير لونها وزحمها وطعمها من اوراق الاشجار وقت الحزب يوافق ما ذكر في السابغ لو نفع الحزب والباقي لا فتغير لونه وطعمه وريحه يجوز به الوضوء اقول يفهم من عبارة المتن ان المتغير لو كان وصفين بجوز به الوضوء ومن عبارة القدوري وهي تجوز الطهارة بما خالطه شئ طاهر فيغير حد او طهره انه لا يجوز لا اري في ايده في تغيير عبارته بل يلوح منه فساد يعرف في المسئلة الى انه وتغير الغلبة بالاجزا لا باللون يعني اعتبر ابو يوسف الغلبة بالاجزا لانه غلبه حقيقته ومحمدا اعتبر باللون لانه مشاهد اولا في الاصح يعني هذا الخلاف اصح مما نقل في المحيطان ابا يوسف اعتبر باللون ومحمدا الاجزا اقول المفهوم من شرح المصنف ان يعتبر مجهول واعتبار الغلبة بالاجزا لا باللون اتفاقا في الاصح لكن لما وجدت في التبيين والفتاوى الظهيرية ان محمدا اعتبر باللون وابا يوسف اعتبر بالاجزا وفي المحيط عكسه وصادت في الثانية ثم عند ابي يوسف تعتبر الغلبة بالاجزا لا باللون وهو الصحيح حدثت كلام المصنف على الخلاف وفسرته كما سمعت فاختارهما شئت وكان تعرف باصاحب محضر الكلام ان عبارات الفقهاء مختلفة في هذا المقام اعتبر بعضهم غلبة الاجزا وبعضهم اللون وكل منهما لا يستقيم كليلا لا بالخلط او قية زعفران باوقيتي ما لا يجوز به الوضوء ولو خلطنا ما الوردي الما لا يفيد اعتبار باللون وذكر في تمة الفتاوى ان الما المتغيرا حدا وصافه لا يجوز به الوضوء وعبارة القدوري تدل على انه يجوز رفعه وفي الغاية عن ابي يوسف انه اعتبر التخن والرقه فاحتجنا الى توجيهات تحمل عباراتهم عليها فنقول والله الموفق ان كان الما طاهرا جامدا يعتبر فيه التخن والرقه فان كان جارا على الاعضاء يجوز الوضوء به والا فلا فيحمل عليه ما ذكر في الغاية يوافق ما ذكر في الفتاوى الظهيرية من ان الما اذا اسود بالزجاج يجوز به الوضوء لانه وان كان ما يباعان وافق الما في الاوصاف الثلاثة كما الما المستعمل وكما اخود بالقطير من لسان الثور لانه يعتبر فيه غلبة الاجزا فقط وان لم يوافق فان غير الاثنين والثلاث لا يجوز به الوضوء والاجاز فيحمل عليه عبارة القدوري وان خالفه في وصف او وصفين تعتبر الغلبة

من ذلك الوجه كما البطيخ بخالف الما في الطعم وكما اللبن بخالف الما في اللون والطعم فتعتبر الغلبة كليهما
فيحمل على ما ذكر في تمة الفتاوى لعل الخلاف بين ابي يوسف ومحمدا على ما ذكر في المتن يظهر في صور يكون
المخالط ما يباعا مخالفا للما في اللون فقط **ولا يرفع مستعمل** اي لا يرفع الحدث بما مستعمل **وبفسر**
اي ابو يوسف الما المستعمل بما **ان يله حدث** بان توضحا محدث للتبوء او للتعليم لان الحدث نجاسة
حكيمه فاذا زالت بالماتفسد **او تقرب به** على صيغة المجهر الى قصد به القربة بان توضحا للصلاة او مس
المصحف او دخول المسجد او نحوها او توضحا على وضو ليكون نورا على نور وفي النواذر لو غسل يده للطعام
او منه صار الما مستعملا لانه اقام به قربة السنة ولو غسل يده من الوسخ لا يصير مستعملا **وعين الثاني**
يعني قال محمدا لا يصير الما مستعملا الا باقامة القربة لان نجاسته تثقل حينئذ اليه يعني لما المستعمل
نجاسته غليظة عند ابي حنيفة لان الما المنزل للنجاسة الحقيقية كان نجاسته غليظة فكذلك المنزل للنجاسة
الحكيمه **ومحققا** يعني نجاسته خفيفة عند ابي يوسف لثبوت الاختلاف في طهارته **وطاهر غير طهور**
عند محمدا لان الما طاهر لا في بدنا طاهرا الا ترى انه لو حمل المصلي محدثا فصلى جازت صلواته فلا يتنجس بدون
اقامة القربة **هو الصحيح** هذا اشار الى ان قول محمدا مختار للفتوى ومشهور الرواية عن ابي حنيفة كذا
نص عليه القدوري في كتاب التعريب اعلم ان الكلام في الما المستعمل في ثلث مواضع في صفته وسببه
ووقت ثبوته بين المصنفين والذين لم يبين الثالث اختلافوا فيه قال بعضهم لا يكون مستعملا حتى يستقر
في مكان لكن الصحيح انه اكثار ايل العضو يصير مستعملا لان سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال كان
للضرورة ولا ضرورة بعده ولهذا قالوا الوقيت لمعة على عضو المتوضي قبلها ببل عضوا اخر لا يجوز لانه
لما زل ذلك العضو صار مستعملا ولو بلها ببل ذلك العضو جاز واما الدعة في الاغتسال فجاز كيفما
كان لان الاعضاء كلها مغموسة في الجنابة كعضو واحد وفي الوضوء ليس كذلك لان بعض اعضائه ممسوحا
كذا في المحيط **ولم يحكموا بطهوريته مطلقا** يعني لم يحكم علما ونابا ان ما الوضوء طهور سواء كان مستعملا
محدثا او متوضيا وقال مالك انه طهور لانه كان طاهرا لا في طاهر فكان طهورا كما غسل به ثوب طاهر ولو قال
فيما سبق ولم يرفعوه **مستعمل لم يتنجس** الى قوله ولم يحكموا بطهوريته مطلقا **ولا حكمنا بها اي بطهوريتها**
مستعمله طاهرا قال زفران كان المستعمل طاهرا فهو طهور لانه لم ترك به النجاسة الحكيمه وان
كان محدثا فهو طاهر غير طهور **والما والجنب المنجس لطلب السفاح حسن** يعني من انجس في البير لطلب الدلو
فما البير والمنجس الجنب كلاهما حسن عند ابي حنيفة لان الما قد تنجس بسقاط الفرض عن بعض الاعضاء
باول الملاقاه والرجل جنب ليقال الحدث في بقية الاعضاء قيد بقوله لطلب السفاح لانه لو انجس فيه
لاغتسال لا يكون الخلاف كما ذكر بل ينجس الما عند محمدا لوجود بنية التقرب فيه وهو استباحة الصلوة
والرجل طاهر في الاصح هذه رواية اخرى عن ابي حنيفة وهي اصح لان الما لا يعطى حكم الاستعمال قبل
الانفصال فلا يكون باول الملاقاه نجسا فيظهر الرجل عن جنباته فيحمل له القران لو تمضمض واستنشق
قبله او دخل الما على فمه هذا الم يكن في بدنه نجاسة حتى لو كان مستنجبا بالحي تنجس البير ولا يظهر الرجل
وعلى حالها يعني عند ابي يوسف الرجل جنب لان صب الما شرط لازالة الحدث عنه ولم يوجد في
جنبه والما طاهر لانه لم يزل من البدن حدثا **وطاهر وطهور** يعني عند محمدا الما مطهر بنفسه فيظهر لان
الصعب ليس بشرط ولا يتنجس الما لان بنية التقرب شرط لتنجسه عنه ولم توجد **يجوز رفع الحدث من طرف**
عذب وهو قطعة من الما مجتمعة في مكان لا يتحرك الطرف **يتحرك** اي لا يتحرك الما من تحتها **المستعمل** اي المستعمل لطلب

بيان ما حصل من به فقال **يرفع الحدث** وهو النجاسة الحكيمة المانعة عن الصلوة **بالمطلق** وهو الما الذي يقع على اصل خلقته ولم يخالطه نجاسة ولم يغلب عليه شئ طاهر كماء السماء والعيون لقوله عليه السلام الما يطهر لا يصير نبات يعني لا يرفع الحدث بما خرج بعصير نبات لان الخارج بالعلاج يدل على انه كامل المتزاج بجمله فيد به لانه لو خرج من النبات بعصير كالماء من الكرم يجوز به الوضوء لثبته بما العين وفي الثانية لا يجوز التوضي بما الفواكه اذا خرج بالعصير او الطبخ ومغلوب بطاهر يعني لا يرفع الحدث بما غلب عليه شئ طاهر فيد به لان المخلوط اذا كان نجسا لا يجوز وان كان الما غالبا ونجس اي ويجوز رفع الحدث عندنا بغالبي اي بما غالب على طاهر كمن عرفان واشنان ونحوها تغير به بعض واصافه وهو الطبخ واللون والريح وقال الشافعي لا يجوز لان اسم الما المطلق يزول عنه ويضاف الى المخلوط ويقال ان عرفان مثلا ولما ما روى انه عليه السلام اغتسل مما فيه اثر العجين وفي تمثيله بزعفران اشار الى ان الخلط فيما اذا كان المخلوط من غير اجزا الارض وان كان منها فالوضوء جائزا اتفاقا لان الما لا يخلو عن نجاستها غالبا ولا يزول نجاسته اسم الما المطلق والمراد بتغير الما بطاهر تغير بلا طبخ حتى ان تغير بالطبخ لا يجوز به الوضوء اتفاقا لان الطبخ يحصل كمال الامتزاج فيصير الما به مقيدا وهذا اذا لم يقصد به زيادة التطهير وان قصد كالسدر والاشنان يجوز عندنا بعد الطبخ ايضا الا اذا غلب على الما فصار كالسويق المخلوط قيد بعض اوصافه اشار الى ان المتغير لو كان كله لا يجوز به اتفاقا وفي النهاية المنقول عن الاساذة انه يجوز فانه لو اتي بوضوء من مياه حياض تغير لونها وزحمها وطعمها من اوراق الاشجار وقت الحزب يوافق ما ذكر في السابغ لو نفع الحزب والباقي لا فتغير لونه وطعمه وريحه يجوز به الوضوء اقول يفهم من عبارة المتن ان المتغير لو كان وصفين بجوز به الوضوء ومن عبارة القدوري وهي تجوز الطهارة بما خالطه شئ طاهر فيغير حد او طهره انه لا يجوز لا اري في ايده في تغيير عبارته بل يلوح منه فساد يعرف في المسئلة الى انه وتغير الغلبة بالاجزا لا باللون يعني اعتبر ابو يوسف الغلبة بالاجزا لانه غلبه حقيقته ومحمدا اعتبر باللون لانه مشاهد اولا في الاصح يعني هذا الخلاف اصح مما نقل في المحيطان ابا يوسف اعتبر باللون ومحمدا الاجزا اقول المفهوم من شرح المصنف ان يعتبر مجهول واعتبار الغلبة بالاجزا لا باللون اتفاقا في الاصح لكن لما وجدت في التبيين والفتاوى الظهيرية ان محمدا اعتبر باللون وابا يوسف اعتبر بالاجزا وفي المحيط عكسه وصادت في الثانية ثم عند ابي يوسف تعتبر الغلبة بالاجزا لا باللون وهو الصحيح حدثت كلام المصنف على الخلاف وفسرته كما سمعت فاختارهما شئت وكان تعرف باصاحب محضر الكلام ان عبارات الفقهاء مختلفة في هذا المقام اعتبر بعضهم غلبة الاجزا وبعضهم اللون وكل منهما لا يستقيم كليلا لا بالخلط او قية زعفران باوقيتي ما لا يجوز به الوضوء ولو خلطنا ما الوردي الما لا يفيد اعتبار باللون وذكر في تمة الفتاوى ان الما المتغيرا حدا وصافه لا يجوز به الوضوء وعبارة القدوري تدل على انه يجوز رفعه وفي الغاية عن ابي يوسف انه اعتبر التخن والرقه فاحتجنا الى توجيهات تحمل عباراتهم عليها فنقول والله الموفق ان كان الما طاهرا جامدا يعتبر فيه التخن والرقه فان كان جارا على الاعضاء يجوز الوضوء به والا فلا فيحمل عليه ما ذكر في الغاية يوافق ما ذكر في الفتاوى الظهيرية من ان الما اذا اسود بالزجاج يجوز به الوضوء لانه وان كان ما يباعان وافق الما في الاوصاف الثلاثة كما الما المستعمل وكما اخود بالقطير من لسان الثور لانه يعتبر فيه غلبة الاجزا فقط وان لم يوافق فان غير الاثنين والثلاث لا يجوز به الوضوء والاجاز فيحمل عليه عبارة القدوري وان خالفه في وصف او وصفين تعتبر الغلبة

المراد بالتحرك المنفى تحركه بالارتفاع والانخفاض ساعة تحرك الطرف الاخر لا التحرك بالمتوج لان ذلك يكون وان كثر الماء فيه اشار الى علة عدم نجسه لان اثر التحرك باليد قوة اذا لم يصل الى الطرف الاخر فصارية النجاسة مع ضعفها كيف تصل اليه واسارة ايضا الى انه لا يجوز التوضي من الطرف الذي وقع فيه نجاسة منية كانت او غيرها فان ما حول المنيمة قليل يتنجس مقدار ريع وقيل مقدار ما غلب على فن الداء انه تنجس هذا هو الاصح عندهم وقال بعضهم يجوز اذا كانت غير منية فعلى هذا اذا غسل وجهه في حوض كبير فسقط غسله وجهه في الماء فرقع الماء من موضع الوقوع قبل التحرك بجوز ومشايخ نكارا اختاروا هذا كذا في المحيط **ويقدر ذلك الغدير بعشر ادرع في مثلها** اي في عشر اعلم ان العلماء اتفقوا على ان الماء الكثير لا يتنجس بوقوع النجاسة الا اذا غرقت احد اوصافه لكن اختلفوا في حده فمنهم من اعتبر عدم تحرك طرفه بتحرك الاخر كما تقدم وهو قول المتقدمين ومنهم من اعتبر المساحة وهو قول المتأخرين والمصنف اورد كليهما وفي الخاتمة الصحيح ان يراد بالدرع دراع الكرياس وهي اربع وعشرون اصبع الا دراع المساحة وسبع قضبان باصبع قايمة في كل قضبه لان الاول اقصر وفيه توسعة للناس وان كان الحوض مدورا يعتبر ان يكون حول الماء ثمانية واربعين دراعا وان كان اعلاه عشر في عشر واسفله اقل وهو متلي بجوز منه التوضي وان نقص حتى صار تسعا في تسع لا يجوز وان كان اعلاه اقل واسفله عشر في عشر وقع فيه نجاسة ثم انتقص المافصار غسل في عشر لا يطهر كما لما القليل النجس اذا انبسط وصار عشر في عشر وان كان طويلا كما الخندق وصار بحيث لو بسط يكون عشر في عشر بجوز منه التوضي قال عامة المشايخ لا يجوز وان اشعب من الكبير حوض صغير فوقع فيه نجاسة لا يجوز التوضي منه وان اتصل ما به من الكبير **وعنه** اي بقدر عمق الغدير **ما لا ينجس** اي لا يتكثف ارضه **بالغرف** بفتح الغين مصدر وهو اخذ الماء باليد اراد به الخرف لا الغسل وهو مروي عن ابى يوسف وقيل للتوضي وهو مروي عن محمد وهو الاصح لانه هو الاوسط **ومن جاز** اي يجوز رفع الحدث من ما جاز وهو ما يذهب بنبهه والاصح انه ما يعمله الانسان جازيا وفي المحيط لو كانت العدة على السطح في مواضع لا ينجس ما المطر لانه بمنزلة الجاري ولو كانت عند الميزاب يتنجس ولو تنجس حوض فظ الماء فيه وخرج منه فالاصح انه يطهر لان الماء اتصل به صار في حكم الجاري وكذا حوض الحمام اذا انصب الماء فيه واغترف الناس منه **عدم اثره فيه** اي اثر النجاسة الواقعة في الماء **وما** اي ويجوز رفع الحدث من ما مات فيه حيوانه وهو ما يكون تولد في الماء وهو في القيد به لان الحيوان البري المذكور فيه ان كان له دم سايل يفسده والا فلا ولو كان تولد في غير الماء وهو يعيش في الماء كالبط فانه يفسد **وتنجس** اي رفع الحدث **وما مات فيه غيره موى** اي ما ليس له دم سايل كالذباب ونحوه وقال الشافعي لا يجوز لانه نجس يفسد الماء وحرمة اكله لا كرامة دليل على نجاسته **ولنا** قوله عليه السلام موت ما ليس له نفس في الماء يفسد وحرمة الاكل قد توجد في طاهر كالبطن فوله مات فيه في هذه المسئلة وفي السابقة قيد اكثر لان الحكم فيها مات في الخارج فالقي في الماء كذا في الصحيح ودود الخلد وسوس الثمار لا يفسد اتفاقا والثوب لا ينجس ما ليس فيه دم سايل عندنا وان كثر من الحقائق **ونجس القليل** اي حكموا بنجاسة الماء اذا وقع فيه نجاسة **والنم** بنجس النجاسة وقال مالك لا ينجس الماء اذا لم يظهر اثر النجاسة فيه بتنجس لقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه **ولنا** اطلاق قوله عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم وهو الذي لم يكن عشر في عشر وما رواه مالك ورد في غير بضاعة وكان ما رواه جازي لما روى عن عائشة رضي الله عنها هكذا

هذا على خلاف ما في غيره من النسخ
والاصح ان لا ينجس الا ما فيه دم سايل
ولا ان ينجس الا ما فيه دم سايل

ونجس القليلين وان لم يتغير لهما يعني اذا كان الماء بقدر ما القليلين تنجس عند نابوقوع النجاسة **وعندنا** اذنا فحيا تنجس لقوله عليه السلام اذا بلغ الماقلتين لا يحمل جثتا اي لا ينجس بوقوع النجاسة ولنا اطلاق الحديث السابق القلة اسم لجزء يسعها ما يثان وخمسون رطلا كذا في الكفاية ومعنى عدم احتماله انه ضعيف لا يقاوم النجاسة بل ينجس كما يقال فلان لا يحمل الضرب **ولم ينجسوا** عظم الميت دون شعره اي لم يقولوا علوا ونا عظم الميت دون شعره وقال مالك عظم الميت نجس لان الحياة تخل فيه ولهذا ينالم بقطعه وشعره طاهر لان الشعر لا تخله احياء **فظهر** ما يعني قلنا عظم الميت وشعره طاهران **وما لا تخله حياه** يعني يظهر كل ما لا حياة فيه كالقرب ونحوه وقال الشافعي كلاهما نجسان وكذا كل ما لا حياة فيه من اجزائه لان الميت نجس فاجزاءه تكون تابعة له ولنا ان ما لا تخله حياه فالمت لا يفسد **وجلد الكلب** يعني ظاهره عندنا حال كونه **مدبوغا** خلافا للشافعي لانه كالحزن برعنده في قول واحد والديباغ عند الشافعي لا يكون الا بالقرض والعصف او نحوهما **وطهر واجلد الميت** مدبوغه وقال مالك لا تطهر والشافعي معه في هذا الحكم لكن المصنف بين فيه خلاف ما كماله قوله عليه السلام لا تنفعوا من الميتة بشي ولنا قوله عليه السلام ايما اهاب دبح فقد طهر فيكون الهوى عن الانتفاع من جهة الاكل **ولا يستعمل** اي لا يدبغ الجلد من جثته وهو الانسان للكرامة **ونجس العين** وهو الحزن برعانه لا يقبل الطهارة اصلا وعن ابى يوسف اذا دبح الحزن بر بطهر جلده **والنم** بالديباغ كذا في الخلاصة طاهر فلا ينجس لما بوقوعه فيه لان الناس ضرورة الى استعماله **ونجس عين** الغنم اي قال محمد الغنم نجس العين لانه كالحزن بر في الشكل وحرمة اللحم فلا ينتفع بشي من اجزائه **والنم** بالسباع يعني الا الغنم منتفع به حقيقة فيصير منتفعا به شرعا كسائر السباع **فصل في** البير واحكامها ثبتت بالاثار مخالفا للقياس لان ماها قليل ولكن لا ينجس **تنجس البير** اي كلما يها من قبل ذكر الحمل وارادة الحال **الموت** اي بالوقوع فيها **ونحوه** بعد اخرجه اي ولموت ما يقارنه في الجثة لما روى ابن عباس من نزع ما من حيز مات فيها نجي بعد اخرجه **ولا تنفخ حيوان** يعني نزع كل البير لا تنفخ حيوان فيها صغيرا كان او كبيرا لا تنفخ بلبته في اجزاء الماء ولهذا ينزع جميع الماء اذا وقع فيه ذنب الفار واذا كان المنتفخ كذلك يكون المتفسخ اكثر افساد البقا جثته في الماء ولهذا قالوا الفار اذا انتفخت في الخمر فصارت خلا لاله لا فاصارت شيئا اخر بالتغير ولو تفسخت لا يحمل كذا في المحيط **وعشرون** اي نزع عشرون **دلو** او سطا وهو من دلا كل بير ما يستقي به كثيرا وقيل ما يسعه صاع او كبير **احسابه** مثلا اذا وسع الدلو الكبير عشرون دلو او سطا ينزع به مرة واحدة **لموت فارة ونحوها** الحديث انس رضي الله عنه انه قال في الفارة اذا ماتت في البير فخرجت من ساعتها ينزع منها عشرون دلو وانعتد عليه اجماع الصحابة وفي الخلاصة تنزع الى اربع فارات عشرون وفي تشنيعا على اصحابنا ان الدلو كيس يخرج الماء النجس من الطاهر فبطل لانه في مقابلة اجماع مع امكان معارضتهم بالمثل بان نقول اذا ماتت الفارة في البير التي ماوها قلنا ان لم يتغير الماء فذهبك انه طاهر فاذا نزع منها دلو ولم يخرج معها الفارة فنقص ماوها في البير وطاهر الدلو نجس ما في الدلو طاهر فيكون الدلو كسوا وفي الخاتمة لو نزع دلو اول من يرمات فيها فاره وصب في بير طاهر ينزع من الثانية عشرون وان كان المصنوب

هذا على خلاف ما في غيره من النسخ
والاصح ان لا ينجس الا ما فيه دم سايل
ولا ان ينجس الا ما فيه دم سايل

فيه على وخو ليصير حلوا **فرويته تبطلها** هذا تفريع لما قبله يعني اذا تعين التبطل للوضوء فويته
التي تبطلها تبطلها كما اذا ارى الماء المطلق **والتي تبطلها** يعني التي تبطلها لا تبطلها بالنيب
في صحيح الرواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه وبني بقوله **كأن يفتي به** اي ابو يوسف يكون التيمم بقوله
هو المختار **ففيها** تفريع للرواية الثانية يعني لا تبطل صلوة التيمم برويته النيب فيها **واجب**
محمد **الحج** بين الوضوء بالنيب والتيمم **ففيها** اي يصل الصلوة التي رآى فيها النيب **وبعدها**
احتياطاً هذا تفريع لقول محمد وفي الحقايق وضع في نيب التيمم في غير من الانبثاق
والاغتسال بالنيب على هذا الخلاف قيل الخلاف في النيب الغير المسكر فان المسكر لا يجوز به
اتفاق وفي غير المطبوخ ايضا لانه لو كان مطبوخا لاجوز الوضوء به اتفاقا وان لم يشك لان النار
غير تده كذا في شرح الجامع الصغير كذا في حنيفة انه عليه السلام توضع نيبا ليللة الخرق قال
تمرة طيبة وما ظهور ولا يني يوسف انه ليس بما مطلق فلا يجوز التوضي به كسائر الانبيد ولحمد الله الثاني
بين اية التيمم وحديث ليللة الخرق غير معلوم فجمع بينهما احتياطاً **والمحذور فاقد الطهور** اي لم
يجد ما ولا نرا با نظيفا وهو بالرفع صفة المحذور واللام فيه للعهد الذهني فيكون في حكم النكرة
وبالنسبة حال **بوخرها** اي الصلوة عندا في حنيفة ولا يشبهه لان التشبه بالمصلين لم يرد به الشرع
واثباته بالراي متعذر **وقال لا يشبه** يعني التشبه بالمصلين بركوع وسجود ان وجد مكانا يابسا
وان لم يجد يومئذ قايما وجعل السجود اخفض من الركوع ثم يعيد اذا خرج قصا لحق الوقت بقدر المكان
كسافرا وطر فاقام يشبهه بالصائم **وافق** اي محمدا با حنيفة في رواية عن محمد **ولم يارمه بالعادة**
لادايه فيه بالتيمم يعني اذا صلى المحبوس في المصر بالتيمم ثم رجا من الحبس لا تجب عليه الاعادة عند
ابي يوسف وقال لا تجب وفي المصنف لا بد من تعيد المحبوس بكونه في المصر لانه لو كان خارجا لم يصلي
بالتيمم لا يعيد اتفاقا ولو كان معه ما فتنه غيره من استعماله يعيد اتفاقا لانه صلى بالشرع
لجميع عن استعمال الما فلا يعيد كالمريض ولهما ان المنع جاء من جانب العبد فصار كمن معه ما فتنه
غيره عن استعماله بخلاف المريض فان عذره سماوي جاء من قبل من له الحق وفي التجنيس الخلاف في
اسير في يد العدو اذا صلى بالتيمم ثم رجا منه **ونكره بالطلب لخلية ظن** يعني لم يرد عندنا المسافر بطلب
الما اذا غلب على ظنه ان يقره ماء **لامطلقا** يعني عند الشافعي يلزمه الطلب سرا غلب على ظنه اول يغلب
لتيقن من طجوار التيمم وهو عدم الما ولنا ان الغالب عدم الما في الغلوات ولا يلزم الطلب ما لم يوجد
دليل وجوده وهو الظن ومقدار الطلب قدر الغلوة وهي اربعة ذراع فيد بالمسافر ان طلب الما
في العمر اذا شرط عندنا ايضا كذا في المصنف وفي الحقايق الطلب ان ينظر بمهنة وماله وامامة ووراء غلق
وهو التيمم للمسافر **قبل الطلب من رقبته** الذي عنده ما جاز عنده ابي حنيفة **حتى جاز للجنب التيمم**
للبدن هذه مسألة اخرى فرع المسئلة السابقة يعني لما جاز التيمم قبل الطلب عنده جاز للجنب ان يتيمم اذا لم
يجد ما حارغا فاف من الضر ان استعمل الماء البارد **وقال بعد المنع** يعني لما جاز التيمم اذا اطلب الما
من رقبته فمنعه فلا يجوز التيمم للجنب المقيم الا بعد ان يطلب من جميع اهل بيته فاذا منع منه يتيمم فيد
بالجنب لان الحدث اذا خاف من البرد ولم يجد ما حارغا لاجوز له التيمم اتفاقا وفيه بالمقيم لان للجنب المسافر
يجوز له التيمم اتفاقا وفيه بالبرد لان التيمم بعلة المرض جاز اتفاقا وبدونها غير جاز اتفاقا لانه ان في
الطلب من الرفيق مذكرو فيه بعض الحجج وما شرع التيمم الا لدفع الحرج ولها ان المأمور عادة

هذا هو المختار في التيمم

ان

فلا بد من الطلب لتحقيق العجز عن الما وليس في سوال ما يحتاج اليه مذله وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال بعض حوائجه من غيره **ولا يجب شرا الما ياكثر من المثل** اذا كان عنده فاضلا عما يحتاج
اليه لاشتماله على ضرر الما وذا مسقط للوجوب قيد بالاكثر لان الما لو ابيع بمن المثل لاجوز له التيمم
اقول كان على المصنف ان يقول ولا يجب شرا الما ياكثر من المثل لان شرا الما بالغن البسيط واجب عليه
وهو اكثر من المثل هذا هو المفهوم من المحيط والهداية وفي النواذر ان من ما يكفي للوضوء كان درهما
ولا يبيع ان يعطيه الا بدرهم ونصف فعليه ان يشتريه لانه غن بسيط وان اتي ان يعطيه الا بدرهم ولا
يجب عليه شراوه لانه غن فاحش كذا روى عن ابي حنيفة ويختبر قيمته في قرب المواضع التي غن فيه
الما بل ما كذا قاله المصنف قولنا قولنا لا يجوز في الما كذا في النهاية منقول عن المبسوط وقال الشافعي لا يجب
شرا الما ياكثر من المثل قل او كثر وفاس البسيط بالفاحش وقلنا البسيط ليس بالفاحش لا يرى ان لا ب
معفو في الغن البسيط في مال الصغير دون الفاحش **وبند ناخير للرجا الى اخر الوقت** يعني اذا
كان يرجوا وجود الما في اخر الوقت يستحب له ان يؤخر التيمم لتقع الصلوة باكمل الطهارة قيد بالرجا
لانه لو لم يكن له رجاء لا يستحب ناخير فان اخر لا يقرط في الناخير حتى تقع في وقت مكروه وان يقع
وجود الما في اخر الوقت فقيم في اوله وصلي جاز اذا كان بينه وبين الما مقدار ميل كذا في شرح القنوري
ونخير قبله يعني التيمم قبل الوقت جاز عندنا خلافا للشافعي **واذا ما شابه** هذه مسألة اخرى يعني التيمم
ان يصلي بقيم واحد ما شام من الفريض والنوافل عندنا وقال الشافعي لا يصلي به الا فرضا واحدا وما شابه
من النوافل تبعاله كذا قرره المصنف في شرحه اقول على هذا كان ينبغي ان يردف قوله ويقول لا فرضا واحدا
والتوافل تبعاله لانه غير معلوم بالاقتصار على قولنا لا احتمال ان يجب التيمم عند لكل صلوة فرضا كانت او
نفلا وان يجوز النقل به بلا تبعية الفرض وفي الخلاصة في مذهب الشافعي اذا اتيتم للنفل لم يجز ان يودي به
الفرض واذا اتيتم للفرض جاز له ان يودي به النقل عنده لانه ان التيمم طهارة ضرورية لا باحة الصلوة لرافعة
للحدث كطهارة المستحاضة فاذا صلى بفرضا ترتفع به الفرض وتجدد ضرورة اخرى فتجوز النوافل به تبعاً
للفرض ولنا انه طهارة مطلقة رافعة للحدث والتراب خلف عن الما لرفع الحدث كما قال عليه السلام التراب
طهور للمسلم وطهارة المستحاضة كانت ضرورية لمقارنتها للحدث وطهارة التيمم ليست كذلك **ونعني من كافر**
لاسلامه يعني اذا تيمم كافر يريد به الاسلام ثم اسلم قال ابو يوسف يصح تيممه لانه قربة مقصودة وقال لا يصح تيممه
لان المني في التيمم ينبغي ان يكون قربة لا نصح بدون الطهارة والاسلام يصح بدونها فلا يصح تيممه قيد بقوله **يسته**
لاسلامه لان الكافر التيمم للصلوة لا يجوز بالاتفاق لانه ليس من اهل الصلوة **ولو ارتد بعد** اي مسلم بعد التيمم **واسلم**
اجزا صلواته اي بذلك التيمم خلافا لفرق قيد بقوله **بعده** لانه لو ارتد بعد وضوء لا يبطل وضوءه اتفاقا لانه ان
الردة تبطل العبادات بالنسب والتيمم عبادة فتبطلها فان قننت الفعل انما يصير عبادة بالنية وهي ليست بشرط عنده
في التيمم قلت الكلام في التيمم الذي فيه نية او نقول في رواية اخرى عن زفر انه اشترط النية في التيمم كذا في الغاية ولنا
ان التيمم حصل حال الاسلام فنصح واعتراض الكفر عليه لا ينافيه كما لو اعترض على الوضوء لان الردة تبطل ثواب العمل
لا زوال الحدث **ونخير لحرف فوت جنازه ولتباعين وعبد** يعني من حضر جنازه ولم يكن ولهها وخاف ان
تقوته صلواتها او حضر صلوة تعبد وخاف ان تقوته ان اشتغل بالوضوء لاجوز له التيمم عندنا خلافا للشافعي
لانه ان هذا تيمم مع القدرة على الما فلا يجوز ولنا قولنا صلى الله عليه وسلم اذا جاءك جنازه وانت على غير وضوء فقيم
وصل عليها وفي قوله ولتباعين اشارة الى انه لا يجوز للولي التيمم وهو وابع عن ابي حنيفة لانه يتنظر له فلا تقوت

هذا هو المختار في التيمم

ان

ان

في حقه وفي المحيط كذا السلطان لا يتيمم لانه ينتظره اختار هذه الرواية صاحب الهداية وذكر في الخبر
للإمام التيمم الجنان في ظاهر الرواية لان الانتظار بها مكروه واختار شمس الأئمة هذه الرواية وفي النهاية لو كان
جنباً فتيمم وصلى عليها يجوز لان صلوة الجنان دعا في الحقيقة لكن استحباب التيمم لكونها مسماه باسم الصلوة **والم**
باعدته لاخرى أي الجنان أخرى **خاف فونها** هذه الجملة صفة ثانية لجنانه مقدرة او حال عن ضمير عادته
يعني قال محمد اذا صلى على جنانه وحضره أخرى وخاف فونها يعيد التيمم وقال لا يعيد بل يصلي بالتيمم
الاول وفي المصنف الخلاف فيما اذا لم يتمكن من التوضي بين الصلوتين اما اذا تمكن ثم فات التمكن يعيد التيمم
انفا قاله ان الضرورة الاولى تمت وهذه ضرورة أخرى فيجوز لها التيمم ولها ان التيمم الاول انما صح لكونه عاجلاً
عن استعمال الماحك وهذا المعنى باق في الجنان الأخرى **ولا يجوز التيمم في الوضوء** أي في خوف فوت صلوة الوقت
والجمع أي في خوف فوت صلاة الجمعة لان الوقتية خلفها وهو القضاء وكذا الظاهر اصل في الجمعة وهو ما يقتضي
فلم يتحقق فونها مطلقاً **والبناء فيه** أي في العيد **بالتيمم جاز** يعني المتوضي لصلوة العيد اماماً كان او مقدياً
ان احدث فيها وخاف فونها ان توضع يجوز ان يتيمم ويبني على صلوته عند ابي حنيفة وقال لا يجوز قيد البناء
لانه لو خاف من فونها ان توضع قبل الشروع اما لا والشمس او لعدم ادراكه اماماً يتيمم ويشترع اتفاقاً
وقيد بالعيد اذ في غيره لا يجوز اتفاقاً لهما انه ان توضع فحينئذ ان يكون لاحقاً ولا يصلي بعد فراغ الإمام
فلا يخاف من فونها في البناء كما يخاف في الشروع ولله ان الخوف باق لانه يوم ازدهام وربما يعثر به عارض
يفسدها وفي المحيط الخلاف فيما اذا لم يخف زال الشمس ان شغل بالوضوء وان خاف تيمم بين اتفاقاً
وفيما اذا لم يبرح ادراك الإمام وان كان يرجو لا يتيمم اتفاقاً فان قلت الخلاف في هذا المتوضي ولهذا قيد بالضرورة
في المنظومه وذكر صاحب الهداية انه لو شرع بالتيمم يتيمم وبني بالاتفاق لان الوضوء لو وجب عليه كان واجباً
لما في صلوته فتنفسد وكان ينبغي للمصنف ان يقول وبنا المتوضي فيه بالتيمم جاز قلت اطلق البناء على ما قاله بعض
المتأخرين اذ اشرع في صلوة العيد بالتيمم فحدث فهو على الخلاف ايضاً وليس كواحد لما في صلوته لانه صار محدثاً
بالحدث السابق لبطان بالقدره على الاصل في المسئلة المذكورة لم ينتقض التيمم بقدره الا صل به بالحدث الطاري كذا
في الكفاية **وتكفي لو اجد ما غير كاف لرفع الحدث بالتيمم** متعلق بقوله تكفي يعني اذا وجد المحدث ما
لا يكفي لطهارته يجوز له التيمم عندنا وقال الشافعي يغسل به ما يتستر من اعضائه ثم يتيمم له انه مقدور الاستعمال
فيجب استعماله بقدر ما يمكن ولنا ان ذلك لما في حكم المعدوم لانه لا يكفي لرفع الحدث وفي استعماله جمع
بين الاصل والخلف وذا غير جاز **ونعتبر الاغلب من الجرح والصحيح في التيمم او يغسل** يعني ان كان اكثر
ما يجب غسله جزئياً يتيمم فقط جنباً كان او محدثاً وان كان اكثر مما يجب يغسل الصحيح فقط ومسح الجباير المشكوك
عندنا الجار والمجرور حال من الاغلب **ولا نوزع** نفي لقولنا لا يجوز الاستحالة الشافعي ويجوز ان يكون بالاعطاء على قوله
فيتيمم يعني عنده يغسل الاعضاء الصحيحة ويتيمم للجرح ثم اكثره معتبر في نفس الوضوء ان كان اكثر من عضو صحيح
يتيمم وان كان صحيحاً يغسل وقيل معتبر في عدد الاعضاء حتى لو كان على راسه ووجهه ويديه جرحه دون رجليه
يتيمم وفي عكسه لانه ان سقطت الغسل كان وضوءه في المحدث ولا ضرورة في الموضع الصحيح فيجب غسله ولنا
ان لاكثر حكم الكل ولا وجد للجمع بين الاصل والخلف قيد بالاغلب لانها ان استويا قيل يتيمم وقيل يغسل الصحيح
ومسح على الباقي وهو الصحيح لانه احوط **وان بقيت لم يجد** يعني اذا اغتسل الجنب وبقي على جسده موضع لم
يصبه الماء لعدم وفائه به **فيتيمم الجنابة** لانها ما ارتفعت ثم احدث لاجل الحدث ثم وجد غير كاف لهما أي للمعة
مع الوضوء **بوجوب صرفه** أي ابو يوسف صرف ذلك لما الى المعة **ويبقى تيمم لحدثه** يعني بقول ابو يوسف

فلا يصح الجرح من
جانب واحد
فلا يصح الجرح من
جانب واحد
فلا يصح الجرح من
جانب واحد

تيممه للحدث باق لم ينتقض بروية هذا الما **وابطلها** يعني قال محمد ينتقض تيممه للحدث وتيممه للجنابة
جميعاً لا يقال تيمم الجنابة انتقض بالحدث لانه انما ينتقض في حق جواز الصلوة لا في حق ارتفاع الجنابة
لانه باق الى وقت القدره على الما **فيتصرفه اليها** أي صرف الرجل جواز الصلوة الى المعة عند محمد
كما قال ابو يوسف لان الجنابة اغلظ الحديث فانها اهم **ويتيمم** أي للحدث قيد بقوله غير كاف لانه
لو كان كافياً لهما جميعاً يبطل التيمم اتفاقاً وان لم يكف واحداً منهما لا يبطل لان اتفاقاً وان كان كافياً لاجدهما
على التبعين دون الآخر صرفه الى ما يكفي له اتفاقاً محل الخلاف ان يكون الما كافياً لواحد منهما ايها كان فعلى هذا
في قوله غير كاف لهما فيه نظر لان معتنا ولما اذا كان الما يكفي لاجدهما عيناً دون الآخر وهذا السر محل الخلاف كما سمعت
ولو قال ثم وجد ما يكفي لاجدهما كان اولى اعلم ان موضع الخلاف في الحقيقة هو بقاء التيمم المحدث مع وجود الما
قال ابو يوسف ينبغي لان الما استحق صرفه الى المعة صار كالمصروف فيها كما ان المستحق للشرب كالمعدوم
في حق الوضوء وقال محمد لا ينبغي لانه قد روي الما في حق كل واحد منهما فصاحبة التيمم من اذا وجدوا
ما يكفي لواحد منهما يبطل تيمم الكل قال المصنف في شرحه انما قال بوجوب صرفه الى المعة بالبا وان كان
الصرف اليها واجباً بالاجماع لان المراد هو المجموع المركب من الصرف اليها مع الحكم ببقاء التيمم المحدث مع
وجود الما وبطل عليه قوله وابطلها فيصرفه اليها اقول لا فائدة في هذا التطويل اذ لو قال يجب صرفه اليها
وطرح قوله فيصرفه لكان او جزم **ولم يتيمم للحدث** **تجيز تقدمه على الصرف اليها ومنعه** هذه فرع
للمسئلة السابقة يعني في الصلوة المذكورة يجوز ان يتيمم للحدث قبل ان يصرف الما الى المعة عند ابو يوسف وعند
محمد لا يجوز حتى يصرف الما اولا الى المعة ودليل كل واحد منهما مذكور فيما سبق **فصل** في المسح على
الجنين **يمسح الخلف للحدث اصغر** قيد به احتراز عن الحدث الاكبر صورته رجل يوضو ويسجد سجدة واحدة
ثم اجنب ليس له ان يشدها ويغسل ساير جسده مضطجراً ويمسح عليه كذا في الكفاية وقيل صورته مسافر
لبس خفيه على وضوء واجنب فقيم للجنابة ثم احدث فتوضا لا يجوز له المسح **بعد اللبس على طهارة** كامله
ونشترط اكملها قبل الحدث لا قبل اللبس يعني كمال الوضوء شرط عند الحدث عندنا واللبس الشافعي حتى
من قضا ولبس احد خفيه حين غسل احدي رجليه ثم لبس الاخر لا يجوز المسح عنده ويجوز عندنا لانه ان المسح
ثبت مخالفاً للفقهاء من فرائع جميع ما ورد به النص وهو اللبس على طهارة كامله ولنا ان الخف مانع حلول الحدث
بالقدم فبراعى كمال الطهارة وقت المنع **واجازوه** وقال مالك لا يجوز المسح للمقيم لانه رخصه لدفع الضرر وانه في
السفر اظهر فيختص بالمسافر كالأفطار والقصر اعلم ان المسح رخصه وهي ما يغبر من عسر الى يسر بواسطة عذر
في المكلف يسقط به الغسل مادام الخف في رجليه فاذا نزع وغسل رجليه اخذ بالعين به يتأب عليه **ولم يطلخوا**
مدته يعني مدة المسح مقيدة بزمان عندنا وعند مالك غير مقيدة له قوله عليه السلام لعنوا اذا كنت في سفر فامسح
ما بدا لك **فقد رويها للمقيم يوماً وليلة** **وللمسافر ثلثة ايام بلباسها** لقوله عليه السلام يمسح المقيم يوماً
وليلة والمسافر ثلثة ايام بلباسها **من حين الحدث** يعني يعتبر ابتداء مدة المسح من وقت الحدث بعد اللبس
لان الخف مانع عمله عند الحدث وهو المنع عن حلوله بالقدم فيعتبر مدته منه وهذا مذهب العامة وفيه
احتراز عما قيل يعتبر المدة من وقت اللبس لان جواز المسح بسببه **ومسح المتوضي اعلا الخف أي ظاهره** **خطوطا**
نصب على الحال الى مخطوطا **بالاصابع** لما روي النبي عليه السلام **يمسح على ظاهر خفيه خطوطا بالاصابع** وفيه
اشارة الى انه يفرج اصابعه وقت المسح **الى الساق** وفيه دلالة على استحباب البداية من اصابع الرجل كالغسل
ولم يسنوا مسح اسفله وقال مالك والشافعي مسح اسفل الخف ايضا بان يضع يمينه على ظاهر الخف فيجرحه الى الشاف

هذا الحديث
في المسح على
الجنين

عند

ويضع يسانه على مؤخر أسفله فيجده الى الاصابع لما روى انه عليه السلام مسح اعلا الخف واسفله
ولنا ما تقدم من حديث علي **ويقدّر** على بنا المحمول **الفرض** اي ما هو المفروض من المسح **بقدر ثلاث**
اصابع من اليد في كل رجل حتى لو مسح احدى رجله مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار اربع
لا يجزيه وانما اعتبرت اليد لانه لا يمسح الا باليد المسح واكثر اصابعها يقوم مقام كلها وفيه احتراز عما قاله الكرخي
المعتبر اصابع الرجل كما في الخرق **ومنعنا المعذور** الذي ليس خفيه على العذر من سيلان الدم ونحوه
سيجي تعريف المعذور وفي فصل الحيف **منه** اي من المسح **خارج الوقت الى تمامها** اي تمام مدة المسح
وقال في وقت مسح خارج الوقت الى تمام مدة كانه ان طهارة المعذور وطهارة كامله في حقه حتى جازت صلواته
فكان لبسه على طهارة كامله فيمسح كالصحيح ولنا ان طهارته ضرورية لانها حاصله مع ما ينافيها وانما
اعتبرت طهارته في الوقت لفروا اذا الصلوة فاذا خرج الوقت تكون طهارته منقضة من اول الوقت
فضار لا يساخفيه على طهارة اعلم ان هذا فيما اذا كان دم المعذور وسابلا حال الوضوء واللبس والعكس
او في الحائض معا وما اذا كان منقطعا فيهما يمسح الى تمام المدة اتفاقا **والجورب لا يمسح عليه** عندنا حتى جئنا
الاجلاد يقال جورب مجلد اذا وضع الجلد على اعلاه واسفله وجورب منجل اذا وضع الجلد على اسفله
كالنعل **واجازاه على الثخين المستمسك** على الساق من غير ربط هذا الوصف بيان لمعنى الثخين فيديه لان
الجورب لا يجوز المسح اتفاقا لما روى انه عليه السلام مسح على جوربيه **ولا يمسح** ورد في الخف على خلاف
القياس والجورب ليس في معناه لانه لا يمكن مواظبة المشي فيه الا اذا كان مجلدا فيكون كالحف ومما روي
محمول عليه **والاصغر رجوعه** هو ما حكى في المبسوط ان باحنيقة مسح في مرضه على جوربيه ثم قال **لغوا**
فعلت ما كنت امنع الناس منه فاستدلوا به على رجوعه وعليه الفتوى **قال المصنف** في شرحه
انكفى بذكر المجلد مع ان المنجل كذا لان الاجزاء فيه يدل على الاجزاء في المنجل لا شراكمها في مكان المشي اقول في ذكر
المنجل مكان المجلد واكتفا به كان اولي لان المنجل ادون من المجلد فاذا عرفت جواز المسح في الادون عرفت جوازه
فيما فوقه ولا يكون كذا في العكس **ولا يمسح على العمامة والقلنسوة والبرقع** بضم القاف وفتحها اي الخمار **والقفاز**
وهو بضم القاف وتشديد القاف ما يعمل لليدين ويحشى بقطن لبس للبرء وانما لم يجر في هذه الاشياء لان المسح لرفع الحج
ولا يخرج في نزع هذه الاشياء **ونجيزه على الموقين** الموق هو الموق الذي يلبس على الخف يعني اذا
لبس الخفين على طهاره ولم يكن مسح عليهما مع كونهما صالحين لذلك فلبس الموقين عليهما يجوز المسح على
الموقين عندنا بل يجب اذا لم يبرع عليهما لانه لو ادخل يده في الجوربين ومسح على الخفين لا يجوز وقال الشافعي
يجوز المسح على الموقين انما قيدناه بالقبول المذكور لانه لو كان مسح على الخفين واحدا بعد لبسهما ثم لبس
اليومين لا يجوز المسح عليهما بالاتفاق لان الموق حينئذ لا يكون تبعا للخف وان لم يكن خفاه صالحين للمسح
لخرجهما يجوز على الموقين اتفاقا كذا في الكافي نقل من فتاوى الشاذلي ان ما يلبس من الكراس المجردة تحت الخف يمنع
المسح على الخف لكونه فاصلا وقطعه كراس تلف على الرجل لا يمنع لانه غير مقصود باللبس لكن يفهم مما ذكر
في الكافي انه يجوز المسح عليه لان الخف لغير الصالح للمسح اذا لم يكن فاصلا فانه لا يكون كراس فاصلا او لانه
ان الجورب يدل على الخف والخف يدل على الجورب فلو جاز المسح على الجورب موق كان للبدل بدل والاصل عدمه
ولنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على الجوربين فيجوز المسح عليه كما جاز على خفي طاقين
وفي الخلاصة المسح على الخفاف المتخذ من اللين يجوز ومن الكراس لا يجوز والخف على الخف كالجورب **واعدناه**
مطلقا لنزع احدهما يعني من لبس الموقين على الخفين ومسح عليهما ثم نزع احدهما الموقين بعيد المسح على

المسح

الجلاد

الغبر الجرد

لومان رقتا

المسح

على

الادون

ادون

ادون

ادون

ادون

ادون

ادون

ادون

ادون

الموق الباقي عندنا في ظاهر الرواية وفي رواية اخرى ينزع الموق الثاني ومسح على الخفين وهذا معنى
قيد الاطلاق كذا ذكره المصنف في شرحه يعني يعاد المسح على الخف والموق الباقي على ظاهر الرواية وعلى
الخفين في الرواية الاخرى فتكون لاعادة ثابته عندنا مطلقا وقال زفر يعاد المسح على الخف لا على الموق الباقي
قيد انزع احدهما لان الموقين لو نزع يعاد المسح على الخفين اتفاقا **اقول** محل الخلاف المسح على الموق لان الخف
المكتشف ممسوح اتفاقا فلو طرح قيد الاطلاق وقال **واعدناه** على الموق لنزع احدهما كان احسن لكون معنى
الاعادة مستقيما في الموق وابقى لكون محل الخلاف معلوما له انه لو مسح على احد الجوربين في الابتداء
وعلى احد الخفين جاز في حاله البقاء اولى ولنا ان الجوربين كالخفين ولو نزع احد الخفين بطل مسح على
الاخر فكذا هذا **ونجيزه مع يسير الخرق** اي خرق الخف وقال الشافعي لا يجوز لان البادئ من القدم
لما وجب غسله لحلول الحدث به يجب غسل الباقي لامتناع جمع المسح مع الغسل ولنا ان الخفاف لا تخلو من
خرق يسير عاده ولو اعتبر ذلك لادى الى الحرج **ومنعه مع ظهور ثلاث اصابع اصغرها** بالجورب بدل
من اصابع يعني اذا وقع الخرق في الخف غير مقابل للاصابع فانما يمنع عن المسح عند الثلثة اذا كان بحيث يظهر
منه قدر ثلاث اصابع صغار يكاملها وانما جعلوا الفاضل اليسير والكثير على قدر ثلاث اصابع لان للاصابع اصل
في القدم حتى يجب بقطعها الدية بل الجورب والثلث اكثرها ولاكثر حكم الكل واما اذا وقع الخرق في مقابلة الاصابع
فالمعتبر فيه ظهور ثلاث اصابع مما وقعت في مقابلة الخرق لا ظهور مقدار ثلاث اصابع لان كل اصبع اصل في
موضعها فلا يقدر بغيرها كذا في الفتاوى الظهيرية هذا اذا كان الخرق في غير موضع الخف وان كان في موضع
لا يمنع مالم يظهر اكثر العقب والخرق فوق الكعب لا يمنع اذا لا عين لللبسه كذا في الخائيه وذكر في المحيط الخرق
الكبير اذا كان تحتته مربا يمنع وان لم يكن بان كان الخف صلبا لا يمنع وان كان بيد واحال المشي لا حال وضع
القدم يمنع لان الخف للشيء **لا اكثر القدم** هذا بيان ان المانع عند ما لا يظهر اكثر القدم **لان المقصود**
من لبس الخف هو المشي معه والخرق الكبير لا يمنع فيجوز المسح عليه بخلاف ظهور اكثر القدم ولنا ان الحدث
لا يجزي فاذا ظهر بعض القدم حليه الحدث وحل بواقية واما القليل فانما لم يمنع لان الخفاف لا تخلو عنده غالبا
فيفضي نزعها الى الحرج **وتجمع الخرق من واحد** اي من خف واحد بحيث لو كانت مقدار ثلاث اصابع لا يجوز
المسح **فقط** اي لا تجمع من الخفين لان الخرق في احدهما لا يمنع قطع السفرا الخف الاخر فاعتبر كل خف على
حده ثم الخرق الذي يجمع ما يدخل فيه المسئلة وما لا يدرى لا يعتبر الحاقاله بموضع الخرق **ويقتضيه** اي المسح
ناقض الوضوء لانه يدل على الغسل **وكذا اخراج العقب** بكسر القاف وهو مؤخر القدم ينقضه عندنا حتى جئنا
لان ما فوق الكعب من الخف لا اعتبار له فاذا خرج العقب او اكثر عن موضعه يكون في حكم الظاهر فيسري الحدث
اليه وذكر في الكفايه اذا كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لسعة الخف لا ينقض مسحه
وفي المصنف هذا يشير الى ان المسئلة فيما اذا اراد نزع الخف قصدا فنزع بعض القدم ثم بدله **وتعتبر**
خروج الاغلب يعني يعتبر ابو يوسف كون خروج القدم ناقضا اكثر القدم لان للاكثر حكم الكل **واجاز له بقاء**
المكن يعني قال محمد اذا بقي في محل المسح مقدار ثلاث اصابع من اصابع الرجل وهو المراد من الممكن لم ينقض المسح
لان المعبر هو محل الفرض وعليه اكثر المشايخ **ويغسل قدميه فقط لمضى المدة** يعني اذا مضت مدة المسح
ينقض مسحه فيغسل قدميه لسرايه الحدث السابق اليهما ولا يعيد الوضوء لانه ليس بحدث مستدحي يجب
غسل باقي الاعضاء **ونجيز لسفره الطاري اتمام مدته** يعني المقيم اذا سافر بعد ما احدث قبل استكمال
مدة المقيم يتحول مدته الى مدة المسافر عندنا وعند الشافعي لا يتحول وانما قيدنا بالمقيدين لانه ان سافر

بدر

ولا تعين يوما وليلة وقال الشافعي اقله يوم وليلة لقوله عليه السلام دعي الصلوة يوم فربك فيجعله اى احد
 ابو يوسف اقل الحيض **يومين واكثر اليوم الثالث** لان لاكثر حكم الكل **وتقدر الاكثر بعشر** ايام **لاخمس عشر**
 يعنى عند الشافعي اكثر من خمسة عشر يوما لقوله عليه السلام تفعد المرأة بشرط عمرها لا تصوم ولا تنكح
 والشطر هو النصف فيكون اكثر مدة الحيض نصف الشهر لكنه اذا كان تسعة وعشرين يوما فنصفه اربعة عشر يوما
 ونصف يوم لكنه كمل المضبط **فان جاوز دم الحيض عشرة ايام ردت الحائض الى عادتها** فما زاد عليها يكون استحاضه
 لان الاصل الحري على وفاق العادة وان لم يتجاوز العشرة فالزائد على عادتها حيض لكونه في ايام الحيض **وان ابتدأت**
مستحاضه اى استحاضت مع بلوغها ابتدأت بفتح التاء ومستحاضه مصدر ميمي منصوب على انه مفعول به
قدر بالعشر اى حيضها بعشر ايام من كل شهر والباقي استحاضه **ونكر الحائض بالاهل** يعنى للمشافعي
 في المبتداه بالاستحاضه اقوال احدها ان حيضها الحيض نساء عشرتها وهذا بعيد جدا لان ذلك يختلف
 باختلاف الاغذية والطابع **او الوسط** يعنى ثلثها يقدر بوسط الاكثر وهو سبعة ايام لانه هو الغالب في
 عادتها **وتقدر اكثر النفاس** اى الدم المتعقب للولادة وهو بالجرح بدل من النفاس ويباين له **باربعين يوما**
 القول سلمه سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم كمر تجلس المرأة اذا ولدت قال **اربعين يوما لا ستين**
 يعنى قال الشافعي اكثر من ستين يوما لقول الراعى عندنا المرأة ترى النفاس شهرين **ونكر الاستحاضه**
من النفاس وقال مالك يسأل من النساء عن قدر النفاس لانه يعرف من جهتهن ولا يعرف فيه **ولا حد لقله** اى
 لا قل النفاس اتفاقا **وجعله** اى محمد النفاس في ولادة التوأمين وهما الولدان لا يكون بينهما سنة اشهر من
الولد الاخير وجعله من الاول له اتفاقا حامل والحامل لا يكون نفسا كما لا تكون حائضا ولهذا انقضت العدة
 من الاخير اتفاقا ولها ان النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة فيكون من الاول بخلاف الحيض لان في
 الرحم ينسد بالحبل فلا يكون الذي بعده دم حيض ويختلف انقضاء العدة لانه متعلق بفراغ الرحم ولا فراغ
 مع بقا الولد هذا الخلاف فيما اذا لم يكن ربيعا يوما وان كان قال بعض الائمة نفاسها من الولد الثاني
 اتفاقا وقال بعضهم لا نفاس عليها بل كما وطعت لولد الثاني تغتسل وتصلى عندها هذا هو الصحيح
 كذا في المحيط **وتجعل ما تراه الحامل من الدم في ايام عادتها استحاضه لا حيضا** وقال الشافعي انه حيض
 لانه دم خارج من الرحم وقت العادة فيكون حيضا ولنا ان الحيض دم الرحم والحبل ينسد فم الرحم فكيف
 كانت كالحايل وفي المصنف ذكر في خلاصتهم لا تنقض العدة بذلك الحيض عنده قيدنا بقولنا في ايام عادتها لان ما
 راته الحامل في غيرها استحاضه اتفاقا **ولو تخلل طهر في الاربعين فهو نفاس** يعنى الطهر الذي راته النفاس
 بين الدمين فاسد والكل نفاس عند ابي حنيفة **وجعل ما بعد اقله اى اقل الطهر وتقدر خمسة عشر**
 يوما هذه جملة معترضه مبينة لا قل من الحيض **حيضا** وهو مفعول بجعل يعنى قال الطهر المتخلل ان كان
 خمسة عشر يوما يكون فاسدا وما بعده يكون حيضا **ان صلح** ان يكون حيضا بان كان ثلثة ايام وليا لها والا كان
 استحاضه وفي الصحيح صلح يصلح مثل دخل يدخل وفي المصنف صورة المسئلة مبتدأة بلغت بالحبل فترات بعد
 الولادة خمسة عشر يوما وما وحسنة عشر طهر ثم خمسة دما وخمسة عشر طهر واستمر بها الدم نفاسا خمسة وعشرون
 وطهرها خمسة عشر وحيضا عشر من اول الدم الذي استمر وقال النفاس خمسة وطهرها عشر وحيضا خمسة
 لها ان الطهر تام فيكون فاصلا بين النفاس والحيض كما كان فاصلا بين الدمين في الحيض وله ان الطهر وان مر في
 نفسه لكنه وجد في محل الدم وهو ايام النفاس واحاطة الدم فغلب المحل عليه **وجعل الثلثة اى محمد ثلثة ايام**
في الحيض فاصله اى طهر ان زادت على الدمين كما اذا رأت يوما دما وثلثة طهر او يوما دما وقال اما

هذا هو الصحيح
 في النفاس
 في الحيض
 في الطهر

هذا هو الصحيح
 في النفاس
 في الحيض
 في الطهر

الطهر حينا

تخلل في مدته اى مدة الحيض تبع مطلقا اى سوا كان الطهر غالبا على الدمين او مغلوبا او مساويا قيد ايام
 الانقطاع بالثلاثة لانها لو كانت اقل منها لا يفصل اتفاقا كما اذا رأت مبتدأة يوما دما ويوما طهر ويوما دما فهذه
 الاربعة حيض اتفاقا وقيد بزادها على الدمين لان كانت مساوية بالدمين او مغلوبه عنهما لا تكون فاصلة
 اتفاقا كما اذا رأت يوما دما وثلثة طهر او يومين دما فالسبعة حيض وكذلك اذا نساوى الطهر بالدمين للمهر
 واما اذا رأت فقد فصل اعلم ان كلامنا في الطهر الزايد اما ان يكون استحاضه كما اذا رأت يوما دما وثمانية
 طهر او يوما دما واما ان يكون ما قبله حيضا وما بعده استحاضه كما اذا رأت ثلثة ايام دما وسنة طهر او يوما
 دما واما ان يكون بالعكس كما اذا رأت يوما دما وسنة ايام طهر وثلثة ايام حيضا ولا يتصور ان يكون طرا فاه
 حيضا لان محل الخلاف انما يكون ذلك في مدة الحيض له ان الطهر غالب فلا يجعل تبع للدم المغلوب ولها
 ان الطهر فاسد لكونه اقل من مدته فلا يعتد به فيكون ذلك في حكم الدم لكونه محفوقا **ومنع بذا اى محمد**
الحيض وختمه بماى الطهر واجازاه اى بدأ الحيض وختمه بالطهر ان اكشفها الدم يعنى تقدم على اول
 ايام الحيض دم وتاخر عن اخرها دم صورته معتادة في اول كل شهر لورات قبل ايام عادتها يوما دما وبعدها
 يوما دما وفي اول العشرة واخرها طهر او ثمانية ايام بينهما دما فحيضا عند محمد هي الثانية لاستحالة جعل الطهر
 حيضا تبع لما ليس بحيض وعندهما العشرة حيض لان هذا طهر فاسد فكان حيضا لمصادفة في ايام العادة وهذا
 التقدير على تقدير اكشافها الدم واما اذا لم يكشفا الدم بان رأت قبل العشرة دما ولم ترفى الحادى عشر اورات
 في الحادى عشر ولم ترفى قبل العشرة فحيضا تسعة عندها لان في صورة تقدم الدم على العشرة جواز ابتداءه بالطهر
 دون ختمه وفي صورة تاخره جواز ختمه دون بدئه وثمانية عند محمد لانه لو لم يجوز كلامها ولو لم ترفى قبل العشرة
 ولم يبعدها دما فحيضا ثمانية اتفاقا **وان زاد الدم على المقدار** وهو عشرة ايام في الحيض واربعون في النفاس
في المبتدأة اى في التي بلغت بالحيض واستمر بها الدم او بالحبل فاستمر الدم عند وضعها والمعتادة فيها اى
 التي لها عاده معروفة في الحيض والنفاس **او نقص من الاقل** اى الدم من اقل الحيض لان النفاس لا حد
 لاقله **كان استحاضه** لان الزايد على الحيض المقدر شرعا او الناقص عنه لا يكون منه وكذا الزايد
 على المعتاد لان المقدر العادى كالمقدر الشرعى اذا نظر ان العادة لا تنتقل فتلق بالطهارة
 في وجوب الصلوة والصوم وحل قران الزوج لقوله عليه السلام للمستحاضه دعي الصلوة ايام اقل ايك
 ثم اغتسل وصلى قال المصنف ضمير تلحق عايدا الى المعتادة لانها اقرب لكن لو جعله عايدا الى المستحاضه
 المذكور حكما لكان اشمل **ولم يامر بها بالاستظهار اى بالتوقيت بثلاثة ايام** وقال مالك المعتادة اذا
 استمر بها الدم فثلثة ايام من الزايد تلحق بايامها ثم ما بعدها يكون طهر **ان امكن** الاستظهار بثلاثة بان
 كان عادتها اثني عشر يوما فادونها **في خمسة عشر** يعنى ينبغي ان يقع الاستظهار عنده في خمسة عشر
 يوما وهي اكثر مدة الحيض عنده وقيد به لان عادتها لو كانت خمسة لاستظهر بشي اتفاقا **والاقيومين يوم**
 اى ان لم يمكن الاستظهار بثلاثة تستظهر بيومين كما اذا كان عادتها ثلثة عشر وتستظهر بيوم كما اذا كان
 عادتها اربعة عشر لانه ان الحيض يزداد وينقص فاذا اكثر من الزيادة على العادة لم يمكن جعله كله
 حيضا لعلمنا انه عن افه فلا بد من الحاق الزيادة لها والثلث جمع صحيح فاعتبر بالحاقه في مدة الحيض
 ولنا ان الزيادة على العادة تحتمل ان تكون حيضا اذا كان في مدته وان تكون استحاضه لكن جعلناه
 استحاضه لان المقدر العادى كالمقدر الشرعى واجبنا عليها الصلوة احتياطا **ولا تغيب اللون اى لون الدم**
في التيسير بين دمي الحيض والاستحاضه **عند اتصال الدمين** واستمر ان بل تعتبر عادتها واكثر مدة الحيض

على ايام

هذا هو الصحيح
 في النفاس
 في الحيض
 في الطهر

ويجعل ما وراها استنحاضه وقال الشافعي يميز بينهما باللون فتكون حايضا في ايام قنق اللون ومستحاضه
في ايام ضعفه وقوته ان يكون اسود طريا لكن للتمييز شرط عنده وهي ان لا يزيد القوي على خمسة عشر يوما وان
لا ينقص عن يوم وليله وان لا ينقص الضعيف عن خمسة عشر يوما ليتمكن جعله طهرا بين الحيضتين له قوله
عليه السلام لقاطمه بنت حبيش دم الحيض عكيط اسود فاذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة واذا كان غير
فاغتسلي وصلي ولنا قوله عليه السلام للاستحاضه دعي الصلوة ايام اقل بقله فانه عليه السلام اعتبر الايام
دون اللون ونخرج عن هذا عن الحبيض الكدر فيها اي في ايام الحبيض يعني قال ابو يوسف ان مرات الكدر هي
ما يكون لونها لون الماء الكدر حمه او صفه ففي حيض وهذا معنى قوله **الاسبق حمه او صفه واخفاهما**
هما اي الكدر الغيس المسبوقه وهما اي الحمه والصفه في كونها حياضه ايها ليست بدم فاذا تقدمها
الدم سواراته في ايامها او لا استتبعها ولها ما روي ان عايشه جعلت مادون البياض الخالص حياضا
وفي المصنف ايضا تعتبر الصفة حاله الرطوبه حتى لو رات بياضا خالصا على الحرقه فاذا ايسر اصفر لا تعتبر
تلك الصفه ولا يكون حياضا **ولا يشترط الاعاده لنقل العاده** مثلا معتادة بعشره في اول كل شهر
اذا رات مرة خمسة من اول كل شهر تنتقل عاده من العشره الى الخمسه في الشهر الثاني عند ابي يوسف لان العاده
الاصليه وهي الطهر تنتقل الى الحيض مرة فكذا هذا وعندنا لا تنتقل الا بد من التكرار لان العاده من العود فلا
تبين بدونه وكذا الخلاف في انتقال العاده عن مكانها وهو ان يرى في غير موضع المعروف وفي المحيط الخلاف
في العاده الاصلية واما العاده الجعليه فهي ثابتة بالتكرار وتنتقل بدويه الدم على خلافها مرة فلا يحتاج الى
التكرار اتفاقا لا نقادون الاصلية والفتوى على قوله تيسيرا **ولورات فيها وقبلها** اي في ايام عاداتها وقبل
تلك الايام **ما اجتمع نصابا** يعني ما ليس بحيض بحيث لو جمع صار نصابا وهو ثلثه ايام مثلا اذا كان عاده الاربعه
ايام او كل شهر فرات اخر رجب يومين واول شعبان يومين **فهو اي امرها موقوف** عند ابي حنيفة **على نوبه**
اخرى فلا تصلي ولا تصوم ولا تقضي الصلوة وان لم ترك ذلك فهو استحاضه فتقضي الصوم والصلوة جميعا **وقالا**
لا يوقف بل ماراته حياض فان ابا يوسف مر على صله من ان العاده تنتقل مرة ومجد كان لا يري الانتقال انما راهما
لان المرئ وقع في ايام الحيض فصار اصلا واستتبع ما قبله ولا يحنيفه ان الموجود في ايام العاده ليس بحيض
لانه ليس بنصاب فلا يستتبع غيره كذا في المصنف قيد بقوله ما اجتمع لانها لورات في ايام الحيض ما يكون
نصابا وقبلها كذلك لا يكون الكل حياضا في روايه بل مارات في ايامها يكون حياضا فحسب ولورات في ايامها ما
يكون نصابا وقبلها ما لا يكون فالكل حياض اتفاقا **واما المستحاضه** وهي التي ترى الدم من قبلها في زمان لا
يعتبر من الحيض والنفس مستغرقا وقت صلوة في الابتداء ولا تخلو وقت صلوة عنه في الثبات **ومن عتاهما**
اي معنى المستحاضه كمنه سلس البول والجرح الذي لا يرفق وغيرهما من المعذورات وفي الغايه
المعذورة في الشترع هو الذي يستغرق عذره من سيلان الدم ونحوه وقت صلوة في الابتداء ولا تخلو
وقت صلوة عنه قال الامام الزاهدي ليس المراد دوام وجوده وقت صلوة كما لا بل المراد به كذا
في الوقت ساعة خالبيه عن الحدث يمكنه الوضوء اذا الفرض لكن المذكور في الجامع الكبير لغير الاسلام
والجامع الصغير للامام الترمذي وفي المصنف ان دوام السيلان من اول الوقت الى اخره شرط في حالة الثوب
اعتبار الطرف الثوب بطرف السقوط فان المستحاضه اذا انقطع دمها وقت صلوة كما مل خرجت من
الاستحاضه وفي اقل من ذلك لا يخرج **بالوضوء للوقت** اي لو قل كل صلوة مفروضه حتى لو توضع للصلوة
العبد لا ينتقض بزوال وقتها بل ان يصلي به الظهر كذا قاله الامام البردوي في شرح الجامع الصغير فيصلي

اي
فيلس في زمان

مذهبنا في المستحاضه ان العاده تنتقل مرة ومجد كان لا يري الانتقال انما راهما لان المرئ وقع في ايام الحيض فصار اصلا واستتبع ما قبله ولا يحنيفه ان الموجود في ايام العاده ليس بحيض لانه ليس بنصاب فلا يستتبع غيره كذا في المصنف قيد بقوله ما اجتمع لانها لورات في ايام الحيض ما يكون نصابا وقبلها كذلك لا يكون الكل حياضا في روايه بل مارات في ايامها يكون حياضا فحسب ولورات في ايامها ما يكون نصابا وقبلها ما لا يكون فالكل حياض اتفاقا

به في الوقت ما شئت من الفرائض والنواقل **للاصلوة** يعني قال الشافعي المعذور ما مور بالوضوء لكل
صلوة مفروضه فيصلي به النواقل معها تبعها لا الفوائت له قوله عليه السلام المستحاضه تتوضا لكل صلوة
ولنا قوله عليه السلام المستحاضه تتوضا للوقت كل صلوة واللام فيها رواه الشافعي بمعنى الوقت **ونقضناه**
اي وضوء المعذور **لخروجه** اي لخرجه الوقت اعلم ان تعليل النقض به مجاز لان الناقض في الحقيقة هو الحدث
السابق الذي ابتلي به المعذور ووجد حاله الوضوء وبعده في الوقت وخرجه شرط النقض وانما لم يعتبر به
الحدث لضرورة الحاجة الى اذا الوقتيه فاذا خرج الوقت وزالت الحاجة عمل ذلك الحدث عمله وهذا هو
المراد بالانتقاض لان وضوء المعذور كان صحيحا فانقض **الدخوله** يعني قال زفر ينتقض لدخول الوقت حتى
لو توضع المعذور لصلوة الصبي لا يصلي به الظهر لان طهارته غير معتبره قبل الوقت لعدم الحاجة الى الاداء
فينتقض بدخوله ومعتبره بعد الدخول للحاجة فلا ينتقض لخروجه فان قلت اذا لم تكن الطهارة معتبره
قبل الوقت عندك فكيف يصفه بالانتقاض قلت المراد انها غير معتبره للوقتية لا انها غير معتبره اصلا
بل هي معتبره في حق النواقل وقضا الفوائت لا لها طهارة في نفسها **وعلم به** اي ابو يوسف بالنقض
لها اي للخروج والدخول ليس معناه اجتماعهما شرط للنقض عندك بل معناه ان ينتقض بالدخول ايضا لان
الحاجة مختصة بالوقت فلا اعتبار بما بعده ولا بما قبله قلت ادخل الوقت دليل الحاجة فلا ينتقض به
والخرجه دليل زوال الحاجة فينتقض به وتقديم الطهارة على الوقت جائز لضرورة اخرى وهي ان الشرع جعل
العزم للمكلف ان يشغل كل الوقت بالاداء او لا يحصل الانتقام الطهارة اعلم ان ما ذكر كان حكم طهارة
المعذور وما حكم نوبه الذي يصل اليه الحدث الذي ابتلي به فقد ذكر في التبيين ان عليه ان يغسل اذام يصبه مرة
اخرى وان اصابه لا يجب غسله ما دام العذر قائما وقيل اذا اصابه خارج الصلوة يغسله لانه قادر على التبرع
في ثوب طاهر وفي الصلوة لا يمكنه فسقط اعتباره **فصل في الانجاس والطهارة عنها نجبر رفع النجاسة**
الحقيقية يعني نقول ترفع النجاسة الحقيقية بالماء خلافا للشافعي المراد به المايح المزبل للنجاسة كالحل
وما الورود فلا تطهر بالدهن واللبان لان النجاسة لا يزول بها ذكر الامام الترمذي ان الدم اذا غسل ببول ما كره
نزول نجاسة الدم حتى لو حلف ما فيه دم لم يحنث ونحوه الصلوة مالم يغش احترق بالحقيقة عن الحكيم
لانها لا تزول بمايح غير الماء **كما** اي كما ان الحقيقية ترفع بالماء اتفاقا لقلعه النجاسة عن محلها فكذا يرفعها
المايح لمشاركته المائي هذا المعنى وما كان المفهوم من قوله نجيز ان محمدا مع صاحبيه في هذا الحكم ولم يكن
معهما بل كان مع الشافعي قال **ومنع** اي منع مجر رفع النجاسة بالمايح لانه اذا لاقى النجاسة نجس بول
الملاقاة فلا يرفع النجاسة الا ان هذا القياس ترك في الما لورود النص فيه فيقتصر عليه واطلاق الكتاب
يدل على انه لا فرق بين الثوب والبدن في طهارتهما بالمايح وعن ابي يوسف ان البدن لا يطهر الا بالماء الجديد
النجاسة خراجه **ونجس الما لوروده** على النجاسة وقال الشافعي لا نجس لما روى اعرابيا بال في المسجد
قام النبي عليه السلام بدلو من ماء فصب عليه ولو كان الما ينجس بالورود لما امر عليه السلام بصبه لافضائه
الى تكثير النجاسة **كالمرور** اي كما الذي ورد عليه النجاسة فانه نجس بالاتفاق وهذا اشار الى
تعليلنا يعني انما ينجس المورود لا اختلاط النجاسة به وفي الوارد كذلك فيكون نجاسة وما رواه من الحديث
عقل انه كان لذهاب رائحة البول لا للتطهير ثم نقل ذلك التراب وان كان له منفرد فصار جارا يصب منواتر
ويطهر محل من يديه اي نجاسة مريه **بغسلها** ولولم يبق لا يطهر مالم يغسله ثلثا بعد زوال العجز لانه
لحق محل غير المريه بعد زوال عجزها **فلا يضر** في تطهير المحل بعد قلع المريه **بغسلها** اي اثر النجاسة من لون

المراد بالنجاسة الحقيقية
المراد بالنجاسة الحقيقية
المراد بالنجاسة الحقيقية

وربح **لادم** اي شاق ازالته بان يحتاج فيه الى شئ اخر كالصابون ونحوه كذا في التيسير **ونعبر غلبة الظن**
في غير ما يعني محل غير المنيه يطهر عندنا اذا غلب على ظن الغسل انه طهر لان غلبة الظن دليل شرعي
لا المنة يعني عند الشافعي يطهر بالغسل مرة لان لما طهور فاذا استعمل مرة يطهر كما يطهر من الحكمة
وتعد بالثلاث يعني غلبة الظن تقدر بالغسل ثلاث مرات وبالعرض في كل مرة في ظاهر الرواية لانها
تحصل عنده غالبا وفي الخائفة لا بد من المبالغة في العصر بحيث لو عصر بقدر طاقته لا يسيل منه
الماء ولم يبالغ فيه صيانة للثوب لا يطهر وعن محمد العصر في المنة الثالثة كاف وعن أبي يوسف
لو جرى الماء على ثوب نجس ثم غلب على ظنه انه طهر جاز بلا عصر كذا في الكفاية **ويشترط الصلابة**
العضو يعني قال أبو يوسف لا يطهر العضو اذا غسل في ثلاث ظروف مملوءة بالماء وفي ظرف واحد يتجدد
ماء **والحقه بالثوب** يعني قال محمد يطهر ذلك العضو كما يطهر الثوب **حيث يغسل في ثلاث اجانات**
بكسر الهمزة وتشديد الجيم اي في ظروف والعامل في حيث الحقة **او ثلثا** اي يغسل ثلث مرات في اجانه
سماه وعصر في كل مرة **فيطهر** ذلك الثوب لمحمد ان القياس كان يقتضي ان لا يطهر العضو والثوب جميعا
بالغسل في الاواني لان الماء نجس بملاقاة النجس لان القياس ترك في الثوب وجعل طاهرا في المني
الثالث لدفع الحرج فيترك في العضو لتلك العلة ولا ييوسف ان العادة جارية في الثياب ان يغسل
في الاجانات ولوم نظره لضاق على الناس والعضو ليس كذلك فيشترط فيه الصب ليكون كالما الجاري عليه
ويقتى بطهارة غير المنعصر اي قال أبو يوسف ما لا يتحمل العصر اذا اتجس بما يعجز عن الحنطة ونحوها
يطهر **بغسله** **وتجفيفه** ثلثا بحيث لا يبقى للنجس بعده لون ولا رائحة حتى لو بقي لا يطهر وحده التجفيف
ان ينقطع التقاطر ولا يشترط اليبس ولو كانت الحنطة منتفخة والجرم مغلي بالماء النجس فطهر غسلة
وتجفيفه ان تنفع الحنطة في الماء الطاهر حتى تتشرب ثم تجفف ويغلي الحمرة في الماء الطاهر ثم يرد ويغسل
ذلك فيها ثلاث مرات ولو كان سكين مسقيا بالنجس سقى بالماء الطاهر ثلاث مرات ولو كان العسل نجسا فطهره
ان يصب عليه ما يقدن فيغلي حتى يعود الى مكانه وكذا في الدهن النجس يصب عليه الماء فيغلي الدهن
الماء فيرفع بشئ كذا يفعل ثلاث مرات كذا في الكافي **ونجسه ابدا** يعني قال محمد لا يطهر غير المنعصر ابدا
لان النجس انما يزول بالعصر ولم يوجد فيبقى نجسا ولا ييوسف ان للتجفيف اثر في استخراج النجاسة
كالعصير **والصبر** من المذهب فيما لا ينعصر **الاعتبار بالظن** اي بغلبة ظن الغسل بالظن اذا لم ير
الغسل فيه بعد اثر النجاسة **ولا يطهر** **ما احترق بالنار** كالروث اذا صار بالنار وما دال ان النجس
انما يحصل في وصفه والعين باقية فتبقى نجاستها **وخالفه** اي محمد ابا يوسف لان العين تبدلت
واستحوالت الحقيقة اخرى فتبدل صفتها لا يرى ان العصر الطاهر اذا صار نجسا احتجس وان صار خلا
طهر وكذا الخلاف فيما اذا صار الحمار والخنزير ملما بالوقوع في الملمحة **وهو** اي ما ذهب اليه محمد المختار **ونجس**
المني يعني المني نجس عندنا وطاهر عند الشافعي وامامني ساير الحيوانات فله فيه قولان لا مني الكلب
والخنزير فانه نجس عنده قول واحد **له قول** عايشه رضي الله عنها كنت افرك المني من ثوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فيه ولنا قوله عليه السلام انما يغسل الثوب من خمس بول وغائط
ودم وفي مني وما رواه يحنل القليل وما رواه يحنل فترجح عليه **فيغسل رطبه وبقره** **يا بسة** لما
روى انه عليه السلام قال غسلي رطبا واقره يا بسة الفرك هو الحكا باليد حتى تنفقت وبطهر بحله وعن
ابي حنيفة لا يطهر بل يقل نجاسته حتى لو اصابه ما عا نجسا والاول اصح ولا فرق فيه بين الثوب والبدن

النجاسة في الثوب والبدن
النجاسة في الثوب والبدن
النجاسة في الثوب والبدن

النجاسة في الثوب والبدن
النجاسة في الثوب والبدن

قال في الاخبار والكتاب المذكورين
في النجاسة في الثوب والبدن
في النجاسة في الثوب والبدن

في ظاهر الرواية للبلوى وعن ابي حنيفة ان البدن لا يطهر بالفرك لوطونته وعن الفضلي ان مني المرأة لا يطهر
بالفرك لانه رقيق وكذا اذا كان مني الرجل رقيقا لمرض ولو اصاب المني بشيئا بطاينه فنقد اليها يطهر بالفرك
وهو الصحيح وعن محمد ان البطاينة لا تطهر الا بالغسل لان التي تصيبها بلة النجاسة دون جرمها وقال شمس
الائمة مسئلة المني مشككة لان الفحل يمدى حتى يمتد المني والمذي لا يطهر بالفرك لان يقال انه مغلوب بالمني
فيجعل يتعالمه ولو لم يكن راس الذكر طاهرا وقت خروج المني لا يطهر بالفرك **وذلك عينية** اي نجاسته
متجسدة كالروث والعذر سواء كان جسدها من نفسها او من غيرها فلو مشى على بول ثم على تراب والتحق
به فحفت فمسح به الارض يطهر كذا روى عن ابي حنيفة وابي يوسف **جفت خف** ونحوه **مطهر** عند ابي
حنيفة لان الخف صلب لا يتداخله اجزا النجاسة فتبقى رطوبتها على طاهرها فاذا جفت النجاسة عادت
الرطوبة الى جرمها وتزول بزواله اذا ذلك بالارض **ويكفي بها الرطبة** اي قال أبو يوسف يطهر الخف في
الرطبة ايضا اذا مسحه بالتراب لانه تجذب رطوبتها وتصبير كالتجفيف وعليه الفتوى لهجوم البلوى كذا
في النهاية **واوجب غسلها** اي قال محمد لا يطهر فيها الا بالغسل لان هذا عين نجس يصابه النجاسة فلا
يطهر الا بالغسل كالثوب والبدن وروى ان محمد رجع عن هذا القول حين رأى كثرة السرقين في طرق
الري قيد بالعينية لان غيرها كالخمر ونحوه لا يطهر بالذلك اتفاقا وقيد بالخف لان الثوب لا يطهر بالذلك
ومسح صقيل يعني اذا اصاب المرأة ونحوها نجس رطبا كان او يابسا متجسدا كان وغيره يطهر بالمسح
لما صح ان الصحابة كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم ثم يمسحون بها ويصلون بها قيد بالصقيل لان المحل لو كان خشنا
او منقوشا لا يطهر بالمسح **واجزنا الصلوة دون التيمم على ارض** يعني اذا اتجست ارض وجفت بحيث
ذهب اثر النجاسة من لو فيها ونحوها تجوز الصلوة عليها عندنا خلافا لفرق واما التيمم فلم يجز اتفاقا
حكنا بطهرها الجفاف هذه الجملة صفة وبيان لعلة المسئلة السابقة يعني جوازنا الصلوة عليها
لكونها طاهرة بالجفاف ولم تجوزها زفر لكونها غير طاهرة عندك **له افعاء** عن نجاسته فلا تظهر بالجفاف
كالثوب ولنا ان ذلك المكان كان طاهرا وطهورا لقوله عليه السلام جعلت لي الارض مسجدا وطهورا
فاذا اصابته نجاسة ارتفع الوصفان فلما وجد دليل على طهارته حين جف وهو قوله عليه السلام
ايما ارض جفت فقد ذكت اي طهرت جازت الصلوة عليها ولم يوجد دليل على عود طهوريته فلم يجز التيمم قيد
بالجفاف لان الارض لو لم تجف لا تطهر الا اذا واطي عليها ما بحيث لم يبق للنجاسة اثر وهذه العبارة اكثر فائدة
ما قاله القدوري في مختصره فحفت بالشمس لان الشرط اليبس محسب وقيد بجفاف الارض لكون اللام فيه بدل
عن المضاف اليه لان السباط لا يطهر بالجفاف اتفاقا وان ذهب اثرها والكلا القايم على الارض والجرة المروشة
ياخذ حكمها واما المنقطع من الكلا والموضوعة عليها من الاجر فلا يطهر الا بالغسل **ومنعها** اي الصلوة **بافوق**
درهم من النجس لان التجز من القليل حرج وهو مدفوع فقد رناه بالدرهم لان موضع الاستنجاء لم يطهر بالكلية
بامتداد الحجر عليه ولهذا لو دخل المستنجي في الماء القليل نجسه فلذا صار موضع الاستنجاء معفو في حق الصلوة
علم ان قليلها في المشرع معفو عنه لان المحال مستوي به فحبر واعن المعفوة بالدرهم لاستغناهم ذكرها في
مخالفهم ولما كان قدر الدرهم محتملا للون والمساحة فصله بقوله **وزنا ان كان النجس كيتفا ومساحة**
ان كان ما يباعا اصل هذا الكلام ان الرواية عن محمد اختلفت في الدرهم تارة اعتبره من حيث الوزن وهو قدر
الدرهم الكبير المتقال وتارة اعتبره من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف ما ورا مفاصل الاصابع فوق
ابو جعفر الهندواني بين كلاميه بما ذكر في المختار من نجاسة مغلظة بيان لما الموصولة **كبول** اراد به بول الاما يبول

كالنعل

الشرع والنجس
بالطين

في النجاسة في الثوب والبدن
في النجاسة في الثوب والبدن
في النجاسة في الثوب والبدن

والشئ ما **الترغيب في الشهر** لما روي انه عليه السلام كان يوحى العصر ويصليها ما دامت الشمس بضا نقيه
قبل المراد به تغير ضوها وقت صفا الهوى والصبح ان يراد به تغير قمرها بحيث لا يتغير فيه البصر كما
في الكفايه وذكر في الغايه المراد تاخير الشروع لا الاداء لانه اذا تسرع فتجل تغير القمر فاحذر ادائه الى التغير
لا يكره لان الاحترار عن الكراهه مع الاقبال على الصلوة متعذر فنجعل عنوا **وتجمل المغرب** لقوله
عليه السلام بادروا بالمغرب قبل اشتباك النجوم اي كثرتها وفي الاسرار تجمل الصلوة اداؤها في النصف
الاول من وقتها **وتأخير العشاء الى ما قبل الثلث** اي تلك الليل هكذا وقعت عبارة القدوري وهذه
تدل على انه لا يستحب تأخيرها الى ثلث الليل وعبارة الكثر ونذب العشاء الى الثلث يدل على ان تأخيرها
اليه مستحب والتوفيق بان يكون التأخير الى الثلث مستحبا في الشئ الى ما قبله في الصيف لعلية النوم فيه
واما التأخير الى نصف الليل مباح والى اخره مكره **لا التقدير مطلقا** يعني قال الشافعي يستحب اذا
كل صلوة في اول وقتها لقوله عليه السلام اول الوقت رضوان الله واخره عفو الله والعفو يتبع التقصير
ولنا ان في التأخير فضيلة انتظار الصلوة وتكثير الجماعة ونحوها والعفو يعني معنى الفضل كما قال تعالى
وسئلونكم اذا ابتغون قل العفو يعني انفقوا مما فضل عن قوتكم وقوت عيالكم فعني الحديث ان في اخر
الوقت فضل الله كثر وثواب الاداء في وقت المغرب وقع معيار الصلوة مع شروطها
عند الشافعي فلا يستقيم التقديم فيه الا بان يقال انه محمول على التغليب لان التقديم موجود في الاوقات الاربع
ويستحب في يوم الغيم اي السحاب **تأخير الفجر** لانه يقع الاداء قبل وقته **والظهر والمغرب** خوفا من وقوعها
وقت الزوال والغروب **وتجمل العصر** لان في تأخيرها تقليل الجماعة وعن ابي حنيفة التأخير مستحب في جميع الاوقات
لان تلك المدة مديده **والعشاء** لان في تأخيرها تقليل الجماعة وعن ابي حنيفة التأخير مستحب في جميع الاوقات
في يوم الغيم وهذا اخذ لان الاداء جاز بعد الوقت لا قبله **ويوتر** اي يصلي الوتر **التهجد** وهو من بالف
صلوة الليل **اخرا لليل** وهو مفحول بوتر بتقدير **ان وثق الانبأه** فيد به لانه لو لم يثق بنفسه بالانباء
او تر قبل النوم لما روي انه عليه السلام قال لا يكر متى توتر قال اول الليل بعد العتمه فقال عليه السلام
له اخذت بالثقة ثم قال عليه السلام لعمري متى توتر قال اخر الليل فقال عليه السلام اخذت بالفضل **ولا تنقل**
تاركها اي تارك الصلوة **علا غير جاحد** اي عامدا غير منك وجوبها وقال الشافعي يقتل فيدها لانه لو كان
ساهيا لا يقتل اتفاقا وكان منكرا وجوبها يقتل اتفاقا ان لم يتب له قوله عليه السلام من ترك الصلوة
متعمدا فقد كفر اي استحق عقوبه الكافر فيقتل تاركها حدا ويوضع في مقابر المسلمين فيل انما يقتل اذا ترك
الصلوة الرابعة لا زاد ونها لا يعلم ان تركه للثبوت ام لا والصحيح من مذهبه انه يقتل لصلوة واحده كذا في
الوسيط وانما خضبه الصلوة دون الصور لانها ثابته الايمان لقوله تعالى والذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة
ولنا قوله عليه السلام لا حل دم امرئ مسلم الا باحد معان ثلاث كفر بعد ايمان ورتا بعد احسان وقتل نفس بغير
حق وترك الصلوة ليس من حملتها **وحكم باسلامه لا قتل** يعني الكافر اذا صلى جماعة حكم باسلامه عندنا
وقال الشافعي لا يحكم به فيد جماعة لانه لو صلى منفردا لا يحكم باسلامه الا في رواية عن ابي حنيفة **لذا في الاسرار**
وفيد بالصلوة لان الكافر بالصوم والزكوة والحج لا يحكم باسلامه اتفاقا لانها غير محتضه بالاسلام لانه ان
الايمان اعتقاد بالقلب ولا وقوف عليه الا بالدليل والصلوة لم توضع دليله عليه ولنا قوله عليه
السلام من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا اراد بقوله صلاتنا الصلوة بالجماعة لان الصلوة منفردا
موجوده فيمن قبلنا من الكفر **فصل** في الاوقات التي ترك فيها الصلوة **وتكره مع الشرع**

وقال الشافعي لا يقتل
تاركها اي تارك الصلوة
علا غير جاحد اي عامدا
غير منك وجوبها
يقتل اتفاقا ان لم يتب
له قوله عليه السلام
من ترك الصلوة
متعمدا فقد كفر
اي استحق عقوبه
الكافر فيقتل
تاركها حدا
ويوضع في مقابر
المسلمين فيل
انما يقتل اذا ترك
الصلوة
الرابعة لا زاد
ونها لا يعلم
ان تركه للثبوت
ام لا والصحيح
من مذهبه انه
يقتل لصلوة
واحده كذا في
الوسيط
وانما خضبه
الصلوة دون
الصور لانها
ثابته الايمان
لقوله تعالى
والذين يؤمنون
بالغيب
ويقيمون
الصلوة
ولنا قوله
عليه السلام
لا حل دم
امرئ مسلم
الا باحد
معان ثلاث
كفر بعد
ايمان
ورتابا
بعد احسان
وقتل
نفس
بغير
حق
وترك
الصلوة
ليس من
حملتها
وحكم
باسلامه
لا قتل
يعني
الكافر
اذا صلى
جماعة
حكم
باسلامه
عندنا
وقال
الشافعي
لا يحكم
به فيد
جماعة
لانه
لو صلى
منفردا
لا يحكم
باسلامه
الا في
رواية
عن ابي
حنيفة
لذا في
الاسرار
وفيد
بالصلوة
لان
الكافر
بالصوم
والزكوة
والحج
لا يحكم
باسلامه
اتفاقا
لانها
غير
محتضه
بالاسلام
لانه
ان
الايمان
اعتقاد
بالقلب
ولا
وقوف
عليه
الا
بالدليل
والصلوة
لم
توضع
دليله
عليه
ولنا
قوله
عليه
السلام
من
صلى
صلاتنا
واستقبل
قبلتنا
فهو
منا
اراد
بقوله
صلاتنا
الصلوة
بالجماعة
لان
الصلوة
منفردا
موجوده
فيمن
قبلنا
من
الكفر
فصل
في
الاقوات
التي
ترك
فيها
الصلوة
وتكره
مع
الشرع

اي طلوع الشمس **والاستواء والغروب** لما ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم نفى عن الصلوات في هذه
الاقوات ذكر في الاصل ما لم ترتفع الشمس قدر ربح فهي في حكم الطلوع **الاعصر اليوم** هذا الاستثناء
منقطع ان قدر ان صمير يركع عابدا الى النوافل ومتصل ان قدر عوده الى الصلوة مطلقا لكن على هذا
التقدير لا يصح معنى الكراهية في حق الفرائض لان المكره يكون جازيا وقضا الفوائت غير جازيا
في هذه الاوقات وعلى التقديرين لا يستقيم الاستثناء لان عصر اليوم في المغرب مكره وانما يستقيم
على روايه الايضاح والمحيط من ان اذا العصر غير مكره لان ادائها ما مور به والمكره لا يومه بل
المكره تأخيرها او براد من الكراهية الترك مجازا فيكون ترك الصلوة فرضا كانت او نفلا في هذه الاوقات
الاعصر اليوم فانها لا ترك بل تقضى مع التقصير وكذا صلوة الجثان وسجدة التلاوة تودي مع التقصير
اذا حضرت او نلت فيها واما لو حضرت او نلت قبلها او اخرت واديت فيها لا يجوز لا نفلا وجبت كاملا فلا تودي
ناقصه **ونظرها اي الكراهه في القضا والتفيل بمكة** وقال الشافعي القضا غير مكره في هذه الاوقات
لقوله عليه السلام من نام عن صلوة او نسيتها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وكذا النوافل في هذه
الاقوات غير مكره وهه بمكة لما روي انه عليه السلام قال في حديث النهي عنها الاممكة ولنا اطلاق النص
الناهي عن الصلوة في هذه الاوقات وما روي محمول على التذكرة في غير هذه الاوقات وما نقله من الاستثناء
فغيره لا يزيده على النص المشهور **ويستحب النفل بالشروع** في الاوقات المكرهه **والفرض** والفرق
بينهما ان المنهي هو الصلوة ونفس الشروع ليس بصلوة ولهذا لو حلف لا يصلي فشرع في الصلوة لا تحت ما لم
يقيد الركعة بالسجدة فيصح شروعه في النفل لعدم ورود النهي عنه لكن الافضل ان يقطعه ويؤديه
في وقت غير مكره واما الشروع في القضا فلم يصح باعتبار ان الغايه وجب في ذمته كاملا فلا يودي في الوقت
الناقص **ويستثنى يوم الجمعة** يعني قال ابو يوسف لا يكره النفل يوم الجمعة في وقت الزوال وقال ابوبكر
له ما ورد في رواية انه عليه السلام استثنى يوم الجمعة عند النهي وقت الزوال ولها اطلاق حديث
النهي وما ذكره من الروايه وخرجه لا يفتيد بها المشهور **وتكرهه** اي التثقل **بعد الفجر والعصر** اي بعد صلواتها
لوسبب هذا اشار الى ما خالفنا فيه الشافعي وقال لا يكره النفل الذي له سبب كركعتي الفجر والوضوء
والطواف ونحوه المسجد والمذور له ما روي ان قيسا صلى بعد فرض الفجر ركعتين فقال عليه السلام
له ما هذا فقال ركعتا الفجر لم اركعهما فنسكت النبي عليه السلام وسكونه يدل على التثقل واطلاق قوله
عليه السلام اذا دخل احدكم المسجد فليحبه بركعتين والاحاديث المرويه في غيرها ولنا اطلاق ما
روي انه عليه السلام قال لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب والمراد بالغروب
هنا التغير **ولا باس بالقضا وسجدة التلاوة وصلوة الجثان فيها** انما تكره هذه الاشياء في هذه
الوقتين لان كراهية التثقل فيها لم تكن لمعنى فيها بل كانت لحق الفريضةين ليكون الوقتان كالمشغول بهما دون
غيرهما وانما اختص بهما الحكم لان لها زيادة شرف على غيرهما لورود الاحاديث في فضلها فظهر اثر هذا في
مراعاة النفل لان الفرض التقديري اقوى من النفل ثوابا ولم يظهر في الفرض والواجب لجاز في هذه الوقطين
اما الاول فلان الفرض الحقيقي وهو قضا الفرض اقوى من التقديري واما الثاني فلان الواجب لحق الفرض
والواجب بالواجب بعينه ولهذا جاز سجدة التلاوة فيها لا نفلا واجبه بايجاب الله تعالى ولم يكره ركعتا
الطواف لانها ما فلان في ذاتها وجوبها لغيرها وهو ختم الطواف بالصلوة ولهذا لم يكره نفل شرع فيه ثم
افسد لان وجوبه لصيانه المور عن البطلان فبقي نفلا في ذاته كذا في الكافي فعمل من هذا انما قاله بعض

العقبا اذا اقيم الفجر وخاف رجل فوت الفرض بشروع السنة فقطعها ويقضيها قبل الطلوع مردود على
ان الامر بالشروع للقطع فيجب شرعا **الى طلوع الشمس في الفجر وتغيرها في العصر** وهذه العباد
او الى من عباد القدر حتى تغرب الشمس لان العروب فيها مأول بالتغيير **ولكن** ابو يوسف بالاشيا
المذكورة في عدم الكراهة **المندور** حتى من نذر ان يصلي ركعتين فاداهما بعد الفجر لا يكره وقالوا ليه ان
الاشيا المذكورة كانت غير مكرهه لكونها واجبه والمندور ايضا واجب فلا يكره ولها ان انتهى كان لا يخلو
فرض من هذين الوقتين عن مزاحمة غير جنسه والاشيا المذكورة كانت من جنسه لانها واجبة بايجاب الله تعالى
والمندور ليس من جنسه لانه واجب بايجاب العبد فيكره دفعا للمزاحمة **ولا تنفل قبل المغرب** اي لا ينفل
بعد الغروب قبل الفرض لما فيه من تاخير المغرب والمستحب تعجيلها اتفاقا **ولا باكثر من ركعتي**
الفجر اي ولا ينفل باكثر من سنة الفجر لما روي انه عليه السلام قال اذا طلع الفجر فلا تصلوا الا ركعتي الفجر
وفي التجنب المستنفل اذ صلى ركعة فطلع الفجر كان الا تمام افضل لانه وقع في صلوة التطوع بعد الفجر اعز
قصد وفي التحفة والخاتبة الاوقات المكرهه اثنا عشر ثلثة منها وقت الطلوع والاستواء والغروب والكراهة
فيها لمعنى الوقت ولهذا اثر في الفرض والنفل وفي البواقي لمعنى في غير الوقت ولهذا اثر في النوافل لا في الفرض
وتلك البواقي تسعة وهي بعد طلوع الفجر وبعد الفرض قبل الطلوع وبعد العصر قبل التغيير وقبل صلوة المغرب
وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة فيه وعند خطبة العيدين وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء
الى هنا كلامها لكنه غير ضابط لان ما قبل صلاة العيدين مكرهه والثالث الاخر من الليل اذا العشاء مكرهه وما
بعد شروع الامام مكرهه للتطوع الاستسقاء الفجر فانه يصلها اذا لم يخف فوت الجماعة وبعد سج الانام للخطبة
قبل الشروع فيها مكرهه عند ابي حنيفة **فصل في الاذان** يسأل الاذان سنة مكرهه **المكرويات** وهي
ثلاث الصلوات الخمس احترز به عن التوتر والتراخي وصلوة العيدين وغيرها **والجمعة** خصها بالذكر ليليتها في الاذان
لها كالاذان لصلوة العيدين لجامع انهما يتعلقان بالامام والمصالح جامع احترزنا بقولنا في وقتها عن الاذان
قبل الوقت وبطلانها عنه غير مسنون ولا يشك بالاذان بعد الوقت للقضاء لا وقت الاذان وقت القضاء
ليس الاذان للقضاء في وقتها قال عليه السلام فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها **ولا ترجع** يعني الرجوع
ليس من سنة الاذان عندنا خلافا للشافعي وهو ان يرفع بالشهادتين ثم يرجع ويرفع صوته له ما روي ابو
محمد ورده انه عليه السلام امره يوم فتح مكة بان يرجع في الشهادتين ولنا ان الروايات متفقة على ان لا
ترجع في اذان بلال وعمر بن مكرم الى ان توفيا وما رواه انه كان تلقينا من النبي صلى الله عليه وسلم فنهين
ابو محمد ورده انه من نفس الاذان **ولم يقتصر** وفي التكبيرة على اثنين وقال ما لك التكبير في هذا الاذان ثمان
قياسا على سائر الكلمات وهو رواية عن ابي يوسف وقلنا هو اربع لان المروي عن الملك النازل هكذا
والقياس منقول بالنص **ويضع** المودن **اصبعيه في اذنيه** لانه ابلغ في الاعلام فيكون افضل من وضع
معنى الادخال فعداه بغير **ويستقبل القبلة** لان الملك فعل كذا **وتحول وجهه يمنة ويسرة عند المصلين**
اي عند قوله حي على الصلوة حي على الفلاح لان كلامها خطاب للقوم فيواجههم به وقيل اذا كان وحده
لا تحول جانبه لانه لا حاجة اليه والصحيح انه تحول لان التحويل صار سنة للاذان حتى قالوا الذي يؤذن
للولود ينبغي ان تحول وجهه يمنة ويسرة عند هاتين الكلمتين كذا في المحيط وكيفية التحويل ان يقول
حي على الصلوة من ين من يمنة ويقول حي على الفلاح من ين من شماله ويختم بها عند يمنة ليكون القوم مخاطبا
بكل منهما لكن الاصح هو الاول لانه منقول كذا هذا في الغاية قال الامام القرافي لا تحول في الاقامة الا بالناس

ويستقبل القبلة
ويضع اصبعيه في اذنيه
ويحول وجهه يمنة ويسرة
عند المصلين

ينتظرون **ويزيد في الفجر الصلاة خير من النوم من تين بعد الفلاح** لما روي ان بلالا اتي
النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصلوة فوجد راقدا فقال الصلاة خير من النوم من تين فقال
عليه السلام ما احسن هذا اجعله في اذانك **وبكره التلبين** اي التبعي بحيث يودي الى تغيير
كلماته ولو لم يلحقه تغيير لا بأس به قيل انما يكره ذلك في الاذان وما في الجحيلة فلا بأس به **وتجدد**
في الاقامة اي بذكر كلماتها بسرعة **وما تلبها به** اي يجعل الاقامة مماثلة للاذان في ذكرها مثنى مثنى **الا**
انه اي المودن **يعقب الفلاح** بتشديد القاف اي يحيى عقبيه **بعد قد قامت الصلوة من تين**
وقال الشافعي الاقامة تذكر فراذلي لاقوله قد قامت الصلوة والتكبير في اول الاقامة من تين كما
في اخرها ما روي ابو محمد ورده انه عليه السلام قال للاذان مثنى مثنى والاقامة فرادى فرادى
والفرادى جمع فرد على غير القياس ولنا ما استشهد به بلالا كان مثنى الاقامة الى ان توفي وما رواه
محمول على الجمع بين كل كلمتين في الاقامة والتفريق بينهما في الاذان فان قلت كيف يكون الاذان
مثنى مثنى والتكبير في اوله اربع قلت ذكر التكبير لما كان صوت واحد جعل حكمة واحدة وبذكرها
مرة اخرى يكون مثنى **ولا تكرر ههنا من غير** يعني اذا اذن رجل واقام اخر يحضوه ورضاه لا يكره عندنا
ويكره عند الشافعي فيذكر المحضور المودن ورضاه لانه ان غاب واقام غيره لا يكره اتفاقا وان حضر ولم
يرضه باقامة غيره يكره اتفاقا كذا في الكافي له ما روي انه عليه السلام بعث بلالا في حاجه وامر
غيره بالاذان فحضر بلال واذا ان يقيم قال عليه السلام ان اخاك اذن وهو الذي يقيم ولنا ما
روي ان ابن ابي مكرم كان يؤذن ويقيم بلال وربما كان يؤذن بلال ويقيم هو وما رواه محمول على
من لحقته الوحشة باقامة غيره **وتخير التثويب في الفجر** وهو رجوع المودن الى اعلام الصلوة بين
الاذان والاقامة وتثويب كل بلد على ما تعارفوا اما بالتخنج او بقوله قامت ونحوها وقال الشافعي لا
يجوز له اعتياده الفجر بسائر الاوقات ولنا ان هذا الوقت وقت غفلة ومنام فيستحب فيه الاعلام
وفي التثويب يقعد المودن في الفجر بقدر ما يقدر عشرين به ثم يثوب ثم يقعد كذلك ثم يقيم **وتخير في الكل**
اي ابو يوسف التثويب في جميع الصلوات سوى المغرب **لمستغفر في الفجر** اي لمن استغفر في هذه وقصده
في مصالح المسلمين والامم في المستغفر في التحصير وهو مضاف الى محموله وهو كالا ميسر وتثويبه ان يقول
المودن تحصيرنا السلام عليك ايها الامير الصلاه وكذلك القاضي والمفتي لا يفهم لا يعرفون وقت
الحضور لشغلهم بامور الجمهور وقال لا يخصهم لان جميع المسلمين منسأ وون في امر الدين واستحسن
المتأخرون التثويب للناس لزيادة غفلتهم **وبكره اذان الصبي** لانه دعا الى الصلوة والصبي ليس باهل
لها حتى يدعوه غيره **وتخير** يعني ان اذان الصبي يجزى لكونه من اهل الجماعة وان لم يكن من اهل
الجماعة ايضا فصار كمن صلى الفرض ثم اذن وكذا يكره اذان الفاسق والقاعد والسكران **واذان الجنب**
والمرأة وبعاد اي اذا نهما اما اذان الجنب فلان للاذان شيها من حيث ان كلا منهما مشروط بدخول
الوقت واستقبال القبلة والشروع بالتكبير والترتيب فتشترط الطهارة عن الحدث الاكبر علام هذا التثويب
ولم يشترط عن الاصغر عملا بانه دعا اما اذان المرأة فلا لها ان رفعت صوتها يكون معصية وان خفضت
لا يحصل الاعلام باذنها **دون الاقامة** اي لا تعاد اقامتها لان تكرار الاقامة غير مشروع **وتسحب**
الوضوء اي للاذان والاقامة لان كليهما ذكر **اللو توال الوقت** وفي كراهة خلوه عن **الاذان**
عن ابي حنيفة في روايه يكره ان يغيب وضوءه لانه يصير داعيا الى ما يحجب النفسه وداخل تحت قواه تعالى

ينتظرون
ويزيد في الفجر الصلاة خير من النوم من تين بعد الفلاح
لما روي ان بلالا اتي النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصلوة
فوجد راقدا فقال الصلاة خير من النوم من تين فقال عليه السلام
ما احسن هذا اجعله في اذانك وبكره التلبين اي التبعي بحيث يودي الى تغيير
كلماته ولو لم يلحقه تغيير لا بأس به قيل انما يكره ذلك في الاذان وما في الجحيلة فلا بأس به
وتجدد في الاقامة اي بذكر كلماتها بسرعة وما تلبها به اي يجعل الاقامة مماثلة للاذان في ذكرها مثنى مثنى
الا انه اي المودن يعقب الفلاح بتشديد القاف اي يحيى عقبيه بعد قد قامت الصلوة من تين
وقال الشافعي الاقامة تذكر فراذلي لاقوله قد قامت الصلوة والتكبير في اول الاقامة من تين كما في اخرها ما روي ابو محمد
ورده انه عليه السلام قال للاذان مثنى مثنى والاقامة فرادى فرادى والفرادى جمع فرد على غير القياس ولنا ما استشهد به بلالا كان مثنى الاقامة الى ان توفي وما رواه
محمول على الجمع بين كل كلمتين في الاقامة والتفريق بينهما في الاذان فان قلت كيف يكون الاذان مثنى مثنى والتكبير في اوله اربع قلت ذكر التكبير لما كان صوت واحد جعل حكمة واحدة وبذكرها مرة اخرى يكون مثنى
ولا تكرر ههنا من غير يعني اذا اذن رجل واقام اخر يحضوه ورضاه لا يكره عندنا ويكره عند الشافعي فيذكر المحضور المودن ورضاه لانه ان غاب واقام غيره لا يكره اتفاقا وان حضر ولم يرضه باقامة غيره يكره اتفاقا كذا في الكافي له ما روي انه عليه السلام بعث بلالا في حاجه وامر غيره بالاذان فحضر بلال واذا ان يقيم قال عليه السلام ان اخاك اذن وهو الذي يقيم ولنا ما روي ان ابن ابي مكرم كان يؤذن ويقيم بلال وربما كان يؤذن بلال ويقيم هو وما رواه محمول على من لحقته الوحشة باقامة غيره وتخير التثويب في الفجر وهو رجوع المودن الى اعلام الصلوة بين الاذان والاقامة وتثويب كل بلد على ما تعارفوا اما بالتخنج او بقوله قامت ونحوها وقال الشافعي لا يجوز له اعتياده الفجر بسائر الاوقات ولنا ان هذا الوقت وقت غفلة ومنام فيستحب فيه الاعلام وفي التثويب يقعد المودن في الفجر بقدر ما يقدر عشرين به ثم يثوب ثم يقعد كذلك ثم يقيم وتخير في الكل اي ابو يوسف التثويب في جميع الصلوات سوى المغرب لمستغفر في الفجر اي لمن استغفر في هذه وقصده في مصالح المسلمين والامم في المستغفر في التحصير وهو مضاف الى محموله وهو كالا ميسر وتثويبه ان يقول المودن تحصيرنا السلام عليك ايها الامير الصلاه وكذلك القاضي والمفتي لا يفهم لا يعرفون وقت الحضور لشغلهم بامور الجمهور وقال لا يخصهم لان جميع المسلمين منسأ وون في امر الدين واستحسن المتأخرون التثويب للناس لزيادة غفلتهم وبكره اذان الصبي لانه دعا الى الصلوة والصبي ليس باهل لها حتى يدعوه غيره وتخير يعني ان اذان الصبي يجزى لكونه من اهل الجماعة وان لم يكن من اهل الجماعة ايضا فصار كمن صلى الفرض ثم اذن وكذا يكره اذان الفاسق والقاعد والسكران واذان الجنب والمرأة وبعاد اي اذا نهما اما اذان الجنب فلان للاذان شيها من حيث ان كلا منهما مشروط بدخول الوقت واستقبال القبلة والشروع بالتكبير والترتيب فتشترط الطهارة عن الحدث الاكبر علام هذا التثويب ولم يشترط عن الاصغر عملا بانه دعا اما اذان المرأة فلا لها ان رفعت صوتها يكون معصية وان خفضت لا يحصل الاعلام باذنها دون الاقامة اي لا تعاد اقامتها لان تكرار الاقامة غير مشروع وتسحب الوضوء اي للاذان والاقامة لان كليهما ذكر اللو توال الوقت وفي كراهة خلوه عن الاذان عن ابي حنيفة في روايه يكره ان يغيب وضوءه لانه يصير داعيا الى ما يحجب النفسه وداخل تحت قواه تعالى

الصلوة او بقوله

بالصلوة

عنه وفي رواية اخرى انه لا يجوز له ان الشئ انما وصف بالقله اذا كان ما يقا له اكثر منه فادون
 النصف قليل بالنسبة الى الكل وما زاد عليه كثير بالنسبة الى الباقي واما اعتبار ان خارج عن جدار القله
 يمنع وباعتبار انه غير داخل في حد الكثرة لا يمنع ولها ان للربع حكم الكل في كثير من المواضع فكشافه
 يكون كالكشاف في الكل وما دونه قليل فيعذر التوقي عنه فالجواز بعدم **ولو انكشف** اي العود مقدار ما
 يكون مانعا **او قام في صف النساء للزحمة** للارحام **او على نجاسة مانعه** الى قيام عليها **قد اركن**
 اي زما تا يمكنه فيه ادا ركن من اركان الصلوة **يفسد** اي ابو يوسف صلواته لان المفسد وجدها **واجازها**
محمد مالم يوده لان المفسد اذا شئ من الصلوة معه ولم يوجد قيد بقدر الادا لانه لو ادى ركنها مع الانكشاف
 فسدت صلواته اتفاقا ولو ستر عورته من غير لبث جازت صلواته اتفاقا **وامر محمد** **واجد ثوب كنه**
 اذا لم يجد غيره ولا ما ترو له به نجاسة **بالادافيه** بان يلبسه ويصلي فيه بالركوع والسجود **وخبره بينه**
 اي بين الادافيه **وبين الالباعار** باقيا او قاعدا والفقود افضل لانه اقرب الى الستر قيد يكون كله نجسا
 لانه لو كان ربه طاهر يلزمه الادافيه اتفاقا لانه ان خطاب التطهير ساقط عنه **لعجزه** وخطاب الادا
 بالكامل باق لقد رتد عليه ولها ان الخطاب اذا سقط استوى تحمل النجاسة وكشف العورة في كونها
 محرمة في الصلوة فان قال محمد فيما ذهبت ترك فرض واحد وهو ازاله النجاسة وفيما ذهبت ترك الفروض
 وهو ستر العورة والقيام والركوع قلنا كل منهم مفسد فيكون الجميع كالواحد في الافساد فاذا اصاب قاعدا
 فقد ترك استعمال النجاسة وقد اتى ببعض الستر وبما قام مقام الاركان وهو الالباعار واذا صلي قايما مع
 الثوب النجس فقد استعمل النجاسة واتى بالاركان فيستويان فينجس بينهما **ولا يعيد ماصلي** اي يدلك
 الثوب النجس اذا وجد ثوبا طاهرا اتفاقا لانه ادى ما وجب عليه كما وجب فلا يطالب بالاعادة **ولا يلزم**
غير واحد سائر القيام يعني اذا لم يجد ثوبا يستر به عورته لا يلزمه القيام بالركوع والسجود عندنا
 وقال الشافعي يلزمه **بل بفضل الالباعار** قاعدا هذا بيان لمذهبه لانه ان في القيام ترك فرض الستر وفي الالباعار
 ترك فروض ولنا ان الالباعار خلف عن الركوع والسجود وفي الفقود اتيان بالستر من وجه واتيان الاركان من وجه
 فيكون اولي من القيام الذي فيه ترك الستر من كل وجه **ويستقبل بالنصب** اي يفترض على المصلي ان يستقبل
أولها قيد به لانه لو كان خائفا من عدو وسقط عنه وجوب الاستقبال وكذا لو كان منضا ولم يقدر على التوجه
 وليس بحضرة من بوجهه **عين الكعبة ان كان بمكة** لان المصلي يمكنه اصابه عينها **وجفتها ان نأى**
عنها يعني يستقبل جهة الكعبة ان بعد عن مكة لان اصابه العين منعذره عليه **فيتحرى** اي يطلب المصلي
 جهة القبلة باستعمال غالب ظنه **لاشتباه** اي لاشتباه القبلة عليه لان نورا من الصحابة تحروا وصلوا في
 السفر عند الاشتباه فاحذروا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليهم قيد بالاشتباه لان القبلة
 لو لم تشبهه بان وجد محررا لا يتحرى **وعدم المحرر** قيد به لانه لو وجد من سألهم القبلة لا يجوز التحري بل
 يجب الاستحباب لانه فوق التحري واذا لم يكن حاضر عنده لا يجب عليه ان يطلبه هذا اذا كان المحرر من اهل ذلك الموضع
 لانه لو كان مسافرا مثله لا يلتفت الى قوله لانه يقول غالبا ولا يلزم عليه ترك الاجتهاد باجتهاد غيره وفي خلاصة
 هي اذا لم يسأله وتحري صلى فان اصاب القبلة جاز والا فلا ولو سأل ولم تحريه وصلى فمأخوذا به لانه لم يصب
 في اعادة عليه وفي التحري لو كان يعرف الاستدلال بالقبلة لا يجوز له التحري **وتحريم صلواته**
للاصابة في العذر عن جهة التحري يعني اذا تحري المشتبه وعدل عن جهة تحريه الى جهة اخرى فاصاب
 فيه القبلة قال ابو يوسف يجوز صلواته وقال لا يجوز له انه اتى بها هو الواجب عليه وهو استقبال القبلة

النصف

والسجود

فصار كمن تحري في الاواني فاعرض عن تحريه فاصاب الطاهر منها ولها انه كان مأمورا بالتحري لا
 باصابه القبلة لانها ليست في وسعه فلم يات بها امر فلم يخرج من هذه العهدة وليس هذا التحري في
 الاواني لانه لو صلى بتحريه في الاواني لم يعلم خطأه ويعيد صلواته وفي تحري القبلة لا يعيد اوترا
 ويتفرع على هذه المسئلة بانه لو ظهر اصابته في الصلوة بعد ما عدل عن تحريه بمعنى هي صلواته عنده
 وعندها يستأنف **وتحري صلواته** **لوانهم به ليل** اي امر جماعه بالتحري في ليله منطلقة **فاختلفت**
جهاتها يعني صلى كل من الامام والمقتدين الى جهة تحريه وتخالفت تلك الجهات **ولم يعلموا جهة**
الامام ولا تقدموه قيد بهذا من القيدين لانه لو علم احد منهم جهة امامه فسدت صلواته لا اعتقاده
 ان امامه على الخطا وكذا اذا تقدم على امامه لتركه فرض المقام فان قلت كيف لم يعرفوا حال امامهم
 بصوته قلت يجوز ان ينسى الامام الجهر او يعرفوا بصوته انه قد امهم ولكن لم يميزوا انه الى اي جهة
 توجه **ولم نامر المستدبر بالاعادة** يعني من صلى بتحريه فظهر انه مستدبر الكعبة لا يجب عليه الاعادة
 عندنا وقال الشافعي يجب قيد بالاستدبار لانه لو ظهر ان القبلة عن يمينه او عن يساره يجوز اتفاقا له
 انه ظهر خطاه بيقين فلا يجوز كما لو صلى بغير تحري واستدبر القبلة ولنا ان جهة تحريه هي الجهة التي
 خوطب باستقبالها حال الاشتباه فاتي بالواجب عليه فلا يعيد **ها ولو علم خطاه فيها** اي في الصلوة **يستقيم**
 اي يستدبر في الصلوة الى جهة القبلة **ويدين** على ما مضى لان اهل قبلها بلغهم نسخ القبلة من بيت المقدس الى
 الكعبة استنداروا في الصلوة اليها وفي الخاتبة هذا الحكم فيمن شك في القبلة وصلى بالتحري لانه لو لم يشك ولم
 يتحر في الصلوة فحلم في خلال الصلوة خطأه يستأنف ولو علمه بعد ما يعيد **ها ولو شك فصلى بالتحري**
 فعلم في الصلوة انه اصاب في القبلة او اخطأ يستأنف لان فتاحه كان ضعيفا وان علم بعد الصلاة انه اصاب
 لا يعيد **ها لانه** ثم لا يحتاج الى التنا **وبنوي الصلوة** اي يفترض ان ينوي المصلي صلواته لقوله تعالى وما امرنا
 الا لعباد والله مخلصين له الدين والاحلاص انما يكون بالنية قيل لا بد فيها من نية عين الكعبة ايضا عند
 استقبال جهتها لان اصابته عينها فرض فلما لم يمكن اصابه عينها حال الغيبة عنها شرط نية عينها والصحيح انما
 ليست بشرط كذا في التجنيس **فيعلم اي صلاة هي** حتى لو سئل عنها اجاب بالبدن ثم انما ظهر او عسر قيل هذا
 العلم هو النية فيكون **فيعلم** بيانا لقوله **وينوي** وتوضيحه يعلم مما سبق في فضل النية من توضيح ان قوله فيعلم
 بيان لقوله فينتيم وفي القنية الاصح ان العلم لا يكون نية لا تترى ان من علم الكعبة لا يكف ولو نواه يكف فتكون النية غير العلم
 اقوال مراد ذلك القائل ان من قصد صلوة فعلم انما ظهر او عسر ونفلا او قضا يكون ذلك نية له فلا يحتاج الى
 نية اخرى اليقين اذا وصلها الى التحريم وفيما اورده لم يوجد قصد الى الكف وهو لم يدع ان مطلق العلم بشئ يكون نية
 له فلا يرد عليه **اعتراضه** فان كان ما اداه نفلا او سنة يكفيه مطلق النية ونية متابعة الرسول عليه السلام
 ليست بشرط وفي العاية لا ينوي في الوتر انه واجب للاختلاف فيه وان كان ما اداه نفلا او قضا او ادا فلان
 ان يعينه **ولا معتبر باللسان** اي يذكر في تعيين الصلوة لانه كلام بلا نية لكن الافضل ان يشعل قلبه بالنية
 ولسانه بالذكر ويديه بالرفع وفي المحيط الاولى في نية الفرض مثلا ان يقول نويت ظهر اليوم لانه لو قال ظهر
 الوقت او فرضه وكان الوقت خارجا وهو لا يعلمه لا يجز به اما اذا قال ظهر اليوم فيجزيه سواء كان خارجا
 او باقيا **ويضيف الموتر** اي يضيف المقتدى الى نية الصلوة **نية المتابعة** اي متابعة الامام لانه ينوي صلواته
 على صلوة الامام فلا بد من التزامه حتى لو حقه ضرر الفساد من جهة امامه كان ضررا ملزما ولو قال المقتدى نويت
 ان اصلي صلوة الامام لا يدل على الاقتداء والاحسن ان يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصليها ولو نوى المحقق

للتعيين

كان

الوقت

مكة والمدينه وعلى الناسخ للملأ السابقة فلا يكون ثابتا في زير الاولين وان اريد من القرآن بعضه يكون
مجازا ولا يصار اليه كالمسحوق هذا اذا اتقن بان معني العربية من غير ان يزيد عليه شيئا اماما زاد على طريق
التفسير بفسد بالاجماع لانه غير مقطوع به وعلى الخلاف الخطبه وجميع اذكار الصلوة من التسمية والتشهد
وغیرهما ما لو ذكرها بالفارسية ولولبي في الاحرام وسمى عند الذبح بالفارسية يجوز اتفاقا كذا في التبيين
والاصح رجوعه اي رجوع الى حقيقته الى قولها على ما رواه ابو بكر الرازي لان ما قاله مخالف لكتاب الله ظاهر
لانه وصف المنزلة العزى **ونعتين ركعتين لفرض القراءة لا الكل** يعني قال الشافعي يقتض فرض القراءة في جميع
الركعات فرضا كانت او نفلا لقوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة وكل ركعة صلوة حتى لو حلف لا يصلي
نحنت با داركعه ولنا قوله عليه السلام القراءة في الاولين قراءة في الاخر بين ومارواه محمول على الصلوة
المجمودة في الشرع وهي ركعتان لا ترى انه لو حلف لا يصلي صلوة لا تحث الا باذا ركعتين اعلم ان في تكبير ركعتين
دلالة على ان الاولين غير معينتين للقراءة حتى لو تركها فيهما وقرا في الاخر بين جازت صلوته لكن يجب عليه
سجدة السهو لتركه الواجب وهو القراءة في الاولين وقال مالك **القراءة فرض في ثلث منها اقامه للاكثر مقام الكل**
وقال زفر فرض في الواحدة لان الامر بالفعل لا يقتضي التكرار قلنا ان الركعة الثانية كالاولى في ركنية
الشفع الاول فلما فرض القراءة في الاولى ثبت فرضها في الثانية بدلالة النص واما الشفع الثاني ليس كالاول في صفة
القراءة وفي السقوط بالسفر فلم يلحق به في فرضية القراءة كذا في التبيين **ويسن في الاخر بين الفاتحة خاصة**
اي بلا ضم سورة لانه عليه السلام قرا فيها الفاتحة فقط **وان سجد فيها او سكت جاز** لعدم فرضية
القراءة فيها لكن لو سكت عما يكون مسيا بترك السنة كذا في المحيط **ويقال في جميع النفل** لان كل ركعتين
منه صلاة لا ترى انه لا يجب بالتسمية في النفل الاربعة الاربع ركعتان في ظاهر الرواية ويستفتح على راس
الاخر بين فتكون القراءة فرضا في الاولين من النفل بالنص وفي الاخر بين بالاستسناد **والوتر فان قلت الوتر**
عند ابي حنيفة فرض في العمل فكيف تكون القراءة فرضا في جميع ركعاته وهو من امارات النفل قلت دليل
فرضيته لما كان قاصرا لانه من اخبار الاحاد اوجب القراءة في كل ركعته احتياطا لان ترك القراءة في ركعة من
السنة يفسدها **ولا تتعين سورة لصلوة** بحيث لا تجوز غيرها فان قلت كيف اورد بصيغة الوفاق
مع ان سورة الفاتحة معبنة لجواز الصلوة عند الشافعي لانها لا تجوز بدونها قلت المراد به ما سوى
الفاتحة بقرينة تقريره فيها سبق ان الفاتحة فرض عنده **ونكره التعيين** يعني يكمن ان يعين المصلي سورة
ويؤاظب عليها لما فيه من هجران الباقي قال الطحاوي وهذا اذا اعتقد ان الصلوة لا تجوز بغيرها اما اذا
لم يعتقد ذلك ولازمها لا يفسد فلا يكره **ويسن في الصبح والظهر طوال المفصل** وهي عند اكثر من
سورة الحجرات الى البروج **وفي العصر والعشاء فسطاطه** وهي من البروج الى تنوره لم يكن **وفي المغرب**
فتسار وهي من سورة لم يكن الى اخره وقيل الطوال من اول القرآن الى عبس والاولى منها الى الضحى
والقصار منها الى الاخر والاصل في هذه السنة ما روى ان عمر رضي الله عنه كتب الى ابي موسى الاشعري وامر
فيه بان يقرأ في الصلوة من المفصل المذكور على التفصيل المذكور **ويسن في الوتر ان يقرأ في الاولى سبع**
اسم ربك الا على وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد لما روى انه عليه السلام كان
يفعل كذا هكذا ذكره في المحيط **وفي السفر والضروة بحسب الحال** لما روى انه عليه السلام قرا في
سفره في الفجر المعوذتين وفي الحضر بقرا المصلي حاله الضروة بقدر ما لا يفوته الوقت **ثم يركع مكبرا**
وفيه دلالة على ان التكبير مفارق للاخطا لانه عليه السلام فعل كذا **معمولا على ركنية مفرج الانصاع**

هذا

محمد بن راشد
طبع

لقوله عليه السلام لا شرا اذا ركعت يد يدك على ركبتيك وفرج بين اصابعك **باسط الظهر مع الرأس**
لما روى انه عليه السلام كان اذا ركع بسط ظهره ولا يرفع راسه ولا يضعه **ويقول سبحان ربى العظيم**
ثلاثا لقوله عليه السلام اذا ركع احدا لم يقل في ركوعه سبحان ربى العظيم **ثلاثا وتسبيح الزيادة**
مع الايتار لقوله عليه السلام ان الله وتر يحب الوتر **للمنفرد** خص بالمنفرد لان الامام لا يسن له تطويل القراءة **الزيادة**
على ما ياتي **وتسن الادعية والاذكار** اعلم انه اذا اراد مطلق الادعية في الصلوة لم يحسن لان في الادعية
ما هو واجب كالقنوت وان اراد ادعية مخصوصة كما بعد التشهد والصلوة على النبي عليه السلام فليس في
اللفظ دلالة عليه وكذا الاذكار منها ما هو غير واجب كالتهجد والتسبيح ومنها ما هو واجب كالشهادتين
ولم يبين ذلك ايضا واستثنى في الشرح من التكبيرات تكبير الاحرام وهذا ايضا غير تام لان تكبيرات العبد
واجبه ايضا **والتسبيحات والتكبيرات** لمواظبته عليه السلام عليها **وبقرض ابو يوسف التعديل** وهو
الطمانينة في الاركان اي في الركوع والسجود والقيام بينهما والقعود بين السجدةتين وبه قال الشافعي
وما لك واحد لما روى انه عليه السلام قال لرجل ترك التعديل في صلاته ثم فصل فانك لم تصل **وبوجوبه في**
الركوع والسجود فان قلت لم يقتصر المصنف المصنف **ويوجبانه بل اضاف في الركوع والسجود** قلت لو
اقتصر عليه لفهم ان التعديل في القومة بعد الركوع والجلسه بين السجدةتين واجب عندها كما كان فرضا عنده
وليس كذلك بل هو سنة فيهما وما ذكره في المتن على رواية الكرخي واما على رواية الجرجاني فالتعديل في الركوع
والسجود سنة كما ان التعديل في القومة والجلسه سنة وجه رواية الكرخي ان الركوع والسجود ركنان
مقصودان لذاتهما فيجعل التعديل الذي يكملهما واجبا والقومة والجلسه ركنان مقصودان لغيرهما
فيجعل مكملهما وهو التعديل ليظهر التقاوت بينهما وما رواه من الحديث خبر الواحد لا تثبت به الفرضية
كذا في الكفاية **ثم يقول سمع الله لمن حمده** لانه عليه السلام قال هكذا يعني قبل الله حمد من
حمده كما يقال سمع القاضي البيهني اي قبلها اللام في من التبعة والها في حمده للكفاية كذا في المستصفى
وذكر في الفتاوى الحيدية انها للسكينة والاستراحة كذا نقل عن الثقات **والامام يكفي به** اي بقوله سمع
الله لمن حمده عنده ابي حنيفة وها لا يكتفيان به بل يقولان **يسمى اليه الامام** رينا لك الحمد فيد بالامام
لان مقتضى يكفي بالتعبد اتفاقا والمنفرد يجمع بينهما في الاصح لما روى انه عليه السلام كان
يجمع بين التسبيح والتعبد **وغالب احواله** كان الامامه ولقوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله
لمن حمده فقولوا رينا لك الحمد **لقسمة الاذكار بينهما** والقسمة تقتضي قطع الشركة لقوله عليه السلام البيهني
على المدعي والبيهني على من انكر وما رواه محمول على حاله لانفراد الوفاة بغير الحديثين اعلم ان المفهوم
من المتن انه لا يكبر حاله الا ارتفاع وهو الموافق لما في خزائن الفقه من ان تكبيرات يوم وليلة
اربع وتسعون وانما يستقيم هذا اذا لم يكن عند الرفع تكبير لكن ذكره في المحيط وروضة
الناطقي انه يكبر حاله الا ارتفاع لما روى انه عليه السلام وراي بكر وعمر وعليا كانوا يكبرون
في كل خفض ورفع ويمكن ان يجاب عن الحديث بان المراد بالتكبير الذي فيه تعظيم الله تعالى
توفيقا **ويقول المؤمن رينا لك الحمد** ليقاسم غير الامام على التعبد **وتنعده اي الموتى عن الجمع**
بينهما وقال الشافعي يجمع الموتى بين التسبيح والتعبد لما روى انه عليه السلام كان يجمع بينهما
فالقوم مصل بنفسه فياتي بهما كما ياتي الامام ولنا ما رواه من حديث القسمة بين الاكثرين
وتجمع المنفرد وتاتي بالتسبيح حاله الا ارتفاع وبالتعبد حاله الا خطا وقيل حال الاستنوا

على الثلاث

الزيادة

سنة أي صح

على قوله

فرايض

الذكر

في الاصح اي في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم ما روي انه عليه السلام جمعها احتراز بقوله في الاصح عما روي عنه ان المنفرد ياتي بالتسبيح لانه مستقل في نفسه كالامام وعما روي عنه ان المنفرد يكفي بالتسبيح لان التسبيح كان لتخفيف عن علي احمد وليس معه غيره ليحرضه **ونترك رفع اليدين في الحالين** اي في حال الاخطا للركوع وحال القيام منه وقال الشافعي هو سنة فيها لما روي انه عليه السلام كان يرفع يديه عند الركوع والقيام منه ولما قول ابن مسعود رضي الله عنه صليت مع النبي عليه السلام والي بكر وعمر فلم يرفعوا ايديهم الا عند افتتاح الصلوة وذا يدل على ان الرفع منسوخ **ثم ينحط للسجود مكررا** ويضع ركبتيه **اولا ثم يديه** لما روي انه عليه السلام كان يفعل كذا وفي النهوض بالعكس وفي التقايق هذا اذا كان المصلي حافيا وان كان ذا خف لا يمكن وضع الركبتين قبل اليدين فانه يضع يديه او لا ويقدم اليمنى على اليسرى **ولم يخبر به** اي لم يخبرنا المصلي في وضع ركبتيه ويديه وقال مالك هو مخير في البتة بوضع ركبتيه او يديه لان المقصود هو السقوط للسجود وانه حاصل كيف وضع **ونس هذا الوضع** اي وضع اليدين والركبتين في السجود وقال الشافعي انه واجب لقوله عليه السلام امت ان اسجد على سبعة اعضاء على الوجه واليدين والركبتين والقديمين ولما ان السجدة لغة حاصلة بوضع الوجه والقديمين بدون وضع اليدين والركبتين ولهذا جازت صلوة من شديده بالاجماع والامر فيها رواه محمود على النذب ذكر القدر في لورفع اصابع رجليه حال السجود لا يجوز صلوته **فلا تشترط طهارة مكانه** اي مكان وضع اليدين والركبتين وهذه المسئلة فرع لما قبلها فتكون طهارته شرطاً عندك **ولا يفترش راعيه** لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن **ويدي** يسكنون اليدين يظهر ضبعيه وهو يسكنون اليدين العضة لقوله عليه السلام وايدضبعيك **وبجاني** اي باعد يدي عن عنقه لانه عليه السلام كان يفعل هكذا **في غير راحة** فانه لو كان في الصف في حال الارحام لا ياتي ضبعيه ولا بجاني بطنه خوفاً من الابدان **وتختص المرأة** في سجودها وتلزم بطنها الى تحتها لان ذلك استبر لها **وبوجه اصابعه الى القبلة** لان كل عضو ساجد لله فيوجهه الى القبلة ما استطاع **ويسجد بين كفيه** على انفه **وجبهته** قدم الانف في المذكور مع ان وضع الجبهة اقوى منه في السجدة لان المصلي يضع او لا ما كان اقرب الى الارض عند السجود **ويقول سبحان ربّي الاعلى ثلاثا** لقوله عليه السلام اذا سجد احدكم فليقل سبحان ربّي الاعلى ثلاثا وانما لم يذكر استحباب الزيادة الكفاية في الركوع **والاقتصار في السجود على الانف** وهو اسم لما صلب منه **جائز** عند النبي صلى الله عليه وسلم **يمنع السجود مع الاساءة** اي الكراهة وقال لا يجوز قيد بالانف لان لاقتصار على الارنية وهو ما لان منه غير جائز اتفاقا وعلى الجبهة جائز اتفاقا ولكنه يكره ان لم يكن على الانف عذر وعليه رواية الكثر وكره باحدها وعلى الخد والدقن غير جائز اتفاقا وفيد بقوله من غير عذر لان لاقتصار عليه مع العذر وعلى الجبهة جائز اتفاقا **وروي عنه** اي عن النبي صلى الله عليه وسلم **قولهما وعليه الفتوى** لهما قوله عليه السلام امت ان اسجد على سبعة اعضاء على اليدين والركبتين والقديمين واجبهه **والانف** غير هذه الاعضاء فيجب ان لا ينادى بوضع الانف مجردا كما لا ينادى بوضع الخد والدقن **ولم** ان المشهور الوجه الى الجبهة لكن كل الوجه غير مراد بالاجماع فيراد بعضه والخد والدقن خارجان عنه بالاجماع لان التعظيم لم يشرع بوضعهما في الجبهة والانف فكما جاز الاكتفاء بالجبهة يجوز بالانف فان قلت اذا وضع من الجبهة مقدار الانف هل يجوز عند النبي صلى الله عليه وسلم في التجنبس انه لا يجوز لان الانف عضو كامل وهذا المقدار من الجبهة ليس بعضو

كامل ولا يكثر منه **ونحن** اي السجود **على فاضل ثوبه وكور عمامته** اي دورها اذا وجد حجم الارض وقال الشافعي لا يجوز لما روي عن ابي حنيفة بن الارت انه شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم من حر الرضا في جبهته ولم ياذن له بالسجدة في طرف ثوبه وقوله الذق جبهتك على الارض بارياح ولنا ما روي انه عليه السلام سجد على كور عمامته وعلى فاضل ثوبه قيدنا بوجدان الحجم لانه لو لم يجد حجم الارض لا يجوز اتفاقا وتفسير وجدان حجم الارض ما قالوا من ان الساجدان بالغ في غسل راسه ابلغ من ذلك ولو سجد على الثلج او القطن المخلج ان كان متبلدا ووجد حجم الارض يجوز والا فلا كذا في المجتبى **ولم يكرهوه** **على جلد ومسح بكسر الميم** اي بلاس وقال مالك السجود على ما انبت الارض افضل لما روي انه عليه السلام كان يطلب الخمر اذا اراد الصلوة وهي سجادة صغيرة تعمل من سعف النخل ولنا ما روي انه عليه السلام سجد على قروه مدبوعه ولو كان مكرها لما فعله **وبكل** ابو يوسف **السجدة بالوضع** اي سجدة الصلوة بوضع الراس على الارض **لا بالرفع** اي قال محمد يكمل برفعه لان تمام الشئ بانتهايه وانتهى السجدة برفع الراس ولا يني يوسف ان السجدة عبارة عن الانخفاض وذا يتم بوضع الراس من شرط الرفع فقد زاد على النص وفي الحقايق يعنى يقول محمد لانه ارفق واقيس قيدنا بسجدة الصلوة لان سجدة التلاوة على ظاهر الجواب لا تتم بالوضع اتفاقا حتى لو تكلم فيها او احدث فعلية اعادتها كذا في الثانية وقايد الخلاف تظهر فيمن صلى الظهر جنسا ولم يقعد في الرابعة وقيد الخامسة بالسجدة وسبقه الحديث فيها لا يمكن اصلاح صلوته عند النبي يوسف لانه بمجرد الوضع تم الخامسة ففسد فرضه لقوات القعدة الاخيرة عنه وعند محمد لم يتم الخامسة فيتوضا ويتم الفرض لفقد **وحكى** ان سائلا سال ابابوسف عن هذه المسئلة فقال بطلت وشال محمد عن هذه فقال جازت فاخبر ابابوسف بما قال محمد فقال ابو يوسف زه صلوة فسدت يصح لها الحديث زه كلفه تذكر عند الاستحباب والفتوى على قول محمد لانه ارفق واقيس من جامع البرزوي **ثم يكره ويقعد** ولوم يقعد فعند النبي صلى الله عليه وسلم انه ان كان الى القعود اقرت جازت سجدة الثانية لانه يعد قاعدا وان كان الى الارض اقرت لا يجوز لانه يعد ساجدا وهو مختار صاحب الهداية وقال القدوري اذا رفع راسه مقدار ما يسمى رافعا جاز وهو مختار صاحب المحيط **ثم يكره ويسجد ثانيا** قيل الحكمة في تكرارها ان الاولى لامثال الامر والثانية لترغيم ابليس وقيل الاولى اشارة الى انه خلق للانسان من تراب والثانية الى انه يعود اليه والاحسن فيه ان يقال انه تعبدى فلا يطلب فيه المعنى كاعداد الركعات **ثم يكره وينهض** اي يقوم **الى الركعة الثانية** **ولا تسن جلسة الاستراحة** وهي الجلسة الخفيفة بعد السجود الثانية وقال الشافعي انما سنها لما روي انه عليه السلام كان يجلس هكذا ولنا ما روي انه عليه السلام كان ينهض في الصلوة على صدره وقدميه وكذا عن علي وابن مسعود وابن عمر لان هذه فعل استراحة والصلوة ما وضعت لها وما رواه محمود على حالة العذر بسبب الكبر **وتنار الركعة الثانية الاولى في الثنا والتعبد** من حيث انها لا يوجدان في الثانية لانها لم يشرع الامر **وامر محمد بتقصيرها عنها** اي بجعل الثانية اقصر من الاولى في القراءة **مطلقا** في الصلوات كلها وهذا الامر للاستحباب **كالنهي** اي كما ان ثابته النهي اقصر من الاولى بالاتفاق وقال لا يسوي بينهما في غير النهي لما روي ابو قتادة انه كان عليه السلام يطيل الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها ولهما ان الركعتين مستوئتان في استحقاق القراءة فيستويان في قدرها وما رواه محمود على الاطالة بالثنا والتعبد **وقياسه** على النهي غير صحيح لان وقته وقت نوم وغفله فيشرع تطويل الاولى فيه ليدرك الناس اجماعه اعلم ان هذا الخلاف

في الصلوات الخمس واما في الجمعة والعيدين فيسوي القران بين الركعتين اتفاقا كذا في نظم الامام البرزدي في
تفسيرها لان المطالة في الثانية على الاولى مكرهه اتفاقا والمعتبر في الزيادة والنقصان ثلث ايات وما دونها
غير معتبر لثبوت الحج في الاحداث عنه هذا في المراسم واما في النوافل فاطالة الثانية غير مكرهه
كذا في الجامع المحبوبي قيل الخلاف في الامام لان عليه حق رعاية القوم واما المنفرد فيقرأ ما شاء
وفي كتاب المجدد الافضل انه كالامام **ولم يتوركوا في القعدة** **تين** قال مالك السنة ان يتورك في القعدة
اي يخرج رجله من الجانب الايمن ويلبس اليقبة على الارض كذا في المحيط والمصنف والهداية وغيرها
ذكر المصنف في الشرح وهو ان يجلس على اليقبة وينصب رجله اليمنى ويخرج اليسرى من تحتها لما روى
عنه عليه السلام في الصلوة كذا **فنفترش فيها** يعني السنة في القعدة تين عندنا ان يفترش المصلي
رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى ويوجه اصابعه نحو القبلة لما روت عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام
قعد فيها كذلك وما روى من تركه محمول على ضعفه وكبره **لا في الاولى فقط** يعني في السنة عند الشافعي ان يفترش في
القعدة الاولى ويتورك في الثانية لما روى انه عليه السلام كان يتورك في الاخيرة **وتتورك المسألة** لانه استمر
لها **ويستأصابعه على خديه** لانه عليه السلام فعل كذا **ويتشهد اي يقرأ التحيات لله** وهذا من باب
الاطلاق اسم البعض على الكل لان التشهد بعض التحيات وهذا التشهد ما رواه ابن مسعود قال اخذ
بيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمني التشهد فقال قل التحيات لله اي العبادات والقولبة والصلوات
اي العبادات الفعلية والطيبات اي العبادات المالية وهذا على مثال من يدخل على السلطان فينبئ
اولا ثم يخدم ثم يبذل المال السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته قيل لما اشئ النبي عليه السلام ليلة المعراج
على الله الاشياء المذكورة رد عليه السلام بمقابلة التحيات والرحمة بمقابلة الصلوات والبركة بمقابلة الطيبات
البركة النما والزيادة **السلام علينا** وعلى عباد الله الصالحين وهذا السلام مقول النبي عليه السلام في تلك الليلة
اشهد ان لا اله الا الله وفي منية المفتي رفع سبائته اليمنى في التشهد عند التهليل مكرهه وفي المحيط انه سنة
يرفعها عند النبي ويضعها عند الاثبات وهو قول ابي حنيفة ومحمد وكثرت به الاخبار والاثار والعمل بها
اولى واشهد ان محمد عبده ورسوله **ويحجب فيها** اي التشهد في القعدة تين لمواظبته عليه السلام على ذلك فيها
ولا يفرضه في الثانية وقال الشافعي التشهد فرض في القعدة الثانية لما روى انه عليه السلام قرأ التشهد
فيها وامرهم بذلك قلنا هذا دليل على الوجوب دون الفرض **وتعطف فيه** اي في التشهد **بواوين** يعني يقول
والصلوات والطيبات **ولا تتركه** اي العطف وعند الشافعي يتركه ويقول التحيات المباركات الصلوات
والطيبات لله هذا مخالف لما في المنظومة لان المذكور فيه ان التشهد عند بواو واحد هو ان يقول التحيات
والصلوات الطيبات اراكيات لله روى ان اعرابيا دخل على ابي حنيفة في المسجد فقال ابواو ام بواو ومن
فقال بواو ومن فقال يارك الله فيك كما يارك في الاول ثم ولي فسال اصحابه عن سؤاله فقال سألني عن التشهد
انه بواو ومن بواو قلت بواو ومن فقال يارك الله فيك كما يارك في شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية فيحتمل
ان يكون عنده روايتان ويجوز ان يقرأ قوله ولا تتركه بتشديد الراء من التبرك يعني لا يقول في التشهد المباركات
على التوجيه كان على المولى ان يردد قول الشافعي ويقول لا بواو واحده **وتعرف السلام** يعني تقول
السلام عليك السلام علينا والشافعي يقول سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا الى اخره
له ان ابن عباس روى التشهد عن النبي عليه السلام هكذا ولما رواه ابن مسعود من التشهد واخذه
اولا لان عامة الصحابة اخذوا بتشهد حتى روى ان ابا بكر كان يعلم على المنبر تشهده ولان فيه تأكيد التعليم

التاكيد

وهو الاخذ بيد الراوي والا امر هو قل وتعريف السلام بالامر الدالة على الجنس وزيادة الواو الدالة
على ان كل صفة تنافي عن عدمه **وتدعو في الاخيرة بما يناسب الادعية الماثورة** اي المنقولة بالاثار من دعا المغفر
والاستعاذه من سوء الاحوال لما روى انه عليه السلام كان يدعو لنفسه في الثانية دون الاولى ولهذا قيلها
بالاخيرة حتى لو زاد على التشهد في الاولى يلزمه سجود السهو **مطلقا** يعني قال الشافعي يجوز ان يدعو في
الصلوة بما يتعلق بالدنيا لقوله اللهم ارزقني السلامة ودراهم جزيله وجوارى جميلة لما روى ان النبي عليه
السلام قال سلوا الله حوائجكم حتى الشئسنع لنعالكم والمخ لقدركم ولنا قوله عليه السلام ان صلاتنا هذه
لا يصلح فيها شئ من كلام الناس وما رواه غير محتص بالصلوة فيحمل على خارجها لما رويته وما لا يستحيل سؤاله
من العباد فهو من كلام الناس حتى لو قال وقنا عذاب الفقير تفسد صلواته لا سوال الامان من الفقر غير محال من
العباد هذا اذا لم يقعد قدر التشهد في اخر الصلوة واما اذا قعد فصلواته تامه ان لم يكن مسبوقة ويخرج به منها
بعد الصلوة على النبي عليه السلام انما قدمها على دعائه لان من انى باب الملك لا بد من التحفة الخاصة
واخص خواصه هو النبي عليه السلام وتحفته الصلاة عليه اولان تقدمها عليه اقرب للاجابة لان الصلاة على
النبي عليه السلام مستحابة والدعاء بعد الاجابة يرجى ان يستجاب لان اكثر بعد اجابته اول المسولات لا يرد
باقيها **ونفرضها في العزيمة** لاننا ما مورون الصلاة على النبي عليه السلام والامر بالفعل لا يقتضي التكرار **لا في كل**
صلوة يعني قال الشافعي لا تصح صلاة بدون الصلاة على النبي عليه السلام لقوله عليه السلام لا صلاة لمن
لم يصل على في صلاته **فتمسك فيها** يعني تجعل الصلوة على النبي عليه السلام في الصلوة سنة لا تفعل لو كانت فرضية
لعلم النبي عليه السلام الاعوان حين علمه اركان الصلوة وما رواه محمول على نفي الكمال **وقيل تحجب** يعني الصلوة
على النبي عليه السلام واجبه على الذكر والسا مع **كلما ذكر** لقوله عليه السلام من ذكرت عنده ولم يصل على
فقد جفاني وهذا قول الطحاوي واعتزض عليه فخر الاسلام في اجماع الكبراء **ان الصلوة على النبي عليه السلام**
لم تخل عن ذكره ولو وجب كلما ذكر لا نجد فراغا عن الصلوة عليه مدة عمرنا واجيب بان الفراغ يوجد بالداخل
كما في سجدة التلاوة ان اتخذ المجلس لكن لا قبل ان يمتنع هذا الجواب بان الداخل يوجد في حق الله والصلوة
على النبي عليه السلام حقه وفي قوله جفاني دلاله عليه ولا تدخل في حقوق العباد ولهذا قالوا من عطف
وحد الله مرارا في مجلس واحد ينبغي للسامع ان يشتمه في كل مرة ونجيب عن اعتراضه بان نقول المراد من
ذكر النبي عليه السلام الموجب للصلوة عليه المسموع في غير من الصلوة عليه قال الامام السرخسي والخنار
ايضا مستحبه كلما ذكر النبي عليه السلام وعليه الفتوى اقول لو قال المصنف فتجعلها فيها سنة لا فرضية
وتجب في العزيمة وقيل كلما ذكر لكان او جز تركيا واحسن ترتيبا لا يحق على من كان ليبيبا **ثم يقول السلام**
عليكم ورحمة الله وجوابا اي يجلب خروج من الصلوة بالسلام **ولا تفرضه** اي قال الشافعي هو فرض لقوله
عليه السلام تحليلها التسليم ولنا ما روى انه عليه السلام قال اذا قعد الامام في اخر صلواته ثم احدث
قبلا ان يسلم فقد تمت صلواته وما رواه لا يدل على الفرضية لانه خبر الواحد يدل على الوجوب وقد قلنا به
وامر وايضا اي بالسلام **بميناوشما لا ادمع تلقاء** يعني عند مالك يسلم مرة جهة وجهه لما روى انه
عليه السلام كان يسلم تلقا وجهه ولنا ما روى كثير من الصحابة انه عليه السلام كان يسلم عن يمينه
وشماله حتى يرى بياض خديه ولو سلم تلقا وجهه يصر ذلك الى اليمين عندنا فيعيد عن يساره كذا في المحيط
وبنوي الامام فيهما اي في السليتين **الرجال والحفظة** وهم الملائكة الذين يحفظونه لان الامام بمنزلة
الرب صار كالغائب فلما فرغ عنها يسلم على الحاضرين وينويهم وقيل ينوي الاول الحاضرين والثاني جميع

خبر

عندكم

الذكر

الصالحين خض الرجال بالذكر لان الصحاح انه لا ينوي النساء في زماننا وقيل انما ينوهم بالسلام ليصير عروضا
عن تحاقهم الامام بالنية وقت سلامهم وذكر صدر الاسلام في الجامع الصغير هذا شي تركه جميع الناس لعمري
قد قال حقا لان النية في السلام صار كالشريعة المشوخة فلا يكاد ينوهم احدا الا الفقهاء وفيهم **المأموم** اي ينوي
المأموم **امامة ايضا** اي كنيته الرجال والحفظه وانما خض المأموم بالنية مع دخوله في الحاضر من لابه احسن اليه
بان يلتزم صلواته صحة وفساد **في جهته** اي جهة الامام يعني اذا كان الامام عن يمينه نواه في التسليمه الاولى
وان كان عن شماله نواه في الثانية **وان جاداه** اي ان كان المأموم محادا بالامام **نواه فيهما** اي في التسليمتين
لانه ذو حظ من الجانبين وفي المحدث روى عن النبي عليه السلام انه قال يكتب للذي خلف الامام محاديه في الصف
الاول ثواب مائة صلوة والذي في الامين خمس وسبعون صلوة والذي في اليسار خمسون والذي في ساير الصفوف
خمس وعشرون **والمنفرد** اي ينوي المنفرد **الحفظه** لانه ليس معه سواهم **وجعله** اي محمد السلام **من الامام** **مخرجا**
للمقتدى وقال لا يخرج المقتدى من صلواته بسلام الامام حتى يوجد منه فعل يخرج منها وفي الحقايق الخلاف
فيما اذا لم يبق عليه شيء من واجبات الصلوة لانه مع نفاذ شيء منها لا يخرج بسلام الامام اتفاقا كاللاحق اذا نام
ولم يشهد حتى سلم الامام ينبغي ان يشهد ثم يسلم وسلام الامام من احدا الجانبين يخرج من الصلوة وقايد
الخلاف تظهر في فقهه المقتدى في تلك الحالة فعند محمد لا تنقض طهارته **وعندها** تنقض له ان المقتدى تبع
للإمام فاذا خرج الاصل خرج التبع كما لو فقهه الامام واحدث بالبعد ولهما ان سلام الامام بوجوب تمام صلواته
دون صلوة المقتدى لا ترى انه لو كان مسبوقا كان عليه ان يتم صلواته ثم يخرج بتمام الصلوة فاذا فسدت صلوة
كل واحد يكون بفعله لا بفعل الغير بخلاف الحدث العمد والفقهاء لا يفرقون بينهما بل يفسدان الصلوة
الامام ففسد صلوة المقتدى **وعكسه** اي عكس محمد الحالم السابق **فيمن عليه سجود سهو** يعني جعل سلام
الذي عليه سجدة السهو غير مخرج للمقتدى من الصلوة لان سجدة السهو لما وجبت عليه لزم ان يبقى جزء من الصلوة
ليجبر نقصانها بسجود واقع فيها اذا بسجود الواقع في خارج الصلوة لا يجبر نقصانها **او قفاخر وجه** يعني
قالا لا يخرج الامام من الصلوة المذكورة خروجا موقوفا **فان سجدة** الى الصلوة فصار في حكم الداخل فيها قبل السجدة
لضرورة ان تقع الجارية في جزء منها وان لم يسجد اتعد ففعل السلام المحلل عليه من وقت وقوعه وقايد الخلاف
تظهر في انه لو اقتدى به انسان في تلك الحالة فتعد لها ان عادا الى سجود السهو صح اقتداء ولم يعد
وفي ان المسافر لو نوى الاقامة في تلك الحالة يتحول فرضه اربعاً وعند محمد يسجد السهو او لم يسجد وعندهما لا يتحول
لوقوع النية خارج الصلوة وسقط عنه سجدة الشهو **وفقهته عوضه** يعني فقهه الامام في احصاء صلواته عوض
السلام **وتنقض صلوة المسبوقين** عند الحنفية وقال لا تنقض لان الفقهية لم تنقض صلوة الامام مع صدورها
منه فبأنه لا تنقض صلوة من لم تنقض منه وهو المسبوق فصار كما لو سلم الامام او تكلم به ان الفقهية افسدت
الجزء الذي لا فقه من صلوة الامام ففسدت من صلوة المسبوق الجزء الذي ينوي عليه الا ان الامام استغنى عن ذلك
الجزء لعدم احتياجه الى البناء والمسبوق محتاج اليه لانه في اثنا صلواته والبناء على الفساد فاسد فتفسد
صلواته بخلاف السلام لانه منه محل وكذا الكلام في فقهه الامام لان سلامه وكلامه لا يفسد صلوة المسبوق
فكذا فقهه المسبوق تنقض صلواته اتفاقا وقيد بقوله عوضه لانه لو فقهه قبل التسليم تنقض صلوة
الجميع اتفاقا وقيد بقوله صلوة المسبوق لان صلوة الامام والمذكر اقامة اتفاقا كنعذر حكم الانفراد له
وهذا يشير الى جواز قيام المسبوق قبل سلام الامام **وتنقضها اي** بالفقهية الواقعة موقع السلام
الوضوء وقال زفر لا ينقض في غير الوضوء لان الصلوة لا تنقض اتفاقا لانه ان كون الفقهية ناقصة مخالف

لكن الامام
الصلوة وان لم
يعلم صح اقتداء

في صلاة الاحق روايتان وفي المحيط الاول
ان اذا لم يسجد المسبوق الركعة بالسجدة الاولى
انفراد لم يفسد ركعة وبعد ما قيد بها الثاني
صلاة المسبوق اذا

في قوله
ان اذا لم يسجد
المسبوق الركعة
بالسجدة الاولى
انفراد لم يفسد
ركعة

القياس ورد بالنص في موضع افسد الصلوة فينبغي ان يقتصر على مورده وهذه الفقهية لا تنقض الوضوء
ولنا ان الفقهية جعلت حدا لمصادفتها حرمة الصلوة وهذه وقعت في حرمة الصلوة فتكون حدا
وهذه الفقهية مفسدة للجزء الذي لا فقه لکن فسادها لم يؤثر فيما مضى لعدم البناء عليه فصحت صلواته ولهذا
لو وقعت في اثنا الصلوة فسدت كلها **ولو سبقه اي المصلي حدث قبله** اي قبل السلام **نواضا** اي لا توقف لانه
لو ملك ساعة تخرج من الصلوة **وسلم** لانه سبق الحدث لم يخرج فينواضا ويسلم لان التسليم واجب عليه
وان تجدد اي الحدث او تجدد ما ينافي في الصلوة كالكلام ونحوه **في هذه الحالة** اي في اخر الصلوة قبل السلام **تمت** صلواته لوجود
القاطع وان لم يعتد بالشرايع في صورته سبقه تخفيفا وقسولا عليه بخلاف المقتدى لانه جازي والجاني لا يستحق
بفعله التخفيف **وان راي المتيمم الما قبل السلام او انقضت مدة مسح الخفا وخلعه برفق** بان كان واسع
الساق لا يحتاج في نزعه الى المعالجة **او تعلم الاي** وهو من يعرف القراءة والكتابة **سورة** يعني تذكر بعد النسيان
او سمع او وجد العاري ثوبا او قدر المومي على الركوع والسجود او خرج وقت المستحاضة اعلم انه لو قال ام
خرج وقت المعذور لكان ولي لشموله المستحاضة ومن معها **او تذكر صاحب الترتيب قايته** وكان في الوقت سعة
او استخلف الامام القاري اميا حين حدث او طلعت الشمس في الفجر او خرج وقت الجمعة او سقطت الجبهة
عن بركه فصلواتهم باطله عند الحنفية وقال لا تبطل قيد خلخ الخف بالرفق لانه لو خلعه بعمل كثيرات صلواته اتفاقا
وفسرها تعلم الامي تذكره او سماعه انه لو تعلم من الغير تتم صلواته اعلم ان كون الاستخلاف مفسدا عند الحنفية
مختار صاحب الهداية ومختار فخر الاسلام انه غير مفسد اتفاقا لان الامي لا يعلم الامامة واستخلافه فعل منافق للصلاة
فيكون خارجا بفعله وان تحقق الخلاف في تمام الصلوة وفسادها عند خروج وقت الجمعة مع اختلافهم في
خروجها اما يتصور على قول من يقول بين الظهر والعصر وقت مهمل فاذا صار الظل مثله يتحقق خروج الظهر
اتفاقا ويكون الخلاف في صورتين فعندهما بعد ما فسد مقدار التشهد اذا صار الظل مثله تتم صلواته وعنده اذا
صار مثله تبطل وقيد سقوط الجبهة بالبر لا بها لو سقطت لا عن بر تبطل صلواته اتفاقا وهذه المسألة ستمت
بالاثني عشرية لا بما بعد العدد في الروايات المشهورة كذا في الكفاية وغيرها لكن هذه التسمية غلط من حيث
العرية لانه لا يجوز النسبة الى اثني عشر ولا الى غير من العدد المركب الا اذا كان علما حفيظا ينسب الى صدره
يقال خمسي في خمسة عشر ويعلى في عايدك ذكره في المفصل **والاصل افترض الخروج من الصلوة بفعل المصلي** وعندهما
ليس بفرض له ان الصلوة فرع من فروع الدين كالج والخروج منه كان فرضا بفعله وكذا المصلي ولها ان الخروج
من الصلوة قد يكون بفعله هو معصيته كالفقهية والحدث العمد فيها فلا يجوز وصفه بالفرض ومنع الامام الشرعي
هذا الاصل فان صلوة المتيمم اذا راي الماء وانقضت مدة مسحه او خلعه برفق والمعدور اذا خرج وقتها
تبطل بعمل الحدث السابق عمله لا لغوات الصنع منهم وبانه لو كان الخروج يصنع المصلي فرضا لا يختص به هو فريضة
كالج ولضعف هذا اورد المصنف اصلا اخر ذكره ابو الحسن الكرخي واختاره المحققون **وقيل بل استراؤها**
واخرها في وجود المغتر كنيته الاقامة فانها تغبر فرض المسافر سواء وجد في اوله واخره فاعتراض هذه
العوارض في اخر الصلوة تبطلها كما تبطلها في اولها وقال لا يسر اخر الصلوة كاولها فان المغتر اذا وجد في اولها
يستلزم بنايا فيها عليه فاذا فسد جزء من اولها بعارض يبطل البناء فيفسد الكل وهذا المعنى مفقود في اخرها
فاعتراض هذه العوارض بعد التشهد يكون كاعتراضها بعد السلام وامانة الاقامة في غير وصف الصلوة من نقص
الى كمال الامر صحة الى ابطال **فصل في الوتر والوتر واجب** عند الحنفية اي فرض لقوله عليه
السلام ان الله زادكم صلوة الا وهي الوتر والزائد لا يكون الا من جنس المزد عليه فيكون فرضا لكن لم يكفر

لا بد من

نقص
الكل

جاحده لانه ثبت بخبر الواحد **وقال اسنه** لقوله عليه السلام ثلث كتبت على ولم تكتب عليكم الوتر والصلي الاضحي
فذكره هذا تفريع لما قبله يعني تذكر الوتر لصاحب الترتيب **في الفجر ففسد له** اي لذلك الفجر عند اي جنبه اذا
 كان في الوقت سعه وعندهما لا يفسد قيد بالفرض لان سنة الفجر لا يفسد لتذكره **اتفاقا وكذا الحكم تذكر قايته فيه**
 اي في الوتر يفسد عنده لا عندها له في المستلين انه تذكر فرضا في فرض ولهما انه تذكر سنة في فرضا وفرضا
 في سنة **واعادته لاعادته العشاء غير لازم** يعني لو صلى العشاء بلا طهارة وهو يظن انه طاهر فسبقه حدث فصل
 الوتر بها ثم علم ان العشاء غير صحيحه فاعادها لم يلزمه اعادته الوتر عنده لسقوط الترتيب وعندهما بعيد الوتر
 لانه سنة تابعة للعشاء **ونوتر ثلاث ركعات كالمغرب لا يواحد** اي قال الشافعي في قول الوتر ركعة واحدة بلا قنوت
 لقوله عليه السلام صلوة الليل مثنى فاذا خفت الصبح فاوتر بركعة ولنا ما روت عايشه رضي الله عنها ان النبي
 عليه السلام كان يوتر بثلاث ركعات وعليه اجمع المسلمون **فاذا فرغ من القراءة في الثالثة كبر ورفع يديه**
فمركعتان اي قد ادعا القنوت ثم ان كان مقتديا قال محمد لا يقنت لان الصحابة اختلفوا في القنوت انه من القرآن
 والمقتدي كان لا يقرأ القرآن حقيقة فلا يقرأ ما يشبهه وان كان اما ما يحجر وان كان منفردا فله الخيار في
 الجهر والاختفاء وقال ابو يوسف يقرأ المقتدي بالقنوت وتخافته الامام لانه دعا حقيقة وهو المختار وفي
 الاجناس لو شك في الوتر انه في الركعة الاولى او في الثانية او في الثالثة يعني في الركعة التي هو فيها ثم يقعد ثم
 يصلي ركعتين يقعد بين ويقنت فيهما لان القنوت وان كان بدعه في الاولى والثانية لكنه واجب في الثالثة وما
 يتردد بين الواجب والبدعة يوثق به احتياطا وقال ابو الليث اذا لم يحسن القنوت يقول الامام اللهم اغفر لي ثلاث
 مرات ولو نسي القنوت في الركوع فالصحيح انه لا يعود الى القيام ولا يقنت لان فيه رفضا للفرض لا الواجب
 ولو عاد وقت لا يفسد صلوته لانه له شبهة القرآن فاعبر بحقيقة القرآن **ونقوله** اي القنوت **على الركوع** وقال
 الشافعي يقنت بعده لما روى انه عليه السلام قنت في آخر الوتر واخر ما بعد الركوع ولنا ما روى انه
 عليه السلام قنت قبل الركوع وتاويل ما رواه ان ما بعد نصف الشئ يطبق عليه اخرج **ولا يخصه بالنصف**
الاخير من رمضان وقال الشافعي يختص لما روى ان عمر رضي الله عنه امر ابنه بن كعب بالامامة في ليالي رمضان
 وامر بالقنوت في النصف الاخير منه ولنا قوله عليه السلام للحسن حين علمه القنوت **اجعل هذا في وترك من**
 غير فصل والمراد بالقنوت فيما رواه طول القراءة **ولا تقنت في الفجر** اي لا قنوت في الفجر عندنا وقال الشافعي يقنت في
 الركعة الثانية لما روى انه عليه السلام قنت في الفجر بعد الركوع قيد بالفجر لانه في عينه لم يقنت عنده الا اذا
 حدث للمصلي حادثه فمقنت وبدعوها ولنا ما روى ابن مسعود انه عليه السلام قنت في الفجر شهر ثم تركه
فان القنوت كحفي ثاقت فيه اي يشافعي فمقنت في الفجر **بامر** اي ابو يوسف الحنفى **مناجاة** اي بان يتابع الامام
 في قنوته لانه التزام المناجاة باقتدائه فلا يتركها وقال ليسكت قايما وقيل قاعدا تخفيفا للمخالفه صور لان القنوت
 في الفجر منسوخ فلا يتابع فيه ذكر في النهاية على هذا الخلاف ان كبر الامام حمسا في صلوة الجنازة فعنده يتابعه بل يملك
 جالسا ان عاد ويسلم معه واداء قيد الخامسة بالجملة يسلم ولا ينتظره وان قام الى الثالثه قبل ان يفرغ المقتدي
 من التشهد لا يتابعه بل يتم التشهد وفي الحقايق لو اقتدى بمن يقنت بعد الركوع او يسجد للسجود قبل السلام يتابعه
 في القنوت والسجود اتفاقا للاجتهاد **فصل في الامامة بين الرجال الاداء جماعة سنة مؤكدة** اي في
 شبه الواجب واكثر المشايخ على انه واجب وتسميته سنة لانه ثابت بالسنة لكن ان فاته جماعة لا يجب عليه
 الطلب في مسجد اخر **ولم نذكرها في مسجد محلة باذان** يعني ان كان للمسجد امام معلوم وجماعة فصلوا فيه
 بجماعة باذان واقامة لا يباح تكرار الجماعة باذان واقامه عندنا خلافا للشافعي قيد مسجد محلة لانه لو كان

مسجد الطريق يباح تكرارها اتفاقا وقيد باذان لانهم لو صلوا فيه بلا اذان يباح اتفاقا فلذا لم يذكر الا كراهة
مع الاذان الكفاية بذكره ان الفرق الثاني مخاطبون بالجماعة كالفرقة الاولى فيجوز لهم ذلك كما لو صلى في المسجد
غير اهله ولنا ما روى انه عليه السلام خرج ليصلح بين قوم فعاد الى المسجد وقد صلى اهله فعاد الى منزله
فجمع اهله وصلى بهم ولو جاز ذلك لما اختار النبي عليه السلام الصلوة في بيته على الجماعة في المسجد بخلاف ما اذا
على غير اهله المسجد لان حقهم لا يبطل بفعل غيرهم **فيوم الاعلم** اعلم ان الجماعة باحكام الصلوة صحة وفسادا
اذا كان تحسن القراءة مقدار ما تجوز به الصلوة لان الحاجة الى العلم اشد حتى اذا عرض له عارض امكنه اصلاح
صلوته الا ان يكون ممن يطعن في دينه فلا يقدم لان الناس لا يرغبون باقتدائه **فالاقرار** اي ان تساوا في العلم يومهم
اكثرهم قرانا وتحسنا لقراءته لان القراءة ركن في الصلوة والحاجة اليها ماسة **فالادعاء** اي ان تساوا وفيه يومهم
اشدهم اجتنابا للشبهات لقوله عليه السلام من صلى خلف امام عالم تقى فكأنما صلى خلف نبي **فالاقرار** اي
ان تساوا وفيه يومهم اكبرهم سنا لما روى عن النبي عليه السلام انه قال لا يوالي ابي مليكة ليومكم الا اكبركم سنا
فالاحسن خلقا اي ان تساوا وفيه يومهم احسنهم الفقه بالناس فان تساوا وفيه فاحسنهم وجهها اي اكثرهم صلوة
بالليل لما روى عن النبي عليه السلام انه قال من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار فان استوا وفيه فاشرفهم
نسبا وان تساوا وفيه فانظروهم ثوبا فان هذه الصفات تكثر الجماعة وان استوا وفيه بفرع والخيار الى القوم كذا
في المعراج **وبكره تقديم الاعلى والعبد وولد الزنا والمتدع والفاسق** لان في تقديمه هو لتقليل الجماعة
لان الطباع تحب اتباع الاكمل دون الناقص وكذا الاقتداء بالشا فعي مكره ولكنه اذا علم ان الشافعي لم يتوضا من
فضله وخوّه ولم يغسل ثوبه من المني أو توضا من ما اقلتين النجس واشباههما مما يفسد الصلوة عند المقتدي
لا يجوز اقتدائه وان شاهده انه مسح رءوسه فلم يتوضا واقتدى به قبل يجوز والا فبسرانه لا يجوز لما في زعم
الامام ان صلواته غير جازية كذا في الغايه **واجازوا تقديمه** اي تقديم الفاسق مع الكراهة لقوله عليه السلام صلوا
خلف كل يرو فاجر وقال مالك لا يجوز لان الامامة كرامه والفاسق ليس من اهله وفي المحيط اذا كان اماما فاسقا
وعجز الجماعة عن منعه فلم يزلوا الى مسجد اخر ولا يأتون بذلك **ولا تؤمر المرأة الا النساء** مع الكراهة
ولم تجز امامتها الرجال لان تقديمها عليهم ممنوع **وتنفذ الامامة منهم وسطون** لان عائشة رضي الله عنها فعلت كذا
حين كانت جماعة من مستحبه ثم نسخ الاستحباب **ومنع الصبي من امامة الرجال مطلقا** اي فرضا كان او نفلا
خلاف الشافعي لانه ان المقتدي منفرد في صلواته وان كان تابعا لامامه في الاداء فيجوز ولنا ان المقتدي بنى
صلواته على صلوة الامام وصلوة البالغ فرض وصلوة الصبي نفل فاقتدا البالغ به يكون بنا القوي على الضعيف
فلا يجوز **في الاصح** هذا احتراز عما قاله بعض مشايخنا ان امامة الصبي البالغ يجوز في التراخي قيد بالرجال
لان امامة الصبي الصبيان جازية اتفاقا **وبصف الرجال** لقوله عليه السلام ليليني منكم اولوا الاحلام اي
البالغون **ثم الصبيان ثم الخنا** ثابفتح الحاج جمع الخنثى كالحبال جمع الحبل قدم الصبيان لاصالته في
الذكور **ثم النساء ولو حادثة امراه** عاقله قريبه كانت او اجنبية او محرمة او حليله **مستبهة** في الحال او
الماضي فيدخل فيها العجوز لانها كانت مستبهة ونخرج عنها الصغير **في صلوة** مستحبه بينهما اذا تحققت
كما اذا اقتدت امراه برجل او اقتدى كلاهما باخر او حكما اذا كانتا لاحقين **مطلقة** اي ذات ركوع وسجود
ولا حبل بينهما وفي المحيط ادنى حبل في الطول ان يكون مقدار ذراع واقل منه لا يكون جايلا **ففساد صلواته** وفاقا
اي دون المرأة وقال الشافعي لا تفسد المهاداة ليتناول كل الاعضاء وبعضها حتى لو كانت على الدكان
والوجل يحد ايها على الارض فان جادى عضو منه عضوها تفسد كذا في الخلاصة وقيد بالمرأة لان محادة الامرء

المشتمل لا يفسد في الاصح وقيدنا المرأة بالعاقلة لان محاداه المجنونة لا تفسد لان صلواتها ليست بصلوة كذا
في النهاية وقيدنا بالمشتملة لان غيرها لا تفسد اتفاقا وقيدنا بالصلوة بالاشتراك الدال على صحة اقتديا بها بان نوافها
الامام لانه لو انتفى بان لم ينوها الامام لا تفسد محادافها وقيدنا بالاشتراك بالاداء حقيقة او حكما لان الاشتراك
لوثبت في التحريم دون الاداء اذا كانا مسبوقين وقاما لقضائهما فانهما لا تفسد محادافها اتفاقا لانها
ليسا مشتركتين اذ ابل هما في حكم المنفردين وقيدنا بالمطلقة لان محاد الفها في صلوة الجنازة لا تفسد اتفاقا
وقيد بقوله ولا حايلا لانه لو كان بينهما حايلا لا تفسد اتفاقا بصلوته بصلواتها ولت ا قوله عليه السلام اخره حيث
اخره الله والامر للوجوب وحيث للكان ولا مكان فيجب تأخيرها الا في الصلوة فيكون الرجل مأمورا بتأخيرها
فاذا احادته يكون الرجل نارا كلفرض المقام لانه كان يمكنه التقدم عليها بخطوة او خطوتين ففسد صلوته
فان لم يمكنه التقدم عليها اشار اليها بالتأخير فلزم تأخيرها في فسد صلواتها لا صلوتها لانها تركت فرض
المقام كذا في الذخير واما قيدنا المحاداه بالقبود المذكور لما روى عن انس رضي الله عنه ان جلته مبلية
صنعت طعاما للنبى صلى الله عليه وسلم فلما فرغ قال لقومه قوموا لاصلي بكم فقامني ببيتها خلفه وحدثني من
ورائنا وامرنا بتأخيرها مع ان الانفراد خلف المصنف مكره يدل على ان محاد الفها مفسدة فلما ورد النص
على خلاف القياس روى جميع ما ورد به النص فان قلت كيف اثبتتم خبر الواحد كيفية التقدم قلت هذا
من فروض الجماعة وهي تثبت بالسنة ففرضها تثبت بها ايضا كذا في الاسرار وهذا خبر مشهور بخوضه الزيادة
على الكتاب وفي المحيط لو احادته مقدار ركن افسدت عندنا اي يوسف ولا تفسد عند محمد ما لم يوده **ونقم**
الامام الواحد عن يمينه اي في جانب اليمين **وبقدم الاثنى** لانه عليه السلام فعل كذا **ولا يطول الامام**
لقوله عليه السلام من ام قوما فليصل بهم صلوة اضغفهم **وبجهر في العيدين والجمعة** لورود النقل
المستفيض هكذا والجمعة عند الهندوا في ان يسمع غيره وفي المخافته ان يسمع نفسه وعند الكرخي الجهر ان يسمع
نفسه وفي المخافته تقبيل الحروف كاف قال صاحب المحيط الاصح قول الهندوا في **وبجهر في العيدين والجمعة**
في الصبح والي المغرب والعشاء لانه باعتبار رانه غير مقتد كان كالا امام فيتخير وباعتبار انه لم يقتد به احد
لم يكن اما ما يفخا فت لكن الجهر افضل لكونه من شعار الجماعة **وعهر الامام فيها** اي في الصلوات المذكورة
وجوبا لانه ما دام عليه النبي عليه السلام والامة بعده واما في النقل فيخافت في النهار وفي الليل يتخير واما
في القضاء ان كان جماعة بجهر وان كان منفردا تخافت حتما وفي القتيبة ان كان يصلي العشاء وحده فقرأ الفاتحة
او بعضها فاقتدى به رجلان بجهر فيها بقي **ولو اصابه حمى** وهو يقتضين بمعنى الضيق اي عجز عن القراءة **فله**
الاختلاف في جازله الاختلاف عند ابي حنيفة وقال لا يجوز قال صدر الاسلام الخلاف فيما اذا كان حافظا
وعجز لاجل خجل اما اذا نسي القراءة اصلا لا يجوز الاختلاف اتفاقا لانه يصبر امها واستخلاف الامم لا يجوز وقال
الرازي هذا اذا لم يمكنه القراءة وان امكنه واستخلف فسد صلوته وهذا اذا لم يقرأ مقدار الجواز فان كان قرا
لا يستخلف اتفاقا لهما ان الاختلاف شرع في الحديث السابق بخلاف القياس وهذا ليس في معناه لانه يندر
وقوعه كما لم يشرع الاختلاف فيما اذا نام فاحتمل في الصلوة لندرته وله ان الاختلاف في الحديث السابق
شرع لاصلاح الصلوة بواسطة العجز وقد تحقق العجز في القراءة فيجوز فيها الاختلاف قياسا عليه واصابته
الحصر غير نادره **والعجز حضور الجماعة الا الظهر من الظهور والعصر والجمعة** اما استثناها لان الفساق
ينتشر في وقتها وفرط الشبق والفسق قد يحلهم على رغبة العجائز واما في الفجر والعشاء فهم نائمون وفي المغرب
بالطعام هم مشغولون وفي العيد المصلي متنع فيمكن الاعتزال عن الرجال **واما لقاها** يعني فالأخرج العجائز

له قياس
اصل
وتبين لنا
اصل
فرضيه

عند الشيخ

في الصلوات كلها لانعدام الفسقة وقلة الرغبة فيهن قيدنا بالجوز لان الشابه ليس لها الحضور اتفاقا قال
الامام المحبوبي هذا الخلاف في زمانهم واما في زماننا فتمنع من حضور الجماعات فكان هذا نظيرا لغلاق المسجد
حيث جاز في زماننا ولم يكن جازيا في الزمان الاول وعليه الفتوى **وبشرطانية امامتهن لصحة اقتديا بهن**
يعني قلنا لا يصح اقتدا المرأة اذا لم ينوها الامام وقال زفر بن يحيى كما كان يصح اقتدا الرجل وان لم ينوها الامام
ولنا ان اقتداها ان صح بلائيه يلزم فساد صلوته اذا احادته فيكون الزام ابلا الزلم بخلاف الرجل لانه لا يلزم
الامام باقتدائه شئ وفي الخلاصة الصحيح ان اقتداها بلائيه الامام في الجمعة والعيدين جازيلا لانها لا تنكح
من الوقوف بحجب الامام ولا تقدر ان تؤديها وحدها **ولم يوجز والشرع الى الفراغ من الاقامة**
واستوا الصف وقال مالك السنة ان يشرع الامام بعد فراغ المودن من الاقامة **واستوا الصف** لان عثمان
رضي الله عنه كان يفعل كذا **ولا عين الثانية من لفظي الاقامة** اي للشرع وقال زفر اذا قال المودن
قد قامت الصلوة قام الامام واذا قال مرة ثانية شرع ليلا يكون المودن كاذبا في اخباره **فيامره** اي ابو
يوسف استحسانا **عقب الفراغ** بالاقامة ليدرك المودن التحنئة مع الامام **وهما** اي صاحبا به يا ممران
بالشرع **مع اولهما** اي اول لفظي الاقامة ليكون مسارة للعبادة وتصديقا للمودن في اخباره عن قيام الصلوة
فيل قولنا اي يوسف اعدل لان معنى قد قامت الصلوة قد قرب قيامها لبادروا الى الجماعة فلا يلزم من تأخير
الشرع تكذيب المودن اذ هو صادق على قرب قيامها **ولو عجزه مقارنا للامام فهو جازي** يعني اذا اكبر الموم
مقارنا لتكبير الامام جاز اقتداوه عند ابي حنيفة وقال لا يجوز واما تقدمه فغير جازي اتفاقا لهما قوله عليه
السلام اذا اكبر الامام فكبروا ذكر بالفا وهو للتعقيب وله قوله عليه السلام انما جعل الامام اماما ليؤتم به فلا
تختلفوا عليه وتام ترك المخالفة انما يكون بالقران الا ان وجوبه سقط للحج فبني الجواز والفا فيما روي به محمول على
القران كما في قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا وقد اريد به القران بالاجماع **وقيل هو افضل** يعني افضل
عنده ان يكبر معه وعندها ان يكبر بعده لان في قصد القران احتمال ان يقع تكبير الموم متقدما فيكون اقتداوه
فاسدا وفي التأخير ليس كذلك فيكون التأخير افضل وله ان لا يقتدا عقد موافقه وفي التأخير مخالفة فيكون
القران افضل قيد بالتحريم لان المقارنة في سائر الافعال افضل اتفاقا وعن ابي حنيفة ان التأخير افضل في السلام
لانه يخرج به من العبادة قال شيخ الاسلام قوله اذق واجود وقولها ارفق واحوط وقابله الخلاف قطعي
في وقت ادراك فضيلة تكبيرة الافتتاح فعنده لا يدركها ما لم يكبر مع الامام وعندها يدركها اذا كبر وقت التثنية
من الحقائق **ومنع** اي المومنة **عن القراءة** خلف الامام وقال الشافعي بقراءة الفاتحة ويضم اليها سور في التي تخافت
فيها وفي الجهر به يقتصر على الفاتحة لما روى ان النبي عليه السلام امر المومنين بقراءة الفاتحة ولنا قوله عليه
السلام من كان له امام فقرأه الامام له قراءة وما رواه محمول على ابتداء الاسلام وروى عن محمد انه بقراءة الفاتحة
فقط احتياطا واليه مال بعض المشايخ لكن الاصح انه مكره لما روى انه عليه السلام قال من قرأ خلف الامام
فقد اخطأ القطع اي السنة **وجعله نكاحا** اي المومنة **للامام مطلقا** اي في الصحة والفساد والصورة حتى
اذا ظهر ان الامام كان محدثا باعاد المومنة صلوته وقال الشافعي المومنة تابع للامام في الصورة فلا يعيد لقوله
عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به اي ليوافقه الماموم في فعله والحصر يدل على انه تابع في الصورة كما في
الصحة والفساد فتكون صلوة الماموم مستقلة في نفسها وفسادها انما يكون لفوات شرطها او ركنها
ولنا ما روى انه عليه السلام قال يا ايها الرجل صلى يقوم ثم تذكر انه محدث اعاد وافقها يدل على ان
الامام ضامن بصلوته صلوة الماموم **وافسدناها** اي الامامه **من عجزه** كمن به سلس البول والغازي

علمه
لازدهام

والامم والمومني **لخلافه** كالصحيح والمكشوف والقاري والقادر على الركوع والسجود **والبناء لقوته** يعني اذا كان المعذور مصليا فزال العذر عنه في اثنا صلواته لا يجوز بناؤها على ما مضى وقال زفر بجواز امامة المعذور لخلافه وبناءه ايضا لان صلوة المعذور صحيحة لانه اتى بما هو مأمور به فيصير اقتدا المعذور به كما صح امامة المتيمم بالمتوضي والماسح للغسل ويجوز بناؤه في صلواته لانه بنا الصحيح على الصحيح ولنا ان صلوة الامام متضمنة لصلوة المقتدي وصلوة المعذور ضعيفة لغوت شرطها او ركعها فلا تتضمن صلوة القوم ولا يجوز بناؤه بعذر وال عذر لانه بنا القوي على الضعيف بخلاف المتيمم لقيام الخلف مقام الاصل والماسح لان خفه مانع من سريه احدث المقتديه **ولو اماي مثله** اي اميا اخر **وقاريا فصولهم فاسده** عند ابي حنيفة سوا علم ان خلفه قاريا او لم يعلم في ظاهر الرواية **وخصاه بالقاري** يعني قال لصلوة القاري فاسد فقط لان المأموم الامي معذور ومثل الامام فتصح صلواتهما كما اذا ام القاري عاريا وكاسيا والحزج جزحا وصحبا وله ان الامام والمأموم الاميين كانا قادرين على تقديم القاري لتكون قراته لهما فلما لم يقدماه لزم منه ترك القراءة مع القدرة عليها فتفسد واما كسوة الامام وصحته لا تكون كسوة المأموم ولا صحة له حتى يلزمه من تركها الفساد ولهذا جاز ما قاسا عليه من المسائل وضع فيها اذا اقتدى القاري به لانه لو صلى الامي وحده وهناك قاري يريد الصلوة فالاصح ان صلوة الامي صحيحة لان الركعة في الجماعه لم تظهر من القاري ولا ولاية للامي عليه حتى يامر بالصلوة فيقتدي به فلا يكون تاركا لتقديم القاري مع القدرة عليه **ويوم ما سح غايلا** لما مر ان الخلف ممنوع من سريه احدث وما حل بالخلف بيزيله المسح فاستويا في الطهارة **ومفترض متغفلا** لان صلوة الامام قوية فصحت ان تتضمن صلوة المقتدي فيد بالمفترض والمستغل لان امامة الناذر غير جائز لان المندور انما يجب بالترامة فلا يظهر الوجوب في حق غيره لعدم ولايته عليه فيكون بمنزلة امامة المستغل للمفترض الا اذا نذر احدها عين ما نذره الاخران يقولون مثلا بان يقول نذرت ان اصلي الركعتين اللتين نذرهما فلان فيجوز اقتداوه للاتحاد دون امامة الخالف كذا في الحائنه **ولا يعكس** يعني لا يجوز اقتدا المفترض بالمستغل عندنا وقال الشافعي بجوز لما مر من ان الاقتدا عنده هو الموافقة صور ولنا ما مر من ان النقل ضعيف فلا يتضمن القوى فان قلت اذا اقتدى المستغل بالمفترض في الشفع الاخير فهو جائز مع انه اقتدا المفترض بالمستغل في حق الزهراء قلت صلوة المقتدي اخذت حكم صلوة الامام **بالاقتدا** ولهذا لو افسد ما شرع فيه يلزمه الشفع الاول فصارت الصلوة نفلا في حقه كما كانت في حق الامام وفي الحائنه اذا اقتدى من يقلد ابا حنيفة بمن يقلد صاحبيه في الوتر يجوز ولا يقال انه اقتدا المفترض بالمستغل لان الصلوة متحدة ولا تختلف باختلاف الاعتقاد **وافسدها** اي محمدا امامه **من متيمم لبوضي** وقال لا تصح وهذا الخلاف مبني على ان التراب خالف عن الماء عندهما فيجعل عمله فتكون طهارة المتيمم طهارة مطلقة ولهذا لا يقدر بقدر الحاجة وعند محمد الطهارة بالتراب بدل عن الطهارة بالماء فتكون طهارة المتيمم ضعيفة والمتوضي قوية فان قلت اذا انقطع دم المعتك في الحيضة الثالثة لا قل من العشرة فتمت تنقطع الرجعة عند محمد ولا تنقطع عندها فاذا كانت طهارة المتيمم ضعيفة عنده وقوية عندهما ينبغي ان لا تنقطع الرجعة عنده وتنقطع عندهما بلا صلواتها قلت حكم محمد بانقطاع الرجعة صوتا للزوج عن الزنا وعمله في موضع الاحتياط لا ينافي فصل صلبه السابق واما صاحباه فقد جعل التيمم طهارة مطلقة في حق الصلوة لو ردا النص بتطهيره ولم يجعله في الرجعة طهارة مطلقة نظرا الى حقيقة لانه ملوث في نفس الامر بشرط ان يتايد التيمم بانضمام الصلوة اليه التي شرع التيمم لاجلها **ومن قاعد اقام** يعني لا يجوز محمدا امامه قاعد اقام لان القايام اكمل حاله لانه فصار اقتداوه به كاقندا القاعد بالمومي وجوزها صاحباه لما روي انه عليه السلام صلى احرا لانه قاعد والناس خلفه قيام وفي الحقايق الخلاف في قاعد يركع ويسجد لانه لو كان يومى والقوم يركعون

قوله

الناذر

فصار اقتدا المتطوع بالمنطوع وان اما ماله لا يجوز اقتداه لان وجوبها عارض لتحقيق البر

حتى تصلي

الناذر الخائف

ويسجدون لا يجوز اتفاقا وفي الحائنه الصحيح ان اقتدا القايام بالقاعد في التراخي جابر عبد الكل **ونفسها** **من مومي لخلافه** ومن مفترض لمغاير فرضه يعني نقول لا يجوز امامة المومي لغيره ولا امامة مفترض بمفترض اخر مثل ان يصلي احدها الظهر والاخر العصر واحدها ظهر الامس والاخر ظهر اليوم وقال الشافعي بجوز لما مر من ان الاقتدا هو موافقه المأموم الامام صورة في القوة والضعف وتغاير الوصفين لا يكون مانعا ولنا ما مر من ان صلوة الامام متضمنة لصلوة المقتدي فصلوة المومي ضعيفة فلا تتضمن القوية وان الاقتدا هو ان يتي تحريمته على تحريم الامام ويجعل صلواته متحدة لصلوة الامام وتغاير الوصفين مانع من ذلك **ولو ركع** **قبل امامه فلحقه** اي لحق الامام المأموم **قبل قيامه** عن الركوع فاشتركا فيه **اجزائه** اي الركوع وقال زفر لا يجوز قيده بخوفه لانه لو لم يلحقه لم يجز ركوعه اتفاقا لانه ان الركوع وجد قبل ركوع الامام فتفسد والبناء عليه فاسد فلا يركع ان يقوم ويركع ليقتع ركوعه بعد ركوع الامام ولنا ان الشرط هو المشاركة في جزء من الركن الا يري ان المأموم لو ركع معه ورفع قبله بجوز لوجود المشاركة في جزء منه والمقتدي يجعل مقتديا في الجز الذي يشاركه الامام فيه لان البقاء حكم الابتدأ فلا يجعل بانبا على ما قبله **ولو اقتدى والامام ركع** وقف المقتدي قائما **فرجع** الامام راسه **فرجع المقتدي عكسناه** اي حكم المذكر يعني قلنا لا يجوز ذلك الركوع ولا يصير مدركا لتلك الركعة سوا تمكن من الركوع او لا وقال زفر بجوز كذا في النهاية وذكر في المصنف هذا اذا امكبه الركوع واذا لم يمكنه لا يجوز اتفاقا فيقيد بقوله والامام ركع لانه لو اقتدى به حال قيامه من الركوع لم يصير مدركا لتلك الركعة اتفاقا لانه ان للركوع حكم القيام وهو اقتدي به في حال الركوع فيصير مدركا لتلك الركعة وان تاخر ركوعه عن ركوع الامام كما لو اقتدى به حال قيام الامام ولم يركع معه حتى رفع راسه ثم ركع بعد يكون مدركا لتلك الركعة ولنا ان ادراك الركعة انما يكون بالموافقة في حقيقة القيام او فيما هو في حكمه وهو الركوع ولم يوجد كل منهما ولا يصير مدركا لتلك الركعة بخلاف ما ذكر لانه ادراكه في القيام حقيقة **ولو سبقه بركعة** يعني لو ادرك الامام وقد سبقه بركعة فاقتدى به **ونام في** **ثنتين** ثم استيقظ فادرك الركعة الرابعة **يصلي فيما ادرك** من الزمان **ما نام فيه** يعني يجب عليه ان يقضي او لا ما فات مع الامام لان اللاحق كانه خلف الامام فيبدأ بما هو لاحق فيه فيأتي بركعة بغير قراه ويقعد متابعه لاما مة فيأتي بركعة بغير قراه ايضا ويقعد لانها تاتية ثم يتابع الامام فيما ادرك ويقعد متابعه للامام ثم يقضي ما فاتته يعني ما سبقه الامام به ويقعد لانه اخر صلواته اتفاقا لان الترتيب مرعي فيه **ولو تابع فيما** **بني** يعني لو نقص هذا الترتيب فتتابع الامام فيما ادرك ثم قضى الغابت وهو ما سبقه الامام به ثم ما نام فيه وقعد على راس كل ركعة على ما بينا **اجزائه** وقال زفر لا يجوز وهنا صور اخر خالفنا فيها زفر احدها ان يبتدي بما فات ثم بما ادرك ثم ما سبق الثاني ان يبتدي بما فات ثم بما ادرك الثالث ان يبتدي بما سبق ثم بما ادرك ثم بما فات الرابع ان يبتدي بما سبق ثم بما فات ثم بما ادرك له ان ترتيب افعال الصلوة واجب كالترتيب في الركعة بين الركوع والسجود ولا ترتيب في الصور المذكورة ولنا ان المأمور به اكمال الصلوة باركانها دون ترتيبها الا يري ان المسبوق يودي ما ادرك ويؤخر ما فات به لا اتفاق وفيه ترك الترتيب لان الدرجات هو الاول فيستدل به على ان الترتيب لا يعتبر في حقايقه **فصل** في الصلوة في الكعبة **غيرها** اي الصلوة مع الكراهة **على ظهر الكعبة** اي سطحها لان فيها ترك التعظيم وقد روي انه عليه السلام نهى عن الصلوة فوق ظهر بيت الله من غير ستره بين يديه وقال الشافعي لا يجوز لان من صلى في عرفة الكعبة لا بد له من شئ يتوجه اليه من البناء والستره والواقف على السطح كالواقف على العروة

عنده

ميتا

ركوع

الناذر

ثم ما سبق

ومن صلى فخرج الكعبة فتوجه اليها كاف ولنا ان هوا الكعبة الى الساقية الا يرى انه لو صلى على جبل
اليها جاز **ولم يخصصوا النفل في باطنها** يعني الصلوة مطلقا في الكعبة جازنا وعندنا وقال مالك لا يجوز
الفرس فيها لان المصلي فيها مستقبل للجهة منها فلا يكون مستقبل مطلقا واما النفل فبني على السعة وقد روي
انه عليه السلام صلى فيها نفلا ولنا ما روي انه عليه السلام صلى فيها الفرض يوم الفتح والاستدبار انما
يفسد اذا كان من كل وجه **وتجوز الجماعة فيها** اي في الكعبة **يجعل المأموم وجهه الى وجه الامام** لكنه مكروه
لوجود التشبه بعباد الصور بل ينبغي ان يجعل بينه وبين الامام سترة احترازا عنه **وظهر الى ظهره لا وجهه**
يعني اذا جعل المأموم ظهره الى وجه الامام لا يجوز لكونه متقدما على امامه **ويستديرون حولها وتجوز صلوة**
الاقرب من الكعبة اذا لم يكن في جانبها لان الاقرب في جانب الامام يكون متقدما عليه والله اعلم
فصل فيما يفسد الصلوة وما يكره فيها **القراءة من مصحف مفسدة** عندنا اي حقيقته لانها تعلق
منه فصار كمن تعلق في صلوته من رجل وقال لا تقصد لان النظر الى النقوش في الصلوة غير مفسد فالنظر
الى المصحف اولى لانه عبادة الا انه يكره لان فيه تشبيها بصنع اهل الكتاب فيد القراءة لان الغم منه بلا تحريك
لسان غير مفسد اتفاقا **ونفسها بالكلمة الواحدة** وان كانت في حال النوم اراد بالكلمة ما يتكلم به سواء
كان كلاما خويا او لم يكن **ولو سهوا** اي ولو كان ساهيا في كلمه وقال الشافعي ما يتكلم به الناس في صلوته والمخطئ
لا يبطلها لكنه يسجد للسهو وكذا في الخلاصة في مذهبه قيد بالواحد مشيرا بها الى قلتها لانها اذا اكرت
تفسد اتفاقا وكثرتها تعرف بالحرف وقيد بقوله سهوا لانه لو كان عمدا تفسد صلوته اتفاقا له قوله
عليه السلام رفع عن امتي الخط والنسيان لكن الكلام اذا كثر يصير مفسدا كالحمل ولنا قوله عليه
السلام ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس وما رواه محمول على رفع الائم وقياس الكلام بالعمل
غير صحيح لان في الحركات الطبيعية ليست من الصلوة ولا يمكن الاحتراز عنها فنفيت ما لم تكثر والكلام ليس
كذلك لانه من طبعه ان يتكلم **وتفسد الصلوة بالسلام عمدا** لما فيه من حروف الخطاب فاذا حصل بقصده
اعتبر من كلام الناس قيد بقوله عمدا لانه لو كان سهوا لا يفسد صلوته لانه ذكر موضوع في الصلوة غالب
الوقوع فيجعل عفوا **وتجوزها** اي ابو يوسف **مع نافية** اي مع ذكر كلمة اف **ونحوه** كاخ واج واوه اذا سمع وان صح
الحروف ولم يسمع نفسه لا تفسد اتفاقا من الحقايق وكذا كل صوت مسموع مسموحا وقال الا فانه قاطع للصلوة له
ما روي انه عليه السلام قال في سجود صلوة الكسوف او الم تعد في الاتعذ بهم وانافهم ولو كان قاطعا لما قاله والنفع
ونحوه ليس بكلام لوجوده من الانسان والبهائم ولهما قوله عليه السلام لرباح وقد نفع في صلوته اما علمت ان من
نفع في صلوته فقد تكلم والنفع ونحوه كلام لانه حروف تدل على معنى وما رواه محمول على الابتداء حين كان
الكلام مباحا وكذا التنفخ الحاصل به الحروف اذا كان بغير عذر يفسد عندها واما اذا كان بعذر بان نشأ من
طبعه او كان ليتكلم من القراءة فهو عفوا اتفاقا كالعاطس والكشا الحاصل فيها الحروف **وتجوز بغير المصدر مضاف**
الى مفعوله اي يجوزها ابو يوسف بجواب المصلي من اخبره **تحميد** وهو يتعلق بجواب اي بقوله الحمد لله انا خير
بما يسر **وترجيح** اي بقوله انا لله وانا اليه راجعون اذا خبره بما يسر **وتسبيح وتكبير** اذا خبره بما يعجزه
وقالا لا تجوز صلوته قيد بقوله بجواب مخبر لانه لو لم يرد بالتحميد ونحوه جوابه بل اراد اعلامه بانته في الصلوة
تجوز صلوته اتفاقا له انه ثنا باصله فلا يخرج عنه باراده الجواب كما لا يصير كلام الناس بالقصد ثنا ولها
ان الثنا بالقصد يكون كلاما كما يخرج القرآن بقصد الخطاب لمن يحضر عن ان يكون كلام الله ولو قصد بالتسبيح
الاعلام بانه في الصلوة لم تفسد اتفاقا لقوله عليه السلام اذا تابت احكام ناييه في الصلوة فليسبح وكذلك

اذا بكى بصوت لا يقطعها عنه لانه اماره الخشوع الذي هو الروح للصلوة وان كان من وجع او مصيبة
قطعها اتفاقا وعند أبي يوسف ان كان يمكنه الامتناع عن الاثنين يقطع الصلوة وان كان لا يمكنه لا يقطع
ولا عادة سجودها اي وتجيزها ابو يوسف لا عادة سجوده **على الطاهر بعد النجس** اي يعيد سجوده على
المكان النجس وقال لا يجوز له ان افساد السجدة لا تؤثر في فساد الصلوة اذا اعيدت كما اذا
ترك السجدة الثانية من الركعة الاولى واعادها في اخر الصلوة لا تقصد صلوته مع ان السجدة وقعت
في غير موقعها ولها ان السجدة جزء من الصلوة فيفسد لكل يفسدها واما عدم فسادها بتأخير السجدة
فلان السجود ركن متكرر يمكن تأخيرها اذا الترتيب في افعال الصلوة ليس بفرض عندنا اذا لم تتغير
هيئتها كالتقديم السجود على الركوع الا يرى ان الغاية من المسبوق والصلوة وهو اخرها ادر كره
ولو كان الترتيب فرضا لما جاز وفيما نحن فيه فسدت السجدة فلا يرتفع فسادها باعادتها **وتفسد**
الصلوة على مصل مضر اي محيط ما بين جانبيه بحيث يحوط **نجس البطانة** قيد بالمضرب لان جوانبه
لو كانت محيطه ولم يكن وسطه محيطا لا تفسد لكونه في حكم تبيين وفي الخلاصة لو صلى على خشب
وفي جانبته الاخر نجاسة ان كان غليظا بحيث يقبل القطع بجوز ولا فلا **ولو اعاد سن نفسه او**
غيره اي سن غيره **الى فيه جازت صلوته** لان عظم الناس طاهر في ظاهر المذهب **الاصح** قربة لانه جاء
في رواية شاذة ان السن المنفصل من الحنجرة اذا زاد على قدر الدرهم فاعادها ان كان سن نفسه
قدر الدرهم فسدت صلوته عند محمد خلافا لابي يوسف وان كان سن غيره تفسد اتفاقا والفرق لابي يوسف
ان سن نفسه اذا استحكمت في مكانها لم تزل منه **مطلقا** اي سواء كانت قدر الدرهم او لا اقول كان ينبغي
ان يقول او وضع سن غيره لان الاعادة لا تستقيم فيه لعله غير عن الوضع بالاعادة باعتبار التغليب
ولو اكل فيها او شرب مطلقا اي عمدا كان وسهوا **ورد السلام بلسانه** اطلقه لانه ليس من الاذكار
فجره وسهوا **او بده فسدت** صلوته اما الاكل والشرب فلانه عمل كثير وهبه الصلوة لكونها مخالفة
للعادة مذكور فلم يعذر فيها واما رد السلام فلانه كلام حقيقته ويدل عليه كلامه ولو كان بين لسانه
شئ فابتلعه لا يفسد لها وان كان مقدارا حمصا لانه ليس بعمل كثير ولو اخذ سمسمة من خارج تفسد لانه
عمل كثير كذا في الحائنه **وابطلها** اي محمد اصلية الصلوة الوقتية **لندكر الغائبة** فيها بلا ضيق الوقت **وطاوع**
الشئ بعد ركعة من الفريضة اي بطل صاحبها فرضية الصلوة وبقيت نفلا فمكث كما هو
فاذا طلعت الشمس بنيتها نفلا كذا في المصنف قيد بقوله قبل ركعة لان الشمس لو طلعت قيل تبطل صلوة
عندنا اي حنيفة خلافا لهما تقدم بيانه **له ان تحزمية الوقت** انما انعقدت للفرض فاذا فسدت الفرضية
لم تنبئ التحريم فيبطل اصل الصلوة ولها ان العارض يبطل صفة الفرضية ولا يلزم من بطلان الوصف
بطلان الاصل لان الوصف تابع له كمن شرع في صوم الكفارة ثم انبهر يكون صومه نفلا وقايله الخلاف
تظهر فيمن فقهه في تلك الحالة تنقض طهارته عندها خلافا له وكذا اذا اقتدى به انسان فيها يصح
عندها خلافا له قال الامام ظهير الدين سمعت والدي يقول ليس مذهبنا المحمد في جميع المواضع بل
فيما لم يتمكن من اخراج نفسه عن العهدة بالمضي في تلك الصلوة حتى قال محمد فيمن صلى ركعة من الظهر ثم
اقبمت انه يضيف اليها ركعة اخرى ثم يقطع ثم يشرع مع الامام احترازا للنفل فانه تمكن من التقصير عن
العهدة بالمضي فيها خلافا للصورتين المذكورتين من الحقايق **الا ان تنوف** المصلي الوقتية عن الاداء في
الصورة الثانية **وبتم فرضه بعد الطلوع في غير هذه المسئلة** مستثناة من قوله ولها فرضيتها يعني كان

ابو يوسف مع ابي حنيفة في انقلاب الصلوة نفلا في المسئلة لكن خالفه في المسئلة الثانية بان قال اذا انقلب
المصلي ان يتم فرضه ينوقف على هيئته حتى ترتفع الشمس فيصل على تمامها يتم فرضه ولا يتقلب نفلا لان ماصلاه
قبل الطلوع وبعد خال الفساد فيخرج به عن العهدة الواجب ولا يحنيفه انه كان مامورا باداء وقت صلوة
لا يتخللها وقت مكروه وها هنا قد تحلل فلا يخرج عن العهدة **وبكره فيها العتث** وهو ما ليس فيه عرض صحيح
لفاعله **وتغليب الحاصل** لانه نوع من العتث مناف للخشوع **الا للسرور عليه** يعني هذا اذا لم يمكن المصلي
ان يسجد على الحاصل فسواء مرة لا يكره **والزقعة** وهي غمز الاصابع او مدها حتى تصوت لقوله عليه السلام
لا ترفع اصابعك وانت تصلي **والقصر** وهو وضع اليد على الخصر لانه عليه السلام نهى عن ذلك
والشد هو ان يميل ثوبه على راسه او كتفه ويرسل اطرافه لانه فعل اهل الكتاب **والعقصر** وهو جمع الشعر
على الراس وشده بشئ حتى لا يتخلل لانه عليه السلام نهى عن ذلك **والكف** اي رفع ثوبه بين يديه
الا اذا اراد السجود كذا في المغرب لانه نوع تجبر وفي القنية لا يرسل كفيه في الصلوة لان في ارسالهما كنف
الثوب وانه مكروه وقيل يسكنهما ويكشف كفيه وهذا احوط **والانفا** وهو عند الكرخي ان ينصب قدميه
ويقع على عقبيه وعند الطحاوي ان يقع على اليدين وينصب ركبتيه ويضع يديه على الارض وهذا اصح
لانه اشبه بفعل الكلاب **والالتفات** المراد به هاهنا ان يلوى عنقه يمينا وشمالا لاجل حاجته بحيث لا يحول صدره عن
القبلة انما كلف لقوله عليه السلام ولو علم المصلي من يتأجل ما التفت قيدنا بالقيدين لانه لو التفت لاجل حاجته لا
يكره لما روى انه عليه السلام كان يلتفت في الصلوة يمينا وشمالا ولو حول صدره عنها تبطل صلاته كذا في الغاية
والزنج لان فيه ترك سنة القعود للشهادة **غير عذر** لانه لو تزعج لعذر لا يكره وفي القنية اجمع بين السور في
ركعة بكرة عند بعض ولو قرا السورة في ركعة ثم كررها في الثانية يكره الا في النوافل ويكره ان يفصل بين ركعتين
يسوره او سورتين **وكذا** عند ابي حنيفة **عند تسبيح واي** في الصلوة وهو بعد amen جمع ايه **باليد** وهو متعلق
بالعد وقال لا يكره قيد بالتسبيح والايات لانه لو عد الناس او مواشي يكره اتفاقا وقيد باليد لانه لو عد بالقلب
لا يكره اتفاقا والعد باللسان مفسد اتفاقا قيل الخلاف في الفريض واما في النوافل فغير مكروه اتفاقا وقيل الخلاف
في النوافل واما في الفريض فغير جائز اتفاقا والظاهر الخلاف في الكل في ظاهر الرواية لهما قول ابن عباس راي
النبى عليه السلام يعد الاى في الصلوة ولان فيه رعاية سنة القراءة والتسبيحات **ولم** ان العبد ليس من اعمال
الصلوة وقد قال عليه السلام ان في الصلوة لشغلا ومارواه فضجيف ولين ثنت فحمل على الابتداجين كان
العجل مباحا ومراعاة السنة مملكته بغز الاصابع والحفظ بالقلب واما عند التسبيح والاي في خارج الصلوة فله
بعض لما روى ان عمر رضي الله عنه قال من فعل ذلك انبئوني انه بما لا يعلم وقال ابن مسعود له عدد ذنوبك لتستغفر
منها وفي المستصفي الصحيح انه لا يكره لانه اسكن للقلوب واجلب للنشاط **فصل في احدث في الصلوة**
خبر البناء كالاستخلاف لسبق حدث يعني من سبقه الحدث في صلوته يتوضا ويبنى يايتها على ما مضى
عننا كما لو كان اما ما جاز له استخلاف غيره اتفاقا قالوا بل يجب عليه الاستخلاف صيانة لصلوة القوم حتى
لو لم يستخلف ولم يستخلف القوم ولم يتقدم واحد بنفسه مقام الامام وخرج الامام من المسجد او من الصلوة
في الصبح تبطل صلوة القوم لانه على امامته ما لم يخرج منه حتى لو اقتدى به انسان مادام في المسجد او
في المصروف قبل الوضوء جاز لان تحريمه قائمه وهي شرط الصلوة فلا يشترط لها الطهارة فاذا خرج بلا استخلاف
يبقى اقتداؤهم بلا امام ففسد صلواتهم وفي معراج الدراية اتفاق الروايات على ان الخليفة لا يصير اماما ما لم
ينال امامته وصورة الاستخلاف ان ينحى الامام واضعا يده على ثوبه موها انه رغب هكذا روى عن النبي عليه السلام

ويأخذ ثوبا اخر وينحى الى مقامه ولو احدث في ركعة او سجدة يتوضا محد وبالا يرفع راسه ولو ترك
ركوعا يشير اليه بوضع يديه على ركبتيه وفي السجود على الجبهة وفي القراءة على الفم وفي الخائبة اذا كان
الخليفة مسبوقا ولم يعرف كم صلى الامام وكم بقي عليه ركعة يصلي اربع ركعات ويقعد في كل ركعة وقال
الشافعي لا يجوز البناء بل يستقبل لان الحدث ينافي الصلوة ولا وجود للشئ مع منافيه كالا يجوز اذا
احدث عدا ولنا ان القياس ما قاله الشافعي لكن تركناه بالاثرو وهو قوله عليه السلام من قاء او رعد
او امدى في صلوته فليصرف وليتوضا وليس على صلوته ما لم يتكلم وقياسه باحدث العهد غير صحيح لان
سبق الحدث سماوى وتعمد ليس كذلك كما ان الاكل ناسيا لا يفسد الصوم ولا كذلك العهد فيه وفي
الخلاصة المرأة كالرجل اذا امكنتها ان تمش على خمارها وتصل البلة الى شعرها اما اذا احتاجت الى كشف
الرأس فلا يجوز لها البناء وكشف الدراع لا يمنع البناء اتفاقا ليست بعورة عند ابي حنيفة وفي التجريد
يستنحي من تحت ثيابه ان امكنته ولا يستأنف وفي الخائبة لو اصاب جرحا حثه ثوب فسترها من غير قصد
ففسل منها الدم لا يثنى اتفاقا لان الاحترار عنه ممكن فاذا لم تحترز صار كانه نعل وفي المحيط لو وقع
على راسه الكثرى من الشجر في صلوته فستره يبنى عند ابي يوسف لانه لا يصنع له فصار كالسماوى وعندها
لا يبنى لان نبات الشجر كان يصنع العباد فلا يكون كالسماوى ثم اذا بنى فان كان اماما او منفردا قاله افضل
ان يعود الى مصلاه لتكون صلوته مؤداة في موضع واحد وان كان مقتدا فان علم ان امامه لم يرفع فجله
ان يعود الى مكانه لان الانفراد في موضع الاقتدا مفسد للصلوة **ولو استأنف كافي افضل** لكونه خاليا
عن شبه الخلاف **ويتعين الجنون او احتلام او اغما او فقهه** يعني اذا عرض بشئ من هذه الاشياء في
الصلوة يستأنف ولا يبنى لان النص ورد في البناء حدث خارج من البدن موجب للحدث الاصغر في رعي
جميع ما ورد فيه لكونه مخالفا للقياس ويتعين الاستئناف ايضا اذا امكت في موضع الصلوة بعد
سبق الحدث بدلاله قوله عليه السلام فليصرف وفي المنتقى هذا اذا نوى مكته الصلوة وان لم
ينول ففسد صلوته لانه يصبر مودا جزا منها فله البناء وكذا ما بنا في الصلوة بدلاله قوله عليه السلام
ما لم يتكلم حتى اذا اتى الحوض فوجد فيه موضعاً يقدر فيه على الوضوء فجاز منه الى طرف اخر يستأنف لانه
مشا من غير حاجة والتسبيح والتهليل لا يمنعان البناء وقيل يتوضا مرة وان زاد لا يبنى والاصح انه
يتوضا ثلثا ويأتى بسنن الوضوء **ولو خافه** اي المصلي سبق الحدث **فانصرف** ثم سبقه الحدث فتوضا **فهو**
واجب اي الاستئناف متعين عند ابي حنيفة لانه ترك التوجه الى القبلة من غير ضرورة لان الحدث لم
يكن موجودا ففسد صلوته لغوات شرطها وهو الاستقبال **وخالفه** اي قال ابو يوسف يبنى كما لو
سبقه الحدث قبل الانصراف لم يخرج عن المضي في صلوته **وتجيز البناء لانتضاح بول** مانع يعني اذا
اصاب المصلي بول اكثر من قدر الدرهم فانصرف فغسل يديه عند ابي يوسف وقال لا يستأنف وفي المحيط
هذا اذا كان له ثوب واحد وان كان له ثوبان يخرج منهما النجس من ساعته ويصلي في الاخر اتفاقا لانه
القياس على سبق الحدث والجامع كونها مانعين عن المضي في الصلوة ولهما ان النص ورد على غير قياس في
الحدث السابق وهذا ليس بحدث فلا يقاس عليه **ولو استخلف مسبوفا** يعني اذا سبق الامام حدث فاستخلف
مسبوفا **فهو** عند اتمام صلوة الامام يفسد صلوته اي ابو يوسف صلوة المسبوق مع القوم **واقصر**
عليه يعني قال لا تفسد صلوته دون القوم قيد بقوله عند اتمام لانه لو فقهه قبل التشهد تفسد صلوة الكل
اتفاقا لانه ان صلوة الخليفة فسدت ففسد صلوة القوم لانها بمنية على صلوته ولها ان صلوة الخليفة فسدت

لوجود المفسد في خلالها واستلزامه بنا الفاسد على الفاسد فاسد ولا كذلك صلوة القوم لأنها قد تمت
وينبغي للمسبوق أن لا يتقدم للخلاف لأنه عاجز عن السلام وإن تقدم جاز وقدم مدركا وقت السلام ليسلم
بالقوم ويقوم هو إلى قضا ما سبق به الإمام **وتحيز استخلافه في التلاوة في الأوليين** يعني إذا سبق
الإمام حدث بعد ما قرا في الركعتين الأوليين فاستخلف أميا جاز عند أبي يوسف وقال أفست صلوة
الكل قيد بقوله بعد التلاوة في الأوليين لأنه لو استخلف بعد ما صلى ركعة لا يجوز الاستخلاف اتفاقا
له أن فرض القراءة قد أدى في الأوليين فلا حاجة إليها في الآخرين فصار الأمر في غيرهما سواء ولها
أن الاستخلاف إنما جاز لأصلاح الصلوة وهو إنما يتصور بمن له صلاحية الإمامة والأمر ليس بأهل لها
فتفسد كما لو استخلف صبيا أو أمرا وأما ما قيل قراه الإمام في الأوليين قراءة في الآخرين ففي حق من
يتصور منه القراه والأمر ليس كذلك **وصلوة أمي** يعني أبو يوسف صلاة أمي **نعلم** ما يجوز به الصلوة
بلا عمل كثير بعد ما صلى الأوليين بقراه **فتلا في الآخرين** وقال لا يجوز له أن الأمر كان فيما مضى غير
مأمور بالقراه وفي الشفع الثاني أي بما أمر به فتجوز صلوته كامة كانت مكشوفة الرأس فتتبع بعمل
يسير ولها أنه كان مأمورا بالقراءة مطلقا لكنه كان معذورا العجز فإذا زال العجز فهو في الصلوة
استأنف كالعاري إذا وجد ثوبا بخلاف الأمه لا تعلم تكن مخاطبة فيما مضى **ونبطلها ولو تلا بعد ركعة**
يعني لو صلى الأمر ركعة بغير قراءة ثم تعلم سور فقرأها ففسدت صلوته عندنا خلافا للشافعي له
أنه كان مأمورا بالأداء للقراءة قبل التعليم وبعد صار مأمورا بالأداء بقراه فامتنل لكل الأمرين ولنا أن ما
مضى من صلوته كان ضعيفا لمقارنته بعذر العجز وبنا القوي على الضعيف غير جائز **وأجاز استخلاف**
مقتدبه خارج المسجد يعني إذا حدث فاستخلف رجلا من اقتدى به خارج المسجد جازت صلوة القوم
عند محمد خلافا لها أنه أن خارج المسجد في حكم داخله بواسطة اتصال الصفوف فيصح استخلافه من
الخارجين كما جاز من الداخلين ولها أن خلومكان الإمام مفسد للصلوة إلا أن المسجد له حكم المكان
الواحد ولهذا لو اقتدى الإمام فيه عن بعد صح إذا لم يشبه حال الإمام وإذا اقتدى به في الصحا وبينهما
قدر الصفين لا يصح فإدام الإمام فيه لم يخل مكانه حكما فيصح استخلافه فإذا خرج خلا مكانه حقيقة
وحكما ففسد استخلافه وصلوته وأما صلوة الإمام فالأصح أنها لا تفسد لأنه في حق نفسه كالمفرد
لفساد استخلافه لو قدم القوم رجلا قبل خروجه فصلوه الإمامة لأنه لا تقديهم كنفذهم ولو استخلف الإمام
رجلا من وسط الصف فخرج قبل أن يقوم خليفه مكانه فصلوه من كان أمامه فاسد لخلوهم عن الإمام إذا خلفه
لم يصل إلى مكان الإمام وهو كالقيام في موضعه مادام في المسجد فلما خرج بقي مكانه خاليا وصلوة من كان خلفه
جائزة لأن الخليفه متقدم عليهم **وابطلنا استخلافها في حقهم** يعني إذا سبق الإمام حدث خلفه رجال
ونسأ فاستخلف أمرا بطلت صلوة الكل عندنا ونصح عند زفر لأن الحاجة إلى الإمام في حق المقتدى دون الإمام
والمرأه تصلح أمما للنساء ولنا أن الإمام متى استخلف واحدا يكون الإمام مقتديا وهذا قالوا من أم قوما فحدث
فالمأموم متعين للخلافه نوى ولم ينبو والإمام الأول يتم صلوته مقتديا بإمام ثان حتى لو كان الإمام مقترضا
فأحدث فخرج من المسجد وكان المأموم مقتفلا ففسدت صلوة الإمام دون المأموم لأن اتباع الغرض النقل
غير جائز ولو كان خلفه أمرا واحدا تفسد صلوته لكونها متعينة للخلافه والأصح أنها لا تفسد ما لم يستخلفها
قضا لأنها غير صالحة للإمامة وهما لما استخلف صار مقتديا بها فتفسد صلوته ثم تفسد صلوة الكل وهو
لأن صلوته مبنية على صلوته **ولو نام موصوف بأنه** وسهى عن القعدة الأولى فاستيقظ اللاحق **بعد الفاع**

أي بعد فراغ الإمام وقد فاتت ثلث ركعات **أمرناه** أي اللاحق **بترك القعدة** في موضع القعود وعند
زفر يقعد لأن القعود واجب فلا يترك قصد ابتراك الإمام ناسيا كالمسبوق ولنا أن اللاحق مود باعتبار
الوقت فاضيا لما انعقد أحرام الإمام ولهذا صار في حكم المقتدى فلا يقرأ ولا يسجد ولا يسجد للسهم ولو قعد مع
ترك الإمام يكون مخالفا له بخلاف المسبوق لأنه منفرد ولهذا يقرأ ويسجد وفي الخاتمة المسبوق ليس
كالمفرد من كل وجه لأن الاقتداء بالمنفرد صحيح وبالمسبوق غير صحيح **فصل** في قضا الفوائت
قضا فائته أي صلوة فرض فاتت عنه **بعد ست** أي بعد أوقات صلوات ست مؤداة في أوقاتها
حال كونه **ذاكرها** أي لتلك الفائتة **متعين** يعني يعيد تلك الفائتة وحدها ولا تجب إعادة ما صلى بعدها
مع تذكرها عند أبي حنيفة **والزماه معها** أي مع إعادة تلك **الخمس** أي خمس صلوات وإنما قيد به
لأن السادسة جائز اتفاقا لها أنه أدى الخمس حال قيام الترتيب قبل بلوغ الفوائت حدا الكثير وهو أن
تصير الفوائت ستا فوقعت فاسدة فلا تنقلب جائز فتجب إعادة الكثرة الحاصلة بالسادسة
أنما تؤثر فيما بعدها لا في الخمس كما أن الكلب المعلم إذا ترك لكل ثلاث مرات يثبت الحل فيما بعد الثلاث
لا فيها فتفسد الخمس لكونها مؤداة بلا ترتيب وله أن الترتيب سقط بكثرة الفوائت والكثرة قائمه
بمجموع الست مستنده إلى ولها كسائر المستندات لا بالسادسة فكانه صلى الخمس حال سقوط الترتيب
فوقعت صحبه ولهذا قيل في هذه المسئلة الواحد المفسد للخمس هي الثانية التي تقضى قبل السادسة
فتفسد الخمس لكونها مؤداة بلا ترتيب والمصلحة لها في السادسة وأما قولها وقعت فاسدة فمنع من يجوز
أن يقال إنها موقوفة لاحتمال حصول الكثرة كما لا يتوقف ظهر المقيم الصحيح يوم الجمعة لاحتمال إدراكه الجمعة
وفي المحيط عدم وجوب الإعادة عنده إذا لم يعلم من فاتته الصلوة وجوب الترتيب وفساد صلوته بدونه
وأما إذا علم فعليه إعادة الكل اتفاقا لأن العبد مكلف بها عنده **وقضا ظهر وعصر من يومين** يعني من فاتته
صلوة ظهر من يوم وعصر من يوم **غير مرتبين** غير معلوم عنده أيها الأولى ولم يقع تحريم على شيء **بعض بين ظهرين**
يعني يكون قضا وهما عند أبي حنيفة أن يصلى الظهر ثم العصر ثم يعيد الظهر فإن كان ترك الظهر ولا يقع
الظهر الثاني فلا وإن كان ترك العصر ولا فالظهر الأول يقع **فلا** **وبالعكس** أي يصلى العصر ثم الظهر ثم العصر فإن
ترك العصر ولا فالثانية نفل والأولى نفل **واقتصر عليها** يعني قالا عليه قضا ظهر وعصر لا غير قيد بقوله
يومين لأنها لو فاتتا من يوم بقضى الظهر ثم العصر اتفاقا وقيد بقوله غير مرتبين لأن الفائتة الأولى لو فاتت
معلومه عنده تقضى على موجب علمه اتفاقا وقيد بعدم وقوع تحريم على شيء أنه لو وقع تحريم على شيء
يجعله اتفاقا لها أن الترتيب سقط بين الغائبتين لأنه عاجز عن رعايته كما سقط بالنسيان وله أن
رعاية الترتيب ممكن هنا بما قلنا فلم يتحقق العجز فان قلت ذكر المصنف الحكم في الصورتين ولم يذكر في
الثالث كما إذا اشك في ثلث صلوات ظهر وعصر ومغرب من ثلثة أيام ولم يدرك أيها الأولى قلت لعدم الاختلاف
فيه يسقط الترتيب لأن ما بين الفوائت تزيد ست صلوات وقال بعض المشايخ يجب الترتيب فيه أيضا
لأنه يعتبر أن تكون الفوائت في نفسها شتا ولم توجد هاهنا فمن أسقط الترتيب يقول يصلى كيف شتا ومن لم
يسقط يقول يصلى الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر فيصلى سبع صلوات والأصل
فيه أن يعتبر الفائتات فيعيد هاهنا كما وصفنا بعض ظهرين ثم يأتي بالمغرب ثم يأتي ببعضين ظهرين
ولو ترك العشاء مع ذلك صلى سبع صلوات كما ذكرنا في المغرب ثم يأتي بالعشاء ثم يصلى بعدها سبعة
كالتي قبلها وعلى هذا **وترتيب الفوائت** يعني توجب الترتيب فلا يفسد بتذكر الوقتية **وتسقط الترتيب**

بالنسيان وقال الشافعي لا ترتب ولا سقوط بالنسيان له ان الترتيب انما يراعى بين الصلوات لضروته
الترتيب في الاوقات والفوات مرسله عن الوقت ثابتة في الدعة فانتهى الترتيب عنها ولنا قوله عليه السلام
من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها يعني لا يجوز في وقت التذكير غيرها فلو علمنا هذا
الخبر الواحد وامرنا بقضا الفوات جميعا حين تذكرها لفات الوقتية الثابتة بالخبر المتواتر وهذا لا يجوز
فاعتبرنا الترتيب عند قلة الفوات **واسقطناه** اي الترتيب بين الفوات وبين الوقتية عند كثرتها اذا
كانت الفوات حديثه اما اذا كانت قديمة فاشتغل بادا الوقتيات زمانا ثم فوات عنه صلوة اخرى جاز
اذا الوقتية بتذكرها عند بعض لسقوط الترتيب عنه ولم يحسن عند بعض استحسانا لان القدم جعلت
كالمدومة زجرا له عن التهاون اختار صاحب المحيط القول الاول والصدور الشهيد القول الثاني والفتوى
على الاول **سنت** اي بفوات سنت صلوات **لا شهر** اي سقطناه بفوات صلوات شهر كما قال زفر له انما
دونه قليل عاجل فلهذا لا يجوز جعله اجلا في السلم ولنا ان اكثر تكون بالدخول في حداث التكرار وذا حاصل
بفوات سنت ثم الترتيب بعد ما سقط بكثره الفوات يعود اذا قلنا عند بعض زوال المانع
كما كان يعود حق الحاشية اذا ارتفعت الزوجية وهو مختار صاحب الهداية وعند اكثرين لا يعود وعليه الفتوى
كما قليل نجس اذا دخل عليه الما الحار حتى كثر وسال ثم عاد الى القلة لا يعود نجسا **واعتبر** اي محمد في حد
الكثرة **دخول وقت السادسة** لان بدخوله تثبت الزيادة على الخمس فيكون في حكم التكرار **وهما وجه** يعني
اعتبار خروج وقت السادسة لان الزيادة على اوقات صلوات يوم وليلة انما يحصل بان يتكرر وقت صلوة
بنهاية وذلك بخروجه **ولو صلى الظهر بغير طهر ثم صلى العصر** اي بالظهر حال كونه **ذاكرا** لاداءه الظهر
بغير طهر **ثم قضى الظهر وحدها** اي دون العصر **ثم صلى المغرب** **ذاكرا** اجزائها اي صلوه المغرب
وقال زفر لا يجوز قيده بقوله ذاكرا لانه لو كان ناسيا جاز العصر اتفاقا هذا اذا ظن ان العصر جائز لا يجوز له
المغرب اتفاقا من المصنف له انه صلاها مع تذكر العصر وهي كانت فاسده بتذكر الظهر فلا يجوز كما لم يحز
عصره ولنا ان فساد الظهر قوى لكونها بلا طهاران فافسد تذكر العصر وفساد العصر ضعيف لكونها بلا ترتيب
وهو ساقط عند الشافعي فلم يكن بالعصر في حكم الفايته بيقين فلم يفسد تذكرها المغرب فصار كمن جمع بين
قن ومدبر حيث صح في القن عصيته لان بيع المدبر مختلف فيه **ولو ظن اجزا العصر** يعني لو ظن في الصورة السابقة
ان العصر جائز من حين صلاها مع تذكر الظهر **امناه باعادتها** اي باعادة الظهر والعصر **لا الظهر وحدها** يعني
قال زفر يعيد الظهر وحدها لان ظنه الاجزاء مع تذكر الظهر قائم مقام نسيان الظهر فيجوز عصره ولنا ان قيده
الظن غير معتبر لعدم ابتنايه على دليل شرعي حتى لو اعدا الظهر وحدها ثم صلى المغرب وهو يظن ان العصر له
جائزه مجزبة لان ظنه مستند الى ظن معتبر كظن الشافعي فان الترتيب غير واجب عنده **واسقطوه للتخفيف**
وقت الحاضر يعني اذا ضاق الوقت ولم يسع فيه شروع الوقتية والفايته جميعا اسقطوا الترتيب
وجوزوا اذا الوقتية مع تذكر الفايته خلا فالما لك قيده الحاضر بالوقت لان نصيب نفس الصلوة الحاضر
غير مفسد اتفاقا من صلى الجمعة اذا تذكر الفجر وكان بحيث لو اشتغل به بوقت الجمعة دون الوقت يصلي الفجر
لا الجمعة وقيدنا شرعها جميعا لانه لو شرع في الوقتية مع تذكر الفايته في سعة الوقت وطال القراءة حتى
ضاق لا يجوز صلواته فيجب عليه ان يقطعها ويشرع فيها ثانيا كذا في النهاية له عموم قوله عليه السلام من
نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها ولنا ان الوقتية فريضة بالنص فلا يجوز تفويتها برعاية الترتيب
الواجب بخبر الواحد اعلم ان المعتمد عند محمد الوقت المستحب للحاضر وعندها اصل الوقت حتى ان من فاته

حرمه
الظهر
تذكر
سري

الظهر وامكن اذا وقع قبل تغير الشمس ولكن يقع كل العصر وبعضه بعد التغير لا يلزم الترتيب عنده
ويلزم عندهما **وعذرناه بالجهل في دار الحرب** يعني اذا اسلم حزني بدار الحرب ولم يعلم وجوب الصلوة
ونحوها ومكث فيها ثم علم انه لا يلزمه قضاءه عندنا وقال زفر يلزمه لان الجهل بالشرايع لا يمنع وجوبها
كما ان الجهل بالامان لا يمنع وجوبه وكما لو اسلم في دار الاسلام ولم يعلم بالشرايع تجب عليه ولنا ان الانسان عاجز
عن الاتيان بالشرايع قبل العلم بها فكيف تلزمه بخلاف الايمان لان الدلائل على وجود الصانع ظاهرة وبخلاف
من اسلم في دار الاسلام لا يفادار العلم وتشريع الاحكام فلا يكون معذورا في ترك تعلمه **ونلزمه باعادة**
فرض ارتد عقبه وتاب في الوقت يعني اذا صلى فرض الوقت ثم ارتد والعياذ بالله نرا اسلم في الوقت
يجب عليه اعادة عندنا ولا يجب عند الشافعي لان نفس الرد لا تبطل العمل الا بالموت عليها لقوله تعالى ومن
يرتد مكنا عنه دينه قيمته وهو كافر فاوليك حبطت اعمالهم ولنا ان العمل يبطل بالكفر لقوله تعالى ومن كفر
بالايمان فقد حبط عمله ويجوز تعليل الحكم بكل من الشراطين فيجعل بالنصر المطلق وبالمقيد ايضا واذا بطل
جعل كانه لم يصل فاذا اسلم في الوقت يجب عليه الاداء **ولا نوجب قضا ما فاته زمان الرد** يعني اذا
مضت المدع على رده ثم اسلم لا يجب عليه قضا ما فاته فيها من الفريض عندنا ويجب عند الشافعي
لنا قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وهو مجموع بيننا ول المرتد وله ان
المرتد مخصوص منه اذا كفر الاصل لم يعلم محاسن الاسلام فلا يلزمه ما فيه من التكليف ولو كان واجبا
عليه قضا المتركات في كفره لكان يمنع عن الاسلام فحذف لذلك ولا كذلك المرتد لانه علم حسن الاسلام
وتركه عناد فلم يستحق التخفيف ولهذا لا تقبل **فصل في السنن الرواتب** وادراك الفريضة
وفي النوافل واحكامها والنذور **يسن اربع قبل الظهر بتسليمة** لان النبي عليه السلام قال هكذا وذكر
في الوجيز السنة عند الشافعي ان يصلي الاربع بتسليمة من لا نقل قول اخر عنه وكذا نقل مذهبه في الهداية المصنف
لم يذكر هذا الخلاف فيها له انه عليه السلام كان يصليها بتسليمة من رواه ابو هريرة قلنا معناه بتشهد بين
من باب ذكر الحال واراده المحل وهذا التاويل مروى عن ابن مسعود عن العنابة **وركعتان قبل الصبح وبعد**
الظهر والمغرب والعشاء ابتدا القدوري بذكر سنة الفجر لكونها اقوى وابندا المصنف بذكر سنة الظهر
لان الظهر اول صلوة وجبت على النبي صلى الله عليه وسلم **ويستحب اربع قبل العصر وقبل العشاء**
وبعد اختار لفظ يستحب لان النبي عليه السلام ما واظب عليها **ولم تفضل الثمانية في النفل**
مطلقا اي في الليل والنهار وقال الشافعي النفل فيهما بركعتين افضل لقوله عليه السلام صلوة الليل
والنهار مثني مثني **والرباعية افضل** يعني عند ابن حنيفة النفل بالاربع فيهما افضل **وقالاهن نهارا** يعني الاربع
في النهار افضل **ونلك ليلة** يعني الثمانية في الليل افضل لقوله عليه السلام صلوة الليل مثني مثني وله ما
روى انه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء اربعا وكان يواظب على الاربع في الضحى ومارواه محمول على ان
معنى قوله مثني سفعلا وترا ولفظ النهار في الحديث غريب رواه فلا يجعل به **والثمانية** اي ثمان ركعات
بتسليمه ولو قال وثمان ركعات لكان حسنا لان ثابث العدد عكس التواتر **فقط فيه** اي لا مزيد عليها في
في الليل **جائزه** عند ابن حنيفة وقال غير جائزه قيده بقوله فقط اشار الى ان الزيادة على الثمانية لا يجوز
اتفاقا وقيده بقوله فيه مقدما على عامله لان الثمانية في النهار غير جائزه اتفاقا اعلم ان المصنف اتبع
صاحب الهداية في جعل الثمانية بالليل جائزه عنده خلافا لها لكن ذكر في النهاية لا فايده في تخصيص ذكر ابن
حنيفة لان النافلة في الليل الى الثمانية جائزه بغير كراهة اتفاقا وفيما وراها مكرهه اتفاقا في عامة روايات

الكتب لهما ما روياه وله ما روى انه عليه السلام صلى ثمان ركعات في الليل بتسليمه **وسجدة الشكر**
غير مشروع يعني ليست بغيره بل مكر وهذه لا يثبت عليها عند ابي حنيفة خلافا لما روي في الخلاف تظهر
فمن تيمم لسجدة الشكر تجوز الصلوة عندها ولا تجوز عندها لهما ما روى انه عليه السلام كان اذا رآى
مبتدئا او سمع ما يسمع يسجد لله شكرا **ولم** ان التقرب بالركعة الواحدة منه عنده فلا يتقرب بها
دونها وما روياه كان في الابتداء ثم نسخ بالنهي عن التبرأ **ويقدم اولى الظاهر قاضيا على ثانيتهما**
في الوقت واخرها يعني من ترك السنة الاولى ليرى الظاهر بالجماعة قضاها في الوقت بالاتفاق لكن
يقدمها على السنة الثانية للظهور عند ابي يوسف لان الاولى فائتة عن محلها ولا تجوز تقويت الثانية عن محلها لانها
كما في الفرائض وقال محمد يوجزها لان السنة الاولى فائتة عن محلها فلا تجوز تقويت الثانية عن محلها لانها
شرعت متصلة بالفرض **وقيل بل عكس في الاصح** ذكر في الجامع الصغير ان ابا يوسف يقدم الثانية ومحمد
يوجزها وهذا الاصح لان ابا يوسف اعتبر المحل في مسئلة اخرى وقال من ادرك الامام في الركوع يوم العيد
ياقي بتسبيحاته لانها في محلها ومحمد لم يعتبره وقال ياقي بتكبيرات العيد لانها واجبة والتسبيحات سنة
واستحب محمد قضا سنة الفجر وحدها بعد طلوع الشمس وقال لا تقضي ولو قضى تكون سنة عنده ونفلا
عندها قيد بالفجر لان سائر السنن لا تقضي بعد الوقت اتفاقا وقيد وحدها لانها اذا كانت تقضي اتفاقا
الى الزوال وفي بعده اختلاف المشايخ وقيد بقوله بعد طلوع الشمس لانها لا تقضي قبل الطلوع اتفاقا
له قوله عليه السلام من فاتته سنة الفجر فليقضها ولها ان لقضا انما يكون في الواجب والسنن غير
واجبه فلا تقضي الا ان قضا سنة الفجر جاز تبعاً لفرضها حديث صحيح ليلة النحر يس وفيما وراءه يبقى على الاصل
اقول لو قال وجوز قضا سنة الفجر لان المذكور في المنظومة ان سنة الفجر تقضي عندها خلافا لهما والمنصف
نصب الخلاف في الاستحباب ولم يردف قولهما فاعلم منه ان قضاها غير مستحب عندهما وينوهم منه انه جاز
بلا استحباب لان في الاستحباب لا يستلزم نفى الجواز مع انه صرح في شرحه انها لا تقضي عندها **واذا ادرك**
ما صلى الامام في الثانية الفجر صلى السنة خارج المسجد لانها اقوى لقوله عليه السلام صلوا سنة الفجر وان
طردتم الخيل وجوز مشاغلنا المفتي ترك السنن لحاجة الناس الى فتواه لاسنه الفجر قيد بقوله خارج المسجد
لانه لو صلى في المسجد لصار منهما بمخالفة الجماعة وقد نفى عن مواضع التهمة وفي الخاتمة اذا وجد في
خارج المسجد موضع وان لم يجد صلاحها في المسجد ويبعد من الصف مما امكنه حذر من التهمة **ان لم يخف فوطئها**
اي فوق الركعة الثانية ليكون جامعاً بين فضيلتي السنة والجماعة قيد به لانه لو خاف فوطئها لم يصل السنة
واقترى بالامام لان سنة الجماعة اكد ما روى انه عليه السلام قال لقد همت ان استخلف من يصلي بالناس وانظر
الى من لم يحضر الجماعة فامر احراق بيوتهم **وان ادركه في غيرها** اي في غير صلوة الفجر **شرع معه** وترك السنة لان التنفل
بعد الاقامة للفرض مكره **وان اقيمت الصلوة بعد الشروع في التطوع** يعني اذا شرع الامام في الصلوة بعد
شروع القاصد في التطوع **ان شغف اى يضيف الى الركعة الاولى والثالثة** سواء قيدها بالسجدة او بالركعة
اخرى جيبانه للعمل عن البطلان لان الوتر ممزوع ولا يزيد عليها ليكون مبتدئاً بالتطوع بعد الاقامة او
بعد ما صلى ان اقيمت بعد ما صلى من الفجر والمغرب **ركعة قطع صلوته** **ويشارك الامام** انما في الفرض
بقطعها ولم يشر قطع التطوع لان القطع في الفرض لا جلال ان يوفيها على الكمال لان النقص لا كمال كمال كمال
المسجد للبنا ولا كذلك التطوع **فان قيد الثانية فيها بالسجدة** اي ان صلى الثانية الفجر والمغرب **ان صلوته**
ولا يقطعها لان لاكثر حكم الكل **ولم يشارك** اي لم يدخل في صلوة الامام لانه يكون مستغفلاً بالثلاث بعد الفجر

سنة الفجر

ختمه بغير صلوة الفجر
وهو مكره ومستند

وهو غير مشروع فان قلت كان الحسن ان يشارك الامام ويصلي بعد فراغه الرابع كما روى كذا عن ابي
يوسف قلت لا يحسن ذلك لان فيه مخالفة الامام فان قلت هذه مخالفة بعد الفراغ فلا بأس بها كقيم
اقتدا بمسافر يصلي ركعتين بعده قلت صلوة المسافر والمقيم كانت واحدة في الاصل وهما هنا ليس
كذلك كذا في الشايه يفهم مما سبق انه ان لم يقيد الثانية بالسجدة قطعها لا ينافي ما تم بعد **وان كان في**
غيرها اي ان كان ما ذكر من الاقامة بعد ادا الركعة في غير صلوة الفجر والمغرب **اضاف ثانياً**
ويشارك الامام لصيانته العمل عن البطلان وادراك فضيلة الجماعة **وان عقد الثالثة** اي قيدها
بالسجدة **ان يشارك الامام للتنفل** فان قلت اليس للتنفل بجماعه مكرهها خارج رمضان قلت نعم
اذا كان صلوة الامام والقوم نفلاً واما اتباع التنفل بالفرض فغير مكره وعن شمس الاجم ان التنفل
بالجماعة انما يكره اذا كان على سبيل التداخي واما لو اقتدى به واحد او اثنان بواحد لا يكره فيه وان اقتدى
اربعه بواحد يكره اتفاقاً وانما قيد بعقد الثالثة لانه لو لم يعقدها يقطعها لان الثالثة تحمل الرفق فيقطعها
اجزاً من الفضيلة الجماعة **واختلف في كيفية القطع** قيل يعود الى القعدة ثم يسلم لان الخرج عن صلوة معقد
بها انما شرع بالقعدة وقيل يقطع قائماً بتسليم وهو الاصح لان القعدة شرعت للتخيل وهذا قطع ليس بتخيل
الا في العصر فانه لا يشارك الامام فيه لان التنفل بعد مكره **ويوجب الاتمام بالشروع** يعني من شرع
في نافله وجب عليه اتمامها عندنا وقال الشافعي لا يجزئ له متبرع ولنا انه التزم عبادة صوم او صلوة فوجب
اتمامها صوناً عن البطلان لانها غير محتجزة بهذا الاعتبار قال الله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم **والقضا بالفساد**
هذا فرع لما قبله اي عندنا يجب على المنتطوع بالفساد ما شرع فيه لان اتمامه واجب وعنده لا يجب القضا
لان اتمامه غير واجب **ويقتضي بقضا رابعه تجردت عن القراءة وهما ثنتين** يعني من شرع في رابعه
نافله ولم يقرأ فيها شيئاً يامره ابو يوسف بقضا اربع وهما بقضا ثنتين لانه ان ترك القراءة لا يوجب بطلان
التخيم لجواز صلوة الامم بلا قراءة فيصح شروعه في الاربع فيلزم منه قضا وهما لا فساداً بها بترك القراءة
ولها ان افعال الصلوة لما فسد ترك القراءة بطلت تخيمته لانها انما عقدت لاجلها فلم يصح بها شروعه
في الشفع الثاني لانه بمنزلة صلوة على حدة ايها الطالب يظهر لك مما سبق انه لو قرأ في احدى الاخرتين فقط يكون
الحكم خلافه كما في مسئلة المتر بقضى اربعاً عنده لبقا التخيمه وتنتهي عندها لبطلان التخيمه ولو قرأ في الاولى
لا غير فعليه قضا الاخرتين اتفاقاً لبقا التخيمه وصحة الشروع في الشفع الثاني ولو قرأ في الاخرتين
لا غير فعليه قضا الاولين اتفاقاً لمعندها فلان الشروع لم يصح في الشفع الثاني واما عنده فلانه
قرا فيما صح شروعه فيه **ولو تجردت من كل شفع ركعة** يعني من شرع في نافله رابعه ولم يقرأ في ركعة
من الشفع الاول وركعة من الشفع الثاني **افتي محمد بقضا ثنتين** لان ترك القراءة في احدى الركعتين يوجب
فساد التخيمه عنده فلم يصح الشروع في الشفع الثاني **وهما بالكل** اي هما افتياً بقضا الاربع اما ابو يوسف
فقد مر على اصله من ان ترك القراءة لا يفسد التخيمه واما ابو حنيفة فقد عمل في المسئلة السابقة بالقياس
وفي هذه المسئلة بالاستحسان وهو ان التخيمه وان فسدت بترك القراءة في ركعة لان الفرض عند بعض العلماء اربعة
ركعة فقط فصارت ملازمة للشفع الثاني فوجب قضا الاربع وهذا الحكم مذکور في الجامع الصغير رواه
محمد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة وحكى ان ابا يوسف انكره وقال روي لك عن ابي حنيفة قضا ثنتين كما هو
مذهبك ولم يرجع محمد عن روايته وقال روي لي ونسيت والمشايع اخبروا قول محمد لان الاصل السابق
ببطلانه واعتذر لابي يوسف بان ما حفظ هو قياس مذهب ابي حنيفة لان التخيمه ضعفت بالفساد وبترك

وان لم يدر
لا يوجب

ولا يوجب

قضا وقضا

لكن ثبت وجوده

القراء في ركعتين لا يلزمه الشفع الثاني بالشروع يحتمل ان ابا يوسف ذكر القياس والاستحسان فحفظ محمد
جواب الاستحسان ايها الطالب يعرف من هذا التوجيه انه لو قرأ في إحدى الأوليين يكون الخلاف كما في هذه
المسئلة ولو قرأ في الأوليين وإحدى الآخرتين فعليه قضاء الآخرتين اتفاقا لصحة الشروع في الشفع الثاني
وفساده بترك القراء ولو قرأ في الآخرتين وإحدى الأوليين فعليه قضاء الأوليين اتفاقا اما عنده
فلفساد التخريم واما عندهما فوجود القراء فيما صح شروعه فيه وهو الشفع الثاني **ويلزمه بالبيعة**
لبنيتها وقضاها لقطعها يعني من شرع في الصلوة بنية الاربع لم يزلزمه ادا الاربع وكذا قضاؤه ان
افسده كيف ما وجد القاطع عند ابي يوسف في قوله الاول قيد بنيتها اي بنية الرباعية لانه لو شرع
في النافلة مطلق النية لا يلزمه ركعتين اتفاقا ولو نوى أكثر من الاربع لا يلزمه اتفاقا من المحققين **وهي**
بشفع اي هما يلزمانه بادا شفع **وبقضاها ان وجد في خلاها** اي وجد الفعل القاطع في خلال الشفع
الاول او الثاني قيد بقوله في خلاها لان القاطع لو وجد بعدما قعد قدر التشهد لا يلزمه قضاء
اعلم ان القاطع لو وجد في خلال الثاني ولم يقعد في الشفع الاول يفسد الكل اتفاقا لانه ان الشروع
ملزم كالنذر فلو نذر ان يصلي اربعاً يلزمه فكذا اذا شرع في الاربع ولها ان النذر ملزم لذاته والشرع
ملزم لصيانته المودي عن البطالان فيكون ملزماً للشرع فيه ولما لا صحة للشرع فيه لانه كركعة الثانية
واما الشفع الثاني فلم يتوقف صحة الشفع الاول عليه ولم يوجد ايضا الشرع فيه لانه انما يحصل بالقيام الى
الثالث فلا يلزم بشرع الشفع الاول **ولو ترك الفعلة الاولى في رباعية النفل حكم محمد بالفساد**
اي بفساد الشفع الاول ولم يحكم بفساده قيد بالنفل اذ الفرض لا يفسد به اتفاقا لانه ان كل شفع من النفل
كصلوة الظهر للمسافر ولهذا وجبت القراءة بكل شفع وفساد الشفع الثاني لا يسري الى الاول اذا وجدنا الفعلة
في الاول فتكون الفعلة في كل منهما فرضاً فيفسد بتركها ولها ان الفعلة انما فرضت اذا وجد بها الخروج والتخلل
والتنفل لما ترك الفعلة وقام الى الثالثة صار الكل صلوة واحدة كصلوة الظهر فلم تضر الفعلة فرضاً **وسهي عن**
السورة في الاول من الفرض لم يوجب قضاها في الثاني يعني من سهي عن قراءة سورة في الشفع الاول من
الفرض لا يجب قضاوها في الثاني عند ابي يوسف ويجب عندها قيد بالسورة لانه اذا سهي عن الفاتحة لا يقضيها
اتفاقا لانه ان قراءة السورة في الآخرتين غير مشروع فلا يمكن قضاوها كما اذا ترك الفاتحة ولها ان للآخرتين
شبهة المحلية بالسورة لان جملة الصلوة موضع القراءة بالكتاب والاوليتان نعتان للقراءة تحتمل الواحد فلا
تخرج الاخرتان عن المحلية بالكلية ولو قضيت الفاتحة لتكررت في ركعة وهو غير مشروع ولو قضيت
السورة فيها لاجتماع الفاتحة والسورة وهو مشروع **واوجبت اي القضا في وقت مباح لقطع المودي** اي لقطع
ما شرع فيه من الفعل **في الوقت المكيه** وقال زفر لا يجب لان الاداء فيه منهى عنه فلا يلزم بالشرع كصوم
يوم العيد ولنا ان المنهي عنه هو الصلوة والشرع ليس بصلوة ولهذا لو حلف لا يصلي بالشرع لم يثبت
مالم يصلي ركعة فصيح ان لا يكون سبباً للوجوب وقضاها في وقت اخر بخلاف الصوم فان نفس الشرع فيه
صوم ولهذا يثبت بالشرع من حلف لا يصوم وهو منهى عنه فلا يجب شئ **وعكسناه لقطع منظور الوجوب**
يعني ما اوجبتنا القضا على من شرع في صلوة او صوم على ظن انه واجب عليه ثم تبين انه غير واجب وقال
زفر يجب قضاؤه لان ما شرع بعد ما تبين انه غير واجب بغيره فبقي نفلاً والنفل مضمون بالشرع ولنا ان
من شرع نفلاً لا اذا فعله اتمامه ومن شرع على ظن الوجوب لا يلزم شئاً لا يسقط عنه
فاعليه فافترقا فاذا انعدم الالتزام انعدم الوجوب **ولو اقتدى بمفترض متنفلاً حال من قال اقتدى**

بشيء لم يشرع في
الشرع

فافسده اي افسد ما شرع فيه مع الامام ثم **اقتدى به فيه** اي الامام فيما افسده **بنوى قضاء** اي قضا
مالزمه بالشرع **اجزأه عنه** اي اجزأنا اقتداه عن قضا مالزمه وقال زفر لا يجوز قيد بقوله فافسده
لانه لو افسد نفلاً لا شرع فيه وحده ثم اقتدى بمفترض نوى قضا ذلك لا يصح الاقتدا اتفاقاً وقيد بقوله
فيه لانه لو اقتدى بعد قراعه وشرعه في فرض اخر بنوى قضا ذلك لا يصح الاقتدا اتفاقاً لانه ان قضا
افسده واجب عليه فلا يجوز الاقتدا فيه بمفترض كما لم يجوز الاقتدا بمفترض اخر ولنا ان الصلوة التي اتى
بها قضا غير تلك الصلوة التي التزمها بالشرع الاول فلا يكون هذا كالاقتدا بين فرضين متغايرين حقيقة
وحكماً **ولو حصل الاقتدا في خامسة قام اليها يلزمه بالنفل وافتى الكل** يعني من صلى الظهر خمساً
سأهيا وقعد في الرابع فاقتدى به انسان في هذه الحالة يلزمه ركعتان عند ابي يوسف وست ركعات
عند محمد ولا بد من التعمد قدر التشهد لانه لو لم يقعد صار الكل نفلاً اتفاقاً وكان على المصنف ان يبينه عليه
اعلم ان الخلاف هكذا المذكور في المنظومة وذكر في الهداية وخلاصة الفتاوى ان هذا الخلاف بين محمد
وصاحبيه لا يوجب في نفسه الامام فيلزمه ما ادى الى الامام بها **ولو افسد المقتدى المذكور صلوة**
نفسه وهي ما شرع فيه مع الامام **يلزمه قضا ثنتين** اي ابو يوسف قضا ركعتين ومنعه اي محمد
قضاها **مطلقاً** اي ثنتين كانت او اكثر لان هذه الصلوة غير مضمونة في حق الامام لانه لو افسد الخامسة
لا يلزمه قضا ركعتين فلو صارت مضمونة في حق المقتدى لصار بمنزلة المفترض بالمتنفل وهو باطل ولا يوجب
ان الضمان سقط في حق الامام بسبب عارض وهو شرعه سأهيا على عمره انه يسقط الواجب عنه ولا كذلك المقتدى
لانه عامد في الشرع وملزم للاداء فيلزم **ولو جمع** في وقت شرع الصلوة **بنية فرض ونفل نزع الفرض** اي يرجع
ابو يوسف الفرض لان الفرض اقوى ولا يعارضه الادنى فتلغو نية النفل **وابطلها** اي محمد صلواته لا ينافيها لان
تنصف بالوصفين لتساوقهما ولا باحدهما لعدم التعيين ولا بعضها باحدهما وبعضها بالآخر لا ينافي لا تقبل التجربة
بهذا الاعتبار فيبطل اصل الصلوة **او نذر ركعتين بغير طهر بتركها** اي ابو يوسف بركعتين **طهر** لان
النذر لما التزم عليه ركعتين التزم بها بطهران لان الصلوة لا تكون الا بها وقوله بعد بغير طهر يكون رجوعاً عما
التزمه فلا يصح **واهدى** اي محمد لا يلزمه بشئ لانه نذر بمعصية والنذر بما ليس بفريضة غير صحيح **او بغير قراء**
يعني لو نذر ركعتين بلا قراء فيهما **او ركعة او ثلاثاً** يعني لو نذر ان يصلي ركعة واحدة او نذر ان يصلي ثلاث ركعات
حكماً اي الرمانة ركعتين بقراء **وشئين** امرناه بركعتين في صورة نذر ركعة **واربع** اي بربع ركعات في
صورة نذر ثلاثاً **لا بالاهداء فيها ونشفع** يعني قال زفر لا يلزمه شئ في الصور الاولى والثانية لان الصلوة
بلا قراء والركعة الواحدة غير صحيحة فزفره فلا يصح نذر وفي الصور الثانية يلزمه ركعتان لانه نذر بنشفع وركعة
رابعة عليه فيصير الاول وتلغو الزيادة ولنا ان التزام شئ التزام بما لا صحة له الابه فصار كانه نذر ان يصلي
بقراءة ركعتين واربعاً لان الصلوة غير صحيحة ما لم يكن شفعاً وبقراء الا ان محمداً احتج الى الفرق بين التزام الصلوة
بغير طهارة وتزام الصلوة بغير قراء حيث اهدر الاول دون الثاني والفرق ان الصلوة بغير طهارة ليست
عبادة فلم يصح نذر للصلوة اما الصلوة بغير قراء عبادة كذا في التمهيد **او في مكان كذا فاذا ما في قل**
من شرفة اجزأها يعني اذا نذر ان يصلي في مكان شريف كالمسجد الحرام مثلاً وصلى في مكان اقل شرفاً
منه جازعنه **وقال** زفر لا يجوز وكذا الصوم والصدقة اعلم ان افضل الاماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبي
عليه السلام ثم مسجد بيت المقدس ثم الجامع ثم مسجد الحرام ثم البيت كذا في المصنف له قوله تعالى واوفوا

بعهد الله اذا عاهدتم فوجب عليه الايمان بما قيد به ولنا ان تخصيص العبد بعبادة قد يمكن لغوا عما يعتبر
التخصيص اذا كان من قبل الله تعالى فيبقى النذر مطلقا فيصلي ابن شاذ **ولو نذر في عبادة في غد فحاضت فيه**
الزمانا بقضاها وقال لا يلزمه قضاءها بقيد بالغد لانها لو قالت على ان اصلي كذا يوم حضي لا يلزمها
شيئا نقاله انها اضافت العبادة الى يوم لم يصلح الفعل المنذر وكما لو قالت يوم حضي ولنا ان الغد في ذاته
قابل للاداء فيه فصرف عنه مانع سماوي فيجب قضاؤها بخلاف قولها يوم حضي كانه بمقارنته ما بينا في المنذر ولم
يصرح بالحال فوجب **وجوز ان تنفل القادر على القيام قاعدا** بلا كراهة في الاصح لما روى انه عليه السلام
كان يصلي ركعتين بعد الوتر قاعدا بلا عذر فيدل بالتفعل لانه القادر على القيام ولا يجوز ان يفترض قاعدا واختلفوا
في كيفية الفعور في غيرها حالة الشاهد عند ابن حنيفة انه يعقد كيف شالانه كما جاز له ان يترك اصل القيام فترك
صفة الفعور اولى جوازاً وعن محمد انه يترفع لانه عدل وعن ابن يوسف انه يحتمل لان عامة صلوة النبي عليه السلام
في اخر عمره كانت بالاحتياط وعن زفر انه يعقد كما يقعد في التشهد وهذا هو المختار لانه عهد مشروعا في
الصلوة **وكذا الجار والمجرور** خبر مبتدأ محذوف تقديره فعور المتفعل من غير عذر جاز عند ابن حنيفة
كما سبق **بعد افتتاحها به** اي بعد شروعه في الصلوة بالقيام وقال لا يجوز لان الشروع قائما ملزم للقيام
كما لو نذر ان يصلي قائما وضع في الفعور بعد الشروع قائما لان افتتاح التفعل قاعدا من غير عذر جاز انفا قاض
الحقايق وله ان ابتدا التفعل قاعدا جاز بقاؤه اولى لانه اسهل من الابتداء والجواب عنها ان النذر بالصلوة
قائما ملزم لذاته لانه التزم القيام فصا والشروع ليس ملزما لذاته المودى وهي لا تحتاج الى القيام فاشبه
النذر بالج ما شيا فانه يلزمه المشي حتى لو تركه لزمه دم ولو شرع في الحج ما شيا لا يلزمه المشي **وإذا الفرض**
قاعدا مع القدرة على القيام في ركع جاز اي سفينه جاز به **لغير عذر جاز** عند ابن حنيفة مع الاسائة
وقالا لا يجوز اراد بالاداء ان يكون الركوع والسجود لان الاداء بالايما غير جاز اتفاقا وقيد بقوله جاز لان
الفرض لان اداء التفعل قاعدا يجوز اتفاقا وقيد بالركب لان اداء الفرض على الدابة لا يجوز اتفاقا وقيد بقوله جاز لان
الركب لو كان موقوفا لا يجوز اتفاقا وان كان مربوطا فان تحرك بالركب تحركها فوجب كذا في الارى والافكا لو اقف
كذا في الغاية وقيد بقوله من غير عذر لانه لو كان يحال يدور راسه **يجوز اتفاقا** لغير عذر جاز لان اداء الفرض في
السفينه الجارية فصارت الضرورة باعتبار الغالب كالحققة ولها ان القيام ركن فلا يسقط الا بعذر
محقق **وبومى المنفل** بلا عذر سوا كان مقيما او مسافرا **على ابنه** لفظ المتفعل متناول لمن يصلي المستر الرواتب
فانما جاز به على الدابة وعن ابن حنيفة انه لا يجوز لئلا يكد قيد به لان المفترض لا يجوز له الايما
على الدابة الا بعذر كما اذا كانت دابته جوحا بحيث لو نزل لا يمكنه الركوب او خاف من العدو ولم يجد
موضعا للصلوة ونحوها لا يلزمه الا عاده اذا قدر وفي الخاتمة اذا صلى على دابة بعذر ان لم يقدر على
ايضا يجوز الايما عليها وان كانت تسير وان قدر لا يجوز لاختلاف المكان بسببها وفي القنية اذا سبها ركبها
لا يجوز له الفرض والتطوع وقيد بالدابة لان التفعل بالايما لا يجوز لما شى والسبح في البحر ولا يمنع عن الصلوة ما
في موضع جلوسه او في كايه من النجاسة عند الاكثرين لان اعتبار الاركان اذا سقط فطهاره المكرا والركن لا
يلزم منه جواز بل ركوع لان الركوع والسجود له خلاف وهو الايما والركن لا يلزم منه سقوط الشيء
الى خلف سقوطه ما لا خلف له واما العجوة فكالدابة ان طرقتها على الدابة **خارج المصير**
قدرا الميل وقيل قدر فرسخين والاصح انه جاز في موضع يجوز للمسافر الخارج ان يفرض فيه **كيف توجه المصير**
انه عليه السلام كان يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر يومئذ **وتجوز فيه** اي يجوز ابو يوسف الايما

في المصير سوا افتتح الصلوة مستقبل القبلة او مستند برها من المحيط اعتبارا بالخارج ولما روى انه
عليه السلام كان راكبا على الحمار في المدينة يومى وقال لا يجوز لان جواز ورد على الدابة خارج
المصير بخلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وما رواه شاذ **ومنع البناء بعد النزول** يعني اذا صلى
ركعة بالايما راكبا ثم نزل لا يجوز ان يبنى عليها صلوته عند ابن يوسف وقال لا يجوز لانه ان المودى
بركوع وسجود اقوى منه بالايما ولا يجوز بنا الاقوى على المضعف كما لم يبن بنا المنهض المومى اذا زال عذره
ولها ان ايما الراكب ركوعه وسجوده في القوة وليس خلفا عنه ولهذا جاز ابتداء بالايما مع القدرة
على النزول بخلاف المنهض فان ايما خلف فيد بقوله بعد النزول لانه لو صلى ركعة نازلا لا يبنى بعد
الركوب **عند النازل** لان احرام النازل انعقد موجبا للركوع والسجود فلا يجوز البناء عليه بالايما واما احرام
الراكب فنعتقد على التحريم بين ان ينزل ويتم بالركوع والسجود وبين ان يومى على الدابة فلم يجرنا البناء عليه
فصل في سجود السهو اذا سهر المصلي بنقص كان يترك ما وجب فعله في الصلوة **او زياده** اي
بزياده فعلم من افعال الصلوة واقف في غير محله او مستلزم لترك ما وجب وتلك الزيادة نقصان فينتفع
عليها مسائل منها اذا قرأ في الركوع او السجود او القومة او الفعور فعلية السهو لانه ليس بموضع القراء
وكذا لو كرر الفاتحة في الاولين او سكت بعدها مقدار ركن ليمتار سور لانه اخر واجبا وهو السور ومنها لو
كرر الفاتحة في الاخر بين السهو عليه لان الشفع الثاني موضع القراء وكذا لو تشهد في قيامه او ركوعه
او سجوده لان هذه المواضع محل التثنية وعند محمد لو تشهد في قيامه بعد الفاتحة فعلية السهو لانه بالمشهد
اخر الواجب وهو السور وهذا اصح ومنها لو كرر التشهد في الفعور الاولى او زاد على التشهد الصلوة على النبي
عليه السلام فعلية السهو لانه اخر ركنا وهو القيام الى الثالثة واوكره في الفعور الثانية لاسهو عليه
لانها محل الذكر والضابط ان سجدة السهو واجبة بترك الواجب لا غير لان تأخير الركن او تقديمه او تركه او ترك
الترتيب كلها داحلة فيه **سلم ثم سجدة** سجدة بين ثم تشهد **وسلم** وهذه الاخبار بمعنى الامر فيفيد الوجوب
وجعل السلام الاول اي محمد سلام الصلوة **مع عن يمينه** لان الحاجه ماسة اليه ليفصل بين الاصل والزيادة
المحتقة به وهو يحصل بتسليمه واحده **وما تشبه** لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لكل سهو سجدتان
بعد السلام والمتعارف منه ما يكون من الجانبين محتمل عليه قيل المختار للامام قول محمد لان الجماعة اذا
سلمت تنبذ رءوسها استغفل بعضهم بما بينا في الصلوة والمنفرد قولها **والدعا** اي جعل محمد الدعاء في التشهد الثاني
اي بعد تشهد فعلية السهو **وما في الاول** اي في تشهد الصلوة قبل السلام وهذا الخلاف مبنى على ان سلام من عليه
سجود السهو يخرج من الصلوة عند قيامه في الاول وعند لا يخرج في الثاني وصاحب الهداية اخذ
قول محمد لان الدعاء يشرع بعد الفراغ ولا فراغ قبل الجهر **وثاني بالسلام الفاضل** يعني تأمر الساهي ان يسلم
في سجدة وتأمر الشاذ في سجدة فيسلم لما روى انه عليه السلام سجد للسهو قبل السلام ولنا قوله عليه
السلام لكل سهو سجدتان بعد السلام قال صاحب الهداية هذا الخلاف في الاولويه وهو ظاهر الرواية وفي التواضع
انه في الاوليه سجدتان بعد السلام لا يجوز به عندنا وعليه الاعادة خلافا له **ولم يقيدوه**
بالزيادة يعني اي سجد السهو بعد السلام مقيدة عندنا بان يكون السهو بالرهادة وقال مالك ان كان
السهو عن زيادة سجد بعد السلام وان كان عن نقصان سجد قبل السلام والضابط فيه ان يخذل القاف
مع القاف والدال مع الدال لانه ان السجدة واجبة في الزيادة لرغم الشيطان فتكون بعد الفراغ
وجوب النقصان للغير فتقدم على السلام ليفتح الجاز في موضع النقص ولنا ما روى حكي ان ابا يوسف

سأل مالكا عندها روى الرشيد في مسئلته هذه وقال ما قولك لو وقع النقص والزيادة جميعا فسكت
مالك فقال ابو يوسف الشيخ تارة يخطئ وتارة لا يصيب فقال مالك وعلى هذا ادر كنما مشايخنا فظن ان
ابا يوسف قال الشيخ تارة يخطئ وتارة يصيب **ولم يوجبوا السجود بترك تكبيرات** وقال مالك
يجب لانه ذكر مقصود في الصلوة فاشبه القنوت والثلاث جمع صحيح ولنا ان التكبيرات في خلال
الصلوة سنة والقنوت واجب والسجود واجبة لترك الواجب لا السنة **ونجس حجر واخفا في غير**
محلها اي بحجر في موضع الخافته او تخافت في موضع الحجر والاضافة في محلها للاختصاص وذلك
انما يحصل اذا كان كل من الحجر والاخفا واجبا في محله وذلك موجود في حق الامام دون المنفرد لانه
مخير بين الحجر والاخفا فيما بحجر به **بقدر الفرض** اي بقدر ما يجوز به الصلوة **وترك قنوت** ولو تذكر
في الركوع انه ترك القنوت يعود الى القيام ويقراؤه عند ابي حنيفة ويسجد للسهو **وتشهد** اي يترك
تشهد في الفعدة الاولى والثانية سوا ترك الكل او البعض **وتكبيرات عبيد** سوا تركها جميعا او واحدة
منها قيد بتكبيرات عبيد لان السجود لا يجب بترك تكبيرات الانتقال لانهم قالوا لو ترك تكبيرات الركوع
الثاني من صلوة العيد فعليه السجدة لانها واجبة تبعا لتكبيرات العيد بخلاف تكبيرات الركوع الاول
لانها ليست ملحقة بها وفي الثانية قالوا لا يسجد للسهو في العيدين واجمعه لئلا يقع الناس في
الفتنة **والفائحة** اراد به تركها في الاوليين لانه لو تركها في الاخيرين لا سهو عليه وانما وجبت للسجدة
بترك هذه المذكورات لانها واجبات **ويشيع الموت الامام فيه وجوبا واذا** يعني اذا سجد الامام قنوت
عليه سجود السهو وجب على الموت ايضا لانه تابعه ولهذا لو نوى الامام الامامة لزوم الموت حكما وان لم ينو هاتهما
ان يسجد الامام تابعه والا فلا لئلا يصير مخالفا لامامه ولو كان مسبوقا لا يسلم مع الامام بل ينتظر ان يسجد
معه ثم يقوم الى قضا ما سبق به وان لم يسجد مع الامام وجب قضا سجود السهو في اخر صلوته استحسانا كما
في تحفة الفقهاء ولو سلم المسبوق ان كان عامدا ففسد صلوته وان كان ساهيا ان سلم مع الامام لا يلزمه السهو
لانه معتد به وان سلم بعده يلزمه لانه منفرد فلو قام المسبوق الى القضا ثم تذكر الامام سهو فسجد فعليه ان يعود
ان لم يقيد الركعة بسجدة كما في النوازل **لا عكسا** اي لا يكون الشيع منعكسا كما اذا سجد الموتى لا يتابعه الامام
ان يسجد لانه متبوع فلا يكون تابعا ولا يسجد الموتى ايضا لانه لو سجد وحده كان مخالفا للامام وذا منافي
للاقتداء **ونعبر القرب في الرجوع والقيام في الجلسة الاولى** يعني من فات عنه الفعدة سهوا فان
كان الى القعود اقرب يقعد ولا يسجد وذلك بان ترتفع اليته عن الارض وركبته عليها كذا روى عن ابي
يوسف واستحسنه مشايخنا وقيل ان لم ينتصب النصف الاسفل وان كان الى القيام اقرب يقوم ويسجد
للسهو وفي ظاهر الرواية ان لم يستوفيا لانه يعود وان استوفيا فاما لانه اشتغل بفرض القيام فلا يترك
الفرض للواجب **ونجس الرجوع الى الاخير مالم تنقذ الخامسة بسجدة** لان ما دون الركعة غير معتبر
والفعدة الاخيرة فرض وفي الرجوع اصلاح صلوته **فاذا انقذت صارت صلوته نافله** لانه استحكم شرعه
في النفل قبل اتمام الفرض فيتحول فرضه نفلا لانه يطل اصل الصلوة عنده وهل يسجد
للسهو عندها فالاصح انه لا يسجد لان نقصان بفساد الفرضية لا بحجر بالسجود **ويضم سادسة** ان شاء
لان الركعة الواحدة لا ينتفل بها وان لم يضم اليه شي لا يلزمه لانه مظنون الوجوب فلا يلزمه بقطعه شي
وان قعد الفعدة الاخيرة قدر الشاهد ثم **قام الى الخامسة** يظهرها الفعدة الاولى **رجع** الى القعود وسلم
لان التسليم حال القيام غير مشروع **فان انقذت** اي الخامسة بسجدة **ضم اخرى** اي ركعة اخرى الى الخامسة

انه اذا سجد
واحد او اثنين
فلا يترك
مجلسه

انما
الصلوة
التي
تتبعها
الصلوة
التي
تتبعها

البنية **فتم الفرض** لان الغاية عنه اصابة لفظ السلام في الخير وهو ليس بفرض عندنا فيسجد للسهو
لممكن النقصان فيه بتأخير السلام **وتعبدنا نفلا** قيل هاتان الركعتان في الظهر نبويان عن سنته لكن
الصحيح انهما لا نبويان عنها لان السنة لا تتأدى بما هو مظنون قالوا كما اذا صلى في الفجر والعصر بعد
الفعدة الاخيرة ركعة ساهيا لا يضم اليها اخرى لكانه النفل بعدهما والاصح انه يضم اليها لان النهي
هو النفل المقصود وهذا لم يشترع بالقصد **وبسجد الرجوع في الثانية** اي في المسئلة الثانية وهو رجوعه
الى الاخير يفهم منه انه اذا لم يرجع اليها لا يسجد لما مر من ان النقصان بالفساد لا بحجر بالسجود
كذا في الغاية **وقيامه في الاولى** اي في المسئلة الاولى بترك الفعدة الاولى حتى لو قعد لا تجب عليه
السجدة وفيه دفع لما قيل تجب السجدة اذا رجع الى القعود لانه بقدر ما اشتغل بالقيام اخر واجبا
والاول اصح لانه مادام الى القعود اقرب صار في حكم القاعد **وبطلها شك** في انه كره صلى **معتز** في صلوته
اراد به ان لا يكون عرضا للشك له عادة بقرينة قوله فيما بعده فان كثر تحييد يستأنف الصلوة لقوله
عليه السلام اذا شك احدكم في صلوته انه كره صلى فليستقبل الصلوة **فان كثر عرض** والشك **وله ظن بحري**
اي طلب الاخرى واخذ باكثر رايه لقوله عليه السلام من شك في صلوته فليستقبل الصواب وهذا محمول
على من كثر سهوه والحديث الاول على من لم يكثر توقيفا بينهما **والا** اي وان لم يكن له ظن **اخذ باليقين**
وهو الاقل لقوله عليه السلام من شك في صلوته فليأخذ بالافل مثلا اذا شك في صلوة الفجر انه صلى ركعة
او ركعتين بنى على ركعة ويقعد قدر الشاهد لاحتمال انه صلى ركعتين ويضم اليها اخرى لاحتمال انه صلى
ركعة واذا شك في الاربع انما الاولى والثانية او الثالثة او الرابعة فقد قدر الشاهد لاحتمال انه
صلى اربعاً ثم صلى اربع ركعات يقعد في كل ركعة قدر الشاهد لما ذكرنا من الاحتمال كذا في التبيين وان لم
يقع تحريه بجعلها الاولى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى ويقعد
ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى كذا في الخلاصة وان شك انه صلى الصلوة امره ان كان ذلك في الوقت فالظاهر انه
لم يصلها وان كان بعده فالظاهر انه اذا شك انه صلى ركعة في صلوته ام لا فان كان في الصلوة ياتي به وان
كان بعد حر وجه منها فالظاهر انه لا يات به **فصل في صلوة المريض يقعد المريض لتعذر القيام**
وفي الثانية لم يرد به انه لا يمكنه القيام اصلا بان يكون مقعدا بل من خاف ابطا البر او زيادة المرض او كان
راسه يدور او وجد في القيام الماشد يد ا يكون معذورا في قيامه والاصح انه يقعد كيف شاء ولو قدر على
القيام متكيا يقوم ويثني ولو قدر على بعض القيام بان قدر على التكبير فاما يومر بما قدر عليه ثم يقعد
ونامه اي المريض **بالاستلقاء** اي يستلقي على فخاه في صلوته ورجلاه الى القبلة قيل ينبغي ان ينصب ركبته
ان قدر حتى لا يمد رجله الى القبلة وينبغي ان يوضع تحت راسه وساده ليمكنه **الاما التعذر** اي تعذر
القعود **اعلى الجنب** يعني قال الشافعي يصلي المريض على جنبه الا يميل قوله عليه السلام لعبد الله بن عمر
فان لم تستطع قاعدا فعلى قفاك تويم ايماء **ولو فعل جاز** يعني لو صلى على الجنب جاز لورود الرواية فيه
ايضا فعلم ان الخلاف في الافضلية لكن فيما قلناه يقع الايماء الى هو الكعبة وفيما قال الى جانب قدميه فما
قلناه يكون اولى **وبومى براسه** ويجعل السجود اخفض من الركوع لان الايماء بها قائم مقامهما فيأخذ حكمهما
ولا يرفع مشاء الى وجهه ولورفعه فسجد عليه ان وجد فيه ايماء يجوز بالايماء لا بوضع الراس والا فلا
لقوله عليه السلام اوم براسك **ويوحى** الصلوة المريض **للجانب عنه** اي عن الايماء بالراس وفيه اشارة
الى ان الفرض لا يسقط عنه حتى لو صح يحجب عليه قضا ما فاتة وهو مختار صاحب الهداية وقيل ان زاد عجز عن

فصل في صلوة المريض
يقعد المريض لتعذر القيام
وفي الثانية لم يرد به انه لا يمكنه القيام اصلا بان يكون مقعدا بل من خاف ابطا البر او زيادة المرض او كان راسه يدور او وجد في القيام الماشد يد ا يكون معذورا في قيامه والاصح انه يقعد كيف شاء ولو قدر على القيام متكيا يقوم ويثني ولو قدر على بعض القيام بان قدر على التكبير فاما يومر بما قدر عليه ثم يقعد ونامه اي المريض بالاستلقاء اي يستلقي على فخاه في صلوته ورجلاه الى القبلة قيل ينبغي ان ينصب ركبته ان قدر حتى لا يمد رجله الى القبلة وينبغي ان يوضع تحت راسه وساده ليمكنه اما التعذر اي تعذر القعود اعلى الجنب يعني قال الشافعي يصلي المريض على جنبه الا يميل قوله عليه السلام لعبد الله بن عمر فان لم تستطع قاعدا فعلى قفاك تويم ايماء ولو فعل جاز يعني لو صلى على الجنب جاز لورود الرواية فيه ايضا فعلم ان الخلاف في الافضلية لكن فيما قلناه يقع الايماء الى هو الكعبة وفيما قال الى جانب قدميه فما قلناه يكون اولى وبومى براسه ويجعل السجود اخفض من الركوع لان الايماء بها قائم مقامهما فيأخذ حكمهما ولا يرفع مشاء الى وجهه ولورفعه فسجد عليه ان وجد فيه ايماء يجوز بالايماء لا بوضع الراس والا فلا لقوله عليه السلام اوم براسك ويوحى الصلوة المريض للجانب عنه اي عن الايماء بالراس وفيه اشارة الى ان الفرض لا يسقط عنه حتى لو صح يحجب عليه قضا ما فاتة وهو مختار صاحب الهداية وقيل ان زاد عجز عن

يوم وليله لا يلزمه القضاء فان كان اقل من يوم وليله يلزمه كما في الاغما وهو مختار شيخ الاسلام وفخر الاسلام
وغيرهما **والغيباء** اي الايمان بالقلب والعين **والحاجب** اذا عجز عن الايمان بالراس وقال زفر بن عيسى حاجبه
لقته من الراس وان عجز فبعينه لانها في الراس في اخذ حكمه وان عجز فبقلبه لان اليه التي لا تفتح الصلوة
بدونها انما تقام به فتقام به الصلوة عند العجز ولنا ان نصيب الابدال بالراي ممنوع والنص ورد بالايمان بالراس
فلا يقاس عليه غيره **ولا يلزم القيام للعجز عن الركوع والسجود** لان ركينة القيام لكونه وسيلة الى التضرع
الذي هو نهاية التعظيم فتسقط الوسيلة بسقوط الاصل **فيومى بها قاعدا** ولو اومى بها قايما جاز لكن الافضل
هو الايمان قاعدا لكون راسه فيه اقرب الى الارض قال شيخ الاسلام يومى بالركوع قايما والسجود قاعدا **وبين**
ان عرض مرض يحبس يعني اذا صلى بعض صلواته صحيحا ثم مرض فيها بين عليه بحسب مرضه بان يتمها قاعدا وان
عجز عنه فهو ميا على ما مر له اذا بنى كان بعضها كاملا وبعضها ناقصا واذا استقبل كانت كلها ناقصة فالبناء
يكون اولى وفي المحيط لو قضى المرض ما فاتته في الصحة جاز لان وقت القضاء موسع والمعتبر حال شرعه **او صحت على**
مومى استئناف يعني اذا كان مصليا قايما وعرض عليه صحة بان قدر على الركوع والسجود استأنف صلواته لان
بناء الاقوى على الاضعف غير جائز وفي جوامع الفقه لو افتتحها بالايمان ثم صلى قبل ان يرفع راسه وسجد جاز له ان
يتمها بخلاف ما بعد الركوع والسجود وقوله او صحت او صحت معطوف على عرض ولو قال وان عرض مرض ثم يحبس او صحت
على مومى استئناف لكان اظهر ليكون عطف الشرطية على الشرطية **او على قاعدا حكم به** يعني ان عرض صحة على من يصلى
قاعدا فقد رعى القيام قال محمد يستأنف الصلوة وقال لا يبنى لان فتدا القيام بالقاعد جائز عندنا فما جاز البناء وغير
جائز عندك فلم يجز البناء وقد مر بيانه في فصل الامامة **ولو استوعب الاغما وقت صلوة نوجب قضاها**
وقال الشافعي لا يجب لان الخطاب ساقط عنه لعجزه عن الفهم كالمجنون ولنا ما روى ان عليا رضي الله عنه اغمى عليه
ان يع صلاته فقضاها والمجنون كالاعما عندنا في الاصح **والاعتبار في عدم لزومه** اي لزوم القضاء **بزيادة**
زمانه اي زمان الاغما والجوار والمجر وخبر مبتدأ **على ساعات يوم وليله** يعني اذا زاد الاغما على يوم وليله
بزمان يسير سقط عنه قضا الصلوة عندنا في حقيقته لان اعتبار الزيادة هكذا ما ثور عن علي وابن عمر والمقادير
انما تعرف سماعا **على اوقات خمس صلوات بوقت سادسه** اي صلوة سادسه يعني قال محمد لا يسقط
عنه ما لم يستوعب الاغما اوقات ست صلوات لان الحرج المسقط للقضاء يجعل بالكثرة وهي تحصل بالتكرار وهو
في الحقيقة تحصل بوقت السادسه قيد بزمان الاغما لانه لو نام اكثر من يوم وليله يلزمه القضاء اتفاقا لانه ما
لا يمتد يوما وليله غالبا فلا حرج في مقامه ثمرة الخلاف تظهر فمن اغمى عليه عند الضحوة وافاق من الغد فيقبل
الزوال فعندنا في حقيقته لا يجب القضاء وعند محمد يجب ما لم يمتد الاغما الى خروجه وقت الظهر اعلم ان الاغما
لو لم يستوعب هذه المدة ووجد فيها افاقه فان كان لها وقت معلوم نحو ان يفتق وقت الصبح قليلا ثم يعاوده
تعتبر هذه الافاقه ويبطل حكم ما قبلها من الاغما وان لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفتق بعينه ويتكلم كلاما لصحا
ثم يغشى عليه فلا تعتبر تلك الافاقه ولو اغمى عليه بغيره لا يجب عليه القضاء اتفاقا لان الحرج سبب لضعف قلبه
وهو مقرر لا اغما كذا في التبيين وذكر في المحيط لو حصل الاغما بما هو معصيه كشراب الخمر اكثر من يوم وليله لا يسقط
عنه القضاء اتفاقا ولو حصل بالبنج قال محمد لا يسقط لانه حصل بما هو مباح فصار كما لو اغمى عليه لمرض وقال ابو
حنيفة لا يسقط لان هذا الاغما حصل يصنع العبد والنرا ما ورد في اغما حصل بافقه سماويه **فصل**
في سجود التلاوة نوجب سجدة التلاوة في اربعة عشر موضعا ترك تعدادها لشهرتها وقال الشافعي
هي سنة لما روى ان عمر رضي الله عنه تلا سجدة فاشترط الناس للسجود فقال علي رضي الله عنه فان هذا لم يكتب

صوابه من الشافعي

عليكم ولنا قوله عليه السلام السجدة على من سمعها وعلى من تلاها وكلمة على الوجوب وما رواه محمد بن
علي بن خبير لاداجع بين الحديثين **ونعذر منها ص** وقال الشافعي ليس في سورة ص سجدة لان المذكور فيها
ركوع لا سجود ولنا ان النبي عليه السلام قرأ سورة ص وسجد **لا تانية الحج** يعني لا نعذر من تلك
المواضع تانية الحج وقال الشافعي في سورة الحج سجدة لان قوله عليه السلام فضلت سورة الحج بسجدة بين
ولنا انه عليه السلام عد سجدة القرآن وعد في الحج واحدة ومعنى ما رواه ان في الحج سجدة بين الاولى وسجدة
التلاوة والتانية سجدة الصلوة بدلالة اقترانها بالركوع **وعدا النجم فابعدا منها** وقال مالك سورة النجم
وما بعدا ليست من مواضع السجود له ما روى ان ابن عمر رضي الله عنه عد سجدة القرآن احدى عشرة
وقال ليس في السبع الاخر سجود ولنا ما روى ابن عباس رضي الله عنه انه عليه السلام سجد في النجم
وما رواه ابو هريرة انه عليه السلام سجد في اذا السماء انشقت وقرأ بسم ربك **ونجب** السجدة على من سمعها
وان كان جنبا الا الحايض والنفسا لانها ليس باهل لوجوب الصلوة **بمطلق السماع** يعني سواء فصد او لا
لقوله عليه السلام السجدة على من سمعها ولو سمعها من النائم والطوطى والمجنون قيل يجب وقيل لا يجب
لان السبب سماع تلاوة صحيحة وهي انما تكون بالتمييز الا ان السكبان لو قرأها تجب عليه وعلى من سمعها
منه لان عقله اعتبر ثابتا واما وجوبها على النائم فعلى الخلاف **ولم يشترطوا** في وجوب السجدة على السامع
الذكور والتكليف في التالي وقال مالك اشترط ذلك لقوله عليه السلام للتالي عنده لو كنت اماما
لسجدنا معك والمرأة وغيب المكلف لا يصلح ان يكون اماما ولنا عموم ما رويناه والمراد بما رواه كنت حقيقا
تسجد قبلنا لاحقيقته الامامة لا ترى ان المحدث اذا تلاها تجب على السامع المتوضي وان لم يصلح ان يكون
اماما في الحال **وهي الفارسية موجبه** عندنا في حقيقته **اذ اخبر** اي اخبر واحد من سمعها بانها اية
السجدة سواء فهم معناها او لم يفهم قديما لانه لو لم يخبر لا يلزمه ان يكون تكليفا بما لا علم له **وشروطها**
لان نظم الفارسية ليس بقرآن واذا فهم معناها يكون سماعا للقرآن من وجهه لانه ان القرآن هو المعنى ولو
كان بنظم العربية لم يشترط فهمها فكذلك بالفارسية وفي المحيط الصحيح انها موجبة اتفاقا لان القرآء بالفارسية
قرآن معنى لانظما فبا اعتبار المعنى بوجوب السجدة وباعتبار النظم لا بوجوبها فتجب احتياطا بخلاف الصلوة عندنا
فانما تجوز باعتبار المعنى ولا تجوز باعتبار النظم فلم تجز احتياطا **وتتبع الموت** الامام اذا تلا في الصلوة اية سجدة
فسجد لانه التزم متابعتها **وامر ادا بها بعد الصلوة عن تلاوته** يعني اذا تلا الموت في الصلوة اية السجدة فسمعها
الامام امرها محمد باء السجدة لان سبب وجوبها وجد وكان المانع عن اداها في الصلوة لزوم قلبي في موضع
الامامة فلما زال المانع بالفراغ عن الصلوة بودونها **والغيا حكمها** اي قال لا حكم لقراءة الموت بعد سهوه فلا
بودونها بعد ها لان الموت محجور عن القراءة وتصرف المحجور لا حكم له قيد بقوله بعد الصلوة لان اداها في الصلوة
غير جائز اتفاقا لانه ان سجد الامام وتابعه التالي يكون خلاف موضع التلاوة وان سجد التالي وتابعه
الامام يكون خلاف موضع الامامة وان سجد التالي وحده يكون خلاف موضع الاقتداء وقيد بقوله عن تلاوة
لان التالي لو كان الامام بودونها في الصلوة اتفاقا **وتؤدى بعدها عن تلاوة خارج** يعني اذا سمعوا في
الصلوة اية سجدة من رجل خارج عنهم بودونها بعد الصلوة لتحقيق سببها وهو السماع **ولا تجز فيها** يعني لو
سجدوها في الصلوة لا تؤدى لهن النبي عليه السلام عن الادخال في الصلوة سجدة تلاوة وجدت في الخارج لا تغسلها
لانها غير منافية للصلوة **وبسجد الخارج عن تلاوة مصلح** لان اعتقاد السبب في حقه وهو السماع **وسكننا**
الاجز في الاداء على حسب الوجوب يعني اذا قرأ اية السجدة عند طلوع الشمس ولم يسجد فادها

وقت الزوال والغروب تجزئ به عندنا وقال في التجوز لانه اذا لم يسجد حتى خدج الوقت المكروه وجب
الاداء في ذمته كما لا يبدى في الوقت الناقص كما لو قضى عصر امسه حال الغروب لم تجزئ ولنا انه وجب
عليه تاقضا فيجوز كما وجب بخلاف قضا العصر وقت الغروب لان السبب في وجوب الصلوة هو الوقت
وكان الاصل ان يكون كل الوقت سببا لانه عند السببية الى الجزئ ليلايقح الاداء خارج الوقت فاذا خرج
ولم يودها زال المانع فصار كل الوقت سببا وهو وقت كامل لا نقصان فيه واما سبب السجود والتلاوة
وهي وجدت في وقت مكروه فتقرر في الدمة بوصفها فيصح ادائها في الوقت المكروه وعلى هذا
اذا تلاها وهو راكب فلم يسجد بها بالاجابة حتى نزل ولم يسجد لها ايضا ثم ركب فامى لها لم تجزئ عنده وجاز
عندنا لما ذكرنا اقول مبنى الخلاف معروف مما سبق من التفرقة لكن كلام المصنف لا يوافقه لانه يلزم منه
ان زفر لم يحكم بالاجزاء في الاداء على حسب الوجوب وليس كذلك لان هذا الاصل متفق عليه حتى لو تلاها وقت
طلوع الشمس فسجد في ذلك الوقت تجوز عندنا ايضا والمسئلة هكذا مذكورة في الحقايق ولو قال وجعلنا
الواجبة في وقت مكروه مودة في مكروه اخر لكان نسب **ونعكسه لادائها بالاجزاء كما بعد تلاوتها**
راجلا يعني اذا تلاها في السجدة على الارض ثم ركب وامى لها راكبا لا تجوز عندنا لانها وجبت كاحلة فلا تؤدى
بالناقص وتجوز عند الشافعي لانها سنة ولو تركها لم يلزمه شئ لجواز الاداء بها بالاجزاء **وتجوز** تلاوته اية
واحدة **الاتحاد المجلس** لما روى انه عليه السلام كان يسجد واحدة لتكرار اية سجدة في مجلس واحد وكان الاحتياج
الى تكرار الحفظ والتعليم غالب فاتخذت دفعا للرجوع ولا كذلك اذا اختلفت الاية وفي الخاتمة اتحاد المجلس ان لا
يفصل بين التلاوات بعمل كثير قالوا ثلث كلمات تكون كثيرا ولو اكل حتى تشبع او نام مضطجعا او سدا ثوبا او دار
حول الرخا او انتقل من عصف الى عصف في الاصح وفي المحيط اذا كرر على اية سجدة وهي تسير ولم يكن في الصلوة
يختلف لان سببها مضاف الى اركانها فيدنا به لانه لو كان في الصلوة وكررها تكفيه سجدة لان حرمة الصلوة تجعل
امكنة المسير كما كان واحدا لضرورة صحتها ولو اختلف مجلس السامع دون التالى في تكرار الوجوب ولو تبدل
مجلس التالى دون السامع فالاصح انه لا يتكرر الوجوب اعلم ان هنا تدخل في السبب اذا جعلت التلاوات كلها
كتلاوة واحدة لا تدخل في الحكم بان يجعل كل تلاوة سببا لسجدة فتدخلت السجدة فاكفينا بواحدة كما تدخلت
الحدود اذا تكررت الزنا والفرق بينهما ان السبب الواحد المتداخل بنوب عما قبله وما بعده حتى لو تلا في مجلس فسجد
ثم تلا اخرى تكفى تلك السجدة الواحدة عنهما ولا ينوب الحكم الواحد الاعما قبله حتى لو زنا ثم زنا في المجلس سجدة
ثانيا واما جعل التدخل في السجود في السبب وفي الحد في الحكم فلم ينعكس لان السجدة عبادته وتركها مع موجها شفيح
والحد عقوبة والغرض منه الزجر وهو يحصل بواحدة والكره يعفو مع تحقق موجب العقوبة **وتستحب الصلاة**
وهي السجدة التي وجبت بتلاوة تعلق بها جواز الصلوة **الخارجية** وهي ما وجبت بتلاوة في خارجها يعني من
تلاوة السجدة فلم يسجد حتى دخل في صلاة فاعادها وسجد فيها اجزائه عن التلاوة وتكون الخارجية تابعة
للمصلاية لكونها اقوى لان لها حرمين حرمة التلاوة وحرمة الصلوة ولهذا الوجه في الصلاة تنقض طهارته
ولو ضحك في الخارجية لا هذا اذا لم يختلف المجلس فان اختلف يسجد للخارجية بعد الصلوة **بالعكس** يعني لو
تلا خارج الصلوة فسجد لها ثم تلاها في الصلوة لا تجزئ تلك السجدة عن التلاوة بل وجبت لها سجدة اخرى لان الاقوى
يكون مستتبعا لا تابعا **ولو كررها في ركعتين يعني بواحدة** اي ابو يوسف يسجد واحدة واحدة **لا شئ** يعني عند محمد
عليه سجدتان في ركعتين لانه لو تلا في ركعة وسجد ثم قام فاعادها في تلك الركعة فليس عليه سجدة اتفاقا
وارادها ركعتين صلوة واحدة لانه لو كررها في صلاة اخرى فعليه سجدة اتفاقا لمحمد ان القرأه هنا متعذر

فتعددت السجدة لادول جعلناها متحدة لزم اخلا احدى الركعتين عن القرأه ولا يبي يوسف ان المجلس
متحد فتدخل التلاوة وليس من ضرورة الاتحاد في حكم بطلان التعدد في حكم اخر قلنا بالتعدد في حق
جواز الصلوة والاتحاد في حق سبب السجدة لا مكان العمل بالوجهين **ونكر للوضع والرفع** يعني فليبر
في سجدة التلاوة لوضع راسه ورفع فحسب **من غير حرمة والتخليل** يعني عند الشافعي بغير تكبير
الافتتاح ثم يسجد ثم يرفع راسه فيقعود ويسلم تسليمين له انها عبادته بنفسها فاعتبر لها ما يعتبر
للصلوة من الدخول والخروج ولنا ان لما مور به هو السجود فلا عليه بالراى والسجدة فعل واحد فلم
يحتج فيه الى تجزئ وتخليل كما احتاجت الصلوة اليهما لكونها افعالا متغايرين **فصل في صلاة**
المسافر لم يعين امدة السفر الذي تتعلق به الرخصة من قصر الصلوة واباحة الفطر وسقوط وجوب
الحجعة وغيرها **يسير ثمانية واربعين ميلا** وهو ثلث الفرسخ وما لك قدره بذلك لما روى انه عليه السلام
قدره هكذا **فنقدون بثلاثة ايام** من اقرار ايام السنة مع الاستراحات في خلال النزول والاستراحة
الحقت بالسير في حق تكميل مدة السفر يتسيرا كذا في الغاية **وسقط** حال من المسيرة المقدن قبل ثلثة ايام
وهو سير الابل ومشى الاقدام بسير القافلة لان سير البريد سريع وسير العجلة بطي جدا وخير الامور واسطرها
والمسير الوسط في البحر اعتدال ولو كان لموضع طريقان احدهما مسير ثلثة ايام والاخر اقل منها ففي الطريق
الاول بقصر وفي الطريق الاخر لا كذا في الغاية **لا يوم وليلة** يعني عند الشافعي اقلها مقدر يوم وليلة لما
روى ان ابن عباس قال اذا خرج الى الطائف واقصر الصلوة مقدر يوم وليلة ولنا قوله عليه السلام يسمح للمسافر
ثلثة ايام ولياليها اللام فيه للاستغراق لعدم المعهود فعنه يسمح كل مسافر ثلثة ايام وذلك يقتضى ان يكون
مدة السفر ثلثة ايام لانها لو كانت اقل منها يكون المسافر كالمقيم في مدة المسح في بعض الصور وذلك غير جائز لان
التسوية بين حكم الراحة والمشقة خلاف موضوع الشرع **ورخص للعاصي** يعني قطاع الطريق اذا سافر
للقطع يترخصون برخص السفر من الغرض وغيره عندنا وقال الشافعي لا يترخصون لان الرخصة تخفيف
كرامه فلا يستحقها العصاة ولنا ان النصوص الواردة في القصر عامه لم تفصل بين المطيع والعاصي ولا هم
بالاسلام يستحقون الكرامة ونفس السفر ليس فيه معصية ولا يعتبر عن ضم فيه وفي الحقايق الخلاف في انشا
السفر على المعصية اذ لو انشأ سفر ما حاتم غير القصد الى معصية فانه يترخص اتفاقا لان الشرط انما يعتبر عند
ابتداء الاسباب وكذا الخلاف اذا لم يكن للمسافر غرض صحيح لطواف الصوفى لمرافقه البلاد **ونرى القصر**
عن يعني المفروض على المسافر في اربعه ركعتان فقط عندنا **لارخصه** يعني المفروض عند الشافعي
عليه اربع الا انه رخص ياد ركعتين وقايد الخلاف تظهر فيما اذا اتم المسافر كان الشفع الثاني عندنا
نفلا ورفضا عنده وفيما لو فات عن المسافر رابعة يقضى عندنا ركعتين وعنده اربعاء ولم يقعد على الركعتين فطلانه
فاسدة عندنا لتركه القعدة الاخيرة وتامه عنده لانه ان الوقت سبب الاربع والسفر سبب القصر فيختار بينهما
مشا كما خبر بين الصوم والافطار ولنا قول ابن عباس ان الله فرض على لسان بنكم الصلوة للقيم اربعاء والمسافر ركعتين
اما الصوم في السفر فشق من وجهه لو افقته المسلمين وخلوصه عن القضا فصار التحبير مفيدا لان الناس في
الاختيار متغايرون **فبيد** المسافر بالقصر في فرضه الرباعي فيدنا بالرباعي لانه لا يقصر المغرب والوتر واما
السنن فلمسافر ان يتركها عند البعض كذا في الخاتمة **من مفارقتة البيوت** اي بيوت الموضع الذي اقام
لما روى عن علي رضي الله عنه انه قال لو جاوزنا هذا الحصن لقصرنا اعلم ان المعبر هو مفارقتة بيوت الذي
خرج منه حتى لو فارقه وكان محله من جانب اخر ابنيه قصر وان كانت قرية متصلة برض المصر تعتبر مفارقتها

هو الصحيح وأنه لا بد للقصر من قصد مسافه السفر حتى لو سافر لطلب ابق بلا قصد او قصد السفر
بلا سبب لا ينخص واما الاقامة فتثبت بمجرد النية لا بفعل ترك السفر وفي الترك يكفي مجرد النية **الى ان يدخل وطنه**
لا يتصر اعلم ان كونه غايه مشروط بشرطين احدهما ان يدخل بعد ما سار مدة السفر واما اذا لم يستقر صلواته
بمجرد الرجوع الى وطنه وان لم يدخل فيه لانه نقض السفر قبل الاستحكام وثانيهما ان لا يبطل وطنه
وتوضيحه انما يكون ميبان الاوطان وبطلان احدهما بالآخر وهي ثلثه وطن اصلي وهو موطن الرجل والبلد
الذي تاهله ووطن الاقامة وهو الذي نوى المسافر ان يقيم فيه خمسة عشر يوما ووطن السكنى وهو الذي
نوى ان يقيم فيه اقل منها هذا الذي ذكره عامة المتأخرين لكن المحققين منهم طر حوا من البيه ووطن السكنى وهو الصحيح
لان حكم السفر فيه باق فلم يصر وطنا فكيف يرتب عليه البطلان والوطن الاصلي يبطل بمثله لما روي انه عليه السلام
عد نفسه مسافرا وقال اتوا صلواتكم فانما قوم سفر وهذا اذا انتقل عن الاول باهله واما اذا لم ينتقل لكن استحدث
اهلا ببلدة اخرى فلا يبطل وطنه الاول بل يثبت فيها ولا يبطل الوطن الاصلي بوطن الاقامة لان الشيء لا ينقض مادونه
ووطن الاقامة يبطل بمثله وبالوطن الاصلي **ولو مستجدا** يقال استجد اي حرمه جديدا كذا في الصحاح والمستجدها
ان فذرانه اسم مغحول فمغناه ولو كان ذلك الوطن مأخوذا جديدا وان فذرانه اسم فاعل فمغناه ولو كان
المسافر مستجدا وطنا جديدا فانه اذا دخل فيه لا يفصل عنه باخذه ابطال الوطن السابق لما روي انه عليه السلام لما
استوطن المدينة عد نفسه في مكة من المسافرين **او بينوى الاقامة في غير مفارقة خمسة عشر يوما**
قيد به لان نية الاقامة في المغان غير معتبرة لانها ليست بمحل الاقامة واما اهل المغان الذين يسكنون فيها بيوت
الشعر فتصح نية اقامتهم فيها لان الاقامة اصل لم فلا تبطل بالانتقال من موضع الى موضع الا اذا ارادوا من موضع
اقامتهم في الصيف وقصدوا موضع اقامتهم في الشتاء وبينهما مسيرة ثلثة ايام ويصبرون مسافرين وفي المحيط
اذا نوى الزوج الاقامة تصير الزوجه مقيمة تبعه اذا كانت مستوفيه مهرها وان لم تستوفيه فالعبر لنبهتها
لان لها ان تحبس نفسها مع الزوج وكذا الجيش اذا كان رزقهم منه وان كان رزقهم من مالهم فالعبر لنبهتهم لان لهم
ان يذهبوا حيث شاؤوا وكذا الاجير مع مستأجره **ونقد هاهنا اي هذه الاقامة خمسة عشر ايام بربعة ايام** يعني بقوله
عند الشافعي بربعة ايام لحديث عثمان من اقام اربع ايام يصلي اربع ركعات في المختار في مذهبه ان تكون هذه الاربعة
غير يومي الدخول والخروج ولما روي عن محمد وابن عباس انها اقل من الاقامة خمسة عشر يوما والاخذ
بقوله اولى لان القصر كان ثابتا بيقين فلا يزول الا بجهة يقينية في الاقامة **ولو نواها اي الاقامة بمكة ومكة**
معاقص ولا يتم الغرض فيها لان الاقامة لو اعتبرت في موضعين لا يمكن اعتبارها في مواضع فلا ترخص جنيذ
في السفر الا اذا نوى قبل الدخول بان يقيم بالليل في احدها وبالنهارة في الآخر فيصير مقيما بدخوله فيه لان اقامة المرء
تضاف الى مبيته وان دخل اوله الموضع الذي عزم الاقامة فيه بالنهار لم يصر مقيما اعلم ان هذا اذا كان كل من الموضعين
اصلا بنفسه وان كان احدهما تبعا للآخر بان يكون قريبا من المصر بحيث يجب الجمع على ساكنه فانه يصير مقيما
فيها بدخول احدهما لهما كان لانها في الحكم لوطن واحد كذا في التبيين **او العسكر المحاصرون** يعني اذا نوا
الاقامة خمسة عشر يوما العسكر الذين حاصروا حصنا للكفرة في دارهم او للبيعة في دار الاسلام اذا كانوا
في غير مصر وعند أبي يوسف تصح اقامتهم اذا كانوا في بيوت المدد **ام ناهم به اي بالقصر** وقال زفر بن محمد صلواتهم
في الوجهين لانهم متمكنون من القرار في ذلك الموضع بشوكتهم ولنا ان حال العسكر من زدد بين القرار والقرار
فلا تصح نيتهم الاقامة لمخالفتها حالهم **ولو لم ينو المسافر الاقامة في موضع بل ترقب السفر فبقى سنين** قصر
لما روي ان ابن عمر قرض ياد زيجان سنة استمر كان يترقب فيها الخروج وفي المحيط لو وصل الى الشام وعلم ان القافلة

انما تخرج بعد خمسة عشر يوما وعزم ان لا يخرج معهم لا يقصر لانه كذا في الاقامة **ولو بقي من الوقت اي**
وقت الصلوة الرباعية **اقل من قدر ركعتين** مسافر الزمان **بما لا يارب** يعني قال زفر بن محمد اربع
ركعات قيد بقوله اقل لانه لو بقي من الوقت مقدار ما يسع ركعتين فعليه صلوة السفر اتفاقا
وقيد بقوله مسافر لانه لو اقام فيه فعليه اربع ركعات اتفاقا وهذا الخلاف مبني على اصل مختلف
وهو ان المعتبر عنده الجز الذي يسع فيه فرض الوقت لان السببية تستقر فيه وعندنا المعتبر اخر
الوقت لان السببية تنتقل اليه الا انه يشك على اصل زفر ما اذا اقام في اخر جزء من الوقت فان عليه
اربع ركعات اتفاقا **واذا اقتدى اي المسافر المقيم في وقته** اي المسافر في الصلوة معه لان فرضه
تغير الى اربع باتباعه للمقيم لكن ان افسد يصلي ركعتين لان لزوم الاربع انما يكون للمتابع وقد
زال الخلاف ما لو اقتدى المسافر بنية النفل ثم افسد حيث يلزمه الاربع لانه شرع بالاربعة قصد
وقيد بقوله في وقته لانه لو اقتدى به في فائتة عنه لا يجوز لان فرض المسافر لا يتغير بعد الوقت
فيكون اقتدا المقصر من المنتقل في حق القعدة لان القعدة الاولى نقل في حق المقيم وفرض في حق المسافر
او امر به اي اذا امر المسافر بالمقيم قصر وان المقيم فرضه لانه التزم الموافقة في الركعتين فينفر في
الثاني لانه لا يقرأ فيه في الاصح كما يقرأ المسبوق لانه وافق الامام في التخريم وفرض القراءة قد تادی
معه فيترك القراءة في الباقي وانما اطلق هذه المسئلة ولم يقيد بها بالوقتية لان اقتدا المقيم في قراءة المسافر
صحيح اذا اتحد الفرضان لان قعدة المسافر فرض في حقه نقل في حق المقيم واتباع الضعيف على القوي جائز
ويستحب الاعلام اي اعلام الامام كونه مسافرا بان يقول اتوا صلواتكم فاني مسافر لانه لما سئل على اس
الركعتين في الرباعية ظهر انه مسافر حملا لامر على الصلاح فيكون قوله بعد هذا زيادة اعلام بكونه
مسافرا ولهذا صار مستحبا **للاتمام اي ليتم القوم صلاتهم** **واذا ادرك المسافر المقيم في شفعه الثاني**
امروه بالاكمال اي بتمام المسافر صلواته اربع وقال مالك لا يكمل لان فرضه كان ركعتين وخاصة فذا ذلك
فاذا سلم الامام سلم معه ولنا انه لا يقتدا التزم متابعتة فيما انعقد له احرام الامام واحرامه انعقد لاربعة
فيلزمه الاربع **وامر باللاحق اي المسافر باللاحق المقتدى بالمسافر بالقصر** **لودخل مصر** **لوضوا** اذا احدث في
صلواته وقال زفر بن محمد اربع ركعات هذا الخلاف فيمن دخل بعد فراغ الامام من الصلوة واما اذا دخل قبله اتم اربع
اتفاقا وفيما اذا لم يتكلم فلو تكلم صلى اربع ركعات اتفاقا قيد باللاحق لان المسبوق او المدرك لودخل مصر لوضو يصلي
اربعا اتفاقا لانه بدخول المصر صار مقيما ومنه روى انتقال فرضه الى رباعية فصار كالمسبوق ولنا ان
اللاحق خلف الامام حكما ولهذا لا يقرأ فيخرج عن الصلوة بخروج الامام حكما فتقرر في الصلوة في ذمته ركعتين
فما ياتي به بعد فراغ الامام قضا عما لزم مع الامام والاقامة انما تعجل في الادا لا في القضا بخلاف المسبوق لانه
متفرد حقيقته وحكما ولهذا يقرأ وكذا الخلاف لو نوى لللاحق الاقامة في حال اقاماته **او شرع في عصر**
هذا عطف على قوله دخل يعني امرنا بالقصر لو شرع المسافر في صلوة العصر واضافه القصر اليه بادني ملاسه
فغربت الشمس فنواها اي الاقامة بعد الغروب وقال زفر بن محمد اربع ركعات لان نية الاقامة وجدت في خلال
الصلوة فيتمها اربع ركعات **ولو اخلاها اي المسافر الاولين عن القراءة ونوى الاقامة في القعدة** **افسد** اي محمدا
صلواته فيستأنف صلوة المقيم **وصيها ارباعه ونقلاها الى الثاني** يعني قال لا يتمها اربع ركعات وبقرافي
الشفع الثاني له ان التخريم قد بطلت بترك القراءة فيها فصار كما لو تركها في العج ولها ان تخريمه المسافر

موقوفه ان ثبت على السفس نفوس صلواته بترك القراءة وان نوى لا قامة لا تقصد صلواته لان فرضه يكون اربعاً
بنية الاقامة كما ان سجدة السهو موقوفه ان ثبت على السفس سجدة بعد الركعتين وان نوى الاقامة يسجد
بعد الرابع وفي الحقايق فيند القعدة اتفاقاً لان الحكم به كذلك لو وجدت بنية الاقامة في قيام الثالثة او ركوعها
او قومة ركوعها غير انه يفيد القراءة لانه وقع فلا فلا ينبو عن الفرض اما اذا نوى في السجود فيستقبل اتفاقاً
ويكفي اي شابه القضا الاداسف وحضر يعني اذا فاتته صلوة في السفر قضا في الحضر ركعتين واذا فاتته
صلوة في الحضر قضاها في السفر اربعاً لان الواجب على المسافر في الوقت كان ركعتين وعلى المقيم اربعاً وبالغوات
تقرر على ذلك فلا يعتبر بخلاف المنيض المصلي بالامثلة اذا فاتته صلاة يقضيها في الصحة فاما بالامثلة المعبر
فيه وقت الشروع ولو كان المعبر حال الغوات لزم جواز قضا الصحيح مستلقياً بالامام مع القدرة على
القيام وهذا امر شنيع **فصل** في صلوة الجمعة بضم الميم اسم من الاجتماع اضيف اليه اليوم والصلوة
ثم كثر الاستعمال حتى حذف منه الصلوة **اجماعه للجمعة** **بناظر العقد** اي عقد ركعة الاولى **بالسجدة** عند
اي حنيقة لان ما دون الركعة ليس بصلوة فلا بد من وجود الجماعة الى تمام الركعة **وقال الشروع** يعني
الجماعة شرط لشروع الامام في صلوة الجمعة فيكون وجود الجماعة فيه لان حاجة الامام الى الجماعة كحاجة
الجماعة الى الامام والامام كان كافياً في تجرد الشروع في حق الجماعة حتى لو اقدم رجل في الجمعة ثم
سبقت الحداث فتوضا وفرغ الامام منها يتم المقتضى بالجمعة اتفاقاً فكذلك الجماعة تكون كافية في مجرد الشروع
في حق الامام وقابله اختلاف يظهر فيما اذا انفر الجماعة بعد شروع الامام قبل اتمام الركعة فحده يستقبل
الظهر وعندها يتم الجمعة **وتركنا اعتبارها بالاداء** يعني ما شرطنا الجماعة لاداء الجمعة وشرطها زفر حتى
لو نفر الجماعة قبل فعود الامام قدر التشهد تبطل الجمعة عنده فيقضي الظهر وعندها يتم جمعة له ان الجماعة
من شرائط الجمعة فيشترط دوام الطهارة وغيرها ولنا ان الجماعة شرط لانقضاءها وقد حصل كسر لادائها
كالطهارة بدليل ان المسبوق بركعة ينهجم الجمعة اتفاقاً ولو كان الجماعة شرطاً لادائها لما جاز ذلك **ولم نعين اقلها**
اي اقل الجماعة للجمعة **اربعين احراراً مقيمين** لا يرخلون عن ذلك الموضع صيفاً ولا شتاً الاحاجه وقال الشافعي
لا تقام الجمعة الا لهم لما روى ان باهية اقام الجمعة باربعين احراراً مقيمين ولنا ما روى ان الناس يفرغوا عن النبي
عليه السلام لينظروا الى العير وبق منهم اثنا عشر رجلاً فصلي بهم الجمعة وما رواه لا يدل على شرطية **فيجعل**
الاقل اي ابو يوسف اقل الجماعة **اثنتين** فيها اي في الجمعة **وفي المحاداة** اي محاداة المراتين **وحيلولة**
الطريق وهما ثلثا هذه ثلث مسابيل الاولى ان اقل الجماعة التي تقام بها الجمعة اثنا عشر عند ابو يوسف
وثلثة عندها الثانية ان امرأتين مشتركتين في صلوة الامام اذا وقفنا الى صف الرجال فتفسد صلوة رجل من
بعينهما ورجل من يسارهما ورجلين من خلفهما الى اخر الصفوف عند ابو يوسف ولا تفسد صلوة رجلين عندهما
الى اخر الصفوف بل تفسد صلوة رجلين من خلفهما محداً بهما فقط وان وقف ثلث تفسد صلوة ثلثة ثلثة من
خلفهن الى اخر الصفوف اتفاقاً لان الثلث جمع صحيح فيصير بمنزلة صف حايل بين المقتدين واما هم وان وقفوا واحداً
تفسد صلوة رجلين من جانبها وصلوة رجل من خلفها محداً بهما فقط اتفاقاً وبيان الثالثة ان الطريق التي تسع فيه
الحجلة اذا كان بين الامام والقوم او بين الصفيين يمنع صحة الاقتدا اتفاقاً **فان اقامت صلاة على الطريق لا**
يمنع صحته اتفاقاً وان قام اثنا عشر لا يمنع ايضاً عند ابو يوسف ومنع عندهما له ان الثلثي حكم الجمع في المبرات
والوصية ولها ان التثنية اختصت باسم على حدة فيجب ان يكون حكمها مغايراً للحكم الجمع فاما اعطاء حكم الجمع قيام
دليل على ذلك فلا يلزم الاطراد **وشروط** لاقامة الجمعة **المصر** وهو عند ابو حنيفة كل بلدة فيها ملك واسواق ولها

رسائيق ووال لدفع الظلم وعالم يرجع اليه في الحوادث هذا هو الاصح كذا في النبيين وعن ابو يوسف انه
كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام وهو مختار الكرخي **وعنه** ايضاً انه يبلغ سكانه عشرة الاف **او فناء** وهو
اعدل لواجب المصر من ركض الخيل والخروج للرعي وغيرها وفي الثانية لا بد ان يكون متصلاً بالمصر حتى لو كان بينه وبين
المصر فرجة من المزارع والمراعي لا تكون فناء له ومقدار الفناء عند محمد اربعة دراهم وعند ابو يوسف مبلان
وفناء المصر في حكمه في حق اقامة صلوة الجمعة والعديد من فلا يجوز اقامتها في القرى عندنا هذا تقرير لما قبله
وعند الشافعي ليس بشرط لما روى ان باهية اقامتها في جواتا وهي قرية من قرى البحرين ولنا قوله عليه السلام
لا جمعة ولا نشر بولا في مصر جامع وفي المحيط اذا دخل ونوى ان يمكث يوم الجمعة تكملة الجمعة لانه صار كواحد
من اهل المصر وان نوى ان يخرج في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلوة او بعده لا نكث منه **والوالي** اي وزير
لاقامتها الوالي وهو السلطان او نايبه وهو الامير او القاضي وقال الشافعي انه ليس بشرط اعتبارا بساير
الصلوات ولنا قوله عليه السلام من ترك الجمعة وله امام جابر وعاد للجمع الله شمله شرط فيه ان يكون
له امام **ومنعهما** اي محداً اقامة الجمعة في ايام المواسم **ممنى** وضع في الجمعة لان العبد لا يصلي بمنى اتفاقاً وقد
يمنى لا يصلي في عرفات اتفاقاً من الحقايق **مطلقاً** اي سوا كان فيه امير مكة او الحجاز او الخليفة او لم يكن وقالوا
تقام فيه الجمعة اذا كان فيه احدهم واما امير الموسم فليس له اقامة الجمعة اتفاقاً وفي المحيط امير الموسم ان يستعمل
على مكة يقيم الجمعة عندها وان لم يستعمل فان كان من اهل مكة يقيم الجمعة ايضاً عندهما لانه من القرى فلا
يقام فيه الجمعة كما لا تقام صلوة العيد ولها ان منى تتضمن في ايام الموسم لاجتماع شرائط المصر من الامير والابنية
والاسواق وبقاؤه مصر ليس بشرط لان الدنيا على شرف الزوال واما عدم اقامة صلوة العيد فلا تشتغل الحاج
بالمناسك لا لعدم مصره **وجعلوا وقتها** اي وقت الجمعة عندنا **الى العصر المغرب** اي قال مالك تمتد الى
الغروب وهذا بناء على ان وقت العصر والظهر واحد عندنا **ولو خرج الوقت** وهو فيها اي الامام في الجمعة
نام باستيناف الظاهر لان الجمعة غير الظهر اسما وقد راو شرطاً فلا يجوز اذا فرض تحريمه فرض اخر **لا**
باتمامها اربعاً يعني قال الشافعي ينهها اربعاً لان الجمعة ظهر مقصور لاجل الخطبة لما روى ان عمر رضي
عنه قال انما قصرت الصلوة لمكان الخطبة لكن قصد كان مشروطاً بالوقت فاذا فات عادت اربعاً
ونخطب قبلها اي الامام قبل الجمعة وبعد الزوال لانه عليه السلام فعل كذا **ولم نشرط الفصل** بحلقة
خفيفة مقدار ثلث ايات **بين الخطبتين** في الجمعة وقال الشافعي هو شرط لانه منقول من توارت فصار كالمناظر
ولنا ما روى ان عثمان لما استخلف فصعد المنبر قال الحمد لله فحصر فترك فصلي فلم يذكر عليه احد من الصحابة
والاقتصار على ذكر الله تعالى كالنكير والتهيل ونحوها **مجري** اي كاف عند ابو حنيفة عن الخطبة وقال لا يجزئ
الا اذا كان كلاماً يسمى خطبة عرفاً قيل اقلها مقدار قوله التحيات الى اخره وفي الغاية الخلاف فيما اذا ذكر
الله لقصد الخطبة لانه لو ذكر الله لغبرها كما اذا عطر محمد الله لا يجزئ عن الخطبة اتفاقاً لهما ما روى انه
عليه السلام صلى الجمعة عقب الخطبة الطويلة ثم قال صلوا كما رايتوني وله ما سبق من حديث عثمان
ولم نشرط القيام اي قيام الامام في الخطبة **والظهر والستر** اي طهارة الخطيب وستر عورته **ونلاوه** اي
والايضا بالنقوى واقلة قوله او يصليكم بتقوى الله **والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم** وقال الشافعي كل
ذلك شرطاً ما الطهر والستر والنلاوه فلان الخطبة قامة مقام شرط الصلوة فيشترط لها ما يشترط للصلوة
واما الايضاً والصلوة على النبي عليه السلام فان الخطبة متوارثة بهما ولنا ان ذكر الله في قوله تعالى فاسعوا
الى ذكر الله مطلق والمراد به الخطبة بنقل الامة التفسير فتجوز الخطبة قاعداً او محدثاً للحصول المقصود

ويكره ترك ذلك أي جئنا المذكورات لمخالفة السنة وكونها كشعار الصلوة من جهة الثواب لا من كل وجه
ولهذا لم يشترط فيها استقبال القبلة وجازت الجمعة لمن جابعد الخطبة **ولا تجب الجمعة على مسافر وامرأة**
ومريض وعبد أما المسافر والمريض فلان في وجوبها خرج عليهما وأما العبد فلا اشتغال بالخدمة
الزوج والمولى بخلاف الصلوات المفروضة فإن كلا منهما يودعها بنفسه في زمان يسير وأما وجوبها على المكاتب
والعبد المأذون فالمتأخر اختلاف فيه وفي التجنيس إذا خرج العبد إلى الجمعة أن كان يعلم أن مولاه
يرضى بذلك جاز والافلا **والاعمى لا تجب عليه** أي لا تجب الجمعة على الأعمى حنفية **ولا الحج**
معطوف على ضمير تجب بإعادة حرف لا أي الأعمى لا تجب عليه الحج عنده **مطلقا** أي سواء وجد قايدي
معه وبوصله إلى الجامع أو أعوانا إلى بيت الله أو لم يجد وقالوا تجب عليه الجمعة أن وجد قايديا والحج
أن وجد أعوانا قيد بالأعمى أن المفقود لا تجب عليه الجمعة ولا الحج وأن وجد حاملا اتفاقا لأنه أعجز
من الأعمى لأن المفقود عاجز عن أصل السعي والأعمى قادر عليه إلا أنه لا يعتد به وإذا وجد قايديا يلزمه
كالصحيح الضال إذا وجد دالا إلى الجامع كذا في الحاشية **وكذا العاجز عن الوضوء والتوجه مع مساعده**
يعني من عجز عن الوضوء أو عن التوجه إلى القبلة وعنده من يوصيه أو يوجهه إليها يجوز له التيمم والصلوة إلى
غير القبلة عند أبي حنيفة خلافا لهما أنه عاجز بنفسه فلا يعتبر قادرا بخير ولهما أنه وإن كان عاجزا
بنفسه لكن بواسطة مساعده صار قادرا فتوجه إليه الخطاب **فلو حضر** أي المسافر وأمثاله الجمعة
بعد أدائها أي صلوة الظهر بالجمعة أي بسبب حضورها وقال زفر لا تقصد لأن المأمورية
في حقهم هو الظهر بالجمعة لا أنهم ما كفوا بأقامتها فإذا أدوا الظهر سقط الفرض عنهم فلا ينتقض بعد الحكم
بصحته ولوراح المسافر إلى الجمعة وصلاتها فينتقض ظهره وينقلب نقلا وكان ما أدى من الجمعة نقلا وإلا
الخلافا نظهر فيما إذا شرع مع الإمام فخرج الوقت قبل أن يتم الإمام الجمعة فعندنا يلزمه إعادة الظهر
وعلى قوله لا ينتقض ظهره من المبسوط البكرى ولنا أن الجمعة فرض على كل واحد وانما وضعت عن المسافر
ونحوه بعد الحرج فإذا شهد الجمعة فقد زال العذر فيكون مأمورا بالجمعة **واجزنا ما منهم فيها** أي إمامة المذكور
في الجمعة **ماعد الراة** وقال زفر لا تجوز إمامتهم لأن فرضهم الظهر ون الجمعة قصارا وقتا وهم كالأقدا
بالصبي ولنا أن عذر الحرج لما زال يحضرهم وقعت جمعهم فرضا فيصح الاقتداء بهم لكونهم أهلا للإمامة
بخلاف الصبي لأنه مسلوب الأهلية **وجعلنا الظهر أصلا** على غير المعذورين **لاهي** لوقال إياها لكان أولى
لأن إقامة الضمير المرفوع مقام المنصوب قليل يعني عند زفر الجمعة فرض عليهم لأن الفرض ما كلف به العبد
وغير المعذور ومأمورا بالجمعة لا بالظهر فتكون هي أصلا في حقهم ولنا أن ما تمكن به العبد بنفسه هو
الظهر ون الجمعة لتوقفها على شرايط لا يمكن تحصيلها على الأفراد فيكون هو الأصل في حق الكافة إلا أن غير
المعذور مأمور باستقامته بأداء الجمعة ورخص للمعذور تركها ترقا له **فتفينا الأعادة** أي أعادته الظهر **غير**
المعذور بعد أدائها الإمام الجمعة وهذا تفريع لما قبله يعني إذا صلى غير المعذور الظهر في منزله قبل
إذا الناس الجمعة يجوز عندنا ولا تجب عليه أعادته لأنه أدى فرض الوقت فوق موقع موقعه وقال زفر لا
يجوز بل تجب عليه أعادته لأن الفرض عليه هي الجمعة والظهر خلف عنها ولا صحة للخلاف مع القدرة على الأصل
فيقتل بقوله بعد أدائها الإمام لأنه قبل أدائه لا يجيد الظهر اتفاقا **وسعيه إليها** أي سعي من صلى الظهر إلى الجمعة
مخطوئين أو بانفصاله عن داره في الأصح معذورا كان أو غيره شرع الإمام في الصلوة أو لا **مبطل للظهر** عند
أبي حنيفة أدرك الإمام أو لا هذا إذا أمكنه أن يدركها وإذا لم يمكنه لم يعد المسافر فامتنعوا عنه

على قوله **وقالا أدركها** يعني إدراك الإمام مبطل عندنا المراد به أن يدخل مع الإمام وقبل المراد به
أن يتم الجمعة مع الإمام حتى لو تكلم بعد ما شرع في الجمعة مع الإمام ولم يتمها معه لا يبطل الظهر عندها
فيقتل بالسهو لأنه إذا لم يسع بأن صلى الظهر في الجامع ولم يرغب إلى الجمعة لا يبطل اتفاقا وفيه ما يقولنا شرع
الإمام في الصلوة أو لا لأنه لو خرج إليها بعد فراغ الإمام لا يبطل ظهره اتفاقا لهما أن الظهر فربا لا إذا
ينتقض بما هو أدنى منه وهو السعي وانما ينتقض بما فوقه وهو الجمعة وله أنه رفض ما أداه بالسعي
إليها وهو سبب لا إذا الجمعة فاقم مقام السبب احتياطا في حق وجوب القضاء **وحكم باتمامها أربعا أدركها**
الشهيد يعني إدراك الإمام يوم الجمعة في القعدة يصلي أربعا عند محمد والشافعي قال أبو حفص الكبير
قلت لمحمد يصير موديا الظهر بتحرمة الجمعة فقال ما تصنع وقد جابه الأثر وهو قوله عليه السلام من أدرك
ركعة من الجمعة فقد أدركها ومن أدركهم فعود أصلي أربعا إلا أن الأربعة عند الشافعي ظهره محض وعند
محمد جمعه من وجه أنه نوى الجمعة لأدركها جزء منها وظهره من وجه لا بعد شرايط الجمعة فيما يقصده
فباغتبار الجمعة تغتفر لغيره على رأس الثانية والقراءة في الشفع الثاني لأنه لا يتقطع وباعتبار الظهر لغيره
فوجبته القعدة والقراءة في الكل احتياطا وقالوا لا يتم الجمعة وفي الحقائق إذا أدركه في ركوع الثانية يفتي
ركعتين اتفاقا ولفظ الشهيد شامل لشهد الجمعة والشهيد الذي بعد سجود السهو ولهما قوله عليه
السلام من أدرك الإمام في الشهيد يوم الجمعة فقد أدرك الجمعة والمراد من القعدة فيما رواه محمد فعود
بعد الصلوة لأنه لم يقل فعود في الصلوة ولو كان فيها أي في الجمعة **فتذكر الفجر** أي عدم أدائه **حكم بالمضي**
أي محمد باتمام الجمعة **أن فاتت هي لا الظهر** أي أن خاف فوت الجمعة دون الظهر أن صلى الفجر **وقدما الفجر** أي قالا
يبدا بالفجر عند فوت الجمعة دون الظهر لأنه لو علم أنه أن صلى الفجر يدرك الجمعة مع الإمام يبدا بالفجر اتفاقا وإن
علم أنه فوت عنه الظهر لا يبدا بالفجر اتفاقا لأنه أن الجمعة فرض الوقت فإذا فاتت بأداء الفجر سقط الترتيب لهما
أن فرض الوقت هو الظهر وهو قايته **وتفريق الجوامع غير جاز** يعني إذا الجمعة في مصر واحد لا يجوز إلا
في جامع واحد عند أبي حنيفة لأن الجمعة جامعة الجماعات فلا يجوز التفريق وفي الخلاصة تفريق العبد
جائز اتفاقا **ويشترط للأنثى** أي بشرط أبو يوسف لجواز إذا الجمعة في جامعين **فقط حيلولة** أي يكون في
بلد فيها نفر كبير كغداد يصير كصغير وإن لم تكن بهذه الصفة فصلوا في موضعين والسابقة صحيحة وإن
أدوا معا وجهلوا السابقة بطلنا عندنا **واجاز مطلقا** أي أجاز محمد تفريق الجوامع سواء وجد فيه نفر أو لا
لأن المصل الواحد إذا تبعه يكون كل طريق كمصير فيجوز تفسير الناس وهو رواه عن أبي حنيفة كذا في الكفاية
ولم يقدر وأنثى أميال إلى الجامع للوجوب على الخارج يعني لم يشترط علما ونافيا وجوب الجمعة على من هو خارج
عن المصر أن يكون بينه وبين الجامع ثلاثة أميال وشرطه ما لا يزل هذا القدر قريب تابع للمصر فيتناوله
الامر بالسعي وإذا زادت على الثلثة يلزمه الحرج **فهو على قري** يعني الجمعة واجبه عند أبي حنيفة
على أهل كل قرية **عجبي** أي يجمع خبر **إجماع المصر** أي مع خراجها لا فيها حينئذ تكون تابعة للمصر فاهلها
تكون كاهله **فكلم به** أي أبو يوسف بوجوب الجمعة عليهم أي على أهل المصر حال كونهم **مشموا** أي يسور
وهو الحد الذي من فارقة يثبت له حكم السفر ومن وصل إليه ثبت له حكم الإقامة لأن الخارج
من الحد لا يكون من أهل المصر حقيقة ولا حكما فلا تجب الجمعة عليهم **وشرط** محمد لوجوب الجمعة
سماع النداء أي مكان أن يسمع نداء الجمعة من أعلى المواضع لقوله عليه السلام الجمعة على من
سمع النداء وقيل يجب على من بينه وبين المصر فرسخ وعليه الفتوى من الحقائق **وخرج**

فإذا
تفريق
الجمعة
في
البلد
الذي
لا
يصل
إليه
النداء
فخرج
منه
الجمعة

صوته علم انه ياتيه بالبشارة فقال لا اله الا الله والله اكبر فلما سمع اسماعيل كلامهما علم انه قدى فقال
الله اكبر والله الحمد هكذا ثبت عن الاجلا فلا ينبغي ان يترك بعضه كذا في المحيط **لا تلتأ فقط** يعني عند الشافعي
يقول ثلث تكبيرات الله اكبر ولا يزيد عليها لان المنصوص عليه هذا التكبير **فصل في صلوة الكسوف**
والخسوف **يجمع امام المجمع** الناس في الجامع او في المصلى **ويصلي بهم بغير خطبة** ولا اذان واقامه **للكسوف**
لما روى انه عليه السلام صلى بالناس في الكسوف بغير خطبة ودعا حتى اجلت الشمس **الحشر** يعني
لا يصلي الامام بالناس لخسوف القمر لتعذر اجتماعهم ليل **والا** اي وان لم يجمع الامام في الكسوف **صلى الناس**
فرادى بركوعين لا بأربع يعني عند الشافعي بركوع في كل ركعة ركوعين بغير اذان وبقراءة الفاتحة والبراءة
لما لفته في القيام الاول ثم بركوع ثم يقوم ثم يقرأ الفاتحة ويقرأ في القيام الاول من الركعة الثانية
سورة النساء وفي قيامها الثاني المائدة كذا في خلاصتهم وغيرها وعلى هذا كان على المولف ان يرد في قوله له
ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الكسوف هكذا ولما روى انه عليه السلام صلى صلوة الكسوف
هكذا ولما روى انه عليه السلام صلى صلوة الكسوف بركوعين واطال في قيامه وركوعه وسجوده والرحان
لهذه الرواية كونها موافقة للاصول لان ما تجد ركعة الا بركوع واحد **ويطول القراءة** وتخفف الدعاء وهذا بيان
الافضل **والامام يخاف** في صلوة الكسوف عند ابي حنيفة لما روى انه عليه السلام خاف في صلوة الكسوف
ويأمر بالمجهر اي ابو يوسف يجهر الامام لما روى انه عليه السلام جهر بالقراءة في صلوة الكسوف ولكن الرحان
للرواية الاولى لقوله عليه السلام صلوة النهار عجا اي ليس فيها قراءه مسموعة كذا في شرح المصنف وقال فيه
الجملة الاسمية الواقعة حال لا تدل على الخلاف لكن ذلك عليه هاهنا با رداف قول ابو يوسف اقول **ويأمر بالمجهر**
يدل على ان الامام لا يجهر عند صاحبه فلا تكون قرينه على ان الجملة الاسمية الواقعة حال تدل على قول ابي حنيفة
بعد تضمنه في صدر الكتاب بانها لا تدل على الخلاف والارداف انما يكون بعد فهم الحكم من الجملة عجا من المصنف
انه جعل الارداف قرينة على فهم المذهب والحاصل ان جعل الجملة الاسمية حال هاهنا غير مناسب وعلى تقدير مناسبة
غيره الى خلاف وعلى تقدير دلالة كان عليه ان يشر اليه في ديباجته فينبغي ان لا يجعل الجملة الاسمية حال
بل كلاما مستأنفا لان قوله **ويطول القراءة** شامل للمنفرد ايضا **فصل في الاستسقاء وهو طلب المطر**
عند طول انقطاعه **الاستسقاء استسقاء ودعا** وليس فيه صلوة مستنونة عند ابي حنيفة لما روى انه عليه
السلام استسقى من غير ان يصلي **وامر ابركعتين كالعبد بقراءة جهرية وخطبة** وتكبيرات روايد كما في
صلوة العبد **ويستقبل بالدعاء** الى القبلة قايما والناس فغود مستقبل القبلة **والامام** **يطلب رداه** عند
اي حنيفة لان المشهور عن النبي عليه السلام في الاستسقاء الدعاء بصلوة ولا قلب ردا **يطلب رداه** اي قال محمد
يقرب الامام رداه وصفته ان كان من يعايجع اعلاه اسفله وان كان مدورا يجعل جانب اليمين على اليسر
لما روى انه عليه السلام صلى في الاستسقاء وقلب رداه لعل ثقله عليه السلام كان للتفاوت لينقلب حالهم من
التحيز الى الجذب **ومنعوهم** اي من قلب الردا **الماموم** وقال مالك يقرب القوم اردنيهم موافقة للامام قبل
ينبغي ان يخرجوا ثلثة ايام متتابعة مع الصبيان وجميع دوابهم والنسوة ويقعد كل من الرجال والصبيان والنساء
في موضع ويتضرعون ويبعدون الاطفال عن ما بينهم **والذي الحضور** يعني منعوا الذي من حضور الاستسقاء مع
الناس واجازة مالك لان الكفار قد يستجاب دعاءهم في الشدة قال الله تعالى فلما ركبوا في ذلك دعوا الله مخلصين
له الدين فلما نجاهم الى البر ولنا ان الاستسقاء طلب الرحمة والكفار من اهل السخط والنقمة فلا يصلح حضورهم في ذلك
الوقت **فصل في التراخي** ذكر هذا الفصل عقيب فصل النوافل لكان النسب **بين الناس الاجتماع**

في دعاء الاستسقاء

اختار لفظ يسر وقال القدوري يستحب ان التراخي سنة في الاصح لمواظبة الخلفاء الراشدين عليها
وقد قال عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي **في شهر رمضان بعد العشاء**
فيده لان اداءه قبل العشاء لا يجوز في الصحيح واما قبل الوتر ويجوز فجاز وهو مختار صاحب الهداية
ليصلوا اي يصلوا وهو معطوف على الاجتماع وفي بعض النسخ ان يصلوا **خمسة تراخيات** غير الوتر
والتراخي اسم للجلسة التي بعد الاربع لاستراحة الناس ثم سمي كل اربع ركعات تراخي مجازا **عشر**
تسليمات ويجلسوا بين كل تراخي قدر واحد اي تراخي واحد **فتر تراخي** وجماعه وهذا اللفظ يدل
على ان التراخي يصلي قبل الوتر وهو مختار مشايخنا وقال الامام النسخي الصحيح انه لو صلى التراخي قبل
العشاء لا تكون تراخيات **وتختص به** اي الوتر بجماعة شهر رمضان لا تعقاد الاجتماع عليه **فصل**
في صلوة الخوف لا يجزئ اي ابو يوسف **صلوة الخوف بعدة عليه السلام** اي بعد النبي عليه السلام لانها انما
شرعت بخلاف القياس لاجاز فضيلة الصلوة خلف النبي عليه السلام وهذا المعنى انعدم بعده ولها ما روى ان
حنيفة صلى صلوة الخوف بطبرستان وكان ذلك بحضره الصحابة فلم ينكروها ولو كانت مخصوصة وجوازها خلف
النبي عليه السلام لم يكن لادرال فضيله بل كان لقطع المنازعة عند قول كل انا اصلي مع الامام والمنازعة
تحتل ان توجد بعده **ونصورها** اي صلوة الخوف **ان يفتي قواطا يفتين** اي بان يجعل الامام العسكر طائفتين
للصلوة والعدو يعني طائفة يقفون في وجه العدو وطائفة يقفون بالامام **فيصلي باحداهما** وهم الذين
اقتدوا به **ركعة ومضى** يعني اذا اتم الامام الركعة الاولى تمضي هذه الطائفة ونقف في وجه العدو
وبالآخرى الاخرى يعني تاتي الطائفة الواقفون فيصلي الامام بهم الركعة الثانية بقتلهم ويسلم ولم يسلموا
وتمضي الى وجه العدو **ثم تاتي للاخفة** وهم الذين صلوا مع الامام الركعة الاولى **فتدري ركعتها الثانية**
بغير قراءة لان اللاحق في حكم المتقدمين ويتشهدون ويسلمون ويمضون الى وجه العدو **ثم المسبوقه**
يعني تاتي الطائفة التي صلوا مع الامام الركعة الثانية **ركعتها بها** اي يصلوها بقراءة لان المسبوق في
حكم المنفرد فيشهدون ويسلمون لما روى انه عليه السلام صلى صلوة الخوف هكذا **الابان ينتظر** يعني
يصورها الشافعي بان الامام اذا اتم الركعة الاولى ينتظر **لتنتم الاولى ركعتها** يعني حتى تصل الطائفة
الاولى ركعتها الثانية ويسلمون ويذهبون **فيصلي الثانية** اي بالطائفة الثانية وهم الواقفون **ركعة**
الثانية **وهي ركعتها** ثم ينتظر الامام اذ ارفع راسه من السجدة الثانية حتى يصلوا ركعتهم الثانية **ويسلم**
بها اي الامام بالطائفة الثانية بعد تشهد **ولم يأمر واهذه** اي الطائفة الثانية **وحدها ركعتها بعد** ليفهم
منه ان مذهب مالك في الطائفة الاولى كذهب الشافعي في الانتظار وانما المخالفة في الركعة الثانية
حيث ينتظر الامام عند الشافعي حتى تصل الطائفة الثانية ركعتهم ولا ينتظرهم عند مالك
فيسلم الامام وحده ويفومون لقضا الركعة وهذا ان المذهبين روايتان عن النبي عليه السلام لكن
فيهما انتظار الامام للماموم وركوع الموم وسجوده قبل الامام وكلاهما خلاف الاصل فيكون ما
رويناه ارجح **ولم نوجب حمل سلاح** في صلوة الخوف **لخطر** اي لشدة خوف وقال الشافعي يجب قيد
بالخطر تحقيقا لمذهب الشافعي لكون الوجوب متعلقا به عنده له قوله تعالى ولياخذوا حذرهم
واسلحتهم ولنا ان الحمل ليس من اعمال الصلوة فلا يكون واجبا فيها والامر في الاية محمول على النذير
ويطلبها اي الصلوة **للقتال فيها** وقال الشافعي لا تبطل لان الامر باخذ السلاح ليس للجواز القتال
ولنا انه عمل كثير منافع للصلوة والاخذ لارهاب العدو ولا لجواز القتال فيها **ويصلي بالاولى اثنين**

ليس فيها قميص ولا عمامة ولنا ما روى ابن عباس انه عليه السلام كف في ثلثة اثواب فيها قميصه الذي
الذي مات فيه وما رويناه اولي لان الحال اكشف على الرجال لحضوهم دون النساء بعدهم **ويكفي بالابن**
يعني كف الكفاية ثوبان ازار ولنا فقه لقوله عليه السلام في محرم مات كفوه في ثوبين وفي الحائض لو كان
غير البالغ حد الشهوة في ثوب واحد جاز والمراهق كالبالغ في الكفن وفي كتاب التجهيز كف الكفاية اولى
اذا كثر الورثة وقل المال **ولو بقي اقل من عضو امرئ بنعه وغسله** يعني اذا علم بعد التكفين ان اقل
من عضو الميت لم يغسل امر محمد بن زرع الكفن وغسل ذلك خلا فالحال لان التسليم لم ينم اما علموا بعد
ما اهلوا التراب عليه فلا يخرج ويصلى على قبره ثانيا لان الصلوة على غير المغسول انما لم يعتد بها اذا
امكن غسله والآن زال ذلك الا مكان فسقطت فرضية الغسل فبصلى على قبره لان صلوة الجنائز دعا
من وجه له ان الغسل لم ينم وضار كما لو ترك عضوا ولها ان قبله من العضو قد يتسارع اليه الجفاف
فيحتمل انه اصابه الما ثم جف فلا ينزع بالشك بخلاف العضو الكامل لا تتفاد الاحتمال فيه **فيبدأ بالاسرة**
لغيره يعني كف الكفن من سائر الميت ثم عن يمينه ليكون اليمين فوق اليسر **ويغسل الكفن** **خوف انتشار**
وتزاد المراه خمارا فوق القميص تحت اللقافة وحرقه ليربط تدبها فوق الكفن يعني
الى السم وقيل الى الركبة فيكون كف السنة خمسة لما روى انه عليه السلام امر بذلك **وعجز ثلثة** يعني
كفن المراه للكفاية ثلثة وهي ثوبان وخمار **ويجعل شعرها على صدرها ونحر الاكفان ونرا قبل ان يدرج**
فيها **فصل في الصلوة على الميت** **ونقدم الوالي الى السلطان في الصلوة عليه** لانه نائب النبي
عليه السلام وهو كان اوليا لمومنين من انفسهم فكذلك نائبه **ثم القاضي** او امير المصرا لم يحضر الوالي
لانه نائبه وله الولاية العامة **ثم امام الحج** اي الجماعه ان لم يحضر القاضي لانه اختاره امام نفسه في حوزة
فيكون مختارا له للصلوة عليه بعد موته ولو اوصى ان يصلى عليه غيره فلا فاقصية جازيه وفي المتن في حوزة
باطله **لا اولى** يعني قال الشافعي الوالي اقدم من السلطان وغيره لانه الاقرب **وبعد** اي الوالي ان شاء
ان يصلى عليه اي غير المذكورين لان حق التقديم بعدهم كان له وفي فتاوى الولوالحي هذا اذا لم يرضه وان تابعه
وصلى معهم لا يعيد وفي الفتية لو اعادها الوالي ليس من صلى عليها مع غير الوالي ان يصلى مع الوالي مرة اخرى
وكذا يعيد السلطان اذا صلى عليه لانه مقدم على الوالي فاذا ثبت حق الاعادة للادنى فثبوته للاعلى اولى ثم
ترتيب الاوليا في الصلوة كترتيبهم في العصوبة والانكاح الا ان الميت وابنه اذا اجتمعا كان الاب اولى لان الاب
افضل لكونه اسن وان لم يكن للميت ولي فالزوج اولى ثم الجيران **ونمنع تعديها** اي تعدد الصلوة على
الميت وقال الشافعي يجوز تعدد الصلوة على الميت على الجنائز بحجاجة ثم حضر اخر من فله ان يصلى عليها
جماعه وفراى وصلواتهم تقع فرضا كالاولى لان من صلى مرة لا يصلى ثانيا لما روى ان الناس صلوا على النبي
صلى الله عليه وسلم مرارا فوما بعد فوم ولنا ما روى ابن عباس انه عليه السلام لما فاتته الصلوة على عمر رضي
الله عنه قال ان سبقت بالصلوة فلم اسبق بالدعائه وتكرار الصلوة على النبي عليه السلام كان مخصوصا
به لانه في قبره لان كما وضع لكونه لحيوا لانبيا حراما على الارض وفي المحيط لو صلى على الميت واحد يكفى
ويصلى على القبر المفوات يعني اذا دفن الميت بعد غسله ولم يصلى عليه يجوز ان يصلى على قبره اتفاقا
لما روى انه عليه السلام صلى على قبر امه لكن جوازها يمتد الى ان يغلب على النظر انفساخه وهو الاصح
هذا اذا هيل التراب عليه وان لم يهل التراب يخرج ويصلى عليه لان التسليم الى الله لم يتم كذا في الكفاية
وتيق الامام حدا الصدر مطلقا اي الرجل والمراه لان الصدر محل الايمان فالقيام بارايه اولى

في تكفين الميت

اشارة الى ان الشفاعة وقعت لايمانه ولو اجتمع الجنان يجوز ان يصلى عليهم دفعة واحدة كذا في المحيط
ويكبر اربعاً لانه عليه السلام كبر اربعاً في اخر صلوة على الجنان **ونمنع رفع اليدين** في تكبيراتها
سوى التمجيد وقال الشافعي يرفع لما روى ان ابن عمر كان يرفع في كل تكبير ولنا ما روى انه عليه السلام
كان لا يرفع يديه في صلوة الجنان سوى في تكبير الافتتاح **يحد الله في الاولى** اي عقيب التكبير الاولى
وفي عبارته تشامح **ولا نعين الفاتحة** وقال الشافعي يقرأ فيها الفاتحة لانه صلوة من وجه ولا صلوة الا
بالفاتحة ولنا قول ابن مسعود انه عليه السلام لم يوقت في صلوة الجنائز قراة **ويصلى على رسوله**
في الثانية ويدعو الله اي للميت ونفسه والسليين في الثالثة لما روى انه عليه السلام قال
اذا اراد احدكم ان يدعو فيلحده الله ويصلى على النبي ثم يدعو وليس فيها دعاء معين وفي الصبي والمجنون
لا يستغفر لها لعدم ذنبهما بل يقول اللهم اجعله قراطا واجعله لنا ذخرا واجعله لنا شافعا مشفعا **وسلم**
في الرابعة ثنتين اي تسليمتين ينوي بها الرجال والحفظة كما في الصلوة وينوي الميت كما ينوي الامام
فيها لانه هو المشهور والمتوارث لكن لا يرفع صوته بالتسليم في الجنائز كما في سائر الصلوات **لا واحدة**
اي قال الشافعي يسلم تسليمة واحدة يبدأ بها عن يمينه ويختمها عن يساره مدورا وجهه لما روى كذا في بعض
الاثار **ومنعناه من المتابعة لو خمس** يعني اذا كبر الامام فيها خمسا لا يتابعه الموتر في الخامسة عندنا
بل يسلم وقبل بل ينتظر حتى يسلم امامه فيسلم معه وهو المختار وقال في متابعه كما لو زاد الامام في
تكبيرات العيد ولنا ان الخامسة منسوخه لما روى انه عليه السلام كبر اربعاً في اخر صلوة له للجنان
ولا متابعة في المنسوخ بخلاف تكبيرات العيد لان الزيادة مظنة مجتهد فيها لاختلاف الصحابة في عددها
حتى لو زاد ذكر عدد لم يجتهد فيه لا يتابع وفي نظم الزند وسنن الخلاف اذا سمع التكبير من الامام نفسه
اما اذا كان يسمع من المنداد يتابعه في الزايد اتفاقا قالوا وينوي الافتتاح عند كل تكبير لجواز ان يكبر
الامام الافتتاح لان واحدا المندادى انما وضع في صلوة الجنان اذ في العيد يتابعه المقتدى في الزايد
من الجنائز **ويأمر المسبوق به الحال وهما بانتظار تكبير** يعني اذا ادرك الامام في صلوة الجنائز
وقد سبق بعد تكبيراتها يكبر في الحال ويشرع معه عند اي يوسف وقال لا ينتظر تكبير اخرى فيتابع الامام
فيها ثم ياتي ما سبق به بعد سلام الامام متواليا لدعا فيها قبل ان ترفع الجنائز فاذا رفعت فقد قات واما
اذا ادرك بعد الرابعة لا يكبر عندها لغوات الصلوة عليه ويكبر عند اي يوسف فاذا سلم الامام قضى ثلث
تكبيرات فيد بالمسبوق لانه لو كان حاضرا ولم يكبر مع الامام للافتتاح فانه يكبر ولا ينتظر تكبير الامام اتفاقا
كذا في الجنائز لانه ادرك الامام فيتابعه في اي حال كان كما في سائر الصلوات وهما ان كل تكبير في صلوة
الجنائز كراعه اذ ليس لها ركن سواها ولو كبر قبل الامام ثانيا كان ثانيا بالتكبير الفاتحة فلا يجوز لان المسبوق
بعد ما ادرك الامام لا يبتدى بالركعة الثانية **ونمنعها** اي صلوة الجنائز **في مسجد** اذا كان الجنائز والامام
والقوم فيه وان كان الجنائز خارج المسجد قيل لا يكبر لان احتمال تلويث المسجد مفقود وقيل يكبر لان المسجد
بنى لاد المكتوبات والنوافل شرعت فيه تنعما لكونها من متماتها ولا كذلك صلوة الجنائز **وعلى عضو** اي الصلوة
على عضو الميت اي عضو كان غير جازيه عندنا **وعايب** اي الصلوة غير جازيه على ميت غايب وخالفنا الشافعي في
هذه المسائل الثلاث اراد بالمسجد مسجد الجماعة لانه لو بني مسجد خاص للصلوة على الجنائز تجوز الصلوة اتفاقا
وقيد بالعضو لانه لو وجد اكثر بدن الميت بلا راس ونصفه مع الراس يغسل ويصلى عليه اتفاقا واذا وجد
نصفه بلا راس واقله مع الراس لا يصلى عليه عندنا وفي الحقايق محل الخلاف الغايب عن البلد اذ لو كان

عليه

في البلد لم يجز ان يصلي عليه حتى يحضر عنده اتفاقا لعدم المشقة في الحضور له ما روى انه عليه
السلام صلى على جنازة النجاشي وهو مات بارض الجشده والنجاشي عليه السلام بالمدينة ولما روى انه
عليه السلام نفى عن صلوة الجنان في المسجد واما صلوة النبي عليه السلام على جنازة سهل في المسجد
فكان لعذر المطر وان الصلوة تتعلق بمجموع الميت واذا كان اكثر من معد وما كان كله في حكم العدم وان
الميت له حكم الامام ولهذا لو وضعه المصلي خلفه لا تجوز صلوته فالبعد بين الامام والمقتدى كان مانعا
من الجواز فكذا بين الميت والمصلي واما صلوته على النجاشي فمن خصوصاته صلى الله عليه وسلم لان الارض
كانت تطوى فيكون البعيد حاضرا **ويغسل مستهل** وهو الذي ما يكون منه ما يدل على حياته من البكا او حركة
لقوله عليه السلام اذا استعمل مولود غسل والمعتبر في ذلك خروج الاكثر حيا حتى لو خرج اكثر الولد وهو يتحرك
صلى عليه والا فلا **ويصلي عليه وياثر به لسقط ترخلقه** يعني اذا سقط مولود فترأى اعضاؤه ولم يستعمل
صلى عليه عند ابي يوسف اكراما لادم عليه السلام لانه نفس من وجه وقال لا يغسل بل يدبره في خرقه
لان الغسل لاجل الصلوة ولا يغسل عليه فلا يغسل ايضا قيد الا ميا لغسل لانه من لا يغسل لا يصلي عليه اتفاقا
وفيد بنهم الخلقة لانه لو لم يكن تام الخلقة لا يغسل اتفاقا **فصل في حمل الجنائز والدفن**
ونعني اربعة حملها اي اربعة رجال لحمل الجنان من جوانبها الاربع لان الحمل بهذه الهيئة هو المشهور
المتوارث **لام** ولو قال لا اياهم لكان اولي **او ثلثا وخمسة** يعني عند الشافعي رجلان متعينان لحملها
او ثلثه بان يقوم رجل فيضع العودين على عاتقه ويحمل موخرها رجلان او خمسة بان لم يشغل المقدم بالحمل
فاعانه رجلان بالحنشبة المعتزلة خارج العودين والرجلان كان يحملان موخرها فتكون الجنان محمولة على
خمسة وهكذا روى في حمل جنازة سعد بن معاذ **يسرعون** اي يمضون بالجنان **دون الخيب** وهو نوع من
العدو لانه عليه السلام امر به كذا **ونفضل تقديمها** اي تقدم الجنان والمشى خلفها **لا تقدمها** يعني عند الشافعي
المشى امامها افضل لانهم شفعوا والشفيع يتقدم على المشفوع له في العادة ولما روى انه عليه السلام الجنائز
متبوعة الا انه لا بأس ان تقدمها نفيا للزحام قال ابو يوسف رايته ابا حنيفة يتقدم الجنان وهو راكب ثم فعد
حتى تاتيته كذا في النوادر ولانه ابلغ في الايظاظ بها والتعاون في حملها ان احتجج اليه وقول ابن مسعود ففضل
المشى خلف الجنان على امامها كفضل المكتوبة على النافله **ويكره الجلوس قبل وضعها** اي وضع الجنان
عن اعناق الرجال لانه احتياج الى التعاون في الوضع واحترامها فيكره رفع الصوت بالذكر في
تشيعها لان فيه موافقة لاهل الكتاب **ويلحد القبر** اي يجعل شق في جانب القبر الى القبلة لقوله عليه السلام
اللحد لنا والشول لغيرنا وهو ان يجعل حقيقه في وسط القبر فيوضع فيها الميت وفي التبيين ان كانت الارض
رخوة فلا بأس بالشق واتحاد التابوت ولو من جديد ولكن السنة ان يفرش فيه التراب وقيل يحفر القبر قبل نصف
القائمة وقيل الى الصدد وان زادوا فحسن **ويأمر بوضعه** اي بوضع الميت على شفير القبر **ما يلي القبلة** ويوضع
منه في اللحد **لا سلا** يعني عند الشافعي السنة ان يوضع راس الميت بازا قدميه من القبر فيؤخذ راسه ثم يسيل
الى القبر اي يحرق ما روى انه عليه السلام سئل الى قبر ولما روى انه عليه السلام ادخل ابا دجانه في قبره
من جهة القبلة وما رواه غير حجة لانه عليه السلام ادخل في قبره من جانب القبلة **ولا تسن الاثنا في الواضحين**
يعني من دخل في القبر لدفن الميت فكونه وترا ليس بشرط عندنا وعند الشافعي سنة وقاسه على التكفين
والاجار ولما روى انه عليه السلام اخله في قبره اربعة العباس والفضل وعلي وصالح مولى رسول
الله صلى الله عليه وسلم **ويقول الواضع بسم الله وعلى مله رسول الله** لانه عليه السلام قال كذا

باب الجنائز

٥٢

حين وضع ابا دجانه في قبره **ونوجه الميت** في القبر الى القبلة لانه عليه السلام امر بذلك **وتحل عقده**
اي عقده الكفن لانه من الانتشار **ويسوي لبته** اي لين القبر **ويسجي قبرها** اي يستتر بثوب حتى
يحل اللبن على لحدها لان مبنى امرها على الستر **ويكره اجر وخشب** لانهما موضوعان لاحكام السجود
البلي ينافيه ذكر الامام الترمذي تاشي هذا اذا كان حول الميت واذا كان فوقه حشبه لا يكره لانه يكون
عصمة عن السبع قالوا اذا كانت الارض رخوة لا بأس بالاجر والخشب وكره ايضا ان يبنى عليه **لا قبب**
اي لا يكره قبب معمولة كان وغيره لذهابه سريعا وقيل المعمول كبريا والحصير مكروه لانه لم يترد
السنة به كذا في النهاية ولو بلى الميت وصارت ابا جازد فن غيره في قبره وجاز زرعه والبناء عليه
كذا في التبيين **ثم يهال ترابه** اي يصب الا ان الوجه يحفظ من التراب بلبنتين او ثلثا ويكره ان يزداد
على التراب الذي اخبر منه ولا بأس بوضع الحجر عليه لما روى انه عليه السلام وضع على قبر ابي
دجانه حجرا وقال هذا لاعرف قبر اخي وان احتاج الى الكتابه عليه حتى لا يمتحن فلا بأس واما الكتابه
من غير عذر فمكره وكذا في المحيط **ويسم** اراد من تسيم القبر ان يرفع عن الارض مقدار شبر واكثر
منه قليلا لما روى ان قبر النبي عليه السلام كان مستمها هذا القدر ولا يسطح ولا يربع لان الكفار فعلوها
في قبورهم **فصل في الشهيد من قتله مشرك** اراد به الحرني **مطلقا** بالة او غيرها وبمباشرة
او بسبب كما اذا وطئ دابة الحرني مسلما لان هذا نوع من الحرب والاصل فيه انه عليه السلام لم يغسل
شهيدا احدا ولم يكن كلهم قتيلا سيف ولو لحا حرني مسلما الى ماء فوقع فيه لا يكون شهيدا لانه من قتل نفسه
وكذا لو حفر الحرنيون خندقا فوقع فيه مسلم لايكون شهيدا لان ذلك يراد به الدفع لا القتل وفي الغاية
اهل البغي كاهل الحرب قال الله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله وكذا قطاع الطريق قال الله تعالى
انما جزا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا الله ان يبيد قتلوه لا يغسل والمكاريون
في المصر لايلا بمنزلة قطاع الطريق **او مسلم** اي قتله مسلم وكذا من في حكمه **قتلا لا يوجب دية** قتله
لانه لو وجب مال لا يكون شهيدا **بنفسه** اي بنفس القتل قيد به ليدخل فيه قتل الاب ابنه وقاتل بوجوب
القصاص ثم انقلب مالا بالصلح فان القتل فيها شهيدا لان كلاهما لا يوجب دية بنفسه بل بوجوب قصاصا
وانما وجبت الدية بعارض وهو حرمة الابوة في الاول والصلح في الثاني **ظلم** فانه في معنى قتلى احد
فالحق بهم احترامه عمن يقتل في حدا وقصاص فانه ليس شهيدا **او وجد في المعركة** وهو موضع الحرب **وبه اثر**
اي به اثر يكون علامه للقتل كالجرح او صعود الدم الصافي من جوفه الى فيه او خروج من عينه او اذنه
لانه لا يكون الا من شدة الضرب **كان شهيدا** ولو خرج الدم من انفه او ذكروه او دبره او نزل من راسه او
خرج من جوفه لا يكون شهيدا لان الجاهل ان يكون سودا محرقه ولا انسان برعف والحيات يبول دما
وصاحب الناسور يخرج من دبره دم من غير ضرب قيد بالمعركة لان القتل لو وجد في المصر ولم يعلم فانه لا يغسل
ولا نعني لكونه شهيدا **قتيل المعركة غازيا** وقال الشافعي ليس الشهيد الا من قتل في المعركة مجاهدا في سبيل الله
فغيره يغسل **فيكفن بدمه وثيابه** وينزع عنه ما ليس من جنس الكفن كالقز والخف ونحوها لانه عليه
السلام دفن شهيدا احدهما بدمه ودمها به **ويصلي عليه** اي الشهيد وقال الشافعي لا يصلي عليه لان السيف
مما الذنوب وهو مستغنى عن الاستغفار له ولما ان الصلوة لتعظيم الميت ولهذا صلى على النبي عليه السلام
والصبي وقد صح انه صلى على قتلى احد واحدا بعد واحد **والصبي والمجنون والجانين والنفسا**
والمقتول بالثقل يغسلون عند ابي حنيفة اذا استشهدوا خلافا لاهل الصبي والمجنون ان ترك

لا يكره حاربون

دم الشهيد كان للشهادة وهما مستغنيان عنه لطهارتهما عن الذنب فيغسلان ولهما انه لكرامة الشهيد
وهما اول الكرامة لعدم ذنبهما وله في الحايض والنفساء والجنب ان الغسل كان واجبا عليهم فلا ترفع
الشهادة ما وجب عليهم قبل الموت ولهما ان غسلهم سقط بالموت وغسل الموت لم يجز بالشهادة قيد
بقوله بعد الانقطاع لانها اذا استشهدا قبله لا يجب غسلهما اتفاقا في روايه عنه لان الاغتسال لم يكن واجبا
عليهما قبل الانقطاع وفي رواية عنه انه يجب غسلهما وهو الصحيح لانقطاع الدم عند الموت واما المقول
بالقتل فيغسل عنده لانه ليس بشهيد ولا يغسل عندهما لانه شهيد **ومن اراد غسل الارثاق ان ياكل**
الجرح او يشرب او ينام او يداوى او ينقل من المعركة الى خوف ان يظاه حيولا لمقاتله او مضى عليه وقت صلو
وهو يغفل او يقدر على ادائها بالامانة لا يكون في معنى شهيد احد فلا يلحق بهم ولو اوصى في موردين
او اوصى به او عاش اكثر نهار اوليليا من به اي ابو يوسف بالغسل **وخالفه** محمد لان لاكثر حكم الكل
قيد بالاكثر لانه لو عاش تمام يوم ولو ليلة غسل اتفاقا لانه ارتفق مدة معتبره قيل خلاهما بالوصية بامور
دينويه ولو اوصى بمور اخر به لم يغسل اتفاقا وقيل خلاهما في الاخر به ولو اوصى بدنيويه يغسل اتفاقا
وقيل لا خلاف بينهما فيقول ابو يوسف في الوصية الدينويه لا يها من امور الاحياء فقد اصابه من اقر الجاه
وقول محمد في الوصية بالآخر به لا يها صنيع من ليس من نفسه وفي التبيين هذا كله اذا وجد بعد انقضاء
الحرب واما قبل انقضائه فلا يكون مرتبا بشئ مما ذكرنا وفي الخاتمة الوصية بكلمتين لا تبطل الشهادة
وشرط كماله غير عاقل فيه اي بشرط محمد في وجوب الغسل ان يعيش يوما كاملا غير عاقل لان
مادونه حياة قليلة لا تعتبر قيد بكماله لانه لو مضى عليه وقت صلو وهو يغفل يغسل اتفاقا **ولا يصلي**
على باع وقاطع طريق يعني اذا قتل لاجل رغبه وقاطع الطريق لقطعة لا يغسلان وقيل يغسلان ولا
يصلي عليهما للفرق بينهما وبين الشهيد وكذا الكافر الذي له ولي من المسلمين يغسل ولا يصلي عليه لما روى
انه عليه السلام امر عليا بغسل ابي طالب كغسل الثوب النجس وقيل هذا اذا قتل في حال المحاربة اما
اذا قتل بعد ثبوت بدالة امام عليهما يغسلان ويصلي عليهما لان القتل يكون بحمد السياسة ومشائخنا
جعلوا حكم المقتولين بالعصية حكم اهل البغي على هذا التفصيل كذا في النوازل **وتلحق بهما قاتل نفسه**
يعني من قتل نفسه لا يصلي عليه عند ابي يوسف زجر له كالباعى وقالا يصلي عليه لانه فاسق غير ساع هذا
اذا كان عدا اما اذا كان خطا يغسل ويصلي عليه اتفاقا وفي المنتقى من قتل طالم يغسل ولم يصلي عليه لانه غير ساع
بالفساد **كتاب الزكاة** **تقرر من اي اداوها على كل مسلم** قيد به لان
الزكوة عبادة والعبادة لا تصح من الكافر ولم يقيد بالتابع اكتفاء بصرحه بانها لا تجب على الصبي والمجنون وقيد
به لان كمال المالكية انما يحصل بالحريه احترازه عن الرقيق والمدبر وام الولد والمكاتب **مالك للنصاب** اراد به ملكا
تاملا لا تجب على المشتري فيما اشتراه للتجارة قبل القبض ولا على المكاتب فيما في يده من النصاب لانه غير مملوك
رقبه ولا على المولى في عبده المعد للتجارة اذا ابتاع لانه غير مملوك له يدا ولا في مال في يده عبده الماذون الغير المدينون
لانه غير مملوك له يدا لان الماذون يدا اصاله لا يبايه من مولا **حولي** اي ينام عليه حول لقوله عليه السلام لا
زكاة في مال حتى يحول عليه الحول **فاصل عن الجوايج الاصلية** وهي ما يدفع الهلاك عن الانسان تحقيقا
كالنقطة ودور السكنى والانت الحروب والثياب المحتاج اليها لدفع الحر والبرد او تقديرا كالدين فان المدينون
محتاج الى قضاء دينه مما في يده من النصاب دفعه عن نفسه الحس الذي هو كالهلاك وكالات الحرفه واثاث
المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها فان كتب العلم لو كانت للتجارة وبلغ قيمتها نصابا فلا زكاة فيها

بشهادة اراكم
بالمقوله طالم
وكان المقول
من اهل البغي ليس
باهل الحرب
تاتر مان

الاشارة الى الميسر
واستغفار في ان
الزكوة واجبة
في المذون

٥٣

اذا احتاج اليها صاحبها فان الجمل عندهم كالهلاك وان لم يحتج كما اذا اشتراها للبيع ففيها الزكوة
فاذا كان له دراهم مستحقة فصرها الى تلك الجوايج صارت كالمعدوم كما ان الما المستحق بصره للعطش
كان كالمعدوم وجاز معه التيمم **اول نعم** اي مال **ساي** وهي التي تكفي بالرعي في اكثر الحول للدر والنسل
حتى لو لم تزع اثر الحول لا تجب فيها الزكوة وصفها بالسائمة لان النص ورد بتقيدها بهذه الصفة في وجوب
الزكوة **حولية نبيه** الجار والمجرور متعلق بالاداء المقدرا اي بقدر ضاردا وها بنيه **مع العزل** اي
عزل مقدار الواجب **او الواجب** اي مع دفعه الى الفقير وذلك لان الزكوة عبادة فلا بد من نية مقارنة
لادائها لكن لما ثبت الحرج في اشتراط النية وقت كل دفع مع تفرق زمانه اكتفي بالنية عند العزل
تيسيرا كالنية المتقدمة على الصوم ولو دفعها بلا نية ثم حضرته النية ان كان المدفوع قائما في يد
الفقير جاز والا فلا **ونسقطها بهلاكه** يعني اذا هلك النصاب بعد تمام الحول والتمكّن من الاداء سقطت
الزكوة عندنا خلافا للشافعي قيد بالتمكّن لان الزكوة قبله تسقط اتفاقا قولا واحدا ولو هلك قبل التمكن
فله فيه قولا والتمكن في الاموال الباطنة بالظن بها هل الاستحقاق وفي الظاهر بالظن بالساعي كذا
في النهاية وبقيت التمكن عنده تحضق المال لانه لو غاب لا يجب اخراج الزكوة من مال اخر ما لم يتيقن بقاء المال
من الحقايق قيد بهلاكه لان الزكوة لا تسقط باستهلاك النصاب اتفاقا وفي المنتقى لو اقرض النصاب بعد
الحول فتوى عليه يكون هلاكه لانه لم يخرج من مال الزكوة ولو اشترى به عبدا للخدمة او جعله مكرما يكون
استهلاكه وفي الحقايق العشر والخراج على هذا الخلاف اما الجزيه وصدقه القطر لا تسقط اتفاقا لانه ان
الزكوة دين في ذمته فلا تسقط بهلاك المال كصدقة الفطر وكما لو استهلك النصاب ولنا ان الواجب
جزء من النصاب ونفا الجزء بعد هلاك النصاب محال كصدقة الفطر لان وجوبها في الذمة والمال شرط
وجوب الزكوة في المال نفسه فافترقا بخلاف الاستهلاك لان الواجب دخل في ضمانه بالاستهلاك فصار
دينا في ذمته ولو هلك نصاب السائمة بعد طلب الامام الزكوة وعدم دفعها اليه فالصحيح انه لا يضمن
لانه كان مختارا في ان يودي من نفس السائمة او من غيرها فحبسه يجوز ان يكون يودي من محل اخر **وقسمها**
على النصاب والعفو ليسقط منها بقدر المالك وخضاها بالنصاب ليكون المالك من العفو يعني اذا
اجتمع في المال نصاب وعفو يتعلق الوجوب بهما عند محمد وما هلك هلك منهما وقالا يتعلق الوجوب
بالنصاب دون العفو مثلا كان لرجل ثمانون شاة فنصفه نصاب ونصفه عفو فاذا هلك منها اربعون
فعلية نصف شاه عنده وشاه عندهما فان قلت اذا تعلق الوجوب بكلاهما فكيف سمي محمد الزايد من النصاب
عفو قلت سماه باعتبار ان الزكوة كانت واجبه بدون تلك الزيادة فلما وجبت شاعت في الكل لانه ان
الزكوة وجبت شكر النعمة المال والكل نعمة فتعلق به الوجوب ولها ان الزايد على النصاب جعل عفو فلم
يرد به الوجوب ثم لو زاد الهلاك على مقدار العفو يصر الى كل النصاب شايعا عند ابي يوسف والى
النصاب الذي على العفو ثم الى ما قبله عند ابي حنيفة مثلا اذا كان لرجل اربعون من الابل فهلك
منها عشرون ففي الباقي يجب عشرون جزءا من سنة وثلاثين جزءا من ابنة لبون عند ابي يوسف لان الاربع
عفو وبقي الواجب في سنة وثلاثين ففي الواجب بقدر الباقي ونجيب اربع سياه عند ابي حنيفة لانه
صرف الهلاك الى النصاب الذي على العفو فبقي النصاب الاول واما محمد فقد مر على اصله فقال يجب
بنت لبون لان الواجب متعلق بالكل عنده اعدا ان صرف الهلاك الى العفو متصور في جميع الاموال
عند ابي حنيفة واما عندهما فلا يتصور الا في السوا بركة ما زاد على ما يتي دراهم لا عفو فيه عندهما

او الميسر

ولو تصدق بالنصاب ولم ينوها أي الزكوة سقطت عن ذمته لأن الواجب كان حزم من الكل فإذا انصرف به دخل الجزء فيه فلم يحتج إلى التعيين وكذا لو أبرأ النصاب من فقير سقط زكوة فقائه نواها ولم ينوها لأنه أدى الدين عن الدين فكلاهما ناقصان إذا الدين ناقص بالنسبة إلى العجز فيجوز أدواها ولو أبرأه بنوي الزكوة مال آخر لا تسقط لأنه أدى الناقص عن الكامل فيد بالتصدق لأنه لو دفع كل النصاب بنوي به عن النذر أو واجب بفتح عما بنوي ولا تسقط الزكوة بل تضمن قدر الواجب فإن قلت الزكوة إنما تؤدي بالنية فكيف سقطت عنها بلا نية قلت لفظ التصديق مشعر بأن نية أصل العباد ووجدت وتلك كافيته وإن لم يعمد تعيينها ونية الفرض إنما تشترط لتحصيل اليقين والواجب متعين في هذا النصاب فلا حاجة إلى التعيين وصار كما إذا نوى الصوم مطلقا في رمضان **وبعكس في البعض** واسقط منها بقدره يعني إذا تصدق ببعض النصاب قال أبو يوسف لا يسقط شيء من الزكوة لأن الواجب غير متعين فالبعض الباقي يصلح أن يكون محلا له وقال محمد يسقط منه زكوة ما تصدق به باعتبار الجزء بالكل **ولا نوجبها على مدبر مستغفر** أي مشغول لما في يده من النصاب وقال الشافعي يجب عليه لتحقيق سبب الوجوب وهو ملك نصاب تام ولنا أن الزكوة إنما تجب في المال الفاضل عن الحاجة ومال المدبر ليس كذلك لأنه محتاج إلى أن يقضي دينه من ذلك المال فاعتبر مال المدبر بقدر دينه معد وما وضع في الزكوة إذا الدين لا يمنع الخراج اتفاقا من التقية قيد مستغفر لأنه لو بقي بعد الدين قدر نصاب تجب الزكوة في الفاضل اتفاقا المراد دين له مطالب من جهة العباد سواء كان الدين لله تعالى كدين الزكوة فإن مطالبه هو الإمام في السوايم ونائبه في أموال التجار وسيجي بيانه وللعباد في دين النذر والكفارة لا يكون مانعا لأن الإمام لا يطالبه ولا نبيه وفي الكافي لا فرق في الدين بين الموجل والحال وقال الإمام البرقي وإن كان الدين مهورا موجلا لا يمنع لأنه غير مطالب به عادة وقيل إن كان الزوج على عزم من قضائه يمنع والأقوال لا يتعدد بنا في زعمه وقال القنطري ودين التقية مالم يقض بها القاضى نه ليس في حكم الدين وقال الإمام الترمذي إن الدين الموجل الذي لا يكون مهورا لا راية فيه أن قلنا لا يمنع فله وجه وإن قلنا يمنع فله وجه **وصي مجنون** أي لا نوجب الزكوة عليها وقال الشافعي تجب بامر الولي بإخراجها عنهما وإن لم يكن لها ولي يأخذها الإمام وينصب لهما وليا له أن الزكوة موند مالبه فتجب عليها كما تجب للمون من التقية والعشر وصدقة الفطر ولنا أن الزكوة عبادة محضه فلا تجب عليها كالصلوة والصوم ولا يلزمنا ما استشهد به لأن التقية حق العبد ولهذا تنادي بدون النية والعشر موند الأرض فيه غالبه ولهذا تجب في الأرض الموقوف وصدقة فيها موند الموت ولهذا تجب على الغير كالنقعة **ويشترط في العارضي فاقه أكثر الحول** أقله يعني إذا جاز صاحب نصاب جنونا عارضا وهو أن يبلغ مقيما ثم يجن قال أبو يوسف إن كان مقيما في أكثر الحول فعليه الزكوة والأقوال وقال محمد إذا أفاق شيئا من السنة وأن قل فعليه الزكوة قيد بالعارض لأن الجنون الأصلي وهو أن يبلغ مجنونا يعتبر فيه ابتداء الحول من حين فاقته اتفاقا لأن التكليف لم يسبق هذه الحالة وقيد بالافاقه لأنه لو استمر جنونا سنة لا يجب عليه اتفاقا كما في الأصلي لأن يوسف لأن أكثر يقوم مقام الكل فالمحقق في أكثر السنة كالمحقق في كلها فكذلك المجنون في أكثرها كالمجنون في كلها ولمحمد أن السنة للزكوة كالشهر للصوم فلو أنه أفاق شيئا من الشهر وإن قل يلزمه الصوم فكذلك هذا **ولو قضى مفلس** أي لا يملك ما يملكه من فله إذا نادى في الناس أنه مفلس **مقرا عليه بعد أعوام** أي **بعدم الوجوب عنها** يعني من كان له دين على مفلس مقر بدينه فقضاه بعد سنين فلا زكوة عليه للسنتين الماضية عند محمد وقال عليه الزكوة قيد بمفلس لأن المدبر لو كان غنيا أو معسرا مقرا غير مفلس فعليه الزكوة اتفاقا لأن الدين على المعسر ليس كالمالك وقيد بقوله مفلا أنه لو كان جاحدا ولم يكن له دينه لا تجب اتفاقا وعن أبي يوسف

الدين على المدبر
لو كان جاحدا
لم يكن له دينه

أنها تجب فيه مالم يحلفه القاضى لاحتمال أن ينكل عن ماله فيتوصل إلى ماله فإن كانت له دينه لأن الدين قد لا تقبل والقاضى قد لا يعدل وقد لا يظفر بالخصومه بين يديه لما منع فيكون في حكم الهالك ذكر في التقية هذا هو الصحيح أما محمد فقد جعل ذلك المال بمنزلة الهالك لصحة التفليس عنده وأما أبو حنيفة فقد مر على أصله من أن التفليس غير صحيح لأن المال غادر ورايح فلا يكون كالمالك وأما أبو يوسف فقد كان مع محمد في تصحيح التفليس لكن خالف أصله وجعل الدين هنا بمنزلة المال رعاية لجانب الفقر استحيانا **وطرقتناه** أي محمد في عدم جواز الزكوة **فما إذا الحق** أي صاحب النصاب **وسط الحول** فاكسب ما قضاه في آخره يعني اكتسب مالا قضاه دينه في آخر الحول وقالنا تجب عليه الزكوة لأن الحقوق للدين بمنزلة هلاك النصاب وهلاكه في أثناء الحول كان مانعا وكذا اشتغاله بالدين ولهما أن اشتغاله بالدين بمنزلة نقصان سعده لا كهلاكه لأن المال باق حقيقته واعتبار الكمال في كل ساعات الحول حرج على صاحب المال فاكسب بكماله في أول الحول وآخره لأن أوله وقت الانقضاء وآخره وقت الوجوب **ولو أنت أي مضت أعوام على ديون أو عرض** كانت للتجارة فقبضت تلك الديون **أو نصت أي فقدت تلك العروض وجبوا عن المال** أي عن كل الأعوام الماضية **لا عام القبض** يعني قال مالك عليه زكوة السنة التي قبض فيها الديون ولنا أن العروض ليست من جنس مال التجارة قبل النقد وكذا الدين ليس بمال حقيقته وإنما يصير مالا بالقبض فيعتبر عام قبضه لا ما قبله ولنا أن مال عرفا ولهذا يجوز الشراؤها فكان يجب عليه عند تمام كل سنة أن يزكي منها لكن لم يكن متمكنا من صرف جزء منها إلى المستحق فعند القبض تمكن من الأداء فوجب أدائها ووجب قبل ذلك **ولو أبرأه عن دين مسأول لنصاب معه في بعض الحول فتم لم يوجبها وخالفه** يعني من كان له نصاب وعليه مثله فأبرأه الطالب عن الدين في بعض الحول فتم الحول الأول قال أبو يوسف لا زكوة عليه حتى مضى حوله من يوم الأبرأ لأن مال الديون لم يتعقد سببا للوجوب لا يشتغاله بالحاجة الأصلية لأنه ملك المال من وقت الأبرأ وقال محمد عليه الزكوة لأن الدين كان مانعا بواسطه احتمال المطالبة والأخذ وبالأبرأ يبطل ذلك الاحتمال فنصار كان لم يكن الدين أصلا **ولم يجعل دين زكوة مال مستهلك مانعا عن وجوبها في مستفاد** يعني من كان له نصاب ولم يزكه بعد تمام الحول فاستهلكه فاكسب نصابا آخر وحال عليه الحول فإن دين زكوة النصاب المستهلك لا يمنع عن وجوبها في النصاب الثاني عند أبي يوسف وقالنا يمنع قيد بدين الزكوة لأن غيره من دين العباد يمنع اتفاقا ودين النذر والكفارات لا يمنع اتفاقا كذا في المصنف وقيد بمستهلك ومستفاد لأن دين زكوة العجز يمنع وجوبها ذلك النصاب اتفاقا لأن جنوه صار مستحقا فنقص النصاب له أن هذا الدين لا مطالب له من جهة العباد لأنه بعد الاستهلاك يستحيل أن يمر به على العاشر ولها أن له مطالبا من جهة العباد نظرا إلى الأصل ما في السوايم فالإمام يأخذها وأما في أموال التجار وكان يطالبه العمال إلى زمان عثمان رضي الله عنه وأما قس عثمان بإجماع الصحابة زكوة الأموال الباطنة إلى ملائكتها أحذرا من العتة فلم تبطل المطالبة بالكسبية ولهذا إذا علم الإمام من أهل بلدة ترك زكوتهم يطالبهم بها كذا في الغاية **وما أوجبها في النصار** وهو المال الذي يكون عينه قايما ولا يرجح الانتفاع به كالمغصوب والمال المحجود إذا لم يكن عليه دينه والمفقود والائق والمال الساقط في البحر والمدفون المنسي مكانه وقالت زفرية الزكوة للسنة الماضية إذا وصلت يد إليه **لأن سبب الوجوب** وهو ملك النصاب التام وجد فيه وفوات اليد غير محل كمال بنا السبيل ولنا أن النصار ليس بمال تام لأن النصار إنما يحصل بالفقر على التصرف ومال النصار السبيل منقطع به لتمكنه من بيعه ودليل على الفقر وفي المنتقى لو هرب عن ماله فإن قدر على طلبه أو التوكيل به

فعليه الزكوة والا فلا **ولا عن اعوام مرت على نصاب مقبوض** يعني من كان له نصاب غير لا دين ومضت سنون ولم ينفصل النصاب فيها ولم يركبها فعليه الزكوة عن السنة الاولى فقط عندنا وعن تلك السنين عند زفر له ان الزكوة عبادة فلا تمنع دينها كدين النذر ولنا انما دين له مطالب من العباد كما قررناه قريبا اعلم ان المفهوم من المنع ان دين الزكوة غير مانع عنده مطلقا ولكن فصل بعض على قوله فقال دين الزكوة عنده مانع في الاموال الظاهرة لان له مطالبها وغير مانع في الباطنة اذ لا طالب له من العباد **ولا توجهها في نصاب سائمة حتى الخلطة فيه** وهي تضم الخا الشركة يعني اذا كان لرجل مثلا عشرة ون شاة ولا عشرة ون صح خلطها بان يشتركا في المسرح وهو مجموع المواشي في الغداة والمراح اى المبيت والمشرع اى الطريق والمرعى والراعى والفحل والمجلب والكلب وزاد في الاسرار ان يجمعها ببر واحد والاختلاف في جميع السنة والقصد في الخلطة هل يشترط فيه قولان ويشترط ايضا ان يكون الخليطان اهلا للوجوب ولما اشر للخلطة مع المكاتب فعليه ما شاة عند الشافعي خلافا لنا قيد بالسائمة لانه لو كان لاثنين ما يتأد رهم لا زكوة فيهما اتفاقا لان الخلطة في ثمار رجلين اذا اتحدت فيهما ومكان جافتهما ودكان بيعهما غير واجبة في اعتبار بلوغها خمسة وستين يخرج منها العشرة قوله عليه السلام لا يفرق بين مجتمع معناه نجب فيه الزكوة لانها لو لم تجب يكون فيه نقصان للمجتمع ولنا قوله عليه السلام لا يجمع من مفترق في الملك لان النصاب اذا كان ملكا لواحد ومتفرقا في امكة تؤخذ فيه الزكوة ومعنى ما رواه لا يفرق بين مجتمع في الملك كمن ملك ثمانين شاة ليس للساعي ان يفرقها وياخذ منها شاتين **وتوجهها على مضارب عن نصيبه قبل القسمة** يعني اذا كان نصاب المضارب من الزرع نصابا نجب عليه الزكوة عندنا خلافا للشافعي قيد بالمضارب لان الزكوة تجب على رب المال من حصته من الزرع اتفاقا وقيد بقوله قبل القسمة لانها بعد القسمة نجب عليه اتفاقا لانه استحقاق المضارب للزرع ليس بظن بل هو الاجر لان العمل مجهول ولا يظن بقر الشركة لانه لا مال له بل بظن بقر العالة فلا يملك قبل الاقرار بالقسمة كعامل الصدقات ولنا اتفاقا شركات في الزرع بقصتها في العقد بان يكون رأس المال من احدى عملها ومن الاخر مالا فيملك المضارب نصيبه قبل القسمة كما ملك رب المال **وهي واجبة عند قبض اربعين درهما من بدل مال التجارة وما يتبين منه لغيرها وما يتبين مع الحول بعده من بدل غير مال** توضيح هذه المسائل موقوف على تفصيل الديون وبيان مراتبها الدين ثلثة انواع قوى كبدل عروض التجارة وثلث السوايم ووسط كبدل مال ليس للتجارة كثلث عبيد الخدمة وثياب البدله واجره دار التجارة وضعيف كبدل مال ليس بمال كالمهر وبدل الخلع والقصا والكتابة والديه اذا عرفت هذا فاعرف ان الدين اذا كان نصابا كاملا وحال عليه الحول عند المدينون ثم قبضه الدين فعند اى حقيقه ان كان المقرض من الدين القوي نجب عند قبض اربعين درهما درهم ولا يودي عما نقص عنه لان في الكسور لا زكوة عنده وان كان من الدين الوسط فعند قبض ما يتبين درهم نجب خمسة دراهم بلا اشتراط الحول وان كان من الدين الضعيف فعند قبض ما يتبين درهم مع مضى الحول بعد القبض نجب خمسة دراهم لانه ان الدين ليس بمال حقيقه لانه عرض والمال جوهر شرعا لان من خلف ان لا مال له لا يحتل اذا كانت له ديون غير مقبوضه فاعتبر الدين بما هو بدله فان كان بدلا عن مال تجاره اخذ حكمه فصار قويا فلا يشترط فيه الحول ولا قبض النصاب وباعتبار ان المال ليس للتجارة يشترط كل منهما فشرطنا النصاب دون الحول عملا بالشبهين وان كان بدلا عما ليس بمال يكون منعيفا فاشترط الحول والنصاب لانه ليس مالا باعتبار ذاته لا باعتبار بدله **والخالف الاوسط بالاخير روايه** يعني روى المكي ان ابا حنيفة الحق الدين الاوسط بالدين الاخير في اشتراط الحول بعد قبض المائتين نظر الى انه ليس بمال في ذاته وترجيحا لاعتبار ذاته على اعتبار بدله **واوجبا عن المقبوض**

55
مطلقا يعني قال لا تحت زكوة ما قبض من اى دين كان قتل او كثر لان الديون كلها في المالمية سوا الدين ملحق ولهذا يجوز ان يبيع حقه عليه ويشتري به وتمام الحول عليه في الذمه كتمامه وهو عين فبودي ربح عشر ما قبض وفي المحيط الخلاف فيما اذا لم يكن له مال غير الدين فان كان فيضم ما قبضه الى ما عنده اتفاقا لانه بمنزلة القايده **وشرطا الحول بعد النصاب اى بعد قبضه في الدية والارث وبدل الكتابة** يعني استنبيا من حكم الديون دين بدل الكتابة لانه ليس بدين حقيقه فلهذا لا تصح الكفالة به كالدية تكون واجبة على العاقلة بطريق القتل والصله لا تملك قبل القبض ولهذا لا تسنوني من تركه من مات من العاقلة **والنصاب المعين من السائمة لا نجب فيه بعد الحول قبل القبض** يعني اذا تزوج رجل امرأة على نصاب معين كخمسة من الابل المعينه واربعين من الشياه المعينه فحال عليه الحول في يده ثم قبضته بعد تمام الحول لا زكوة فيه عليها عندنا في حقيقه وقال لا عليها الزكوة قيد بالمعينه لانه لو لم يكن معين لا زكوة عليها حتى يتم الحول بعد القبض اتفاقا وقيد بالسائمة لانها لو لم تكن سائمة لم تجب الزكوة عليها اتفاقا اعلم ان قيد السائمة وكونها معينه على تقدير ان يكون المهر من المواشي لانه لو كان دراهم او دينارين المسئلة مصونة تحالفا لخلاف كذلك كذا في الكافي وقيد بقوله مهر لان النصاب لو كان مشتريا وموروثا او موصى به نجب الزكوة عليها اتفاقا وقيد بقوله قبل القبض لان النصاب لو كان في يدها نجب عليها اتفاقا لانه ان ملكها فيه ضعيف لا يتطل بردها وتقسيل ابن الزوج ويتصف بطلانها قبل الدخول فلا يكون سببا لوجوب الزكوة كالدية وبدل الكتابة قبل القبض ولها اتفاقا تملك التصرف كيف تشاء بدل وغيره وبورث عنها فتجب الزكوة فيه فبا ساء على ما بعد القبض **والزمنها بزكوة النصف المردود بعد الحول من الف قبضت مهر** **للطلاق قبل المسيس** يعني اذا تزوج المرأة على الف فقبضتها فتم الحول عليها في يدها ثم طلقها قبل الدخول بها فعليه ان نصفها اتفاقا لكن زكوة النصف المردود لا تسقط عنها عندنا وتسقط عند زفر وفي الخاقاني وضع المسئلة في النقد لان المهر لو كان عينا او سائمة بعينها او بغير عينها والمسئلة تحالفا فتسقط عنها زكوة ما عدا الى الزوج اتفاقا وفي المحيط الصحيح انه لا يتفاوت بين ان تنس وجها على ابل بعينها او بغير عينها لانه ان النصف لما وجب رده صار كمالها لم تملك عليه من الاصل لانفساخ اخذها ولنا ان الواجب عليها رد نصف الف دينارا عليها لا رد نصف ما قبضته عينا فلم يزد الاستحقاق على ما وجب فيه الزكوة فلم تسقط بعد وجوبها **واسقطناها عن الموهوب له في رجوع فيه مطلقا بعد حوله** يعني من وهب نصابا لرجل فلما حال عليه الحول رجع فيه تسقط عنه الزكوة عندنا سوا رجوع بقضا القاضي او بدونه **لان كان نقضا اى لا اسقطناها ان كان الرجوع نقضا** يعني قال زفر تسقط عنه ان رجع بقضا القاضي ولا تسقط ان رجع بغيره قيد بالموهوب له لانه لا زكوة فيه على الواهب اتفاقا لانه غير مال للموهوب في ذلك الحول لانه فسخ العقد بتراضي قابيل ملكه باختياره فصار كمنه جديد ولنا ان مال الزكوة استحق في يده بغير اختياره فينزل منزلة هلاكه والموهوب له مضطر يعني لانه لو لم يفسخه يفسخه القاضي جبرا لانه لا مانع له عن رجوعه فيكون النقض وعدمه سوا **وقطعنا حول السائمة لاستبدالها مطلقا** يعني من كان له نصاب من السائمة فاستبدل بها في اخر الحول من جنسها من السائمة او خلاف جنسها وهذا معنى قوله مطلقا انقطع حكم هذا الحول عندنا فيبدل بحول اخر بما استبدل به **لان كان خلاف الجنس** يعني قال زفر ان استبدل من غير جنسها انقطع الحول وان استبدل بها من جنسها لم ينقطع فاذا تم الحول نجب عليه الزكوة لانه ان البدل المتجانس اخذ حكم الاصل فيكون الحول الاول باقيا في حقه ولا كذلك غير المتجانس كما ان المستفاد في اثنا الحول اذا

مهر

اى قبل الدخول او اى قبل القبض او اى قبل الف

اى قبل المسيس

كان من جنس النصاب يضم اليه ويذكر بحوله واذا كان من خلاف جنسه لا يضم ولنا ان استئنا السايمة من غيرها
درا ونسلا فالشرط ان يتم الحول على غيرها فاذا استبدلت نفوت عنها فيفوت شرط الوجوب قيد
بالسايمة لان عرض التجارة اذا استبدلت لا ينقطع الحول الاول اتفاقا لان الاستئنا من مالهيتها وهي باقية
مع الاستبدال وكذا اذا استبدل الذهب بالفضة لا ينقطع الحول الاول اتفاقا كذا في المعنى فلو استبدل
بعد تمام الحول لا يبطل اتفاقا من الحقايق **ويجوز الحيلة لدفعها** اي يجيز ابو يوسف الحيلة لدفع وجوب
الزكاة **وكرهها** اي محمد ان الزكاة لنفع الفقرا وفي الحيلة اضرار للمرو ولا ييوسف انه امتناع من الوجوب
لا ابطال الحق للفقير لانه لو كان يخاف ان لا يمثل امره فيكون عاصيا والقرار من المعصية طاعه وهذا اصح كذا في المحيط
وكذا الخلاف في الحيلة للشفعة قيل الفتوى في الشفعة على قول ابي يوسف وفي الزكاة على قول محمد وهذا
تفصيل حسن **ولا تأخذها من سايمة امتنع ربه عن اداها بغير رضاه بل تأمره ليؤدبها اختيارا**
يعني قال العلماء وانا اذا امتنع مالك السايمة عن ادا الزكاة لا يأخذها المصدق جبرا عندنا بل يحبس حتى يؤدبها
بنفسه وقال الشافعي يأخذها جبرا قيد بالسايمة لان الزكاة في الاموال الباطنة كالنقدين وعرض التجارة
لا يأخذها جبرا اتفاقا لانه ان اخذها حق الامام لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة فله ان يجبر عليها كالدينار اذا
ظفر بحبس حقه من مال المديون ولنا ان الزكاة عبادة فلا تؤدى بلا اختيار وفي قوله تعالى صدقة اشارة اليه
لانها انما تكون صدقة بنية القرية **ولان التركة ان لم يوص** يعني اذا مات من عليه زكاة السايمة لا يأخذها
الامام جبرا من تركته عندنا الا اذا اوصى باخر اجها فحينئذ يأخذها من ثلث ماله وقال الشافعي يأخذها
من تركته سواء اوصى ولم يوص وهذه المسئلة فرع لما قبلها **وبأخذ المصدق** وهو الذي نصبه الامام لأخذ الصدقة
الوسط لان في اخذ الوسط رعاية الجانبين **ويجوز اخذ القيمة في الزكاة** وقال الشافعي لا يجوز وفي المصنف
كذا الخلاف في العشر والخراج والكفارة وصدقة الفطر والتذرية انها قرية تغلقت بمحل فلا تادى بغيرها
كالهدايا والضحايا ولنا ان ادا البعير عن خمسة من الابل جاز اتفاقا والشرع اوجب فيها شاة فدل على
ان البعير قائم مقام الشاة بطريق القيمة فيكون في غير البعير دفع القيمة وانما لم تجز في الهدايا والضحايا لان
المعتبر فيها الارافه وهي لا تحصل في دفع قيمتها وفي الجزية يجوز اخذ القيمة اتفاقا بان ادى الثياب مكان الدنانير
كذا في مختلف الصدر الشهيد **حتى اذا اوجب سن وفقد** اي وجب ذات سن ولم توجد في نصابه **أخذ**
المصدق الاعلى والادنى اي الاعلى من سن والادنى منه **ورد** فضل القيمة في صورة اخذ الاعلى **واسدرد** اي اخذ
من مال المالك ما ينتم به قيمة السن من الدراهم في صورة اخذ الادنى اعلم ان ظاهر المتن يدل على ان الخيار للمصدق
والصواب انه لرب المال لانه شرع رفقا والرفق انما يتحقق بتخييره ويجبر الساعي على القبول الا اذا دفع المالك
اعلى من الواجب وطلب الفضل لانه شرعا بالزيادة ولا اجبار فيه وللمصدق ان يطلب الواجب او قيمته اعلم
ان قوله وفقد قيد اتفاقا لانه لو دفع القيمة او الاعلى والادنى مع وجود السن الواجب جاز كذا في التبيين
واعتبرنا القدر دونها اي دون القيمة **في النصاب الكلي والوزني** مثلا اذا ادى اربعة اقرص جديده
عن خمسة رديه او اربعة جياذ عن خمسة واذا اداها من خلاف جنسها فالمعتبر هو القيمة اتفاقا لان الجوده
في اموال الربا متقومه عند المقابلة بخلاف جنسها وانما وضع في اموال الربا في غير هاتين القيمة اتفاقا
كذا في الحقايق لانه ان عدم اعتبار القيمة في الاموال الربويه كان حذرا عن الربا فلا ريب بين المولى وعبده فمعتبر
القيمة ولنا ان الله تعالى جعلنا بمنزلة المكاتبين حيث استقرض منا واوجب الجزاء في عطائنا مكاسبنا
والربا حر لم يبين المولى ومكاتبه فكذا بيننا وبين الله تعالى **واعتبر النفع للفقير** يعني اعتبر محمد ما هو

زبوني لا يرى عندنا الاكر
اربعه عليه غير او درهم
وعند غيره هذا اذا
اد امر جنسه مح

النفع للفقير من قدر الزكاة وقيمتها مثلا اذا ادى خمسة دراهم زبوني عن خمسة جياذ لا يجوز عند محمد
فيؤدي الفضل الى تمام قيمة الواجب وقال لا يجوز لان الجوده ساقطة العبرة في الاموال الربويه فيعتبر القدر
هذا اذا كان المال زبونا وادى من جنسه واما اذا ادى من خلاف جنسه فالقيمة معتبرة اتفاقا واذا ادى
اربعة جياذ عن خمسة زبوني وقيمتها سوا لا يجوز الا عن اربعة اتفاقا **اعندنا** هي افعالنا
لانها يعتبر ان القدر فكذا عند محمد لانه يعتبر النفع والقدر ههنا النفع وعند زفر عن خمسة لانه
يعتبر القيمة ولو ادى خمسة جياذ عن خمسة زبوني فقط جوزه زفر ولم يجوز محمد لان القدر انفع
للفقير بل الواجب عليه درهم ولو ادى خمسة جياذ من زبوني يجوز اتفاقا على اختلاف التخرج **ونظم**
المستفاد المراد من الضمان تجب الزكاة في الفايد بتمام الحول على الاصل اذ لو كان ناقصا وكل مع
المستفاد وانعقد الحول فلا يضم اتفاقا هذا اذا كان المستفاد في خلال الحول اما بعد الحول يستأنف
حولا اخر اتفاقا من الحقايق **الى جنسه ونزكه بحوله** يعني من كان له نصاب فاستفاد في ثلث الحول
من جنسه مالا باي وجه كان تجب الزكاة في الزايد نصابا كان او غيره اذا تم الحول على الاصل عندنا وقال
الشافعي لا يجب بان يستأنف للفايد حولا اخر لان المستفاد اصل بنفسه في السببيه فيشترط له الحول الا ان
يكون اوله اذ اقلها تضم لاتها تا بعه لاصلها ولهذا يستحق من يستحق الاصل ولنا ان اتحاد الجنس والملك
يوجب الاتحاد في المعنى المقصود فيجب الضم والحول انما شرع للتيسير ولو اعتبر لكل مستفاد مع الكثرة
في اسبابه لادى الى التفسير قيد بقوله الى جنسه لان المستفاد لا يضم الى غير جنسه اتفاقا كما اذا كانت
له ابل فاستفاد **واجاز ولا التعجيل** يعني اذا عمل الزكوة بعد ملك نصاب قبل تمام الحول جاز عندنا
خلاف لما لك لانه ان سبب وجوبها ملك نصاب حولى فادواها قبل تمام الحول كاد الظهر قبل الوقت ولنا
ان السبب ملك النصاب والحول شرط للتيسير فلا يكون كالصلوة قبل الوقت لانه سببها وفي النهاية المعجل انما
يقع زكوة اذا تم الحول والنصاب كامل بدونه واما اذا كان له ابل فادى ما اذا عمل شاة من اربعين في الحول وعنده
تسعه وثلثون لا تقع زكوة لعدم وجوبها عليه فان كان ما عمله قايما في يد الساعي او الامام اخذه وان باعه
الامام ليصدق اخذ ثمنه وان كان صرف الى الفقير وقع نفلا فلا يسترده وذكر في الكفاية ان هذا سهم من
صاحب النهاية لانه اخذ هذه المسئلة من الزيادات لكنها مأولة لان ما ذكره المجل ان كان قايما في يد الساعي
او الامام اخذه المالك محمول على ما اذا انتقص النصاب في يد المالك بعد تعجيل الشاة لانه لو انتقص بالمعجل انتفع
ما عمله عن الزكاة لان يد الساعي هذا المالك في حق تملك النصاب اذا تم الحول والشاة في يده دليل ما ذكر
في الايضاح اذا صرف الزكاة الى الامام ثم نزل الحول والباقي في يده وقع الذي في يد الامام عن الزكاة وان انتقص
ما كان في يده كان له ان يسترده من الامام **ولا يمنعه** اي ابو يوسف **التعجيل في العشر قبل خروج الثمن ومنعاه**
قيد بقوله قبل الخرج لان التعجيل بعد جاز اتفاقا وقيد بالعشر لانه لو عمل عشر ارضه قبل الزراعه
لا يجوز اتفاقا وبعد الزرع قبل النبات على الخلاف في الاصح وبعد النبات يجوز اتفاقا كذا في الحقايق **له**
ان سبب العشر الارض النامية بالخارج والشجر للثمن ينزله ساقى الزرع الحب فيجوز تعجيله كما في الزرع ولها
ان الخارج هو الثمار لا الاشجار عادة حتى لو قطعت وصارت حطب لا يجب فيها العشر بخلاف الزرع لانه
لو فصل يجب فيه العشر اتفاقا **اقول** قوله ومنعاه مستدرك لانه في طرف النبات **ولجزاه عن نصف**
تستفاد بعد ملك فرد اي نصاب واحد يعني من ملك نصابا فجعل زكاة نصف وتم الحول عن الكل جاز
عن الكل **وقال** زفر لا يجوز الا عن نصاب واحد قيد بقوله بعد ملك فرد لانه لو لم يملك نصابا لا يجوز

من زبوني

اتفاقا له ان التعجيل من المستفاد كان قبل ملكه فلا يجوز ولنا ان النصاب الاول هو الاصل في السببية والمستفاد تبع له في حق الوجود فيكون الاول **ولم يضمن الساعي لتعجيله الى فقير استغنى آخر الجول** يعني اذا عمل الساعي الزكوة فدفعها الى فقير فابسر قبل تمام الجول ومات او ارتد جاز ولم يضمن الساعي ما عجل به عندنا وقال الشافعي يضمن الا ان يكون ليسار من ذلك المال هذا اذا لم يكن سوالا من المالك او الفقير من الساعي فان كان فالضمان على من سألته ان وقع المعجل زكوة ثبت عند تمام الجول فاذا تبين انه غير مصرف كان الساعي لا دفع مستهلكا ولنا انه كان حينئذ دفع مصرفا ونفاه كذا ليس بشرط ولم يصد فيه من الساعي جناية فلا يضمن **والامور بالاداء** اي اذا الزكوة للساعي **الا ان يبعد الامر** اي بعد الا مال ملك الزكوة **ضامن** اي عند ان يضمنه سوا علم باءا الموكل ولم يعلم **وشروطه العلم** يعني لا انما يضمن اذا اعطاها بعد ما علم اذا الامر لانه لو ادعى الوكيل قبل اداء الموكل لا يضمن اتفاقا **لعمري** ان الوكيل انما يضمن وسعه وهو مصرف مقدار الواجب من ماله الى الفقير واما وقوعه زكوة فلم يكن في وسعه واما اذا علم باءا به كان مستهلكا ذلك المقدار فيضمن اعلم ان المذكور في المتن موافق لما في الاصل مخالف لما في المنظومة من ان المأمور لا يضمن عند تساوي علم او لم يعلم قياسا على ان الوكيل يدفع دم الاحصار اذا دبح بعد زوال الاحصار عن الموكل لا يضمن علم او لم يعلم وله ان الوكيل كان مأمورا باءا زكوة الموكل ودفع الوكيل لم يقع اذا فيضمن لمخالفته فيما امر به على ان الوكيل صار معز ولا حكما لاداء الموكل وعلم الوكيل بالعمل الحكمي ليس بشرط في نزع اله كالموكل بالبيع اذا باعه الموكل بغير علم وان لم يعلم واما دم الاحصار فعلى الخلاف ولين سلم فلا يضمن بواجب لانه يمكن ان يزول الاحصار فيجوز ولا يدفع واما اذا الزكوة فواجب وضار اسقاطه مقصودا فيضمن اذا لم يحصل مقصود الموكل **واسقطنا تعيين**

التأذير اليوم والدرهم والفقير يعني اذا قال التأذير على ان تصدق اليوم بهذا الدرهم على هذا الفقير فتصدق غدا درهما اخر على غيره بخبره عندنا ولا يخبره عند زفر لانه اني بغير ما التزم بغيره فلا يعتبر عنه ولنا ان ما هو قربة وهو اصل التصديق فيحل تحت التأذير وقد اعطاه والفقير ليس بقربة فيبطل

فصل في سائمة الابل تقدم معنى السائمة في اول الكتاب **يجب شاة في خمس من الابل** **تحتا كانت او على بالان** اسم الابل ثننا ولها والبخت جمع بخت وهو الذي تولد من العربي والفاح وهو الجمل الضخم والسائمة منسوب الى تحت لبس والعرب جمع عربي كذا في التيسير **وشانان في عشر من الابل** وثلاث في خمس **واربع في عشر** يعني الى خمس وعشرين **فبنت مخاض** اي اذا بلغ الابل خمس وعشرين يجب فيها بنت مخاض وهي التي تملأ الحول وطعت في الثانية **وبنت لبون** وهي التي طعت في الثالثة **في ست وثلاثين وحقة** وهي التي طعت في الرابعة **في ست واربعين وجدعة** وهي التي طعت في الخامسة **في احدى وستين ابل** **وبنتا لبون في ست وسبعين وحقتان في احدى وتسعين الى مائة وعشرين** ابل وهذه المقادير اشتهرت كتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي التحفة الواجب في الابل هي الانات فلا يجوز الذكر الا بالقيمة **مستأنف الفريضة** الى فرض خمس وعشرين يعني اذا زاد على مائة وعشرين من خمس ابل ففيها شاة مع الحقبة واذا زاد عشر فثانان مع الحقبتين واذا زاد خمسة عشر فثلاث شياه مع الحقبتين واذا زاد عشرين فاربعة شياه مع الحقبتين واذا زاد خمسة وعشرين فبنت مخاض مع الحقبتين فجملة النصاب يكون مع الاربعة مائة وخمسة واربعين **وجبت ثلث حقا في مائة وخمسين** يعني اذا زاد على مائة وخمسين واربعين يجب ثلث حقا **ثم الى مائة وست واربعين** يعني تستأنف الفريضة في كل

خمس ابل اذا دت على مائة وخمسين شاة مع ثلث حقا الى خمس وعشرين فيكون مع الاول مائة وخمسين وفيها بنت مخاض مع ثلث حقا فاذا زاد عليها عشر صارت مائة وستين وثانين ففيها بنت لبون وثلث حقا فاذا زاد عليها عشر صارت مائة وستين وسبعين **فاربعة حقا** اي في مائة واربعة حقا **الى مائتين ثم تستأنف ابداء** يعني تستأنف الفريضة عندنا **كذلك الخمسين** على حذف المضاف كما ستبين هذه الخمسين وهو الاستيناف الكاين بعد مائة وخمسين احسن من الاستيناف الاول وهو الاستيناف الذي بعد مائة وعشرين والفرق بينهما ان في الاستيناف الثاني انجاب بنت لبون وفي الاستيناف الاول لم يكن لا لعدم نصابه وان الواجب في الاستيناف الاول تغير من الخمس الى الخمسين الى ان تستأنف الفريضة وفي الاستيناف الثاني لم يكن كذا فيجب **مستأنف** يعني في كل خمس شاة الى خمس وعشرين ثم بنت مخاض الى ست وثلاثين ثم بنت لبون الى ست واربعين ثم حقة الى خمسين ثم تستأنف الفريضة بعد المائتين والخمسين هكذا **لا في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة من غير استيناف** يعني قال الشافعي اذا زادت واحدا على مائة وعشرين فيجب فيها ثلث بنات لبون لانها ثلث اربعينات الى مائة وثلاثين ففيها حقة وبنتا لبون لانها اربعينات وخمسون الى مائة واربعين ففيها حقتان وبنت لبون لانها خمسينان **واذا زادت** في كل خمسين حقة ولنا ما روى انه عليه السلام قال اذا زادت ابل على مائة وعشرين ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ولنا ما روى انه عليه السلام كتب الى عمر بن حزم ان ما زاد على المائة والعشرين ففي كل خمس شاة والاستيناف الذي ذكرنا مذهب ابن مسعود وعلى رضي الله عنهما وكانا من افقة الصحابة وكان على رضي الله عنه عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصدقة وكان اعلم بحال الزكوة وما رواه الشافعي لا ينبغي الواجب اذ منه وما روي ثبت لزيادة الواجب فالعمل بالمشيت اولى

فصل في زكوة سائمة البقر **يجب تبعية او تبعية** وهي التي طعت في الثانية **في ثلثين من البقر** **او الجواميس** وهي صنف من البقر وعند الاختلاف يجب ضم بعضها الى بعض لتكميل النصاب ياخذ الزكوة من اغلبها ان كان بعضها اكثر من بعض وان لم يكن يؤخذ اعلى الادنى وادنى الاعلى وهذا على حكم البخت والعرب والضان والمعر **ومسنه** وهي التي طعت في الثالثة **في اربعين** هكذا روى عن النبي عليه السلام **والزائد بحسابه كربع عشرها في الواحدة** يعني اذا زاد على الاربعين فعن ابي حنيفة ثلث روايات احداها انه يجب في الزايد جزء من اربعين جزءا من مسنه ببيان ان تقوم المسنه وتجعل قيمتها اربعون جزءا واذا زادت واحدة يعطى جزء منها وهو ربع عشر مسنه فاذا زادت ثمان يعطى جزءا منها وهو نصف عشر مسنه واذا زادت ثلث يعطى ثلثة منها وهو ثلثة ارباع عشر مسنه على هذا يزيد الواجب على صاحب الزايد الى ان يبلغ **ستين** قوله عليه السلام ها تواربع عشر اموالكم الا انما دون النصاب ومواضع العفو مستثناة بالنص ولا نص في كون ما بين الاربعين والستين مختلفا **او عفو الى خمسين** وهذه هي الرواية الثانية يعني لاشي في الزايد حتى تبلغ الى خمسين **فمسنة** **وربع** يعني اذا بلغ خمسين يجب فيها مسنه وربع لاروى انه عليه السلام قال لمعاذ لا تأخذ صدقة البقر ما بين الاربعين الى الخمسين وما بين الخمسين الى الستين فجعل الخمسين حدا كالستين **او ستين** **كقولها** يعني او عفو الى ستين وهذه هي الرواية الثالثة وهي قول صاحبها لما روى انه عليه السلام قال لمعاذ من اوقاص البقر شيئا فقد فسرت بما بين الاربعين الى الستين واجاب عنها الامام بالفاقر بصغارها ومن العجايل فلا تكون حقة **فتبيعان او تبيعتان** يعني اذا بلغ الى ستين يجب فيه تبيعان

او تتبعه فان وفي سبعين مسنة وتبيع وفي ثمانين مستقان وفي تسعين ثلثة اتبعه وفي مائة
تبعان ومسنة وتبيع الفرض هكذا في كل عشر يعني اذا صارت مائة وعشر ففيها مستقان
وتبيع واذا صارت مائة وعشرين فتلك مسنات او اربع اتبعه وعلى هذا القول عليه السلام في
كل ثلثين من البقر تبيع او تتبعه وفي كل اربعين مسنة **ولم يوجبوا فيها وفي الابل** في حال كونها
عوامل وهي المعدل للاعمال **وحوامل** وهي المعدل لحمل الاثقال وقال مالك تجب الزكوة فيها لاطلاق
النصوص الواردة في البقر والابل ولنا قوله عليه السلام ليس في الحوامل والعوامل صدقة والنصوص
الواردة مفيدة بالاسامة ولما في حديث اخر في ثلثين من البقر السائمة تبيع **فصل في زكوة سائمة الغنم**
تجب شاه ذكر كاتوا ان في اربعين من الغنم الى مائة وعشرين ولا تجزى المجدعة اي اخذها في
الزكوة وعند الفقهاء التي ان عليها اكثر الحول وعند اللغويين ما طعنت في السنة الثانية بل انما يجوز
عندنا التي وهو عندهم ما تمت له السنة وعند اللغويين ما طعنت في السنة الثالثة وقال الشافعي
يجوز المجدعة في الزكوة كما جازت في الاضحية ولنا قوله عليه السلام لا يؤخذ في الزكوة الا التي **وثلاث**
اي تجب شاتان **في الزايد المائتين وثلاث** اي تجب ثلث شياه **في الزايد الى اربع مائة فاربعة**
اي تجب اربع في اربع مائة **فصل في زكوة سائمة الخيل وهو** اي مالك الخيل **مخير** عند ابي حنيفة
بين اخراج دينار عن كل فرس من التماسله من الخيل السائمة للفسل وبين فرض مائتي درهم قيمة
يعني بين اخراج الزكوة وهو ان يقوم الخيل ويعطى عن كل مائتي درهم خمس درهم وفيه هذا التقدير في
الافراس التماسله واما في الافراس المتفاوتة فقيمة فالزكوة باعتبار القيمة وفي الكفاية لا يأخذ الامام صدقة
الخيول جيرا كما يأخذ صدقة ساير السواير **ولم يوجبوا شيئا** اي قال لا زكوة في الخيل السائمة فيد بالتماسله
لانها لو كانت للتجارة تجب فيها الزكوة اتفاقا وان كانت غير سائمة لا تجب فيها اتفاقا وان كانت سائمة للركوب
والجهاد لا تجب اتفاقا **وفي الاناث والذكور الخالص روايتان** عن ابي حنيفة في روايه عنه
تجب في الاناث المفردة الزكوة لا مكان التماسل بالفضل المستعار وفي روايه عنه لا تجزى لعدم التماسل
وكذا اذا كانت الخيل ذكورا مفردة في روايه عنه تجب قياسا على ساير السواير وفي الاخرى لا تجب
وهي الاشبه لعدم التماسل ذكور الابل والبقر والغنم المفردة لان لحمها ما كول وهو يزداد بالسمن ولحم
الخيول ليس لذلك لها قوله عليه السلام ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه وله ما روى ان عمر رضي
الله عنه كتب الى ابي عبيدة في صدقة الخيل خيرا ربا بها فان شاؤا ادوا عن كل فرس دينار او الاقومها فخذ من كل
مائتي درهم خمسة دراهم فالفرض فيما روى محمول على فرس الغازي لما روى يزيد بن ثابت كذا في الشبايع والفتوى على
قولها **ولاشي في البغال والحمير لغير تجارة** لقوله عليه السلام ليس في الكسعة صدقة الكسعة الحمير
فاذا لم تجب في الحمير لم تجب في البغال لانها من نسلها **وبوجب** اي ابو يوسف في الفصلا جمع فصيل وهو ولد الناقة
والحملا جمع حمل يفتح الميم وهو ولد الغنم **والعجل** جمع عجول بكسر العين وتشديد الجيم وهو ولد البقر
واحدة منها ومنعنا اخذ ما يجب في المسنات تصوير المسئلة بان يكون لرجل مثلا خمس وعشرين
ناقة وثلثون بقرة واربعون شاه فولدت اولادا قبل تمام الحول فهلكت الامهات وبقي الاولاد او استقار
صغارا فهلكت المسنات فتم الحول عليها ففي وجوب الزكوة فيها ما سمعنا من الخلاف حكى عن ابي يوسف انه
قال سالت ابا حنيفة عن اربعين حملا قال تجب فيها شاه مسنة فقلت له انوجب ما هو اكثر من قيمة
الحمل وفيه اضرار وخلاف السنة فتامل ساعة فقال بل فيها حمل فقلت له انوجب الحمل في الزكوة فتامل

تمناه في رواية
في الزكوة

ساعة ثم قال لاشي فيها فاخذ بقوله الاول ذكره بقوله الثاني ابو يوسف وبقوله الثالث محمد وفي الحقايق من
المشايخ من رد هذا وقال مثل هذا من الصبيان محال فما ظنك يا ابي حنيفة ومنهم من قال لا معنى لرده لشهرته
بل انه امتحن ابا يوسف انه هل يهتدي الى طريق المناظر فلما عرف انه يهتدي قال قولا معقولا قيل هذا
من مناقب ابي حنيفة حيث لم يضع من اقاويله شيئا فاحذ كل مجتهد قولا منها **وجه** قول ابي يوسف
انه لو وجب فيها ما وجب في الكبار لتضرر به المالك وللم جيب لتضرر به الفقير فوجبت واحدة رعايه
للجانبيين **وجه** قول محمد وابي حنيفة انه لو اخذ من الصغار ما يؤخذ من الكبار لكان ضرارا ولو اخذ
واحدة منها لادى الى تقدير المقادير الشرعية بالراي وذا ممنوع فلا يجب فيها شي **وجه** قول زرارة اسم الابل
والبقر والغنم بنتا والاصغار والكبار حتى لو حلف لا ياكل من الابل حنث باكل الفصيل وتعد الصغار
مع الكبار لتكميل النصاب فيجب فيها ما يجب في الكبار اعلم ان ايجاب واحدة من الفصلا انما ياتي في
خمس وعشرين واما فيما دونه فعلى ابي يوسف لا يجب شي وفي روايه عنه يجب في خمس وخمس فصيل وفي العشر
خمس فصيل هكذا الى خمس وعشرين **فصل في زكوة النقادين تجب خمسة دراهم في مائتي درهم**
لما روى انه عليه السلام كتب الى معاذ خذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم **توزن عشرتها بسبعة**
يعني الدرهم المعتمد في النصاب هو ان تكون توزن عشرتها بسبعة مثاقيل اعلم ان المثقال وهو الدينار
عشرون قيراطا فسبعة مثاقيل تكون مائة واربعين قيراطا فحشة دراهم تكون كذلك وكل قيراط
خمس شعيرات قيل كانت الدرهم مختلفة الى من عمر رضي الله عنه صنف منها كل عشرة دراهم عشرة مثاقيل
وصنف منها كل عشرة حنسة مثاقيل وصنف منها كل عشرة ستة مثاقيل كل درهم ثلثة اخماس مثقال فشاو
عمر الصحابة رضي الله عنهم فاجتمع رأيهم ان يجمعوا من كل صنف عشرة دراهم ويأخذوا ثلثة فصار المجموع
احد وعشرين مثقالا وثلثة سبعة مثاقيل فصار الدرهم اربعة عشر قيراطا وتخلق الاحكام به كالزكوة
والخراج ونصاب السرقه والديانات والمهور **وتعتبر غلبة الفضة** لان الغالب في الدرهم المعشوشبه الفضة
حيث لو اخرجت لا يتخلص الغش من الفضة بل يحترق تكون في حكم الفضة **فان غلب الغش** بحيث لو اخرجت
لا يتخلص منها فضة كالموهه **التحقت بالعروض** لكون الفضة هالكة فيها فيشتت وفيها به التجارة واما اذا
كان محال لو اخرجت يتخلص منها فضة فلا تلتحق بالعروض حتى اذا ابيضت بفضه خالص لا يجوز حذرا
عن الربا الا ان يكون الخالص اكثر مما في الدرهم من الفضة ولو عرف ان الفضة المتخلصة عند الاذابه
تبلغ نصابا تجب فيها الزكوة وانما لم يذكر المصنف حكم الذهب لكونه معلوما من الفضة ثم ان كان الفضة والغش
سوا قيل تجب فيها الزكوة احتياطا وقيل لا تجب وقيل فيها درهمان ونصف **وربع العشر** اي يجب ربع العشر
وهو نصف مثقال **في عشر من مثقالا من العين** اي من الذهب ثم الواجب في كل اربعين درهما درهم
يعني اذا زاد على المائتين لا زكوة فيه عند ابي حنيفة حتى يبلغ اربعين درهما ثم في كل اربعين درهما درهم
وفي كل اربعة قيراطان اذا زاد على عشرين مثقالا من الذهب لا زكوة فيه عند ابي حنيفة حتى يبلغ اربعة مثاقيل
فيكون فيها قيراطان ثم في كل اربعة مثاقيل كذلك **وقالا بالحساب فيها** يعني تجب الزكوة عندها في الزايد
على النصاب بقدره قلا وكثر مثالا اذا زاد على المائتين درهم تجب فيها خمسة دراهم وجر من درهم وان زاد
درهمان ففيهما جزان منها وان زاد ثلثة فثلثة وعلى هذا لقوله عليه السلام فاذا بلغت مائتي درهم ففيها
خمس دراهم وما زاد عليها فبحسابه وله ما روى انه عليه السلام قال لاشي فيما زاد على المائتين
حتى يبلغ اربعين وما روى به محمول على ان يكون الزايد على المائتين الاربعين مثاقيل او في ايجاب

في الزكوة
في مائتي درهم

الزكاة على الكسور حرجا بينا **ويزكى ثمرها** وهو ما كان غير مضروب من الذهب والفضة **وانتهى** مجمع
انا كاسورة وسوار **ونزكى الحلي** جمع حلي كندى وندي وهو ما يتخلى به من ذهب وفضة **مطلقا** اي
سواء كان مباح الاستعمال ولم يكن **وقال الشافعي** لا تجب الزكاة في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال
لانه مال مباح الاستعمال فتشابه ثياب البدل ولما روي انه عليه السلام قال لا مائة في ايديها سواران
من ذهب اتوديان زكوتها قالتا لا فقال عليه السلام ادبازكوتته **ونظم الورق** وهو يكسر الدراهم الفضة **الى العيين**
اي الى الذهب لتكميل النصاب كمن له مائة درهم وعشر مثاقيل ذهبيا يضم احدهما الى الآخر **عندنا**
وقال الشافعي لا يضم قيد الورق والذهب لان اموال التجارة لا تنضم الى اموال السابغة اتفاقا لانه
انها جنسان مختلفان ولهذا لا يجوز بينهما الربا فلا تنضم كالسوايم المختلفة الجنس لا فيها غير متحدة في
وصف النما **وهو** اي ضم الفضة الى الذهب او بالعكس اذا لم يبلغ كل منهما نصابا **بالقيمة** عند ابي حنيفة
وقال بالاجزاء اي بالقدر بان يكون لرجل ثلث نصاب فضة وثلث نصاب ذهب مثالا وعلى هذا اعتبار
ساير الاجزاء كالنصف والربع وغيرهما وثمره الخلاف فيما اذا كان لواحد مائة وخمسون درهما
 وخمسة دنانير وقيمة الدنانير تساوي خمسين درهما فعلى قولها تجب الزكاة في كل من النصابين
 بقدره لان مائة وخمسين درهما ثلثه ارباع نصاب الفضة وخمسة دنانير ربع نصاب الذهب فيلحقا
نصابا وعلى قوله لا تجب في نصاب الفضة لانها من حيث القيمة لم تبلغ نصابا واما في نصاب الذهب
فغير فواجبه عندنا ايضا لان قيمته خمسة دنانير اذا لم تساوي خمسين درهما فقيمة مائة وخمسين
درهما تساوي خمسة عشر دينارا وزباده ولو كان له في الصورة المذكورة اربعة دنانير لا تجب فيها
الزكاة اتفاقا لانها لم يبلغا نصابا بالقيمة ولا بالاجزاء ولو كانت قيمة خمسة دنانير تساوي خمسين
درهما تجب الزكاة اتفاقا على اختلاف التمازج لهما ان القدر يعتبر في وجوب الزكاة بالقيمة ولهذا
وجب الزكاة في الردية اذا بلغ القدر نصابا بحالة الانفراد فلا تعتبر القيمة في حاله الضم كما لا تعتبر في
المعز والضان وله ان الضم لا اتحادهما في التمنية وهي باعتبار القيمة ويضم احدا للنقد من الى الآخر
بالقيمة كما ان يبلغ التجاره يضم كذلك خلاف حالة الانفراد لان الجوده ساقة اذا قبلت كل منهما
بجنسها واما اذا قبلت بغير جنسها فتعتبر القيمة بخلاف الضان والمعز لان اسم الغنم شامل لهما
والنص ورد فيهما باعتبار العين لا القيمة **ومن السوايم المزرعة لا يضم اليها** يعني اذا باع سائمة
بعد اخراج زكوتها وعنده نصاب من النقدين قد مضى عليه بعض الحول ثم تم الحول وذلك التمر نقدا
او كان عرضا لا يضم الى ذلك النصاب عند ابي حنيفة **وقال** يضم ويركى معه قيد بالتمر لان غير السوايم
لا يضم اتفاقا وقيد بالسوايم لان غيرها اذا لم يكن للتجارة يضم اتفاقا وفيه اشارة الى انه لو جعلها علوقه بعد
ما ادى زكوتها ثم باعها يضم ثمنها اتفاقا وقيد بالمزكاة لانه قبل اداء الزكاة يضم اتفاقا وثمر الارض المودى
عشرها وخراجها وثمر العبد الذي ادى صدقة فطره يضم اتفاقا كذا في الحقايق اعلم ان قوله اليها ليس
بقيد لان ذلك التمر لا يضم الى عرض التجارة عندنا وخص النقدين بالذكر لكثرة استعمالهما لهما ان يضم
المستفاد الى النصاب هي المجاشسة وهو موجودها هنا فيضم **وله** ان معنى اداء الزكاة في الحول ان
يقيد اذراة عن وجوبها في اصل النصاب وبدله كيلا يفضى الى تكرار الزكاة المنفعية شرعا فلا يضم كما اذا ادى
زكاة سبلخ التجارة ثم باعها بدراهم لا تنضم الى نصاب في يده **ونظم** الى نصاب فضة او ذهب **قيمة العرض** لان وجوب
الزكاة فيها لكونها معدة للتجارة والنقدان كذلك وان اختلفت جهة الاضداد بان كانا في العروض وجعلنا في النقدين خلفه

فصل في زكاة العرض جمع عرض بفتحين وهو متاع الدنيا **يزكى مال التجارة اذا بلغت**
قيمتها نصابا من احد النقدين اراد مال التجارة غير النقدين والمال انما يكون للتجارة اذا عمل فيه
للتجارة مع النية الا اذا اشترى بعرض التجارة عرضا اخر فيكون الثاني للتجارة بلائيه وكذا اذا قتل عبد
عبد للتجارة خطأ فدفع به يكون المدفوع للتجارة بلائيه لان حكم البدل حكم الاصل وكذا الاسامة
لا بد فيها من العمل والنية وانما قيدناه بالعمل لانه لو ملك شيئا بارت لا يكون للتجارة وان نواه اتفاقا
ولو ملكه بصفة او نكاح او نحوها يكون للتجارة اذا نواه عند ابي يوسف لا قترانه بالعمل وعندنا لا يكون
لان هذه الاشياء ليست بعمل التجارة اذا التجره مبادلة المال بالمال وانما قيدناه بالعمل بالنية لان من اشترى شيئا
للخدمة ثم نواه للتجارة لا يكون للتجارة حتى يبيعه بعرض وينوى فيه التجارة ولو نوى في مال التجارة ان لا
يكون للتجارة فمجرد النية كاف فيه كما ان اقامه المسافر تحصل بمجرد النية لانه ترك وسفر المقيم يحصل
بالنية مع العمل وفي الثانية لو اشترى الصباغ شيئا ليصبغ به ثياب الناس بالاجرة ان كان مما يبقى
اثره في المعمول كالعصفر وغيره يكون في حكم مال التجارة لان ما اخذه من الاجرة مقابل بالعين وان
كان مما لا يبقى كالصابون والخطب للخيار لا يكون في حكم مال التجارة لان اجرة يكون مقابلا بالمنفعة
لا بالعين ولا يعتبر حرم المكاريين والائتم وان اشترى وهاهنا اجروها **وتقوم بالانفع للمضارب**
اي ينقد كمال النصاب اذا قومه برعايه لمصارف الزكاة ونظر اهل **ونشرط كمال النصاب في كل الحول**
ونقصانه في ثنائه لا يمنع وجوب الزكاة عندنا **لا كله** بالجرى الى يشترط كماله في كل الحول **في السوايم**
والنقدين واخره اي في اخره **في العروض** يعني عند الشافعي اذا كان النصاب من السوايم والنقدين
شرط ان يكمل في الحول واذا كان من العروض شرط ان يكمل في اخر الحول قيد بكمال النصاب لان وجود الاصل
في كل الحول شرط اتفاقا حتى لو هلك في اثنايه تسقط الزكاة له ان النصاب سبب للزكاة بقدر معلوم وصفة
معلومة وهي الاسامة وزوال الصفة في اثنا الحول يمنع الزكاة فكذا يمنع ذهاب القدر لان اعتبار الكمال في
عرض التجارة متعذرا لانها باعتبار القيمة وهي لا تثبت على حال في كل الحول فاعتبر في اخره فقط لكونه زمان
الوجوب ولنا ان السبب هو النصاب وانما اعتبر القدر ليصير المالك غنيا واهلا لوجوب الزكاة فشرط
في ابتدا الحول لينتقد السبب وشرط في اخره لانه زمان الوجوب وفيما بين ذلك لا حاجة اليه بخلاف صفة
الاسامة لانها انما شرطت ليصير المال مال الزكاة فلا تجب بقوتها **فلا توجبها في عديم قيمته نصابا**
في اخره هذه المسئلة فرع لما قبلها من الخلاف يعني اذا اشترى عبد للتجارة قيمته ما دون النصاب فمكملت
قبل تمام الزكاة لا تجب فيه الزكاة عندنا لانعدام الكمال في اول الحول وتجب الزكاة عند الشافعي لوجود
الكمال في اخره **والحال** اي الحول **على ما بين قبض حنطه** مثالا محصلا للتجارة ومقومه **ما بين** اي ما بين درهم
فلم يود زكوتها **فعلا** اي زاد قيمتها الى اربع مائة مثالا **او رخص** يعني نقص قيمتها بسبب الخصب مائة مثالا **فادى**
من عينها اي عين الحنطه **زكاهما خمسة منها** اي اعطى زكوتها خمسة اققرة منها اتفاقا **او قيمة** بالجرى يعني لو ادى
الزكاة من قيمتها **فالمعتبر يوم الوجوب** يعني المعتمد عند ابي حنيفة قيمتها يوم تمام الحول فيودى خمسة دراهم
في صورة الزيادة والنقصان لان قيمتها في اخر الحول كانت ما بين **وقال الا اذا** يعني المعتمد عندنا يوم الادا
فيودى درهين ونصفا في صورة النقصان وعشر دراهم في صورة الزيادة وفي الحقايق كذا الخلاف في كل
ما يوزن ويعد واما في السوايم فتعتبر القيمة يوم الادا اتفاقا حتى ان من وجب عليه في ابلة ابنة مخاض
فيها خمسة دراهم ثم تغير السعر فصارت تساوي درهين ونصفا لا اتفاقا لانه الاصل في اموال

التجارة اذا جاز من النصاب كما في السوايم و جاز للمزكي النقل الى القيمة بدلا عن ذلك الجز باذن الشارع
فتعتبر القيمة يوم النقل وهو وقت الاداء ان القيمة اعتبرت اصلا كالعين في الوجوب لان النصاب هنا
تكمل باعتبار القيمة فتعتبر قيمتها يوم الوجوب بخلاف السوايم فان العين اصل فيها لان نصابها يكمل
بالعين دون القيمة ولو تغيرت العين فادى قيمة اعتبر يوم الحول في الزيادة يعني اذا كانت زيادته
القيمة وانقصها في الزكوة المذكورة بواسطة صفة راجعة الى الذات بان كانت مثله وقيمتها ما بين
فيستبين حتى صارت قيمتها اربع مائة درهم فادى من قيمتها فالمعتبر قيمتها يوم الحول فيبقي خمسة دراهم
لان المستفاد بعد الحول لا يضم اتفاقا وهذه الزيادة كالمستفاد بعد الحول فلا يضم اتفاقا **والاداء في النقص**
يعني اعتبار يوم الاداء في صور النقص فان ابتلت الحنطة بعد الحول حتى صارت قيمتها ما بين ادى
من قيمتها ادى درهمين ونصفا بخلاف لان النقصان من جهة الصفة الراجعة الى الذات كهلاك بعض
النصاب بعد الحول فيسقط بقدره فتعتبر قيمتها يوم الاداء ونزكي بالقيمة نصاب سايمة اشترها
للتجارة مثلا اذا اشترى خمسا من الابل السائمة للتجارة بها وحال عليها الحول تقوم وتودي الزكوة من
قيمتها عندنا **بالاسوم** يعني قال الشافعي يجب فيها زكوة السائمة وهي شاه لان اعتبار السوم للفقير لان
الساعي ياخذ الزكوة من السائمة جزما وادار زكوة العروض مفوض الى مالكها وقد يقصر في الاداء ولنا
ان صفة الاسامه بطلت بالنشر للتجارة لانها من الاموال القاطعة ولو اشترها للتجارة ثم جعلها سائمة تغير
حالها من وقت الجعل لان زكوة التجارة وزكوة السائمة مختلفان قدرا وسببا فلا يبنى حول احدهما على الاخرى
كذا في المحيط **ولو باع النصاب بخير في حصتها** يعني اذا باع نصابا وجب فيه الزكوة يجوز بيعه عندنا وقال
الشافعي لا يجوز وفي بيع الزايد عليها قولان والاصح ان البيع باطل في الكل وهذا هو الموافق لما في المنظوم وهو قوله
ويبيع ما فيه الزكوة داخل في باطل في حصتها ويجوز في الباقي وفيه حصة الزكوة لانه لو باع الطعام الغير
المحشور لم ينفذ بيبعه في مقدار العشر لانه للفقير ولهذا منع المالك من الانتفاع به قبل الاداء وبوخذ العشر
من التركة ان لم يوص به و جاز للمصدق ان ياخذ عشر من المشتري وان تقرا كذا في المحيط لانه ان قدر الزكوة حق
الفقير فلا يجوز بيع احد الشريكين حصة الاخر ولنا ان الكل باق على ملكه حتى لو كانت للتجارة حارية يجوز
وطبها له وحق التغير وان كان في النصاب لكن المالك ولا به نقله الى مال اخر ولهذا لو باع المصدق زكوة
نصاب لم يجز لانه ليس بشريك ولو باع عشر الطعام من رب الارض ومن غير قبل قبضه جاز لانه شريك فيه
كذا في المحيط **فصل في العشر وهو قربة فيها معنى المونة ولهذا وجب في ارض المكاتب والصبي المجنون**
العشر واجبه عند ابي حنيفة في كل خارج من الارض سواء كان مما يبقى سنة كالحنطة او لا يبقى كالنفل
وكان قليلا او كثيرا **فصل في العشر واجبه عند ابي حنيفة** احتج به عن النبي والسعف فان المقصود من الزرع والغرس هو الثمر والحب
لا غيرهما وعن الحطب والقصب والحشيش لانها لا تثبت الثمن عادة حتى لو قصد ان ياتيها بان يخذ ارضه مستجر
او مقصده او مبنيا للحشيش يجب فيها العشر ويجب في الكنان ويتركه لان كل واحد مقصود ويجب في البطيخ
دون بزره لان الاول مقصود والثاني في المحيط لو كان في دار رجل شجرة مثمرة لعشر فيها لان بقعه دائر ليست
بعشرية **وسق غير العشر** به عا سقي بالثمن سقي بالقر وغيره والدواب فان فيه نصف العشر **وقالا**
يجب العشر في كل شيء سقي بالثمن سقي بالقر وغيره والدواب فان فيه نصف العشر **وقالا**
لربط منها مقدارا يكون خمسة اوسق بالتجفيف يجب فيها العشر والخوخ والكمثرى ونحوها لا يبنى غال فلا يجب
فيها العشر **فبلغ خمسة اوسق** الوستون صاعا بصاع النبي عليه السلام وكل صاع اربعة امنا والمن

درها وثلث دهم فاذا لم يبلغ كل نوع من الحبوب خمسة اوسق لا يضم عند محمد ويضم عند ابو يوسف فاذا بلغ خمسة اوسق يجب العشر فيؤدى من كل نوع حصته وعنه ان ما ادرك في وقت واحد كالحنطة والشعير والحنن يضم والا فلا كذا في المحيط لهما قوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة وقوله عليه السلام ليس في الحنظل الا ان يجمع اليها العشر لا الزكوة لان صاحب انصاب اذا اشترى به حضرات في اخر الحول للتجارة فتم عليها الحول يجب فيه الزكوة اتفاقا ولعموم قوله عليه السلام في ما اخر جنة ففيه العشر وهذا حديث مشهور فالأخذ به اولى او يقال الحد شان اذا وافر ا على شئ واختلف حكمها ولم يعلم ارجحهما فالأخذ بالعام اولى احتياطا ولكن خسر منه ما يقصد انبائه لان سبيل العشر الارض النامية ولهذا يجب على الفقير ولا تستثنى الحطب ونحو عاده وفي المحيط وقت وجوب العشر عند ابو حنيفة اذا ظهر الثمر وعند ابو يوسف اذا ادرك وعند محمد اذا جعل في الحضاير وشرق الحلاف تظهر في وجوب الضمان بالانلاف وما تلتف من الخارج بغير ضئعه فالعشر ساقط عنه **وجب نصفه** اى نصف العشر في المسقى باله **ويعتبر اكثر السنة فيما سقى سحيا** اى ما جارى با وانتصابه على انه مفعول ثان لسقى كقوله تعالى وسقوا ما حنما **وباله** يعنى ان سقى الزرع في اكثر السنة بالسبح فيه العشر وان سقى باله ففيه نصف العشر وان سقى نصف السنة باله ونصفها بغير اله فيل فيه ثلثه اربع العشر **ولا تحسب مونه** اى مونه الخارج **والخرج عليه** وهذا معطوف لبيان معنى المونه كاجرة العمال ونفقة البقر وكري الانهار واجرة الحافظ ونحوها لاطلاق قوله عليه السلام فيما سقته السما العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر **ويوجه** اى ابو يوسف العشر **فيما لا يوسق** اى لا يدخل تحت الوسق كالزعفران والقطن اذا بلغ ما لا يوسق بغير قيمته **قيمة نصاب من ادنى الموسوق** في ذلك الزمان من اى نوع كان كالذرة في زماننا لان التقدير الشرعى لما انتفى فيه ينبغى ان يرجع الى التقدير المعنوى وهو القيمة في اموال التجاره اعتبر قيمتها في الزكوة لعدم امكان اعتبار النصاب فيها واعتبر ادنى الموسوق لنفع الفقير **واعتبر خمسة امثال على ما يقدر به نوعه** يعنى قال محمد يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة اعداد من ا على ما يقدر به نوعه لانه عليه السلام اعتبر الوسق في زمانه لكونه ا على ما يقدر به المكيلات فينبغى ان يعتبر فيما لا يوسق في كل نوع من ا على ما يقدر به في العادة فيعتبر في القطن خمسة اجمال كل حمل ثلثاية من بالعراق وفي الزعفران خمسة امنا **وجعل ابو يوسف المسقية من الانهار العظيم** كالقنات وهو نهر الكوفة ودجلة وهو نهر بغداد وجيكون وهو نهر ترميد وسيحون وهو نهر جند خراجيه لانها كانت منسوبة الى الكفار فاستولى عليها المسلمون ويمكن اثبات اليد عليها بالتخاذ السفن والقنات عليها فاشبهت بالانهار الصغار التى تنفقها الاعاجم كنهير بدر دجل **لا عشره** يعنى عند محمد هي عشره لان الخراجية ما كانت في ايدى الكفرة ثم صارت في ايدينا بالهزم والغلبة بامكان اتخاذ القنات وهذا الامكان فيها نادر فاشبهت ما البجاء **وعشر اى ناخذ العسل الحامل الى الماخوذ من العشر** وقال الشافعى لا يؤخذ العشر منه قيد العشره لان العشر لا يؤخذ من العسل المحصل من الخراجيه اتفاقا لانه منقول من الحيوان لا خارج من الارض فاشبهه الابريس ولنا قوله عليه السلام في العسل العشر وهو اى العشر واجب فيه اى في العسل عند ابو حنيفة **مطلقا** اى سواء بلغ نصابا ا ولم يبلغ **ويعتبر القيمة** يعنى لا يجب في العسل العشر عند ابو يوسف ما لم تبلغ قيمته خمسة اوسق كما كان هو الاصل عنده فيما لا يوسق **وعشر قريب** جمع قريبه يعنى في رواية عنه لا يجب العشر فيه ما لم يكن عشر قريب كل قرية منها خمسون مالا لقوله عليه السلام في كل عشر قريب من العسل قرية **او خمسة امنا** يعنى في رواية عنه لاسى فيه حتى يكون خمسة امنا **لا خمسة افراف**

و هذه الاصله كما كانت في ابيدي
القطره التي تسمى ابيدي

يعني عند محمد لا شيء فيه حتى يبلغ خمسة افران لانه اعلى ما يقدر به نوعه والفرق يقتضيه كمال اخذ ستة عشر طلاقا في الصحاح **ولا يجمع الخراج معه** اي لا يؤخذ العشر مع الخراج من ارض خراجيه وقال الشافعي يجمع بينهما فيقيدنا الارض بالخراجية لانها لو كانت عشريه لانجب الخراج كذا في الحقايق وله انهما مختلفان ذاتا وسببا لان سبب العشر هو الخراج وسبب الخراج الارض النامية ولهذا يجب الخراج بدون الخراج ولنا قوله عليه السلام لا يجمع في ارض مسلم عشر وخراج وفي المحيط لا ياكل المالك من الارض الخراجيه ما يخرج قبل ادا الخراج لان للامام ان يحبس الخراج للمخرج فلو اكله قبل الاذ يصير مبطلا حقه في الحبس كالمشتري لا يحل له اكل الطعام قبل القبض وقد التزم بغير اذن البايع ولو ترك الامام الخراج للمالك يجوز عند ابو يوسف اذا كان مصرق له وعند محمد لا يجوز لانه لجماعة المسلمين ولو ترك العشر له لا يجوز اتفاقا لانه حق الفقير على الخلو **وجمع الزكوة معه** اي جمعها مع العشر **والخراج** اي بالارض العشرية وقال ابو دى العشر من الزكوة لان سببها واحد وهي الارض النامية ولهذا يقال عشر الارض وكان في الجمع بينهما اجتماع وظيقتين بسبب واحد قيد بقوله معه لان الزكوة لا يجمع مع الخراج اذا انجز بالارض الخراجيه اتفاقا لان سبب الخراج الارض النامية حكما وحقيقته وسبب الزكوة ملك الارض المعولة للتجارة فيلزم اجتماع الوظيفتين بسبب واحد ولنه ان سبب العشر الخراج وسبب الزكوة ملك الارض المعولة للتجارة فلا يلزم اجتماع الوظيفتين بسبب واحد **ومنع تضعيفها** اي محمد تضعيف العشر على ثلثيها **والعشر** وقال ايضا علف عليه عشرها وهم بكسر اللام وفتحها قوم من بشاري العرب منسوب اليه ثلثيها والكسر اصح روى عنهم قالوا عمر رضي الله عنه نحن قوم لنا شوكه نائف ان تؤخذ منا الجز بمقتضى منا ضعف ما نأخذ من المسلمين والالتقى باعدايك بارض الروم فصالح عمر رضي الله عنه على الصدقة المضاعفة فقال هذه جزية سموها ماشيتهم ولم ينكر عليه احد فحل محل الاجماع قيد بتضعيف العشر لان الزكوة تؤخذ مضاعفة من سائرهم اذ الم تكن للصبي اتفاقا والمؤخذ منهم زكوة في حقهم بشرائطها وخراج في حقنا لانه حق متعلق بالمال له ان العشر كان وظيقتهم اصلية للارض فلا يتبدل بتبدل المالك كالحراجية التي اشتراها مسلم فتصرف مصارف العشر لان الواجب للمالك بتغييره من غير مصرفه لتعلق حق الفقير به وفي رواية عنه يبرق مصارف الخراج لان الكافر لا طقة له ولهم ان عمر رضي الله عنه صالحهم على ان ياخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الحقوق الواجبة في الاموال فلو كانت هذه الارض لمسلم يجب عشر واحد واذا كانت لتغلب على عشرين **فلا تسل التعلبي** يعني ان ضوعف عليه العشر **فالواجب حاله** يعني يؤخذ منه العشر مضاعفا على حاله عند اي حديثه لان المأخوذ بمنزلة الخراج والخراج لا يتبدل بالسلام فكذا هذا **وبرفع ابو يوسف التضعيف** لان الداعي الى التضعيف كان كونه تغليبا وقد زال قال صاحب الهداية اختلاف في بيان فوائد محمد والاصح انه مع ابي حنيفة الا ان قول محمد لا يتأني الا في التضعيف الاصل بان كانت ارض تغليبي موروثة مضاعفا عشرا لان التضعيف الحادث لا يتحقق عنده كما في **واو ملكها** اي الارض العشرية **الذي يغلب الخراج** عند ابي حنيفة لان في العشر معنى للعبادة والكافر ليس باهل لها والارض لا تخلو عن الواجب **ويقتضي** يقتضي التوزاي ايضا علف ابو يوسف **العشر** على الذي لا يسهل الا بغا العشر عليه ولا يتبدل الى الخراج لان الخراج غير مشروع كرها والتضعيف نظير كما في التغليبي فيجب القول به **ووجده** يعني قال محمد عليه عشر واحد لان وظيفة الارض لا يتبدل بتبدل المالك كما من اصله **وعشرها** اي عشر الارض العشرية **اذا جرها** ما لكها عليه اي واجب على المورع عند ابي **وقال اعلى المناجر** قيد بالعشر لان الخراج على مورع الارض اتفاقا لان الخراج متعلق بالتملك

المالك

من الزراعة لا بحقيقة الخراج وفي الحقايق هذا في خراج موظف واما خراج المقاسمة وهو ان يكون الواجب جزا شايعا من الخراج كالدفع ونحوه فعلى الخلاف وقيد بالاخراج لان العشر في الاعارة على المستعير اتفاقا لهما ان العشر انما يجب في الخراج وهو حاصل للمستعير صوره وله ان الخراج حصل للمورع معنى لانه اخذ بدله فصار المستعير كالمشتري غلة ارضه فيجب العشر على المورع **او زارع** **بها فهو على رب الارض** يعني اذا دفع ارضه العشرية من زارعه فعشر جميع الخراج على رب الارض عند ابي حنيفة لان المزارعه فاسدة عنده فالبدرا ان كان من قبل رب الارض فجميع الخراج له وللمزارع اجر عمله وان كان من قبل المزارع فالخراج له ولرب الارض اجر مثل ارضه فكذا جرها **وقال في المناجر** يعني العشر عليها بالاحصص لان الخراج سلم لها حقيقة **واوجبتاه على المستعير** يعني من اعاد ارضه من مسلم لينزعها فعشر الخراج على المستعير عندنا وعلى المعير عند زفر هذا اذا اعادها من مسلم ولو اعادها من ذي فاعشر على المعير اتفاقا لانها باعارها من الكافر فصار مفتوحا حق الفقير له ان الخراج حاصل للمعير معنى لانه اقام المستعير مقام نفسه فلزم عشره عليه كما لزم على المورع ولنا ان المستعير قام مقام المالك في الاستئجار لا في حصول الخراج له وليس هذا كالمورع لانه اخذ الاجر وهو عوض منفعة ارضه فصار الخراج له **ولو اشترى زراعا وتركه باذن البايع فادرك يوجب** ابو يوسف **عشر قيمة القصيل على البايع والباقي** اي يوجب عشر الباقي على المشتري **وقال عليه وحده** يعني كل العشر على المشتري قيد بقوله وتركه لانه لو لم يتركه المشتري وقصله يكون عشر القصيل على البايع اتفاقا لهما ان الحب سلم للمشتري فجعل شرا الزرع كشر البذر وله ان يبدل القصيل حصل للمشتري فله عشره عليه والله اعلم **فصل** فيمن يبر على العاشر من نفسه **الامام لاخذ الصدقات** هذا تفسير للعاشر سمي عاشر لاخذه العشر من الجزى **ياخذ من المسلم ربع العشر** لان المأخوذ من المسلم زكوة فيكون على قدرها **ومن الذي نصفه** اي نصف العشر لان هذا الاخذ لحماية الامام امواله والذمي احوج الى حمايته من المسلم لكثرة طمع اللصوص في ماله **ومن الجزى العشر** لان الجزى احتياجه اليها اكثر من احتياج الذمي فيضعف ما يؤخذ من الذمي **ومن انكر الوجوب** اي وجوب الزكوة عليه بان قال هذا المال ليس لي وانما هو وديعه او بضاعه او مضاربه او انا اجير فيه او عبد ما ذون لصاحبه فلا بد ان يحمله انكار الوجوب على هذه الطرق لان انكار تمام الحول او الفراغ من الدين انكار للوجوب ايضا فكيف يجعله مقابلا له **بقوله لو تمام الحول او الفراغ من الدين** بان قال على دين له مطالب من جهة العباد وغيره فارع دمتي منه **ويحلف** على ما ادعاه **صدق** لانه منكر للوجوب **ويامر اي ابو يوسف العاشر بتصديقه** اي بتصديق صاحب المال **اذا ادعى التسليم الى اخيه** **وسئلنا** لانه ينكر حقا له مطالب من العباد والساعي بكذبه فيحلف بخلاف سائر العبادات لانه لا مكر له ولا مطالب فيها **واخرج البراءة** اي الخط من العاشر لاخر على اخذه منه **شرط** في تصديقه عند ابي حنيفة **في روايه** عنه ليكون علامة على صدق دعواه كالمراة اذا حضرت بالولادة انما تصدق بالعلامة وهي شهادة القابلة والاصح انه ليس بشرط لان الخط يشبه الخط فيصدق بمجرد الحلف وان اتى بالبراهة ولم يحلف لم يصدق في قياس ابي حنيفة ويصدق على قياس ابي يوسف ومحمد بناء على ان الشهادة بالخط اذا لم يتذكر الحادثة لا يجوز عنده اذ لان الخط يشبه الخط ويجوز عندها لان الاحتمال في الخط نادر **ولو ادعى الادا** اي ادا الزكوة في الاموال الباطنة **بنفسه الى الفقير في المصروف** لان الادا كان مفوضا اليه في المصروف وقد ادعى وضع الامانة في موضعها

هذا الحديث يدل على ان العشر لا يؤخذ من الكافر الا في ارضه الخراجية ولا في ارضه العشرية

فيصدق مع اليقين لانه منكر ثبوت الحق عليه معنى وان كان مدعيًا صور قيد بالمصرح له لو ادعى
اداءها بعد الخرج من مصر الى السقل يصدر بل ياخذها العاشر **وان كان في السابعة نضجه وان خلف**
يعني اذا ادعى تسليم زكوة السائمة الى الفقير في مصر لا يصدق عندنا وان خلف بل تؤخذ منه ثانياً وعند
الشافعي يصدق لانه اوصل الحق الى مستحقه وهم الفقراء فيجوز كالمشتري من الوكيل اذا دفع الثمن الى الموكل
ولنا ان حق الاخذ للامام فلا يملك ابطاله كالدين للصغير اذا دفع المديون اليه فان للوالي ان ياخذ منه ثانياً بخلاف
الدفع الى الموكل لان الموكل حق الاخذ ولهذا لو ائتمن الوكيل من قبض الثمن اجبر عليه ثم قيل الاول زكوة
والثاني سياسة وقيل الثاني زكوة والاول انا فله وهو الصحيح **ويصدق للذي كالمسلم** يعني في صورة
يصدق فيها المسلم يصدق الذي ايضا لان ما يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلم وانما يتحقق التضعيف
اذا اتخذ شرطاً بالوجوب والا يكون تبديلاً ضعيفاً والمأخوذ من الذي وان لم يكن زكوة لانه ليس باهل
لها لكنه كالزكوة في الشرائط اعلم ان قوله ويصدق الذي ليس مجرى على عمومته لان الذي لو قال ادبها
الى الفقير في مصر لا يصدق كما يصدق المسلم لان ما يؤخذ منه جزية ومصر فيها مصالح المسلمين وليس له
ولا به الصرف الى الفقير **ولا يصدق الحر في** فيما يصدق فيه المسلم اما في قوله انا مديون فلانه لا عبرة
بديون اهل الحرب حتى لا يسمع قاضياً حصومتهم في المداينات واما في قوله لم يتم الحول على فانه لا يمكن حولا
فيبطل اعتبار الحول في حقه واما في قوله ادبت الى عاشر اخر فلان ما اخذ منه كان اجرة لنفس الامان وقد حصل
فيعطى عاشر اخر للحماية واما في قوله ليس مالي للتجارة فلان الظاهر بكذبه اذا الانتقال الى غير داره يكون
للتجارة غالباً اعلم ان اجرا قوله لا يصدق الحر في على عمومته مشكل لانه لو قال ادبت الى عاشر اخر ينبغي ان يصدق
فيه لانه لو لم يصدق يودي الى الاستيصال والاذل يجوز كما ذكر صاحب الهداية وان مر حر في على عاشر عشرة ثم مر
مرة اخرى لم يعشر لان الاخذ في كل من استيصال المال الا اذا مر بعد العود الى داره فيعشر لان النفع حاصل له
بالعود اليها كل مرة فلا يستأصل ما لا في امهات **الاولاد** يعني اذا قال الحر في جارية هي ام ولدي يصدق
ولا يؤخذ لاجلها شي لان النسب كما ثبت في دارنا ثبت في دارهم فان تعدت المالية فيها باقراره وانما استثنى امهات
اولاده لانه لو قال لعبيده هم مديون لا يصدق لان التدبير لا يصح في دار الحرب كذا في التبيين وذكر في المتقى لو
قال لعبيده هاتي ومثلهم لا يولد ولم يعتقون ويعشرون لانه اقرار بالعتق فلا يصدق في حق غيره ولو كان
مثلهم يولد وله لا يعشرون لثبوت نسبهم منه **ولو مردني بحر او خسر برهنياء اى العاشر عن تعشيرها**
اى عن اخذ نصف عشر قيمتها عبر عنه بالتعشير اهلاً فلا اسم الكل على النصف وقال زفر يعشرها جميعاً كيف كان
لانها سواء في المالية في حق اهل الذمة ولهذا يجب الضمان على متلف خنزير الذي كما وجب على متلف خنزير في اخذ
اى العاشر نصف العشر من قيمة الخنزير لا يباخذ من قيمة الخنزير لان اخذ للحماية والا صل في الولايات
ولا به المر على نفسه ثم يتعدى الى غيره والمسلم يحضره للتخيل حتى ان من غصب خنزير من مسلم فله ان يستردها
فان ان يحبسها الامام لعينه ولا يحبسها المسلم خنزير كما اذا اسلم ذمي عليه ارساله فلا تجزيه الامام وفي الغاية يعرف
قيمة الخنزير فاسقين ثابا وذيمنين اسماً وفي الكافي يعرف بالرجوع الى اهل الذمة لكن الاول اولى وجوب الميمنة
كالخنزير على ما روى عن الكرخي **وبما ربه فيها** اى ابو يوسف بالتعشير في الخمر والخمر بران **فيها معاً** لان الخمر يجرى
تبعاً للخمر اذا انصم كما ان الشرب لا يباع واذا انصم الى الارض يباع **وفي الخمر في قيمتها** يعني ان من الذي بكل واحد منها
على الانقراض عشر الخمر ومن الخمر يرقب بالذمي لان العاشر لا يباخذ من المسلم اذا امر بالخمر اتقوا من الفوائد **وان من نصاب**
من الرطاب جمع رطبه اراد بها ههنا الخمر اواف كالتقيا والبطيخ والعنب والتين ونحوها يعني لو كان له نصاب

من الرطاب جمع رطبه

فاشترى به في قريش اخر الحول رطاباً للتجارة فتم عليها الحول **فهو اى العاشر ممنوع من الاخذ منه** اى من
جنس الرطاب عندنا اى حقيقته بل بامر صاحبها بان يودي ركونها بنفسه وقال لا ياخذ منه لان الرطاب دخلت
تحت حماية الامام وصارت من اموال التجار وكذا ان الرطاب لم يتم عليها الحول وانما ياخذ الزكوة منها
باعتبار انها بدل مال اخر وهو النصاب ولم يكن معه وقت المرور ولم يدخل تحت حمايته **فصل**
في المعدن والركاز فللعبد اسم لما خلقه الله تعالى في الارض والكنز اسم لما دفنه بنوادم والركاز بعينه
اذا وجد مسلم او ذمي معدن ذهب او فضة او حديد او رصاص او نحاس في ارض عشره او خراجيه فوجب
فيه الخمس وياخذ الباقي وصف الارض بعشرية او خراجية احتراز عن داره لان المعدن الموجود فيها لا يمس
باتفاق ائمتنا بل على الخلاف كما سيجي قريباً وقال الشافعي لا يمس لانه مباح سبقت اليه يدا الواجد فكان له
كالصيد ولنا انها كانت في ايدي الكفرة فحوتها ايدينا بطريق الغلبة فتشابه الغنيمه فيها الخمس بخلاف ما ذكر
من الصيد لانه لم يكن في يدا احد ولما كان للواجد يد حقيقته وللغائبين يد حكماء والحقيقه اقوى جعل الخمس
للتغائبين واربعه الاخماس للواجد سواء كان حراً او عبداً او ذمياً ولو كان حراً يبايخه ما يؤخذ منه الكل لان الذي يجوز
ان يرضخ له من الغنيمه فكذلك افيما له حكم الغنيمه ولا كذلك الحرى **وان وجد في داره اى في دار مملوكه**
فهو ساقط اى الخمس غير واجب عندنا اى حقيقته وقال لا يمس لانه لو وجد في المفاز كان يجب فيه الخمس
وكذا اذا وجد في داره وارضه قياساً على الذر وله ان المعدن جزئ ارضه خلقه ولا مونه في ساير اجزى الدار
فكذلك في الجزئ لئلا يخالف الجزئ الكل بخلاف الكنز الموجود في الدار حيث وجب الخمس فيه اتفاقاً لانه غير مملوك
وفي الارض روايتان عن ابي حنيفة الف واللام فيها بدل عن المضاف اليه اى في ارضه المملوكه قيد به
لان في الارض المباحه يجب الخمس اتفاقاً وهي في روايه عنه لا تخمس كالدار فانها كانت مملوكه بالشر او
بالمهبة او بالارث ولا خمس في المملوك بهذه الاسباب فكذلك في الارض لا يبايخه مملوكه بها وفي روايه بخمس والفرق
بين الارض والدار على هذه الروايه لانها ملكت خاليه عن المومن حتى قالوا لو كان في الدار خلقه لا عشره ثم هادوا
خراج فيها والارض ملكت بها مشغوله ولهذا يجب العشر والخراج فيها **وان وجد كنز اسلامياً اى جوداً**
فيه علامه تدل على ان المسلم وضعه كالمنكوب عليه كلمة الشهاده **والاى** وان لم يكن اسلامياً بان كان بقوته اصناماً
او اسم المملوك المعروف في الكفر **اخذ خمسة واخذ الباقي** اى اخذ الواجد ما بقى من الخمس **ان كانت الارض مباحه**
قيد به لان الحكم في المملوكه مختلف فيه وان لم يعرف ضربه يجعل جاهلياً في ظاهر المذهب لان الكنز الجاهلي هو
الاصل وقيل يجعل اسلامياً اذا تقدم زمان الفتح لان الظاهر انه لم يبق من وضع اهل الحرب شي **ويطرد الحكم**
في المملوكه يعني ان وجد في ارض مملوكه خمس وياخذ الواجد ما بقى منه عندنا اى يوسف **وقالا** الباقي من الخمس
لصاحب الخطة وهو الذي حقه الامام لتمليك تلك البقعة اول الفتح حين خط لكل واحد من الغائبين ناصبه
وان كان ميتاً فلورثته وان لم يعرف فهو لا فقي مالك يعرف في الاسلام او ورثته لانه من دفن الكفار ولم تصل
ايدي الغائبين اليه بالاحراز فصار من اخرجه اول محزله فكان احق به كما اذا وجد في غير المملوكه ولما ان تلك
البقعة صارت مملوكه بما في اوطانها لصاحب الخطة او لا ثم بالبيع لم يخرج عن ملكه كمن باع سمكة في اوطانها دره تكون
الدرة للمبايع بخلاف المعدن لانه من اجزاء الارض فيخرج عن ملكه بالبيع كساير اجزائها **وبوجه** اى ابو يوسف
الخمس في اللؤلؤ والعنبر وهو زبد البحر وقيل خني دابة له رائحة السمك وقيل حشيشه فيه لما روى
ان عمر رضي الله عنه كان ياخذ الخمس منها **دون الزبيب** وهو بكسر الباء بعد همزة ساكنه وهو فارسي معرب بالحق
يعني لا يوجب ابو يوسف في الزبيب الخمس لانه جوهر سبيال فلا يمس كالتقط والقبير **وعكسا** فيها اى في المستلئين

من الرطاب جمع رطبه

يعني قال لا احسن في اللولو والعنبر لانه انما يكون في الغنمة وهو اسم لما يكون في ايدي الكفرة وحوت ابدنيا عليه وقيل البحر لم ترد عليه بياض في الزئبق الحسنة من جواهر الارض كالحصاير والحديد اعلم ان الخلاف في الزئبق الذي اصيب في معدنه لان الزئبق الموجود في خزائن الكفاز خمس اتفاقا **فصل في مصارف الزكوة** الاصل فيه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية وكلمة انما تعيد الحصر **نصف الفقير** وهو من له ادنى شئ **ومسكين معدم** وهو من لا شئ له وكل من الوصفين كاشف عن معنى موصوفه **وعكس الوصف رايه** يعني روي عن ابي حنيفة ايضا ان الفقير هو المعدم والمسكين هو المفل وجده الاول قول الشاعر اما الفقير الذي كانت حلوبته سماه فقيرا مع ان له حلوبه وقوله تعالى او مسكينا ذا منية يعني النقص بطنه بالتراب من الجوع **وجه الثاني** قوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين والفقير يعني الفقير وهو المكسور الفقار وهو اسوا حالا وقابله هذا الخلاف في الوصية للفقير والمساكين **وعامل على الزكوة** وهو من نفسه الامام لاستيفاء العشور وزكوات المواشي **يقدر علمه** وفيه استناد الى ان ما ياحد العامل اجرة ماعله فلا يستحقها بدونه ولهذا لو اعطى المالك بنفسه زكوة الامام لا يستحق العامل شيئا ولكن فيما اخذه بشبهة الصدقة ولهذا لم يحل للعامل الهاشمي اخذها ولم تقدر اجرة بشئ عندنا فيعطيه الامام ما يملكه وعياله واعوانه لانه يسعى للفقير كما يعطى الفقير ما يملكه من اموال المسلمين وفي النبيين لو استغرقت كفايته الزكوة لا يراى على نصفها لان التصفيف عين الانصاف **وعارم الزكوة دين لا يفضل بعده نصاب** هذه الجملة صفة دين والمجموع وصف كاشف لغارم قيد بقوله لا يفضل لانه لو فضل عن دينه نصاب يكون غنيا وهو ليس بمصرف **وفي سبيل الله** اي نصف الى من هو في سبيل الله **ويصرف** اي ابو يوسف من في سبيل الله **منقطع الغراب** يعني فقراهم لقوله عليه السلام احتبس خال الدار عه في سبيل الله ولا شك ان الدرع المحرك للبحر **الحاج** يعني فسر محمد منقطع الحاج يعني فقراهم لما روي ان رجلا جعل يعبره في سبيل الله فامر عليه السلام ان يحمل عليه الحاج **وابن سبيل منقطع عن الله** وهذا الوصف كاشف ايضا وهو غنى من جهة المال فقير من جهة الحال لانه لا يمكن دفع حاجته بماله فحل له ان ياخذ من الزكوة قدر حاجته ولو اخذ اكثر منه فهو حرام لكن الاول ان يستقرض ان وجد من يقرضه وهو غائب عن ماله ملحق به وان كان في بلد كذا في النبيين سمي المسافر ابن سبيل لما رفته له فصار كانه ولده ومنه قولهم الصوفي ابن الوقت **وقل رتبة المكاتب** يعني به معاونه المكاتب على ادب لالكاتبه وهو المراد من قوله تعالى وفي الرقاب ثمران عن المكاتب وانتقلت الصدقة الى مولاه الغنى محل له وكذا الفقير اذا استغنى وابن السبيل اذا قدر على ماله لان الصدقة وقعت في مصرفها عند الاخذ **وسقطت المولفة** وهم قوم كان النبي عليه السلام يعطيهم ليعلموا ويسلم قومهم باسلامهم او كان يعطيهم لدفع شرهم وهذا الدفع كان قايما مقام الجهاد في ذلك الوقت وصنف منها كانوا مسلمين وكان عليه السلام يعطيهم ليقرهم على الاسلام لعلمه ضعف قلوبهم فبعد ما قبض عليه السلام بدل ابو بكر لهم خطه لسهامهم فلما راي عمر ذلك الخط من رقه وقال كان عليه السلام يعطيهم ليولفهم على الاسلام فاليوم اعز الله دين الاسلام فليس بيننا وبينكم الا السيف والاسلام فلم ينكر عليه ابو بكر فيطلب حقهم من ذلك محل الاجماع وهذا من قبيل انتهاء الحكم لانها علته لا انه نسخ اذا نسخ بعد النبي عليه السلام اعلم ان المذكور ان مصارف العشور والزكوات وما اخذ العاشر من تجار المسلمين وان مصارف جنس الغنابير والمعدن والركاز ثلثة لان سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وسهم الرسول وذو القربى ساقط فبقى ثلثة واما مصارف

كان من الصدقات ليلوهم قلوبهم وهم ثلثة اصناف صنفان منها كانوا من الكفرة وكان النبي عليه السلام يعطيهم

ما اخذ من خرجة الارض وجزءه الزكوة وما اخذه العاشر من تجار اهل الذمة والمستامن في مصالح المسلمين من سد الثغور وعمارات الرباطات والجسور وارزاق العلماء النافعين والقضاة العادلين والمقاتلة المحسنين اما مصارف بيت المال ومعالجة المرضى واكفان الموتى ونفقة اللقيط ومن عجز عن الكسب والواجب على الامر ان يجعلوا لكل نوع من الاموال المذكورة بيتا على حدة فيصرف كل منها في مفرقه ولو اخذوا منها لانفسهم زائدا على ما يكتفيهم او خلطوا المصارف ولم يراعوها يكون ظلما كذا في مختصر شرح الطحاوي **وتحيز الاقتصار على احدهم** اي احدا الانصاف المذكور في اعطاء الزكوة **ولا نوجب القسمة على ثلثة من كل صنف** وقال الشافعي يجب ان تصرف الزكوة الى ثلثة انفس من كل صنف لان الله تعالى اضاف الصدقات الى الانصاف بلام الملك في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية فتصير مشتركة بينهم كمن اوصى للانصاف المذكور ذكر كل صنف بلفظ الجمع واقله ثلثة ولنا قول ابن عباس لمن سأل عن ذلك في اي الانصاف وضعت اجزاك واللام في الآية للعاقبة ولانه اذا لم يوجد صنف منهم يصرف الى اخر ولو كانت اللام للتبليك لوجب مساكة والجمع المحلى باللام يراد به الجنس **واجزا الخراج نصاب تام** اراد من اخراجه اعطاه الفقير **مع الكراهة** وقال من لا يجوز لان الغنى قارن الاداء فحصل الاداء الى الغنى ولنا ان المدفوع اليه كان فقيرا حالة التبليك فصار غنيا بعد ما منع الشئ ما سبقه لاما بالحقة وانما كرم لان الانتفاع به صاير حال الغنى ولو صادف حال الفقر لكان اكمل حتى لو كان مديونا او ذاعمال لا يكره لانه لا يكون غنيا **ولا تصرف الى ذي** اي الزكوة والحق بها العشر لقوله عليه السلام لمعاذ خذها من اغنيائهم وردوها في فقرائهم وضمير اغنيائهم راجع الى المسلمين وكذا ضمير فقرائهم ولا تختل نظم الكلام قيد بالزكوة لان دفع صدقة الفطر اليه جائز واما دفع ساير الصدقات الواجبة كالكفارات وصدقة الفطر والنذر فجائز لقوله عليه السلام تصدقوا على اهل الاديان وعن ابي يوسف انه لا يجوز اعتيالا بالزكوة **وبنا مسجد وتكفين** يعني لا يجوز ان يبني بالزكوة مسجدا ولا يكفن بها ميتا لانعدام التبليك وكذا لا يقضى بها دين الميت والحل يغيب امره لانعدام التبليك وان قضى بها دين الحي يامر به جاز ويكون القايض له كالموكيل له في قبض الصدقة **واعناق** يعني لا يشتري بالزكوة رقبته تعتق لعدم التبليك فيه ايضا فان قلت من اين شرط التبليك وقد جعلت اللام في الآية للعاقبة قلت للام تدل على الملك لكنه يحصل بعد الصرف اليهم في العاقبة ولا يحصل قبله لانهم مجهولون والمجهول لا يستحق شيئا **واصول الزكوة وفروعه وزوجته** يعني لا يدفع الزكوة الى ابيه وان علا ولا الى ولده وان سفل لان منافع الاملاك بينهم متصلة ولا الى من وجته لا شراك الزوجين في المنافع عادة **ومصرفها اليه** اي صرف المراه زكوتها الى زوجها **بالحل** عند ابي حنيفة وقا لا يجوز قيد بقوله صرفها لان صرف الرجل زكوة الى امراته باطل اتفاقا وقيدنا صرفها بزكوتها لان اعطائها التطوع الى زوجها جائز اتفاقا لهما انه تملك من الغير من كل وجه لانه نفقة الزوج ليس عليها وله ان المنافع بينهما متصلة ولهذا لا تقبل شهادة احدهما للآخر فلا يكون تملك من الغير من كل وجه **وعبد ومكاتب وام ولد** لان اسبابهم للمولى فلا يتحقق التبليك ولهذا لا يجوز دفع جميع الصدقات كصدقة الفطر والنذر والكفارات والعشر الى مملوكه واصوله وفروعه كما لا يجوز دفع زكوة **ومعنى البعض** **المكاتب** عند ابي حنيفة خلافا لهما وهذا شامل لهما اي للصورتين احدهما ان المالك اذا اعتق بعضه وجب السعاية في البعض للاخر فلا يجوز للمعنى ان يدفع زكوة اليه لانه كمكاتبه وعندنا يجوز لانه صار كله خرا باعناق بعضه وثانيهما ان احدا لشر يكتسب اذا اعتق نصيبه من العبد لا يجوز للشرى السكات اذا اختار السعاية

اصرفا

ان يدفع زكوة اليه عند ابي حنيفة لانه كالمكاتب ويجوز عندهما واما اذا اختار السالك للتزكيات
 كان اجنبيا من العبد وجاز له ان يدفع الزكوة اليه لانه كالمكاتب الغير **ونحوهما** اي الزكوة والمراد اخذها
على من ملك قدر نصاب فاضل عن الحاجة الاصلية من اي حال كان بلا اشتراط التمافيه حتى لو
 كان له كتاب مكره بحسب احدهما من النصاب ولو كان يتعلق به الاحكام الاربعه من حرمان الصدقة
 وجوب الاضحية وصدقة الفطر ونفقة الاقارب انما قال قدر نصاب لان من ملك قدر نصاب فخلية الزكوة
 لانه يكون تاميا **لا قدر الكفاية ولا كسوب** الجوع عطف على ملك ولو قال لا كسوب ولا قدر الكفاية لكان احسن
 ترتيبا يعني عند الشافعي تحريم الصدقة على من ملك قدر ما يكفيه وعلى من يكون مستغنيا بكسبه لما
 روي انه عليه السلام قال من سال الناس عن ظهر غني فاما يستكثر من جهنم قيل وما ظهر غني قال ان
 يكون عند اهله ما يغنيهم ويغنيهم ولنا انه عليه السلام جعل في حديث معاذ الناس
 صنفين اغنيا وفقرا ومن لم يملك نصابا يكون من جملة الفقرا فيحل له الاخذ وما رواه يدل على المنع
 عن السؤال فلا يغنيهم منه المنع عن الاخذ فيجوز له الاخذ وانما وضع في الصدقة الواجبة لان النقل
 يجوز للغني من الحقائق **ولا تصرف الى ولد غني صغير** لانه تحت ولايته ويجوز غنيا بغني ابيه سواء
 كان في عياله اولم يكن في الصحيح قيد بالولد لان صرفها الى زوجه غني جائز اذا كانت فقيرة وقيد
 بصغير لان صرفها الى ولد الكبير جائز وان كانت نفقته واجبه عليه بان كان زنا واعلم انه لا يعد
 غنيا بغني ابيه **وعبد** اي عبد غني لان تملكه يقع تملك كالموالة واما اذا كان مازنا مديونا بدين
 برقبته وكسبه يجوز الصرف اليه عند ابي حنيفة خلافا لهما **وبني هاشم والي علي وعباس وجعفر**
وعقيل يفتح العين **وحارث ومواليهم** الي الجرح بدل عن هاشم وبالفقير خبر مبتدأ محذوف وانما لم يجز
 صرفها اليهم لقوله عليه السلام ان الصدقة حرام على محمد وآله وقوله عليه السلام ان موالى القوم
 من انفسهم اعلم ان عباسا وحارثا عان للنبى عليه السلام وجعفر وعقيل اخوان لعلي بن ابي طالب وكلهم ينسبون
 الي هاشم لان رسولنا عليه السلام محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف خصهم بالذكر لان بعض بني
 هاشم وهو وهب اذى للنبى عليه السلام فكيف يستحق الكرامة ولا فرق في ذلك بين الصدقة الواجبة والنفل وكذا
 الوقف **لا عمل لهم** ذكر في البدايع ان سمي الواقف بنى هاشم يجوز الوقف عليهم كما لو سمي الواقف غنيا وان لم يسمهم
 لا يجوز وقال بعض المشايخ يحل لهم النقل لان الوسخ لا يزول به كما يزول بالفرض وفي شرح الآثار عن ابي حنيفة
 ان الصدقات كلها جائزة على بني هاشم والحرمة كانت في عهد النبي عليه السلام لوصول الحسن اليهم فلما سقط ذلك
 بموته حلت لهم الصدقة قال الطحاوي والجواز ناخذ **ويوجب الاعادة على من كان قبله** **فكان بالصد**
 يعني اذا دفع زكوة الى رجل على طن انه صالح للاعطاء فظهر انه غني او ذمي او هاشمي او ابيه او ابنه بوجوب
 ابو يوسف الاعادة يعني اذا الزكوة ثانيا وليس معناه انه يوجب استرداد ما ادى لانه لا يرد اتفاقا وهل
 يطيب للقابض اختلاف فيه على قول من لا يطيب يرد على المعطي ليعيد الا انرا على وجه التملك ولا ينصرف
 به كذا في النهاية **وقال لا يسقط عنه الزكوة** لانه ان خطاه يفتقر فصار كما اذا نوصا بها وصلى ثم تبين انه
 كان نجسا بعيد صلوته ولها انه اذا اهاب اجتهاده فيبيع وان خطا كما ان الصلوة جائزة بالنجس عند الاستبراء
 وان وقعت الى غير الغنبله قيد بالظان الدال على اجتهاده لانه لو دفعها في انه مصرف فظهر خلافه يعيد اتفاقا
 وقيد الظن بقول المحلل لانه لو وقع ظنه على انه ليس بمصرف لا يجزى عندها الا اذا ظهر انه مصرف **وتجب** اعادة
 الزكوة **لو ظهر مكاتبه** اي للدافع انما وجب الاعادة هنا اتفاقا مع ان وجوبها في الصورة السابقة كان على

له داران كثر
 احدا ما ولا يملك
 والا لا يعقبه
 الثانية سواء كان
 او لا وكان له دار
 امر ولا جزا الى قوله
 وقوله عياله لا يغني
 فمما هذا النص

ومن لم يملك
 ولا يملك
 ولا يملك
 ولا يملك
 ولا يملك
 ولا يملك
 ولا يملك
 ولا يملك

واما الهدى المستزق بالدين والهدى
 لهما فيهما سواء افضل من الدين والهدى
 قدر نصاب اولم يفضل

الخلاف لان التملك الذي هو ركن في اداء الزكوة كايته هنا وفي الصورة السابقة كان شرط الادا فاقبنا
 فافترقا **ويجوز اطعام يديم وكسوته منها** اي من الزكوة **اذا ملكه بالتسليم اليه** قيد به لانه لو اطعم اليتيم
 على وجه الابلحة لا يجوز عن زكوة هذا اذا كان اليتيم مراهقا او كان يعقل القبط بان لا يرمى بطولوا لا يندفع
 عنه وان كان صغيرا لا يعقل او مجنونا لا يجوز كما لو وضع زكوة على ذك كان شرعا فقير وقبضه لا يجوز كذا
 في الخاتمة **ويكره نقلها** اي نقل الزكوة الى بلد اخر رعاية لحق الجوار **اللقاربة او زيادة حاجة** يعني لا يكره
 نقل الزكوة الى قريته في بلد اخر او الى قوم هم احوج من اهل بلده لان فيه صلة الرحم ودفع زكوة زيادة الحاجة
 اعلم ان عدم الكراهة في النقل غير منحصر في هذين الصورتين لان مسلما لو دخل دار الحرب بامان ومكث
 فيها سنين فعليه الزكوة في حاله الذي خلف وفيما استغاد فيه لكن يفتى بالاداء الى من يسكن في دار الاسلام
 من الفقرا وان وجد المسلمون في دار الحرب وكذا لو نقلها لكون فقرا بلدا اخر او رجع او انفع للمسلمين بتعليم يجوز
 بلا كراهة لما روي ان معاذ اذا كان ينقل الصدقة من اليمن الى المدينة لهذا المعنى كذا في النهاية وذكر في الخلاصة
 لو نقلها الى فقرا بلدا اخر قبل تمام الحول ثم تمالح الحول يجوز بلا كراهة ثم المعتبر فيه فقر مكان المال لانه محل الزكوة
 ولهذا تسقط بطلانها وقالوا الا فضل في صرف الصدقة ان يمر بها الى اخوته ثم اعمامه ثم اخواله ثم ذوى
 الارحام ثم جيرانه ثم اهل سكتة ثم اهل مصر **فصل** في صدقة الفطر ومقدارها ووقت وجوبها
تجب صدقة الفطر على الحر المسلم لقوله عليه السلام ادوا عن كل حر وعبد صغير وكبير نصف صاع من بر
 او صاعا من شعير بشرط الحرية ليتحقق التملك والاسلام ليقع ما اعطاه **وتشترط** في وجود صدقة الفطر **ملك**
نصاب فاضل عن الحاجة الاصلية لقوله عليه السلام اغنوهم عن المسئلة في هذا اليوم والاعانة انما يكون
 من الغنى والغنا حله الشرع بملكه مادكر في المتن **لا ملك ما يفضل عن قوت يومه لنفسه ووعيله** يعني
 قال الشافعي بشرط وجوبها ان ملك ما يفضل عن قوت نفسه ووعيله لقوله عليه السلام صدقة الفطر طهر للصائم
 فاستوى فيه الغنى والفقير **وزاد محمد** على ما شرطنا **البلوغ والعقل** فلا تجب على الصبي والمجنون لانها عبادة
 ليسا من اهل وجوبها كالزكوة **وقال لا يخرج الولي من مالها** اي من مال الصبي والمجنون لانها واجبة بسبب
 الغنى فيكون جهة المونة فيها غالبة فتجب في مالها كالنفقة الا انها ليسا باهل الخطاب فخطب وليهما بالاخراج
 او وصي منصوب قبل القاضي عند عدم وصي الاب او وصي وصيه او وصي الجد **ويؤدى بها عن نفسه واولاده**
المغار ان لم يكن لهم مال وان كان ففي وجوب الاداء عنهم خلاف كما مر **وعبيده** اذا كانوا الخدمه لانهم اذا كانوا
 للتجارة ففقيه خلاف سبيح وكذا تجب في عبيده المأذون بدين مستغرف لان المولى ملك اكسابه ولا تجب عند
 ابي حنيفة بنا على انه لا يملك اكسابه **ومدبره وامر ولده لا عن المكاتب** اي لا يؤدى بها المولى عن مكاتبه لانعدام
 ولايته عليه **ولا تجب عليه** اي صدقة الفطر على المكاتب لانه فقير لا يملك له حقيقة **ولا توجبها عن النساء** وقال
 الشافعي تجب على الزوج صدقة الفطر عن زوجته لانه مومنها وقال عليه السلام ادوا عن مومنون ولنا
 ان المراد منه مومنون بالولاية لا بالدين لان صدقة الفطر لا تزل منه عن اخيه وذوى ارحامه اذا ما نهم لعدم ولايته
 عليهم والزواج لا يلبى على زوجته ولهذا لا يملك بيع مالها ولا مومنها ايضا على الكمال لانه لا يلزم عليه المون
 العارضة كالادوية المحتاجة اليها زوجته وان ادى عنها بغير اذها الثبوت لاذن علاه **واولاده الكبار**
الفقرا وقال الشافعي تجب عن عبده المأذون لاطلاق قوله عليه السلام ادوا عن كل حر وعبد ولنا انه حال الاطلاق
 لا بمونه ولا يلبى عليه فصار كالمالك ولا تجب عن نفسه ايضا بسببه بخلاف العبد الموهون حيث تجب عنه
 ان فضل بعد الدين قدر النصاب اولم يفضل والفرق ان الدين في الرهن على المولى وفي المستغرف

واما الهدى المستزق بالدين والهدى
 لهما فيهما سواء افضل من الدين والهدى
 قدر نصاب اولم يفضل

والجاني على العبد فلا يمنع الوجوب عن المولى كذا في التبيين **وللتجارة** اي لا يوجبها عن العبد للتجارة وقال
الشافعي تجب عنه صدقة الفطر والزكاة ايضا ولا تنافي في وجوبها لان صدقة الفطر واجبة على العبد عن راسه
والمولى يتحملها عنه والزكاة واجبة على المولى لها بئنه بالتجارة ولنا ان العبد سبب لفطره والزكاة
جميعا ولو وجبت الفطر عنه لادى الى التثا وقد قال عليه السلام لا تنافي في الصدقة **ويخرج** اي يأمر
المولى باخراج الفطر **عن العبد الكافر** خلافا للشافعي لانه لا تجب على العبد ابتداء ثم يتحملها
المولى على ما مر من اصله والكافر لا يصلح لاجبا عليه ولنا اطلاق قوله عليه السلام ادوا عن كل حر
وعبد ولو كان المولى كافرا والعبد مسلما لا تجب عليه اتفاقا اما عندنا فلا ان المولى غير صالح لاجبا ابتداء
واما عندنا فلو كان غير صالح لاجبا عليه وجه التخل **والعبد المشترك بين اثنين لا فطر على واحد منهما**
عندنا بحديثه **وقال على كل ما يخصه من الرسل الا شقاص** مثلا لو كان للشريكين اربعة اعبد
تجب عندهما على كل واحد منهما عن اثنين ولو كان ثلثه تجب عن اثنين دون الثالث وفي المصنف هذا في عبيد
الخدمة اذ في عبيد التجارة لا تجب اتفاقا وهذا بناء على ان باحقيقه لا يرى قسمة الرقيق جبر للتفاوت
الفاحش وهما يراها وقيل عدم وجوب الفطر بالاتفاق لان كل واحد من العبدين قبل القسمة نصفه
لا أحد الشريكين ونصفه للاخر فلا تتم الرقبة لكل منهما والصحيح انه على الخلاف ايضا كذا في الكافي
ولا نوجب عليهما نصفين عن الواحد منهما يعني اذا كان عبد بين اثنين على كل واحد منهما فطرته
عندنا لا نعدا سبب الوجوب وهو الولاية الكاملة على تمام مكل الرقبة وقال الشافعي تجب عليهما نصفين
بناء على اصله من انما تجب على العبد ابتداء ثم يتحملها المولى عنه والعبد هاهنا كامل في نفسه وهما يمانانه
فتجب عليهما وفي الحقايق هذا اذا لم يكن بينهما مهاباة ولو كانت ووجد الوقت في نوبه احدهما تحتفظ
به في قوله **واوجبتا له** اي عن العبد حال كونه مبيعا بالخيار على البايع ان فسخ **والاعلى المشتري**
يعني اذا بايع العبد بخيار الشرط للبايع او للمشتري في يوم الفطر في مدة الخيار تجب فطرته عندنا على
البايع ان فسخ البيع وعلى المشتري ان لم يفسخ **لا على من له الخيار** يعني قال زفر الفطره على من له
الخيار منها قيد بالخيار لان البيع لو كان بائنا والمبيع غير مقبوض يوم العبد فقبضه بعده فطرته على
المشتري اتفاقا لان الملك قد تقدر بالقبض وان لم يقبضه حتى يملك لم تجب على واحد منهما اتفاقا
اما على المشتري فظاهر واما على البايع فلانه عاد اليه المبيع فكان بمنزلة العبد الا بقا واراد بالخيار خيار
الشرط لان المبيع لو رد بخيار العيب او رده قبل القبض فطرته على البايع اتفاقا لان ملكه عاد اليه منتفعا
به فعاد بحقوقه وان رده بعد القبض فعلى المشتري لانه زال ملكه عنه بعد تمامه فلا تسقط عنه
الصدقة كذا في المحيط **لانه ان وجوب الفطر باعتبار الولاية والمونه وكلاهما ثابتان لمن له الخيار**
فتجب عليه ولنا ان ملك المبيع في البيع بالخيار موقوف وكذا ما يبنى عليه الا انه لو فسخ يعود الى قديم
ملك البايع ولو اخرج ثبت الملك للمشتري من حين العقد حتى استثنى الزايد المتصلة والمنفصلة **ويوجبها**
حيث هم لاجب يعني اذا كان العبد في مكان غير مكان المولى قال ابو يوسف يودى لفطره عنهم
في مكانهم لانها واجبة بسببهم وقال محمد يودى في مكانه لانها واجبة عليه ومحملها ذمته ولهذا
لا تسقط بهلاكه **ويكلمها على كل من ابوين تنازعا ولدا** يعني اذا اجازت جارية بين شريكين بولد
فادعياه تجب على كل منهما صدقة ثأمه عندنا اي يوسف لانه ابن كامل لكل منهما وقسمها عليهما
يعني قال محمد تجب عليهما فطره واحده لان الولاية لهما والمونه عليهما **وعجب صاع من تمر وشعير**

بالدلالة

لا يجزى

غير منتفع به

ويخرج نصفه من البر وقال الشافعي تجب من البر صاع ايضا لقول ابي سعيد الخدري كنا نخرج
زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير المزد
بالطعام الخنطة ولنا ما روى ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر في صدقة الفطر
بنصف صاع من خنطة او صاع من تمر وهو مذهب كبار الصحابة وحديث ابي سعيد محمول على
التبرع بالزيادة وكلامنا في الوجوب **وكذا من الزبيب في روايه** يعني كما نخرج من البر نخرج
من الزبيب في روايه عن ابي حنيفة وهي المشهورة لان البر والزبيب متفاضلان من حيث ان كلا منهما يؤكل جميع
اجزائه وقالنا نخرج من الزبيب صاع لانه قريب من التمر في الثقل **ونحن القيمة** اي يجوز دفع القيمة
قوله ونحو اخذ القيمة **ومن دقيق الخنطة والشعير وسويقها على النسبة** يعني يجوز عندنا اخراجها
من السويق والدقيق على نسبه جوبه بان يكون من دقيق البر نصف صاع ومن دقيق الشعير صاع وكذا
ما فيه من سويقها وقال الشافعي لا يجوز لان الاعتبار بعين المنصوص عليه ولنا قوله عليه السلام على
كل مسلم مدان من قمح او دقيق والمدا يكون وزن مائتان وستون درهما لكن لا يجوز دفع المنصوص عليه
باعتبار القيمة مثل ان يودى ربح صاع من تمر عن صاع من شعير ولو ادى من الدرهم وغيرها بالقيمة
واعتبر القيمة في الاقط وقال مالك يعتبر فيه الصاع لما روى انه عليه السلام قال او صاعا من
اقط ولنا ان هذه الرواية غير مشهورة فيعتبر فيه القيمة احتياطا **وبقدر** اي ابو يوسف الصاع
خمسة ارطال وثلاث رطل على قيمه وهما ثمانية ارطال له ما حكى انه لما حج سال اهل المدينة عن
الصاع فقالوا خمسة ارطال وثلاث رطل وسمعناه من ابينا انه صاع النبي عليه السلام ولها ما
روى ان عابشه رضي الله عنه فسرنا الصاع ثمانية ارطال وما حكاه ليس بحجة لانهم مجهولون عن الجمهور
قبل اختلاف بينهم في الحقيقة في الصاع لان الرطل كان في زمن ابي حنيفة عشرين اسنارا وزاد في عصر
ابي يوسف فصار ثلثين اسنارا والاسنار كسر المخرج ستة دراهم ونصف فالرطل في زمن ابي حنيفة كان
مايه وثلثين درهما وفي زمن ابي يوسف مايه وخمسة وتسعين درهما فاذا قايلا لم يجد كل واحد منهما
الفاواريجين درهما وفي التبيين هذا القيل شبه لان محمد لم يذكر المسئلة خلافيه ولو كان فيها خلاف
لذكر لانه اعرف بمذهبه **ومنع صرفها الى ذي** اي قال ابو يوسف لانه دفع صدقة الفطر الى ذيها
لان دفع اليه الزكوة وقالنا يجوز دفعها لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ولم يحكم
من دياركم ان تبرؤهم ولا الزكوة خصت منه لقوله عليه السلام خذها من اغنيائهم وضعها في فقرهم
فتقى على الاطلاق ما عداها **ونوجبها** اي صدقة الفطر **باليوم** اي يوم الفطر **بالليلة** يعني قال الشافعي
يتعلق وجوبها بليلة الفطر **حتى لا تجب عن مولود بعده** اي بعد طلوع الفجر من يوم الفطر اتفاقا لانه لم يكن
موجودا وقت الوجوب **وميت قبله** اي قبل طلوع الفجر عندنا لانه لم يكن وقت الوجوب **وتجب عنه** لانه
كان موجودا فيه لانه ان الصوم لما انتهى في ليلة شوال وحصل الفطر تجب صدقته من ذلك الوقت ولنا ان
اضافة الصدقة الى الفطر تدل على اختصاصها به والفطر المضاد للصوم يكون في يوم الفطر لا في ليلة **ويستحب**
اخراجها قبل الصلوة لما روى انه عليه السلام كان يخرج كذا **ويجوز تقديمها** اي تقديم صدقة الفطر على
وجوب وقتها **مطلقا** اي من غير وقت موقت معلوم ولا مقيدة بمدة لان سببها هو الراس فيكون اذا
بعد وجوب السبب فيجوز لتجمل الزكوة بلا توقيت وفيه دفع لمن قال انما يجوز تعجيل دفعها في رمضان **ولا**
تسقط لنا خيرا لانها فريضة معقولة فلا تختص وجوبها بوقت كالزكوة وفيه دفع لمن قال انها تسقط بمعنى

البيان
بما في
الكتاب
من
الروايات
والاخر
من
الروايات
والاخر
من
الروايات

البيان
بما في
الكتاب
من
الروايات
والاخر
من
الروايات
والاخر
من
الروايات

اي بدله

فيجب عليه القضاء والكفارة **ويوجب قضا اليوم المندور صومه لقدره فلان وقد قدم بعد**
اكله وخالفه يعني من قال لله علي ان الصوم يوم يقدم فلان فقدم قبل الزوال بعد اكل النذر او بعد الزوال
ولم ياكل قال ابو يوسف يجب عليه قضا ذلك اليوم وقال محمد لا يجب لان المعلق بالشرط كالمفوض عند وجود
الشرط فصار كالمفوض بعد اكل الزوال لله علي ان الصوم هذا اليوم ولا يبي يوسف انه واجب
عليه يوم القدر وما تعرض لوصف يتا في اداه فصح في ذمته واذا اعترض عليه ما يتا في الاداء
قضاؤه كما لو نذرت امره ان تصوم شهرا يكثرها قضا ايام حبسها **ونكروا بالشرع في النفل** يعني من شرع
في صوم نفل يلزمه اتمامه عندنا وقال الشافعي لا يلزمه لما روي انه عليه السلام قال لامها في حين كان صائمه
وافطرت ان كنت قاضيه فاقض يوما مكانه وان كان صومك نفلا فان شئت فاقض وان شئت لا ولن اقله
تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ثم الاقطاع في التطوع غير مباح عندنا بلا عذر في احدى الروايتين والضيافة عندنا
تاذي صاحبها بعد اكله وقيل ان وثق على نفسه القضا فيفطر وان لم يثق لا يفطر **ولو شرعت متطوعة**
ثم افطرت ثم حاضت او جنبنا القضا وقال في لا يجب عليها قضا ذلك اليوم لانه بالحبس يبين انه ليس محلا
للصوم والمفسد في اخره واوله سواء ولنا ان شرعها للصوم كان صحيحا فلم يضر واعتراض المتا في اتمامه في الصوم
لا بقاء دينه في ذمته فصارت كما لو نذرت صوم الغد فافطرت ثم حاضت فيه لا يسقط عنها القضا
ويحكم به اي ابو يوسف بوجوب القضا **لشرعه متنفلا يوم العيد** ثم افسده لان لشرع ملزم كالنذر
ولو نذر يلزمه القضا بالافساد فكذا هذا **وقال** لا لا يجب لان لشرع غير ملزم لذاته بل لكون عمله مصونا عن
البطلان وصوم العيد حرام للنهي عنه فلم يجب اتمامه بالشرع فلا يجب قضاؤه بالافساد فيقول
متنفلا لانه لو شرع ناذرا يجب قضاؤه اتفاقا **ونصح نذره** **ويوجب قضاؤه** يعني اذا نذر صوم يوم
العيد صح نذره ووجب قضاؤه بالافساد عندنا وقال الشافعي لا يصح لان النذر بغير المشروع باطل
ولنا ان صوم يوم العيد مشروع باصله وممنوع عنه من حيث ان فيه معنى الاعراض عن ضيافته
الله تعالى فيصح نذره نظرا الى اصل الصوم ولو صام صح عن نذره لانه اداه كما التزمه ولكن يمنع عن ادايه
نظرا الى معنى النهي فيصار الى خلفه وعن ابي حنيفة ان نذره انما يصح اذا لم يصح يوم العيد بل قال غدا
وكان الغد يوم العيد ولو صرح به لا يصح لانه قارن به ما هو منهى عنه كما لو قالت لله علي ان الصوم يوم
حبسي لم يصح نذرها ولو قالت لله علي صوم غد وصار الغد يوم حبسها لم يصح نذرها **ولو قال لله علي صوم**
كذا اليوم النذر واليمين بجعله ابو يوسف **للاول** اي النذر حتى لو لم يصح بهما يجب القضاء والكفارة لليمين
وما لهما يعني صاحباه بجعلانه للنذر واليمين معا فيقول يتيوى النذر واليمين لانه لو لم يتيوا احدهما
او نوى النذر لا غير او نوى اليمين لا يكون ميمنا يكون نذرا اتفاقا او نوى اليمين ونوى ان لا يكون نذرا
يكون ميمنا اتفاقا او نوى اليمين لا غير يكون ميمنا عند ابي يوسف ويكون نذرا وميمنا عندهما لانه ان هاهنا
الصفة حقيقة في النذر مجاز في اليمين ولهذا لا يتوقف النذر على النية ويتوقف اليمين عليها فالعمل
بالحقيقة احق ولهما ان هذا الكلام نذر بيمينته بيمين موجهه لان حكمه تحريم ترك المندور وهو كان مباحا
قبل النذر وتحريم المباح يمين فاذا نوى ان يكون الصوم مقصودا فقد نوى ما احتل الكلام فيعتبر ويجوز ان
يثبت الحكمان بلفظ واحد كشر القريب فانه تملك بصيغته تحريم موجهه وكالمية بشرط العوض فانها هبة
ابتداء مع انتهاها واجمع بين الحقيقة والمجاز فيه كلام لكن لا يحمله هذا المقام **ومنع تقديمه** **وقال النذر قبل**
حلول وقته يعني اذا نذر ان يصوم رجب او يعتلف فيه مثلا معينا فصام شهرا واعتلف قال محمد

لا يحرم به وقال لا يحرم به قيد بالصوم والاعتكاف وهما العبادتان الدينيتان لكن يدخل النذر بالصلوة ويخرج
النذر بالصدقة لانه لو نذر ان يتصدق في رجب فتصدق قبله يجوز اتفاقا لانه ان تعيين العيد
معتبر حتى لو نذر ان يصوم يوم العيد وصامه صح ولو نذر يوما مطلقا فصام يوم العيد عنه لا يصح ولها
ان النذر انجاب الفعل في الذمة من جهة انه قربة لا من جهة وقوعه في شهر معين فيصح التقديم عليا
عنه كما لو نذر ان يتصدق في رجب فتصدق قبله يجوز **ويكره للصائم مضغ علك** **ورطب** اي ممضوغ
لان من يراه من بعيد يظنه اكلا قال علي رضي الله عنه اياك وما يستحق الى القلوب ان كان عندك
اعتكاف وقيد بالرطب لان غير المضغ يفطر لانه قد تفتت ويصل الى جوفه وقيل الاسود منه يفسد وان
كان ممضوغا لانه قد يذوب بالمضغ ويكلم للرجل غير الصائم اذ لم يكن من علة لما فيه من شبهة النساء
ودفع الطعام لما فيه من تعريض الصوم على المفساد وفي الخائبة ان كان روج المرأة او مولى الامه سيئ
الخلق لا يكره دفعها وفي التجنيس هذا في الفرض واما في التطوع لا يكره لان الافطار فيه بعد مباح اتفاقا
وكذا بغيره عنه في رواية عن ابي حنيفة وفي المحيط لا بأس للصائم بدوق الحسل والطعام ليعرف جوده
ورديه كيلا يغيب فيه **ومضغه** اي يكره مضغ الطعام **الصغير لغيره** **وقيد** به لانه لو كان لها ضرر الى
المضغ بان لم تجد من مضغ لصيها الطعام لا يكره ولو خاف قتل على ولدها يجوز لها الافطار فالمضغ اولى
والاستنشاق والاعتساف والتلف بئرب للبرد مكره عند ابي حنيفة لما فيه من التعريض في افاته
العبادة **وخالفه** ابو يوسف لما روي انه عليه السلام صب الماء على راسه من شدة الحر وهو صائم
وهذه الاشياء عون على العبادة ورفع التعريض الطبيعي **وقيل تكرر المضغ لغيره وضوء** لما فيه من
توهم الافطار ولا وهم في الوضوء لانه مقيم للسنة **وكراهة المباشرة والمعانقة والمصافحة** **رواية** عن
ابي حنيفة لما فيها من ارتكاب المحظورات واما فعل النبي عليه السلام هذه الاشياء في صومه فلكونه
مصونا عن ارتكاب المحظورات **ولا تكرر الحجامه** لما روي انه عليه السلام احتجم وهو صائم **ولم يكره السواك**
الرطب اعم من ان تكون رطوبته اصلية او عارضية بالما وقال مالك يكره لما فيه من التعريض على الفساد
بسبب رطوبته قيد بالرطب ليحقق خلاف ما كلف لان المبلول هو المكره والا فالسواك عندنا غير مكره
رطبا كان او يابس لقوله عليه السلام خير خلال الصائم السواك **ولا تكرر** اي السواك **اخر النهار** وقال
الشافعي يكره لقوله عليه السلام لا تلوف في الصائم اطيب عند الله من ريح المسك والسواك ينزله في اخر
النهار لانه في اوله مستحب اتفاقا ولنا اطلاق ما روي بنا والمراد بما رواه هي كراهة المكالمه لا استنباط الخلو
في نفسه **ويستحب السجود** لما فيه من التقوية للعبادة **ولم يكره هو اتباع الفطر** اي ايصال عهد الفطر **سنة من**
سؤال اي يصومها **وقال** مالك يكره لما فيه من شبهة اهل الكتاب في زيادتهم على المفروض ولنا قوله عليه
السلام من صام رمضان واتبعه ستا من شوال فكاما صام الدهر كله والنسبة ممنوع لو قوع الفصل يوم
الفطر وفي الخائبة ان فرقها فهو بعد من الكراهة **فصل في الكفارة يجب مع القضا الكفارة**
اي كفارة الصوم **كالظهار** اي كفارة الظهار في وجوبها على الترتيب بان يجب عليه تحريم رقبته ان يجدها
والا فصيام شهرين متتابعين وان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا لقوله عليه السلام من افطر عدا
في نهار رمضان فعليه ما على المظاهر **لا اليمين** يعني جعل مال ككفارة رمضان كفارة اليمين في وجوبها على
التخيير حتى من افسد صومه بالجماع فعند مالك ان شاء اعتق رقبته وان شا اطعم ستين مسكينا وان شا
صام شهرين متتابعين لان الخيار ثابت في كفارة اليمين وجزا الصيد فكذا هذا لان الكل كفارة وجنس واحد

حرموا النذر واليمين

وفي التجسس لوصام احدا وسنتين يوما للقضا والكفارة ولم يعين اليوم للقضا جاز لان الغالب ان الذي يصوم
عن القضا والكفارة يبدأ بالقضا **على من جامع** وهو متعلق يجب ولم يشترط معه الانزال لانه ليس من تمام
ماهية الجماع ولهذا يجب الغسل وان لم ينزل **في احد السبيلين** فيده لان من جامع فيما دونها لا
يجب عليه الكفارة لان جنابة رمضان **بلغ علما** لا تقا لا تجب على من جامع ناسيا لان النسيان حاصل من
جهة صاحب الشرع فالنسيان وجوبها بالسيان **ولم يوجبها بالسيان** وقال مالك تجب الكفارة
على من جامع ناسيا العموم قوله عليه السلام من جامع في نهار رمضان فعليه ما على المظاهر قال المصنف
في شرحه والمشهور من مذهبه في الناسي كذهبننا افوك على هذا لا يكر الخلاف كان من غير الانصاف لان بيان
الخلاف في غير المشهور مفضل الى التطويل المجهور مع انه ذكر في شرحه في كثير من المواضع انه ترك الخلاف
المذكور في المنظومة لان ذلك القول غير مشهور **ولا تعدلها** اي الكفارة **لتعدده** اي لتعدد الجماع في ايام
رمضان للواحد وقال الشافعي لم يكر عليه كفارات متعددة بحسب تعدد الوقاع فتعددت الجماع
لانه لا كفارة عنده بالاكل والشرب وتعددت الجماع بكونه في ايام لا يكر في يوم واحد تكفيه كفارة
واحدة اتفاقا وتعددت الجماع بالواحد لانه لو تكرر في ايام رمضان تعددت الكفارة اتفاقا كذا
في الحقايق لانه ان المسبب يتعدد بتعدد السبب كما تتعدد الكفارة بتعدد اليمين وكما لو كفر الاول
ولنا ان كفارة رمضان شرعت لمجرد العقوبة لان جبر نقصان حصل بانجاب القضا والعقوبات اذا
اجتمعت تداخلت بفضل الله لان الزجر حصل بواحدة كما ان الحد وتداخلت بتكرار الزنا بخلاف
اليمين لان كفارته شرعت لمتك حرمه الاسم وما شرع جزا لا يتدخل كقضا رمضان وخلاف ما لو كفر
الاول لانه تبين ان الكفارة الاولى لم تقع زاجر **ونوجبها على المطاوعة** وقال الشافعي على كفارة على
المراة اذا طاعت بالجماع لان الكفارة جزا للفعل وهو ثابت للفاعل فيجب عليه والمرأة ليست بفاعله
بل محل للفعل فلا يجب عليها ولهذا يقال جامع ولا يقال جامع وتعددت الجماع لانها مشاركة للرجل في الافساد
فشاركتة في وجوب الكفارة ثم ان كانت غيبه بتحمل الزوج عنها كتمس بالاغتسال وان كانت فقيرة لا يتحملها
لان الواجب عليها الصوم دون الاعناق لعدم استطاعتها التحبير والنيابة لا تجرى في الصوم وفي الحقايق
محل الخلاف المطاوعة في الابتداء لو كانت مكروهة في الابتداء ثم طاعتته لا كفارة عليها اتفاقا واما لو
اكرم الزوج على الجماع فجامعها فابو حنيفة كان يقول تلزمه الكفارة لان نقشار الله اماراة الاختيار
ثم رجع عنه وقال لا كفارة عليه وهو قولهما لان نقشار الله غير مفسد وانما فسد صومه بالايلاج
وهو كان مكراهية **ونسقطها لعرضه في مرض** يعني اذا وجبت الكفارة عليها بالوقاع ثم
حاضت في ذلك اليوم او مرضت سقطت الكفارة عندها وعند الشافعي في روايه عنه لا تسقط لان الكفارة
تبنت دينيا في ذمتها وعرضها في ذمتها فيمكن شبهة في ان اليوم غير مستحق بالصوم في اوله فتسقط الكفارة لا يجب
بالافطار في يوم مستحق بالصوم بخلاف السفر فانه غير مناف للصوم ولهذا اذا عرض السفر بالنهار لا يباح
له الافطار لانه متعلق باختياره فجعل كالمعدوم **وعكسنا لوسوقه** كرها بفتح الكاف يقال اقامني
فلان على كره اذا اكرهه عليه **بعد لزومها** يعني من افطر في رمضان ولزمته الكفارة ثم سوقه بالاكره
عليه لا تسقط اتفاقا لانه ان الحذر وجد في اخر اليوم فتكر فيه شبهة عدم استحقاق الصوم فتسقط
الكفارة كما لو عرض مرض بعد لزومها لنا انها وجبت في النعمة فلا تسقط الا بعد من جهة من له الحق
بخلاف المريض فانه لا حق من جهة صاحب الحق فصارت منزلة الابرا **ونوجبها بالاكل والشرع علما فيه**

لا يبا الكفارة فضا
كالوسوقها كرها ولنا
انه عرض للمنافي

عن اهلها عندنا وقال
ان تسقط فيه بقوله
لا يبا لانه لو سافر واختار
لا تسقط

اي في نهار رمضان وقال الشافعي لا تجب لانها ثبتت لنصر على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره ولنا
قوله عليه السلام من افطر في نهار رمضان فعليه ما على المظاهر **وشروطا** في وجوب الكفارة على من افطر
في رمضان **كونه** اي كون الماكول **غدا ودوا** خلافا لما لاك حتى اذا ابتلع حصاة عمد او جبت الكفارة عنده
لانه ان الكفارة شرعت جزا عن هتك حرمة الشهر وذات يحصل بالافطر عمد وان لم يكن غدا ولنا ان الجنابة في
اكل ما ليس بغدا نافضة فلا تجب الكفارة لانه شرعت للكمال وفي المحيط كلما لا يوك كل عادة ملحق بما لا
يتعدى به حتى لو اكل شعيرة غير مفك او كان غدا او نزا او سرحلا لم يدرك ولم يطبخ لا كفارة عليه واما اذا
كان طينا ارميا ففيه الكفارة لانه يوك للدوا **وتعد فقطع بعد نسيانه علما ببقائه لا يوجبها** يعني
اذا افطر الصائم ناسيا فعلم ان صومه باق ثم افطر فتعد فلا كفارة عليه عند ابي حنيفة وقال عليه
الكفارة قيد بقوله بالتعد لانه لو افطر ناسيا بعد نسيانه لا تجب الكفارة اتفاقا وقيد بقوله علما لانه لو
كان طانا ببقائه لا تجب الكفارة اتفاقا لهما انه لما علم حال صومه انتفت الشبهة فصارت كمن افطر متعمدا
قبل عرض النسيان وله ان شبهة الحال وان ثبتت لكن شبهة الدليل باقية لان القياس كان يقتضي
ان يفسد الصوم بالاكل ناسيا وبه اخذ مالك فلا تجب الكفارة لهذه الشبهة **وكذا** اي وكذا الخلاف **لو نسي**
اي تعدد الافطار **قبل الزوال ولم يكن نواه** اي الصوم لا كفارة عليه عند ابي حنيفة وقال عليه الكفارة
فتيد بقوله قبل الزوال لانه لو افطر بعد الكفارة عليه اتفاقا لانه ان افطار لم يقع على الصوم لان المساك
بلائيه لا يكون صوما ولهما انه كان متمكنا من الصوم بالنية وتقويت الافطار ذلك التمكن كقوته نفس
الصوم كما ان غاصب الغاصب يضمن تقويته مكتة رد الغاصب كقوته المصوب **او تعدد قبل الزوال**
يعني من اصبح غير ناه للصوم فتوى قبل الزوال لانه لو كان من الليل فتعد افطر تجب الكفارة اتفاقا لهما
ان الصوم بنية من النهار جائز فيكون جائزا على صوم صحيح وله انه بنية النهار لا يكون صائما عند الشافعي
وعنده الشبهة التامة من الدليل اندرات الكفارة بها **فصل** في قضا رمضان **تجب في القضاين**
الجمع والتفريق اي بين ان يقضيها متتابعة او متفرقة لانه موقت بوقت معين **ولا نوجب قضا للقضاء**
بعد قضي العام يعني اذا اخر قضا رمضان حتى مضى رمضان الثاني لا قديه عليه عندنا لتأخيرهم وقال
الشافعي يهدى عمد من الطعام لكل يوم لما روى عن ابن عمر كذلك ولنا اطلاق قوله تعالى فجدة من
ايام اخر من غير ذكر القديه **ولا يجب** اي القضا **على المريض والمسافر لو مانا** في حال المرض والسفر
لان الخطاب بالاداء متاخر في حقهما الى ادراك عه ايام اخر ولم يدركا **فان صح او اقام ثم مات**
نوجب الا ايضا بالطعام يعني يجب عليه عندنا ان يوصي بان يطعم وليه لما فات من صومه **كالقطرة**
عن كل يوم اي كالا طعام في صدقة الفطر وهو نصف صاع من بر او صاع من تمر لان في القدية يجوز
اباحة الطعام كل ثمان مشبعان ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر كذا في الحائنه وفي قوله كالقطرة اخترنا
عن قول الشافعي بان الاطعام مقدر عنده بمد لكل يوم وهذا الاطعام عندنا بعد الايضاح
من ثلث ماله حتى لو زاد على الثلث لا يلزمه ذلك وان وصي **بغيرها** اي بقدر رخصته واقامته لانه ادر وقت
القضا فوجب عليه وعجز عن الاداء في اخر عمره فصارت كالشيخ الفاني فان قلت جواز القدية في الشيخ
ثبت على خلاف القياس فكيف يقاس عليه غيره قلت ما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره اذا لم يكن
ذلك الغير من وجه واما اذا كان فالحكم فيه ثبت بطريق الدلالة لا بالقياس وما يجب فيه كذلك لان كلامنا
فيمن عليه قضا رمضان فادرك عه من ايام ولم يصم ثم مرض فاستمر مرضه الى ان مات كذا في النهاية

بعد نسيانه لانه لو
كان قديم على ما
وقد يقول

وقال الشافعي لا يجب عليه الا يصا بل يودي من جميع التركة وليه بقدرها كما كان يودي دين العباد
منها بلا ايصالنا انها عبادة فلا بد فيها من الاختيار ولو اديت بلا ايصال تكون حرة به **ولا تجزئ الصوم عنه**
يعني لا يجوز لولييه ان يصوم عنه عما وجب عليه من القضا عندنا وقال الشافعي يجوز لقوله عليه
السلام من مات وعليه صيام صام عنه وليه ولنا ان الحديث المشهور لا يصوم احد عن احد والمراد ما رواه
هو الاطعام لانه بدل الصوم توفيقي بين الحديثين **ولو نذر صوم شهر** مثلا لو نذر من يص في رجب ان
يصوم شعبان **فصح اياما** من شعبان **الزمن** محذوف ما نذر بقدرها اي بقدر ايام صحته لانه
لو لم يصح لم يلزمه شي ولو صح شهر الزمن كله واذا صح بعض شهر لزمنه بقدره اعتبارا بقضا رمضان
وهما بأكمله اي صاحباه بقضا كل الشهر فيجب عليه الا يصا بالاطعام عن الكل الصحيح اذا نذر صوم شهر
ثم مات قبل تمامه فانه يلزمه الا يصا بأكمله اتفاقا لان الكل وجب في ذمته بقدره فوجب عليه تفرغها
بالفدية عند عجزه بخلاف رمضان فان نفس الوجوب انما يثبت باذراك علة ايام اخر بقدرها **والمرض**
المبيح للفطر عندنا اي حنيفه **خوف ازدياده** اي خوف زيادة مرضه **بالصوم** وقال المرض المبيح **عجز عن القيام**
في الصلوة ثم معرفة ازدياد المرض ما يغلبه ظنه او يقول طبيب حادق برأى من المرض ولكنه ضعيف
لا يقطر لان المبيح هو المرض لا الضعف وكذا اذا خاف من المرض لا يفطر وفي قوله خوف ازدياده
اشارة الى هاتين المسئلتين له قوله تعالى فمن كان منكم مرضا او على سفر لايه ولما كان السيف
مظنة المشقة اذ بعض المرض ينقص بالصوم قلنا المرض المبيح ما هو مفضل الى الحج في الصلوة عذر في ترك
فرض القيام فيعتبر في المرض عذر في ترك الصيام اعلم ان خوف ازدياد المرض مبيح اتفاقا والخلاف غير
مذكور في الكتب المشهورة من الهداية والمنظومة وغيرها لعل المصنف وجده روايه ولو ترك ذكر الخلاف كان
اولى **ونظر الحامل** وهي التي لها حمل وهو يفتح الحامل الذي في البطن **والمرضع** وفي الصحاح يقال امرأة
مرضع بلان اذا كان لها ولد ترضعه والرضيع الذي مص اللبن **للعنف على الولد يقضيان** وفي الكفاية
المراد من المرضع الظاهر لا النكاح من الامتناع لوجوبه عليها بالاجارة واما الام فليس عليها ارضاع
الا اذا امتنع الاب عن استئجار مرضع اخر **ولا توجب عليها فدية** وقال الشافعي تجب لان نفع افطارها
حصل لشخصين للام وللولد فيجب لتفعها القضا ونفع ولدها الفدا قيد بالخوف على ولدها لانها لو خافت على
نفسها لا فدية عليها اتفاقا من الخفاف لانه ان الولد عاجز عن الصوم فيكون الافطار لاجله كافطار الشيخ
القاني ولنا ان الفدية خلف عن الصوم فالجمع بين القضا والفدية جمع بين البدل والاصل والشيخ القاني
وجب عليه الصوم ثم انتقل الى الفدية لعجزه فالطفل لم يجب عليه الصوم فكيف يقاس هو عليه مع ان الفدية
في الشيخ ثبتت على خلاف القياس **واوجبوها** اي الفدية **على الشيخ العاجز** عن الصوم بشرط ان يستمر
عجزه وقال مالك لا تجب لان عجز الشيخ لا يزول بعباده فصار كالصبي ولنا قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه
فديه قال ابن عباس لا يطيقونه المراد منه الشيخ القاني بالاجماع وفي كحاينه من وجب عليه صوم شهرين
من كفارة الصوم فلم يصح حتى صار شيخا فانما لم تجز عنه الفدية لان ذلكا لصوم بدل عن التكفير بالمال لانه لا
يصار اليه الا عند العجز عن التكفير بالرقبة والفدية انما تجوز عن من هو اهل نفسه وفي القية لو نذر
الشيخ القاني في الليل عن صوم الغد يجز به **ومسك** عن المفطرات على وجه الاستحباب **من بلغ او اسلم**
في رمضان **بقية يومه** قضا لحق الوقت تشبيها بالصائمين لكن للصبي التطوع اذا بلغ قبل الزوال لانه اهل
قبل البلوغ والكافر ليس باهل له **ولا يقضه** لان القضا يستلزم سبق الوجوب ولا وجوب عليه ما لعدم اهليتها

فان وصفتها بارضاع الولد قلته رخصه

والصوم لا يجزئ بخلاف الصلوة حيث يجب قضاؤها اذا بلغ او اسلم في بعض الوقت لان السنت فيها
الجزء المتصل بالاداء وقد وجدت الاهلية عند ذلك وفي الصوم السبب هو الجزاء الاول من اليوم والاهلية
منعذمة عنه **ولو قدم المسافر بعد الكل او افاق المجنون في بعضه** اي في بعض اليوم او تسجد
وهو لا يعلم طلوع الفجر **وطهرت** الحايض والنفساء في بعض اليوم **توجب امساكه** اي امساك ذلك
البعض وقال الشافعي لا يجب فيه بالقدر والطهارة لان الامساك لا يلزم المسافر في سبغ
ولا الحايض في حبيضا اتفاقا وفي الثانية لو افطر خطأ او عدا او مكرها او افطر يوم الشك ثم ظهر
انه من رمضان يلزمه الامساك اتفاقا لانه ان الصوم لم يكن واجبا عليهم في اول الايام فلا يجب
الامساك للتشبه الذي هو خلف عنه لان الخلاف انما يجب على من يجب عليه الاصل ولنا ان امساك
بعض اليوم واجب عليهم تعظيما للوقت على وجه الاصاله لا التبعيه لانهم كانوا اهلا للصوم الا
نرى ان المسافر اذا صام يقع عن الفرض والحايض اذا طهرت يجب عليها قضا الصوم ولو لم تكن الاهلية
لها **ويقضى المعنى عليه ما بعد يوم الاغما** يعني من اغنى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه
الاغما لان ظاهر حال المسلم وجود النية فيه ويقضى ما بعده لعدم وجود النية فيه **ولو استوعب** اي الاغما في رمضان
قضاء في كل الشهر لانعدام النية وكون الاغما نوع مرض لا ينافي الوجوب هذا اذا حدث الاغما في اخر شعبان لانه
لو حدث في اول ليلة من رمضان لا يقضى يوما حدث في ليلة الاغما لان ظاهر حال المسلم يدل على وجود النية
كذا في النبيين **وعكسوه** **لو استوعبه الجنون** يعني من جن رمضان كله لم يقضه عندنا وقال مالك قضاء
لان اغما كل الشهر لم يكن منافيا لوجوب قضايه فكذا الجنون ولنا ان الممتد من الجنون يتبع الوجوب دفعا
للحرج في جعل استيعاب الشهر حدا فاصلا بين الممتد وغيره بخلاف الاغما لانه لا يمتد شهر غالبا كاليوم
وفي النهاية المراد من استيعاب الشهر ان يمكنه صوم يوم فيه حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير
من رمضان لا يلزمه القضاء مع ان جنونه لم يكن مستوعبا من جهة الاوقات وذكر في الفصول الصحيح
انه يلزمه **ولو جن بعضه** بضم الجيم اي لو صار مجنونا في بعض الشهر ثم افاق سوا كان جنونه اصليا
بان كان بلغ مجنونا او عاصيا بان كان مقيما ثم جن **نلزمه قضا ما مضى** وقال الشافعي لا يلزمه لانه اذا
استوعب الجنون الشهر منع وجوب الكل فاذا استوعب البعض منع بقدره ولنا ان سبب الوجوب وجد
في حقه كما قال الله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه والمراد به بعض الشهر اذ لو كان السبب شهود جميع الشهر
لوقع الصوم في شوال فان قلت لو كان السبب بعض الشهر لزم ان يجب البعض الذي شهد وليس كذلك
قلت ضمير فليصمه عائد الى الشهر لقربه لا الى البعض مع انه غير مذكور **فصل في الاعتكاف**
يسن الاعتكاف قال القدوري الاعتكاف مستحب والصحيح انه سنة مؤلفة لمواظبته عليه السلام والخوان قال
انه على ثلاثة اقسام واجب وهو المند ورسته وهو ما يكون في العشر الاخير من رمضان ومستحب وهو ما يكون
في غيره من الارمنه **ان يلبث في المسجد** وهو في موضع الرفع بدل من الاعتكاف **مع النية** لانه عبادة **واذا صلوة**
جماعة **والخمس فيه شرط** يعني روى عن ابي حنيفة ان الاعتكاف لا يصح الا في مسجد يصلي فيه بعض الصلوات
جماعة كمساجد الاسواق لقول حذيفة رضي الله عنه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وروى عنه ايضا انه لا
يجوز الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس وقال يجوز في كل مسجد لطلاق قوله تعالى وانتم عاكفون
في المساجد **ونلزمه بالصوم** يعني من نذر اعتكاف يوم يلزمه بالصوم عندنا وقال الشافعي يلزمه بالصوم لقول
علي ليس على المعتكف صوم الا ان يوجهه على نفسه فيجوز عنده نذر اعتكاف ليلة لان الصوم ليس من شرطه ولنا

قوله عليه السلام لا اعتكاف الا بالصوم وما رواه اثنان فلا يعارض الخبر وفي فتاوى الولوالجي من صام تطوعا
ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لا يصح لانه لما وجب الاعتكاف وجب الصوم من اول النهار وصومه انفق تطوعا
فتعذر جعله واجبا **واقل نفل يوم** يعني اقل نفل الاعتكاف وهو ان يشرع فيه من غير ان يوجبه على نفسه
مقدرا يوم عند ابي حنيفة لانه مشروط بالصوم ولا صوم اقل من يوم **واكثر** يعني اقل نفل الاعتكاف
مقدرا اكثر اليوم عند ابي يوسف لان اكثر الشيء منزلة كله حتى لو شرع في صوم التطوع ثم نذر الاعتكاف
قبل الزواك لصح عنده **وساعة** يعني اقل نفل الاعتكاف عند محمد مقدار ساعة لا نفا اقل ما يتصور فيه اللبس
ولا اعتبار بمد ونها والصوم ليس من شرطه في النفل عنه لان حال النفل مبني على المساهلة قيد بالنفل لان الوجوب
اقله مقدار اليوم اتفاقا قلنا الاعتكاف عبادة فهل يلزم بالشروع كما يلزم بالصوم قلت لا لان
كل جزء من اللبس في المسجد عبادة على خلاف العادة فلم يقتصر الى جزء اخر وفي الصوم مجموع اجزئ الامساك
عبادة لان الانسان لا يتناول الا قليلا من الامساك **وتعتكف المرأة في مصلي بيتها** لانه الموضع المتعين لصلواتها
فيتحقق انتظارها فيه ولا تعتكف في غير مصلاها في بيتها كالرجل لا حاجة الانسان وان حاضرت حرجه
وان لم يكن في بيتها مصلي تعتكف كذا في الكفاية **والزوج** اي خروج المعتكف من موضع اعتكافه بلا عذر
ساعة لغير ضرورة مفسد اعتكافه عند ابي حنيفة **واشترطه** اي فساد الاعتكاف **اكثر النهار** اي
قالا لا يفسد ما لم يخرج اكثر النهار له ان الاعتكاف هو اللبس والخروج ينافيه فيبطل قل واكثر ولها
ان اللبس في اكثر النهار يقوم مقامه كله كما ان نية الصوم في جميعه واكثر النهار كالنية وفي الحديث هذا
في الاعتكاف لواجب واما في النفل فلا يفسد الخروج ولو بلا عذر **وتجيزه** اي خروج المعتكف للجمعة
وقال الشافعي لا يجوز اذا ضرورك في خروجه لانه كان يمكنه ان يعتكف في الجامع ولا يحتاج الى الخروج
ولنا ان الاعتكاف في كل مسجد لقوله تعالى ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد فاذا اعتكف في
مسجد لقربه من بيته مست الضرور الى الخروج للجمعة لكونه مأمورا بالسعي اليها لكن لا يخرج من معتكفه
حتى تزول الشمس لتوجه امر السعي اليه حينئذ فان قيل لم تسقط الجمعة بعد الاعتكاف كما سقطت بعد
السفر قلت الجمعة وجبت بايجاب الله تعالى والاعتكاف وجب بايجاب العبد فلا تسقط الجمعة لكونها اعلى
منه واما عذر السفر فقد جعله الله سببا للتخفيف ولو مكث في الجامع يوما لا يفسد اعتكافه لانه محله الا
انه لا يستحب لانه لزم الاعتكاف في المسجد الاخر **وتحريم الوطئ** على المعتكف لقوله تعالى ولا تبشروهن وانتم
عاكفون **ودواعيه** كالمس والقبلة لانها موديه اليه كما حرمت في الاحرام والظهار والاستبراء فان قلت
لم تحرم الدواعي في الصوم وحالة الحيض كما حرم الوطئ قلت لان الصوم والحيض يكثر وجودهما فلوجبه الدواعي
في الصوم والحيض لوقوعهما في الحرج وذلك مدفوع شرعا **وسبيلوه** اي الاعتكاف في الوطئ **مطلقا** اي سوا
ووجد ليل او نهارا عمدا او ناسيا واما لم يجعل النسيان عفوا فيه كما يجعل عفوا في الصوم لان الاعتكاف
حالة مذكرة ولا كذلك الصوم **وبالانزال من لمس وقبله ولا نفسدهما** اي الاعتكاف بمجرد المس والقبلة
وعند الشافعي يفسد لانهما احتياجا بالجماع للحرمة في الاعتكاف فوصل لحاقهما به في افساد الاعتكاف
احتياطا ولنا ان المنهي هو الجماع وانما يكونان في معناه اذا انصل بهما الانزال لانه يكون قاضيا للسهوة واذا
لم ينزل لا يفسدان لانهما ليسا في معنى الجماع ولهذا لم يفسد الصوم بهما **ويبيحان** اي الاعتكاف في الانزال
من نظر فكر لان الانزال منهما بمنزلة الانزال في الاحتلام **ولا ست** للمعتكف **بعقد البس** لانه قد يحتاج الى
ذلك لانه لا يجد من يقوم بحاجته والمراد عقد ما لا بد له منه كالطعام ونحوه واما عقد اللباس

فكره مطلقا وكذا عقد غير المعتكف في المسجد والخز والحياطة فيه وقيل ان كانت الحياطة لحفظ
المسجد فلا بأس بان يحيط فيه وكلما يكره في المسجد يكره في سطره **ونحو حضار سطره** يعني لا يحضر المسجد
في المسجد لئلا يصير مشغولا بحقوق العباد ويكون كالداكن **ويكره الصمت** وهو ان لا يتكلم اصلا من غير
نذر هذا اذا اعتكفه قربه لان صوم الصمت منهى عنه فاما الصمت للاستراحة فليس بمرور وقيل اراد
بالصمت النذر بان لا يتكلم في صومه كما كان في شرعه من قبلنا **ولا يتكلم الا بخير** لانه عبادة انتظار الصلوة
فلا يخلطها بكلام مأم **وتخرج** ابو يوسف **الليلة الاولى لنذر اعتكاف يومين** وقال دخلت الليلة الاولى
فدخل المسجد قبل المغرب فبقيت بالليلة الاولى لان الليلة المتخللة بين اليومين داخله اتفاقا وقيد بيومين لانه
لو نذر اعتكاف يومين لا يتناول الليلة اتفاقا ولو نذر اعتكاف ايام تدخل الليلة الاولى اتفاقا لان الايام تلتزم
متتابعه وان لم يشترط المتتابع لان مبني الاعتكاف على المتتابع ويتناول الايام ما ناز بها من الليالي لانها
قابلة للاعتكاف عرفا اذا قلت ما ربيت زيدا من ايام لها اعتبار المشي بالجمع لما فيها من معنى الاجتماع فان قلت
لم اعتبر لداها هنا ولم يعتبر في جماعة الجمعة قلت احتياطا لان وقت الجمعة فرضا اصليا وهو الظهر ولما
كان في إقامة التشبه مقام الجمع نوع تردد لم يعتبر المشي بالجمع ليخرج عن هذه الوقت بالفرض الاصل
واما في فضل الاعتكاف فلان ايجاب اليومين من الليلتين احوط من ايجاب اليومين مع ليله وله
ان الاصل ان يعان بالاضاع ووضع المشي غير وضع الجمع لانه كان في الجمعة والجماعة معنى الاجتماع
اعطى المشي حكم الجمع واما في المسئلة المذكورة لم يوجد في المشي لفظ الجمع فبقي على الاصل فلم يتناول المشي
الليلة الاولى لا صيغة ولا تبعا فلم تدخل في الايجاب كذا في الكفاية **ونعكسه** اي الحكم بدخول الليلة
الاولى **لا يام** اي لنذر اعتكاف ايام وقال الشافعي لا تدخل الليلة الاولى واما الليالي المتخللة فدخلت
فيها وفي رواية عنه لا تدخل الليالي المتخللة ايضا لان ذكر الايام لا يتناول الليالي وفي رواية اخرى عنه
ان نذر المتتابع دخلت والا فلا وتوجيه مذهبا معروفا من المسئلة السابقة **ويشترط المتتابع فيها**
وان لم يلزمه يعني اذا نذر ان يعتكف اياما لزمه اعتكافها متتابعة وان لم يلزم المتتابع وقال الشافعي
ان شافرك وان شاتبع لان الوفا بالنذر يحصل بالتفرق ايضا كما لو نذر صوم ثلثة ايام ولنا ان الاصل
هو الاتصال كما لو حلف لا يتكلم ثلثة ايام والزمان صالح له بخلاف الصوم لان الليالي المتخللة غير صالحة
للصوم فكان الاصل فيها القطع دون الوصل ولهذا يخبر **ولو نوى الايام خاصة صدق** يعني اذا نذر ان يعتكف
اياما اياما وقال اردت به الايام خاصة بصدق لانه حقيقة كلامه وله خيار التفرق لان القرينة تعلقت
بالايام متفرقة فلا يلزمه المتتابع الا بالشرط بخلاف اذا نذر اعتكاف شهر ونوى النهار خاصة فانه لا يصدق
لان الشهر اسم لعدد مقدار يشمل الايام والليالي ولا يحتمل مادونها **ولو نذر اعتكاف رمضان فصامه**
فقط اي لم يعتكف فيه **او جينا قضاء** اي قضا الاعتكاف وقال زفر بسقط قضاء عنه قيد بقوله صام
اذ لو اعتكف ولم يصم لا يصح اعتكافه اتفاقا لانه لا يصح الا بالصوم ولو لم يصم ولم يعتكف عليه قضا شهر
بالصوم اتفاقا وقيد بقوله فقط لانه لو اعتكف فيه نخرج عن العدة اتفاقا لانه انه التزم اعتكافا
يؤديه بلا صوم مقصود بل بصوم رمضان وانما يصح نذر لمقارنته بالصوم ولما فات عنه الاعتكاف في
رمضان بطل نذره لانه لو بقي لكان نذرا بالاعتكاف بلا صوم وانه غير مشروع **والزمناء بصوم شهر غير**
اي غير رمضان حتى لو صام رمضان الثاني واعتكفه قضا لما فات عنه من اعتكاف رمضان الاول لا يصح عندنا
وفي رواية اخرى عن زفر لا يصح لانه التزم اعتكافا يؤديه بصوم رمضان الثاني يقضيه كما وجب عليه

ولنا ان الصوم كان شرطا للاعتكاف وانما يسقط لاضافته الى شهر رمضان فاذا فات عنه شرف كل الوقت
 بقي الاعتكاف مضمونا باطلاقة فوجب قضاؤه بالصوم المقصود **كتاب الحج**
يقترض الحج لقوله تعالى والله على التاسيع البين من استطاع اليه سبيلا وكلمة على لايجاب **في العمرة**
 لانه عليه السلام لما سئل عن الحج افي كل عام ام مرة قال عليه السلام مرة فما زاد تطوع **وبوجه** اي ابو يوسف
 الحج وجوبه **مستتفا** اي بان يفعله في العام الاول حتى لو اخر عنه ياتر وهو صحيح الراي بين عن ابي حنيفة
لا موسعا يعني عند محله يجب وجوبا موسعا لانه فرض العمر وجميع العمر له بمنزلة الوقت للصلاة فاذا
 اخرها الى اخر الوقت كان جايزا فكذا اذا اخرها الى اخر العمر لكن جواز مشروط بان لا يفوته حتى لو مات ولم يحج
 اثم عنده ايضا ولا ييوسف ان الحج وقتا متعينا في كل عام فاذا اخره عن العام الاول لا يمكن فعله الا
 باذراك وقته الاخر في العام الثاني وادراكه موهوما لان الموت في سنة ليس بنا در فيضيق الوجوب
 احتياطا بخلاف وقت الصلاة فان الموت فيه فاجة تادر **على كل مسلم حرا عاقلا بالغ** فلا يجب على كافر
 وعبد ومجنون لقوله عليه السلام ايما صبي حج ثم بلغ فعليه حجه وايما عبد حج ثم اعتق فعليه حجه
فادر على الزاد والراحلة اي على ملكها حتى ان من قدر عليها على وجه الاباحه لا يجب الحج عليه كذا
 في الخلاصة اقول على هذا الوفاق على ملك الزاد والراحلة لكان اولي والمراد بالراحلة تمامها حتى من
 قدر عليها ليتناول مع اخر لا يجب عليه والراحلة ليست بشرط على من حول مكة لانه لا يلحقه مشقة فاشبه
 السعي الى الجمعة واما الحمل فله جانبان فالقدرة على احدها **ونفقة الذهاب والاياب** اي الرجوع الى اهله
 ولا تقير **فاضلا عن جواحه الاصلية** مرتباتها وما فضل عنها في باب الزكوة **ونفقة عيال** يعني قادر على
 نفقة من يجب عليه نفقته وانما شرط القدرة عليها لان حقوق العباد مقدمه على حق الله تعالى **الى حين عود**
مع امن الطريق قيل هو شرط لوجوب الحج وهو مروي عن ابي حنيفة لان الاستطاعة منفيه بدون الامن
 وقيل هو شرط لادائه لانه عليه السلام فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة وفايدة الخلاف في وجوب
 الايباه فعلى القول الاول لا يجب **وعلى الثاني** يجب قال ابو بكر الاسكافي لا اقول الحج فرضه في زماننا
 قاله سنة ست وعشرين وثلاثمائة وقال ابو القاسم الصغار المادية عندي دار الحرب وقال ابو الليث
 ان كان الغالب في الطريق السلامة يجب والا فلا وعليه الاعتماد **ونشر العمرة** يعني حجة القادر
 على الزاد في وجوب الحج عليه **فلا يجب على مقعد غني** هذا تفريع لما قبله وقال الشافعي لا يشترط العمرة
 فيجب على المقعد لانه مستطيع بخبره ولنا ان الاستطاعة بدون حجة الاعضاء والمجوس والخائضين السلطان
 كالمزبوع لوجود المانع فيه كذا في الغاية **والوجوب روايه** يعني وجوب الحج على المقعد روايه عن ابي حنيفة
 وعن صاحبيه ايضا روايتان فيه **ولم يعتبر واقدره المشي** يعني اذا كان قادرا على المشي لا يجب عليه الحج عندنا
 وقال مالك يجب لانه مستطيع اليه بواسطة قدرة المشي ولنا انه عليه السلام فسر الاستطاعة بالزاد
 والراحلة فيتعلق الوجوب بهما وفي الحقايق الخلاف فيمن بعد عن الكعبة واما اهل مكة ومن حولها اذا قدر
 على المشي فعليه الحج اتفاقا اعلم ان هذه الشروط معتبره في وقت خروج اهل بلده حتى اذا كان قادرا
 على الزاد والراحلة ولم تنق المقدرة وقت خروجه لا يجب عليه الحج وعلى العكس يجب كذا في التبيين
ويشترط في حج المرأة ثمانية كانت او عجوزا والصبيبة المشتهة بمنزلة البالغة في هذا الشرط **من سفر** اي
 من موضع يمينه وبين مكة مسافة سفر **زوج او محرم** وهو من حرم عليه نكاحها ابدا بسبب قرابة او رضاع
 او مصاهرة لقوله عليه السلام لا تسافر امرأة ثلاثة ايام الا ومعها زوج او محرم قيد بقوله من سفر لانه لو كان اقل

٧٢

منه يجوز حجبها بلا زوج ومحرم **بالغ عاقل غير مجوس ولا فاسق** شرط في المحرم هذه لان الصبي والمجنون
 عاجزان عن صيانتها والمجوس يستحل مناعتها والفاسق غير امين ويشترط في المرأة ايضا ان تكون خالصة
 عن العدة اي عدة كانت حتى لو كانت معتدة عند خروج اهل بلدها لا يجب عليها الحج لقوله تعالى
 تخرجوهن من بيوتهن واما المرأة المسلمة فيجوز لها سفر الحج من دار الحرب بلا محرم وان كانت معتدة
 لانها مضطرة حايفة وفي المحيط لا تقصد السفر بل مرحلة والاختلاف في ان الزوج والمحرم شرط الوجوب
 والادراك للاختلاف في اشتراط امن الطريق **مع النفقة عليها** مع وجوب نفقة المحرم عليها لانها تنوّل
 به الى ادا الحج فصار كالرحلة **ولم تعتبر النساء الامينات لنفقاتها** اي لا تجح المرأة مع النساء الصالحات
 اذ لم يكن لها زوج او محرم وقال الشافعي حج لان الامن يحصل بهن كما يحصل باحداهما ولنا ما روينا **واذا**
وجدته اي المرأة المحرم تمنع زوجها من منعها عن الفرض اي الحج الفرض وقال الشافعي له منعها
 قيد بوجودها محرم لانها لو لم تجده له منعها اتفاقا وقيد بالفرض لان منعها عن النفل جائز اتفاقا وكذا اعن
 الحج المنذور لان وجوبه عليها كان بالترامها فلا يظهر ذلك في حق الزوج فصار نفلا في حقه فجاز ان يمنعها له
 ان في خروجهما نفقة حقه فيمنعها ولنا ان حقه انما يظهر في النفل لا في الفرض **واعتبرنا ايما صبي بلغ**
وكافر اسلم وكان لكل منهما استطاعة الى الحج **به** اي ان حج عنهما وهو متعلق بايضا **قبل وقته** اي قبل وقت
 الحج وقال زفر لا يصح ايضا وهما لان الحج لم يكن واجبا عليهما لعدم اهليتهما وبعد ما صار اهلا له بدركا وقت
 الحج ولنا انهما كانا اهلا للوجوب وقت الفرضيه فيصح ايضا وهما بان حج عنهما في وقته لحجها عنه
فصل في وقت الحج ومواقيت الاحرام ويكره تقديم الاحرام على اشهر الحج شوال
وذى القعدة وعشر ذي الحجة ولم يكره يعني اشهر الحج عندنا كما هو للمبين في المتن وهذا البيان مروي
 عن النبي عليه السلام وقال مالك ذوا الحجة بكمالها من اشهر الحج لقوله تعالى الحج اشهر معلومات والمراد وقت
 الحج وثلاثة اشهر انما يكون اذا اكمل ذوا الحجة وثمره الخلاف يظهر فيما اذا لم يصم المتع ثلاث ايام في الحج حتى
 اتى يوما التخي يجوز له ان يصوم ثلاثة ايام الى اخر ذي الحجة عنده خلافا لنا اعلم ان هذه الاشهر وقتا للحج ليس
 باعتبار ان بعض افعاله يعتد به فيها دون غيره كما ان الاقافي اذا قدم مكة في شوال فطاق طواف القدوم وسعى
 بعده ينوب هذا السعي عن السعي الواجب في الحج ولو فعل كذلك في رمضان لا ينوب **وبنعقد** اي الاحرام
 المتقدم بنعقد الحج ويكره لانه لا يامن في التقديم عن وقوع محذور **ولا يجعله عرق** وقال الشافعي بنعقد
 للعمرة لا للحج وهذا الخلاف مبني على ان الاحرام ركن للحج عنده ولا يجوز قبل وقته كالوقوف والطواف بشرط
 لادائه عندنا فيجوز تقديمه على وقته كتقديم الطهارة على وقت الصلاة كذا في شرح المصنف اقول بعنهم
 من قوله ويكره ان التقديم جائز عند الشافعي ايضا وليس كذلك فلو قال ونجيز تقديم الاحرام مع الكراهة على
 اشهر الحج لكان احسن من قوله وينعقد له ان انعقاده للحج وفاقي وليس كذلك اذ الاحرام لا ينعقد للحج ولا للعمرة
 في قول والى هذا اشار في المنطومة بقوله وباطل احرامه بحجته قبل شهر حجه ومدته وفي قول للشافعي بنعقد
 حتى ان عمرة الاسلام تسقط به وفي عبارته تسامح اخر لان الاحرام لا يجعل عمرة بل للعمرة وحذف اللام في مثله
 غير متعارف اذ لا يقال جعلت هذا الثوب زيدا ولو قال ونجعله للعمرة لكان أولى وضع الخلاف في الحج
 اذ الاحرام بالعمرة يجوز اتفاقا **وعمرها اهل المدينة والعراق والشام ونجد واليمن من ذي الحليفة**
 وهو يضم الحالمهملة ميفقات للمدنيين **وذات عرق** بكسر العين وهو للعراقيين **والحجفة** وهو يضم الحيم وسكون
 الحاء المهملة للشاميين **وقرن** بسكون الراء وهو للنجديين **وبللم** وهو لليمنيين **ويجوز تقديمه عليها**

والعامل فيه بلع
 او اسلم هو

والعامل فيه بلع
 او اسلم هو

اي تقديم الاحرام على المواقيت لما روي ان ابن مسعود احرم من الشام وابن عمر احرم من بيت المقدس بل هو افضل اذا امن على نفسه من الوقوع في المخطورات **ونلزمه في القضاء من الميقات لا من حيث احرم لو قدم** يعني اذا قدم الاحرام على الميقات ثم فسده فحجه فاذا اراد ان يقضيه في العام الاخر محرم من الميقات عندنا وقال الشافعي محرم من مكان احرامه الاول لان القضاء على الاداء ولنا ان تقدم الاحرام لم يكن واجبا في ادائه حتى تجب رعايته في قضائه **ونمنع الافاقى** وهو من كان خارج المواقيت اذا قصد مكة **مطلقا** اي سوا كان قصد الحج او العمرة او التجارة او لم يقصد شيئا من مجاوزتها اي من ان يتجاوز المواقيت غير محرم وقال الشافعي يجوز له ذلك اعلم ان المواقيت فناء الحرم وهو فناء مكة وهي فناء المسجد الحرام وهو فناء البيت شرفه الله تعالى ومن قصد مكة لا يتجاوز من هذه الفينة غير محرم تعظيما للبيت فيد بالافاقى لانه يجوز للمكي ولمن كان داخل الميقات ان يتجاوزها غير محرم الا اذا قصد الحج او العمرة وقد بقوله اذا قصد مكة لان الافاقى اذا قصد موضعاً من الحل يجوز له ان يتجاوز الميقات غير محرم له قياس الافاقى على المكي ولنا قوله عليه السلام لا يتجاوز الميقات احد الا محرم او ما خص المكي ومن كان داخل الميقات لا يلزم دخوله مكة لحاجتهم وفي اجاب الاحرام كل مرة خرج بخلاف ما اذا قصد الحج او العمرة لانه نادر الوقوع فان جاوز عن الميقات الاحرام **نلزمه بدم** هذا تفريع للمسئلة السابقة لان الافاقى كان ممنوعاً عن المجاوزة عندنا فاذا جاوز لزمه جبر الجنائته والشافعي لا يلزمه بدم لجواز مجاوزته عنده **وان دخلها اي مكة فيحج او عمر** اي فيلزمه حجة او عمر تعظيما لبيت الله تعالى وقال الشافعي لا يلزمه شيء لان الله تعالى لم يوجب بدخول مكة احداً للنسكين ولم يوجب الدخول على نفسه ايضا **والزمننا القارن بعد المجاوزة به لا بد من** يعني من جاوز الميقات غير محرم ثم احرم ونوى القران فعليه دم واحد عندنا ودما عند زفر لانه ادخل النقص في الاحرامين فيجب عليه دمان ولنا انه لم يقع منه جنابة على احرامين حتى يواخذ بدمين بل وقع جنابه واحداً وهي المجاوزة غير محرم فيجب عليه دم **ولو عاد بعد احرامه حجة او عمر ملياً** يعني اذا جاوز الميقات غير محرم وجب عليه الدم ثم احرم حجة او عمر وعاد الى الميقات ملياً وهي اي التلبية مع العود شرط في سقوط الدم عند اي حنيفة وقال لا يحسد العود بسقط الدم وهذه الجملة الاسمية وقعت معترضه بين لو وجوبه لها ان الواجب كان الاحرام عند الميقات لا التلبية وقد تدارك ما وجب عليه الا ترى انه لو احرم قبله فجازحماً غير ملب يلزمه شيء وله ان التلبية للاحرام كالتمتع للصلاة فلا يكون متداركاً ما فات بمجد العود بخلاف ما اذا احرم قبله لانه قضى حقه بتعظيمه بالاحرام والتلبية **او عاد الى الميقات بالاحرام فاحرم منه او عاد بعد احرامه فاضا من عامه** يعني اذا جاوز من الميقات غير محرم فاحرم من دخله حجة او عمر ثم افسد ذلك الاحرام ثم قضاه باحرام **اسقطناه** وهو جواب لو يعني يسقط عنه الدم عندنا في هذه المسائل الثلاث خلافاً لزفر الخلاف في المسئلة الاولى اذا عاد قبل ان يشرع في الطواف لانه ان عاد بعد لا يسقط عنه الدم اتفاقاً لانه لا يمكنه التدارك بعد الشروع في فعال الحج فتقرر الجنابة ولزم الدم عليه وفيد بقوله بعد احرامه لانه لو عاد الى الميقات قبل احرامه وسقط عنه الدم اتفاقاً اعلم ان في المسئلة الثانية وهي قوله او عاد فاحرم منه اشتباهاً لانه ذكر في المصنف وفي الحقايق ان خلاف زفر فيما اذا احرم داخل الميقات واما اذا لم يحرم وعاد اليه قبل دخول مكة وانشا الاحرام منه بسقط عنه الدم اتفاقاً لانه ان الدم لزم بالجنابه وهو ترك انشا الاحرام من الميقات ولم ينشأ الاحرام منه ولم يتدارك ما فات وتلك الجنابة لا ترفع بالعود كما لو افاض قبل الغروب من عرفه ثم عاد بعد الغروب اليها كذا في المحيط وفي هذا دلالة ظاهرهم على ان المسئلة الثانية اتفاقية ولنا في

المسئلة الاولى انه تدارك ما فات من تعظيم بيت الله تعالى بالعود الى الميقات فتسقط عنه الجنابه وفي الثالثة انه تدارك العود ما ترك في وقته بالقضاء كمن سهر في صلواته فقطع انما اعادها بلا سهو وانما يتدارك بالعود ما فات في عرفه من الوقوف لذهاب وقته حتى لو عاد قبل الغروب يسقط عنه الدم **ولا يسقط** دم المجاوزة **بعد الشروع في الطواف** كما سمعنا في المسئلة السابقة **ولو عاد بعد دخول مكة** يعني قصد مكة وجاوز الميقات بلا احرام فعليه دخول مكة حجة او عمر فاذا عاد الى الميقات سوا كان الميقات الذي جاوزه او ميقاتاً اخر فاحرم بالفرض اي بحجة او عمر كانت واجبة عليه قبل تلك السنة وفيه اشارة الى انه لم يحرم بماله من المجاوزة ولا بالقضاء من عامه **اسقطناه ما لزمه بالمجاوزة مطلقاً** من الدم واحداً للنسكين الواجب بدخول مكة وقال زفر لا يسقط عنه شيء مما لزمه اعلم ان الافاقى لو جاوز الميقات قبل دخول مكة لم يرفع احرام لزمه لكل حجه او عمر ثم اذا عاد فاحرم بالفرض من عامه يسقط عنه ما لزمه لاجل المجاوزة الاخيرة لان الواجب قبل الاخيرة صار دينا فلا يسقط الا بتعيين فيد بالعود لانه لو احرم بالفرض من عامه ولم يعد الى الميقات لا يسقط عنه الدم اتفاقاً ولكن يسقط عنه احداً للنسكين عندنا خلافاً لزفر كما عرفت في المسئلة السابقة وفيد بقوله من عامه لانه لو اقام بمكة واخرج الى السنة الثانية فاحرم بالفرض لم يحرم مما لزمه اتفاقاً لانه ما وجب عليه بدخول مكة صار دينا في ذمته فاذا افاض الفرض في ذلك العام لا ينوب عنه كما ان الحجة او العمرة المنذورة لم تكن موداة بالفرض وكما انه اذا تحولت تلك السنة وادى الفرض فيها ولنا انه تدارك المتروك في وقته لان الواجب عليه تعظيم تلك البقعة بالاحرام وقد فعله فينادى ما وجب عليه بالدخول ياد الفرض كما ان صوم الاعتكاف المنذور في شهر رمضان ينادى بصوم رمضان بخلاف العمرة المنذورة لانها وجبت باحرام مقصود فلا تنادى بغيره وبخلاف ما اذا تحولت السنة لانها تقررت في ذمته كحجبة المسجد تسقط باذا الوقفية قبل الخروج من المسجد فاذا خرج ثم عاد وادرك الوقفية لا تسقط عنه حجة المسجد **ولو اهل** اي رفع صوته بالتلبية في الاحرام **مجتنبين** معانهم حجة **الزمنه محمد حجة** وهما اي صاحبا الزمانه مجتنبين وكذا الواهل مجتنبين فيد مجتنبين لانه لو احرم حجة ثم بعمر يكون قارناً ان لم يات بشيء من فعال الحج لكنه يكون مسياً حيث ادخل الحجة على العمرة وهو غير مسنون ولو احرم بعمر ثم حجه لزمناه اتفاقاً فيكون قارناً محسناً لانه ان الاحرام شرط شرع للاداء كالتخيمه ولو احرم بصلتين لم يكن مكتملاً لهما فكذا الاحرام ولها ان الاحرام التزام محض في الذمة ومنفصل عن الاداء فيلزم في ذمته حجتان كما لو نذر لهما بخلاف التيميمه بالصلوتين لانها انما تقع منفصلة بالاداء ولا يتصور الاداء نكاحاً ولهذا لم تجز التيميمه بهما **لكن** **رفض هذه عند الشروع في الاخرى** يعني عند اي حنيفة لا ترفع احدي المجتنبين الا بعد الشروع في الاخرى لان تعذر جمعها باعتبار الاداء فيكون ارتفاع احدها عندة **فيتحلل لو احصر قبله** يعني لو كان اهل مجتنبين محصراً قبل الشروع في الاداء يتحلل **بدمين** هذا تفريع لقول اي حنيفة **وعلمك الحال** يعني عند اي سيف لما فرغ من اهلال الاحرامين بصير افعالا اخرى لان اداهما معاً ممتنع فيرفع احدها عقيب الاهلال كمن حلف على مس السهام تحت عقيب يمينه لتعذر **فيتحلل بدم** وعمر من هو داخل النصب في داخل الميقات **من الحل** وهو بكسر الحاء المواضع التي بين المواقيت والحرم فيصور من اي موضع منها **ومن مكة** اي محرم من هو ساكن فيها **للحج من الحل** والحج من الحرم لان النبي عليه السلام امر بذلك **فصل** في الاحرام **ومن اراد الاحرام نوضاً وان اغتسل كان افضل** لكون النفاضة اكثر وليس ثوبين جديدين او غسيلين غير مخيطين **ازار اورد** لانه عليه السلام فعل كذا او الجديد افضل لانه اقرب الى الطهارة

والمحرم من ارض طيبة
او من ارض طيبة
وسبعة ايام بالاعراب
وحدة عشر من حجراته

ويجزي ثوب ساتر العورة اي يغطي الارزاق وتطيب ان وجد وكرهه بما تبقى عينه يعني كرم محله ان
يتطيب بطيب تبقى عينه على المحرم بعد احرامه لان بقا عين الطيب بعد الاحرام كالنظف فيه وقال لا يكره
لقول عائشة رضي الله عنها كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند احرامه ثم اري وميض الطيب
اي لمعانه في راسه ولحيته بعد الاحرام ثلثة ايام **وصلى ركعتين وقال اللهم اني اريد الحج فيسره لي**
وتقبله مني لما روى انه عليه السلام فعل كذا انما ورد سؤال النبي في الحج دون الصلوات لان
الحج عسير لتفرق اركانه على الزمنة والامكنة فلا يامن فيها من اعتراض مانع واذا الصلوة عادة **اجزاه**
من غير ان يقطع شيئا **وان قال** لان الغرض هو الله وهي عمل القلب ولا اعتبار باللسان وكان القياس ان
يتادى الحج الابنية فرضيته ليمتاز بها عن نافلة كما في الصلوة الا انهم استحسنوا وجعلوا اطلاق البنية فيه
تعيينا بدلالة العرف اذ الظاهر من حال الانسان ان لا ينوي النقل وعليه حج الفرض **ثم يلبى عقيبها** يعني
يقول بعد الركعتين **لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملا لا شريك لك لبيك**
وهذه الالفاظ منقولة عن النبي عليه السلام ومعنى لبيك اجيب لطاعتك اجابة بعد اجابه روى ان ابراهيم عليه
السلام لما بنى البيت شرفه الله تعالى وقال الله تعالى واذن في الناس بالحج ياتوك رجالا وعلى كل ضامر ايجازة هال
فوقف في المقام ونادى يا عباد الله محجوا بئس ربكم واجيبوا داعي الله فابلغ الله صوته الناس في اصلااب ابايهم
فاجابوه بقولهم **لبيك اللهم لبيك** وكان ذلك اول التلبية فمن اجاب منهم من حج مرة ومن اجاب من حج مرتين
وعلى هذا اما قوله ان الحمد بكسر الهمزة وفتحها لكن الكسر اولي لانه بقية يكون بنا على ما تقدم لكونه علة فلا
يكون فيه كثرة مدح مقصود وعلى تقدير كسرهما يكون الابتداء لا يقال بكسرها ايضا كما جاء كذا في قوله عليه السلام
انما من الطوافين لان استعمالها في الابتداء كش **وتجوز الزيادة** على هذه الالفاظ لان المقصود هو التثنية روى ان
رضي الله عنه زاد عليها وقال لبيك وسعديك والخير كله في يدك قيد بالزيادة لان النقص عنها مكره اتفاقا **فلذا**
نوى ولي فقد احرم اي صار محرما وان اعتقاد الاحرام مختص بالتلبية عند النبي يوسف وينعقد عند ابي حنيفة
بكل ذكر فيه تعظيم الله تعالى فارسي كان وعرضا وكذا عند محمد فانه لم يحج التحريم بعينه العربية لكن اجاز التلبية
لان باب الحج واسع حتى قام غير الذكر كتقليد البدن مقام الذكر **ولا تكتفي بالتلبية** يعني اذا اقتصر على التلبية ولم
يلب لا ينعقد احرامه عندنا وقال الشافعي ينعقد لان الحج تضمن ترك الاشياء فاشياء الصوم فيجوز بمجرد التلبية ولنا
ان الحج تضمن شيئا مختلفا فعلا ونزكا فاشبه الصلوة فلا يحصل الا بذكر في اوله **فليتقوا الوقت** اي ليجنب الجماع قبل
الوقت ذكر الجماع في حضرة النساء روى ان ابن عباس اشدد في احرامه **فهن محجرات** اي محجرات النساء ان يصدن لغيره
لميسا قيل له اترقت وانت محمد فقال انما الرقت بحضرة النساء **والفسوق** وهي المعاصي فانما اشدد حرمة في الاحرام
والجدال وهو المجادلة والسباب لقوله تعالى فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج والنفي
معنى النهي وفي المحيط اذا رقت يفسد حجه واذا فسق وجدال لان الجماع من محظورات الاحرام **والطيب** لقوله
عليه السلام احاج الشعث التفتك وهو بكسر العين بمعنى مغبر الراس والتفتك بكسر الفاء تارك الطيب **والادهان**
لان استعمال الدهن يزيل الصفة المذكورة **والغسل بالحطمي** لانه يقتل الهوام **والحلق مطلقا** اي من الراس والبدن
وتغطية الراس لانه عليه السلام عنها **ونعته من تغطية الوجه** وقال الشافعي يجوز للحرم ان يغطي وجهه
لقوله عليه السلام احرام الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها ولو لم يحج للرجل تغطية الوجه لما خص
ذكر المرأة ولنا ان تغطية الوجه اذ لم يحج للمرأة مع ان في كشفها فتنة فبالجزم ان لا يجوز للرجل والغرض مما
رواه بيان ان تغطية الراس لا تجوز للرجل وتجوز للمرأة **ولا يقتل صيد البر** لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم

بالدليل من غير ان
يعلق شيئا اخره

لبيك

مروي

هذا الحديث في
الاحرام من غير ان
يعلق شيئا اخره

المسح
صواعقه والادخال

حرم قتل البر لان صيد البحر حلال للمحرم سوا كان ما كولا او لا لقوله تعالى احل لكم صيد البحر
ولا يشير اليه اي الى صيد الحاضر بيده او غيرها **ولا يدل عليه** اي على الصيد الغائب بقوله هو في
مكان كذا لما روى ان ابا قتادة كان جلالا اصطاد حمار وحش واصحابه محرمون فسالوا النبي عليه السلام
عن لحمه فقال هل سترتم هل دلتهم فقالوا لا فقال كوا **ولا يلبس قميصا ولا عمامة ولا قلنسوة ولا**
قباء ولا خفين لانه عليه السلام عن هذه الاشياء **فان فقد النعلين قطعها اسفل من الكعبين**
الكعب العظم الذي في وسط القدم عند معقد الشراك لا الكعب المذكور في الوضوء **ولا مصبوغا**
بورس وهو نبت اصفر طيب الرائحة **ولا زعفران الا ان يكون غسلا** بحيث لا يخرج رائحته فيجوز
للمحرم لبسه حينئذ لان النفع كان لطيبه لا للونه **ونعته من المعصلي** من المصبوغ بالعصفر لان له
رائحة طيبة وقال الشافعي لا يلبس للمحرم بلبسه وكذا مذهبه فيما يشبه مما يلبس بنفسه كالبنفسج
والقنصوم ونحوهما **ويغتسل ويستح** المحرم ان عمر رضي الله عنه استنجم وهو محرم **ولم يكن هو اشدا لهيانه**
وهو بكسر الهاء ما يوضع فيه الدراهم ويشده المسافر في وسطه **مطلقا** اي سوا كان فيه نفقة نفسه او
نفقة غيره وقال مالك بكك اذا كان فيه نفقة غيره لانه يشبه اللبس الا ان في نفقته ضرورة فلم يكره
ولا ضرورة في نفقة غيره ولنا ان هذا كاستعمال الارزاق وليس بلبس ولا يكره فان قلت لو لم يكن الشد
لبسا لما كره الارزاق لم يكره مع انه مكروه اجماعا قلت ثبت كراهته بالحديث وهو انه عليه السلام راي
رجلا شدا فوق زار محبلا فقال ان ذلك الحبل **ولا الاستطلاق بالحبل والفسطاط** وهي الخيمة الكبيرة
وقال مالك كره لانه يشبه تغطية الراس ولنا ما روى ان عمر رضي الله عنه كان يلقى على راسه ثوبا
ويستظل وان عثمان ضرب له فسطاط مئني والمنوع ما يمس راسه بالستر **ويكثر من التلبية جهرا**
عقيب الصلوات وكلمة لا شربا بفتح الشين اي مكانا نفعنا **او هبط واذا اولى ركبا جمع ركب وبالا سحر**
وهو عطف على قوله عقيب لما روى ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يلبون جهرا في هذه الاحوال والله اعلم
فصل في صفة افعال الحج واذا دخل مكة ابدا بالمسجد الحرام لان المقصود هو البيت فيدخل
ملييا من باب بني شيبه **فاذا شاهد الكعبة كبر وهلل** **وابتدا بالحج الاسود** فاستقبله **وكبر ورفع يديه**
حدا منكبيه **كالصلوة** اي كما يرفع فيها ويكون يدها كفه الى الحجر **وقبله ان تمكن** من تقبيله لما روى انه عليه
السلام قبل الحجر الاسود ووضع شفتيه عليه **وكبر طويلا والا** اي وان لم يتمكن وضع يده على الحجر فتقبلا
لما روى عمر رضي الله عنه انه عليه السلام فعل كذا وان لم يتمكن منه ايضا مسر الحجر بعصا في يده فتقبله
لما روى انه عليه السلام كان يطوف بالبيت ويستلم الحجر بمحجته ويقبل المحج وان عجز عنه ايضا للترخ
الازحام **اشار اليه** اي الى الحجر يديه ويجعل باطن يده نحو الحجر كأنه يضعها عليه لان استلام الحجر سنة وترك
الاداء واجب اقول تغزرك مما سبق من المصنف طرح من البين الحجر بين المشرئين **ثم يطوف الا فاق**
طواف القدوم سبعة اشواط اراد بالشوط طواف البيت مرة قيد بالافاق لانعدام القدوم في حق اهل
مكة **ولم يوجبه** اي طواف القدوم وسمى طواف التحيه وهو سنة عندنا وواجب عند مالك حتى يحج بركه
الدم عنده على الافاق لقوله عليه السلام من الى البيت فليحيه بالطواف والامر للوجوب ولنا ان الله
تعالى امر بالطواف بقوله وليطوفوا بالبيت والامر لا يقتضي التكرار فاما ان يريد منه طواف الزيارة بالاجماع
انتفى وجوب غيره وفيما رواه دلالة على سنيته لانه سماه تحية وهي اسم لاحسان يتدى به الانسان منتفعا
كالسلام وهو سنة لا واجب فكذا الطواف فان قيل الامر في قوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها

هذا الحديث في
الاحرام من غير ان
يعلق شيئا اخره

وسمى الارزاق

واراد بلفظ التحية مع ان رد السلام واجب قلنا المأمور به احسن التحية وهو ليس بواجب لكن التحية ليست في معناها بل كرت للمشاكله **في بيان الحجر** هذا بيان لكيفية الطواف على وجه السنة **يبدأ** اي من يمين الحاج **يبدأ** اي الى الباب **وراء الحطيم** ويسمى الحجر وهو لان ما شاهدناه محوطة عند وده على نصف داره خارج عن الجدار من البيت من جهة الشام تحت الميزاب وانما قال وراء الحطيم لقول ابن عباس من طاف بالبيت فليطف من وراء الحطيم ولما روت عائشة عن النبي عليه السلام انه قال الحجر من البيت لكن كله ليس من البيت بل مقدار سنته ادرع منه حديث عائشة انه عليه السلام قال سنته ادرع من الحجر من البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم ولو لم يطف بالحطيم من داخل الفرجه التي بينه وبين البيت لا يحرمه ويبعد الطواف كله ولو تعدل طاف بالحجر وحده اجزاء والحطيم وان ثبت انه من البيت بذلك الحجر لكن لم تجز الصلوة باستقباله وحده لان فرضية الاستقبال ثبت بنص الكتاب ولم يكن فيه بما ثبت بالحج اخذ ابا احتياط **وقد اضطلع من قبل** اي قبل الشروع في الطواف والاضطباع ان يجعل رداءه تحت ابطه اليمن ويلقيه على كتفه اليسر **في مل** من الحجر الى الحجر وهو ان يحرك كتفيه في مشيه كهيئة مبادر يتخبر بين الصفتين **في الثلثة الاولى** اي في ثلثة اشواط من ابل تلك السبعة لما روى انه عليه السلام رمل في الثلثة الاولى كان سببة اظهار الجلالة لطعنهم المسلمين بالضعف من حمى يثرب فبقى الحكم بعد زوال سببه فان راحه الناس في الرمل وقف قائما فاذا وجد مسلكا رمل لانه لا بد له خلاف استلام الحجر حيث لا يتوقف فيه عند الإرجام لان الاشارة اليه بدله **ثم عيش على هيئته** اي على سكينه **ويستلم الحجر** اي يتناول به باليد والقبلة **ان يمكن من استلامه** **كلما تم به** لان هذه الاشواط كالركعات للصلوة كما يستفتح الركعة بالتكبير يستفتح الشوط بالاستسلام **وتتم** به اي بالاستسلام **الطواف** لانه عليه السلام فعل كذلك **وتعتبر اي الطواف عن يائ** وقال الشافعي لا يعتبر لقوله عليه السلام طواف البيت صلوة فيشترط له ما يشترط للصلوة من اللبس والطهارة والترتيب ولنا اطلاق قوله تعالى وليطوفوا بالبيت والزيادة عليه بخبر الواحد غير جازية ليلال يرم نسخ الكتاب به واما شبهه بالصلوة فيما رواه من حيث الثواب وقابلية الخلاف تظهر في ان فائت الحج يتحلل بالطواف عاريا عندنا ولا يتحلل عنده **ثم يصلي** بعد الفراغ من الطواف **ركعتين عند المقام** اي مقام ابراهيم **او حيث تقسم من المسجد ونوجها** اي الصلوة المذكورة وقال الشافعي لا تجزى بها ليست من الطواف ولا دليل على وجوبها فتكون سنة ولنا قوله عليه السلام ليصل الطواف لكل اسبوع ركعتين والامر للوجوب **وتخير الوصل بين الاسابيع** الاسبوع سبعة اشواط والاسابيع جمعه **اذا صدر عن وتر وكرهاه** يعني اذا جمع بين ثلثة اسابيع او خمسة اسابيع او سبعة من غير ان يصلي ركعتين بين الاسبوعين لا يكمل عنده اي يوسف ويكمل عندها فبذلك قوله عن وتر كان الاسابيع لو كانت شفعاء يكم الوصل بينهما اتفاقا لان الاصل في الطواف والوتر كما ان الاصل في الصلوة الشفع له ما روى عن عائشة رضي الله عنها طواف ثلثة اسابيع ثم صلت لكل اسبوع ركعتين ولها قوله عليه السلام ليصل الطواف الحديث وفيما رواه يحمى لثافت كذا الشوت الكراهة في وقت الصلوة اقول الجواز لا ينافي الكراهة ولا بد ان يعذر لفظه في قوله ويجزى حتى يخالف وكرهاه ولو قال ولم يكم الوصل كان اولي ولم يخفى الى قوله وكرهاه **ثم يعود فيستلم** لما روى انه عليه السلام لما صلى ركعتين عمادا الى الحجر فاستلمه **وتخرج الى الصفا فيصعد** عليه قدر ما عاين البيت لانه هو المقصود من الصعود **ويستقبل البيت ويرفع يديه ويصلي ويصل** على النبي صلى الله عليه وسلم **ثم يدعو** لم يذكر الدعاء فيما سبق عند استلام الحجر لانه كان ابتدا العبادة وذكر الدعاء هنا حالة اختتامها البق كما في الصلوة **ثم ينحط** اي ينزل من الصفا على هيئته اي يسكنه ووقار

بكر العاء
وفتره سواه من الصفا
او ابر ومنه سواه
ان سيرا الطواف والبار
ويعاد ذلك الطواف
الناقص انما يدور الا
اي وان لم يزل الامان
جبر بالدم

لا كرامة

قاصدا نحو المروة **فاذا وافى الميادين** اي بلغ احدهما يقال للاعلام المنيبة في طرف مكة اميال وهما شيان منحوتان من نفس جدار المسجد الحرام علامتان لموضع السعي ثم من بطن الوادي بين الصفا والمروة ولم يبق اليوم بطن الوادي لان السيول كسسته **الاخضر** وهذا التوضيف على طريق التعليل لان الميل الواحد اخضر والاخر احمر **سعي** اي هروك بينهما **سعيان ثم مشى الى المروة ففعل كالصفا** يعني يفعل في المروة كما يفعل في الصفا من الصعود واستقبال القبلة والتكبير وغيرها وفي التحفة الافضل للحاج ان لا يسعي بعد طواف القدوم لان السعي واجب لا يلحق ان يكون تبعا للسنة بل يوحى الى طواف الزيادة لانه ركن واللايق للواجب ان يجعل تبعا للعرض **وقدم شوط** يعني دها به من الصفا الى المروة شوط وكذا رجوعه من المروة الى الصفا شوط في قوله وقدم شوط لقول الطحاوي من ان الشوط الواحد هو الذهاب من الصفا الى المروة مع رجوعه الى الصفا **فيطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا وتتم بالمروة** يعني يبدأ الشوط الاول من الصفا وتتم السابع بالمروة ويسعي في كل شوط بين الميادين بما يبدأ بالصفا لقوله عليه السلام ابدأوا بما بدأ الله **ويجعله** السعي بين الصفا والمروة **واجبالا ركننا** يعني قال الشافعي انه ركن لما روى انه عليه السلام قال اسعوا بين الصفا والمروة فان الله تعالى كتب عليكم السعي والمكتوب يكون ركننا ولنا ان ما رواه دليلنا لانه خبر الواحد وبه يثبت الوجوب لا الركنية لانها انما تثبت بدليل مقطوع به **ومكث مكة حراما** اي محرما لان المحرم بالحج لا يتحلل قبل الاثنيان بافعاله **فيطوف بالبيت ما بدا له** اي كلما ظهر له قصد الطواف لانه مقطوع به كالصلوة الا انه لا يسعي عقيب هذه الاطوفه في هذه مكثه بمكة لان التنفل بالسعي غير مشروع **فاذا كان اليوم السابع من عشر ذي الحجة خطب الامام** وهو خليفة او نائبه **خطبه** واحدة بعد صلوة الظهر **يعلم الناس فيها الخرج الى منى والصلوة بعرفة والوقوف بعرفات والا فاصه** اي الرجوع من عرفات **وعينا للخطبة السابع** كما سبق بيانه **والثاسع** وهو يوم عرفة تخطب فيه بعرفات خطبتين جلسه بينهما يعلم فيهما ما يجب من الوقوف بمنى دلفة ورمي الجمار والنحر وطواف الزيادة **والحادى عشر** تخطب فيه منى كما في اليوم السابع محمد الله على ما وفق من قضائنا سلك الحج ونحذر الناس عن الخطايا ويحثهم على الطاعات **يوم التروية وعرفة والنحر** يعني قال زفر تخطب في الثامن والتاسع والعاشر متواليات لانها هي ايام الموسم واجتماع الناس فالخطبة فيها اولي ولنا ان اذا الافعال واقع في اليوم الثامن والتاسع فينبغي ان تخطب قبل يوم الاذاني يكون للناس على شعور فيه والخطبة الثالثة وهو الشكر بعد اداء المناسك وفق واليق **فاذا صلى في التروية بمكة** وهو اليوم الثامن سمي تروية لان ابراهيم عليه السلام تفكر فيه ان روياه الهى ام لا **خرج الى منى فقام بها الى فجر عرفة ثم يتوجه** من منى بعد طلوع الشمس او قبله والاول اولي لانه عليه السلام فعل كذا **الى عرفات ويقيم بها فاذا زان الشمس خطب** **وعلم الناس الوقوف** وانما علم الوقوف في هذه الخطبة بعد تعليمه في خطبة اليوم السابع لاحتمال ان يكون بعض الناس غير حاضر في تلك الخطبة او لكونه ركننا اعظم الحج **بعرفة والمنى دلفه ورمى الجمار والحلق والنحر وطواف الزيادة ثم يصلي ثم الظهر والعصر باذان واقامتين** لما روى انه عليه السلام صلاهما باذان واقامتين **ولو فصل بفعل** يعني اذا تنفل بين الظهر والعصر غير سنة الظهر **ثنى الاذان** يعني اعاد الاذان للعصر لان اشتغاله بعمل اخر يقطع فور الاذان الاول **والجماعة** اي الجماعة مع الامام الاكبر وهو السلطان **شرط الجمع** اي الجمع بين الصلوتين بعرف عند اي حنيقه رضي الله عنه حتى لو صلى الظهر وحده او الجماعة بدون الامام لا يجوز وقت لا يجوز لهما ان الجمع بينهما لتحصيل امداد الوقوف حتى

يكثرفيه التضرع والدعاء فيكون الجمع حايث الكل من وقف سواصلي مع الامام او وحده وله ان
الجمع بينهما وقع مع الجماعة على خلاف القياس ولا يترك ما في مورده وفي التبيين ومن شرط الجمع ان
تكون صلوة الظهر صحيحة حتى لو تبين فسادهما بعد ما صلاهما اعاد الظهر والعصر جميعا وفي المحيط
لو نفر الناس عن الامام بعد الشروع او قبله فصلي وحده الصلوتين جاز اتفاقا لان الجماعة ليست
بشرط في حق الامام عند اي حنيفة لانه لا يملك احدا ان يجعل نفسه اماما للخير واما الامام فبشرط
في حق غيره لان كل واحد مملك ان يجعل نفسه مقتدا بغيره **ولو انفرد بالظهر ثم احرز منعه**
من اداء العصر جمع اي جماعة مع الامام في وقت الظهر وقال في تجوز له لان الامام انما صار شرطا
لاداء العصر وقت الظهر لانها هي المغيرة عن وقتها لاداء الظهر لانها مفعولة في وقتها ولنا ان التقدير
والجمع كلاهما على خلاف القياس فوجب مراعاة جميع ما فيه والسنة وردت باذاهما مع الجماعة فلا يجوز
لمن انفرد بالظهر الجمع وفي قوله ثم احرز منعه الى خلاف اخر وهو ان تقدم الاحرام عليها بشرط لصحة
جمعها عندنا وقال فيكونه محرما في العصر فقط كما في الجمع والدليل من الطرفين معلوم مما سبق والحاصل ان
جواز الجمع معلق بالاحرام لا غير عندهما وبالاحرام والجماعة عند اي حنيفة وزفر لان زفر يسقطها في
العصر وابو حنيفة يشترطها فيهما ثم يتوجه والناس معه الى الموقف الاعظم وهو الموقف الذي يقرب
جبل الرحمة عند الصخرات السود الكبار اسفل الجبل وهو الجبل الذي بوسط ارض عرفات **وتجوز ان يقف**
بعرفة كلها الا بطن عرفته وهو واد في عرفته لقوله عليه السلام عرفات كلها موقف وارفعوا عن
بطن عرفته وقال الامام القشيري المسجد الذي يصلي فيه الامام يوم عرفته هو في بطن عرفته فاذا خرج
الانسان منه يريد الموقف فقد صار بعرفته **ويستحب ان يقف على راحلته** لانه عليه السلام استوى
على راحلته مليا يقرب جبل الرحمة ويستقبل الكعبة ويسبغ يديه لما روى انه عليه السلام سبغ
يديه فيه كالمستطعم المسكين **ويثنى على الله ويحمد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم** ليكون اقرب
الى الاجابة **ويجتهد في الدعاء بلي** في اثنا دعواته ساعة بعد ساعة ولم يفرضوا الوقوف من
الليل وقال مالك هو فرض في جن منه لقوله عليه السلام من فاته الوقوف بليل فقد فاته الحج
ولنا قوله عليه السلام من وقف بعرفته ساعة من الليل او النهار فقد تم حجه وكلمة اول التخيير
والمراد ما روى ان يفوت الوقوف بليل ولم يكن وقفه نهارا **ومن ادرك الوقوف ما بين الزوال والفجر**
الخير يعني وقف في وقت الوقوف بعرفة وهو ما بين الزوال الى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر لما
روى انه عليه السلام وقف بعد الزوال وقال من ادرك عرفته بليل فقد ادرك الحج فكان فعله بيانا
لاول وقفه وقوله بيانا لآخره **ولو ما راى** ولو كان المدرك ما راى عرفات **او نياما او مخمرا** فقد
ادرك الحج لقوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه يعني خلس عن البطان علق تمامه
مطلق الوجوب والمرور لا تخلو عن قليل وقفة والنوم والاعمال تمنع الوقوف فان قلت كيف جاز
الوقوف بلا نية ولم يجز الطواف حتى لو طاف بالبيت هاربا من العدو ولا يجزيه مع انها مكان الحج
قلت لان الطواف عبادة مقصودة ولهذا يتنفل به فلا بد من اشتراط النية وان كان غير محتاج الى
تعيينه حتى ان المحرم اذا طاف يوم النحر ونوى به النذر يجزيه عن طواف الزيارة لا عما وجب عليه واما الوقوف
فليس بعبادة مقصودة فلذلك لا يتنفل به فوجود النية في اصل العبادة وهو الاحرام يعني عن اشتراطه في
الوقوف **ومن فاته فقد فاته** يعني من فاته وقوف عرفته فقد فاته الحج لقوله عليه السلام من فاته عرفته

اي لا يوفى له ما اراد
في الامام فلا يوفى لها
بما اراد هو حتى لو لم
يصلح اصلا ووقف له
او اجاز به لم يجز الوقوف
وما في ذلك من ان
الوقوف الطواف في
البيتا وبهم

فقد فاته الحج **فيطوف** من فاته الوقوف **ويسعى ويحلل** ويقضي حجه من قابل **ولا نوجب دما** وقال
الشافعي عليه دم لانه تحلل قبل اوانه فيلزمه الدم كالمحصر ولنا ان ما فاته من الحج يقضيه بالمثل فلا يجب
عليه شئ كالصوم والصلوة واما دم الاحصار فانما كان لتحصل فائدة التحلل وفي فاته الحج وقع التحلل
بافعال المحرم فلا يلزم دم **فاذا عزيت الشمس افاض الامام والناس معه على هينهم الى مزدلفة**
سميت بفعل اهلها لان الحجاج فيها يزدلفون الى الله تعالى ويتقربون وقيل لان ادم اذ دلف فيها الى حوى
اي دنائها **ولو افاض قبل الامام** وقبل عزوب الشمس خوفا من الزحام **وجاوز عرفته** اي حدودها
قبل الغروب **نلزمه بدم** وقال الشافعي لاشئ عليه لان الوقوف قد حصل واطالته غير لازم فلا يلزم
بفواتها دم ولنا ان الوقوف في جزء من الليل وان لم يكن فرضا لكنه واجب مكمل للركن فيجب بتركه دم
جبر النقصانه قيد بقوله وجاوز لانه لو لم يجاوز عرفته قبل الغروب وجاوز بعد فلا شئ عليه اتفاقا
فلو عاد الى عرفته قبل الغروب وكان الامام فيها بعد ثم افاض معه **سقط** عنه الدم **وفي سقوطه** اي في
سقوط الدم **اذ عاد بعد فراق الامام** عن جدي **روايتان** عن اي حنيفة ففي رواية يسقط لانه استدرك
ما فات عليه بالعود وفي رواية لا يسقط لانه ترك سنة الدفع مع الامام **ويستحب النزول بغرب قرع**
لان نبينا عليه السلام وقف عنده وهو بضم القاف وفتح الزاي المعجم وبالحا المهملة الجبل الذي عليه
الميقدة قيل انما كان ادم عليه السلام وهو غير منصرف للعلمية والعدل من قارح بمعنى من ترفع **فيصلي**
بهم المغرب والعشا باذان واقامه ولم تنهها اي تجعل الاقامة ثنتين وقال الشافعي يجمع بينهما
باذان واقامة اعتبارا بالجمع بعرفته ولنا رواية جابر انه عليه السلام جمع بين المغرب والعشا
باذان واقامة واحدة وانما لم يشترط ابو حنيفة الجماعة في هذا الجمع كما شرطها في جمع عرفته مع ان
كلاهما ورد بالجماعة الا ان المغرب فيه موحدة عن وقتها والصلوة بعد وقتها معقولة بخلاف الجمع بعرفات
فان فيه تقدم الصلوة على وقتها وهو مخالف للقياس من كل وجه فروعي فيه جميع ما في مورده ولم يراع فيه حج
مزدلفة **وتركتا اعادتهما** اي اعادة الاذان للعشا **لفصل نفيل** اي لكون النقل فاصلا بين المغرب والعشا
وقلنا يعيد الاقامة فقط وقال زفر يعيد الاذان لانه لو فصل تنفل في عرفات كان يعيد الاذان وكذا هذا
ولنا انه عليه السلام صلى المغرب من دلفه ثم اكل العشاء ثم اعاد الاقامة للعشا واذا لم يوجب ذلك الاكل
اعادة الاذان فتحلل النقل اولى وضع في الاذان فانه يعيد الاقامة للعشا اتفاقا ووضع في فرضي المزدلفة
اذ في فرضي عرفات يودن ثانيا اتفاقا **ويحجر ابو يوسف اداء المغرب في الطريق وعرفة مع الاسنان**
لانه اذا هاتى وقتها فلا يجب اعادتها لكنه متى ترك السنة **وقال عليه الاعادة ما لم يطلع الفجر**
يعني لو طلع الفجر قبل الاعادة عاد الى الجواز اتفاقا من الحقايق وذكر الخلاف هكذا في الهداية ولم يذكر
العشا وتبعه المصنف ولكن الخلاف ثابت فيهما وذكرهما في كتاب النظر لهما ما روى انه عليه السلام
قال لا سامة في طريق من مزدلفة الصلوة امامك حين نية النبي عليه السلام على صلوة المغرب فظاهر ان
نفس الصلوة التي هي فعل المصلي لا يمكن ان تكون اقامته فيكون المراد وقتها فيجب تأخيرها ثم يصلي صلوة
الفجر **يغسل** ليحصل امتداد الوقوف وهو يفتح اللام ظلمة اخر الليل **ويقفون** من دلفه بعد طلوع
الفجر من يوم النحر الى ان يسفر جدا لانه عليه السلام فعل كذا ولو لم يزدلفة بعد طلوع الفجر من غير
ان يبيت بها جاز ولا شئ عليه لان النية في الوقوف ليست بشرط كما في غير ذلك **لا في بطن محجر** وهو بكسر
المهملة ويفتح الحاء المهملة واديسا رمع وف على يسار مزدلفة لنهاية فيه **ويحب هذا الوقوف**

وحى انما سمى بالجماعة
فيها ورواه عن الامام
ثم اخبرني عن جماعة
ويقال لا يزدلفون
الى مكة ولا يبيتون
فيها ولا يبيتون بها
اي في بيتها
الا فانه يبيتون بها

الاستدراك
ومراده

لقوله عليه السلام من وقف من دفعة فقد رجه وهذا يدل على الوجوب لان تمام العبادة بواجبها
ويجب تركه الا ان تركه بعد ضعف او مرض لما روى انه عليه السلام قدّم من من دفعته الى منى ضعفه
اهله ليلا **وباقي اذا الشرف الصبح منى فيبندى برمي جمرة العقبة من بطن الوادي** لانه عليه السلام فعل ذلك
بسبع حصيات وهو يدل من رمى على تقدير المضاف اي برمي سبع حصيات ياخذها من قارعة الطريق
يغسلها بالماء لما روى انه عليه السلام امره ان يفعل كذلك **الحصاة الخذف** وهو بالحاء والذال المعجمين رمي
الحصاة بالاصابع لما روى عن ابن عباس انه عليه السلام قال ابتنى بسبع حصيات مثل حصاة الخذف **بكر**
معهم ولا يقف عندهن لانه عليه السلام لم يقف عندها فباي هيئة رماها يجوز لكن الاولى ان يضع الحصاة
على ظهرها مائة اليمنى ويستعين عليها بالمسحمة وبعددها عنه مقدار خمسة ادرع ولو طرحتها جاز لانه
رمى الى قدميه ولو وضعها لم يحرك لانه ليس يرمى ولو وضعها لم يحرك لانه ليس يرمى ولو طرحتها جاز لانه
من موضع الجحفة لا يحرك لانه لم يكن قدرة الا في مكان مخصوص ولو وقعت قريبه يجوز لان هذا القدر مما لا
يمكن الاحتراز عنه ولو رمى بسبع حصيات جملة لا يحرك لانه لا منصوص عليه تفريق فعل الرمي **وقطعوا**
الثانية مع اولاهن اي عند اول رمي كل حصاة من حصيات جمرة العقبة **لامع الرجوع من عرفات**
يعني قال مالك يقطعها الحاج اذا رجع من عرفات لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
قطعها لما رجع من عرفات ولما روى ابن عباس قال لم يكن يلبس حتى رمى جمرة العقبة وما رواه ماؤل
او يحتمل انه عليه السلام قطعها ثم عاد اليها وما رواه ابنه محمداً وكان اولى وفي المحيط المعتمر يقطع التلبية
اذا استلم الحجر لان الطواف ركن في العمرة فيقطع التلبية قبل الشروع فيه وقابت الحج كالمعتمر ويقطع
الفارن حين يخذ في الطواف الثاني لانه يتحلل بعد ويقطع المحصر اذا خرج هديه لان الذبح للتحلل ولو
حلق الحاج قبل ان يرمى جمرة العقبة قطع التلبية لانه تحلل بالحلق **ونجس به بطينة بابسنة ومذقة**
وقال الشافعي لا يجوز الا رمي الحجر لانه هو المنقول المتوارث ولنا ان المقصود هو التشبه ببراهيم عليه
السلام في اهانة الشيطان وانه حاصل برمي ما هو من جنس الارض ولو رمى خشبة لا يجوز لانها ليست
من جنس الارض وكذا الورى ذهباً او جوهر لانه نثار لا رمي **ولا نجس به** اي رمي جمرة العقبة **قبل طلوع**
الفجر يوم النحر وقال الشافعي يجوز في النصف الاخير من ليلة النحر لانه عليه السلام امر ام سلمة
ان ترمي جمرة العقبة قبل الفجر ثم يفيض من منى الى مكة ولنا قوله عليه السلام لا ترموا جمرة
العقبة الا مصحبين وما رواه محمول على كونها منذورة اعلم ان اعمتنا اتفقوا على اول وقت هذا
الرمي واختلفوا في اخره قال ابو حنيفة يرميها الى طلوع الشمس لقوله عليه السلام ان اول نكثنا
في هذا اليوم جمرة العقبة وقال ابو يوسف يرميها الى الزوال لا فيما بعده كما ان الرمي في سائر الايام
جائز بعد الزوال لا قبله **ثم يذبح ان اوجب** وفيه تنبيه على ان الدم على المنفرد مستحب ولا اخيه عليه
لانه مسافر **ثم يحلق** ان امكن حتى لو كان على راسه فريج ولا يمكن امره بالموسى عليه ولا تقصير فقد
حل بالحلق ويجب جواز الموسى على اذنه لانه عليه السلام امره بالموسى على راسه شعر باجر الموسى
عليه وقيل لانه سنة لان اجراه لم يجب لعينه بل اذلق الشعر يدل لانه لو ازال الشعر لثوبه بسقط
عنه اجر الموسى فيحلق الامر على الاستحباب ولو حلق راسه يكتفى به لكن حلقه اولى اقتداء
برسول الله صلى الله عليه وسلم **ويفضل الحلق على التقصير** لقوله عليه السلام رحم الله المحلقين قبل
يا رسول الله والمقصرين فقال عليه السلام رحم الله المحلقين حتى قال الرابع والمقصرين ونكراره عليه

الذي قاله وكان قارفاً
ما في غير احد من الناس
بما والاخرى التي لا يحلها
الحج فيسقط في سائر الطواف
الجزء الثاني من النحر
الطواف الثاني وهو الطواف
الذي يكون وهو طواف النحر
اذا تم طواف النحر مع
اربعين الساجدة وهي ان
الفارن يرميها بطنه عند
الطواف الثاني فيحلق
فاسح ولا يمسح راسه

السلام للدعاء للمحلقين ثلاث مرات يدل على ان الحلق افضل ومقدار التقصير ان يأخذ من رؤس الشعر
مقدار الاثنية **وقد حل** اي جاز له ان يفعل كل شي كان حراماً في حرامه **الا في النساء** يعني لم يحل وطبهن
ودواعيه وفي الخاتمة الصحيح ان الطبيب لا يحل لانه من دواعي الجماع لما روى انه عليه السلام
قال اذا رميتهم وذبحتهم وحلقهم فقد حل لكم كل شي الا النساء **ولا تجعل هذا الرمي سبب التحلل** وقال
الشافعي اذا فرغ من جمرة العقبة يتحلل من غير النساء بل يحلق لان جواز الحلق بعد الرمي مع كونه محظوراً
يدل على انه محلل ولنا ما رواه ابنه اذ رميتهم الحديث **ثم ياتي مكة في ايام النحر** وهو العاشر والحادي عشر
والثاني عشر من ذي الحجة **لا تفرض طواف الزيارة** لكن اولها افضل لانه عليه السلام طاف في اولها
سبعاً وسعي ورمي منى لم يكن قد رمى منى في طواف القدوم ولم يسع بعده بين الصفا
والمرقة رمل في طواف الزيارة وان كان رمل وسعي في طواف القدوم لم يسع ولم يرم منى فيه لانها لا تكرر
وحل له النساء بالحلق السابق لا بطواف الزيارة لان المحلل هو الحلق لكن عمله في حق النساء كان مناخل
الى الطواف فاذا طاف عمل عمله كالطلاق الرجعي اخر عمله الى انقضاء العدة فاذا انقضت بانت والدليل
على ذلك لانه لو لم يحلق حتى طاف بالبيت لم يحل له حتى يحلق **ثم يعود الى منى** لانه بقي عليه الرمي وموضعه
منى **فاذا زالت الشمس من ثلثي يوم النحر رمى اجمار الثلث** وهي الاحجار الصغار والمراد بها موضعها
التي يرميها بدليل قوله **يبندى بالتي تلي مسجد الجحيف** لانها تلي المسجد وهو الموضع لا الحصاة وهو
مسجد في ذيل الجبل قبل بنته عايشة رضي الله عنها **بسبع** اي برمي سبع حصيات يكر مع كل حصاة
ثم بالاخري اي بالحجرة الاخرى وهي الحجرة الوسطى **كذلك** اي بسبع حصيات **ويقف عندها** ليدعوا
لانه في وسط عبادات الجمار والدعاء في اثنائها مناسك بسبب **تحمد الله تعالى وبهلال ويكبر ويصلي**
على النبي عليه السلام رافعا يديه لنفسه وللمسلمين لقوله عليه السلام اللهم اغفر الحاج
ولمن استغفره الحاج وكذا يفعل في سائر المواقف الشريفة **ثم يرمي جمرة العقبة بسبع** اي يرميها
ولا يقف عندها اي عند جمرة العقبة اذ رماها لان عبادة الجمار انتهت ولهذا لم تأمر فيما سبق
بالوقوف بعد جمرة العقبة في يوم النحر لانه لم يكن رمى بعدها **وسقط الترتيب** اي ترتيب المكان
في الرمي اي في رمي الجمار كما ذكر في المتن حتى لو بدأ بجمرة العقبة ثم الوسطى ثم التي تلي المسجد جاز
وقال الشافعي الترتيب المذكور شرط حتى لو بدأ بالوسطى ثم التي تلي المسجد لا يعن ذلك لانه شرع من ثبوتها
غير معقول المعنى فاذا ترك الترتيب يفعل كما اذا سعى قبل الطواف ولنا ان كل جمرة قريبة بنفسها فلا
يكون بعضها تابعا لبعض وغايته ان يكون الترتيب افضل ولا كلام فيه **ويفعل كذلك** اي كما
رمى اجمار الثلث على الترتيب **في الثالث** من ايام النحر **وان لم يرمي** اي خرج من منى الى مكة **ففي الرابع**
اي يفعل كذلك في اليوم الرابع وهو اخر ايام التشريق وفيه اشارة الى انه ان نفر قبل طلوع فجر اليوم الرابع
جاز لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه معناه من تعجل في النفر الى مكة في اليوم الثالث بعد الرمي
لان تعجيله في اليوم الثاني غير جائز وان تأخر حتى طلوع فجر اليوم الرابع لا يجوز له ان ينفر لدخول وقت الرمي
وان رماها راكباً اجزاه لحصول فعل الرمي لكن الافضل في كل رمي بعده رمي ان يرميه ماشياً ليكون قريب الى
النضج والدعاء بعد كذا روى عن ابى يوسف **وقد قدمه فيه** اي تقدمه رمي اجمار في اليوم الرابع **على الزوال**
بعد الفجر جائز عند ابى حنيفة وقال لا يجوز الا بعد الزوال كما لا يجوز الرمي في اليوم الثاني
والثالث الا بعد الزوال وله ان الرمي اذا جاوز تركه في اليوم الرابع تخفيفاً فلا يجوز قبل الزوال

اولى خلاف اليوم الثاني والثالث لان ترك الرمي لا يجوز فيها فبقى على اصل الرمي **ولا نوجب المبيت** مصدر
مبنى من يات ببيت اي البيوت **في هذه الليالي** اي ليالي الرمي وهي ليلة الاحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر
مبنى وقال الشافعي يجب حتى لو ترك المبيت في كلهما بلا عذر يلزمه دم وان تركه في ليلة يلزمه ثلث دم
وفي التبيين ثلث ادم وكذا يجب المبيت عند من دلف ليلة العبد ولو تركه يلزمه دم **له** ما روى ان
النبي عليه السلام بات مئى كل ليالي الرمي وفعله موجب كامر ولنا ما روى ان العباس اسناد رسول
الله صلى الله عليه وسلم في البيوتة مكة ليالي الرمي فاذا ن له ولو كان واجبا لما رخص وافعله عليه
السلام غير موجبة عندنا كما تقدم في الاصول **ويكره تركه** اي ترك المبيت **وتقدم الثقل** الى مكة واقامته
مئى حتى يتم الرمي وهو يقتضين متاع المسافر وخدمه **قبل فراع الرمي** لان قبله يكون مشغولا بمتاعه
فيصير كانه في مكة **ثم ينزل اذا نزل بالمحصب** وهو يشتد يد الصاد الممله بعد الحام الممله اسم موضع
ذات حصي بين مئى ومكة يقال له خيف وكان الكفار اجتمعوا ونحالفوا على اضرار رسول الله صلى الله عليه
وسلم فنزل عليه فيه اراءة لهم لطيف صنع الله وتكرمه بنصرته فصار ذلك سنة كالرمي في الطواف **ثم يدخل**
مكة فيطوف للصدر سبعا يعني طواف الصدر لانه يصدر عن البيت اي يرجع وطواف الواع ايضا
لا رمل فيها اي في تلك الاشواط والجملة صفة سبعا وانما لم يرمل في هذا الطواف لانه لم يشرع الامر **ونوجه**
على الافاقي احترزه عن المكي اذا وداع عليه وانما يجب على الافاقي اذا اراد الرجوع الى اهله لانه
لو نوى الاقامة بمكة لا وداع عليه هذا اذا نواها قبله واما اذا نواها بعده ففي لزوم الوداع له خلاف
بين ابي يوسف ومحمد سيجي عن قريب والمراد بالحاج الافاقي لانه لو كان معتمرا ليس عليه طواف الصدر
اتفاقا وقال الشافعي طواف الصدر غير واجب لانه لو كان واجبا لما سقط عن المكي اذا الافاقي
والمكي في واجبات الحج سوا ولنا قوله عليه السلام من حج هذا البيت فليكن اخر عمره بالبيت
الطواف **وباني زمزم** اي يبره فيشرب منها الما لانه عليه السلام فعل كذا **ويستحب ان ياتي بالباب** اي باب الكعبة
ويقبل العتبة ويضع صدره ووجهه على المنبر وهو ما بين الحجر والباب **ويثبت** اي يتعلق **بأسنان**
الكعبة ويقهر وهو يمشي وراه ويصر الى البيت متاكيا متحرا **او يدع حتى يخرج** من المسجد وهذا تمام الحج
ثم يعود الى اهله والمجاورة بها اي مكة **مكروه** عند ابي حنيفة وقال لا يكره لقوله تعالى وطهر بيتي
للطائفين والعاكفين والمجاورة هي العكوف وله ان المجاورة في العادة تقضي الى الاخلاص باجلال بيت الله
لكثرة المشاهدة والعكوف في الابه بمعنى اللبث دون المجاورة **وبسقط طواف القدوم** عن الافاقي **بالوقوف**
في عرفات بلا دخول مكة **من غير شيء** اي من غير لزوم دم او صدقة لانه سنة وشرها لا يجب الجايز **وبسقط الصدر**
لا سبيلان مكة بعد النحر وخالفه يعني اذا نوى الحاج الاقامة بمكة بعد النحر الاول وهو الرجوع
الى مكة في اليوم الثالث من ايام النحر وقبل النحر الثاني وهو الرجوع اليها في اخر ايام التشريق قال ابو يوسف
يسقط عنه طواف الصدر اتفاقا لان فيه الاقامة انما اسقط الصدر اذا كان قبل وجوبه واما بعده فلا يكره ناه
مقيما لا يحل له ان يقطر في ذلك اليوم بالسفر لمجد انه ادرك وقته فتأكد ادائه عليه فصار كما لو توطن بعد الشرع
فيه ولا ييوسف ان طواف الصدر انما يجب عن الصادر وهو مستوطن بخلاف ما اذا شرع فيه لانه لزمه
بالشرع **وتوافق المرأة الرجل في جميع افعال الحج الا في كشف الرأس** فانها لا تكشف راسها
لانه عورة **ورفع الصوت** فانها لا ترفع صوتها لاشتماله على الفتنه **والرمل والسج بين الميادين**
لانها لا ترمي ولا تسعي لان كلا منهما محل بالسحر **والحلق** فانها لا تحلق لانه قبيح في حقها الحلق اللحية

في حق الرجل **ولبس المخيط** فانها تلبس المخيط لانه استرلها **وتكشف وجهها** لقوله عليه السلام
احرام المرأة في وجهها ولها ان تبتد على وجهها شيئا وتجا فيه عنه لانه بمنزلة الاستقلال **وتقصير**
المرأة لانه عليه السلام امرهن بالتقصير **ومتنع من الطواف فقط للحيض** فتد بالطواف لان ساير
افعال الحج جايز لهن لما روى انه عليه السلام قال لعائشة حين حاضت بسرف وكانت محرمة بالحرة
اذا جاء يوم النحر وبه اغتسلي واهلي بالحج واصنعي ما يصنع الحاج غير انك لا تطوفي بالبيت **ولو**
حاضت بعد طواف الزيارة سقط عنها طواف الصدر يعني شيء لانه عليه السلام رخص للنساء
الحيض في ترك طواف الصدر من غير الزام من شيء **فصل** في الحج عن الغير اعلم ان جعل
الانسان ثواب عمله لغيره صلوة كان او صدقة او غيرهما جائز عند اهل السنة خلافا للمعتزلة
لهم ان الثواب هو اجنة فلاقدرة للانسان على تملكها ولنا انه عليه السلام ضحي بكشين المعلن
احدها عن نفسه والاخر عن امته المؤمنين فالاعتراض على الشارع باطل وان العبادات انواع
بدنية محضة كالصلوة والنيابة لا تجوز فيها لان الغرض منها هو اتعاب النفس الامارة وذال لا يحصل
بالنيابة ونوع منها ما ليه محضة كالركوع والنيابة تجوز فيها لان الغرض منها هو اغنا الفقير وهو يحصل
بالنيابة ونوع منها مركب منها كالحج فمن حيث انه متعلق بالبدن لا تجوز فيه النيابة عند الاختيار ومن
حيث انه متعلق بالمال جاز فيه النيابة عند الاضطرار وهو العجز الدائم عن ادايه هذا في الحج الفرض
واما في النفل فالنيابة جازية مع القدرة لان في النفل سعة وفي النهاية اكثر العلماء على ان الحج يقع عن
الماوربه والامر ثوابا لفاقه ولكن سقط اصل الحج عنه وفي المحيط ان المماور بالحج اذا حج يقع الحج عنه
تطوعا وسقط الحج عن الامر ايضا ولهذا تشترط النية عن الامر ان يقول اللهم اني اريد الحج فيسره لي وقبله
مئى ومن فلان **وتحج** الباب في الحج **عن الموصى به** اي بالحج **راكبا من ممره** لان الحج كان واجبا على الموصى
بلده فكذا يفعل من يهوب عنه **ان كفته النفقة والآ** اي وان لم تكف النفقة بالا حجاج من بلده **فمن حيث تبلغه**
بضم التاء اي من مكان تكفيه النفقة لان تنقيد وصيته واجب مهمامكن **واذا مات المماور به** اي بالحج عن غيره
في بعض المسافة اي في بعض الطريق **فالاخذ من منزله** يعني بهذا الاحجاج عنه من منزل الامر عند ابي حنيفة **وقال الامام**
اي من المسافة التي بلغها او مات فيها **وكذا** الخلافة بين ابي حنيفة وصاحبيه **لو مات الحاج** اي الحاج للحج نفسه
لا لغيره في بعض الطريق **واوصى** بان يحج عنه فتد بالحاج لانه لو خرج تاجر ثمرات واوصى بان يحج عنه حج
عنه من وطنه اتفاقا كذا في المحيط لهما ان ما يصي من قطع المسافة لم يبطل لقوله تعالى ومن يخرج من بيته
مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله واذا لم يبطل وجب ان يبنى عليه وله ان
ما مضى من السفر لم يقع مقيد لعدم انصاله بالمقصود فصار كانه لم يخرج وعدم بطلانه كان من جهة
الثواب في الاخره واما تنقيد الوصية فمن احكام الدنيا فيبطل في حقها فينبذ من وطنه **ولو امر بالافراد**
فقرن المماور به **فهر مخالف** عند ابي حنيفة يجب عليه رد النفقة الى الامر وقال اصح حجة عن الامر
وتكون العمرة لنفسه هذا اذا اقر للامر اما اذا ادى العمرة لنفسه او لغيره يصير مخالفا لانه لم يحمل السفر
وعن ابي يوسف انه اذا نوى العمرة عن نفسه لا يصير مخالفا ولكن يرد من النفقة بقدر حصه العمرة التي
ادها عن نفسه ولو حج عن الامر ولا ثم اني بالعمرة لنفسه لم يكن مخالفا اتفاقا لانه ما دام مشغولا بالعمرة
نفقته في ماله واما لو كان مامورا بالعمرة فاعتمرته حج عن نفسه لا يصير مخالفا لكن النفقة في مقدار
مقامه للحج يكون في ماله وان حج اولاً ثم اعتمره يصير مخالفا لانه جعل المسافة للحج ولم يؤمر به كذا في المحيط

اساقا

لها انه اتى بعين المأمور به وزاده خيرا فلا يصير مخالفا كالوكيل بالبيع بالف اذا باع بالغين وله انه
كان مأمورا بتجديد السفح ولم يفعل فيضمن قياسا على ما لو تيقن لانه كان مأمورا بالبيع ميقاني وفي التمتع
لم يوجد ذلك ولو امر به يعني لو امر رجلان بان يحج عن كل منهما حجه فاهل عن احدهما على الايهام ثم عتق
قبل المضي بجعله عن نفسه يعني قال ابو يوسف هو مخالف فيقع الحج عن نفسه **وقال عن عتيق** يعني
يقع الحج عن عتيق منهما قيد بقوله عن احدهما لانه لو احرم عنهما صار مخالفا اتفاقا ويقع الحج عن نفسه
فيضمن النفقة ولو احرم ولم ينو احدهما لانض فيه قالوا ينبغي ان يصح تعيينه اتفاقا من المحيط بما وضع
المسئلة في المأمور لانه اذا حج عن ابويه منطوعا فله ان يجعل عن لهما شاة اتفاقا لانه انعقد لنفسه
وله الخيار في هبة ثوابه متبرعا وقيد بقوله قبل المضي لانه لو ادعى الحج على ذلك الايهام صار مخالفا اتفاقا
لعدم اولوية احدهما على الاخر لانه ان كلاهما امر به بان يعين عند الاحرام حجه له وقد خالفه بتفويت التعيين
فيقع عن نفسه ولهما ان الاحرام ليس بركن بل وسيلة الى اداء افعال الحج فاذا عتق احدهما قبل الشروع
في افعال الحج يكون موافقا له عند المقصود لان احرامه كان عن احدهما فوافق تعيينه احرامه بخلاف ما اذا
احرم عنهما معا حيث لا يمكنه تعيينه لانه اذا عتق يصير مخالفا للاحرام **ولو هلك النفقة بعد الافراز**
يعني اذا اوصى رجل بان يحج عنه فمات فافرز وصيه من ثلث ماله نفقة لمن يريد ان يحج عنه فهلك قبل
التسليم او بعده **حج عنه من ثلث الباقي** يعني عند ابي حنيفة يحج عنه من منزله من ثلث ما بقي
من ماله هكذا يفعل متى هلك الى ان يحج ثلث ماله عن الوفا بالحج فتبطل الوصية لان افراز الوصي انما يعتبر اذا
حصل بالنفقة مقصود الوصي فصار هلاكها قبل المقصود كهلاكها قبل الافراز **ومن باقى الثلث** يعني عند
ابي يوسف يحج عنه من باقى الثلث الذي افترت منه النفقة لان محل نفاد الوصية هو الثلث الاول
فاذا ابقى منه شئ بعد الافراز حج عنه والا فلا **وابطلها** يعني قال محمد لا يحج عنه من ثلث الباقي بل ان بقي
من مال النفقة شئ يحج به والا بطلت لان افراز الوصي وتعيينه كتعيين الوصي ولو كان عتيق الوصي لذلك
فهلك بطلت الوصية فكذا هذا وهذا من قبيل ذكر الاحكام الثلاثة مرته **ولو حج من لم يرد** اي ما كان
مفروضا على من حج عن غيره بجعله عانا **لا عن فرضه** يعني قال الشافعي يقع عن فرضه لا عما نواه لما
روى انه عليه السلام سمع رجلا يلبي عن شترمة فقال له هل حججت عن نفسك فقال لا فقال له حج عن نفسك
ثم عن شترمة ولما مارى انه عليه السلام اجاز حج الخثعمية عن ايها ولم يسألها عن حج نفسها لان
الوقت غير معين لاداء الفرض وكان يجوز له ان يحمله من الحج فكذا يجوز ان يشغله بغير الفرض وما رواه
لا يدل على ان حجه وقع عن نفسه بل يدل على انه ينفسخ احرامه عن شترمة ويبسنا فاحراما لنفسه
نظرا وقد كان ذلك مشروعا ثم نسخ **والاحرام عن المعنى عليه جاز** يعني اذا اعنى عليه قبل الاحرام
قلبي عن رقيقه نيابة بلا امر منه بعد ما احرم عن نفسه اصاله جاز عند ابي حنيفة فصار المنوب
في الحكم محرم ما وقت الا لا يجوز قيد بالاحرام عن المعنى لانه لو اعنى عليه بعد الاحرام فطافوا به ووضعوا
الحجار على يديه ورموا بها بحج به اتفاقا لان هذا اعانه ولو طاف وهو حامل لغيره بامر مجزبه عنها
لان المقصود من الطواف حاصل لها قيدنا بقولنا بلا امر منه لانه لو امر انسانا بان يحرم عنه اذ انام او
اعنى عليه جاز اتفاقا لهما ان الاحرام عنه ايجاب الافعال عليه فليس لغيره ولاية الا لزام عليه وله
ان اذن الاحرام عنه ثابت لرفقائه دلالة لان عقد المرافقة يدل على معاونة فكل منهم الاخر فيما هو المقصود
عند العجز والثابت دلالة كالثابت صرحا فعلم منه انه لو احرم عنه من ليس من رفقته لا يجزبه وقيل

بجزبه لان الاذن وجد دلالة لانه انفق مالا عظيما فالظاهر انه يكون اذنا لكل واحد بالاحرام عنه كمن
اشترى شاة للاضحية فذبحها غير جاز لوجود الاذن دلالة كذا في المنتقى **فصل في احرام**
الامة والعبد ولو احرمت امة باذن مولاهما فباعها اجزا للمشتري تحليلها بفعل من محظورات
الاحرام لكن الاولى تحليلها بغير اجماع كالقصر وغيره تعظيها الامر بالحج ولا يجب التحليل بقوله حللتك
فاذا عتقت فقت ما احرمت لاجله **لاردها** يعني قال زفر يرددها المشتري يعيب الاحرام اذا لم يرد بها احرامها
وقت الشراء قيد بقوله باذن المولى لانه لو كان بغير اذنه فلم يشتري تحليلها اتفاقا لان البائع كان له ان
يحللها بغير كراهة **فكذلك** المشتري لكون الاحرام بغير اذنه وقيد بقوله فباعها لانه لو لم يبعها كره له
تحليلها اتفاقا لانه ان المشتري وجد فيها وصفا لا يبيع ابطاله فيجوزها بالعيب كما لو اشترى امة تزوجت
باذن مولاهما ولنا ان الحقير جتمع فيها حق الله في حق الاحرام وحق العبد في تحليلها فزجنا جانب العبد
وتحليل حرة يعني اجزا لتحليل حرة **احرمت لنفل ثم تزوجت** وقال زفر للمتزوجة ان يرد نكاحها ولا
يحللها لان احرامها صحيح فليس للغير ابطاله **ولنا** اما من في المسئلة السابقة قيد بقوله لنفل لانها
لو احرمت لفرض لا تحليلها وزجها اتفاقا لان حق الزوج لا يظهر في الفرائض **او عتق باذن** اي لو احرم عتق باذن
مولاه **يجزبه** اي يجز ان يحلل المولى وقال الشافعي لا يجوز له قيد العبد اتفاقا اذا حكم في الامة كذلك
ان الاحرام لما صار باذنه ليس له ابطاله كما لو اذن لزوجته بذلك فاحرمت ولنا ان ذات العبد مملوكة
للمولى فكذا منافعها فاذا اذن بالاحرام صار كانه اعار منافعها منه فله ان يرجع حتى لو احصر لا يجب الدم
على المولى بل على العبد بعد العتق واما الزوجة فليست مملوكة له فكذا منافعها الا ان له فيها حق
الاستمتاع فمتى ابطله بالاذن لا يصح رجوعه **او زوجة** اي لو احرمت زوجة **لنفل فحللها** زوجها
لكون احرامها بغير اذنه فوجب عليها هدى الاحصار وقضا حجة وعمرة **ثم اذن** زوجها بان يحج في ذلك
العام **فحج من عامها جعلناه** اي ذلك الحج **قضا** عن الحجة التي رفضتها **وان لم تنوه** اي تلك الزوجة القضا ان
هذه للوصل **واستقضا العمة والحجة** عنها جميعا وقال زفر لا يكون قضا اذا لم تنوه ولا تسقط عنها الحجة
ولا العمرة وان نوت القضا اسقط عنها الحجة دون العمرة قيد بقوله النفل لانه ليس له ان يحللها في الفرض وقيد
بقوله من عامها لانها اذا حجت من العام الثاني تكرر معها العمة اتفاقا لانه ان الحج صار دينيا في ذمتها فلا
يسقط الابنية القضا كما اذا تحولت السنة لانه قد فات عنها تدارك المفروض في وانه فتعذر القضا فلم
يقع في السنة القابلة عن القضا بالنية **فصل في القران** وهو مصدر قرقر من باب نصر
وفعال بجي مصدر من الثلاثي كلباس **مطلقا** يعني يقول القران فضل من التمتع والافراد **الا**
الافراد يعني قال الشافعي الافراد افضل من القران والتمتع اعلم ان المسئلة انما تقع بعد تصور معنى
القران والتمتع وبيان ما مر من الافراد وانه الموقوف القران هو ان يجمع المحرمين بالعمرة والحج في احرامه بان
يقول ليبيك بحج وعمرة ويأتي بافعال العمرة او لا ثم بافعال الحج من غير ان يحلل بينهما والتمتع هو ان يحرم بالعمرة
ويأتي بها في اشهر الحج ثم يحرم بالحج ويحج من عامه ذلك قبل ان يلبس اهلها المما صاحبها سوا حل من عمرته
اولا والمراد بالافراد ههنا ان يفرد كل واحد من الحج والعمرة باحرام والمما صحيح يدل عليه دليل
الشافعي كذا في الكفاية له ان في الافراد اذا النسكين باحرام واحد وسفر واحد وتلبية واحدة
والاذا الذي تكس فيه الاعمال اولى ما فيه تغليلها ولنا قوله عليه السلام يا اهل محمد اهلوا حجة
وعمره معا وما اختار اهلها عليه السلام يكون افضل ولا ترجيح مما ذكره لان التلبية غير محصورة

بجزبه العمرة ولنا انها
مراد بها امرها بالقران
فالحج ما للعمرة واذن
الحج في وقت من وقت العام
ويؤزاد الا ان وقت
قام ولا يحتاج الى نية
القضا فيسقط عنها
كلها وادخل السنة

الشافعي سنة فيه كما في الابل ولنا انه عليه السلام قلد الغنم مع ولو كان سنة لكره **والاشعار** وهو ان يطعن
في اسفل سنام الناقة ويلطخ سنامها بالدم اعلاما **مكره** عندنا حنيفه وقال انه حسن لما روى انه عليه
السلام فعله وله ان الاشعار تعذب الحيوان وانه منهي عنه فيكون مكرها وانما فعله عليه السلام لان الشرايين
لم يكونوا امتنعين عن الهدايا الا بالاشعار فبطل كره ابو حنيفة اشعار زمانه لمبا الغنم فيه **ويقدم**
الاحرام على التقليد يعني اذا اراد الممتع سوق الهدى تحرم اوله ثم يقبل هديه ويسوقه عندنا
وقال الشافعي يقبله ثم يحرم لما روت عائشة انه عليه السلام فعل كذا ولنا ما روى ابن عباس انه عليه
السلام احرم اوله ثم قلد هديه وروايته ارجح لان الرجال اشد اطلاعا على الافعال الظاهرة من النساء
ويجعله بتقليده وسوقه محرما يعني من اراد الممتع صار محرما عندنا بمجرد تقليد بدنته وسوقه
وقال الشافعي لا يصير محرما بلا تلبية كما لو جملها او اشعرها ولنا قوله عليه السلام من قلد بدنته فقد احرم
فان قلنت كيف يتحقق الخلاف ان كان على تقدير وجود التنية يكون ذكر السوق والتقليد ضايعا اذ تنية كانه عنده
كما في المنظومة في مقالة الشافعي ثم يصير محرما بتنيته ويكره المزد في تلبينه وكان على تقدير عدمها ينبغي ان
لا يصير محرما اتفاقا اذ التنية في العبادة شرط قلت الخلاف متحقق على تقدير التنية لانها غير كافية عنده
بل لابد معها من التلبية في احد قوليه وقيل التقليد لا يقوم مقام الذكر عندنا كما لو ركع في الصلاة بينة الشروع
لا يصير شارعا وعندنا يقوم لان التقليد اجابه بالفعل كما ان التلبية اجابه بالقول فبصير محرما به كما
بالتلبية هذا اذا حصل في اشهر الحج واما اذا حصل قبله لا يصير محرما ما لم يدرك الهدى وبسبب معناه
فعل من افعال الحج فلا يعتد به في غير اشهر الحج كذا في النهاية **فادخل الممتع الذي ساق الهدى مكة طاف**
وسعى ولم يتحلل كما كان يتحلل الممتع الذي لم يسبق الهدى لما روى انه عليه السلام قال اني قلدت هدي فلا
اكل حتى اخر وحرم بالحج ويفعل افعاله **فادخل حلق يوم النحر بعد الذبح** اي ذبح دم المتعة حلل الاحرامين
اي من احرام الحج والعمرة جميعا الا في حق النساء لان كلا الاحرامين في حقهن باق الى طواف الزياره حتى لو
جامع القارن بعد الحلق قبل الطواف فوجب عليه دمان **ويقرن الافاقي ويتمتع ويقرن اهل مكة وليس**
لهم قران ولا تمتع لما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال ليس لاهل مكة قران ولا تمتع وكان شرعية القران
والتمتع لا فاق كان للزفيه او للتخفيف في السفر ولا سفر في حق المكي ولا تزفيه حتى اذا خرج المكي الى الميقات
فقرن صح لان عمرته وحجته يكونان ميقاتيين كالافاقي واما الوتمتع المكي بعد ما خرج من الميقات فلا يجوز لان
احرامه للحج يكون مكيا ولا تمتع للمكي **واضافوا اليهم** اي الى اهل مكة **من يلهم الى الميقات** فلا يجوز والقران
والتمتع لمن في داخل الميقات كما لم يحرم لاهل مكة وان كان بعيدا من مكة مسيرة سفر وقال مالك يجوز
لهم ذلك لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام وذلك اسانة الى التمتع ومن في داخل الميقات
لم يكن من حاضري المسجد فيجوز لهم القران والتمتع ولنا ان من على اهل مكة الى الميقات اتباع لهم فيلحق بهم فيكون
في حكم حاضري المسجد **فان اعتمر الافاقي الممتع ولم يستبد منه ثم عاد الى بلده بعد فراغه من العمرة بطل تمتعه**
لانه اذا رجع الى اهله ونزل بهم لا يكون مؤذيا في سفر واحد يسكن لان سفر عمرته انتهى بالعود ويكون حجه سفر اخر
ويشترط في صحة التمتع ان لا يلزم اهله اي لا يترك بهم **بينهما** اي بين عمرته في اشهر الحج وحجه في سنة واحدة **المالما صحها**
وهو ان يترك في وطنه بلا استخفاف العود الى مكة احتراز من الامام الفاسد لانه لا يمنع صحة التمتع كما اذا عاد الى
بلده وقد ساق الهدى **وابطله لو كان سابقا فعاد ثم حج** يعني التمتع لو كان سابقا بدنه ثم عاد الى اهله
بعد اتمام العمرة ثم رجع في من عامه ذلك بطل تمتعه عندنا **او كان طاف الاكثر** يعني ابطله محمد ان كان الممتع

بعد فراغه من العمرة

غير السابق طاف اكثر اشواط العمرة ثم عاد الى اهله ثم رجع فاتها في من عامه **او اخر الحلق** يعني ابطله ايضا
اذا رجع الممتع المذكور الى اهله بعد الطواف والسعي في عمرته قبل الحلق خلافا لما في تلك المسائل له انه
لم يجمع بين التمسكين في سعة واحدة لان سفره الاول انتهى بالمائة باهله ولها ان سوق الهدى وعدم الحلق
وعدم اتمام العمرة بمنحه من التحلل فكان السفر الاول قائما لاستحقاقه العود الى مكة فصار كانه لم يلزم
باهله **ومن احرم لها اي للعمرة قبل شهر الحج وطاف اقل من اربعة اشواط ثم دخلت اشهر الحج فاتها**
اي عمرته **وهو احرم بالحج كان متمتعا** لان الممتع ان يوجد اركان العمرة كالطواف والسعي في اشهر
الحج ووجود اكثر الاشواط قبل الاشهر لم يكن متمتعا عندنا خلافا لما لك له ان اتمامها وجد في الاشهر فيكون
جامعا بين التمسكين ولنا ان الاكثر حكم الكل فاذا وجد الاكثر قبل الاشهر وجد الكل قبلها فلا يكون جامعا
بينهما فيها **ولو اعتمر كوفي دخل مكة بنية التمتع في الاشهر وحل بعد فراغه من العمرة ورجع الى البصرة** واقام
فيها خمسة عشر يوما واكثر **وعاد الى مكة في من عامه فهو متمتع** عندنا حنيفه خلافا لما يقيد بالكوفي احتراز عن
اهل مكة فانه لا تمتع لهم اتفاقا وهذا الحكم غير مختص بالكوفي بل كل من كان افاقيا كذلك وقيد بالاشهر لانه لو اعتمر في
اشهر الحج لا يكون متمتعا اتفاقا لبقا سفره الاول وقيد بقوله من عامه لانه اذا لم يحج في تلك السنة لا يكون متمتعا كذا في
المصنفين لهما ان حكم السفر الاول بطرا قائمته بالبصرة فلا يكون جامعا بين التمسكين في سفر واحد لان الرجوع من البصرة
انشاء سفر اخر فصار كالموعد الى الكوفة خلافا لمرجح من عامه ذلك لا يكون متمتعا وله ان السفر الاول لم يفته بخرجه
الى البصرة لانه لم يجد الى وطنه الاصل لان المراد من السفر الواحد في التمتع ان لا يلزم باهله بين التمسكين للمماحيما
خلاف ما لو عاد الى الكوفة خلافا لانه لم ياهله فلا يكون متمتعا **ولو افسدها اي المعتمر المذكور عمرته واتي بالبصرة**
واقام بها **وعاد الى مكة فقصى عمرته التي افسدها ثم احرم بالحج وحج من عامه ذلك فهو بالعكس** يعني لا يكون متمتعا
عندنا حنيفه خلافا لما لهما ان السفر الاول بطل باقامته بالبصرة فلما انشأ منها سفر اخر وجمع بين التمسكين كان متمتعا
كما لو عاد الى الكوفة بعدما افسد العمرة ثم اتى مكة وقضى العمرة وحج من عامه ذلك يكون متمتعا وله انه لما
افسد عمرته التحق باهل مكة في وجوب المقام بها ليقضى عمرته فلا يصير متمتعا اذ لا تمتع لهم ولهذا لو لم يخرج من
مكة حتى قضاه وحج من عامه لم يكن متمتعا اتفاقا لان عمرته تكون مكية والواجب في التمتع ان تكون عمرته بمقايته
وحجته مكية بخلاف ما لو عاد الى الكوفة بعد افساد العمرة لانه لم ياهله وخرج عن ان يكون في حكم المكي **والملك الذي طاف**
اقلها اي اقل العمرة ثم احرم بالحج يتركه ويقضيه يعني الاولى له عندنا حنيفه ان يترك الحج ويقضيه من العام من
العام القابل ويتم عمرته **وقال اكثرهم ويقضيه** يعني الاولى له عندها ان يتم الحج ويترك العمرة ثم يقضيهما بعد الفراغ
من الحج فيترك المكي لان الافاقي اذا احرم بالحج بعد ما طاف اقل العمرة يكون قارنا اتفاقا وقيد بقوله طاف لانه لو لم
يطف بالعمرة اصلا يرفض العمرة اتفاقا وقيد بقوله اقلها لانه لو طاف اكثرها يترك الحج اتفاقا لهما ان العمرة
ادنى حالا واقل اعمالا وبسبب قضا الكونها غير موقته بخلاف الحج فيكون رفضها اولى وله ان في رفض العمرة ابطال
العجل وقد قال الله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وان احل مها تارك بالطواف واحرام الحج لم يتأكد ورفض غير المتأكد
يكون ليس ثم انه اياهما رفضه يجب عليه دم لانه تحلل قبل اوانه وكان في معنى احصر لانه اذا رفض العمرة فعليه
القضاء واذا رفض الحج فعليه قضاؤه وعمرة ايضا لانه في معنى فابت الحج وان مضى المكي المذكور عليها اجزاه مع
الكرهه وعليه دم جبر الشافعيان عليه لانه ارتكب التمتع **فصل في الجنايات على الاحرام اذ الحيت المحرم**
عضوا يجب عليه دم اي شاة وفي الاقل صدقة يعني يجب عليه في تطييبه اقل من عضو صدقة لقصور اجنباه **وتوجيه**
اي الدم في الناسي اي في جنابة من جنى على احرامه ناسيا وقال الشافعي لا شيء عليه لان النسيان فيه كالنسيان في الصوم **والصبي**

لعمرة
عكس الخفاف
فما وجدها و
الاصول السابقة
على الاستدلال
ولا ينافي
فيما ذكره في
الاشهر
لانه لو كان
متمتعا في
اشهر الحج
لا يكون
متمتعا في
اشهر الحج
لانه لو كان
متمتعا في
اشهر الحج
لا يكون
متمتعا في
اشهر الحج

والمراد من عامه
ان يكون عامه
في كل عام

فمن اعتمر في
اشهر الحج
لا يكون
متمتعا في
اشهر الحج
لانه لو كان
متمتعا في
اشهر الحج
لا يكون
متمتعا في
اشهر الحج

بالجوع معطوف على الناس يعني لا يجب على الصبي المحرم في جنابته شئ وقال الشافعي يجب عليه تعظيم الشان
الاحرام كالبالغ ولنا انه غير مكلف وفعله غير موصوف بالمحرم فلا يكون جانبيا **ونعكس الحكم السابق**
وهو الوجوب يعني لا يجب **في شئ** اي شئ المحرم طبيا وقال الشافعي يجب عليه دم لان العرض من الطبيب الراجحة
وقد وجدت فيه قيد بالشتم المشعر بالقصد لا بالراحة ان حصلت له لا بقصد لا يجب م اتفاقا ولنا ان المنهي عنه
عين الطبيب واشتد معفو عنه يدل عليه قوله عليه السلام لا يلبس المحرم شئ من شئ مسد زعفران الا ان يكون غسيلة
واكل كثير اي اكل المحرم كثيرا من الطبيب بحيث يلتزم بكل فمه او اكثر **موجب** اي في كل قليل من الطبيب **صدقة**
بقدر اي بقدر الدم يعني ان التزق في الطبيب ثلث فمه يلزمه صدقة تبلغ ثلث الدم وان التزق بنصفه فصدقة
تبلغ نصفه عند ابي حنيفة وقال الشافعي في اكل الطبيب قلا وكثر لا ناكله استهلاكه لا استعماله فصار كاكله
مع الطعام فان طبيب الفم لا يكون جنبه مقصودا **وجب** دم **بتغطية راسه** وليس بمحيط الوأو فيه معني او يعني
يجب دم بكل منهما **ونشرط لهما** اي لكل من التغطية واللبس في وجوب الدم به **كامل يوم** حتى لو لبس محيطا او
غطى راسه اقل منه يلزمه عندنا صدقة **وقال** الشافعي يجب لهما دم وان وجد في ساعة لا تركابه المخطو
فلا يشترط امتداده كسابر المخطورات ولنا ما روي انه عليه السلام سئل عن محرم يلبس محيطا فقال
عليه السلام عليه دم اذا لبس يوما كاملا ولو اراق دما للبس يوما ولم ينزعه فعليه دم اخر لان
الدوام عليه لجناية مبتدأة وهو لبس المحيط اياما ولو لبس في يوم انوا عامنه كالقلنسوة والقبا والحفزين
والجوارب يلزمه دم واحد لانه جنس واحد وفي المحيط لو كان به حصى فليس الثوب يوما لاحتياجه
ويوما لم يلبسه وامتد على ذلك فعليه كفارة واحدة لان تلك الحصى ما دامت قائمه فاللبس متحد للضرورة
ومنى زالت وحدث حصى اخرى اختلف حكم اللبس فله كفارة اخرى **ولو لم يجد المحرم ما ينزعه الا**
السر او فلبسه ولم يفتقه حرف المضارعة وضم النون لم يفتقه **نوجب** اي يجب عليه دم عندنا وقال
الشافعي لا يجب لانه مضطر الى لبسه ليستريح رتبه وفي فتقه اضار له بتنقيص ماله بخلاف الحفزين حيث
وجب قطعهما اسفل من الكعبين لانه غير مضطر الى لبسهما بل هو لدفع الاذا ولنا ان لبس المحيط من مخطو
الاحرام والعذر لا يسقط حرمة فيه فيجب عليه الجزا في المحلق لدفع الاذى **واجزنا وضع القباع على المنكبين**
من غير ادخال اليدين وقال زفر لا يجوز فيلزم به دم لانه ارتفق بلبس المحيط وقد يلبس هكذا اعاده ولنا
انه ارتد الى لبس ولهذا احتاج في حفظه الى التكلف ولبس المحيط لا يتكلف في حفظه عند الاشتغال بالعمل
ولو زره عليه من غير ادخال يديه كان لا بأس لانه لم يكن محتاجا في حفظه الى التكلف **والغسل بالخطمي**
والادهان موجب له **وقال اصدقه** يعني اذا غسل المحرم راسه ولحيته بالخطمي او دهن عضوه بدهن
فعليه دم عند ابي حنيفة **وقال اصدقه** وفي التجديد لو ادهن بالشتم او بالسمن لا شئ عليه هذا اذا ايكث منه اما
اذا استقل فعليه صدقة اتفاقا من الفوايد لانه ان الخطمي لا يخلو عن طيب ولهذا ينطبق به اهل
العراق وكذا الزيت ونحوه لانه ينطبق به وبزيت الشعث ويقتل الهوام فينكأ مل به الجنابة ولها ان كل من
الخطمي والادهان لا ينطبق به عادة الا ان فيه ارتفاقا من جهة ازالة الشعث فتقتصر به الجنابة قبل
الخلاف في الخطمي العراقي لان له راحة ولا شئ في استعمال غيره اتفاقا وكذا الخلاف في الدهن الخالص واما
المطيب منه فيجب فيه دم اتفاقا وفي المصفي الخلاف فيما اذا لم يكن مطبوخا واما الزيت المطبوخ ففيه
دم اتفاقا وكذا الخلاف فيما اذا استعمله على وجه التنظيف وان استعمله على وجه التداوي فلا شئ عليه
اتفاقا بخلاف المسك فان استعماله دما وان كان على وجه التداوي لانه طيب بنفسه كذا في التبيين

الاحرام كالبالغ ولنا انه غير مكلف وفعله غير موصوف بالمحرم فلا يكون جانبيا ونعكس الحكم السابق وهو الوجوب يعني لا يجب في شئ اي شئ المحرم طبيا وقال الشافعي يجب عليه دم لان العرض من الطبيب الراجحة وقد وجدت فيه قيد بالشتم المشعر بالقصد لا بالراحة ان حصلت له لا بقصد لا يجب م اتفاقا ولنا ان المنهي عنه عين الطبيب واشتد معفو عنه يدل عليه قوله عليه السلام لا يلبس المحرم شئ من شئ مسد زعفران الا ان يكون غسيلة واكل كثير اي اكل المحرم كثيرا من الطبيب بحيث يلتزم بكل فمه او اكثر موجب اي في كل قليل من الطبيب صدقة بقدر اي بقدر الدم يعني ان التزق في الطبيب ثلث فمه يلزمه صدقة تبلغ ثلث الدم وان التزق بنصفه فصدقة تبلغ نصفه عند ابي حنيفة وقال الشافعي في اكل الطبيب قلا وكثر لا ناكله استهلاكه لا استعماله فصار كاكله مع الطعام فان طبيب الفم لا يكون جنبه مقصودا وجب دم بتغطية راسه وليس بمحيط الوأو فيه معني او يعني يجب دم بكل منهما ونشرط لهما اي لكل من التغطية واللبس في وجوب الدم به كامل يوم حتى لو لبس محيطا او غطى راسه اقل منه يلزمه عندنا صدقة وقال الشافعي يجب لهما دم وان وجد في ساعة لا تركابه المخطو فلا يشترط امتداده كسابر المخطورات ولنا ما روي انه عليه السلام سئل عن محرم يلبس محيطا فقال عليه السلام عليه دم اذا لبس يوما كاملا ولو اراق دما للبس يوما ولم ينزعه فعليه دم اخر لان الدوام عليه لجناية مبتدأة وهو لبس المحيط اياما ولو لبس في يوم انوا عامنه كالقلنسوة والقبا والحفزين والجوارب يلزمه دم واحد لانه جنس واحد وفي المحيط لو كان به حصى فليس الثوب يوما لاحتياجه ويوما لم يلبسه وامتد على ذلك فعليه كفارة واحدة لان تلك الحصى ما دامت قائمه فاللبس متحد للضرورة ومنى زالت وحدث حصى اخرى اختلف حكم اللبس فله كفارة اخرى ولو لم يجد المحرم ما ينزعه الا السر او فلبسه ولم يفتقه حرف المضارعة وضم النون لم يفتقه نوجب اي يجب عليه دم عندنا وقال الشافعي لا يجب لانه مضطر الى لبسه ليستريح رتبه وفي فتقه اضار له بتنقيص ماله بخلاف الحفزين حيث وجب قطعهما اسفل من الكعبين لانه غير مضطر الى لبسهما بل هو لدفع الاذا ولنا ان لبس المحيط من مخطو الاحرام والعذر لا يسقط حرمة فيه فيجب عليه الجزا في المحلق لدفع الاذى واجزنا وضع القباع على المنكبين من غير ادخال اليدين وقال زفر لا يجوز فيلزم به دم لانه ارتفق بلبس المحيط وقد يلبس هكذا اعاده ولنا انه ارتد الى لبس ولهذا احتاج في حفظه الى التكلف ولبس المحيط لا يتكلف في حفظه عند الاشتغال بالعمل ولو زره عليه من غير ادخال يديه كان لا بأس لانه لم يكن محتاجا في حفظه الى التكلف والغسل بالخطمي والادهان موجب له وقال اصدقه يعني اذا غسل المحرم راسه ولحيته بالخطمي او دهن عضوه بدهن فعليه دم عند ابي حنيفة وقال اصدقه وفي التجديد لو ادهن بالشتم او بالسمن لا شئ عليه هذا اذا ايكث منه اما اذا استقل فعليه صدقة اتفاقا من الفوايد لانه ان الخطمي لا يخلو عن طيب ولهذا ينطبق به اهل العراق وكذا الزيت ونحوه لانه ينطبق به وبزيت الشعث ويقتل الهوام فينكأ مل به الجنابة ولها ان كل من الخطمي والادهان لا ينطبق به عادة الا ان فيه ارتفاقا من جهة ازالة الشعث فتقتصر به الجنابة قبل الخلاف في الخطمي العراقي لان له راحة ولا شئ في استعمال غيره اتفاقا وكذا الخلاف في الدهن الخالص واما المطيب منه فيجب فيه دم اتفاقا وفي المصفي الخلاف فيما اذا لم يكن مطبوخا واما الزيت المطبوخ ففيه دم اتفاقا وكذا الخلاف فيما اذا استعمله على وجه التنظيف وان استعمله على وجه التداوي فلا شئ عليه اتفاقا بخلاف المسك فان استعماله دما وان كان على وجه التداوي لانه طيب بنفسه كذا في التبيين

١٢

وتأخير النسك اي نسك الحج عن زمانه كتأخير الحلق والطواف للزيارة عن ايام النحر وتأخير الحج
الثلاثة الى اليوم الثالث والرابع وتأخير لقارن الذبح عن الحلق **وتقدم** اي تقدم نسك على نسك
كتقدم الحلق على الرمي والحلق على الذبح او تقدم لقارن النحر على الحلق **موجب** **مطلقا** اي يلزم
له دما عند ابي حنيفة سواء كان التأخير والتقدم من جهة الزمان كما مر ومن جهة المكان كما
ان الحلق مختص بمكان احرم فاحره عنه فخلق في كل ما روى انه عليه السلام قال من قدم نسكا على نسك
او اخره عنه فعليه دم **وتخالفه مطلقا** اي قال ابو يوسف لا يلزمه دم في تأخير نسك او تقدمه في الزمان
او المكان لما روى انه عليه السلام لما سئل عن تقدم نسك وتأخير قال فعل ولا حرج واجيب عنه ان
التحديث محمول على الابتداء حيث لم تستقر افعال الناس كذا في المحيط **واعتبر في المكان دون الزمان**
يعني قال محمد يجب دم اذا غير المسك عن مكانه دون زمانه لان اختصاص المكانا مكنها اكثر من
اختصاصها بزمانها ولهذا تودي في غير افعالها على وجه القضاء ولا تودي في امكنها **وكذا حلق موضع**
الحاجر جمع محم وهو بكسر الميم قارون الحجام يعني اذا حلق المحرم شعر محم فعليه دم عند ابي حنيفة
وقال اصدقه لان المحم انما حلق للحجامة لالكونه مقصودا في نفسه والحجامة ليست من مخطورات الاحرام
فكذا ما يكون وسيلة لها وله ان حلقه مقصود لمن يحتم وكونه وسيلة لا ينافي كونه مقصودا كالإيمان
فانه وسيلة لصحة العبادات مع انه اعظم المقاصد والمحم عظم كل في حق الحجامة وقد زال عنه
التفت فيجب الدم وفي المحيط لو حلق ابطيه فعليه دم واحد لانه ليس بارتفاق كامل لان حلق بعضه
ليس بجوار كالرأس ولو حلق بشاريه فعليه صدقة لانه تبع للحية **ونلق الربيع بالكل فيه** اي في
الرأس **ثلاث شعرات** يعني اذا حلق ربيع راسه يلزمه دم كما اذا حلق كله وقال الشافعي حلق تلك
شعرات كحلق راسه لان الشعر استنفاد امتا بالاحرام فيجب في تقويته تلك شعرات دم سواء ارادها
من راسه او بدنه وفي واحدة منها تلك دم في قول ولنا ان الربيع قد حلق للارتفاق في العادة فحلق
هو بركة ولا يلحق مادونه ولهذا لو طيب ربيع العضو يلزمه شئ لانه غير معناد وكذا حلق ربيع الحية
يلحق بكلها لانه متعارف بالعراق وارض العرب **ولو حلق غيره** اي المحرم عضو غير ربيع **نلزمه** اي يلزمه الحلق
صدقه عندنا وقال الشافعي لا يلزمه لان الارتفاق حصل للمحلق لا للمحلق فصار كاللباس المحيط غير ولنا
ان الارتفاق حصل له من وجه لان الانسان يتأذى بتفت غير كما يتأذى بتفت نفسه لان الجنابة تكمل في شعر
نفسه لحصول الارتفاق فيلزمه دم ويقتصر في غيره فتكفيه الصدقة **او حلقه** اي المحرم رجل **اخر غير**
منعناه اي المحلق فيما نغرمه اي تأمر المحلق بغرامة الدم لكون عضوه محلقا **من الرجوع على الحلق** وقال
زفر يرجع بما غرمه على الحلق لانه صار سببا لغرامته قيد بقوله يغرم لانه لو كان تأمر لا يرجع
اتفاقا ولنا ان الارتفاق انما حصل للمحلق فلا يرجع بما غرمه على غيره كما لا يرجع المخزور
بما ضمنه من المعقر على من غرمه لانه بدل ما استوفاه من الوطى اعلم ان قوله نغرمه يدل على خلاف الشافعي
فانه يقول لا غرامة على المحلق لانه لو كان مكرها يرجع حكم الفعل على المكرم وان كان نايما فالطريق
الاولى يرجع فعله على الحلق لان النائم لا اختيار له اصلا والمكرم له اختيار فاسد ولنا ان اثر الفعل
وهو الارتفاق انما حصل للمحلق فيجب الجأله وبالاكره ينتفى المأثم دون الحكم ولهذا يجب ما لا اعتسال
على المكرم اذا وطى **ولو نظف لبس** **او حلق بعد ذبح ان شاء** في احرم لان هذا الدم غير مختص بالزمان
فوجب ان يكون مختصا بالمكان لان كونه قربة انما يكون باحدهما **او صام ثلثة ايام او تصدق ثلثة اصوع**

خاتمة من خبرنا
فصل في جوارحه
حلق الكبر ابطيه
لا يدم لانه ليس بارتفاق

لو حلق الكبر ابطيه
لزمه صدقة

فعلية دم لان الطواف الاول ما انتقض واعتبر الثاني كان السعي واقعا قبل الطواف المعتد به فيجب دم تركه
الواجب وذكر الامام المجهول ان لم يعد السعي فلا شئ عليه لان الطهارة ليست بشرط وانما الشرط فيه
ان يوقى على اثر طواف معتد به من وجه ولهذا لم يتحلى به وله اختيار صاحب الهداية وان اعاده بعد ايام
الخير لزمه دم عند اى حنيفه لتأخير المنسك عن وقته والواجب عليه اولا كان يردنه لكن باعادة سقطت
بالاتفاق فلزمه عنده اعلم انه اذا اعاد الطواف فالمعتبر هو الثاني والاول انفسخ لان وجوب
الدم عليه عند اى حنيفه اذا اعاده بعد ايام التحصيل عليه لتحقيق التأخير في اصل الطواف لا وصفه
وفيل المعتمد هو الاول والثاني يرتفع نقصانه بمنزلة الدم ولو ترك من طواف الزيارة اكثر بقى حجرا
ابدا في حق النساء حتى يطوفه ذلك الاحرام ولو ترك اقله اى اقل طواف الزيارة والصدرا اقل طواف الصدر او اكثر
اى اكثر الصدر او السعي بين الصفا والمروة او الوقوف بالمرزدة او رمى الجمار في ايامها او يوما وجمع
العقبة يوما والنحر وجب دم قيد بقوله او اكثر لانه لو ترك اقل الصدر فعليه صدقة اما وجوبه في تركه اقل
طواف الزيارة فلان نقصانه قليل فاشبهه بنقصانه مع الحدث واما في تركه الصدر او السعي او الوقوف
بمرزدة فلا فائده واجبات واما في تركه رمى الجمار كلها بان فات ايامها بغروب الشمس مع اخر ايام النحر
فلانه واجب ولا تخاد حنيفة الكوفي يدم واحد ولو ترك بعض الجمار الثلاث فعليه صدقة لكل حصاة
نصف صاع من بر الا ان يكون المتروك اكثر من نصف فيجب الدم لان لاكثر حكم الكل وان لم يبق اياما فاعاد
فيها ما ترك من الرمي فعليه بتأخير دم عند اى حنيفه خلا فاهما واما في تركه رمى يوم واحد فلانه نسك
كامل واما في تركه رمى جمرة العقبة فلانه نسك تام وحده في ذلك اليوم ولو ترك اقل الصدر واحد
الجمار الثلاث فصدقه اى فعليه صدقة فصل في جزا الصيد وجب الجزا على المحرم
بقتله الصيد اى صيد البر وهو ما يكون توالده في البر لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم للبيان
وحرم عليكم صيد البر ما دمنتم حرما والصيد هو المتوحش في اصل الخلقة فيدخل فيه الاحكام المسرول
والابل المتوحش لان استئناس الاول واستئناس الثاني عارضان ناسيا او عامدا في قتله لانه ضا بعينه
وجوبه الا نلاف فاشبهه غرامات الاموال واما تنقيده بالتعمد في قوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فجزا الآية
فلان مورد الآية فممن تعمدا او لاجل الوعيد المذكور بعد هذا وهو قوله تعالى ليدوق وبال امره والحاطي
والناس لا يستحقان الوعيد مبتدأ وهو الذي قتل الصيد مرة او عابدا وهو الذي قتله مرة بعد اخرى واما
استنوي لان الجنابة لا تختلف بالعود والبداهة بل العابد استدجنابه للعلل الفريدة في ذكره دفع قول من قال الجزا
على العابد لان الله تعالى قال ومن قتله منكم متعمدا فجزا مثل ما قتل من النعم ومن عاد فينتقم الله منه جعل كل جزا
العابد لا انتقام في الاخر فلا تجب الكفارة ويمكن ان يجاب عنه بان وجوب الكفارة في العابد مستفاد من الآية
بدلالة النص والمراد من قوله ومن عاد العود مستحلا ونحوه اى الجزا على المحرم بالدلالة اى بدالته
على الصيد وقال الشافعي لاجزا على الدال بل على القاتل المحرم لان الجزا متعلق بالقتل في قوله تعالى ومن
قتله منكم متعمدا والدلالة ليست بقتل ولنا قوله عليه السلام للحرمين السابليين عن لحم صيد صاده حلال
هل دلتهم ولوم تكن الدلالة محظورة لم يتجه السؤال مع ان في الدلالة عليه تفويتا لامنه وهو قتل معنى اعلم
ان الشرط في كون هذه الدلالة موجبة ان لا يكون المدلول عالما بمكان الصيد لانه لو كان عالما لا يكون قتله بعلمه
الا بدلالة الدال وعلى هذا الوعاء المحرم فوسا لم يصب فعليه الجزا اذا لم يكن مع المستعير فوس وان كان
فلا شئ عليه وفي المحيط لو اعار سكيننا لاجزا عليه لانه يتوصل الى قتله بدون سكينه بان تحنقه وان يصدقه

لما روي عن الشافعي
ان كل طواف لا يدم

الاجز

المدلول في الدلالة وان يبقى الدال محرم الى ان يقتله وان لا ينفلت الصيد لانه اذا انفلت ثم وجد
المدلول فقتله لا شئ عليه لان ذلك صار كما لو جرحه ثم اندمل وفي المشتق لو قال خلف هذا صيد
فاذا خلفه صيود فاخذهم فعلى الدال في كل واحد جزا لانه اعلم بمكانهم ولو دله على صيد فاذا غلبه
صيد اخر فقتلها المدلول فعلى الدال جزا واحد لانه اعلم بصيد واحد ولو دل حلال عليه اى الصيد
محرم او غيره في الحرم الزمان المباشرة الدال وقال رضي الله عنهما الجزا على الدال ايضا لانه فون من الصيد
بدل لانه كما لزم الجزا على المحرم الدال على قتل الصيد ولنا ان المحرم كان ملتزما باحرامه ان لا يتعرض للصيد
الاثر وقد خالف ما التزمه بدلا لانه فيضمن كالمودع اذا دل سارقا على الموديعه والحلال لم يلزم شيئا
فلا يضمن بدلا لانه كغير المودع اذا دل سارقا عليه فيقومه اى الصيد المقتول عدلان في موضع القتل
اى في المكان الذي قتل فيه لان القيمة تختلف بالاماكن او قربه ان كان في سائر ان كان القتل في موضع
لا يباع فيه الصيد ولا يشتري يقوم في موضع قريب منه يباع فيه اعلم ان الخلاف بين محمد وصاحبيه
في جزا الصيد في موضعين احدهما فيمن يثبت له الخيار بين قسمين كقارة الجزا والثاني في تفسير المقتل في
قوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فجزا مثل ما قتل من النعم بين المصنف الموضع الاول بقوله وخيرها
وهما القاتل يعني قال محمد العدلان الحكمان مخبران في الحكم على القاتل باحدى الكفارات وقال القاتل مخبر
في اختيار احدهما في ان يشتري هذا متعلق بما قبله على نزاع الفعليين وهما الفعل المذكور وهو خير
والفعل المقدر بعد اى وهما خير القاتل بها اى قيمة الصيد هد يا فيذكرك فان ذكرك في الحرم
يخرج عن عهده بالارافة حتى اذا تلف بعده لا يجب عليه شئ وان اعطى كله فقيرا واحدا وان ذكرك
في غير الحرم يجوز ايضا من جهة التصديق فيجب تفريقه على المساكين بان يصل لكل مسكين من اللحم ما قيمته
نصف صاع فان بلغت نجح قيمته كذا في النبيين وبلوغها ما يجزى في الاضحية شرط وهذه المسئلة معرضة
بين ذكر الخيار في اقسام الكفارة يعني اذا لم تبلغ قيمة الصيد ما يشتري به الاضحية فبلغت قيمه حمل او
عناق وهو الاثنى من اولاد المعز مما لا يجوز ان يضحى قال ابو حنيفة يتصدق ولا يذبح بطريق الهدى
وقال لا يذبح لا طلاق قوله تعالى هديا بالغ الكعبة فيتناول الصغير والكبير وله ما روى انه عليه السلام
قال ليس الهدى الجذع من الضان والثني من المعز معناه اقل ما يجزى من الهدى او طعاما هذا معطوف
على قوله هديا فيصدق به على كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من بر او شعيرة في اى موضع
كان او بصوم بالنصب عطف على قوله يشتري عن كل مسكين يوما يعني اذا وقع الاختيار على الصوم يقوم
المقتول طعاما ثم يصوم مكان طعام كل مسكين يوما فان فضل اى بقى من تصدقه على كل مسكين اقل من نصف صاع
اولم يبلغ قيمة صيد نصف صاع بان قتل عصفورا فهو مخبر ان شأنا اخبره اى تصدق به او صام عنه يوما
لمحمد قوله تعالى حكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صياما فاذا وقع حكم
العدلين على الهدى وقبح الطعام والصيام لانها معطوفان عليه بكلمة او ولهما ان الخيار شرع رفقا لمن
وجب عليه وانما يكون رفقا اذا كان التعيين مفوضا اليه كما هو في التعيين في كفارة اليمين الى الحائث قوله تعالى
او كفارة معطوف على قوله فجزا وكذا قوله او عدل فلا يدخلان تحت حكمها وواجب ان حكما هذا بيان للموضع
الثاني يعني اوجب محمد ان حكم العدلان بالهدى نظير اى نظير الصيد من الاهلي صورة ان كان له نظير في الظني
والضبع شاه وفي الارنب عناق وفي النعامة جمل وفي حمار الوحش بقرة فاذا احكاما بالهدى يجب ان يشتري قيمة
الصيد ما هو مثله من النعم صوت وان لم يوجد مماثلة صوت فيشتري مماثلة قيمه وفي الحفائيق المأكول وغير المأكول في الصيد

سوا غير انه لا يجاوز عن الهدى في غير المأكول في ظاهر الرواية والمأكول يجب قيمته بالغة ما بلغت
وقال في حقه بالرفع اي يجب قيمة في المثل كما في غير المثل والاي وان لم يكن له نظير **فكما قال** يعني
يجب لقيمة عنده ايضا ولقابل ان يقول قوله كما في غير المثل كان يعني عن قوله والاف كما قاله ان الله
تعالى وجب المثل في قوله تعالى فجزا مثل ما قتل من النعم حكم به ذوا عدل الابه فجزا بالتؤن ومثله
اي فعله جزا مماثل للمقتول من النعم حال كونه حكم بذلك الجزا عدلان منكم في حال انه هدى يبلغ
الكعبه وحقيقة المثل ما يماثل الشيء من معنى وانما يصار الى المماثل معنى وهو القيمة اذا تعدد
العمل بالحقيقة بان لم يوجد للمقتول نظير صوت ولها ان المماثلة صوت غير معتبرة في الشرع حتى
اذا تلف دابة لا يجب عليه دابة اخرى فشاة اذا لم تماثل الشاة مع اتحاد الجنس فكيف تماثل الظني
فوجب حمل المثل في الابه على المثل **واوجبه** اي الجزا **على التحجير** كما بين في المسئلة السابقة **لا الترتيب**
اي قال فوجب الهدى ولا ثم الاطعام ثم الصيام لان التحجير خفيف والملازم محال الجاني الترتيب كلمة
او في الابه مستعجلة كلى المرتبة كما في اية قطاع الطريق ولنا ان حقيقة او تكون احدا الشئين بالترتيب
فلا يعدل عنه مع امكانه بخلاف اية قطاع الطريق لان جنايا فقه مختلفة فوزعت غليظا لغليظها
وخفيفا لخفيفها وما نحن فيه الجناية متحدة فلا يصار الى الترتيب **ولو اشركا في قتله** اي في قتل الصيد **نظره**
كلا اي كل واحد منهما **جزا** وقال الشافعي يجب عليهما جزا واحد لانه ضمان للمقتول فيكون جزاوه واحدا
كجماعة اتلفوا شاة انسان ولنا ان هذه جناية على الاحرام فيكون كل منهما جانيا على احرامه جناية
كاملة بخلاف لشاة المتلفة لانه ضمان المحل وهو واحد **وحلالا** اي لو اشترك حلالا **في صيد الحرم كان عليهما**
جزا واحد لان الضمان بدل عن المحل لاجزا عن الفعل فتحد با اتحاد المحل ولا ينظر الى تكرار الفعل او محرم
اي لو قتل محرم صيد الحرم فجزا واحد اي فيجب جزا واحد لاجزا ان كما اقتضاها القياس لانه جنى على
احرامه والحرم جميعا وجه الاستحسان ان الجناية هاهنا تقويت امن الصيد فاذا اعتبر في الضمان مرة
لا حاجة الى اعتبار ثانية فيكفيه جزا واحد **وجب ضمان نقصان بحجه** اي جرح الصيد **وقطع عضو او**
نتف شعرة لانه حيوان مضمون فيضمن بعضه باتلافه كما يضمن الكل هذا اذا ابراء وبقي اثره وان مات بعد الجرح
يضمن كله وان لم يبق له اثر بعد البتر لاشي عليه **وقال** ابو يوسف يلزمه صدقة ولو غالب الصيد ولم يعلم انه
مات او ابراء ضمن نقصانه فقط لان موته مشكوك وفي الاستحسان يضمن جميع قيمته احتياطا كذا في التبيين
والقيمة اي يجب قيمة الصيد **بقطع قوائمه وبتف ريشه** لانه فوت عليه الامن بتقويت الة الامتناع فصار تقويت
كله **وكسر بيضه** مثلا لو كسر بيض نعامة فعليه قيمة البيض لقيمة النعامة كذا في النهاية فظاهر المتروك
وجوب قيمة الصيد هذا اذا كان بيض الصيد صحيحا وان كان مدرا فلا شيء عليه لانه لم يتلف اصل الصيد
وان خرج منه اي من البيض بعد ضربه **فرخ ميت** وكذا لو خرج من الصيد جنين ميت **ضمنه** اي ضمن قيمته جيا
لان ما في البطن والبيضة متحدة لان تكون حيوانا غالبا فصار الضرب سببا لموته فاضيف الحكم اليه احتياطا
ونوجب على الحلال ارساله اي ارسال صيد اصطاده في الحلال **اذا دخله الحرم** وقال الشافعي لا يجب قيده
بالحلال لان دخل الحرم لو كان محرما يجب ارساله اتفاقا وقيده بالادخال لانه لو كان في رحله لا يجب عليه ارسال
اتفاقا لانه صيد حل وبيده سابقة عليه فلا يضاف الى الحرم فله ان يتصرف فيه كيف يشاء ولنا انه بعد ما دخل
في الحرم صار من صيده فوجب الامتناع عن اخذه ومنعه عن امتناعه **الطبيعي** لحرمة الحرم **ولو احرم بعد**
اوجبه يعني الحلال اذا اخذ صيدا ثم احرم لزمه ارساله عندنا وقال مالك لا يلزمه لانه ملكه فلا يجب

ابطاله بواسطة الاحرام ولنا انه بالاحرام التزم عدم التعرض للصيد وفي مسأله تعرض له فوجب ارساله
ولا يزول ملكه حتى لو ارساله واخذ انسان يسترده اذا تحلل من احرامه **ولا نوجب ارساله في المنزل**
لا احرام يعني اذا احرم وفي بيته صيد لم يجب ارساله عندنا وكذا لو كان في قفص في يده لان الطير لا
يكون في يده حقيقته كالجنبا اذا اخذ مصحفا بخلافه وقال الشافعي يجب قيده بالمنزل لانه لو كان في
يده يجب ارساله اتفاقا لكن على وجه لا يضيع لان تسيب الدابة حرام لانه ان ما في بيته في يده حكما
فيجب ارساله كما لو كان في يده حقيقة فاحرم ولنا ان المنهي هو التعرض للصيد بعد الاحرام ولهذا
لو جرح صيدا ثم احرم ثم مات الصيد فلا شيء عليه وفايده الخلاف انه لو لم يرسل حتى مات في بيته يضمن
عنده ولا يضمن عندنا قيد بقوله لا احرام لانه لو كان في بيته صيد اصطاده في الاحرام يلزمه ارساله اتفاقا
كذا في الحقايق **والمرسل من يده ضمان** يعني من ارسل من يد المحرم صيدا فعليه ضمانه عندنا في حقيقته وقال
لا ضمان عليه اراد من يده الحقيقه لانه لو ارسل من يده احكاميه اي من بيته يضمنه اتفاقا واراد من
الصيد ما يكون ما خوذ قبل الاحرام لانه لو ارسل ما يكون ما خوذ بعده لا يضمنه اتفاقا كذا في الكافي **لها**
ان الارسال كان واجبا على المحرم فمن ارسله فقد احسن وما على المحسنين من سبيل وله ان الواجب
على المحرم ترك التعرض للصيد لا عين ارساله لانه كان له ان يرسله الى بيته برسوله فمن ارسله اتلف مال الغير
بغير اذنه فيضمن **ولو قتل احدهما** اي احد المحرمين **صيد الاخر** اي صيده الماخوذ بعد الاحرام **وضمانا** اي
ضمن كل منهما جزاه الكامل اما ضمان الاخذ فلتقوية له من عن الصيد واما ضمان القاتل فلتقوية ذلك **حكنا**
برجوع الاول على القاتل بما اداه وقال زفر لا يرجع لان كل واحد منهما مواخذ بصنعه فلا يرجع على
غيره ولنا ان جناية الاخذ كانت على شرف السقوط لامكان ارساله والقاتل قد رجع عليه الضمان فيرجع عليه
لان التقدير كالاتي في التفسير كشهود الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا يرجع الزوج بما ضمنه من نصف المهر عليهم
ولا نوجب من كل لو قتل صيدا قاصدا للتخلل يعني اذا قتل المحرم صيدا على قصد التخلل فجزا الاحرام
يجب عن الكل جزا واحد عندنا وقال الشافعي يجب عن كل واحد منهما جزا كامل لان الاحرام لا يرتفع بقتل
الصيد فيكون قصده لغوا فتعد جناية به فتعد جزاوها ولنا ان ظن جزا وجه عن الاحرام بفعله ما
هو محظور فيه وهذا التاويل وان كان فاسدا لكن اعتبر في حق اشقاء الجزا كما اعتبرنا وابل الباغي
اذا اتلف مال العادل فسقط عنه الضمان **ونعزم الحلال بالقيمة في قتل صيد الحرم بالتكفير**
يعني اذا قتل حلالا صيد الحرم فعليه قيمته عندنا بتصدق بها على الفقراء والصوم عنه وقال الشافعي
يلتزم كما اذا قتل المحرم صيدا ويجوز له ان يصوم بازا كل نصف صاع من الطعام من قيمته يوما اذا كان معسرا
لان كلاهما ضمان صيد وجب حق الله قيده بالحلال لان التكفير في حق المحرم جازا اتفاقا وقيد بصيد الحرم
لان صيد الحلال لا يجب فيه شيء اتفاقا ولنا انه ازال الامن عن صيد كان امتناعا حق الله فيلزمه اثبات الامن من
الجوع للفقير وذلك يحصل بالطعام فلما صار هذا الضمان باعتبار المحل اشبه ضمان الاموال فلم يجز فيه
الصوم بخلاف المحرم فان ضمانه كان جزا لفعله والصوم فعل قرينة يصلح ان يكون جزا لفعله المحرم وفي الهدى
اي في جوارزه لصيد الحرم **روايتان** عن شاذان في رواية لا يجوز تبين وجهه من دليلنا السابق بشرط ان
يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمته فلا يتاوى الواجب اذا سرق المذبح وفي رواية يجوز وهو ظاهر الرواية
بشرط ان يكون الهدى قبل الذبح مثل قيمة الصيد فيتاوى الواجب لو سرق المذبح كذا في المصنف
وجه هذه الرواية انه اشبه بضمان الاموال كما سبق بيانه واشبه بضمان الاحرام لانه واجب

حقا لله تعالى فهو من الشبهين حظه فلم يحسن الصوم نظر الى الاول وجاز الهدي نظر الى الثاني ومنعنا
الصوم وقال ذفر بجزيه كما قاله الشافعي وقال صاحب المختلف لا يجوز الصوم عند ذفر ايضا فلعل عنه
روايتين **واوجبتنا الجزاء عليه** اي على الحلال **اذا رمي في الحرم صيدا كالبنا في الحل فاصاب في الحل** فقتله وقال
ذفر لا يلزم منه شئ لانه قتل صيد الحل فلا يلزمه كما لو رمي في الحل ولنا ان التعرض للصيد في الحرم حرام والذى
فيه تعرض فيلزمه الجزاء وفي النواذر لو كان نكبي في الجمل وراسه في الحرم فقتله انسان لاشي عليه لان
المعتبر في الصيد قوائمه حتى لو كان نكبي في الحل وراسه في الحرم ضمن لانه غير مستقر بقوائمه **ولا نوجب**
التصدق بقيمة ما ذبح من الجنا اي جزاء الصيد **لو شرف المدبوح** بعد التمكن من الاطعام وكذا لو شرف
الحرم وجبر وقال الشافعي يجب التصديق لوجود التقصير ولنا ان التصديق يسقط عنه لقوات
محله وهذا الخلاف كالخلاف في سقوط الزكوة اذا هلك النصاب تسقط عندنا خلافا له **واكله** اي الحرم
القاتل من لحم الصيد **بعد الجزاء** اي اذا جزا به **مضمون** يعني يضمن الاكل قيمة الجزاء عند اى حبيفة
وقالا لضمان عليه قيد باكل الحرم لان الحلال لو ذبح صيدا في الحرم فادى جزاءه ثم اكل منه لاشي عليه
اتفاقا لان وجوب الجزاء لقوات الامن الثابت بالحرم للصيد لا لحمه وقيد بالقاتل لانه لو اكله محرما اخر لا
يجب الا التوبة وقيد بقوله من لحم الصيد لان ما كثر المحرم لو كان يرضى صيد بعد ما كثره وادى جزاءه لاشي
عليه اتفاقا لان وجوب الجزاء فيه باعتبار انه اصل الصيد وبعد اكسره بعد هذا المعنى لان ما كثره لو كان لحم
جزا الصيد يضمن قيمة ما اكل اتفاقا وقيد بقوله بعد الجزاء لانه لو اكل منه قبل اذا الجزاء لا يضمن اتفاقا للدخول
ما اكله في ضمان ما قبله لهما ان حرمة لكونه ميتة ولهذا لا يحل له تناوله بعد زوال احراره فيكفيه الاستغفار
كما لو اكله محرما اخر وله ان يقتل من محظورات احراره لان عليه كون الصيد المدبوح ميتة احراره والحكم
كما يضاف الى العلة يضاف الى علة العلة بخلاف محرم اخر فان حرمة تناوله لكونه ميتة لا لاحرامه ولهذا
لم يجز اكله للحلال ايضا **وليس في قتل غراب اراد ما ياكل الحيف** فلا يقتل غراب الزرع **وحداة وذيب وجبة**
وعقرب وفارة اهلية كانت او وحشية **وكل عقور جزا لما روى** انه عليه السلام قال يقتل المحرم الفارة والغراب
والحداة والعقرب والحبيه والذيب والكلب العقور فان قلت كيف يعموم قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم
حرم بهذا الخبر قلت خسر اوله بالنص القطعي وهو قوله تعالى احل لكم صيد البحر فبعد ذلك يجوز تخصيصه
بالقياس وكيف يخبر الواحد **واوجبتنا** اي الجزاء **في جزاءه** وقال ذفر لا يجب لهما ما تمسك في البيوت
فكانت كالا هلى ولنا انها متوحشة بطبعها وممنوعة بقوائمها واينابها فكانت صيودا **ولا شئ في برغوث**
وقرادة وبجوز ونمل موزية كانت او غيرها لا يها لايها ليست بصيود ولا متولة من البدن **ونوجه**
في السبع الا اذا اصاب اي حمل الا يصال الاذى يعني يجب الجزاء بقتل السبع الغير الصايل عندنا
وقال الشافعي لا يجب لان اسم الكلب يتناول السبع لغة فيكون من المستثنيات ولنا ما روى ان
عمر رضي الله عنه قتل سباعا فاهدى كلبا لا يتناول السبع لغة وعرفا وانما لم يجب الجزاء للصايل
لان تعرضه حينئذ لدفع الاذى لا للصيد والمحرمان ما منع عن الصيد وفي المحيط ان امكن دفع الصايل
بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وكذا اذا كان الصايل حملا الا انه يضمن لما اكله قيمته لانه لا اذن له من
جهته بخلاف العبد الصايل اذا قتله المصول عليه بالسيف لا يضمن قيمته لما اكله لان العبد ادمى مكلف
في حق نفسه وكذا لو ارتد يقتل ولا ينظر الى حق ما اكله **ويجب الضبع** لقوله عليه السلام الضبع صيد
وفيه الكرش **واوجبتنا فيه** اي في قتل الصيد حال كونه غير ما كثر قيمته لا نجاء وزد ما اى قيمة شاة

لما ما بلغت اي قال ذفر عليه قيمته بالغة ما بلغت كما كثر لان كلاهما اصطاده محرما ولنا
ما روي في الضبع فلما ورد الشرع بتقدير الشاة لا يزداد عليها **ويتصدق بما شاع من قتلته** ولم يقدّر
الصدقة في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة في قتلته كسر وفي قتلته قبضة من بر وفي اكثر نصف صاع **من يذنه**
لان في ازالته منه ارتفاقا قيد به لانه لو قتلها من غير يذنه لاشي عليه والقاء قتلها وكذا اوضع الثوب
في الشمس ليقتل حرها ولو وضعه ولم يقصد به القتل لاشي عليه **وجزاة** اي ما وجب في قتلها صدقة
لانها من الصيد وفي هذا قال عمر رضي الله عنه ترمق خير من جزاءه **ولو نزل اظلي على شاة فولدت تلحق**
ولدها بها يعني لا يجب بقتل المولد جزاء عندنا كما لم يجب بقتل الشاة لان المولد يتبع الام كما في الرقية والحريه
لا به يعني قال الشافعي المولد ملحق بالطبي فيجب بقتله جزا لان المولد ينسب الى الاب **وباكل الحرم صيد**
الحلال اي لحم صيد اصطاده حلال وذبحه **ان فقد ضعه** اي لم يوجد من الحرم ففعل كما مر باصطباحه
او دلاله عليه لقوله عليه السلام لا بأس باكل الحرم لحم صيد **ويذبح الابل والبقر والغنم والدياج**
والبط الا هلى اي لا يذبحها على الحرم **المسرولة** وهي التي في رجلها ريش
كما فاسر اويل وقال مالك يجوز ذبحها لكونها مستأنسة لا امتناع لها نجسا لبطها وضوضها ولنا انها صيلا لها
متوحشة باصل الخلقة وممنوعة بجانحها وهذا الاستئناس عارض فلا يرفع الاستئناس الاصل **وتحرم الظبي**
المستأنس لانه صيد باصل الخلقة ولا يبطل باستئناسه العارض كما لا يبطل لانه ياخذ حكم الصيد **وتحرم**
ذبيحته يعني ما ذبحه المحرم من الصيد لا يحل اكله للمحرم ولا لغيره وكذا ما ذبحه الحلال في الحرم **مطلقا** اي
سواء ذبحه لنفسه او لغيره وقال الشافعي يجوز لغيره اذا كان حلالا الا انه اذا ذبحه لغيره ينتقل فعله اليه
فصار كأن الحلال ذبحه ولنا ان الاحرام اخرجته عن اهلية الذكاة كما قال الله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم
فصارت ذبيحته ميتة كذبيحة المحرم **والميتة** اي تناولها **او لم يذبح** اي من تناولها عند اى حبيفة **للضطر**
اي للمحرم اذا اضطر واحتاج الى اكل الميتة او الصيد **وتحريمه مكفرا** يعني قال ابو يوسف يجوز للمحرم المضطر
ان يصيد وباكل ويقتل وهذا اهون لان الكفاية تجبر ولا جابر لكل الميتة ولا في حبيفة ان في اكله الصيد ان كان
مضطورا من محظورات الذبح ومحظورات اكل الميتة لانه ميتة حكمة وفي الميتة ارتكاب محظور واحد وهذا اولى وان وجد
صيد وماك مسلم ياكل الصيد دون مال المسلم لان الصيد حرام حقه تعالى والمال حرام حقا للعبد فكان الترخيص
لحق العبد **ومتونه** اي القاطع ان كان مكفرا **يقطع النامي من شجر الحرم** وهو ما ينسب الى الحرم على الكمال بان
يبيت بنفسه ولا يكون من جنس ما يبيت به الناس حتى لو ابيت به الناس سوا كان ما يبيت به او لا يحل قطعه لانه منسوب
الى المالك وكذا لو نبت بنفسه وكان من جنس ما يبيت به الناس بان نبت بيزر ووقع فيها منهم **قيمته** اي قيمة المقطوع
وقال مالك لا ضمان لكنه ياتم قيد بالنامي لانه لو قطع ما يبيت به لاشي عليه اتفاقا لكونه في حكم الموات له ان قطع
شجر الحل كان جازيا للحرم فكان يجوز قطع شجر الحرم ولنا ان نبت الحرم استحق الامن لقوله عليه السلام لا
يختل خلاها اي لا يقطع بها فيها وان نبت بنفسه في ملك انسان وقطعه قاطع فعليه قيمتان قيمة ما اكله وقيمة
اخرى لحق الحرم واذا ادى القيمة ملك المقطوع ولكن يتصدق به على الفقير لانه ملك بطريق محظور ولو
باعه جاز مع الكراهة بخلاف الصيد فان بيعه لا يجوز وان ادى قيمته **وتحريمه** اي حشيش الحرم
يجوز رعيه عند ابو يوسف لان منع الدواب عنه معتذر ووقالا لا يجوز لقوله عليه السلام لا تختل خلاها
فاذا قطعها الدواب باطلا فهو اجهل للرعي يكون لقطعهم بالمناجل وحمل الحشيش من الحل ممكن
فلا ضرر لان الضرر من ترفع القم ولا تسقط الضمان **ولا يقطع منه** اي من نبات الحرم **الا اذ**

منه
لا يصيد حبيفة
بطريقها وان كان
فليجوز اكلها
وقال مالك يجوز ذبحها
لانها مستأنسة
وليس لصيد

لانه عليه السلام جوز قطعه ولا بأس باخذ كفاة الحرم لانها ليست بنبات وانما هي مودعه **ولم يحرم**
المدينة اي لا حرم للمدينة عندنا وقال الشافعي لها حرم وقطع شجرها حرام لقوله عليه السلام ان ابراهيم
 حرم مكة وانا احرم المدينة ولنا قول عابسة رضي الله عنها كان لا يحرم بالمدينة وحوش بمسكونها
 وان الصحابة لم ينقل عن احد منهم انجاب الجزا بقطع شجرها واخر فيمار واه من الحرم من التحريم يعني
 اعظم المدينة **ويبطل بيع المحرم** صيدا صاده **وشراء الصيد** صاده محرم لانه ان كان مذبوحا يكون كالميتة
 وان كان حيا يكون تعرضا للصيد والحكم به ينقض البيع ان كان المبيع قايما وان استهلكه المشتري بنظر ان
 كان البايع صاده حلالا فباعه محرما على البايع ان يكفر عنه وعلى المشتري ان يعطى قيمته لانه كان صاده
 محرما فليس على المشتري قيمته للبايع **ونحو نكاحه** اي نكاح المحرم وقال الشافعي لا يجوز له قوله
 عليه السلام لا ينكح المحرم ولا ينكح وفي تزويج الحاكم بولاية الحكم وجهان عندنا ولنا ما روى عنه عليه
 السلام تزويج مبهوته وهو محرر وما رواه محمود على الوطى لان النكاح حقيقة في الوطى ونكاح الانكاح
 في الدلالة على فعله وضع في النكاح اذا الرجعة يجوز اتفاقا **ونكح القارن بدين في كل ما فيه**
 اي في كل جنابة يلزم فيها **على المفرد دم** وقال الشافعي يلزم دم لان احرام القارن واحد وسفره
 واحد فكذا اجنابته يكون واحدا ولنا ان احرام القارن واحد صورة لكنه متعدد معني سبلة
 لعبادتين فيكون جنابته في احرامه جنابتين ولو قطع نبات الحرم فعليه جزا واحد لانه بدل المحل لا
 جز الفعل قاله شيخ الاسلام **وتحقق الاحصار بالمرض والعدو** يعني ان منع المحرم مرض من المضى الى البيت
 يكون محصرا عندنا ويجوز له التحلل وقال الشافعي المحرم لا يكون محصرا الا بالعدو لان قوله تعالى فان
 احصرتم فما استيسر من الهدى خطاب للبنى عليه السلام واصحابه وكانوا ممنوعين بالعدو ولنا ان الاحصار
 هو المنع والاعتبار لعموم اللفظ لا حصول السبب **فبعت المحصر شاة** لان المنصوص عليه هو الهدى وادناه
 شاة ليس المراد بعت الشاة بعينها لان ذلك قد يتعذر بل لانه ان بعت قيمتها حتى يشتري لها شاة فتذبح في
 الحرم **والقارن دمين** لان المحصر القارن محتاج الى التحلل عن الاحرامين معا ولو بعتهما ولم يعين احدهما للتحلل
 او للعمرة لم يضر ولو اهل عمرتين وسارا الى مكة يلزمه هدى واحد عن عمرته واحد اذا احصر لانه حينئذ سار
 صار رافضا احدهما ولو لم يسر حتى احصر لزمه هديان اعلم ان المفهوم من المتن ان الشافعي واقفنا في حجب
 الدينين على القارن المحصر مع انه جعل احرام القارن واحدا اذ اجنى في المسئلة المذكورة فوق هذا الفصل **ولو كان**
المحصر مانورا بالحبس **بوجوبها عليه** اي ابو يوسف الشاة على المأمور لا يضر امتداد الاحرام محصره فيكون خلاصه
 بالدم عليه **وهما على الام** لانه هو الذي وقع المأمور في الورطه فتخليصه يكون عليه وهذه المسئلة من
 الزوايد ولم ينبه عليه المصنف في المتن ولا في الشرح **ولا يخبر بها في مكانه** اي مكان الاحصار وقال الشافعي
 يجوز لما روى انه عليه السلام احصر بالحديبية وذبح الهدى بها **ولنا** قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر
 من الهدى وهو اسم لما يهدى الى الحرم وما رواه لا يكون حجة لان بعض الحديثية من الحرم فلعنه ذبح فيه
بالواعد به يعني بواعد المحصر من بعثته بان يذبحها في يوم معين **في الحرم ثم يتحلل** **وبوجب** ابو يوسف
 على المحصر الحلق بعد ذبحها لانه عجز عن سائر المناسك ولم يعجز عن الحلق وهو من حملتها ولهذا ان
 الحلق انما كان للتحلل وقد حصل المحصر التحلل بذبح هديه فلا حاجة الى الحلق **وهو** اي دم الاحصار
 يعني ذبحه **قبل يوم النحر جاز** عندنا حنيفه **كالمحصر بالعمرة** يعني كما ان ذبح دم الاحصار في العمرة
 جاز قبل يوم النحر اتفاقا وعندنا لا يجوز وانما قال مشبرا الى دم الاحصار لان دم المنععة والقارن موجب

ان كان محصرا
 كذا وكذا الطحاوي

من المذهب

وجوز للمصنف على القارن
 فما اذا صار المأمور
 في النكاح يذبح ما روى عنه
 سنن الطحاوي ودم واجه لان
 احرام العمرة انما يثبت
 التحلل لا يحل الله اعلم
 فصل

والزمن دما واحدا

بايام النحر اتفاقا ودم الجن غير موقت اتفاقا وانما قال قبل يوم النحر لان دم الاحصار مختص بالمكان
 وهو الحرم اتفاقا لهما انه دم يتحلل به وقايه مقام الحلق وهو قبل ايام النحر غير جاز فكذا اما قايه مقامه خلاف
 دم الاحصار عن العمرة لان التحلل عنها بايتان افعالا غير موقت فكذا الذبح عن احصارها وله اطلاق
 قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى بلا اشتراط زمان واما اختصاصه بالمكان فمخبروف باشارة
 النص لان الهدى اسم لما يهدى الى الحرم **ولا يخبر بالصوم** يعني تحلل المحصر بالصوم غير جاز عندنا فيبقى محرما ابدا
لو اعسر اي صار ذا عسر حيث عجز عن الهدى وقال الشافعي يجوز ان يقوم شاه وسطا بالطعام فيصوم بازاكل
 مديوم لانه عجز عن الهدى فيصوم مكانه كالمتمتع ولنا ان البدل لا يكون له بدل والهدى بدل عن الحلق او العمرة فلا
 يكون الصوم عنه بدلا **واذا تحلل المحصر بامر بالقتل** نفلا كان وفرضا وقال الشافعي لا قضاء عليه لانه ممنوع
 بعذر ليس من جنسه فيه تقصير وفي احد قوليه ان القضا ساقط عنه في النقل دون الفرض كذا ذكره صاحب المحرم
 والمذكور في الحواوي والوجيز ان لا قضا عليه مطلقا وهو مختار المصنف **فيقتضي القارن المحصر عندنا حجة وعمرتين**
 اما قضا احدي العمرتين فلا نه احرم لهما وتحلل بلا ايتان افعالا واما الاخرى فلا نه فابت الحج ومن فات عنه
 الحج لزمه ان يتحلل عن احرامه بالعمرة لان الاحرام الصحيح لا سبيل الى طريق الخروج عنه الا باحد النسكين
 وهما عجز عن الحج فيتعين عليه العمرة **والمفرد** اي ويقضي المحصر المفرد بالحج **حجة وعمره** علته ظاهرة مما سبق
واذا زال الاحصار بعت الهدى فالمسئلة على اربعة اوجه اما ان لا يدرك الهدى والحج او لا يدركهما او يدرك
 الهدى دون الحج او على العكس فان كان لا يدركهما لا يلزمه التوجه لان مقصوده وهو التحلل يحصل بهديه
 ولم يذكر المصنف هذا القسم لوضوحه والقسم الثاني هو قوله **فان قدر على ادراك الهدى والحج لم يتحلل فبعت**
 اي يتوجه لادراك الحج لزوال العجز عنه ثم اذا ادرك هديه فله ان يصنع به ما شاء لانه ملكه **والهدى وحده** اي
 ان قدر على ادراك الهدى دون الحج هذا هو القسم الثالث **تحلل** بذبح الهدى لعجزه عن الحج الذي هو افضل
او الحج دونه هذا هو القسم الرابع يعني ان قدر على ادراك الحج دون الهدى **اجنبا** اي التحلل وقال القدر
 لا يتحلل بل بمعنى لانه قدر على الحج الذي هو الاصل وبطل الخلف ولنا ان المضى لو وجب عليه لضاع ماله
 لان الهدى ملكه وقد بعته لمقصوده وهو التحلل فاذا لم يدركه ولا يتحلل بذبحه يضيع ماله والمال حرمه كحرمه
 النفس فلو خاف على نفسه لا يلزمه المضى فكذا اذا خاف على هلاك ماله اعلم ان هذا القسم لا يستقيم في
 المحصر بالحج على قولهما لان دم الاحصار موقت بايام النحر عندنا فحين ادرك الهدى وانما يستقيم على قولنا في
 حنيفه لان دم الاحصار غير موقت عندنا واما في المحصر بالعمرة فيستقيم بالاتفاق لان دم غير موقت **ولا**
تحقق الاحصار بمكة الا لمن منع من الطواف مع الوقوف يعني من عجز بمكة عن طواف الزيارة والوقوف
 بعرفة يكون محصرا اتفاقا واما اذا عجز عن احدهما لا يكون محصرا عندنا فلا يتحلل بل يمكن فيها فان قدر
 على الطواف دون الوقوف طاف ويتحلل وعليه قضا حجه وان وقف وعجز عن الطواف يكون حجا ويبقى
 محرما حتى يطوفه وقال الشافعي يكون محصرا فيتحلل وعليه دم له اطلاق قوله تعالى فان احصرتم ولنا
 ما ورد في حق المحصرين وهو قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله يعني الحرم جعل بلوغ الهدى
 غاية للنهي وهذا يدل على ان الاحصار يتحقق خارج الحرم **فصل في العمرة ولا نفرض العمرة**
 وقال الشافعي هي فرض لقوله عليه السلام العمرة فريضة كفيرة الحج ولنا قوله عليه السلام الحج
 فريضة والعمرة تطوع وانما غير موقته وهذا يدل على نفائسها وما رواه محمود على ان معناه العمرة
 مقدرة بافعال كتقدير الحج بافعال توفيقا بينهما على ان الفريضة لا تثبت مع التعارض **وبجميع الاحرام**

والطوائف والسعي والمحاق اقول في عبارته مواخذه لان هذه الاشياء اجزا للمعزة والكل جمع اجزاء
لا اجزا الكل ويمكن توجيه عبارته بتكلف وهو ان الجمع يحكي لا كما قال الجوهري الجمع ضد التفريق فتكون في
مقدرة في الضمير المنصوب يعني يجمع في المعزة هذه الاشياء ولو قال وتتحقق بالاحرام الى اخره لكان أولى
ولا تنقض اى المعزة وتجوز في كل العالم في كل ايامه بلا كراهه **الا يوم عرفه ويوم النحر وايام التشريق** لما روى
ان عابشة رضي الله عنها كانت تكرر هذا في هذه الايام **فصل في الهدى** وهو ما ينقل من الذبايح من
النعم الى الحرم **هدى من الابل والبقر والغنم** وهذه الانواع منقولة **وتجزي فيها النسي** وهو من الابل ما نزل له
خمس سنين ومن البقر ابن سنتين ومن الضان ابن سنة **والجدع من الضان** وهو جمع ضاين وهو خلاف المعز
كركب وراكب والجدع بفتح الذال المحجمة من الضان ماله ستة اشهر قيد بالضان لان الجدع من الابل هو ابن
اربعة سنين ومن البقر ابن سنة غير جابر لما روى انه عليه السلام قال ضحوا الثنابا الا ان يحسر عليكم
فاخروا الجدع من الضان والهدايا كالضحايا لان كلاهما قربة تعلقت بالاراقة فتكون في الجواز كذلك
لا مقطوع الا ذل لا يجوز في الهدى مقطوع الاذن ولا مخنوقه طولا كان او عرضا لنهييه عليه السلام
عن تضحية كل منهما **وقطع رجبها اى ربيع الاذن** وهو مبتدأ **وتلثها او الزايد عليه** اى على الثلث
او على النصف وبه قال امانع وهو خبره اقول لو قال مانع وبه قال لكان احسن لان الاراد اف
انما يكون بعد المشعر بعدم الخلاف وهذه اربع روايات عن ابي حنيفة في مقدار المقطوع من الاذن المانع
من التضحية وجه الاول ان الربيع قائم مقام الكل وجه الثاني ان الثلث كثير لقوله صلى الله عليه وسلم
في الوصية الثلث كثير وجه الثالث ان الزايد على الثلث كثير ولهذا لا ينفذ في الوصية الابل جازة الورثة
وجه الرابعة وهو قولها ان الزايد على النصف كثير حقيقة بالنسبة الى النصف لاختلاف **ولا مقطوع الاذن**
واليد ولا العور والعمفا اى المهر وله لنهييه عليه السلام عن تضحية هذه المذكورات **والعرجا**
التي لا تبلغ المنسك قيد به لانه عليه السلام قال حين يسئل عن تضحية العرجا اذا بلغت المنسك جازت
ولو نذر بدنه لم يخص الابل وقال الشافعي يختص بدنه لان البدن غير البقرة لما روى عن جابر رضي الله عنه
انه قال كنا نضحر البدن عن سبعة والبقرة عن سبعة والعطف يدل على المغايرة فلا يفتنا ولها لفظ البدن
هذا اذا لم يتوبها الابل وان نواها اختصت بالابل اتفاقا **ولا عيبوا البقر لغيرها** اى لعدم وجلان الابل
وقال مالك اسم البدن صادق على الابل لان الضحامة فيها اكثر يقال بدن الرجل اذا ضخم وعند العرج عنها
تقوم البقرة مقامها لا شتر كما في الضحامة **فيتخير اى التاخير** عندنا بين هدايا الابل والبقر لما روى عن علي رضي
الله عنه انه قال **البدن من الابل والبقر** ويخص **ذبحها بالحرم** يعني قال ابو يوسف ذبح البدن المذوره لا
يجوز الا في الحرم وقيل لا يجوز قيد بذبح البدن لانه لو نذر هديا يختص ذبحه بالحرم اتفاقا لانه اسم لما يهدى
الى الحرم ولو نذر جزورا وهو ما يذبح ليتصدق بلحه يجوز في غير الحرم اتفاقا لقوله تعالى والبدن جعلناها
لكم من شعائير الله الى قوله العتيق ولها ان النذر مطلق فلا يختص واما الآية فواردته في بدن المتعة
والقران لا النذر **وتجزي البدن عن سبعة** لما روى انه عليه السلام قال شرك سبعة في بدنه **نشر**
قصد هم القرية يعني انما تجزي البدن عن سبعة عندنا اذا قصد كل منهم التقرب الى الله تعالى ولو
قصد بعضهم اللحم لا يجوز عن الكل وقال الشافعي يجوز لان عدم قصد القرية عن بعضهم لا يمنع القرية
عن نواها ولنا ان الذبح في المسجد واحد فلا يمكن ان تجزي ويكون بعضه عن القرية وبعضه عن اللحم **والعجا**
اتحاد جهتها يعني اذا اشرك سبعة في بدنه واختلفت جهاتهم فان قصد احدهم جزا الصيد والاخر ذم القران

يجوز عن الكل عندنا وقال زفر لا يجوز لان الذبح واحد لا يقبل التجزي ولنا ان الاراقة متحدة وهي القرية
واختلاف جهات القرب متعلقة بمن عليه الاراقة فلا يلزم منه التجزي في الاراقة **وتجزي الاكل اى اكل**
المتمتع او القران من دمي المتعة والقران وقال الشافعي لا يجوز لان اكل من النسلين على حدة افضل
عنده وفي جمعها نقصان فيكون كل من الاميين ذم جبر فلا ياكل منه كدم الكفار ولنا انه ذم شرك على
جمعه بين العبادتين في سفر فصار كدم الاضحية **ولا تجزي ذبحها اى ذبح دمي المتعة والقران قبل يوم النحر**
وقال الشافعي يجوز لانه ذم جبر فيجوز تقدمه كقتله دما الكفارات ولنا انه ذم شرك فاشبه الاضحية
ويفضل فيه اى في يوم النحر ذبح التطوع في الاصح قد به دفعا لما قاله القدوري من ان هدى التطوع
لا يجوز قبل يوم النحر والاصح انه يجوز لان القرية في التطوع تتحقق بتبليغه الى الحرم فاذا وجد ذلك
جاز ذبحه في غير يوم النحر ولو ذبح فيه كان افضل لان معنى القرية في اراقة الدم اظهر والحاصل
ان الدما على اربعة اوجه منها ما يختص بالزمان والمكان كدم المتعة والقران ودم الاحصار عندها
ومنها ما يختص بالمكان دون الزمان كدم الجنائيات ودم الاحصار عندها ومنها ما يختص بالزمان
دون المكان كدم الاضحية ومنها ما يختص بالزمان والمكان كدم المذور عندها وعند ابي يوسف
يتعين بالمكان **وبوكل منه اى من هدى التطوع** يعني يجوز ان ياكل المهدى والاغنيا منه لما روى
انه عليه السلام اكل من هديه هذا اذا ذبح في الحرم لان القرية انما تحصل بالاراقة فيه فيبقى اللحم
طيبا واما في غير الحرم فالتصدق فلا يجوز اكله لصاحبه ولا يغني عن الاغنيا **وتجوز ذبح**
بقية الهدايا كدم الكفارات قبله اى قبل يوم النحر لانها واجبة جبرا للنقصان وتعجيل الجائز أولى
ولا يوكل منها الا بقاصد قات فلا ياكل منها الاغنيا ولا صاحبها **وتتعين الحرم لذبح الهدايا** لقوله تعالى
هدايا بالغ الكعبة **وتجزي التصديق على مساكين غير الحرم** يعني اذا ذبح ذم الجبر او الجنائية يجوز تصدقه
على مساكين غير الحرم وقال الشافعي لا يجوز لان الذبح انما شرع في الحرم توسعة على فقرائه فلا يتصدق
على غيره هم ولنا ان الشرع عين الحرم ليقع الدم قرية على خلاف القياس لا للتصدق على فقرائه والتصدق
قرية معقولة المعنى لا اختصاصها بالمكان **ولا تجزي التعريف بها** اى الهدايا وهو ما يذهب بها
الى عرفات بعلاقة من القلادة وغيرها لان الهدى انما يبنى عن النقل الى الحرم لا الى عرفات ولوعرف هدي
المتعة او القران او التطوع فحسن لانه ذم نسك وتشهير اجود تحقيقا لمعنى الشعائر **ولا يفتل الا الدين**
بضم الباء جمع بدنه لان تقليد الشاة غير مسنون لما مر **من دم النسل كدم التطوع والمتعة والقران لا الجبر والجنابة**
يعني لا يفتل ذم الجبر كدم الاحصار ولا ذم الجنابة كدم الكفارات لان السنتين بها البقر **ويفضل نحر الابل**
وهي قايمة وهو قطع موضع القلادة من صدرها **وذبح البقر والغنم** مع اضماها لما روى انه عليه السلام
فعل كذا **وبنفسه اى عرف** يعني لا يفضل ان يفعلها بنفسه ان عرف ذلك لانه اقرب الى الخشوع **ويتصدق**
بجلالها جمع جل وهو ما يلبس على الدابة **وخطاها** وهو ما يجعل على انف البعير لان النبي عليه السلام امر
عليه بذلك **ولا يعلى اجر الجزار منها** لانه عليه السلام نهي عليا عن ذلك **وتجزي ركوبها** اى ركوب البدن
للمضطر اى للسائق المضطر الى ركوبها لا مطلقا يعني قال الشافعي يجوز ركوبها اضطرارها او
لم يضطر لما روى انه عليه السلام رأى رجلا يسوق بدنه فقال عليه السلام وحكركيها ولنا ان
الدابة بعينها خالصة لله تعالى فلا يصرف شيئا من عينها ومنافعها الى نفسه الا اذا اضطر وما
رواه محمول على حالة العجز دل عليه قوله وحكركيها كلة ترحم وفي رواية ويملك وهي كلمة وعيد

لان عدم ركوبه كان يفضي الى هلاكه **وينضج ضرع اللبن لما البارد لينقطع** لبنها كيلا ينتضر ريعه
الحلب اذا كانت قريبة من زمان الذبح **فان كانت بعيدة حلب وتصدق** بلبنها **وان اشفع به**
شرا او بيعا او دفعه الى غنى **ضمنه** لانها صارت بجميع اجزائها خالصة لحق الله فصرفه الفقير فان
ولدت تصدق بولدها او ذبحه معها **ولو عطي اى هلك في الطريق هدى تطوع سقط** عن المهدى
تعويضه لانه محل القرية وهو فات **او واجب** اى عطي هدى واجب **او تعيب** بحيث يمنع الجوارز كذهاب
العين والاذن ونحوهما وفي بعض النسخ او معيب على وزن مشيب عطف على قوله او تطوع **اعاض عنه**
اى اقام غيره مقامه لان الواجب باق في الذمة فلا يسقط عنه حتى يذهب محله **وضعه** اى بالمعيب
ما شا لانه خالص ملكه **او بد به** يعنى او عطيت بد منه في الطريق اراد به القرينة الى العطب **فان كانت**
تطوع نحرها وصبع يدها **قلادتها وضرب بها صفحتها** اى ضرب بتلك القلادة صفحة سنامها ليعلم
الناس انها هدى مخصوص بالفقر دون الاعنيا **وتصدق بها على الفقير او واجبه** اى ان كانت
البدنة واجبه **اعاض عنها وفعل بتلك** اى بالبدنة الاولى **ما شا** لانها ملكه والله علم
كتاب البيوع البيع مبادلة المال بالمال بالتراضي انما جمعه باعتبار
انواعه من بيع العين بالعين وهو المقايضة سمي بها لتساوى العوضين في العينية يقال ما قبضت
اى متساويان وبيع الدين بالدين وهو السلم وبيع العين وهو المداينة وهو بيع مطلقا وبيع الثمن بالثمن
وهو الصرف **ينعقد البيع بايجاب** وهو ما ذكرنا ولا من لفظ بعث واشترت **وقول** وهو ما ذكرنا ثانيا وفيه
اشارة الى ان البيع معنى يظهر اثره في محل عند الاجاب والقبول حيث لم يقل البيع هو الاجاب والقبول وهو
ينعقد بمجرد الاجاب فيما اذا اشترى الاب من ابنه الصغير او باع منه بان يقول اشترت هذا من ابني فلان
بكذا او يقول بعث منه هذا بكذا فان الاب لو فور شفقتة اقيم عبارته مقام عبارتين فلم يحتاج الى القول ثانيا
فيكون اصيلا في حق نفسه نائبا عن الصغير حتى لو باع الصغير كانت العهدة عليه لا على ابنه بخلاف ما
اذا باع مال ابنه الصغير من اجنبى فبلغ الصغير كانت العهدة على الاب فاذا لزم عليه الثمن في صوت
الشرا من ابنه الصغير لا يبرأ من الدين حتى ينصب القاضي وكذا لا يقبضه للصغير فبرده على الاب فيكون امانة
عنده كذا في التجريد **بصيغة المضى فيها** حتى لو كان احدهما مستقبلا لا ينعقد وانما شرط صيغة المضى لان صيغة
المستقبل لا تدل على الوجود جزما فيحمل على العدة فلا يدل على الانشأ واما صيغة المضى فدلالة على الوجود
فاذا لم يسبق الخبر به حمل على الانشأ ضرورة تصحيح كلامه اعلم ان عدم انعقاد البيع بالمضارع فيما اذا لم
يوجد فيه نية الاجاب في الحال واما اذا وجدت ينعقد فان صيغته تحمل الحال كذا في الكفاية فان قيل
يرد على هذا ما اذا قال خذ هذا بالف فقبله المشتري ينعقد البيع بلا نية في الحال قلنا انه امره بالاختذ وليس
له ولاية الاختذ بالف الا بالبيع الثابت اقتضا فكانه قال بعثك هذا بالف فخذ **وبكل لفظ يدل على معناها**
اى معنى الاجاب والقبول اما في الاجاب فكقوله اعطيتك هذا بالف او جعلت هذا بكذا فانه في معنى بعث
واما في القبول فكقوله اجرت واخذت وما اشبههما وقد يقوم القبض مقام القبول كما لو قال بعثك
هذا بدرهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا كذا في الخاتبة **وبالتعالي** اى باعنا المبيع والتمن من الجانبين لا الاجاب
وقبول **مطلقا** اى في نقاييس السلع وحسابها **في الاصح** احتريزه عما قاله الكرخي من انه انما ينعقد بالتعالي
اذا كان خبيسا قليل الثمن لان العادة جارية فيه لا في النفس لكن الاصح انه جائز في الجميع لوجود التراضي
بينهما وهو المعين في الباب وقيل يكفي في التعالي الاعطاس من احد الجانبين كمن وضع فلسا واخذ قطعة حلوة

مقدرة به **وتعبر القابل** اراد به من هو في صدق القبول مجازا لان القابل حقيقة لا يبقى فيه خيار القبول
في المجلس اى في مجلس الاجاب اعلم من ان يكون بالخطاب او بالرسول كما اذا قال لرسوله قل فلان بعث عبدى
منه بكذا فذهب لرسوله فاحرم فقال المشتري في مجلسه ذلكا اشترت او بالكتاب لان كلامهما سفير
فمجلسه كمجلس العقد بالخطاب فلو قال بعث هذا من فلان بكذا فبلعه الحنن بغيرها فقبل لا يجوز لان شرط
العقد لا يتوقف **فان شاقبل** الاجاب وتم البيع **وان يشارد من غير تفريق صفقة** وهي ضرب اليد على
اليدين في البيع ثم جعلت عبارة العقد في يد بغير تفريق لانه ان قبل الاجاب تنقضي بينهما كما اذا قال بعث
هذا من القيقين بن بعثه فقال المشتري قبلت احدهما الخمسة لا يجوز لان البايع قد يضم الجيد الى الردى
فيبيعها معا وفي تعبيره اوجبه اضراره **الا بالرضا** استئناس من حكم مقدور مفهوم ما قبله وهو لا يصح قوله
تنقضي بينهما الا برضى البايع به فيصح قوله فيكون ذلك من المشتري في الحقيقة استيناف اجاب لا قبول فاذا
رضى به البايع في المجلس يصح هذا اذا كان لمبيع من المثليات لان حصة بعضه من الثمن تكون معلومة
واما اذا كان من القيميات كما اذا اضاف العقد الى عبيدين بالقبول فقبل المشتري احدهما لم يصح وان رضى به
البايع لان الثمن منقسم باعتبار القيمة وقبول المشتري في بعضه كان كابتداء عقد بالخصه وانه لا يجوز
وتفصيل الثمن يعنى اذا فصل البايع الثمن بان قال بعث هذين العبيدين بالف وهذا بالف فقبل
المشتري في احدهما يجوز اتفاقا واما اذا لم يكن لفظ بعث مع التفصيل لا يجوز فتقوله في احدهما عند اى حصة
ويجوز عندها بناء على ان البيع يتكرر بتفصيل الثمن عندها ويتكرر بعث معه عند كذا في التبيين **فان قام**
احدها قبل القبول بطل الاجاب يعنى لو كانا عاقدين فقام احدها فقبل بطل لا يجوز العقد لان قيامه
يدل على الاعراض فان قلت كان ينبغي ان يبرح صريح القبول على دلاله الاعراض قلنا بطل الاجاب بما يدل على
الاعراض فلا يؤثر الصريح بعده وكذا لو كانا واقفين فصار احدهما او كل الثنتين قبل لا يجوز في ظاهر الرواية
ولو كان احدهما في اداء الفرض فقبل بعد الفراغ منه او كان في ركعة من التطوع فاضاف اليها اخرى فقبل جاز
ويلزم محمولها اى بحصول الاجاب والقبول **وتلغى خيار المجلس** اراد به غير خيار الروية والعيب بقرينة قوله
في المجلس لهما غير مقيد به وقال الشافعي لكل من المتعاقدين خيار الفسخ مادام في مجلسهما وليس للمشتري
ان ياكله ان كان طعاما قبل التفريق او قطع الخيار من كحاقب لقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار
ما لم يتفرقا ولنا قوله عليه السلام لا اضرار في الاسلام وفي ثبات الخيار لاحدهما اضرار الاخر
فلا يثبت والخيار فيما رواه محمول على خيار القبول وتفق بينهما محمول على التفريق بالاقوال لما جأ في رواية
عن النبي عليه السلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا عن بيعهما **ويكتفى بالاشارة في الاعراض** لان جهالة مقدارها
لا يقضى الى المنازعة بعد معرفتها بالاشارة والاموال الربوية مستثناة من هذا الحكم فان بيع الحنطة بحبسها
لا يجوز بالاشارة **ويشترط في صحة معرفة المبيع** بما ينفي الجهالة لان المعاملات شرع لتقطع المنازعات
وجهاة قدره ووصفه تفضي الى المنازعة وفي القنية هذا فيما يحتاج الى التسليم واما فيما لا يحتاج اليه كما
اذا اقران فلان متاعا عنده فاشتراه منه ولم يعر فامقداره جاز **وقدر الثمن** ووصفه من جهة الجودة والرداء
لان تسليم الثمن واجب في العقد فخالفته تفضي الى المنازعة ايضا **اذا كان في الذمة** فينده لان كلامهما اذا
كان مشار اليه لا يحتاج الى معرفته كما سبق بيانه **ولا تعين الثمن فيه** اى في البيع الصحيح **ولو عتبتا** لو هنا
للولل معنى ان بين فان عتبتا المتعاقدان النقد ما هو غير مصوغ من الذهب والفضة وقال الشافعي القندان
يتعنان بتعيين العاقدين حتى لو نصارفا وعين كل منهما الدراهم ليس له ان يسلم على غيرها ولو هلك

قبل التسليم أو استحققت بعده وقبله ينتقض العقد عنده ولا ينتقض عند نابل يطالب بتسليم مثلها فيد النقدين
لأن ما هو موضوع منهما كانا يتعين بالتعيين والبيانات تتعين بالتعيين اتفاقا وقيدنا البيع بالصحيح
لأن النقدين تنعينا في الفاسد من المصطفى له أن التعيين صدر من أهل مضافا إلى محله فيعتبر كلا اعتبار
في النقود في غير المعاوضات كالهبة حتى إذا هلك بطل الرجوع فيها فكذلك في المغصوبة حتى إذا أراد
الغاصب رد مثلها مع قيام عينها لا يجوز كالأصدقة والشركة والمضاربة والوكالة فإن الدراهم المسئلة
إلى الوكيل إذا عينها الموكل فهلك بطل الرجوع ولو هلك بعد البيع قبل التسليم ينتسخ البيع
ولا يبقى الوكيل مطالبا بتسليم مثلها من الحقايق ولنا أن النقود اثنان والأصل في جانب الثمن يجب في
الذمة لأنها وسيلة إلى الإعيان المقصود والتعيين في الثمن مخالف لذلك وإنما تعينت في الهبة لعدم وجوبها
في الذمة كذا في المغصوبة إذا قامت عينها **وتعين نقد البلد** وهو ما يكون غالب الدراج بين النقود المختلفة
للأطلاق أي لأطلاق الثمن طلبا لجواز البيع قدما أمكنا ولو باع إلى أجل معين بشرط أن يحطيه
المشتري أي نقدي روج يومئذ كان البيع فاسدا **فإن اختلفت النقود في البلد** وكلها في الدراج مستنوبة
وفي المالية مختلفة **عين** أي لا بد من تعيينه لأنه لو لم يعينه يفضي إلى المنازعة المانعة من التسليم
وجوز بالحال وإلى أجل معلوم لما روي أنه عليه السلام اشترى ثمن موحل ورهنه لأجله درعه
قيد معلوم لأن جهالة الأجل تقصد العقد وفي الروضة لومات البايع لا يبطل الأجل ولومات المشتري
حل الأجل لأن فائدة التأجيل أن ينجز فيودي الثمن من المال فإذا مات من له الأجل تعبر بالمتروك لقفا الدين
فلا يغيب التأجيل **والمشتري أجل سنة** تأنية **لتنع البايع السلعة** أراد به عدم القبض للمشتري
المبيع مجازا لكون منعه سببا له **سنة الأجل** يعني إذا اشترى ثمن موحل إلى سنة غير معينة ولم يقبض
المبيع حتى مضت السنة فللمشتري سنة أخرى بعد قبضه عند أي حقيقته **وقد لا يسر له ذلك** لأن
الأجل من وقت العقد ثم ولا أجل له غيرها فصار كما لو قال في رمضان وله أن التأجيل لتوفية المشتري
بتأخير المطالبة عنه ولا مطالبة قبل قبض المبيع فيعتبر الأجل منه بخلاف التأجيل إلى رمضان لأنه معين
وقد جاءه **وجوز بيع المحبوب** بعضها ببعض **المتنوع** أي المختلفة الجنس **جزافا** وهو فارسي معرب أي كزافا
وهو البيع بالحدس بلا كيل ووزن **وكيف** لقوله عليه السلام إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم وقيد
بالمتنوع لأنها لو كانت متحدة الجنس لا يجوز بيعها جزافا إلا أن تكون قليلة وهي ما دون نصف صاع فيجوز جزافا
وبأنه ويجزى مجهول المقدار لأن هذه الجهالة غير مانعة من التسليم وهلاكها قبله نادر فلا يعتبر قبيل
هذا إذا لم يحتمل الحمل للثقت والانا الزيادة أما إذا احتملها لا يجوز **وبيع صبرة طعام كل فقير** بكذا يحسب
كل بدل من صبره وبرفعها حال من فاعل البيع أي قابلا كل فقير **بكذا** مجهول المجموع صفة الطعام **صحيح في رد**
أي فقير واحد عند أي حقيقته لأن ماسماه وهو الفقير الواحد معلوم القدر والثمن فيجوز البيع فيه وما
وراءه مجهول القدر والثمن فلا يجوز فيه **وللمشتري الخيار** عند أي حقيقته **وأجازه في الكل** أي في جميع
القفزان لأن زالة هذه الجهالة يبيدها بالكيل فلا تكون مانعة من صحة العقد كما إذا باع أحد العبدین على أنه
بالخيار في تعيينه أحدهما قيد بقوله مجهول المجموع لأنه لو كان معلوما في مجلس تسمية جملة القفزان وبكيلها
جاز في الكل اتفاقا لأن الإعلام فيه كالإعلام في نفس العقد أطلق قوله وللمشتري الخيار ولم يقل وللمشتري
في ذلك القدر لأن الخيار ثابت له عنده سواء سمى جملة القفزان أو لم يسمها **أما في تسميتها في المجلس** فلأن الثمن
كان مجهولا المقدار في ابتداء بيع الصبرة وكان يحتمل أن يكون الثمن في طئه أقل من الذي ظهر فلما انكشف الحال

بتسميته ثبت له الخيار في عدم تسميتها فلان الصفقة تفرقت على المشتري لأنه اشترى صبرة وانفقد
البيع على فقير **وفاسد في صبرين من جنسين** وهو معطوف على قوله صحيح على معنى أن البيع فاسد يعني
إذا باع صبرة في حنطة وشعير مثلا كل فقير بدرهم مجموعها مجهول فسد البيع فيها عند أي حقيقته وجاز
عندهما **وفي قطيع** معطوف على صبرين يعني البيع فاسد عند أي حقيقته إذا باع قطيع غنم كل شاة
بدرهم ومجموعها مجهول **وقال** صحيح لها في المسئلة الأولى في فقير واحد لتفاوت الصبرتين وفي الثانية في شاة واحدة لتفاوت
أفراد الشاة **وتوب** معطوف على صبرين **مدارعه** يعني إذا باع ثوبا بشرط الدراع كل دراع بدرهم
ولم يبين جملة الدرعان ولا جملة الثمن فالبيع فاسد عند أي حقيقته للجهالة ولا يصح في دراع واحد
للتفاوت بين أحاد المدروع **وقال** صحيح لما مر من دليلها قيدنا موضع الخلاف بقيدين لأنه لو
بين جهالة القفزان ولم يبين جملة الثمن كما إذا قال بعث هذا الثوب وهو عشرة أدرع كل دراع
بدرهم أو بين جملة الثمن ولم يبين جملة الدرعان كما إذا قال بعث هذا الثوب بعشرة دراهم كل دراع
بدرهم فالبيع جائز اتفاقا لأن بيان جملة الدرعان صار الثمن معلوما وبيان الثمن صار جملة الدرعان
معلوما كذا في الجامع الصغير لقاضي خان **وعشر أدرع** معطوف على صبرتين يعني البيع فاسد في
بيع عشرة أدرع **من مائة دراع** من **أرماية** عند أي حقيقته **وقال** يجوز قوله بمائة متعلق ببيع
مقدر مضاف إلى عشرة لها أن عشرة أدرع من مائة دراع عشرها فصار كما لو اشترى عشرها وله أن
الدراع هنا استعبر للمدروع وهو موضع معين لكنه مجهول في أنه من أي موضع من الدراهم فيفسد
كما لو قال بعث منك أحد هذين العبدین بخلاف عشر الدراهم لأنه اسم للتبايع لا للجنز المعين قيل
قوله من مائة قيد للخلاف حتى لو لم يقل ينتقض البيع اتفاقا فيصير بمنزلة ما لو باع سهما من الدار لكن الأصح أنه قد اتفاق
والبيع جائز عندها وإن لم يقل من مائة لأن هذه الجهالة لا تقضي إلى المنازعة فانه يمكن أن بدرع جميع الدار ويعرف
أن المبيع عشرة أو خمسة وأما إذا قال سهما ولم يقل من كذا جهالة لا ترفع لأن بينهما يكون من سهمين نصفاً ومن عشرة
عشر كذا في الكفاية **ولو كانت أسهما** **جائز** يعني لو باع عشرة أسهم من مائة سهم من دار جاز اتفاقا لأن السهم
اسم للتبايع العبر معين فكان صاحب عشرة أسهم شريكا لصاحب تسعين سهما فيأخذها من أي موضع
كان من الدار فلا يودي إلى المنازعة **ولو قابل الثمن جملة القفزان** بأن يقال هذه الصبرة مائة فقير
بعينها مائة درهم **فنتقص** الصبرة عن مائة حين كملت **تخير** المشتري **في أخذها بالحصص** أي إذا أخذ
ما وجد من الصبرة بحصته من المائة لأن القفزان هي المعقود عليها ونقصان بعضها لا يضر فيقسم عليها
الثمن **والفسخ** عطف على أخذها يعني إن شافخص البيع لتفرق الصفقة لأنه إنما رضي بالشر لأن تسلم حملها
له فإذا لم يسلم **تخير** **فإن زادت** الصبر عما سماه **رد الزايد** لأن القدر الزايد على المائة غير معقود عليه **أو جملة**
توب أو أرض يعني لو قال هذا الثوب وهذه الأرض مائة دراع بعثها بمائة درهم **فنتقص** عن الدراع المسمى **تخير**
في أخذها بالكل أو تركها يعني إن شاء المشتري أخذ الأدرع الموجودة بكل الثمن وإن شاء تركها لأن الأدرع
في المدروع وصف له ولهذا تزيد قيمة الثوب بزيادة الدرع وتنقص بنقصانه والثمن لا يقابل الوصف
فإن زادت لم يرد يعني إذا وجد المدروع أكثر مما سمى فهو للمشتري بلا شيء لأن الوصف لا يقابل الثمن
ولا خيار للبائع كما إذا باع معينا فوجده المشتري سليما **أو بجملة** يعني لو قابل الثمن بجملة الدرعان
كان باع مائة دراع بمائة درهم **وأجزأها** بأن يقال كل دراع بدرهم **فنتقص** عن المسمى **تخير في الحصص**

او التركة يعني المشتري ان شا اخذ المدروعة حصته من الثمن وان شاترك لان الدرع وان كان وصفا
كاملا الا انه اصل من وجه لانه غير منتفع به بانفاده فلما افردوها وقول بالثمن اعتبر جهة كونه اصلا
فانقسم الثمن عليها **او زادت** الدرعان عن المسمى **ففي اخذ الجميع** اي يتخير في اخذ الجميع **على وفق**
الاجزا او الفسخ يعني ان شا المشتري اخذ الجميع على وفق الاجزا يعني كل دراع بدرهم وان شافسخ
لان الزايد لم يحصل للمشتري مجانا والزامه عليه بدون التزام غير صحيح فيتخير **فصل**
يدخل في البيع تبعا وبيع الثمار **يدخل في بيع الدارين** لان البنات ثابت فيها ثبوت قرار فينبغي
ومفاتيحها تبعا لان الانتفاع بالدار انما يحصل بالمفاتيح اراد بها مفاتيح الاغلاق المتصلة بالباب
لانها لو كانت منفصلة لا تدخل الاغلاق ولا مفاتيحها وكذا السلم والسرير ان كان متصلا به وان كان من خشب
وان لم يتصل لا يدخل كذا في الكافي وذكر في التبيين هذا في عرفهم وفي عرف اهل مصر ينبغي ان يدخل السلم
وان كان منفصلا لان بيعهم طبقات ولا ينتفع بها بدون فلت طريق الدار لم لا يدخل في بيعها لان انتفاع
لا يحصل الا بالطريق قلت شرا الدار بدون الطريق قد يكون مقصودا اخذ الشفعة بها بخلاف اجارة
الدار حيث يدخل الطريق بدون ذكرها لان مقصود المستاجر ليس الا الانتفاع **وفي الارض الشجر** اي يدخل
في بيع الارض لانه يشبه بنا الدار في القرار وليس لقراره حد معلوم وقيل لا يدخل الشجر الصغير لانه ينقل
وشجر غير مثمر لا يفلح للحطب **الزراع الا بالقسمة** اي لا يدخل في بيع الارض الزرع بدون ذكره لانه كالمنازع
الموضوع فيها خلاف الحمل حيث يدخل في بيع الام وان اتصل للفصل لانه جزءها ومن جنسها فصارت معها وفي
شرح القدوري الزرع انما لا يدخل اذا لم يثبت بعد او ثبت فصار له قيمة اما اذا لم يثبت ولم يصير له قيمة يدخل
في الاصح **ولو اطلق شرا نخلة** اي لم يعين انه اشتراها للقطع او للقرار **ملكه عينها** اي ملك ابو يوسف المشتري
عين النخلة **لا غير** اي لا يملكه ارضها لانه اصل النخلة تبع لها ولو دخلت الارض في بيعها استلزم كون الاصل تبعا
وادخل محلا ارضها اي ارض النخلة في شراها بمقدار غلظها لان الشجر اسم للمستقر ولا قرار بدون الارض فتدخل كماله
اقرب الشجرة لفلان تدخل ارضها وكما لو اقسمتها وفي الكتابية لقطة الشرا اهل الحجاز عمدونه واهل نجد يقصرونه قبل الخلاف
الشرا لانه لو اشتراها للقطع لا تدخل الارض اتفاقا وان اشتراها للقرار دخل ما تحت الشجر من الارض بقدر غلظها
دون ما ينتهي اليه العروق اتفاقا **وهو المختار** يعني قول محمد رواية عن ابي حنيفة وهو المختار وفي التبيين لو باع
غلاما يدخل ثوبه للبدلة عرفا فانه البايع بالخيار ان شا اعطى ثوبه الذي عليه وان شا اعطى غيره لان الدار حكم العرف
كسوة مثله لا عينه ولو استحق ثوبه لا يرجع على البايع بشئ اذا لم يكن له حصته من الثمن واكاف الحمار يدخل للعرف
وفصيل الناقة وقلوب الدكة وحشش الاثان والعجول والحمل ان ذهب به مع الامر الى موضع البيع دخل فيه للعرف
والافلا ولو باع نصيبه من دار فعلم العاقدين بمقداره **شرط** عند ابي حنيفة لان الجمالة مانعة من الجواز
وعينه اي ابو يوسف البيع **مطلقا** اي سواء علمه او لم يعلم لان هذه الجمالة لا تنقض الى المنازعة لارضها بما بذلك
وشرط محمد علم المشتري وحده لان المبيع يصير له فيشترط علمه **وهذا القولان** **روايتان** عن ابي حنيفة ذكر المصنف في
شرحه ان ثبات الروايتين من الروايد فلعلمه سهو منه لانهما مدكورتان من محال في المنظومة **وشرا الدارين** اي
وهو سعة امام الدار **فاسد** عند ابي حنيفة لان النقصان مجهول المقدار **وعينه** اي ابو يوسف لانه يراى به حق
المورد فصار كذا كذا **واجزائه** اي بيع الدار **بطن** يعني لانه يراى به ما هو المستحق للمالك من الطريق وقال زفر
لا يجوز لانه حق العامه **ولو اشترى لرضا شجرها فاشترى** قبل قبضها **وقبضها** اي قيمة الارض والشجر والثمار **ولو**
مثلا اذا كان قيمة الارض والشجر العا فاشترى بها بالقبض فاشترى ثمر قيمته الف **فاستهلك البايع ثمرها**

قبل القبض **يسقط** اي يوسف عن المشتري **ربع الثمن** وهو خمسمائة **وهما ثلثه** اي ثلث الثمن
وهو ستماية وستة وستون درهم وثلثا درهم قيد بقوله فاشترى قبل قبضها لان الثمر لو كان
موجودا وقت العقد بشرطه للمشتري ينقسم اثلاثا اتفاقا وقيد باستهلاك البايع لان الثمر لو
هلك لا يسقط من الثمن بشئ اتفاقا **لانه** ان الثمر يتولد من الشجر حقيقة حتى لو كان الشجر لرجل
والارض لآخر فالثمر لصاحب الشجر فينقسم الثمن اولا على الارض والشجر نصفين **ثم ينقسم** النصف
الذي اصاب الشجر عليه وعلى الثمر نصفين فيكون حصته الثمن من الثمر ربعا فيسقط ولها ان الثمر
تبع الشجر والارض جميعا لاستحالة تولد من احدهما وحده فينقسم الثمن على الارض والشجر
فيصيب الثمر ثلث الثمن فيسقط **او ثمرتين** يعني في الصورة السابقة لو اشترى ثمرتين قيمتهما الفان
فتلته اي فيسقط ابو يوسف ثلث الثمن لانه لما انقسم الثمن على الارض والشجر فما اصاب الشجر وهو
الفان ينقسم بينه وبين ثمرتيه اثلاثا فيسقط ثلثاه وثلثا النصف ثلث الكل **وهما نصفه** لان الثمن
وهو الفان انقسم على الارض والشجر والثمرتين سواء فما اصاب الثمرتين وهو ربعان يكون نصفا
فيسقط نصف الثمن **ولا تدخل الثمرة** في بيع الشجر **الا بالاشتراط** اي باشتراط المشتري ان تكون الثمرة له
لقوله عليه السلام من باع بخلافها ثمرة فالثمر للبايع الا ان يشترط المبتاع والورد وورق التوت والحل
وخوها كالثمار **فوجب التسليم بقطيعها** اي تسليم البايع الشجرة بقطع ثمرتها وقال الشافعي لا يجب بل
للمشتري ابقاؤها الى وان القطف اعتبر بالعرف كما اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع لم يستوصد
ولنا ان المشتري ما رضى باحتلاط ملكه ملك البايع فوجب تفريغه وتسليمه ابتداء بحكم العقد ولا كذلك
الاجارة فان الموجد كان راضيا باختلاطه او لا فامكن ابقاؤه بعد المدة لانه اسهل من الابتداء **ونجيز شرا**
غير المدرك من الثمر بعد ظهوره **مطلقا** اي سواء ظهر صلاحه ليتناول بشئ دم وعلف دوابهم او لم يظهر وسواء شرط
فيه القناع او لم بشرط **كالمدرك** وقال الشافعي لا يجوز بيعه قبل ظهور الصلاح اذا شرط فيه القناع لان
الثمار متعوضة للافات ولا يعتمد بالقدرة على التسليم اي القطف وبعد بدو مجوز بشرط او لم بشرط
ولنا ان الثمار قبل بدو صلاحها مال متقوم في الحال ومنفعة به في المثال فيجوز بيعها كالحشيش والظاهر
من حال البايع الاذن في تركها على الشجر الى حين الانتفاع بها **وجب قطعها للحال** لينتفع ملك البايع عن
ملك المشتري **الا ان يرعى البايع بتركها على الشجر الى القطف** **فيطيب** للمشتري **الفضل** اي الزايد الحاصل
فيها بسبب تركها لانه حصل بطريق مباح وان حصل الفضل في ذات الثمرة بغير اذن البايع يتصدق به
المشتري لحصوله بطريق محظور ويعرف المقدار الزايد بالتقويم يوم البيع والتقويم يوم الادراك
وما تفاوت بينهما يكون زايدا وان كان قد تركها بغير اذنه بعد تنهاى عظمها لم يتصدق بشئ لان الثمر
ما زاد من الشجر بل تغير حاله بانضاج الشمس **وان شرطه** المشتري في العقد بتركها على الشجر **فسد البيع** لانه
شرط لا يقتضيه العقد واذا اطلق الشرا فاستاجر الشجر الى وقت الادراك فيطيب الفضل للمشتري لان الاجارة
بطلت لعدم التعارف فلم تصلح ان تكون متضمنة للاذن فيبقى الاذن فيها مقصودا اصليا بخلاف ما اذا اشترى
زرعا واستاجر الارض الى وقت الادراك فان الفضل لا يطيّب لان هذه الاجارة فسدت لجمالة الاجل والفاصله
صلحت ان تتضمن الاذن لانها موجودة باصلها وفسادها سرى الى ما تضمنه من الاذن **واجاز شرط تركها متناهية**
العظم يعني اذا اشترى فأكفه تنهاى عظمها ولم يبق الا النضج وشرط تركها على الشجر قال محمد يجوز اعتبار العرف
وقالا لا يجوز لانه شرط لا يقتضيه العقد ولا حد المتعاقدين منفعته والمتعارف شراؤها بلا شرط لا شرط تركها

هذا هو الحق في البيع والشراء
 لا يجوز ان يبيع الانسان ما لم يملكه
 ولا يجوز ان يشتريه من غيره
 الا اذا كان له في ذلك حق
 او كان له في ذلك مصلحة
 او كان له في ذلك حاجة
 او كان له في ذلك ضرورة
 او كان له في ذلك مصلحة
 او كان له في ذلك حاجة
 او كان له في ذلك ضرورة

فقد يتناهى العظم لانه لو لم يتناهى لا يجوز اتفاقا لان الاجزاء الزائدة بعد الترك كانت معدومة حال البيع فيكون شرا المعذور مع الموجود فيفسد وقيد الترك لانه اشتراها مطلقا وشرط القطع يجوز اتفاقا **ويفسد باستئنا ابطال معلومه** يعني اذا باع ثمرة في شجرها او بعد الجداد واستثنى منها ارباطا معلومه لم يخر البيع لان الباقي بعد المستثنى مجهول وزنا قيد بالارطال لانه لو كان استثنى شجرة معينة يجوز لكون الباقي معلوما بالمشاهدة وما ذكره في المتن رواية الحسن عن ابي حنيفة واما في ظاهر الرواية فالبيع صحيح لان المستثنى معلوم بالعبارة والمبيع معلوم بالاشارة وجهالة قدره لا تمنع الجواز الا ترى ان بيعه مجازفه جازي **ويجوز بيع الباقي** وهو يتشدد باللام والقصر واذا قلت الباقي بالمدح فقلت اللام كذا قاله الجوهر **والخطئة في قشره** الاخضر الجار والمجر ورحال من الباقي **وسبيلها** اي حال كون الخطئة في سبيلها لانه هو المقصود بالنسبة الى غلافه فلا يجوز بيع الحب في القطن والنواة في التمر ونحوهما فعلى البائع تخليصها من القشرة وتسليمها الى المشتري وقال الشافعي لا يجوز وكذا الجوز واللوز والفسق وله في بيع السبيل قوله ان كذا في الهداية ولم يذكر المصنف قوله اما لا يضطر ارفيه او لما يذكر بعد ان الشرا قبل الروية غير جازي عنده **ويؤدي البائع اجرة الكيال** واجرة الدراع والوزان والعداد ايضا لان تسليم المبيع واجب على البائع وهو يتحقق بالكيل وغيره **وناقد الثمن في روايه** يعني اجرة نقد الثمن على البائع في روايه عن ابي حنيفة لانه هو المحتاج الى تمييز حبه من رديه وفي رواية اخرى عنده ان اجرة على المشتري لان تسليم الثمن جيدا واجب عليه وذا انما يعرف بالنقد فيلزمه اجرة **والمشتري** اي يؤدي المشتري **اجرة وزانه** لانه هو المحتاج الى تسليم الثمن وذا يكون بالوزن **وسيلة** اي الثمن **المشتري** الى البائع **اولا** لتعين حق البائع في الثمن كما تعين حق المشتري في المبيع لان الثمن انما يتعين بالقبض لا بالتعيين هذا اذا كان المبيع حاضرا وان كان غائبا فالمشتري ان لا يسلم الثمن حتى يحضر البائع المبيع على مثال الراهن مع المرفق وكذلك يشترط في التسليم ان لا يكون المبيع مشغولا حتى يخرج حتى لو باع دارا وسلمها الى المشتري وله فيها متاع لا يكون تسليما كذا في المحيط **وان تفاضا** **سلعتين او ثمينين** يعني اذا اشترى سلعة بسلعة او ثمينين **سلبا** معا لا استواءهما في التعيين وعدمه **وان وجده زبوا فامتنعه من استرداده السلعة وحسبها عليه** يعني اذا سلم المبيع وقبض الثمن ثم وجده زبوا ليس له ان يسترد السلعة ويحبسها بالثمن عندنا وقال قوله ذلك لان حق البائع كان جادا ولم يصل اليه وقبضه الزبوف جعل لا قبض فلا يجب عليه تسليم المبيع وله حبسه بالثمن ولنا ان الزبوف باعتبار اصلها جنس حقه ولهذا يجوز قبضها في ثمن الصرف وباعتبار وصفها غير حقه ولما قبض الزبوف صار اخذ جنس حقه باعتبار الاصل فلا يكون قبضه كقبض لغوات الوصف لان الاصل راجح الا ان له حق الرد بعيب الزيادة وفي النكلة اذا كان الثمن موجلا ليس للبائع ان يمنع المبيع حتى يقبض **ويامر برد مثل زبوف انقلها** او تلفت نفسها **والمطالبة بجباة عند علمه** يعني من كان له على اخر درهم جباة فاستوفى زبوا فعلى من انقلها فالتلفا ثم علم انها زبوف قال ابو يوسف يرد مثل الزبوف ويرجع بالجباة **وقال لا يرد** قيد بالزبوف لانها لو كانت ستوفة او رصا ما يرد اتفاقا وقيد بالانقلاب لانها لو كانت قائمة بربدها ويسترد الجباة اتفاقا **ووضع في العلم** بعد القبض اذا لو كان عالما عند القبض بصفة المستوفى يسقط حقه عنده من جامع المحبوس له ان حقه من جهة الجودة لم يصل اليه فلا يسقط طلبه كما لا يسقط اذا انقص الاصل الا ان تضمنه متعذرا لان قيمة الوصف ساقط عند المقابلة بحسبها فيرد عين الزبوف ان كانت قائمة ومثلها ان كانت هالكة احياء حقه ولها ان استوفى دينه بقبض جنس حقه والوصف تابع له فلما انقص قبض الاصل لا يسترد الوصف لزم جعل

الاصل تبعال تبعه فلهذا لا قلب المعقول **ولم نجعله احق بالمبيع اذا مات مفسدا** يعني من اشترى شيئا وقبضه ولم ينقد الثمن حتى مات مفسدا فالبايع لا يكون احق به عندنا بل يبيعه الغرماء ويقسمونه وقال الشافعي هو احق ببيعه واخذ ثمنه قيدنا بقبض المبيع في الصور المذكورة فالبايع احق بالمبيع اتفاقا فحل الخلاف بعد قبض المبيع وكان على المصنف ان يبيعه عليه لانه ان الثمن احد البديلين في البيع فلا تعذر تسليمه يثبت حق البائع في المبيع كما لم يقبضه المشتري ومات مفسدا ولنا ان البائع بالتسليم ابطال حقه بخلاف ما اذا لم يقبضه المشتري لان المبيع يكون محبوسا كالرهن والمرئ احق به من غيره **ونقص الثمن على الاصل والزائد عند القبض** يعني زوايد المبيع قبل القبض مبيعة عندنا ولهذا يملكها المشتري بواسطة تملكه على الاصل ويقسم الثمن على قيمة الاصل يوم البيع وقيمة الزوايد يوم القبض فما اصاب كلاهما من القسمة يكون ثمنه وقال الشافعي لا يقسط من الثمن شيئا وهذا اصل مختلف فيه يترتب عليه مسائل احدها قوله **فلو اشترى خلا بثلث معلوم فاشترى اكثر منه قبل القبض** اي من الثمن وثانيها قوله **او اردت قيمة جارية قبله** يعني لو اشترى جارية فزادت قيمتها قبل القبض **فقتلت** اي قتلها قاتل خطأ **فغرمت** اي غرم القاتل قيمتها **واختار مشتريها البيع** اي امضاه **وتضمن القاتل لا يحل الفضل فيهما** اي في المسئلتين وقال الشافعي محل **فينصد** اي المشتري بما فضل عندنا مثلا في المسئلة الاولى اذا كانت قيمة الثمر الحادث خمسة وقيمة الثمر العشر وكان الثمر الثلثي عشر فقيل فاذا قسم عليها اثلاثا يصيب الثمر الحادث اربعة اقفر فينصدق فقيل عندنا لانه فضل عن الثمر الثمن فيكون ربا وعندنا محل ذلك القبض وفي المسئلة الثانية مثلا اذا كان قيمة الجارية يوم البيع الف وازدادت قيمتها الف وكان الثمن الف واخذ المشتري من قاتلها القين لا تطيب له الالف الزائدة عندنا وتطيب عنده وثالثها قوله **ويقسم الثمن عليها** **علي** **ما ولدت قبله** اذا ولدت الجارية ولدا قبل القبض فترقبضها المشتري يقسم الثمن على قيمة الجارية والولد عندنا وقال الشافعي لا يقسم **فرد احداهما معيبا بالخصه** يعني اذا وجد باحدهما عيبا برده كخصته من الثمن عندنا **لا الام بكلمة** يعني قال الشافعي برد الام اذا كانت معيبة بكل الثمن ويكون الولد بغير شيء ورابعها قوله **وتمتع به بالعيب** **للا زيادة المنفصلة بعده** يعني اذا زاد الاصل بعد قبض المشتري زيادة منفصلة قائمة متولدة منه كالولد ونحوه وكالارش والعقر فان كلاهما يبدل بعض المبيع جعل كالمتولد منه ولو وجد المشتري في الاصل عيبا لا يجوز رده عندنا بل يرجع حصة العيب لان رد الاصل بدون الزيادة بكل الثمن يؤدي الى الربا وان ردها مع الام لا يجوز ايضا لان البيع لم يرد على الزيادة فصدا فلا يرد عليها الفسخ وقال الشافعي يجوز ان يرد بكل الثمن ومسك الزيادة لان البيع لم يتناول الزيادة فيرد بالالعيب لانه لو كان بسبب فساد البيع فالزيادة كيف ما كانت لا تمنع الرد والفسخ اتفاقا الا اذا كانت متصلة بغير متولدة كالصبيغ فالبايع يحبر ان شاخذه وضمن المشتري ما زاد وان شاتركه وضمن قيمة المبيع او مثله وقيد الزيادة بالمنفصلة لانها اذا كانت متصلة بعد القبض وقبضه غير متولدة من الاصل كالصبيغ تمنع الرد اتفاقا وان كانت متولدة منه كالسمن لا تمنع الرد اتفاقا لان الفسخ في الزيادة ممكن ها هنا تبع الاصل وقيدنا بالمنفصلة بالقائمة لانها ان كانت هالكة باقية سماوية فله الرد بالعيب اتفاقا وقيد بالمتولدة لانها لو لم تتولد من الاصل كالكسب لا تمنع الرد اتفاقا وقيد بقوله بعده لان الزيادة المنفصلة المتولدة قبل القبض لا تمنع الرد عندنا فان شاردها جميعا او رضى لهما جميع هذا خلاصة ما القنيه **فصل** في تصرفات المبيع للوكيل بالبيع **لا يجوز** ابو يوسف **للوكيل بالبيع هبة الثمن** للمشتري بعد قبضه **ولا الا برأ عنه** اي ابرا المشتري

عن الثمن **ولا الخط منه** أي حط البعض من الثمن **ولا تأجيله** أي جعل الثمن موحدا **ولا قبول حوالته** أي حوالته
المشتري بالثمن على من أحاله لأن هذه تصرفات في مال الموكل مستلزمة أضارده إذا كان الوكيل مفلسا **وقالا**
يصح ويضمن كل الثمن للموكل في الحال لأن هذه التصرفات من حقوق العاقد فيملكها الوكيل لأنه عاقد ويدفع
ضرر الموكل بالتضمن وفي الخلاصة الخلاف في هبة الثمن فيما إذا أطلق الوكيل بالبيع وقال وهبت منك
ثمن هذا المبيع ولم يشر إلى الثمن المقبوض إما إذا أشار إليه لا يجوز اتفاقا وصنع الخلاف في الوكيل بالبيع
وقيد الإبراء بأن يكون عن الثمن لأن الوكيل لو كان بالشرا وإبراء البايع عن عيب المبيع يجوز اتفاقا إذ ليس
فيه أضرار للموكل لأنه مخير بين شرائه بالعيب وإن شأده على الوكيل **ولو أقاله** أي الوكيل بالبيع العقد
صح قيد به لأن الوكيل بالشرا لا يملك الإقالة اتفاقا هذا إذا لم يقبض الثمن فلو قبضه ثم أقال لا يصح وكذا
إذا كان على الوكيل دين لرجل فاحاله على المشتري ليأخذ الثمن ثم أقال لا يصح لأنه بالحالة صار قاصدا
دينه وصانعا وبإقالته أراد إسقاطه فلا يعتبر كذا في الخلاصة **ولا يسقط الثمن عن المشتري** إذا
أقاله الوكيل لأنه أضرار للموكل فيبقى الثمن للموكل في ذمة المشتري إلا أن الإقالة لما كانت عنده بيعا صار
الوكيل مشتريا من المشتري لم يبيع فكان الوكيل مدبونا للمشتري بمثل الثمن الأول **واسقطاه والزماة الوكيل**
لما من أنه عاقد فيصح تصرفه فيضمن الثمن للموكل **ولو وكل بشر موصوف غير عين فاشتره** أي الوكيل ذلك
الموصوف من غير نية أي من غير أن ينوي الوكيل عند شرايه أنه له أو للموكل **يعتبر نقده** أي أبو يوسف **وجعله**
أي محمد ما اشتره **الوكيل** قيد بقوله غير عين لأنه لو وكله بشر معين يكون للموكل اتفاقا إذا كان غالبا وإن
صرح أنه اشتره لنفسه لأن فيه عزل نفسه وهو لا يملكه في غيبة الموكل حتى لو كان حاضرا وصرح به يكون للموكل
قيد بقوله من غير نية لأن الوكيل والموكل لو تصادقا على وجود النية للوكيل عند العقد يكون لمن نوى اتفاقا
وإن تكاد يفتحكم العقد اتفاقا كذا في التبيين له أن الأصل في تصرفات العاقد أن تكون له مالم ينو عاقره
غيره ولا ييوسف أن الشرا المطلق محتمل أن يكون له والموكل على الشرا فيحكم النقد كما حكم عند تكادهما
اتفاقا اعتمادا على الظاهر **ولو باع متاعا فقبضه المشتري ولم يقبل الثمن فوكل البايع من يشتره له** أي
يشترى المبيع للبايع **بأقل ما باعه** أي ثمن يكون أقل قدر من الثمن الذي باع به الموكل **سقط** أبو يوسف **التوكيل**
فيكون المبيع للوكيل **وجعله للأمر** أي جعل محمد المبيع للموكل **بعقد فاسد** هذا يدل على أن التوكيل صحيح عنده
أيضا في هذه المسألة اعلم أن هذا الخلاف مبني على أصل مختلف فيه وهو أن التوكيل بماله مملوك للموكل ما يشتره
كتوكيل المسلم الذي شره الخمر جازر عند أبي حنيفة خلافا لما في الصحيحين في الفصل الذي هو عقيب هذا الفصل مباشرة
البايع لهذا الشر المترك جازر فلم يصح توكيله عند أبي يوسف وصح عند أبي حنيفة وكل منهما مر على أصله لكن
محمد فرق بينهما وقال لو اشتره الموكل بأقل مما باعه يملكه فاسدا فكذا إذا وكل به بخلاف التوكيل بشر الخمر
فإن الموكل لو اشتره لنفسه لا يملكه أصلا فيبطل توكيله قيد بتوكيل البايع لأنه لو اشتره لنفسه بأقل مما باعه
لم يجز اتفاقا وقيد التوكيل بالشرا بأقل مما باعه لأنه لو وكله مطلقا جاز شراؤه بأقل اتفاقا وقيد
بالأقل لأنه لو وكله بأن يشترى عبدا بالثمن الأول أو بأكثر منه جاز اتفاقا وقيد بقوله قيد **لأن**
لأن التوكيل المدكور لو كان بعد جاز اتفاقا وقيد بالاختيار بأن يكون قدرا لأن الثاني لو كان أقل من
الأول سعل جاز اتفاقا كذا في الخلاصة **ومنعه** أي البايع **من شرا ما باعه بأقل منه** أي من الثمن الأول
قبل نقد الثمن سوا اشتره من المشتري أو وارثه أو وكيله لأن كلامهما قايير مقام المشتري في بيع تلك
العين بحكم الارت والاذن وأما إذا مات البايع واشترى وارثه هكذا يجوز لأنه لم يبرث عنه هذا الشر

فصار كالاجنبي فلا يجوز أيضا لمن لا تقبل شيئا دته للبايع كولد أو زوجته أو عمرهما إن يشتري ما
باعه البايع هذا الشر لأن شراهم كشرائه لا اتصال منافع المال بينهم عند أبي حنيفة وقال أصحابه
يجوز لغير عبد البايع ومكاتبه لأن الأمد لا متباعدة بينهم بخلاف العبد والمكاتب لأن كسبهما لمولاهما
وقال الشافعي يجوز شرا ما باعه بأقل منه قبل نقد الثمن وفي العيون للإمام أبي الليث هذا إذا لم ينقص
المبيع بعيب لأنه لو انقص بأقل من الأول جاز اتفاقا ولو باع بألف نسئة سنة ثم اشترى به نسئة سنتين
فانه فاسد لأن الثمن الثاني في حكم الأقل قدرأله أنه عقد صدر من أهله مضافا إلى محله فيجوز كما لو
اشتره بمثل الثمن الأول أو بأكثر ولنا أن في هذا العقد شبهة الربا فلا يجوز بيانه أن الثمن الأول وهو
الف مثلا كان بعرضية الزوال لاحتمال أن يرد المبيع بعيب فيسقط الثمن وإذا اشتره بتسعة مائة ناك ذلك
اللف فصار كأنه اشترى المبيع ومائة فيفسد بخلاف ما لو اشتره لخلوه عن الشبهة لأنه إذا اشتره مثلا
بألف ومائة بحصل الألف في مقابلة والرايد في مقابلة المبيع **ولو باع بدرهم منعاه من شرايه بدنانير**
أقل قيمة منها أي من الدرهم **قبل قبضها** أي قبض الدرهم وقال في يجوز قيد بدنانير لأنه لو اشتره بعرض يكون
قيمته أقل من الثمن الأول يجوز اتفاقا وفي المحيط لو نعتبت الدرهم عند المشتري يجوز لأن نقصان الثمن يجعل
بازا للجن الفات فيصير شرا الباقي بمثل ثمنه اختيارا للجواز له القياس وهو أن جنسها مختلف فلا يجري فيه
ربا ولنا أنها جنس واحد باعتبار الثمنية وقضا الدين فيحرم احتياطا **ولو باع المولى نفسه عبده منه** أي
من العبد **بجارية معينة فهلك قبل القبض واستحقها مستحق قبل القبض** أو بعده **قال محمد يرجع**
عليه أي المولى على العبد **بقيمتها** **وقالا** يرجع عليه **بقيمتها** له أن يبيع نفسه العبد منه اعتاق والجارية
بدل العتق فإذا عجز عن تسليمها تقوم قيمتها مقامها كما في النكاح والخلع ولها أن الجارية بدل العبد فإذا
عجز عن تسليمها يهلكها قبل القبض يرجع البايع عليه بقيمتها كما إذا اشترى الجارية فهلك قبل القبض
يرجع البايع عليه بقيمتها لا بقيمة الجارية **ولو دفع أحد مشتريه كل الثمن لغيره الآخر** أي المشتري الآخر
حكم له أي أبو يوسف للمشتري الحاضر **بقبض نصيبه** دون نصيب الآخر **وعدم رجوعه** أي الآخر بما أداه عن الآخر
لأنه لم يكن وكيل عنه وقد تبرع بما أداه من نصيبه فلا يرجع عليه بشي ولا يحبس نصيب الغائب عن المبيع
لاخذ ما أداه من حصته إذا حضر ولا يحبس البايع على قبول ما أداه الحاضر **وخالفاه فيها** يعني قال أصحابه
يقبض كل المبيع إذا دفع كل الثمن ويرجع على الغائب ما أداه من حصته وكذا يحبس نصيب الغائب لأجله ويجز
البايع على القبول لأن الحاضر اضطر إلى دفع حصته الآخر لا يمكن من قبض نصيبه إذا كان للبايع حبس المبيع
بقبض كل الثمن فيرجع عليه كالوكيل بالشرا إذا أدى الثمن من ماله وفايلة الخلاف تظهر فيما إذا قبض الحاضر
العبد كان له أن يحبس نصيب الغائب حتى يستوفي ما نقد عنه ولو حبس لا يصير غاصبا في قوطها ويصير غاصبا
في قوله من الحقيق **ولو اشترى المفلس عبدا فحبسه البايع للثمن فاعتقه المشتري قبل قبضه** **حكم أبو يوسف**
بإستسعا البايع إياه أي بأن يطلب البايع سعيه العبد له في قيمته **ورجوع العبد به** أي بما أداه بالسعيه
على المشتري **وقالا** يستسعي البايع العبد وضع في غير المقبوض أد في المقبوض لا يستسعيه اتفاقا بل له الثمن
على المشتري من الحقيق له أن ماله العبد احتبست عند العبد فيلزم السعيه عليه كالعبد المرهون
إذا اعتقه الراهن المعسر ولها أن الضمان إنما يجب بالتعدي ولا تعدي من العبد فلا ضمان عليه وأما
حق المرفوع أقوى من حق البايع ولهذا لا يبطل حقه إذا أعارة الراهن ويبطل حق البايع في المحبوس عنه
إذا أعارة المشتري **ولو أمر عبدا قد أقر بالرق رجلا بشرايه** يعني إذا قال له اشترني فاني عبد لهذا البايع

فاشتره فدفع الثمن وغاب البايع حيث لا يعرف موضعه **فظهر حراً ممنعه** اي ابو يوسف المشتري من الرجوع
على العبد بشئ **وقال يرجع عليه به** اي على العبد بالثمن **ثم هو اي** ثم يرجع العبد على بايعه **ان ظفريه قيد**
بالامر والقرار لانه لو امرع بالشرا ولم يقر واقراً ولم يامر لا يرجع على العبد اتفاقاً كما قاله الثمناشي وقد يعينه
للبايع لانه لو كان حاضراً لا يرجع عليه بالثمن ولا شئ على العبد اتفاقاً وقيد بحالة موضع البايع لانه لو كان معلوماً
كان في حكم الحاضر لانه لو لم يوجد منه سبب الرجوع من الكفالة وغيرها فلا يرجع عليه كما لو قال العبد
ارقتني فاني عبده ولها ان البيع معاوضه وهو يقتضي سلامة العوضين والمشتري انما قدم على الشرا محققاً
على كلام العبد فلما اعتبر جهته صار العبد ضامناً للثمن عند التعذر في استيفائه من البايع دفعا للضرر عنه بقدر
الامكان ولهذا قالوا اذا قال البايع للمشتري قيمة متاعى كذا فاشتره بنا على ذلك ثم ظهر خلافه فله الرجوع
التعذر وهذا هو الصحيح وكان صدر الاسلام يفتي به كذا في النهاية والتهيين بخلاف الرهن لانه لا يشترط
معاوضه ولم يجعل العبد باقراً وضامناً سلامة العوض ثم اذا ضمن العبد يرجع على البايع لانه في
دينه عليه وهو مضطر فيه كعجز الرهن اذا قضى الدين لتخليص الرهن يرجع على الرهن فان قلت كيف
تتصور هذه المسئلة على قول ان حنيفه فان ادعى شرطه عند لقبول الشهادة بالحرية والتناقص من
من العبد يحتمل صحة الدعوى قلنا التناقص معفو عنه لان المولى قد يستبد بالعقود وتخفى الحال على
العبد فيقر بأنه رقيق ثم ادعى عتقه فادعاه تسمع دعواه كالمختلعة اذا اقامت بينة ان زوجها
طلقها تسمع دعواها كذا في الحائنه **فصل في الاستبراء وما يتبعه يستحب لبايع امته** يعني
لمن يريد بيع امته الموطوء **ان يستبراء** وهو طلب براءة الرحم بحضه بترك الوطى **ولم يوجبوه** اي استبراء البايع
وقال مالك يجب لاحتمال ان تكون حبلى ولنا ان ملك البايع قائم وهو يقتضي جواز وطئها واما المشتري فاما الرهن
الاستبراء لان ملكه حادث والشرع لم يجوز فيه الوطى الا بعد فراغ رحمها وهو بالاستبراء وما ذكره من الصبانه
محصل باستبراء المشتري **وهو واجب عليه اذا تقابلا قبل القبض** يعني اذا باع جارية بيعاً تاماً ثم تقابلا قبل
القبض فعلى البايع الاستبراء عند ابي حنيفة خلافاً لما قيد بقوله اذا تقابلا اشارة الى ان الخلاف فيما اذا
باع الجارية بيعاً تاماً لان البيع لو كان بالخيار لا يجب الاستبراء اتفاقاً وقيد بقوله قبل القبض لانها اذا
تقابلا بعده يجب تقابلاً كذا في الحائنه لهما ان الاقالة فسخ من الاصل فصارت كأن لم تنزل عن ملكه فلا
يجب عليه الاستبراء ولنا انها فسخ في المتعاقدين وبيع جديد في حق ثالث والجارية ثالثها فيثبت
فيها شبهة تجدد الملك فيجب الاستبراء احتياطاً **ونقناه عنه** اي الاستبراء عن المولى **لزيانها** اي زنا
امته وقال في من يجب عليه الاستبراء الورود النهى عن سقى حدها به زرع غيره ولنا ان ما الزاني غير
محترم فلم يجزبه الشرع زرعاً لا تقطاع النسب فلا يكون ساقياً بالوطى **واجزأه** ووطى من نفقة الحيز
الا يارس قبل حولين يعني من اشترى جارية فارفع حيزها من غير ان تكون ايسة من الحيز جاز وطئها
عندنا قبل ان مضى حولان عليها وحدكونها ايسة ان تبلغ خمساً وخمسين سنة وقال في لا يجوز لان الولد
لا يبقى في البطن اكثر من حولين فلا يجوز قبل مضىها لاحتمال الحمل ويجوز بعد ظهور الحول عنه **فحين**
اربعة وعشرين في رواية يعني روى عن محمد انه قال ينتظر لها اربعة اشهر وعشر الا فها مده فراغ
الرحم من المرأة الحرة المتوفى عنها زوجها **ونصفها في اخرى** يعني في رواية اخرى عنه انه قال ينتظر شهرين
 وخمسة ايام لانها يعرف فراغ رحم الامة المتوفى عنها زوجها **وهما ثلثة اشهر** لانها عدة الايسة والصغير
والقديرون الحولين واية عن ابي حنيفة **ومشتريها من ماذون** يعني من اشترى جارية من عبده الماذون له

في التجارة **المديون** بدلين مستغرق للرقبة **وقد حاضرت عند** اي عند العبد **مشتريها بعد قبضها**
عند ابي حنيفة وقال لا يكتفى بحبضها عند العبد ولا يستبرأ بها قيد بالمديون لانه لو لم يكن مديوناً
لا يجب الاستبراء اتفاقاً وقيد بقوله حاضرت لانها لو لم تحض يجب الاستبراء اتفاقاً وهذا بنا على ان
الدين المستغرق للماذون يمنع ملك المولى في اكسابه عنده ولا يمنع عندها وسيجي بيانه **ولو اشترى**
مكاتبته اخته فحاضرت ثم عجز فرد المكاتب الى الرق **فعلى المولى استبرأوها** عند ابي حنيفة
خلافاً لما قيد بالاخت اشارة الى ان كل من له قرابه متوسطه كذلك واحترار اعز كل من لها قرابه
قريبة كالولد حتى لو اشترى المكاتب امه وان علت وابنته وان سفلت فحاضرت عنده لا يستبرأ بها
المولى اتفاقاً وهذا الخلاف مبني على ان القرابة المتوسطة للمكاتب اذا اشترىها تصير مكاتبته لمولا
عندها والمكاتبه اذا عجزت لا يجب على المولى استبرأوها ولا تصير مكاتبته عنده **وصارت كالاجنبية**
للمكاتب فاذا عجز ورد الى الرق حدث الملك فيها للمولى فيجب عليه الاستبراء وفي الحقائق لو اشترى
محارمه من الرضاع يجب الاستبراء اتفاقاً لعدم تكاتهن عليه **ويكتفى بحبضها في يد البايع** يعني
من اشترى جارية فحاضرت في يد البايع قبل قبضها قال ابو يوسف يكتفى بشك الحبضه لان براءة رحمها
عرفت **وقال يجب عليه استبرأوها** بعد القبض لان ملك المشتري قبله كان على شرف الزوال وانما تأكد
بالقبض فيعتبر حبضها بعد وعلى هذا الخلاف اذا اشترى جارية من امرأة او من بايع حره عليه
وطئها او جارية بكر **واكساب المبيعة التي ماتت قبل القبض للمشتري** يعني من باع امه بيعاً صحيحاً
فاكتسبت اكساباً فهلكت عنده فالاكساب للمشتري عند ابي حنيفة وكذا اذا باع عبداً **وقال للبائع**
لان البيع لما انتقض بهلاك المبيع جعل كأن لم يكن فبين ان الكسب على ملك البايع وله ان المبيع كان
للمشتري فاكسابه تكون له والانتقاض ورد على محل العقد لا في اكسابه قيداً بالبائع الصحيح لان اكساب
المبيع البيع الفاسد للبائع اتفاقاً اذا رد المشتري المبيع قيد بالاكساب لان زوايدها المتصلة والمنفصلة
للبائع اتفاقاً وقيد بالمبيعة لان اكساب الموهونه الحاصلة في يد الموهون له لا تكون للواهب اتفاقاً واكساب الموهون
ان ضمن الغاصب اتفاقاً وقيد بالتي ماتت لانها لو لم تمت وتم العقد بالتسليم للمشتري اتفاقاً من الحقائق **ولو اقر**
ان حمل جاريته من فلان فكذبته ثم ادعاه المولى فهي اي دعوة المولى **باطله** عند ابي حنيفة وقالاصحبه
لان المقر له لما كذب جعل الاقرار كأن لم يكن فيصح دعواه وله ان الاقرار بالنسب لا يبطل بتكذيب المقر له لعدم
احتمال النقص من اقر بحرية عبد في يد اخر فكذبته المالك لا يبطل اقراره حتى لو اشتراه المقر يعتق ولا تصح دعواه بعد
ما اقر بالحمل لغيره اقول ليراد هذه المسئلة في كتاب البيع غير مناسب لعل توجيهه بان مولى الجارية اذا اراد
بيعها يصح عنده ولا يصح عندها **ولو وطى البايع امته المبيعة قبل التسليم الى المشتري فالثمن كامل** عند
ابي حنيفة **ولاشئ عليه** اي لا يجب العقد على البايع وهو اجر الوطى لو كان جازواً وقيل مهر مثلها وقيل في الحرم عشر
مهر مثلها ان كانت بكر او نصف عشر ان كانت ثيباً وفي الامة عشر قيمتها ان كانت بكر او نصفه ان كانت ثيباً
ان لم يبقصها بان كانت ثيباً **وقساه** اي الثمن **على العقر الواجب للبائع والقيمة** اي قيمة الجارية **واسقطا**
ما اصابها اي العقر مثلاً اذا كانت قيمتها الفاء وعقرها مائة يقسم الثمن على احد عشر سهماً فيسقط سهم واحد
عن المشتري اقول الجملة المنفية كانت من الاوضاع الوفاقية وانت ترى ايرادها في موضع الخلاف فان
قلت الخلاف عرف من قوله فالثمن كامل والجملة المنفية تأكيد له قلت لو كان كذا لما ذكرها بالواو اولها
موضع الفصل حينئذ **وان نقضها فهو** اي الثمن **مفسوم** عند ابي حنيفة **على النقصان** من قيمتها بوزال البكارة

وعلى قيمتها أي قيمتها ناقصة فيسقط ما اصابه أي اصاب النقصان مثلا إذا كانت قيمتها بكذا ما به خمسين
 وقيمته ثلثا ما به سقط ثلث الثمن من غير اعتبار العقر ولا خياره كذا في الاصل والزيادات وعن أبي حنيفة أنه
 الخيار وكثير من مشايخنا افتوا بهذه الرواية كذا في الحقايق **وادخلا الأقل في الأكثر من النقصان**
والعقر وقسماء أي الثمن على الأكثر وقيمتهما واسقطا ما اصابه أي اصاب الأكثر مثلا إذا كانت قيمة
 الجارية الفاو الثمن الفاو ونقصان البكارة مائة والعقر مائتين يقسم الثمن على قيمتهما ناقصة وهي تسع مائة
 وعلى الأكثر وهو مائتان فيصير أحد عشر سهما فيسقط سهما ونحو الباقي لها أن منافع البضع
 كالجزء منها ولهذا لو وطبها المشتري ثم ظهر عيبها لا يجوز ردها فيسقط بان لا فيها من الثمن كسابر
 اجزائها وله أن منافع البضع ليست بمال فلا يقابلها شيء من الثمن **ولو استهلك ما ولد**
الشاة قبل القبض فهي للمشتري بنفسها من غير خيار واثباته يعني إذا باع شاة فولدت
 ولدا قبل القبض فتلقت البايع الولد يقسم الثمن على قيمة الشاة يوم العقد وقيمة الولد يوم الانلاف
 فما اصاب الولد يسقط من الثمن اتفاقا مثلا إذا كان قيمتها ستة والولد ثلثه والثمن تسعة يسقط ثلث الثمن
 ويأخذ الشاة بستة اتفاقا لكن لا خيار للمشتري عند أبي حنيفة وقال له الخيار أن ساخذها كحصتها من الثمن
 وإن شأتركها فالحلاف في الجملة الاسمية راجع إلى القيد الأخير فينعدم عجزه إلى إرداف قولها لأنه في طرف الإثبات
 قيد باستهلاك البايع لأنه لو هلك ولدها أو اتلفها اجنبيا خياره ولا يسقط شيء من الثمن اتفاقا وقيد الشاة لأن
 المبيعة لو كانت جارية فاستهلك ولدها خیر المشتري اتفاقا فنقصان الجارية بسبب الولادة لها أن زوايد
 المبيع لها حكم المبيع حتى يجعل لها حصصة من الثمن كما لم يبيع فيختار المشتري بفوات الولد كما لو كان موجودا عند العقد
 فاشترىها معا وله أن المبيع قابض بحاله فلا يتخير كما لو مات الولد بأفه بل ولأنه ثمة يأخذ الأم بكل الثمن وهذا
 ببعضه وعلى هذا الخلاف إذا اشترى الشجر فاشترى قبل القبض فتلقت البايع **فصل في عقود**
أهل الذمة ويجوز للذمي أن يعقد على الخمر والخنزير كسائر البعائات جمع البعائات وهي السلعة
 لما روي أن عمر رضي الله عنه أمر عماله بالتعشير من ثمان الخمر والخنزير بكذا **وأنه لا يبيع صيده وتوكيل مسلم ذميا**
بذلك أي ببيع خمر أو خنزير أو شراهما ومحرر أي توكيل محرر حلالا لا ببيع صيده الذي اصطاده قبل الإحرام
صحيح عند أبي حنيفة حلالا لها قيد بالتوكيل لأنه لو كان له عبد كافر فمأذون له فاشترى خمر لا يجوز
 اتفاقا لأن المأذون ليس ببايع عنه وقيد بتوكيل المسلم لأن الذمي إذا وكل مسلما بشرى الخمر لا يجوز اتفاقا
 كذا في الفوائد البرهانية وقيد بقوله حلالا لأنه لو كان التوكيل ببيع الصيد محرما لا يجوز اتفاقا لها
 أن التوكيل نائب عن الموكل فنصرفه ينتقل إليه فصار كأن الموكل يشر بنفسه فلا يجوز وله أن التوكيل أصيل في
 التصرف لا نائب عن الموكل ولهذا لو حلف لا يبيع ولا يشتري فوكل به غيره لا يحنت والذمي أهل هذا التصرف
 فصح توكيله وثبت للملك للموكل حكما والمسلم غير ممنوع عن ملك الخمر والخنزير بلا مباشرة كما إذا كان له مكاتب
 كافر فاشترى خمر أو خنزير أو شراهما عجز يثبت الملك للموكل لكن في صورة التوكيل بالبيع يملك منهما مملوكا خبيثا لأنه عجز
 حرام فيتصدق به وفي صورة التوكيل بالشرا يخلل الخمر ويسبب الخنزير **وبحجر أبو يوسف للمجوسى بيع**
المخنوقة من مثله أي من مجوسى آخر لا يذكية ومال عندهم فصار كالحمر والخنزير ومنعه مجذبا منها ميتة
 ولا قيمة لها عند أحد من أهل الأديان **ولو أسلم ذميا ببيعها خمر قبل قبضه فتخلت قبل الحكم**
بنقصه اجزأ بالبيع وخبرناه يعني إذا اشترى خمر من ذمي ثم أسلم قبل قبض الخمر ثم تخلت قبل أن
 يقضى بنقص عقدها يجوز البيع عندنا وله الخيار أن شاقبض الخمر وأن شاقبض البيع وقال لا يبيع بينهما

ولا خيار لأن البيع لما فسد باسلامها لا يتقلب جازا يتخلل الخمر ولنا أن الفساد ارتفع بالتخلل قبل تقرر
 بقضاء القاضي فينتقل جازا **فصل في خيار الشرط مدة خيار الشرط** لأحد المتعاقدين أو لهما
 أو لغيرهما **ثلاثة أيام والزيادة عليها في الخيار مفسدة** عند أبي حنيفة **وقال لا يجوز إذا كانت معلومة**
 قيد بمعلومة لأن الخيار إذا كان مجهولا بان قال اشترت علي أبي الخيار أيا ما أو قال موبدا فانه غير جاز
 اتفاقا وفي الخلاصة لو أثبت الخيار ولم يذكر وقتا فله الخيار مادام في المجلس لهما أن الخيار شرع لرفع
 العجز وقد يحتاج في التفكير إلى مدة مديدة وروي أن ابن عمر رضي الله عنهما أجاز الخيار بعد شهرين وله
 أن البيع سبب الملك والأصل أن لا يتراخي الحكم عن سببه إلا أن الخيار بالنص على خلاف القياس فيقتصر
 على مورد وهو ما روي أنه عليه السلام قال لحيان بن منقذ إذا بايعت فقل لا خلاصه وإلى الخيار
 ثلثة أيام فلا تجوز الزيادة عليها عملا بالأصل وأما جواز ما دونها من كونها من اجزائها **واسقاط**
خيار الأبد المشروط **بعد الثلثة أي بعد مضي ثلثة أيام لا يرفع الفساد** ولا يتقلب البيع جازا عند أبي حنيفة
 خلافا لهما وهذا الخلاف فرع الخلاف السابق لأن الزيادة على الثلثة جاز عندهما والمفسد إنما هو شرط
 الأبد فاذا سقط ارتفع الفساد قبل تفرده وعنده الزيادة مفسدة وبعد الثلثة تقرر الفساد فلا يرتفع
 بعد تفرده **ورفعناه أي الفساد للمبيع باسقاطه قبلها أي باسقاط خيار الأبد قبل ثلثة أيام** ويتقلب البيع
 جازا وقال تقرر العقد فاسد فلا يتقلب جازا كما إذا باع بثمر وشرط فيه خمر فاسقطها ولنا أنه اسقط
 المفسد قبل تفرده فيرتفع بخلاف شرط الخمر لأنه شرط يمكن في صلب العقد اعلم أن عبارة المتن تدل على
 أن الفساد كان ثابتا فارتفع وإليه مال أهل العراق والأوجه أن يقال أنه موقوف لأن شرط خيار الأبد
 غير مفسد وإنما المفسد انقضاءه من الرابع فإذا مضى جزء من الرابع فسد وإليه مال أهل خراسان أما
 حكمنا بفساده في الحال فيحكم الظاهر لأن الظاهر وأما على الشرط فاذا سقط قبل الرابع تبين أن الأمر بخلاف
 الظاهر كذا في الأخير **ولو قال إن لم انقذ الثمن إلى أربعة أيام فلا يبيع بيننا فهو فاسد** عند
 أبي حنيفة لأن هذا في معنى الخيار من حيث أن المقصود منها التفكير وشرط فوق الثلث مفسد وكذا هذا
وبوافقه أي أبو يوسف أبا حنيفة **في الأصح** عن أبي يوسف روايتان أصحهما أنه مع الإمام **وأجازه أي محله**
 البيع المذكور بنا على أصله من أن الخيار فوق الثلثة جازا أما أبو يوسف فكان مع محمد في هذا الأصل
 لكن خالفه في هذه المسئلة عملا بالنهي الوارد عن البيع بشرط وهو يقتضي أن لا يجوز البيع بهذا الشرط
 ولا بشرط الخيار إلا أن النص ورد في شرط الخيار فجاز في الحكم في المسئلة على مقتضى النهي **ولو قال**
إلى ثلثة أي إن لم انقذ الثمن إلى ثلثة أيام فلا يبيع بيننا اجزأناه أي ذلك البيع وقال لا يجوز قيد
 بقوله إلى ثلثة لأنه لو لم يبين الوقت أصلا بان قال بعثك كذا وإن لم تنقذ الثمن لا يبيع بيننا أو يذكر وقتا مجهولا
 بان قال إن لم تنقذ الثمن أيا ما فالباع فاسد اتفاقا لأنه أنه يبيع بشرط فيه أقاله فيفسد ولنا أن ابن عمر رضي
 الله عنه باع ناقه بهذا الشرط ولم ينكر عليه أحد من الصحابة ولأنه في معنى شرط الخيار فلا يفسد **والغد**
عابية في الخيار داخل يعني أن شرط الخيار في الغد فله الخيار في الغد كله عند أبي حنيفة **وأخرجاه**
 يعني قال لا يدخل الغد فيه كما لو باع وأجل ثمنه إلى رمضان لا تدخل العابية في الأجل لأنه أن الغاية تارة
 تكون لحكم كقوله تعالى ثم أموا الصيام إلى الليل وتارة لا سقاطه إذا تناولها صدر الكلام كالمراق في الوضوء
 ومثلنا من هذا القبيل لأنه لو اقتصر على قوله على أبي الخيار كان موبدا وإذا قال إلى الغد سقط ما وراءه
 وما استشهد به من القبيل الأول لأنه لو باع موبدا ولم يقل إلى رمضان لا يكون موبدا إلى ثلثة أيام

عند بعض ويقتى بان يتاحل الى شهر اقول ارداف قولها مستدر كانه في طرف النقي من قوله داخل ولو
شرط الخيار لغيره اي لغير العاقد **اجزائه** واشتت الخيارات لذلك الغير خلافا لفرسه ان الخيار من احكام
العقد فلا يجوز اشتراطه لغير العاقد كما شرط الثمن على غير المشتري ولنا ان الخيار لغير العاقد انما ثبت
بنياه عن العاقد فيثبت الخيار للعاقد او لا ثم يحل الغير نائب عنه بطريق الاقتضا تصحيا لكلامه
وفي النوازل لو شرط الخيار لغيره ان عدا ساهم بجوز والا فلا **ويثبت الخيار لكل منهما** اي لذلك الغير
وللشارط فمن اجاز منهما البيع جاز ومن رده بطل **فان اختلفت فيهما** اي ان اجاز احدهما العقد وفسخه
الاخر **اعتبر السابق** لعدم المزاحم **وان حصل** اي الاجازة والفسخ **معارض العقد** اي تصرف العاقد
نقضا كان واجازة لانه اقوى والنائب يستفيد منه الولاية ولو قال رجع العاقد لكان ولي كما هو
رواية الهذلي **في رواية والفسخ** اي رجع الفسخ **في اخرى** وهذه الرواية اقوى لان اثر الاجازة اثبات
الحل للمشتري واثبات الفسخ ايقاوه في البايع فمع الشك لا نفا او في من اثبات **واذا باع بشرط**
الخيار لم يخرج المبيع عن ملكه بالاتفاق وان قبضه المشتري باذن البايع لان خروجه انما يكون
برضى البايع والخيار يتاقيه فيصح تصرف البايع في المبيع في مدة الخيار تصرف الملاك من الهبة والوطى
وغبرها وبصبر فسخا للبيع **والثمن غير مملوك له** يعني الثمن يخرج عن ملك المشتري اتفاقا لكنه
لا يدخل في ملك البايع عند اى حقيقه وقال لا يدخل **فهلك عند المشتري بالقيمة** يعني في صورة
كون الخيار للبايع اذا هلك المبيع في يد المشتري في مدة الخيار يفسخ البيع بالهلاك لانه لو كان موقفا
ولا نفاد بدون فينتفي كونه مقبوضا على سوم الشراء فيضمنه بالمثل ان كان مثليا وبالقيمة ان كان
قيما فيند بالهلاك لانه لو تعجب في يد المشتري والبايع على خيار فله ان يفسخ البيع ويضمن
المشتري نقصان العيب لانه مضمون عليه بجميع اجزائه كما لم يصب فند بقوله عند المشتري لانه لو
هلك في يد البايع يفسخ البيع ولا شئ على المشتري كما لو لم يكن في البيع خيار ولو تعجب في يد البايع
بفعله ينتقض البيع بقدره ويسقط حصته من الثمن وان تعجب لا بفعله فالمشتري ان شاء اخذ بجميع
الثمن وان شافس **واذا اشترى بالخيار لم يخرج الثمن عن ملكه** اي المشتري اتفاقا ولو تصرف في
الثمن سوا كان في يد البايع او في يده بجوز اتفاقا ويكون فسخا للبيع ولو تصرف فيه البايع لا يجوز اتفاقا
وخروج المبيع عن ملك البايع اتفاقا **والمشتري لا يملكه** اي المبيع عند اى حقيقه وقال لا يملكه
فان قيل اذا بيعت دار بحطب الدار المبيعة بالخيار فالمشتري الشفعة اتفاقا ولو لم تكن ملكا لما استحق
الشفعة بها كما لا يستحق الشفعة بدار السكنى قلت كما استحق المشتري الشفعة بها لانه بشرائها
صار احق بها فملكها كالعبد الماذون والمستغرق بالدين اذا بيع الدار بحطب ارضه فله الشفعة لهذا
المعنى لهما ان الثمن لم يخرج عن ملك المشتري في المسئلة الاولى والمشتري يخرج عن ملك البايع في
المسئلة الثانية وجب ان يدخل في ملك صاحبه والا لزم ان يبقى مملوكا بلا مال وهو غير معهود في الشرع
اذ لم يكن الشراء من مال الوقف للوقف وله ان المبيع في المسئلة الاولى لم يخرج عن ملك البايع ولو دخل
الثمن في ملكه لزم ان يجمع الثمن والمثل في ملك واحد وهذا ما لا يقتضيه العقد وافية الخلاف
تظهر في مسابله منها انه لو اشترى زوجته بالخيار لم يفسد النكاح عنده ولا يملكها ويفسد عندها
ومنها انه اذا اشترى دار حرم محرمة منه لم يعتق عليه عنده ويعتق عندها ومنها انه لو اشترى امه
فحاضت عنده في مدة الخيار واجاز المشتري العقد لا يعتبر مثل الحيضة من الاستبراء عنده ويعتبر عندها

91
فلوردها المشتري يحكم الى البايع لا يجب عليه الاستبراء عنده لانه لم يدخل في ملك غيره وعندها يجب
ومنها انه اذا اشترى منكوحته فولدت في مدة الخيار في يد البايع فعنده لا نصير ام ولد له ولا يبطل خياره
فيملك الرد عنده وعندها نصير ام ولد له وانما فيدنا بقولنا في يد البايع لانها لو ولدت في يد المشتري
نصير ام ولد له اتفاقا واما اذ كان الخيار للبايع والمشتري جميعا وهذا القسم غير مذكور في المتن فله
ان المبيع لا يخرج عن ملك البايع ولا الثمن عن ملك المشتري وتصرف كل منهما في بدل ملكه باطلا وبهما هلك
قبل التسليم بطل البيع وان هلك بعد بطل ايضا ولزمه القيمة وبهما فسخ في مدة الخيار انفسخ **ولو تعجب**
المبيع في يد المشتري اذا كان الخيار له بفعله او بفعل اجنبي باقة سماويه **او هلك نوجب الثمن بالقيمة**
وقال الشافعي يجب القيمة ولو كان الخيار للبايع وقبضه المشتري ولنا ان المشتري لما عجز عن رد المبيع لم يرد
العيب عنده بطل خياره واثبت العقد وتاكيد الثمن قيدنا بكون المبيع في يد المشتري لانه لو هلك قبل القبض فلا شئ عليه
اتفاقا **ولو اختلفا فيها** في وجود شرط الخيار في العقد **فالقول لمذمبه** اي لمذمى الخيار عند اى حقيقه لانه منكر
لزوم البيع معنى والاعتبار للعاني **وقالا لمنكره** لان الاصل كون البيع باثا والخيار زائد عليه فيكون القول لمنكره
ونبطله بالموت اي يموت من له الخيار وقال الشافعي لا يبطل انما قيدنا لان الخيار لا يبطل بموت من عليه الخيار اتفاقا لانه
ان الخيار يورث كخيار العيب وخيار التعيين ولنا ان خياره وهي مشيئة وهي تنقطع بموته كقدرته فلا ينتقل الى
الوارث فان قلت كان ينبغي ان ينتقل الخيار الى الوارث لا انتقال المبيع اليه كما انتقل ملكية المورث الى الوارث تبعها
للأعيان المورثة قلت المالكية من لوازم المملوك لا تعارض متصورة بدونه واما الخيار فليس من لوازم المبيع حتى
ينتقل بانتقاله البتة واما خيار العيب فتثبت للوارث من حيث انه مستحق ان اخذ المبيع سليما لمورثه واما خيار
التعيين فاما ثبت للوارث لان ملكه اختلط بملك غيره والخيار كان تابنا لمورثه برضا العاقد الاخر فيثبت لوارثه
لانه خلفه واما خيار الروية فالصحيح انه لا يورث **ولو مات من له الخيار اومضت المدة ولم يخرج المبيع**
ولم يفسخه اي قال مالك يفسخ لان الخيار وجد في البيع وتعذر ايقاؤه فيفسخ ولنا ان عدمه لم يضره كان مانع
وهو ممكن من الفسخ في المدة فاذا ارتفع المانع لزم البيع **ولو باع الوصي ملكا صبي بالخيار** اي خيار الشرط **فبلغ**
اي صار الصبي بالغ في المدة **حكم بتمامه** اي ابو يوسف تمام البيع لانه انقطع ولا يثبت عنه فلم يملك فسخه
فصار كما لو مات الوصي في المدة **وابقاءه** اي محمد الخيار للوصي **وملكه الفسخ فقط** لانه لم يكن خارجا
عن ملك الصبي والفسخ امتناعه عن اخراجه وله ولا يثبت ذلك واما الاجازة فيضمن الالتزام على الصبي البالغ
بتملك ملكه لغيره بلا رضاه ولا ولاية للوصي عليه **وان مضى المدة** اي مدة الخيار في الصورة السابقة **حكم بنفاذه**
اي محمد بنفاد البيع **في رواية** لزوال المانع كما سبق بيانه **وباجازة المالك** يعني حكم بان البيع ينفذ باجازة
المالك وهو الصبي البالغ **فيها في اخرى** اي في المدة في رواية اخرى عن محمد لان بيع الوصي بعد بلوغ الصبي
كان كبيع الفضولي فلا يثبت بلا اجازة اقول نعم بعض ان قوله وباجازة المالك معطوف على نفاذه فقال
فيبطل لعدم استقامة معناه ولم يفتن انه معطوف على مقدار تقديره حكم بنفاذه بلا اجازة في روايه وباجازة
المالك فيها في اخرى وفي المختلف والمصنف روى عن محمد ايضا ان للعاقد ان يخير في الثلاث لانه كان نايما عن
المالك كالوكيل واصيب فيها الاجازة الى العاقد دون المالك **ولو اشترى عبدا بشرط الكتاب** اي بشرط
انه كاتب **فلم يكن** العبد كاتبا **خبر** المشتري **في اخذه بجميع** اي بجميع الثمن **او التزك** اما الخيار فلا شئ
به بهذا الوصف المرغوب وقد فات واما اخذ الجميع فلا نه وصف لا يثبت به شئ من الثمن اذا امكن رد
المبيع واما اذا امتنع بسبب من لا سبب رجع المشتري على البايع من الثمن بحصة الوصف القات فان قلت

كيف لم يفسد العقد بهذا الشرط كما فسد اذا باع شاة على انها حامل قلت هذا شرط يقتضيه العقد لان البيع
ينبغي ان يكون معلوما باوصافه وتوصيفه سبيل للبايع لانه وصف مرغوب فيه فيجوز كما لو باع وزنا على انه
هلاج او بقر على انها بون او كلبا على انه صياد ولما اكل في البهايم فمحول الاحتمال ان يكون انتفاع بطنه من
ولهذا فسد شرطه ولو اشترى على ان لبها كذا لا يجوز اتفاقا ولو باع حانوتا على ان اجرة خمسة دراهم فيما مضى
يجوز وان قال في المستقبل او اطلق يفسد كذا في الخلاصة **واذا اجاز من له الخيار في المدة بالقول او**
بالفعل كتصرف البايع في الثمن او المشتري تصرف الملاك من وطى وغيره الا الاستخدام مرة فانه لا يدل
على الاجازة لانه لا امتحان ولو استخدم مرة اخرى في ذلك النوع يدل على رضاه كذا في النهاية بغير علم الاخر
وهو من عليه الخيار **جاز وان فسح في المدة بغير علم الاخر بحيزه** اي ابو يوسف الفسخ لانه كان مسلطا
على التصرف فيه من جهة الاخر فلا يشترط عليه كالموكل بالبيع اذا باع فله الفسخ من غير علم الموكل **ونظرا**
علم الاخرية لانه اذا لم يعلم بالفسخ فربما يلحقه ضرر واما اذا كان الخيار للبايع فلان المشتري اذا لم يعلم بالفسخ
عسى ان يتصرف في المبيع فيلزمه قيمته للهلاك وقد يكون اكثر من الثمن واما اذا كان للمشتري فلان البايع
لا يطلب لسلعته مشتريا اخر اعتمادا عليه فيتصرف فان قلت لم ينفذ من له الخيار بالفسخ يلزم ضررا اخر وهو
ان يخفى من عليه الخيار حتى مضى مدته فيلزم العقد شأوا لم يشأ قلت هذا الضرر لم يغير لانه انما لزمه بتقصير
من جانبه حيث لم ياخذ كفيلا من صاحبه ليحضر في المدة او وكيل ليرد عليه اذا غاب وفي الخاتمة ينصب القاضي خصما
عن عليه الخيار ليرد عليه وفي النهاية الخلاف فيما اذا فسخه بالقول واما اذا فسخه بالفعل فالعقد يفسخ
حكما سواء علم الاخر او لم يعلم لان الشئ قد ثبت ضمننا وان لم يثبت فصدوا وهكذا الخلاف في فسح خيار الروبة واما خيار
العيب فالمشتري اذا فسح بلا علم البايع لا يجوز اتفاقا لانه لا يثبت الا بالقضاء وفي جامع المحبوبي لو كان قبل
القبض يصح الفسخ بغيره الاخر **والمشتري ان الخيار لا ينفذ احدها بالفسخ** اذا اختار احدها البيع
عند ابي حنيفة وقال لا ينفذ وعلى هذا الخلاف المشتري ان خيار الروبة بان يشتريا شيئا برباه فاراد
احدها ان يردده وخيار العيب قيد بالمشتري ان لا يبيع لو كان اثنين والمشتري واحد وفي البيع خيار
شرط او عيب فسد المشتري نصيب احدها دون الاخر يحكم الخيار جازا اتفاقا كذا في جامع المحبوبي لهما ان
اثبات الخيار لكل منهما فلو لم يملك فسحه لزم العقد عليه بغير رضاه وله ان المبيع خرج عن ملك البايع غير
معيب يعيب الشرا فلو رد احدها دون الاخر رده معيبا يعيب الشرا فينتظر اذ لا يمكن الانتفاع له الا بطريق الحياة
فلا يجوز وليس من ضرورة الرضا بخيارها الرضا بغير احدها **فصل في خيار الروبة من اشترى**
مالا مبره بخير عقده مع الخيار وقال الشافعي لا يجوز العقد وفي الكفاية الخلاف فيما اذا كان
المبيع قائما بين يديهما موجودا كما اذا اشترى زينا في الزق او ثرا في جوالق او ثوبا في سم وخوها حتى
لولا يكن كذلك لا يجوز البيع وضع الخلاف في المبيع اذ لا خلاف في الثمن الدين اتفاقا واما الثمن العيني
ففيه الخيار عندنا لانه بمنزلة المبيع له ان المبيع مجهول الوصف وجهاته تمنع الجواز ولنا
قوله عليه السلام من اشترى مالم يره فله الخيار اذا راه قبل هذا موقت بوقت امكان الفسخ اذا
راه والصحيح انه ثابت في جميع العمر ثرا ان اجاز بالقول قبل الروبة لا يزول خياره لانه ثابت عند الروبة
فلا يبطل قبل وقتها وان اجاز بالفعل بان يتصرف فيه يزول كما سبق واما الفسخ بالقول فجاز قبل الروبة
لعدم لزوم العقد لان اللزوم بعد تمام الرضا وتامه بالعلم باوصاف مقصوده وهو غير حاصل قبل الروبة
والخيار للبايع فيما لم يره فانه لو رد البيع فانما يردده لظنه ان البيع بما ظنه فلا يجوز رده لذلك

لا يرد اذا باع على زعمه انه معيب فظهر سليما **ويسقط خيار الاعنى** اي خيار رويته **لمعرفة المبيع**
بما في جواسه بان يحس بيده ان كان يعرف المبيع بالجس كالحشم او بشمه ان كان يعرف بالشم او بوزنه
ان كان يعرف بالذوق **وبالوصف في الخيار** لان التوصيف له بمنزلة رويته ولو وصف له ثرا بصرا خيار
له لان العقد قد تم ولو اشترى بصرا ثم عمى انتقل الخيار الى التوصيف كذا في الدخيرة **او ينظر وكيله**
اي وكيل الاعنى اقول لا حاجة الى هذا اللفظ لانه كان في بيان ما يختص بالاعنى ونظر الوكيل غير مختص
به لان الوكيل اما ان يكون بالقبض او بالشرا وكلاهما معلوم من المسئلة التي عني به **ونظر الوكيل بالقبض** اي قبض
المبيع **مسقط** عند ابي حنيفة خيار رويته الموكل **كالوكيل بالشرا** يعني كما ان نظر الوكيل بالشرا يسقط
خياره **وقالاهو الرسول** يعني نظر الوكيل بالقبض كذا في الرسول في انه لا يسقط الخيار اقول كان ينبغي
له ان لا يردف قوله لانه في طرف النفي لا يقال اردفه لبيان مسئلة اخرى وهو ان نظر الوكيل غير مسقط اتفاقا
لانه لو كان كذا كان عليه ان يبيعه في الدنيا جهة قيد الوكيل بالقبض لانه لو كان وكيل بالروبة لا تكون رويته
كروية الموكل اتفاقا كذا في الخاتمة وصورة الرسول ان يقول المشتري كن رسول اعني في قبضه او يقول المالك
قبضه وفي المصنف الخلاف فيما اذا قبضه وهو يراه اما اذا قبضه مستورا ثم اراد يرد بعد ما نظر اليه ابطال
الخيار قصدا ليس له ذلك اتفاقا بل الخيار لهما لانه وكيل بالقبض لا يسقط الخيار فلا يملك مالم يصر وكيله
وله ان الوكيل بالقبض وكيل تامه وتامه بتمام الصفقة وتامها بتمام خيار الروبة فصار قبضه قبض
الموكل مع الروبة بخلاف الرسول لانه غير نائب عن المشتري **ويكتفى بروية ما يدل على العلم بالمقصد**
لان نظر جميع اجزا المبيع فيجعل متعذرا فيجعل رويته ظاهرة الثوب مثلا الدلالة على العلم بجودته كروية جميع اجزائه
لانه لا شقاوت غالبا **فاذا راي بعض ما لا يتفاوت احاده** وهو ما يعرف بالهودج كالشعير والحفلة
كان كروية كلكه الا ان يكون الباقي اردي مما راه فيثبت له خيار العيب لا خيار الروبة سواء كان في
وعا واحد او في اوعية مختلفة هذا اذا اختلف جنسها وصفها وان اختلفا فان لم يبرك الجنس او النوع فله خيار
الروبة كلها فيثبت له الخيار فيما اذا لم يره من احادها واما العدي المتفاوت فما يتفاوت عند الكرخي
وقال صاحب صاحب الهداية ينبغي ان يكون مما لا يتفاوت **واذا نظر الى ظاهر الصبره او وجه الامة**
وهذا القيد اتفاقي اذ الحكم في العبد كذلك **او جشاة اللحم** اي شاة لحمها مقصود قيد به لان في شاة القنية لا بد
من رويته غير عما لانه هو المقصود **او راي وضع شاة القنية الى اللبن او ذاق ما يطعم سقط الخيار** هذه فروع
الحاصل المقدم **ويضيف** اي ابو يوسف **الى الوجه في الدابة الكفل** يعني يقول لا يسقط خياره بروية وجهها
حتى ينظر الى كفلها لانه موضع مقصود منه كالوجه هو الصحيح كذا في المحيط **والثني** اي يحد بالنظر الى الوجه
لانه هو المقصود اعتبارا بالامة والعبد وشرط بعض العلماء رويته القوام **واسقطنا بروية ظاهر ثوب مطوي**
الا ان يكون في باطنه ما يقصد بالنظر كالحلم ونحوه من النقوش وان كان ثوبا فلا بد ان ينظر الى ظاهر كل
ثوب **وصحح دار** اي اسقطنا الخيار بروية صحح دار **وان لم يشاهد البصر** وقال زفر لا بد من رويته باطن الثوب
مطلقا ومن رويته بيوت الدار لان النظر الى الظاهر لا يعرف اوصاف الباطن ولنا ان رويته جميع الاجزا
متعذر فيكتفى بروية ظاهرها مالم يكن ما يقصد بالنظر **ويشترط رويته في الاصح** يعني مشاهدة البيوت
شرط في زماننا كما قال زفر وعليه الفتوى لان البيوت في زماننا متفاوتة تفاوتا فاحشا ولم تكن كالبيوت
الكائنة في زمان ائمتنا وعلى هذا اذا اشترى بسنانا فلا صح انه لا يكتفى بالنظر الى خارجه **ولو راي دهنه**
في زجاج فهو على خياره يعني اذا اشترى دهنه لم يره ثم راه من وراء زجاج لا يسقط خياره عند ابي حنيفة

لأنه لم يره حقيقة وكذا إذا رأى سمكا في الماء فاشترى به بعد صيده لأنه في خارج الماي يري متفاوتا **واسقطه**
أي محمد خياره لأن هذا الحابل لا يمنع معرفة صفته **في رواية** أي في رواية الحسن عن محمد وفي رواية هشام
عنه أن قوله موافق لقول الإمام **في بيع** أي أبو يوسف البيع **في ثلثي ثلثه** لأنه قادر على تسليمه فخير
إذا رآه **وابطله** محمد لأنه كبيع الولد في بطن الجارية **وإذا انصرف** المشتري قبل الروية **أو لعذر رد**
بعضه بسبب هلاك بعضه **أومات** المشتري **بطل الخيار** أي خيار الروية لنا في صورة تصرفه للام
فلتعلق حق الخيار به وأما في صورته فله أن يأخذ سلبا فيمتنع رده معينا وأما في صورة هلاك بعض
المبيع فلا نه لورد بعضه الباقي لزم تفريق الصفقة وأما في صورة موت المشتري فلا خيار الروية لا ينقل
إلى الوارث فيد بقوله لأن ما لا ينصرف لو كان غير لازم كبيع بشرط الخيار وهبته بلا تسليم لا يبطل الخيار
ولو باع بشرط الخيار للمشتري بطل خيار رويته لأنه من جانبه لازم ولو تصرف بعد رويته بطل خياره
وإن كان غير لازم لأنه يدل على رضاه ولو طلب بالمبيع الذي لم يره شفعة لا يبطل خياره بخلاف خيار الشرط
وخيار العيب **كذا في النهاية** **ولا يبطل بيع الفضل** وهو العاقد بلا إذن من يحتاج إلى إذنه **فتحت المالك** أن أجاز
نقد ولا فلا وقال الشافعي يبطل لأنه تصرف لم يكن مالكا عليه أصاله ولا وكاله فلا ينعقد ولن أنه تصرف
صدر من أهله مضافا إلى محله فينفذ ولا ضرر فيه للمالك لأنه مخير أن يرى فيه نفعا أجازة والافلا هذا إذا
كان هلا للأجازة وإن لم يكن كالصبي فإنه يبطل ببعده وأما في ثلثي الفضولي فينفذ على نفسه إذا أصله أن ينفذ
عليه ولا يتوقف على إجازة من يشتري له وإن لم يصلح كما إذا كان عبدا محجورا يتوقف على الإجازة أيضا وفي
الخائنة الشرا على الفضولي إنما ينفذ إذا قال البائع بعث بكذا فقال الفضولي قبلت ونوى الشراء فلان
وأما إذا قال البائع بعث هذا فلان بكذا وقال الفضولي قبلت لا ينفذ على الفضولي ولا على فلان إن لم يحجر
وتستلزم الإجازة أي إجازة المالك فيدنا به لأن إجازة وارثه به غير جائزة وفي الخلاصة إذا أخذ الثمن
أو طلبه يكون إجازة وإن قال أحسن وأهنت لا يكون إجازة لأنه يذكر على وجه الاستهزاء **قيام المحل**
يعني موقوفه على قيام المعقود عليه لأن إجازة المالك كالمبيع حكما وذلك يقتضي قيام المحل ولو أجازة وهو لا يعلم
حال المبيع جاز في قول أبي يوسف وأبو حنيفة وهو قول محمد لأن الأصل بقاءه ثم رجع عنه وقال لا يصح لو وقع الشك في شرط
الإجازة **والتعاقد بين** أي قيام المشتري فلان الثمن لم يلزمه وهو محي فلا يلزمه بعد موته وأما قيام البائع فلان التسليم
لم يكن لازما عليه فلا يلزمه بعد موته **إذا كان الثمن بينا** أراد به ما لا يتعين بالتحسين فاذا أجاز المالك بيعه يكون الثمن
مملوكا له حتى لو ضاع قبل الإجازة أو بعدها لا يضمنه الفضولي لأن الإجازة اللاحقة كالكال السابغة **وإن كان الثمن**
عينا فقيامه أي يستلزم قيام الثمن أيضا أي كاشتراط قيام المحل لأن الثمن في بيع المتعاضد بيع من وجه كما إذا
باع عبد غيره بثوب فإن الفضولي كان مشتريا ثوبا بعبد الغير والشرا لا يتوقف على الإجازة لأن الثمن يلزم في ذمة
المشتري بالشرا فيلزمه بالتزامه بخلاف البيع لأن تمامه بالمبيع وهو ملك الغير ويتقرر الغير بزمان العقد فقلنا
بالتوقف لئلا يتضرر الغير به فاذا أجاز المالك البيع كان مجيزا نقدا ملكه عوضا عما اشتري فصار الفضولي مستقضا
من المالك ما باعه وإن كان حيوانا لأن استقضاؤه يصح في ضمن المشتري وإن كان لا يصح فصدقا فيرجع المالك على
الفضولي بقيمة العبد لكونه قيميا ومثلا ما باعه إن كان مثليا **وملك الفضولي فسخ البيع قبل الإجازة**
دون النكاح لأن الفضولي في النكاح سفير ومعبر ولهذا لم يشترط بقاءه في إجازة النكاح حتى لو أجاز بعد هلاكه
جاز **ولو أجاز أحد المالكين** الشريك في شئ باعه فضولي **خير المشتري** أي يجعل أبو يوسف المشتري خيرا
في حصته أي في حصة من أجاز العقد منهما لأن المشتري يرغب في شرايه ليسلم له جميع المبيع فاذا لم يسلم

خير لكونه معينا يعيب الشركة **والرهن بها** أي لزم محمد المشتري حصته أحدهما منفردا فيلزمه لأنه رضى بتفريق
الصفقة عليه لعلمه أنهما لا يجتمعان على الإجازة **ومن رأى أحد ثوبين فاشترى أحدهما رأى الآخر**
جاز ردها لأنه لو جاز رده دون الآخر تفريق الصفقة على البائع قبل الاتمام لأن خيار الروية في أحدهما يمنع تمام
الصفقة والتفريق قبل تمامها غير جائز كالمخ في ابتدا الصفقة وكذا إذا كان مخيرا لخيار الشرط بخلاف ما إذا وجد أحدها
بعد القبض معيبا حيث رده لأن خيار العيب لا يمنع تمام الصفقة فلا يوجد تفريق قبل تمامها **ومن اشترى ثوبا**
رأه من قبل أي قبل شرايه **فان تغير المبيع** غير المشتري إذا رآه لأن المبيع بوصفه حين العقد مجهول له وخيار
الروية إنما يثبت لجهالة الوصف فيد بالتغير لأنه لو لم يتغير لخياره لكونه معلوما الوصف وإذا اختلفا فالقول
للبائع لأن المدعى يدعي امرأ عارضا إلا إذا بعدت المدة فينبذ يكون القول للمشتري **فصل في**
خيار العيب إذا وجد المشتري بالمبيع عيبا كان عند البائع ولم يشاهده ولم يرض به بعد رويته ولم يتعيب
عنده بعيب آخر **فان شأنا أخذه بكل الثمن وان شأنا رده** لأن مطلقا المبيع يقتضي سلامة المبيع عن العيب فإذ
فات بتغير المشتري **ولا يمسكه ويأخذ النقصان** لأنه لو أخذ نقصان العيب من البائع مع استكمال العيب يخرج
المبيع عن ملكه بأقل من الثمن المسمى وفيه اضطرار له لأنه لم يرض بخير وجهه بأقل منه وأما ضرر المشتري فمدفوع
بالروية **وكما أوجب نقصان الثمن في عادة التجار** كان عيبا لكون المبيع ناقصا في المالبه **وإذا سرق**
صغير يعقل أو بال في الفراش أو ابن عند البائع ثم المشتري يعني ثم وجد هذه الأفعال عند المشتري
رده ان شأنا فيد بقوله يعقل لأنه لو كان صغيرا لا يعقل لا تعد هذه الأفعال منه عيبا لأننا صادرة عن اختيار صحيح
وعدم عقله هنا أن لا يأكل ولا يشرب وحده وفيد بقوله عند البائع ثم المشتري لأنه لو وجد عند البائع ولم
يوجد عند المشتري أو بالعكس لا يردده وأما الجنون فهو عيب مطلق لا يختلف في حالتي الصغير والكبير لأن سببه وهو
محل الدماغ واحد وإنما شرط معاودة العيب عند المشتري لأن الله تعالى قادر على إزالة الآفة فلا بد من المعاودة
وان فعل ذلك أي فعل الصغير كذا من هذه الأفعال عند المشتري **بعد بلوغه لم يردده** لاختلاف السبب
البول في الفراش لضعف في المثلثة وبعد البلوغ لدا في البطن والابق من المولى ومودعه عيب وإن كان
مادون السفر ولو أبق من الغاصب إلى المولى فليس بعيب **وان أبق إلى غيره** ولم يخرج من البلد إن كانت
البلد صغيرة لا تخفى الأبق على أهله لا يكون عيبا كذا في التبيين وذكر في الفوائد البرهانية ليس للمشتري أن يطالب
البائع بالثمن قبل عوده من الأبق وإن كان البائع أقر به **الا ان يوجد عند البائع بعد البلوغ** فينبذ
يرده بذلك لا بخلاف السبب **وتزد الأمانة البالغة بالاستحاضة وانقطاع الحيض** لأن كلاهما علامة للام
وفي الكافي لا يقبل قول الأمانة فيه في ظاهر الرواية ولو أقام المشتري بينه على ثبوت الانقطاع عند البائع لا تسمع لأنه
لا يعرف ولو أقامها على الاستحاضة تقبل لأنها دون الدم فيطلع عليه وفي النهاية دعوى الانقطاع لا تسمع إذا لم
يذكر مدة مدبره وهي سفتان عند أبي حنيفة وثلاثة أشهر عند أبي يوسف وأربعة أشهر عند محمد وكذا لا تسمع
مالم يدع أن الانقطاع سبب الحمل ولذا لأنه بدون هذين السببين لا يعد عيبا والمرجع في الحمل إلى قول النساء
وفي الداء إلى قول طبيين عدلين وفي الغاية إنما يثبت بشهادتهم في حق الخصومة في توجيه العيب على البائع لا
حق القسح لأنه قوى وشهادتهم ضعيفة وروى عن محمد أنها ترد بشهادتهم من غير عيب البائع **والدف** وهو
نثر اللبظ **والبحر** وهو نثر النمل **والزنا** ولد الزنا **فيها** يعني ترضا الأمانة بواحد من هذه الأوصاف لأن الغالب
أن الافتراض مقصود منها وهذه الصفات محللة به وفي المال إلى الزنا في الجارية عيب وإن لم تعد عند المشتري
لحقوق العاريا ولأولادها **وكذا في الغلام وعادة** وفيه لف وشرع في الدفر والبحر في الغلام إنما يكون عيبا

اذا كان عن كافي باطنه وكذا الزنا انما يكون عيبا اذا كان عادة لها وذلك بان وجد اكثر من مرتبة وفي القينة
اشترى عبدا يجعله عمل قوم لوط فان كان مجانا فهو عيب لانه دليل لالبنية وان كان باجرا فلا خلاف الجارية
فانه يكون عيبا كيف كان **وبالكفر والجنون فيها** اما الكفر فلان المسلم ينفر عن صحبة الكافر للعداوة الدينية واما الجنون
فلكونه من افة في الدماغ ولو اشترى على انه كافر فوجده مسلما لا يردده عندنا خلافا للشافعي **واذا وجد عند**
المشتري عيب واطلع على عيب قديم اخذ النقصان لانه اخذ منه سليما عن العيب الحادث فتعذر
مشعوكا به وطريق معرفة النقصان تقوم بالمبيع بالعيب القائم وسليما عنه فما نقصه العيب ان كان عشر
من القيمة السليمة يرجع على البايع بعشر الثمن وان كان خمسا يرجع به كما اذا باع ثوبا بعشرة وقيمته ما يقا
نقصه العيب ان كان عشرا يرجع من الثمن درهمان وان كان عشرين درهمين **ولا يردده الا برضى البايع**
لان امتناع رده كان لحقه فاذا رضى بالعيب فقد رضى بسقوط حقه فجاز **ولم يجزى الرد اى بالمبيع مع ضمان**
النقصان اى ضمان المشتري نقصان العيب الحادث واجازه مالك لان يجوز الرد فاقبل وهو الاطلاع على عيب قديم
فيراى حق البايع بضمان النقصان ولنا ان المبيع بعد ما حدث فيه عيب لم يكن عيبا اخذ من البايع فيمنع رده
اليه فتعجز الرجوع بالنقصان رعاية لحق المشتري **وحكم ابو يوسف تخليف المشتري** اى ان يحلف القاصي المشتري
على نفي رضاه بالعيب اى على نفي فعل بطل له حق الرد كالوطي والاستحلام بعد العلم بالعيب انما يذكر
هذا القيد لانه مذكور في المنظومة لان فعل ما يسقط به الرد كانه جعله رضى بالعيب فافتصر عليه
وان لم يردعه البايع اى رضى البايع لانه حكم بالرد بلا تخليف فرمما ظهر منه ما يمنع الرد وانتقص قضاؤه
وقالا لا يحلفه ما لم يطلب البايع لان اليمين حقه فلا يثبت بدون طلبه **ولو قطع الثوب فوجده معيارا**
ينقصانه لان القطع عيب حادث فامتنع به الرد **ويردده اى المشتري** الثوب ان رضى البايع باخذ ثوبه
مقطوعا **وان باعه اى المشتري** الثوب بعد ما قطعه **لم يرجع به** اى بنقصان العيب لانه يبيعه صار حاسبا
للمبيع معنى ولو حبسه واراد ان يرجع بالنقصان ليس له ذلك **ولو خاطبه اى المشتري** الثوب بعد قطعه **اوصفه**
احمر فبده لتكون الزيادة في المبيع ثابتة اتفاقا لانه لو صبغه اسود يكون نقصانا عند اى حنيفة وقال لا يكون زياده
اولت السوتين يعنى لو كان المبيع سوتين فخلط به سمن ثم وجد به عيبا **رجع به** اى بنقصان العيب **لم يكن**
للبايع اخذه وان رضى لان الرد بدون الزيادة غير ممكن ومعها ايضا لان العقد لم يرد عليها فلا يرد الفسخ اعلم
ان الحياطة ان كانت لولده الكبير رجع بالنقصان ما لم يسلم اليه وان كانت لولده الصغير لم يرجع لانه بالقطع
لاجله صار وارها له فصار حاسبا للمبيع ولا يرجع به **فان باعه اى المبيع** بعد ما زاد فيه الحياطة او غيرها **رجع به**
اى بنقصان العيب لان الرد امتنع قبل البيع بالزيادة فلا يكون بالمبيع حاسبا للمبيع **ولو وجد العبد مباح الدم**
لكونه قاطع الطريق او مرتدا **فقتل عنده** اى عند المشتري **فله كل الثمن** يعنى ينقص المبيع ويرجع المشتري على
البايع بجميع الثمن عند اى حنيفة **ولو قطع** اى عضوا العبد عند المشتري **سرقه** عند البايع فهو مخير
عند اى حنيفة **ان شارد العبد واسترد الثمن او امسك العبد واسترد النصف** اى نصف ثمنه من البايع
لان اليد من اللادى نصفه فيجب عليه من يده له بحسابه **وقالا يرجع بالنقصان فيها** اى في المشتريين
بان يقوم العبد في المسئلة الاولى جلال الدم وحرمة وفي المسئلة الثانية واجب لقطع وغير واجبه فيرجع
المشتري من الثمن بفضل ما بينهما قيد بالقتل لانه لو مات كان الثمن مقررا على المشتري وقيد القتل بكونه عند
المشتري لانه لو قتل عند البايع بطل البيع اتفاقا كذا في المبسوط وذكر في الحقايق لو وجده واجب الحد واقيم
الحد عليه عند المشتري فبات لا يرجع بشئ على البايع اتفاقا علم به ام لا لهما ان وجوب القتل لا ينافى المالمية

ولما اصحح **ولو اشترى عند المشتري** ثمنه عليه فكذا اذا قطع لانه عيب حدث عند المشتري غاية الامر
ان سبب كل منهما وجد عند البايع فتعذر الرد وتعجز الرجوع كما اذا اشترى جارية حبلى او محبوسه فماتت
في يد المشتري يرجع بالنقصان وله ان كلا من القتل والقطع مضاف الى سببه فكان لنفس العبد او يده
مستحق حال كونه عند البايع فينقص به قبض المشتري فيرجع بالثمن كله في القتل وينصفه في القطع
ومثله الولادة والحكمى ان علم انها ماتت بهما فعلى الخلاف ايضا يرجع بجميع الثمن عنده كذا رواه ابن منذر
عنه ولين سلم انها وفاقيه فالسبب غير موجب اذا الغالب فيها السلامة واصل الخلاف ان وجوب القتل والقطع
استحقاق عنده وعيب عندها وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا اشترى وهو عالم بوجوب القتل والقطع لا يبطل حقه
عنده لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع ويبطل عندها لان العلم بالعيب رضى به وفيما اذا سرق عند البايع ثم
عند المشتري فقطع بهما يرجع بربع الثمن عنده وبالنقصان عندها **ولو ظهر بعد موت اى العيب** بعد موت المبيع
او عتق او تدبير او استيلاء رجح بالنقصان اما في الموت فلان امتناع الرد ثبت بغير صنعه واما في
الاعتاق فلان الملك انتهى به فاشبه الموت واما في التدبير والاستيلاء فلان تعذر الرد مع بقا المحل امر حكى ثبت
بغير صنعه **او بعد كتابة او عتق على مال او باق** يعنى لو ظهر العيب بعد ما كاتبه المشتري واعتقه على
مال او باق من عنده فهو اى رجوع النقصان **ممتنع** عند اى حنيفة **ومخالفه** ابو يوسف ويقول يرجع به
في الكتابة والعتق على مال له ان البدل والمبدل ملكه فلا يكونان بدلا حقيقة فصار كالاعتاق بغير مال وفي
الاعتاق ان العجز عن الرد متحقق والعود موهوم فيرجع بالنقصان ولا يبي حنيفة فيها ان كلامهما
ازالة الملك وفي الاباق ان عود الباقي ورده ممكن وذلك مانع من الرجوع **وهو بعد قتله وليس الثوب**
واكل الطعام ممتنع يعنى المشتري اذا اقبل المبيع او ليس الثوب فخرق واكل ما اشتراه ثم علم العيب لا يرجع
بالنقصان عند اى حنيفة **وقالا يرجع** لان هذا القتل لا يتعلق به حكم دينوى كالضمان والنقصان فصار كالموت
وان اكل واللبس تصرف مشروع ومقر ملكه كالعتق فلا يمنع الرجوع وله ان هذا اطلاق للمبيع وهو فعل
مضمون وسقوط الضمان بالملك وسقوط الضمان كالبطلان فصار كالبائع بشرط الرجوع ان لا يكون مسكا
للمبيع وامساكه البطلان كالمساك العجز معنى فيبطل معنى الرجوع بخلاف الاعتاق لا انها الملك وليس بانلاف
ولو اكل بعض الطعام ثم وجد عيبا فيه فالرد والرجوع يعنى رد ما بقى والرجوع فيما اكل خلاها
ممتنعان عند اى حنيفة **وحكم به** اى ابو يوسف بالرجوع **وبالرد ان رضى به** البايع لان استحقاق الرد
في الكل دون البعض فيتوقف على رضاه **لامطلقا** يعنى قال محمد يردها البايع رضى البايع به او لا
لان رده ممكن والتعريض لا يضره ويرجع بالنقصان فيما اكل لتعذر رد وفي الحقايق الخلاف فيما اذا
كان في وعاء واحد فان كان في وعاءين فاكل احدهما او باع ثم علم بعيب كان بكل ذلك رده الباقي
حصته من الثمن اتفاقا وفي شرح الجامع الصغير للفقهاء اى الليث المدرك في عشر بيضات يكون عيبا
وسبعة فاشده في مائة جوزة لا يكون عيبا لانها لا تخلو عنها عاده وانما سبب لاثرتها لا
يبغى في لكل عند اى حنيفة ويرجع بكل الثمن لجمعه في العقد بين ما له قيمة وبين ما لا قيمة له
فصار كبيع حر وعبد معا وعندهما يصح العقد فيما كان صحيحا وفيما يفسد العقد في الكل
اتفاقا لان الثمن لم يفصل كالمفضل ثمنه قالوا هذا اذا وجدها خاوية وان كان فيها ليصل
للعلف او لكل بعض الفقهاء لا يفسد العقد اتفاقا لان لها قيمة فيرجع بنقصان العيب فيما
كسره ولا يرد الباقي الا اذا اقام البينة على ان الباقي معيب **ولو وجد احد عبد بن معيبا**

قبل القبض منعنا رده وحله بل يرد بها معا او يقبضها وقال زفر يرد المعيب خاصة في قوله احد
عبد بن اشارة الى ان الخلاف فيما اذا كان المبيع قيميا حتى لو كان مثليا وكان من جنس واحد وجد في بعض
عيب لا يرد المعيب خاصة اتفاقا وفيما اذا امكن افراد احدهما بالانقضاء لانه لو لم يمكن كما اذا اشترى خفين
ووجد في احدهما عيبا لا يرد المعيب خاصة اتفاقا وفيه بقوله قبل القبض لانه بعد قبضها يجوز له رد المعيب
خاصة اتفاقا لانه قياس قبل القبض بما بعد القبض ولنا ان تمام الصفقة بقبض المبيع ورد احدهما قبل
القبض تقرق الصفقة قبل تمامها فلا يجوز كما لو باع شيئين فقبل احدهما دون الاخر وذكر في الهداية خلاف
زفر فيما قبل القبض وجعل ما قبل القبض مقيسا عليه والجامع دفع الضرر عن البائع لعل الرواية كانت
مختلفة عن زفر **ومنعه من الرجوع بالقبض لو باع نصف عبد اشتراه ثم وجد به عيبا** يعني
اذا اشترى عبدا ثم باع نصفه من رجل ثم وجد به عيبا منع علما وانما من الرجوع بنقصان العيب في النصف الباقي
وقال زفر يرجع بالثلث بحصة نقصان النصف الباقي لان العيب سبب للرد لكنه تحذر لحدوث عيب المشتركة
الشركة فيه عند المشتري فتعين الرجوع ولنا ان العيب الحادث حصل بنصفه وهو بيع بعضه فلا يرجع كما
لو باع كله **ومنعه الرد بالعيب لو طمها بتيبا** يعني اذا وجد بالامة المشتراة الثيب عيبا بعد وطمها لا يرد عينا
وقال الشافعي يرد عينا فتيبا لانها لو كانت بكر او طمها لا يرد بها بالعيب اتفاقا لانه ان وطمها كان حلالا ولم ينقص
من ما ليتها شيئا ولنا ان بوطيه استوفى ماها وهو جزؤها فاذا اردتها صار كأنه امسك بعضها ورد باقيها **ولو باع ما**
اشتراه على اخر فارد المشتري الثاني رده بعيب اي يدعى عيب موجود عند البائع الاول يحدث مثله **فانكر**
المشتري الاول ثبوت العيب عنده **ففيه** اي اقام المشتري الثاني بينه على ما ادعاه **ورده** المشتري الثاني المبيع على
المشتري الاول بقضا القاضي **حكم له به على الاول** اي ابو يوسف للمشتري الاول بان يردده على بايعه وهو اي قول ابو يوسف
رواية عن ابي حنيفة **ومنعه** اي قال محمد لا يردده لان المشتري الاول انكر عيب المبيع فاذا اراد الرد على بايعه صار
ثبوت العيب فيه وهذا تناقض مانع عن صحة الدعوى ولها ان المشتري الاول صار مكذبا باليمين فجعل انكاره
كعدمه فيصح دعواه وقال صاحب الحقايق موضع الخلاف دعوى وجود العيب عند البائع الاول اذ لو اقام
بينه عند المشتري الاول ليس للمشتري الاول ان يخاصم بايعه اتفاقا فانه ما جعل مكذبا في اقراره بكونها سليمة
عند البائع الاول من المحيط قيدنا العيب بان يحدث مثله لانه لو لم يحدث يرد المشتري الاول على بايعه اتفاقا
وقيدنا الرد بالقضاء لانه لو كان بالتراضي ليس للبائع ان يردده على بايعه الاول اتفاقا سواء كان عيبا يحدث مثله
او لم يكن كالاصح الزايدة لان الرد به فسخ في حقها بيع جديد في حق ثالث والبائع الاول ثالثا في الكفاية
وذكر في المحيط من اشترى دارا بدرهم وقبض الدار فباعها من ثالث فردها على الاوسط بغير قضا كان للاوسط ان
يردها على الاول ولا يشبه هذا العرض لان الدينار لا يتعين بالتعيين وكان العقد واقعا على دينار في اللغة
وانما ثبت الملك في هذا الدينار بالقبض وقد انتقض القبض بالرد فعاد الى قديم الملك وكان له ان يردده واما
العرض فانما ملك العقد عينا والرد بغير قضا عقد جديد في حق ثالث فلا يردده وذكر في التبيين هذا اذا كان الرد
بعيد القبض وان كان قبله فله ان يردده على الاول وان كان بالتراضي في غير العقار لان مع المبيع قبل القبض لا
فلا يمكن جعله بيعا في حق غيرهما واما في العقار فلا يردده لان بيعه قبل القبض جائز وقال محمد له ان يردده في
العقار ايضا لانه كالمقول عنده **ولو مات احد الباعين والاخر اي البائع الاخر وارثه فارد المشتري الرد**
على البائع بعيب فانكر ثبوت العيب **يا من تخليفه** اي ابو يوسف بان يحلف القاضي البائع على التثبت في حق نفسه
فقط بان يقول والله بعث هذا وما للمشتري حق الرد على من الوجه الذي يدعيه لان اليمين على العلم محض في

من اليمين على التثبت **قال محمد وعلى العلم في حق مورثه** يعني تخليفه في حق نفسه على التثبت
وفي حق مورثه على عدم العلم بالعيب لان المورث لو كان حيا فله تخليفه على التثبت فيحلف وارثه
على ما يلقى به وهو عدم العلم لانه قايمة مقامه **ولو باعه على انه بري من شجرة فاذا به شجنان عتبه**
اي ابو يوسف البائع **في تعيين المبراعنه** اي في تعيين الشجرة التي يرا منها لان البري هو البائع وكان الخيار في
التعيين اليه **وجعله** اي محذرا من خيار التعيين **المشتري** لان حق الرد بالعيب له وانما يسقط هذا الحق برضاه وكان
تعيين ما رضيه اليه وشرع الخلاف يظهر فيما اذا تعذر رد المبيع بعيب حادث او بغيره **ولو وجد رب السلم**
المسلم فيه معيبا وقد حدث اخر اي عيب اخر عند رب السلم فان قبل اي المسلم اليه المسلم فيه
بالعيب الحادث **عاد السلم** وانتقض القبض **وله الابا** يعني للمسلم اليه ان يابى عن المقول عند ابي حنيفة
من غير لزوم شيء لان المعقود عليه في باب السلم الدين والعين غير الدين فاذا قبض رب السلم المسلم فيه
يثبت في ذمة المسلم اليه مثل ما قبضه ثم يصير ذلك قضا صافيا فلو اخذ رب السلم للعيب شيئا بعد وقوع
المقاصة لكان ذلك **ربا وبامر** ابو يوسف رب السلم اذا ابى المسلم اليه عن المقول **بردمثل المقبوض**
اي بان يرد المسلم اليه مثل ما قبضه **والوفاء بالشرط** اي بما شرط في عقد السلم من ايفاء المبيع لما مر من
اصله من ان الدين اذا استوفى من غيره ربه ووفاء فانفقها ثم علم انها زبوف يرد مثل الزبوف ويرجع بالحياض
وحكم بالرجوع بالنقصان في اس المال يعني قال محمد اذا ابى المسلم اليه عن قبول ما اعطاه يدفع الى رب
السلم حصة العيب القديم الذي في السلم فيه من اس المال عشرة دراهم والمسلم فيه مائة قفين من الحنطة الجيدة
فلما قبض الحنطة عند حلول الاجل حدث فيها عيب واطلع على عيب كان فيها فان ابى المسلم اليه ان يقبلها
وجب على رب السلم من اس المال بقدر النقصان حتى لو كان قيمة هذه الحنطة عشرة دنانير بدون ذلك
العيب وسبب ذلك العيب انتقص عليه ان يزددها واحدا من اس المال لمحمد ان بعض المبيع منع
عنه فيرجع ببعض الثمن **ولو باع بشرط البراة من كل عيب صح** لان مقتضى البيع ثبوت الملك في المبيع
سواء كان معيبا او سليما بشرط البراة يكون مقرا لاحد نوعيه فلا يفسد به العقد **وحكم** ابو يوسف في الصورة
المدكورة **بدخول الموجود** اي العيب الموجود في المبيع عند القبض **والحادث قبل القبض** لان عرض البائع ان يلزم
العقد على المشتري وذلك انما يبرهان بعم الحادث والموجود **واخرج** محمد **الحادث** لان البراة انما تكون عن العيب
الموجود دون المعدوم وقت البيع هذا اذا اطلق وقال من كل عيب به لم ينصرف الى الحادث اتفاقا قيد
بقوله قبل القبض لان الحادث بعده غير داخل اتفاقا **ولم يفسد البيع ولا الابرا** وقال الشافعي يفسد كلاهما
لان في الابرا معنى التملك ولهذا يرد بالرد وتمليك المجهول غير صحيح فيفسد البيع بعد الشرط ولنا ان هذا
الابرا ليس فيه معنى التملك لانه ليس يابرا عن المال بل عن الوصف وليس سلم فلهذه جهالة لا تقضي الى المنازعة فلا
تمنع صحة التملك كما جاز بيع فقير من صبر **ولا اجزاه مع فساد الشرط المجهول** يعني جاز عندنا البيع بشرط
البراة ايضا وقال زفر جاز والشرط فاسد اما فساد الشرط فمعلوم من دليل الشافعي واما جواز البيع فمعلوم من
دليلنا اقول بغير من الجملة الشرطية وهي قوله ولو باع ان صحة البيع بهذا الشرط اتفاقية ومن قوله ولم يفسد البيع
انها خلا فيه وجهان مناسب وكان الاولى ان يقول ولو باع بشرط البراة من كل عيب لم يفسد ولا الابرا
ولا اجزاه مع فساد الشرط المجهول فيحكم بدخول الموجود والحادث قبل القبض واخرج الحادث **ولا يرد**
المصرا اي لا يجزى للمشتري ان يرد ما اشتراه اذا وجدها مصرا وهي ما كانت قليلة اللبس وشد البائع
ضرعها ليجمع لبنها فيظن المشتري انها غيرة اللبن **مع لبنها ولا مع صاع تمر لفقده** وقال الشافعي

كذلك **ولو جمع بين حر وعبد** اودكية وميتة فباعهما بصفقة واحدة **وفصل الثامن** بان سمي لكل منهما
ثمنًا على حدة **فالفاسد سائر عند** ابي حنيفة من الحر الى العبد وقال البيهقي جاز في حصة العبد قال
المصنف في شرحه الفاسد هاهنا مجاز عن البطلان وهو من لفظ ابي حنيفة واقول ذهب الى هذا التجوز
لان في الحر كان باطلا فاسدا لكن لزم منه محذور اخر وهو ان البطلان لو كان ساريا الى العن يلهي ان يبطل
معده كالحري وليس كذلك بل الوجه ان يراد من الفاسد عدم الجواز ليقينا وللحر قيد بتفصيل الثمن لانه لو لم
يفصله وسمي لكلاهما واحدا فالبيع باطل اتفاقا لهما ان الصفقة متعدده مع تفصيل الثمن فلا يسيى من احدهما
الى الاخرى كما لو جمع بين اخيه واجنبية يتزوجها وله ان ركن العقد وهو الاتجاب والقبول متعلق بهما
فاستحال جعله متعددا فيهما فاذا فسد العقد في بعض المبيع فسد في البعض الباقي بالضرورة وانما فسد في
العن لان قبول العقد في الحر كان شرطا في قبوله في العن وانه شرط فاسد لان الحر ليس بمال فكان بدله خاليا
عن العوض فاذا قال يعتقها بالف صار كانه قال يعتق هذا العبد بخمسماية على ان يسلم الى خمسمائة اخرى وهو
عين الربا بخلاف النكاح فانه لا يبطل بالشروط الفاسدة **او بين عبده وعبد غيره** يعني لو جمع بينهما فباعهما معا
مع العقد في عبده بالحصة من الثمن اتفاقا لان عبد الغير محل للبيع فدخل في العقد ثم توقف على اجازة
المالك وصح في ملك نفسه بالحصة **او مدبر** يعني لو جمع بين عبده ومدبره **او مكاتب وام ولد** اي لو جمع بين
عبده ومكاتب وام ولد **اجزأه فبدها** اي جاز البيع في عبده بالحصة عندنا وقال زفر لا يجوز لانهم ليسوا
محل للبيع فصار كما لو جمع بين حر وعبد ولنا ان بيع المدبر وام الولد جاز بغير نقض القاضي وبيع المكاتب جاز
برضاه في الرواية الظاهرة فدل هذا على انهم مال فدخلوا ابتداء في العقد ثم خرجوا عنه لاستحقاقهم انفسهم بانفصال
الحرية من وجه فصار جمع العبد مع كل منهم بمنزلة بيع عبدتين استحقوا احدهما وفي الحقايق الجمع بين العبد وبين محتق
البعض كالمجمع بين الحر والعبد لان كتابة معتق البعض لا يقبل النسخ وان عجز عن السعيه **ونصحه شركا في**
مسلم او مصحفا مع الاجبار عن اخر اجهما عن ملكه وقال الشافعي لا يجوز لان جوان اذا لا
لها من حصة مملوكيتها الكافر ولهذا لم يجز نكاح الكافر المسلمة ولنا ان البيع صدر من اهل مضا فالى محله
فوجب انعقاده ولكن يجبر على الاجزأ دفعه لذل المذكور كالحرم اذا اخذ صيدا بملكه ويومر بارساله قيد
بالشر لان الكافر لو استاجر مسلما للخدمة جاز لانه ياخذ الاجر فيكون عاملا لنفسه معني ولكن يكره لان فيه
امتناعه صورة **ولو عقد على جنس فظهر خلافه كيا قوت ظهر زجاجا بطل** لان المسمى معدوم والعقد
تعلق به فيبطل لعدم المحل **او اختلفا في الوصف** يعني لو كان مظهر من جنس ما عقد عليه واختلف وصفها
والتفاوت بين الوصفين في الاعراض فاحش وهذه الجملة اسمية حال **كغلام** اي كمن بيع اشتراه على انه غلام ثم **ظهر**
جارية او هر اي كمن اشترى على انه هر وي ميسوب الى هر **فكان مرويا** اي ثوبا ميسوبا الى مروا وهو اسم بطل
ابطلتاه وقال زفر يجوز بيعه لان جنسهما واحد لكنه يخبر لفوات الوصف المرغوب ولنا ان المقصود من البيع
حصول غرض المشتري من المبيع فاذا لم يحصل غرضه صار كانه ليس من ذلك الجنس قيد التفاوت بالفاحش لانه لو لم
يكن فاحشا لا يفسد البيع كما اذا اشترى جارية على انها صغيرة فاذا هي بالغه وكشفا فظهر نجه لان القيد
من الا والخدمة ومن الثاني الاكل وعن ابي حنيفة رضي الله عنه انه اثبت الخيار في مال يقش لفوات الوصف المرغوب
فيه وفي الخلاصة لو اشترى رضا على انها خالية عن النوايت الديوانية او على ان قانونها كذا فاذا هو الكش
فله ان يردّها ولو اشترى ثوبا على انه خز فاذا الحمته خز وسداه قطن لا يردّه لان اللحية اصل **ويوقف بيع**
الرهن والمستاجر يعني اذا باع الرهن او المورج العبد المستاجر فانه يتوقف على اجازة المرتهن

والمستاجر الا ان المستاجر ملك قبض المبيع وملك اجازته والمرتهن ملك الاجازة ولا يملك القبض
وان لم يجز المستاجر ان يفسخ الاجازة بينهما ونقد البيع السابق كذا في الخاتمة **في الاصح** قيده اخرا
عما قال بعض اصحابنا انه فاسد لان البائع غير قادر على تسليمه لتعلق حق الغيبة وانما الخيار قول من
قال انه موقوف لان العقد ورد على ملك نفسه فيجب ان ينفذ وتعلق حق الخيار بما يوثق في عقد
لزمه دون افساده والقدرة على التسليم عقيب العقد غير لازمة فان فسد الرهن وفسخ الاجازة
ممكن واذا اجازة المستاجر والمرتهن ورد المشتري المبيع بعيب فيل لا يعود عقد الرهن والاجازة
وقيل يعود كما اذا اخبر الرهن بطل حكمه ثم اذا تخلل عا د رهنه وورد **ويفسد بيع ما تعدى تسليمه**
لفوات المقصود من العقد بفوات التسليم **كالابن عند غير المشتري** قيده لانه لو كان عند المشتري
صح بيعه لزوال المانع وهو العجز عن التسليم لكن لا يكون ذلك بالقبض نابيا عن قبض المبيع كما اذا شهد على نفسه
انه اخذه ليرده على مالكه لان قبضه ذلك قبض امانه وهو ضعيف وقبض المبيع قوى لكونه مجبور عليه
والضعيف لا يثوب عن القوى وان لم يكن اشهد على نفسه عند اخذه بكونه نابيا عنه لان قبضه ذلك قبض
عصب وهو مضمون لقبض المبيع فيثوب عنه وعند ابي يوسف قبضه لا يكون نابيا عنه في هذا القسم ايضا
لانه يكون امانة بلا شرط الاشهاد عنه **والسك والطير** اي يفسد بيعهما **قبل جديدها** لان كلامهما غير
مملوك قيده لانه لو اخذ السمك والقاه في حفيرة او هيا له موضعا فدخل فيه حيث لا يمكنه الخروج بملكه ولا
يفسد بيعه اذا لم يحتج في اخذه الى تكلف وكذا اذا باع طيرا له يطير في الهواء ان كان بحيث يعود الى بيته وباعه
بلا تكلف يجوز **وافسد وامتلك الدين من غير من هو اى الدين عليه** وقال مالك يجوز لانه مال قابل للملك
ولهذا يجوز الشرا به فيجوز تملكه كما لو ملكه ممن عليه الدين ولنا انه تملك ما لا يقدر على تسليمه
لانه عاجز عن تسليم ما في ذمة الغير فاما تملكه ممن عليه فاسقاط لا يقتضي التسليم وفي القنية لو هبت
دينا على زوجها من ابنة الصغير صح لان هبة الدين من غير من هو عليه يجوز اذا سلطه على القبض والاب
ولاية القبض لولد الصغير فكان قبضه كقبض الغير فكأنها سلطت الصغير على قبضه وفي الحقايق فان
قلت جوزتموه في الحوالة قلت ذكر في الجامع الكبير لقاضي خان انما يجوز لانه تملك حكما لا فسادا فكم من شيء
يقتضضنا ولا يثبت قصدا **ويفسد بيع الاوصاف والاتباع كالبينة شاة حية** البينة الشاة بفتح الهمزة
وسكون اللام ذنبها واذا ثبتت قلت البان بدون التاكاد في الصحاح هذا مثال للاوصاف فيبيعها قبل الذبح حرام
والزام الذبح على البائع اضرار **وكالحمل والنتاج** فانما اتباع الحمل يفتح الحام وسكون الميم ما كان في البطن
من الولد والنتاج ما سجدت في البطن ويحتمل ان يراد بالحمل حمل الانسان وبالنتاج نتاج غيره وان يكون الالف
واللام في النتاج بدلا من المضاف اليه اراد به نتاج الحمل لما روي انه عليه السلام نفى عن بيع الحبيكة
وحمل الحبيكة **والدين في الضرع** لانه عليه السلام عن بيعه فيه **ولبن المرأة** في قدح **ولا تجزئ مطلقا**
يعني بيع لبن امرأة في القدح حرة كانت او امه غير جاز عندنا وقال الشافعي يجوز لانه مشروب طاهر
تعلقت به منفعة فيجوز بيعه كالعصير ولنا ان جزا الادمى مكرم وفي بيعه اهانتة **فنجيز في الامه**
يعني بيع لبن الامه جاز عند ابي يوسف لان البيع يرد على نفسها فيجوز ان يرد على جزئها ولها ما مر
من الدليل واما ايراد البيع على نفس الامه لان الرق وصف جميعها لكونه يحمل القوة والدين لا حياة فيه
فلا يحله الرق **ويعجز ابو يوسف بيع الصوف على ظهر الغنم** لانه مال معدور التسليم في الحال فيجوز
كبيع التفصيل وقال لا يجوز لان الصوف يتمو من اسفله لا يرى انه اذا اخضر ترك زمانا فبع الحظوب

على رأسه لا على أصله فيلزم الاختلاط وانما جاز بيع اغصان الخلف ان يبيع موضع قطعها لانه
ينمو من اعلاه الا يرى انه اذا ربط خيط في رأس غصن وترك انما يبقى الخيط اسفل مما في رأسه
واما بيع الكراث فجائز وان كان ينمو للتعامل كذا في التمه **ويفسد بيع ما لا يتبع بعض الايض**
على البايع كذا راع من ثوب وجدع في سقف لانه لا بد له من تسليمه فاذا الحقه ضر فيه رعا لرضاه
فيرجع عن قوله فيفضي الى النزاع فينبذ بالضرر لانه لو باع ما يتبع بعض بلا ضرر فكيف من صبره او راع
من كرايس غير مهيا للبرجاء فلو قطع الذراع او قلع الجذع قبل الفسخ عاد العقد صحيحا بخلاف ما
اذا باع جلد حيوان وذبحه وسلمه او باع نوى تمر وشقه وسلمه حيث لا يعود صحيحا لان اتصال الجلد والنوى
خلق فصارا للجزء عنه اصليا بخلاف اتصال الجذع والثوب فانه بوضع المخلوق **والجمالة** يعني يفسد البيع بجماله
المبيع اذا لم يكن فيه خيار التعيين للبايع او المشتري **كثوب من اثنين** اي كبيع ثوب من اثنين ومن ثلثة اثواب ولو باع
ثوبا من اربعة اثواب لا يجوز وان شرط فيه خيار التعيين تندفع بالثلثات لوجود الجيد
والوسط والردى فلم يجز فيما وراها كذا في التبيين **ومرئبة القانص وبالق الحجر والملاسة والمنابد**
هذه يبيع كانت في الجاهلية كان الرجلان يتساو ما من المبيع فاذا التقي المشتري عليه حصاة او بندة
البايع اليه لزم البيع ففسدت لورود النهي عنها لما فيه من معنى التعلق فصار كانه قال اذا القيت عليه حجر
فهو لك **وبيع المجاملة** وهي بيع الخنطة في سنبلة الخنطة مثل كيلها تقدير لان الجمالة في المماثلة تقضي الى الربا
وتفسد بيع المرابنة وهو بيع الرطب على النخل بمرجد ود مثل كيله **تقدرا ولو فيما دون خمسة اوسق**
يعنى هو فاسد عندنا سواء كان ما قدره اقل من خمسة اوسق او اقل وقال الشافعي يجوز اذا كان اقل من خمسة
اوسق وان زاد عليها لا يجوز اجماعا وفي خمسة اوسق له قولان **له ما روى انه عليه السلام نهى عن المرابنة**
ورخص في العرايا وهو بيع الرطب كما ذكر فيما دون خمسة اوسق **ولنا قوله عليه السلام** التمر مثل المثل
وهنا لا تعرف المماثلة فلا يجوز والعنقه فيما رواه محمولة على ان رجلا اعزى له هبة ثمرة نخلة من بستانه لرجل
ثم شق على الواهب دخول الموهوب له في بستانه ولم يرض رجوعه فوهب ثمرا مجدودا عوضا عنه فخص
عليه السلام في ذلك لان الموهوب لم يكن ملكا للموهوب له مادام مقصلا بخلة وانفق ذلك فيما دون خمسة
اوسق فنقل الراوى لذلك وسماها بيعا مجازا لثبوت صورة المعاوضة **ففيها ونجس بيع الدهن النجس**
المراد به ما خالط نجسا لا نجس العين والاشفاق به في غير الاكل كالاغتصاح واللباغة وغيرها
وقال الشافعي لا يجوز لان ما هو نجس ما مور بهجانه لقوله تعالى والرجز فاهجر وذلك مشعر بسقوط ما لبته
وكونه كودك المبيته ولنا ان عين الدهن مال وانما حر ما كلة لمخالطته النجاسة ونها لا يخرج الدهن عن كونه
مالا بخلاف الودك فانه جن المبيته فلا يكون مالا **ومنعوا بيع ما اصله غائب كالسليم ونحوه وبعضه معدوم**
كالورد ونحوه **تبعنا للناجم** اي الظاهر فيما اصله غائب **والموجود** فيما بعضه معدوم وقال مالك يجوز لتعامل الناس
عليه وبه افتى بعض مشايخنا عملا بالاستحسان وعن محمد جواز بيع الورد في الاستحار وفي الحائض هذا فيما
اذا ثبت السليم ولم يعلم وجوده واما اذا علم بجوز وله خيار الروية ولا يبطل خياره ما لم يرد الكل عند ابي حنيفة
ويبطل عند هما بروية البعض وعليه الفتوى وورق الفرساد كالورد **واجاز محمد بيع النخل المحرز** اي المجموع
في انا **ودود القز وببضه مطلقا** بانفرادها وتبعها غيرها **وهما الاولين تبعها** اي صاحباه اجاز بيع النخل
تبع الكوارنه ودود القز تبع القز ولم يجز بيعها على الانفرد ولا بيع الدود مطلقا فيند بالمحز لانه لو لم يكن
محز لا يجوز بيعه اتفاقا لانه ان كلا منهما ما يظن فيه ويتولد منه ما ينتفع به كبر البطيخ ولهما ان النخل

والدود من الهوام فلا يجوز بيعهما كالزناير واما ببضه فلا بد منه غير منتفع به باعتبار ذاته ولا باعتبار
غيره لان ذلك الغير معدوم او رد الكرخي على قولها بان الشيء انما يدخل في العقار تبعه لغيره اذا
كان من حقوقه كالشرب والطريق وهذا ليس كذلك والفتوى على قول محمد كذا في الخبر **ويفسد**
بشرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد من البايع والمشتري والمبيع لادمي كذا في التبيين
واما قول صاحب الهداية وفيه منفعة لاحد العاقدين او للمعقود عليه فيحمل على اعتبار الغالب
وانما فسد لما روى انه عليه السلام نهى عن بيع وشرط وفي الغاية استثنى من هذا الحكم ما ورد
الشرع بجواز كسر الخيار والاحل وما جرى التعامل فيه كسرى النخل على ان يحدوها البايع اي
يسويها بصاحبها ويجعل لها شراكا وما كان مقتضى العقد كسر ملك المشتري وما كان ملائمه له
كسر الرهن والكفالة لكن لما يصح هذان الشرطان اذا كان الرهن معلوما والكفيل حاضرا ولم يسلمها
المشتري لا يجز عليه وللبايع ان يفسخ العقد وفي المنتقى انما يفسد البيع بشرط اذا ذكر بكلمة على
واما اذا ذكره بحرف الشرط كما اذا قال بعث ان كنت تعطيني كذا فالباع غير باطل وفي الفتاوى اذا
اختلفا في الصحة والفساد فاختار ان القول لمن يدعي الصحة واذا اختلفا في الصحة والبطالان فالقول
لمن يدعي البطلان لانه منكر العقد **ففسده بشرط العتق** هذا تفريع للاصل السابق وقال الشافعي
لا يفسد به البيع قيد بشرط لانه يوافقنا في فساد البيع بسائر الشروط وانما جوزه بهذا الشرط قياسا على جواز
البيع ممن يعلم انه يعتقه ولنا ما روى انه عليه السلام نهى عن بيع وشرط وهذا الشرط فيه منفعة
للمعقود عليه وفيما قاس عليه الشافعي ان عدم الشرط **فان اعتقه** المشتري بعد ما اشترط في عقد
العتق **فالتمز لا زمر** يعني واجب والعقد انقلب صحيحا عند ابي حنيفة **وقالا قيمته** واجبه عليه
لان العقد فسد بالشرط اعتق ولم يعتق **وهو رواية** عن ابي حنيفة وله ان الشرط وان لم يلازم
العقد لذاته لكن بشرط العتق لانه من حيث الحكم لانه مثبت للملك ومقر له وهذا هو الاستحسان
وفي الحقايق هذا فيما اذا عقد المشتري قبل القبض اما قبله فلا يصح لا عتاق **ويفسد بشرط تدبير**
وكتابة واستيلاء لان هذه شروط لا يقتضيها العقد وفيه منفعة للمعقود عليه فيفسده **واستخدام**
البايع شهرا يعني يفسد بشرط ان يستخدم البايع المبيع او المشتري شهرا ويجوز ان يجعل المصدر
مضافا الى مفعول اي استخدام المشتري للبايع لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين
وقرض وهدية وسكنى دار سواء كانت هذه المنافع مشروطة للبايع او للمشتري **وحياطة البايع**
المبيع وحدوه اي تقديره وتسويته بشئ اخر وهذه الشروط تفسد البيع لانها غير متعارفة وفي النوازل
قال بعث منك هذا على ان احط من ثمنه كذا جاز ولو قال على ان اهب منك كذا لم يجز بيعه لان الخط ملحق باصل
العقد ويكون البيع مما ورا المخطوط **وبيعها بشرط وطى المشتري فاسد** عند ابي حنيفة وقال لا يفسد
هذا الشرط لان جواز التصرف في المبيع بلا مانع من مقتضيات العقد **له ان لزوم وطى الجارية** المشتري لا
يقتضيه العقد وفي هذا الشرط منفعة للبايع لانه اذا وطىها المشتري تمتع الرد بالعيب فيفسده **واجاز**
محمد بشرط عدمه اي بشرط ان لا يطاها المشتري وقال لم يجز البيع والشرط له انه شرط لا نفع فيه لاحد
فلا يفسده العقد ولها ان فيه منفعة للبايع لو ولدت من المشتري وظهر لها مستحق واخذ الجارية
وقيمة ولدها القايوم يوم الخصومة يرجع المشتري على البايع بما اداه واذا لم يلد من المشتري لا يكون على
البايع قيمة الاولاد **ويفسد باستئنا الحمل** كما اذا قال بعث هذه الاحمل لانه جن منها ومنصل بها

خلفه وتسليم المبيعة بدونه غير ممكن ولو استثنى فغير في بيع صبره لا يجوز لامكان تسليمه ولو باع
قطيع غنم واستثنى منها شاة لا يجوز لان تسليمها مفض الى المنازعة **وبالنسبة لبيع المعين**
لان الاجل شرع للترفيه في التحصيل والمبيع المعين حاصل فلا يفيد التاجيل فيه فيد بالمعين احتراز عن
السلم فان المبيع فيه غير معين وتاجيله جائز **وبالنسبة لبيع المعين** لان الاجل لا ينافي مقتضى المنازعة **اذا كان**
التمن دينا فيد به لان التمن لو كان عينا لا يجوز التاجيل فيه لانه مبيع من وجه **فلا يجوز** تاجيل التمن
سوا وجد في العقد او بعده لان الموجود بعده في مجلسه ملحق به **الى البزور وصوم النصارى وفطرهم**
والحصاد وهو يفتق الحيا وكسرها قطع الزروع في الواحها **والديار** وهو ان يخط الطعام بالدراب ليصلح
للندرية **وقدوم الحاج والعطا** اي وقت وصول العطا من السلطان الى اهل الديار **اذا جمل**
الوقت فيد به لانه ان كان معلوما عند المتعاقدين لا يفسد به العقد **فان اسقط المشتري الاجل**
انما اسندنا الاجل الى المشتري لان الاجل حقه فينفرد باسقاطه وامامنا قاله القذوري في مختصر
فان تراصبا باسقاط الاجل فواقع اتفاقا لا خارج مخرج الشرط لان رضامن له الحق كان **قبل ذلك** اي قبل مجي
ذلك الاجل المفسد وقبل التفريق **اجزائه** وقال زفر لا يجوز فيد بقوله قبل ذلك لان ابطال الاجل لو وجد بعد
تاكد الفساد ولا ينفذ جازا اتفاقا لانه ان العقد وقع فاسدا فلا ينقلب جازا كما اذا باع درهم بدرهمين
وفي الحائنة لو قال يربى من الاجل لا يكون اسقاطا ولو قال تركته او ابطلته يكون اسقاطا **وبكره**
النخش وهو يفتح بين ويسكون الجيم ايضا ان يربى في التمن ولا يريد الشرا لقوله عليه السلام
لا تناجشوا وفي شرح الطحاوي هذا اذا طلب الراغب في السلعة من صاحبها بمنزل مثلها واما اذا طلب
عمادونه فلا يكره ان يربى رجل في ثمنها الى ان يبلغ قيمتها وان لم يرد شرا **والسوم** وهو طلب المبيع
بالتمن **على سوم غير** لان فيه اضرارا على الغير هذا اذا تراصبا على المساومة على تمن معين واما اذا
لم يتراصبا فلا يكره لانه يبيع من يد **وتلقى الجلب** اي المحبوب وهو ما يجاوزه من بلد الى بلد للتجارة **اذا**
اضرب بالبلد وليس عليهم اي على الوارد من السفر وغيرهم فاشترى منهم بارض فيد بالاضرار والقبليس
لانهم لو انعدما لا يكره التلقي **وبيع الحاضر للبادي في القحط** كما اذا جاز من سكن البادية بالطعام فينقل
الحاضر للبادي ليبيع طعامه بالسعر العالي وانما كره لان فيه اضرارا باهل البلد فيد بقوله في القحط لانه في
الرخص غير مكره **ووقت النداء** يعني يكره البيع وقت اذان الجمعة لانه محل بالسعي اليها هذا اذا وقف
واشتغل اما اذا باع وهو يسعي لا يكره والمعتبر الاذان بعد الزوال **والتفريق الغير المستحق به غير**
وكبير او صغير من احدهما ورحم محرر من الآخر وهما في ملكه وانما كره التفريق بينهما بالبيع لان الصغير
يستأنس بالكبير والصغير ايضا وفي التفريق ان حاشا الصغير وتركه لرحم عليه وقد قال عليه السلام
من لم يرحم صغيرنا فليس منا قيدنا التفريق بالبيع لانه باعنا في احدهما غير مكره لانه انفع له وقد
يقوله الغير المستحق لان التفريق لو وقع باستحقاق بان ظهر في احدهما عيب او جنى فدفع الى ولي
الجنانية او خرج مستحق لا يكره التفريق دفعا للضرر عن صاحب الحق واما اضرار الصغير فنثبت هنا
فلا يثبت اليه لانه كرم من شئ ثبت ضمنا ولا يثبت قصدا وقيدنا بان يكون احدهما صغيرا لانها لو كانا
كبيرين فله ان يفرق لما روى انه عليه السلام فرق بين مارية وشيرين وكانتا اميتين اخنتين كبيرتين
وكذا لو كانا ثلثة اخوة في ملك رجل واحد صغير والآخران كبيران يجوز للمالك ان يبيع احدا الكبيرين
وان لزم منه التفريق لان حق الصغير يكون مرجعا بالكبير الباقي وقد بان يكون احدهما ذرحم محرر من الآخر

لانه لو كان قريبا غير محرر كابن العم او محرر ما غير قريب كما مرارة الاب لا يكره التفريق ولو كان للصغير
قريبان محرران احدهما بعد من الآخر كما مر وعه لا يكره بيع الا بعد لانه في مقابلة الاقرب كالمعدوم
وقيد بان يكونا في ملكه لانه لو لم يجتمعا في ملكه لا يكره وكما يكره التفريق المذكور يكره للمشتري شراؤه لان كونه
في دارنا انفع له من عودته الى دار الحرب **وتجوز البيع وباتر** البايع لا تركابه النهي **وبفسده** اي بوبوسف
البيع بالتفريق في الولاد لفوة قرابة الولاد وقد قال عليه السلام من فرق بين والدته ولدها فرق الله بينه وبين
اخيه يوم القيامة **ومطلقا في رواية** يعني روى عن ابى يوسف انه فاسد في كل قرابة محرمة ولاده كانت
اولم تكن لما روى انه عليه السلام وهب من على رضي الله عنه اخوين صغيرين ثم ساله ما فعل الغلامان فقال
عليه السلام اردد اردد وامر بالرد على فسادهما ولهما ان البيع صدر من اهلته الى محله فينفذ والنهي عن التفريق
انما كان لمعنى مجاوز فلا يفسد العقد كالتنهي عن السوم على سوم غير **فصل** في الاقالة وهي في
اللغة الاسقاط ولهذا يقال في الدعا اقل عشر في اي اسقاط زلتى وارفعها وكذا العاقدان يرفعان العقد **تصح**
الاقالة بل غلبت احدهما مستقبلا بخوان يقول احدهما اقلنى وقال الاخر اقلت **وشرط** محمد صيغة **المضى**
فيها اعتبارا بالبيع ولها ان لفظه يعني في البيع كانت محمولة على المساواة ولم تدل على التحقيق ولهذا لم
ينعقد بها البيع واما لفظه اقلنى في الاقالة فمحمولة على التحقيق لانها تكون بعد نظر وتامل كل لفظه زوجي
نفسك في النكاح **وتتوقف على القول في المجلس** حتى لو قبل الاخر بعد زوال المجلس او بعد ما صدر عنه فيه
ما يدل على الاعراض كما سبق بيانه في البيع لانتم الاقالة وفي المحيط لو اشترى حنطة وقبضها وسلم بعض الثمن
ثم قال البايع انه اقاله على تمن غال فرد البايع عليه ما قبض من الثمن فاخذ المشتري لا ينقض البيع لان الاقالة
كالبيع لا تنعقد الا بالانجاب والقبول والتعاطي **وهي فسخ مطلقا** اي عند قبض المبيع او قبله ومثل
التمن الاول او باقل او باكثر منه **فحق العاقدين** عند ان حقيقتة تظهر فايدته في مسايل منها انهما الوسميا
في الاقالة خلاف التمن الاول تكون باطلة كما يذكر في المتن ومنها انها لا تنفسد بالشروط الفاسدة كما
يفسد البيع ومنها انها اذا تقابلا جاز للبايع بيع المبيع من المشتري بعد الاقالة قبل القبض وجاز هبة
وكانت الاقالة بيعا في حقها لما جاز كل منهما هذا اذا امكن جعلها فسخا وان لم يمكن بان زادت
المبيعة بعد القبض زيادة تكون الاقالة باطلة عنده لانه لا تنص الاقالة لا بطريق الفسخ وانما قيدنا
بالقيد بن لان الزيادة قبل القبض متصلة كانت او منفصلة لا تمنع الاقالة عنده وكذا الزيادة المنفصلة
بعد القبض **بيع في حق ثالث** تظهر فايدته في مسايل منها ان المبيع لو كان عقارا فسلم الشفعة في
بيعه جاز له ان ياخذها في اقالته ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من اخر ثم تقابلا فاطلع البايع على
عيب كان عند البايع الاول ليس له ان يرد عليه لانه يبيع في حقه ومنها ان الموهوب له اذا باع الموهوب
من اخر ثم تقابلا ليس للواهب الرجوع في هبته لان الموهوب له في حق الواهب عتلة المشتري من المشتري
منه ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من اخر قبل نقد الثمن ثم تقابلا جاز للبايع ان يشتري منه باقل مما
باعه لانه في حق البايع كالمملوك يشر جديد من المشتري الثاني ومنها انه اذا اشترى بعرض التجارة
بعد تمام الحول عبدا للخدمة ثم رده بعيب فيه بغير قضا فمكنت العرض في يده لا تسقط عنه الركون لانه
بيع جديد في حق ثالث وهو الفقير لان الرد بعيب بغير قضا اقاله **وتجوز الاقالة مثل التمن الاول** وفي فتاوى
الفضلي اذا باع المتولى الوصى شيئا باكثر من قيمته لا يجوز اقالته وان كانت مثل التمن الاول **فلو شرط اكثر**
منه او اقل او خلاف جنسه او اجل البايع في رد المشتري الثمن **فالشرط باطل** والاقالة صحيحة عند

اى حنيفه الا ان يحدث بالمبيع عيب فتكون الاقالة باقل من الثمن الاول لان نقصان الثمن يكون
 لاجل الغائب بالعيب **وتجعلها** اى ابو يوسف الاقاله **بعد القبض** اى قبض المبيع **بيعه** - ووافقت
 بمثل الثمن الاول او باقل او باكثر او بنوع اخر **وقبله فسخا** لان بيع المنقول قبل القبض غير جائز
الا في العتار فان الاقاله قبل القبض تجعل بيعا لان بيعه قبل القبض جائز ولو لم يكن جعلها
 بيعا وفسخا تبطل كما اذا تقابلا في المنقول قبل القبض على خلاف الجنس الاول **وتجعلها** اى جعل الاقالة
مثل الثمن الاول او اقل منه فسخا وبالاكثر اى جعل الاقالة باكثر من الثمن الاول **وخلاف الجنس** اى
 بخلاف جنس الثمن الاول **بيعا** لان جعلها فسخا ممتنع وان لم يمكن جعلها بيعا وفسخا تبطل الاقالة
 كما اذا تقابلا قبل القبض على خلاف جنس الثمن الاول والحاصل ان الاقالة فسخ عند الا اذا تعذر
 فيبطل وعند ابو يوسف بيع الا اذا تعذر فتجعل فسخا الا اذا تعذر فتبطل وعند محمد فسخ الا
 اذا تعذر فتجعل بيعا الا اذا تعذر فيبطل من جامع المحبوس اى حنيفه ان الاقالة في اللغة اسقاط
 فتجعل فسخا في حقها اعمالا موجبا لان لها ولاية على نفسها وبيعا في حق ثالث بحكم الاقاله وهو مبادلة
 ما انما انما لثمن اضى لانه ليس لها ولاية على غيرها ومحمد وافق هذا الاصل الا انه جعل الاقالة اذا
 كانت على خلاف جنس الثمن او على الزايد عليه بيعا صونا للفظ عن البطلان واما اذا نقص عن الثمن
 فقد جعلها فسخا لانه سكوت عن بعض الثمن ولو اقال وسكت عن كل الثمن كان فسخا فهذا الحق وكذا الواجب
 يكون فسخا ويبطل بآجله لانه سكوت عن وصف الثمن وهو كونه حالا ولا في يوسف ان في الاقاله معنى البيع وهو
 مبادلة ما انما انما لثمن اضى فاعتبار جانب المعنى اولى اذ يمكن واذا لم يمكن يجعل فسخا اعلم ان الخلاف فيما اذا
 ذكر الفسخ بلفظ الاقاله ولو ذكر بلفظ المناسخ او المتاركة لا يجعل بيعا اتفاقا اعلا بمقتضى موضوعه اللغوي
 كذا في النهاية **ومنعها** اى الاقاله **هلاك المبيع** لان الاقاله رفع العقد وهو انما يقوم بقيام كله وهو المعقود عليه
او بعضه بقدر يعنى اذ هلك بعض المبيع بطلت الاقالة وصحت في باقيه **هلاك الثمن** يعنى نصح الاقاله بعد هلاك
 الثمن لان الثمن انما ثبت له حكم الموجود في الذمة بالعقد وما يكون وجوده بالعقد لا يكون محلا للعقد فاذا انقضى
 نصح الاقاله بعد هلاك احدها لان كلاهما معقود عليه فيكون العقد قائما به ولو هلك العوضان لا نصح الاقاله
 الا في بيع الصرف فانما نصح فيه بعد هلاك البدلين لانها غير متعينين والمعقود عليه ما استوجب كلاهما
 فذمة صاحبه كذا في النهاية اعلم ان العقد الذي شرط فيه الاقاله اذا ارد البايع الثمن والناس سموه بيع الوفا
 وفي المصنف يسمونه بيع الامانة فلم حكم الرهن عند اكثر المشايخ فلا يباح للمشتري ان ينتفع بالمبيع بدور اذن
 البايع ويسقط الدين بهلاكه وبعض المشايخ جعله باطلا اعتبارا بالهزل وبعضهم جعله في حكم بيع
 المكر فينقضه المشتري ان مثاله لم يكن راضيا به وقال الامام نجم الدين النسفي اتفق مشايخنا في هذا
 الزمان على جوازها وقادته بعض الاحكام وهو الانتفاع به لحاجة الناس اليه وتعاملهم والقواعد قد ترك
 بالتعامل كما في الاستصناع قال صاحب النهاية وعليه الفتوى وفي الحاشية الصحيح ان العقد الذي جرى بينهما
 ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ينظر ان ذكر الشرط فيه يفسد وان ذكر قبله او بعده على وجه المواعدة وعقده
 خاليا عن الشرط يصح العقد ويلزم الوفاء بالعهد لان المواعيد قد يكون لازمة لحاجة الناس وفي الفوائد الظهير
 لو ذكر الشرط بعد العقد يالتمح بالعقد عند اى حنيفه ولم يذكر ان في مجلس العقد او بعده **فصل**
 في المراجعة والتولية والوضيعة **تجوز التولية** **البيع بالثمن الاول** بل لا زيادة نزع وهو بالرفع بدل من التولية
 وبيان له وفي عبارته تسامح لان الثمن الاول صار ملكا للبايع فلا يمكن البيع به ولعله اراد به مثل الاول

وفيه ايضا اشتباه لما سيجي من اجرة الصبح والقصار وغيرهما يضمن الى الثمن الاول فلا يكون الثاني مثالا في
 المقدار فيكون المراد بمثل الثمن بما قام عليه وفي ذكر الثمن اشارة الى ان المراجعة والتولية لا تجوز في بيع
 الصرف لان احد بدليه غير متعين للمبيعه والاخر للثمنه ودخل فيه ما هو من حكا كمن عصب عبدا
 فابق منه فقطى القاضى عليه بالقيمة ثم عاد العبد فللغاصب ان يبيعه تولية ومراجعة كذا في الحاشية
والمراجعة بزيادة وهى البيع بالزايد عن الثمن الاول ان لم يكن من جنسه **والوضيعة بتقيصة** يعنى هى
 البيع بالتاقتص من الثمن السابق **ولا يصح ذلك** اى كل من التولية والمراجعة والوضيعة **حتى يكون العوض**
مثليا لانه اذ لم يكن كذلك لا يعرف كون المبيع بمثل الثمن الاول او بالزايد عليه او بالتاقتص عنه
او مملوكا للمشتري كما اذا اشترى عبدا بثوب فاراد ان يبيعه مراجعة عليه لا بد ان يكون ذلك الثوب مملوكا
 للمشتري حتى يبيع به وبزيادة نزع معلوم عليه واذا لم يكن كذلك يقع عقد المراجعة على قيمة ذلك
 الثوب وهى مجهولة فيفسد **والزعم مثلي معلوم** وهذه الجملة الاسمية حال قيد به لانه لو باعده بالتوب
 المملوك للمشتري بعشر قيمته لا تجوز لان الزعم يكون مجهولا **ويضمن** الى راس المال **اجرة القصار والصبي** فتع
 الصاد وبكسرهما ما يصح به **والطراز** وهو بالكسر علم الثوب **والقتل وحمل الطعام والسمسم**
 وفي المحيط اجرة السمسم ان كانت مشروطة في العقد تضم والا فاكش المشايخ على انها لا تضم واما اجر
 الدلال فلا يضمن اتفاقا **وسابق الغنم** لان هذه الاشياء تزيد في عين المبيع كالصبي واخوانه وفي قيمته
 فقط كالحمل والسوق لان القيمة تختلف باختلاف المكان فيلحق اجرها براس المال وفي التبيين ان فعل المشتري
 بيده شيئا ما ذكر من القتل ونحوه لا يضمن ما انفقته المشتري على نفسه في سفره وقت شرايه المبيع فيد به لان
 نفقة المبيع وكسونه وكراه يضمن كذا في المحيط **وجعل الابن واجرة طبيب ومعلم** اى لم يضمن هذه الاشياء
 لانها لا تزيد في قيمة المبيع شيئا واما ثبوت الزيادة في التعلم فلغنى فيه وهو دهنه وشعله لان ما انفق
 على العلم غايته ان التعليم وقع شرطا ولم تزد اجرة التعليم مائة المبيع **ويقول** البايع اذا ضم الثمن الى ما يجوز
 ضمه **تقوم** على **بكذا الا اشتريته** اى يقول اشتريته بكذا تحزرا عن اللذ **وللمشتري الخيار** عند اى حنيفه
للحيانة اى الحيانة البايع في راس المال **في المراجعة بين الاخذ بالثمن والترك والخط في التولية**
 اى للمشتري عند الخط من الثمن قدر ما خان البايع في بيع التولية **وبان** اى ابو يوسف بالخط
فيهما اى في صورتي الحيانة في المراجعة والتولية **مع حصتها** اى مع حصنة قدر الحيانة **من الزعم** في
 المراجعة مثالا اذا قال اشترت هذا الثوب بعشرة فباعه مراجعة خمسة عشر فظهر ان البايع كان
 اشتره بثمانية بخط قدر الحيانة من الاصل وهو درهمان وبخط من الزعم ما قابلهما وهو درهم واحد وبأخذ
 الثوب باثنى عشر درهما ولو خان في الاجل بان لم يبين انه اشتره بثمانية او بدين وخان في قدر الاجل
 فلم يشتري الخيار في المراجعة لان الموجل انقص في المالبية من الحال كذا في المحيط **وخبرة** اى محمد لمشتري
مطلقا اى سوا كانت الحيانة في المراجعة والتولية لا ي حنيفه ان الخط لولم يوجد في التولية يكون قدر
 الحيانة زائدا عن الثمن الاول فيصير مراجعة لا تولية واما في المراجعة لو لم يخط يبقى مراجعة عاينته ان
 الزعم يكون اكثر مما ظنه المشتري فيثبت له الخيار لغوات الرضا ولا في يوسف الاصل هو لفظ المراجعة
 والتولية وذكر الثمن في العقد جرى مجرى التفسير له فلا بد من بيان العقد الثاني على الاول فيخط قدر الحيانة
 ليكون الثمن الثاني كالاول ولمحمد ان الاصل ما هو المذكور في العقد لكونه معلوما والثمن الاول غير معلوم
 فذكر المراجعة والتولية محل على الترتيب فيجوز الوصف فاذا ظهرت الحيانة فيما يتخير المشتري لغوات

في غير المراجعة والتولية والوضيعة حتى لا يضمن

الوصف المرغوب في المبيع **فلو هلك المبيع** عند ظهور الخيانة في المراجعة قبل الرد **امتنع الفسخ** بسبب عيب او زيادة
في المبيع **سقط الخيار** ولزمه جميع الثمن كسقوط خيار الروية والشرط بهما **ولو اشترى ثوبين صفقة كلاً خمسة**
يعني لو اشترى كل ثوب خمسة بعقد واحد **كره له** اي محمد للمشتري بيع **احدهما مراكة خمسة من غير**
بيان اي من غير بيان انه اشتراه خمسة مع ثوب اخر لان الجيد قد يضم الى الردى وتوجه فتكملت التهمة
وقال لا يلزم قيد بثوبين لان المشتري لو كان ما يكال او يوزن او يعقد يجوز اتفاقاً وقيد بقوله **بصفقة** لانه
لو كان بصفقتين يجوز اتفاقاً وقيد بقوله **كلاً خمسة** لانه لو لم يسم لكل واحد منهما لا يجوز اتفاقاً لهما ان يوزن كل
ثوب معلوم ولا اعتبار للجودة والرداة مع تعين الثمن فلا تهمه **ولو اسلم فيهما** اي في ثوبين متساويين في الجنس
والصفة **بعشرة** فقضيهما وقت حلول الاجل **فبيعه احدهما مراكة خمسة مكره** عندنا اي حنيفة مالم يبين
وقال لا يلزم لانه لو اشترى كل واحد منهما مراكة اتفاقاً وقيد بثوبين لانه لو كان المسلم فيه ثوباً واحداً
يجوز بيع نصفه مراكة اتفاقاً وقيد بالمتساويين جنساً وصفة اذ لو اختلفا جنساً لا يجوز السلم اذ الم بين
حصة كل منهما من راس المال وان اختلفا صفة واتحد جنساً نحو السلم لكن لا يجوز بيع **احدهما مراكة اتفاقاً**
لها ان حصة كل منهما من الثمن معلوم لتساويهما فصار كانه سمي لكل منهما خمسة وله ان الثمن انما ينقسم
على التوزيع باعتبار قيمتهما والقيمة تختلف باختلاف المقومين وباعتبار الصفة في العين لغو فيكم بيعه مراكة
بلا بيان لان فيه شبهة الجناية **ولو اشترى ثوباً بالعشرة فباعه خمسة عشر ثم باعه بعشرة فالمراكة**
فيه خمسة يعني بيعه مراكة على خمسة عندنا اي حنيفة ويقول قام على خمسة **ولو باعه** اي ثوباً الذي
اشتراه بعشرة **بعشرين ثم اشتراه بعشرة فالمراكة ممتنعة** يعني لا يبيعه مراكة اصلاً عندنا اي حنيفة
وقال لا يرجع بعشرة فيهما اي في الصورتين جميعاً لهما ان العقد الثاني في عقد جديد منقطع عن الاول فيجوز
بناء المراكة عليه كما لو باعه بعرض يساوي خمسة عشر ثم اشتراه بعشرة فانه يبيعه مراكة بعشرة وله
انه في البيع الاول كان على احتمال السقوط بان يرد المشتري المبيع بظهور العيب فيه فكذا بالشراء وذلك
بالزبح وللتأكيد حكم الاحتياط فصار كانه اشترى ثانياً ما باعه وحسب بعشرة فتقابلت الخمستان وتوفي
الثوب في المسئلة الاولى خمسة فيبيعه مراكة عليها وفي المسئلة الثانية بقي ما ناولا يبيعه مجازاً
مراكة حذراً عن شبهة الخيانة وفي المحيط ما قاله ابو حنيفة او ثق وما قاله ارق **ولو تعيب**
بنفسه اي المبيع بلا صنع احد **عنده** اي عند المشتري **وتحتمل معلوم فرائح به** اي باعه مراكة على الثمن
المعلوم **من غير بيان** اي من غير بيان انه اشتراه سليماً بكذا ثم تعيب عنده **اجزاه** وقال في ليس له ذلك
قيد بقوله بنفسه لانه لو تعيب بفعل المشتري او الاجنبى لا يبيعه مراكة من غير بيان اتفاقاً وفي المحيط كذا
الاخلاف اذا وجد معيباً له ان هذا العيب نقصان فصار كنقصان حاصل بفعله او بفعل اجنبى
ولنا ان القابض بالعيب بعض الوصف والاوصاف لا يبقا لهما شيء من الثمن ولهذا الوقت **وصف المبيع**
قبل التسليم لا يسقط به شيء من الثمن بخلاف ما فاس عليه لانه بالاتفاق صار مقصوداً وفي الخاتمة
لو اشترى جارية فاجرها ثم باعها مراكة على ما اشتراه ولا ينقص اجرها لان الاجرة بدل عن المنفعة لا عن
شيء من الذات ولو اشترى دجاجة فباست قبل قبضها بحسب قبضها وينقص قيمتها من الثمن عند المراجعة ان
لم ينقص عليها مقدار ثمن البيض من اجز الدجاجة **فصل في التصرف في المبيع والثمن قبل القبض**
منعوا بيع المنقول اي بيع المشتري المبيع المنقول **قبل القبض مطلقاً** اي سوا كان طعاماً او غيره وقال
مالك مبيع ما سوى الطعام قبل القبض جائز وبيع الطعام قبل القبض غير جائز كذا نقل المصنف مذهب

مالك في شرحه اقول مذهب غير معلوم من مخالفته لنا فكان ينبغي ان يبين مذهب على التفصيل له انه صار ملكاً
للمشتري فيجوز تصرفه فيه واما بيع الطعام فلم يجوز لقوله عليه السلام من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه
اي يقبضه ولنا ما روي انه عليه السلام نهى عن بيع الغرر وهو البيع الذي فيه خطر انفساً خده لهلاك
المبيع وهو متحقق في المنقول قبل القبض فيد بالبيع لانه لو اوصى به لرجل مات قبل القبض صح الوصية
اتفاقاً ولو وهبه من البايع قبله انتقض البيع لان قبضه لا يتوب عن قبض المشتري فتجعل الهبة مجازاً عن
الاقالة ولو وهبه من غيره او تصدق به او اقترضه فالاصح انه يجوز فيكون ذلك الغير نائياً له في القبض ثم
يكون قابضاً لنفسه وقيد بالمنقول بالمبيع لانه لو كان مهر او ميراثاً او بدل الخلع يجوز بيعه قبل القبض اتفاقاً
لان العقد لا يفسخ بهلاكه فيها كذا في التبيين وذكر في الاجناس تخلية بين المبيع والمشتري تكون قبضاً بشرط
احدها ان يقول البايع خلت بينك وبين المبيع والثاني ان يكون المبيع بحضرة المشتري بحيث يتمكن من
اخذ بلا مانع ولو باع ضيعة في الصحراء وسلمها اليه فان كانت قرية منه بحيث يتصور فيها القبض الحقيقي
في الحان يكون قبضاً والا فلا والتاسع عن هذا غافلون وهو الصحيح وظاهر الرواية والثالث ان يكون المبيع مفرغاً غير
مشغول بخبر حتى لو باع داراً وسلمها الى المشتري وفيها قليل من مناع البايع لم يكن تسليمها حتى يسلمها فارغة
ولو خلى البايع في داره بين المبيع والمشتري لا يكون تخلية عندنا اي يوسف حتى لو هلك المبيع بعد ما جهلك
مال البايع وعند محمد يكون تخلية فيهلك من مال المشتري وعليه الفتوى **وطرده في العقار** يعني قال محمد لا يجوز
بيع العقار قبل القبض كالمنقول وقال لا يجوز لان بيع الغرر غير متحقق في العقار لان الهلاك فيه نادر والنادر
لا حكم له حتى لو تصور هلاك العقار قبل القبض بان كان على شرط النهي ونحوه لا يجوز بيعه اتفاقاً كذا في التبيين
واما اجارة العقار قبل القبض فيقبل على الخلاف والصحيح انه لا يجوز اتفاقاً لان المعقود عليه هو المنافع
وهلاكها غير نادر فصار كالمنقول ولو وقفه فالامر موقوف ان قبضه نقد والا فلا كذا في الكافي
وابطلوا البيع بهلاك المبيع سوا كان البيع بائناً او فيه خيار البايع او المشتري **قبله** اي قبل القبض
فلا يلزم الثمن ولا الضمان على البايع وقال مالك لا يبطل فعلى المشتري الثمن وعلى البايع ضمان قيمة المبيع
هذا اذا كان هلاكه بافة سماوية او بفعل البايع او بفعل المعقود عليه واما اذا كان بفعل المشتري
لا يبطل البيع وعليه الثمن اتفاقاً وقيد بقوله قبل القبض لان الهلاك لو كان بعده لا يبطل اتفاقاً له
ان المبيع في ضمان البايع فيملك قيمته المشتري فتقوم القيمة مقامه كما في العصب ولنا ان
المبيع كان مجبوساً عنده على الثمن فلو ضمن كان ضامناً لنفسه وهو باطل فاذا تلف المبيع بلا بدل يبطل العقد
ضروره **ومن اشترى مكيلاً او موزاً وبكيل ووزن فباعها مكايلاً وموازته اعاد للمشتري منه**
اي من المشتري الاول **الكيل والوزن** ولا يكتفى بكيل بابعه في عينه لاحتمال ان يكون زائداً على اسماء
فلا يمتار ما يملك لنفسه وفي التجرد لو باعه بلا اعادة الكيل يكون البيع فاسداً لقوله عليه
السلام من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يكتاله معناه اذا اشترى شيئاً مكايلاً فلا يبيعه حتى يكتاله
وقيد الطعام اتفاقاً وفي الهداية الصحيح ان لو كاله بعد البيع من محضه المشتري يكتل ولا يحتاج
الى الاعادة لان المبيع صار معلوماً قبل البيع لانه اذا ملك مكيلاً او موزاً وبكيله او ميراثاً او غيرها
جاز له ان يتصرف قبل الكيل والوزن كذا في الكفاية وقيد بقوله فباعها لانه لو جعلها ثمناً بان اشترى
ثوباً بما يجوز للبائع التصرف فيها قبل الكيل **الوزن** اي التصرف في الثمن قبل قبضه جائز وقيدنا
بقولنا مكايلاً وموازته لانه لو باعها المشتري من محض المشتري الثاني الى اعاده الكيل والوزن لان

الا اذا كان الجنان المبيع او المبيع فاسد فله عليه الضمان اتفاقاً
وكذا خلاصة في هلاك المبيع كانه ان اشترى لا يبطل اتفاقاً

مكيلاً

لان الزايد يكون له **والعددي المتقارب عدلا كالموزون** عند الخفيفه فمن اشترى معدودا بشرط العد فباعه
بشرط العد لا يبيعه الثاني ولا ياكله حتى يبعده لان شبهة اختلاط غير المبيع بالمبيع ثابته في المعدود كما في
الموزون **وقال كالمدرور** لان الزايد يجري في المعدود كما في المدرور فله ان يبعده بلا عد فيكون الزايد
للمشتري كما لمدرور الزايد اذا اشترى ثوبا مدرورا بغيره يكون له **وجوز التصرف في الثمن** بيهبة او بيع او غيرها
فيما اذا كان عينيا واما اذا كان دينيا فالنصف فيه تملكه ممن عليه الدين بعوض او بغير عوض لان
تملكه من غير من هو عليه جاز **قبل قبضه** لان الاثمان لا تتعين في العقود وليس فيها غير انفساخ العقد
بهلاكه **في غير الصرف** فبذلك لو تصرف في بدل الصرف قبل قبضه فان باع دينارا بدينارهم واشترى بها ثوبا
او بدلا عنها او ابراه عنها او تصلف بها وقبل الاخر لا يجوز اذ لو جاز بطل الصرف لغوات شرطه وهو القبض اعلم ان
السلم داخل في غير الصرف مع ان التصرف في راس المال قبل القبض غير جاز فان عليه ان يستقبيه فان قلت عالم
بذلك اعتمدا على ما سياتي في فصل السلم قلت بذكر الصرف ايضا في فصله فلم يتركه بغير الصرف **وجوز الزايد** من
العقد او من اجتنبي عليه اي على قدر المذكور في الثمن سواء كان الزايد من جنس ما ربح عليه او من غير جنسه
في غير الصرف فبذلك ان الزايد من طرف في الصرف باطل عندنا في يوسف ومحمد لما سيجي في فصله وفي النظر
الزيادة في الثمن انما تجوز حال قيام المبيع حتى لو هلك او تصرف فيه المشتري بحيث تغير اسمه بحيث لو كان حقة
قطعا او خذلك وخرج عن كونه محلا للمبيع كتدبير وكتابتها واما لهما لا تجوز الزيادة في الثمن لانها ثبتت
في مقابلة المبيع وهو هالك وفي حكمه فلم يصح التقابل **والخط منه** اي من البائع خط الثمن **والحقها** اي الزيادة
والخط المذكور وهو خط البعض **العقد** فيصير كأن اصل العقد ورد على ما بعدها حتى لو ندم بعد ما زاد
بغير علمه **ولو بعد لزومه** اي وان كان الخط والزيادة بعد لزوم العقد وقال الشافعي وزفر لا يلحق
كل منهما صلة مبتداه فبذلك الخط البعض لان خط كل الثمن غير ملحق بالعقد اتفاقا لانه لو الحق بقي العقد بلا ثمن
وهو غير مشروع لانه ان التقابل بعد ما وقع بين مجموع البيع والثمن لا يملك ان نقضه وتغييره ولنا انها كانتا
ما لكن لرفع اصل العقد فالو ان مملكا تغيير وصفه بالخط والزيادة وضع الخلاف في الهداية والمحيط في الثمن
والثمن ووضع في الثمن اتباعا للمنظومة وثمره الخلاف تظهر في المراجعة والتولية وفيما اذا استحق المبيع حيث
يرجع المشتري على البائع بالزيادة وفي الشفعة حيث ياخذها الشفعين بما بقي بعد الخط لا بالزايد لان في ذلك ابطال
لحقة الثابت في الثمن المسمى **وجوز تاجيل الحال منه** اي جعل ما لزم اداءه في الحال من الثمن موجلا **وتاجيل الدين**
الحالة من الثمن لان ابراهيم الدين من المدينين كان جازيا للدين فاولى ان يجوز له تاجيل مطالبته **ومنعوه** اي القابل
في الفرض وقال مالك يجوز تاجيله لانه دين كسائر الديون فاذا اجله لا يطالبه قبل الاجل ولنا ان الفرض
اعارة ولهذا لا يصح الا فراض الامن اهل التبرع ولو جاز تاجيله يمنع المقرض من مطالبته قبل الاجل
ولا جبر على التبرع بخلاف مالوا وصح ان يقرض من ماله فلانا الف درهم الى سنة حيث يلزم ان يقرض
من ماله ولا يطالبه قبل المدة لانه وصفه بالتبرع كالوصية بالخدمة فصح تاجيله نظر الموصي له
فصل في الربا وهو في الشرع فضل مال لا يباين له عوض في مقابلة ما مال **تحريم الربا بعلة القالة**
وهو الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن **مع الجنس** الاصل فيه قوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة
بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلا مثل لا يبيد فمن زاد فقدا ربح وهذا
حديث مشهور وتلقاه الجمهور بالقبول ثم اتفقوا على ان الحكم ليس بمقصور على هذه السنة بل النص محال
وعلته عندنا القدر مع الجنس **لا اللحم والتمية** يعني عند الشافعي علته الطعم فيما يطعم والتمية فيما يكون ثما

مطلقا وهو الذهب والفضة لانهما خلقا لذلك فلا يجوز ان يربا في الفلوس عنده فالخلاف فيما اذا باع حصا او
حديدا بجنسهما متفاضلا فانه لا يجوز عندنا الوجود الكيل والوزن مع الجنس ويجوز عنده لعدم الطعم
والتمية وفيما اذا باع درة من ذهب بدرتين او حفنة من طعام بحفنتين فانه يجوز لانعدام القدر لان الشرع
لم يقدر المعيار بمادون نصف صاع وبالدرة لا يجوز عنده لوجود الطعم والتمية وفي النهاية هذا اذا لم
يبلغ كل منهما نصف صاع فاني بلغ احدهما كما اذا باع حفنة بغير لا يجوز وفيما اذا كان كل منهما
موجودين فان كان احدهما نسبة لا يجوز لان الجنس بافراة تحرم النسبة ان النص شرط التماثل في الاشياء
السنة وهذا يدل على عجزها وخطرها وصف الطعم فيها وصف شريف لان بقا الانسان به فناسبان
يلون علة وكذا التمنية لان مالبة الاموال التي هي مصالح الانام متصلة بها انما تعرف بالاثمان فالا
يقابلها ثم لا يكون مالا ولا اثر للجنسية فيه فيكون شرط العمل العلة ولنا ان النص واجب المماثلة ذاتا في
الاشياء السنة والتماثل انما يقع باعتبار الصورة والمعنى والقدر نسوي العوضين صورة والجنس وبهما معنى
فناسبان كون كلاهما علة على ان قوله عليه السلام اذا اختلف الجنس فبيعوا كيف شئتم يدل على ان المعتبر
هي الجنسية ونسماوي العوضين فيها مانع من التفاضل **ولم يجعلوا الجنس مع القوت** وهو بالضم ما يقوم
به بدن الانسان من الطعام **والادخار** وقال مالك علته الاقبيات وهو اخذه قوتا والادخار بشرط المجاسة
كذا في الكافي والنيبين لكن المفهوم من عبارة المتن ان الجنسية علة ايضا والله اعلم له انه عليه السلام
خصه بالذكر كل مقتنيات ومدخر ولان العزة والحظيرة فيهما اكمل فكان بالاعتبار النسب ولنا ما سبق من
الدليل **ولا فرق بين الجيد والردى** اذا اتساويا **عند اتحاد الجنس** لقوله عليه السلام في الاموال الربوية
جيدها ورد بها سواء **فاذا اعدما** اي الكيل والوزن مع الجنس وهو يكسر الدال من باب علم **او وجد** اي القدر
مع الجنس **حرما** اي التفاضل والنسب **واحدما** اي اذا وجد احدا العوضين كالقدر وحده كما اذا السلم
كرب في كرشعير والجنس وحده كما اذا السلم ثوبا هرويا في ثوب مروي **تحريم النساء** وحل التفاضل لان الحكم
لما يتعلق بوصفين موثرين كان مجموعهما علة حقيقة فحرم بها ما فيه حقيقة الفضل وشبهته ايضا وكان لكل
منهما شبهة اجلية فحرم به ما فيه شبهة الفعل فقط وهو النساء لان في التقيد شبهة الفضل على النسبة
اذا اتساويا فان قلت انه بعض العلة فينبغي ان لا يثبت به الحكم قلت انه علة تامه لحرمه النساء
وان كان بعض علة لحرمه ربا **النقد الا في اسلام منقود** كالدرهم والدنانير **في موزون** كالزعفران ونحوه
فان النسالة بحرم فيه مع وجدان احد العوضين وهو الوزن فيها واما جاز لان الوزن لم يحجمها من كل
وجه فان النقود بالسججات والزعفران ونحوه يوزن بالامنا فلم يتفقا في صفة الوزن وكذا في المعنى
لان النقود لا تتعين بالتعيين والزعفران يتعين **وتعرف الكيل والوزن في النص** فان الحنطة والشعير
والتمر والمالح كيل والذهب والفضة وزني لو ورد النص من النبي عليه السلام على ذلك فلو باع حنطة
بحنطة وزنا لا يجوز فان ورد العرف على وزنها لان النص اقوى من العرف الا اذا علم انها متماثلان في الكيل
وما لا نص فيه اي يعرف ما لم يرد فيه نص بانه كيل او وزني **بالعرف** والعادة لان الشرع اعتبر عادات الناس
وجعلوا البر والشعير جنسين فيجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا وان كان في كل منهما احبات من الآخر فهي
كالستهلكة لانها مغلوبه **وقال مالك** في حكم جنس واحد فلا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا لانها متقاربان
في المنبت والمحصد والصورة ولنا انها مختلفتان لهما ومعنى فكانا جنسين حقيقة والتقارب لا يدل على
الاتحاد **ويشترط في الصرف** وهو عقد وقع على جنس الاثمان **قبض العوضين في المجلس** لقوله عليه السلام الفضة

بالفضة هاوها يدا بيد والمراد به القبض كقوله **في غير** اي بشرط في غير عقد الصرف
من الروايات اي مما جرى فيه الربا **التعيين** دون التقابض **ولا بشرط التقابض في بيع الطعام مثله عينا**
صورته باع براس بعينها وتفرقا قبل القبض جاز عندنا خلافا للشافعي قيد بقوله بمثله اذا التفاضل لا يجوز
اتفاقا وقيد بقوله عينا اذ لو لم يكن معينا لا يجوز اتفاقا اما عندنا فلعدم التعيين واما هذه فلعدم القبض
له قوله عليه السلام الطعام بالطعام يدا بيد ولنا ان المقصود من العقد التمكن من التصرف وذا حصل
بالتعيين واما النفوذ فاشترط القبض فيها لا يتعين بالتعيين والمراد بقوله يدا بيد فيما رواه عينا بعين
لما رواه عبادة بن الصامت كذا **ولا يجوز بيع الحنطة بالدقيق ولا بالسويق والحنطة** لان الخالة باقية
من وجه باعتبار اجزاء الحنطة **والدقيق بالسويق لا يجوز** بعبه عند ابي حنيفة **مطلقا** اي لا متساويا ولا
متفاضلا وقال لا يجوز مطلقا قيد بالسويق لان بيع الحنطة بالدقيق متساويا باكيلا اذا كانا مكبوين جاز
اتفاقا لهما انهما جنسان ولهذا اذا تلف احدهما لا يضمن بالآخر وله ان السويق اجزاء الحنطة المقلية والمشوية
والدقيق لغير المقلية وبيع الحنطة المقلية بغير المقلية لا يصح بحال لعدم التسوية بينهما لاكتناز احدهما
اي اجتماعه وتخلل الآخر فكذلك الجزاوهما اما اختلافهما في حكم الضمان فلان اصل فيه المماثلة من كل وجه
وكذا الحنطة بالحنطة يعني بيع خبز الحنطة بالحنطة متساويا او متفاضلا غير جائز عند ابي حنيفة لاتحاد
جنسهما وجائز عندهما **وظاهر المذهب الجواز وعليه الفتوى** لان الحنطة عددى وموزون والحنطة كيلية
فلم تحقق العلة **واستقرض الحنطة لا يجوز** عند ابي حنيفة **مطلقا** اي لا عددا ولا وزنا لان الاستقراض انما يكون
في المثل ولا مماثلة بين احاده عدلتا وتفاوتها ولا وزنا لان وزنها يتفاوت بتفاوت الخبز في الطبخ واذا قد
يكون مضمونا بالقيمة كما يبيع بيعا فاسدا من الحقايق **ومعجزة** اي ابو يوسف استقرض الحنطة **وزنا** فقط لان احاده
انما تتساوى به لا بالعد **واطلاقه** اي جواز محمد استقرضه وزنا وعدا لتعارف الناس على هذا والتفاوت بين
احاده كما اهدر وابين الجوزتين وعليه الفتوى **والرطب** اي بيع الرطب **والعنب** اي بيع العنب **الذي يبيع جاز**
عند ابي حنيفة كيلا **ومتساويا** وقال لا يجوز قيدنا بقولنا كيلا لانه لو باع مجازفة لا يجوز اتفاقا وقيد بالرطب
لانه لو باع البسر لا يجوز اتفاقا كذا في المصنف لهما ما روى انه عليه السلام سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال عليه
السلام ان ينقص اذا جف فقبل نعم فقال عليه السلام فلا اذن وفيه اشارة الى ان المماثلة لا بد منها عند الجفاف
واما بيع الرطب بالرطب والعنب بالعنب فانما جاز عندهما وان ظهر التفاوت بعد الجفاف لان التفاوت ظهر بعد
خروج البدين عن اسم عقد عليه العقد فلم يكن ذلك تفرقا في المعقود فلم يعتبر وله انهما جنس واحد
والنساوى بينهما ثابت عند العقد فيصح ومما روي به علي بن زيد بن عياش وهو مطعون الرواية عند
النفقة ولبين صح فمحول على ان التسايل كان في مال البتيم فلم ياذن عليه السلام به نظر البتيم قيل بيع العنب بالرطب
غير جائز اتفاقا فلما اضطربت الاقوال لم يورده صاحب المنظومة في هذه المسئلة **ومنع من حنطة وزبيب**
رطبين **يا بسين** **اورطين** يعني بيع حنطة رطبة او ميلولة بمثلها او بياسه وبيع زبيب نفع مثله او بياسه غير
جائز عند محمد لانه اعتبر التساوى في الحال والمال وفي المحيط حفظت الرواية عن محمد ان هذا انما لا يجوز اذا
ابتلت الحنطة وانتفتحت واما ادا لم تكن كذلك فجائز بعبه متساويا وقال لا يجوز لان في حال البيع يعتبر وقت العقد
فيعتبر التساوى فيه واما ابو يوسف فلم يعتبر في المماثلة السابقة وقت العقد لورود الحديث في الرطب
ومنعنا الزيتون اي بعبه بالزيت **والسمسم** بالشيتر **حتى يعلم بزيادة الدهن** فيهما يعني حتى يعرف
زيادة الدهن المحرر على الدهن الكاين في الزيتون والسمسم فيكون المصدر مضافا الى فاعله ولو قال بزيادة

الدقيق

على ما فيها لكان اوضح **ليقابل التحيز** اي ليكون الدهن مقابلا لمثله والزائد بالتحيز وهو ما خرج من النقل ولك
ان تعرف ان هذا الشرط فيما اذا كان ثقله قيمة واما اذا لم يكن كتراب ذهب اذ يبيع بالذهب فزيادة الذهب غير
مشروطة لان التراب لا قيمة له **لا مع الجهالة** يعني يجوز عندنا في البيع مع الجهالة بان الذهب اكثر منه واقل
قيد بالجهالة لانه اذا علم بزيادة الدهن واذا علم عدمها لا يصح اتفاقا لانه ان الاصل في البيع هو الجواز والفساد
لا يثبت بالشك ولنا انه يفسد اذا كان الزيت الخالص مساويا او ناقصا ويصح اذا كان اكثر فلما غلب جهة الفساد
صار الحكم للغالب فان قلت الزيتون وكيل والزيت موزون فكيف يحرم التفاضل بينهما قلت المقصود منه دهنه
والدهن موزون واكرمه باعتبار وعلى هذا الخلاف اذا باع شاة على ظهرها صوف او القطن المحلوج بحب القطن
واشترط محمد لبيع اللحم المفزر بالحيوان فضل اللحم على اللحم المفصل بالشاة ليكون الزائد مقابلة بالعظم والجلد
كما اذا اشترى في بيع الزيت بالزيتون **واطلاقا جازا** اي جواز صاحبها البيع المذكور مطلقا قيد بالحم لانه لو
باع باحدى الشاتين المدبوختين الغير المسلوختين بالآخرى جاز اتفاقا بان يجعل لحم كل منهما على الآخر ولو كانتا
مسلوختين يجوز اذا شاة ويا وزنا ولو اشترى شاة حية بشاة مدبوخة يجوز اتفاقا كذا في المصنف موضع الخلاف بيع اللحم
من جنس ذلك الحيوان لهما ان الحيوان لحمه ليس بمال لا ينتفع به انتفاع اللحم وما لينة معلقة بالدكاه فيكون جنسا
اخر بخلاف الزيت مع الزيتون لانهما من جنس واحد **وتحيز اللحم** يعني جاز بعض اللحم **والالبان** المختلفة
ببعضها عندنا **نقدنا** تميز يدا بيد **كيف انفق** اي متساويا كان او غير متساوى والسمن في حكم اللحم
وقال الشافعي لا يجوز الا متساويا قيد بقوله نقدا لان بيعه نسبة غير جائز اتفاقا لانه ان اسم اللحم واللبن يطلق
على الكل فيكون جنسا واحدا ولنا ان اصولها مختلفة الاجناس حتى لا يضمن بعضها الى بعض في الذكوة فكذلك الجزاوهما
ولو باع لحم معز بلحم غنم متفاضلا لم يجوز لانضمام احدهما الى الآخر ولكن شعر المعز وصوف الغنم لاختلاف المقاصد
وكذا اشحم البطن والالبان فان قلت على هذا كان ينبغي ان لا يجوز لحم الطير بعبه بعض متفاضلا اذا اتحد الجنس
وقد جازوه قلت انما جاز لانه غير موزون عادة فلم يكن مقدرا والربا لا يظهر في غير المقدر كذا في المحيط **ولا ربا**
بين المولى وعبد المادون غير المديون لان ما في يد العبد لسيد فقيده بالماذون لانه لو لم يكن ما ذونا لا يمكن
جرايان العقد بينهما وقيد بغير المديون لانه لو كان مديونا مستخرقا فارقته بتحقق الربا بينهما اتفاقا اما
عند ابي حنيفة فلان ما في يده ليس ملكا لمولاه فصار كملكه كذا واما عندهما فلتعلق حق الغرما به وكذا
المتعاوضان لا ربا بينهما لان الكل مالهما وكذا اشترى يكي العنان اذا تبايعا من مال الشركة كذا في التبيين **ولا يثبت**
اي الربا بين المسلم والحر في دار الحرب وقال الشافعي يثبت لان المسلم بالامان لا يملك مالهم الا بعقد صحيح
وهذا العقد فاسد فلا يثبت الملك فيثبت الربا بينهما كما يثبت بين المسلم والمستامن منهم في دار الحرب ولنا قوله عليه
السلام لا ربا بين المسلم والحر في دار الحرب **فصل في السلم** وهو بيع موحل معدوم في ملكه بموجود
معجل وهو ثابت بالسنة واجماع الامم **واجزا السلم بلفظ البيع** وقال زفر لا ينعقد السلم به لانه عقد بخلاف
المعجل ورد بلفظ خاص وهو السلم فلا يجوز بغيره ولنا ان البيع اسم جنس والسلم نوع منه فجاز ان يتوصل اليه باسم جنسه
كما يقال لزبيد رجل وفي المحيط في انعقاد السلم بلفظ البيع وايتان وفي انعقاد السلم بلفظ البيع اتفاق الروايات
ويصح في كل ما يمكن ضبط صفته ومعرفة مقدار قيد بامكانها لانه فيما لا يمكن كالجهرا لا يجوز كمكيل او
موزون ومدرع الجار والمجرور متعلق بالمعرفة في الايضاح في الدبياج والخر من المدرع وان لا يكفي
ذكر المدرع والصفة بل لا بد من بيان الوزن لانهما مختلفان باختلاف الوزن لان الدبياج كلما ثقل وزنه ازدادت
قيمته والخر كلما خف وزنه ازدادت قيمته فلا بد من بيان **واجزاه في معدود متقارب** وهو ما

التميز

يتقارب في احاده في القيمة **كالجوز والبيض عدا وكلا** وقال من فز لا يجوز السلم فيه بالكيلية لانه
عددي ولا بالعد لان احاده مختلفا ونه اقول كان عليه ان يردف قول من فز لانه ذكر في المصنف قيد بالعد
لان السلم عنده يجوز كيلا ووزنا وذكر في المبسوط وفي فتاوى الاقطس اجمعوا على ان السلم يجوز في البيض
وزنا ولنا ان كون المعدود والمتقارب من العدديات ليس مخصوصا عليه فيكون كيليا اذا اطلق عليه
وان هذا التقاوت ساقط الاعتبار عرفا فصار كالمثلي قيد بالمتقارب لان السلم في المتفاوت كالبطيخ
لا يجوز اتفاقا ولا يجوز السلم في الفلوس عدا عند محمد لانها اثمان ويجوز عندها لان الثمنية ليست خلقية
وانما هي الاصطلاح فللعقادين بطلانها **ولا بدخلة خيار الشرط** اي لا يجوز السلم اذا كان فيه خيار الشرط
لها ولا حد لها لانه مانع عن انعقاد العقد في حق الحكم فلا يتم القبض في راس المال لان تمامه مبني عليه
وقبضه شرط على ما سياتي قيدنا بخيار الشرط لان خيار العيب يدخل فيه لكونه غير مانع من تمام الصفقة
واما خيار الروية قيد في راس مال السلم اذا كان مما يتعين لانه يفيد الفسخ وغيره اخل في السلم فيه
لانه دين في الذمة ورويته غير متصور مع ان رب السلم كلما رد المسلم فيه فله السلم اليه ان عطيه غيره
لانه غير متعين فلا يفيد فيه الخيار الفسخ **ولو اسقطه** اي خيار الشرط **قبل التفريق** ورأس المال قائم **لحرزناه**
لا ارتفاع المفسد قبل تفريقه وقال من فز لا يجوز لانه وقع فاسدا فلا ينقلب جائزا اراد بالتفريق التفريق بالادان
لان مجلس العقد لو تفريق ولم يتفرقا بالبدن فاسقطه جاز كذا في النهاية قيد بقوله قبل التفريق لانه لو
اسقطه بعده لا يجوز السلم اتفاقا وقيدنا بقولنا ورأس المال قائم لانه لو اسقطه قبل التفريق بعد هلاكه
لا يجوز اتفاقا لان راس المال صار دين عليه والمسلم برأس المال الدين كان غير جائز عند ابتداءه فكذلك لم
يجز عند اتمامه باسقاط الخيار **ومنع** اي السلم في الحيوان لتفاحش التقاوت بين افرادها وقال
الشافعي لا يجوز لانه يمكن ضبطه بمعرفة جنسه وسنه وصفه **ومنعوه في روسته واطرافه وفي**
الحلود عدد الان في افرادها تقاوتنا فاحشا **وفي النعدين** لانها خلفا اثمانا والسلم فيه مبيع وقال
مالك لا يجوز لان ضبطها بالوصف ممكن قيد بقوله عدد الان لان السلم فيها بالوزن غير جائز اتفاقا وهو اي
السلم في اللحم غير جائز عند ابي حنيفة وفي رواية عنه ان السلم في اللحم الذي نزع عظمه جائز لزال التقاوت
بالاعتبار الاول وفي رواية اخرى عنه لا يجوز لثبوت التقاوت بالاعتبار الثاني **اصحهما المنع** لان جواز
السلم في اللحم يجوز ان يكون معلولا بعلمتين مستقلتين فبانعدام احدهما لا يثبت الجواز وقال لا يجوز وعليه
الفتوى لان اللحم موزون مضبوط اذا ثبت وصفه وكذا اقراض اللحم جائز عندهما وعند ابي حنيفة فيه روايتان
وفي فتاوى الولوالجي السلم في غير منزوع العظم من لحوم الطيور جائز بالاتفاق لان التقاوت في لحوم الطيور
جائز بالاتفاق لان التقاوت في لحوم الطيور بسبب كبر العظم غير معتبر عند الناس فكانه صار منزلة عظم
الا ليه وفي المحيط السلم في لحم طيور لا تقتني اي لا تمسك في البيوت ولا تحبس للتوالد لا يجوز لانه يقتضي القطع
ولا يجوز في الخطب حزمها جمع حزمة وهي قطعان خشب مشدود في وسطها حبل **والرطبة حزمها**
وهي جمع جزر وهي تنقد بم الرطبة على الزاى المعجمة هي القبضه وانما لم يجز لثبوت التقاوت بين افرادها
ولو بين ما يشد به الحزمة او الجرة انه شبرا ودرع بحيث لا يودي الى النزاع يجوز **او بمكيال رجل** اي
لا يجوز السلم بمكيال رجل **بعينه** وهو وصفه **وبدراعه** المتعين **المجهولين** اي مجهولي المقدار
لانه مما يضيع فيؤدي الى المنازعة قيد بالسلم لان بيع مجهول المقدار جائز وقيد بكونها مجهولين اذ لو كان
مقدارها معلوما يجوز **وطعام فريه** اي لا يجوز السلم بطعام فريه **وممن حلة بعينها** وهو صفة فريه وحله

هذا هو الوجه في منع السلم في اللحم والبيض عدا وكلا

واما لم يجز لانه ربما يعتز بها افة فيتعذر التسليم قيد به لانه اسلم في طعام ولا به يجوز لان وصول لافة
لطعام كل الولاية نادر وهذا اذا نسب الى فريه ليوذي من طعامها واما اذا نسب اليها لبيس وصف الطعام فالسلم
جائز **وفي الجواهر والخز** بالخز بك جمع خزن وانما لم يجز السلم فيها للتفاوت الفاحش بين افرادها **وفي**
في صغار اللؤلؤ وزنا لانه انما يعلم به وفي اللبن والاجر اذا عين المثلن وعددها لان التقاوت جنيدي يكون
اقل **ولا يجز السلم الحال** وقال الشافعي يجوز لما روى انه عليه السلام رخص في السلم وهو باطلافة يتناول
الحال ولنا ان في لفظة رخص اشارة الى اشتراط الاجل لان الرخصة حقيقة انما تكون مع قيام المحرم وهو
هاهنا كون المبيع معدوما وانما رخص في السلم تيسيرا للمفلس واذا كان السلم جالا ليكون المسلم اليه قادر
على تسليم المبيع فلا يكون السلم مرخصا فيه فان قيل لو كان مشروعية السلم لدفع حاجة المفلس لما جاز
عقد السلم للغنى قلنا الشئ لا يباع عادة بالاقبل ولا يقدم على مثله الا المحتاج فاقبضت الحاجة مقام الفقر
لتعذر الوقوف عليه **ولا المنقطع** اي لا يجوز السلم عندنا فيما ينقطع من حين العقد الى حين الاجل حتى
لو كان منقطعاً عند العقد حتى لو اسلم في حنطة جديدة قبل وجودها وعند الاجل او فيما بين ذلك لا يجوز وقال
الشافعي يجوز اذا كان موجودا عند الاجل لانه وقت وجوب التسليم ولا معنى لاشتراطه قبل ذلك ولنا ان
القدرة على تسليم المسلم فيه حال وجوبه شرط لجواز العقد وكل وقت بعده يحتمل ان يكون وقت
الوجوب بان يموت المسلم اليه فيحل الاجل فيشترط دوام وجوده لتدوم القدرة على التسليم وحل الانقطاع
ان لا يوجد في الاسواق وان وجد في البيوت **ولو لم يقبض** اي السلم المسلم فيه **بعد الاجل حتى انقطع**
حكما بالتحجير اي يجعل السلم تحجرا **بين الاخذ** اي اخذ المسلم فيه **عند وجوده** وبين الفسخ اي فسخ العقد
واخذ راس المال **لا بالانفساخ** يعني قال من فز يفسخ العقد لفوات محله كما يفسخ البيع بهلاك المبيع قبل
التسليم ولنا ان تعذر تسليم المعهود عليه حدث بعد تمام الاجل فيجوز العاقد كما اذا ابق المبيع قبل
القبض بخلاف هلاك المبيع لانه فات قبل التمام قيد بقوله بعد الاجل اذا الانقطاع في خلافه يفسد اتفاقا
والشروط التي ذكر في العقد سبعة عند ابي حنيفة احترز بقوله التي ذكر عن الشرطين اللذين يتوقف
عليهما جواز السلم لكن لا يجب ذكرهما في العقد وهما تحجيل راس المال والقدرة على تحصيل السلم فيه **معلولا**
قيد به لترفع الجهالة المانعة عن تسليم المسلم فيه **جنس** كقوله انه جيد او ردي **وقد** كقوله كذا وكذا كذا
من سبعة **ونوع** كقوله انه مسقى او برى **وصفه** كقوله انه جيد او ردي **وقد** كقوله كذا وكذا كذا
او وزنا **واجل** ذكر في شرح الوافي اقله شهر وما دونه حكم العاجل وقيل ثلثة ايام والاول اصح وبه يقتل
من حلف ليقتضيه دين اخيه عاجلا فقصاه قبل تمام الشهر قالوا بر في ميمته **وسمية راس المال في المكمل**
والموزون والمعدود يعني اذا كان راس المال مكيلا او موزونا او معدودا امتقار بالابد من سببها
ولا يلقي التعيين قيد برأس المال لان الثمن اذا كان معلوما بالاشارة لا يحتاج الى بيان قدره واحترز بذكر هذه
الاشياء عن كون راس المال مدر وعافان بيان درعانه ليس بشرط لان المذموم وصف له فلا يتعلق العقد
بمعرفة قيمته لانه لا تقضي الى المنازعة كما تقدم بيانه في اوائل هذا الباب **وسمية محل الاية** اي اية المسلم فيه **ان كان**
له حمل يعني **ومونه** قيد به لانه لو لم يكن كذلك كالمكمل والكافور فيبان محل الاية ليس بشرط اتفاقا فيؤيد في
اي موضع شئت لم عيننا مكانا في هذه الصورة لا يبايه في لا يتعين لان هذا الشرط غير مفيد فلا يعتبر وقيل بغير
لانه يفيد سقوط خطر الطريق عن رب السلم قيدنا بالايه المسلم فيه لان مكان العقد يتعين لا يبار راس المال
اتفاقا وكذا مكان القرض والاستهلاك والعقد يتعين للاية اتفاقا من المحيط **واخر جاهد بن عنها**

أي السرطين الأخيرين عن الشروط التي تذكر في العقد **عند تعينها** أي عند المكيل والموزون والمعدوم معينه
لأنها صارت معلومة بالإشارة فلا يشترط إعلام قدرها كما لو كان رأس المال ثوبا **وسيله** أي المسلم إليه المسلم
فيه عندهما في موضع العقد لأن التسليم وجب بالعقد فتعين مكانه وله أن جهالة قدر رأس المال قد يقضي
إلى الجهالة في المسلم فيه بأن يجد المسلم إليه بعض رأس المال معينا فبرده ولا يستبدل له رب السلم في مجلس
الرد فينفسخ العقد في المردود ويبقى في غيره فيكون المسلم فيه مجهولا فيما بقي فيجب أن يحترز عنه بإعلام قدره
لأن الموهوم في هذا العقد كالحقوق ولهذا لم يحز في ثمة خلة بعينها لاحتمال الهلاك ومكان العقد إنما
يتعين بالتصريح أو بوجوب التسليم في الحال ولم يوجد كلاهما فبقي مجهولا فلا بد من البيان لرفع النزاع
وكذا الخلاف في محل الثمن الموجه الذي له مؤنه كما إذا باع ثوبا بمد حنطة موجهه **وكذا الآخر**
كما إذا استأجر دارا بمد موجه **والقيمة** كما إذا اقتسم دارا وشرط أحدهما على صاحبه أن يعطيه مد حنطة
لزيادة في نفسه فعند أي حنطة يشترط في كل منهما بيان مكان الإبقاء وعند تعين موضع العقد والقيمة
وشروط قبض رأس المال في المجلس أي في حال عدم افتراقهما يبدأ ولم يرد به اتحاد المجلس لأن العاقدين لو
مشيا فربما بعد العقد ثم قبض رأس المال قبل أن يفترقا يجوز والافتراق ما يقع بنواري أحدهما عن عين
صاحبه حتى لو دخل رب السلم بيته لأخرج الدراهم ولم يرغب عن عين صاحبه لا يكون افتراقا كذا في
الثانية هذا شرط بقا السلم على الصحة لا شرط انعقاده لأنه ينعقد صحيحا إذا وجد ساير شرائطه ثم يبطل
إذا افتراقا فلا قبض ندبا **مطلقا** أي سواء كان رأس المال عينا أو دينيا كذا ذكر في الشرح **ومحور** أن يكون معنى
الاطلاق أن قبض رأس المال شرط من تفصيل تأخير في القبض وهو لا ينفك عن مذهب مالك وقال مالك يجوز تأخير
قبضه إلى يوم ويومين بلا اشتراط تأجيل لأنه بعد عاجلا ولنا أن السلم أخذ عاجل والمسلم فيه أجل فوجب أن
يكون رأس المال أجل ليكون حكمه على وصف ما يقتضيه اسمه **ولا يتصرف فيه** أي في رأس المال **ولا في المسلم فيه**
قبل القبض أما في رأس المال فلأن التصرف فيه قبله ينوب عنه القبض وأما في المسلم فيه فلأنه مبيع والتصرف
فيه قبل القبض غير جائز **ولو أسلم عينا** **ودينا** على المسلم إليه نوعين أي جنسين كما إذا قال أسلمت إليك هذه الدراهم
العين والعشرة الدنانير التي كانت لي عليك **في كراو حنطة** بالنصب أي لو أسلم حنطة **في شعير وزيت** فالفساد
شايع **فإن لم يبين فسط كل منهما** أي من العين والدين يعني يفسد السلم باتفاق المتناهي حصص الدين لا يفسد
القبض وكذا في حصص الشعير لأن الحنطة والشعير مكيلاان فالنسبة بينهما غير جائرة وأما في حصص الدراهم
العين في الكرو حصة الحنطة في الزيت كذا إذا فاسد عند أي حنطة لجهالة قدر رأس المال أما في المسئلة الأولى
فلأن رأس المال شيان مختلفان فينقسم على المسلم فيه بطريق القيمة وذا يعرف فيبقى مجهولا ومعرفة مقدار
رأس المال بشرط عقده وأما في المسئلة الثانية فلأن الحنطة ذكرت غير معرفة القدر **وفالاصح** **السلم في**
العين والزيت بالحصة لأن معرفة قدر رأس المال ليس بشرط عند تعينها بالعين والدين لأن رأس المال
لو كان دينين من نوعين يفسد اتفاقا وقد نوعين لأن العين والدين إذا كانا من جنس واحد لا يشيع الفساد
اتفاقا كما إذا قال أسلمت إليك هذه الدراهم والمائة التي لي عليك لأن النقود لا تتعين في العقود عينا
كما تنقل دينا حتى لو باع عينا بدنانير المشتري عليه على نعم أنه مدبون ثم تصادف أن لا دين له يبطل البيع فإذا
لم يتعين بفساد السلم صحيحا ففسد لوجود الاتفاق قبل القبض حتى إن فقد الدين في المجلس يصح فيكون
الفساد فيه طاريا والفساد الطاري لا يشيع اتفاقا ولو باع عينا بدنانير وهلك أحدهما قبل التسليم وقيد بقوله
أن لم يبين لأنه لو لم يبين فسد كل واحد منهما يفسد في حصة الدين والحنطة خاصة اتفاقا وقيدنا الدين بكونه

على المسلم إليه لأنه لو أسلم عينا ودينا على غيره كما إذا قال أسلمت إليك هذه المائة التي لي على فلان
يفسد العقد في الكل اتفاقا وإن فقد الدين في المجلس لأن فسادهم مقارن للعقد فيتعدى والمسئلة
هكذا مذكورة في الكافي وعلة فسادها أن تسليم غير العاقد يكون شرطا فيه **ولورد** المسلم إليه بعضا
وجده **فإن لم يرد رأس المال في غير مجلس العقد منعنا الانتقاض** أي انفساخ السلم **بقدرها** أي بقدر
الدين المردوده **مطلقا** أي قل ذلك المردود وأكثر وقال زفر انتقض من السلم بقدر ما رده ولو استبدل
بها الجباد في مجلس العقد يجوز اتفاقا وإن رده وإن استبدل في مجلس الرد بطل بقدر ما رده اتفاقا وإن
استبدل بعد الافتراق عن مجلس الرد فهو على الخلاف كذا في الكافي له أن القبض انتقض من الأصل
برده فصار كأن المردود لم يقبض فيه فبطل العقد بقدره كما لو وجد رصا صا أو مستحقا أو ستوقه بطل
مطلقا قل وأكثر استبدل به أو لم يستبدل **فله الاستبدال** إذا لم يقبض المسلم عندنا والمسلم إليه أن يستبدل
الزيتون بالجباد عند أي حنطة **فما دون النصف** لأنه قليل والدراهم لا تخلو عنه فترك القياس فيه دفعا
للعرج وقبض الزيتون قبض صحيح لأنه جنس حقه ولهذا يجوز بها يجوز بخلاف الرصاص لأنه ليس من جنس حقه
والاستفاض لازم عند أي حنطة **أن جاوز** أي المردود من النصف لأنه كثير فيعمل فيه القياس وأما في النصف
ففي رواية عنه لا ينتقض لأنه ليس بكثير وفي رواية أخرى ينتقض لأنه ليس بقليل **وقال لا يستبدل في مجلس**
الرد مطلقا أي جاوز النصف ولا لأن قبض الزيتون لما انتقض بردها بقي العقد موقوفا على استبدالها
فيكون مجلس الرد في حكم القبض لمجلس العقد **ولو تقابلا السلم منعنا من الاستبدال** أي من أن يشتري
رب السلم برأس مال شيئا من المسلم إليه وقال زفر لا يجوز لأن رأس المال صار دينيا في دمة المسلم إليه بالانفساخ
فيجوز أن يستبدل به كساير الديون ولنا أقوله عليه السلام لا تأخذ الأسلك وأرأس مالك معناه لا
تأخذ إلا ما أسلمت فيه قبل الاقالة أو رأس مالك بعدها **ولو اختلفا في مكان الإبقاء** أي أيضا المسلم فيه
كما إذا قال رب السلم عينا مكان الإبقاء وأنكر المسلم إليه قاله للمطلوب أي للمسلم إليه مع يمينه **والبينة**
للطالب عند أي حنطة **ولا يتخالفان** فيفسخ السلم وهذا الخلاف مبني على أن تعين مكان الإبقاء عند تعينها
يثبت بالعقد فصار الاختلاف فيه كالاختلاف في الثمن وعنده يثبت الشرط فصار كالاختلاف في شرط
الخيار **أو في الأجل** أي لو اختلفا في مقدار الأجل في السلم **ففيما التخالف وجعلنا القول المدعى الأقل**
أي أقل الأجلين وقال زفر يتخالفان لأن الأجل مما يتوقف على صحة السلم كوصف المسلم فيه فيتخالفان
كتخالفهما إذا في وصف المسلم فيه ولنا أن التخالف يثبت فيما إذا اختلفا في الثمن على خلاف القياس فلا
يتجاوز عن مودعه والأجل ليس بمال فصار القول المنكر **أو في المسلم فيه** أي لو اختلفا في المسلم فيه مع اتفاقهما
على رأس المال كما إذا قال رب السلم أسلمت إليك درهما في قفيزير وقال المسلم إليه أسلمته في نصف قفيزير
أو في قفيزير شعير **قبل التفريق والقبض** أي قبض رأس المال **وبرهنا** أي أقام كل منهما البينة على ما ادعاه
يقضي أبو يوسف **بعقد واحد وثبت الفضل** يعني ترجيح بيعة رب السلم **وحكم محمد بعقد دين** أي
بسلمين سلم درهم في قفيزير وسلم درهم آخر في نصف قفيزير قيد بقوله قبل التفريق والقبض لأنها ان اختلفا
بعدها تقبل بيعة رب السلم اتفاقا لأنه يدعي قفيزير حكم السلم المرتب عليه قبض رأس المال ولا تقبل بيعة
المسلم إليه لأنه يدعي على رب السلم شيئا لأن السلم بالتفريق **أو في رأس المال** أي لو اختلفا في قدر رأس
المال مع اتفاقهما على السلم فيه كما إذا قال رب السلم أسلمت إليك درهما في كبر وقال المسلم إليه أسلمت
درهمين في كبر **قبل التفريق وبرهنا** **الحكم** يعني يقضي أبو يوسف بعقد واحد ويرجح بيعة السلم

اليه لا يثبت الزايد وحكم محمد يعقد بين سلم درهم في كبره وسلم درهمين في كبره فيكون على راس السلم
ثلاثة دراهم وعلى المسلم اليه كرا من بر وكذا يتحد الخلاف فيما لو اختلفا في قدر راس المال في المسلم
اليه كما اذا قال رب السلم اسلمت اليك درهما في قفيزي بر وقال المسلم اليه اسلمت الي درهمين في قفيز
بر يقضي ابو يوسف بعقد واحد فتقبل بيته كل منهما في اثبات الفضل فيقضي على راس السلم بدرهمين وعلى
المسلم اليه بقفيزين ويقضي محمد بعقدين سلم درهم في قفيزي بر وسلم درهمين في قفيزي بر لكن المصنف
اهل هذا القسم لم يجدان البيئات حجج الشرع فيجب العمل بها ما امكن وبينه كل منهما ثبوت عقد غير
ما اثبتته الاخر فيحكم بعقدين ولا في يوسف انهما اتفقا على انه لم يجز بينهما الا عقد واحد فكيف يقضي
بعقدين **ان تصادق انه دين** يعني ما ذكر من الخلاف اذا اتفقا ان راس المال درهم او دينار ونحوهما
من المثليات **فان اتفقا على انه دين واحد** كما اذا قال رب السلم اسلمت اليك هذا الثوب الابيض في كبر
وقال المسلم اليه لا بل اسلمت في نصف كبر **فبقي بعقد واحد اتفاقا او عينا** يعني ان قال راس المال
عينا فكما اذا قال المسلم اليه حين قال رب السلم اسلمت اليك هذا الثوب الابيض في كبر خطه
لا بل اسلمت اليك هذا الثوب الابيض في نصف كبر **فبعقدين** اي فيقضي بسلمين اتفاقا لان كلاهما يثبت
لم نشرطه **مصدق** عند ابي حنيفة والقول قوله مع اليقين لان اتفقا على السلم باق على شرطه فانكار
الاجل بعده يكون انكارا عما اقر به فلا يعتبر والمسلم اليه ينكر الفساد وهو موافق لاتفاقهما فيعتبر
كبر السلم يعني كما ان رب السلم مصدق اتفاقا اذا ادعى التناجيل وانكره المسلم اليه وقال لا القول
لرب السلم اذا ادعى المسلم اليه التناجيل لانه منكر ما هو حق عليه وهو الاجل وانما صدق رب السلم لان
الاجل ينفع المسلم اليه فاذا انكره بعد اعتراف خصمه يكون متعنتا فلا يعتبر انكاره فاذا جعل القول
لرب السلم يرجع اليه ايضا في بيان مقدار ان قلت انه ليس متعنتا لان له نفع في هذا الانكار وهو
عدم لزوم المسلم فيه واسترداد راس مال له لفساد العقد قلت فسادا غير متيقن لان الشافعي جرحه
بلا اجل فلم يحصل له نفع من كل وجه فكان متعنتا لان انكاره النفع الظاهر وهو الاجل قيدنا بقولنا
اصل التناجيل لانها لو اختلفا في مقدار ان كان القول لرب السلم اتفاقا لانه منكر زيادة الاجل ولو
اختلفا في مضيه فالقول للمسلم اليه لانه منكر حقا عليه وهو الايمان المحيط وهو اي التناجيل
في الاستصناع الصحيح وهو ما يعنى فيه التعامل كالحرف واجرة الحمار وشرية ما من السنف بفساد نحوها
سلم عند ابي حنيفة فيجوز تعجيل راس المال في المجلس ولا يكون له خيارا لرويه **كالفساد** اي كما ان
التناجيل في الاستصناع الفاسد وهو ما لا تعامل فيه كالتياب سلم بالاتفاق ومراعى فيه جميع شرايط
السلم وقال اهوليس سلم فان اتى به ان شاخذه وان شاتركه لانه لو كان سلم الزم ان يعقد لانه عمل رجل
واحد وهو الصانع مشروط فيه وذلك مفسد كما ان اشتراط طعام قربه بعينه كان مفسدا وذكر التناجيل
فيه محمول على التناجيل في المدة واما التناجيل في الادم ففساد فاما حيا على السلم لان استصناعه فاسد
ولولم يحل على السلم يفسد كلامه بالكليه وكان القياس في الاستصناع ان لا يجوز لانه بيع معدوم لكن جاز
استحسانا لثبوت التعامل من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى من بعدهم وهذا وقد روي انه عليه السلام
استصنع خاتما ومنبرا اختلف في المعفود عليه فيه التبل هو العمل وانما يقال له استصناع وبطل بموت

اعلم ان المعفود من
وشرجه انما اتفقا
ان راس المال
والتي لا يثبت
مستقيم
على انه عينا
بل وجب القول
ففسد

والطست

احدها كالاجارة والصحيح ان المعفود عليه هو العين ولهذا لو عمل الصانع بعد العقد وباعه قبل
ان يراه المستصنع او جابه لامن صنعته جاز ولو كان المعفود عليه العمل لما جاز ما ذكر لكن له شبهة
الاجارة ولهذا بطل بموت احدها **ويجوز** ابو يوسف **صلح الكفيل بالمسلم فيه بامر المطلوب** هذا متعلق
بالكفيل وكذا قوله المسلم والمطلوب هو المسلم اليه **رب السلم** وهو مفعول صلح **على راس المال التقديري** على
ان ياخذ رب السلم راس ماله بدل المسلم فيه اراد بالتقديري ان يثبت في الدمة كالدرهم والدينارين ونحوهما
من المثليات **ويستقل ما على المطلوب** اي الكفيل يعني الصلح جائز عنده في حق الكفيل فرب السلم ان
ياخذ من الكفيل راس ماله ثم هو ياخذ من المسلم اليه المسلم فيه على تقدير اجازته الصلح وله ان ياخذ
من المسلم اليه راس المال على تقدير اجازته وببر الكفيل عن راس المال اقول لو قال ويستقل حتى يكون الضمير
فيه راجعا الى ابي يوسف او قال فيستقل حتى يكون تقديرا لما قبله لكان اولى والاتصال كان مستحجلا بالاجازة
باللام لتضمنه معنى التعيين **واوقفا** اي جواز الصلح **على اجازة الاصيل** الذي هو المسلم اليه فان اجاز الصلح
صار حق رب السلم في راس المال فان رده يكون حقه في المسلم فيه كما كان اقول قيد بقوله بامر المطلوب
وهذا التقيد بغير مذكور في المنظومة زاده المصنف ولم يتعرض في شرحه لقابلية اطلاقه غير محتاج اليه
لانه ذكر في الحاشية بعد ذكر هذه المسئلة الخلافية سواء كانت الكفالة بامر المطلوب او بغير امره وكذا الخلاف
لوصالح اجنبي رب السلم على راس المال قيد بقوله على راس المال لانه لو صالح على غيره لا يجوز اتفاقا لانه يكون استبدال
وهو غير جائز قيد بقوله التقيد لانه لو كان راس المال كما جاز للكفيل الصلح على اى حال كان في سائر الديون
ولها ان اخذ راس مال السلم انما يكون فسحا في حق المطلوب لان استبدال المسلم فيه غير جائز فينوقف على اجازته
بخلاف سائر الديون لان المأخوذ فيه يكون بدلا عن الدين وذلك جائز **وصلح** اي يجز ابو يوسف **صلح احد شركي**
الذين اسما **المسلم اليه** بالنصب مفعول صلح **على حصته من راس المال** فشرطه الاخر ان شاتركه فيما قبض ثم
يتبعان المسلم اليه بنصف المسلم فيه وان شاسلم له ما قبض ويتبع المسلم اليه بنصيبه فاذا فعل ذلك لم يمس له الرجوع
على شرطه لان الخير بين الشئين اذا ائدا احدهما تعين له ذلك الا اذا اهلك ما على المسلم اليه فبرجع حصته على الشرط
المصالح فان رجوع عليه فهو بالخيار ان شادفع اليه نصف ما قبض وان شاربح المسلم فيه **واوقفا على اجازة**
شرطه فان اجاز الصلح جاز وكان ما قبض من راس المال بينهما كانهما معا صالحا وان رده بطل الصلح وبقي
حق كل واحد منهما في الطعام كما كان قبل الصلح قيد بقوله على حصته من راس المال لانه لو صالح ببدوى الى فسته
الدين قبل القبض وهي غير جائزة **ولو جاز** المسلم اليه **عن خطه** مقدرة في السلم **ازيد قيمة** من الخطه الموصوفة
فيه لجودتها **او انقص** قيمة منها **واخذ** من راس المال شيئا في صورة الزيادة **او استرد** بعض راس المال في صورة
النقصان اقول لو قال ورد لكان اخيرا واو في لان الضمير راجع الى المسلم وهو راد والمسترد هو رب السلم
او يرد هذه مسئلة اخرى **يعني** لو جابثوب مدروع فيما كان المسلم فيه مدروعا **انقص** **عازية** مما سمي في
العقد **يجز** ابو يوسف وقال لا يجوز قيد في المسئلة الاولى بقوله ازيد قيمة لانه لو جابثوب قدر كما اذا
كان المسمى خمسة اقنع فجابثوب فقال خذ هذا وزدني درهما او جابثوبه افرغ فرد الى رب المال درهما يجوز
اتفاقا لانه بيع الزايد بتمن معلوم واقاله في قدر معلوم واما في المسئلة الثانية فالاخلاق فيما اذ ليس لكل
درع حصه اما اذا بين في اتفاقا وكذا قيد فيها بانه انقص درعا او قيمة انه لو جابثوب ازيد بدرع او
ازيد قيمة وطلب درهما لاجله قبل الاجازة اتفاقا لانه باع درعا من الثوب مقدورا التسليم مع باقي
الثوب فيجوز له في المسئلتين قياسا المختلف فيهما على المتفق عليه ولهما ان في المسئلة الاولى ان الجوة

اعلم ان المعفود من
وشرجه انما اتفقا
ان راس المال
والتي لا يثبت
مستقيم
على انه عينا
بل وجب القول
ففسد

ساقطه في الاموال الربويه مثلا اذا جاء المسلم اليه خمسة اقترع حنطه جوده خمسة اقترع حنطة رديه ودرهم فيودي الى الربا وكذا الاعتبار في نقصان قيمته مثلا في الصورة المذكورة اذا كان المسلم فيه جوده فجا المسلم اليه برديه واعطاه درهما صار كأن رب المسلم اشترى خمسة اقترع رديه ودرهما خمسة اقترع جوده واقفا اعتبار الجوده في الثوب لا يودي الى الربا لان بيع ثوب جيد بثوب ردي ودرهم جائز وفي المسئلة الثانية ان لدرع كالوصف لم يجعل له حصه من الثمن ولو حط لنقصه شي من الثمن يكون اقاله على مجرد الوصف وذا غير جائز وذا لم يجز بيع الوصف **ولو وكله في اسلامه** له في ذمته كما اذا قال الدائن للمدين سلم مالي عليك في طعام **او شرابه** كما اذا قال اشترى مالي عبد فتعين المسلم اليه والعبد او بابه شرط عندا في حقيقته حتى لو لم يعين المسلم اليه في المسئلة الاولى ولم يعين عبدا او بابه في المسئلة الثانية لا يصح التوكيل ويكون المسلم فيه والعبد الامر فيد بقوله ما له في ذمته لانه لو وكله بان يسلم او يشتري بعين كانت عنده وديعه يكون الامر اتفاقا لهما ان النقود لا تعين بالتعيين في العقود عينيا كانت او دينيا فصار كأنه اطلق الدرهم وهناك يصح التوكيل فلا هذا وله ان في هذا التوكيل تملك الدين من غير من عليه الدين لا توكيل ذلك الغير على قبضه وهو غير جائز وهذا لا يصح توكيل المسلم اليه لانه مجهول واما اذا عين العاقد فيصير العاقد وكذا عن الامر بقبضه او لا فله ملكه ثانيا فيجز هذا التوكيل وكذا اذا عين العبد تعيين ما لكه فيصير وكبلا **فصل في الصرف اذا باع ثمنين** اراد بهما التقدير في ثمنين بالثمنية صحبه الباء ولا واما المكيل والموزون فانما يصير ثمنيا اذا صحبه الباء **كان صرفا** سمي هذا البيع صرفا لاحتياجه الى النقل في بدائه من يد اليه يد قبل الاقتران والصرف النقل **ولا يتعين ان** اي العوضان في هذا البيع حتى لو استقضا يعني اذا تصارفا ولم يكن عندهما شي فاستقضا **واذا باع** ان يتفرقا **او استحق كل من العوضين فاستبدل** اي اعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من جنسه **او امسكا** اي امسك العاقدان ما اشار اليه في العقد **واذا بالمثل اجزاء** اي في الصور الثلاث خلافا لفرق وهذا الخلاف مبنى على ان النقود لا تعين عندنا خلافا للشافعي وزفر معه سبق بيانه في اوائل كتاب البيوع في قوله ولا تعين النقدين **وتشترط المائتة عند اتحاد الجنس** وان كان بيع مصوغ بمصوغ لقوله عليه السلام الذهب بالذهب مثلا مثل يدا بيد الحديث فان قلت لو باع انا مصوغا من نحاس مصوغ اخر قالوا انه جائز وان لم يبيع النحاس من مثله متفاضلا فلم يذكر في مصوغ الفضة كذلك قلت الموزونية ثبتت في الذهب والفضة بالنص ولا يخرج عنه بكونه مصوغا واما في النحاس وغيره فالموزونية ثابتة بالعرف فاذا تعارف الناس ببيع المصوغ منه عددا وان لم يخرج من ان يكون موزونا وفي المكافاة العلم بتساويهما حالة العقد بشرط صحته حتى لو تبايعا ذهبا بذهب مجازفة واقتزاه بعد التقابض ثم علما بالوزن انهما كانا متساويين ولا يجوز عندنا خلافا لفرق حتى **مع الجزاء عند الاختلاف** لجواز الربا عند اختلاف الجنس **لا في الاوصاف** يعنى المائتة في الاوصاف ليست بشرط لقوله عليه السلام جيلها ورد لها سواء **والنقايض** اي بشرط تقابض العوضين وهذا شرط لصحة الصرف عند بعض ولبقايه عند المتأخرين **قبل التفرق بالايديان** قيد به لان التفرق بالمكان غير مانع كما كان كذلك في السلم سبق بيانه في فضله **مطلقا** اي سواء كان العوضان من جنس واحد او لا وروى لعل عمر رضي الله عنه بيع ورقة واسترد ورقه ولا تقارفة حتى تستوفي وان وثب من سطح فثبت معل **ولا يصح خيار الشرط** لانه الحياء يمنع عن تمام المستحق بالعقد شرعا قيد به لان خيار العيب وخيار الروية صحيحان فيه **لا الاجل** لانه يقوت القبض من محال فان استقلنا بضم الهمزة اسقط الخيار والاجل **في المجلس** لانه لو زال المفسد لو كان بعض البدل زائفا فذكر

هذا هو الوجه في البيع بالثمنين
فان كان الثمنين من جنس واحد
فلا يثبت له الخيار والرجوع
لان الثمنين من جنس واحد
فلا يثبت له الخيار والرجوع
لان الثمنين من جنس واحد
فلا يثبت له الخيار والرجوع

ينقصوا العقد في غير المردود بل ينقص في المردود فقط وقال مالك ينقص في كله لان العقد واحد لا يتجزى ولنا ان الانتقاض انما يحصل بالرد فينقذ بقدره **وبيع جارية مطروقة** اي في عقد المطوق **بذهب نسئة فاسد فيها** اي في الجارية والطوق عندا في حقيقته **وخصا** اي فساد البيع **بالطوق** قيد بقوله نسئة لانه لو بلغه بذهب نقد يجوز اتفاقا لهما ان فسادا وهو الرابا موجود في المطوق لا فيها وله ان الصفقة مخدة فتفسد كلها بفساد بعضها **ولو باع سيفا على يمانية** وهو متعلق ببيع **وحليته** نصفيها وهذه الجملة حاله **قد فع خمسين من الثمن** ولم يقل شيئا **او عنهما** اي عن الحلية والسيف معطوف على مقدار وهو قد فع خمسين عن الحلية ولا يجوز ان يكون معطوفا على قوله من الثمن وهو ظاهر ولو قال قد فع خمسين عنهما او عنهما او مطلقا كان اولى **صح** العقد لان قبض حصة الحلية في المجلس واجب والظاهر من حال المسلم ان لا يترك الواجب فيحمل عليه وان لم يسه ولم ينوه كما اذا ترك سجدة صلاته في الصلاة وسهل البضائم الى مسجد في السهو وسلم بصر فاحدى سجدة في السهو الى الصلاة وان لم ينوها لتصح الصلاة كذا في النهاية فيكون قوله عنهما بمعنى عن الحلية كما قال تعالى نسيأ حوتها والناسي كان يوشع وفي المحيط ولو قال خذ هذه من ثمن السيف خاصة ينظر ان لم يكن التمييز لا يضر بكون النقود ثمن الصرف ويصحان جميعا لان قصد صحة البيع ولا صحة له الا بجواز الصرف فحكمنا بجوازه تصحيحا للبيع وان امكن تمييزها بغير ضرر صح في السيف لانه صرح بفساد الصرف وقصد جواز البيع ويجوز البيع بدون جواز الصرف **وبفسد بالتفرق** **قبل القبض** يعني لو اقترقا بلا قبض في بيع السيف المجلي بطل العقد في الحلية لانه صرف في مقداره وفات شرطه **الا في السيف** فان بيعه صحيح حصه من الثمن **ان تخلص** السيف عن الحلية **بغير ضرر** قيد به لانه ان تخلص بضرر ففسد العقد فيه ايضا كبيع الجذع في السقف لان تسليمه يستلزم الضرر في غير المعقود عليه فيكون شرطا مخالفا لمقتضى العقد **وحكم بنقصه** اي محله بفساد بيع الصرف **لو اتلف** اي اتلف احد البدلين كقلب فضة مثلا **قبل التفرق والقبض** اي قبض القلب **واختيار المشتري** نصفيها اي تضمين من اتلف القلب وهو معطوف على **تلف** **فقارقه** اي المشتري البائع **قبل قبض القيمة** اي قبل ان ياخذ المشتري قيمة القلب من المستهلك وقالا يفسد بيع الصرف قيد بقوله قبل التفرق والقبض لانه لو اتلف بعدهما لا يفسد البيع اتفاقا وقيد باختيار المشتري تضمين الحائي لانه لو لم يجز به واختار ففسخ العقد يرد البائع ما اخذه وبطلب من المتلف قيمة القلب اتفاقا وقيد بقوله فارقه لانه لو فارق الحائي لا يفسد اتفاقا وقيد بقوله قبل قبض القيمة لانه لو فارقه بعد صح الصرف اتفاقا لانه ان قيمة القلب نزلت منزلة عينه فيشترط قبضها ايضا ولهما ان اختيار المشتري تضمين قبض فالمفارقة بعاد تكون بعد تمام الصرف **ومنع محمد من الاستبدال بها** اي بقيمة القلب شيئا اخر **قبل قبضها** لما مر من ان قيمته نزلت منزلة عينه وقال الصح الاستبدال بها لانه باختياره الضمان صار كقبض القلب **والخط من ثمن القلب بعدة** اي بعد قبضه صحيح **والعقد فاسد** يعني من باع قلب فضة وزنه عشرة بعشرة دراهم ثم حط عن الثمن درهما صح الخط وفسد العقد عندا في حقيقته لان الخط يغير لصفقة العقد وهما يملكان فضة واولى ان يملكا تخيره لان ابطال الوصف اهون من ابطال الاصل فاذا صح العقد وقع بيع عشرة بفسد بالضرورة **يعكس** اي قال ابو يوسف لا يصح الخط ويصح الصرف لان في تصحيح الخط ابطال للعقد **ان تقدم واجازها** اي الخط العقد كلاهما لان الخط هبة متبذرة فيصح كهيئة كل الثمن وما لا يلحق بالعقد لا يفسده وبذلك الخلاصة باع درهما بدينار واحد ما اكثر وزنا فهو الفضل لا يجوز لانه هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة **ولا الزيادة كالحط** يعني صح الزيادة في ثمن القلب وفسد العقد عندا في حقيقته

هذا هو الوجه في البيع بالثمنين
فان كان الثمنين من جنس واحد
فلا يثبت له الخيار والرجوع
لان الثمنين من جنس واحد
فلا يثبت له الخيار والرجوع
لان الثمنين من جنس واحد
فلا يثبت له الخيار والرجوع

لان الزيادة تعتبر في صفة العقد فيملكه كما سبق به في الحط **وابطالها** يعني قالا الزيادة باطله
والعقد صحيح لان في نصيب الزيادة ابطال الصرف اقول بقى الكلام في ان محله لم يجعل الحط كهيئة متدا
وجوز ولم يجعل الزيادة كذلك والفرق بينهما خفي عندي **ولو اشترى انا فضة بذهب كما اذا اشترى ابريق**
فضة بعشرة دنانير ثم وجد به عيبا فلم يرده فصالحه على دينار فقبضه في المجلس اى في مجلس الصلح فهو
اى الصلح جائز عند اى حنفية مطلقا اى سواء كان الدينار اكثر من حصة العيب من الثمن واقل **ومنعاه** اى لا
لا يجوز الصلح **ان كان الدينار اكثر من حصة** اى حصة العيب من الثمن **فيما لا يتغابن فيه** وهذا الاختلاف
بنا على ان يدرك الصلح عندها مقابل حصة العيب من الذهب فيكون ربا الا ان الفضل يتغيب به فيما لا يتغابن
الناس في مثله فلم يجز لا فيما يتغابن فيه لانه قليل غير مانع اجماعا وعنده مقابل بالجاء الفات من الانا
ولا ريب في ذلك لا خلاف الجس كذا قاله الشراح **اقول** فيه استنباه لان القليل الغير المانع ما لا يدخل تحت الوزن
كذلك من درتين وما يتغابن فيه اكثر من هذا فكان ينبغي ان لا يجوز الصلح عندها مطلقا لكونه مفضيا الى الربا
وان وقع اى الصلح في الصورة السابقة على عشرة دراهم وهي اكثر من حصة العيب من الثمن صح الصلح اتفاقا
اما عندها فلان العشرة مقابل حصة العيب من الذهب فيحل التفاضل واما عند اى حنفية فلا يبادل
عن الجاء الفات من الانا ولهذا يشترط قبضها قبل الافتراق فكانه اشترى الانا بعشرة دراهم وعشرة دنانير
وعشرة دراهم بعشرة دنانير فيقابل العشرة مثلها من الانا ويجعل الباقي ربا الدنانير نصيبا للصرف
ولو استهلك حليا ذهبيا وهو بضم الحاء جمع حلى يفتح الحاء وسكون اللام وهو ما تتحلى به المرأة **فقبض عليه اى القاضى**
على من استهلكه بقبضه فضة تحريزا عن الربا **فقبضها اجزا القضا** وقال زفر بطل القضا النقص
يكون عند القاضى غالبا لا لاحترار لانها لو اصطلمها على القيمة يجوز الصلح عندنا خلافا له كذا في المصنف له انه ملك
الذهب بالفضة وهو صرف حقيقة فيشترط فيه القبض ولنا ان هذا ضمان لا صرف لانه مجبور عليه ولو كان صرفا لما
اجبر عليه فلا يشترط فيه القبض **ولو كان له اى الرجل على اخر عشرة دراهم فاشترى منه اى من المدينون دينارا**
بعشرة دراهم مطلقا اى غير مضافة الى التى في الذمة **وقبضه** اى له شار **فمقتضاها** اى جعل العشرة التى هي
ثمن الدينار قضا صا بالعشرة التى كانت عليه قبل ان يفترقا وفي قوله ثم نقاصا اشار الى ان النقاص لم يبيع بنفس العقد
لان الواجب بهذا العقد من لا يجوز اسقاطه ولا استبداله لانه بدل الصرف والدين ليس بهذه الصفة فلم يكن للدين وفا
بذلك الثمن بنفس العقد لعدم التجانس **اجزاه** اى نكل المقاصه وقال زفر لا يجوز وهو القياس لان البايع ملك
مكان بدل الصرف للدين وهذا غير جائز لانه استبدال ولنا انها لما تقاصا وجب تصحيحه اقتضاها بان يفسخ
الصرف الاول وينعقد صرفا اخر مضافا الى عشرة الدين جذرا عن الاستبدال وقد ثبت المفسخ اقتضاها لو
تباعا بالف ثم تباعا بالف وخمسائة فالبيع الاول يفسخ بالصر وانه كذا قاله مشايخ العراق ولقائل ان
يقول لو انفسخ الصرف الاول لو حجب على المشتري الدينار رده على البايع حكم الاقالة ولم يجب بل الوجه ان يجعل
العقد المضاف الى الدراهم المطلقة مضافا الى الدراهم الواجبة قبل الصرف فيكون تغيير الوصف العقد مع بقا اصله
وهو جائز كما في الزيادة على الثمن ويمكن ان يحجب عنه من فهم بان وجوب رد بدل الصرف فيما اذا كانت الاقالة ثابتة
قضا وفيما ثبتت في ضمن المقاصه **ولو اشترى بذكر الدين اى الدينار بالعشرة** التى كانت في ذمة البايع **صح** التقاض ووقع
بنفس العقد اتفاقا لان الدين لم يحجب بالعقد بل كان ثابتا قبله **يستقط** باضافة العقد الى ولا ريب في ذلك **فتقاصا فيه**
رواينا ان احدهما الجواز احدهما ان المقاصه لا تصح لانه صرف في دين سيجب وفي رواية يجمع بينهما الفسخ الصرف الاول
والاضافة الى دين قائم وقت تحويل العقد وذلك لئلا يكتفى للجواز بلاق واسمال السهم حيث لا يجوز جعله قضا صا بدين اخر

في مثله

في مثله

قد يالفضة

دراهم

سبعة

في مثله

متقد ما كان او متاخرا لان المسلم فيه دين ولو وصحت المقاصه براس المال يصير افتراقا بين دين وهو دين
عنه **وخلطه درهم غير** يعني خلط المودع الدراهم الوديعه **مثلها من درهم** يعني يدراهم نفسه المماثلة فلان
الدراهم بحيث لا يمكن تمييزها **استهلك** عند اى حنفية فيجب عليه ضمانا وليس لما ملك المحلوط ان يشاركه وكذا
الحنطة والشعير ونحوها **وخيراه بين التضييق والاشراك** يعني عندها ان ضمانته ويلخذ منه مثلها وان
شا يشاركه بقدر دراهمه ولو هلك قبل التضييق هلك منها جميعا فيد بالخلط لانه لو اختلطت بدراهمه من غير فعله فيها
شربكان اتفاقا وقيد بقوله مثلها لانه لو خلطها بالدينار لا يكون استهلاكا اتفاقا لهما ان عين حقه قائم حقيقة لكن
تعذر تمييزه فصار استهلاكا من وجه فيتحجب المالك ان شامال الى جهة القيام فيشاركه وان شامال الى جهة الهلاك
فيضمنه وله ان الخلط استهلاك معنى من كل وجه لا يقطع انتفاع المالك بها وكان خلطه كخلطه بالاداه **ولو**
استهلك درهم غير فضتها اى التزمت ضمانها فاجلت اى اجله الطالب في اداها **اجزا التاجيل** وقال زفر لا يجوز لانه
في معنى الصرف فيشترط القبض في المجلس ولنا انه ضمان عد وان لانه مجبور عليه فيجوز تاجيله **ولو باع انا فضة**
فاقترا وقد قبض بعض ثمنه صح اى فيما قبض ثمنه من الانا لانه صرف وبطل فيما لم يقبض **وكان شركة اى**
صار الانا مشتركا بينهما ولم يشره الفساد لانه طار حصول التفريق بقبض فان قلت فيه تفريق الصفقة فينبغي
ان لا يجوز قلت التفريق جاز من جهة الشرع لا بشرطه القبض لان العاقد فصار كهلاك احد العدين **ولو اشترى**
بعضه اى بعض الانا بخير المشتري في اخذ الباقي اى ما بقى من الانا بقسطه من الثمن اورده اى في رد
المبيع لظهور ان الشركة كانت في يد البايع وهو عيب في الانا لا تنقاصه بالتبعض بخلاف ما مر لان الشركة
انما تثبت بصنعه وهو الافتراق **او بعض ثمنه اى** لو استحق بعض ثمنه وهي قطعة فضة لا صياغة فيها **تعين**
الاخذ اى اخذ ما بقى بالحصة اى يسقط من الثمن لان الشركة في النقرة ليست بعيب وهذا اذا استحق بعضا بعد
قبضها واما اذا استحق قبله فله الخيار لتفريق الصفقة عليه قبل التمام **وتجيز بيع درهمين ودينار ودينارين**
ودرهم واحد عشر اى تجيز بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار ودرهمين اى تجيز بيع درهمين بمجدين
ودرهم غلة وهو ما يرده بيت المال وياخذه التجار **بدرهمين غلة ودرهم صحيح** وكذا بيع كبر وشعير
بكبرى وبروكى شعير وقال الشافعي لا يجوز وهو القياس لان هذا عقد مشتعل على بدلين مختلفين فوجب ان
يكون الكل مقابلا بالكل على سبيل انقسام الاجزا بالاجزا بطريق الشيوع فيتحقق فيه شبهة الربا بشبهة مقابلة
الجنس بالجنس ولنا ان العقد يقتضى مطلقا المقابلة وهو كتمل مقابلة الجنس بالجنس بخلاف الجنس فوجب
ان يحل على خلاف الجنس تصحيا لتصرفه وعن هذا قالوا اذا باع ورقا بورق متفاضلا وجعل في الجانب الذي لا فضل
فيه فلسا يجوز بحطهم الزيادة بازا الفلاس لكن كرهه محمد لانه اذا جاز على الوجه الف الناس لتفاضل واستعملوه فيما لا يجوز
كذا في المحيط **وبعتبر في التقدير غلة الذهب والفضة** لان الدراهم والدنانير لا تخلوا من غش قليل غالبا وهو هلك
عند الاذابة فلم يعتبر فاعتبر ما هو الغالب فيها فلم يجز بيعها بجنسها متفاضلا كما لم يجز في الجياد **فان غل الغش** فيها
على الذهب والفضة بحيث لا يتميز عن الغش الا بصر **جائز بيعها بجنسها** وهو المعشوش متفاضلا صرفا للجنس بخلاف لانه
في حكم شئيين فصح وخاسر لكن يشترط التفاضل في المجلس لوجود الفضة من الجانبين ومضى شرط القبض في الفضة
اعتبر في الناس لعدم تمييزه وقيد بقوله بجنسها لانها لو بيعت بالخالصة لا يجوز حتى يكون الخالص اكثر من النقص
في المعشوشة ليكون قدر مثلها والزيادة بالغش **امثال** بيع الزيت بالزيتون هذا اذا عرف ان الفضة كجموع
عند اذا باع المعشوش ولا يفرق واما اذا عرف ان الخمر فلا يجوز بيعها بجنسها متفاضلا واما منساوى
الغش والفضة فكغالبها لانه حتى لا يفتقر القدر يهلكها لانها ثمن وكغالب الغش في الصرف حتى

اذا بيعت بحسنها متفاضلا جاز كذا في السهلية **وكسادها مبطل للبيع** يعني اذا اشترى بالدرهم المغشوش
شياء كسدت بطل البيع عند ابي حنيفة وحده الكساد ان لا تزوج في جميع البلاد عند محمد وعندها ان لا تزوج
في بلد العاقدين كذا في العيون وقال لا يبطل البيع بالكساد قيد بكسادها لانها لو رخصت لا يبطل اتفاقا
فيطالبه بما وقع عليه العقد بذلك العيار الذي كان وقت البيع كذا في الفوائد المظهرية **له ان التهمة ثبت**
لها بعارض الاصطلاح فاذا كسدت رجعت الى اصلها ولم يتبق منها فبطل البيع لبقائه بلائمن ولها ان التمن تعلق
بالذمة والكساد عرض على الاعيان دون الذمة ولما لم يتمكن من تسليم الثمن لكساده تجب قيمته **وبوجب ابو يوسف**
القيمة يوم العقد لانه مضمون بالبيع فتعتبر قيمته في ذلك الوقت كما اعتبر قيمة المعصوب يوم الغصب **والآخر**
التعامل وهو الجرم معطوف على العقد يعني قال محل عليه قيمته يوم ترك الناس المعاملة بها لان القول من
رد المسنى الى قيمته انما صار بالانقطاع فيعتبر يومه وحده الانقطاع ان لا يوجد في السوق وان وجدت في البساقفة
والبيوت **وتجوز البيع بالفلوس النافذة** اي الراجحة **كالنقد** لانها لما صارت ثمن بالاصطلاح اخذت حكم
النقد الموضوعة للتسمية فلا تعتبر في العقد ان يعطى غيرها وان عينها لان التعيين يحتمل البيان بان يكون قدر
الواجب ووصفه وان يكون لتعلق الحكم بعينها فلا يبطل الاصطلاح بالتحتمل الا ان يصحح باطلاه بان يقول
اردنا به لتعلق الحكم بعينها فحينئذ تعلق العقد بعينها **وتجب التعيين في الكسادة** لانها صارت سلعا بالكساد
ومنعه محمد ببيع فلس بفسين باعيانها وقال يجوز ذلك البيع قيد بقوله باعيانها لانها لو كانت دينين واحدها
دين والآخر عيني او بالعكس لا يجوز اتفاقا للنسالة انما اتفقت في الاصل فيها ان التعيين والاصطلاح المعاملة لا يتطهرا
باصطلاحها على خلافه فاذا قيل فلس مثله يبقى الاخر ربا ولها ان الفلوس في الاصل عرض وتثمينتها تثبت
بالاصطلاح وللعاقدين ولاية ترك ذلك الاصطلاح على انفسهما وان اجتمع غيرهما عليه فيعتبر تركهما لكونه موافقا
للاصل فاذا بطلت التسمية فعددية الفلوس باقية فيجوز بيع الواحد منها باثنين كبيع حوزة تجوز تبين واما اذا
اصطلحا على ان يجعلوا الفلوس اثمانا اذا كسدت عند الكل فلا يعتبر لانه وقع مخالفا للاصل **ولو استقرضها** اي
الفلوس **فكسدت رد عينها** ان كانت قائمة اتفاقا **وان هلك فجلبه رد مثلها** عند ابي حنيفة وقال لا يجب عليه
رد قيمتها لانه تغذر ردها كما قبضها لان المقبوض كان ثمن او اهرز وذا ليس ثمن اوله ان المراد في القرض جعل
عين المقبوض حكما ولا يلزم مبادلة جنس بحسن فنية وانه حرام فلا يشترط فيه الراجح **وبوجب ابو يوسف عليه القيمة**
يوم القبض اي قيمة الفلوس يوم قبضها **لا يوم الكساد** يعني عند محمد يعتبر قيمتها يوم كسادها قبل هذا القول النظر
للمستقرض لان قيمتها يوم الانقطاع اقل وقول ابي يوسف ايسر لان قيمتها يوم القبض معلومة ويوم الكساد لا يعرف الا
بحرج وفي المشتق لو كانت الفلوس ثمن فخرخت او غلت قبل القبض قال ابو يوسف عليه قيمتها من الدرهم يوم وقع البيع
واجزنا الشرا بنصف درهم فلوس ويودي منها اي من الفلوس ما يباع به اي بنصف درهم من الفلوس وقال زفر
لا يجوز لان العقد ان تعلق بالفلوس فانها مقدرة بالعدد وان اراد به ان يشتري بنصفه على ان يعطى بدلها فلوسا فانه
شرط معسدة ولنا ان المراد به ما يباع من الفلوس بنصف درهم وهو معلوم عند الناس فصار كأنه صرح بقدر فلوس
وعينه اي ابو يوسف الشرا بدرهم فلوس لانه معلوم عند الناس **ومنعه محمد** لان القياس كان يابى عن جواز مثل هذا
الشرا لان ترك القياس فيها دون درهم لبيان العادة عليه **والاصح** انه يجوز في الدرهم ايضا لكونه متعارفا **ولو اعطاه**
صراقا **درهما فقال اعطاني بنصفه فلوسا ونصفه** **سقا الاحبة** اي درهما صراقا غير ايساوي نصف الدرهم الا
حبه فهو اي البيع في الكل **فاسد مطلقا** عند ابي حنيفة لان سداد البيع في القصة سرى الفلوس **واجازاه في الفلوس**
لانه غير سار عندها **ولو كرر الاعطاء بقوله اعطاني بنصفه نصفه** لاجبه **فالحكم كقولنا** يعني يجوز في الفلوس اتفاقا لان

يبيع

العقد تفريق بتكرار الاعطاء كذا قالوا لكن فيه اشكال لان قوله اعطاني مسامحة كلفه يعني وبالمساومة لا
يعتقد البيع فكيف يتكرر بتكراره لعل الوجه ان يقال تكرار اعطاني يدل على ان مقصوده تفريق العقد فحل على انها
عقد عقد **وقال** حين اعطاه درهما نصف درهم فلوسا ونصف الاحبة جاز اتفاقا لانه قابل الدرهم ما يباع
من الفلوس بنصف درهم وينصف درهم الاحبة فكان نصف درهم الاحبة مقابلا **مثله** والباقي مقابلا بالفلوس
وانه اعلم **كتاب الرهن** وهو في اللغة الحبس وفي الشرع جعل العين محبوسا
بحق يمكن استيفاءه كالديون ويطلق على الرهن تسمية المفحوك باسم المصدر **ينعقد بالانجاب والتبيل**
ويتم بالقبض وفيه اشارة الى ان القبض شرط للزوم كما في الهبة لانه قبض لعقد مشروع فاشبه البيع وقال
بعض انه شرط الجواز وبه قال محمد كذا في المعنى **وتكفي فيه اي قبض الرهن بالتخليه** اي برفع الموانع
بقبض المرفوض في زمان يمكنه القبض **في الاصح** اشارة الى ما روي عن ابي يوسف انه لا يثبت الا بالنقل
لان قبضه موجب للصان ابتدا فلا يثبت الا بالنقل كالغصب قلنا قبض الرهن مشروع فاشبه البيع دون
الغصب فلا يقاس عليه **فاذا قبضه المرفوض اي الرهن حال كونه محورا** اي مقسوما احترازه عن رهن المشاع
فانه غير جائز **مفرغا** عن الراهن ومناعه حتى لو رهن دارا وسلمها وهو فيها لا يتم حتى يسلمه ثانيا بعد خروجه
منها لان التسليم الاول لم يصح لتدخلها به **ممن** عن انصالة بخبر اتصال خلقة احترازه عن رهن الثمر
على راس الشجر دون الثمر فانه غير جائز **رهن العقد فيه وما لم يقبضه اي ما دام لم يقبض المرفوض الرهن**
بتحيز الراهن فيه بين التسليم اي تسليم الرهن الى المرفوض **والرجوع** عن الرهن لانه عقد تبرع ولهذا
لا يجبر عليه فلا يتم بلا قبض كما في الوصية **ولم يلزمه اي تمتنا الراهن بالاقباض** وقال مالك لزم عليه محمد
العقد ان يسلم الرهن الى المرفوض ولو امتنع من ذلك جبر عليه لانه وثيقة فاشبه الكفالة ولنا قوله
تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فممنه والمصدر المقرون بحرف النافي جواب الشرط يراد
به الامن يعني فانه هو الكفالة تعالى فرض الرقاب والامن بالشئ هو هو يقتضي ان يكون الوصف شرطا فيه
ولا يصح الا بالديون لان الرهن استيفاءا والاستيفاء انما يتحقق في الواجب في الذمة ظاهر او باطنا
وفيما هو بمن لته او فيما هو دين ظاهر والاول معلوم والثاني كالدين الموجود كما اذا رهن رجل رجلا
ليقرضه الف درهم فانه صحيح اذا الظاهر ان الخلف لا يجري في الوعد وكان مقضيا الى الوجود عابا بخلاف
الرهن بالدرك لان الدرك لا يكون موجودا غالبا اذ الظاهر ان المسلم يبيع مال نفسه فيجبر على المرفوض باسمي
من المال اذا كان الموعود مساميا والقيمة الرهن او اقل منها اما اذا كان اكثر من قيمة الرهن فيجبر على المرفوض الدرع
بمقدار قيمة الرهن لانه يقع الاستيفاء بهذا القدر تقديره وكذا الف لم يكن سمي قدره فيعطيه المرفوض ما شأنا
ولا يصدق في اقل من درهم والثالث كما اذا اشترى عبدا ورهن بالثمن فهلك الرهن ثم ظهر ان العبد حرجي يجب على البائع
ان يضمن الاقل من قيمة ثمن العبد ويجوز الرهن ببديل الكتابة وان لم تكن الكفالة كذا في التبيين **والاعيان**
المضمونة بانفسها وهي ما يجب مثلها اذا هلك ان كانت مثلية او قيمتها ان كانت قيمة كالمغصوب وبديل
للخلع والمهر وبديل الصلح عن دم العبد فيصح الرهن بها فان قلت هذا مخالف لما قاله القدر في مختصره ولا يصح
الرهن بالدين قلت الموجب الاصل في الاعيان المضمونة القيمة على ما عليه الجمهور ورد العين فخلص عنه وهو
دين ولهذا تصح الكفالة **فان** **بدا عن الصان حال قيام الرهن** مع اتفاقه جازيه عن العين كالوديعة بالاجماع فيكون الرهن
بالاعيان رهنا بالدين واما حجة صحة الرهن بالاعيان المضمونة على ما عليه بعض المشايخ من ان الموجب الاصل
فيها رد العين ورد القيمة فلهذا فهو ان الاعيان تكون مضمونة عند الهلاك بالقبض السابق ولهذا يعتبر قيمتها

من مال
فان هلك
فان هلك

الرهن

يوم القبض فتكون رهنا وجوب سبب وجوب الدين فيصح قيد بالمضمونه لان الاعيان الغير المضمونه كالودائع والعوارى لا يجوز الرهن بها لعدم وجوبها في الذمة بالقبض وقيد بقوله بانفسها لان المضمون يغيرها كالمبيع في يد البائع لا يجوز الرهن به لان البيع يبطل بهلاكه ويسقط الثمن ويجعل حكم الرهن حبسه بالدين في يد المرتهن **باب ثبات يد المرتهن بالاستيفاء عليه** اي على المرتهن من وجه هذا هو الاصل عندنا **لا تعلق الدين به** يعني يحكم الرهن عند الشا فحق تعلق الدين به **استيفاء من عينه بالبيع** هذا هو الاصل عندنا **لـ** ان الرهن لا يستيناف الدين كالكفالة وهو انما يتحقق اذا استوفى المرتهن الدين من ثمنه كاستيفاء الدين من دمة الكفيل ولنا ان الرهن هو حبس الشيء بحق فيملك المرتهن حبسه فحسب ليكون الرهن عاجزا عن انتفاعه فيسارع الى قضا الدين ثم ذكر المصنف مسابيل تفرع على هذين الاصلين منها قوله **فنجعله مضمونا** يعني الرهن عندنا مضمون وعند الشا فحق امانته لئلا انه محبوس للدين ومقبوض لاجله فلو كان الدين مقبوضا كان مضمونا لان الدين اذا اخذ ما على المديون من الدراهم يجب عليه رد ما اخذ فينتفصان هذا هو الطريق في قبض المديون فاذا كان قبض الدين مضمونا يلحق به ما هو مقبوض لاجله كما جعل المقبوض على سوم الشرا كالمقبوض بعد البيع دفعا للضرر عن مال العين وله ان الرهن للاستيناف فاذا صار مضمونا وسقط الدين هلاكه فان معنى التوقيع **فان ساءت قيمته** اي قيمة الرهن **الدين** هذا تفريع على كون الرهن مضمونا **صار المرتهن مستوفيا حكما او زادت كان الفضل** اي ما فضل من الدين **امانه** في يد المرتهن لا يضمن ما لم يتعد في هلاكه **او نقصت** اي كانت قيمته اقل من الدين **يسقط بقدره** اي من الدين بقدر الرهن **ورجع بالفضل** اي طلب المرتهن من الراهن الزايد على قيمة الرهن وفي الاجناس لو شرط ان لا يسقط الدين ان هلك الرهن كان شرطا باطلا وكان **الرهن جازيا** وكذا لو نقص الرهن من حيث العين يسقط من الدين بقدره ولو نقص من حيث السعر لا يسقط ومنها قوله **ونعدي حله الى الزايد كالولد** فيكون رهنا مع الاصل عندنا لان حكم الرهن لما كان هو الحبس بالدين سرى الى الفروع وقال الشا فحق لا يتعدى لان تعين عين الرهن لا يستند على تعين عين آخر وفي قوله كالولد اشار الى ان الخلاف في الزوايد التي هي اعيان متصلة متولده من الرهن لا يعلقون تعلق ذلك كاجرة الرهن وكسبه وغلة الارض لا تكون رهنا مع الاصل اتفاقا ولو كانت متصلة كالسمن والكبر تكون في حكم الاصل اتفاقا **واضاف التار الحاصلة من الاستجار الموهونة اليها** وجعلوها رهنا معها **ايضا** اي كما جعلوا الولد رهنا مع اصاله وقال مالك لا تضاق الثمار لانها مما يخالف اصولها في الصورة فتكون عكس الرهن ولنا انها متولدة منها حال كونه رهنا فيسرى حكمها اليها **فان هلكت** الزوايد **فيغير شيء** اي فلا يسقط بمقابلتها شيء من الدين سواء هلكت مع الاصل او بدونه لان الاتباع تكون موجودة وقت الرهن هذا اذا هلكت بافة ولو استهلكها المرتهن باذن الراهن ثم هلك الاصل يكون لها حصة من الدين فيقسم على قيمة الزيادة التي اتلفها المرتهن وعلى قيمة الاصل ما اصاب الاصل يسقط وما اصاب الزيادة اخذها المرتهن من الراهن لانها تلفت بتسليط الرهن فصار كانه اخذها وانلفها كذا في المحيط **او الاصل** يعني ان هلك الاصل ونفى التما **افتك التما** وفي الصحاح يقال افتك الرهن فكا وفكوكا وفكته اي خلصه الراهن **بخصته بتقوم الرهن يوم قبضه** لانه كان مضمونا بقبضه فاعتبر قيمته يومه **والذي** بالجرى بتقوم التما **يوم فكاكه** لان التما انما صار مقصودا ومقابلا لشيء وقت الفك ولهذا هو هلك الرهن بعد هلاك الرهن قبل الفك هلك بغير شيء وفي الصحاح فكاك الرهن بالفتح ما يفتك به والكسر فيه **فيستقط ما اصاب الاصل** يعني قيمة الدين على قيمة الرهن والتما يسقط وما اصاب الاصل

شرح

اي لا يتيمى

اصولها

من الدين

لانه كان مقابلا بالدين ومقصودا ويفتك الراهن ما اصاب التما مثلا اذا كانت قيمة الاصل الفا وقيمة الولد الفا فالدين بينهما نصفان فان مات الولد ذهب بغير شيء ونفقت الامر بجميع الدين فان ماتت الام ونفى الولد فان افتك افتك بنصف الدين وان هلك الولد بعد موت الام ذهب بغير شيء فذهب كل الدين من الام ولو لم تمت واحد منهما ولكن نقصت قيمة الام فصارت خمسمية او زادت فصارت الفين والولد على حاله فالدين بينهما نصفان ولا يتغير عما كان وان كانت الام على حالها وانقصت قيمة الولد فصارت خمسمية فالدين بينهما اثلاثا ثلثان في الام وثلث في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت الفين وثلثي الدين في الولد والثلث في الام حتى لو هلكت الام بقي الولد ثلثي الدين كذا في المحيط **وبغير ابو يوسف الزيادة في الدين** كما اذا حدث للمرتهن على الراهن دين اخر فاتفقا على ان يكون الرهن رهنا بالدينين وقال لا يجوز اي لا يكون الرهن رهنا بالزيادة لان نفس زيادة الدين غير جائز لانها صحيحة اتفاقا لانه القياس على جواز الزيادة في الرهن ولها ان الزيادة في الدين تقضى الى شئوع الرهن لان بعضه يصير مقابلا بالدين الاول وبعضه بالثاني والشئوع فيه غير جائز **واجزهاها اي الزيادة في الرهن** وقال زفر لا يجوز كالا يجوز في الدين ولنا ان الرهن اذا زيد يصير الشئوع في الدين بان يصير الزايد مماثلة لبعض الدين والشئوع فيه لا يبطله ولهذا جاز الرهن ببعض الدين ولا كذلك الزيادة في الدين كما بينا ثم اذا صحت الزيادة في الرهن قسم الدين على قيمتهما يوم قبضها وعلى قيمة الاول يوم قبضه لان كلاهما دخل في الضمان يوم قبضه ومنها قوله **ونمنع انتفاع الراهن به اي بالرهن مطلقا** اي سوا ارض ذلك بالمرتهن كلبس الثوب اذا انقص به او لا يضر كسكنى الدار وقال الشا فحق يجوز للراهن ان ينتفع بالرهن اذا لم يضر بالمرتهن لان تعيينه للبيع لا يمنع انتفاع المالك به ولنا ان حكم الرهن هو الحبس لتعجز الراهن فلا يملك الانتفاع به لانه ينافيه قيد بالراهن اذ ليس للمرتهن ذلك اتفاقا وانتفاع الراهن بالوطى ممنوع اتفاقا من الحقائق **وضمنه بدعواه الهلاك** يعني اذا ادعى المرتهن هلاك الرهن ولم يغم البينة عليه ضمنه عندنا **مطلقا** اي سوا كان الرهن من الاموال الظاهرة كالحيوان او الباطنة كالنقدين والعروض **لا في الاموال الباطنة** اي قال مالك يضمن في الباطنة لانه متهم فيه وقول المتهم غير مقبول ولنا ما قدمناه من الدليل في قوله **فنجعله مضمونا ولو ابق اي الرهن في محل الدين** اي جعله القاضى مستوفيا بالدين واسقطه به **ثم عاد** الا بقاء **عدناه رهنا** لان قبض الرهن انما يكون استيفاء حقيقة اذا هلك ولما علم انه لم يهلك بقي محبوسا على الرهن **لا ملكا للمرتهن** يعني قال زفر عاد ملكا للمرتهن لان القاضى ملكه اياه فصار كالمحبوس اذا ضمنه الغاصب بعد اباقة ثم عاد **ولو هلك الرهن في يد المرتهن بعد ابرائه اي ابر المرتهن الراهن من الدين اهدرناه** اي لا يبرأ فلا يضمن المرتهن شيئا من الرهن وقال زفر يضمن قدر الدين اذا كان قيمة الرهن قدر الدين واكثر منه فاما اذا كانت القيمة اقل من الدين لا يجب عليه الا قدر قيمة الرهن كذا في المصنف وكان عليه ان يبين كيفية الضمان لـ ان قبض المرتهن استيفاء من وجه فلما هلك الرهن بعد ابرائه ثم ذلك القبض فصار مستوفيا حقيقة من حين القبض فيرد ما استوفى كما كان يرد لو هلك بعد استيفاء الدين قلنا ان الدين صار لا يبرأ كان لم يكن واذا بطل الدين بطل الرهن فلم يكن قبضه قبض استيفاء بل كان امانته بخلاف ما اذا هلك الرهن بعد استيفاء الدين لان قبض الرهن استيفاء موقوف فاذا هلك تعذر ذلك الاستيفاء فانقص الاستيفاء الثاني فيضمن ما استوفاه **او بعد تبوع اخر الدين** يعني لو هلك الرهن بعد ادا رجل دين المرتهن متبرعا **او ثمنه عبد ثم رد بعينه** يعني لو تبرع اخر بثمن عبد اشتراه ثم وجد به عيبا فرده **او ثمنه ثم طلقت قبل الدخول** يعني لو تبرع اخر بامهر امرأة فطلقها زوجها قبل الدخول بها

117

الاموال

منه

بطل السلم بهلاكه يعني صار مستوفيا للسلم فيه فاذا استوفاه بطل السلم واطلاق البطلان عليهم تسامح ولو تفاخروا بالسلم فيه رهن يكون ذلك رهنا برأس المال استحقاقا لانه بدل المسلم فيه فقام مقامه ولو هلك بعد الاتفاق بهلك بالمسلم فيه لانه كان رهنا به وان كان محجوسا برأس المال فيجب على رب السلم ان يدفع مثل المسلم فيه الى السلم اليه وياخذ برأس المال لان حكم الرهن باق الى ان يهلك فلما هلك صار ربا السلم مستوفيا للسلم فيه حكما ولو استوفاه حقيقة ثم تغاير لزمه رد المستوفى واسترداد رأس المال فكذا هذا **ولا يصح** رهن المبيع عند المشتري شيئا **بالمبيع** لانه غير مضمون كما سبق بيانه في قوله لا يصح الا بالديون والاعيان المضمونه **فان هلك** رهن المبيع **فغير شيء** لانه امانة في يد المشتري **ولا رهن الخ** المصدر مصاف الى مفعوله **والمدبر والمكاتب وام الولد** لان حكم الرهن يثوب بيد الاستيفاء حكما فلا يصح هو الا بالاستيفاء حقيقة فلا يصح للاستيفاء حكما **وبجين** **وهن التقديس والمكيل والموزون** لانها محل الاستيفاء **فان رهنهت بحسنها كان هلاكها مثلها وتسقط الجوده** اي اعتبارها لافلا قيمة لها عند المقابلة بحسنها من الاموال الربويه او رد المسئلة على صورة الوفاق لكن هذا قول ابي حنيفة دل عليه المسئلة التي بعدها وكان ترك التنبيه على الخلاف اعتمادا على ما ياتي بعد **ولو رهن قلب فضة وزنه عشرة دراهم وقيمتها ثمانية دراهم بعشرة فلهك فهو بها** يعني يصير دين العشرة مستوفيا بالقلب لانه عند ابي حنيفة **وقال لا يضمن قيمته ذهباً فيكون رهنا مكانه** اي مكان القلب قيد بان تكون قيمة القلب اقل لانها لو كانت مساوية للدين او زائدة عنه بسقط الدين اتفاقا واراد بقوله بعشرة عشرة دراهم لان الدين لو كان عشرة دنائير بعشرة قيمته اتفاقا وقيد بهلاك القلب لانه لو انكسر فهو على التقاضيل كما يسجد لها انه لو اعتبر الوزن ببطل حق الرهن في الجوده فيتضرر به المرتهن ولو اعتبر القيمة نصير العشرة مستوفيه بثمانية وهي ما في ضمن قيمته من خلاف جنسه فيجعل مكانه كالمقبوض على سوم الشراء والمغضوب وله ان ضمان الرهن ضمانا استيفاء والاستيفاء يكون بالوزن والجوده غير مغنيتين في الاموال الربويه ولهذا واخذ الدين من يوفى مكان الجياد يصير مستوفيا بحقه **ولو ساقى القيمة الوزن** كذا اذا رهن قلب فضة قيمته عشرة دراهم وزنه كذلك **فانكسر** القلب عند المرتهن **فانقصت قيمته خير محمد الراهن بين فكه بالدين وجعله به** بالجر عطف على فكه يعني قال محمد ان شئت افتك الرهن ناقضا بكل الدين وان شاعله مضمونا بالدين انما اردنا من الدين كله لان فكه ببعض الدين لذهاب الجوده غير جائز اتفاقا اذ الجوده على الافراد لا قيمة لها **وضمنه قيمته ذهباً وجعله رهنا مكانه** **وملك** المرتهن **المكسور الضمان** اقول لو قال وجعله به لكان اولى لان بين تقضي شيئين ولو جعل اولا ومعنى الواو الى لو قايده وكان المناسبات كما قبله ان يقول وخبره بين فكه وتضمن قيمته لان التحبير ثابت عندها ايضا اذ جبر الراهن على الفكاك بكل الدين او منعه عنه غير جائز اتفاقا لتضرر بقوات حقه في الجوده او تحذف من الدين التحبير لظهوره ويقول جعله به وضمنه قيمته اعلم ان قوله ذهباً قيد اتفاقا لان تضمن قيمته من جنسه جائز ايضا لانه لو كان هالكا حقيقة لصار مضمونا بالدين ولم يضمن قيمته اتفاقا فكذا اذا انكسر لانه هالك حكما ولها ان الرهن انما جعل بالدين اذا هلك وجعل عليه قيمته فتقع المقاصد بين الدينين وهاتنا عين الرهن قايمة فليس يحل بالدين فتعبر ان يضمن قيمته **او كانت القيمة** اي قيمة القلب الذي كان رهنا بعشرة وزنه عشرة **اثني عشر درهما** لجودته وصياغته **وانقصا** اي القلب في القيمة **الكسر سداسا** اي على المرتهن ثمان قيمته **ذهباً** ويكون رهنا مكانه عند ابي حنيفة مثلاً اذا كان مقال الذهب مشتمل بعشرة دراهم يضمن المرتهن قيمة جميع القلب مثلاً لا وخمس مثقال فيكون رهنا مكانه **وملك** المكسور والضمان فاذا ابرأ الرهن الدين ياخذ هذا الذهب مكان القلب لان يرضى الرهن بقول المكسور مع النقصان **ويضمنه** اي يوفى

لا يكون له قيمة الواو

في الرهن

قيمة خمسة اسداسيه وهي ثمانية دراهم وثلاث دراهم **ذهباً وجعله** اي المضمون **مع سدس القلب** وهو درهم وثلاث دراهم **رهناً** وطريق معرفته ان يقدر كل درهم سنة اجفا فاسد اعش عشر دراهم تكون عشرة اسداس فستة منها يكون درهما بقي اربعة اسداس وهي ثلثا درهم فتبقى ثلث من العشرة درهما وثلث درهم يبقى ثمانية دراهم وثلاث دراهم وهو خمسة اسداس القلب فان قلت اذا كان سدس القلب رهنا وخمسة اسداسه ملكا المرتهن بالضمان يلزم رهن المشاع قلت يفرز ذلك السدس حتى لا يبقى الرهن مشاعا لان الشيوع الطاري في ظاهر الرواية كالشيوع المقارن وعن ابي يوسف ان الشيوع الطاري لا يمنع الرهن عند الحاجة الى الافراز **وقال محمد ان نصفه الكسر من قيمته سدسا** وهو درهمان **او اقل من السدس اجبر** الراهن **على الفكاك** بجميع الدين لان الجوده او الصياغة تابعة للاصل والامانة تابعة له فيصرف النقصان او لا الى الجوده التي هي امانة لان الاستيفاء يقع بالمضمون لا بالامانة فتعين البيع ان يكون مرفقا الى الهلاك كالنسخ في المضاربة فيجب للراهن على الفكاك لانه لم ينقص من الاصل شي **اوراد** النقصان على السدس بان ينقص اكثر من درهمين **افتكاه وجعله بالدين** يعني الراهن يحجر ان شئت افتك الرهن بنقصانه بكل الدين ولا يلتزم على استيفاء جز من الدين وان شاعله بالدين كله اعتبارا بحال الكسور بحال الهلاك ولا يجبر على الفكاك لان الاصل انتقص فلو اجبر على الفكاك لتضرر ولا يضمنه ان المضمون هو الوزن يقدر الدين ويتبعه جوده ذلك الوزن المضمون اذ لا قيمة للجوده على انفرادها فاذا صار الاصل مضمونا استحال ان يكون التابع امانة فتكون القيمة مضمونة تبعاً للوزن ولا يبرأ يوسف ان الجوده او الصياغة متقومة في ذاتها ولهذا يعتبر في تصرف المرتهن والوصي حتى لو باع المرتهن ابريق فضة وزنه مائة وقيمتها مائتان مائة يعتبر من الثلث كما لو تبرع بعين المائة فيجعل كمال العين وزيدتها كزيادة وزن فصار كانه رهن اثني عشر درهما بعشرة دراهم فيكون خمسة اسداس القلب وزنا مضمونة فقط لانها بقيمتها تبطل قدر الدين والباقي من الوزن والجوده يكون امانة فيقسم نقصان القيمة وهو درهمان على العشرة فيصير كل درهم خمس فتصير خمسة اسداس القلب ثمانية اخماس وثلث خمس خمسة اخماس منها تكون درهما والخمسان ونصف خمس تكون نصف درهم فيبقى من الاخماس نصف خمس وثلث خمس ونصف الخمس مع ثلثه يكون سدس مائة وخمسة عشر ثلثه ونصف ذلك الخمس مع ثلثه يكون اثنين ونصف وهو سدس خمسة عشر واذا ضم السدس الى النصف يكون الثلثين فصار حصة الجوده الدرهم والثلثين فاذا ضمت الى الاصل يكون المجموع عشرة دراهم فيضمنه بدينار فقط ويكون مع سدس القلب رهنا اعلم ان التفاوت بين القولين ان ابا يوسف جعل سدس القلب للراهن وهو في معنى سدس دينار لان كلامه للتقديس في معنى الاخر في التقديس للتمشية فصار القلب في المعنى مضمونا عنده بدينار وسدس دينار وعند الامام بدينار وخمس دينار وسدس دينار التي اقل من خمسة اما توضيح كونه في معنى سدس دينار فهو ان كل دينار اذا بيع بعشرة دراهم كان كل درهم مضمونا بعشر دينار وثلثا درهم مضمونا بثلث دينار والعشر مع ثلثي العشرة يكون سدسا مثلاً العشرة من ثلثين ثلثه وثلثا العشرة اثنان فاذا ضم ثلثه الى اثنين تكون خمسة والخمسة سدس الثلثين وهذا التفاوت ناشئ من حصة الامانة من الجوده وهي ثلث درهم لم تضمن عند ابي يوسف لان حصتها من الاخماس كانت خمساً وثلثا خمس وخمس الشيء مع ثلثي خمسة يكون ثلثه **ولو كان وزنه اثني عشر ديناراً وقيمتها ثلثة عشر ديناراً او كان رهنا بعشرة ديناراً فانكسر** القلب **فله** اي للراهن عي **اي حنيفة فكه بالدين او تضمنه خمسة اسداسه فضة وجعلها مع سدسه** اي للراهن ان يجعل تلك القيمة مع سدس القلب رهناً لان الجوده عنده لا تعتبر على الافراز وانما يضمن في ضمن الموزون فاذا قسم الجوده وهي دينار على الاصل وهو اثني عشر ديناراً

وهو غير جائز

في الرهن

درهم ودينار

يصل الى كل دينار نصف سدس دينار فيصل الى الامانة سدس دينار والى المضمون خمسة اسداسه قيمة
خمس اسداس القلب مائة درهم اذا بيع كل دينار بعشرة دراهم وقيمة خمسة اسداس الجوده وهي دينار
ثمانية دراهم وثلاث دراهم لان خمسة اسداس ستة دراهم وخمس اسداس ثلثة دراهم يكون
درهمين ونصفا فحصل سبعة ونصف درهم وبعد طرح السدس من الدرهم الباقي بقي خمسة اسداس واثنا
ضم الثلثة منها وهي نصف درهم الى المجموع يكون ثمانية دراهم ويكون السدس اثنان لباقيان ثلث درهم فحصل مجموع
المضمون مائة درهم وثمانية دراهم وثلاث دراهم فتكون رهنا مع سدس القلب وهو ديناران **ويجزمه** اي حكم
ابو يوسف بخراطة المرفق وضمانه **عشرة اجزاء من ثلثة عشر** لان الجوده عنده كالوزن القائم فكانه رهن
قلبا وزنه ثلثة عشر فيجعل كل دينار من القلب ثلثة عشر جزا فحصل من مجموع القلب مائة وستة وخمسون
فالمضمون منها مائة وعشرون وباقيها امانة لان كل ثلثة من ثلثة عشر امانة فاذا اعتبر كل ثلثة منها دينارا يصير
مجموع المضمون تسعة دنانير وثلثة اجزاء من ثلثة عشر جزا من دينار لان مائة واربعه منها ثمانية دنانير وتبقى
سته عشر فثلثة عشر منها دينارا فحصل مجموع المضمون تسعة دنانير وثلثة اجزاء من ثلثة عشر واثنا عشر ان
الاصل لا يضمن بدون الجوده جعل الجوده وهي دينار ثلثة عشر جزا كالاصل فضم عشرة اجزاء منها الى المضمون
فكان جميعه عشرة دنانير وقيمتها مائة درهم فاعلم ان التفاوت بين قولها في الصورة ظاهر لان الامانة
عند الامام ديناران فقط وعند اي يوسف ديناران وعشرة اجزاء من ثلثة عشر جزا لما سبق ان الامانة كانت
عنده ستة وثلثين جزا فاذا قدر كل ثلثة عشر دينارا نصير كذلك ولكن التفاوت في المعنى قليل لان قيمة
مجموع المضمون والامانة عند الامام مائة وعشرون وثمانية دراهم وثلث درهم وعند اي يوسف
مائة وعشرون وثمانية دراهم الاقرب ما من ثلث درهم ببيان ان الاجزاء العشرة التي هي امانة لو فرضت
ثلثة عشر لكانت دينار او صار قيمتها عشرة دراهم فاذا جعلنا كل درهم منها ثلثة عشر جزا صار مائة
وثلثين فليصيب الاجزاء العشرة منها مائة جزء واذا قدر كل ثلثة عشر جزا درهما يكون احد وتسعون جزا
سبعة دراهم والباقي وهو تسعة اجزاء يكون ناقصا اربعة اجزاء من ثلثة عشر جزا من درهم واربعه اجزاء
انقص من ثلث درهم لان الاربعه من اثني عشر ثلث ومن ثلثة عشر انقص من الثلث بحج قليل والتفاوت بين الضمانين
لا يصل الى ثلثي درهم وهذا التفاوت نشأ من عدم تضمين اي يوسف حصه الامانة من الوصف هذا ضبط
الكلام في هذا المقام يعون الملك للعلام **واعبر محمد النقصان فان لم يزد على دينار اجبر الراهن على النكاح**
بنقصان ان رضى لان الجوده كلها امانة عنده فيصرف للنقصان اليها **ولا فان زاد اقله او جعل خمسة اسداس فقط رهنا**
بدينه واخذ السدس منه اعتبارا للحالة لا نكسار بحالة الهلاك **ولو باعه عبد على ان يرهنه بالثمن شيئا**
بعينه جاز البيع استحسانا لانه للتاكيد وهو ملائم لمقتضى العقد فيد بقوله بعينه لان الرهن لو كان مجهولا
لجوز للجها له ولو عين الرهن في المجلس يرتفع الفساد **فلو اشترى المشتري عن التسليم اي تسليم الرهن خيرا البايع**
بين ترك الرهن ورضايه بالبيع بلا رهن **وبين الفسخ** اي فسخ العقد لانه فات الوصف المرغوب فيه ولم يكن راضيا
الابه **الا ان ينفذ المشتري الثمن او يجعل قيمته** اي قيمه الشيء المعين رهنا لانه هي التي تقوم مقام العين فيجوز
لم يتخير لحصول المقصود وهو الثمن واستيفائه **وقال** رفر تجر المشتري على التسليم لانه مشروط في البيع
فصار من حقوقه كالوكالة المشروطة في الرهن **ولان** ان الرهن تبرع من الراهن ولا جبر في التبرع **ولو**
رهن عبد بن الف ففضي حصه احدها اي ما يخصه اذا قسم الدين على ثمنهما **لم يقبضه حتى يردى الف**
بتمامه لان الرهن محبوس بمجموع الدين فيكون محبوسا بكل جزء من اجزائه حتا له على قضا الدين فان هلك

اي الرهن

اي
خ
جملت

النقصان
بنقصان ان رضى
لو مح

عنده بعد ما قضى دينه يسترد ما اعطاه كما لو كان واحدا وفي القينة لو رهن ثوبا قيمته خمسة ففضا
دينارين ثم قال يكن الرهن رهنا بما بقي من الدين فهو رهن بالخمس حتى لو هلك برجع الراهن بدينارين **ولو**
سعى لكل اي لكل واحد من العبدتين **فيسقط من المال** اي من الدين **فادي قسطا** اي قضى حصه احدها **اجاز محمد**
قبض ما قابله لتفرق عقد الرهن بتفرق التسمية وقال لا يجوز حتى يردى الدين كله لان العقد متحد ولا يتفرق
بالتسمية اعلم ان ابو يوسف كان مع محمد في هذا الاصل وهو ان عقد البيع في شئين يتفرق بتفصيل الثمن
لكن خالف اصله في الرهن لانه لا استيثاق وهو انما يكون افر اذا اخذ عقد قينها واحتبس بكل منهما ليكون ادعى
للقضا ولك ان تعرف ان المذكور في المتن هو رواية الاصل واما رواية الزيادات فهي ان ابو يوسف مع محمد
وهذه الرواية اصح كذا في التبيين **وبجوز رهنية عين واحدة عند رجلين بدين لكل منهما** على الراهن سواء
كانا شريكين فيه او لا **فاذا قضى احدهما دينه كانت رهنا عند الآخر** لان الرهن اضيف الى كل العين بمجموع الدين
في صفقة واحدة واستحقاق الحبس لها واحد متين ثم ينظر ان كان العين مما لا يتجزى تفائلا في حبسها فكل واحد
منها في نوبته كالعقد في حوالاخر وان كانت مما يتجزى وجب ان يحبس كل منهما النصف فاذا دفع احدها كله الى
الآخر يضمن الدافع عنده اي حبيفه خلافا لما كان اذا كان المودع اثنين والوديعة مما يقبل القسمة ذكر الصلح الشهيد
هذا اذا اجمل اما اذا فصل وقال النصف يكون رهنا لهذا والنصف لذلك ولا يجوز الدفع اتفاقا **ويضمن كل منهما حصته**
منها اي من العين يعني ان الواجب على كل واحد منهما ان يضمن حصته اذا هلك فيصير كل منهما مسئولا فباحقه
لان الاستيفاء متين **ولو رهنا عينا عند رجلين بدين عليهما اجاز** وصارت رهنا بكل الدين وتفرق الملكين
لا يوجب شيوعا في الرهن لانه يجوز ان يكون ملك الغريم رهنا بدين الغريم كما لو استعار فره **ولو برهن** اي اقام رجل
بينة **عليه** **وفلان ارهنا هذا الشيء** من فلان بكذا **فكذبه فلان ومحمد المدعي عليه** وهو الراهن كونه
رهنا **حكم ابو يوسف برده عليه** اي برد ذلك الشيء على المدعي عليه لان دعواه امانة تمتع في حق نفسه
لا في حق فلان فيكون مشاعا فلا يصح رهنه **وجعله في يد المدعي مع عدل** يعني قال محمد صح رهن ذلك الشيء
ويقتضى به المدعي ويوضع في يد عدل **الى استيفاء حصته** اي الى ان يقضى المدعي عليه نصيب المدعي من الدين
فاذا قضاه اخذ ذلك الشيء لان البينة اثبتت دعواه في حقه وفي حق فلان وانكار فلان انما يعتبر في حقه
لا في حق المدعي فيثبت حق المدعي في كل الرهن فلا يكون رهنا مشاعا **ولو برهن** اي اقام كل واحد من الرجلين
البينة **على ارفقائه** اي على ائمه ارفقائه هذا الشيء من فلان **والراهن ميتا** حال كون ذلك فلان ميتا **يبطله**
اي ابو يوسف كون ذلك الشيء رهنا لان القضا به قضا بالرهن المشاع فيبطل كما لو برهن عليه حال حياة الراهن
هذا اذا لم يورثا فان راخا كان صاحبا لتاريخ الاقدم اولى وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما كان صاحبا ليداولي
لان قبضه دليل على سيقته **وجعله رهنا بينهما** وهو الاستحسان ووجهه ان مقصود كل منهما بعد موت
الراهن الاستيفاء من الرهن بان يباع لدينه وهو قابل للشركة واما في حياة الراهن فمقصود كل منهما حبس الرهن
والشيوع مانع منه وهو نظير ما اذا برهن على نكاح امرأة حية لا يقبل فاذا برهن بعد الموت قبلت لان
مقصودها المال فيقضي لكل نصف ميراث زوج **ولو ارهنا ارضا بما تصادقوا عليه من الدين** وهو
بياتهما اي يدين تصادقا والراهن عليه **فقال احدهما** اي احدا من اثنين **لا دين لنا عليه وانكر الآخر** اي قال للآخر
الآخر لنا دين عليه **يبطله** ابو يوسف لانه **واجازه** محمد في حصه النكر دليل كل منهما يعرف من تقرر المسئلة
السابقة وهي قوله ولو برهن على انه وفلان ارهنا **ولو رهن مستانا من عند مسلم ثوبا ثم عاد الى دار**
الحب فسي اي استولى عليه المسلمون فسيوم **حكم ابو يوسف** بتملك الموهون **الدين** اي يصير رهن

الرهن
فان رجع الدائم على الاستحسان
ابو يوسف اودى رهنه لان
عنه رهنه في التخصيص
العالم في حوالاخر
ونام على كل ما كان
قائمة بالبر

حال

المرتهنان

الرهن ملك للرهن **وقال محمد هو رهن يباع للوفاء** أي لو فادى الرهن **وما فضل للغانم** يعني أن فضل شيء من
ثمنه فهو للذي سرق المحل أن لا سرك الموت وبه لا يبطل الرهن فكذلك كود بعة المستامن ولا يورث
أن استبلا الرهن سابق عليه على استبلا الغزاة فكان أولى لأن السابق من أسباب الترجيح بخلاف المودع فإنه
أخير لا مستوفى **فصل في الرهن بوضع على يد العبد وفي التصرف فيه والجناية عليه** وعليه
إذا انتفى إلى الرهن والرهن على وضع الرهن عند عدل جاز فيكون في يده في حق الحفظ كيد الرهن
لكونه أمانة عنده وفي حق المالبة كيد الرهن حتى يتم الرهن بقبضه فيجوز أن يجعل اليد الواحدة في حكم
اليدين كيد الساعي فإنها جعلت كيد المالك حتى إذا قدم الزكوة فانتقص النصاب فصار عند آخر الحول
يتم تمامي ذلك على الزكوة وجعلت كيد الفقير حتى لا يملك استرداده **وليس لأحد من الرهن** من يد العبد
لتعلق الحقين به أما حق الرهن فظاهر وأما حق الراهن فيكون ماله محفوظا بيد العبد ليس لأحد من الرهن حتى
الآخر ولود فعه العدل إلى الراهن وإلى الرهن لأنه مودع الراهن في حق العبد وهو مودع الرهن في
حق المالبة وكل منهما اجنبي عن الآخر والمودع بضمن بالدفع إلى الاجنبي فإذا ضمن بالدفع إلى الرهن ملك
العدل الرهن فلا يضمن الرهن إذا هلك في يده ماله لم يتعد فيه **فإن هلك الرهن في يد العبد** يعني
يعتبر ذلك لهلاك منه فيكون كالهلاك عنده لأن كيد الرهن فيكون مضمونا عليه **وإذا وكل الراهن**
الرهن أو العدل أو غيره بالبيع عند الحلول أي حلول الأجل لقضاء الدين **جاز** وكان له أن يرهون
ملكه فيملك التوكيل ببيعه فإذا باعه أو كبل يكون الرهن هائما ماله ماله بقبضه الدين لقيامه مقام الرهن بقبض
فإذا هلك هلك من مال الرهن **ولو شرط في العقد** أي الوكالة في عقد الرهن **للمرئع** أي التوكيل **بجزءه** لأنه
تعلق به حق الرهن وفي العزل البطالة ولهذا يجبر القاضي على بيعه كما يجبر التوكيل بالخصومة بطلب الخصم إذا
امتنع عن الجواب فإن التوكيل عن بيعه ببيعه القاضي قيد بقوله في العقد لأن التوكيل لو وجدته لا يتعلق به
حق الرهن فيبطل بعزله وقيل يتعلق به حق الرهن ويلحق بأصل العقد فصار كالمشروط فيه قال في
الاسلام وهذا أصح ولهذا أطلق الجواب في الجامع الصغير ولم يفصل بين كونه مشروطا في العقد وغير
مشروط **ولا يهونه** أي لا ينعزل بموت الراهن **ولا يهون الرهن** لأن التوكيل صار تبعاً للرهن ولا ياله والرهون
لا يبطل بموتها فكذلك مال الزم **وإن مات الوكيل بطلت الوكالة ولا يبطل الرهن فيمن أضاف على بيعه** يعني كبيع
الرهون لا يرضى الراهن والرهن لأن كلاهما ذوق **وإن مات الراهن** وكان له وصي **باع وصيه الرهن للوفاء**
أي لاداء الدين **فإن لم يكن له وصي نصب له من بيعه** أي نصب القاضي له وصيا ببيعه وأمن ببيعه أحبا للحقين
ولو باع الراهن بغير إذن الرهن توقف البيع على إجازته فمضى إجازته صار ثمنه رهنا لأن حصة كانت
في ماله فمضى فمضى فولاية فسخ البيع إلى القاضي لا إليه أعلم أن المصنف ذكر هذه المسئلة في فصل البيع القابل
وقيد التوقف بالصحة وهما هنا ترك القيد **أو فادى الدين** يعني إذا أدى الراهن دينه جاز البيع أيضا لأن المانع
وهو تعلق حق الرهن بغيره ارتفع به **وإن اعتقه** أي الراهن الرهن سوا كان موسرا أو معسرا **انتفذه** أي عتقه
عندئذ لا تصرف في ملكه **ويطالب الراهن بالدين أن كان حالا والا أخذت قيمته من الرهن** أي كان موسرا فحلت
رهنا مكانه أي أن يحل الدين في الرهن **ولو كان الراهن معسرا استسعى العبد في قيمته** أي لاداء
محل ثمن حقه وفي قوله في قيمته إشارة إلى أنه لا يسعي لجميع الدين وفي قوله للوفاء إشارة إلى أنه لا يسعي في أكثر
من قدر الدين لكنه يرجع على مولاه بما أداه إذا أسرا لأنه قضى بالزام الشرع ومن قضى دين غيره وهو مضطرب فيه
يرجع عليه كمن أعار ثوبه بدين كذا فإذا قضى الخبير يرجع على الراهن بما أداه لكونه مضطربا فيه بخلاف العبد

وصى بعه

المستسعى إذا اعتقه أحد الشرطيين فيه حيث لا يرجع على مولاه لأنه سعى في دين نفسه ليحصل العتق له
عند أبي حنيفة أو لتكيله عندها وقال الشافعي لا ينفذ عتاقه لتعلق حق الرهن وهذا هو المفهوم من المتن لكن
الأظهر من أقواله المذكورة في كتبهم أنه ينفذ إذا كان موسرا لا مكان تخمينه ولا ينفذ أن كان معسرا لأنه لو دبر الرهن
أو كانت أمة فاستولدها ينفذ اتفاقا أما عندها فظاهر وأما عنده فلا تدينير لا يمنع البيع ولا يبطل حق الرهن
وكذلك الاستبلا لكهما يسعيان في جميع الدين ولا يرجعان على مولاهما وإن كان موسرا لا يورثان الدين من
كسبهما وهو مال للمولى كذا في الخاتبة **وإن استهلكه الراهن أخذ الحكم** يعني حكمه حكم عتاقه يطالب الراهن أن كان
حالا والا أخذت قيمته فتجعل رهنا إلا أنه لا سعاية لاستحالة وجودها على المالك فيد بالرهن لأنه لو استهلكه الرهن
والدين حال يكون مستوفيا ولا تؤخذ قيمته منه فيجعل رهنا **واجنبي** أي استهلكه اجنبي **كان الرهن خصمه** لأنه
كان آحق بالرهن فكذلك باسترداده **بضمه** أي الرهن الاجنبي **القيمة ويقبضها مقامه** وتكون رهنا في يده أعلم
أن الواجب على المستهلك قيمته يوم هلك حتى إذا كانت قيمته يوم الرهن الفاء ويوم استهلكه خمسمائة وكانت
رهنا وبسقط خمسمائة من الدين فصارت كالهلاك باقية والمعتبر في ضمان الرهن قيمته يوم القبض **وجناية**
الرهن على الراهن والرهن وماله أي على ماله **هدر** عند أبي حنيفة لا يلزم فيها شيء عليها **واعتزلها** إذا
وردت **على الرهن** نذر أن شا الراهن دفعه بالجناية إلى الرهن فيبطل الرهن وإن قال الرهن لا اطلب الجناية
يكون رهنا على حاله أراد بالجناية مالا يوجب القصاص لأنها لو كانت موجهة له فهي معتبر في اتفاقا بقبض
من الرهن إذا حضر الراهن ويسقط الدين لأن ماله تلت بسبب يشرع في ضمان الرهن وقيد بقوله على الرهن
لأن الجناية على ماله غير معتبرة اتفاقا إذا ساءت قيمة الدين لأن الجناية غير موجهة للدفع فلا يملك الرهن
بها العبد ولا فائدة في اعتبارها في إيجاب المال للرهن لأن الجناية حصلت في ضمانه فعليه تخليصه منها
فلا يفيد وجوب الضمان مع وجوب التخليص عليه وأما إذا كانت قيمته أكثر فعن أبي حنيفة أنها تعتبر بقدر
الأمانة لأن ذلك الفضل ليس في ضمانه وعنه أنها لا تعتبر لأن الفضل وإن لم يكن مضمونا لكن حكم الرهن ثابت فيه
وهو الحبس بالدين فصارت بمنزلة المضمون كذا في الإيضاح والهداية وفي الحقايق أجمعوا على أن العبد إذا كان
نصفه مضمونا ونصفه أمانة بأن كانت قيمته ضعف الدين فجنايته على الرهن معتبرة فيقال للراهن أن شئت
فاقتضه فإن دفعه وقبل الرهن بطل الرهن وصار العبد كله للرهن وإن اختار فداءه فنصف الفداء على الراهن
ونصفه على الرهن فما كان حصة الرهن يبطل وما كان حصة الراهن يفتدى والعبد رهن على حاله لهما أن
في اعتبار الجناية على الرهن فإيه وهي الرهن قد تختار تملك رتبة العبد ويدفعه الراهن وله أن يعبد
كله مشغول بدين الرهن وهو كالمالك في حكم الجناية حتى صار حاصل الضمان عليه والجناية على المالك فكذا هذا
ولا فائدة في اعتبار جنايته لأن في اعتبارها سقوط الدين أقول محل الخلاف جناية الرهن على الرهن فقط لا جناية
على ماله وعلى الراهن وماله هدر اتفاقا فلو قال وجناية الرهن على الرهن لكان أخضر **وتضمن الجناية من الراهن عليه**
أي على الرهن لتعلق حق الرهن فجعل المالك كالاجنبي **ويسقط من دينه بقدرها** أي بقدر الجناية لأن الرهن يخرى
في ملك الراهن بالجناية عليه فيضمنه فيسقط من دينه ذلك القدر فصا **ولو قتل العبد المرهون جلا خطا وقيمه**
ضعف الدين ففداءه الرهن والراهن غائب فله أي الرهن الرجوع بالنصف أي نصف ما فاداه على الراهن
عند أبي حنيفة وقال لا يرجع قيد الضعف اتفاقا لأن الرهن يرجع بما فضل عن الدين من قيمته عنده وإن كان
مادون الضعف ولا يرجع عندها قيد بفضل القيمة لأنها لو لم تفصل ضمان الجناية كله على الرهن اتفاقا وقيد
بالفداء لأن الرهن ليس له دفع الرهن إلى ولي الجناية عند غيبة الراهن اتفاقا وإن اتفاقا على الدفع ففداءه

فان

عبد

رهن

رهن

رهن

رهن

الجارية بحبس واختلام وجبل والافقو اي ان لم تظهر هذه العلامات حتى يبلوغ الجارية **بتمام سبع عشرة سنة** لان نشو الاناث وبلوغهن اسرع فنقص عن ذلك سنة **وقدره خمسة عشر** فيما اى في بلوغ الغلام والجارية وهو اى قولها **رواية** عن ابي حنيفة وعليه الفتوى لان العادة جارية على ان البلوغ لا ينأخر عن هذه المدد **واذا ادعى المراهق منهما** اى من قارب الاحتلام من الغلام والجارية وهو من سنة اثنا عشر سنة في الغلام وتسع سنين في الجارية **البلوغ صدق** لانه امر لا يعرف الا من حقه ولا يكذب به الظاهر **والبلوغ لا يحج عليه** عند ابي حنيفة وان طلب عن ما في الحجر عليه لان فيه اهدى لادمية وهو اضرار له **ابن البوق** دينه بالاستقلال او يبيع ماله ودفعه عن عناية ظلم مظهره **ويقتضيه** اي يقتضي القاضي دينه من ماله بغير امره **وباع احد التقدين بالآخر** يعني اذا كان له دينان ودفع به درهم او بالعكس باع القاضي احدهما بالآخر لا يفيده اما عندهما فظاهر واماعده فلعومه **استحسانا** وكان القياس ان لا يجوز له ذلك كما في العروض وجه الاستحسان ان التقدين جنسان مونة وجنس واحد معنى من حيث ان كلامهما وسيلة في الاعتبار الاول لم يحجز للدين ان ياخذ احدهما مكان الآخر جبرا وبالا اعتبار الثاني جاز للقاضي ان يقتضيه دينه عملا بالشبهين بخلاف العروض لان الاعراض متعلقة باعيانها **وقال الحجة عليه لطلب الغرما فيمنع من التصرف** لان في حقه نظر **الغرماء وبيع ماله لا متناعه** اي يبيع القاضي مال المديون الحاضر لادائه ان امتنع عن البيع كما اذا سلم عبد ذمي وامتنع عن بيعه باعه القاضي فيبدأ ببيع نفوذ المديون الحاضر لانها معتدة للتقلب ثم يبرع وضه ان لم يبق منها بالدين لا فاق قد تعد للتقلب بعقار قيدنا المديون بالحاضر لانه لو كان غائبا لا يبيع القاضي ماله اتفاقا **اقول** في كلامه سؤال الترتيب لان اذا الدين عند التجانس وبيع احد التقدين بالآخر اتفاقا ذكرها بين قول ابي حنيفة واراد ان قولها عليه مع انه لا احتياج اليه لكونه في طرف الاثبات ولو قال المصنف والمديون بحبس ولا يحج عليه بطلب الغرما ولا يباع ماله لا متناعه لكان او لانه اخبر واسنى وعن ارداف قولها حتى **ويقسم ثمنه** بين الغرما **بالخصص** اذا باعه المولى والقاضي اتفاقا **وان اقر المديون بدين لرجل وهو محجور لزمه ما اقر به بعد قضاء الدين** لان المديون لما حج الغرما تعلق به حقه بما في يده فلا يملك بطلاله بالافرا لغيرهم لكن ينفذ اقراره على نفسه اعلم ان اقراره في حاله الحجر من الصور الخلافية ذكر في المحيط اقرار المحجور يصح عند ابي حنيفة ولا يصح عندهما في المال الذي في يده وانت ترى ان المصنف اراده بصيغة الوفاق وفيه اشارة الى انه لو استفاد مالا آخر بعد الحجر نفذ اقراره وتبرعته فيه لان حقه تعلق بالمال القائم بالاستفاد قيد بالافرا لانه لو استفاد مالا لغيرهم فله ان يشاركهم فيما في يده لان الحجر انما ثبت في القول لا الفعل وكذا الوتزوج امرأة بمهر مثلها فلها ان تشاركهم فيه لان النكاح من جوارحه الاصلية **وينفق على المفلس المحجور المديون من ماله واولاده وزوجته وذوي ارحامه** لان حقوقهم متقدمة على حقوق الغرما **وبحبس لطلب الغرما حبسه وانكاره المال فيما التزمه** اي كل دين التزمه **بعقد** كالم والكفالة **اولزمه بدل مال** لزمه عن مال حصل في يده كتمن المبيع وبدل القرض يعني الحاكم بحبسه في هاتين المصورتين ولا يلتفت الى انكاره وقوله لا مال له في ظهور مظهره اما في الاول فلان اقامه على العقد باختياره بدل على غناه واما في الثانية فلان ما في يده من المال يدل على غناه **وفي غيرهما** اي في غير هذين الدينين كدين العوض المغضوب وارش الجنابة اذا انكر المديون المال انما يحبس الحاكم **بالبيعة** يعني بعد ما يقيم الغريم بيعة بان له مالا ولا يحبس قبله لعدم الدليل على يساره **حتى يظهر افلاسه** وهو متعلق بقوله بحبس **بيئته** اي بان يقول الشهود انه فقير لا تعلم له مالا سوى كسوته ولفظ الشهادة ليس بشرط فيه وقيل شرط **او معنى شهرين او ثلثة** على اختلاف القوم **او ما يراه الحاكم في الصحيح** يعني ظهور افلاسه برأى القاضي صح الاقوال لاختلاف احوال الناس في الهبة وتحمّل الشدة واذا اظهر افلاسه والدان غايب ياخذ منه القاضي كفي لا يخرج منه من الحبس ولو اقام بيعة على افلاسه قبل

كما اذا كان له درهمين
درهمين ولا يبيع احدهما
بل يبيع الدين اذا اراد بيعه
جنس فيه

الحبس لا يقبل في ظاهر الرواية **والغرما** اي لغرما المديون بعد خروجه من الحبس **لا زمته** عند ابي حنيفة لان ظاهر الحال يصلح ان يدفع الالتزام ولا يسطل الحق في الملازمة لقوله عليه السلام لصاحب الحق يد اي ملازمة لكن اذا دخل داره لحاجته لا يبيعه بل يجلس على بابه فاذا خاف ان يهرب من جانب اخر فله ان يمنعه من الدخول او يدخل معه **من غير ان يمنعه من التصرف والسفر** لئلا يتمكن من الاكساب وقضا الدين **واقسام فاضل كسبه** اي الغرما ان يقسموا بينهم ما فضل من كسبه عن جوارحه **بالخصص ومنعاه** اي من ملازمة لانه القضاء بالافلاس صحيح عندهما فاذا ثبت العسر منعه عن ما وده عنه **الي بيعة بسارة** فاذا اقام الغرما البيعة على يساره تخرج على بيعة الاعسار لان الاصل هو العسر وبيعة اليسار اكثر اثباتا ولو قدم المديون بعض الغرما على بعض في القضاء جاز لانه يتصرف في ملكه ولو زاد على حصته فليخرج من الغرما ان ياخذ **كتاب الماذون** الاذن في الشرع فلا يحج و فائدة اهتد العبد والصبي الى الاموال **اذا اذن المولى اذا ناعاما في التجارات جاز تصرفه مطلقا** في جميع انواعها الا ان كان خاصا كما اذا قال اذنت لعبدى فلان ولم يشتر بين الناس فعلم العبد به شرط لصيرورته ماذونا وان كان عاما كما اذا قال المولى لاهل السوق بايعوا عبدى فلانا يصير ماذونا قبل العلم ولو اذن لعبد الا ان لا يصير ماذونا ولعبد المغضوب يكون ماذونا لان بيع الايق غير جائز وبيع المغضوب جائز وكذا اذنه كذا في الخاتمة **واقسامه** اي الاذن **بالدلالة** كما اذا اراد المولى ان يبيعه ويشترى وسكت عن النهى سواء كان المبيع مملوكا لهما او لا لكن فيما عاينه المولى ان كان شرا ينفذ عليه لان المبيع يدخل في ملكه فلا يتضرر وان كان يباع لا ينفذ عليه لان البيع يزول عن ملكه فلم يجعل سكوته اذنا في ذلك البيع وانما جعل اذنا بعد **كالصريح** كمن يبيعه بالاذن الصريح وقال في ماله لا يكون سكوته اذنا لاحتتمال ان يكون عن سخطه كما لا يثبت اذا اراد بيعه بزوج فسكت وكما اذا اراد الرهن ببيع الرهن فسكت ولنا ان العادة جرت بان من لا يرضى ببيع عبد ينها عنه ولو لم يجعل سكوته اذنا لادى ذلك الى اضرار الناس لغير ورهم به ومعاملتهم معه فجعل سكوته رضى عرفا وفي الحقائق انما يجعل سكوت المولى اذنا اذا لم يسبق منه ما يوجب نفى الاذن حالة السكوت اذ لو سبق منه ذلك لا يكون اذنا اتفاقا كما اذا قال المولى اذا اراد بيع عبدى بغير فسكت فلا اذن له في التجارة ثم راه بغير فسكت لا يصير ماذونا وفي المحيط لورأى القاضي صبي او معتوقا يبيع ويشترى لا يكون اذنا واذن للقاضي للصبي جائز وان ابي بوه او وصيه فاباوه باطل وانما يحج القاضي والثاني لانه مثله في الولاية **ولو سمي له** اي المولى لعبد **نوعا** كما اذا قال اذنت لك الى وقت كذا **المقتناه في الكل** يعني يصير ماذونا في جميع التجارات وفي جميع الاوقات فيد بقوله نوعا لانه لو سمي شيئا معيننا واذن له في بيعه او شرايه لا يكون ماذونا الا ان يقول مع هذا الثوب واشتر ثمنه ثوبا او يقول اشتر هذا الثوب فبيعه فينفذ يكون ماذونا لانه اذن له في عقد مكرر وقال زفر بتقيده بما قيده المولى لان الاذن توكيل وانا به من المولى لانه يتصرف له فيختص بما خص به كما لو اذن القاضي للصبي وقيد بنوع تقيده به لانه بمنزلة التوكيل ولنا ان الاذن اسقاط لتقيده الحجر ولهذا جاز تعليقه بالشرط ولم يجز تعليقه بالاستقاط متى وقع لا يقبل التقييد وفي الحقائق هذا اذا صادف الاذن بالتصرف عبدا محجورا اما اذا صادف عبدا ماذونا فيختص كما اذا اذن لعبد في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى به الدقيق يصير مشتريا لنفسه لا بشر اتياب **الكسوة وطعام الاكل** يعني اذا اشترى العبد هذه الاشياء باذن مولاه لا يكون ماذونا لانه استخدام ولو صار ماذونا لاسد باب الحدمه **ومحجوز ببعده** اي بيع الماذون **وشراؤه بغير يسير** بالاتفاق لا تغدر الاخر عنه **وكذا بالفاحش** يعني عند ابي حنيفة محجوزا لعين الفاحش ايضا وهو ما لا يتعابن بمثله وقال لا يجوز لان المقصود من الاذن الاستباحة والعين الفاحش تلاف فلا يدخل تحت الاذن فلا يجوز كما لم يحج العقب الفاحش

اكسابه

طلا

ان يحجز او ماله كذا
قول المصنف

واقترن بالداخل

من الاب والوصى والقاضي في مال الصبي وله ان المادون تصرف لنفسه كالحق فيصح عقده بالفاحش خلاف
ما استشهد به لان تصرفهم للصغير وهو مقيد بالنظر له **ولو اتي المادون بالخيار فذهب له الثمن اى**
ابراهه بايعه عن الثمن في مدة الخيار فله الرد اى للمادون الرد للمبيع بالخيار عند اى حقيقه او اشترى
عبد ابا الف فازدادت القيمة فله الاقالة فيه اى للمادون في ذلك العبد عند اى حقيقه لان المادون تصرف
لنفسه وقال لا يجوز له الرد والاقالة لان الاستباح المقصود من المادون بقوت بهما **وتجبرها اى ابو يوسف الاقالة**
لو كان المادون مديونا بعد هبة الثمن اى بعد ابر اليايع المادون عن الدين هذا اذا قبض المادون المبيع لانه
لوم يقبضه لا يجوز اتفاقا لان الاقالة في المنقول قبل القبض فصح عند اى يوسف ايضا لتعذر البيع فيقبل
له ان الاقالة بيع جديد بالثمن الاول عنده فيجب للمادون على البايع مثل الثمن الاول فينقل حق الغرما
من المبيع الى ثمنه ولا يتضررون وقال لا يجوز الاقالة لانها فسخ عندهما ولا تجب للمادون على البايع ثمن
لانه لو لم يقبض منه شيئا فيقبض البايع المبيع مجانا فيتضرر به الغرما اعلم ان الفائدة في التنفيذ يكونه مديونا
غير ظاهر لان الاقالة تصح من المادون مديونا كان او غير ذكره في المحيط ولهذا لم يذكر في هذه القيد في الشئ
وشرهما **ويؤكل المادون ويضع** اى يعط رجلان من المال ليحجر ويكون المرح له **ويصار به وغيره**
ويشترهن ويوزن ويستاجر لان هذه الاشياء من ثواب التجار **ويزارع** اى يدفع الارض من ارضه ويأخذها
لانها مما يطلب به المرح وقد قال عليه السلام المزارع يتاجر **وتجوز اجارته نفسه** وقال الشافعي لا يجوز
قيد بالاجاره لانه لو رهن نفسه او باعه لا يجوز اتفاقا وقيد الاجاره بنفسه لانه لو اجر كسبه جاز اتفاقا من
الحقايق له ان الاذن لم يتناول في نفسه ولهذا لا يملك بيع منافعها فله ان يباعه لانه ان الاجاره قد
تجار فيملكها وانما لم تجز بيع نفسه لاستلزامه بطلان الاذن ولا كذلك بيع منافعها **ويقرب الدين اى يصح**
اقراره به سواء كان مديونا او لا لانه لو لم يصح لا متنع الناس من المعاملة والمراد بالدين ما حصل بالتجارة لانه
لوم يحصل به كاقاره بمهر لا يصح ولا يؤخذ به قبل العتق وفي المحيط هذا اذا اقر قبل ان يباع ولو اقر بعده لا يصدق
على الغرما لانه بالبيع صار محجورا واقرار المحجور لا يصح **والغصب** اى اقراره به لان ضمان الغصب ضمان معاوضة
تمليك وتملك فكان كالتيجار **والوديعه** لانها من صنيع التجار **والمدبون لا يصح اقراره لاصوله وفيه عده وزوجه**
عند اى حقيقه لان هذا اقرار صوره وشهادة معنى وشهادته لم تكن جارية لو كان حرا فكذا اقراره وقال ابي حنيفة
اقر لمن لا حق له في كسبه فصار كما لو اقر لاجنبى **ولا يزوج المادون ولا يزوج ماله** لان الزوج والنزوح
ليس من باب التجاره **ويجوز له اى ابو يوسف للمادون والمضارب ويشترى العنان تزويج الامه** لان
فيه تحصيل المهر وسقوط النفقة فاشبه اجارته بقوله والمضارب لان تزويج امه الصغير جاز للاب
والوصى اتفاقا لان تصرفها غير مقيد بالتجار بل مقيد بالنظر للصغير كذا في عامة الكتب لكن جعل صاحب الهداية تزويج
الاب والوصى على هذا الخلاف والله اعلم وقيد بتزويج الامه لان تزويج العبد ليس لهم اتفاقا والمكاتب مملوكه وتزويجه
اتفاقا من الحقايق **ولا يكتب المادون مملوكه ولا يعتق على مال** لان كلاهما ليس من باب التجاره اذ هي مبادلة المال
بالمال للاسترباح ولو فعلها المادون ولم يكن مادونا فاجازة المولى يجوز لان الامتناع كان لحقه فاذا اجازة زال المانع
ولكن ليس للمادون ان يقبض البطل لانه نايب عن المولى وسفير عنه فلا يتعلق به حقوق العقد في النكاح وما ذكره
صاحب النهاية من انه اذا كان على المادون دين قليل او كثير لا يجوز كتابته وان اجازة المولى في كل لان الدين اذا لم يستقر
لا يمنع ان يكون ما في يده ملكا للمولى اتفاقا واما المستغرق فانما يمنع عند اى حقيقه فكيف يستقيم هذا القول **ولا يقرب**
ولا يقرب مطلقا اى يعرض ولا يعرضه لان القرض تبرع محض وكذا الهبة يعرض تبرع ايضا في الابتداء فلا يسقطها الاذن

النفس

بالتجارة **وتقرب اليه من الطعام** وهو يضم حرف المضارعة اى يجعله هدية قيد باليسير وهو قد لا يقرب
به للضيافة اليسيرة لانه لا يملك هذا الكثير منه وقيد بالطعام لان اهدا قدر اليسير من لدرهم غير جاز وقيل يملك
التبرع بمادون درهم **وتقرب معامله** اى راد بها الضيافة اليسيرة وهي ما لا يعده التجار اسرافا وهو الصحيح وانما جاز
ضيافة من يعامله لان التاجر محتاج اليها لاستجلاب قلوب الاغنيا **وتباع كسبه** الحاصل قبل الدين وبعد
في الدين اى في ادا دينه اتفاقا ونا من يبيع رقبته فيه يعنى يجب على القاضي ان يبيع رقبته المادون في ادا دينه اذا
لم ينف كسبه بحقوق الغرما ولكن لا يجعل يبيعه بل ينتظر مدة لا خصال ان يكون له دين يقبضه وقال الشافعي لا يبيع
هذا اذا كان دينيا بسبب التجاره وان كان دين استهلاك يتبع رقبته في دينه كسائر اموال المولى ولنا ان هذا
دين ظهر وجوبه في حق المولى باذنه فيتعلق برقبته كما اذا تزوج باذن مولاه يتعلق بها دين نفقة زوجته
قيدنا ببيع القاضي لان المولى محجور عن بيعه لتعلق حق الغرما به وفي المحيط حضور المولى شرط في بيع رقبته
لان له هو الخصم في رقبته عبده كما اذا ادعى كسبه انسان **الا ان يذهب المولى** يقضاه دينه وهو استئمان قولهم
نامي وذلك ان يودي عنه جميع الديون لا ادا قيمته كذا في الكفايه **وتقسم منه بين الغرما بالخصم وان اعتقه**
المولى يقدرون لهم قيمته لانه ان لم يتعلق به حقهم ولا وجه لرد العتق لانه لا يقبل الفسخ والغرما بالتجار
ان شاؤوا ضمنوه قيمة العبد موسرا كان العبد او معسرا بقبضه دينهم من العبد وان شاؤوا استسعوا
العبد بجميع دينهم لانه صار حرا ودين الحرة يتعلق برقبته يتعلق بالوجوب لا يتعلق بالاستيفاء هذا اذا
كان المادون قنوا وان كان مديرا فاعتقه المولى لا يضمن لان حقهم لم يتعلق برقبته لان بيعه غير جائز وفي المحيط
ان اعتقه باذن الغرما لا يسقط الضمان عن المولى وليس هذا كعتق الراهن باذن المرفق وهو معتبر
حيث لا يضمن لانه قد خرج من الرهن باذنه والمادون لا يبرأ من الدين باذن الغرما بحقيقه **فان فصل**
شئ من الدين طوبى به المادون بعد العتق فيهما اى في بيع المادون واعتاقه ولا يباع تاينا كما في
نفقة الزوجه لان النفقة تجدد فيكون دينها حادا تابعا للبيع ولا كذلك ديون الغرما قيد بالاعتاق لان المولى
لو باعه بغير اذن القاضي لا ينفذ فلم حق الفسخ عند حضور المتعاقدين اذا كان العبد قايما وان كان هالكا فان
شاؤوا ضمنوا المولى وان شاؤوا ضمنوا المشتري قيمته فيرد الثمن من المولى وهذا اذا كان الدين مجعلا فان كان موجلا
فباعه مولا جاز بيعه لان الدين الموجل لا يحل المولى عن بيعه فاذا احل الاجل ليس للغرما ان يقبض البيع بل يضمن المولى
قيمته كذا في الحاقية **ولو كان له اى المادون مولى ان اذناه بالتجارة فادانه احدها** اى جعله احد المولين مديونا
لنفسه لادانه يبيع العين نسبة مائة واجنبى منها اى اذناه اجنبى مائة اخرى **فبيع المادون ما به او مانع تركها**
اى ما به **فالتك المدين اى ثلث المائة للمولى الذي اذناه** والتك اى اجنبى عند اى حقيقه **وقالا الربع** يعنى
ربع المائة للمدين **والباقي للاجنبى** قيد بان يكون له مولى ان لانه لو كان له مولى واحد من المولين عليه مائة
والمسئلة تحالها فنصف المائة يكون للاجنبى ونصفها للمولين اتفاقا من الحقايق لهما ان المولى الذي اذناه لاشئ له
في نصيب نفسه فيسلم ذلك للاجنبى ونصيب المولى الاخر بينهما لاستواءهما فصار الربع له وله ان نصف دين المولى
بطل للاقائه ملكه اذ المولى لا يستوجب على عبده دينه وبقي النصف الاخر وهو خمسون وللاجنبى مائة كامله
فتكون المائة اثلاثا بينهما **وجعلنا الغرما الحق من المولى بالولد والموهوب له** يعنى اذا ولد للمادونه
بعد حقوق الدين ولدا او وهب للمادون شئ فالغرما الحق من المولى عندنا وقال في المولى الحق من ماله
لانه ليس من مال التجار كمال ولد المولود قبل الدين ولنا ان الهبة كسبه فيقضى بها دينه سواء حصلت
قبل الدين او بعده واما اذا حدث بعد الدين فالدين يتعلق بالام فيسرى الى الولد لانه متصل فان

الخيار
شأنه
الدين
الاجنبى
المولى
المدين

موسرا كان
او معسرا
ويأخذوا

والباقي للاجنبى

ولو جحر الماذون وفيه الف ثم اذن له فاقرب بالف لزمته ديننا في الاذن الاول فهو اى ما اقر به من الدين
مقتضى هذه الالف التي فيه عند ابي حنيفة وقالوا هي للمولى وبقيدها وببيعه يعني مولاة مخير ان شاء ذك
ما ذونه وان شاء باعه فاعطى منه الدين قيد بالحر لانه لو لم يجز يقبض الدين مما في يده وقد تكون الالف فيه
لانه لو لم تكن فيه لا يعتبر اقراره في حق مولاة اتفاقا وقيد الاذن الاول لانه لو اقر بدين كان في الثاني يلزم
قضاؤه بما فيه اتفاقا لهما ان اقراره بالدين السابق فسد بالحجر لكن لما وجد في حالة الاذن تعلق الدين
برقبته فيبيعه المولى وبقيده وله ان يصحح الاقرار هو البذل وهي باقية بعد الحجر فيصح فيؤدي الدين
مما في يده ولو اقر باقتضاء حرة او امة فقال اقتضاه بالاتفاق اذ ان كان نقابا باصبعه يلزمه اى ابو يوسف
الضمان للمال فيدفعه مولاة او بقديه لان اقراره بضمان المال صحيح وقال لا يواخذ به في الحال لان
اقراره وان كان ضمان مال لكنه لم يجز عوضا عن مال فليس في معنى التجارة فلا يواخذ به الا بعد العتق
قيد الاقتضاء باصبعه لانه لو اقرانه كان بذلك يجب الحد ولا يجب المال اتفاقا واقر به اى باقتضاء حرة
او امة باصبعه مكاتب فعجز عن ادائه الكتابه فرد الى الرق فالضمان اى ضمان المهر في الحرة والعنف
في الامة متاخر عند ابي حنيفة الى ما بعد العتق لانه اقر بجنابة وما لم يمه من المال ليس من التجارة فلا
يلزم المولى ويلزمه اى ابو يوسف للمال لانه دين ظهر وجوبه باقراره حال نفاده فيعتبر كسائر الديون
ووافق اى محمد لابي يوسف ان قضيه قبل العجز اى ان قضى القاضى بوجوبه عليه قبل عجزه وان لم يقض
وافق ابا حنيفة لان الدين بقضا القاضى صار مقررا في دمنه فوجب للحال وقبل القضا لا يصير مقررا فيسقط
في الحال في حق المولى فيلزمه بعد العتق كتاب الإقرار وهو في الشرع
اخبار بما عليه من الحقوق وفي قيد الاخبار دلالة على انه ليس بالثنا ولهذا لو اقر بمال لغيره والمقر له يعلم
انه كاذب لا يحل له في الباطن الا ان سلمه بطيب من نفسه فيكون هبة مبتدأ ولو اقر لا نسيان بعين مملوكة
لغيره لا يصح لان الاخبار في ملك الغير صحيح دون الانشاء واذا ملكه نفد في حق نفسه ولو اقر بالطلاق مكرها
لا يصح ولو كان انشاء يصح وقيد الاخبار بما عليه لانه لو كان لنفسه يكون دعوى الاقرار اذا اقر جرب بالغ
عاقلة طابعا لمعلوم بحق وصدقه المقر له لزمه مطلقا اى معلوما كان المقر به او مجهولا وكان يدل مال او لم يكن
احضر بالقبول الاول عن اقرار العبد والصبي والمجنون فانه غير لازم مطلقا قيدنا بقولنا طابعا لان اقرار المالك
غير ملزم بقوله المقر له لانه اذا كذبه لا يلزمه وقيد بقوله لمعلوم لانه لو كان مجهول فانه غير لازم سواء
تفاحشت جهالة كما اذا قال لو اقر على درهمان لم تتفاحش كما اذا قال لا اقر على درهمان لان المجهول لا
يصلح للاستحقاق لكن قال صاحب الكافي انه يجوز للمجهول اذا لم يتفاحش لانه كان ان يتفق المقر له على الاخذ ويصلح
بينهما فكذلك يجوز الاقرار بجهالة المقر عليه كما اذا قال لك على احدى الف درهم لان المجهول لا يقضى عليه وبين
المجهول فان امتنع المقر عن بيان ما اجمعه اجبر على بيانه ولو شرط المقر الجبار كما اذا قال له على الف على احدى الجبار
ثلاثة ايام بطل الشرط لان الاقرار لا يحتمل الفسخ وان اقر بشئ ففسخ بماله قيمة لان ماله قيمة له لا يثبت في
الذمة واذا فسخ به يكون رجوعا عن اقراره فلا يصح عن فاقيد به لانه لو فسخ بحجة من حنطة لا يصح لانه
لا قيمة لها في العرف وان كان لها قيمة في نفس الامر وحلف المقر اذا غور بكثر اى ان ادعى المقر له ان مقر به
اكثر مما يثبت له او يسهم من الدار فهو سدس يعني ان اقر يسهم من داره يكون اقرارا بسدسها عند ابي
حنيفة وامر ابا البيان لان السهم محفل الجبر وله ما روى ان ابن مسعود سئل عن امرى يسهم من ماله فقال له السدس
او بعد اى لفلان عبد على يوجب ابو يوسف عليه قيمة عبد وسقط لانه اقر بعبد دين والعبد لا يثبت في الذمة

الا في عقود مخصوصة كالنكاح والصلح عن دم العبد والخلع وفي هذه العقود يجب عبد وسط فيجب
عليه قيمته لا ما شأنا يعني اوجب محمد على المقر ما شأ من قيمة العبد لانه اقر بضمان قيمة عبد مجهول واذ لا
يختص بالوسط فيكون البيان اليه ولو اقر بعبد وسط يجزى على القول او مال رجع الى بيانه فيقبل قوله
وان ذكر قليلا وقيل لا يصدق في قل من درهم لانه لا يعد في العرف مالا او مال عظيم لم يصدق في اقل
من مائة درهم او من عشرين دينارا لان المال العظيم هو النصاب لكون صاحبه عظيما عند الناس والعشرة
رواية اى روى عن ابي حنيفة انه اذا اقر بمال عظيم يصدق في عشرين دراهم لانه نصاب عظيم يقطع بسرقته اليد
المحرمة او بدراهم كانت ثلثة فلا يصدق في اقل منها لانها اقل الجمع او كثيرة يعني اذا اقر بدرهم كثير
فهي عشرة عند ابي حنيفة لانها اقصى ما ينتمى اليه اسم الجمع وبعدها يذكر التركيب يقال اقر بعشرة وقال
نصاب لانه كثير وبه ثبت الغنا ولو قال له على درهم مضاعفه يلزمه سنته ولو قال مضاعفا مضاعفة
يلزمه ثمانية عشر وبكذا اذا كانت احدى عشر لان كذا كناية عن عدد مجهول فقد اقر بعشرين مجهول
ليس بينهما حرف عطف او اقل من ذلك العدد المفسر احدى عشر وفي المحيط لو قال كذا ادرها فعليه درهمان
لان هذا كناية عن العدد واقل العدد اثنان او بواو يعني اذا قال على كذا او كذا فاحدا وعشرين لانه ذكر
عدد بين مهمين بحرف عطف واقل ذلك من العدد المعبر احدى وعشرون فيحمل كل منهما على نظيره ولو قال كذا
وكذا وكذا يلزمه مائة واحد وعشرون لان الواو بين يوجدان فيها ولو كرر ثلث واوات يلزمه الف ومائة
واحد وعشرون او يشرك في عبد يعني اذا قال له شرك في هذا العبد يجعل له اى ابو يوسف للمقر النصف
لان الشراك بمعنى الشراكة وهي تبنى عن التسوية وامر محمد بالبيان لان الشراك يحى بمعنى النصيب وهو محتمل
فعليه بيان بما شأنا او مائة ودرهم كانت دراهم لان قوله ودرهم بيان للمائة عادة لان الدرهم يكثر استعماله
واستقلوا انكران في كل عدد واكتفوا بذكر مئة وكذا لو قال له على مائة وقبيل او وثوب يعني اذا قال له على مائة
وثوب فستر المائة يعني يلزمه ثوب وعليه بيان للمائة لان الثوب لم يكثر استعماله ولا يذكر لبيان للمائة فتبقى المائة على
ابهامها او مائة وثلاثة اثواب يعني اذا قال مائة وثلاثة اثواب كانت اثوابا لان الاثواب لم تذكر بحرف العطف
فانصرف اليها لاستوائها في الحاجة الى التفسير او بالغصب يعني ان قال غصبت هذا الشئ من هذا او هذا
فادعياء اى ادعى كل واحد منهما المعصوب لنفسه فأنكر المقر واستخلفاه اى طلبا حلف المقر فان كانا
جميعا قضى بالشئ بينهما وقيمته ايضا بينهما وان نكل لاحدهما لا يومر بالتسليم اليه مالم يحلفه الاخر فان حلف
احدهما ونكل للاخر قضى به للذى نكل له فان حلف لهما فلا شئ عليه من الحفائيق واراد ان يتسما اى المعصوب
بعد الحلف لهما بينهما بالصلح يبطله اى ابو يوسف الصلح لانها كانا مخيرين بين ان يصطلحا او يحلفاه فلما
اخترتا حليفه ابطلحقهما في الصلح فلم يكن لهما ذلك وخالفه اى قال محمد لا يبطل الصلح لانه لما اقر لاحدهما بلا
تعين فقد اثبت لهما حق الاصطلاح وحلفه لا يبطل اقراره لاحدهما فبقى لهما هذا الحق او لفلان اى قال هذا الشئ
لفلان بل او دعيه فلان كان المقر له الاول بالاتفاق ولا يضمنه ان سلمه اليه بقضا يعني قال ابو يوسف لا يضمن المقر
للمقر له الثاني ان سلم المقر به الى الاول بقضا القاضى وخالفه اى قال محمد يضمن قيد بقوله بقضا لانه لو سلمه اليه بغير
قضا يضمن للثاني اتفاقا وفي الحفائيق الخلاف في الاقرار بالمقيد بالوديعه والعارية اذ في الاقرار المطلق بان قال هذا
لفلان بل لفلان ودفع الى الاول بقضا لا يضمن للثاني اتفاقا وفي الاقرار بالمقيد بالغصب بان قال غصبت من فلان
بل من فلان يضمن قيمته للثاني اتفاقا دفع بقضا او بغير قضا لمحمد انه لما اقر لفلان الثاني كان متلفا حقه
بدفعه الى الاول فيضمن ولا يى يوسف انه لما اقر بالوديعه للثاني كان ماذونا في القبض ودفعه الى الاول بقضا

القاضي وهو مضطر فيه فلا يضمن **اول فلان والاخر** يعني ان قال لزيد على الف والا لبيك **سطله ابو**
يوسف هذا الاقرار لان مثل هذا التركيب يستعمل للتشكيك فلا يلزم كلاهما شي **وحكم به** اي محمداً بالمال **الاول**
ولاشي الثاني لان مثل هذا التركيب يستعمل للتأكيد يقال ان فعلت كذا او الافعل حجة يريده تأكيد الشرط
لا التشكيك بين وجوده ووجوب الحجة ولو قال فلان على مائة درهم والفلان على دينار فعلى هذا
الخلاف ولو قال فلان على مائة درهم والفلان على دينار لزمه الدراهم اتفاقا كذا في المحيط **ومن قال فلان**
على او قبلي فقد اقر بدين لان كلمة على تستعمل للايجاب ولفظ قبلي بكسر القاف وفتح الباء تستعمل في
الضمان **او عندي** اي من قال له عندي الف ونحوه مما يستعمل في الامانة كلفظ في بيتي او معي **فبا مائة**
اي فقد اقر بكونها امانة **ولو قال لي عليك الف فقال المخطب اترضا او انتقدتها او اجلني بها او**
قضيتكها فقد اقر بها لان الضمير في اترضا راجع الى الالف انشأها باعتبار الدراهم فكانه قال انزل الالف
التي لك على حتى لو قال انزل بلا ضمير لا يكون اقرار لان انزل محتمل ان يكون مصروفاً الى الالف وإلى
غيره ولا يكون اقراراً بالشك وفي الخلاصة اذا تصادق على انه قال اترضا على وجه الاستعارة لا يكون اقراراً
وطلب التاجيل ودعوى القضا كل منهما يدل على سبق الوجوب ولو قال لا تخبر فلانا فله على الف درهم
الصحيح انه لا يكون اقراراً ولو اشترى مئة فلما كشف وجهها قال هي جارية لا تسمع دعواه في الاصح
لان شراها اقرار منه بانها للبايع وكذلك الاستيداع ونحوه **او بدين موجبل كذب في التاجيل** اي كذبه
المقر له في كونه موجلاً **كان حالاً** اي الدين لانه اقر به وادعى حقاً زائداً عليه وهو الاجل **ويستخاف**
المقر له على الاجل اي على نفيه لانه ينكر ما ادعاه المقر من حق الاجل **وتعدد المشهد** بضم الميم موضع
الاشهاد **والشاهد بين العدين** يعني اقراره بمال في مجلس عند شاهدين وقراره في مجلس آخر عند
شاهدين عدلين اخر **ملزم للمالين** عند اي حبيفة تساوى المالان وتفاوتا وقال عليه مال واحد **والرأيه**
بالكثر اي اكثر المالين **ان تفاوتا** هذا اذا لم يبين السبب فان بينه متحداً بان قال في المرتين له على مائة من
هذا العبد يلزمه مال واحد اتفاقاً وان بين في كل مرة شيئاً مختلفاً يلزمه المالان اتفاقاً قيد بتعدد المشهد
والشاهدين لانه اذا اتحد احدهما او كلاهما يلزمه مال واحد اتفاقاً وفي الخلاصة لو اقر بالف عند القاضي واقر
في مجلس اخر بالف واشهد عليه شاهدين او فعل بالعكس يلزمه واحد اتفاقاً لهما ان الاقرار اخبار محتمل للصدق والكذب
والغلط فاذا تساوى المالان يحمل على تأكيد جانب الصدق واذا اختلفا يحمل على تدارك الغلط لكنه اذا ذكر اكثر المالين
او لا يسمع تداركه لثبوت التحصيف وهو قد ينكر جانب الصدق ويحمل الثاني على الاول وله انهما اقراران
مختلفان بالمجلس والاشهاد فالظاهر ان الثاني غير الاول لان المال قد يجب وقتاً بعد وقت **وقوله على او على**
الجدار ملزم عليه ما اقر به عند اي حبيفة وقال لاشي عليه لانه تردد في الوجوب بادخال كلمة او فلا يجب
عليه شي بالشك وله انه اضاف الوجوب الى ما يصلح والى ما لا يصلح فيثبت الوجوب فيما يصلح كما اذا
اوصى ثلث ماله لحي وميت فانه للحي وكلمة الشك دخلت فيما وجب عليه لا الوجوب **ويلزمه بقوله على**
في علي يعني اذا قال له على مائة في علي يلزمه ما اقر به عند اي يوسف وقال لا يلزمه شي قيد بقوله في علي لانه
لو قال في ظني لا يلزمه شي اتفاقاً ولو قال قد علمت يلزمه اتفاقاً لانه ان قوله في علي يذكر للتأكيد فصار كما
لو قال علمت ولهما ان هذه الكلمة تذكر للشك عرفاً ولهذا لو قال الشاهد اشهد على هذا في علي لا تقبل شهادته بخلاف
قوله قد علمت لانه للتصديق دون الشك **والرأيه الفين بقوله فلان الف بل فلان لا يثلمه** وقال لزيد يلزمه ثلثة
الف لانه اقر بالف فصع شر رجوع عنه بلفظ بل لانه يذكر للاعراض عما قبله فاقرا بالدين فصع اقراره الثاني

قبطل رجوعه الاول كما لو قال انت هالق واحدة بل ثنتين فيلزمه ثلثة الاف ولنا ان الاقرار اخبار محمدي
فيه الغلط فيذكر بل لا يثبت ما بعده والاعراض عما قبله كما يقال سني ستون بل سبعون بخلاف الطلاق لانه
انشأ لا يرتفع بعد وقوعه وبخلاف ما لو قال له على مائة درهم بل الف دينار حيث يلزمه كلاهما لان المذكور
ثانياً لم يتضمن الاول فلم يمكن حمله على الاستدراك باعادة الاول والزيادة عليه **وبالكل** اي الزمنا المقر كل
الالف **بقوله غصبناه الفاي غصبناه من فلان الف درهم وكنا عشرة والطالب** اي والحال ان المعصوب منه
يعينه اي يدعي ان غاصب الالف هو وحده **بالعشر** يعني قال زفر يلزمه عشر الاف وعلى هذا لو قال
اقرضنا لانه اضاف الاقراض الى نفسه والى غيره فيلزمه حصته كما اذا قال غصبناه كلنا ولنا ان هذا الصبر
يستعمل في الواحد كما قال تعالى انا ارسلنا فيحمل عليه لان الظاهر ان الانسان مخبر عن فعل نفسه دون غيره
فيكون اقراره على نفسه فيكون قوله كنا عشر رجوعاً عنه فلا يسمع بخلاف قوله غصبناه كلنا لانه لا يستعمل في
الواحد **ولو قال اوصي لي لزيد بالثلث** اي ثلث ماله **بل لعمري بل لعمري** يعني كون الثلث لزيد
وليس لآخرين **شيء الوارث** بالنصب يعني قال زفر لكل منهم ثلث المال وليس للآخرين شي لان الاقرار بالمال صح
ولم يصح رجوعه عنه بكلمة بل ويصح اقراره للثاني والثالث ايضا فاستحقا الثلثين كما لو اقر هكذا بالدين ولنا
ان الوصية انما تنفذ من الثلث ولما اقر به الاول استحققه ولم يصح اقراره للثاني والثالث لانه لا في حق الاول فيقبل
بخلاف الدين لانه مقدم على الوصية ونفاده من جميع التركة **ولنا لزم الوارث المقر على مورثه بدين** يدعيه حل
على مورثه مع محمد الباقرين من الورثة ثبوت الدين عليه **بكله** اي يلزم بكل الدين **لا بنصيبه** اي قال الشافعي يلزم
قدر حصته من الدين لانه اقر به في كل التركة وفي يد بعضها فعليه ان يودي منه ما يصبه من التركة ان كان
نصيبه نصفاً يودي نصف الدين وان كان ثلثاً فثلثه ولنا انه اقر بالدين وهو مقدم على الارث فماله
يقض جميع الدين مما في يده لا يكون له شيء من الميراث فيلزمه كل ما اقر به ان كان ما في يده وايجابه **ولو اقر بتم**
اي بغصب بتم **في قوصرة** وهي تشديد الراوعا التمس بتم من قصب وفي المغرب انما يسمى بها مادام فيها عمر والا يقال
زنبيل **او بغصب ثوب في مندبل لزمناه** اي لزمه الطرف والمطرف لانه اقر بغصب شيء موصوف بالمطرفة وفيه
وذا لا يتحقق بدون غصب الطرف هذا اذا صلح الثاني للطرفية واذا لم يصلح كما اذا قال غصبت درهما في درهم لم
يلزمه الثاني بخلاف ما لو قال غصبت بتم من قوصرة لانه يكون اقراراً للروع منها **او بدابة في اصطبل لزمنا خاصة**
لان الاصطبل عقار لا يتحقق فيه الغصب عندها وعند محمد يتحقق الغصب فلزمناه جميعاً كذا في التبيين اقول على
هذا كان ينبغي ان يقول او بدابة في اصطبل لزمنا بها وبها بدابة خاصة وان ادعى ان محمد خالف اصله ووافقها
في هذه المسئلة فعليه الاثبات ووجه العدد ولعن اصله **او ثوب في عشرة** يعني لو اقر بغصب ثوب في عشرة
اثواب **يلزمه** اي ابو يوسف المقر **ثوب واحد** لان الثوب الواحد لا يضاف في عشرة اثواب عادة فيحمل
على بيان حمله كما لو قال غصبت اكافا على حمار **لا بلحد عشر** يعني عند محمد يلزمه احد عشر ثوباً لان العشر
قد تكون وعاء للثوب النفيس فصار كقوله حنطه في جوالق وفي التبيين ما قاله محمد منقوض بما اذا قال غصبت
كرباساً في عشرة اثواب حرير يلزمه الكل عنده مع انه ممنوع عرفاً ولو قال غصبت ثوباً في ثوب لزمناه اتفاقاً
من الخفاق **او خمسة في خمسة بمعنى** مع يعني لو قال له على خمسة في خمسة وعني به مع خمسة
لزمه عشرة لان في محي بمعنى مع كما قال تعالى فادخلني في عبادي اي معهم **وان اراد بما قاله الحساب**
الرمناه خمسة لاجمسة وعشرين اي قال زفر يلزمه خمسة وعشرون لانه هو الحاصل من ضرب خمسة في
خمس ولنا ان المقر به خمسة مضروبه والخمسة اذا ضربت خمسة تكسر اجزاؤها لان عينها تكسر وتبلغ خمسة وعشرين

او من درهم الى عشرة يعني اذا قال له على من درهم الى عشرة هي اي مالزمه من الدراهم تسعة
عند ابي حنيفة لان اجزا العشرة غاية والغاية قد تدخل وقد لا تدخل فلا تثبت بالشك **وقال عشرة**
لان العشرة المذكورة في الاقرار صرحا فلا يسقط جزم ما اشتملت عليه **او تخاف ان** اي لو اقرت بكم لزمته الحقة
والفصل في سيف والنصل اي لو اقرت بسيف فبالنصل وهو حد يدينه **والجفر** وهو غدة **والخايل** وهو جمع
الحاملة بكسر الحاء وهي علاقتها **او محجلة** وهي بالتحريك اسم بيت العروس من زين بالثياب والسراويل **فالعبدان**
اي فيلزمها العبدان وهي جمع عود **والكسوة** لان كل اسم من هذه الاشياء مشتمل على اجزائه المذكورة عرفا
او محل جارية او شاة صح لان له وجهان اوصى بمحل الجارية ومات فاقرب وارثه بان هذا المحل لفلان
او للمحل بان قال لمحل فلان على الف درهم **فان ينسبها** صحيحا **كالوصية** بان قال اوصى له فلان ومات **وارث**
بان قال ورث المحل من ابيه الف فاستهلكها **صح** اقراره ولزمه المال ثمان ولدا المحل في مدة يعلم انه كان قائما
وقت الاقرار يكون له وان ولد ميتا يرد المال على ورثة الموصى والمورث وان جاز بولدين ففي الوصية
يقسم بينهما على السوية كذا في المحيط وان ينسب شيئا فاسد كما اذا قال اقرضني حمل فلان لا يصح فان قلت كان ينبغي
ان يصح اقراره في هذه الصورة لان هذا البيان جوع عن اقراره قلت ليس هذا رجوع بل بيان سبب محتمل
لا احتمال ان احدا من وليا يه اقرضه عنه فظن انه صحيح فاضافه الى المحل مجازا **وان ايه** اي لم ينسب شيئا **يبطله**
اي ابو يوسف اقراره لان جواز وجهين الوصية والارث وفساده وجوها **واجازه** محله لانه محتمل الجواز والفساد
فيحمل على السبب الصالح تصحيا لكلامه **فصل في الاستثناء وما في معناه اذا استثنى** مما اقربه
الكثير والافل متصلا باقراره صح استثناءه **ويذكر الباقي** من المستثنى لان استثناء البعض من الكل قل او اكثر
صحيح فيعتبر ان اتصل باقراره ولو انفصل عنه يكون رجوعا عن اقراره بعد صحته وذا لا يجوز **فان استثنى الكل**
كما اذا قال له على قفيز الا قفيز **يبطل الاستثناء** وان ذكره موصولا لانه يكون بيانا لكلامه بل يكون رجوعا عن
اقراره وذا غير جائز وفي زيادات صاحب الهداية ان استثناء الكل ما يبطل اذا كان بعين لفظ المستثنى منه واذا
كان بعينه فصحيح كما اذا قال ثلث مالي لزيد الف الف وثلث ماله الف فيصح الاستثناء ولا يكون لزيد شي كما لو قال
نسائي طالق الا هذه الاربع صح الاستثناء ولا يقع الطلاق ولو قال نسائي لا نسائي لم يصح **ولو قال ان شاء الله**
متصلا باقراره بطل الاقرار وكذلك الحكم في كل اقرار علق بشرط نحوه على الفان دخلت الدار لان للزوم
حكم النجس لاحكام المعاق ولا يمكن جعله اقرارا عند وجود الشرط لانه ليس بوجود في تلك الحالة بخلاف تعليق
الطلاق والعناق لانه موجود من حيث انه يمين وله حكم في الحال وهو المحل او المنع فابقيناه فوقع عند
مجي الشرط كذا في الغاية ولو قال له على مائة درهم اذا مت او جاز اس الشهر صح لانه تاجيل لا تعليق حتى لو انكر
المقر له الاجل يكون للمال حالا **وان كتب** لفظ ان شاء الله **في غير الصك** اي في اخر الكتاب الذي كتب فيه
اقر فلان ان فلان على كذا درهمها موجلا الى سنة وكتب في اسفله ومن قلم بهذا **انكر** فقه ولو ما
فيه ان شاء الله اي من اخرج هذا الصك وطلب ما فيه من الحق فله ذلك وهو وكيل فيه **بكله** اي كل الصك
بالحل عند ابي حنيفة لان ما في الصك متصل بعينه بعض فصار كشي واحد فيصرف الاستثناء الى الكل
فيبطل اقراره حتى قالوا لو ترك فرجة في الصك لا يلتحق الاستثناء بالكل فيصير كالقصل بالسكوت
في النطق كذا في المصنف **واعاداه** اي صرافة ان شاء الله **الى ما يليه** من الكلام لان الاصل في الكلام
الاستنباد والظاهر انه لم يرد به الا الحاق بالكل لان الصك يكتب للاستيثاق فيصرف الى ما يليه فان قلت
ما فائدة هذا الكلام في الصك قلت بيان ان المقر لم يضمن وكله المقر له بالخصوصه معه في قدر الدين

في بيان

او اجله فان التوكيل بغير رضى الخصم غير جائز عند ابي حنيفة وانما صح الرضا بتوكيل مجهول لانه يتضمن اسقاط حقه
في دفع الوكيل كما جاز اسقاط الاجل مع الجمالة **وابطل محمد استثناء قفيز ودينار من درهم** كما اذا قال له على
عشرة دراهم الا قفيزا ودينارا لان الدرهم لم يتناول المستثنى فلم يصح اخراجه منها كما لم يصح استثناء الثياب
وصحاه بالقيمة اي جعله قدر قيمة المستثنى خارجا قبله وان كان مساويا له تصحى بكلامه فيما اذا كان
المستثنى من المثليات والعدديات المتقاربة لا تجانس المستثنى منه معنى وهو صلاحية وجوبها في الزمة
بخلاف الثياب فانها لا تثبت في الزمة فلم تجانسها صور ومعنى فبطل **وينبطل استثناء ثوب وشاة** من الدرهم
لان كلامهما غير مجانس للمستثنى منه كما مر بهانه وقال الشافعي يصح باعتبار انه مجانس للمستثنى منه في المالية
ولو قال لفلان على كرجضة وكر شعير الا كرجضة وقفيز شعير فاستثنى اي استثنى قفيزا وقفيزا **باب**
عند ابي حنيفة **واجازاه في القفيز** قيد به لان الاستثناء في الكرياطل اتفاقا لانه استثناء الكل من الكل اقول على
هذا لو قال فاستثنى قفيزا بطل كان اخصر ولم يحتج الى ايراد قولها الكراسم لا يعين قفيزا والقفيز ثمانية
مكاكيك والملك صاع ونصف قيد بتقدم الكرياطل لوقدم القفيز بان قال الا قفيز شعير وكر جرجضة يصح
استثناء القفيز اتفاقا لعدم الفاصل لهما ان قوله الا كرجضة لا يكون فاصلا بين استثناء القفيز والاقرار
لانه استثناء لفظا فصار كما لو قال لفلان على الف يا فلان الآماية وله انه فاصل لانه كلام لغوصا كالسكوت
بينهما بخلاف الند لانه يفيد التنبه فيلحق بالاقرار **ويصح الاقرار بالعرصة** واستثناء البناء كما اذا قال
عرصة هذه الدار لفلان وبنائها لاني العرصة اسم للبقعة الواسعة بين الدور ولاننا قيد بالعرصة لانه لو
قال مكانها الارض كما اذا قال ارض هذه الدار لفلان وبنائها لاني يبطل استثناءه لان الارض اصل والبناء تبع
فيكون الاقرار بالاصل اقرارا بالتبع واما لو قال بنا هذه الدار لزيد وارضا لعمرو فيكون لكل منهما ما اقربه
لان البناء ماصر ملكا لزيد باقراره فلا يخرج عن ملكه باقراره لعمرو **ويبطل استثناء البناء من الدار** كما اذا
قال هذه الدار لفلان وبنائها لاني لان البناء تابع للدار ووصف لها اذ الاصل فيها ارضها والبناء القمار عليها ولهذا
يقال دار معجورة قيد دخل البناء في اقراره بالدار فلا يصح استثناءه والطوف في الجارية والفص في الخاتم والتخلة في
البستان نظير البناء **ولو قال له على الف من ثمن عبد اشترى منه لم يقبضه فان عيته** اي ذكر عبد بعينه صدقة
المقر له في شرايه وعدم قبضه **سلم** المقر الثمن الى المقر له **وسلم** اي اخذ العبد منه اتفاقا لان ما ثبت تصاحبهما صار
كالثابت عيانا قيدنا بتصديقه لانه لو كذبه في شرايه المعين وقال هذا لي ما بعثك هو لا يلزم المقر شي وقال الحق وانا
بعثتك عبدك لزم المال على المقر لسلامة العبد باقرار ذي اليد ولا يعتبر الاختلاف في السبب بعد اتفاقهما
على وجوب اصل المال ولو قال هذا لي ولما بعثك غيري يتحالفان لان كلامهما مدع ومنكر فاذا بطل المال **ولا**
اي لم يعين عبدا ولم يصدق المقر في عدم قبضه **فعليه الف** ولا يصدق المقر في عدم القبض **مطلقا**
ومن كذبه او فصل عند ابي حنيفة **وصد قاه ان وصل** ولم يلزمه شيئا اقول لا يصدق في معنى مجهول
فلا يدل على الخلاف مع ان المصنف رد فقولهما عنه فعلى هذا كان المنا سبلا مجازا كلامه ان يقول
لا يصدق ولم يثبتني الى قوله فعليه الف او يقول فعليه الف مطلقا ولم يلزمه ان وصل ولم يثبتني
الى قوله لا يصدق لان الف اذا لم تكن عليه يعلم انه مصدق في عدم قبضه قيد وصح المسئلة
فيما سبق اقراره وجوب الثمن لانه اذا لم يقر به وقال اشترى ثمن مبيع من فلان لا ابي لم يقبضه
كان للمقول قوله اتفاقا لانه اقر بوجوب الشرايه كجواب الثمن لا كجواب الثمن بشرط الخيار
فلا يجب عليه الثمن الا بالقبض **فما ان الزمه في** اي ان اقراره وقوله لم يقبضه

وغير معجور

بيان مغير لكلامه فيصح موصولا لا مفصولا وله ان الثمن في غير المعين لا يجب عليه الا بعد القبض لان البايع متى
اتى بعبد فله المشتري ان يقول المبيع غير هذا فلا يلزمه المال فيكون اقراره بلمزوم المال في غير المعين اقرارا
بالقبض وان كان القبض يكون رجوعا عنه فلا يصح مطلقا **او من ضمن خمر لغا وعليه الالف** يعني اذا قال له
على الف من ضمن خمر تلزمه الالف عند ابي حنيفة ولم يقبل تفسيره وصل او فصل لان ثمنه لا يجب على المسلم
فيكون رجوعا عن اقراره وقالوا اذا وصل صدق ولم يلزمه شيء كانه بين يديه كلامه انه لم يرد به الاجاب
وهو بيان مقبول فيقبل اذا وصل ولم يرد المصنف قولها لانها مائة مما سبق ان عدم لزوم الالف ليس على
الاطلاق بل اذا وصل **ومن ضمن ماع** يعني لو قال له على الف من ضمن ماع او فخر وهو زبوف وهي ما ردها
بيت المال ولكنها تروج بين التجار **او بنهرجة** وهي التي يرد بها التجار ولا يرد بها غيرهم **او ستوقه** وهي التي
يكون منها فضة وواحد نحاس قبل اخذها العربي سدا **او رصاص** قال **الا فها زبوف** او بنهرجة او نحوها
وقال له هي جيا **فالجيا لازمة** عند ابي حنيفة وصل او فصل **وصدقاه ان وصل** فيد بقوله من ضمن ماع
لانه لو قال من غصب او ودبجه وهي زبوف او بنهرجة وان فصل اتفاقا ولو قال وهي ستوقه او رصاص
يصدق اذا فصل اتفاقا وان لم يذكر السبب وقال على الف درهم زبوف قيل يصدق اتفاقا اذا وصل
لانه لو لم يصرح بالعقد واستحقاق الجوزة كان به وقيل لا يصدق ايضا عند ابي حنيفة لان مطلق الاقرار
ينصرف الى العقود اذ هي مشروعة لا الى الاستهلاك والغصب المحرم لهما ان الدرهم عند اطلاقها
تنصرف الى الجيا لوقوع التعامل بها ويكون هذا بيان تغيير فيصح موصولا وله ان العقد يقتضي
سلامة الثمن فطلق الداهم لم يتنازل الزبوف واخوانها لانها معينة ودعواها يكون رجوعا عن
مقتضى ما اقر به فلا يصدق اذا وصل **او بغصب ثوب** وجانبه معينا **كان القول له** لانه هو القابض
والغصب لا يقتضي سلامة المخصوص **ويلزمه** اي ابو يوسف ما اقر به **بقوله دفع** فلان **الى الف انما قبض**
متصلا اي حال اتصال قوله لم يقبض ما قبله **وخالفه محمد** لان الدفع كما يستعمل في الاقباض يستعمل في الغلبة
فيصدق في قوله لم يقبض وكما يصدق فيما اذا قال اقرضني او اعطاني او اودعني فلم يقبض ولا يوجب سيف الدفع
فعل يتم بالقبض والتقابض فيكون قوله لم يقبض رجوعا عنه ولا يسمع خلاف الاقراض واخوانه لانها لا تقتضي
القبض **ولو اقر له زبوف** اي مائة زبوف **فقال المقر له بل هي جيا** او اقر بالثمن **من عبد فقال المقر له**
بل من جارية او فخر اي فقال المقر له على الف **فقال المقر له بل فلان حكينا باقراره لا بطلانه** يعني
قال زبوف بطلان تكذيب المقر له ولنا ان التأكيد حصل في الوصف ولا يلزم من بطلان الوصف بطلان الموصوف
وفي صورة تكذيب المقر له ان الالف له ياخذها ويدفعها الى فلان **ولو قال هو لك ابتعته منك متصلا** قوله
ابتعته بما قبله **وبرهن** اي اقام البينة على شرايه منه **قبلناه** اي قبلنا برهانه وقصينا به وقال فلا
يقبل لانه اقر بالملك في الحال ثم ادعى الشراية وهو تناقض ولنا ان الكلام يتوقف على اخم اذا كان فيه ما
يغير اوله فحمل قوله هو لك على انه كان لك تحريا للصحة لانه خلاف الظاهر فيصدق فيه الابينة **فصل**
ولو ادعى التركة دينيا اي قال هذه التركة لي لان لي دين على مورثك **واخر دية** اي ادعى اخرا هذه التركة لي
ودية عند مورثك **وصدقها الوارث** **فهما يقتسمانها** عند ابي حنيفة فتكون التركة بينهما بصغير **وتجاء**
الدين اي قال صاحب الوديعة احق كما لو كان المورث جيا وصدقها وله ان ذمة الميت حريت فتعلق الدين
بالتركة باقرار الوارث فيقتسمان خلاف المورث لانه ذمه **ولو ترك عبدا قيمته الف** يدعي اعتقاها اي يقول
العبد للوارث اعتقني مورثك في الصحة **واخر دينيا** **استغرقا** اي التركة اي يدعي رجل اخرا لانه على مورثه

هذا هو الوجه في قوله لو ادعى التركة دينيا اي قال هذه التركة لي لان لي دين على مورثك وادعى اخرا هذه التركة لي ودية عند مورثك

الف درهم فصدقها الوارث **فالدين اولى** عند ابي حنيفة **والعبد يسعي** في قيمته فيصرف في الدين
واستقياه اي الدين **والطلاق** اي الاعتاق يعني قال لا يعتق العبد ولا يسعي ولا شئ لصاحب الدين لان
العقود كلها باقرار الوارث فصار كما لو وجد ما في الصحة والعقود في الصحة لا يوجب السعاية ولو كان
المولى مديونا وله ان لا يقر بالدين يعتبر في المرض من جميع المال والاقرار بالعقود يعتبر من الثلث فلا قوى
يدفع الا بدلي لان العتق لما لم تحتل الوارث صورة دفع معنى بايجاب السعاية **او قال اسكتته دارى ثم اخذها**
او وضعت ثوبي عنده ثم اخذته منه فانك المقر له ذلك **فقال بل هما لي** الدار والثوب **فقال المقر له** عند ابي
حنيفة **وقال له** اي القول للمقر له وفي النهاية هذا اذا كانت الدار والثوب غير مرفوعة للمقر ولو كانت
مرفوعة له فالقول قوله اتفاقا فان قلت كيف سماه مقر مع انه يدعي الملك والمقر من يدعي على نفسه لغير قلت
لانه اقر باليد عندك وبالمالك عندها **وعلى هذا** الخلاف **الاجارة والعارية** كما اذا قال خا ط ثوبي فلان بداهم
ثم اخذتها واعتره اياه ثم قبضته فقال فلان الثوب لي لهما انه اقر بالملك له لان اليد دليل الملك ثم ادعى
عليه بالاستحقاق وفلان ينكره فالقول قول المنكر كما لو قال له هذه الالف كانت وديعة لي عندك فاخذتها
فقال فلان لغصبتهنها وله ان المقر قريبه ثابت من جهته فيكون القول له في صفته واما مسألة الوديعة
فلم يقر باثبات اليد منه بل قال كانت وديعة لي وقد ثبتت الوديعة بلا صفته كما اذا هبت الزرع والقيتها
في داره حتى لو قال او دعيها كان على هذا الخلاف قال المصنف في شرحه والاشارة الى الاجارة والاعارة
من الزوايد واقول هذا مسلم في الاجارة لانه غير مذكور في المنظومة ومنوع في الاعارة لانه ذكر فيها
بعد ذكر مسألة اسكتته وهكذا كل العوارى محملة **واقر بواضعا على البيع** **تليج** وهي العقد الذي
يباشره الانسان عن ضرورة ويصير كالمذموم اليه صورتها في البيع ان يقول الرجل لغيري اسع دارى منك
بكذا في الظاهر ولا يكون بيعا في الحقيقة ويشهد على ذلك وهو نوع من الهزل **ثم اطلقاه** اي قال البايع في مجلس
اخر يعتك بكذا وقيل الاخر **واختلفا في البناء والابتداء** اي قال احدهما بئسنا على تلك التولية وقال الاخر ابتدانا البيع
فالقول مدعي الجواز عند ابي حنيفة لانها اختلفا في صحة البيع وفساده والظاهر يشهد لمدعي الصحة لان العاقل لا
يرتكب المحرم **وابطلاه** **مالم يتقعا على الصحة** لان المواضعة تثبت باتفاقهما وكان الحكم لها ظاهر مالم يتقعا على
الابتداء والاعراض عنها فينبذ بالاختلاف فيهما لانها لو اتفقا على الابتداء يصح العقد اتفاقا ولو اتفقا على البناء
يفسد العقد اتفاقا لكنه لا يفيد الملك وان فصل به القبض لان الرضا حكم العقد وهو الملك كان موجودا في سائر
اليوم القاسدة ولم يوجد في التولية لانها هزل اقول لقائل ان يقول هاهنا صورة اخرى وهي ان يتقعا على انها مالم
يحضرها شي من البناء او الابتداء فالعقد جائز عنده خلافا لهما ثم ان كان غرض المصنف بيان الخلاف في صورة اختلافهما
فقط كان يكفي ان يقول اذا اختلفا في البناء والابتداء فالعقد جائز ولم يحتج الى ايراد قولهما لانه في طرف النفي وان كان
غرضه بيان الخلاف في صورتين من الصور الاربع كان ينبغي ان يبين مذهبه في الصورة التي لم يحضرها شي مما بين
مذهبهما فيها بقوله وابطلاه مالم يتقعا على الصحة ويمكن ان يتكلف في جوابه بان غرضه بيان الخلاف في
الصورتين لكن حكم تلك الصورة كان معلوما من عبادة لانه ترجيح الامام مدعي الجواز اذا اختلفا يدل على الصحة
اصل عندك في كل عقد اذ هو الظاهر والمواضعة تنسخ به مالم يتقعا على الفساد وهو البناء فلم يحتج الى نفي تلك
الصورة واكتفى بآراء قولهما نعم لو قالوا اختلفا في البناء او اتفقا على ان شيئا منهما مالم يحضرهما فالعقد
جائز لكان اظهر واجل واخصر **وعلى الف** اي لو تواضعا على البيع بالف **سرا** **والفني** **جهما** **وعقداهما**
اي الفني في العلانية وتصادقا على ان لالف الاخرى هزل **فالثن هما** اي القان عند ابي حنيفة **وقال له**

كيفية

والاصغر يزعم ان دعواه في الالف حق فقط فبقي من دعواه ثلثا الالف بقي من اقرار الاوسط ثلثا الالف
وفي يد ذلك فله ان ياخذ ولا ييوسف ان الكل اتفقوا على الف واحد فيلزم كل واحد منهم ثلثه ثم
اتفق الاوسط والاكبر على الف اخرى فلزم كل واحد منهما نصفه فبقي سدس الالف **او اكبر اخوين** او اقر
اكبرها بشركة زيد في دارهما بان قال زيد مشترك معي في هذه الدار اثلاثا **والاصغر ايضا** او اقر الاصغر
بان عمرا وزيدا مشتركان معي في هذه الدار ارباعا **حكم ابو يوسف** **لزيد ربع سهم الاصغر** اي ياخذ
وحكم محمد بن حمزة اي ياخذ خمس ما في يد الاصغر **ثم يقاسم الاكبر نصفين** يعني يضم زيد ما اخذه من الربع او
الخمس الى ما في يد الاكبر ويقاسمه نصفين اتفاقا **ويقاسم الاصغر** ما بقي في يده **عمر نصفين والقولان**
روايتان عن ابي حنيفة لا ييوسف ان الاصغر اقر ان الدارين اربعة لنفس وزيد رابعهم ولو كان
كل الدار في يد زيد دفع اليه ربعها فاذا كان نصفها في يد زيد دفع اليه ربيعة فيحصل جميع الدار ثمانية لكل
من الاخوين فياخذ زيد ربع ما في يد الاصغر فيضم اليه ما في يد الاكبر فيصير خمسة ويبقى في يد الاصغر ثلثه
وكل منهما لا يستقيم على اثنين فيضرب اثنين في كل الدار التي هي ثمانية فيصير ستة عشر فللكل من الاخوين
ثمانية فياخذ ربع ما في يد الاصغر وهو سمان فيضم الى ما في يد الاكبر فيصير عشرة خمسة للاكبر وخمسة لزيد
ويبقى في يد الاصغر ستة ثلثه للاصغر وثلثه لعمرا **ولمحمد** ان للاصغر ان يقول لزيد لو كان بني الاكبر فيك لكان
لك ما في يدي سهم ولى سهم ولى سهم فلما صدقني الاكبر فيك خاصة فقد وضع نصف مو تكتفى في سهمي
ولعمري سهم ولى سهم ولى سهم فذلك سمان ونصف وفيه كسر فيضعف فيصير خمسة مجموع الدار يكون عشرة
اسهم لكل من الاكبر والاصغر خمسة فياخذ زيد سمان من الاصغر ويضم الى ما في يد الاكبر فيصير ستة
للكل منهما ثلثه ويبقى في يد الاصغر سمان لعمرا **فصل في اقرار المريض**
اذا اقر مريض بدين في مرض موته وعليه ديون في صحته وديون لزمته في مرضه باسباب معلومة
كالشرا ونحوه **قد روي في الصحة ومعلوم السبب** في القضا على الدين المقرب في المرض وفي الخلاصة
لو اقر في المرض باستيفاء بعض ديون الصحة يصح ولو اقر باستيفاد دين اذانه في المرض لا يصح ان كان عليه
دين الصحة **والاشوري** وقال الشافعي الدين المقرب في المرض وغيره سواء انه اقرار صادر من اهله
فيكون حجة كافي الصحة بل مرضه ادعى الى رجحان صدقه ولنا ان حقوق غرما الصحة تعلقت بماله في
اول مرضه لعجزه عن الاكتساب فلا ينفذ اقراره في حقهم بل ينفذ في حقه بعد قضاء ديونهم ولهذا
ينفذ من جميع ماله وكان القياس ان لا ينفذ الا من الثلث لان حقوق الورثة تعلو بالثلثين لكن ترك ذلك
بالاثر وهو ما روي عن ابن عمر انه قال اذا اقر المريض بدين جاز عليه في جميع تركته وانما قدم معلوم السبب
لان سببه معارض كالدائن الثابت باليمين **فان فضل شيء من ادين الصحة صرف فيما اقر به من دين**
المريض لان الدين مقدم على الارث **ونبطل اقرار المريض بدين وعين لوارثه** اي لوارثه **الا ان صدقة**
الباقون من الورثة لان المنع كان لحقهم فاذا صدقوا زال المنع وقال الشافعي يصح اقراره لوارثه كما صح
لاجنبى ولنا قول ابن عمر اقرار المريض بخير وارث جائز وان احاط بماله واذا اقر لوارث فخير جائز لان صدقة
الورثة **ويصح اقراره للاجنبي ان استغفر له المال** لما سبق من قول ابن عمر رضي الله عنهما **ولو اقر بدين غلام**
ممكن منه اي من المقر بان يولد مثله لمثله **مجهول** اي ليس لذلك الغلام نسب معروف **فصدقه** الغلام الذي
عن نفسه فلا بد من تصديقه لانه في يد نفسه واما اذا كان صغيرا فلا احتياج الى تصديقه **لحق** اي ثبت نسبه
منه **وشارك** الورثة في الميراث ان لم يكن فيه مانع عن الارث لان النسب من الميراث الاصلي وهو غير مستلزم

و هو من ماله لا من ماله
و هو من ماله لا من ماله
و هو من ماله لا من ماله

لاقراره بالمال لانه يجوز ان ثبت نسبه منه ولا يرثه فيد بقوله ممكن لانه لو لم يمكن يكون مكد باظهاره او قيد
بجهول لانه لو كان معروف النسب لا يثبت نسبه من المقر لثبوته من غيره **او اجنبى** اي لوارث المريض لاجنبى
مال **ثم ادعى انه ابنه** وصدقه الاجنبى ثبت نسبه منه **وبطل الاقرار** لانه ثبت ان اقرار الوارث لان النسب ثبت
من وقت العلوق **وحكنا بصحة لوارثها بعده** يعني لوارث المريض لاجنبى بمال فمات لم يبطل الاقرار
عندنا وقال في بطل لانه طرأ على اقراره ما يمنع صحته فصار كما لو اوصى لها ثم تزوجها ولنا ان لزوجه
ثبتت مقتصر على ما نفاه المستندة فثبت ان اقراره لاجنبى بخلاف الوصية لانه تملك بعد الموت والزوجة قائمه
عنده والجهة في المرض كالوصية اعلم ان الضابط في هذا المقام ان يقال المقر له المريض لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار
وارثا قبل الموت فان كان لارث بالنسب لا يجوز اتفاقا كالمسئلة السابقة وان كان بالنسب فمختلف فيه كهن المسئلة
وان كان وارثا وقت الاقرار دون الموت كما اذا اقر لاجنبى ثم ولد له ابن يصح اقراره وان كان بالعكس كما اذا اقر
لاجنبى الكافر ثم اسلم قبل موته لا يصح وان كان وارثا فيها لا فيما بينهما كما اذا اقر الى رجل فآقر به ثم فسح المولاة ثم
عقد لها ثانيا لا يجوز عند ابي يوسف لانه منهم في الفسخ ويجوز عند محمد لانه لما صار اجنبيا نفذ اقراره هذا خلاصة ما في
التبيين **ولو طلق** اي المريض زوجته **ثلاثا ثم اقر لها بدين كان لها الاقل منه** اي مما اقر به **ومن ميراثها** لقيام التهمة
بقا العدة فرما اتفقا على الطلاق ليصح اقراره لها بزيادة على ميراثها فيثبت اقلها نفيا للتهمة هذا اذا طلقها بسوالمها
لانها لا تراث فيقيماتهم في ذلك واما اذا طلقها بلا سؤلها فلها الميراث بالغاما بلخ ولا يصح الاقرار لها لانها
وارثه اذ هو فار **او لوارث مع اجنبى** اي لوارث مريض لرجلين بالف واحد وارثه **فتكاذبا الشركة** بان قال هذا الدين
لم يكن مشترك كائنا بل كان لي نصفه وجب لي على حدة فيد بالتكذيب لانها ان صدقا المقر لها بطل الاقرار في الكل اتفاقا
اما اذا كذب الوارث المقر في الشركة وصدقه الاجنبى قبل هو على الخلاف ايضا لكن الصحيح ان يقال لا يجوز الاقرار اتفاقا
من مبسوط شريح الاسلام **صح** اي جعل محمد اقراره صحيحا **في الاجنبى** خلافا لهما لانه ان شركة الوارث للاجنبي كان
ما نغامن صحة اقراره لتضمنه الاقرار الوارث فلما ارتفع المانع بالتكذيب يكون نصف ما اقر به للاجنبي مع وارثه وسرده
الوارث ينفذ في حق الاجنبى ولهما ان الاقرار اخبار فينفذ على وجه ثبوت الشركة عيها جاز وعلى وجه عدم الشركة
ايضا لانه تنفيذ لما يقرب ولا يصح خلاف الا ايضا لانه انشأ تصرف في صحته **او ان هذه الالف لطفة** اي لوارث المريض
بها **وعلى المال** اي والحال ان لا مال له غير ذلك للدين **فكذبه الورثة يا مرم** اي ابو يوسف الورثة **ان تصدقوا بالثلث**
اي ثلث الالف واعطاهم الكل اي قال محمد كلها ميراث لهم قيد بتكذيب الورثة لا يصح لوصدقوه يتصدق بكلمها اتفاقا
له ان قوله لها لطفة بمنزلة قوله ليست لي ولو قال ذلك لم يبطل الميراث ولا ييوسف ان قوله لطفة ايضا بالتصدق
لان حكمها ذلك والوصية بالتصدق تبرع فيصح في الثلث بخلاف قوله ليس لي لانه لا يقتضي التصديق **او اقرت بدين**
مجهوله يعني اذا تزوج رجل امرأة مجهولة الرق فآقرت **بالحفا امة** فلان **فصدقت** اي صدقها فلان **وكذبها زوجها**
اقرارها على نفسها **مع قيام النكاح** اقول فسر المصنف في شرحه المجهولة بمجهولة النسب وكذا في الكافي شرح المنظومة
ولم يبين كل منها فائدة التعييد وارى فيه اشتباها لان الوارث في المسئلة انها معلومة النسب ولم يعلم برقيتها
فاقرت بالحفا امة فلان وارى ان يجوز اقرارها ولو فسرها بمجهولة الرق لكان اظهر وصار احرازها اذا علم رفقها
فاقرت لاحد كذا لا يصح اقرارها **فجعل** ابو يوسف **ولدها بعده** اي بعد اقرارها **لاكثر من ستة اشهر** فيها لان الشرع
ما حكم برقها لزم منه كون ولدها رقيقا ولا غرر وكان امساكها بعد اقرارها يدل على رضاه برقية ولده منها **وخالفه**
اي جعل محمد ولدها حرا لانه تزوجها على عمر حرة اولاده منها فلا تصديق للزوجة في ابطال هذا الحق الثابت
لزوجها كما لو اعنتها هذا المولى لم يكن لها اختيار نفسها لان النكاح على ايقاف قيد بقوله فصدقت لان فلانا

ثم تزوجها بغير علم
او هو لها

فكذبه

لو كذبها لا يصح اقرارها اتفاقا وقيد بقوله ولذبحها لان الزوج لو صدقها يصح اقرارها اتفاقا وقيد بقوله بعده
 لان الولد الذي عرف علوقه قبل الاقرار حرا اتفاقا لانه اقرار على الغير فلا يصدق في حقها اقول لو قال السنة شهر
 او اكثر كان وليا لان خلافها باق اذا ولدت لستة اشهر بعد الاقرار واذا ولدت لاقبل منها يكون الولد حرا اتفاقا
 لان اقراره لا ينفذ في حق غيرها وهذه المسئلة هكذا مذكورة في الكافي **ويصح اقرار المريض بالوالدين والولد**
والزوجة يعني اذا اقر رجل بان هذا والله او ولد او هذه امته او زوجته صح اقراره ولكن في حق الزوجة بشرط
 ان لا تكون منكوبة الغير ومعتدته وان لا يكون تحت المقر ختمها ولا أربع سواها **والولي** يعني يصح اقراره بان هذا مولا
 سوا كان الاسفل والاعلى **اذا صدقوه** قيديه لان له ولاية على انفسهم فيتوقف الاقرار على تصديقهم سوا وجد قبل موت المقر
 او بعد اتفاقا وانما صححت هذه الاقرار لانعدام تحمیل النسب على الغير فيها **اقرارها بغيره** يعني اذا اقرت امرأه بالوالدين
 والولد والزوج يصح اقرارها بغيرها وجاز تصديقهم قبل موت المقر او بعد اتفاقا في المراه اذا اقرت بفكاح رجل مائت
 فصدقها لم يصح عنده خلافا لهما كما سبق **بالوالد** يعني اذا اقرت بالولد من زوجها القابل لا يصح لان فيه تحمیل النسب
 على الغير لان النسب منه قال الله تعالى ادعوهم لابائهم **حق صدقها الزوج** لان الحق له **او تشهد بالولادة** قاله لان شهادتها
 في هذا مقبولة وكذا اذا ادعى انه ولده من امرأته لا يصدق في حقها الا بتصديقها كذا في التبيين **لا كاخ وعمر** اي لا يصح اقرار
 بانه اخوه او عمه لان فيه حمل النسب على الغير لان الاخوة انما تثبت بثبوت نسب المقر له من الاب والعومة تثبت بثبوت
 نسبه من الجد والمقر لا يملك ذلك **وبيرث** المقر له **او يرث** المقر له **او يرث** المقر له **او يرث** المقر له **او يرث** المقر له
 ماله لان له ولاية فيه **او يرث** المقر له **او يرث** المقر له **او يرث** المقر له **او يرث** المقر له **او يرث** المقر له
وشاركه اي المقر له المقر في الارث بالاتفاق اما عند الشافعي فله ثبوت النسب من ابيه واما عندنا فلان المقر له
 ولاية له على غيره حتى تثبت النسب منه ولكن له ولاية على نفسه فيما بيده من المال فيصح اقراره في استحقاق غيره
 فيه اعلم ان المفهوم من المنظومة ان الشافعي قال لا يثبت النسب ولا يشاركه في الارث لانه مبني على النسب
 قال المصنف في شرحه تركت هذا الخلاف واثبتته في النسب لان صاحب الوجيز قال فيه اذا اقر باخوه غيره فهو
 اقرار بالنسب على الغير لا يقبل الا من وارث مستغرق كمن مات وخلف ابنا واحدا فاقر باخيه ثبت نسبه وميراثه
 اقول على هذا كان ينبغي ان يبين قول الشافعي لان المسئلة مذكورة في المتن على الاطلاق والمذكور في الوجيز يقيد
 بان يكون له ابن واحد **او احد ابنتين** **لا ب** يعني اذا اقر احد ابني ميت لرجل على انه اخوه لا ب **وكذب الاخ**
امره بدفع نصف نصيبه لانه اقرار استواءهما في استحقاق الارث **لا ثلثه** يعني قال مالك يعطيه المقر ثلثا
 في يده لانه باقرار المقر له استحقاق ثلث تركه ابيه فيعطيه ثلث ما في يده لغيره فغدا اقراره على اخيه **او باخ** يعني
 اذا اقر احد الابنتين لامراة انها اخنة لابيه وانكر اخوه **فتثابته** اي امرؤه بان يعطيه ثلث ما في يده من تركه ابيه
 لانه اقرارها ابنة الميت فكان حقها في التركة مثل نصف حقه **لا خمسة** يعني قال مالك يعطيهها خمس ما في يده لانه اقر
 باستحقاقها الخمس لكون ابيه خلف ابنتين وثنا وفي هذه يعطيهها خمس ما في يده **او ابن** **ويثبت من ابنتين** **وبنتين**
باخ يعني اذا كان ميت ابنا وبنتان فاقر ابن وبنت منهم لرجل انه اخوه لا ب **وحد الآخران** **ففي نسبيهما**
 يعني والمقر من بان يعطيهما سهمين من خمسة مما في ايدهما لان في زعمهما ان حق المقر له مثل حق الابن وحق
 البنت مثل حق نصيبه فلما لم ينفذ اقرارهما على الاخوين قسم نصف التركة بينهما وبين المقر له لذكر مثل حظ الانثيين
 على خمسة اسهم المقر له سهمان والمقر سهم واحد وهذه خمسة مستقيمة عليهم فقدر النصف الاخر خمسة
 ايضا لكنها لا تستقيم على المنكرين وهما ثلثة في التقدير فيضرب ثلثة في مجموع التركة وهو عشرة فيكون المبلغ ثلثين
 فن كان له شيء من عشرة يضرب في الثلثة وكان المنكرين خمسة فاذا ضربت في ثلثة نصيب خمسة عشرة وللان وخمسة للبنت

في الفصل المتقدم
على هذا الفصل

وكان المقر له سهمان فاذا ضربت في ثلثة تكون ستة وكان المقر سهمان فاذا ضربت فيها تكون ستة والمقر سهم
 فيالضرب فيها يكون ثلثة **لا ربعة** يعني قال مالك يعطيه المقر ربع ما في ايدهما لان المقر له على اقرارهما
 يستحق ربع التركة لانهما اقرارا باهما مات عن ثلثة بنين فيقسم نصيب المقرين على اربعة فيعطى المقر سهمان
 والمقر له سهم وللبنت سهم فلما انقسم نصيبها على اربعة صار النصف الاخر على اربعة ايضا لكن المكذبة ثلثة تقديرا
 لان الابن يجعل كبنتين والاربعة لا تستقيم عليهم فنضرب ثلثة في ثمانية فتصير اربعة وعشرين اثني عشر للمكرين
 ثمانية للابن واربعة للبنت واثني عشر للمقرين مع المقر فستة المقر وثلثة للبنت وثلثة المقر له والله اعلم
كتاب الاجارة **تنعقد على منفعة** يعني الاجارة بيع منفعة مقصودة بشرط في صيغتها المصحح كما في البيع وكان القياس ان لا يجوز بيعها لانها معدومة والعقد انما
 يرد على الموجود لكنه جاز بالسنة لقوله عليه السلام اعطوا الاجير اجره قبل ان يحفر عرقه وهذا يدل
 على جوازها واجمع الامة عليه فيكون منفعة لانه لو استاجر شاة ملك معلومة ليحلبها لا يجوز لان اللبن عين
 لا منفعة بخلاف استئجار الظئر لان المستحق ثمة فعل الحضانة واللبن كذا في المحيط وقيدنا المنفعة
 بالمقصودة لانه لو استاجر دابة ليظن الناس انها له او نخلا ليبسط عليها ثوبه لا يجوز لان ذلك المنفعة غير مقصودة
 منها وفي الخلاصة لو اشترى رطبة ثم استاجر الارض لبقائها لا يجوز فلو اشترى رطبة فاشترى رطبة لا يجوز
معلومة قيد بها لان جهاتها تنعقد في المنازعة كجهالة المبيع وفي المحيط لو استاجر خيلا ليحيط به فبما ولم يعين
 الكلباس لم يحزن كون محل العمل مجهولا **لا ربعة** هذا مع ما عطف عليه بيان لطريق كونها معلومة كاستئجار دار لسكنى
 شهر وانما نكر المدة ليشتمل الطويلة والقصيرة اذا كانت معلومة كالان في الاوقاف لا تزداد على ثلث سنين كيلا يدعي المستاجر
 ملكها **او سمية** كما اذا استاجر دابة ليركبها منسافة معلومة **او اشدة** كمن استاجر رجلا ليحمل له هذا الطعام الى موضع
 كذا **بعرض مالي معلوم** لان الاجرة كالثمن **ولا تحقها بالاعيان** اي المنافع في الاجارة ليست كاعيان المبيع في حكم الملك
 والقبر عندنا وقال الشافعي المنافع في الاجارة ملحقة بالاعيان لانه عقد مملوك يستند على محلا يضاف العقد اليه ولولم
 يجعل المنافع المعدومة كاعيان المقدورة التسليم لما صح هذا العقد ولنا ان لعين كالدائر مثلا جعلت خلفا عن المنفعة
 في حق اضافة العقد وهذا الوضاعة الى المنفعة لم يحسن فاقم السبب مقام المسبب كاقامة السفرة مقام المشقة ثم يظهر
 اثر العقد ساعة فساعة عند حدوث المنفعة فيملكها او يستحقها **فلا تملك الاجرة بالعقد** ذكر القائل على ان هذه
 المسئلة وما عطف عليها من المسائل الخلافية متفرعة على الاصل السابق المختلف فيه يعني يملك الموجر الاجرة بنفس
 العقد عند الشافعي لانه جعل المنفعة كالعين فتكون الاجرة كالثمن وعندنا لا تملك سوا كانت الاجرة عين او دينا وفي
 رواية ان كانت دينا تملك بنفس العقد فتكون بمنزلة الدين الموجر يملكها باحد هذه الثلثة **بالتعجيل** اي تعجيل
 دفع الاجرة من غير اشتراط **او اشتراط** اي اشتراط التعجيل في العقد **او استيفاء المنفعة** لانه عقد معاوضة
 فاذا استوفى المستاجر المنفعة يملك الموجر الاجرة تحقيقا للتساوي واما اذا عجل او اشترط التعجيل فقد ابطأ حقه
 في المساواة **ونامر** اي المستاجر هذا تقرير اخر **ان يتصدق بالفضل** اي فضل الاجرة اذا اجرها استاجر **بالكثر** من
 الاجر الاول **او استاجر ثوبا بعشرة** فاحظه بعد يوم فاجر سنة الا يوما بعشرين يتصدق بعشرة عندنا لانه ربح ما
 لم يقبضه وعند الشافعي تطيب له العشرة لان المنفعة مقبوضة حكما فصارت ربح ما قبض هذا اذا كانت الاجرة
 الثانية من جنس الاول واذا لم تكن من جنسها جاز الفضل اتفاقا كذا ذكره الطحاوي **ولا تحجب الاجارة بالاجارة**
 كمن استاجر دارا وجعل اجرتها اجارة دار له ليسكنها الموجر هذا فرع اخر فانه غير جائز عندنا لان المنفعة معدومة
 فيكون كبيع الجنس بالجنس سبيحة وجاز عندنا لانها موجودة فيكون كبيع الجنس بالجنس يدان كذا قالوا ولكنه

اجرة

العين بار وواضعا

مشكل لانه لو كان كذلك لما جاز بخلاف جنس المنفعة ايضا مع الضرر فالواجب ان لا ينفذ العقد على المنافع
ينعقد ساعة فساعة على ما قالوا فقبل وجود المنفعة لا ينعقد العقد وبعد وجودها لم يبق ديناً
فكيف يتصور فيه النسبة فالاولى ان يقال الاجارة انما اجتزت الحاجة فلا حاجة الى استيفاء المنفعة بحسبها
لاستغنايه بما عنده عنها فلم يحز على الاصل ولا كذلك عند اختلاف الجنس **ونعلم بانفساخها** هذا فرع آخر يعنى
تنفسخ الاجارة عندنا **بموت المتعاقدين واحدهما** لانها تنعقد ساعة فساعة وبالموت انتقلت المنفعة
او الاجارة الى الورثة فتبطل الاجارة لان العقد لم يوجد منهم وعند الشافعي لا تنفسخ لانها كبيع العتق
والبيع لا يفسخ بموت العاقدين واحدهما فكذلك هذا **اذا عقد لنفسه** قيد به لانها لا تنفسخ بموت من عقدها
اغير لعدم الانتقال الى الورثة كالأب والواقف والوكيل بالاجارة واما الوكيل بالاستيجار اذا مات فتبطل الاجارة
لان الوكيل بالاستيجار توكل بشرا المنافع فصار كالتوكيل بالشرا لا ليعمل فيصير مستأجر لنفسه ثم يصير موجرا من
الوكيل كذا في الدخيرة **كما يفسخ عقد الاجارة بموت المتعاقدين** **بموت المتعاقدين** **بموت المتعاقدين** **بموت المتعاقدين**
وما الرعي لان المنفعة هي المعقود عليها فاذا فانت لم يتصور بقا العقد حكما وبعض مشايخنا قالوا لا يفسخ عقد
الاشياء لان المنافع فانت على وجه يمكن عودها فاشبهه بالابق حتى لو تقدم فيها الموجر اذ ان سكنه في بقية
المدة ليس له ان يمنعه ولو انقطع ما لرجي والبيت مما ينتفع به لغیر الطعن فغلبه من الاجرة محضه كذا في التبيين
وفسخها بالغصب لانها تنعقد ساعة فساعة فصالح العتق ان يمنعه **كالغصب** كما تنفسخ الاجارة بالغصب كمن
استأجر دارا فوجد بها عيبا يضر بالسكنى فله ان يفسخه **مثل من استأجر دارا فوجد بها عيبا يضر بالسكنى**
ثم بداله اي ظهر للمستأجر راي ترك السفر اذ لم يقصد الحج ففاته وقته او سافر لاحضار الغريم وقد حضر ولو جرى
على موجب العقد يلزمه ضرر زائد لم يلزمه بالعقد **لا للموجر** يعنى اذا بدا للمكاري راي ترك السفر لا يكون عذرا
لانه يمكنه ان يبعث دابته على يد غيره وفي التجريد لو اجر نفسه في عمل وهو مما يقابله فله الفسخ وفي الموازل
لو استأجر بلا ثم اشترى بغلا لا يكون عذرا في الفسخ ولو اشترى بلا يكون فسحا **وكن اجره كذا كما نأمر لزمه**
دين ولا مال له سواء يفسخه ويبيعه لقضادينه وهذا مثال اخر قال الفقيه ابو الليث هذا اذا كان الدين ظاهرا
فان لم يكن وكذا في الدين وكذبه المستأجر جازا فزاره ويكون عذرا عندنا في حقيقته خلا فلهما اثر الفسخ بهن
الاعدار لا يكون للقضا القاضى على رواية الزيادة حتى لو كان المذكور وكان قبل القضا لا يجوز وعلى رواية الاصل
يكون الفسخ بدونه فيجوز بيعة واصحها الاول لان الفسخ مختلف فيه فيتوقف على القضا كالرجوع في الهبة
ومن المشايخ من وفق بينهما بان العذر ان كان ظاهرا لم يحتاج الى القضا وان كان غير ظاهرا كالدين الثابت فانه
يحتاج الى القضا ليصير العذر بالقضا ظاهرا كذا في التجريد **ونسقطها بالضمان** **للتعدي** هذا فرع آخر يعنى
اذا تعدى المستأجر على الدابة المستأجرة مثلا فهلك فضمتها تسقط عنه الاجرة عندنا لانها ملكه بالضمان وهي معه
لا يجتمعان ولا تسقط عند الشافعي لان المبيع هو المنافع والعين غيرها فلا تسقط الاجرة بهلاك العين كما لا
يسقط الثمن عن المشتري اذا جنى على مال اخر للبايع وضمنه **ونجيز اضافتها الى المستقبل** هذا فرع آخر مثال ان
يقول في شعبان اجرت داري في اول يوم من رمضان وهي جارية عندنا لما مر ان العقد يحدد بحسب حدود المنافع
فجاءت الاضافة خلا فاللشافعي لا نها بيع الاعيان عنده ولا يجوز اضافتها الى وقت كبيع العين فيد بالاضافة لان التعيين
غير جائز اتفاقا **فنحكم بصحة خيار الشرط فيها** ادخل فيه الغاليل على ان هذه المسئلة فرع الخلاف في جواز الاضافة
فلما جاز اضافتها جاز خيار الشرط فيها فيكون في المعنى اضافة الاجارة الى وقت سقوط الخيار فيعتبر اول المدة من
ذلك الوقت لم يجز خيار الشرط عند الشافعي لعدم جواز الاضافة في الاجارة عنده **ومن استأجر دارا اسكنها من شأ**

المستأجر

لانه بعد فساد العقد لا يفسخ
والاشياء لا يفسخ لانها ملكه
بالايجاب والشرط لا يفسخ لانها ملكه
بالايجاب والشرط لا يفسخ لانها ملكه

ومنع فيها ما شأ من المنافع والعمل لا نعدم التفاوت في السكنى والعمل حتى لو قيد بان يسكن واحدا فعينه
فله ان يسكن غيره وكذا في المنافع **الا القصاره والطن والحدادة** لان هذه الثلاثة توهن البنا وفيها ضرر
ولو استأجرها ليقعد قصارا فله ان يقعد حدادا اذا كان مضربا واحدة ثم استأجرها وقعد فيها القصاره
وانه قد من فعله الضمان ولا اجر عليه لانه لا يجتمع مع الضمان وان لم ينفذ وجب عليه الاجر استحسانا لان المعقود
عليه هو السكنى وفي القصاره وجد السكنى وزاد به فيجب عليه بشرط السلامة **ونجيز تسليم الاجرة بنفس القرض**
اي قبض المعقود عليه كالدار **وان لم يسكنها** لان تسليم عين المنفعة غير متصور فاقيم التمكين من الانتفاع مقامه
وتسقط الاجرة بالغصب اي بغصب العين المستأجرة سواء كانت عقارا او لا لعدم تمكن المستأجر من
الانتفاع بها المراد بالغصب هنا اثبات اليد المبطلة مطلقا فينتقل العقار لان حقيقة الغصب غير متحققة
في العقار عندنا في حقيقته واني يوسف كما سيجي في الغصب **او ارضا** اي من استأجر ارضا للزراعة **عقير**
المزروع لان بعض افرادهم يضر الارض فتعيبه وترفع الجهالة المفوضية الى المنازعة **او على ان يزرع ما شأ**
اي لو قال استأجرها على ان ازرع فيها ما اشأ لان تفويض الامر اليه يرتفع النزاع **ويدخل الشرب والطريق**
فيها اي في اجارة الارض للزراعة وفيه احتراز عن البيع حيث لا يدخل الطريق والشرب فيه **تبعها** اي
بغير تسمية لان عقد الاجارة للمتمكين من الانتفاع والشرب والطريق مما يتوقف عليه الانتفاع فيدخلان
بمطلق العقد **او ساحة** اي استأجر ارضا خالية للبناء والغرس **فانقصت المدة** اي مدة الاجارة **وجب تسليم**
اي تسليم الارض **فارعه** عن البناء والغرس **فان نقصت الارض** اي عرف ان الارض تنقص **بالفعل** **غرم الاجر**
وهو على وزن فاعل بمعنى الموجر وفي الاساس لا يقال هو اجر على وزن فاعل فخطا بل يقال هو موجر وذكر في
الصحيح العامة تقول اجرته بلامد **فيمه ذلك** اي البناء والغرس **مقلوعا** اي ما مورق بقلعه ومعرفة قيمة ذلك ان
تقوم الارض مع الشجر المأمور ماله بقلعه تكون المونة مضرة للقلع كذا في المكافيه **وملكه** بغير رضاه لان الغرس
مستحق القلع فصاحب الارض يضر به فيضمنه قيمته كذا رعاية للجانبين **وان لم تنقص الارض بقلعه توقف**
تملكه على رضاه او تراضا على ان يبقى الغرس مكانه ويترك الاجارة على حالها **فتكون الارض لهذا والغرس لذل**
فان زرع فانقصت اي مدة الاجارة **ترك** الزرع **باجر المثل الى نهايته** لان له نهاية بخلاف الشجر اذ لا
غاية لبقائه وفي التمه اذا انقصت الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها باجر مثلها حتى تجز وهو على وجه
يذكر بعد انقصا الاجارة **او دابة** اي من استأجر دابة **او ثوبا او ما يختلف** اي الذي يختلف باختلاف المستعملين
كالقاس والقوس وخوها وهذا مجموع متناول للثوب والدابة فيكون تجزها بعد التخصيص **فان اطلق العقد**
اركب وليس من شأ او ركب وليس بنفسه اراد ان يجمع المفعول ويقول استأجرها على ان اركبها من اشأ والبسه
من اشأ ولم يرد به ترك التقييد حتى لو لم يقيده بنفسه لنفسه الاجارة للجمالة وكان القياس ان تجز اجرا متجزا في عدم
تقييده لكن وجب المسمى استحسانا لان ارتفاع الفساد وهو الجمالة بركوبة واركا به **فان ركب واركب واحدا**
تجز ان يكون مرادا من الاطلاق فصار كانه يضر عليه **وان خص اي عين الراكب** **فاركب غيره فغطبت** اي هلك
الدابة **ضمن** لان الناس متفاوتون في اللبس لان ليس القضا بلبس كلبس البزار وكذا في الركوب فاذا خالفه
صار متعديا وكذا اذا عيّن اللباس **فان سمي نوعا وقدر احملة** الجملة حال تقديره اي ان سمي نوعا حال كونه
مقدرا جملة **لقتب حنطه** **جاز ابداله** **ممنله** اي ما يساويه في الضرر من غيره كما اذا استأجر لحملا عليها
عشرة اقفة من الحنطة الحمر فحمل عليها حنطة اخرى **او اخف** اي بداله بما هو اخف من الحنطة **كالشجر**
والسمم فاذا سمي حنطه فحمل عليها سمما او شجيرا جاز وانما لم يصير مخالفا استحسانا ويكون مخالفا

المستأجر

تتبعها اي بغير تسمية لان عقد الاجارة للمتمكين من الانتفاع والشرب والطريق مما يتوقف عليه الانتفاع فيدخلان بمطلق العقد او ساحة اي استأجر ارضا خالية للبناء والغرس فانقصت المدة اي مدة الاجارة وجب تسليم اي تسليم الارض فارعه عن البناء والغرس فان نقصت الارض اي عرف ان الارض تنقص بالفعل غرم الاجر وهو على وزن فاعل بمعنى الموجر وفي الاساس لا يقال هو اجر على وزن فاعل فخطا بل يقال هو موجر وذكر في الصحيح العامة تقول اجرته بلامد فيمه ذلك اي البناء والغرس مقلوعا اي ما مورق بقلعه ومعرفة قيمة ذلك ان تقوم الارض مع الشجر المأمور ماله بقلعه تكون المونة مضرة للقلع كذا في المكافيه ومملكه بغير رضاه لان الغرس مستحق القلع فصاحب الارض يضر به فيضمنه قيمته كذا رعاية للجانبين وان لم تنقص الارض بقلعه توقف تملكه على رضاه او تراضا على ان يبقى الغرس مكانه ويترك الاجارة على حالها فتكون الارض لهذا والغرس لذل فان زرع فانقصت اي مدة الاجارة ترك الزرع باجر المثل الى نهايته لان له نهاية بخلاف الشجر اذ لا غاية لبقائه وفي التمه اذا انقصت الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها باجر مثلها حتى تجز وهو على وجه يذكر بعد انقصا الاجارة او دابة اي من استأجر دابة او ثوبا او ما يختلف اي الذي يختلف باختلاف المستعملين كالقاس والقوس وخوها وهذا مجموع متناول للثوب والدابة فيكون تجزها بعد التخصيص فان اطلق العقد اركب وليس من شأ او ركب وليس بنفسه اراد ان يجمع المفعول ويقول استأجرها على ان اركبها من اشأ والبسه من اشأ ولم يرد به ترك التقييد حتى لو لم يقيده بنفسه لنفسه الاجارة للجمالة وكان القياس ان تجز اجرا متجزا في عدم تقييده لكن وجب المسمى استحسانا لان ارتفاع الفساد وهو الجمالة بركوبة واركا به فان ركب واركب واحدا تجز ان يكون مرادا من الاطلاق فصار كانه يضر عليه وان خص اي عين الراكب فاركب غيره فغطبت اي هلك الدابة ضمن لان الناس متفاوتون في اللبس لان ليس القضا بلبس كلبس البزار وكذا في الركوب فاذا خالفه صار متعديا وكذا اذا عيّن اللباس فان سمي نوعا وقدر احملة الجملة حال تقديره اي ان سمي نوعا حال كونه مقدرا جملة لقتب حنطه جاز ابداله ممنله اي ما يساويه في الضرر من غيره كما اذا استأجر لحملا عليها عشرة اقفة من الحنطة الحمر فحمل عليها حنطة اخرى او اخف اي بداله بما هو اخف من الحنطة كالشجر والسمم فاذا سمي حنطه فحمل عليها سمما او شجيرا جاز وانما لم يصير مخالفا استحسانا ويكون مخالفا

بذلك في قدر الصور لان المعنى
هو الفرز فليكون التفسير مقيد حتى لو
سماها بغيره على الوجهين ولا يكون
عائنا مستحسانا

وقال بتشيح اي ينقل اللبن من مكانه حتى لو فسد بعد الاقامة وقبل النقل فلا اجر له لان عمله انما يتم بالنقل اذ ربما يفسد بدونه والفرق شاهد عليه وله ان نفس الفراغ يحصل باقامته ولهذا ينتفع به بعدها والتشيح عمل زائد فلا يجب عليه كالنقل الى بيته هذا اذا ضرب اللبن في ملك المستاجر فان ضربه في ملك نفسه لا يجب الاجر عنده الا بالعد عليه بعد اقامته وعند هذا العد عليه بعد التشيخ كذا في النظر **وتحبس العين على الاجرة منزله فيها تاثير** اي الصانع الذي له اثر في العين كالقصار والصباغ يجوز له حبس العين لاستيفاء الاجرة لان المعقود عليه وهو الصباغ لا يملكه الا في عينه فلو حبسه للبدل وفي النهاية هذا اذا استعمل القصار التشا واما اذا اراد الدرن فقط فليس له حق الحبس عند بعض مشايخنا وفي الجامع الصغير لقاضي خان الاصح ان له حق الحبس على كل حال لان البياض كان هالكا بالاستتار وانما ظهر عمله وفي الخلاصة هذا اذا عمل في مكانه اما اذا عمل في بيت المستاجر فليس له حق الحبس احترز بقوله منزله فيها تاثير عن كذا اثر له فيها كالحال فانه لا يحبس الاجرة لان اثر عمله غير قائم بالعين فانفتت ولا يثبت عنها ثم ان حبس فضاة فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة لانه امانة ولا اجر له لهلاك المعقود عليه قبل التسليم وعندهما يضمن قيمتها غير معروفة ولا اجر له او يضمن قيمتها معروفة وله الاجر **ولا يستعمل الصانع غيره ان شرط عمل نفسه** لان عمله يكون هو المعقود عليه فان اطلق العقد ولم يقيد به بجمله **جاز استعمال غيره** لان المعقود عليه يكون عملا في الامة فيمكن ايضا وبه نفسه وبغيره **ولا يضمن الاجير الخاص المستحق للاجرة** وهذه صفة كاشفة بعين الاجير الخاص هو الذي يستحق الاجرة **بتسليم نفسه** في المدة عمل ولم يعمل لان العقد فيه واقع على المدة ولو ذكر معها العمل وقال استاجرتك شهر الثمن يكون ذكره لبيان غرضه لا لكونه مقصودا سمي خاصا لانه في تلك المدة لا يجوز عمله لغيره واما لو قال استاجرتك لرمي الغنم شهرا فلا يكون اجير خاصا لانه اوقع العقد على العمل الا ان يشترط ان لا يرمي غنم غيره كذا في المحيط وذكر في الحاشية رجل اعطى رجلا رهين لي عمل له يومين ولم يذكر العمل لا تصح المجارة فان عمل يوما وامتنع عن العمل في اليوم الثاني لا يجبر على العمل لفساد المجارة وان سمي له عملا معلوما جازت وتجبر على العمل وان فسح الاجارة فعليه اجر مثل ماضى وبعد ماضى يوما لا يطلب العمل لانها الاجارة **مطلبا** اي لا يضمن سوا تلك العين بعمله او بغيره لان يد امانة ومنافعة مملوكة له فصار هو نايبا مانباه في العمل فلا يضمنه الا اذا تعطل الفساد **والشرك المستحق بالعمل** يعني الاجير المشترك هو الذي لا يستحق الاجر حتى يعمل كالقصار سمي مشترك لان له ان يعمل للعامة **اميز في السعة** يعني اذا هلك المتاع في يده او في يد تلميذك بلا تعد وعمل فيه لا يضمنه عند ابي حنيفة وقالوا يضمنه لكن اذا ضمن اسناده لا يرجع على تلميذه بما ضمن لانه اجير خاص في حقه لكونه المعقود عليه وهو المنفعة مضمونه باجر المثل انما لم يضمن عنده اذا لم يشترط عليه الضمان وان شرط ان يضمن لو هلك عنده يضمن اتفاقا كذا في الجامع وذكر في الحاشية والتمة الفتوى انه لا يضمن سوا شرط الضمان ولم يشترط وفي الظاهرية اختار المتأخرين الصلح على نصف القيمة لهما في الخصة مستحق عليه كالعمل اذا لم يملكه العمل لانه فاذا هلك بسبب يمكنه الاحتراز عنه ضمنه كالمودع باجر وبه يفتي وله ان المقبوض امانة عنده لقبضه باذن المالك فلا يضمنه بلا تعد فيه والحفظ مستحق عليه تبعا لان المذكور في العقد العمل لا الحفظ بخلاف المودع باجر لان الحفظ صار مقصودا لكون الاجر تقابله وفي الفتاوى الصغرى لو خلط الراعي المشترك الغنم بغنم غيره فالقول له في التعيين له مع مبيته وان جهل فهو استهلاك يضمن قيمة الكل ولو ندغم فخاف ان يصيب الباقي ان طلب لا يضمن وان ذبح غنما لا ترجى حياته لا يضمن وكذا الاجنبى في الصحيح ولو كان بقارا فادخل البقر في السكك فضاغ احدها قبل ان يصل الى منزل صاحبهما وكان المتعارف ذلك قال صاحب البقرة ما جيت

وان كان كذا الخطا فضاغ احدها قبل ان يصل الى منزل صاحبهما وكان المتعارف ذلك قال صاحب البقرة ما جيت

بها الى السكك بخلاف البقار ولا يضمن **وضمناه** اي الاجير المشترك **ما ائلفه بجمله** كما اذا ادق القصار الثوب فخرقه او رلق الحمال ففسد المحمول ونحوهما وقال زفر لاضمان عليه اقول لو قال ائلف بجمله لكان اولى واخصر لان مسغبة ائلف بجمله متعديا غالبا واد اعلى العمل وزفر معنا في تعميته يدل عليه المسئلة الابنية قيد بالاجير المشترك لان الاجير الخاص لا يضمن اتفاقا وقيد بجمله لانه لو تلف بلا صنعه فهو مختلف فيه كما سبق **الائلاف من ادمى** اي عمد الملاح حبس السفينة **او سقط من الدابة** يعني لو كان في السفينة او على الدابة عبد فمات العبد بعمل الاجير المشترك لا يضمن العبد اتفاقا لان ضمان الادمي لا يجب بالعقد بل بالحناية الا يرى انه يجب على العاقلة وضمان العقد لا يجب عليهم وفي المحيط لو كان على الدابة عبد ومناع فهلكا انما يضمن المتاع عندنا اذا لم يكن العبد صالحا لحفظ المتاع وان كان صالحا لا يضمن المتاع ايضا لانه يكون في يد العبد ويده كيد المولى فصار كالمولى وكان وكيل المولى مع المتاع لزمراته عمل باذن المالك فلا يضمن ما تلف به ولنا ان الماذون فيه العمل المصلح دون الفساد فيضمن لانه ائلف مال الغنم بغير اذنه هذا اذا لم يكن صاحب المتاع في السفينة وان كان هو او وكيله فيها لا يضمن لانه لم يسلم المتاع الى الملاح وكذا لو كان صاحب المتاع راكبا على الدابة وصاحب الدابة يسوقها فسقطت الدابة وفسدت من المتاع فلا ضمان على صاحب الدابة اتفاقا من الحقائق **ولو كسر الخيال عمدا ما حمله في بعض الطريق** قيد بقوله عمدا لانه لو كان خطأ لا ضمان عليه عند زفر لما مر **او انكسر لوقوعه** اي لوقوع الحمال عن رلق في بعض الطريق او لوقوع المحمول من غاربه بانقطاع الحبل يضمن لان كل ذلك من قلة اهتمامه فكان من صنعه فصار في معنى العمد وينبغي ان يحمل الوقوع على هذا والا لا يصح قوله خير لانه لو وقع من الارزحام بلا تقرب منه فلا يضمن عند ابي حنيفة خلافا لهما وفي الخلاصة وكذا يضمن اذا ساق المكارى دابته فحترت فسقطت المحملة **خير المالك ان شأضمنه** **قيمه غير محمول** اي ضمن الحمال قيمته في المكان الذي حمل منه **ولا اجر له او في موضع الكسر** اي ان شأضمنه قيمته في مكان كسره **وله اجر ما حمل بحسابه** حتى لو كان حمل الى نصف الطريق اعطاه نصف اجره **لا هذا فقط** يعني قال زفر يضمنه قيمته في مكان كسره بلا خيار وله اجر ما حمل ولا ضمان عليه كذا في المقبول لانه ائلفه في هذا المكان فيضمن قيمته فيه الا انه او في بعض العمل فيستحق الاجر بقدره ولنا ان الحمال وافق المالك من وجهه لانه حمل بامر وخالفه من وجهه لانه امره بالحمل الى مكان معين ولم يأت به فيتحمل المالك ان شأمال الى جهة وفاقه وضمنه قيمته موضع ائلافه واعطاه الاجر بحسب ذلك وان شأمال الى جهة وفاقه وضمنه قيمته في المكان الذي حمل منه ولا اجر له لانه لم يسلم اليه الكل **ولا يضمن القصار** اذا هلك المقصود بالسراية لان منشاها ضعف المزاج وقوته وذخني عنه بخلاف ذق الثوب لان قوته ورقته تعرف بالحس **الا ان يتجاوز المعتاد** لانه اذا تجاوز ظهر منه التقصير **والمستاجر** بفتح الجيم **لا يصل كتاب الى فلان** ورد جوابه اي لا يتيان جوابه منه **يعود به** اي حال كونه يعود بالكتاب الى من استاجر **لكونه ميتا** اي لو وجد ان ذلك لفلان ميتا الجار والمجرور متعلق بيعوده وفي المصنف لو كان فلان غائبا او حاضرا ولم يرفع اليه الكتاب فالحكم فيه كما لو وجد ميتا **لا اجر له** عند ابي حنيفة **مطلقا** اي اجر ذهابه واجرا يابه **وقال عن العود** اي لا اجر له عن عوده بل اجر ذهابه عند ابي صالح الكتاب لانه لو استاجر لا يصل طعام الى فلان فوجدته فردته الى المستاجر ونسي الكتاب في موضعه ولم يصله لا اجر له اتفاقا وقيد بقوله ورد جواب لانه لو لم يكن مشروطا في العقد وترك الكتاب ليوصل اليه يستحق تمام الاجر اتفاقا وقيد بقوله يعود به لانه لو ترك الكتاب في يد وارثه او وصيه يستحق اجرة الذهاب اتفاقا لان عمله لم ينتقص باعادته لهما ان نقل الكتاب ليس بعمل ذي مشقة ولم يقابل الاجره وانما قبل بقطع المسافة وهو حاصل له في الذهاب بخلاف نقل الطعام لانه عمل ذي مشقة مقابل الاجر وقد نقصه بالرد وله ان المقصود من الكتاب حصول العلم بما فيه واذا عاود الكتاب

فقد قهر في بعض الطريق لو كان كذا الخطا فضاغ احدها قبل ان يصل الى منزل صاحبهما وكان المتعارف ذلك قال صاحب البقرة ما جيت

واذا ملك العقار يعرض هو مال وجبت اي تثبت الشفعة فان ملكها بلا عوض كالهبة المطلقة والصدقة لا تثبت وكذا اذا ملكها بعوض ليس بمال وعليه يتفرع قوله **فلا تثبت** اي الشفعة **في دار تزوج عليها** اي تكون مهر المنكوحه وان قال جعلتها مهر كفيها **الشفعة** لا يعرض عن المهر **او تخالغ بها او يستاجر بها او يصالح بها عن درهم عدل ويعتق عليها** وقال الشافعي تثبت الشفعة فيها لان هذه الاشياء متقومة في الشرع فتكون الدار قيمة للمقوم ولنا ان قيمة الشيء ما يقوم مقامه لا اتحادها في المقصود ولا اتحاد بين المال وهذه الاشياء فيه فلا يكون المال قيمة لها الا ان الشارع جعل للبضع قيمة في النكاح لضرورة تعظيم قدره وسيجي بيانه في النكاح والمنافع قيمة في الاجارة لضرورة حاجة الناس اليها وللدم قيمة لضرورة صيانتها عن الهدر وما ثبت بالضرورة لا يتعدى عن موضعها فلا تكون متقومة في حق الشفعة والاعتناق ازالة المالمالية فكيف يقوم المال مقامه **فان تزوجها على دار على ان ترد اليه الفا** اذا تزوج امرأه وامهرها دارا على ان ترد اليه الفا درهم **فالشفعة غير ثابتة** عند ابي حنيفة **مطلقا** اي في حصه الفا وفي حصه الصداق **واوجباها في حصه الفا** لانه مباله مال بمال اقول لو قال والشفعة غير ثابتة في حصه الفا لكان خيبر واولى لانه لم يحتج الى قوله مطلقا ووجباها وعدم الشفعة في حق الصداق قد كان عن ومن المسئلة ولما ان البيع مشروط في النكاح والشروط اتباع فيكون معنى المعايضة تبعا للصداق واذا لم تثبت الشفعة في الاصل لا تثبت في تبعه او رد بعض المشتايخ هذه المسئلة في كتاب النكاح وبعضهم في كتاب الشفعة والمصنف او ردها في كلاهما لكن ينافي بايجاز الكتاب **ولو صالح عنها بانكار او سكوتكم** **تجب** يعني من ادعى دار رجل وانكر صاحبها او سكوت ثم صالح عن ترك الدار على مال لا الشفعة فيها اما في صورة الانكار فان زعمه ان الدار لم تزل عن ملكه واما في السكوت فلزعمه ان ما اعطاه اقتدا الميمية فلم تثبت المبادلة بالمالية **او باقرار** يعني لو صالح عنها بعد اقرار تثبت الشفعة لان الصلح بعد الاعتراف يكون مبادلة بمال **او عليها** اي لو صالح عن دعوى خصمه على دار مطلقا اي سوا كان ذلك الصلح باقرار او سكوت وانكار **وجبت** الشفعة لان زعم المدعي اخذها عوضا عن حقه فيؤاخذ بزعمه **ولا تجب** الشفعة **بالاثر والوصية** لان الملك الحاصل بكل منهما حاصل بغير عوض **وطردوا ذلك** اي عدم ثبوت الشفعة **في الهبة** اذا عوض عنها لان التعويض عنها تبرع ولا شفعة في التبرعات **الابحوض** **ميشروط** يعني اذا شرط العوض في الهبة تثبت الشفعة فيها عندنا لان العوض يكون واجبا عليه ويكون بيعا انتها وقال مالك تثبت الشفعة في الهبة متى عوض عنها وان يكون العوض مشروطا فيها لانها تصير بمنزلة البيع ولنا انها هبة من الجانبين لانه لو لم يشترط في العقد عوض فلا شفعة في الهبة بخلاف ما اذا شرط العوض حيث صارت معاوضة اعلم ان انهما قول مالك عن المتن فيه نوع خفا يعرف بالتأمل وفي المحيط الشفعة في الهبة المشروطة بعوض تنعقد معاوضة ابتداء او دون الاخر فلا شفعة طلار فخر وهذا عنده وعندنا تنعقد تبرعا ابتداء وتتم معاوضة اذا تقابضا **ولا تثبت** الشفعة **للمجاريا** **او قسما** **او شركا** **العقار** **بنا على** الهبة المشروطة لان في القسمة معنى الاقراز ولهذا يجري فيها الجبر على القسمة اذا كانت في المثليات بطلب احد الشركاء والشفعة لم تثبت الا في المبادلة المطلقة **ولا يرد المشتري** اي لا تثبت الشفعة للمجاريا اذا رد المشتري **شرط او يبرئها او غيب** اي بسبب خيار شرط او خيار رويه او خيار عيب **بقضا** اي بقضا القاضى وهذا قيد للرد بالعيب سوا كان الرد بعد القبض او قبله **بعد التسليم** اي تسليم الجار الشفعة وقت الشراء لان الرد في غير ذلك لا يفسخ من الاصل **فان رد بعيب بعد القبض بغير قضا او تقايلا** **المبيع وجبت** الشفعة لان ذلك فسخ في حقها وعقد جديد في حق الشفيع اذا لا ولاية لها على غيرها فتكون معاوضة مالية في حقه قيد بقوله بعد القبض

تثبت اذا تقابضا فان قبض احداهما دون الاخر فلا شفعة طلار فخر وهذا بناء على الهبة المشروطة

لان الرد بالعيب قبل القبض ففسخ من الاصل **ولو استثنى ذراعا مما يملكه** اعلم الجانب الذي للشفيع **امتنعت** الشفعة لعدم اتصال الملك وكذا لو وهبه وسلمه اليه **ولو ابتاع سهما** **قليل** من العقار **بمن** كثير بحيث لا يرغب اليه الجار اصلا **ثم ابتاع الباقي تثبت** الشفعة للمجاريا **في الاول** اي في السهم الاول دون بيع الباقي لان مشتري السهم صار شريكا للبائع في الباقي والشفيع جاور الشريك مقدم عليه وهذه الحيلة لدفع الجار عن الشفعة **او بمن** اي لو ابتاع العقار الذي قيمته ما به مثلا بمن غال كالف **ثم عوصه** اعلم اي المشتري البائع عن ذلك كالف **بثوب** قيمته ما به **تثبت** الشفعة **بالتن** لانه هو العوض عن العقار والتعويض بالتوب عقد اخر وهذه حيلة تعم دفع الجار والشريك الا ان فيها اضرارا للبائع عند الاستحقاق لانه باع الثوب من البائع بالف ووقعت المقامضة بينهما فاذا استحق بطل ثمنه لكن بقي للمشتري على البائع ثمن الثوب وهو الف لان بيع الثوب صحيح فالاولى ان يباع بالدرهم الثمن فثوبه بقدر قيمة العقار فيكون صرفا ما في ذمته فاذا استحق العقار وثمنه لا دين على المشتري يبطل الصرف للافتراق قبل القبض فيجب رد الدنانير لغيره فلا يتضرر بها البائع **وكره** اي محمد **الحيلة في اسقاطها** وقال لا لا يكم له ان ثبوتها لدفع الضرر فاذا ايجت الحيلة في اسقاطها يكون باقيا للضرر الجار فيكون حراما ولها ان هذه امتناع عن اثبات الحق وهو مشروع قيد بقوله في اسقاطها لان الحيلة في ابطالها مكروه اتفاقا كما اذا قال المشتري للشفيع بعد ما ثبت حقه انا ابيعها منك بما اخذت وقال الشفيع نعم تبطل كذا في النهاية لكن قال شمس لا يمتنع لا بأس بالحيلة لا بطلان حق الشفعة اذا كان فضله الدافع عن نفسه لا الذي كان في اخذ داره بغير رضاه ضررا عليه واضرار الجار بدفعه فلا يعتبر **فصل** في الشفعة والخصومة فيها **واذا علم** الشفيع **بالباع اشهد في مجلس علمه على** **الطلب** يسمى هذا طلب الموائمة لانه لا بد للشفيع منه وان لم يكن بحضرته من يشهد كيلا يسقط حقه فيما بينه وبين الله تعالى لقوله عليه السلام الشفعة لمن واثبها اي طلبها على المنازعة وليمكنه الحلف اذا استخلف ثم هذا الطلب انما يجب عليه اذا اخبر رجلا او رجل عدل عند ابي حنيفة وعندنا يجب اذا اخبر واحدا حر كان او عبدا صغيرا كان او كبيرا اذا كان الخبر حقا ولو اخبره المشتري بنفسه يجب عليه الطلب اتفاقا كيف ما كان لانه خصم فيه والعدالة غير معتبرة في الخصوم كذا في النبيين وعن محمد ان له الخيار الى اخر المجلس ما لم يشتغل بما يدل على الاعراض وهو محتار الكرخي لانه تملك لا يد فيه من التامك كمن المشهور عن عثمان انه على الفور حتى قالوا لو سكت بعد علمه وتكلم بلخو بطلت شفيعته وفي الواقعات الصحيح ان الشفعة تثبت بكل كلام يفهم منه طلبها اسمية كانت او فعلية **ثم على البائع** اي ثم يشهد على البائع **ان كان المبيع في يده** لكونه خصما فيه نص محمد في الجامع الكبير انه يصح الاشهاد على البائع بعد تسليم المبيع استخسانا لانه عاقد لا قياها **او على المشتري** لانه مالك المبيع **او عند العقار** لتعلق الحق به ويسمى هذا طلب التقرير صورته ان يقول ان فلانا اشترى دارا او هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة وانا طالبها الان فاشهد واعلى بذلك قال شيخ الاسلام لو علمت احد هذه الثلاثة وطلب اشهد عليه يكفي ولا حاجة الى طلب الاشهاد ثانيا وهذه هذه الطلب تقدر بالتمكن من الاشهاد مع القدرة على احدها الثلاثة فان ترك الاخرين من هؤلاء وطلب الاجل في مكان اخر بطلت شفيعته الا ان يكونوا في مصر وعن محمد انها مقدرة بثلاثة ايام وعن الشافعي ان له الطلب في جميع عمره **وتأخير الخصم** ويسمى طلب التملك **بعد الاشهاد لا يسقط** اي الشفعة عند ابي حنيفة لان الحق متى تقر لا يسقط الا باسقاط صاحبه بلسانه كما في ساير الحقوق **وعليه الفتوى ويسقط** ابو يوسف **بترك المحاكمة** والمرافعة الى القاضي **مع القدرة** على ذلك لانه دليل الاعراض

دارين بيعنا في مصر من بصفقة واحدة اذا كان شفيحها واحدا وقال زفر له ذلك وكذا الخلاق لو كانا
ارضين او قريتين قيد بمصر من لانه لو بيعت داران في مصر واحد فقوله كقولنا كذا في الحقائق وذكر في المص
والايضا ان التقييد بالمصر من وقع اتفاقا وقيد بصفقة واحدة لانها لو بيعنا بصفقتين كان له ان ياخذ
اياهما شتا اتفاقا وقيدنا بقولنا اذا كان شفيحها واحدا لانه ان كان شفيحا واحدا ياخذ التي هو شفيحها
اتفاقا لان الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما ثبتت فيه الصفقة وعلى ما لا تثبت فاختصت الصفقة
بالدار المجاورة كذا في المصنف له ان تفرق المكان كتفرق الصفقة ولا ضرر على المشتري في اخذ احدها
فقط فيجوز ولنا ان في اخذ احدها دون الاخرى تفرق الصفقة على المشتري فلا يجوز **ولو اشترى رجل**
دارا من اثنين بصفقة واحدة اي الشفيح من اخذ نصيب احدهما وقال الشافعي يجوز له ذلك **ولو باع من اثنين جاز**
للشفيح ان ياخذ نصيب احدهما اتفاقا لوقوع العقد متفرقا في حق المشتري له قياس المسئلة الاولى على هذه
المسئلة ولنا ان الجار في الاولى واجد فرضا ويجوز للمشتري في نصيب احدهما يكون احدهما رضى في الآخر فافترقا
فصل **وبنا المشتري واتخاذ مسجد قاطع لحق البايع في الفسخ** يعني من اشترى دارا
شرا فاسدا او قبضا وبني فيها او اتخذها مسجدا ينقطع عنها حق البايع في الفسخ عند اني حذيفة وعلى المشتري
قيمتها **والشفيح الاخذ بالقيمة في الاول** اي في البناء عنده وقال لا ينقطع عنها حق البايع في المسئلتين
فليس له الاخذ اتفاقا اما عندها فلعدم انقطاع حق البايع عنها واما عنده فله حصة كونه مسجدا والمسجد
لا يملك ذكر في مبسوط شيخ الاسلام اختلاف فيما اذا جعله على هيئة المسجد ولم ياذن للناس بان يصلوا
فيه حتى تكون رتبة الارض والبناء باقية على ملكه اما اذا اذن للناس بان يصلوا فيه ينقطع عنه حق البايع اتفاقا
فعلم من هذا ان تعليل المصنف في شرحه بان المسجد لا يملك غير صحيح لانظر ادماه هو مسجد حذيفة فليس
هو محل الخلاف وان اراد ما هو في هيئة المسجد فانه يصح ان يملك ولعله اراد بان المشتري يبيته ان يجعله
مسجدا توجه ان يكون حقله تعالى ومثله لا يملك عادة فلو اخذ الشفيح يلزم ان يكون مملوكا اعلم ان
قيد البناء اتفاقا لان الخلاف كذا لو اخرجهما عن ملكه بالهبة او بملكها معا او بالبيع **والشفيح** ان ينقص ثمنه وباعدها
بالقيمة عنده فان اخذها بالبيع الثاني اخذها بالثمن الاول لان البيع الثاني صحيح لهما ان هذا التصرف لا يسقط
حق البايع كما لا يسقط حق المالك اذا وجد في المصوب وكذا اتخاذ مسجد لا يسقط حصة لان الله تعالى لا يقبله
لكون الفسخ واجبا عليه فاذا لم ينقطع حق البايع لا يجب الشفعة لان حقه اقوى من حق الشفيح ولما استند بالناخير
دون حق البايع وله ان البناحق المشتري وحق الفسخ في الفاسد حق الشرع وحق العبد مقدم عليه وبالحاجة
مسجدا ثم قبض المشتري وزال ملكه فيها الى الله تعالى فانقطع حق البايع كما لو كان المشتري عبدا فقبضه فاعتقه
واذا بنى المشتري بالشرا الصحيح او غرس ثمر قضي بها اي بالشفعة للشفيح **اخذ الشفيح بالثمن وقيمتها**
اي اخذ الشفيح المبيع بالثمن والبناء والغرس بقيمتها مقلوعا **او كلفه** اي الشفيح المشتري **قلعها** اي قلع بناءه
وعرسته **وتخير** اي ابو يوسف الشفيح **بين الاخذ بذلك** اي اخذ الشفيح المشتري والبناء والغرس بقيمتها قايما بين
او الترك اي ترك الاخذ ولا يكلفه بالقلع كما لو بنى الموهوب له في الارض الموهوبه ليس للواهب ان يقلع بناءه
ويرجع في الارض لانه بنا في ملكه ولها ان هذا التصرف وقع في حق الغير من غير تسليم من جهة فله ان
ينقصه كالراهن اذا بنى في الموهون خلاف ما استشهد به لان التصرف فيه حصل بتسليم من جهة فله الحق
ولو بنى الشفيح او غرس في الدار المشفوعة ثم استخف رجعا الشفيح **بالثمن** على من رجعه من البايع والمشتري
اتفاقا لانه تبين انه اخذ بغير حق **لا بقيمتها** اي لا يرجع بقيمة الدار والغرس على من اخذ منه الدار يعني

فاحصى حوب

لان جارا او احد لا يجزى
واما في البنا فالحال
انسان فله ان يرضى باجر

لا يملك ذكر في مبسوط شيخ الاسلام
اختلاف فيما اذا جعله على هيئة المسجد
ولم ياذن للناس بان يصلوا فيه حتى تكون رتبة الارض والبناء باقية على ملكه

اذا بنى الشفيح في الدار المشفوعة او غرس فاقطع المشتري الشفيح لا يرجع بقيمتها **وبقي** اي ابو يوسف
يرجع القيمة **فيها** اي البناء والغرس لان الشفيح مع من اخذ منه صار كالمشتري المخبر ومن جهة البايع
ولها الفرق بان المشتري كان مغرورا من جهة البايع ومسلطا على التصرف في المبيع والشفيح غير مغرور
لانه مملك على صاحب اليد جبرا من غير اختيار فلا يرجع على احد **وتخير** اي الشفيح **بين الاخذ** اي اخذ العرصة
جميع الثمن والترك اذا اصاب المبيع افضاوية كما اذا كان دارا فاقدم بنا وهالان البناء تابع
للعرصة حتى يدخل في بيعها من غير ذكر الثمن لا يقابل الا ثباع مالم تكن مقصوده وفي التبيين هذا اذا اقدم
البناء بالكلية ولم يبق له نقض لانه لو بقي منه شيء واخذ المشتري لا نقض له من الارض حيث لم يكن تبعا
للارض فلا بد من سقوط بعض الثمن لانه مال قايما بقي محتسبا عند المشتري فيكون له حصة من الثمن
فينقسم على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقض يوم الاخذ **وان قضها** اي الدار **المشتري تخير** الشفيح
بين اخذ العرصة بالحصة اي حصتها من الثمن **او الترك** لان الثابع صار مقصودا بالانلاق في قبالة شيء من
الثمن **ولا ياخذ** الشفيح **النقض** بكسر النون وهو المنقوض لانه صار مقصودا ولا يبق للبيعة ولا شفعة
في المنقول **ويلاخذ الشفيح ثمن النخل مع الارض** اذا ذكر الثمن في المبيع انما قيد بانه لان الثمن لا يدخل
في بيع النخل من غير ذكر وهذا استحسان وكان القياس ان لا ياخذ الشفيح لانه ليس بتابع فصار كالمنازع
الموضوع في الارض وجبه الاستحسان انه بالانصال خلقة صار تبعا للنخل من وجه الا ان اذ قاله لما كان
للقطع لا البقا صار كالزراع لم يدخل في البيع الا بالذكر **وان حدث عند المشتري** الثمن ولم يكن على النخل
حين البيع ان هذه للوصول يعني ياخذ الشفيح الثمن في هذه الصورة ايضا لانه مبيع تبعا للنخل **فلو جدها**
اي قطع المشتري الثمر **سقط حصتها** اي حصة الثمن من الثمن **في غير الحادثة** اي في الثمرة التي كانت عند
البيع ولم تكن حادثة عند المشتري لان شيئا من الثمن قابلا لكونها مبيعه قيد به لان الثمر لو كانت حادثة عند
المشتري وجدها لا يسقط حصتها من الثمن لانها لم تكن موجودة عند العقد فياخذ الارض والنخل جميع الثمن
ولو اقدم علو فبيع السفلى لا يوجبها اي ابو يوسف الشفعة **للعالي** اي لصاحب العلو بل تكون الشفعة لمن
يجاور السفلى **وخالفه** اي قال محمد الشفعة لصاحب العلو **ولو بيعت الى جانبها دار الجار والمجرور** حال
اي بيعت دار منصبة الى جانب عرصة السفلى **فطلبها** اي صاحب العلو والسفلى الشفعة **فانهدم العلو**
والسفل قبل الاخذ يعينها اي ابو يوسف الشفعة **للسافل** اي لصاحب السفلى **لا لهما** يعني قال محمد الشفعة لهما
اي يوسف في المسئلتين ان حق الشفعة زالا بعد اتمام العلو ولمحمد ان صاحب العلو اعاد فاعلم ان ابنه صاحب
السفل وله ان يرفع الامر الى القاضي ليأمر بينا السفلى فيبني عليه علوه واذا كان حقه قايما استحق الشفعة
في السفلى وفي الدار المجاورة لهما وفي المحيط لو بنا السفلى صاحب العلو لا يكون متبرعا فعلى صاحب السفلى ان يعطيه
قيمتها لانه كان مضطرا في البناء لاجبا وحقه فصار ما ذونا شرعا ولو بني احد الشريكين جماما مهندما لم يرجع على شريكه
بشيء لانه غير مضطر في البناء فان لم يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي حتى تقسم الساحة **فصل** في الاختلاف
وما يؤخذ به المشفوع **ولو قال المشتري اشترى الارض والبناء بصفقتين** يعني اشترى بيت البناء واثم اشترى
الارض بدون البناء **وقال الشفيح** بل اشترى بينهما معا **بصفقة واحدة** واحده والدار لي بينهما ولم يكن له بينه **كان**
القول للشفيح اتفاقا لان حق الشفعة قايما به والمشتري يدعي ابطاله بادعاء الصفقتين والشفيح ينكره فيكون
القول له مع يمينه على العلم لانه حلف على فعل الغيب **فان برهنا** اي قام كل منهما بالبينه على ما ادعاه **ولا مرجح**
يخرج ابو يوسف بينة **المشتري** لانها تثبت امر ازيد على الشرا وهو تفرق الصفقة وكانت اولى **لا الشفيح**

اي قال محمد يقضي بترج بيته لان البيته للثبات وبيته الشفيع مثبتة للاستحقاق فكانت اولى **ولو اختلفا**
 اي المشتري والشفيع **في الثمن كان القول للمشتري** مع الميزان لان الشفيع يدعي استحقاق الدار عليه عند
 نقد الاقل والمشتري يملكه **فان هو هنا يقدمه** اي ابو يوسف برهان المشتري لانه اكثر اثباتا **وقدما** بيته
الشفيع لانه مدعي كما ذكرنا فكانت بيته اولى من بيته المدعي عليه وفي المحيط لو تصادق المتبايعان بعد
 طلب الشفيع ان البيع كان تلجئة لا يصدق ان على الشفيع الا اذا كان الحال يدل عليه بان كان المنزل
 كثير القيمة وبيع بثمن قليل فلا شفيعه **ولو ادعى المشتري ثمنه والبايع اقل منه ولم يقبض** البايع
 الثمن **اخذ الشفيع بقول البايع وجعل** اي قول البايع **خطا** عن المشتري من الثمن فان قبض البايع الثمن
 فبقول المشتري ياخذ الشفيع لان البايع صار كالاجنبي فلا يلتفت الى قوله فبقية الخلاف بين المشتري
 والشفيع وقد سبق بيانه **ولو خطا البايع عن المشتري بعض الثمن نسقطه عن الشفيع** وقال الشافعي
 لا يسقط بل على الشفيع الثمن المسمى وهذا الخلاف فرع الخلاف في ان الخط لا يلحق عنه باصل العقد
 بل هو هبة اخرى للمشتري وعندنا يلحق من المسئلة في كتاب البيع **او الكل** اي لو حط البايع كل الثمن **ايقض**
 ولا يلحق ذلك باصل العقد اتفاقا لانه لو التحق صار بيعا بلا ثمن وانه باطل **او زاد فيه** اي في الثمن
المشتري لم يلزم الشفيع فياخذه بالثمن الاول لان في اعتبار الزيادة اضرار للشفيع **وان كان الثمن عرضا**
او عقارا اخذ بالقيمة اي بقيمة الثمن وفي الجامع لو وجد البايع الثمن العرض عيبا فرضي به ياخذ
 الشفيع بقيمة سليما **او مكبلا او موزونا فاقبل** اي فياخذه بمثله كما جاز في الاثلاث **او موجلا** اي ان كان
 الثمن موجلا **فان ثنا** الشفيع **صبر الى انقضاء الاجل** ثم ياخذها وهذا لا ينظر ليس في طلب الشفيع لانه
 على الفور بل في اخذها **والا** اي ان لم يشأ الصبر **اخذ بثلث حال** لكن البايع يرجع على المشتري بالثمن
 الموجل لان شرط التاجيل بينهما لم يبطل وفي المحيط ان استحق الثمن بعد اخذ الشفيع ينظر ان كان
 اخذها بالقضاييرد المشفوعة على البايع لانه تبين انه لم يكن له حق الشفيع لكون الشرا فاسدا فلا ينفذ
 قضاؤه بالملك لو قوعه خطأ وان كان اخذها بغير قضا لا يرد لها بل يرد قيمتها للبايع لانه وجد النراضي
 بالتملك فجعل بيعا مستأنفا **ومنعه منه مع التاجيل** اي لا ياخذ الشفيع بثمن موجل عندنا وقال
 مالك ياخذ به كما في الزبوف ولنا ان الاجل ليس بوصف للثمن ولهذا لا يثبت بلا شرط **او خيرا او**
خيرا اي اذا كان الثمن خيرا او خيرا **او خيرا** اي البايع والمشتري **ديان** فبالثلث فيها اي ياخذ الشفيع
 بالثلث في الخمر لا فاضا من ذوات الامثال **بالقيمة** اي في الخمر والشفيع مسلم وهو معطوف على مقدار بعد قوله
 وهما ذميان وهو والشفيع ذمي **فبالقيمة** اي اذا كان الشفيع مسلما ياخذ بالقيمة في الخمر والخمر برلان
 تسليم الخمر للمسلم متنع فالتحقت في حقه بغير المثلي **كتاب الشركة**
 وهي اختلاط النصيبين فصاعدا بحيث لا يتميز فيه ثم يطلق اسم الشركة على العقد وان لم يوجد اختلاط
 النصيبين لان العقد سبب الاختلاط ثبت جوارها بما روي عن قيس بن ابي السائب انه كان شريكا لابي
 صلي الله عليه وسلم في تجارة البر والادم وكان عليه السلام يقول في حقه شريكا وخير شريكا لا ماري لا
 يناع وتكون على نوعين **املاك** وعقود **فاذا ورثا عينا او اشترياها او اتقياها** اي قبلا هبة
 رجوعيا **واستوليا** عليها اي ملكا بالاستيلاء **واختلط مالهما او خلطاها** بحيث يعسر التمييز لخلط
 البر بالشعير يفهم منه انها يتعذر التمييز اولى ان يكون شركة فيه كانت شركة ملك ويجوز ثلثا منها
 في هذه الشركة ببيع حصته من شركه وغيره اي ومن غيره ومن متعلق بالبيع بغير اذنه **لا في الخلط**

والمالك
 في الشركة
 في الشركة
 في الشركة

والاختلاط هذا الاستثناء من قوله وغيره يعني لا يجوز بيع نصيبه من غير شركه في هاتين المورتين
 الا باذن شركه لان في الخلط زال ملك المخلوط الى الخاط لوجود التعدد منه وفي الاختلاط شبهة زواله
 الى شركه فصار سبب الزوال ثابتا من وجه دون وجه فصار نصيب كل زابلا الى الشركه في حق البيع
 من الاجنبي غير زابلا في حق البيع من الشركه عملا بالشبهين وهذا اولى من عكسه لان التصرف مع الشركه
 اسرع نفادا من التصرف مع الاجنبي بدليل جواز تمليك معتق البعض من الشركه ومن الاجنبي كذا في
 الكفاية فلم يجز بيع نصيبه من الاجنبي الا برضى شركه واما في ما عداها فلكل واحد قايمة في نصيبه من
 كل وجه فجاز له التصرف فيه مطلقا **ولا يتصرف في نصيب صاحبه الا باذنه** لانه كاجنبي فيه لشركه
واذا عتقها اي الشركه **بالاحباب** بان يقول شاركك في كذا **والقبول فيما يقبل الوكالة** فبذنه ليكون كل
 واحد منهما في الشرا والعمل اصيلا في نصفه ووكيلا عن صاحبه في النصف فيكون المشتري مشتركا بينهما
 واخرى به عن الاحتطاب والاحتشاش فان الشركة فيه غير جازية لعدم جواز التوكيل فيه اذا توكيل اثبات
 ولاية التصرف فيما كان ثابتا للتوكيل والاحتطاب ثابت للتوكيل قبل التوكيل فكان فعل الوكيل واقعا
 لنفسه كمن وكل بالانقلاب والاستفراض مطلقا وقع الفعل للتوكيل ومن الموكل كذا في المحيط فان قلت
 يشكل هذا بالتوكيل بشرا بعد غير معين فانه يجوز مع ان التوكيل كان يملك الشرا لنفسه قبل التوكيل
 وبعد قلت بالتوكيل يلزم الثمن في ذمة الموكل ولا يلزم قبله ولم يكن الوكيل قادرا هناك على الزام
 الثمن في ذمة الموكل قبل التوكيل فصح ما قلنا ان التوكيل انما يصح فيما لا يملكه الوكيل قبل التوكيل فظهر
 الفرق وعمل شمس الامنة عدم جواز التوكيل في الاحتطاب بانه اكتساب في المحل المباح وهو موجب للملك
 فيكون كل واحد منهما شرط لنفسه بعض كسب صاحبه فيكون كالمفاوض مع صاحبه من غير راس مال فلا تكون
 صحته **مفاوضة** هذا شروع في تعداد انواع الشركة وانصافها على التمييز ان يكون عقد الشركة نارة من جهة
 ان يفوض كل منهما التصرف الى صاحبه **او عتقا** اي تارة تكون شركة فيما ظهر لهما من مال الشركة
 واشتقاقه من قولك عتق كذا اذا ظهر وفي الايضاح ظهور المال ليس بشرط وقت العقد حتى لو دفع الى رجل
 الف وقال له اخذ مثلها فبيع واشترتها ففعل عند الشرا جاز الشركة **او في الصنائع** اي شركة في الاعمال
 كالخياطين اذا اشتركا على ان يتقبلا الاعمال ويجلا على ان يحصل من العمل ففوض لهما **او بالوجه** اي شركة
 وهي جواب اذا **علم بصحتها** اي الشركة في العقود المذكورة صحيحة عندنا **ولا نعين العتقان** يعني قال
 الشافعي انما يصح من الشركة شركة العتقان ما المفاوضة وغير جازية لانها تقتضي المساواة بينهما في التصرف
 وهي غير ممكنة اذ لا بد لكل منهما حصول مال غايب وغيره وكذا تضمن الكفاية المحجول فانها فاسدة واما الاخران
 فلا شركة وضعت لتمثيل المال وذا لا يتصور بلا مال ولنا قوله عليه السلام فافوا فانها اعظم بركة
 والقياس بتركه وان الشركة غير مختصة بتميز مال بل قد تكون لتحصيله **ولا تصح المفاوضة الا بين المسلمين**
البايعين العاقلين المسلمين او الدميين انما شرط التساوي في هذه الاوصاف لان المفاوضة تقتضي المساواة
 في التصرف ولا تساوي بين الحر والعبد والبالغ والصبي والعاقل والمجنون والذمي والمسلم في التصرف
 يفهم من هذا الحصر انها لا تصح ايضا بين العبد والبايعين المسلمين ولا بين المكاثرين لعدم صحة الكفاية
 من هولا وهي من موانع التجار **وبحيزها** اي ابو يوسف المفاوضة مع **اختلاف الدين** فتصح بين مسلم وكافر
 لتساويهما في اهلية الكفاية والوكالة وزيادة احداهما في التصرف لا يمنعهما ان المفاوضة جازية بين الحنفى
 والشافعي مع انه يتصرف في ممتلكات التسمية عمدا دون الحنفى مع **الكرامة** لان الذمي لا يمتد الى الحقوق

للموكل لم يكن
 ثابتا

وهو ان يشرك بالاداء اعلان
 في الشركة
 في الشركة
 في الشركة

الحايزه فربما يصير سببا لوقوع المسلم في الحرام وقال لا يجوز لا لعدم التساوي بينهما في التصرف فان الذي لو
اشترى براس المال خراصا ولو اشتراها مسلم يصح والشركة الشافعي يمكن التزاع بال دليل الشرعي في متروك
التسمية لان ذلك مجتهد فيه ولا كذلك الذي ليس لنا ولاية الا لزام عليه **ولا بد من لفظة المفاوضة**
لان هذه اللفظة معن عن تعداد شرايطها **او بيان جميع مقتضاها** يعني لو لم يذكر لفظ المفاوضة وبيانا
جميع مقتضاها صح اعتبار المعنى **وتتعدد المفاوضة على الكفالة والوكالة** لانها تقتضي المساواة
فيما هو من مواجب التجارة فان قيل كيف جاز تا مع جهالة المكفول والمدة قلت لم يكونا جازين
مع الجهالة مقصودا وانما جازتا هنا ضمن العقد فلم من شئ يثبت ضمنا ولا يثبت فصلا **حتى يدخل في**
الشركة كلما يشترى احدها في التصرف الاطعام اهله وهو متنا والادام **وكسوتهم** وكسوة نفسه
ايضا فانها تكون خاصة له وكان القياس ان تدخل في الشركة لانها من عقود التجار الا انهم استحسنوا
استثنائها لان كلا منهما هو العالم بحاجته الراتبه من الطعام والكسوة ولا يقصد ان يكون ذلك على
شركة عادة والاستثناء المعلوم بدلالة الحال كاستثناء المشروط بالقال **وبطال البايع بالثمن**
ايهما شكا من المفاوضين اما من المشتري فبالاصاله ومن صاحبه فبالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري
ليودي من مال الشركة بقدر حصته لان الثمن كان عليه خاصة **ويضمن كل منهما ما لزم الاخر بدلا عما**
نقص فيه الشركة بالتجارة كالبيع والشرا والاحاق والاصح عن دم العقد فانه لا يضمن مال الزم الاخر لانها ليست
به عما يكون بدلا عما لا تصح فيه الشركة كالمهر وبدل الخلع والصلح عن دم العقد فانه لا يضمن مال الزم الاخر لانها ليست
من التجار **ولو كفل احد المفاوضين اجنبيا بما لا يذنه** اي باذن المكفول عنه **فهي لازمة لشركته** عند ابي حنيفة
وقالا لا يلزمه قيد بالكفالة بالمال لان كفالته بالنفس لا تلزم شركته اتفاقا وقيد بقوله باذنه لانها لو لم تكن باذنه
لا تلزم صاحبه اتفاقا لهما ان الكفالة تبرع وتبرع احد المفاوضين لا يلزم الاخر وكذا ان الكفالة تبرع
ابتدا لكما تجار بقاء لكوتهما بامر المكفول عنه **او غصب احد المفاوضين شيئا وهلك في يده محضه** ابو
يوسف الغاصب **بضمانه** ولا يلزم شركته لانه ليس من ضمان التجار وقالوا يلزم شركته لان المضمر يكون
مملوكا عند الضمان مستندا الى وقت القبض فيلحق الى ضمان التجار **وافاره** اي اقرار احد المفاوضين
لاب وليس في معناه ممن لا تقبل شهادته له لولا اذ اوز وجيه **بدن غير لزم لشركته** عند ابي حنيفة
وقالا لا لزم بالمفاوضة لان احد شركتي العنان لو اقر به لا يلزم اتفاقا وقيد بقوله لابل لان قراره لمن تقبل
شهادته له لازم اتفاقا وقيد بقوله لشركته لانه في حق نفسه لازم اتفاقا وهذا الخلاف بناء على ان الوكيل لا
يملك العقد مع هولاء عندك ويملك عندها **وهو اي احد المفاوضين لشرابه جارية لنفسه من المال** اي مال الشركة
باذن اي باذن صاحبه **غير ضامن للاخر النصف** بل هي له بخير شئ عند ابي حنيفة وقالوا يرجع عليه بنصف الثمن
قيد بالاذن لانه لو كان يدونه فهي على الشركة اتفاقا لهما انه نقد الثمن من مال الشركة فيضمن لشركته نفسه كما
لو اشترى لنفسه طعاما وكسوة ونقد ثمنها من مال الشركة وله ان الاذن بالنشر للوطي صار اذا ابادا الثمن من مال الشركة
وبه صار واهبا نصيبه منه لان الوطي لا محل الا بالملك ولم يذكر العوض فكان تملكها بخير عوض فكانت قال جارية بيننا
وقد وهبت لك نصيب منها فلا يرجع بشئ بخلاف الطعام والكسوة لانها من الجوارح اللازمة فهي مستثناة
وفي النوازل لو قال احد المفاوضين اشترى هذه الجارية لنفسى فسكنت شركته لا يكون اذنا ولو قال الوكيل بشر اشترى
بعينه اشترى هذه النفسى فسكنت الموكل يكون اذنا والفرق ان احد المفاوضين لا يملك بخير موجب المفاوضة
الا برضى صاحبه وفي المسكوت احتمال فلا يثبت والوكيل بالشركة يملك عن نفسه بعلم الموكل رضى الموكل ام لا وقد وجد

العلم **ولو ادعى مفاوضة على اخر** وان المال الذي في يده مال الشركة **فانكر الاخر فبرهن المدعى** وانبت
الشركة **ثم ادعى واليد ملكية عين** من ذلك المال بانها ملكه بارت او هبة وليست بداخله في الشركة
فان ادانها **بيته يرد لها** اي ابو يوسف البيته لان ذواليد بالبيته الاولى صار مقضيا عليه بان ما في يده مال
الشركة ولو قبلت بيته ذى اليد على دعواه لزم ان يصير مقضيا له في تلك الحادثة وهو غير جائز الا بتلقى الملك
من جهة خصمه **وقبلها** اي محمد بيته ذى اليد لانه انما صار مقضيا عليه بالمفاوضة الماضية الا بان ما في يده
من المال نصفان بينهما وانما يأخذ نصفه باستصحاب حال المفاوضة لا بالقضاء فلا يلزم صيرورة المقضى عليه مقضيا له
في شئ واحد هذا اذا لم يذكر تلك العين في دعوى المفاوضة وان ذكرها لا تقبل بيته ذى اليد اتفاقا من المصطفى **والمستحق**
رجل عقارا وانبت دعواه **بيته فبرهن ذى اليد على تحديده ما فيه** اي في ذلك العقار **اطرد الخلاف** اي
قال ابو يوسف لا تقبل بيته لان العقار اسم للعروة والبناء جميعا عرفا ولو قبل بيته لصار ذواليد مقضيا عليه
ومقضيا له وقال محمد تقبل لان العقار اسم للعروة فقط ولم يصرد ذواليد مقضيا عليه في البناء هذا اذا لم يذكر
المدعى البناء في دعواه وان ذكره لا تقبل بيته ذى اليد اتفاقا وهذه المسئلة ليست من الشركة لكن ذكرها استطرادا
ولو اشترى رجل من احدها اي احد المفاوضين شيئا **ثم وجد به عيبا فانكر** بايعه وجود ذلك العيب فيه فاراد
رده على غير البايع **يقضى** ابو يوسف **بتحليفه على البتات وحده** اي لا يستحلف شركته على العلم لان النيابة لا
تجوز في الحلف وكل واحد منهما كالوكيل والنايب عن الاخر في الخصومة والوكيل والنايب لا يستحلف **واضاف** محمد
الى حلفه البتات **ممن الاخر على العلم** لانه كفيل والكفيل يحلف على العلم اذا انكر سبب المطالبة لكنه يحلف على العلم
لانه استخلاف على فعل الغير قيدنا بقولنا فاراد رده على غير البايع اذ لو رده على البايع يستحلف على البتات
اتفاقا من المصطفى **واذا ملك احد المفاوضين ما تصح فيه الشركة** كالدرهم والدينارين ورثا او هبة له وقبضا
صارت عينا لفوات شرط المفاوضة وهو المساواة فيما يصلح راس المال ابتداء ونقضاء ولو ملك ما لا تصح فيه
الشركة كالعروض والعقار والديون لا تبطل المفاوضة **ولو فاضله** اي شارك مسلمانا بشركة مفاوضة **مرتد**
نوفت شركته اتفاقا لانعدام شرط التساوي فان سلم نفدت **فان قتل في باطله** اصله عند ابي حنيفة **وقالا عنان**
اي تلك الشركة صارت عينا ثمرة الخلاف تظهر فيما قبل الموت لان المفاوضة تبطل بعقد اتفاقا قيد بالمفاوضة
لان العنان من المرتد جائز اتفاقا هذا هو المذكور في الكافي وشرح المنظومة لكن ذكر في المحيط ان عنان المرتد على هذا
الخلاف لان تصرف المرتد موقوف عند ابي حنيفة فيبطل عناه اذا قتل وعندها نافذ فلا يبطل عناه فعلى هذا
لا يكون قوله لو فاضله احترازا عن العنان وقيد بالمرتد لان المرتد لو فاضله يفسد عناه اتفاقا لانها لا تبطل
وتصرفا نافذ وفي المحيط ينبغي ان يجوز مفاوضة المسلم مع المرتد وبكيفية مفاوضة المسلم مع الذي عند ابو يوسف
لها ان تصرفات المرتد نافذة مما يمكن وجعلها عينا ما يمكن هنا وله ان المرتد اذا قتل يبطل تصرفه من حين الارتداد
لانته هو السبب لهلاكه **ولا تصح المفاوضة والعنان الا بالنقد بين ونبيها ان جرى** بالتبر وهو ما يكون غرض
التعامل قيد به لانه ذكر في المبسوط ان التبر يصلح ان يكون راس مال الشركة لانها مخلوقة للثمنية وذكر في
الجامع الصغير انه بمنزلة العروض وقال صاحب الهداية هذا هو الاصح لانها وان خلقت للتجارة لكن الثمنية
تختص بالضرب المخصوص ولهذا قبل الضرب يصر الى شئ اخر من صياغة الخاتم وغيره وبعده لا يصر
ظاهرا فيعتبر فيه العرف ان جرى التعامل باستعمال التبر ثمتا يكون كالمضروب وان لم يحسب يكون كالعروض
وانما يصح العروض ان تكون راس مال الشركة لان اول تصرف في العروض بعد الشركة يكون بيعا ان يبيع احد
ماله على ان يكون الاخر شركا في الثمن وفي النقد ان اصراف يقع بعدها يكون شرا وجاز ان يشتري انسان عماله

شئيا يكون بينه وبين غيره **واجاز محمد الشركة والمضاربة بالفلوس المتافقة** لا يفتأ روج كالا ثمان حتى لا تتعبد
بالتعين عنده وقال لا يجوز لان الثمنية ليست بلازمة لها وانما ثبتت رواجها بالاصطلاح اذا تبدل ساعة بصير سلعة
فلا يصح ان يكون راس المال **ويوافقه ابو يوسف في رواية وبخالفه في المضاربة في اخرى** يعني روى عنه ان
المضاربة بالفلوس النافقة غير جائزة لو كسدت يحتاج الى اخذ راس المال بالقيمة وهي مجهولة والشركة بها جازية
لا يفتأ لو كسدت في الشركة ياخذ راس المال عددا **واجزناها الى الشركة مع اختلاف التقديس ومن دون**
خلط اي بلا خلط المالكين اذا كانا من جنس واحد وقال زفر لا يجوز لان محل الشركة هو المال ولا يشترك بما يحصل
فيه بالخلط ولهذا لو هلك مال احدهما قبل الخلط هلك من نفسه ومع اختلاف الجنس لا يتصور الخلط لثبوت الامتياز
بينهما فلا يجوز معه الشركة ولنا ان معنى عقد الشركة ان يكون كل منهما وكيلا عن صاحبه في الشراء بالمال الذي
عينه للشركة وهذا يحصل بدون الخلط **ولا يجوز الشركة بالكيل والوزن والمعدود المتقارب قبل**
الخلط اتفاقا لانه يتعين كغيره بمنزلة العرض **ويجزها بعده** اي ابو يوسف الشركة بعد الخلط وهو جنس
واحد **شركة ملك** لانها تتعين بالتعبد بعد الخلط كما تتعين قبله وما يتعين لا يصلح ان يكون راس مال الشركة
لا عقد اي قال محمد رحمه الله يجوز الشركة فيها شركة عقد قيدنا بقولنا وهو جنس واحد لانها اذا خلطت جنس
ثم عقدا الشركة لا تتعقد شركة العقد اتفاقا لانها من وجه واحد جاز البيع بها دين في الذمة ومبيع من وجه
لانها تتعين بالتعبد فحملنا بالشبهة في جعلناها كالعرض قبل الخلط لان معنى الوكالة لا يتحقق قبله اذ لا يصلح
ان يقال اشترى بخلطك شئيا على ان يكون الزبح بيننا وكالتقود بعده فحوز الشركة لها وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا
تساوى في المالكين واشترطوا التفاضل في الزبح فعند ابو يوسف لا يجوز لان الزبح يكون بقدر الملك وعند محمد يجوز
ولا يجوز الشركة بالعرض اي يكون مالهما عرضا وهو جمع عرض يسكن الدار ويجوز تجر بكم فليلا وفي الصحاح العرض
الامتنعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيوانا ولا عقارا **البيع النصف** اي نصف عرض نفسه **بالنصف**
اي نصف عرض صاحبه **عند تساوي القيمتين** حتى يصير مال كل منهما مشتركا بينهما شركة ملك ولو كان بينهما
تفاوت في القيمة بان يكون قيمة احدهما مائة مثلاً وقيمة الاخر اربعاً يبيع صاحب الاربعة اربعة اقسام عرضه
خمسة عرض الاخر فيصير المتاع كله بينهما اقساماً ويكون الزبح بينهما على قدر راس مالهما ثم اختلف في تعيين
هذه الشركة قال صاحب الهداية هذه شركة ملك لان العرض لا يملك مال الشركة وذكر في شرح الاقطع
انها شركة عنان كما اذا اشترك بالدرهم وانما يتبايعا على هذا الوجه ليكون نصف عرض كل منهما مضموناً على صاحبه
فيكون الزبح من مالهما ربع مال مضمون ولولم يتبايعا على هذا الوجه لكان عرض كل منهما غير مضمون عند صاحبه
فيكون ربع مال صاحبه ربع مال مضمون ولا يجوز **وبنعقد العنان على الوكالة** لان المقصود من الشركة وهو التصرف
في مال الغير لا يكون الا بها عند عدم الولاية **دون الكفالة** لانها انما تثبت في المعاوضة ضرورة المساواة والهيئات
لا يقتضيها **ولو شرط فضل الزبح مع تساوي الما او بالعكس** بان شرطوا التساوي في الزبح مع التفاضل
في المال **اجزناها** وقال زفر لا يجوز لان الزبح قدع للمال فيكون بقدر الشركة في الاصل ولنا قوله عليه
السلام الزبح على ما شرطوا والوضعية على قدر المالكين وفي الخائيه شرط التفاضل في الزبح مع تساوي
المالكين انما يصح اذا شرط العمل عليهما او على من شرطه فضل زبح وان شرط العمل فلهما ربحاً لا يجوز
فالزبح لهما على قدر مالهما لان الزبح لا يستحق الا بهما او بضمان عمل وليس لصاحب فضل زبح فضل مال ولا ضمان
علا **والنفاضل في الوضعية** اي لو شرط ان يكون الخسران بينهما اثلاً مثلاً **والمال سواء** اي والحال ان مالهما
متساويان **بطل الشرط** لان كلاهما امين على الاخر وشرط زيادة الوضعية على احدهما يكون تضميناً للامين

واجزناها

وذا لا يجوز وانما يورث هذا الشرط في بطلان الشركة لانه شرط يتعلق بخبر بالمعقود عليه لا العقد **وبصح**
عقد العنان **بالبيع** اي بعض المال من احدهما **دون البعض** من الاخر لان تساوي المال ليس بشرط فيه
وبطالك يفتح اللام **المشتري منها بالثمن** اي من باع من احدهما يملك ثمنه منه لا من شركه لان العنان
يضمن الوكالة دون الكفالة والوكيل اصيل في حقوق العقد **ويرجع** المشتري **على شركه حصته** من الثمن
اذا اداه من مال نفسه قيد به لانه لو اداه من مال الشركة لم يرجع **على** قيد بقوله شركه لان الرجل الذي
ولي المتابعة يجوز تاجيله في النصيبين عند الحيقة ومحمد رحمه الله من الحقائق **ولو باع احدهما**
فاجل شركه الثمن من المشتري الى ماله معلومة **فهو باطل** اي تاجيله عند الحيقة مطلقاً **واجازاه**
في نصيبه ضمير احدهما راجع الى شركي العنان لان احدهما مضمون مملك التاجيل اتفاقاً عليه لهما انه
تصرف في نصيب نفسه وغيره فينفذ في نصيبه دون نصيب غيره ولنا ان تاجيله لوجاز في نصيبه لزم قسمة
الدين قبل القبض بان يتميز نصيب احدهما عن الاخر في تعجيل المطالبة وذا لا يجوز **ويصح في الكل** اي التاجيل في
كل الثمن **اذا قال** لشركه **اعمل براك** لان التاجيل في نصيبه يكون بالاصالة وفي الاخر بالنيابة **ولو هلك**
المالان او احدهما قبل الشراء بطلت الشركة لانها عقدت لاستئثار المال فلا يتصور بعد هلاكه **وان**
اشترى احدهما الشريكين بماله **فهو كالاخر** اي مال الاخر **كان المشترا مشتركا بينهما** على ما شرط لان عقد
الشركة كان قائماً وقت الشراء فلا يتغير حكمه بهلاك مال الاخر **ويرجع حصته** من الثمن على شركه لانه
اشترى نصيبه بالوكالة ونقد الثمن من مال نفسه قيد بقوله ان اشترى بماله فهو كالاخر لانه لا يملك مال احدهما
ثم اشترى الاخر كان ما اشتراه لمن استراه خاصة لان الشركة بطلت وبطل ما في ضمنها من الوكالة الا ان يبرح بالوكالة
في الشركة بان ما اشتراه من جهة الوكالة يكون مشتركاً بينهما فيمنع كان ما اشتراه مشتركاً بينهما لان بطلان الشركة لا
يوجب بطلان الوكالة المصريح بها ويرجع على شركه حصته **ولا يجوز شرط تسمية دراهم من الزبح لاحدهما**
لان ذلك الشرط مغير موجب للشركة اذ قد لا يربح الا ذلك القدر **وببضع** اي يعطى من مال الشركة رجلاً
ويشترط ان يكون كل الزبح لرب المال **كل من شركي النوعين** وهما العنان والمفاوضة **وببذوب**
اي يدفع المال مضاربة واما الواخذ مضاربة فان كان مضاربة فان كان لا يتصرف فيما ليس من جنس تجارتهما فهو له
خاصة وان كان يتصرف فيما كان من جنس تجارتهما او مطلقاً حال غيبة شركه يكون الزبح مشتركاً بينهما كذا في المحية **وبوكيل**
ويقترض ويستاجر لان كلاهما من نواحي التجارة ولكن احدهما شركي العنان ليس له ان يبرهن ويرفع وكان لا يبرهن ويرفع
ذلك لانه كان يملك الايضا والاستيلاء من نصيب شركه حقيقة فيملكه كما ولا كذلك شركي العنان وفي المحيط لو اشترى احد
شركي العنان ما هو من جنس تجارتهما في النصف بمنزلة الوكيل بشري العين والوكيل بشري عين بعينه لا يملك ان يشتري
لنفسه اذ لم يشتري بالعرض او بخلاف جنس الثمن الذي سماه الموكل فكذا هذا ولو اشترى شيئاً ليس من جنس تجارتهما
فهو له خاصة ولو قال احدهما فيما باعه الاخر جازت الاقالة لانها معنى البيع في تحصيل الزبح لانه يتحقق بالبيع
وبالاقالة اخرى **ويكون مينا** اي الوكيل لانه قبض المال باذن مالكة **واذا اشترك الصانعان المتحذان في العمل**
على ان يتقبلا الاعمال ويقسما الكسب جاز وهذه الشركة في الصناعات الخلاق في جوازها مع الشافعي
واجزناها مع اختلاف الصنعة وقال زفر لا يجوز لعجز كل منهما عن الصنعة التي يتقبلها شركه ولنا
ان صفة هذه الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل بتقصيل العمل صحيح والعمل ليس بلام على الموكل فله ان يقيم بامر
وجوز التفاضل في الزبح مع استواء العمل لان هذا الزبح بدل العمل وهو متفاوت في القيمة فيصير التفاوت
في بدله **ويجزها اي الشريكين** في الصناعات ما يتقبله احدهما بتقبله لنفسه بالاصالة ولشركه بالوكالة

فيطالب كل منهما بالعمل لان العمل هنا كالشركة في المال فكما يرجع على شريكه هناك بالشركة يرجع عليه هنا بالعمل لكن رجوعه انما يمكن قبل العمل وبعد الفراغ منه امتنع تضمينه **ويطالب بكسر اللام بالاجر** اي لكل منهما ان يطالب باجرة العمل والدافع اليهما دفع برى **ولو اقر احد قصار بينهما قبضا الثوب للقصارة وانكر الاخر بنفذه** اي ابو يوسف لا يقرر عليها لانها متساويان في ضمان الشركة والعين مضمونة في يدها **وخصه به** اي محمد لا يقرر بالمقر كقرار احد شريكى العنان بدين **وتعقد شركة الوجوه على الوكالة** كما سبق بيانه في العنان **ويقتسمان الربح على قدر المشتري** اي اذا اشترا على ان يكون المشترا بينهما نصفين او اثلاثا فالربح يكون كذلك ولو شرط ان يكون الربح لاحدهما ازيد من قدر المشترا فالشرط باطل لان استحقاق الربح في هذه الشركة بالضمان والضمان بقدر الملك المشترا فكان الربح الزايد عليه ربحا لم يضمن وذا غير جائز بخلاف العنان فان استحقاق الربح عنه باعتبار العمل لا باعتبار المال **ولا تصح الشركة في الاحتطاب** اي في قطع الحطب **والاصطيدان** لان التوكيل غير جائز فيهما لما سبق في اوائل الكتاب **ولو اعان احدهما** اي احد شريكى الاحتطاب والاصطيدان **اشترى** المعين **اجر مثله** لفساد عند الشركة **وحكمه** اي ابو يوسف للمعين بنصف قيمة الحاصل من الحطب والصيد لانه رضى به كالايتجا وزعن المسمى في الاجابة الفاسدة **لا بالغام بلع** اي قال محمد له اجرة مثله بالغاما بلع لان قيمة الحطب مجهولة والرضى بالمجهول فهو فيسقط **ويودى صاحب البغل اجرة مثل الراوية وبالعكس** يعني اذا اشترى صاحب بغل وصاحب راوية يستقضى عليه الماويكون الكسب بينهما فسدت الشركة لان تعاقدها على احراز المباح ويكون الكسب لمن استقضى لانه هو المحرز فان كان صاحب بغل يودى اجرة مثل الراوية وان كان صاحب راوية يودى اجرة مثل بغل **وتجعل الربح في الشركة الفاسدة على قدر المال** فيبطل شرط فضيلة لاحدهما لان العقد لما فسد فسد ما هو المشروط فيه فيبقى الاستحقاق بقدر المال **فاذا مات احدهما** اي احد الشريكين **وارتدا والحق** بدار الحرب **وحكم القاضي بطلت الشركة** لبطان الوكالة الكائنة في ضمنها سواء علم الشريك بموت شريكه او لا لانه عز حكيم بخلاف الغرض القصدى فانه موقوف على العلم **وليس لاحدهما ان يودى زكاة مال الاخر الا باذنه** لانه نايب عن صاحبه في التجارة لا في اداء الزكاة **فان اذن صاحبه ان يودى الزكاة فادى بعد اذنه** اي اداء شريكه **فهو ضامن** اي المودى الثاني عند اى حقيقة **مطلبا** اي علم بالاداء الاول او لا **وقال ان علم** اد صاحبه فاداهما ضمن والا فلا وكذا ان اخر معاوض كل منهما نصيب شريكه عنده مطلقا وعندهما ان علم وقعت هذه المسئلة مكره فالحق المذكور في باب الزكاة قبل فصل صدقة الابل والدليل من الطرفين مذكور هناك **كتاب المضاربة وهي من ضرب**

في الاحتطاب والاصطيدان
في الاحتطاب والاصطيدان
في الاحتطاب والاصطيدان

في الارض وهو السبر قال الله تعالى واخرون يضربون في الارض اى يسبرون للتجارة وفي الشرع عبارة عن دفع المال الى الغير ليتصرف فيه ويكون الربح بينهما على ما شرط في العقد بها لان المضارب يسير لطلب الربح غالبا لما روى ان العباس دفع ماله مضاربة فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجازه فاجمع العامة على ذلك **وتعقد على الشركة في الربح** ويثبت الاستحقاق فيه **بمال من احدهما وعمل من المضارب فان شرط كله** اي كل الربح للعامل **كان المالك قضا** **اول رب المال** اي ان شرط كله لرب المال **كان بضاعة** **واذا قبض المضارب المال كان امينا** لانه قبضه بامر ماله لا على وجه البذل كالمقبوض على سائر الشرائع الا على وجه الوثيقة كالمهون **واذا نصرف المضارب فيه كان وكيل** لان نصرفه مضاف الى امر المالك **واذا ربح** **صار شريكا** لاستحقاقه جزءا من الربح بالعمل **فاذا فسد المضاربة كان اجبرا** لان المضارب عامل لرب المال وما شرط له كالاجرة على عمله ومتى فسدت ظهر معنى الاجابة **وان خالف المضارب رب المال فيما شرط كان غاصبا** لوجود التعدي منه على غيره

ولا تصح الا بما تصح به الشركة فلا يجوز المضاربة في الاحتطاب ولا في غيره من المباحات لان المضاربة منتزعة للوكالة والمباح لا يقبل التوكيل فيه لما مر بيانه في باب الشركة **ولو قال بع هذا العرض واعمل في ثمنه مضاربة** **واقبض** اي لو قال اقبض **الى على فلان من الدين واعمل به جاز** لان المضاربة في المسئلة الاولى اصبحت الى ثمن العرض وثمنه مما تصح فيه المضاربة وفي المسئلة الثانية اصبحت الى زمان القبض والدين اذا قبض صار عينا فجوز **لا بالدين** اي لو قال اعمل يا الدين الذي لي في ذمتك لا يجوز اتفاقا اما عند اى حنفية فليسا به على اصله من ان التوكيل بالشرايماله عليه لا يصح لان الدراهم متعينة في الوكالة فيكون الدين متعينا بان يشتري به وهو غير منصوص فيفسد فيقع الشرايالمماور فلا تصح المضاربة واما عندهما فليسا بهما على اصلهما من ان التوكيل بالشرايماله عليه صحيح لان الدراهم المنقودة لا تتعين فاولى ان لا تتعين حال كونها في لدهم فيكون امره بالشرا مطلقا فيصح فيكون المشترا واقعا للموكل فتصير المضاربة بعد ذلك مضاربة في العروض فلا تصح **وتستتر** في صحة المضاربة **بشروع الربح بينهما** بان يكون اثلاثا او منصفاء وخوفا **فلو شرط لاحدهما دراهم مساة فسد** المضاربة لانه قد لا يحصل فيها ذلك المقدار فتتقطع الشركة في الربح **فيكون الربح لرب المال** لانه تمام ملكه **والمال امانة** في يد المضارب كما لو كان لعقد صحيحا **وللمضارب اجر مثله** لانه لم يرض بالعمل مجانا ولا سبيل الى المسمى المشروط لفساده فيصار الى اجر المثل **فيحكم به** اي ابو يوسف **باجر المثل ان ربح** والا فلا لانه اذا لم يربح في المضاربة الصالحة لم يستحق شيئا فلذا في الفاسدة **ويمنع** اي ابو يوسف ايضا **بما ورثة المشروط** اي ما شرط للمضارب من الربح وهو وان كان مجهولا في الحال لكنه يصير معلوما عند الحصول مثلا اذا شرط للمضارب ثلث الربح وكان ثلثين درهما فثلثه صار معلوما وهو عشرة واجر مثله اذا كان زايدا على العشرة لا يتجاوز عنها **وخالفه فيها** محمد اي قال يجب الاجر وان لم يربح بالغاما بلع لان تسليم العمل وجه منه فيستحق الاجر **وشرط** في صحة المضاربة **التسليم** اي تسليم المال **الى المضارب** والتخلية ايضا حتى لو لم يسلم فاشترى المضارب فربح يكون الربح كله لرب المال وسلمه وشرط فيه ان يعمل رب المال نفسه المضاربة لا يهدم التخلية فالمعتبر فيه عمل المالك لا العاقد حتى لو دفع الاب او الوصي مال الصغير وشرط عمل نفسه جاز لانها من اهل ان يأخذوا مال الصغير مضاربة بانفسهما فجاز اشتراط العمل عليهما ولو شرط عمل الصغير لم يجز لانه مالك وكذا الماذون لو دفع ماله مضاربة وشرط عمله مع المضارب لم يجز لان اليد المتصرفه مثبتة له منزلة المالك كذا في الميراث **واذا اطلق المضاربة** لم يقيد هابيلك ولا يعمل في نوع مخصوص **باع المضارب واشترى ورهن واسترهن وابضع واودع ووكل وسافر واجر واستاجر** لان الربح انما يحصل بالتجارة وكل ذلك من صنيع التجارة **ولا يضارب** اي لا يدفع المضارب المال مضاربة **الا باذن** اي باذنه رب المال في عمله **وتجرا او تفويض** بان يقول له رب المال اعمل براك في المال لان الشيء لا يتضمن مثله الا بالتفويض عليه او بالتفويض المطلق اليه كما ان التوكيل ليس له ان يوكل غيره الا بما قلنا فان قلت جاز للكات ان يكاتب والماذون ان ياذن وللمستعير ان يعير فكيف تضمن هذه العقود امثالها قلت نعم يقتضون حكم المالكية لاحكام النيا به فالمكاتب والماذون متصرف لنفسه والمستعير مالك للمنفعة **ولا يقرض ولا يهب ولا يتصدق الا بتفويض** فقط والتفويض لا يشارك هذه الاشياء لان الغرض منه التجميع فيما هو عادة التجار في الاسترباح وهذه الاشياء تبرع محض فلا يتناولها **وان خصه** اي رب المال المضاربة **ببيلة او سلعة معينة** او بمعاملة عامل بعينه **لم تجز** **وذلك** اي المضارب عما عينه لان المضاربة توكيل وفي التخصيص فائدة لتفاوت الناس في المعاملة فضا واقتضا ولو تجاوز عنه عنه يكون متعديا يضمن المال ويكون ما في يده مع ربحه له قيد بالبيلة لانه لو خصها بسوق معين منها

قد حصل

لا يتقيد به لان البلدة كبقعة واحدة فتفاوتت اسواقها قليل الا اذا صرح بالنهي بان قال عمل في هذا السوق ولا تعمل
في غيره والمراد من تخصيص البلدة ان تقع التجارة فيها حتى لو عامل مع غير أهلها فيها جاز كذا في التبيين **او عمدة** اي
لو خصها بوقت معين **بطلت** المضاربة **بعضها** لان التقيد بالزمان مقيد كتقيده بالمكان **ولا يزوج** المضارب **عبدا**
ولا امة من مال المضاربة لان ذلك ليس من التجارة **ولا يشترى** مال المضاربة **من يعتق على المالك** اي على رب المال بقرابة
او بمن كالمخوف بعقده لان الغرض من هذا القصد الاسترباح بنكرار التجارة وهذا الشرط ينافيه **فان فعل** اي اشترى
من يعتق عليه **ضمن** لانه صار مشتركا بنفسه وناقدا شئنه من مال المضاربة **ولا من يعتق عليه** اي لا يشترى من يعتق
على المضارب **ان كان يبيع** في مال المضاربة لان نصيبه يعتق عليه ويفسد نصيب رب المال فيبقى ما هو المقصود
وفي التبيين المراد من كون الربح في المال ان تكون قيمة العبد المشترا اكثر من راس المال سواء كان في حلة حال
المضاربة ربح او لا لانه اذا كان قيمة العبد مثل راس المال او اقل لا يصير ملك المضارب بل يجعل مشغولا براس
حتى اذا كان راس المال الفا وصار عشرة الاف ثم اشترى المضارب من يعتق عليه وقيمنه الف او اقل لا يعتق
عليه لان كل واحد مشغول براس المال واذا زادت قيمته حتى صارت اكثر من راس المال عتق نصيب المضارب لانه
ملك بعض قريبه فوجب ان يعتق بقدره ولم يضمن لرب المال شيئا لانه لا صنع له فيه وسعى العبد في نصيب رب المال
وان لم يكن في المال ربح **فاشترى** من يعتق عليه **فازدادت القيمة** اي قيمة ما اشتراه **عتق نصيبه** لانه ملك لبعض قريبه
ولا ضمان عليه لانه لا صنع له في زيادة القيمة **وسعى العبد في قيمة نصيب رب المال** الاحتباس بالتيه عنده **ولو**
اشترى بالف المضاربة عرضا او قرض مائة لحملها اي لتكون اجرة العمل العرض **فله بيعها** عند
ان حقيقته **مراعاة على الكل** اي على الالف وما به **وخصه المائة له** يعني يقسم الربح على احد عشر سهما عشرة
اسهم من ذلك حصص المضاربة على ما شرطوا وسهم واحد للمضارب والكر في ماله اعلم ان ما يقع له المضارب انواع
نوع بملكه بمطلق المضاربة وهو ما يكون من ثوابها كالتمويل بالبيع والاستيجار والشر والايدياع وغيرها ونوع
لا يملكه بمطلقا بل يملكه اذا قيل له اعمل براك كدفع المال مضاربة وشركة المضارب مع غيره شركة عتاق ونوع
لا يملكه الا ان ينصر عليه رب المال كاستراض لقضاء متاع المضاربة ونقله والعتق والافراض واذا كان
كذلك صار مستقرضا المائة لنفسه فيكون حصته ذلك من الربح خاصة له **وقال على الالف** يبيعها مراعاة لا غير
والربح كله على المضاربة لان المضارب سيرج فيما اكثرى لحملها لانه فعلة بخير اذن فصار كاستكر اجنبي فذا
لا يضمن فكذا هذا **وله** ان المضارب اصل في العقد كالوكيل فيبيعها مراعاة بما قامت عليه وهو الف وما به
لان العمل اثر في قيمة العبد واستقرضه بعد على نفسه فصار له المائة ملكا له فخصتها من الربح تكون له كما
لو اشترى بماله متاعا فخلطه في مال المضاربة **ولو تصرف بما نهى عنه** اي اشترى المضارب ما نهى رب المال عنه ثم
باعه فجاز رب المال تصرفه **لم يجبروه** فيكون ما اشتراه للمضارب ورجحه ايضا وقال مالك يجوز فيكون المال والربح
على المضاربة لان الاجارة في الامتياز كالاذن له من الابتداء **وله** ان ما اشتراه المضارب صار له بشرائه بخير اذن
رب المال فتصرفه بعد ذلك يكون في مال نفسه فلا يتوقف على اجارة غيره **ولو ادعى** رب المال **التقيد** اي تقيد
عقد المضاربة بنوع او مكان **والمضارب بالاطلاق جعلنا القول** اي للمضارب لان الاصل في المضاربة
الاطلاق ورب المال يدعي التقيد العارض عليه وهو ينكره **الاول** اي قال زفر القول لرب المال لان المضارب
يدعي وجود الاذن منه ورب المال ينكره وان قاما البيه اخذ بيينة رب المال وقت احدهما اول بوقت وان
وقتا يوخد بيينة صاحب الوقت الاخير وان ادعى كل واحد نوعا فالقول لرب المال كذا في المحيط **ولو باع**
المضارب من ربه مال ما اشتراه به اي بمال المضاربة **اجزأه** وقال زفر لا يجوز لان ما اشتراه المضارب بمال رب المال

١٢٩

انفس المضاربة

وشرا الانسان مال نفسه باطل ولنا ان مال المضاربة كالمملوك للمضارب لشبوت حق التصرف له فيه فيجوز شراؤه
كما جاز شرا المولى من مكاتبه شيئا من كسابه **او دفع** المضارب **المال اليه** اي مال المضاربة الى رب المال **مضاربة**
حكمنا بيضا المضاربة **الاولى** **لا بانفسها** اي قال زفر ينفسخ العقد الاول قيد بالدفع لانه لو كان المال
نقدا فاخذ رب المال بخير اذن للمضارب يجعل به اتفاقا لانه لا عمل على الاعانة لعدم اذن المضاربة فيكون لنفسه
ومن ضرورته نقض العقد وقيدنا بكون المال نقدا لانه ان كان عرضا فاخذها وباعها رب المال لا ينتقض
المضاربة اتفاقا لانه متى كان المال عرضا لا يملك رب المال نقض المضاربة نصا وكذا لا يملك ضرورة وقيد
بقوله مضاربة لانه لو دفعها استعانه منه في العمل فالعقد باق اتفاقا فان رب المال تصرف في ملك نفسه
فتنفسخ الاول كما لو اخذه بغير امره ولنا ان هذا الدفع توكيل لرب المال على التصرف بالعقد مضاربة
حقيقته اذا مال ليس ملكا للمضارب فلا ينفسخ به العقد الاول بخلاف ما لو اخذه بغير امره لانه فسخ ففسخ
ولو دفع المضارب **المال** الى اخر مضاربة **بغير اذنه** اي بغير اذن رب المال فملك المال في يد الثاني **قال الاول**
اي المضارب الاول ضامن عند ان حقيقته **المال لرب المال ان يبيع** المضارب الثاني **وقال ان عمل** لان
مجرد الدفع الى الثاني يداع في الحقيقة فلا يخالف به رب المال وانما يخالفه اذا تقررت الثانية صحيحة **بالا**
وله ان مخالفته لا تظهر بالحل لان الثاني صار وكيلافيه وانما يصير مخالفا اذا ربح وثبتت شركة الثاني
فيه فاثبات الشركة في مال الغير تكون سببا للمضاربة كما اذا خلط بمال غيره وهذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين
لان الاول لو كانت فاسدة فسدت الثانية ايضا لانه لما يمكن للاول شركة في الربح لا يملك ان تثبت للثاني
شركة فيه فلا ضمان على واحد منهما لان المضاربة متى فسدت انقلبت اجارة معني فصار كان الاول استاجر
الثاني للعمل في مال المضاربة ومال الحق الاول من ضمان اجر الثاني يرجع على رب المال لانه اجير والاجر متى استاجر
اجيرا للعمل الذي استوجر عليه يكون اجر الثاني على الاول خاصة وان كانت الثانية فاسدة لا يضمن الاول
اتفاقا وله ربح الثاني لانه لا يستحق الربح وله اجر مثله فبعد ما استوفى الثاني اجره يكون الربح بين الاول
 ورب المال على الشرط كذا في المحيط **وما ضمنه بنفسه التسليم** اي تسليم المال الى الثاني وقال زفر يضمن به لان
هذا الدفع لم يكن على وجه الايدياع بل كان على وجه المضاربة وهو غير ماذون فيه فصار به مخالفا
ولنا ما سبق من البيان **وقيل** **تختير** رب المال **في تضمينهما شأنا** من الاول والثاني اتفاقا او رده بلفظ
اشارة الى قول اخر وهو ان المضارب الثاني ينبغي ان لا يضمن عند ان حقيقته لان مودع المودع كان لا يضمن عنه
فالتخيار شهر والفرق له ان مودع المودع كان يقبضه لنفع الاول وهاهنا المضارب الثاني قبض لنفع نفسه
بغير اذن مالكه فيضمن فان ضمن الاول صحت المضاربة بين الاول والثاني على ما شرط ولكن الربح لم يطب
للاول لانه ملك المال بالضمان مستندا الى حين مخالفته فلا تخلو عن نوع حدث لكونه ثابتا من وجه دون
وجه ويطيب الربح للثاني لانه لا خجث في عمله وان ضمن الثاني رجح على الاول لانه مغرور من جهته في
ضمان العقد فيرجع عليه بما لحقه من النقص **ولو دفع اليه** اي رب المال الى المضارب **المال وقال ما رزق**
الله بيننا نصفان **واذ له ان يضارب فضارب بالثلث** اي اعطى المال الى اخر على ان يكون ثلث الربح
للمضارب الثاني **كان نصف الربح لرب المال** لانه شرط لنفسه نصف الربح من جميع ما رزق الله
والسدس الاول والثالث للثاني لان المضاربة الثانية صحيحة لكونها باذن رب المال فيكون ثلث جميع الربح
للمضارب الثاني فلم يبق للمضارب الاول الا السدس **او قال** رب المال حين الدفع ما رزق الله بيننا **فلي نصف**
فاذن له ان يضارب **فضارب بالنصف فلا شيء له** اي للمضارب الاول لان نصف الربح لرب المال والنصف

الثاني المضارب الثاني اقوال لو قال او اضارب بالنصف لكان اخصر لان كون نصف المزدوق لرب المال
معلوم مما سبق **او بالتفصيل** يعني لو شرط المضارب للمضارب الثاني الثلثين وقد شرط رب المال لنفسه النصف **ضمن**
الاول للثاني **بمكس الربح** لانه شرط للثاني سلامة الثلثين من الربح فاعتبر في ضمن العقد فيقوم الاول بقدر السهم
ليتم له الثلثان **او ما رزقك الله** قال رب المال حين الدفع ما رزقك الله فهو بينهما نصفان فضارب بالثلث **الاول**
الثلث واقسم المضارب الاول ورب المال ما بقي من ثلث الربح نصفين لانه مخاطبه بكاف الخطاب فيكون
الحاصل للمضارب نصفين وفي المسئلة الاولى كان رب المال شرط لنفسه نصف جميع الربح فافترقا
ويجوز ابو يوسف **لرب المال ان يزيد في الربح** على قدر نصيب المضارب **بعد القسمة** اي قسمة الربح **كالعكس**
اي كما جاز الخط يعني اقسم رب المال والمضارب الربح اتفاقا **وخالفه** اي محمد ابو يوسف فيد بقوله بعد القسمة اذ لو لم
زاد قبلها يصح اتفاقا له ما مر من القياس على العكس **والمضارب يجوز الخطا** ولزيادة من الميسوط فالخط جائز
بالاتفاق ولهذا وضع في الزيادة دون الخط من الخطا **لعمل كالمبيع** والربح كالتمرله ولما انقضى العقد لم يبق
العمل حقيقة وحكما فصارت الزيادة في الربح كزيادة التمر بعد هلاك المبيع فكذا هذا **ولو ضارب من استاجر**
حولا بالنصف يعني اذا استاجر رب المال رجلا سنة ليشترى له البر قد دفع اليه في هذه السنة مالا مضاربة
بالنصف فجعل ورب فيه **يعطيه** اي ابو يوسف ذلك الاجر **المشروط** ويجعل الربح **لرب المال**
واعطاه محمد **ما شرط له** في المضاربة **ولا يفسخ الاجارة** اتفاقا فيسقط من الاجرة مقدار ردة عمله في
المضاربة له انهما جعلتا بدل منافع الاجر في هذه ما سميها ثم جعلتا بدلها نصف الربح فيصح كمالو
دفع اليه ما استاجرهما مالا مضاربة فتحت على الشرط ويبقى اجرها قدر ردة عمله للمضارب **ولو لا** ابو يوسف ان منافع
الاجر مملوكة له فلا يصح دفع المال اليه مضاربة كما لو دفعه الى عبده المانف المديون **فصل في نفقة**
المضارب على نفسه من مال المضاربة **ولا ينفق المضارب على نفسه من مال وهو في مصرة** الذي ولد فيه لان
نفقته انما كانت منه لاحتباسه لعمل المضاربة وما دام في مصر محتبس لانه ساكن بالسكن الاصل **او في مصر اخذ**
دارا قيدة لانه لو نوى الاقامة ولم يتخذ دارا فله النفقة **ولا في الفاسدة** اي لا ينفق المضارب في المضاربة
الفاسدة لانه يكون فيها اجيرا ولا يجبر لا يستوجب النفقة **فان سافر ولو يوما** لو كان سفره قدر يوم فصاعدا
وفيه اشارة الى انه لو خرج الى موضع يمكنه ان يروح الى منزله فلا نفقة له فهو في حكم مصر **ليجعل فيه نفق**
منه على نفسه ومن يخدمه وان لم ينفق له شر المنافع في ذلك السفر وفي الكافي بخلاف الشريك فانه لا ينفق
على نفسه من مال الشريك لانه لم يجز التعازف به وعن محمد ان الشريك ينفق من مال الشريك **واخرج** من مال المضاربة
مالا بد منه في العادة اي عادة التجار كعلف دابة الركوب واجرة غسل الثياب والحمام والحلاق فيد العادة
لان غسل الثياب ونحوه ليس مما لا بد منه فكان ينبغي ان لا يكون من مال المضاربة كاجرة الحمام ولكن في عادة التجار
لا بد منه ليزداد رغبات الناس في معاملتهم ولا يعد ونهم في اعداد المغاليس **المعروف** اي بلا اسراف **فان تجاوز**
ما هو المعتاد المعتاد بين التجار **ضمن** لا تنقذ الاذن **ولو سافر بماله ومال المضاربة او خلط** اي خلط ماله
بمال المضاربة **باذن** رب المال **او سافر بماله لرجلين اتفقوا** **واذا قدر** المضارب **رد ما فضل من كسبه**
وطعام الى المال لان الاستحقاق امر ينتمى لهما السفك كالغازي فان له ان يأكل ويعلف دابته من الغنمة وان نفق
شي من ذلك يرد اليها **وتبطل المضاربة بموت رب المال** لان تصرف المضارب كان نيابة فاذا مات بطل الاذن **فوق**
المضارب لانه كالوكيل وموت الوكيل يبطل للوكالة **دون ردة** اي ردة المضارب فانها لا تبطل المضاربة لان
تصرف المزدند انما يتوقف في املاكه ومال المضاربة ليس ملكا له فيصح تصرفه فيه لان له عبارة وبشارة في التجارة
المضاربة

فروح على رب المال ثم
فروح على رب المال ثم

١٤٤

ليس هذا على الملامه
لما نقل عن الشيخ
في تصحيحه

ولا ينفق المضارب بعزله ما لم يعلم عزله حتى لو باع المضارب واشترى بعد عزل رب المال قبل علمه بغيره
جائز لانه لو اعزل بلا علمه لتضرر لان الضمان يلزمه بغيره بعد العزل والضرر مرفوع شرعا **واذا علم** المضارب عزله
فان جاز ما في يده من **المال لم يتصرف فيه والا** اي ان لم يكن مجاسا بان كان عروضا **جعله من جنسه** ببيعها
لان قسمة الربح انما تكون بعد ان يعرف رب المال ولا سبيل اليه الا بالبيع ولو كان المال دنانير ورأس المال
دراهم فله ان يبيعها بجنسها استحياسا **واستمتع من التصرف** اي تصرف رأس المال **واذا افترقا وفي المال دون**
على الناس **وربح اجبر المضارب على الاقسمة** اي على طلب الدين لان الربح في معنى الاجرة فكان اجبر ان يبيع عليه
وان لم يكن ربح وكل المضارب رب المال فيه اي في الاقسمة لانه عاقد والحقوق راجعة اليه فيجب على وكيله
ليلا يضيع حق رب المال ولا يجبر على الاقسمة لان الربح معدوم فكان للمضارب وكيله محضا ومنعرا ولا جبر
على المتبرع ولا يقال رد رأس المال واجب عليه وذلك انما يكون بالتسليم كما اخذ وكان ينبغي ان يجبر المضارب
عليه لان الواجب عليه رفع الموانع وذلك التحلية لا بالتسليم حقيقة **وبصرف الهاك** من مال المضاربة
الى الربح لانه تابع وصرف الهاك الى التابع اولى كما يصرف الهاك الى العفو في الزكوة **فان زاد عليه** اي الهاك
على الربح **لم يضمن** المضارب لانه امين ولا ضمان على الامين **ولو اقسما الربح قبل الفسخ** اي فسح المضاربة
ثم هلك المال كله **او بعضه** **تراد الربح** **ليستوفي المالك ماله** اي ليقبض رب المال تمام رأس ماله لما روى
انه عليه السلام قال مثل المومن مثل التاجر لا يسلم له ربحه حتى يسلم له رأس ماله فكذلك المومن لا يسلم له نوافله حتى
تسلم له فرائضه **فان فضل شي من الربح اقسما** **وان كانا فسحا** المضاربة **ثم عقدا** **ها فهاك** المال **لم يتراد**
الربح الاول لان المضاربة الاولى انتهت بالفسخ فهاك المال في العقد الثاني لا يوجب انتفاضا والله اعلم

كتاب الوكالة

انه صلى الله عليه وسلم وكل حكيم بن حزام بشرا لا تخفى وعلى جوارها انعقد الاجماع **لا تنع الوكالة الا ان يكون**
الموكل مالكا للتصرف لان الوكيل يستفيد ولاية التصرف منه فيمتنع ان يستفيدا من لا يملكه قيل هذا
ليس بشرط عند ابي حنيفة لان توكيل المسلم ذميا ببيع الخمر جائز عنده ويمكن ان يراد به ان يكون مالكا لاصل
التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعرض المني وتزومه الاحكام وهذا عطف على قوله مالكا قيد به لانه لو كان الموكل
لا تزمه الاحكام لا يصح توكيله كالصبي والعبد المحجورين لان المطلوب من الاسباب احكامها **والوكيل** عطف على قوله
الموكل **يعقل العقل** اي يعرف الغبن الفاحش من اليسير **وبغضه** اي بغضه بالبيع ثبوت الحكم او الربح لا الهزل
لانه قائم مقام الموكل فلا بد ان يكون من اهل العبارة فلا يصح وكالة الصبي الغير العاقل والمجنون **فاذا وكل**
الحرة البالغ او الماذون مثلهما جاز لوجود الشرط السابقة فيهما **او وكل كل منهما صبيا او عبدا**
محجورين عاقلين جاز لانهما من اهل العبارة ولهذا ينفق تصرفهما اذ الحق الاذن **وتتعلق الحقوق** اي حقوق
عقدها **بموكلهما** لانها اما في الصبي فلفظ صور اهليته واما في العبد فلحق بيده لكن العبد اذا اعتق يلزمه تلك الحقوق
والصبي اذا بلغ لا تزمه لان العبد كان في نفسه اهلا للترام وكان لما منع فيه حق المولى وقد زال ذلك والصبي
ليس كذلك وفي قوله محجورين اشارة الى انهما لو كانا ماذونين تتعلق بهما الحقوق وفي الذخيرة الماذون له ان
كان وكيله بالبيع تزمه الحقوق سواء عهده حالاً او موقلاً وان كان وكيله بالشرافان كان بمن حال لزمته ايضا
لانه مملوك ما اشتراه حكما ولهذا يحبس بالثمن ليستوفيه من الموكل وان كان بمن موقلاً لزمه الحقوق لانه لم
يملك ما اشتراه لاحقيقه ولا حكما فلو لزمته العهدة لكان ملزما مالا في ذمته مستوجبا مثله على موكله وهو في معنى
الكفالة فانه لا يصح منه **وتجوز الوكالة بكل عقد** **بجوز الموكل مباحرة** فان قلت هذا منقوض بالوكيل لان

مباشرة جازية فيما وكل فيه ولا يجوز ان يوكل غيره وبالمستقرض فانه يجوز له ان يباشر الاستقرض لنفسه
ولا يجوز له ان يوكل فيه غيره حتى لو وكل به في استقرضه يكون للوكيل لا للموكل قلت المراد ان يباشر بنفسه لنفسه
والوكيل يباشر للغير وكذا المراد به مباشر العقد وما يباخره المستقرض لا يكون مدبونا بالعقد بل انما يكون
بالقبض والتوكيل بقبض مال الغير غير صحيح **وجوز التوكيل بالخصومة في سائر الحقوق وبايقافها**
واستيفائها لان الموكل قد يهتدى الى وجه الخصومة والى طريق الايقاف والاستيفاء **الا في الحدود والقصاص**
فلا يجوز للوكيل استيفاءها عند غيبة الموكل لانها يندرجان بالشبهة وشبهة العفو ثابتة عند غيبة
الموكل لكونه مندوبا بخلاف غيبة شاهد الاصل حيث لم تكن شبهة رجوعه مانعة لان الظاهر فيه عدم الرجوع
والتوكيل باثباتها اي باثبات الحدود والقصاص **جائز** عند ابي حنيفة ثم يستوفى الموكل **ومخالفة** اي ابو يوسف
ابا حنيفة في هذا الحكم **وقيل الخلاف** بينهما في الغيبة اي غيبة الموكل لانه لو كان حاضرا يجوز اتفقا لان كلام
الوكيل ينتقل الى الموكل فيصير كأنه تكلم بنفسه له ان خصومة الموكل بدل عن خصومة الموكل في البدل شبهة
فلا يثبتان بها كما لا يثبتان بالشهادة على الشهادة ولا في حقيقته انما ثبتا عند القاضي بحجة كاملة لا شبهة
فيها والخصومة شرط محض والشبهة فيها لا تمنع ثبوتها **ورضى الخصم في التوكيل بالخصومة** سواء كانت
من جانب المدعي او المدعى عليه **شرط اللزوم** اي شرط سقوط حق الخصم عند ابي حنيفة فلو لم يرض خصمه
بتوكيله يرد بغيره ولا يبرئ عليه الجواب بخصومة الوكيل ولا يسقط حقه في طلب حضور الموكل والجواب
بنفسه ولو رضى ثم مضى يومه فقال لا ارضى له ذلك ذكره في القينة **الا ان يكون الموكل مسافرا** اي غائبا
مدة السفر او مريضا لا يقدر على المشي **او محذرة** لم يكن البرز عاداتها ولا يراها غير محارمها
فيثبت يجوز بغير رضا الخصم اتفقا وقالوا رضاه ليس بشرط قيد بالخصومة لان التوكيل بقبض الدين لا رضا
الخصم جائز اتفقا وقيد بالزوم لان الخلاف فيه اما التوكيل فجاز اتفقا لهما انه وكل بما هو حقه فيجوز
بلا رضاه خصمه كما لو توكيل بقبض الدين وله ان الوكيل قد يكون اشد خصومة وان كان اذ كان ضرره
خصمه فلا يجوز بغير رضاه كالحوائج بالدين بخلاف الوكيل بالقبض فانه لا يختلف والخيار للفتوى ان
القاضي ان علم من الوكيل قصد الاضرار بخصمه يجعل يقول ابي حنيفة وان علم من خصم الموكل التعتب في الاباء
من قبول التوكيل يجعل يقول صاحبيه **ولو اقر الوكيل بالخصومة على موكله في مجلس الحكم اعتراه**
وقال زفر لا يعتبر لانه مأمور بالخصومة لا بالاقرار ولنا ان حقيقة الخصومة مجبورة شرعا فيعمل على الجواب
اقرارا كان او انكارا عملا بجور المجاز والموكل كان مالكا لكلا الجوابين فكذا نأيه **ولا يشترط** ابو يوسف في صحة
اقرار الوكيل بالخصومة على موكله **المجلس** اي مجلس الحكم وقال هو شرط لانه ان اقرار الموكل كان نافذا على نفسه
اين كان فكذا اقرار نأيه ولهما انه مأمور بالجواب عنه عند دعوى الخصم في مجلس القاضي بدلالة العرف فلا ينفذ
في غيره لانه غير مأمور به **وتجعلنا الوكيل بالخصومة وكذا بالقبض** لان تمام الخصومة به والمالك الذي
مالك لتمامه وقال زفر لا يكون وكذا بالقبض لان الخصومة غير القبض **وبقي يقول زفر** لظهور الحيانة
في الوكلا وقد يوثق على الخصومة من لا يوثق على القبض وفي الفتاوى الصغرى لوقال وكذلك الخصومة في
كل حق لم يقبل اهل بلد كذا يكون وكذا لها في حق الموجود وفيما يحدث بعد التوكيل ولو قال قبل فلان يكون
وكيلا في الموجود فقط **والوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة** عند ابي حنيفة كالوكيل يرد الغصب
حتى لو اقام المدعيون بينة ان صاحب الدين ابراه واستوفاه قبلت بينته **وقالا لا يكون وكيلا بها**
قيد بقبض الدين لان التوكيل بقبض العجز لا يكون توكيلا بالخصومة اتفقا وقيد بالقبض لان الوكيل يرد الغصب

وبالقسمه وبأخذ الشفعة وكيلا بالخصومة اتفقا كذا في الكافي لهما ان القبض غير الخصومة فلم يكن
الرضا به رضا بها فلا يكون خصما كالوكيل بقبض الوديعة اعلم ان الخلاف فيما اذا وكل الدين اما
اذا وكله القاضي بقبض دين الغائب لا يكون وكيلا بالخصومة اتفقا كذا في الخاتمة **وقوله اربعة**
عن ابي حنيفة **وكذا ان قبض الدين حقيقة غير منصور وانما يقضى مثله لان المقبوض بدل حقه لا عينه**
فكان التوكيل بقبض الدين توكيلا تملك بدله بطريق المعاوضة فلا يمكن من ذلك الاثبات بالخصومة
فصار كالوكيل بالقسمه وبقبض الشفعة والرجوع في الهبة فان لهم ان يحاصروا ويقبضوا **وبقبض العين**
اي الوكيل بقبضها **لا يكون وكيلا بها** اي بالخصومة اتفقا لان قبض العين ليس بمبادلة فاشبه الرسول في
عبارته مواخاة لان قوله وبقبض العين معطوف على قوله بقبض الدين تقديره والوكيل بقبض العين
لا يكون وهذه جملة اسميه فكيف دل بها على الوفاق **ولو ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه**
فصدقه الغريم امر بالتسليم اليه اي امر الحاكم بتسليم الدين اليه **فاذا حضر الغائب فان صدقه**
اي الوكيل فلا كلام فيه **والا** اي ان لم يصدق سلم الغريم الدين تسليما ثانيا لان الغائب لما انكر التوكيل
لم يثبت استيفاء الدين **ورجع** الغريم على الوكيل ان كان ما دفعه اليه فاما في يده لان عرض الغريم
من الدفع الى الوكيل ان يتراد منه من دين الغائب ولم يحصل **وان هلك** في يد الوكيل بلا تعد منه **لم**
يرجع عليه بشئ لان بتصديقه كان مخترقا بان قبضه حق فلا يرجع عليه بعد زواله **الا ان يكون**
دفعه اليه مضمنا له ذكر في جامع البردوي معنى التضمن ان يصدق الغريم الوكيل وقال لا امن ان
يخصر الغائب فينكر ويحلف فيضمن فاذا فعل ذلك صار غاصبا فهل انت وكيل عنه لما يجب عليه فتقبل بملك
الرجوع بذلك على الوكيل **او غير مصدق** هذا متناول لصورتى السكوت والتكذيب اي او يكون الغريم
عند الدفع لم يصدق في الوكالة ودفع اليه على ادعاء الوكالة فحينئذ ان رجع صاحب المال على الغريم
رجع الغريم على الوكيل لانه لم يصدق في الوكالة وانما دفعه اليه على رجاء ان يحجز الغائب فلما حضر ولم
يحجز انقطع رجاءه فيرجع **ولو انكر الغريم الوكالة** عن الغائب في قبض دينه **واقرب الدين** واراد الوكيل
تحليفه على ذلك **فحليفه على نفي العلم** بوكائه **ساقط** عند ابي حنيفة لان التحليف حق الخصم فيكون
الوكيل خصما لم يثبت فلا يكون له التحليف **ومحلفه** اي قال ابو يوسف للوكيل تحليفه فان حلف الغريم
برى وان نكل قضى عليه بالمال **وهو الظاهر** لان الوكيل ادعى على الغريم امر الواقع به يلزمه الدفع فاذا
انكر يحلف كسائر الدعاوى **ولو ادعاهما** اي الوكالة عن الغائب **بقبض وديعة** كانت في يد الحاضر
لم يوردها اي المودع يدفع الوديعة الى الوكيل **وان صدقه** في انه وكيل بقبضها لان ذلك اقرار
بمال الغير فلا يعتبر بخلاف الدين لانه كان خالصا له واذا لم يوردها لتسليم حتى ضاع في يده قيل لا
يضمن وكان ينبغي ان يضمن لان المنع من وكيل المودع في زعمه كالمنع من المودع والمنع منه موجب
للمضمان فكذا من وكيله ذكره في الفضول ولو سلم مع هذا ثم اراد الاسترداد ذكر شيخ الاسلام في
شرح الجامع الصغير انه لا يملكه لانه ساع في قبض ما اوجبه **وتعلق حقوق العقد فيما يضاف**
الى الوكيل اي يضيف الوكيل الى نفسه **به** اي بالوكيل وهو متعلق بقوله وتعلق وان باع محضر الموكل وفي
الفتاوى الصغرى لا تنتقل الحقوق الى الموكل فيما يضاف الى الوكيل مادام الوكيل حيا وان كان غائبا
لا بالموكل اي قال الشافعي الخوف متعلق بالموكل لا نفا تابعه للملك وهو ثابت للموكل فكذا توابعه ولنا
ان العقد صادر من الوكيل حقيقة وحكما ولذا استغنى عن اضافة العقد الى موكله فحقوقه متعلق به

والمالك ثبت للموكل خلافة عن الوكيل قيد بقوله فيما يضاف الى الوكيل لان الوكيل بالبيع او الشراء الواضف العقد
الى الموكل لا ترجع حقوق العقد الى الوكيل اتفاقا كما في الفصول **كالبيع والشراء والاجارة والصلح عن**
اقرار والطلاق والعنف وهذا تمثيل للعقد المضاف الى الوكيل **فيسلم المبيع** اذا كان وكلا بالبيع هذا
الى قوله وتتعلق تصرف لذهبا **والتمن** اذا كان وكلا بالشراء **وتسليمها** اي قبضها **وتخاصم في العيب وفي**
الحيط ولو وكل الوكيل غيره ببيع او بشراء والوكيل حاضر تكون العهدة على الوكيل الثاني **ولو طلب الموكل الثمن** اي
ثمن ما باعه وكيله **من المشتري جاز له المنع** لان الموكل اجنبى عن العقد **والدفع** اي دفع الثمن الى الموكل
وتقطع عناية عن المشتري **مطالبة الوكيل اذا دفع** اي الثمن الى الموكل لان الحق وصل الى صاحبه فلا فائدة
في نزعه منه ثم رده اليه **وتتعلق الحقوق** كتسليم المهر وبديل الخلع وحق الرجوع في الهبة والقبض اذا وكل بقبول
الصدقة وقبض العارية وغيرها **فيما يضاف الى الموكل من العقود** به اي بالموكل وهو متعلق بتعلق **كالنكاح**
ولو اضاف الوكيل النكاح الى نفسه تكون المنكحة له **والخلع والصلح عن انكار** قيد به لان الصلح عن اقرار من نكاح البيع
وهو مضاف الى الوكيل **وعند كالعق على مال والكتابة والهبة والصدقة والاعارة**
والايداع والرهن والاقتراض قيد به لان التوكيل بالاستقراض باطل لما مر قريبا **والشركة والمضاربة**
فان الوكيل يضيف هذه العقود الى موكله كان قال خالعك موكل بك او كذا في امثاله لان احكام هذه العقود
لم تنفصل عنها ولم تقبل الانتقال فاذا وجد عقد منها وجد حكمه فلم يستغن عن الاضافة اليه بخلاف البيع
وامثاله فان حكمه يقبل الانفصال عنه كما في البيع بشرط الخيار فيثبت الملك للوكيل فينتقل فجاز ان يجعل الوكيل املا
في حقوق العقد من تسليم الثمن وغيره فاستغنى عن الاضافة الى الموكل **فصل في التوكيل بالشراء واذا**
وكل رجلا بشرا شي ذكر الموكل جنسه كلونه عبدا او ثوبا او حيوانا او ثوبا او حيوانا او ثوبا او حيوانا او ثوبا او حيوانا
يصح التوكيل وان يبين مبلغ ثمنه **ونوعه** كونه عبدا او ثوبا او حيوانا او ثوبا او حيوانا او ثوبا او حيوانا او ثوبا او حيوانا
ثمنه كقوله اشتري فرسا بكذا فان جهالة نوعه تندفع بذكر مبلغ ثمنه لكونها سببا حتى قال قاضي خان قد تندفع
جهالة النوع بحال الموكل وان لم يبين الثمن كما اذا قال واحدا من العوام اشتري فرسا فاشترى فرسا يلدق للموكل
لا يلزم الامر وفي المتن اذ قال اشتري دارا بالف درهم لا يجوز وان قال بالكوفة يجوز **الا ان يفوض** اي الشراء
الى ابيائي اي الوكيل بان قال ابتع لي ما رايت ولو قال اشتري بالف ولم يزد عليه فانه تفويض استسنا وان عين
له ما يشتره بان قال الموكل اشتري هذا الشيء **لم يكن للوكيل شراءه لنفسه** لانه يشتمل على عزل نفسه
وليس له ذلك الا بمحض من الموكل قيد بتعيين ما يشتره لانه لو وكله بان يروجه امره معجبه جاز له ان يروجه
لانه كان ما موراء بكناح مضاف الى الموكل ولما اضافة الى نفسه صار مخالفا فاعتزل واما المأمور بالشراء كان مأمورا
بشراء مطلق فبالاضافة لا يكون مخالفا **فان اشتراه بخلاف جنس الثمن الذي بهما** الموكل كما اذا وكله
بان يشتري ألف درهم فاشتراه بالف دينار او غير النقدين كالمكيل والموزون او وكل الوكيل رجلا اخر
بشرا به اي بشرا الشيء الذي عينه موكله **فاشترى الوكيل الثاني بخلاف جنس الثمن الذي بهما** الموكل كما اذا وكله
اي الوكيل الاول لانه خالف الموكل قيد بخلاف جنس الثمن الاول فاشترى الثاني بخلاف جنس الثمن الاول فاشترى الثاني بخلاف جنس الثمن الاول
رايه في ذلك الشراء فلم يكن مخالفا **وان لم يعين** اي ان وكله بشرا شي موصوف غير معين **فاشتراه الوكيل كان له**
اي ما اشتراه للوكيل الا ان يضيف العقد الى مال الموكل او يثوبه له اي الشراء للموكل فيكون في الصور
لما اشتراه للموكل لان الثمن وان كان لا يتعين الا ان العقد اذا اضيف اليه يكون فيه شبهة التعيين ولهذا
يطلب له الرجوع اذا اشترى بالدرهم المعصوبه فيكون لمشتري لصاحب المال وانما قال يضيف العقد الى مال

هذا هو الوجه في التوكيل بالشراء
فان كان الموكل قد عين الثمن
فلا يجوز للوكيل ان يشتري
بغيره ولا ان يضيف العقد
الى مال الموكل

الموكل ولم يقل نقد منه لان الوكيل لو اشتراه لنفسه او نواه لنفسه ونقد الثمن من مال الموكل يكون ما
اشتراه له لا للموكل فيكون الوكيل غاصبا فيضمن ولو نكاحا في الميتة حكم النقد اتفاقا **واذا طلع الوكيل**
على عيب فيما اشتراه **وهو في يده رده** به اي بسبب العيب الى بايعه وان رضى الوكيل بالعيب لم يرد
العقد والموكل ان شارضى به وان شا الزمه الوكيل ولو هلك المبيع قبل ان يلزمه بهلك على الموكل **وان سلمه الى**
الوكيل فبانه يرد لان الوكالة انتهت بالتسليم ولو وجد الموكل به عيبا بعد موت الوكيل يردده الموكل لانه
يكن للوكيل وارث او وصي **وان توكل في اسلام** اي صار وكلا في ان يعقد السلم مع الغير من جهة الموكل
ويوفح راس المال قيد نابه لان التوكيل من المسلم اليه في قبول راس المال غير جائز لان الوكيل اذا قبض راس المال يبقى
المسلم فيه في ذمته فيكون بايعا ما في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وهو المسلم اليه وذلك لا يجوز لان من باع ملك
نفسه من الاعيان على ان يكون الثمن لغيره لا يجوز وكذا في الدين وعليه نيه المصنف بقوله في اسلام ولم يقل
في اسلام اليه **او صرف** لان كلا منهما عقد مملوكه بنفسه فيملك **فان فارق** الوكيل في الاسلام والصرف **صاحبه قبل**
القبض بطل العقد لفوات شرط صحته هذا اذا لم يكن الموكل حاضرا في مجلس العقد فان كان حاضرا في
مجلس العقد فلا يضر مفارقة الوكيل **ولا تعتبر مفارقة الموكل** لانه ليس بعاقدا **واذا انعقد الوكيل**
ثمن المبيع من ماله وقبضه اي المبيع **رجع به** اي الوكيل بالثمن على الموكل لان توكيله اياه مع علمه
بان الحقوق تتعلق به اذن منه بدفع الثمن عنه من ماله فصار كما لو اذن من حيا فيرجع به عليه واذا
لم ينقد الثمن وسامحه البايع وسلم المبيع اليه هل له حق الحبس عن الموكل الى ان يستوفي الثمن منه حكمي
عن الامام الحلواني انه ذلك لان حق الحبس للوكيل في موضع نقد الدراهم ليس كاجل ما نقد بل لاجل
بيع حكمي ان عقد بين الوكيل والموكل وهذا المعنى لا يختلف بين نقد الوكيل الثمن وعده **واجرا حبا** اي
حبس الوكيل المبيع **لا استيفائه** اي الثمن من الموكل سواء دفعه الى البايع او لم يدفع وقال في ليس له ذلك
لان يد الوكيل كيد الموكل معنى فكانه سلمه اليه فسقط حق الحبس ولنا ان الوكيل كالبايع والموكل كالمشتري
وبينهما مبادلة حكمية ولهذا لو اختلفا في الثمن تخالفا وبرد الموكل بالعيب على الوكيل فله الحبس **فان**
هلك المبيع في يد الوكيل قبله اي قبل حبس الثمن **فمن الموكل** اي هلك من مال الموكل لان يد الوكيل كيد
ولا يسقط الثمن **او بعده** اي ان هلك بعد حبسه **جعلناه مضمونا لا كالغصب** يعني قال زفر
هو مضمون كضمان المغصوب لانه ليس له ان يحبس عنده فبالحبس صار متعديا **في جعله كالمهرن**
اي قال ابو يوسف هو مضمون كالمهرن لان حبسه للاستيفاء وهذا هو معنى الرهن فيكون مضمونا بالاقل
من قيمته ومن الدين مثلا اذا كان الثمن خمسة عشر وقيمة المبيع عشرة يرجع الوكيل بخمسة على الموكل
عند من يقول بضمان الغصب ولا يجب شي عند من يقول بضمان الرهن والمبيع **وها كالمبيع** لان بينهما مبادلة حكمية
كما ذكرنا فيفسخ العقد لهلاكه **ولو وكله بشرا عشرة ارطال لم يدرهم فاشترى به عشرة من**
ذلك اللحم اي من اللحم الذي باع عشرة منه بدرهم **فاللازم للموكل عشرة ارطال بنصف درهم**
عند ابي حنيفة **والزمام العشرة** بدرهم قيد بقوله من ذلك اللحم لانه لو اشتري عشرة من اللحم الذي
يساوي عشرة من منه بدرهم يصير مشتريا منه منه لنفسه اتفاقا لانه كان مأمورا بشراء السمينة فاشترى
الهندي لهما ان الموكل ظن ان سعره عشرة ارطال بدرهم فاذا اشترى به عشرة من فقد زاده خير فيلزمه
كما لو امره ببيع عبده بالف فباعه بالدين وليه ان الوكيل مأمور بشراء طلال بالزيادة ففعلت الزيادة
له بخلاف بيع العبد لان الزيادة هناك بدل ملك فيكون له **ولو وكله بشرا امة فاشترى عينا او شيئا**

الملك

ارادها فاسدة اليد بين الرجلين **فهو** اي شراؤها **نافذ على الموكل** عند اى حنيفه وقال لا ينفذ وكذا
الخلاف لو كانت مقعدة او مجنونة قيد بالعمى والشلل **لانه** لو اشترى عورا او فاسدة اليد الواحد او
الرجل الواحد بلا عين فاحش ينفذ على الموكل اتفاقا لهما ان المتعارف شر الجارية للخدمة فيصرف التوكيل
اليه الى مثل هذه وله ان حقيقة الجارية صادقة على العمى ويتناولها الامر عملا بالحقيقة ومنها
قد يشترى للمعتق نحرهما عليها **او شرع عبد بين با عيانها** اي حال كونها معينين **ولم يسم ثمنها فاشترى**
احدها جاز لانه اطلق التوكيل وقد لا يتفق الجمع بينهما **او بالف** اي لو وكل بشرائها بالف **وقيمتها**
سوا فاشترى احدها باكثر من خمسمائة فهو غير لازم على الموكل عند اى حنيفه **وقال يلزم**
اذا زاد ما يتغابن به اي اذا كان الزائد على قيمة احدهما ما يتغابن الناس فيه **وقد بقي ما يشترى مثله**
اي بقي من الالف ما يشترى به العبد **الاخر** قيد بالاكثر لانه لو اشترى خمسمائة او اقل منها لم يلزم على الموكل
اتفاقا وقيد بقوله وقد بقي ما يشترى لانه لو لم يبق لا ينفذ على الموكل اتفاقا لهما ان غرضه تملك العبد
فاذا بقي ما يمكن شرا الاخر به يحصل غرضه فلا يكون مخالفا له **وله** ان مقابلة الالف بالعبد المتساوي
في القيمة يدل على انه اراد قسمة الثمن عليهما وكأنه قال اشترى هذا بخمسمائة وهذا بخمسمائة فاذا
اشترى باكثر منها يكون مخالفا للامر بخلاف ما لو اشترى باقل منها لانه مخالفا الى خير وبخلاف شر
الثاني بما بقي لان غرض الامر حصل من مخالفا للامر بالصريح اولى واما اذا لم يشترى الثاني وجب العمل بالدلالة السالبة
عن المعارضة **او وكل بشر هذا العبد او ببعه بالف فاشترى معه** عبدا اخر بالغيب **او باع** مع العبد
الذي وكل فيه عبدا **اخر بالغيب وقيمتها سوا فهو اي شرا الوكيل وبعه** غير نافذ على الموكل عند اى حنيفه
وقال لا ينفذ قيد بقوله بالف لانه لو لم يسم الثمن يجوز توكيله اتفاقا اذا كان حصه المشتري للامر من الثمن مثل
قيمته او اكثر مما يتغابن فيه من الحقيق وقوله قيمتها سوا ليس بقيد لانه لو كان حصه عبد الامر في صورة
الشرا اقل من الف وفي صورة البيع اكثر من الف فعلى هذا **الخلاف** لهما انه لما تساوت قيمتهما انقسم الثمن عليهما
نصفين وكان ايتيا بامر به من شرا العبد او ببعه بالف **وله** ان القيمة انما تعرف بالنظر فيما ان يكون قيمة
احدهما اكثر من الاخر في نصف الامر فيكون مخالفا فلم ينفذ بالشك عليه **او بشر عبد بالف فانه الوكيل**
بعبد وقال اخذته اي اشترى بتهلك **الف فاذا** اي الالف التي كانت ثمنه **فقال** الموكل **بل اخذته لنفسك**
فالتقول للامر اي للموكل عند اى حنيفه **وقال للامور** قيد بقوله عبد بالتكثير لانه لو كان معين فان كان جبا
واختلفا فالتقول للامور سوا كان الثمن منقودا او غير منقود وان كان هالكا والثمن منقودا فالتقول للامور وان
كان غير منقود فلا امر وقيد بقوله فادها مشيرا الى ان الثمن غير منقود فان كان منقودا فالتقول للامور هذه
ثمان مسائل فواحدة اختلاف الباقي على الاتفاق لهما انه امين والقول للامين مع اليمين كما لو اعطاه الالف
واختلفا كذلك **وله** انه ادعى الزام الثمن على الموكل وهو منكرو والقول للمتكبر بخلاف ما لو دفع الالف للموكل
يكون مدعيان الالف عليه والوكيل ينكره **او بشر اشئ معين فاشترى بمكيل او موز وز في الذمة**
انفذ ناء على الوكيل وقال قد ينفذ على الموكل قيد بالشرا لان الوكيل بالبيع اذا باع ينفذ على الموكل
بأي ثمن كان عند اى حنيفه وقيد بقوله في الذمة لان المكيل والموز اذا كانا معينين لا ينفذ اتفاقا لانه
يباع من وجه **وله** ان الكيل والوز في ذمتهم كالدرهم ولما ان المطلق ينصرف الى المتعارف
وهو الشرا بالاثمان المطلقة وهي النقدان **فصل** في الوكالة بالبيع وغيره والوكيل بالبيع
والشرا لا يعقد عند اى حنيفه مع اصوله وفروعه وزوجته وعبد ومكاتبه واجازاه

هذا هو الصحيح في البيع والشرا
في البيع والشرا لا يعقد عند اى حنيفه مع اصوله وفروعه وزوجته وعبد ومكاتبه واجازاه

الا في العبد والمكاتب فان عقد الوكيل مع عبده ومكاتبه غير جائز اتفاقا هذا اذا لم يقل الموكل له بع
من شئت ولو قال يجوز ببعه لهما اتفاقا قيد بمثل القيمة اذ لو باع باكثر منها يجوز اتفاقا ولو اشترى باكثر منها لا يجوز
اتفاقا وان باع باقل منها بغير فاحش لا يجوز اتفاقا وان كان بغير يسير لا يجوز عنده ويجوز عندهما لهما ان املاكم
غير ملك الوكيل ومنافعهم غير منفعة والتمه من تفعه يكون البيع بمثل القيمة فيجوز معاملته مع هؤلاء بخلاف
عبد لان ما في يده ملكه ومكاتبه لان كسابه حقا وبالعجز تكون له حقيقة معاملته معها تكون معاملته مع نفسه
من وجه فلا يجوز **وله** ان المعاملة مع هؤلاء لا تعزى عن التهمة وكذا لا تقبل شهادته لهما والمنافع بينهما متصلة
عرفا فكان البيع منهم بيعا من نفسه من وجه **وبيعه** اي بيع الوكيل من غير هؤلاء **جائز** عند اى حنيفه **مطلقا**
اي بالقليل والكثير **وقيداه بثن المثل** وينقصان بسبب تغابن الناس فيه **وهو رواية** عن اى حنيفه **وهو بالعرض**
جائز عند اى حنيفه وخصاه بالنقد لهما ان البيع بغير فاحش بيع من وجه وهبة من وجه وكذا الوصية من
المريض يعتبر من الثلث والبيع بالعرض شر من وجه فلا يتناول الامر بالبيع وله ان التوكيل وقع مطلقا فيجوز
على اطلاقه في غير موضع التهمة والبيع بالغيب اتفاقا ببيع عرفا حتى لو حلف لا يبيع فباع به بحت والبيع بالعرض
متعارف عند شدة الحاجة اليه فيتناولها الامر بالبيع **وكذا الاجازة** اي اذا وكله ان يوجر ارضه فاجرها بغير مطلقا
او بعرض جاز عنده وعندها يتقيد بالنقد والمثل **واستجار الارض بكيلى او وزني بغير عينه جائز** اي
اذا وكله ان يستاجر له ارضا فاستاجر بها بالمكيل او بالموزون دينا في الذمة صح عنده عملا باطلاق الوكالة
وخصاه بالاثمان لانها هي المتعارفة **وبعض الخارج** اي من غلة الارض لانه حينئذ يكون مزارعه في جاز عندها
قيد بقوله بغير عينه لانه لو استاجر بها بكيلى او وزني بعينه لا يجوز اتفاقا **ولو استاجر اي الوكيل الارض مزارعه**
وقد اطلق اي والحال ان الموكل امره بالاستجار مطلقا يعنى حقيقة وهي ان يستاجر بها بالدرهم دون المزارعة
لان المزارعة في معنى الاستجار **فهو اي الوكيل مخالف** عند اى حنيفه فلا يجوز لان المزارعة فاسدة
عنده والامر المطلق انما يتناول العقد الصحيح **وقال** لا يجوز لان المزارعة في معنى الاجارة ومتعارفة صحيحة عندها
ونجيز ببعه نسبة وقال الشافعي لا يجوز بيع الوكيل نسبة لان الاصل في الثمن ان يكون حالا فاذا باع بالاجل صار
مخالفا فلا يجوز ولما ان التوكيل مطلق والبيع بالنسبة متعارف وفي العيون لو قال بعه بالنقد فباعه بالنسبة
يجوز ولو قال لا تبع الا بالنقد فباع بالنسبة لا يجوز وفي المشتى هذا اذا كان للتجارة فان كان للحاجة لا يجوز كالمراة
اذا دفعت غرضا الى رجل لبيعه وهذا اذا باع بما يبيع به الناس نسبة فان اطلال المدة متجاوزا عنه لا يجوز وبه يقتضى
ولو ضمن الوكيل بالبيع لموكله الثمن عن المتاع اي عن المشتري **يطل ضمانه** لانه امين في الثمن وبالشرط لا يكون مضمونا
عليه كالوديعة والمضاربة **وبجوز للوكيل بالشرا العقد مثل القيمة وزادة يتغابن في مثلها**
كنصف درهم في عشرة في العروض ودرهم في الحيوان ودرهمين في العقار هذا بيان الغبن
اليسير وتحمل هذا المقدار من الغبن في هذه الاجناس على الترتيب وانما قدر هكذا لان كثرة الغبن توجد
في ما يكون قليل التصرف وبيع العروض كثير والحيوان متوسط والعقار قليل وما زاد عليه يكون فاحشا
والا قوى منه ان يقال الغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين قيد بقوله يتغابن لانه لو اشترى
بملا يتغابن لا ينفذ على الموكل لمكان التهمة لجواز ان يشترى لنفسه ولما راي حشرنا نسبة الى الموكل هذا اذا
كان ما وكل به غير معين فان كان معيننا ينفذ على الموكل لانه لا يجوز ان يشتريه لنفسه فان نقت التهمة وهذا
اذا كان سعرة غير معروف بين الناس وتحتاج فيه الى تقويم المقومين واما اذا كان معروفا كالخبر والدم نحوها
لا يعنى عنه غبنه وان كان فلسا واحدا **ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه فهو جائز** عند اى حنيفه مطلقا

وقالا ان باع الثاني قبل الخصومة والا فلا لانه اذا باع تظهر مخالفته وله ان التوكيل مطلق فيتناول
البيع جملة ومتفرقا او بشرايه اي لو وكله بشرا عبدا فاشترى بعضه **توقف** شراؤه عندنا **فان اشترى الباقي**
قبل الخصومة الزمناه الموكل ولا يلزم الوكيل وقال في يلزم الوكيل مطلقا لانه كان مأمورا بشرا الكل وبشر
النصف او لا تعيب العبد يعيب الشريك فيكون للوكيل ولنا ان شرا الكل لا يتفق جملة ويكون شرا لبعض وسيلة
اليه فيتوقف الامر فان اشترى الباقي قبل الاختصاص حصل مقصود الموكل وان اشتراه بعده تبين مخالفته والفرق
لا في حقيفة بين هذه المسئلة والتي قبلها ان المبيع ملك الموكل فاعتبر فيه اطلاقه والشرا يصادف ملك الغير فلم يصح فيه
الاطلاق ولا تقييده ولو اعتقه الامر حال التوقف فقد عتقه عندنا في يوسف لان العقد كان موقفا على ايجاز الموكل
دون الوكيل فالاعتاق ايجاز دلالة فينفذ اعتاقه ولا ينفذ اعتاق الوكيل وعند محمد بالعكس لان العقد انما توقف لتوهم
دفع المخالفة بشرا الباقي فلما اعتق الوكيل تأكد مخالفته فننفذ اعتاقه لمصادفته بذلك ولا ينفذ اعتاق الامر كذا في النهاية
او يبيعه اي لو وكله يبيع عبده **في السوق فباعه في البيت اجزأه** وقال زفر لا يجوز لانه مخالف حقيقته ولنا
ان هذا التقييد غير مفيد فلا يعتبر فصار كأنه اطلقه وكذا لو قال في هذا السوق فباعه في سوق اخر وامالو
قال لا تنع الا في هذا السوق فباعه في سوق اخر لا يجوز اتفاقا كذا في الخلاصة **ولو خالف** اي الوكيل الموكل **الى خير**
انفذه على الامر وقال زفر لا ينفذ لانه خالفه ولنا انه وافقه معنى لانه فعل ما امر به مع زيادة هذا اذا
خالف الى خير في الوصف والقدر ولو كان الخلاف في الجنس كما لو وكله بان يبيع بالف درهم فباعه بالف
دينار لا ينفذ وان كان خيرا كذا في الزيادات **ولو امره بالبيع فاسد او وقع صحيحا او فقه**
محمد على الاجازة اي اجازة الموكل لانه امره ببيع سقى معه حق الاسترداد وقد خالفه ببيعه بانا
وانفذه على الامر لانه امره ببيع حرام وهو باع بيعا حلالا وهذا مخالفته الى الخير فينفذ عليه واما حق
الاسترداد فليس خفاه لانه رضى بوزال ملكه وانما هو حق الشرع فيل على هذا الخلاف اذا قال بعه الى
اجل فباعه بالتفد لكن الاصح انه لا ينفذ اتفاقا كذا في المحيط **او بالبيع بخيار شهر فباعه فاشترطه ثلثة**
ايام فهو جائز عندنا في حقيفة وقال لا يجوز وهذا الخلاف بنا على ان خيار الشهر جائز عندها فتكون مخالفة
الوكيل خلافا الى شر وعين جائز عنده فيكون خلافا الى خير **ولو شرطه** اي الوكيل البيع بالخيار **فارد ادق القيمة**
في المدة اي قيمة المبيع في مدة الخيار **فلجاز الوكيل البيع او سكت عن الاجازة حتى مضت المدة فالبيع**
لازم عندنا في حقيفة لان الوكيل بالبيع يملك البيع بغض فاحشر عنده ابتدا فكذا هذا **ويلزمه** اي ابو يوسف
البيع **بالسكوت** اي سكوت الوكيل حتى مضت المدة لان السكوت ليس في معنى البيع فيلزم البيع
بمضى المدة واما الاجازة باللفظ فكانت نشأ العقد وهو بالغين غير جائز عنده من الوكيل ابتدا فكذا لم يجز
بالقول **ونعاه** اي قال محمد لا يجوز بالسكوت ولا بالاجازة لان كلامهما بمعنى البيع وابتداه بدون
شأن المثل غير جائز فكذا هذا قيد بالوكيل لانه لو كان البائع وصيلا بمضى البيع اتفاقا لان تصرف الوصي مفيد
بالانظر وفي المحيط الوكيل بالشرا اذا اشترى على انه بالخيار فانقضت قيمته في الثلثة بطل البيع بالاتفاق **او**
يعتق عبدا فاعتق الوكيل نصفه فهو صحيح عندنا في حقيفة لان المأمور باعتاق الكل يكون مأمورا باعتاق النصف
وقالا كله صحيح او نصفه اي لو وكله باعتاق نصفه **فكأنه** بالنصب اي اعتق كله **فباطل** عنده لانه
لم يكن مأمورا به **وانفذه** وقال لا يعتق كله ولو لم يردف قوله لكان احسن لانه في طرف الاثنان من قوله وهذا
بنا على ان الخلاف في ان الاعتاق منجز عنده وغير منجز عندها وسيأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى
او تزوج امرأه اي لو وكله بان يزوجه امرأة ولم يسلم مهر **فزوجها بغض فاحشر في المهر فهو جائز**

عندنا في حقيفة

عندنا في حقيفة لا طلاق التوكيل وقال لا يجوز عقده لان الامر محمول على المتعارف عندها وهو مهر
المثل فان قيل ينبغي ان لا يجوز النكاح عنده لانه كالوكيل بالشرا قلنا انما لم يجز في الشرا للتمتع لا لطلاق
انه اشتراه لنفسه فلما لم يوافقته الزمة الموكل لانه لا يضيف العقد الى الموكل وفي النكاح يضيفه الى
الموكل فتحقق التهمة في الشرا دون النكاح **او يغير كفؤ** هذا معطوف على قوله بغض فاحشر **من** اي من النساء
التي **تقبل لها شهادة الوكيل** كذبت اخيه واخوته وعمته ونحوهن **فهو جائز** اي العقد عندنا في حقيفة
بنا على اصله من اجرا التوكيل على اطلاقه وقال لا يجوز الا بالكفو بنا على اصلها من تقييد المطلق بالعرف
والمتعارف تزوج الكفو **او بكفو من لا تقبل لها شهادة** **فهو غير جائز** عندنا في حقيفة سوا يلزم
عليها الوكيل **ولا واستثنيا** من الجواز **من يلى عليها الوكيل** يعني قال ان كان للوكيل ولاية على من تزوجها
كبنته الصغيرة فالعقد غير جائز وان كانت كبيرة جاز واعتبارها ليس الا بالكفو وعدم الولاية هكذا
صودف في بعض النسخ وهو صحيح موافق للمنظومة والمختلف ووقع في اكثر نسخ المتن هذه العبارة وهي **او**
بغير كفؤ من لا تقبل لها شهادة الوكيل فهو غير جائز واستثنيا الى اخيه وهذا غير صحيح لان الوكيل لو تزوج بنته الكبيرة
من موكله فهو غير جائز عنده مطلقا وعندها كذلك ان كانت صغيرة **قال** في المنظومة **وان تزوج بنته منه بطل**
وجوزا ان بلغت ثم فعل وهذه المسئلة فرع مسئلة الوكيل بالبيع اذا عقده ممن لا تقبل شهادته له لا يجوز عنده
وتجوز عندها **او بعنه الحرة** يعني لو وكله بتزويج هذه الحرة فارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت واخرجت
الى دار الاسلام **فزوجها بها بعد لحاقها وسببها فهو اي النكاح جائز** عندنا في حقيفة وقال لا يجوز وهذا
الخلاف بنا على ان الوكيل بالنكاح يملك تزويج الامة عنده نظر الى الاطلاق ولا يملك عندها نظر الى العرف
او وكله بالصلح عن دم العمد فصالح من جهة الطالب على اقل من الدية فهو صحيح عندنا في حقيفة خلافا
لها **اراد به** اقل يغض فاحشر اذ لو صالح على اقل يغض يسير يجوز على الطالب اتفاقا وهذا ايضا بنا على العمل بالاطلاق
عنده وبالتقييد بالتعارف عندها قيدنا بقولنا من جهة الطالب لان الوكيل ان كان من جهة المطلوب فان صالح
بالدية او باكثر يغض يسير يجوز اتفاقا ويغض فاحشر لا يجوز اتفاقا لانه وكيل بشرا النفس والوكيل من جهة الطالب
وكيل ببيعها وانما وضع في الوكيل فالاب اذا صالح عن قصاص واجب للصغير وحط من الدية شيئا لا يجوز
وبيلع به الدية من الحقائق **او عن موضعه** يعني لو وكل المشجوع رجلا بالصلح عن موضعه بشرا **خطا**
وما يحدث منها اي ما يحدث عن الموضوعة كالسراية فصالح **خمسمائة فبات** اي صارت الشجة صحيحة **فله** اي
للمشجوع **نصف عشرها** وهو خمسة وعشرون عندنا في حقيفة **ويزد الباقي الى الشاة** وقال **الكل له** اي
كل الخمسمائة للمشجوع قيد بالخطا لا ليقال لو كانت عدا يجب القصاص اتفاقا وقيد بما يحدث منها لانه لو لم يذكر
حدث منها يسلم له الكل اتفاقا لهما ان الصلح عن الشجة صلح عما يحدث منها ايضا ولهذا الوصاح عنها ولم يذكر
معها ما يحدث منها فبات المشجوع لا يجب شي فلو اقتصر على الشجة كان كل البدل فكذا اذا ذكر معها ما يحدث
منها وله ان الصلح مقابل بشيئين الموضوعة والنفس وارث الموضوعة خمسمائة درهم ودية النفس عشرة الاف درهم
فاذا قسم بدل الصلح عليها يكون ازا الموضوعة نصف عشر بدل الصلح فيسلم له هذا المقدار **ويزد الباقي فصل**
في الوكيلين والعزل وبطلان الوكالة **واذا وكل اثنين لم ينفذ احدهما** بالتصرف وان كان احدهما عبدا او
صبيلا محجورا عليه **في كل تمليك** بلا بدل كما اذا قال امرأتى بيدكما فانه تمليك الطلاق ولذا يقتصر على
المجلس وكذا لو قال طلقاها ان شئتما **او عقد فيه بدل** كالبيع والطلاق بعوض غيرهما لانه يحتاج فيه الى
المجلس في اختيار المعامل وفيما عدا هذين الموضوعين ينفذ احدهما كالطلاق بلا عوض وفي التبيين هذا

الوكيل
من لا يقبل لها شهادة
الوكيل

عندنا في حقيفة
الوكيل
من لا يقبل لها شهادة
الوكيل

بيعه عبد ثم باعه بنفسه **بطلت** الوكالة لفوات المحل وان لم يعجز عن الامتثال به كما اذا وكل بطلاق امراته
فطلقها واحدة ولم تنقضي عدتها فلم يوكيل ان يطلقها اخرى لمقا المحل ولو وكله بترجى امرأة فترجى نفسها
ثم طلقها ليس للوكيل ان يزوجه ايها لان الحاجة قد انقضت **فلو باعه الموكل فرد عليه بعيب نقض**
منع ابو يوسف **الوكيل من بيعه** مرة ثانية فيد بقوله بقضائه لورده بعيب بغير قضا او اقاله لا
تعود الوكالة اتفاقا لانه بيع في حق ثالث والوكيل ثالثهما والوكالة تعلقت بالملك الاول وهذا ملك
جديد واذا رد عليه بقضا يكون فسخا وكذا لو رده بخيار الروية او خيار الشرط او لفساد البيع لانه
يتصرف الموكل صار مع ولا **واجاز له** اي اجاز محمد البيع للوكيل لان الموكل لم يعرض له قصدا وانما تعذر
تصرفه فيما وكل به لحز وجهه عن ملك الموكل فاذا عاد الى ملك الموكل عاد بحقوقه بخلاف مال الوكيل بهينة شي
فوهبه المالك ثم رجح فليس للوكيل ان يهبه لان الواهب رجح باختياره فان الحاجة الى الوكالة وانما
الرد بعيب بقضا فاصل بغير اختيار فلم يكن دليل على الحاجة وان عاد بميراث لم يكن للوكيل بيعه اتفاقا
كتاب الكفالة وهي في اللغة مطلق الضم قال الله تعالى وكفلها
ذكرنا اي ضمها الى نفسه **وتفسي** في الشريعة **بضم** الهمزة الى الكفيل **الذمة في المطالبة** اي مطالبة الدين
لا في الدين هذا انما قاله بعض المشايخ من انما ضم الذمة الى الدين لان مطالبة الدين فرع ثبوته ولا
يتصور الفرع بدون الاصل واستدلوا عليه باحكام وهي ان الطالب لو وهب الدين من الكفيل واشترى
به شيئا منه صح ولو لم يكن الكفيل مديونا لما جاز ذلك والاصح ما ذكرناه لان وجوب المطالبة بدين على
غير موجود كالوكيل بالشرا فانه يطالب بدين على الموكل ويجعل الدين الواحد دينين قلب الحقيقة فلا
بصار اليه وفيما ذكرنا من الاحكام جعل الدين كدينين لصورة تصحيح التصرف فلا حاجة في غيرها اليه واصل
المطالبة فرع لاصل الدين واما استحقا فليس بفرع بل ينفصل عنه كما ان البناء لا يتصور انفصاله عن العوضه وجودا
ويتصور استحقا **ولم يسقطوا عن الاصيل الكفالة** يعني قال مالك الاصيل ببراءة عن الدين الكفالة لان الدين واحد
فلا يبقى في ذمة الاصيل لئلا يصير الدين الواحد دينين كما في الحوالة ولنا ان الكفالة ضم الذمة الى الذمة في المطالبة
فيقتضي قيام الدين في الذمة الاولى بخلاف الحوالة لانها تنبني عن النفل **وانضم الكفالة الامن ملك التبرع** لانه عقد تبرع
ابتدا فلا يصح من الصبي والعبد لانها لا يمكن ان التبرع لعدم اهليتهما **وتجيزها بالنفس فيضمن احضار المكفولة**
وقال الشافعي لا يجوز اذ ليس للكفيل ولاية على غيره حتى يسلمه بخلاف الكفالة بالمال لانه ولاية على مال نفسه
ولنا ما روي ان ام كلثوم رضي الله عنها ضمنت نفس علي بن ابي طالب خاتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة اجازوها
وتسليم المكفول به مقدور له بان يعلم مكانه فيدخل بينه وبينه او بان يستعين بعوان القاضي وفي الحقايق
الكفالة بالاعيان **المضمونه** كالمغصوب على هذا الخلاف لانه لا تصح الكفالة بالنفس فولا واحدا وله
في الهين قولان وفي الجامع الصغير لو كفل بنفسه عبد فمات كان هو المدعي عليه ببراءة الكفيل وان كان هو
المدعي ضمن قيمته **وتعقد الكفالة بالنفس اذا قال تكفلت بنفسه او بما يعبر به عنها** اعلم ان هذا معطوف
على قال تنقذ بر العامل فيه يعني تنقذ اذ انكفل بعضو يعبر به عن النفس لا على قوله بنفسه لان الكفيل لا
يقول تكفلت بما يعبر به عن النفس بل يقول تكفلت بروحه **كالروح والوجه والجسد والراس** وانما
قيد به لانه لو قال تكفلت بيده او رجله لا تصح لانه لا يعبر بها عن النفس **وبجزء شابع** كان قال تكفلت
بثلثه او ربعه لان الكفالة لا تجزى فذكر الجزء الشابع منها كذكر كلها **وتقوله ضمنته** لانه منجز في الكفالة
او هو على اي بقوله هو على لان صيغة على لا لزام **او الي** اي وبقوله هو الي لان نفي نفي على ولا تعقد

الكفيل

بقوله الذي لك على فلان انا ادفعه اليك وتنقذ بقوله ان لم يؤد فلان فانا ادفعه اليك نظيره
ما ذكر في المناسك لو قال انا اجمع لا يلزمه شي ولو قال ان فعلت كذا فانا اجمع يلزمه كذا في الخلاصة **وانما نزع**
به او قيل كلاهما بمعنى الكفيل **ولو علق تسليمه** اي تسليم المكفول به **بوقت معين احضره فيه اذا**
طالبه المكفول له في ذلك الوقت لانه التزمه كذلك ولو دفعه قبل ذلك الوقت بى وان لم يقبله المكفول
له ولو كفل الى شهر لم يبرأ بمضى شهر ما لم يسلم نفسه الحضم اليه وفايدة التاجيل تاخير المطالبة ولو قال على اني بى من
الكفالة بعد الشهر يكون بريا بعد كذا في النوازل **والاحبس** اي ان لم يحضر في ذلك الوقت حبسه الحاكم قال
الشيخ الزيلعي شارح الكفر ينبغي ان يفضل هنا ويقال ان ثبت كفالته باقراره لا بحبسه بل بامر بالدفن
لان الحبس جزاء المظلم **لم يظهر من اول الامر** وان ثبت بالبينة حبسه كما وجب لظهور مطلبه بالانكار
وهكذا في الحبس بالدين وفي الايضاح هذا اذا لم يظهر عجزه واما اذا ظهر عجزه بان لا يعلم الكفيل مكانه
او يشتري اخر لا يحبسه وفي الذخيرة اذا اراد المكفول به ولحق يدار الحرب يومرا الكفيل باحضار ان لم يمنعه
ولا تسقط كفالته لانه انما اعتبر مينا حكما في قسمة ماله واما في نفسه فهو حي **واذا سلمه** اي الكفيل او
وكيله المكفول به **في مكان بقدر** المكفول له **على حاكمته** كما اذا سلمه في المصر براء الكفيل من الكفالة سواء
قبله الطالب او لا لانه انما التزمه وفي التبيين ان سلمه بغير طلب المكفول له لا يبرأ حتى يقول سلمته اليك
بحجة الكفالة وان سلمه بعد طلبه بى وان لم يقبل كذا وكذا يبرأ اذا دفع المكفول به نفسه الى الطالب
او سلمه فضولى الكفيل فقبله الطالب منه ولو لم يقبله لا يجبر على القبول **وان عجز مجلس الحكم** اي شرط
تسليمه في مجلس القاضي **فسلمه في السوق بى** لان المقصود حصول التسليم وقيل لا يبرأ وهو قول زفر وبه يفتى
في زماننا لقانون الناس في اعانة الحق **وكذا يعني** كذا تسليم الكفيل عند ابي حنيفة حيث بى به اذا سلمه **في مصر**
غير المسمى اي غير المصر الذي سماه لتسليمه **وقال لا يبرأ** لانه لم يأت بما التزمه وهذا القيد مفيد لاحتمال ان يكون شهرا
فيه **ول** ان المعبر بتسليمه على وجه يتمكن من محاصره وقد حصل والاحتمال موهوم غير معتبر بقي التسليم
سالما عن المعارض ولو سلمه في السجن وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ لانه يتمكن من احضاره مجلس الحكم وفي المحيط هذا
اذا كان السجن سجن قاض اخر في بلد اخر اما لو كان سجن هذا القاضي او سجن امير البلد في هذا المصر يبرأ وان كان قد
حبسه غير الطالب لان سجنه في بده فيخلو سبيله حتى يجيب خصمه ثم يعيده الى السجن **لا في برة** اي لا يبرأ
الكفيل اذا سلم المكفول بنفسه في برة او في قرية ليس فيها حاكم لعدم قدرته على خصومه **وبى الكفيل برة** اي
بموت الكفيل لا بمتنازع التسليم منه **وموت المكفول به** لا يجزى عن احضاره بالضرورة **لا المكفول له** اي لا يبرأ الكفيل
بموت المكفول له لقيام وصيه او وارثه مقامه في طلب حقه **ولو قال الكفيل ان لم اواف به** اي المكفول بنفسه
غدا فانا ضامن الالف التي عليه فلم يواف به في الغد **ضمنه** اي لزمه ضمان المال عندنا وقال الشافعي
لا تصح هذه الكفالة لان تعليق وجوب المال بشرط وهو غير جائز كالبيع ولنا ان هذا التعليق ليس في وجوب
المال وانما هو في وجوب المطالبة كما سبق بيانه فيجوز لكونه منعارفا **ولم يبرأ من الاولى** اي من الكفالة
بالنفس لانها كانت ثابتة قبل الكفالة بالمال فلا تبطل لوجودها اذ لا منافاة بينهما وكذا الوكيل ما جملة في وقت
واحد صح **ولو قال كفلت بنفس زيد فان لم اواف به غدا فانا كفيل بنفسه** والكفيل ان عمره يوم
اخر الطالب او مالك على عمره يعني لو قال كفلت بنفس زيد فان لم اواف به غدا فعلى مالك على عمره **او فعلى**
الف يعني لو قال كفلت بنفس زيد فان لم اواف به غدا فعلى الف درهم **مطلقا** اي لم يقيد بالالف فافى منه
فلان **ابطل** محمد **الثانية** اي الكفالة بالمال او النفس وقالنا صححه يلزمه المال والنفس ان مضى الغد ولم يواف

بالمال المكفول به لان قوله الى يدل على البراءة المنتهية الى الطالب المبتدأة من المطلوب وهذه البراءة لا
تتحقق الا بالايضا فيكون ذلك اقرارا منه بالاداء **او** **ابرا** يعني لو قال الطالب للكفيل المذكور ابرائيل **يرجع**
الكفيل على الاصيل بشئ لان هذا يكون اسقاطا لا اقرارا بالاداء **او** **برئت** اي لو قال برئت ولم يقل الى
بلحقه ابو يوسف **بالاول** اي بقوله برئت الى فيرجع به لانه نسب البراءة الى المطلوب وذلك بما يكون
بالاداء **الباتلاني** اي قال محمد هو ملحق بقوله ابرائيل لان براءة الكفيل تحتل ان تكون باذنه وان تكون بغيره
الطالب فلا يرجع بالشك هذا اذا كان الطالب غائبا وان كان حاضرا يرجع اليه في بيان مراده اتفاقا **ولو ابرأ**
اي الدائن **الميت** عن دينه **فردته وارثه** **حكم** ابو يوسف **بانه** اي بان ابرأه **برئت** لان رد وارثه كرده
وخالفه اي قال محمد لا يرتد لان الدين على الميت لا على الوارث فلا يعتبر رده وانما اوردته في هذا الكتاب
لان الدين لما كان باقيا صح الكفالة **ولو كفل** ما دون غير مديون **عن مولاة باذنه** **فادى** المال المكفول به
منعناه من الرجوع به على مولاة وقال فيرجع قيد باذن المولى لانه لو لم يكن باذنه لا يرجع اتفاقا وقيد بكون
ادائه بعد عتقه اذ لو كان قبله لا يرجع اتفاقا لانه ان المانع عن رجوعه قبل العتق كان الرق وقيل ان
فيرجع ولنا ان الكفالة حال انعقادها لم تكن موجبة للرجوع فلا تنقلب موجبة كمن كفل عن غيره بغير امره
فاجازة **ولو ادعى على رجل انه كفل له عن فلان بامر** **بكذا** من المال **فانكر المدعي عليه** **فبرهن** اي
اقام المدعي بينة **فادى** ما كفل بالامر القاضى **حكمنا له بالرجوع** على الاصيل وقال فيرجع لانه اذا ارجع
يكون مدعيا بالكفالة وقد حدها ولا فيتناقض ولنا انه صار مكذبا شرعا بقضا القاضى فصار محجوده
كعدمه **ولو جعل الدين الموجل على الاصيل** **موت الكفيل فادى وارثه** من تركته **حكمنا له بالرجوع**
على الاصيل **وقت حلول الاجل** **الحال** اي قال فيرجع عليه في الحال قيد بموت الكفيل لانه لو مات المطلوب
قبل الاجل حل الاجل عليه لا على الكفيل اتفاقا لانه ان الاجل لما سقط بموت الكفيل صار الدين حالا فيرجع كما
لو ادى مورثه ولنا ان الدين حل في حق الكفيل لا انتقاله من الذمة الى التركة وهي عين واما في حق الاصيل
فالدين كما كان ولم ينتقل الى العين فلا يسقط حقه في الاجل بغير رضاه **ولا تصح الكفالة الا بقول**
المكفول له في مجلس العقد وان كان غائبا فقبل عنه فضولى يصح ويتوقف على اجارته لكن للكفيل
ان يخرج عن الكفالة قبل اجارته قيد بالمكفول له لان بغية المكفول به او المكفول عنه تصح اتفاقا من
الحقايق **الا في قول الرضا لو ارثته تكفل عنه ما على** من الدين **فتكفل به مع غيبة الغريم** فانها
جائزة بلا قبوله لان هذه وصية منه لو ارثته بقضا دينه ولهذا قالوا لا تصح هذه اذا اختلف مالا والجماعة لا تمنع
صحته الوصية قيد بالوارث لانه لو قال الاجنبى لا تصح لانه غير مطالب بدينه وكان المريض في حقه كل الصالح
وقيل تصح لان المريض قصد به النظر لنفسه والاجنبى اذا قضى الدين بامر يرجع به في تركته **وجبرها**
ابو يوسف مطلقا اي قبله المكفول له او لا لان الكفالة التزام المطالب به وله ولاية على نفسه فتصح كالقرار
وقيل يشترط القبول عنده لكن لا يشترط المجلس ولها ان في الكفالة معنى تمليك المطالب له **المكفول له** فتشترط عند
تمليك لا يتوقف على ما ورا المجلس **وهي** اي الكفالة **عن الميت** **بطله** عند ابي حنيفة **وقال** تصح لان الدين باق
على الميت ولهذا يطالب به في الآخرة فتصح الكفالة كما لو تبرع انسان فادى دينه صح وله ان الموت يحل الذمة
ويسقط عنها احكام الدنيا من العبادات والمعاملات فان ترك مالا ينتقل الى تركته ولا يسقط فلا يجوز
الكفالة بالدين لساقط بخلاف التبرع لانه لا يعتمد قيام الدين وفي القبة كفل عن ميت مفلس لم يظهر له
مال صح الكفالة بقدره **ولا تصح من المادون المديون عن مولاة باذنه** لان في صحة كفالته بالمال

لا يملك الرجوع

اضرار للغيرما لكن لا التزام منه صحيح في حق نفسه حتى اذا عتق كان مطابا بقيد المديون لانه
لو لم يكن مديونا فكفل باذنه تجوز قيد باذن المولى لانه لو كفل باذن الغرما تجوز وقوله عن مولاة
قيد اتفاقا اذ لو كفل عن غيره فالحكم كذا **فان عتقه** اي المولى ما دون المديون الكفيل عن مولاة باذنه
في المرض اي في مرض موته **ومات** **بموت العبد** **فان عتقه** **اذ عتق** **فالكفالة نافذة** عند ابي حنيفة يعني
العبد ما دام يسعي كالمكاتب عنده فلا تنفذ تلك الكفالة فاذا ادى عتق فتفدت عند العتق **وانما لها**
عند عتق المولى لانه حر مديون عندها وسنقر ذلك في باب العتق ان شاء الله تعالى وهذا بناء
على ان المستسعى كالمكاتب عنده وكفالة المكاتب لا تصح ما لم يعتق وعندهما تصح فتفدت كفالته حين
اعتقه مولاة قيد بالاعتاق لانه لو لم يعتقه لا ينفذ اتفاقا وقيد بالاعتاق بمرض الموت لانه لو اعتقه
في الصحة لا تجب السجاية والكفالة جائزة اتفاقا فيضمن المولى اقل من قيمته ومن الدين كذا في المصنف **وتصح**
الكفالة **بالثمن لا بالمبيع** لانه غير مضمون **ويصح بالايعان المضمونة بنفسها** **كالمقبوض على سوا الشراء**
او ببيع فاسد اي كالمقبوض ببيع فاسد **وكالمغصوب** فان الكفالة بهذه الاشياء صحيحة بل لم الكفيل
رد عينها حال ثبوتها ودفع قيمتها بعد هلاكها **لا بغيرها** اي لا تصح الكفالة بالايعان المضمونة بغيرها **كالمبيع**
والمرهون في يد البائع والمرهون فان الكفالة بعينها غير جائزة لانها لا تثبت في الذمة واما الكفالة بتسليمها
فجائزة يطالب الكفيل به ما بقى المبيع والمرهون **ولا بالامانات** كالودائع والمستاجر والمستعار وامثالها
لانها غير مضمونة والكفالة عقد ضمان وفي التحفة الكفالة بامانة غير واجبة التسليم كالوديعة ومال المضاربة
والشركة لا تصح اصلا والكفالة بامانة واجبة التسليم كالعارضة جائز وعلى الكفيل تسليمها فان هلك لا تجب شي
وهي عما اي الكفالة عن المتاع الذي **في يد الاجير المشترك باطله** عند ابي حنيفة لان الاجير امين عنده
وقال الاجابة لانه ضامن عندها سبق بيانه في باب الاجارة **ولا يصح الحمل على دابة مستأجرة بعينها**
لانها لو هلكت بعجز الكفيل عن الحمل عليها **وتصح بغير عينها** لان الحمل على اي دابة كانت مقدور للكفيل
ولا تصح بمال الكتاب لانه دين على المكاتب بحيث لو عجز سقط عنه ولا يمكن ثباته مطلقا لانه ينافي معنى الضم
اذ من شرطه الاتحاد وكذا لا تصح بمال السجاية عند ابي حنيفة وتصح عندها **واذا كان دين على اثنين فتكافلا**
اي كفل كل منهما صاحبه **وادى احدهما زيادة على النصف رجع بالزيادة** على صاحبه لان كلامهما في
النصف اصيل وفي النصف كفيل فابوديه ولا يقع عن النصف بالاصالة فاذا زاد على النصف يقع عن الكفالة
ولو تكفلا عن الثاني عن رجل اخر يثبلا **وكل منهما كفيل عن صاحبه** اي كفل كل منهما جميع الالف عن
الكفيل الاخر والكفالة من الكفيل صحيحة كما تصح من الاصيل **رجع كل من الكفيلين بنصف ما يوديه**
على الاخر مطلقا اي سوا ادى على النصف او لان احدهما اذا ادى شيئا وقع ذلك شيا بغيرها لاسيما اذ كل منهما
كفيل عن صاحبه بكل الالف فلا رجحان لاحدهما على الاخر بخلاف ما سبق لان هناك كان النصف بجهة الاصل والنصف
الاخر بجهة الكفالة وما ادى احدهما كان مصر وفا الى نصف الاصيل لكونه اقوى ثم يرجع الكفيلان على الاصيل لانها
اذا يعنه دينه احدهما بنفسه والاخر نيابة وان شارح المودي على الاصيل بكل ما ادى لانه كفل بكل المال عنه بامر
والله اعلم **كتاب الحوالة** وهي اسم بمعنى الحالة وهي النقل وفي
الشرع نقل الدين من ذمة الى ذمة وهي مشروعة لقوله عليه السلام من اجل على اى غنى فليتبع
والامر بالاتباع دليل الجواز **وتصح الحوالة بالدين دون العين** لان الحوالة نقل دين من الذمة الى الذمة وهو نقل
حكي فلا تنصور في العين لان نقله حسي **برضى المحيل** وهو المديون لانه لو حيل منه الحوالة لان المال عليه ينصرف

في الحوالة لا بد من رضا
المدين والدين

هذا هو الحق لا يخفى على احد
 انما هو الحق لا يخفى على احد
 انما هو الحق لا يخفى على احد

في نفسه بالتزام الدين وفيه نفع له كما ان الكفالة تصح بدون رضا المكفول عنه الا ان يشترط رضا الرجوع
 عليه ولا يرجع عليه اذ لم تكن بامر **والمحال عليه** وهو الذي يقبل الحوالة انما يشترط رضا لان الناس
 متفاوتون في الطلب **واذا ثبت الحوالة حكمنا ببراءة المحيل من الدين** حتى لو مات المحيل لا يأخذ المحتال من
 تركته فان قيل لو يرى لما اجبر المحتال على القبول اذ قضى المحيل الدين كما لو قضاه الاجنبي لا يجبر قلنا المحيل غير
 متبرع لاحتمال عود المطالبة بالتوى فلم يكن كالاجنبي المتبرع وقال زفر لا يبر اعتبارا بالكفالة لان كلامهما عقد
 مشروع للتوى ولنا ان الاحكام الشرعية تثبت على وفق المعاني اللغوية فمعنى الحوالة وهو النقل انما يتحقق بواجب
 ذمة الاصيل ومعنى الكفالة وهو الضم يقتضي ثبوت ذمة الاصيل ومعنى التوثق في الحوالة اختيار من هو احسن من
 المحيل في القضا **فلو ابراه** اي المحيل عن الدين **المحتال ببطله** اي ابو يوسف ابراه لان المحيل ليس بمدين لا يتقال
 الدين الى ذمة المحال عليه **واجازة محمد** لان الدين باق في ذمة المحيل عنده وانما انتقلت عنه المطالبة كما ذهب
 اليه زفر **ونثبت الرجوع** اي رجوع الحال على المحيل **بالتوى** اي بهلاك الحق المحال وقال الشافعي لا يرجع لان ذمة
 المحيل برئت بالحوالة فلا يعود الدين اليها الا بسبب جديد ولنا قوله عليه السلام اذا مات المحتال عليه مقلسا
 عاد الدين وفي الجود مع الحلف يفسخ ويجاد عن بعض مشايخنا وعند بعضهم لا يعود الدين بنفسه من الخفاف
وهو اي التوى ثبت عند اي حنيفة ثبت باحد الامم من غير ان يبينها **اي بان يحرقها** اي بان ينكرها المحال عليه الحوالة **وكلف**
ولا يبينه للمحيل ولا للمحتال على ثبوتها **او يموت** المحال عليه **مفلسا** هذا اذا ثبت موته مفلسا بتصادقها
 فان اختلفا فيه فقال المحتال مات مفلسا وانك لا تقول للمحتال لان العسرة هي الاجل **والا ثبت التوى**
بها وبالحكم به اي حكم الحاكم بافلاسه **في حياته** لان المحتال يحجز عن اخذ حقه منه **حيث يد** كما يقع عند
 موته وهذا الخلاف مبني على ان الخلاف في ان الافلاس لا يتحقق بتقليس الحاكم عنده ويتحقق عندها **واذا**
مات المحيل مديونا قبل اداء المحال عليه ما التزمه **فسمنا المال المحال به بين الغرما** اي غرما المحيل
 على قدر حصصهم **ولم ينفرد به المحتال** وقال زفر المحتال الحق به لان الدين صار له بالحوالة كالدين ولنا ان الحوالة
 تملك الدين من غير من عليه الدين فلا يملك المحال قبل القبض فبقى الدين ملكا للمحيل فيستوى فيه الغرما بخلاف
 الزهر لان المرء يقرض صار مستوفيا دينه منه عند القبض **ولو احوال البايع غرما له على المشتري** **بمن**
رد البايع بعيب على بايعه بعد القبض وقبله بقضا او بغيره او بتقايلا العقد او هلك المبيع قبل القبض **حكمنا**
ببقائها وللغريم ان يطلب المال المحال به على المشتري وقال زفر سقطت الحوالة وليس له ذلك لان الحوالة كانت
 مقبلة بالتمن وقد بطل التمن فتبطل الحوالة كما لو استحق المبيع ولنا ان التمن كان واجبا ثم سقط بانفساخ
 المبيع فيختص ذلك بالمتعاقدين فلا يظهر ذلك في حق الغريم المحال عليه بخلاف الاستحقاق لانه ظهر فيه ان
 التمن لم يكن ثابتا **واذا طالب المحال عليه المحيل** بمثل ما احواله **فقال المحيل انما احلت يدين لي**
عليك ولا رجوع لك على **لم يقبل** قول المحيل لان سبب الرجوع وهو قضا دينه بامر فمتحقق باقرار المحيل
 فيرجع عليه بمثله واقرار المحال عليه بالحوالة لا يستلزم اقرارا بالدين لوجودها بدونه ثم المدعي
 يدعي ديننا على المحال عليه وهو منكرفا لقول المنكر **او المحيل** اي اذا طالب المحيل **المحال بمال الحوالة** بان
 قال انما احلتك لتقبض لي فاعطني ما اخذته **فقال المحتال انما احلتني يدين لي عليك لم يقبل** قول
 المحتال بلا يمين لانه يدعي على المحيل الدين وهو ينكر والقول قول المنكر ولا يكون اقرارا للمحيل بالحوالة اقرارا
 منه بان عليه ديننا للمحتال لان لفظ الحوالة يستعمل في الوكالة فلم يكن الدين له **ورأى** **وبكره قرض**
يستفاد به من الطريق ويقال له السفايح صورته ان يقرض ماله خوفا من ضياعه في الطريق ليرد عليه

كن يا خديلا من الورع
 او الوما خافا التوى
 يحذر

سم
 عند

او غير شوطا ورده
 سلفه
 اي اذا قال المحال عليه
 للمحال له ان يرجع
 المحال له يرضى
 بامره

المستقرض في موضع الامن وانما كره لما روى انه عليه السلام نفى عن قرض جرنفعا وقيل اذ لم تكن
 المنفعة مشروطة فلا بأس به انما اوردته في الحوالة لانه اذا احوال الخط المتوقع على المستقرض فيكون في
 معنى الحوالة والله اعلم **كتاب الصلح** وهو في اللغة الصلح المصالحه
 والمصالحة خلاف المحاصمه وفي الشرع عقد يرفع النزاع ثبت جواز بقوله تعالى **والصلح خير ويجوز**
مع الاقرار وخبره مع السكوت اي سكوت المدعي عليه بان لا يقر ولا ينكر **والانكار** وقال الشافعي
 لا يجوز معهما لان المدعي عليه اذ لم يقر فما يدفعه يكون لقطع الخصومة وهذا رشوة فلا يجوز ولنا اطلاق
 قوله تعالى **والصلح خير** وبدل الصلح فيهما بعض حقه في زعم المدعي واقتدا اليمين في زعم المدعي عليه
 وكل ذلك جائز فليس برشوة ولين كان رشوة فدفعها لدفع الظلم جائز ولهذا قالوا لو دفع الوصي الى السلطان
 شيئا من مال اليتيم لدفع ظلمه وكان لا يقدر على دفعه الا بدفع المال لا يضمن ذكره في الفصول **فان وقع الصلح**
على اقرار بمال عن مال اعتبر بالبيع لوجود معنى البيع فيه وهو مبادله المالك المالك المصالحين
 فينتزح على ذلك ما يترتب على البيع من الخيار والشفعة في العقار وغيرهما اعلم ان هذا اذا وقع الصلح
 على خلاف جنس المدعي وان وقع على جنسه فان كان باقل من المدعي فهو حط وبرا وان كان باكثر فهو ربا
او عن مال اي ان وقع الصلح على اقرار بمال **بمنافع** او عن منافع بمال كما اذا ادعى سكنى دار سنة وصينه
 من مالها فاقربه وارثه فصالحه على مال **فبالاجارة** اي عتق الاجارة لان العبرة للمعاني فشرط فيه العلم
 بالمدية وببطل الصلح موت احدهما في المدية لانه اجارة معنى ويرجع المدعي في دعواه بقدر ما لم يستوف
 من المنفعة كذا في النهاية **وان استحق فيه** اي الصلح عن اقرار بعض المصالح عنه **رد المدعي حصته**
من العوض وان استحق الجميع اي جميع المصالح عنه **فجميع** اي في جميع حصص العوض **او كل المصالح**
 اي استحق كل العوض **رجع** المدعي على المدعي عليه **بكل المصالح عنه او بعضه** اي ان استحق بعض
 المصالح **فببعضه** اي فيرجع ببعض المصالح عنه لان حكم الاستحقاق في المبيع يكون كذا وهو اخذ حكمه
 لكونه في معناه هذا اذا لم يكن التشقيص فيه عيبا وان كان عيبا فله الخيار **وان وقع عن سكوت**
او انكار كان معاوضه في حق المدعي لان في زعمه انه اخذ عوضا عن ماله **ولاقتدا اليمين**
وقطع الخصومة في حق المدعي عليه لان في زعمه ان المدعي كاذب في دعواه وانما يدفع المال لئلا
 يحلف هذا في الانكار ظاهر وامافي السكوت فلان جهة الانكار راجحة اذ الاصل فراغ الذمم فلا يثبت كونه
 عوضا بالشك ويجوز ان يكون لشئ واحد حكمان مختلفان باعتبار شخصين كالسكاح موجب الحل في المسكينين
 والحرمة في اصولهما **فان صالح عن دار لم تجب فيها شفعة** يعني اذا ادعى رجل داره فصالح عنها
 بدفع شئ لم تجب فيها الشفعة لانه يدعي انها داره كما كانت وان المدفوع الى المدعي ليس بعوض عنها
 وانما هو لاقتدا اليمين **او صالح عليها وجبت** يعني لو ادعى على رجل شيئا فصالح عنه على دار دفعتها
 الى المدعي وجبت فيها الشفعة لان المدعي يدعي انه باخذها عوضا عما ادعى فكان معاوضة على زعمه
 فتجب فيها الشفعة لان كل انسان يواخذ بزعمه **فان استحق فيه** اي في الصلح عن انكار المصالح عليه
رجع المدعي الى الدعوى في كله اي في كل المصالح عنه **او بعضه** اي ان استحق بعض المصالح عليه **ففي**
بعضه اي فهو يرجع في بعض المصالح عنه لانه ترك دعواه ليسلم البدل فاذا لم يسلم رجع بالمبدل وهو
 الدعوى **او المصالح عنه** اي ان استحق كل المصالح عنه وهو المدعي **رد المدعي العوض** لان المدعي عليه
 انما بدله ليعتق المدعي في يد من غير خصومة فاذا استحق لم يحصل مقصوده فيسترده **ورجع بالخصومة**

مع المستحق لانه قام مقام المدعى عليه حين اخذ منه المدعى **وبعضه** اي ان استحق بعض المصالح عنه **رد**
حصته اي حصته ذلك البعض **ورجع بالخصومة فيه ويجوز الصلح عن حق مجهول** لانه اسقاط فلا يقع
فيه منازعة **ولا يصح الاعلى معلوم** بالاشارة او ببيان القدر والوصف اذا كان في الذمه هذا اذا كان بدل
الصلح محتاجا الى القبض لانه تمليك فيفضي الى المنازعة اذا كان مجهولا اما اذا لم يكن محتاجا الى القبض كمن ادعى
حقا في دار وادعى المدعى عليه حقا في جانيته فتصالحا على ان يقطع كل منهما دعواه عن صاحبه صح وان لم يكن
مقدارا حق كل واحد منهما معلوما وفي الفتاوى الصغرى اذا كان له على آخر الف درهم فاعطاه دراهم مجهولة الوزن
على وجه الصلح يجوز ويحمل على انه اقل ولو اعطاه على وجه القضا لا يجوز **والواستحق بعض دار**
صولح عن بعضها مجهولا يعني ادعى حقا في دار ولم يبينه وصولح من ذلك الحق على شئ معلوم ثم استحق بعض
تلك الدار **لم يرد شيئا من العوض** لان دعواه يجوز ان تكون في البعض الباقي فيد بعض دار لانه لو استحق
كلها يرد كل العوض لمعروف عن شئ يقابله **ولو ادعى دارا فصولح على بعض منها معلوم مقداره جاز ان**
ابراه عن دعواه في الباقي او زاد في بدل الصلح درهما ليكون عوضا عن حقه في الباقي فيد بقوله دار لانه
لو ادعى بئنا فصالحه على بعضه جاز صلحه وبطل دعواه وفيد بقوله ببعض منها لانه لو صالحه على شئ اخر لا
تسمع دعواه وفيد بالابرا لانه لو لم يبره لم يجز صلحه لان المصالح عليه عين حق المدعى وهو مقيم على دعواه في الباقي
وفييد بالابرا عن دعواه لان الابرا عن الاعيان غير صحيح كذا في المبسوط **اوشاة** اي لو ادعى شاه **فصولح على صوفها**
جزء للمال بجزة ابو يوسف **ومنعه محمد والمنع رواية** عن ابي حنيفة فيد بالصوف لانه لو صالح
على لبنها او ولدها لا يجوز اتفاقا وفيد بقوله على صوفها لانه لو صالح على صوف شاة اخرى لا يجوز اتفاقا
وفي الحقايق جواز مشروط بان يشترط ان تجز من ساعته لان ما جاز بيعه جاز الصلح عليه وانما يجوز بيع
الصوف على ظهر الغنم اذا شرط ان تجز من ساعته لهما انه صلح على بعض المدعى فلا يجوز كما لو صالح على لبنها
وله انه صالح على بعض حقه وهو معلوم ظاهر ترك الباقي عليه فيجوز بخلاف اللبن والولد لانهما باطنان
غير معلومين وبخلاف صوف شاة اخرى لانه ليس بعوض حقه **ولا يجوز تعليق الصلح** كقول اذا
جافلان فقد صالحتك على كذا **ولا اضافة** كقول قال صالحتك على كذا غدا لان فيه معنى التمليك فلا يجوز تعليقه
ولا اضافته **ولو قال مصالح لمسلم انت الحكم بيننا غدا او ان اسلمت** اي لو قال لذي ان اسلمت فانت الحكم
بيننا غدا او اسلم الذي **منعه ابو يوسف ولا يجعله حكما واجازة** محمد فجعله حكما لان هذا نوع تقويض
فيصح تعليقه كالتمكيل وتقليد القضا ولا يوجب يوسف ان الحكم من باب المصالحه اذ الصلح يحصل به ولا يجوز
تعليقه بخلاف التوكيل وتولية القضا لانهما ليسا من المصالحه وفي الخلاصة الفتوى على قول ابي يوسف **ويجوز**
الصلح من دعوى مال ومنفعة بمال ومنفعة لما سبق من ان الصلح عن المال والمال او بالمنفعة في معنى
البيع والاجارة لكن الصلح عن المنفعة على المنفعة اما يجوز اذا كانا مختلفي الجنس بان يصالح عن السكنى
على خدعة العبد واما اذا اتحد جنسهما فلا يجوز كما لا يجوز استيفاء المنفعة بخسها من المنفعة **وجناية**
عده لقوله تعالى فمن عفى له من اخيه شئ فاتباع بالمعروف يعني من يد له من دم اخيه المقتول مال فليتبع
المطلوب بما صالحه ولا يطلب اكثر منه وليود الى غير العافي حقه وايقا غير نافذ كذا نقل عن ابن عباس رضي الله عنه
وخطا في النفس لان موجبه المال والصلح عنه كالصلح عن سائر الديون الا انه لا يجوز بالزائد على قدر
الدية وفي العمد يجوز لان القصاص ليس بمال ولو فسدت التسمية في الخطا بان صالح على خمر وجبت الدية
وان فسدت في العمد يسقط القصاص ولا يجب شئ لان اقامه على الصلح يتضمن الابرا عنه **ومادونا** يعني

حدث
والخط

حدث
المسلمين

يجوز الصلح من الجناية فيما دون النفس ثم ان كانت عمدا يلحق بالعمد في النفس وان كانت خطأ فبالخطا
فيها وهذا الحكم لا يختلف في هذه الاشياء بين ان يكون عن اقرار او انكار او سكوت **لا حد** اي لا يجوز الصلح
عن دعوى حد اي حد كان لان الحد ورحم الله تعالى والاعتياض عن حق الغير لا يجوز وفي حد القذف جهة الشرع
غالبه **ولو صالح عن دم عد على هدين العبدين فاذا احدهما حر فله العبد الا غير** عند ابي حنيفة
لانه سمي ما يصلح بدلا وما لا يصلح فلغاما لا يصلح **ويضيف اليه** اي ابو يوسف الى العبد **قيمة الحر لو كان عبدا**
لانه سمي المال وعجز عن تسليمه فتجب قيمته وبالاشارة اليه تعرف حصته كما لو قال وعبد هذا صفته
واضاف تمام الدية نقدا يعني اوجب محمد العبد والزايد عليه الى تمام الدية لانه انما رضى بالصلح
ليسلم له ما سماه ولا يمكن تسليم الزائد على العبد لانه مجهول فيصار الى الدية لكونها معلومة **ولو عفى**
او صالح عن شجرة او جريحة فان من الشجرة فالدية واجبه عند ابي حنيفة والصلح والعفو باطلان
وعليه القصاص في القياس وفي الاستحسان عليه الدية من ماله وان كان خطأ فالدية على عاقلة **في مال الجاني** وقالوا
لا يجب شئ لان العفو عن الشجرة عفو عن موجبهه والسرابة من موجبهه فيكون عفو كما لو قال عفوت عنها وعما
حدث منها وله انه عفى عن الشجرة فلا يكون هذا عفو عن النفس لان الشجرة غيرها لكن سقط القصاص بشبهة
العفو فتجب الدية بخلاف ما قال ساعليه لان لفظ ما يحدث متناول للموت وانما وضع في السرابة اذ لو
برى بحيث بقي له اثر فالصلح ماض وان لم يبق له اثر بطل الصلح اتفاقا ولو كان صالحه من ذلك وما كانت
منه فالصلح ماض مات من ذلك او براقا قتل كان يبيع ان ينتقض بعض الصلح لان الصلح عن القاييم
وعن الحادث وقد سلم للجراح احدهما ولم يسلم الاخر قلت تاويله ان يبرأ وقد بقي منها اثر ليوحد
القاييم والحادث منها جميعا من الحقايق **ولو قتل مدبر جرحا خطا فصالح مولاه ولى القاتل على**
عبد بعينه بغير رضا القاضى ودفعه اليه او على قيمته بغير رضا في الاصح ثم قتل ذلك المدبر جرحا اخر
فولى القاتل الثاني مخير عند ابي حنيفة ان يشار رجوع على ولى القاتل الاول بالنصف اي يصف ما صالح عليه
كما قالوا اي صاحبه بلا تخيير وان يشار رجوع على المولى بنصف القيمة اي قيمة المدبر ليرجع هو الى ولى
المولى اي ولى القاتل الاول فيد بالمدبر لانه اذا كان قنا ودفعه الى ولى الجناية الاول فولى الثانية
بشارك الاول اتفاقا وفيد بقوله في الاصح لا قيمة قالوا في قولها نظر على تقدير ان يكون المصالح عليه عبدا
لان صلح ولى الاول لا يلزم الثاني اذ لو فرضنا ان قيمة العبد عشرة دراهم وقيمة المدبر الف فعلى قولها يلزم
ان يرجع ولى القاتل الثاني على الاول خمسة دراهم ولو لا هذا الصلح لكان حقه خمسمائة درهم فيكون هذا
اضارا عليه بغير رضاه فالاصح ان خلاهما فيما اذا دفع المولى قيمة المدبر الى ولى القاتل الاول بغير
رضا فقوله كقولها هذا كله اذا دفع القيمة الى ولى الاول ولم تكن الجناية الثانية موجودة فان دفع اليه
والجناية الثانية موجودة فان دفع بغير رضا فان اوليا الاخرها هنا بالخيار بين ان يرجعوا الى المولى وبين
ان يشارك المدفع اليه بالاتفاق لهما ان المولى لم يتلف حق المولى الثاني لانه حين دفع كل قيمة المدبر الى
الاول كان كل القيمة حقه فلا يرجع الثاني على المولى كما لو دفع بقضا القاضى وله ان جنايات المدبر ولو
كثر لا توجب الا قيمة واحدة على المولى فلما جنى المدبر جناية اخرى تبيح ان المولى دفع باختياره
تصيبه الى ولى الاول فيرجع بخلاف ما اذا دفعه بقضا لانه مجبور على الدفع كالوصي اذا صرف
التركة الى الغرماء بغير رضا وظهر غريم اخر يضمن فان كان بقضا لا يضمن **ولو غصب عبدا فمات**
العبد عنده **فصالح مولاه على اكثر من قيمته** فهو اي الصلح **جائز** عند ابي حنيفة وقال لا يجوز فيد

يكون الصلح على أكثر من قيمته بعد موته اذ لو كان قبله بجوز اتفاقا و وضع الخلاف في العبد و اراد به
عينا ذات قيمة لان المصوب لو كان مثليا فهاك فالصلح عليه ان كان من جنس المصوب لا يجوز الزيادة
اتفاقا فان كان من خلاف الجنس جاز اتفاقا اعلم ان الخلاف فيما اذا كان الصلح على أكثر قبل القضا بالقيمة
اذ لو كان بعد لا يجوز اتفاقا ولو صالح على عوض قيمته أكثر من قيمة المصوب جاز اتفاقا لهما ان قيمة المصوب
الهالك ثابت في ذمة الغاصب فاذا صالح على أكثر منها يكون ربا وله ان العبد بعد الهلاك باقية على ملك
المصوب منه ما لم يضمنه او يتقرر حقه في القيمة بحكم الحاكم الا يرى انه لو اختار ترك التصديق بقي العبد في
ملكه حتى يجب الكف عن قيمته فيكون لما خوذ من الغاصب قبل القضا بدلا عن المصوب لا عن قيمته فلا
يكون ربا ولو ادعى نكاحا فجدت ثم صالحته على مال لترك الدعوى جاز وكان في معنى الخلع
في جانبها لزمه ان النكاح قائم والدفع لترك الخصومة في جانبها ولو كان المدعي مبطلا في دعواه بحكم عليه
ما اخذ ديانة ولو ادعت هي نكاحا فصالحها على مال لترك دعواها جاز ويكون المدفوع من
جانبه لدفع الخصومة ومن جانبها زيادة في مهرها وقيل لم يجز هكذا في بعض نسخ الفدوى ووجهه
ان ترك دعواها ان جعل فرقه لا يجوز للزوج اعطاه شي لا جليها وان لم يجعل فرقه بقي الحال على ما كان
عليه من الدعوى فلم يكن في مقابلة هذا العوض شي لو ادعى عبودية رجل او عبودية رجل فصالحه على
مال لترك دعواه جاز وكان في زعم المدعي في معنى العتق على مال لكن لا يظلمه عليه لانكار العبد ذلك
وفي زعم المدعي عليه يكون لدفع الخصومة والتهائي اي تناوب لشرط يكون في عتق عبد بين علي ان ياخذ
هذا غلة هذا العبد اي بدل خدمته شهرا وذاك غلة ذاك العبد شهرا باطل عند أبي حنيفة
يعني لا يجوز ان يجبرها القاضي عليه الا اذا اصرطها عليه فيجوز كذا في المنتقى وقال لا يجوز جبر قيد التهايني
لان الغلة على الشيوع جازة اتفاقا وقيد بغلتي عبد بين لان التهايني في غلة عبد اودابة لا يجوز اتفاقا وفي
خدمة عبد وعبد بين او غلة دار ودار بين او سكنى دار ودار بين يجوز اتفاقا لهما ان الغلة بدل الخدمة ويجوز
المهاية في خدمتهما وله ان التسوية في القسمة واجبة ولم توجد في غلتي عبد بين لان احدهما قد يجد مساجل
ولا يجد الاخر فيكون كسبه أكثر منه واما لخدمة عبد بين لا تتفاوت ظاهرا او تنفاوت قليلا واما التهايني في
غلة دار بين فاما جاز لان العقار لا يتطرف اليه التغيير ظاهرا وامكنت المعادلة وهو اي التهايني في ركب
دابة او غلته او غلتي دابته او ركبها اصطلاحا اي على وجه الصلح بينهما جازين عند أبي حنيفة
لا جبر اي لا يجوز التهايني على وجه الاكراه عنده ومنعاه اي التهايني في غلة دابة سواء كان على وجه الصلح او الجبر
كما لم يجز في غلة عبد واحد واجازاه في الباقي جبرا وهذا بناء على ان القاضي لا يقسم الحيوان جبرا عند التفات
فيها فكذا في غلتهما وعندهما يقسم جبرا فكذا يقسم منافعها وبدل منافعها اعلم ان هاهنا ثمان مسائل
اربعة في العبد غلة عبد او عبد بين وخدمة عبد او عبد بين واربعة في الدابة ركب دابة او دابته و غلة
دابة او دابته بين اثنين منها لا يجوز اتفاقا غلة عبد واحد و غلة بغل واحد وفي اثنين جاز اتفاقا خدمه
عبد او عبد بين وفي اربعة خلاف غلة عبد بين وركوب بغل او بغلين و غلة بغلين ومعنى عدم الجواز انه
لا يجبر عليه القاضي واما الجواز صلحا فثبت في جميع الصور كما قال به ابو حنيفة في قسمة الرقيق وهذا
عرفت ان اطلاق البطلان على عدم الجبر ليس كما ينبغي ولو جمع حكم غلتي عبد بين وركوب دابة او دابته
لكان أولى واخصر اذ افرق الحكم وزيادة الجبر والاصطلاح في الثانية يوم الاختلاف وليس كذلك لما عرفت
ولو اسلم عشرة في كثر اصطلاحا على زيادة نصف كذا اخر اي على ان يزيد المسلم اليه لرب المسلم نصف كذا اخر

الى اجله لم يصح الصلح اتفاقا لانه لو صح بطل عقد السلم لان بعض راس المال يجعل بازا هذه الزيادة يصير
دينا على المسلم اليه فصار كانه اسلم براس مال هو دين فانه لا يجوز فعليه رد ثلث العشرة عند أبي حنيفة
يعني اذ المخرج الزيادة فعلى المسلم اليه رد حصة الزيادة من راس المال الى رب السلم وايضا ذلك الكراي
المسلم فيه على التمام وقال لا يرد شيئا من راس المال لانه لو حكم بالرد لزم الحكم حصة الزيادة وهي لم يصح
وبقي العقد الاول على حاله فصار كما لو زاده نصف كذا بعض القضا المدع وله ان المسلم اليه قصد زيادة
شئين اخراج ثلث راس المال عن السلم الاول وجعله مقابلا لهذه الزيادة فلما لم يصح الثاني مانع سبق بيانه بقي
اخرجه صحيحا اذ لا مانع له فيرده بخلاف زيادته بعد تمام المدة لانها العقد الاول بانقضاء الاجل وانما وضع
في الزيادة في السلم فيه اذ لو صالحه على ان زاده رب السلم عشرة دراهم في راس المال جاز لان المعقود
عليه قائم في الذمة فتجوز الزيادة في بدله لمقابلة اصل العقد من الحقائق ولو وجد طعاما اشتراه
عيبا فصالحه على ان يزيد طعاما من غير جنس المعيب الى اجل فهو باطل عند أبي حنيفة
مطلقا اي سواء كان الثمن منقودا في المجلس او لا وقال ان لم ينفذ الثمن في المجلس بطل صلحه وان
نفذ صح قيد بغير جنس المعيب اذ لو كان الزايد من جنسه بجوز اتفاقا وهذا الخلاف بناء على ان اعلام قد
راس المال شرط عندك وغير شرط عندهما وفي الاصل اذ صالح عن عيب على دراهم ثم زال ذلك العيب
بطل الصلح ورد عليه ما اخذ لان الخصومة قد زالت وكذا اذ صالح على مال فتبين انه لم يكن عليه ذلك المال
او على خدمه عبدا يعني لو ادعى حقا اخر فصالحه على خدمه عبدا او سكنى دار او زراعة ارضه وليس ثوبه
او ركب دابته شهرا فهاك المدعي عليه قبل استيفاء المنافع لا يبطله اي ابو يوسف الصلح فيستوفي المدعي
المنافع لان ذلك نزل منزلة الوصية اذ هذه المنافع لم يقابلها بدل في الظاهر وموت الموصي لا يبطل العقد
فكذا هذا او المدعي اي لو هلك المدعي بطله اي ابو يوسف الصلح في الركوب واللبس لا غير واجازة في الباق
لان الناس متفاوتون في الركوب واللبس والمدعي عليه رضخ لهما من المدعي لامن وارته بخلاف الزراعة
والخدمة والسكنى اذ لا تفاوت فيها فيقوم الوارث مقام المدعي وابطله اي محمد الصلح في الكل لان العقد
ورد على المنفعة وكان في حكم الاجارة فيبطل بموت احد المتعاقدين او محل المنفعة يعني لو هلك العبد والدابة
او الارض او غيرها بفعل ضامن اي ان اهلكه اجنبى فاخذت قيمته منه بخيرة اي ابو يوسف المدعي في مطالبته
عبد الخدمه يعني ان يشا طلب من المدعي عليه ان يشتري له عبدا فيستوفي منه الخدمة لانه في حكم الموصي
بمنفعته فلا يبطل هلاكه او نقص الصلح يعني ان شاتقض الصلح ورجع الى دعواه لتغير محل ما صولح عليه
وابطله اي محمد الصلح لما مر انه في حكم الاجارة عنده فينسخ بتعذر تسليم المعقود عليه قيد بفعل ضامن لانه
لو هلك بنفسه او اهلكه المدعي عليه يبطل الصلح اتفاقا اما عند أبي يوسف فلا نه كالباع من وجه لكونه في مقابلة
شي فيبطل كما يبطل البيع بهلاك المبيع قبل القبض واما عند محمد فتعذر تسليمه كما مر ولو اهلكه المدعي فعلى
الخلاف المذكور لكن قال بعض المشايخ لا يتخير بل يستوفي المنفعة من العبد المشتري بقيمة الهالك لان التعذر
حصل فعلة فصار راضيا به ولو باعه المدعي عليه بجوز عند محمد اذا باعه بعد كذا في الاجارة ولم يجز عند أبي
يوسف لانه قد باع ما فيه حق المنفعة كذا في الكافي فلو استأجره منه اي المدعي عليه العبد من المدعي بعد ما صالحه
على خدمته مدة معلومة وسلمه اي المدعي عليه العبد الى المدعي بخير اي ابو يوسف عقد الاجارة لانه كالباع ولا
يبطل الصلح ومنعه محمد اي قال لا يجوز الاجارة ويبطل الصلح لان العبد كالمستأجر عنده فلو اجر المستأجر من المجر
في مدة الاجارة لا يجوز فكذا هذا واجاز صلح الاجير الخاص والمودع بعد دعوى الهلاك او الرد

وكان في راس المال جاز لان المعقود عليه قائم في الذمة فتجوز الزيادة في بدله لمقابلة اصل العقد من الحقائق ولو وجد طعاما اشتراه عيبا فصالحه على ان يزيد طعاما من غير جنس المعيب الى اجل فهو باطل عند أبي حنيفة مطلقا اي سواء كان الثمن منقودا في المجلس او لا وقال ان لم ينفذ الثمن في المجلس بطل صلحه وان نفذ صح قيد بغير جنس المعيب اذ لو كان الزايد من جنسه بجوز اتفاقا وهذا الخلاف بناء على ان اعلام قد راس المال شرط عندك وغير شرط عندهما وفي الاصل اذ صالح عن عيب على دراهم ثم زال ذلك العيب بطل الصلح ورد عليه ما اخذ لان الخصومة قد زالت وكذا اذ صالح على مال فتبين انه لم يكن عليه ذلك المال او على خدمه عبدا يعني لو ادعى حقا اخر فصالحه على خدمه عبدا او سكنى دار او زراعة ارضه وليس ثوبه او ركب دابته شهرا فهاك المدعي عليه قبل استيفاء المنافع لا يبطله اي ابو يوسف الصلح فيستوفي المدعي المنافع لان ذلك نزل منزلة الوصية اذ هذه المنافع لم يقابلها بدل في الظاهر وموت الموصي لا يبطل العقد فكذا هذا او المدعي اي لو هلك المدعي بطله اي ابو يوسف الصلح في الركوب واللبس لا غير واجازة في الباق لان الناس متفاوتون في الركوب واللبس والمدعي عليه رضخ لهما من المدعي لامن وارته بخلاف الزراعة والخدمة والسكنى اذ لا تفاوت فيها فيقوم الوارث مقام المدعي وابطله اي محمد الصلح في الكل لان العقد ورد على المنفعة وكان في حكم الاجارة فيبطل بموت احد المتعاقدين او محل المنفعة يعني لو هلك العبد والدابة او الارض او غيرها بفعل ضامن اي ان اهلكه اجنبى فاخذت قيمته منه بخيرة اي ابو يوسف المدعي في مطالبته عبد الخدمه يعني ان يشا طلب من المدعي عليه ان يشتري له عبدا فيستوفي منه الخدمة لانه في حكم الموصي بمنفعته فلا يبطل هلاكه او نقص الصلح يعني ان شاتقض الصلح ورجع الى دعواه لتغير محل ما صولح عليه وابطله اي محمد الصلح لما مر انه في حكم الاجارة عنده فينسخ بتعذر تسليم المعقود عليه قيد بفعل ضامن لانه لو هلك بنفسه او اهلكه المدعي عليه يبطل الصلح اتفاقا اما عند أبي يوسف فلا نه كالباع من وجه لكونه في مقابلة شي فيبطل كما يبطل البيع بهلاك المبيع قبل القبض واما عند محمد فتعذر تسليمه كما مر ولو اهلكه المدعي فعلى الخلاف المذكور لكن قال بعض المشايخ لا يتخير بل يستوفي المنفعة من العبد المشتري بقيمة الهالك لان التعذر حصل فعلة فصار راضيا به ولو باعه المدعي عليه بجوز عند محمد اذا باعه بعد كذا في الاجارة ولم يجز عند أبي يوسف لانه قد باع ما فيه حق المنفعة كذا في الكافي فلو استأجره منه اي المدعي عليه العبد من المدعي بعد ما صالحه على خدمته مدة معلومة وسلمه اي المدعي عليه العبد الى المدعي بخير اي ابو يوسف عقد الاجارة لانه كالباع ولا يبطل الصلح ومنعه محمد اي قال لا يجوز الاجارة ويبطل الصلح لان العبد كالمستأجر عنده فلو اجر المستأجر من المجر في مدة الاجارة لا يجوز فكذا هذا واجاز صلح الاجير الخاص والمودع بعد دعوى الهلاك او الرد

مثلا اذا قال الراعي الخاص هلك شاة من الغنم او قال رددتها اليك وكذا اذا قال المودع ضاعت الوردية
او قال دفعتها اليك فانكر المالك الرد او الهلاك فصالحه على مال جاز الصلح عند محمد وقال لا يجوز قيد الاجير
الخاص لان العين في يد الاجير المشترك مختلف في وجوب ضمانها وقيد بدعوى الهلاك لان المودع لو ادعى
على المودع الاستهلاك وهو ينكر فصالحه جاز الصلح اتفاقا كذا في الفصول هذا اذا لم يخلف واما اذا خلف على
ما ادعاه ثم صالحه لا يصح اتفاقا كذا في الاصل له ان الصلح لقطع الخصومة وقد تحققت هنا الادعاء المالك الضامن
وانكار الاجير المودع ولها ان كلامنا الاجير الخاص والمودع امين فيصدق في قوله فصار كالمالك المالك الضامن
على الهلاك او الرد فلا يجوز **ومنع الرد بعيب حاد قبل القبض بعد صلحه عن ابراهيم من كل**
عيب يعني اذا اشترى عبدا فلم يقبضه حتى صالح المالك على ابراهيم من كل عيب ثم حدث عيب بعد الصلح قبل
القبض لم يكن للمشتري ان يردده به عند ابي يوسف **وخالفه** محمد لان لا يبرأ استقاط لحقه في الرد بالعيب فيصرف
الى الموجود دون ما استحدث كالابرا عن الديون ولا يبرأ يوسف ان غرضه من الصلح ان يلزم العقد كالحادث قبل
القبض بعد العقد كالحادث قبل العقد **فصل في المصالحة في الديون والتوكيل به والتبرع** واذا
صالح عن دين ببعضه جاز ولم يكن معاوضة لان في جعله كذلك ربا بل يكون استيفاء لبعضه واستقالا
للباقى نصيبا لكلامه مما امكن **كمن صالح عن الف على خمسمائة او عن الف جيات خمسمائة زبوف**
فيجعل المطالب مستقلا للقدر والصفة ومستوفيا لبعض حقه واما عكسه وهو ان يكون الصلح عن الف زبوف
على خمسمائة جيات فيكون معاوضته فيلزم ربا **او عن حاله بمثلها** اي صالح عن الف حالة بالف **موجله** فانه
جائز فيجعل كانه اجل نفس حقه ولا يجعل معاوضة لان بيع الدراهم بمثلها نسبية غير جائز **لا عن دراهم**
اي لا يجوز الصلح عن دراهم حاله **بدنانيس موجله** لانه لا يمكن حمله على تأخير حقه اذ الدنانير لم تكن حقه فتعين
حمله على المعاوضة فلا يجوز لكونه ربا **ولا عن الف اي** ولا يجوز الصلح عن الف **موجلة خمسمائة حاله** لان المعجل خير
من الموجل فيكون الخط متعاقبا للاجل فيكون ربا لان الاجل صفة كالجودة والاعتناء عن الجوده لا يجوز فان قلت على
هذا جاز صلح المولى عن مكاتبه على الف موجلة حاله قلت لان معنى الارفاق فيما بينهما اظهر من معنى المعاوضة فلا
يكون هذا متعاقبا للاجل ببعض المال بل يكون ارفاقا من المولى بخط بعض البدل ومساھله فيما بقي قبل حلول الاجل
ليتوصل الى شرف الحرية وهو مندوب شرعا **ولا عن الف سود** وهو جمع اسود **خمسمائة بيض** لان البيض غير الحق
المعقود عليه وهي زيادة في الوصف فيكون معاوضته للاف **خمسمائة** وزيادة وصف وانه ربا **ولو قال** المديون
اذ اتي غذا خمسمائة على انك بري من الباقي تحكم ابو يوسف **ببرائه مطلقا** اي ادى غذا اولم يرد كان
على المعاوضة والاداء الصلح عوضا لانه واجب عليه قبل الصلح فيكون وجوده كعدمه **وقالا ان قد في غد**
يكون ربا **والا** اي ان لم ينفذ عادت **الف** عليه لان على تحمل الشرط فتحمل عليه تصحيج التصرفه او للتعارف
والاداء في الغد يصلح عوضا لانه قد يجعل للتجارة الراحة ولو لم يقيد الاداء بوقت يصح ابراه اتفاقا لان مطلق
الاداء يصلح عوضا ولو قدم ابراهان قال ابراهيم عن خمسمائة من الف على ان تعطيني خمسمائة غذا انفع
الابرا اتفاقا اعطاها ولم يعط لانه اطلق الابرا ولا وقع الشك في تقييده باذا **الخمسمائة** لان كلمة على ليس
لشرط صريح بخلاف ما تقدم لان قيد الاداء ذكره ولو قال ان اديت الى غذا خمسمائة فانت بري من الباقي
يكون الابرا باطلا لان في الابرا معنى التملك فلا يصح التملك بتصرح الشرط وفي الابرا معنى الاستقاط وهو
يقبل التعليق فاعتبرناه في شرط غير صحيح كما اذا قالت وهبت مائة على ان تقب مائة كذا فلم يصب
فالتحذير ان المهر باق **ولو كان له عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه على مائة درهم وعشرة**

دراهم على ان ينقده خمسين ويوجله الباقي فنقدها اي الخمسين قبل التفرق **يجوز** اي ابو يوسف
ذلك الصلح **وخالفه** محمد لان التناجيل في بدل الصرف مفسد له وانما اجل بعضه صار التناجيل شرطا في الصرف
فافسده ولا يبي يوسف ان نقد ما هو بدل الصرف واجب عليه فيصرف المنقود اليه نحو زاعن الفساد وذكر التناجيل
ليس على وجه الشرط حتى لو صرح بالشرط فقال على ان يكون الباقي موجلا الى كذا كان الصرف باطلا اتفاقا قول
قوله ويوجله الظاهر انه معطوف على ينقده لكن على هذا لا يكون محل الخلاف كما سمعت فينبغي ان يكون معطوفا
على قوله فصالحه **ولو وكله رجلا في الصلح عن دين او دين اي** في صلح دين ببعضه **فصالح يلزم**
الوكيل ما صالح عليه لان الصلح في هاتين المصورتين ليس بمال عن مال حتى يكون كالبيع فيطالب الوكيل به وهو
استقاط محض فيكون الوكيل سفير عن الموكل فلا يضمن كالموكل بالنكاح **الا ان يضمنه** اي يضمن الوكيل ما صالح
عليه فيوافق بعقد الضمان لا بعقد الصلح **ولو تبرع به عنه اي** لو صالح عن المدعي عليه رجلا بغير امره **فان صالح**
بمال وضمنه او قال صالحك على الف وسلمها او على الفه ينسب المصالح المالى الى نفسه **او على هذه**
الف بالاشارة فقط **صح** الصلح في هذه الصور **ولزمه تسليمها الى المدعي** ولا يرجع شئ منها على المدعي عليه
لانه متبرع وصار كالوكالة بغير امر المديون **وان قال على الف** ولم يشير اليها ولم ينسبها الى نفسه **توقف** الصلح
على اجازة المدعي عليه لانه هو الاصيل في عقد الصلح لعود النفع اليه فاذا اطلق المصالح المالى كان عاقدا لنفسه
فتوقف على اجازته واذا اضاف الى نفسه كان اصيلا فيه فلا يتوقف على اجازته **فصل في الدين**
المشترك والتخارج **ولو صالح احد الشريكين في دين اشتركا فيه على السوا من نصيبه على ثوب فان شاء**
شريكه اتبع المديون بنصفه اي ينصف الدين لان حقه كان عليه ولم يستوفيه فبقي في ذمته **وان شاء اخذ**
نصف الثوب لان الصلح وقع على نصف الدين وهو مشاع ولو كان المقبوض كله للمصالح بلا اجازة الاخر
لزم قسمة الدين قبل القبض وهي غير صحيحة لان المقبوض ارجح من الدين فله شريكه حق المشاركة في المقبوض
الا ان ضمن له اي المصالح لشريكه **بيع الدين** فلا يكون له سبيل على الثوب يعني اذ لم يرجع الشريك على المديون
ورجع المصالح للمصالح الخيار ايضا بين ان يدفع نصف الثوب او ربع الدين اذ لو الرضا ربع الدين لتصرف
المصالح لان معنى الصلح على الخط وقد لا تبلغ قيمة الثوب ربع الدين فانتسأله الخيار قيدنا بكون المصالح
عنه دين لانه لو كان الصلح عن غير الدين مشتركة مختص المصالح ببذل الصلح وليس لشريكه ان يشارك فيه
لكونه معاوضة من كل وجه لان المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين فانه حين القبض يكون مالا وقيد يكون
المصالح ثوبا مراده منه خلاف جنس الدين لانه لو صالحه عن جنسه ليس للمصالح فيه خيار بل لشريكه
ان يشاركه فيما قبضه ويرجع على المديون لانه بمنزلة قبض بعض الدين ولو اراد القابض ان يختص بما
قبضه ولا يرجع عليه شريكه فالخيلة فيه ان يهبه الخريم قدر دينه وهو يبريه عن دينه **ولو استوفى**
احدهما نصف نصيبه شاركه الاخر فيه لئلا يلزم قسمة الدين قبل القبض **ثم يرجع ان يباقي**
الدين على الخريم لا ستوا بهما في الانقضاء ولو سلم احدهما المقبوض للقابض وتابع الخريم ثم توى نصيبه بان
مات الخريم مفلسا رجع على القابض بنصف ما قبض لانه تسليم مقيد بشرط سلامة الباقي له فاذا لم يسلم
رجع عليه كما في الحواله لكن ليس له ان يرجع في عين تلك الدراهم المقبوضة لان حقه فيها يسقط بالتسليم
بل يعود الى ذمته **ومثلا ولو اشترى نصيبه سلعة ضمنه الشريك الاخر ربع الدين** ان شاء التضمين
لانه اتلف من نصيبه ذلك المقدار وان شاء باع المديون وانما لم يجعلوه مشاركا في الثوب المشتري كما جعلوه
كذا في الثوب المصالح عليه لان الشرا مبادلة من كل وجه وليس باستيفاء العين الحق والصلح استيفاء العين الحق

من كل وجه ولهذا قالوا اذا صالح من الدين على عبد وصاحبه مفر بالدين ثم تصاد فان لا دين بطل الصلح ولو كان مكانه شرا لا يبطل كذا في الكفاية فان قلت لزم من هذا قسمة الدين قبل القبض فكيف جاز قلت لانه في ضمن حصة الشرا فكم من شئ يصح ضمنا ولا يصح قصدا وكذا المخرج والمشتري في دفع ربح الدين كما خير والمصالح فيما سبق لان الشرا مبني على المماسة والمضايقة لا على المساواة كالصلح فلا يتضرر المشتري بالزام دفع ربح الدين ولو اخرج احد هما اي احد الشريكين على المدينون ثوبا فلزم ضمنا **فتفاسا** بقيمة الثوب وحصة من الدين **منع** ابو يوسف **شريكه من الرجوع** على المحرق **بخصته** وهو ربح الدين لانه لم يصل الى المحرق بهذا الفعل مال فلم يكن قابضا فلا يرجع عليه كما اذا جنى عليه جناية موجبه للارش فصار قصاصا **وخالفه** اي قال محمد يرجع لانه ملك العين بالانكاف فصار كقبض الدين فيبيعه اعلم ان الخلاف فيما اذا احرق الثوب في يد المدينون اذ لو عصبه ثم احرقه يرجع عليه اتقا لان الضمان حصل بالقبض وقيد بالاحراق اذ لو تزوج احدهما بنصيبه امرأة بان كان لها دين عليها فلا يرجع شريكه في ظاهر الرواية اتقا قال انه انكاف فصار كما لو ابرأ وصالح به عن جناية عمد لانه لا يملك مقابله شيئا يمكنه المشاركة فيه هذا اذا اضاف عقد النكاح اليه اما اذا سمي راكم مطلقه فوقع المقاصة بنصيبه يرجع عليه شريكه اتقا قال انها لم تملكه وانما ملكت غيره فالتقيا قصاصا كذا في التبيين **ولو صالح احد الشريكين في سلم من نصيبه على اس المال بجبزه** اي ابو يوسف الصلح **ومنعاه** اي فلا يجوز مطلقا فيتوقف على ايجاز صاحبه فان ايجازه فغدر عليها ويكون المقبوض بينهما وكذا ما بقي من السلم وان جره يبطل ويبقى السلم كما كان قيد براس المال لانه لو صالح على غيره لا يجوز اتقا لما فيه من الاستبدال بالسلم فيه اقوال كان قولها في طر في النفي من قوله كما هو الظاهر كان ينبغي ان لا يردف وان كان عندها ان الصلح جائز ان اجاز صاحبه وهو الحق كان ينبغي ان يبين قولها ويقول ومنعاه ان لم يجز صاحبه اعلم ان هذه المسئلة مرت في باب السلم وسبب نكرانها انه لما راها في بيع المنظومة كتبها في كتاب البيوع ولما راها في صلح القدوري ودها عن ذكره لطول العهد ذكرها هاهنا لانه تصرف في حال صرحته فيجب ان يتقدم كما لو اشترى شيئا فقال احدهما في نصيبه فيصير شريكه بالخيار ان شاشا راكم فيما قبض ويكون الدين بينهما وان شارجع على المسلم اليه ولما ان هذا تصرف في ابطال العقد وهو انما انعقد بهما فلا ينفرد احدهما باطلاله لان كلامهما كسطر العلة فلا يرتفع العقد الا برفعهما بخلاف الاقوال لان العين اصل لوجود عقد البيع حتى لم يجز الا بوجدها فتكون اطلاق رفعه فتكون الاقوال في حكم العقد لا بطلاله **ولو صالح الورثة فاخرجوه من الزكاة وهي عقار وعروض** **ما جاز قليلا كان المال او كثيرا** لانه في معنى البيع ويجوز بيع العقار والعروض بالقليل والكثير قيل لو كان الاعيان مجهولة لا يصح الصلح لانه بيع وبيع المجهول غير صحيح لكن الاصح انه صحيح لان الجهالة فيه غير مفضية الى المناداة كلفها في يد حقيقة الورثة فلا يحتاج فيه الى التسليم كمن اقترانه غصب من فلان شيئا فباعه المقر له من المقر جاز وان لم يرجع فاقدرة حتى لو كان الاعيان كلها او بعضها في يد المصالح لا يجوز حتى يصير جميع ما في يده معلوما للحاجة الى التسليم **ولو صالح على ذهب فاعطوه فضة او بالعكس** بان كانت الزكاة ذهبا فصالحوه على فضة **جاز** الصلح **مطلقا** اي قليلا كانا اعطاه او كثيرا لانه بيع الجنس بخلافه لكن يشترط التقابض في المجلس لا تصرف **فان استعملت الزكاة على النقود وغيرها فصالحوه على نقد زكوة** اي لا بد ان يكون ما اعطاه من النقد زكوة **على نصيبه من ذلك النقد** اي من الغنوة او النسب الكاين في الزكاة ليكون قدر نصيبه مقابلا لمثله والزايد عليه محقة من بقية الزكاة لكن لا بد من التقابض فيما يقابل النقدين هذا اذا اتصلا على كونه وارثا وان صالحوه على تقدير الانكار يجوز كيف ما كان لانه لا يكون

في معنى البيع ولو كان بدل الصلح عرضا في هذه الصورة جاز مطلقا لعدم الربا **وان كان فيها** اي في الزكاة **ديون واخرجوه منها** اي المصالح من الديون **على ان يكون الدين لهم لا يجوز** الصلح لان فيه تملك الدين الذي هو حصة المصالح من غير من عليه الدين وهم الورثة فيبطل ثم تغدي البطلان الى الكل لان الصفة واحدة سواء بين حصة الدين او لم يبين عند اي حصة رضي الله عنه **ويستحب** ان يجوز عندها في غير الدين اذا بين حصته **فان شرطوا ان يبرأ الغرما من نصيبه من الدين جاز** لان ذلك تملك الدين من عليه الدين وانه جائز وهذه حيلة للجواز وحيلة اخرى ان يعطى الورثة نصيب المصالح من الدين من غير عين ثم صالحوا عما بقي من التركة لكن في هذين الوجهين ضرر للورثة لان في الوجه الاول لا يمكن الرجوع على الغرما بقدر نصيب المصالح وفي الوجه الثاني ان العين خير من الدين والاوجه منهما ان يقرضوا المصالح مقدار نصيبه وبصالحوا عما ورا الدين ويحلمهم المصالح على استيفاء نصيبه من الغرما كذا قاله صاحب الهداية لكن ما اختار لا يخلو عن ضرر التقديم في وصول مال والاوجه منه ان يبيعوه كفا من ثم او نحوه بقدر الدين ثم يحلمهم على الغرما والله اعلم **كتاب الهبة** وهي في اللغة التبرع وفي الشرع تملك العين بلا عوض **تتخذ بالايجاب والقبول وشرطها القبض للملك** اي لا يصير الموهوب ملكا للموهوب له وقال مالك ليس بشرط لوجود التملك او التملك بمجرد العقد كما في البيع ولنا ما روي ان ابا بكر رضي الله عنه قال لعائشة رضي الله عنها في مرضه كنت تحملك جدا عشرين وستا من تمر يا عالية ولم تكن قبضته انما هو مال الورثة ولو لم يكن القبض مشروطا لما قال ذلك وكذا الخلاف في الصدقة من الكافي شرح الوافي **فان قبض** اي الموهوب له الموهوب **في المجلس** اي مجلس عقد الهبة **بغير اذن من الواهب جاز** لان الايجاب في الهبة يكون اذ ناله بالقبض دلالة هذا اذ لم يكن متصلا بملك الواهب ولو كان متصلا كما اذا وهب تمرا في خيل او قفيل من صبره فان جده او ائنتاله في المجلس لا يجوز لان القطع والاكتيال تصرف في ملك الغير فلا يصح الا بايانه صراحة وفي النوادر لو قال الموهوب له قبضته والموهوب حاضر صار قابضا لتمكنه منه كالخيلة في باب البيع وقال ابو يوسف لا يصير قابضا ما لم يقبضه بيده **لا بعد الاقرار** اي لا يجوز القبض بعد اقراره عن المجلس الا باذن الواهب لان القبض في باب الهبة ملحق بالقبول حتى لو قبض الموهوب له ولم يقل قبلت صح وملك الموهوب والقبول كان مختصا بالمجلس فكذا ما لحقه وفي المحيط لو كان امره بالقبض حين وهب لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بعد اعلم ان هبة الدين والابرار يرد بالرد وقبولها ليس بشرط حتى لو مات قبل العلم او سكت يبرأ وقال زفر قبول الهبة بشرط لا يرد الا بالرد لان ابرار اسقاط الدين وهو مال حكما لا حقيقة فحملنا بها في لفظتين فاعتبرنا ما لا في حق لفظ الهبة لانه موضع التملك فلم يصح من غير قبول واعتبرنا اسقاطا في حق لفظ ابرار لانه موضع الاسقاط فيتم من غير قبول ولا يرد بالرد ولنا ان التصرف في الدين تملك حكما اسقاط حقيقة فلكونه تملك يرد بالرد ولكونه اسقاطا يصح من غير قبول توفير على الشبهين حطهما ولو قال كل انسان تناول من خلت في هو حلال في التحلل لان من تناوله لزمه الضمان والابرار عن المجهول غير جائز وقيل يحل لان هذا اباحة والاباحة للمجهول جائز قال الصدر الشهيد وبه يقتضى **وان كانت في يده** اي العين في يد الموهوب له **فالردع والغاصب والمستعبر ملكها بمجرد الهبة** وان لم يجد فيها قبضا لان القبض ثابت فيها اما حقيقة وحكما كما لغصب في الغاصب او حقيقة فقط كالوديعة في يد المودع وفي القنية القبول بشرط في الصورة المذكورة حتى لو لم يقل قبلت لا تجوز الهبة **واطعمتك هذا الطعام** لان الطعام اذا اضيف الى ما يطعمه عينه يرايه تملك العين واذا اضيف الى ما لا يبوكل كقوله اطعمتك هذه الارض ان اريد به العارية فينتفع بها كذا في الهداية

لكن ما ذكر في المحيط اذا قال اطعمتك هذا الطعام فاقبضه فهي هبة لان الطعام يحتمل التملك والاباحة
 فاذا ذكر القبض عقيب د ل على انه اراد به التملك لان الهبة هي المحتاجة الى القبض يدل على ان الطعام بدون
 ذكر القبض بعل لا يكون وصية هبة **وجعلته لك** لان الامر فيه للتمليك ولو قال **جعله باسم ابني** لا يكون هبة
 لانه لا يستعمل للتمليك عرفا ولو قال **امتنعك بهذا الثوب** فهي هبة كذا في المشتق وذكر في النوادر لو دفع ثوبا وقال
 اكس نفسك ففعل فهي هبة ولو دفع دراهمه فقال **انفقها ففعل** فهو قرض والفرق ان كلا الامر من عن التملك وهو
 ان يكون بالقبض وبالهبة والقرض ادانها لانه تملك المنفعة فقط فيحمل عليه لتيقنه وفي الدرهم كان القرض ممكنا
 فحمل عليه وفي الثوب لم يمكن **فحمل على الهبة واعمرتك** لان معنى العمرى هو الهبة بشرط الاسترداد بعد موت الموهوب
 له فتملكه صحيح بشرط باطل وفي المحيط لو قال ادري لك عمرى سكنى فمعى عارية ولو قال ادري لك عمرى نسكنها فهي هبة
 والفرق ان سكنى هو محكم للمنفعة وصالح ان يكون تفسير لقوله ادري فكانه قال سكنى ادري واما قوله نسكنها فعل
 وهو لا يصلح ان يكون تفسير وهذا لا يستقيم ان يقال لك تسكن ادري فيبقى الفعل مشروطة ولم يغيره اول الكلام
وحملك على هذه الدابة اذا نوى الهبة اي في هذا الكلام قيده بالنية لان الحمل براديه العارضة والهبة فاذ نوى
 الهبة تعتبر لان الحمل يحتملها واذا لم ينو حمل على اقلها والعارية وكذا قوله اخذ منك هذه الجارية تمنحك هذه
 الارض اذ لو قال تمنحك هذا الطعام او الدرهم يكون هبة بلا نية لان المنحة اذا اضيف الى ما يمكن الانتفاع به مع قيام
 عبثه كالارض يحمل على العارية لانها الادنى فاذا اضيف الى ما لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه يحمل على الهبة
 كذا في المحيط **وبجوز هبة المشاع فيما لا يقسم كالحمام والرحى ولا تجزها فيما يقسم الا بعد القسمة**
كسهم في دار اي كما لم تجز هبة سهم في دار وقال الشافعي يجوز لان الهبة عقد تملك والمشاع قابل للملك
 فتجوز هبته كبيعته ولنا ان القبض في الهبة منصوص عليه مطلقا فيصرف الى الكامل والقبض في
 المشاع ليس بكامل لانه في حيز من وجه وفي حيز شريك من وجه وتمايه انما يجعل بالقسمة بخلاف
 المشاع في ما لا يقسم لان القبض الكامل فيه غير متصور فاكتفى بالقبض وفي الفصول يشترط كون الموهوب
 مقسوما وقت القبض لا وقت الهبة حتى لو وهب نصف الدار شايخا ولم يسلم حتى وهب النصف الاخر وسلم
 الكل جاز والمعنى بعدم الجواز انه لا يفيد الملك وان اتصل به القبض حتى لو وهب نصف دار غير مقسوم
 ودفع الدار اليه فباع الموهوب له ما وهب له لا يجوز بيعه وهو بمنزلة من باع هبة يبيعها وفي المهرج
 اعطى رجلا درهمين فقال احدهما لك لم تجز استويا في الوزن واختلغا لجهات الله فان قال نصفها لك فان
 استويا في الوزن والجودة لم تجز لانه مشاع يحتمل القسمة وان اختلفا في الوزن والجودة جاز لان
 شيوعه فيما لا يحتمل القسمة وهو الدرهم المصروبة واما في المقطعة فلا يجوز ذلك حتى تفرز **وان وهب**
دقيقا في جنطيا ودنهنا في سمس لم تجز وان استخرجها وسلمها الى الموهوب له لان الموهوب معدوم
 وقت التملك فلم يكن محلا له فتبطل هبته بخلاف هبة المشاع حيث لو قسمه وسلم يجوز لانه موجود ومحل للملك
 لكن لم يمكن تسليمه واذا زال المانع جاز فان قيل لو كان الدهن معدوما في السمس لما جاز بيع الدهن بالدهن
 فيه مع انه جاز قلنا حدوث الدهن يضاف الى العصر واما قبله ففيه شبهة قيامه بالسمس والشبهة
 كالحقيقة في باب الربا ولكن لا تكفي في صحة الهبة اعلم ان الضابط في هذا المقام ان الموهوب اذا اتصل بملك
 الواهب اتصال خلقة وامكنه فصله لا يجوز هبته ما لم يوجد الاتصال والتسليم كما اذا وهب للزراع والتمر
 بدون الارض والشجر او بالعكس وان اتصل اتصال مجاور فان كان الموهوب مشغولا بحق الواهب لم تجز
 كما اذا وهب للسرور على اذنيه لان استعمال السمسح انما يكون للدابة فكان الواهب عليه يد مستحقة فيجب

لو قال ادري لك عمرى نسكنها ففعل فهو قرض

لو قال ادري لك عمرى نسكنها ففعل فهو قرض

نقصا في القبض وان لم يكن مشغولا جاز كما اذا وهب دابة مسرجة دون سرجه لان الدابة تستعمل
 بدونه ولو وهب الدابة وعليها حمل لم تجز لانها مستعملة بالحمل ولو وهب الحمل عليها دونها جاز لان
 الحمل مستعمل بالدابة ولو وهب دارا دون ما فيها من مناعه لم تجز وان وهب ما فيها وسلمها دونها جاز
 كذا في المحيط **واذا وهب اثنان من واحد ارجاز لان الموهوب له قبضها جملة ولا شيوع فيه لان**
قبض كلها قبض نصفها لا اشتغالها عليه وهبة الواحد ارجاز اثنان بان يقول وهبت لكاهذه الدار جميعها
 او بين فقال هذا نصفها ولهذا نصفها كذا في المصنف **لا تجوز** عند ابي حنيفة ولا تجوز قيد هبة الواحد لان هبة
 الاثنان من اثنان غير جائزة اتفاقا وفي المحيط اما الصدقة على اثنين فجازة اتفاقا على رواية الجامع الصغير لان
 الصدقة تقع لله تعالى والفقير نائب عنه في القبض ولا شيوع في حق الله تعالى وغير جائز على رواية الاصل
 لان الصدقة تكون لله في ضمن ملك الفقير لا ابتداء الملك لا يثبت في الشايخ فلم يقع لله في ضمنه لها
 ان هذا تملك واحد منها فلم يتحقق الشيوع كما لو رهنها عند رجلين وكذا ان هبة النصف من
 كل منها فيصرف قبض كل منها الى نصيبه وهو شايخ فيكون القبض ناقضا لخلاف الرهن لان حكمه احبس الدائم
 وقد ثبت لكل منهما كاملا ولهذا الوقي أحد هاتين كانت كلها رهنها عند الاخر حتى يستوي **ولو وهب**
لاحد هاتين اي ثلثي داره والاخر الثلث اي ثلث داره ارجازها محمد وقال لا تجوز وفي الحقايق اوضح
 في التفصيل اذ في الاطلاق لا تجوز عند ابي حنيفة خلافا لها ووضع في التفصيل مع التفصيل اذ لو قال على ان
 يكون النصف لهذا والنصف لهذا بدون التفصيل يجوز عند ابي يوسف ومحمد والوضع في العقار اتفاقا فانه لو
 وهب لرجلين الف درهم لاحدهما ستمائة وللآخر ربعاية فاختلاف هكذا عند ابي حنيفة ومحمد فقد مر كل منها
 هاهنا على اصله السابق من تجوز هبة الواحد من اثنين وعدم تجوزها واما ابو يوسف فلم يجوزها هاهنا مع
 تجوز هبة الواحد من اثنين فيما سبق لان الواهب في هذه المسئلة افرد سهم كل منهما فلم يمكن جعل السهمين
 هبة دفعة فصار واهب المشاع وفيما سبق كان ممكنا لاطلاقه الهبة **واجاز محمد هبة الاب مال ابنة الصغير**
بشرط عوض مساو قيمته لقيمة الموهوب وقال لا تجوز قيد بالاب لان هبة غيره مال الصغير بالعوض غير
 جائزة اتفاقا وقيد بشرط العوض لان هبته بغير عوض غير جائزة اتفاقا وقيد بكون العوض مساويا لان قيمة الموهوب
 لو كانت اكثر فاحشا من العوض لا يجوز اتفاقا له ان هذه الهبة بيع انما يملكه الاب وكلها انها هبة ابتداء وهو
 تبرع فلا يملكها **واذا وهب ابواي وهب الصغير اب اخيرا ملكه بالعقد** لانه في قبض الاب فينبذ قبضه
 عن قبض الصغير فلا فرق في ذلك بين ان يكون الموهوب في يد الاب او في يد مودعه لان يد المودع كيد المالك وان
 كان في يد الغاصب والمرفق والمستاجر لا يجوز لان كلامهم قابض لنفسه فلا يكون قبضه لقبض الاب **او اجنبي اي**
اذا وهب الصغير اجنبي قبضه ابوه لاجله وان لم يكن في عياله لانه ولاية التصرف في مال ابنه وقبض الهبة من
 التصرف فيه **وبقبض الولي** وهو الاب ووصيه والجد الصحيح ووصيه ولا تجوز قبض غيره مع وجود واحد منهم
 سوا كان الصغير في عيال القابض او لم يكن ولو غاب هو لا عينة منقطعة جاز قبض من يتلوه في الولاية ان
 كان الصغير في عياله كذا في التجريد **عن اليتيم** قيد به لانه لو كان للصغير اب فليس لعينه القبض وفي المحيط
 يجوز قبض الزوج لزوجته الصغير مع وجود الاب اذ ابني بها لان الاب ليس له انتزاع الصغير من الزوج
 فصار حضرة كحبيته ولا كذلك غير واما الامر فليس لها ولاية القبض مع الاب وان لم يكن له حق انتزاع الصغير
 منها لان الولاية مسلوقة عنها وكذا لا يصح قبض الاجنبي مع وجود الاقارب لان القريب ان ينزع الصغير منه
وان كان في حجره او حجر اجنبي جاز قبضهما عنه اي عن اليتيم سوا كان يعقد او لا لان لكل منهما

ولو اتيته هبة من وصيه

يد معتبرة عليه حتى لم يصح انتزاعه من يده فله حق التصرف النافع له فيجوز قبضه له **ولو قبض الصبي ما وهبه**
بنفسه جاز قبضه وان كان ابوه حيا اذا كان معتقلا لانه تصرف نافع له فيعتد نظرا له **ولو وهب لابنه وبنته**
يا مرة ابو يوسف الاب **بالقسمة** اي بقسمة الموهوب بينهما **نصفين** لان تفضيل احدهما في الهبة مكره وفي المحيط
اذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين فلا بأس به لما روي ان ابا بكر رضي الله عنه فضل عايشة على
غيرها من اولاده في الهبة حالة الصحة وفي الحقايق وضع المسئلة في الهبة لان التفضيل في المحبة لا يملك
اتفاقا **لا كالميراث** اي قال محمد بن جعفر اثلاثا للبنت الثلث وللابن الثلثان اتباعا لقسمة الشرع بعد
موته **فصل في الرجوع في الهبة وبكره الرجوع فيها لقوله عليه السلام العايد في هبته**
كالكلب يعود في قيئه وفعل الكلب بوصف بالقبح لا بالحرمه **ونجيزه** اي للرجوع **هبة لا جني ولا**
يوجد فيه شيء من موانع الرجوع **بتراضهما** اي الواهب والموهوب له على الرجوع **او حكم الحاكم** لان
العقد بعد تمامه لا يفسخ الا بفسخ من له ولاية الفسخ وهو القاضي والمتعاقدان ولو استرد الواهب
بدون احدهما يكون غاصبا وقال الشافعي لا يجوز الرجوع الا للاب لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في
هبته الا الوالد فيما يهب لولده ولنا قوله عليه السلام الواهب حق هبته ما لم يثبت عنها اي لم يعرض عنها
وتأويل ما رواه ان الواهب لا يستبد بالرجوع من غير تراض ولا حكم حاكم الا الوالد فان له ان يأخذ من ابنته عند
الحاجة من غير رض ولا قضا كسابر اموال ابنته اقول لو اردف المصنف قول الشافعي بقوله لا للوالد فقط فيما يهبه
لولده لكان والى ان قوله غير منهم من قولنا **فان هلك** اي العين في يد الموهوب له **بعد الحكم** اي حكم القاضي بالرجوع
لم يضمن لانها صارت امانة في يده بعد القضا فلا يضمنها الا بالتعدي **ومنع الرجوع** اي لا يجوز بالحرمة **لان الرجوع**
يؤدي الى القطعية اراد بها الحرمة مع الرحمة لانه لو كانت بدونه كالرضاع وغيره لا يمنع الرجوع **والزوجة**
لان الرجوع معها يؤدي الى التفرقة الداعية الى الفرقة والمعتبر فيها حالة الهبة حتى لو وهبت زوجته له لا ترجع
اذا كانت مبانة ولو وهبت له ثم تزوجها ترجع **والمعاوضة** لان الواهب لما اخذ العوض ظهر ان مراده من
هبته ذلك فلم ير العقد له لكن شرط فيه ان يقول دافع العوض خذ هذا بدل من هبتك كما سيجي بشرط ايضا
ان لا يكون العوض بعض الموهوب حتى لو عوضه بعض الموهوب عن البعض الباقي لا يسقط به الرجوع خلافا
لغيره لانه ملكه بالقبض فصار كسابر املاكه ولنا ان حق الرجوع كان ثابتا له في الكل فيصور بعضه اليه
انفسيت الهبة في قدره فلا يسقط حقه في الباقي **وخروجها عن ملك الموهوب** ببيع او هبة او غيرها لان
تصرفه كان بتسليمه من الواهب فلا يملك ابطاله وكذا يمنع تدبيره عن الرجوع لان المدبر لا يقبل الانتقال من
ملك الى ملك وفي المحيط لو باع الموهوب له الموهوب من اخر فوده المشتري بعيب ليس للواهب ان يرجع ولو وهبه
من اخر ثم رجع فلا يملك ان يرجع والفرق ان الفسخ في الشراء لم يكن حق المشتري باعتبار مقتضى العقد وانما
ثبت له لغوات سلامة المبيع فلم يظهر حكمه في حق الثالث وهو الواهب وفي الهبة كان حقا للموهوب له
الاول بمقتضى عقده فظهر الفسخ في حق الكل **وموت احد المتعاقدين** اما بموت الموهوب له فلا الرجوع
خرج عن ملكه منتقلا الى ورثته واما بموت الواهب فلا تمنع الرجوع منه ووارثه ليس بواهب فلا يرجع
وحدوث زيادة متصلة اراد بها الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب زيادة القيمة كالسمن والجمال
والاسلام والعلم وغيرها حتى لو زاد من حيث السعر فقط فله الرجوع ولو زاد في نفسه من غير ان يزيد
في القيمة كما اذا وهب امه فثبتت وكبرت فلا رجوع لانه زاد من وجهه وانتقص من وجهه وحين زاد
سقط الرجوع فلا يعود بعد ذلك من الكفاية وانما لم يصح الرجوع مع الزيادة لانها ليست موهوبة حتى

من ياريت

تسترد ولادونها لنعذرنا نفصالحا عن الموهوب ولو منع القاضي الرجوع لثبوت الزيادة ثم
زالت عاد للواهب حق الرجوع كذا في المحيط وذكر في المنتقى لو نقله الموهوب له من مكان الى مكان
بالكر حتى ازدادت قيمته يرجع عندها يوسف لان الزيادة لم تحصل في العين ولا يرجع عندها لان الرجوع
ابطال حق الموهوب له في الكرا قيد بالمتصلة اذ لو كانت الزيادة منفصلة كالولد والارث والعقار فانه يرجع
في الاصل دون الزيادة لان الرجوع فيه يبطل ملك الموهوب له في الزيادة بخلافه وايد المبيع حيث تمنع الرد
بالعيب لان البيع معاوضة فلورد الاصل دون الزيادة يؤدي الى الرضا **بالانقضاء** بالجر عطف على زيادة اي لا يمنع
الرجوع بخلاف نقصان في الموهوب سواء كان في ذاته او في قيمته الا ان الجارية الموهوبة اذا ولدت انتقصت
بالولادة لم يرجع فيها حتى يستغنى ولدها ولو وهب حقة فركب فيها فضا ان امكن نزعه بلا ضرر
يرجع والا فلا كذا في المنتقى **ولو وهب لعبد اخيه** او لعبد غيره من كل ذي رحم محرم منه او لعبد زوجته
فله الرجوع عند ابي حنيفة وقال لا رجوع له لان حكم الهبة وهو الملك ثبت لاجبيه وله ان الهبة
واقعة للعبد ولهذا اعتبر قبضه والملك ثابت له اولا ثم ينتقل الى مولاه حتى لو كان العبد مديونا لا ينتقل ولا
حرمة بين الواهب والعبد **كما لو وهب لاجنيه وهو عبد** لاجني يرجع وهذه المسئلة وفاقية ووجهها
ان عقد الهبة وان وقع بالا صالة للاخ لكن حكمه ترتب لغيره والمنع عن الرجوع كان لصلته بالرحم وهي لم
تحصل هنا لعدم انتفاع المحرم به فثبت الرجوع ولو كان العبد ومولاه ذا رحم محرم من الواهب فليس
له الرجوع اتفاقا من الحقايق **او لمكاتب** يعني لو وهب لمكاتب اجني **فجوز** فردا الى الرق **بجيزه** اي ابو يوسف
الرجوع **كما لو اعترف** لان الهبة وقعت للمكاتب من وجهه ولمولاه من وجهه فلو اعترف المكاتب صار ملكا له من كل
وجه وجاز الرجوع بالاتفاق فكذا اذا اعجز وصار ملكا لمولاه من كل وجه **وخالفه** اي قال محمد لا يرجع لان الهبة
وقعت للمكاتب حقيقة ولهذا كان القبول والقبض اليه ويثبت الملك له ابتداء وبالعجز انتقل الى مولاه فصار
كانتقاله الى اجني وقيد بالعجز لانه ما دام مكاتب او ادى فعتق له الرجوع اتفاقا من الحقايق
قيدنا المكاتب بكونه لاجني لانه لو كان لذي رحم محرم لم يرجع اتفاقا وان عجز كذا في المحيط **وابطلوه**
في القيمة الزيادة المتصلة يعني اذا امتنع الرجوع في الموهوب بزيادة متصلة او بنحوها لا يرجع في
قيمته عندها **وقال مالك** يرجع لان حق الرجوع كان ثابتا له صورة وماليه فاذا امتنع استرداده صورة
لا يمتنع في ماليته فيرجع كما في الغصب ولنا ان حق الرجوع متعلق بعين الموهوب لا بقيمته بخلاف
الغصب لان وجود رد المخصوص كان ثابتا في صورته وماليته لكون اخذه بغير حق فاذا عجز عن رد
صورته رد قيمته **وجعلنا القول للواهب المنكر للموهوب له في دعواها** اي دعوى الموهوب له
في ان الموهوب راد في يده زيادة متصلة وانكر الواهب عليها **وقال** زفر القول للموهوب له لان الواهب مدعي
حق الرجوع والموهوب له يملكه ويكره القول له ولنا ان الموهوب له يدعي بطلان حق الرجوع والواهب يملكه
فيكون القول له **ولو قال خذ هذا بدل من هبتك وفي مقابلتها او عوضها** او خذ هذا ما يقيد بمعناه
او عوضه عنها اجني متبرعا بان قال خذ هذا بدل من هبتك فقبض العوض في الصورة المذكورة **فلا**
رجوع للواهب له ايضا في عوضه وان كان كثير او بخلاف جنسه لان مقصوده وهو ان يملكه في الهبة
حصل له قيد بتصرفه انه بدل او عوض لان ما اخذه الواهب اذا لم يكن مشروطا في الهبة لا يكون عوضا
في الحقيقة ولهذا لا تثبت فيه الشفعة وجاز التعويض باقل من الموهوب من جنسه في الربويات ولو كان
معاوضة لما جاز ذلك فلا بد من بيان الموهوب له ان ما اعطاه عوض حتى لو لم يبينه كان هبة مبتدأة فصح لكل

منهما ان يرجع في هبته ولو قال وهبتك بكذا فهو بيع اتفاقا من الحقائق وفيد بالقبض لا بالتعويض
تمليك مبتدا فشرط فيه ما شرط في الهبة من القبض والا فراز وفي المحيط لا يرجع المعوض الاجنبى على
الموهوب له فان تعويضه بامر لان الامر ما هو تبرع في نفسه لا يوجب الضمان الا اذا قال عوض عني على
ان يضمن **ولو استحق نصف الهبة** اي الموهوب رجح الموهوب له بنصف العوض ان كان قائما وقيمته
ان كان هالكا لان مقصوده من الهبة التودد وقد حصل **او كل العوض** اي لو استحق نصف العوض **منعاه**
لرجوعه الا ان يرد الباقي اي في العوض فيرجع في الموهوب وقال فيرجع في الموهوب بقدر
المستحق قياسا على رجوعه في العوض اذا استحق نصف الموهوب ولنا ان بعض العوض اذا استحق
يكون باقية عوضا عن كل الموهوب لان ثبوت اصل الملك للموهوب له مستغن عن العوض فيصير
كل جزء من العوض مقابلا لجميع الهبة فلا يرجع ولكن يثبت للواهب الخيار لانه ما رضى بسقوط حقه
في الرجوع الا بسلافة كل العوض له وفي الاسرار هذا اذا لم يكن العوض مشروطا في العقد وان كان
وقد استحق بعض العوض فانه يرجع بقدر ما استحق وفي الحقائق انما وضع في استحقاق النصف لانه
لو استحق كله يرجع بكل الهبة اتفاقا **واذا تلف الموهوب فاستحق** يعني اذا هلك الموهوب في يد
الموهوب له ثم ظهر مستحق **ضمن الموهوب له** قيمته للمستحق لانه عندك **لم يرجع على الواهب**
بما ضمنه لان الهبة عقد تبرع فلا يشترط فيه **واذا شرط العوض** بان قال وهبتك على ان تعوضني كذا **اعتبرا**
حكم الهبة قبل القبض فيشترط التقايب في العوضين ويبطل بالشيوع **والبيع بعده** اي اعتبارا
حكم البيع بعد القبض فيرد بالعيب وخيار الروية **لا البيع مطلقا** اي قال رضى له حكم البيع قبل القبض وبعده
لان التملك بعوض في معنى البيع والمعتبر في العقود هو المعنى ولنا انه اشتمل على جهتين فيجمع بينهما ما يمكن
عملهما بالشبهين فيكون ابتداءه معتبرا بلفظ الهبة وانتهاه معتبرا بمعناه **ولو ضحي بالموهوب ونذر التصرف**
به يعني من وهب شاة لرجل فقبضها ثم ضحي بها او قال لله على ان تصدق بهذه الشاة فاراد الواهب الرجوع
يسقطه اي ابو يوسف الرجوع لانها خرجت من ملكه الى الله تعالى بتعيينها للفقير فصارت كما لو تصدق بها وسلمها
وقال لا يسقط الرجوع لانها لم تخرج عن ملكه بالتعيين فيصح رجوعه كما في النصاب الموهوب اذا وجبت فيه
الزكاة بخلاف ما لو سلمها بخرجهما عن ملكه حينئذ فاذا رجح الواهب لضمان على الموهوب له لان الاستحقاق
منزلة الهلاك كما في نصاب الزكاة بخلاف ما لو نذر بتصدق بدنه فخر بدنه موهوبة له فاذا رجح الواهب
فعلى الموهوب له قيمتها مخورة لانه بالنذر التزم عليه تصدق لحم فارغ وهذا المحل مشغول بحق الواهب فلم
يوجد الوفا بالمندور كذا في المحيط فيند بالتضيعة اذ لو ذبح من غير تضيعة يبقى حق الرجوع اتفاقا واذا
صح الرجوع بالتضيعة جازت الاضيعة عن الموهوب له لان رجوع الواهب فيها بمنزلة هبة الموهوب له
الشاة الموهوبة من الواهب من الحقائق **ولو وهب عبده المدين من دينه** فقبضه فسقط
دينه اي الدين عن العبد لا متناع ان يثبت للمولى على عبده دين ثم رجح فيه اي الواهب في العبد **بعده**
اي ابو يوسف الدين على العبد لان بطلان الدين كان لعله الملك فاذا بطل الملك بالرجوع بطل معلوله **وابطله**
اي قال محمد لا يعود الدين لان الساقط لا يعود كما نجس اذا دخل عليه الما حتى كثر وسال ثم عاد الى الفاقة
لا يعود نجسا **ومنع محمد من الرجوع** اي من رجوع الواهب في العبد **في رواية** اي رواية هاشم عنه لان
سقوط الدين عن العبد صار كزيادة متصلة به فيمنع الرجوع فيه **او جازية** اي لو وهب جارية **الاحلها** **اصح**
الهبة لا الاستثناء فيدخل الحمل في هبتها لانه تبع لها لنزوله منزلة الوصف فيكون استثناءه شرطا فاسدا

والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد لانه عليه السلام اجاز العري وابطل شرط المعمر ولو اعتق الحمل ثم
وهب الام حراز ولو دبره ثم وهبها لم يجز والفرق ان الحمل لا اعتناق خرج عن ملك الواهب فلم تنصل
الموهوبة بملكه والمدبر مملوك للواهب واتصاله بالموهوب يمنع صحة الهبة **فصل**
العري والصدقة **وتجوز العري** وهي هبة شئ مدة عمر الموهوب له او الواهب بشرط ان يعود اليها الى ورثته
اذا مات الموهوب له **للمعمر** وهو يفتح الميم من وهب له هذه الهبة يعني يكون الموهوب للمعمر **في حياته**
ولو ورثته من بعده ويبطل الشرط اي شرط العود الى الواهب لقوله عليه السلام العري ميراث لمن وهب له
ويحبر ابو يوسف **الرقبي** وهي ان يقول داري لك رقبتي معناه ان مت قبلي فميتي وان مت قبلك فميتي لك كل
واحد منهما يراقب موت الآخر وينتظم وانما جازت لان قوله داري للهبة وتمليك في الحال كالعري فيبطل
اشترطا استرداها **وابطلها** لان معناها تمليك مضاف وتعليق الملك غير جائز فتكون الدار عارية عندها
والموهوب ما دونها في الانتفاع بها بخلاف العري فانها تمليك في الحال والتعليق بعده لا يفسدها وعلى
هذا الخلاف لو قال داري لك حبس وهي من مسايل المنظومة وقد اهلها المصنف ولو لم يرد في قولها
لكان احسن لكونه في طرفي النفي من قوله **ولو قال جميع مالي او ما املكه لفلان كان هبة** لان ملكه
انما يكون ملكا للغير بالتمليك وفي النوازل لو قال جميع مالي في منزلي لفلان وله دوان وعلمان في الرشق
ان كانوا يذهبون بالنهار ويأوون بالليل الى ذلك المنزل يدخلون في اقراره **او ما ينسب الي ويعرف**
بي يعني لو قال ما هو منسوب الي ومعروف بانه في يدي فهو لفلان **كان اقرارا** لانه لا يفهم منه التملك
وانما المفهوم منه انه ملك لفلان ولكنه منسوب اليه فيكون اقرارا **ويشترط القبض في الصدقة** لانها
تبرع لا تصح الا بالقبض او رده بصيغة الوفاق مع ان للمالك فيه خلافا كما سمعت في اول الباب **ولا تصح**
في مشاع تحتل القسمة **كالهبة ولا رجوع فيها** اي في المصدقة لان المقصود منها الثواب وقد حصل **بعد**
القبض ولا في الهبة اي لا رجوع في الهبة **للفقير** لانها في معنى الصدقة اذ المقصود منها الثواب **ولا الصدقة**
بالجراي لا رجوع في الصدقة **على الغني** لانه يرايه الثواب اذ قد يكون لما لك نصاب عيال كثير والناس
يتصدقون عليه لنيل الثواب **وتجوز الصدقة على فقيرين** لان الفقير مصرف والاخذ واحد وهو
الله تعالى كما قال الله عن رجل في شأنه وبأخذ الصدقات **وهي اي الصدقة** مما يقسم **على غنيين**
لا تجوز عند ابي حنيفة **وقال لا تجوز قياسا على الصدقة على فقيرين** وله ان الصدقة على الغني
هبة معنى والهبة من اثنين لا تجوز عنده اعتراض في هذا المقام بان هذا الكلام مناسق لان الصدقة على
على الغني اذا كانت كالهبة له معنى كان القياس لا تجوز الرجوع فيها كما جاز في الهبة له مع انه قال فيما
سبق لا رجوع في الصدقة على الغني اقول يمكن ان يقال في الصدقة على غني من جهتين من جهة لفظها
يفهم ان غرض المتصدق الثواب ومن جهة معناها ان غرضه العوض اذ هو الظاهر فاعتبر الامام الاعظم جانب
المعنى لانه هو المعتمد في العقود وفيما سبق اعتبر جانب اللفظ ولم تجوز الرجوع لكونه مكرها **ولم يعينوا**
الثلاث على من نذر التصديق بماله او ملكه وقال مالك يجب عليه اخراج الثلاث لان في ايجاب الكل
اضرار له والثالث هو المقدر في الوصايا **ولا عمنها** يعني ما اوجبتنا اعطا الجميع وقال زفر يجب اعتبار عموم
اللفظ كما في الوصية **بل يخرج من المال** اي الناذر عند نافي نذره بماله **جنس ما يركب** اي جنس ما
يجب فيه الزكاة كالنقدين وعروض التجارة والسوايم فيتصدق بها دون غيرها لان الله
تعالى وجب الصدقة فاعتبر ايجابه بايجاب الله تعالى بخلاف الوصية لان الشرع لم يوجبها

في المال وفي المحيط لو كان له ديون على الناس لا تدخل في الصدقة لانه ليس بمال مطلق واما الارض
العشرية فداخلة عند ابي يوسف والارض الخراجية فغير داخلة بالاجماع **وفي الملك الكل** يعني
تخرج النادر في نذر ان يتصدق بملكه جنس ما يتركه وغيره لان الشرع لم يوجب الصدقة في الملك
حتى يعتبر ان يحجب العبد به فاعتبر عموم اللفظ **وتجسس النادر قدر نفقته** لنفسه وعياله **الى ان**
يكسب مالا لانه لو تصدق بالكل من اول الامر لاحتاج الى السؤال والموت جوعا وهو ضرر فاحتسب
فيخرج مثله اي مثل قدر النفقة لانه استهلك من مال لزمه التصديق به فصار دينيا في ذمته
كما لو استهلك مال الزكوة فبقى الزكوة دينيا عليه قالوا ان كان دهقا ناسك قوت سنة لان القوت
له يتجدد في كل سنة وان كان تاجرا ناسك قوت شهر لان التجار تنفق في بعض الاحيان فقدر بشهر
وان كان محترفا ناسك قوت يومه والله اعلم **كتاب الوقف**
وهو في اللغة الحبس وفي الشرع حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة عند ابي حنيفة
فيجوز رجوعه كالعارية ويورث عنه وعندهما حبس العين عن التملك مع التصديق بمنفعتهما فتكون
العين زائلة الى ملك الله من وجه **الوقف جائز** روي عن ابي حنيفة انه غير جائز لان الوقف تصديق
بالمنفعة وهي معدومة فتصدقها غير متصور لكن الرواية الصحيحة انه جائز فان قلت اذا كان جواز
اتفاقا على هذه الرواية فكيف اوردته بالجملة الاسمية الدالة على خلافها قلنا هذه الجملة في معنى
نسبة رواية فلا تدل على الخلاف لان قوله ولزومه يدل على جواز الوقف عنه فيكون قوله الوقف جائز
في معنى ترجيح هذه الرواية عنه **ولزومه** اي لزوم الوقف بان لا يصح للواقف رجوعه ولا القاض
اخر ابطاله **بالقضاء** اي يحكم الحاكم وطره ان يريد الواقف الرجوع بعد ما سلمه الى المتولى محتجا
بعدم اللزوم عند ابي حنيفة فيختصمان الى القاضي فيقضي باللزم على قولهما فيلزم لانه قضى في محل
مجتهد فيه ولو حكما رجلا فحكم بلزومه فالصحيح ان الوقف لا يلزم به **او بعد الموت اذا علق به**
اي بالموت كان اذا مات فقد وقفت دارى على هذا وهذا الوقف انما يكون لازما بعد الموت بالاتفاق
لا قبله لانه بمنزلة الوصية بالغلة ولزوم الوصية انما يكون بعد الموت وفي الثانية قال الطحاوي
الوقف في مرض الموت كالمعلق بما بعد الموت والصحيح انه بمنزلة الوقف في الصحة فلا يلزم عنه ويلزم
عندهما من الثلث لان حق الورثة تعلق بماله بخلاف وقف الصحة الا ان يقول وقفها في حياتي وبعد مماتي
موبد الخيبيد يكون لازما عنده ويصير لا بد فيه كغير الوصية بالخدمة في لزوم الوصية بعد الموت فعلى
هذا لا يكون لزوم الوقف منحصر في القيد من المذكورين ذكر الامام السرخسي والذي جرى الرسم في زماننا
انهم يكتبون اقرار الواقف بان قاضيا قضى بلزوم هذا الوقف فليس بشي لان اقراره لا يصير حجة على القاضي
الذي يريد ابطاله وفي المحيط لو قال ان مت من مرضي هذا فقد وقفت دارى على هذا لا يصح لان تعليق الوقف
بالشرط غير جائز لما فيه من معنى تملك الغلة من الفقرا ولو قال ان مت فاجعلوا هذه الدار وقفا يصح لان هذا
تعليق التوكيل بالشرط وهو جائز **وقالا هو لازم مطلقا** اي سواء وجد احد القيدتين او لا لانه قصد بالوقف
استدامة الخير فوجب ان يخرج عن ملكه ويخلص لله تعالى كما لو جعل داره مسجدا يكون خالصا لله تعالى
وله ان عرضه التصديق بمنفعة ماله وذا يقتضي بقاءه على ملكه ولهذا اعتبر شرط الواقف فيه ونفي زيارته
بعنه في نصب القيم وتوزيع الغلة بخلاف المسجد فانه خالص لله تعالى ولهذا لا ينتفع به بشي من مباح
الملك **فيخرج** ابو يوسف **الوقف عن ملكه بالقول** اي بمجرد قوله وقفته من غير تسليم **الى ولي** لان الوقف

ازالة الملك التقرب بالتمليك من الله تعالى حقيقة لانه غير متصور فيصح بدون التسليم كالاغناق
ومشائنا اخذوا به ترغيبا **وشروطه** اي قال محمد لا بد من التسليم الى المتولى لان تملكه من الله
قصد غير متحقق فانه اثبت في ضمن التسليم الى العبد كالصدقات ومشائنا بخارى اخذوا بقوله
وفي الثانية الى الموقوف عليه كالتسليم الى المتولى **وتجسس** اي ابو يوسف الموقوف **في المشاع** لان
الوقف عنه اسقاط الملك والشيوع لا يمنع **ومنعه** اي محمد وقف المشاع **فيما كتمت النفس**
لان القبض عند شرطه وهو لا يتم مع الشيوع كالصدقة والهبة **ولا يجوز** اي وقف المشاع اتفاقا
في المسجد والمقبرة لانه لو جاز لاحتيج الى المهابة بان يصلى فيه يوما ويكون اضطربا يوما ويدفن
في المقبرة سنة وتلبس وتزرع اخرى وذا قيل تخلاف سائر الاوقاف لان المهابة في استخلاصه غير
قبيح **وتجسس شرط المنفعة والولاية لنفسه** يعني جاز للواقف عند ابي يوسف ان يشترط انتفاعه
من وقفه وتوليه لنفسه لما روي انه عليه السلام كان يأكل من مدينته اي وقفه ولا يحل ذلك الا بالشرط
فعلم انه مشروع الا انه لم يكن امينا للقاضي عزله ولو كان شرط الواقف ان لا يعزله احدا لا يلتفت
اليه لانه مخالف للشرع دفعا للضرر عن الفقرا ولو صار عدلا لم يعد لا ينتقل الولاية اليه كذا في المحيط
وخالفه فيما اي محمد في الشرطين ولم يجوزهما اما في شرط المنفعة فلان في الوقف معنى التملك عند
والتملك من نفسه غير متحقق فلا يجوز واما في شرط الولاية فلان التسليم عند شرط فاشترط الولاية
لنفسه بما فيه ذكر محمد في السير الكبير والولاية للواقف والولاية للقيم وكلام المتن مشعر بان الخلاف
فيما اذا شرط الولاية لنفسه وكلام المحيط والهداية والتمه وغيرها يفتح بان لا خلاف انه اذا شرط
الولاية لنفسه يصح واما الخلاف فيما اذا لم يشترط لنفسه ويمكن ان يقال وضع المسئلة فيما اذا شرط
الولاية لنفسه وسلم فلا يكون اشترط الولاية لنفسه منافية للتسليم **وتجسس** اي ابو يوسف الوقف
من غير ذكر تايد ويكون للفقرا وان لم يسمهم وقال لا يجوز قيد بالفقرا لان الغنى ليس بمصرف للوقف
حتى لو صرح بالوقف على الاغنيا وحدهم لا يجوز ولو وقف على طائفة من الاغنيا ثم بعدهم على الفقرا يجوز
فيعتبر شرطه فيكون صلة للاغنيا وكذا في المحيط له ان الوقف ازالة الملك الى الله وذا يقتضي التايد
ولا حاجة الى ذكره كالاتفاق ولهما ان الوقف تصديق بالمنفعة وذا يحتمل ان يكون موقفا وموبدا
فلا بد من التنصيص اعلم ان الخلاف فيما اذا وقف مطلقا او على شخص بعينه ولم يذكر معه اسم الله
تعالى او لفظ الصدقة حتى لو قال هذه موقوفة لله او قال هذه صدقة موقوفة على فلان جاز الوقف
اتفاقا لان المراد من ذكر اسم الله تعالى ان يكون للفقرا عادة وكذا عرف من ذكر الصدقة انه اراد به
الوقف على الفقرا دلالة لان الصدقة انما تكون للفقرا فذكر فلان يدل على انه مختص بالغلة مادام
حيا فمتى مات يصرف الى الفقرا كذا في المحيط **ولا تدخله في ملك الموقوف عليه** وفي احد قول
الشافعي يدخل الموقوف في ملك الموقوف عليه ان كان معيانا لكن ليس له ان يبيعه اذ لو لم يكن كذلك كان
مستبلا لان ملك الواقف زال وهذا لا يجوز ولنا ان الوقف ليس بتمليك ولهذا الموقوف للموقوف عليه ان يبيعه كسائر
املاكه فلا تدخل في ملكه وما ذكره منقوض بالعبد المشتري لخدمة الكعبة وقاية هذا الخلاف تظهر فيما اذا
كان الموقوف عبدا وتعتل عن الكسب فنفتته على الموقوف عليه عند الشافعي وفي بيت المال عندنا
ويزيل ابو يوسف **ملكه عن المسجد** يعني عما بناه على كونه مسجدا **بقوله** جعلته مسجدا لان
الوقف عند اسقاط الملك **وشروطه** في زوال الملك عنه **افرازه** اي تميزه عن ملكه لان المسجد يجوز

التسليم

اباؤه

فيما كتمت النفس
في المشاع
في المسجد والمقبرة

لله ولهذا لم يشترط ابو حنيفة فيه القضا او الاضافة الى ما بعد الموت ولا يكون خالصا لله تعالى الا
بالافراز **وصلوة واحدا وجماعة فيه باذنه** يعني شرط ايضا في صيرورته مسجدا ان يصلي واحدا فيه
بعد اذنه للناس بالصلوة فيه لان صلوة كلهم فيه متعذر فباب الواحد مناب الكل وفي رواية عنهما
الشرط هو الصلوة بجماعة جهرا باذان واقامة حتى لو صلوا سرا بلا اذان واقامة لا يصير مسجدا ولو جعل
له اماما وموذننا وهو رجل واحد فصلي فيه باذان واقامة صار مسجدا اتفاقا لان الصلوة على هذا
الوجه كالجماعة الا يرى ان الموذن لو صلى في المسجد على هذه الهيئة ليس له ان يصلي بالجماعة في
ذلك المسجد على هذه الهيئة وهذه الرواية هي الصحيحة لان المساجد انما تبنى لاقامة الصلوة بالجماعة
اعلم ان هذا الشرط فيما اذا لم يسلمه الى قيم حتى لو سلمه فالاصح ان قبضه يتوب عن قبض الناس ويصير به
مسجدا بلا ان يصلي فيه كذا في المحيط **وافراز الطريق شرط** يعني اذا جعل وسط دارة مسجدا فاذن للناس
بالصلوة فيه لا يكون مسجدا عند ابو حنيفة الا ان يمتد طريقه لان ملكه مختلف بجوانبه فاذا لم يمتد عن حق العبد
لا يكون خالصا لله تعالى ولهذا الوجه جعل ارضه مسجدا ثم استحق منها جزا شايح يعود الباقي الى ملكه وقالوا
يصير مسجدا بدون الافراز لان الانتفاع به انما يكون بالطريق فلما رضى بكونه مسجدا دخل فيه طريقه بالضرورة
كما يدخل في الاجارة بلا ذكر **ولو فخر ما حوله اي ما حول المسجد بهلاك اهله واستغنى عنه لا يعيبه**
ملكا اي قال ابو يوسف لا يكون المسجد ملكا لثانيه لان ملكه سقط عنه فلا يعود الا يرى ان الكعبة في
زمان الفترة خربت ما حولها بعبادة الاصنام ولم يرجع الى ورثة الباني **وخالفه** محمد لان ما هو المقصود منه
وهو الصلوة انقطع فتخرج عن ان يكون مسجدا كالمحصر اذا بعث الهدى ثم زال الاحصار وادرك الحج
يفعل ما يشاء قبل الخلاف فيما اذا لم يطعم ان يعود اليه اهله واما اذا طعم فلا يكون ملكا اتفاقا كذا في
المحيط حكى ان محمد بن ميمونة قال هذا مسجد ابو يوسف ومرا ابو يوسف على اصطبل فقال هذا مسجد محمد
وفي الكفاية هذه احكامه من وضع الجملة وليس من شئنا فهم الطعن فيد حول المسجد لان الموقوف لو كان جازاة
او ممتسلا في محلة ففعل اهله لا يرد الى الورثة اتفاقا بل يحمل الى محلة قريبة منها لان نقله ممكن فينتفع الناس
به والمسجد ليس كذلك **واللزوم اي لزوم الوقف في الرباط** وهو ما بيني لسكنى بنا السبيل **والخان وهو المبنى**
للتجارة كذا قاله الجوهري **والسقاينة هو الموضع الذي يسقي منه والمقبرة بالحكم** اي حكم القاضي عند ابو حنيفة
كما مر بيانه **فجعل بالقبول اي ابو يوسف يلزم الوقف في الاشياء المذكورة بقوله** وقفها لما مر من ان التسليم
عنده ليس بشرط **لا باستعمالها فيما وضعت له** اي كما قال محمد اذا سكن في الخان والرباط وشرب من السقاينة
ودفن في المقبرة يكون وقف لا زما لان قبض الكل متعذر فاقبض الواحد مقام الكل ويستوى
فيه الغني والفقير لانها في العرف تكون عامة والمعروف كالمشروط وكذا الوقف دارة لسكنى طلبة العلم
واما لو وقف ارض يصفى غلتها الى طلبة العلم لا تصرف الى الغني منهم لا تخيلك الغلة يراد به الفقر عادة
بخلاف ما لو اوصى ثلث ماله لطلبة العلم وهم يحصون يستوى فيه الغني والفقير لان المراد من الوصية
الصلة وهي تحقق ايضا وان كانوا لا يحصون تصرف الى ذوي الحاجة منهم كذا في المحيط اقوال المفهوم من المتن
ان اللزوم في وقفية الاشياء المذكورة يثبت بالاستعمال عند محمد ولا يكفي فيه التسليم الى المتولي كما في سائر الاوقاف
وهو مختار شمس الائمة السرخسي فعلى هذا القول شرط في اللزوم استعمال الرباط والخان والسقاينة والمقبرة
فيما وضعت له لكان خصر اسلم لان قولها كان معلوما ما سبق واما قول المصنف في الشرح في هذا المقام ولو سلمها
الى المتولي جاز لان فعله يتوب من باب الموقوف عليه فمشعر بان تسليم هذه الاشياء الى المتولي كاف فيها مخالفة

اولو

للعق

في

منه

ولا نجس وقف كل عين معبئة مملوكة قابلة للنقل يعني العين الموصوفة بالاوصاف المذكورة لا
يجوز وقفها كليا عندنا بل انما يجوز اذا كانت عقارا عند ابو حنيفة لان وقف المنقول لا يتأبد ولا بد
من التأييد فيه فيجوز في بعض المنقولات ايضا عندها وقال الشافعي يجوز وقف كل عين موصوفة
بالصفات المذكورة لان المقصود من الوقف الانتفاع وكلما يمكن ان ينتفع به يجوز وقفه عرفا من القيد
الاول والوقف في الذمة لا يجوز وكذا وقف المنازع ومن الثاني ان وقف المجهول لا يجوز ومن الثالث ان وقف
غير المملوك لا يجوز ومن الرابع ان وقف ام الولد لا يجوز ومن الخامس ان وقف ما لا ينتفع به لا يجوز ومن
السادس ان وقف الطعام والدرهم لا يجوز لانها لا تبقى عند الانتفاع بها ولا خلاف لنا في هذه القيود
الا في القيد الرابع **فخندنا الوقف لا ينتقل الى ملك الموقوف عليه فلا يشترط كونه قابلا للنقل** وعنده ينتقل
فیشترط كونه قابلا اقول لوقال ولا تجعله ملكا للموقوف عليه لكان اولى واي حاجة الى ايراد هذه
القيود المتفق عليها بل لا حاجة الى ايراد هذه المسئلة وعن زفران وقف الطعام والدرهم جائز
بان يباع الطعام فيدفع ثمنه مضاربة وكذا تدفع الدرهم ويصرف ما ربح على الوجه الذي وقف
عليه **فيجوز وقف العقار اتفاقا لانه متأبد ووقف المنقول باطل** عند ابو حنيفة لعدم تحقق التأييد
وقالا يجوز ما كان تنعكا كالات الحث والبق وعبيد الاثمة بالفتحات جمع الكرم وهو الاربع
مع الضيعة وهي المزرعة كما جاز بيع الشرب تنعكا للارض قيد بالنبعية لانه لو وقفها بجميع ما فيها
وفيه اثمرة قائمة وقت الوقف لا يدخل في الوقف لانها ليست من نواحي العقار وكذا يلزم التصديق
بها على الفقهاء على معنى النذر كذا في المحيط **واجاز محمد وقف ما يتعارف فوقه كالمصاحف والكتب**
والفاس والقدر بفتح القاف وهو ما ينحت به الشجر **والقدور جمع قدر والجنازة بكسر الجيم**
وقيل بفتحها هو السرير لحمل الميت وكذا تبايها **والكراع** وهو الخيل في حكم الابل **والسلاح** وكذا
الذروع انما اجاز مع ان القياس لا يجوز لانعدام التأييد والتبعة في هذه الاشياء لوجود تعامل الناس
في وقفها والقياس قد يترك بالتعامل كالاقتضاء اقول يفهم من المتن ان وقف الكراع والسلاح غير
جائز عند ابو يوسف والمذكور في الهداية ان وقف الكراع والسلاح والذروع جائز عند ابو يوسف
لورود الاثر في هذه الثلاثة وهو ما روى ان عمر رضي الله عنه شكى من خالدين الوليد حين منع منه الركوة
فقال عليه السلام لا تظلموا خالدا فانه حبس كراعه واعتده في سبيل الله ويروى ذروعه الاعتداء للحرب
والقياس انما يترك بالنص والنص ورد في هذه الثلاثة فبقى فيما رواه على القياس **ويقتضى به** اي يقول محمد
ولا يجوز تعليقه اي تعليق الموقوف لغير الموقوف عليه قيد ناهي لكونه اتفاقا لان الوقف ازالة الملك لا الى
مالك الاعناق ويجوز ابو يوسف القسمة في الشاع يعني اذا كان الوقف مشاعا وطلب الشريك القسمة
تصح مقاسمته عند ابو يوسف خلافا لها لان في قسمة معنى البيع وتعليق في خير الموتون معنى المبادلة
الا انه حاصل في قسمة الوقف معنى الافراز غالبا نظر الوقف فلم يجعلها في معنى البيع والتمليك **ويبدأ**
بجارته اي بجارة الوقف مطلقا اي سوا شرط الواقف ذلك اوله بشرط لان مقصود الواقف الانتفاع
بما وقفه على التأييد وهو انما يحصل بتأييده في فعل الواقف بشرط دلالة ولو كان شرط الواقف لا يزيد
على ما شرطه **وان وقف دارا على سكنى ولده عمرها ساكنها لا تنفعه بها فان امتنع** اي الولد
عن عمارتها **واقتصر** ولم يقتصر عليها **اجرها الحاكم وعمرها** باجرتها **ثم ردها اليه** اي الى الولد
ليكون حق الواقف والموقوف عليه مرعا قيد بالحاكم لان منزله السكنى لا ولاية له على ايجارها **ويصرف**

الانما لا يتبين

وقف

الحكم
لان التسليم
لا ينافي
في اطلاق
القاب
في اطلاق
الموقوف
في اطلاق
القاب
في اطلاق
الموقوف
في اطلاق
القاب

ما انهدم من الوقف في عمارته فان استغنى اي ان لم يكن للوقف حاجة الى صرف ما انهدم
اليه **حسب الحاجة** اي يحفظ ذلك المنهدم الى وقت الحاجة فيصرف اليه **فان تعذر اعادة**
العين يعني صرف عين المنهدم الى موضع في الوقف **بيع في العماره** اي يبيعه الحاكم ويصرف ثمنه
في المرمية صرفا للبديل مقام المبدل **ولا يقسم** ذلك الثمن بين مستحقه اي بين الذين استحقوا الوقف
لان حقهم في المنفعة دون العين اذ العين ملك الواقف وحق الله فلا يصرف اليهم ما ليس خالصا لهم
فصل في اجارة الوقف يتبع شرط الواقف في اجارته مثلا اذا شرط الواقف ان لا
يوجر وقفه اكثر من سنة يراعى شرطه لانه انما اخرج من ملك نفسه بشرط معلوم فينتقد به
وان اهله اي ان لم يشترط الواقف شيئا فيها **قيل يطلق** اي قال المتقدمون جاز للمولى ان يوجره
من السنين ما شاء لينزله منزلة الواقف **وقيل يقيده بسنة** اي قال المتأخرون لا يجوز اجارته
اكتر من سنة خوفا من ان يتخذ الوقف ملكا لخدمة الظلمة المستاكلة **وتختار الفتوى ان يوجر**
الضياع جمع صيغة اي ضياع الوقف **ثلاث سنين** لان رغبة المستاجر لا تتوفر في اقل من هذه المدة
وغيرها اي يوجر غير الضياع **سنة** وهو قول الامام ابي جعفر الكبير ومقصوده منه رعاية جانب
الوقف حتى اذا دعت المصلحة في الضياع ان يوجر اقل من سنتين وفي غيرها اكثر من سنة يفعل كذا لان
هذا امر يختلف باختلاف الموضع والزمان كذا في المحيط **ولا يوجر الا بالمثل** لان اجارة الوقف بما
نقص من اجر مثله اضرار للفقير **ولا تنقض** اجارة الوقف اذا كان باجر المثل **ان زادت الاجرة**
لكثرة الرغبة اي رغبة الناس في استيجار لان المعنبر هو اجر المثل وقت العقد فيد بكثر الرغبة
لان الاجرة لو زادت في نفسها الغلو سعرها عند الكل تنقض الاجارة وتعقد ثانيا ويحب بالعقد
الاول المسمى الى حين الزيادة وبالعقد الثاني اجر المثل الى انتهاء المدة مثلا اذا كان اجر مثله دار
اثني عشر درهما واعطى المستاجر اثني عشر اقرع حنطه وكان قيمة كل قفيز وقت العقد درهما
وازداد قيمتها بعد ما سكن نصف سنة وصار قيمة كل قفيز ثلثة دراهم ينقض العقد الاول ويعقد
ثانيا ويحب بالعقد الاول ستة اقرع وبالثاني قفيزان **وليس للموقوف عليه ان يوجر الوقف**
الا بانه اي الا من جهة ان يكون نايبا عن الحاكم او الواقف **او ولاية** بان كان قاضيا ولا يملك الموقوف
عليه الا الخلة دون غيرها قال الفقيه ابو جعفر ان كان الاجر كله للموقوف عليه يصح **فان مات**
الموقوف عليه **وقد عقد** اي والحال انه عقد اجارة الوقف بانه او ولاية **لم يفسخ** وكذا القاضي
اذا اجره ثم عزل قبل مضي المدة لا تبطل الاجارة لان كلا منهما بمنزلة الوكيل عن الفقير وهو الوكيل
لا يفسخ عقد الاجارة وكذا ان مات الواقف وهو الذي اجر **ولا يباع** اي لا يعطى الوقف عاربه
لان في عمارته ابطال حق الفقير **ولا يرهن** لان فيه تعطيل منافعه **وان تلف منافعه او غصب**
عقاره وتعطل عن المنفعة **تختار وجوب الضمان** اي ضمان اجر المثل واجب على المتلف والغاصب
وبه يفتي نظر للوقف **وتجوز الشهادة بالشبهة** اي التماسك لا يثبت اصل الوقف لانه
لو لم يحجز ذلك لادى الى استهلاك الاوقاف القديمة وبه اخذ الفقيه ابو الليث وهذه الشهادة
انما تقبل اذا لم يفسر الشاهد بان شهادته بالتسامع فان فسرها لا يقبلها القاضي فيدنا باصل الوقف
لان الشهادة على شرط الوقف او جفته لا تجوز بالتسامع كذا في الحاشية **كتاب الغصب**
وهو في اللغة اخذ الشيء قهرا ما لا كان او غيره وفي الشرع اخذ مال متقوم بغير اذن المالك بازالة

يده عنه او قصرها كما اذا استخدم عبدا في يد ماله ولو جلس على بساط غيره لا يكون غاصبا
لان يد المالك لم تنزل عنه ولا قصرت لان فعل المالك وهو البسط باق **بحسب الغاصب**
عين المغصوب ما دامت باقية في مكان **غصبه** قيد به لان القيمة تختلف باختلاف الاماكن
فان هلك المغصوب اطلق لها لك ليتناولها اذا هلك بفعل الغاصب او غيره **ضمن مثله ان كان**
مثليا لان فيه رعاية حق المالك صورة ومعنى **والا فقيمه** بالنصب اي ان لم يكن له مثل ضمن قيمته
رعاية لجانب المعنى وهو المالك **يوم الغصب** قيد به لان سبب الضمان وجد فيه **فان نقص**
المغصوب **ضمن النقصان** اعتبارا للبعض بالكل هذا اذا كان النقصان في عين المغصوب وكان غير
ربوي حتى لو كان النقصان بتراجع السعر لا يضمن بعد رده الى مكانه او كان النقصان فيما جري فيه
الربا لا يضمنه لانه لو ضمنه مع استرداد الاصل كان اعتبارا عن المصلحة ولا قيمة لها في الاموال
الربوية **وان ينقطع المثلي** عن الاسواق او عن يد الناس بان كان المغصوب رطبا فانقضى او انه فوج
عليه القيمة **فوجوبها يوم القضا** يعني تعتبر قيمته يوم الخصومة عند القاضي حليفة لان وجوب القيمة انما
يظهر بقضا القاضي فتعتبر قيمته يومئذ **ويعتبر** ابو يوسف **يوم الغصب** لان سبب وجوب القيمة هو
الغصب فتعتبر قيمته يومئذ **الا انتفاع** يعني عند محمد تعتبر قيمته يوم انتفاع جنسه لان الحق
عن اداء المثل تحقق به **واذا ادعى الهلاك** اي هلاك العين المغصوبة **حبسه الحاكم حتى يعلم انها لو كانت**
باقية اظهرها لان الاصل هو البقاء ولا يعتبر قوله فيه **ثم قضى عليه بالبدل** وهو القيمة لسقوط رد العين
عنه كما علم هلاكها **واذا غيب المغصوب** اي جعله الغاصب او غيره غايبا حتى صار كالحاكم **فقضى عليه**
بالقيمة بملكه اياه اي حكم بانه صار ملكا للغاصب حتى لو ظهر المغصوب صار للغاصب احق به وقال الشافعي
لا يصير ملكا له لان الغصب عدوان محض فلا يكون سببا للملك الذي هو نعمة كما ان المدبر لا يصير مملوكا ولنا
ان المغصوب منه ملك بدل المغصوب انا فوجب ان ملك الغاصب ذات المغصوب تحقيقا للعدل كما في
سائر المبادلات والملك بالغصب لم يثبت مقصودا بل يثبت في ضمن الضمان واما المدبر فلم يكن قابلا
للتقل فجا البدل مقابل لفوات يد المالك عنه فقط **ويقبل قوله** اي قول الغاصب **مع يمينه في القيمة**
لانه ينكر ما يدعيه المالك من زيادة قيمة المغصوب **الا ان يبرهن المالك انها اكثر مما يقوله الغاصب**
من المقدار فيعمل باليمين فان اقام الغاصب البيينة لا تقبل لانها تنفي الزيادة والبيينة على النفي لا تقبل
وفي النهاية قال بعض مشايخنا تقبل لاسقاط اليمين كما قبلت من المودع اذا ادعى رد الوديعة
وهذه المسئلة مشككة ومن المشايخ من فرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة الوديعة وهو الصحيح **فان ظهر**
المغصوب وقيمه اكثر من المضمون **وقد ضمنه بكتوله** اي سكتول الغاصب عن اليمين **او يقول المالك او يمينه**
اقامها المالك **فلاخبار** اي المالك في نقضه لانه رضى بالمبادلة بهذا القدر فتكون العين ملكا للغاصب **ويقول**
الغاصب يعني اذا كان مضمونا يقول الغاصب **مع يمينه خيرا المالك بين الضمان والاخذ**
اي اخذ العين **وردا العوض** سوا كان قيمة العين اكثر مما ضمنه او مثله او اقل لان المالك لم يخذل ما ادعاه
من القيمة فجاز ان تكون قيمته مثل ما ضمنه او اقل منه عند المعوضين ولا يكون كذلك عنده فينتخير لان
رضاه بهذا القدر لم يتم **ولو برهن كل منهما على هلاكه عند الآخر** اي لو اقام الغاصب بيينة على انه رد
المغصوب الى المالك فهلك عنده واقام المالك بيينة على انه هلك عند الغاصب **يرجح ابو يوسف المالك**
يعني بيئته لانها مثبتة للضمان **ورجح محمد يمينه الغاصب** وهذا ظاهر المذهب لان الضمان ثابت

بالغصب

ضلع

بنفس الغصب فلا حاجة الى اثباته لكن الغاصب يدعي رواله والمالك ينكره فبينه الغاصب تكون اولي
ويضمن الغاصب ما نقص العقار بفعله وسكناه كما اذا نقل نزيله ولم يصلح للزراعة لانه فعل في العين
او اهدم الدار بسكناه لانه ائتلاف وبه يضمن العقار اتفاقا **وضمنه** اي محمل الغاصب **بهلاكه** اي
بهلاك العقار كما اذا غلب المسبل على الارض او اهدم بنا الدار بافة سماوية وقال لا يصح ان الغاصب
لما اثبت لنفسه يد ازال عن المالك يد المستفعة به فصدق عليه حد الغصب فيلزم ههنا انه ولها ان
ازالة اليد عن العقار غير متصوره لانه لا ينقل وانما ينصور فيه منع المالك عنه وهذا تصرف في المالك لا في المحل
فلا يجب ضمانه كما لو جعل المالك عن مواسيه بعيدا فتلقت **واذا تغيرت العين بفعل الغاصب حتى**
زال اسمها وعظم منافعتها وهو بكسر العين وفتح الظا المعجمة بمعنى عظيم **ملكه اياها** اي محمل الغاصب
ما لكا لتلك العين وقال الشافعي لا يملكها لان المالك صاحب اصل وهو العين والغاصب صاحب وصف وهو
الصنعة فيترجح صاحب الاصل فلا يزول حقه ولنا ان الغاصب يحدث في المخصوص صنعة متقومة بحقه
قايم فيها من كل وجه فيترجح على الاصل الذي فاق من وجهه لقوات اسمه وعظم منافعتها **ولا ينفق لها**
اي الغاصب بتلك العين **حتى يودي البدل** اذا انرا ضياعا على مقدار او ابراه المالك عنه او حكم الحاكم بالقيمة اذا
المبادلة تكون حاصلة بهذه الاشياء وانما يجوز الانتفاع قبلها لان في اباحة الانتفاع بها فتحا ليا باب الغصب فيجرم
الانتفاع لكن جاز للغاصب بيعها وهبتها لا يملكها له بحجة محظورة كالمقبوض بالبيع الفاسد وهذا
وجه الاستحسان **والقياس المحل وهو رواية** عن ابي حنيفة وقول الحسن وزفر لان الغاصب ملكه
باحداث الصنعة وهو في نفسه مشروع وانما حرمه ههنا لانه في مال الغير فاشبهه الاصطيد بقبوس الغير
فيحل انتفاعه بها والتصرف فيها ولهذا يباعها او وهبها جاز **كما لو ذبح شاة وطبخها او شراها**
او طحن حنطة او زرعها او خبز دقيقا او جعل الصفرانية بمدا المخرج جمع انا والمحدث
سيفا او بنى على ساجدة وهي خشية منحوتة مهيأة توضع تحت البنا **او عزر بيتونا او عبرا او غزل**
قطننا او نسج غزلا وهذه الاشياء تمثيلات للاعيان المخصوصة المتغير ففعل الغاصب بغيرها
ظاهرا فيما عدا الساجدة وامان تغيرها فيها فلا يملكها كانت ثقلية ولا نصارت من العقار ولهذا استحق
بالشفعة فيكون لها كامن وجه ومتغير والتعغير يوجب انقطاع حق المالك وهو يملكها بهذه التصرفات
عندنا خلافا للشافعي وهو يضمنه النقصان وفي الدخيرة انما يزول الملك عن الساجدة اذا كان قيمتها اقل
من قيمة البنا واما اذا كان اكثر منها لا يزول ملكه عنها **ولو غصب ثبرا** وهو ما كان من الذهب غير مضروب
فاذا ضرب يكون دنانير او لا يقال ثبرا الا لان ذهب وبعضهم يقول للفضة ايضا كذا في الصحاح **فصاغه اينة**
او ضربه دنانير فهي للمالك عند ابي حنيفة وقال لا يملكها الغاصب وعليه المثل لانه اذا حدث فيه
صنعة متقومة كما سبق بيانه فربما وله ان اسم الذهب والفضة لم يزل عنهما وكذا لا يزول معناهما
وهو الثمنية فلا يكون في حكم المالك على ان الصنعة غير متقومة في الاموال الربوية ولهذا لو غصب حليا
فكسر شرده الى المالك لا يضمن **ولو ذبح شاة غير او قطع عضوا منها فان شاة المالك اخذها**
وضمنه نقصانها وسلمها الى الغاصب وضمنه قيمتها لان في الذبح ائتلاف لبعض الاغراض من الشاة
وهو الدر والنسل وابقا لبعضها وهو اللحم وفي ذكر الشاة اشارة الى ان هذا الحكم في ما كولة اللحم واما
اذا لم يكن كذلك يضمن جميع قيمتها الا اذا قطع طرف العبد المخصوص فلما كان زيا حله مع
ارش المقطوع لان الايدي ينتفع به بعد قطع عضوه ولا كذلك لدا به الغير لما كوله **وان خرق ثوبا**

اي المخصوص

دخول

زوج

خرقا فاحشا وفي المحيط هو ما استنكف اوساط الناس من لبسه مع ذلك الخرق واليسير ضده وفي الهداية
الصحيح ان الفا حشر ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة بان كان يصلح للقبلا قبله وبعد لا يصلح له
ويصلح للقبص واليه اشارة بقوله **فا بطل عامة منفعته** وانما يفوت به بعض العين من حيث الظاهر
لان الثوب اذا يفوت من اجزائه شيء لا محاله **ضمته** اي المالك الغاصب قيمته لانه استهلكا معنى ولو اخذه
المالك وضمن نقصانه فله ذلك لان عينه مع بعض المنافع قايم **وان كان الخرق يسيرا** وهو لا
يفوت به شيء من المنفعة بل يدخل فيه نقصان عيب مع بقا المنفعة وهو تفويت الجودة لا اعتبار
ضمن نقصانه لان الغاصب ادخل فيه عيبا ما وهكذا الحكم في كل عين من الاعيان لا في الاموال الربوية فان تضمن
النقصان متعذر فيها لانه يودي الى اربا فان المالك مخير فيها بين ان يمسك العين ولا يرجع بشيء على الغاصب وبين
ان يسلم العين اليه ويضمنه مثله او قيمته والى اخراج الاموال الربوية اشارة بقوله ان خرق ثوبا لان الدر لا يجري
فيه وفي الدخيرة هذا اذا لم يجد فيه صنعة وان جدها بان خاطه قيمتها يضمن قيمته لا نقطاع حق
المالك عنه **وان بنى الغاصب في ارض او عرس فرغها** اي الغاصب الارض المخصوصه لانه شغل ملك الغير
ببنائه او عرسه بغير اذنه وذاعير جاز **وسلمها الى المالك فان نقصت به** اي الارض بسبب النقص **كان**
للمالك ان يضمن قيمة عرسه او بنائه متجاوزا اي مستحقا للقلع ومعرفته ذلك ان تقوم الارض بلا بنا
وتقوم بنا مورا صاحبه بقلعه فيضمن للغاصب ما بينهما من التفاوت **ويكون لها** اي البنا والعرس
لما كان الارض وفي النهاية هذا اذا كان قيمة البنا اقل من قيمة الارض واما اذا كانت اكثر منها يضمن
الغاصب قيمة الارض ولا يومر بقلعه كما اذا اتبع دجاجة زيد لولوع عمر فان كان قيمة الدجاجة
اكثر يضمن زيد قيمة لولوع عمر وان كانت بالعكس يضمن عمر وقيمة الدجاجة **ونضمن المسلم فيه**
ما اتلف من خمر ذي وكذا اذا اتلف خمر غيره **والذي** اي يضمن الذي مثله اي مثل الخمر اذا اتلف خمر ذي
وان اتلف خمر غيره يضمن قيمته وقال الشافعي لا يضمن قيد بالخمر لانه لو اتلف ميتة ذمي لا يضمن اتفاقا وقيد
بالذمي لانه لو اتلف خمر مسلم لا يضمن اتفاقا لانه ان تقومها سقط في حق المسلم فكذا في حق الذمي لا يضمن اتياع
لنا في الاحكام ولنا ان الخمر والخمر برمالان متقومان في حق الذمي وخمر مامورون بتركهم وما يدنون
فيكونان مضمومين اذا اتلفا الا ان المسلم يضمن الخمر بقيمتها لانه ممنوع عن تملكها وتحميلها اهانه والذي يضمن
مثلهما لكونهما من ذوات الامثال **فلو اسلم بعد اتلافها** اي لو اسلم ذمي بعد اتلافها **يبره** اي ابو يوسف
المتلف عن الضمان **واجب محمل القيمة** قيد باسلام المتلف لانه لو اسلم صاحب الخمر برئ المتلف
اتفاقا لا يبره يوسع ما كان واجبا عليه وهو ضمان مثلهما وجب عليه قيمتها كما لو اتلف المسلم
خمر الذمي **والقولان برأيه** عن ابي حنيفة **ولا يضمنه** اي ابو يوسف المتلف **زق خمر** يعني
زقا فيه خمر لمسلم **شفقه لارقتها** ايها عن المنكر **وخالفه محمد** قيد بالزق لان الضمان لا يجب
في الخمر اتفاقا لا يبره يوسف انه كان ما ذونا في الاراقة وقد لا يتيسر ذلك الا بالاشق فيكون ما ذونا فيه
ولم يكن لاراقة ممكنة بدون المشق فيضمن الزق لانه مال متقوم والفتوى على قول ابو يوسف **ولو كسر**
معزفا وهو نوع من الطنائير يتخذ اهل اليمن والمراد به هنا ما كان له لوهو كالمزمار والدق ونحوهما يعني
ان كسر مسلم معزفا لمسلم **غير له فهو ضامن** عند ابي حنيفة اقوال المفهوم من شرح المصنف ان الحار والمجور
صفه لمعزفا يعني معزفا كينا في البيت لا للهو فيلزم منه ان يكون المقنتي في البيت للهو لا يكون مضمونا
بالاتفاق والحال انه على الاختلاف ايضا على ما فهم من المتن والشروح بل الوجه ان يكون الحار والمجور

والقولان برأيه عن ابي حنيفة ولا يضمنه اي ابو يوسف المتلف زق خمر يعني زقا فيه خمر لمسلم شفه لارقتها ايها عن المنكر وخالفه محمد قيد بالزق لان الضمان لا يجب في الخمر اتفاقا لا يبره يوسف انه كان ما ذونا في الاراقة وقد لا يتيسر ذلك الا بالاشق فيكون ما ذونا فيه ولم يكن لاراقة ممكنة بدون المشق فيضمن الزق لانه مال متقوم والفتوى على قول ابو يوسف ولو كسر معزفا وهو نوع من الطنائير يتخذ اهل اليمن والمراد به هنا ما كان له لوهو كالمزمار والدق ونحوهما يعني ان كسر مسلم معزفا لمسلم غير له فهو ضامن عند ابي حنيفة اقوال المفهوم من شرح المصنف ان الحار والمجور صفه لمعزفا يعني معزفا كينا في البيت لا للهو فيلزم منه ان يكون المقنتي في البيت للهو لا يكون مضمونا بالاتفاق والحال انه على الاختلاف ايضا على ما فهم من المتن والشروح بل الوجه ان يكون الحار والمجور

متعلقا بضامن يعني ضمن قيمته غير صالح للهو وقال ايضا قيدا المعرف بكونه لمسلم لانه لو كسر معزفا
لذي ضمن اتفاقا بالغا قيمته ما بلغ وكذا لو كسر صليبه لانه مال متقوم في حقه واماط بل العزاء او الدف
الذي يباح ضربه في العرس فكاس ضامن اتفاقا بالغاما بلغ وفي النهاية لا يضمن الدنانير الكسر اذا كان باذن
الامام ولا باسنان يهدم على من اعتاد الفسوق ويراق عصير قبل ان يشرب والفتوى على قولها لهما ان المعرف
معد للفساد فسقط تقويمه كالحزب وله انه مال لا يتفقد به يتفقد به من وجه اخر سوى اللهو والمعصية
فيضاف الى فعله فيضمن قيمته غير صالح للهو كما اذا استهلك منه مخبئة **ولو ابق المصوب** من يد الغاصب
فرد على المالك وهو على بنا المجهول الى رده رجل من مسيرة سفر **فادى الجعل بمنعه** اي ابونوسف المالك
من الرجوع اي رجوع ما اداه **على الغاصب** وخالفه في قال محمد يرجع لان سبب الجعل وجد عند الغاصب
فيرجع عليه كما اذا فدى المالك من جنابة وجدت عند الغاصب ولا يبي يوسف ان المراد عمل للمالك
فكان اجر عمله عليه وهذا ليس بضمان والفدا كان ضمانا محضا **ومشترى به منه** اي من اشترى العبد
المغصوب من الغاصب ولو اعنته ثم اجاز المالك البيع **فالعق جاز** عند ابي حنيفة **وابطله**
اي محمد العتق قيد بمشترى به منه لان الغاصب لو اعنته ضمن للمالك قيمته لم يجز عتقه اتفاقا ولا ان
المشتري من الرهن اذا باع او اعنت ثم اجاز الرهن فقد البيع او العتق اتفاقا وقيد باعتاق المشتري
لانه لو باعه من اخر ثم اجاز المالك البيع الاول لم ينفذ البيع الثاني اتفاقا ولو باعه الغاصب من رجل ثم اشترى
ثم اجاز البيع الاول لا ينفذ البيع الاول ولا الثاني لما عرف في البيع الفاسد اذا وصل المبيع الى البائع باي وجه
وصل يفسخ البيع وقيد بقوله ثم اجاز لان المالك لو لم يجزه ضمن الغاصب قيمته بعدما اعنت المشتري منه لم يجز
عتقه في رواية عن ابي حنيفة لان الملك ثبت للمشتري في صورة الاجازة من جهة المالك وفي صورة العتق ثبت
من جهة الغاصب وتملك الغاصب للمغصوب ناقض لثبوته مستندا والمستند ثابت من وجه دون وجه
ولهذا يملك بعد الضمان كسابه دون اولاده والملك الناقض يكفي لنفوذ البيع دون العتق وكذا للمالك
لمحمد قوله عليه السلام لا عتق الا فيما يملكه ابن ادم والمشتري من الغاصب لم يملك العبد ولا ينفذ
ولا يبي حنيفة ان بيع الفضوى ينفذ ملكا موقوفا فلما اجاز المالك البيع نفذ من حين العقد فجاز عتقه
لمصادقة الملك **او قطع يديه** اي لو قطع الغاصب يدي المغصوب **فالمالك يضمنه** عند ابي حنيفة
اي ياخذ قيمته **ان سلمه اليه** اي ان سلم المالك المقطوع الى الغاصب الجاني وان مسكه فلا شيء له
من النقصان **وقالا بمسكه ويضمن النقصان** قيد باليدين لانه لو قطع احدهما له ان يمسكه الجثة ويأخذ
النقصان اتفاقا لهما ان الغاصب حتى على ماله فيقتبر المالك بين ان يدفعه اليه ويضمنه قيمته وبين ان يمسكه
ويأخذ منه ما نقصته الجنابة كما اذا خرق ثوبه وله ان ضمان اليدين مساو لضمان كل البدن فاذا ضمنته
اليدين لزمه تسليم الجثة اليه لئلا يلزم اجتماع البدل والمبدل منه في ملك واحد بخلاف تحريق الثوب
لان قيمته النقصان لا تبلغ قيمته اقول في عبارة المصنف مساهلة لان تضمين القيمة عند التسليم اتفاقا
شهد عليه تقريره في شرحه موافقا لما سبق وانما الخلاف في امساكه مع تضمين النقصان فلو قال فاما لا يمسكه
مع تضمين النقصان لكان اولي ولما احتاج الى رداف قولها **او ديع الغاصب جلد ميتة بماله قيمة** كالقرض
ثم استهلكه فهو يرضى عن ضمان الجلد عند ابي حنيفة **وقالا يضمن قيمته طاهر** اي قيمة جلد حيوان منكر
غير مدبوغ او معناه يضمن قيمة جلد مدبوغ ويأخذ ما زاد الدباغ فيه بماله قيمه لانه لو دبغه بماله قيمته
له كالتراب والتشبيس واستهلكه صمته قيمته مدبوغا وقيد بالاستهلاك لانه لو اهلك لو اراد المالك ان

المبيع

المالك

قيمة الجلد

لا يضمن النقصان ولا يضمن قيمته
اي ضمن اتفاقا وفيه ظاهر
او اراد ان يمسكه

يتركه على الغاصب ويضمنه قيمة جلد لم يمسكه ذلك اتفاقا لان جلد الميتة قبل الدباغة لا قيمة له وقيدنا
باستهلاك الغاصب لانه لو اهلك لا يضمن اتفاقا لهما انه اتلف مالا متقوما للمالك فيضمن كما لو دبغه
بمالا قيمة له او استهلكه غيره وله ان تقوم الجلد حصل بمال الغصب وحقه قابله فيه والجلد
تبع لماله في حق النقصان لانه لم يكن متقوما قبل الدباغة فلا اصل وهو المالك غير مضمون عليه بالاتلاف
فكذا اتبعه بخلاف المدبوغ بمالا قيمة له لانه ليس للغاصب فيه شيء متقوم بخلاف ماله واستهلكه غير الغاصب
لان الاصل مضمون عليه فكذا اتبع وفي النهاية لو جعله الغاصب بعد دباغته فوافان كان جلد ذكي وجب
عليه قيمته يوم الغصب اتفاقا وان كان جلد ميتة فلا شيء عليه لانه تبدل اسمه ومعناه بفعل
الغاصب وفي التبيين ينبغي ان يكون هذا على الخلاف ايضا لانه استهلك معنى **والسواد في الصبغ**
نقصان يعني من غصب ثوبا وصبغه اسود ادخل فيه نقصانا عند ابي حنيفة فلما امكن ان يضمنه قيمة
ثوب ابيض كما اذا خرقه وقال انه ليس بنقصان فيأخذ المالك الثوب المصبوغ ويخرم ما زاد
الصبغ فيه **وقيل هو اختلاف زمان** لا اختلاف برهان لان الناس كانوا يلبسون السواد في زمنه
ويعدونه نقصانا وفي زمانهما كانوا يلبسونه ويعدونه زيادة **ولو صبغه احمر اولت** اي خلط
السويق بسمن فان شا المالك اخذها ورد ما زاد الصبغ والسمن فيهما او ضمنه قيمة
ثوب ابيض وانما يخير لان في ثبات هذا الخبر رعاية للحائسين **ومثل السويق** لانه مثلي وقيل بخير القيمة
في السويق ايضا لانه تخير بالقلبي فلم يبق مثليا كالحب كذا في المبسوط لكن التقاوت فيه قليل فلم يخرج
عن كونه مثليا **وسلمهما** اي الثوب والمخلوط الى الغاصب قيد بالصبغ لان الثوب لو اصبغ بالثوب
لا خيار لرب الثوب بل يورث دفع قيمة الصبغ الى صاحبه لانه لا جنابة منه حتى يضمن وكذا الجواب
في اللت **ولو اطعم الغاصب المالك ما غصبه منه ولم يعلمه** اي الغاصب المالك انه طعامه **تبره عنه**
اي يكون الغاصب بريرا عن الضمان عندنا **وقال الشافعي** لا يبر عنه لان هذا ليس بربر بل غرر لانه لو علمه
ما اكله اذا امر برغب في اكل مال الغير لا يرغب في مال نفسه ولنا ان عين ماله وصل اليه فلا يضمنه ثانيا والعذر
انما وقع من جهله بانه طعامه فلا يعتبر وكذا الخلاف فيما اذا البس الثوب المغصوب ماله **ولا تضمنه**
زوايد المغصوب يعني ما زاد عند الغاصب على المغصوب اذا اهلك لا يضمنه عندنا **مطلقا** اي سوا كان
الزيادة متصلة به كالسمن او منفصلة عنه كالولد والتمر وغيرهما **الا بالتعدي** اي تعدي الغاصب في تلك
الزوايد بان اتلفها او بالمنع **بعد الطلب** اي منع الغاصب مالها عنها بعد طلبه اياها وقال الشافعي
عليه الضمان مطلقا لان الغصب عنده اثبات اليد على ملك الغير بخلافه وهو صادق على الزوايد فتكون
مضمونه ولنا ما بيناه من ان الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطل على الشيء وذا غير صادق
على الزوايد لانها لو لم تكن في يد المالك حتى يزيلها فتكون امانة فلا يضمن الا بالتعدي **ولا المنافع**
اي منافع المغصوب غير مضمونة عندنا **استوفاه او عطلها** اي سوا صرف تلك المنافع الى نفسه كما اذا
غصب دارا فسكن فيها شهرا او عطلها على مالها كما اذا امسكها شهرا ولم يسكنها وقال الشافعي هي
مضمونة في الحالين فعليه اجر المثل لان المنافع متقومة في العقود الجائز والفاسد فتكون مضمونة في المغصوب
ولنا ان الغصب غير متحقق في منافع المغصوب لانها حادثة في يد الغاصب فلم يوجد ازالة بيد المالك عنها
فلا تكون مضمونة **والزيادة المتصلة لا تضمن بالبيع والتسليم** يعني اذا زاد المغصوب عند الغاصب
زيادة متصلة كالسمن والجمال ثوبا عده وسلمه الى المشتري فان كان قابلا اخذ صاحبه وان كان

ها لكافوا بالخيار ان شاؤا ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب وان شاؤا ضمن المشتري قيمته يوم القبض
وان قتله الغاصب ضمنه مع الزيادة من الحقايق فليس للمالك ان ضمن الغاصب قيمته يوم التسليم
عند ابي حنيفة وقال له ذلك قيد بالمتصلة لان المتصلة مضمونة بالبيع والتسليم اتفاقا لانها كانت
امانة في يده وبالتسليم الى الغير صار متعديا وقيد بالتسليم لانه اذا باعها بغيره ولو سلمها لايضمن
اتفاقا لهما انه بالتسليم فوت عن المالك مكنة استرداد المعصوب مع الزيادة فصارت متعدية بغيره
فيضمنها كما يضمن المتصلة بالتعدى وله ان يبيع لم يرد على الزيادة لان الوصف لا يقابله شيء
من الثمن فلا يضمن بخلاف المتصلة لانها مقصودة بالبيع فلها حصصة من الثمن ويضمن على من المجهول
ما نقصت اى تنقصت لان ما نقصت بحراما ومتعديا وها هنا لازم **الجارية** التي حبلت عند الغاصب **بالولادة**
الا ان يفي الولد بحرية اى يكون في قيمة الولد وفاجر نقصانها **فنسقط** اى الضمان عن الغاصب اذا اجبر
بالولد وقال **الشافعي** لا يسقط وهو القياس لان الولد ملكه وما فات من ملكه لا يجبر به كما اذا خصى
عبد غيره وازدادت قيمته ولنا ان سبب الزيادة والنقصان واحد وهو الولادة فلا يظهر نقصان
كما ان البيع يزول المبيع عن ملكه ويدخل الثمن فيه فلا يعد نقصانا حتى لو شهدا على بيع شيء بمثل
القيمة ثم رجعا لم يضمن شيئا والخصى ليس بمهر عتق عند العامة وانما يرغب فيه بعض المجال لظنهم
ان الخصى كالمحرم يجوز دخوله على الاجنبية فلا يعد زيادة في المالبة لانها انما تحقق برغبة العامة فلو
كان قيمة الغلام يوم خصاه خمسمية فصارت القابض البئر فصاحبه ان شاؤا ضمن الغاصب خمسمية
وان شاؤا اخذ الغلام فلا شيء **ولو حبلت الجارية المعصومة من زنا عند الغاصب فردها** اى الغاصب الى
مالكها **فانت في نفاسها فعلى اى** على الغاصب ضمان **قيمتها يوم العلق** عند ابي حنيفة **وقال انقصان**
الحبل اى عليه نقصانه كذا روى قولها قاضى خان لان الرد وصح مع الحبل ولكنها معيبة فيجب عليه
نقصان العيب ثم هلاكها بعد حصول سبب حادث في يد المالك فلا يبطل به الرد كما لو زنت عند
ثم ردّها فجذلت وماتت لا يضمن قيمتها قيد بالامة لان الحرة لو حبلت فردت لا يضمن اتفاقا وقيد
بالحبل بكونه من زنا لانه لو كان من زوج لها او من المولى لا يضمن اتفاقا **في الاصع** قيد به احتراز
عماد ذكر في المختلف انها قال لا يضمن شيئا لانها تعيبت في يد الغاصب بالحبل فلما حبل بردها وولدت
زال العيب فزال الضمان انما صار المذكور في المتن اصح لان الولادة حصلت بسبب الحبل فلا يحكم بزوال
العيب عنها لان اثره باق وكذا انه غصبها خالية عن سبب الهلاك وردها مشغولة به فلم يصح الرد
فيضمن قيمتها كما لو جنت عند الغاصب فردها على المالك فقتلت في يده يضمن قيمتها واما في الجلاء فانما
لم يضمن لان الزنا كان سببا للجلاء غير متلف شرعا والجلاء الواقع غير **كتاب الرقعة**
وهي في الشريعة ما يترك عند الامين مشتق من الودع وهو الترك يقال له مودع بفتح الدال ولنا انها
مودع بكسرهما **من استودع** على من المجهول اى ترك عند الوديع **كان امينا** حتى لو سرق عند
ولم يسرق معها مال الامين لا يضمن لقوله عليه السلام لا ضمان على المودع وعن مالك يضمن لانه مكان
الثمة **في حفظها بنفسه ومن في عياله** لانه مضطرا الى ان يتركها عند من في عياله اذا خرج من بيته فيكون
مادونا فيه دلالة وفي الخلاصة اذا حفظها بزوجته في بيته وكان يعلم انها غير امينة يضمن
اعلم ان حفظ الوديعه انما يلزم على المودع اذا قبل الوديعه او سكت عند وضعها واما لو قال
لا قبل فتركها المالك عندك ولم يحفظها فصاحت لا يضمن كذا في المحيط وفي شرح الجامع الكبير للامام

تسبب
في
الوديعه
فان
سرق
عند
المودع
لا يضمن
لانه
مستودع
على
المجهول
اى
الوديعه
فان
سرق
عند
المودع
لا يضمن
لانه
مستودع
على
المجهول
اى
الوديعه

خواهر زاده يجوز لمن في عياله المودع ان يدفعها الى عياله **وتعتبر المساكنة وحدها** يعنى
المراد بمن في عياله من هو ساكن معه لا من يجب نفقته عليه حتى لو دفعته الى زوجته
الساكن معها لا تضمن **وقيل مع النفقة** يعنى قال بعض المشايخ من في عياله هو الذي سكن معه ويجب
نفقته عليه **كغلامه وامرأته وولده الصغير** اذا كان يعقل الحفظ واجبره الخاص شهر لا يوما اذا كان
ساكنا معه وعن محمد اذا دفعها الى امين من امنايه ممن يثق به في ماله وليس في عياله كشر بكنه العنان
وعبد الماذون لا يضمن وعليه الفتوى كذا في النهاية ولهذا لم يشترط في النفقة كونه في عياله **فان حفظها**
بغيره اى بغير من في عياله **ضمن** اذا تلفت لان صاحبها انما رضى بحفظه في يده اذا ايدى بحفظه في
الامانة ويد غيرهم ليس بكنه **الا الحرف عرق او حرق** يعنى اذا وقع في دار المودع نار وخاف من الحرق
الوديعه فسلمها الى غيره من في عياله او خاف من عرقها في سفينة فلقاها الى سفينة اخرى فصاحت
لا يضمن لان الحفظ في تلك الحالة انما يكون بالدفع الى اى رجل كان وفي التبيين هذا اذا لم يمكنه في
ذلك الوقت ان يدفعها الى من في عياله وانما اذا امكن فدفعها الى غيره يضمن ولو وقعت الوديعه
في البحر وقت القائها الى السفينة الاخرى لان التلاف حصل بفعله ولو قال دفعت لآخر خوفا
من العرق لا يصدق الا يدينه لانه يدعى اسقاط الضمان عنه **وان نفاه عن التسليم الى واحد**
منهم اى من في عياله **ولا بد له منه** اى للمودع من الدفع اى والحال ان المودع مضطرا الى دفع الوديعه
لا يعتبر فيه كما اذا كان للمودع غلام يسلمها اليه لا يفيد نفيه لانه عاجز عن حفظها وفي المحيط لو
قال لا تدفعها الى فلان في عياله ولم يكن له عيال سواه لم يصح نفيه لانه لا بد له من الدفع اليه وان كان
له عيال غيره فدفعه اليه ضمن **او امره** اى المالك المودع **بالحفظ في بيت من داره** في حفظ في بيت اخر
منها مساو له في احرار الوديعه **لا يضمن** لان البيت في دار واحد لا يتفاوتان في الحرز غالبا فيلغو الشرط
كما اذا قال لحفظها في هذا الصندوق وحفظها في صندوق اخر قيد بالمساواة لان البيت الذي امر
بالحفظ فيه اذا كان حرزا واحدا لم يضمن **بخلاف المخالفة في الدار** يعنى لو امره بالحفظ في دار وحفظها
في دار اخرى يضمن لانها تختلفان في الحرز غالبا فيفيد التقييد وفي المحيط اذا كانت الدار التي
حفظها فيها احرز من الدار التي امر بالحفظ فيها يضمن اذ اهلكت الوديعه كما لو قال اودع مالي زيدا فادع
عمرا وان كان عمر اعدل واوثق وفي المحيط لو قال المودع كانت الوديعه بين يدي فسرقت فنسبتها يضمن
لان نسيانه تضييع منه ولو قال كانت بين يدي في دارى فسرقت فنسبتها ينظر ان كانت الوديعه مالا
يحفظ في عرصه الدار كصندوق الذهب يضمن لانه لا يجد حرزها والا فلا **وان خلطها** اى المودع الوديعه
بجنسها حتى لا يتميز فهو ضامن عند ابي حنيفة **وقال ايشارة ان شاء** الشركة في الخلوط وان شاء
ضمن الخاط مثله قيد الخلط بجنسها لانه لو خلطها بخلاف جنسها خلط الجن بالزيت يضمن اتفاقا وقيد
بقوله لا يتميز لانه لو تيسر التمييز كما اذا خلط الجوز باللوز لا يضمن اتفاقا ولو تعسر كما اذا خلط اللبن بالشعير
يضمن اتفاقا لان المتعسر كالمعتذر ذكر المصنف هذه المسئلة في فصل المرفق اتباعا للمنظومه وذكرها هنا اتباعا
للتخصر اذ لا عن ذكره في الصرف فوقع التكرار لهما ان هذا الخلط استهلاك من وجه لتعذر التمييز حقيقة
دون وجه لعدم تعذر حكما لان القسمة فيما يكال وبوزن من جنس واحد تعيين فان شامال الى
جانب الهلاك وضمنه وان شامال الى جانب القيام وشاركه وله انه استهلاك من كل وجه لتعذر
وصول المالك الى عين ماله واستهلاك العبد يكون هكذا لان اعدام المحل غير مقدور له والقسمة غير موصلة

قال المودع
لو دفع الوديعه
الى غيره
لا يضمن

الى عين حقه ولكن جعلت طرفا لا تنفع للضرورة وثمة الخلاف في حل تناول الخاط من المخلوط قبل اداء
الضمان فعنده لا محل وعندهما محل وفي الاثر ايضا فان المالك اذا ابر الخاط فعنده سقط ضمانه وعندهما
سقط اختيار الضمان فتعين الشريك **وان اختلف** جنس الوديعة بجنسها **بغير صنعها** اي صنع المودع كما اذا
اشترى الكيس فاختلفت دنايته **كان شريكا** اتفاقا لا تعد ام التعدي منه **وان انفق** المودع الوديعة
بعضها ورد مثله فخلطه بالباقي ضمن الجميع لان ما انفق صار دينا في ذمته والدين لا يودي الا بالتسليم
الى صاحبه ولم يوجد وكان هذا خلطا لما بقي بمالك نفسه فيكون استهلاك الكل هذا اذا لم يجعل على ماله علامة ولو كان
جعله لا يضمن الا ما انفق كذا في الفصول **اورفع بعضا** اي بعض الوديعة **فانفقته ثم هلك الباقي ضمنه**
بقدر يعني قالوا يضمن المودع بقدر ما انفق لان التعدي لم يوجد فيما بقي وقال مالك يضمن الكل
لانه صار خائنا فلا يبقى امينا **او اودعها** اي المودع الوديعة **عند اخر** من غير ضرورة فهلك
عنده **فالاو اضمن** عندا اي حنيفه **وخياره** اي جعل المالك مخيرا فيه يضمن من شأ منهما لان الاول
خان بالرفع **والثاني** بالقبض فيضمن المالك لهما شتا كودع الغاصب لكن الثاني يرجع على الاول اذا ضمن
لكونه عاملا له وله ان يدايع المودع جازما لم يبارق تحت المودع الثاني لحضور رايه في حفظها ولهذا هلك
قبل ان يبارقه لا يضمن واحد منهما فلما فارقا الاول تعدي لترك رايه في الحفظ فثبت له **اللا الثاني** لان مخياره
لا حقه الامين ومودع الغاصب لم يأخذ من الامين فلا يكون مثله **او طوبى** يعني اذا طلب المالك من المودع
في الوديعة اليه **فجنسها** اي المودع الوديعة عن صاحبها ولم يعطها وهو بقدر على تسليمها اليه **ضمن** لانه بالمنع
صار غاصبا انما قيدنا الطلب بالوديعة لان الطلب لو كان يحمل الوديعة اليه فلم يحملها فهلك
لا يضمن لان مونة الحمل ليست على المودع وقيدنا الرد بالقدر لان الطلب لو كان وقت القسمة ولم يردا خوفا
على نفسه او على ماله بان كان مدفونا معها لا يضمن كذا في الخاتمة **او تعدي نزيل الضمان** وقال الشافعي لا يرد
قيد بتعدي المودع وازالته لانه لو تعدي المستجير والمستاجر في العين المستعارة والمستاجر ثم زال التعدي
لا يبرأ عن الضمان لان قبضها كان لانفسها لا يستيفها المنافع عنها فزاله التعدي عن العين لم يوجد الرد
الى صاحبها غلاف المودع لان يده كان كيد المالك حكما لكونه عاملا له في الحفظ فزاله التعدي ارتدت اليه
صاحبها حكما له ان حكم الوديعة ارتفع بالتعدي فلا تعود اليه الاسباب حديث فلم يوجد فلم يبرأ عن الضمان
ولنا ان الشيء انما يبطل بما ينافيه والاستعمال لا ينافي الايداع ولهذا صح الامر بالحفظ مع الاستعمال ابتداء
فاذا زال التعدي عاد حكم العقد **او محمد** اي المودع الوديعة حين طلبها صاحبها **ثم اعترف لم يزل**
الضمان وفي المحيط هذا اذا انكر الايداع بان قال لم نودعني ولكنها هلكت لا تقبل بدينته على هلاكها قبل محو
فيضمن لانه صار مضافا في الدعوى فلا يسمع واما لو انكر ان الوديعة عندة فتقبل بدينته لانها اذا هلكت لا تكون
عنده فلا يضمن بصير منا قضا كنكر الدين ثم اقام المدعي عليه البينة على انه اوفاه تقبل بدينته لانه يكون
عليه دين متى اوفاه **ومنعنا الضمان عن المودع بالمجور** اي بانكاره الوديعة **في غيبة المودع** وهو بكسر
الدال المالك وقال في ضمن قيد بغيبة المودع لانه لو كان حاضرا وقت الانكار يضمن اتفاقا لانه بالمجور
صار غاصبا فيضمن ولنا ان انكاره عند غيبة المالك لحفظ الوديعة خوفا عليها من طمع طامع فلا يكون
موجباً للضمان بخلاف حضرته **ولو تصرف فيها فذبح يطيبه له** اي يجعل ابو يوسف الذبح طيبا للمودع اذا
ادى الضمان وسلم عينها بان باعها ثم اشتراها او دفعها الى مالكها وسلم له فضل الثمن له ان شرط الذبح عنده
الضمان لا غير وقد وجب بالتصرف فيها فيكون هذا ربح ملكه فيطيب له **وامراه بالتصدق** انما يصير ملكا

قبضه ليس من
المودع في الوديعة
نوا فيه او اودع
ثم انزاله الي التعدي
ثم قال اودعني
الدين ثم انام الدين

بدا الضمان مستند الى وقت وجوبه والمستند ثابت من وجه فيكون الذبح حاصلا من ملك غيره
من وجه فيصدق به لحبته ثم رتبته تظهر فيها اذا دفع المودع خمسمية من مال الوديعة وهي الف
الى الغير فانفقها ثم جاء بخمسمية من مال نفسه فخلطها بالباقية من الوديعة صار ضمانا للوديعة
كلها فاذا اخرج بالالف كلها ورجع الف اخرى لا يطيب له ربح الخمسمية الباقية لا يطيب عندها
ويطيب عنده من الحقائق **ولا تمنع من السفر بها** اي بالوديعة وقال الشافعي يمنع منه حتى لو سافر بها
فهلك يضمن عنده له ان مال المفاضة مملوكة والمتعارف ان الوديعة تحفظ في المصر فيتقيد به الايداع
وان كان مطلقا ولنا ما سيجي في تقرير مذهبنا **فله ذلك** اي المودع السفر بالوديعة عندا اي حنيفه
سوا كان لها حمل ولا مع **الامن** اي من الطريق **وعدم النهي** اي فهي صاحبها عن السفر بها وان كان لها
حمل فليس له ذلك حتى لو سافر بها وكان قريبا فله ان يسافر بها لان مؤنتها يسيرة ساقطة الاعتبار وعند
محمد لا يسافر بها في الحالين اعلم ان خلاف المتن فيما اذا لم يكن له بد من السفر بها لانعدام من يحفظها
حتى لو كان له بد منه فليس له السفر بها اتفاقا وكذا فيما لو كان لا يداع غير مقيد بمكان لانه لو كان مقيد
به فليقل السفر بها اتفاقا لهما ان الوديعة التي لها حمل صاحبها غير راض بالسفر بها دلاله لما يلحقه من
ضرر اجرة رد الوديعة فصار كما لو نهض صاحبها عن السفر بها وله ان المودع مأمور بالحفظ على
الاطلاق فاذا لم يمكنه حفظها الا بالسفر يكون ماذونا فيه دلاله **ولو ادعاه ميكلا او موزنا**
وغاب واخذ من المالكين وطلب الاخر نصيبه فدفع اليه فهو اي المودع ضامن عندا اي حنيفه وقال
لا يضمن قيد بالمكيل والموزون واراد بهما ما يكون مثالا لان الدافع في غير المثلي ضامن اتفاقا لان غير
المثلي مبادلة من كل وجه وفي المثلي يعني الاثر غالبا ولهذا اجاز لاحد الشريك في المثلي ان يأخذ
نصيبه بلا رضا **الاخر** ولا قضا لهما ان الحاضر طلب نصيبه فيجب دفعه اليه كالدائن المشترك فلا
يضمن بدفعه وله ان المودع قسم المال بغير اذن الغائب وهو كان مأمورا بالحفظ لا بالقسمة
فيضمن نصيبه بخلاف الدائن المشترك لان المدين يسلم اليه مال نفسه لان الدين يقتضي ائتمنا لهما
وليس له فيه قسمة على الغائب ولهذا وقال رجل للمدين وكلني فلان يقبض الدين منك فصدقه
بجبره القاضي على الاداء وان قال للمودع وكلني يقبض الوديعة منك فصدقه ثم ارجع التسليم لم يجبر
القاضي **او ادعاهما ما يقسم** يعني لو ادع رجل شيئا مما يقسم عند رجلين **فاقسماه ودفع احدهما**
قسمه بكسر القاف اي نصيبه **الى شريكه فهو اي الدافع ضامن** وقال لا يضمن واما القاضي فخير ضامن اتفاقا
لانه مودع المودع وهو غير ضامن عنده لهما ان المالك جعل راضيا باقسامهما لهما في حفظ جميع الوديعة
لعلمه ان اجتماعهما في مكان واحد للحفظ متعذر كما جعل راضيا باقسامهما لهذا المعنى فلا يضمن بالدفع
وعلى هذا الخلاف المرتضيان والعدلان والوكيلان بالقبض اذا دفع احدهما ما يمكن قسمة الى صاحبه
وله ان المالك امرهما بالحفظ وحفظهما فيما يقسم انما يكون بالقسمة فيجعل راضيا لهما ولا
يقاس عليهما المهاياة لان في المهاياة يوجد حفظ احدهما لا حفظهما **وان كان** اي جعل وديعه لاشين
ما لا يقسم جاز حفظ احدهما باذن الاخر اتفاقا لان اجتماعهما على حفظ الجميع متعذر فيجعل
المالك راضيا بالمهاياة **ويضمن** بتشديد الميم **الصبي والعبد المودع عنهما اتلفاه للحال** يعني
اذا اودعها رجل شيئا واتلفاه بحكم ابو يوسف بضامتهما في الحال فيباع العبد فيه **وقالا يضمن العبد**
وحده بعد العتق ولا يضمن الصبي اصلا اراد بهما المحجورين لانها لو كانا ماذونين باخذها الوديعة

انما
الضمان
في الوديعة
نوا فيه او اودع
ثم انزاله الي التعدي
ثم قال اودعني
الدين ثم انام الدين

يضمنان في الحال اتفاقا قيدنا المادون ياخذ الوديعه لان المادون له في التجارة ليس بمادون في اخذ الوديعه
لانها ليست من التجارة وقد يكونان مودعين لهما لولا اتفاقا اودع عند الاب والمولى يضمنان اتفاقا وقيد
بأن لا ينفذه الوديعه لو تلفت في ايديهما لا يضمنان اتفاقا وفي المبسوط لو كانت الوديعه عبدا فقتله لا يضمن
اتفاقا والفرق بين العبد وغيره ان المولى لا يملك روحه فلا يملك تسليطه بخلاف المال والمراد من العبد الذي
يعقل فاما الذي لا يعقل لا يضمن اتفاقا كذا ذكره في الاسلام وصاحب الهداية وذكر صاحب المحيط في بعض
مشايخنا ان الخلاف في صبي يعقل وليس الامر كما ظنوا بل الخلاف في المالك واحد وعلى هذا الخلاف لا فرق بين الاعوان
وفي الحقايق العبد يشتمل المدير وام الولد اما المالك فيضمن في الحال له ان محجور بينهما في الاقوال فقط ولهذا
لو استهلكا عبدا قبل الايداع يضمنان ولهما ان المالك استخف من ليس ياهل التزام الحفظ اما الصبي فلم يصح
التزامه اصلا فصار المالك كانه اذن بالتلافه واما العبد فالتمت له لم يصح في حق المولى نظره فلا يضمن
الحال وصح في حق نفسه لكونه مكلفا فيضمن بعد العتق **ولو دفع العبد الوديعه الى مثله اي العبد**
محجور فهلك عند الثاني فلما لك ان يضمن الاول اي العبد الدافع بعد العتق عند ابي حنيفة فقط
اي ليس على العبد الثاني ضمان لانه مودع المودع ولا ضمان عليه عند ابي حنيفة **وختاره اي ابو يوسف**
شا اي في تضمين من شامن العبدين اما الاول فلا يضمن بالدفع واما الثاني فلا يضمن مودع المودع وهو ضمان
عنده في الحال لما مر من ان المحجور عنده يضمن في الحال فان عتق الثاني او اوضعه رجع على الاول وان عتق الاول
او اوضعه لم يرجع على الثاني **ووافق الاول اي وافق محمدا با حنيفة في الاول اي في تضمين العبد الاول**
يكون بعد العتق **والزم الثاني اي محمدا العبد الثاني يضمن ما تلفه الحال** لان ضمانه ضمان فعل لغيره ملك
غيره بخلافه فلم يضمن في الحال وفي الحقايق محل الخلاف اذا دفع العبد الاول الى الثاني فانه لو
امر الاول الثاني بقبضه ووديعه وضاع ليس للمالك ان يضمن الاول قبل العتق اتفاقا **وقيل بعد**
العتق يعني في رواية عن محمد ان الثاني يضمن بعد العتق لانه لو ضمنه في الحال لكان له ان يرجع على
الاول لانه استعمله ولزم منه تضمين المودع المحجور قبل العتق وهو لا يقول به **او عند ثالث مثله اي يعني لو**
اودع العبد الثاني الوديعه عند عبد آخر محجور فالاول كالاول يعني عند ابي حنيفة حكم العبد الاول
في هذه المسئلة حكم العبد الاول في المسئلة السابقة في انه يضمن بعد العتق **والثاني ضمان في الحال عند ابي حنيفة**
لانه تعدي بالتسليم الى الثالث فيضمن في الحال **فقط اي لا ضمان على الثالث وان عتق لان مودع المودع غير ضامن**
عنده **وختاره اي ابو يوسف في ايهام شاه اي** في تضمين من شامن احد الثلاثة المذكورين في الحال لكون
ضمانهم ضمان فعل اما الاول والثاني فوجود الدفع منهما واما الثالث فلا يضمن قبضه مال غيره بخلافه
ووافق الاول في الاول اي وافق محمدا با حنيفة في ان الاول لا يضمن ما لم يعتق لان ضمانه ضمان عقد
الحفظ **وختاره اي محمدا المالك في الاخيرين اي في تضمين الثاني والثالث في الحال لان ضمان كل منهما ضمان**
فعل كتاب العارية وهي تشديد اليها كالفاء منسوبة الى العار لان طلبها عار
كذا في الصياح **وتفسيره المنافع بغير عوض** وقال الكرخي هي اباحة المنافع لان ملكها مع الجهالة
غير جائز لكن المختار في تفسيرها ما ذكر في المتن ولهذا فسرهما المصنف اشارته اليه لان المستعير ان يعجز
لا يختلف باختلاف المستعمل ولو كان اباحة لما جاز لان من ايج له شئ ليس له ان يبيعه لغيره وتمليك المنافع
بعوض مع جهالتها جائز في الاجارة فيجوز بغير عوض مع ان هذه الجهالة لا تقضي الى المناذعة لان المعبر
ان يرجع في كل ساعة ولهذا لم يحج للمستعير ان يوجر **ولا تكون الا فيما ينتفع به مع بقائه عينه**

فاذا اعار مكيلا او موزونا كان قرضا معنى لان الانتفاع بها انما يمكنه باستهلاك عينها ولا يمكنه الا
بتملكها وذلك يكون بالهبة او القرض لكونه اذني ضررا هذا اذا المرين جهة الانتفاع بالمكيل والموزون فان
بينهما كان يزين بها دكانه او يعاير بها ميزانه صادت عاربه **ونجعلها امانة** حتى لو هلك المعار لم يضمنه
المستعير اذا لم يتعد فيه وقال الشافعي يضمن اذا هلك في غير حالة الانتفاع قيدنا به لانه لو هلك في حالة
الانتفاع لا يضمن اتفاقا هذا اذا كانت العارية مطلقة فان كانت حقة في الوقت مطلقه في غيره نحو ان
يعجز يوما ولم يؤدها بعد ما مضى الوقت ضمن اذا هلك سواء استعملها بعد الوقت او لا وذكر صاحب المحيط
وشيوخ الاسلام انه انما يضمن اذا انتفع به بعد مضى الوقت لانه حينئذ يكون غاصبا اما اذا لم ينتفع به في الوقت
الثاني فلا يضمن كالمودع اذا امسك بعد انقضاء المدة ومنهم من قال يضمن على كل حال لان المستعير يمسك
مال الغير بعد المدة لنفسه بخلاف المودع له قوله عليه السلام العارية مضمونه ولنا قوله عليه السلام
ليس على المستعير غير المخل ضمان اي غير المتعدي وما رواه محمول على ضمان الرد توفيقا بينهما **وتصح باعترك**
لانه صرح في العارية **ومنحك هذه الدابة وحملك عليها اذا لم يرددها اي بقوله منحك وحملك الهبة**
لان كلامهما في ملك العين واذا لم يرد منه ذلك حمل على ملكك المنافع مجازا كذا ذكر المصنف في شرحه
اقول في كلامه اشتباه لان المنفعة على ما هو المفهوم من صحاح الجوهرى مشتركة في الهبة والعارية فلا يكون
ارادة العارية منها مجازا لان المشترك موضوع لكل واحد من معانيه فلا يدل عليه مجازا وانما يؤول في الحقيقة
في المشترك لتعيين ارادة احد معانيه لا لتعيين الدلالة كما في المجاز ولانه قال في باب الهبة وحملك عليها
يدل على الهبة اذ انوى الهبة ولو كان هذا اللفظ لملك العين حقيقة زفوله فيه اذ انوى الهبة مستد كما لان الهبة
لا تحتاج اليها في المعنى الموضوع له حقيقة **واخذ منك هذا العبد** لانه صرح في اعارة الاستخدام **وداري لك**
سكني لان قوله سكني محكم في ملكك المنفعة فحمل عليه المحتمل ولتمليك العين وهو قوله **داري لك** **وسكني** **عري**
اي سكني **داري لك** عري **وسكني** لكونه محكما في العارية حمل عليها **ونحن للمستعير ان يعجز** ما استعاره اذا
كان **ما لا يختلف بالاستعمال** كالسكنى والحمل والزراعة وان شرط المالك ان ينتفع هو بنفسه لان التقييد فيما
لا يختلف غير مفيد وقال الشافعي لا يجوز اعارة المستعار لان العارية اباحة المنافع عنده فلا يملك اياها غيره
ولنا انما تملك المنافع فيملك ان يعجزها كالموصى له بخدمة العبد مملك ان يعجز قيد بقوله ما لا يختلف لانه لو
كان مما يختلف باختلاف المستعملين كالركوب واللبس فليس له ان يعجز غيره دفعا للضرر عن المالك وفي الكافي
لو كان قال حين الدفع اليس الثوب من شئت فله ان يعجز اذا كان لم يلبسه لنفسه وان كان لبسه كان منعيا
به فلو اعاره غيره يضمن وهو مختار الامام البردوي وقال بعضهم لا يضمن وكذا الخلاف في الابتداء لو اركب غيره
واراد ان يركب **وليس لان يوجر** لان الاجارة لازمة والعارية غير لازمة فلو جاز اجارة المستعار لزم منه لزومه
لا يلزم وهو العارية او عدم لزومه ما يلزم وهو الاجارة وكلاهما ممنوعان **وان استعاره لغيره جاز** لان المستعير
يكون ماذونا فيه قيد بقوله لغيره لان الاستعارة لو لم تكن لاجله لم يحجر رهنه لان في الرهن ايقا الدين وليس
له ان يوفي دينه بمال غيره بلا اذنه ثم ان اطلق اذن الرهن برهنه **وان قيد** المعبر بان برهنه المستعير ماله
بمقدار وجنس ومكان **لم يتجاوز** حتى لو قيد ان المعبر اذن للمستعير ان يرهنه بخمسة دراهم في الوقت
فرهنه باكثر من خمسة او خمسة دراهم في البصر يكون ضامنا وكذا لو عجز المرهن فرهن
غيره **ولو هلك الرهن المعار بعد الفكاك او قبل الارهان فلا ضمان** لان قبض المستعير غير مضمون **او في**
يد المرهن ضمن الرهن للمعير قد زنا سقط عنه بالهلاك من الدين مثلا لو هلك نصف الرهن

لوقال

فاذا اعار

في يد المرفق يكون المستعبر مستوفيا نصف دينه فيضمن المعبر هذا المقدار وما فضل يكون له **وان عار**
ارضه للبنا والغرس كان له ان يرجع لان العارية لازمة فاذا رجع لا يضمن للمستعبر ما نفق من ثباته
او غرسه **ويكلفه نفقها** اي نفق الارض من البنا والغرس لانهما مشغولة بهما وفي المحيط لو كان البنا من ثياب
الارض فاستردها المعبر ليس للمستعبر ان يهدمه ولا ان يرجع عليه بما انفق وان كانت الارض تنفق بالفلح
يضمن المعبر قيمتها منفلو عين **فان وقت** اي ذكر المعبر لعارته مدة معلومة **فرجع قبله** اي قبل انقضاء
المدة **كراه** لما فيه من خلف الوعد **والزكاة** اي المعبر الرجوع قبل المدة **الضمان** مثل ما نفقها بالفلح
هذا تفصيل للضمان يعني يلزم على المعبر عند نأضمان قيمة ما انتقص البنا والغرس بالفلح **وقيل قيمتها**
اي يضمن المعبر للمستعبر قيمة ثباته وعمره **ويملكها** اي البنا والغرس يكون للمعبر وضع في الوقت
في غير الوقت لا يضمن اتفاقا لعدم الغرور من الحقائق **وقيل ان ارض الفلح** اي ارض **تخير المالك** بين ضمان
نقصانها وضمان قيمتها اما ثبت اختياره للمستعبر لانه صاحب اصل والمستعبر صاحب فرع فيرجع
صاحب الاصل وقال في ضمانه عليه اصلا لان التوقيت في العارية غير ملزم كاصل العقد ولهذا
كان له ان يستردها في اي وقت شا وتسا ان فائدة التوقيت التزام القيمة ان رجع قبل الوقت فصار
كانه قال رجعت قبل الوقت فان ارضا من قبل من حكم الالتزام لا يجرى العقد **وان عارها للزرع فلا**
رجوع اي لا يرجع المعبر ارضه **قبل حصد** اي قبل حصد المستعبر زرعه **مطلقا** اي سواء وقت
الاعارة او لم يوقتها لان للزراع نهاية معلومة فيترك باجر المثل رعاية للحقين بخلاف الغرس الذي ليس
له نهاية فيومر بقلعه لئلا ينتضر المالك **والمستعبر يكتب** عند ابي حنيفة في صكه اذا اراد ذلك **الطعن** ارضه
الغلابية فلان الارض لا تنظم فيكون المراد ايضا الارض في يده حتى يوجد منها ما يطعم فكان هذا اللفظ او للمعنى
المقصود منها وهو الزراعة لان لفظ الاعارة تحتمل البنا والزراعة **وقالا عارني** فلان لفظ العارية
صريح في المعنى فكنا بانه اولى وضع المسئلة في الارض اذ في الدور والمثل ان يكتب عارني اتفاقا لان الانتفاع بها
من حيث السكنى فقط من الحقائق **وبودى المستعبر والموجر والغاصب اجرة رد العارية** لان قبض
المستعبر كان لمنفعة نفسه فيكون اجرة الرد عليه لان الغرم بالغرم **والعبر المتاجر** يعني بودى الموجر اجرة
رد العين المستأجرة لان الموجر انتفع باجرة عينه فيكون مونة الرد عليه والرد ليس بواجب على المستاجر وانما
عليه التولية بين العين ومالكها **والغصون** لان اصل الرد الى المالك كان واجبا على الغاصب فتحجب مؤنته
عليه تبعا **واذا رد المستعبر الدابة الى اصطلح مالكا او مع عبده** اي عبد المستعبر **واجبر** اراد به
الاجبر مشاهير لاميامة ونحوه ان يرجع الضمير في عبده او اجبره الى المالك **او عينا مستعارة او**
مستأجرة الى داره اي دار المالك **برئ** من الضمان لان رد الدابة الى اصطلح المالك وداره او مع عبده
او اجبره رد عليه عرفا والمتعارف كالمقصود حتى لو كان المستعار شيئا لا يرد الى الدار والاصطبل او
مع الغلام كعقد جوه لا يبر الا بالرد الى المالك اذ لا عرف في مثله قيل هذا اذا رد الدابة مع غلام المالك
الذي يقوم على الدواب والاصح انه على الاطلاق لان المستعار قد يرد الى غير من يقوم عليه في بعض
الاقاات فيوجد فيه رضا المالك دلالة قبل هذا في عرف زمانهم واما في زماننا لا يبر في الكل الا بالتسليم
الى المالك فيد بقوله مع عبده لانه لو ردها الى اجنبي لا يبر لكن هذا على قول من قال من المشايخ ليس
للمستعبر ان يودع لان الاعارة تملك المنفعة مملوكة للمستعبر فيملك المتصرف فيه والابداع
تصرف في ملك الغير قصدا فلا يملكه وهو الصحيح واما على قول من قال له ان يودع فينبغي ان يبر

في يد المرفق يكون المستعبر مستوفيا نصف دينه فيضمن المعبر هذا المقدار وما فضل يكون له وان عار ارضه للبنا والغرس كان له ان يرجع لان العارية لازمة فاذا رجع لا يضمن للمستعبر ما نفق من ثباته او غرسه ويكلفه نفقها اي نفق الارض من البنا والغرس لانهما مشغولة بهما وفي المحيط لو كان البنا من ثياب الارض فاستردها المعبر ليس للمستعبر ان يهدمه ولا ان يرجع عليه بما انفق وان كانت الارض تنفق بالفلح يضمن المعبر قيمتها منفلو عين فان وقت اي ذكر المعبر لعارته مدة معلومة فرجع قبله اي قبل انقضاء المدة كراه لما فيه من خلف الوعد والزكاة اي المعبر الرجوع قبل المدة الضمان مثل ما نفقها بالفلح هذا تفصيل للضمان يعني يلزم على المعبر عند نأضمان قيمة ما انتقص البنا والغرس بالفلح وقيل قيمتها اي يضمن المعبر للمستعبر قيمة ثباته وعمره ويملكها اي البنا والغرس يكون للمعبر وضع في الوقت في غير الوقت لا يضمن اتفاقا لعدم الغرور من الحقائق وقيل ان ارض الفلح اي ارض تخير المالك بين ضمان نقصانها وضمان قيمتها اما ثبت اختياره للمستعبر لانه صاحب اصل والمستعبر صاحب فرع فيرجع صاحب الاصل وقال في ضمانه عليه اصلا لان التوقيت في العارية غير ملزم كاصل العقد ولهذا كان له ان يستردها في اي وقت شا وتسا ان فائدة التوقيت التزام القيمة ان رجع قبل الوقت فصار كانه قال رجعت قبل الوقت فان ارضا من قبل من حكم الالتزام لا يجرى العقد وان عارها للزرع فلا رجوع اي لا يرجع المعبر ارضه قبل حصد اي قبل حصد المستعبر زرعه مطلقا اي سواء وقت الاعارة او لم يوقتها لان للزراع نهاية معلومة فيترك باجر المثل رعاية للحقين بخلاف الغرس الذي ليس له نهاية فيومر بقلعه لئلا ينتضر المالك والطعن ارضه الغلابية فلان الارض لا تنظم فيكون المراد ايضا الارض في يده حتى يوجد منها ما يطعم فكان هذا اللفظ او للمعنى المقصود منها وهو الزراعة لان لفظ الاعارة تحتمل البنا والزراعة وقالوا عارني فلان لفظ العارية صريح في المعنى فكنا بانه اولى وضع المسئلة في الارض اذ في الدور والمثل ان يكتب عارني اتفاقا لان الانتفاع بها من حيث السكنى فقط من الحقائق وبودى المستعبر والموجر والغاصب اجرة رد العارية لان قبض المستعبر كان لمنفعة نفسه فيكون اجرة الرد عليه لان الغرم بالغرم والعبر المتاجر يعني بودى الموجر اجرة رد العين المستأجرة لان الموجر انتفع باجرة عينه فيكون مونة الرد عليه والرد ليس بواجب على المستاجر وانما عليه التولية بين العين ومالكها والغصون لان اصل الرد الى المالك كان واجبا على الغاصب فتحجب مؤنته عليه تبعا واذا رد المستعبر الدابة الى اصطلح مالكا او مع عبده اي عبد المستعبر واجبر اراد به الاجبر مشاهير لاميامة ونحوه ان يرجع الضمير في عبده او اجبره الى المالك او عينا مستعارة او مستأجرة الى داره اي دار المالك برئ من الضمان لان رد الدابة الى اصطلح المالك وداره او مع عبده او اجبره رد عليه عرفا والمتعارف كالمقصود حتى لو كان المستعار شيئا لا يرد الى الدار والاصطبل او مع الغلام كعقد جوه لا يبر الا بالرد الى المالك اذ لا عرف في مثله قيل هذا اذا رد الدابة مع غلام المالك الذي يقوم على الدواب والاصح انه على الاطلاق لان المستعار قد يرد الى غير من يقوم عليه في بعض الاقاات فيوجد فيه رضا المالك دلالة قبل هذا في عرف زمانهم واما في زماننا لا يبر في الكل الا بالتسليم الى المالك فيد بقوله مع عبده لانه لو ردها الى اجنبي لا يبر لكن هذا على قول من قال من المشايخ ليس للمستعبر ان يودع لان الاعارة تملك المنفعة مملوكة للمستعبر فيملك المتصرف فيه والابداع تصرف في ملك الغير قصدا فلا يملكه وهو الصحيح واما على قول من قال له ان يودع فينبغي ان يبر

يكون هذا انما

اموالهم

وهو المختار لان الوديعة ادنى حالا من العارية فاذا اجاز للمستعبر الاعارة فالولي ان يحوز له
الابداع كذا في التبيين **ومن الوديعة** يعني لو رد المودع الوديعة الى الاصطبل او الغلام لا يبر لانه لو
رضي بكونها في يد من في عياله او داره لما اودع عنده **كتاب القبط**
وهو معنى الملقوط اي الماخوذ من الارض وفي الشرع اسم لما يطرح على الارض من صغار بني آدم خوفا
من العيلة او فرار من نعمة الزمان من راء غلب على طنه انه يصيب بتركه كما اذا كان في مكان او مسبعة
فلحقه واجب ولا فمقد وب **حكم بحسنه** لان الدار دار الاحرار والحرية هي الاصل فيحد فاذ فيه ولا
يحد قاذف امة **وليس لغير الملقط اخذه منه** اي من الملقط لان يده عليه اسبق فلا يملك غيره
من ابطالها بغير حق بخلاف ما لو دفعه الى اخر ليس له ان يسترده لانه رضى بابطال يده ولا يحوز له
ان يبطل به الثاني كذا في المحيط **ونفق عليه من بين المال** لما روى ان عمر رضى الله عنه فرض له النفقة
منه وكذا ارض جنايته منه فيكون ميراثه لبيت المال لان الغنم بالغرم **فان انفق الملقط** على القبط من
مال نفسه **كان متبرعا الا ان ياذن له القاضي بشرط الرجوع** اذا امر القاضي بانفاقه يرجع عليه
بعد البلوغ وان لم يشترط الرجوع لان للقاضي ولاية عامه فامر بالانفاق كما مر بنفسه والاصح
ما ذكر في المتن لان مطلق الامن يحتمل الحسبة والاسندانة فلا يرجع عليه بالشك **وبهذه القبط اذا لم ينعى**
اذا لم يامر القاضي بانفاقه فصدقه القبط بعد البلوغ في انه انفق للرجوع فله الرجوع لانه امر بقرحه **ومن ادعى**
انه القبط ابنه ثبت نسبته منه لانه اقرار للصبي ما ينفعه ويدفع عنه العار ولا منازع له فياخذه
المدعى منه لان من ضرورة ثبوت النسب له ان يكون **احق بحفظ** ولده من الاجنبي وقيل لا ياخذه لان اقراره
صحيح في حق النسب فقط دون ابطال يد الملقط وفي الدخيل هذا اذا لم يدعه الملقط فان ادعاه فهو اولى
من غيره لرحمته باليد حتى لو كان الملقط ذميا فادعاه يكون اولى من المسلم الخارج المدعى وكان
القياس ان لا يسمع دعوى الملقط لانه اقرار ولا انه لقبط فاذا ادعاه ابنه لا يكون لقبطا فيكون منافقا
لكن مع دعوته استحسننا لان حال المولد الصغير قد يشبهه على الناس لحفايه فينظرون له انه لقبط ثم يتبين
انه ولد والتناقض لا يمنع ثبوت النسب كالملاعن اذا اكدب نفسه **فان ادعاه** اي نسب للقبط **اشان**
وذكر احداهما علامة فيه اي في جسده **او سبق** احدهما في الاخذ **كان اولى** من الذي لم يذكر علامة
لشهادة الظاهر له وكذا من الذي اخبر عنه في الاخذ لان حق السابق ثابت في زمان لم يباذعه **وان ادعاه**
معانث منها النسب اقاما بينه عليه **لا لعله** الاوليه **ولا تعتبر قول القاي** وهو الذي ينظر
الى شبه الاولاد بالابا فيخير ان هذا **الاصطبل** وقال الشافعي يعتبر قوله لما روى ان النبي عليه
السلام حكم بالقاي في مثله ولنا قول عمر رضى الله عنه لثوابهما كبر ثابته فلا يعتبر قوله لانه غير عالم
بالحقيقة وفي الحقائق يشترط ان يكون القاي من اهل الشهادة ولا يشترط العدد وهو الصحيح وان
لم يوجد قاي فبقرع بينهما ويحكم لمن خرجت قرعته **ويخرج بالاسلام** يعني اذا ادعى للقبط مسلم وذى
انفائه يخرج دعوى المسلم سواء كان دعواهما مجردة او بينة اعلم ان هذا الحكم غير مجرى على عمومه لما ذكرنا ان
الملقط مرجح بيده وان كان الخارج مسلما ولا بينة الكافر اذا كان اكثر اثباتا ترجح بيته ولا يرجح بالاسلام
كما اذا اثبت بينة الذمي انه ولده ولد على فراشه وبينته المسلم انه ولده فقط كذا في الحاشية **والحريه** كما اذا
ادعى ذمي انه ابنه وادعى مسلم انه عبده يخرج دعوى الذمي لان فيه اثباتا **الحريه** **وان وجد في بعض اصهار**
المسلمين وقرأهم فادعاه ذمي ثبت نسبه وكان مسلما لان موجب كلامه شيان ثبوت النسب منه

في يد المرفق يكون المستعبر مستوفيا نصف دينه فيضمن المعبر هذا المقدار وما فضل يكون له وان عار ارضه للبنا والغرس كان له ان يرجع لان العارية لازمة فاذا رجع لا يضمن للمستعبر ما نفق من ثباته او غرسه ويكلفه نفقها اي نفق الارض من البنا والغرس لانهما مشغولة بهما وفي المحيط لو كان البنا من ثياب الارض فاستردها المعبر ليس للمستعبر ان يهدمه ولا ان يرجع عليه بما انفق وان كانت الارض تنفق بالفلح يضمن المعبر قيمتها منفلو عين فان وقت اي ذكر المعبر لعارته مدة معلومة فرجع قبله اي قبل انقضاء المدة كراه لما فيه من خلف الوعد والزكاة اي المعبر الرجوع قبل المدة الضمان مثل ما نفقها بالفلح هذا تفصيل للضمان يعني يلزم على المعبر عند نأضمان قيمة ما انتقص البنا والغرس بالفلح وقيل قيمتها اي يضمن المعبر للمستعبر قيمة ثباته وعمره ويملكها اي البنا والغرس يكون للمعبر وضع في الوقت في غير الوقت لا يضمن اتفاقا لعدم الغرور من الحقائق وقيل ان ارض الفلح اي ارض تخير المالك بين ضمان نقصانها وضمان قيمتها اما ثبت اختياره للمستعبر لانه صاحب اصل والمستعبر صاحب فرع فيرجع صاحب الاصل وقال في ضمانه عليه اصلا لان التوقيت في العارية غير ملزم كاصل العقد ولهذا كان له ان يستردها في اي وقت شا وتسا ان فائدة التوقيت التزام القيمة ان رجع قبل الوقت فصار كانه قال رجعت قبل الوقت فان ارضا من قبل من حكم الالتزام لا يجرى العقد وان عارها للزرع فلا رجوع اي لا يرجع المعبر ارضه قبل حصد اي قبل حصد المستعبر زرعه مطلقا اي سواء وقت الاعارة او لم يوقتها لان للزراع نهاية معلومة فيترك باجر المثل رعاية للحقين بخلاف الغرس الذي ليس له نهاية فيومر بقلعه لئلا ينتضر المالك والطعن ارضه الغلابية فلان الارض لا تنظم فيكون المراد ايضا الارض في يده حتى يوجد منها ما يطعم فكان هذا اللفظ او للمعنى المقصود منها وهو الزراعة لان لفظ الاعارة تحتمل البنا والزراعة وقالوا عارني فلان لفظ العارية صريح في المعنى فكنا بانه اولى وضع المسئلة في الارض اذ في الدور والمثل ان يكتب عارني اتفاقا لان الانتفاع بها من حيث السكنى فقط من الحقائق وبودى المستعبر والموجر والغاصب اجرة رد العارية لان قبض المستعبر كان لمنفعة نفسه فيكون اجرة الرد عليه لان الغرم بالغرم والعبر المتاجر يعني بودى الموجر اجرة رد العين المستأجرة لان الموجر انتفع باجرة عينه فيكون مونة الرد عليه والرد ليس بواجب على المستاجر وانما عليه التولية بين العين ومالكها والغصون لان اصل الرد الى المالك كان واجبا على الغاصب فتحجب مؤنته عليه تبعا واذا رد المستعبر الدابة الى اصطلح مالكا او مع عبده اي عبد المستعبر واجبر اراد به الاجبر مشاهير لاميامة ونحوه ان يرجع الضمير في عبده او اجبره الى المالك او عينا مستعارة او مستأجرة الى داره اي دار المالك برئ من الضمان لان رد الدابة الى اصطلح المالك وداره او مع عبده او اجبره رد عليه عرفا والمتعارف كالمقصود حتى لو كان المستعار شيئا لا يرد الى الدار والاصطبل او مع الغلام كعقد جوه لا يبر الا بالرد الى المالك اذ لا عرف في مثله قيل هذا اذا رد الدابة مع غلام المالك الذي يقوم على الدواب والاصح انه على الاطلاق لان المستعار قد يرد الى غير من يقوم عليه في بعض الاقاات فيوجد فيه رضا المالك دلالة قبل هذا في عرف زمانهم واما في زماننا لا يبر في الكل الا بالتسليم الى المالك فيد بقوله مع عبده لانه لو ردها الى اجنبي لا يبر لكن هذا على قول من قال من المشايخ ليس للمستعبر ان يودع لان الاعارة تملك المنفعة مملوكة للمستعبر فيملك المتصرف فيه والابداع تصرف في ملك الغير قصدا فلا يملكه وهو الصحيح واما على قول من قال له ان يودع فينبغي ان يبر

وكرم فثبت ما ينفعه وهو النسب ويرد ما يضره وهو الكفر وفي المحيط هذا اذا كان عليه زى المسلمين
وان كان عليه زى الكفر كصليب في رقبتة وزنار في وسطه يكون كافرا وان كان زينه مشكلا فالنقطة
نصارى فادعاه فهو ابيه **وان كان وجد في مسجد** او في قرية لاهل الذمة **او بيعة** وهو معبد النصارى
اولئسوة وهو معبد اليهود **والواجد في كان** اللقيط **ذميا** تبع للمكان والواجد **وان كان مسلما** اهل في قرية
اهل الذمة **او ذميا هناك** اي ان كان الواجد ذميا كائنا في امصار المسلمين **فاستبار المكان والواجد**
او الاسلام روايات عن ابي حنيفة في رواية اعتبر المكان لكونه اسبق اليه من يد الواجد حتى لو وجد
في دار الاسلام يكون مسلما ولو وجد في مكان اهل الذمة يكون ذميا سواء كان الواجد مسلما او ذميا
وفي رواية اعتبر الواجد لان يدته قائمة عليه بنقله حيث شا وفي رواية اعتبر الاسلام نظرا للصغير
وان دعاه عبد ثبت نسبه منه اي نسب اللقيط **وكان حرا** لان الحرية هي الاصل وكون امه امه مشكوك
فلا يثبت به الرقية **ولا يقبل دعوى عموديته** لانه محكوم عليه بحريته لكونه في دار الاحرار الا ان
يقيم المدعي بيته عليها فيكون الملتقط خصما له باعتبار بدله اذا لم يقيم واقر اللقيط بعد بلوغه بانه رقة
وصدقه المقر له ينظر ان كان ذلك قبل اجراء احكام الاحرار عليه من قبول شهادته وضرب قاذفه يكون
رقيقا وان كان بعد لا يصح افراجه لانه اتصل به تكذيب من جهة الشرع باجراء الاحكام عليه فصار
كالكذيب المقر له كذا في المحيط **وان كان معه مال** يعني مشدود عليه او على دابة هو عليها **كان له** اعتبارا
للاظهار **ولا يزوجه الواجد ولا يتصرف في ماله** لانعدام ولايته بالفراجه او بالملك او بالتسليم من غيره ولهذا
لو امر الملتقط بختان اللقيط ففعل يضمن ولو روجه الامام ولم يكن له مال فالمهر من بيت المال **ويقبض عنه** اي
لاجل اللقيط **الهبة** لانه نفع محض **وسيله في صناعة** لانه من باب تاذيبه وحفظ ماله **ولا يواجره في الاجر**
فيد به احترامه عن رواية القدوري من ان اجارته جائز كاجارة الامر الصغير لان فيها صونا عن الفساد
بكونه مشغولا بعمل وجه الرواية الاولى ان الملتقط لا يملك اتلاف من افحده فلا يواجره كالجرم مخاف
الامر لا يملك اتلاف من افحده مجانا فملكه بعوض **ويمنع ابو يوسف الامام من استيفاء القضاء**
لو قتل اللقيط عمدا وقال له ذلك فيد باستيفاء القصاص لانه ليس له ولاية العفو اتفاقا لانه ابطال
لحق المسلمين وله ولاية الصلح على الدية اتفاقا لانه نفع لهم لانه ان ولاية الاستيفاء كان للولي
ووليّه مجهول فلا يستوفي ولها قوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له وولي اللقيط مجهول
فصار كالمعدوم **وقبلوا شهادته** اي اللقيط اذا بلغ على رجل **بالزنا** وقال مالك لا تقبل للثمة لكونه
غير محر وفلا بل ولنا ان الثمة ترفع بل بعد له فتقبل بالزنا كما قبلت في غيره والله اعلم
كتاب اللقطة وهي مال يوجد على الارض ولا يعرف له مالك وهي على
وزن فحكمه مبالغة في النفاق وهي لكونها مالا مرغوبا فيه جعلت اخذها مجازا لكونها سببا لاخذ من اياها
اذا شهد الملتقط انه اخذها ليردها الى مالكها كان امينا حتى لو هلك في يده لا يضمن **ولم يشترط**
ابو يوسف **الاشهاد على انه اخذها** ويكفي فيه ان يقول من سمعته يقول بيشك قد لوع على والقول قوله مع بيته
اي اخذها ليردها وقال لا يضمن اذا لم يشهد فيد بالاشهاد لانه لو اقر انه اخذها لنفسه يضمن اتفاقا ولو فادها
انه اخذها ليردها لا يضمن اتفاقا لان تضاد قهها كالبيته وفي الحاشية هذا الخلاف اذا امكنه ان يشهد اما اذا
لم يجد احدا يشهد عند رفعه او تخاف من انه لو شهد باخذ منه الظالم فترك الاشهاد لا يكون ضامنا اتفاقا
هذا اذا اتفقا ايضا لقطه وان اختلفا فقال صاحبها اخذتها غصبا وقال الملتقط لا بل اخذتها لقطه لك

يضمن اتفاقا له ان اخذها مندوب ان لم يخف ضياعها واجب ان خاف وكان ماذونا من
الشرع والمادون منه كالمادون من المالك ولها ان اذن الشرع مفيد بالاشهاد لقوله عليه
السلام من اخذ لقطه فليشهد عليه ذوى عدل وان لم يشهد عليه الملتقط ففعلت في يده
فقال مالكها اخذتها لنفسك وقال الملتقط بل اخذتها لاجلك لا يضمن عند ابي يوسف خلافا لها
وفي النوادر لو ضاعت من يده ثم وجدها في يد رجل فلا خصومة له معه بخلاف المودع حيث
له ان يخاصم اذا وجد الوديعة في يد اخر لان حق اخذ الوديعة ثابت للمودع لا للرجل الثاني وفي
اللقطة ثابت حق الاخذ للثاني كالاول لانهما سياتيان في الالتقاط **ويعرفها** اي الملتقط اللقطة
في الاسواق والشوارع **مدة تغلب على ثمنه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك** اي ذلك الزمان
الذي عرف فيه **هو الصحيح** اي المختار من الاقوال الواردة في حق التعريف **وتعرف مادون عشرة دراهم**
اي تعرف لقطه لا تبلغ قيمتها عشرة دراهم **اياما** يعني بلا تقدر بحسب ما يرى الملتقط **رواية**
عن ابي حنيفة **وهي في فوقها** اي تعرف اللقطة اذا كانت قيمتها عشرة دراهم فصاعدا **حوار** **رواية**
عن ابي حنيفة لان مقدار العشرة مال يتعلق به القطع ويستحل به البضع اعلم ان هذه الملك
فيما لم يتسارع فان تسارع مدة تعرفه مقدرة الى خوف الفساد وعند الشافعي يدعيها ويربط
ثمنها حولا **ثم يتصدق بها ان شا** يعني بعد تعرف المدة المذكورة الملتقط مخير بين ان يحفظها
حسبه لله وبين ان يتصدق بها لانه لما عجز عن ايصال عين اللقطة الى صاحبها جاز له ان يوصل
عوضها وهو الثواب على اعتبار اجازته **فان صاحبها فامضاها** اي المصدق يكون ثوابها له
والا اي ان لم يرضها **ضمن الملتقط** لانه سلم ماله الى غيره بخبر اذنه **او المسكين ان شا** اي لو هلك
في يده لانه قبض ماله بخبر اذنه وهذا التصديق من جهة كونه لانه قبض ماله بخبر اذنه وهذا التصديق
من جهة كونه ماذونا من الشرع بملكه الفقير قبل الاجارة ومن جهة انه غير ماذون من المالك ثبت
للفقير ملك غير لازم قبضها له فان ضمن الملتقط لا يرجع على الفقير لانه ملكها من وقت الاخذ بالضمآن
ونفذ الصدقة عليه وان ضمن الفقير لا يرجع على الملتقط لان الفقير اخذها لنفسه فصار كغائب الغائب
اعلم ان هذا في لقطه لها قيمه وان كان شيئا لا يعاد الى اخذه عادة كالكسرة والسابل بعد ما حصد
الزرع فالنقطة رجل فالكمل لا يضمن لان تركها اباحة دالة لكن صاحبها ان ياخذ منه اذا وجد
في يده لان الاباحة لا توجب سقوط الملك عن العين كذا في المحيط **وان كانت** اللقطة في يد الملتقط
او المسكين **فاجرة اخذها منه** لانه وجد عين ماله **وان تلف العبد الملتقط ما التقطه قبل التعريف** **بيع**
لقضا قيمته كما يباع بساير اتلافاته **او قدى** على بنا المجهول اي قراه مولاة بقضا ما يوجهه عليه من
الضمان **وبعد طوبى له الحال** يعني ان تلفها العبد بعد تعرفه بطالبه المالك بضمانه في الحال ففقد
المالك او يبيعه لانه ضمان استهلاك **ولم يوخروا الى عتقه** وقال مالك يطالب العبد به بعد العتق
لان الشرع اذن له في ذلك بشرط الضمان فيكون مخصوصا به فلا يظلم في حق المولى **وتجوز للفقير الملتقط**
ان يتنفع بها لان صرفه الى فقير اخر كان الثواب وهو مثله وفي النوادر لو انفقها على نفسه ثم ايسر
لا يلزمه ان يتصدق بمثلها على فقير اخر لانه وضع اللقطة في موضعها **ولا تجبره** اي الانتفاع بها
للغنى الملتقط **وقال** الشافعي يجوز بحكم القرض لانه عليه السلام قال لا يبي كعب بعد
ما عرف لقطه ثلث سنين اخطأها بما لك فان جأط اليها فادفعها اليه والافانفع بها وانه

ويعرفها اي الملتقط
اللقطة
ويعرفها اي الملتقط
اللقطة
ويعرفها اي الملتقط
اللقطة

كان من المياسير ولنا ان تناول مال الغير بغير اذنه غير مباح بلا ضرورة باطلاق النصوص وانما
جاز للفقير بالحديث فنفى فيما وراءه على الاصل واما انتفاع ابي بن كعب بها كان حكم القرض بان
الامام ولا كلام في جوازها وانما الكلام فيما كان بغير اذن الامام **ولا يتصدق بها عليه** اي على غني
لقوله عليه السلام فان جاز صاحبها والا فتصدق بها والصدقة لا تجوز على الغني **وتجوز**
ان يتصدق بها الغني على اهله الفقرا لما فيه نظر للملتقط والمالك **وتجوز الالتقاط في الشاة**
والبقرة والابل والفرس اعلم ان المذكور في شرح الاقطاع ان التقاط هذه الثلاثة غير جائز
عند الشافعي والمذكور في الهداية بخالفنا في اولوية التقاطها وتركها فعندنا التقاطها اولى اذا
امن على نفسه عن وقوع الحرام لغلبة الخيانة في زماننا وعنده تركه اولى لانه متاح اخذ حقوق الضباع
وهو قليل في هذه الثلاثة لا منها عن الديار وانما عدا المصنف هذه الحيوانات اشار الى جواز التقاطها
متفق عليه في الاصح **فان اذنه الحاكم في النفقة والا كان ديننا على صاحبها** لان امر القاضى كما مر
المالك لعمومه ولاية النظر له اطلاق الاذن هنا وهو قول بعض اصحابنا لكن الاصح ان القاضى اذا لم
يشترط في الاذن الاتفاق بالرجوع لا يرجع وفي اتفاق اللقيط باذن القاضى فيما سبق قبلك بشرط
الرجوع وهناك يقيده لعله اكتفى به **والا** اي ان لم ياذن **كان متبرعا** في اتفاه اذ لا ولا يبق له على المالك
وفي الدخيرة اذا جاز رجل الى القاضى بالدابة وقال هي لقطعة لا ادري صاحبها لا يامر بالاتفاق ولا
بالبيع مطلقا لجواز ان تكون الدابة مخصصة وقد احتال بهذه الحيلة لتكون النفقة ديننا على المالك
او ببراعن الضمان بالبيع لان الغاصب اذا باع المخصوص بامر القاضى براعن الضمان كما لو باع بامر
المالك بل يقول القاضى ان كان الامر كما قلت امرتك بالاتفاق او بالبيع **ويوجرها الحاكم وينفق**
عليها من الاجرة لمصلحة بقا العين وعدم لزوم الدين **ان كان لها** اي الملتقط **منفعة والا باعها ان كان**
بيعها اصلح وحفظ الحاكم ثمنها لانها باعها معنى بخلاف الا بقا المردود الى القاضى حيث لا يوجره
لان غير امين من باقه ثانيا **وان راى الاتفاق مدة قصيرة** كيومين او ثلثة بقدر ما يراه الحاكم **اصلح**
مفعول ثان لراى **امر به** اي الحاكم الملتقط بالاتفاق **وجعلها** اي النفقة **دينا** على المالك جازا
يظهر مالها وان لم يظهر يبيعها ويحفظ ثمنها لان النفقة في مساكها تستخرج قيمتها فيتمتع به صاحبها
فحبسها اي الملتقط بالنفقة عن المالك اذا حضر **لاستيفائها** اي لقبض نفقتها فلو هلك بعد الحبس
شابه الرهن ولو هلك قبله لا يسقط **واذا ادعاه** اي رجل اللقطة بانها له **لم تدفع اليه الابينة**
فاذا دفعها ببينة فجا اخر واقام ببينة افهاله ان شا من المخذ وان شا من الدافع وفي الخاتمة هذا
اذا دفعها بغير قضا القاضى وان دفعها به لا يضمن وفي الدفع بالبينة الصحيح انه لا يخذ قبلا
من مدعى اللقطة **وتحل له** اي الملتقط **دفعها اليه بذكر علامة** كذكر عدد الدراهم ووزنها وصف
وعاينها **ولا تجزى** اي لا جاز على الدافع عندنا بذكر العلامة وقال الشافعي بجزى لقوله عليه السلام فان
جاء صاحبها وعرف عفاها وعددها قادمها اليه ولنا انه يدعى ما لا يدينه غيره فيحتاج الى البينة
لقوله عليه السلام للمدعي البينة فيحمل الامر بالدفع على الاباحه جمع بين الحديثين **ونسوى بين لقطة الحر**
والحر يعني لقطة الحر تكون مملوكة اذا لم يوجد صاحبها كلقطة الحل وقال الشافعي لا تملك بل يجب
تعريف لقطة الحر الى ان يجرى صاحبها لقوله عليه السلام في ذكر اوصاف الحر المختصة به لا يحل لقطتها
الا لمنشد المراد منه طالبها وهو المالك ولنا قوله عليه السلام عرفها سنة ثم استنقها بلا فصل بل لقطة

من النظر
يسجد الاخر

اللقطة

الغنى والفاقة

الحل والحرم والمراد من المنشد عندنا المعروف بقريظة حديث اخر لا يلتقط لقطة الا من عرفها
فان قلت هذا الحكم عام فلم ذكره في اوصاف الحر قلت لدفع وهم من نوههم ان لقطة الحر
لا تحل اصلا كما لا تقطع شجرته وان لقطة الحر غير محتاجة الى تعريفها لانها تكون للحياء
غالبا او يكون مالها ذاهبا فيبين ان الحر كالحل في حكم اللقطة **كتاب الخنثى**
اذا كان للولد في جانب من اجدها او سبق اعتربه يعني اذا بال من الذكر او سبق
خروج البول منه يكون غلاما واذا بال من الفرج او سبق منه يكون انثى لان كلاهما يدل على قوة
ذلك العضو **وان كانا معا** اي كان البول والسبق صادرا من العضوين **فهو مشكل** يعني خنثى مشكلا
احكامه عند ابي حنيفة حتى قال لا علم له به **واعبر ابالاكثر** يعني قال لا اي الفرجين كان اكثر قوة
حين خرج وجهه منهما يكون معتبرا لان كثرة بوله يدل على قوته واصالته روى ان ابا حنيفة قال يا
ابا يوسف هل رايت قاضيا يكيل البول الاواني فتوقف ابو يوسف في الجواب ويمكن ان يقال
كان لا ييوسف ان يقول لا يي حنيفة هل رايت عالما يزن العذرة حيث ذهب الى ان وزن
الدراهم مانع عن المصلحة وان لم يقبله تاذيا مع استاده وان تكون هذه من حكايات الجهلة
ولسه ان اكثر في احدهما يحتمل ان تكون لصيق مخرج الاخر فلا تدل على القوة وان كانا في اكثر سوا
فهو خنثى مشكل اتفاقا لا لعدم المخرج **واذا بلغ فظهر له امارات الرجال كالحيمة ووطي النساء**
او النساء اذا ظهرت علاماته كالتدى والحيض وامكان الوصول من فرجه **اعتبر بها وان لم تظهر**
او تعارضت بان يكون له تدى ولحيمة **كان مشكلا فيؤخذ فيه بالاحوط فيقدم على صف النساء**
ويؤخر عن الرجال هذا تفصيل للاخذ بالاحوط **فان صلى معهن اعاد** صلوته لاحتمال كونه رجلا او مع
الرجال اي ان صلى معهم **اعاد من عن يمينه** اي الذي في جانب يمينه **وشماله وخلفه** صلاتهم لاحتمال
كونه امرأة **ويصلي بقتاع ويحتجب لبس الحرير والتخلي** على النساء لاحتمال كونه رجلا ولا تخلو
به غير محرم ولا يسافر الا معه اي مع المحرم من الخنثى **وتختنه امة تشتري له من ماله والا** اي ان
لم يكن له مال **فمن بيت المال** اي تشتري امة منه لانه معد لمصالح المسلمين **فترتباع** تلك الامة بعد ما
خسنته ويرد ثمنها في بيت المال **ولو ورث مع ابن فهو انثى** اي له نصيب انثى عند ابي حنيفة فله
سهم وللان سهمان لان الاقل متيقن **وقال له نصف ميراثي ذكر وانثى** وهو قول الشعبي واتفقا
عليه لكن في التخرج مختلفان **فيعطه** اي ابو يوسف **الخنثى ثلثة اسهم من سبعة** يعني جعل المال
بينهما سبعة اسهم للخنثى ثلثة وللان اربعة لان الخنثى ابن في حال وبنات في حال والبنات في
الميراث نصف الابن فيجعل له نصف كل حال فيكون للخنثى ثلثة ارباع ابن فكانه اجتمع ابن وثلثة
ارباع ابن واذا جعلت كل ربع سهمها يكون للابن اربعة اسهم وللخنثى ثلثة **لا خمسة من اثني عشر**
اي قال محمد يجعل المال بينهما اثني عشر وللخنثى خمسة منها لانه ان كان ذكرا فالمال بينهما نصفان وان
كان انثى فالمال بينهما اثلاثا فيعطيه نصف كل حال وللان كذلك فاحتجنا الى حساب بقسم نصفه
نصفين وثلثة نصفين واقله اثني عشر وللخنثى نصف ستة ونصف اربعة فيكون خمسة وللان نصف
ثمانية ونصف ستة فيكون سبعة اعلم ان نصيب الخنثى على تخرج ابي يوسف اكثر من نصيبه على
تخرج محمد لان ثلثه من سبعة اكثر من خمسة من اثني عشر لان الوردنا نصف سبع على ثلثة اسباع
يصير نصف مال والخمسة لا نصيب نصف مال **واذا مات الخنثى قبل ان يبين حاله يتر** بضم الياء

حكايه جارية
قد تهلوس واحدا
امر الخنثى فعليه
حكم كحال وان احكام

وكسر الميم المشددة ان جعل ذاتهم لتعذر ان يغسله رجل وامرأة وفي الصحاح يقال تمت الميراث
 فقيم ثم ان المتيهم ان كان محرما في الخنثى ضد من الحرقه وان لم يكن فبالخرقة **وكيف كان المراه**
كتاب المفقود وهو غائب لم يدبر موضعه **اذا جمل**
مكان المفقود وجب له نصيب القاضى من حفظ ماله لان القاضى ناظر لكل عاجز عن نظر نفسه
 ويستوفى حقوقه اى غلاته ودبونه التى اقربها غرماءه وكذا القاضى ماله الذى حبس من
 اعليه اذا علم وجوبه ولا يطلب حقوقه من العفار والعروض التى في يد رجل لانه محتاج الى الخصومة
 وهو ليس بخصم اتفاقا لانه وكيل من جانب القاضى والخلاف في ان الوكيل يقبض الدين ويكيل بالخصومة
 انما جرى في وكيل منصوب من المالك وليس للقاضى ان ينصب وكيل الغائب بالخصومة له اعليه
 خلافا للشافعى ولو فعل القاضى وحكم بقدر اتفاقا لانه قضى في مجتهده فيه كما لو حكم بشهادة
 المحدود في قذف **وينفق من ماله على من يجب عليه نفقة في حضوره** اى حال حضور الغائب
بغير قضا القاضى كزوجته ووالديه واولاده الصغار والكبار الزمنى حتى اذا تمكنا من ماله جاز
 لهم ان ياخذوه لنفقتهم المراد من ماله الذى ينفق منه النقدان والمكيل والموزون واماعروضه
 فلا تباع لنفقتهم اتفاقا لا اعتدا اى حنيفه فانه جواز بيع عرضة نفقة نفسه احترز بهذا القيد عن
 لا تجب نفقته على الغائب حال حضوره الا بقضا كالاخ والاخت والحال والحالة فلا ينفق عليهم من
 مال المفقود لان نفقتهم محتاجة الى القضا وهو على الغائب غير جائز لان القضا لقطع الخصومة وهي
 من الغائب غير متصورة اعلم ان الاتفاق من مال المفقود انما يجوز اذا كان المال في يد القاضى او كان
 دين او وديعه او اقر المديون او المودع بالنكاح او النسب واما اذا انكراهما لا ينفق عليهم وليس
 لاحد من مستحقى النفقة ان يثبت النكاح او النسب بالبينة لانه دعوى على الغائب **ويبيع منه**
 اى وكيل المفقود من ماله **ما يخاف هلاكه** لتعذر حفظه بصورته فيحفظه بمعناه وهو الثمن قيد
 بالحواف لان ما لا يخاف هلاكه لا يباع **فاذا مضت مدة لا يعيش مثله اليها اى الى تلك المدة**
 بان مات جميع اقرانه في بلد لا في الدنيا حتى لو بقي واحد منهم لا يحكم بموته كذا في الخلاصة **حكم**
موته لان عيش انسان بعد اقرانه نادر هذا هو ظاهر الرواية وهو الاقيس اذ لم يرد نص في المقدار
 وعن ابي حنيفة انها مقدرة مائة وعشرين من وقت ولادته لانه نفاية اعمارنا وقيل مقدرة بتسعين
 سنة لانه غاية اعمار زمانا غالبا وهو الارفق بالناس قال الصداق الشهيد وعليه الفتوى لانه اقل
 المقادير وفي تفحص موت الاقران حرج **واعندت زوجته وقسمت تركته** بزوجته المودعة
 وقت الحكم لانه كان مات في ذلك الوقت فلم يرث منه من مات قبله **ولم يعينوا اربعة اعوام**
ولم يقطعوا نكاح الاول بدخول الثاني يعنى قال مالك اذا مكنت امرأة المفقود اربعة سنين
 يفرق القاضى ان سالت ويعتد عز الوفاة ثم تتزوج من شيات فان جاء الزوج الاول قبل دخول الزوج
 الثانى فهو احق بها وان جاء بعد فلا سبيل له عليها لانه ان عمر رضى الله عنه قضى هكذا ولنا ان عليا
 رضى الله عنه قال في امرأة المفقود هي امراته حتى ياتيها البيان من موت او طلاق فادعى ان عمر رضى الله
 عنه رجع الى قول علي **ويجعل المفقود حيا في ماله** فلا يرث عنه احد لكن ورثته لو اقر واموته وفي
 ايديهم مال قسمه القاضى بينهم ولا يعتبر اقرارهم في دينه ووديعته اذا جحد الخريم والمودع موته
 لانهم يدعون حق القبض والانتزاع عن ايديها فلا يقبل بلا بينة كذا في المحيط **ميتا في مال غيره**

يودى

فلا يرث عن احد لان كونه وارثا مستلوك فيه **ليكون حيا** مشكوكا فيها فتورث الوارث المتيقن اولى
كتاب الاباق وهو مرد العبد في الانطلاق فمن وجد نفسه بالخيار
 ان يشاد فعه الى الامام وان شاحفظه بنفسه وكذا الضال وهو من ضل عن طريق منزله من غير قصد
 اذا رد الاباق من مسيرة السفر فصاعدا **من اشهد عليه اى على الاباق قوله من فاعل رد**
انه اخذ له برده وجب له الجعل بضم الجيم وهو ما يجب للعامل على عمله **اربعين درهما**
 وفي المالكى هذا ليس على الاطلاق لان الاباق لو رد عبدا به لا جعل له لان خدمته واجب عليه وكذا احد
 الزوجين مع الآخر لان كلامهما يحفظ مال صاحبه عادة واما الاب لو وجد عبدا ابنه فان كان الاب
 في عياله فلا جعل ولا اقله **الجعل** **وفيماد ونها بحسابه** يعنى ان برده فمادون مسيرة سفره يجب
 عليه عشرون درهما وفي الاصل اذا وجد في المصر او خارجه وودعه بصرى له وعن ابي حنيفة
 لا شئ له في المصر واختلف في مقدار الرضخ بقدر الامام قيد بمادونه لان الرد اذا وجد من المشرق
 مسيرة السفر لا يزداد عليه بحسابه لان الزيادة على مقدار الثابت شرعا بالراى غير جائز حتى لو
 صالح على اكثر من اربعين بطرح الفاضل كي لا يكون ربا كما لو صالح من اربعين دراهم دين على خمسين
 درهم وفي المحيط لو قال المولى **ارسلته** ولم يابق لا جعل له لان اباقة يعنى ومن جهته اى ان يقيم
 الراد بينة على ان موكله اقر به وفي الدخيرة اذا قال المولى لآخر عبدا اى بقران وجدته فخذ فقال
 نعم فلو وجد برده فلا جعل له لانه استعان به وقد عد له الاعانة **فوق ابو عبد ولا توفقه**
على الشرط يعنى وجوب الجعل غير موقوف على شرط المولى عندنا وقال الشافعى موقوف على
 الراد اذا عمل لغيره من غير شرط كان متبرعا كما لو رد العبد الضال ولنا ان ابن مسعود رضى الله
 عنه قدر الجعل في مدة السفر بعين درهما من غير بيان شرط اما رد الضال فلم يسرع فيه بحاج
 شئ فبقى على اصل القياس **فان كانت قيمته اى قيمة الاباق اقل منه** اى من اربعين درهما وقد رده
 من مسيرة سفر **حلم له** اى جحد للراد ببقية الادرها ويا مرام اى ابو يوسف **بالجعل كمالا** لانه
 مفدر شرعا ولا تعرض لقيمة الاباق فيجب اتباعه ولحمدان ان احباب الجعل كان لاجبا حقوق الناس
 نظرا لهم ولا نظرا في احباب اربعين لرد مالا يساويه ولا في احباب الجعل المستغرق للقيمة فوجب
 ان ينقص منها درهم ليحصل شئ من المنظر للمالك **وان ابق منه اى العبد من الذى اخذ فلا عليه**
 اى لا شئ للمولى عليه من النصيب لان الاباق كان في يده امانة على تقدير اخذه بالاستهاد وفي القيمة
 راد الاباق اذا استعمله في حاجه نفسه في الطريق ثم ابق منه بضمن **ولا له** اى لا اخذ على المولى لانه
 في معنى البايع من المولى ولهذا كان لراد الاباق ان يحبس الاباق من المولى لاستيفاء الجعل فصار كالمبيع
 المالك في يد البايع **ولورده اى الاباق الى المصر فان المالك وهو ورثته** اى والحال ان مالك
 الاباق كان مورثا للراد **قبل قبضه يبطله** اى ابو يوسف الجعل وقال لاله الجعل في التركة قيد بموت
 المالك لانه لو مات العبد يبطل اتفاقا وقيد بقوله قبل قبضه لانه لو مات بعد القبض لا يبطل
 الجعل اتفاقا وفي المحيط هذا اذا كان معه وارث اخر ولو كان الوارث هو الالد وحده فلا جعل له
 اتفاقا لانه ان وجوب الجعل مضاف الى التسليم لا الى الاخذ ولهذا لو هلك قبله لا يجب الجعل وفي
 وقت التسليم صار العبد مشتركا بينه وبين وارث اخر فصار عاملا فيما هو مشترك فيه فلا يستحق
 الاجر كما لو اخذه والمورث ميت ولها ان الوجوب مضاف الى العلم واثار التسليم في باب العقود

ما روى
 عن
 ابن
 عمر
 رضى الله
 عنهما
 ان
 ابا
 عبد
 الله
 رضى الله
 عنه
 قال
 لو
 قال
 المولى
 ارسلته
 ولم
 يابق
 لا
 جعل
 له

في تكبد البدل في إيجابه وهذا التسليم فأت في حصته لا في حصته وأرت آخر فصار كما لو صبح ثوبا
للورث ثم مات قبل التسليم لا يسقط الأجر في حصته شريكه لأن الشراكة لم تتمكن في العمل وإنما ملك
في التسليم وذلك لا يسقط الأجر بخلاف ما لو أخذ المورث ميت لأن العمل وقع في محل مشترك
وتجعل المدبر وأما الولد المالك كالفن يعني إذا أبق المدبر وأما الولد فردا إلى
مولاهما وجب جعل كالفن لأنها مملوكة فإن قيل إنما يجب جعل لأحيا المأبنة وأما الولد
لأما بنة لها عند أبي حنيفة قلنا أن ما بنة باعتبار كسبه لأن المال لا يحق به فان مات المولى قبل
أن يصل إليه فلا جعل له لأنها يعتقان بموته بخلاف الفن هذا في المدبر الخارج من الثلث
ظاهر أما في غير الخارج منه فلا نه حرمدون عندها وكما كانت عنده فلا جعل يرد المالك
لأنه أحق بكسبه والمولى لم يستفد بهذا الرد لأجل الكتابة فكان منزله رديهم له عليه دين
كتاب إحياء الموات وهي الأرض المنقطعة عن الانتفاع
إذا أحيى مسلم أرضا أراد به أحياءها صورة بحيث يكون سببا للحياة النامية لا
ينقطع بها العلية الماعليها أو لا نقطاعه عنها أو لكونها سبعة ونحوها من الأسباب المانعة عن
الزراعة سميت مواتا تشبيها لها بما بنة غير المنتفعة بها **وليست مملوكة لمسلم ولا ذي**
قيد به لأنها لو كانت مملوكة لا تكون مواتا وإن لم يعرف مالكا بل تكون لجماعة المسلمين فلا يكون
لواحدان تملكها على التخصيص فتعرف مالكا ردت إليه وضمن زارعها نقصان الأرض **وهي**
بعيدة من القرية الواو فيها الحال إذا صاح **بأقصى العامر** يعني المجرور كما يقال ماذا فوق
أي مد فوق يعني يكون بعدها من القرية بحيث إذا صوت من قاص منتهى الأرض المجرورة لا يسمع فيها
أي تلك الأرض **قيد به** لأنها كانت قريبة من القرية يرتفع أهلها بها حقيقة أو دلالة فلا تكون
مواتا **ملكها** جواب لقوله إذا أحيى لقوله عليه السلام من أحيى من أحيى أرضا ميتة فهي له **وإذن الإمام**
شرط عند أبي حنيفة مواتا أحياءها بغير إذن له لا ملكها **وقال ليس بشرط** بل ملكها بدونه لأنها كانت مباحة وبدنه
سبقت إليها بالخصوص فيملكها كما في الخطب والصيد وله أن الأرض مخومة لاستيلاء المسلمين عليها
فلم يكن لأحدان يختص بها بدونه إذن الإمام كسائر المغنم **ومن حجر أرضا** أي وضع الأحجار حولها والحد
به نصب علامات في حدودها منع الغيرة عن أحيائها كالحراق ما فيها من الشوك وغرز الأغصان حولها
ولو حوطها أو سنها بحيث يعصم المأبنة أحياءا لأنه كالبناء وكسب الأرض ليس بأحياء إلا أن يندرج فيها
وحفر البئر يكون أحياءا إذا لم يبلغ المأبنة في المحيط **وأهلها** أي لم يرعها **ثلاث سنين** **ففتحت** أي
غيره لقول عمر رضي الله عنه ليس للمحجر ثلاث سنين حق وأما لو أحيىها غيره قبل انقضاء هذه المدة ملكها
لأن الأول كان مستحقا لها من جهة التعلق كما في السوم على سوم غيره **وحريم**
بئر الناضح أي نواحيها والناضح البئر الذي يستقي عليه الماء **أربعون** يعني من حفر بئر في موات
يستقي منها بالبئر يكون حريمها من كل جانب أربعين ذراعا اتفاقا **وقال استون** ذراعا لقوله عليه
السلام حريم بئر العطن أربعون ذراعا وحريم بئر الناضح ستون ذراعا وله قوله عليه السلام من حفر
بيرا فله ما حولها أربعين ذراعا من غير فصل ولما تعارض الخبران أخذنا بالأول لأنه أشبهه وفي المحيط إذا
كان عمق البئر زائدا على أربعين يزداد عليها **ويقدر العين خمسمائة من كل جانب** لما روى عنه عليه
السلام قال حريم العين خمسمائة من كل جانب **ومنع غيره من الحفر فيه** أي في حريمه لاحتمال

لأنها

في حريمها أربعين ذراعا
من حفر بئر في موات
يستقي منها بالبئر
يكون حريمها من كل
جانب أربعين ذراعا
وقال استون ذراعا
لقوله عليه السلام
حريم بئر العطن
أربعون ذراعا

أن يفسد ما البئر الأول بالحفر الثاني يذهب ولو حفر فيما ورا حريمه فذهب ما وده لا شئ عليه **ويلحق**
ما امتنع عود رجلة وهي الكوفة **والفراة اليه بالموات** الجار والمجرور متعلق بيلحق يعني
إذا ترك رجلة ونحو مكانا وعدل عنه إلى غيره وامتنع عوده إلى مكانه الأول يكون مواتا لأن
قهر المافات عنه فصار في قهر الإمام **إذا لم يكن حريم العامر** أي مكان مجرور **وإن جاز عوده**
أي عود المأبنة إلى مكانه الأول **لم يحجر أحياءه** لأن حق المسلمين قائم فيه لجواز العود وكونه لهم
والنهر في ملك الغير لا حريم له عند أبي حنيفة **الابنية** أي بأن يقيم بينه على ثبوت الحريم له **وقلا**
له حريم بقدر القاء الطين ونحوه لأن النهر إنما ينتفع بالحجر لا احتياجا صاحبه إلى المشي في جانبه
لتسليمه فصار كالبئر وله أن الحريم ثبت في البئر بالنصر على خلاف القياس فيقتصر على موره وكذا
الخلاف لو حفر في أرض موات كذا في المحيط وذكر في الكفاية الاختلاف في حريمه لا يحتاج إلى كرم
في كل حين إنما الأتجار الصغار التي يحتاج إلى كرمها في كل حين فلها حريم بالاتفاق **وقيل هذا بالاتفاق**
وفي المحيط قال المحققون للنهر حريم بقدر ما يحتاج إليه بالاتفاق لصورة الاحتياج إليه **وفي رواية**
يقدره أي أبو يوسف الحريم **بمنصف عرض النهر من جانبيه** لأن طينه يلقى من جانبيه فيقسم عرضه
عليها **وقدره** أي محمد الحريم **بكله** أي عرضه من كل جانب لأنه قد لا يمكنه القاء الطين من جانبيه فيقتدر
عرضه من كل جانب **فصل** في الشرب وهو النصيب من الماء قال الله تعالى ولكم شرب يوم
معطوم **ويجوز قسمة المأبنة للشركاء** باعتبار ثبوت الحق كقسمة الغنائم **ودعوى الشرب**
بغير أرض لجواز أن يكون حقه في الشرب فقط بأن باع الأرض وبقي شربها وكان القياس أن لا يجوز
لأنه أعلم المدعى في الدعوى بشرط صحة الدعوى والشرب مجهول لا يقبل الإعلام ولكن جاز استحسانا
ولو أقام بينة على ذلك تقبل **ويورث** أي الشرب لأنه حق مالي كالقصاص **ويوصى بمنفعة** لأن الوصية
أخت الميراث فيجوز أيضا كالأثر **لأرقبته** يعني لا يتصدق الشرب من فلان لأنه باطل ووصيته
باطلة أيضا لأنها لا تجوز تملكه حال حياته لا يجوز تملكه بعد وفاته **ولا يباع ولا يوهب ولا**
يتصدق به لاشتماله على الجهالة الفاحشة وامتناع قبضه مع كونه غير متقوم حتى لو سقي
شرب غيره لا يضمن **ويشترك الناس في ما لا وديه والأشجار العظام في الشفة وسقي**
الأرض أي بأن يحيى مواتا ويشق قهر السقيها **ونصب الأرحية** بأن يشق منها ساقية لينصب
عليها الرحا ودالية وكل منهما جائز إذا لم يضربا لعامة **وفي الشفة لا غير** أي يشترك الناس في
حق الشفة فقط **في النهر الخاص بالقرية** يعني يجوز لأهلها أن يشاركوهم في ذلك لما بالشرب
منه وسقي الدواب وأخذ الوضوء وعسل الثياب وغيره الشك الحاجة إليها ولا يستقي أرضه
من الماء إلا بآدمه **والبئر والحوض** يعني حكمهما حكم النهر الخاص **وليس كل حدان يخل شيئا** للشفة
ولغيرها **ما أحرز منه** أي من ذلك المأبنة فيجب ونحوه **الأبرضا صاحبه** لأنه كان مباحا سبقت إليه
بدنه بالأحرار فصار ملكه كالحشيش ولهذا جاز بيعه إلا أنه لا يقطع في سرقته لشبهة
الشراكة فيه وفي الأخير إذا ماعدا وصبي الكوز من ما الحوض وأرق بعضه في الحوض
لا يحل لأحدان شرب من ذلك الحوض لأنه خلط ملكه بالمأبنة ولا يمكن تمييزه وكذا لو
جاء به الكوز من مأبنة لا يحل لأبويه أن يشربا من ذلك الماء إذا كانا غنيين لأن المأبنة
مملوكة له ولا يحل لها إلا كل من ماله بغير حاجه **وإذا كان النهر والعين في ملك رجل**

لغيره

في المزارعة...
في المزارعة...
في المزارعة...

جازه منع غيره من دخوله فان لم يجد غيره اي ان لم يجد المحتاج الى الماء غيره لكل المالك ملكه منه اي من دخوله الماء او اخرجته اليه **فان منعه** اي الممانعة وهو **خاف العطش** على نفسه او على ممتلكته **فان له بالسلاح** لانه قصد تلافيه منع حقه وهو الشفعة عنه **وفي المخرجين سلاح** يعني اذا منع ما هو المخرج في انابه فلا طالب ان يقاتله بعضا وخوف لانه منع ما ملكه بالآخر اذ كنه ان يملك معصية فقام مقام تملكه مقام الترخيل **وتكرى الانهار العظام من بيت المال** لان منفعة العامة وبيت المال معد لمنفعتهم وان لم يكن في بيت المال شيء يجير الناس على كثرها احيا لحقهم **والشركة في الشرا** يعني كرى النهر المشترك للملك لجماعة مخصوصه من مالهم فمن ادى منهم جبر عليه دفعا للضرر عن الشركة **دونه الشفعة** يعني ليس لهم قسط من الكرى لان شركتهم عامة ولا يجبر الا امام على الكرى اصحاب الشفعة **ومونة الكرى اذا جاوز ارض رجل من فوعة عنه** عند ابي حنيفة وفي الخانية الفتوى على قوله **وقال كرى كلة على كلهم** مثلا اذا كان النهر مشترك بين عشرة انفس فعلى كل واحد منهم عشرة مونة الكرى فاذا تجاوزوا عن ارض احدهم فعلى كل من الباقيين تسعها فاذا تجاوزوا عن ارض اخرى فعلى كل منهم ثمانية وعلى هذا عند ابي حنيفة **وقال على كل من الشركة عشرة** من ارض الكرى الى اخره لانهم كانوا متساوين في حق الشفعة بدليل ان واحدا من المتشغلين لو باع ارضه فله صاحب ارضه من على النهر ان يأخذها بالشفعة فكذلك يتساوون في مونة الكرى لان الخمر بالغنم ولان اهل الاعلى لا يحتاج في سقي ارضه الى كرى الى اسفل فلا يشتركون في مونة بخلاف اهل السفلى لانهم كانوا محتاجين الى كرى الاعلى في سقي ما يجرهم فشا كهم فيه فعلم ان مونة الكرى لما تجر الحاجة سقي ارضه لا لشركته بدليل بدليل ان من استغنى عن سقي ارضه من ذلك النهر لم يشترك بالان كان له ما من موضع اخر لا يجبر عليه كرى النهر المشترك بخلاف الشفعة لانها انما تثبت بالاستشراك وفي الحقايق الاختلاف في النهر الخاص واما النهر العام الذي عليه فري بشرط من منه اذا انفوا على كربه فيلغوا قوته فخره ترفع عنهم مونة الكرى اتفاقا وعلى هذا الخلاف اذا اجتازوا الى اصلاح حافتي النهر **واذا كان الجري** اي جرى النهر في ارض غيره فليس لرب الارض منعه لان في منعه اضرار للناس **واذا اختلفوا في شرب** من نهر اشتركوا فيه كان بينهم على قدر اراضيهم لان الحاجة مختلفة اليه بقلة الاراضي وكثرتها فيستقدر بقدرها **وليس الاعلى ان يشرك** **ليستوفى** يعني اذا كانت الارض منهم مرتفعة والمافيل احيى لا يمكنه سقي ارضه بنهاها الا يسك لم يكن له ذلك لان لما يكون محبوسا عن الباقيين في بعض المدة وفيه منع لحقهم **الاستراض** يعني ان رضوا ان يسكوا جاز ولو اطلقوا على ان يسكوا كل منهم في نوبته جاز وفي النوادر لو طلب اهل الاعلى حقهم واهل الاسفل منعهم من احدات السك فالقاضي يجعل المايههم واهل الاعلى يسكرون في نوبتهم بوضع اللوح ويحبسون به ولا يسكرون **ولا يشق احد منهم نهر ولا يتخذ جسرا** لان موضعه مشترك بينهم وشغله ببنائه غير مشروع **ولا ينصب رعي** لما فيه من كسر جانب النهر وتغيير جري الماء عن مسنته **ولا يسوق شربه الى ارض اخرى ليس لها شرب** لان صاحبها يحتل ان يدعي بتقادم العهد ان له حوال في الشرب **الانبار اضمهم** استثناء عن الافعال المنفية يعني ارضي الشركة بشؤونهم اجمعهم وفي اتخاذ الجسر عليه واخوانها يجوز لاسقاطهم حقوقهم برضاهم **كتاب**

المزارعة وهي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي باطلة عند ابي حنيفة اي فاسدة

دار المنع
عمر ارضهم
وغيره
لقد مر
خبر الامام

ثم عنده ان كان البدر من رب الارض كان الخارج للمزارع اجرم مثل عمله والزرع كله يطيب له لانه حصل في ملكه كذا في الحقايق **وقال الاجابة** لما روى انه عليه السلام عامل اهل خيبر على نصف ما يخرج من زراعتهم وله ان النبي عليه السلام فني عن المحابر والمخافه وهما المزارعة ومعاملته عليه السلام اهل خيبر كان خراج مقاسمة بطريق الميزان والصلح وهو جائز واختار الفتوى للاحتياج اليها وتعامل الامنة بها والقياس بترك كفا في الاستصناع قال المصنف في شرحه انما صرح بقولهما وان كان يفهم من اطلاق الجملة الاسمية لانه لما اعقب باختيار الفتوى فذكره صريحا ووضح من ان يدل على المختار بالانذار اقول على هذا ان ينبغي عليه ان يستثنى في دليله بان يقول فان قسم القولان طريق النفى والاثبات اقتصرنا عليها الا ان يكون قولها مختار الفتوى على ان فهم قولها من الجملة الاسمية ليس بالانذار بل بالحقيقة نظرا الى اصطلاحه الى وضعه ولو قال وهي باطلة فيفتي بقولها كان وجزا **وتجزها** اي المزارعة منفردة من غير تبعية المساقاة **والتحليل بالعل** **وتحليل البياض بينهما** **سوقى عليه** وقال الشافعي انما تجوز المزارعة تبعا للمساقاة وفي شرح الحاوي لو قال ساقيتك وزراعتك يصح ولو قال زراعتك وساقيتك لم يصح عنده بشرط ان يكون العامل بينهما واحدا بشرط ان تكون الاراضي المتخللة بين الاشجار متعسرة زراعتها على الافراد لان المساقاة جائزة لشبهها بالمضاربة من حيثان الشركة ثابتة في الزيادة دون الاصل والمضاربة لا تشبهها لانه لو شرط فيها الشركة في الزيادة بعد رفع البدر الذي هو الاصل يفسد فتحوز المزارعة بتبعية المساقاة كما جاز بيع الشرب تبعا للارض ووقف المنقول تبعا للعقار ولنا ما مر من دليل الجواز من غير نقل الشروط المذكورة **وتشترط طاحية الارض** يعني لصحة الزراعة على قولها بشرط ثمانية معدودة في المتن احدها ان تصالح الارض للزراعة لان ما هو المقصود من الزرع انما يحصل **واهلية العاقد** لان العقد انما يصح من اهله **والخلية بينهما** اي بين الارض وبين العامل حتى لو شرط فيها العمل لرب الارض يفسد لانعدام التخلية **والشركة في الخارج على الشيوع** اراد به ما يخرج مقصودا لانها لو شرطتا التبرع بضعفين والحب لاحدهما لا يجوز لان المقصود من الزرع هو الحب لا التبرع **حتى يفسد** المزارعة هذا تفريع للشرط الرابع **باشرط ان يكون معلومة لاحدهما** الاحتمال ان لا يخرج الامتداد ما شرط اراد بالمعينة فان تكون معلومة بالعدد لا بها لو كانت مجهولة بالعدد ومعلومة من حيث السهم كما اذا شرط صاحب البدر عشر الخارج لنفسه لا يفسد **ويرفع البدر واقتسام الباقي** اي يفسد ايضا باشرط ان يرفع صاحب البدر يدور ثم يقسم ما بقي منه **واشرط ما على الماديانات** جمع الماديان وهو فقر اعظم من الجدل وشبهه لانه ينولد منه انفار صغار وهو فارسي معرب **والسواقي** وهي الانهار الصغار يعني تفسد المزارعة بهذا الشرط ايضا وهو ان يشترط ان ما يثبت على جوانب الانهار يكون لاحدهما لاحتمال ان لا يثبت الاعلى ما عينه من الموضع **ويشترط بيان المدة** لان المزارعة منعقدة على منافع الارض ان كان البدر من قبل صاحب الارض والمدة معيار لها فلا بد من ذكرها **وجنس البدر** ليصير الاجر معلوما لان الاجر جز الخارج فلا بد من البيان لان الاجر من اي خارج واذا لم يبين فسد المزارعة فاذا زرعتها اقلبت جائزة كذا في الفصول **ومن هو عليه** يعني بيان من يكون عليه البدر بشرط ايضا ليعلم ان المعقود عليها متفوعة الارض والعامل **ونصيب من لا بد له** هذا هو الشرط الثامن **فان كانت الارض**

في المزارعة...
في المزارعة...
في المزارعة...

المنفعة

والبدن لو احدى والعمل والبقر والاخر والارض وحدها والعمل وحده من احدى
والباقي من الاخر جازت المزارعة لان الصورة الاولى تقع للاستيجار على العمل والبقر الله فصار
كما اذا استاجر خياطاً ليخيط بابتنة كان الاجر كله بازاخياطته لا بابتنة وفي الصورة الثانية وهي ان
تكون الارض لواحد والعمل والبقر والبدر من الاخر يقع الاستيجار ببعض معلوم من الخارج فيجوز
اذا استاجرها بدراً هم معلومه وفي الصورة الثالثة وهي ان يكون العمل من واحد والارض والبدر
والبقر من اخر يقع الاستيجار على العمل بالة المستاجر فصار كما اذا استاجر خياطاً ليخيط
بابتنة المستاجر او **الارض والبقر والاخر** والبدر والعمل والاخر لم يجز المزارعة لان صاحب
البدر استاجر الارض واشترط البقر على صاحب الارض ففسد الاجارة لان منفعة الارض الايات
ومنفعة البقر الشق ولا تجاس بينهما حتى يجعل تبعا للارض فيقع الاستيجار على البقر ببعض
وانه باطل لان الشرع انما ورد باستيجار الارض والعامل ببعض الخارج لا غير فبقى ما وراه على
البطلان اذا استيجار الشئ باجرة غير مشار اليه ولا في الذمة لا يجوز والاثر ورد في استيجار العامل
او الارض فيقتصر عليه **فيجزها** اي ابو يوسف هذه الصورة **في رواية** عنه لوجود النعام
هكذا بين الناس والقياس ترك به **ومنع** مما ذكرنا اعلم ان هاهنا ثلث صور غير مذكورة في المتن
احدها ان تكون **الارض** والعمل من واحد والبدر والبقر من اخر وثانيها ان يكون البدر من احدى
والباقي من الاخر وثالثها ان يكون للبقر من احدى والباقي من الاخر وكل هذه الصور غير جازة
تعرّف مما سبق **فاذا صحت المزارعة كان الخارج على الشرط من النصف والثلث وغيرها وان لم**
يخرج شئ فلا شئ للعامل لان اجرة كانت مسماة بان يكون من الخارج فاذا لم يخرج لا يستحق شيئا
بخلاف المزارعة الفاسدة لان اجرا مثل كان في الذمة ويقوت الخارج لا تقوت الذمة **واذا فسد كان**
الخارج لصاحب البدر لانه بما ملكه ولا يستحقه الاخر لان تسميته فسدت **واجرا مثل الاخر عن عمله**
او ارضه لا يزداد على المسمى اي لا يزداد اجرا مثل على قيمة ما شرط له من نصف الخارج او غيره لانه
رضي به **واجازها** اي محمد الزيادة على المسمى بالغاما بل لا يستوفي المنافع بعقد فاسد فيجب عليه اجر
مثلا كاملا **ولو شرط الثمن لرب الارض بعد شرط الحب نصفين جاز** عقدا المزارعة لانه لما
ملكه وهذا الشرط يلازم حكم العقد **الاخر** يعني لو شرط الثمن للعامل لم يجز لانه شرط يورث
قطع الشراكة بان لا يخرج للارض الا الثمن **او سكتا عنه** يعني لو سكتا عن اشتراط الثمن لاجدها
كان لرب البدر لان الثمن بما بدرة ولا يحتاج الى الشرط والمفسد هو الشرط **وقيل** يعني قال
مشايخ بلح الثمن بينهما لانه تابع للحب فيدخل في شرطه **واذا امتنع صاحب البدر من العمل**
اي من اعطى البدر **لم يجبر عليه** لان الجبر يستلزم الضرر عليه بان لا يملكه كمن استاجر ليجر اليه مزارعة
فلا يجبر على هدمها **او الاخر اجبر** يعني العامل من العمل اجبر عليه لانه لا يملكه ماله **واذا امان احدى**
بطلت اعتبارا بالاجارة وفي التبيين هذا على اطلاقه جواب القياس وفي الاستحسان اذا امان احدى
وقد ثبت الزرع فبقى عقدا لاجارة حتى يستحصل ذلك الزرع من الارض ثم يبطل في الباقي لان في اتمها
العقد حتى يستحصل من عاة الحقين فيجعل العامل او ورثته فاذا جسد يقسم على ما شرطوا ولا
ضرورة في الباقي فيبطل ولو مات رب الارض قبل المزارعة بعد كرت الارض انتقضت المزارعة ولا
شئ للعامل لان المنافع انما تقوم بالعقد وتقوى بها بالخارج واذا انعدم الخارج لم يجز شئ

ولا يسحق الزرع ما دفع
له من المبلغ من ماله
ولم يملكه

واذا انتقضت المدة اي مدة المزارعة **قبل الادراك** اي ادراك الزرع **كان على المزارع اجر مثل**
نصيبه من الزرع يعني يعطى المزارع صاحب البدر اجر مثل الارض في حق نصيبه من الزرع وعادة
للمجانبين **وعليهما النصفة** على الزرع **على مقدار حقوقهما الى ان يستحصل** لان العقد انتهى بانتهاء
المدة المضروبة وبقي الزرع وهو مال مشترك بينهما فتكون مودته عليهما بخلاف ما اذا مات رب الارض
والزرع بقل حيث يكون العمل على العامل لان مدته لم تنقض والعقد باق في مدته **ويستاجر ان الحصاد**
والرقاع اي رفع محصول من موضعه وجمعه في مكان **والدياس** وهو اذ ان البقار بالوطى عليه ليصلح
للندرية **والندرية** وهي تمييز الحبوب عن ثمنها بالريح **بالحصص** وهذا الحكم غير مختص بها اذا انتقضت
مدة المزارعة قبل الادراك بل عام في جميع المزارعات لان الواجب على العامل قبل الادراك مالا
بد للزرع منه كالسقي والحفظ واما بعد الادراك انتهى بانتهاء الزرع فيكون عليهما مالا بدله من العمل
فان شرطه اي العمل الذي يكون بعد انتهاء الزرع كالحصاد وغيره **على العامل فسد** لانه شرط
لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحدهما فهم منه انهما شرطتا عملا لا تقتضيه المزارعة وهو كل عمل
يثبت ويثني ويؤيد في الخارج لا يفسد ويقتضيه قوله على العامل لانها لو شرطتا شيئا من الاعمال المذكورة
على رب الارض ففسد اتفاقا **ويجيز** ابو يوسف **اشتراط الحصاد عليه** اي على العامل لان
الناس يتعارفوا ذلك وتعاملوا عليه كالا صنعاع وهو مختار بعض المشايخ للفتوى قيد
بالحصاد عليه لان شرط الجداد في المساقاة على العامل والحصاد على غير العامل لا يجوز بالاجماع
كذا في التبيين وفي الحقائق الفتوى على قول ابو يوسف وضع في جانب المزارع اذ لو شرط ذلك
على رب الارض لا يجوز اتفاقا وفي الثانية عن ابي حنيفة ان شرط هذه الاعمال على العامل لا يفسد
وكذا عن ابي يوسف ولزمته عليه بحكم العرف **ومنع** اي محمد هذا الاشتراط لانه شرط لا يقتضيه
العقد فيكون فاسدا والمزارعة مما تفسد بالشرط الفاسدة **فصل ولو شرط**
النصف بالعمل في شهر كذا والثلث في شهر كذا اي اذا قال ان زرعت هذه الارض في شهر رجب
فلك نصف الخارج وان زرعتها في شعبان فلك ثلث الخارج **فالاول** اي الشرط الاول **صحيح**
عند ابي حنيفة على قول من يجيز المزارعة **وقالا هما** اي الاول والثاني صحيحان لانها عقدا ان
يبدلين محلوبين فيعتبران لصدرهما من اهل العقد وله ان الشرط الاول عن المزارع فيصح وفي
الشهر الثاني اجتمع بدلان لان التسمية الاولى باقية فيه اذ لم يذكر الشرط الثاني فزرعه كان له
نصف الخارج فاجتمع في الثاني تسميتان فيفسد العقد لجهالة الاخير **ولو اختلفا** اي رب الارض والمزارع
فقال العامل شرط لي زيادة عشرة افقعة على نصف الخارج وانكرها رب الارض وذاك
اي ذكر الاختلاف كان **قبل العمل فالقول له** اي لرب الارض عند ابي حنيفة لانه يدعي صحة العقد
والتظاهر شاهد له **وقالا للعامل** لانه ينكر لزوم العمل عليه والقول للمنكر حتى لو اختلفا
بعد العمل فالقول لرب الارض اتفاقا لا متناع جعله منكرا ولو اقاما البينة فبينة المزارع
اولى لانها تثبت الزيادة وانما وضع في الزيادة اذ في النقصان بان قال المزارع شرط لي نصف
الا عشرة افقعة ورب الارض يقول شرطت النصف فقط فالقول لرب الارض اتفاقا لانه
ينكر وجوب اجر المثل عليه من الحقائق **ولو شرط رب الارض والبدر منه** اي والحال ان
البدر كان من قبل رب الارض **الثلث للعامل والثلث لعبد العامل المأذون المديون**

هذا الشرط صحيح
انما هو شرط
على المزارع
فان شرطه
على رب الارض
لا يفسد

الحرمة ولنا أنها داعيان إلى الوطى فيقامان مقامه احتياطا ولهذا قالوا إذا اتصل بالمس أنزال لا
يوجب الحرمة لأنه تبين أنه غير إجماع اعلم أن الخلاف في المس لا يحمل على مس الأجنبية لأنه تبين
سبق أن الدخول لا يوجب الحرمة عند الشافعي فكيف مسها بل يحمل على مس الأمة أو المنكوحه بشروط
إذا لم يدخل بها فانت لا تحرم بنتها عنده وتحرم عندنا **وبنتها** أي ابنة يوسف المصطفى **بوطن صغير**
لا تستهي وقال لا تثبت قيد بقوله لا تستهي إذا لو كانت الصغيرة مشتهة ثبت بوطئها المصاهرة
اتفاقا وفي التبيين ثبت تسع مشتهة من غير تفصيل وثبت خمس غير مشتهة من غير تفصيل وما بينهما
أن كانت ضمنية كانت مشتهة والأفلال أنه وطئ في القبل فيوجب الحرمة كوطئ عجز لا تستهي
ولها أن وطئها لا يصلح سببا للولد فاشبه اللواطه بخلاف العجز لأنها تحتل العلوق كما في قصة
ابراهيم عليه السلام **وتحرم من الرضاع ما يحرم من النسب** من الأصول والفرع والخالات
والعمات وغيرها من المعدودات لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب **الأم**
الأخ يعني يجوز تزويج أم أخيه من الرضاع ولم يكن ذلك من النسب لأن أم أخيه من النسب تكون
أمه أو موطوءة أبيه وكذا إذا كان أخيه من النسب من الرضاع لم يجوز تزويجها إذا لم تكن موطوءة أبيه
واخت الابن يعني إذا كان لرجل من الرضاع ابن وله اخت من النسب يجوز تزويجها ولم يكن
ذلك جازيا من النسب وكذا إذا كان ابنه من النسب اخت من الرضاع يجوز تزويجها اعلم أن استنساها بين
الصورتين والحل غير مقتصر عليهما بل ثبت في صور أخرى منها أنه إذا كان لرجل ابن من النسب وله
جدة من الرضاعة أو بالعكس يجوز تزويجها ومنها إذا كان له عمر من النسب وله أم من الرضاعة
أو بالعكس يجوز ومنها أنه إذا كان له خال من النسب وله أم من الرضاعة أو بالعكس يجوز له تزويجها
ولم يكن ذلك جازيا في القرابة النسبية **والجمع** أي تحرم الجمع بين **الاختين** **نكاحا** لقوله وإن جمع
بين الاختين وهو معطوف على ما قبله من النساء اللاتي تحرم نكاحهن **ويمكن بين وطئ اختي تحرم**
على المولى أن يجمع بين المملوكتين الاختين وطئ لقوله عليه السلام من كان يوم من بالله واليوم
الأخر فلا يجمعهما في رحم اختين قيد بقوله وطئ لأن الجمع بينهما في الملك بدو الوطى جازيا
ولو تزوج اخت أمته الموطوءة جاز نكاحها وليس له وطئ كل منهما لأن العقد حكم الوطى حتى لو
تزوج مشرك في مغربية فولدت أو لاد أثبت شبههم منه لثبوت الوطى حكما فإن قيل إذا كان للعقد حكم الوطى
ينبغي أن لا يصح نكاح اخت أمته الموطوءة قلنا نفس العقد ليس بوطن حقيقة فيصح وإنما جعل وطئ عند ثبوت
حكمه وهو حل الوطى **ولو ادعنا** أي لاختان **نكاحه وبرهنت كل على سبقتها** أي أقامت كل واحدة منهما
بينة على سبق نكاحها وهذا القيد اتفاقي لأن كلامهما لو لم يبرهن فالحكم كذا **وهو جاهل به** أي والحال أن
الزوج لا يدري نكاح أحدهما على النعنين **فرق بينه وبينها** لأن نكاح أحدهما باطل بثبوت ورجمان
أحدهما منتف قيد بقوله وهو جاهل لأن الزوج لو عين أحدهما بأن دخل بها أو بين أنها سابقة قضى بنكاحها
لتصادقهما وفرق بينه وبين الأخرى ولو دخل بأحدهما وبين بعد ذلك أن الأخرى سابقة يعتبر الثاني لأن
الأول بيان دلالة والثاني صريح والدلالة لا تقاوم الصريح **وقسم نصف المهر عليها** اتفاقا هذه رواية
المبسوط لأن كل واحدة منهما إن كانت سابقة فلها نصف المهر وإن كانت لاحقة فلا شيء لها فينصف المصا
بينهما قيد بقوله على سبقتها لأنها لو لم بدعيا السابق وقالنا لا ندري أي النكاحين أو لا يقضى لهما بشي
ماله يصطلي على أخذ نصف المهر وفي النسيب هذا إذا كان مهرهما متساويا وبين وإن كانا مختلفين يقضى لهما

ينبغي

روح الموضع التي تلها ملبس
منه الأب للرضيع وشباب النسب
منها لأمه الأخوات من قبل الأب
وأولادها الذين ليسوا منه بل من
الأخت الأخرى ولم يبرهن النسب
من قبل الأم والأولاد
الذين من الرضاع
من قبل الأب والأخت
من قبل الأم والأخت
والدالة على الرضاع
وضالة الرضاع
حرام عليه اتفاقا

أما في نكاح الفاسد كمن
ألف من مملوك أو فاسد
الوطئ حتى لو صار بعد ذلك
فإنه لا يزوج إلا بمحض
عدها كما هو مقتضى النكاح الصحيح
الطاهر

بأقل نصف المهر من لأنه ثابت يقينا وإن لم يكن المهر مسمى في العقد تجب متعة واحدة لها بدل نصف المهر
وإن كانت الفرقه بعد الدخول فلكل واحدة منهما مهرها كاملا **وأوجب شيئا** أي قال أبو يوسف في الأما إلى
في رواية عنه لا يجب عليه شي لهما الجمالة المقضى لها **وأوجب** أي محمد المهر في روايه **كاملا بينهما** لأن
الزوج مقر بصفحة نكاح أحدهما ولم يطلقها فعليه تمام المهر بينهما كذا في النهاية لكن فيه اشكال
لأن المهر لا يتنصف قبل الطلاق اتفاقا ولا معنى للخلاف فيه بل الخلاف فيما إذا فرق القاضي بينهما فلا
معنى لقوله ولم يطلقها **أوهو نكاح امرأة** أي لو ادعى رجل على امرأة أنها منكوحته **فادعت نكاح اختها**
الغايبة أي ادعت تلك المرأة أنه كان تزوج اختها قبلها فانكر الرجل **وبرهنا** أي أقام كل منهما البينة على
ما ادعاه **فهذه زوجته** يعني يقضى بنكاح الحاضرة عند أي حبيفة **ولو فغا الأمر** أي جعل صاحبة أمر النكاح
موقوفا إلى حضورها أي حضور الغايبة اعلم أن قيد الاخت اتفاقي إذا لو ادعت أنه نكح أمها أو بنتها
قبلها فالخلاف كما سبق لأنها إذا أقامت بينة على دخوله بأماها أو ابنتها فرق بينه وبين الحاضرة اتفاقا
لأن الغايبة تختمل أن يقيم البينة على سبق نكاحها فتحرم الحاضرة فتمس الحاجة إلى التفريق بينهما
فيجب التوقف صيانة للقضاء عن التقص ولأن نكاح الحاضرة محقق بالبينة ونكاح الغايبة غير محقق
أذا لم يوجد منها ولا من يقوم مقامها ادعوى واحتمال اثبات الغايبة سبق نكاحها أمر وهو لا يجوز
ترك المحقق به **وتحرم الجمع بين المرأة وعمتها وأختها** أو بنت اختها أو أخيهما لقوله عليه السلام
لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على بنت اختها ولا على بنت أخيها وهذا حديث مشهور
يزاد به على الكتاب وإن كان من الأحاديث به تخصيص النكح وهو قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم
لأن المجوسية والوثنية حصت منه وكذا يحرم الجمع بين العمتين والخالنتين صورته أن تزوج كل واحد
من الرجلين أم الآخر فتلك لكل منهما بنتا يكون كل واحدة من البنتين عمه الأخرى ولو تزوج كل منهما
بنت الأخر فتلك لكل منهما بنتا يكون كل واحدة منهما خالة الأخرى **وأجزأه أي الجمع بينها وبين امرأة**
أبيها وقال زفر لا يجوز لأن بنت زوجها لو قدرت رجلا لم يجز لها نكاح المرأة لأنها زوجة أبيه ولنا
ما روى أن ابن عباس جمع بين امرأة رجل وبنته من غيرها ولا حرمة الجمع كانت لصيانة القرابة عن
القطيعة وهما هنا لأقربا إذا لو كانت لثبنت الحرمة من الجانبين فلم تثبت لأن امرأة الأب لو قضت ذكرا
جازله نكاح تلك البنت **وتحرم على الحر أكثر من أربع** نسوة لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء
مثنى وثلاث ورباع فالأقتصار على الأربع في موضع الحاجة إلى البيان ينفي الزيادة استدلال بعض الروافض
بعدم الآية على جواز نكاح تسع لأن الواو للجمع ولنا أنه بمعنى أو بدليل أن غيلان لما أسلم ونحوه عشر
نسوة فأمير النبي عليه السلام أن يحسك أربعاً منهن ويفارق البواقي **وحرمت على العبد أكثر من**
ثنتين وقال مالك يجوز له أن يتزوج أربعاً العجوز لأنه المذكور ولنا ما روى أنه عليه السلام قال
لا يتكح العبد أكثر من ثنتين واجمع الصحابة عليه **ومحرم اخت المعتدة من باين في عدتها كالأخي**
أي كما أن تزوج المعتدة من طلاق رجعي في عدتها كان حراما بالاتفاق وقال الشافعي يجوز لمن أمان امرأته
أن يتزوج اختها في عدتها لا ارتفاع النكاح ولنا أن نكاح الميانه باق من وجه لبنا أحكامها كالنفقة
والفرار في حق ثبوت النسب فثبتت العلاقة لم يجز نكاح اختها حرزا عن الجمع **وعدة أم الولد إذا اعتقت**
مانعة عن نكاح اختها يعني إذا اعتق رجل أم ولده وجبت عليها العدة بثلاث حبض فإن أراد أن
يتزوج اختها في عدتها لا يجوز عند أبي حنيفة **وقال الأعز وطئها** يعني يجوز نكاحها ولا يجوز وطئها

ما روي

حتى تنقضي عدة المعتقة لان العدة اثر الفرائض و فرائض ام الولد حال قيامه لا يمنع نكاح اختها بعد زواله لا يمنع اثره بالطريق الاولى وله ان فرائض ام الولد ضعيف قبل العتق لان مولاها مالك تزوجها فجاز تزوج اختها وبعد العتق قوي حتى لا يملك تزوجها حتى تنقضي عدة فصار كغير اش المعتدة عن نكاح **واجزنا الاربع فيها** يعني جاز لمن اعتق ام ولده ان يتزوج اربع عتقها عندنا وقال زفر لا يجوز كالمحرر نكاح اختها لكونها كالمعتدة من النكاح ولنا ان تزوج الاربع كان جازا للمولى قبل عتقها مع قيام حل وطهرها فجازها بعد عتقها مع انعدام الحول يكون اولى **وصدقنا المخبر عن معتدته بانقضائها** لتزوجه باختها يعني اذا اخبر رجل عن زوجته المطلقة المعتدة انها قالت انقضت عدتي فانكرت اخبارها به بصدق المخبر عندنا اذا كان اخبارها في عدة تنقضي في مثلها العدة وقال زفر لا يصدق وضع في الاسناد اليها لانه لو قال انقضت عدتي فني المبسوط وذكر خواهر زاده لارايه فيه وذكر الحاکم الشهيد اتفاقا على الخلاف ايضا وقيد بانكارها لانها لو صدقته او كانت ساكنة او غايبه فله ان يتزوج اختها اتفاقا من الحقايق اعلم ان الغرض من التصديق ان يحكم القاضي بحل تزوج اختها ومن عدمه عدم حله واما الحل في نفس الامر فتثبت على ظنه صدقها اتفاقا وقيد بقوله لتزوجه لان الزوج المخبر لا يصدق فيما يتعلق بحقه الى حقه من النفقة والسكنى اتفاقا واما في حق الميراث فباطل لو كان صحيحا وقت الاخبار لانه ما دام صحيحا بقدر على ابطال حقه في الميراث بان يقول جعلت تلك المطلقة باينة ولو كان من رضا وقت الاخبار لا يبطل حقه في الميراث كما في النفقة من الحقايق له انها امينة في الاخبار عما في رحمها ويقبل قولها على زوجها فلا يحل له تزوج اختها ولنا ان انكار المعتدة انما يعتبر فيما يتعلق بحقوقها كالنفقة والسكنى واما فيما يتعلق بحقوقه كجواز الزوج بالاربع واخت معتدته فلا يعتبر فيصدق في الزوج في اخباره للسلامة عن المعارض فيما يتعلق بنفسه والحاصل ان خبر كل منهما يقبل في حقه دون الآخر **وتجوز الكتابيات** اي نكاح كافرات يعتقدون كتابا كالنصرانية ونحوها لعموم قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم بعد اخص منها المحوسبة ونحوها **وتجيز الامة الدمية ومع طول الحرة** يعني يجوز نكاح الامة الدمية عندنا لمن يستطيع ان يتكلم الحرة وقال الشافعي لا يجوز لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان يتكلم المحصنات المومنات فمن ما ملكت ايما نكح من فتيانكم المومنات علق نكاح الامة بوصفين يكونها مومنة وبعدم قدر المتزوج على الحرة فينتفي الحكم بانقضاء احداهما لان ذكر الوصف كذكر الشرط ولنا عموم قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وذكر الوصف قد يكون للترغيب فلا يستدل بعدمه على عدم الحكم كوصف المحصنات فسره المفسرون بالعفاف وهذا ليس بشرط حتى جاز نكاح غير العفاف من المسلمات اتفاقا على ان نكاح الامة لو لم يكن جازا مع طول الحرة لم يكن لغيره عليه السلام عن تزوج الامة على الحرة قابله **والاربع منهن** اي يجوز عندنا تزوج اربع من الامة وقال الشافعي لا يجوز لان نكاحها ضروري لما فيه من ارفاق الولد والضروة تندفع بالامة الواحدة فلا يجوز اكثر منها وفي المصنف هذا في الحر واما العبد فينتكح فتيان ولا يعتبر في وصفه العجز عن الحرة بل له ان يتكلم حرة وامه وان يتكلم الامة على الحرة عندنا وعندنا لا يجوز ولنا عموم قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم اليه ولا ارفاق فيه لان الارفاق يستدعي تقدم الحرية والنفقة لا توصف بها ولا بالرق على انه يمكن ان يحصل الولد اصلا بان يتزوج امه عاقرا **وجارية ابنه** اي يجوز للاب عندنا تزوج جارية ابنه وقال الشافعي لا يجوز وفي الحقايق الخلاف في الاب الحرة لانه لو كان عبدا وتزوج جارية ابنه بجواز اتفاقا وقيد بجارية ابنه لان الابن لو تزوج بجارية ابنه او اخته بجواز اتفاقا

ان غلب

ح

ح

ح

له ان نكاح الرجل مملوكته غير جاز و جارية ابنه مملوكته من وجه لقوله عليه السلام انت وما لك لا يملك ولهذا لو وطئها مع العلم بالحرمة يسقط الحد عنه ولنا ان الاب لو كان مالكا جارية ابنه من وجه لما جاز للابن وطئها وهو جاز لاجتماع ما رواه مجهول على الاستحرام والتماثل عند الحاجة وسقوط الحد ظاهر الاضافة في الحديث المورثة للنسبه **وتحرم الامة على الحرة بالعكس** اي لا يحرم تزوج الحرة على الامة لقوله عليه السلام لا تتكلم الامة على الحرة وتتكلم الحرة على الامة **وهي في عدة الحرة من باين حرام** يعني من باين زوجته الحرة لا يحل له ان يتزوج في عدة امه عندنا حنيفة وقال يجوز قيد بعدة الحرة لان عدة الامة لا تمنع تزوج الحرة اتفاقا وقيد بالباين لان العدة من طلاق رجعي يمنع نكاح الامة اتفاقا لهما ان التزوج في عدة ليس تزوجا عليها ولهذا لو حلف لا يتزوج عليها فتزوج في عدةها لا حث وله ان النكاح باق في العدة من وجه لبقاء بعض احكامه من النفقة وغيرها فيحرم نكاح الامة فيها احتياطا كما لم يحرم نكاح اختها في عدةها واما في البهيمن فعرض الحالف ان لا يشرك غيرها في قسمها فبالزوج في عدةها لا يحصل الاشتراك فلا حث **ولا يزوج المولى ابنه** لان مملوكته ثابتة عنده ولو ثبت ثانيا بالنكاح لادى الى اثبات الثابت **ولا المرأة عبدا** لانها مالكة ولو كانت مملوكته لصارت مملوكته وبينهما تناف ولو تكلمت بمولاة يجوز لانه لا مملوك لها في مال ابائها **وتحرم المحوسبة والوثنية** اي نكاحهن لقوله تعالى ولا تتكلموا المشركين حتى يؤمن ومن يعتقد ان الوثنيين او النار الله يكون مشركا والمشرک يغابر الكتابي لان الله تعالى عطف المشركين على اهل الكتاب في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشرکين والعطف يقتضي المغاير **والصايات ان لم يكن اهل كتاب** قيد به لانهم لو كانوا كما زعم ابو حنيفة في حقه انهم قوم من النصارى يقرؤون الزبور ويعطون الكواكب كتعظيم القبلة محل التزوج منهم اتفاقا وان كانوا كما زعم صاحباه في حقه انهم خرجوا من النصرانية وعبدوا الكواكب والملائكة تحرم التزوج منهم اتفاقا **وتحرم البهيم** **الحامل من الزنا** اي نكاحها وهما وطئها يعني جوز صاحباه نكاحها ومنعنا وطئها حتى تضع قيد بالحامل لان نكاح الزانية جاز اذ لم تكن حاملة اتفاقا وقيد بالزنا لان الحبل من النكاح يحرم تزوجها اتفاقا وفي التيسير للخلاف فيما اذا تزوجها غير الزاني وان تزوجها الزاني يجوز اتفاقا وفي النهاية قبل ذلك الخلاف في تزوج الزاني اذ لم يقرب بان الحبل منه فان اقرح النكاح اتفاقا فينتهي النفقة لانه غير ممنوع عن وطئها لانه ان هذا الحمل مخبر من اذ لا ذنب له فصار كثبت النسب ولها قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وانما حرم وطئها لان سفي زرع الغير حرام كما قال عليه السلام من كان يوم من يائه واليوم الآخر فلا يستقي ماء زرع غيره فان قيل فم الرحم ينسد بالحبل فكيف يوجد سفي الزرع قلنا قد جا في الخبر ان سمع الحمل وبصر يزداد حلة بالوطئ وفي الوافحات رجل تزوج امرأة فحان يسقط استئذان خلقه ان جات به لاقول من اربعة اشهر لم يحزن النكاح لان خلق الولد انما يستبين في اربعة اشهر فتعجز ان الولد من الاول **وتبطل المنفعة** اي نكاح المنفعة وهو ان يقول الرجل لامرأة خدي هذه العشرة فمتع بك وسين مدة معلومة فتقبله ولا بد فيه من لفظ التمتع وهو كان جازا في الابتداء فتسحقه النبي عليه السلام بقوله كتبت لك في الاستمتاع من النساء وقد حرم الله ذلك الى يوم القيامة رواه مسلم **وابطلنا الوقت** يعني النكاح الى مدة معلومة باطل عندنا **لا التوقيت** اي قال زفر توقيته باطل وعنده جاز لان معنى النكاح اسقاط حرمة البضع لكن جعل ملكا للضرورة شرعية الطلاق وما كان من

ح
ان
كعظمها

يحيى ارضاها الموت

فمنعنا بالاسطرار الموت فبشر امره وولده كذا فساد النكاح بمعنى

اذا لم يكن

2
y b

و فیما اذا قوس المسموع المسموع
عند الباع فسلک و فیما اذا
رای عید بیع و فیسوی
ولو قبل الهدی و قد مر الراجح
ارادته و اما بکایون ضام

قيلت بيته فان قلت

على السكوت وهو الرد فيكون القول ولنا أنه يدعى عليها تلك البضع والمرأة تنكره فيكون القول
لها كما لو دعى إذا ادعى رد الوديعة فالقول قوله لأنه منكر معنى **أو انكاح ابنته** أي إذا ادعى
تزوج ابنته من رجل فجد **فشهد ابناه** أي ابنا المدعى على النكاح **وهي كبيرة بردها** أي أبو يوسف
شهادتهما **وسمعهما** أي قد يحسد الزوج لأنها لو وجدت رضاها في الصورة المذكورة فشهد
ابناه ترد اتفاقا لأنها شهادة للاب بمتفيد قوله وقد يدعى الاب لأن المدعى لو كان هو الزوج
تقبل شهادتهما اتفاقا وقد بقوله وهي كبيرة لأن البنت لو كانت صغيرة لا تقبل اتفاقا لأن يوسف
هذه الشهادة شهادة للاب صورة لأن صدقه يظهر عند الناس وهو منفعة له فلا تقبل ولما كان
هذه الشهادة شهادة لا ختم في الحقيقة فيجعل دعواه كالدعوى **ويتولى العصبة المسلم الحر**
البالغ العاقل لقوله عليه السلام أن نكاح إلى العصبات شرط في كونه وليا أن يكون مسلما لأن
الكافر لا ولاية له على المسلم وأن يكون حرا لأن العبد لا ولاية له على نفسه فلا يتولى على غيره وأن يكون
بالغا عاقل لا لان الصبي والمجنون لا نظر لهما والولاية شرعت للنظر **ولا تمنعه** أي التولي **بالفسق**
وقال الشافعي لا يتولى الفاسق لأن الولاية من باب الكرامة والفاقد من أهل الأمانة فلا يكون
أهلا للولاية ولنا أنه ولي على نفسه وماله فيلزم غيره كالعدل وقيد بالفاسق لأن المستور يلي
بإخلاف **والكافر** عطف على قوله العصبة أي يتولى الكافر **على مثله** من أقر ياب الكفار لقوله
تعالى والذين كفروا بعضهم أوليا بعض **تزوج الصغير والصغيرة** هو مفعول لقوله يتولى قد نفى
لأن العصبة لا يتولى البالغ والبالغة ولا ولاية الانكاح لهما **كالاب والجد** ويجوز الأقرب **الأبعد**
يعني ترتيب العصبات في ولاية الانكاح كترتيبهم في الإرث فيكون أقرب الأوليا الابن ثم ابن الابن
وإن سفل لكن هذا متصور في المعنوية لأن الصغيرة ثم الاب والاب والجد وان علا ثم الاخ
اب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم العم كالأب وام ثم العم كالأب
ثم مولى العتاقة يستوى فيه الذكر والأنثى ثم عصبة المولى **لكن ثبت لهما** أي للصغير والصغيرة
خيار البلوغ يعني إذا بلغ كل منهما أن شاقا على النكاح وإن شاق فسبح **بتزوج غيرها** أي غير
الاب والجد وإن كان أمهما **وسقطه مطلقا** أي قال أبو يوسف لا خيار لهما في غير الاب والجد
لأن النكاح عقد لازم وقد صدر من الولي فلا يفسخ قياسا على الاب والجد ولهما ما روي أن
النبي عليه السلام زوج بنت عمه حمزة وهي صغيرة وقال لها الخيار إذا بلغت وغير الاب والجد
قاصر الشفقة بالنسبة إليهما فلا يقاس عليهما والأم وإن كانت وافق الشفقة لكن في عقلها قصور
والزوم بتزوج القاضى رواية عن أبي حنيفة يعني إذا زوجهما القاضى يكون العقد لازما
ولا خيار لهما بالبلوغ لأن ولاية القاضى كاملة ملزمة كالاب والجد لكن ولاية تزوج الصغار
إنما تثبت إذا شرط السلطان للقاضى في مشوره ولو لم يكن مشورا فيه فزوجهم القاضى
فأجاز السلطان ما صنعه يجوز على الأصح استحسانا **والخيار هو المختار كما أفتى به** يعني المختار
للقوى أن خيار البلوغ ثابت في تزويج القاضى كما أفتى به محمد لأن ولايته متاخرة عن ابن العم فإذا
ثبت الخيار في تزويج الحاجب فالولي أن يثبت في تزويج المحجوب وهو القاضى أعلم أن التي لها خيار
البلوغ ينبغي أن تختار نفسها مع روية الدم وقت البلوغ وأن رأتها ليل تقول فسخت نكاحي
وتشهد عليه إذا أصبحت ولو لم تفسخ بلسانها لزمها النكاح ولو اجتمع خيار البلوغ مع الشفعة

المرأة تنكره فيكون القول

في وقت تقول اطلب الحقيق ثم تندى في التفسير بخيار البلوغ ثم الفسخ إن وجد بعد الدخول
فلها المهر كاملا وهذا لا يكون طلاقا لأنه يصح من الأنثى ولو وجد قبل الدخول لا يجب نصف المهر
المسمى فإن قيل النكاح لا يحتمل الفسخ قلنا نعم إذا كان تاما ولا يكون تاما إذا فعله غير الاب
والجد لقصور ولايته هذا مختص ما في التبيين **فلهما تزويجهما** أي يجوز للاب والجد تزويج
الصغير والصغيرة عند أبي حنيفة **بغير فاحش** وهو ما لا يتغابن الناس فيه **في المهر** كما
إذا زوج بنته بمائة درهم ومهر مثلها ألف درهم أو زوج ابنه امرأة بألف درهم ومهر مثلها مائة
درهم **وبغير كفوء** وقال لا يجوز تزويجهما كذلك وفي مجموع النوازل الخلاف فيما إذا كان
الاب صاحبها ولو كان سكران لا يصح بالاتفاق وفي المحيط الوكيل بالنكاح إذا أذن ونقص عن مهر
المثل فعلى هذا الخلاف قيد بالاب والجد لأن تزويج غيرهما هكذا لا يجوز اتفاقا وقيد بالتزويج
لأن بيع الاب مال ولده بالغير الفاحش لا يجوز اتفاقا والجد كالأب عند عدمه وقيد بالغير
الفاحش لأن اليسير لا يمنع الجواز اتفاقا فمن بعض الزيادة لا يجوز ويجوز النكاح بمهر المثل والأصح
أن النكاح غير جائز من الحقائق لهما أن هذا الانكاح يتضمن الإضرار لهما فلا يجوز وله أن الاب
وأفر الشفقة فلعل هذا الإضرار كان لطلب منافع أخرى من كون الزوج حسن الخلق والألفه واسع
النفقة والعنف فعقد هذا العقد ينظر الولد لا ضرارا عليه حتى لو عرف من الاب سوء الاختيار لفسقه
أو لمعه لا يجوز عقده اتفاقا **ولم يقصر والولاية على الاب في الصغيرة** وقال مالك لا يلي الصغيرة
غير الاب لأن الولاية على الحرة تثبت على خلاف القياس والنص إنما ورد في ولاية الاب لما روي
أن أبا بكر زوج النبي صلى الله عليه وسلم عايشته وهي بنت ست وزفت إليه وهي بنت تسع وكانت
عنده تسعا ولنا قوله عليه السلام أن نكاح إلى العصبات والولاية موافقة للقياس لأن
النكاح مشتمل على مقاصد لأم الأبن المتكافئين والكفو لا يتفق في كل وقت فمست الحاجة
إلى إثبات الولاية لئلا يفوت الكفو الخاطب لو انشطر إلى البلوغ **وتدبر الاجبار على الصغير** يعني
ولاية انكاحها بدون رضاها إنما تثبت عندنا إذا كانت صغيرة بكر كانت أو ثيبا **لا البكر** يعني
عند الشافعي إنما تثبت الولاية عليها إذا كانت بكر بالغة أو صغيرة لأن النبي صلى الله عليه وسلم
لم يشترط في انكاح البكر مطلقا إنما في انكاحها بدون رضاها ونحوها ولنا أن الولاية في مالها إنما
تنقطع إذا بلغت فكذا تنقطع الولاية على نفسها وانكاح البكر البالغة إنما يكون برضاها لكن النبي
عليه السلام أقام سكونها معام رضاها وإنما وضع في البنت إذ في الابن يجوز الاجبار في الصغير
اتفاقا من الحقائق **وأعدنا ولاية الاب لجنونا الولد بعد البلوغ** يعني من جن بعد بلوغه ثبتت
لايه الولاية في تزويجه عندنا حتى لو زوج رجل من ابنته الكبير امرأة بغير إذنه ثم جن الابن قبل
الحجاة فلا باب أن يجيز ذلك النكاح لأنه يملك إنشاء النكاح عليه فيملك الحجاة فيه وعند زفر لا تثبت
الولاية قيدنا الولاية بأن تكون في تزويجه لأن ولايته في ماله تعود اتفاقا للتجديد الحاجة إليه في كل وقت
وقيد بالجنون بعد البلوغ لأنه لو بلغ مجنونا لا تزول ولاية أبيه عنه اتفاقا لأنه لو بلغ عاقلًا صار
ولي نفسه فزال ولاية أبيه عنه فلا تعود ولنا أن سبب الولاية قبل البلوغ كان عجز الولد عن تحصيل كفوه
ومجنونه صار عاجزا أيضا فتعود **والأم وأقاربها كالحدة والحال والحالة ودوا الإرجام** الأقرب والأقرب
أوليا لأن النكاح عند أبي حنيفة **بعد العصبة** أي بعد أن لم يكن لها من العصبات النسبية أحد فولاية التزويج

المرأة تنكره فيكون القول

عليه لان الدين افضل من غيره ولنا قوله عليه السلام قرئتم لبعض الكفا بطن بطن والعرب
بعضهم اكفا لبعض والموا الى بعضهم اكفا لبعض رجل اراد بالمو الى العجم انما سموا موا الى الان بلادهم
فتحت عنوة بايدي العرب فكان للعرب استرقاقهم فلما تركوهم على حالهم كما فهم اعتقوهم وانما قال
في الموا الى رجل لا فهم ضيعوا انسابهم ولا يقتضون بها واما النفاضل فيما بين قريش فلا يعتبر لا طلاق
النص **وتجعل ذاب في الاسلام والحرية كفوا الذي ابوين** يعني قال ابو يوسف من كان له اب مسلم
او حر يكون كفوا لمن له اب وجد مسلمان او حران الحاقا للواحد بالآخر وهو مذهب في تعويل الشاهد
وقالا لا يكون كفوا لان تمام النسب بالجد بقوله ذاب لان من اسلم بنفسه ولم يكن له اب في الاسلام
لا يكون كفوا لمن له اب مسلم اتفاقا وفي الكافي هذا الخلاف في العجم لان مفاخرهم بالاسلام والحرية
لا بالانساب واما العرب فمن اسلم بنفسه منهم يكون كفوا لامرأة لها ابوان في الاسلام لان مفاخرهم
بالانساب ونسب كلهم شريف لا تضاهيهم بابراهيم عليه السلام **ويستوى الابوان والاكثر** يعني من
كان ابواه مسلمين يكون كفوا لمن له اب واحد لا يعرف غالبا فلا يشترط اسلامه **واذا تزوجت بغير**
كفو جاز الاوليا التفرق بينهما ومعنى تفريقهم ان يطلبوا ذلك من الحاكم للحوق العار بهم بمصاهرة
غير الكفو لهم وهذا يدل على ان نكاحها صحيح باق مع احكامه الى ان يفترقا القاضي وعزاي حقيقته
غير صحيح وفي الثانية هذا القول صحيح واحوط والمختار للفتوى في زماننا اذ ليس كل ولي يحسن
المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يعدل فسد هذا الباب يكون اسد وفي الحقايق المطلقة ثلثا
اذا تزوجت نفسها من غير كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تخل للزوج الاول على ما هو المختار
وهذا مما يجب حفظه وسكوت الولي لا يكون رضى ولو خاصه في نفقتها او قبض مهرها يكون رضى ولو
فارقت بعد رضى الولي بنكاحها ثم تزوجت منه بدون رضاه فله ان يفترق بينهما لان حق الفسخ
يتجدد بتجدد النكاح كذا في المحيط ولا يكون هذا التفرق طلاقا لانه فسخ لاصل النكاح ولهذا لم يجب
عليه شئ اذ لم يدخل بها وفي الكافي هذا اذا لم تلد لانها اذا ولدت منه ليس الاوليا حق الفسخ
كيلا يضيع الولد عن يديه **وتجيزه** اي ابو يوسف التفرق **لبعضهم** اي لبعض الاوليا المتساوين
في الدرجة **ان اختلفوا** فرضى بعضهم بتر ونكحها بغير كفو وقال لا ليس لغير الراضين منهم حق الاعتراض
له ان الكفاة حتى الكل فلا يسقط الا باسقاط الكل كما لو كان لهم دين فبا سقاط احدهم حقه لا يسقط
حق الباقيين ولها ان لا تعترض حتى لا يتجزى كالايمان والعفو عن القصاص فبا بطل احدهم يبطل حق
الباقيين **وللولي الاعتراض عند ابى حنيفة** حتى يتم لها مهر مثلها او يفارقها منه **اذا انقضت** الحرة البالغة
العاقلة في تزويج نفسها من كفو من مهر مثلها مقدار ما لا يتغابن فيه **ومنعها** اي ابو يوسف الولي
والاعتراض لان المهر خالص حقها فلها ان تنهيه كما بعد التسمية وله ان تمام مهر المثل حق الولي
كأنه يعين بنقصانه فله الاعتراض دفعا للعار عن نفسه وانما حق المرأة الاستيفاء **وان اكرها** اي
المرأة ووليها جميعا على النكاح بدون مهر المثل **ثم زال** الاكراه **فرضيت** بذلك النكاح ولم يررض الولي **فله**
ايضا اي للولي حق الاعتراض عند ابى حنيفة كما سبق **ومنعها** محمد كابي يوسف انما اوردها المسئلة
بناء على ان نكاح امرأة **نقضت** عن مهر مثلها موقوف على اذلة الولي عند محمد فلا ينصور الاعتراض له
لا في صورة الاكراه وروى انه رجوع عن هذا القول وقال يجوز بلا توقيف ولكن ليس لوليها الاعتراض
وهذه الرواية عمل صاحب الهداية فذكره مع ابى يوسف في خلافه ابى حنيفة **وتجيزه** **تولي في النكاح**

اي ان يكون واحد عاقد من الطرفين **وليا كان** ذلك العاقد من الجانبين كمن زوج ابن ابنته بنت
ابنته الاخرى ان قال زوجت فلانة من فلان وهذه العبارة تكفي وتقوم مقام القول **او وكلا** من
الجانبين وهو ظاهر الرواية **او وليا** من جانب **ووكلا** من اخرى بان وكله رجل بان يزوجه
بنته الصغيرة **او وكلا** كمن وكله امراه بان يزوجه من نفسه فتر وجهها وفي النوازل اذا تزوج امرأة
عند شاهدين ولم يعرف اسمها ونسبها لا يجوز نكاحه وفي المحيط اذا وكلت بتر وجهها من رجل
فتر وجهها من نفسه لم يحسن لانها امرت له بالتر ورجع من رجل نكح وهو معرفة بالخطاب والمعرفة لا
تدخل تحت النكح **او وليا واصيلا** كمن زوج بنت عمه الصغيرة من نفسه بان قال تزوجت فلانة
وقال الشافعي لا يجوز في الجميع لان النكاح يقتضي انجابا وقبولا وتمليكا وتملكا والواحد لا يصلح
ل كلاهما لانها متنافيان كما في البيع ولنا ان العاقد في النكاح معتبران قوله زوجت فلانة من فلان يتضمن
شطينين فلا حاجة الى القول والواحد يصلح ان يكون نائبا عن اثنين في الكلام فان الحقوق ترجع فيه
الى العاقد فلا يودى الى حكيم متضادين من ان يكون الواحد طالبا ومطلوبا وضع الخلاف في النكاح
احتماره عن البيع فانه لا يجوز ان يتولى فيه طرف في العقد واحد من الحقايق **واقرار الولي والوكيل**
ومولى العبد بالنكاح غير نافذ يعني اذا اقر ولي الصغير والصغيرة بتر وجهها واقر وكيل رجل وامراه
بنكاحها واقر مولى العبد بنكاحه لا ينفذ اقرارهم عليهم في الحال عند ابى حنيفة **الابينة** او
نصديق حتى لو لم توجد بيعة على نكاح الصغير والصغيرة يكون اقراره موقوفا على بلوغها فاذا بلغا وصداقها
ينفذ والا فلا ينفذ في الحال **بلا بيعة** كان قلت النكاح الصغير والصغيرة غير معتبر فكيف تقام البيعة عليه
قلت ينصب القاضي خصما عنهما لها ان المقر بالنكاح لو انشا النكاح ينفذ اقراره كما ينفذ اقرار
الوكيل بالبيع واقرار الولي والوصي ببيع مالها وله ان النكاح له علامة شرعا وهي الشهود وعلاقة عادة
وهي الاعلان فلا يصدق في اقراره بدون العلامة بخلاف اقراره بالبيع لان حضور الشهود ليس بشرط
فيه **وينفذ في الامه** اي اذا اقر المولى بنكاح امته ينفذ اقراره عليها اتفاقا لان منافع بضعها مملوكة
له فاذا اقر بها لغيره ينفذ اقراره عليه **وتجيز عقد الفضولي** وهو من لم يكن وليا ولا اصيلا **من**
جانب كما اذا زوج امرأة بغير امرها رجلا فقبل **موقوفا** يعني ينعقد موقوفا على الاجازة عندنا
وقال الشافعي لا ينعقد وهذا بناء على ان عقد الفضولي غير جائز عنده وجائز عندنا موقوفا نقدر
التعليل من الطرفين في اواخر فصل خيار الروية **وتجيزه** اي ابو يوسف عقد الفضولي **من الجانبين**
كما اذا قال زوجت فلانة من فلان وهما غائبان بغير امرها فينعقد عندنا موقوفا على اجازتهما
وقالا لا ينعقد وكذا الخلاف فيما لو كان العاقد اصيلا او وليا او وكلا من جانب وفضوليا من
جانب وفي النهاية هذا اذا تكلم الفضولي بكلام واحد وان تكلم بكلامين بان قال زوجت فلانة
من فلان وقبلت منه يتوقف اتفاقا له ان كلام الواحد في النكاح يقوم مقام الكلامين ونصار
كما اذا كان وليا لها او وكلا منهما او وليا من جانب ووكلا من جانب وقال زوجت فلانة من
فلان وكما لو قال الزوج خالعت امرأتى على كذا وهي غائبة فبلغها الخبر فرضيت جاز وكذا الطلاق
والاعتاق على حال ولهما ان العقد التام موقوفا على ما ورا المجلس وسنظر العقد لا يكون موقوفا
على ما وراة لان الرجوع ممكن فيه قبل قبول الآخر كما في البيع بخلاف ما ذكره من الصور لان الولي
حكم ولايته من الجانبين صار كشخصين وكذا الوكيل انتقل كلامه الى الزوجين وبخلاف الخلع

اي ان يكون واحد عاقد من الطرفين
ولنا ان العاقد من الجانبين كمن زوج ابن ابنته بنت
ابنته الاخرى ان قال زوجت فلانة من فلان وهذه العبارة تكفي وتقوم مقام القول
او وكلا من الجانبين وهو ظاهر الرواية
او وليا من جانب
ووكلا من اخرى بان وكله رجل بان يزوجه
بنته الصغيرة
او وكلا كمن وكله امراه بان يزوجه من نفسه فتر وجهها وفي النوازل اذا تزوج امرأة
عند شاهدين ولم يعرف اسمها ونسبها لا يجوز نكاحه وفي المحيط اذا وكلت بتر وجهها من رجل
فتر وجهها من نفسه لم يحسن لانها امرت له بالتر ورجع من رجل نكح وهو معرفة بالخطاب والمعرفة لا
تدخل تحت النكح
او وليا واصيلا كمن زوج بنت عمه الصغيرة من نفسه بان قال تزوجت فلانة
وقال الشافعي لا يجوز في الجميع لان النكاح يقتضي انجابا وقبولا وتمليكا وتملكا والواحد لا يصلح
ل كلاهما لانها متنافيان كما في البيع ولنا ان العاقد في النكاح معتبران قوله زوجت فلانة من فلان يتضمن
شطينين فلا حاجة الى القول والواحد يصلح ان يكون نائبا عن اثنين في الكلام فان الحقوق ترجع فيه
الى العاقد فلا يودى الى حكيم متضادين من ان يكون الواحد طالبا ومطلوبا وضع الخلاف في النكاح
احتماره عن البيع فانه لا يجوز ان يتولى فيه طرف في العقد واحد من الحقايق
واقرار الولي والوكيل
ومولى العبد بالنكاح غير نافذ
يعني اذا اقر ولي الصغير والصغيرة بتر وجهها واقر وكيل رجل وامراه
بنكاحها واقر مولى العبد بنكاحه لا ينفذ اقرارهم عليهم في الحال عند ابى حنيفة
الابينة او
نصديق حتى لو لم توجد بيعة على نكاح الصغير والصغيرة يكون اقراره موقوفا على بلوغها فاذا بلغا وصداقها
ينفذ والا فلا ينفذ في الحال
بلا بيعة كان قلت النكاح الصغير والصغيرة غير معتبر فكيف تقام البيعة عليه
قلت ينصب القاضي خصما عنهما لها ان المقر بالنكاح لو انشا النكاح ينفذ اقراره كما ينفذ اقرار
الوكيل بالبيع واقرار الولي والوصي ببيع مالها وله ان النكاح له علامة شرعا وهي الشهود وعلاقة عادة
وهي الاعلان فلا يصدق في اقراره بدون العلامة بخلاف اقراره بالبيع لان حضور الشهود ليس بشرط
فيه
وينفذ في الامه اي اذا اقر المولى بنكاح امته ينفذ اقراره عليها اتفاقا لان منافع بضعها مملوكة
له فاذا اقر بها لغيره ينفذ اقراره عليه
وتجيز عقد الفضولي وهو من لم يكن وليا ولا اصيلا
من
جانب كما اذا زوج امرأة بغير امرها رجلا فقبل
موقوفا يعني ينعقد موقوفا على الاجازة عندنا
وقال الشافعي لا ينعقد وهذا بناء على ان عقد الفضولي غير جائز عنده وجائز عندنا موقوفا نقدر
التعليل من الطرفين في اواخر فصل خيار الروية
وتجيزه اي ابو يوسف عقد الفضولي من الجانبين
كما اذا قال زوجت فلانة من فلان وهما غائبان بغير امرها فينعقد عندنا موقوفا على اجازتهما
وقالا لا ينعقد وكذا الخلاف فيما لو كان العاقد اصيلا او وليا او وكلا من جانب وفضوليا من
جانب وفي النهاية هذا اذا تكلم الفضولي بكلام واحد وان تكلم بكلامين بان قال زوجت فلانة
من فلان وقبلت منه يتوقف اتفاقا له ان كلام الواحد في النكاح يقوم مقام الكلامين ونصار
كما اذا كان وليا لها او وكلا منهما او وليا من جانب ووكلا من جانب وقال زوجت فلانة من
فلان وكما لو قال الزوج خالعت امرأتى على كذا وهي غائبة فبلغها الخبر فرضيت جاز وكذا الطلاق
والاعتاق على حال ولهما ان العقد التام موقوفا على ما ورا المجلس وسنظر العقد لا يكون موقوفا
على ما وراة لان الرجوع ممكن فيه قبل قبول الآخر كما في البيع بخلاف ما ذكره من الصور لان الولي
حكم ولايته من الجانبين صار كشخصين وكذا الوكيل انتقل كلامه الى الزوجين وبخلاف الخلع

والاعتاق على مال لان فيها معنى تعليق الطلاق والعتاق بالقبول لصحة تعليقها بالشروط والنكاح
لا يحتمل التعليق **ويصح من الفضولين** العقد اتفاقا لا يثبت بهما **فصل في المهر**
النكاح **بغير تسمية** فيجب مهر المثل لان وجوب المهر ثبت بالشرع فلا يتوقف على التسمية ولا
تنقصه عن عشرة دراهم وقال الشافعي ما جاز ان يكون ثمنا جاز ان يكون مهر لانه حقها وبديل
بضعها فكان التصرف اليها كما في البيع ولنا ما روي انه عليه السلام قال لا مهر اقل من عشرة دراهم
والمال في قوله ان تنفقوا باموالكم كان مجعلا وهذا بيان له وفي النواذر لو تزوجها على قطعة فضة
وزنعا عشرة ولا تساو عشرة مضروبة جاز ولو كان هذا في السرقه لا يقطع اليد حتى تكون عشرة دراهم
في الوزن والقيمة جميعا لان القطع يندى بالشبهات **ولو سمي اقل من عشرة دراهم اتمتهاها وتركها**
مهر المثل يعني لها عشرة عندنا وقال زفر لها مهر المثل لان المسمى لا يصلح مهر فصار كأنه لم يسم ولنا
ان هذه تسمية فسدت لوجود الاسقاط من حق الشرع وهو العشرة فتكمل بخلاف ما اذا لم يسم شيئا
لانها رخصت بلا مال اظهر والكفر فلا يفيح في القليل فيجب الموجب الاصيل وهو مهر المثل فلو طلقها قبل
الدخول يجب عندنا خمسة دراهم وعند المتعة كما اذا لم يسم **واكثر** اي لو سمي اكثر من العشرة
وجب بدخوله لان تسليم المبدل استحققت كل البدل **او موته** لان النكاح تقر به اعلم ان
قوله وجب جواب لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضته
فنصف ما فرضتم **الا ان تعفو هي** اي الزوجة المطلقة قبل الدخول **فتترك** طلب نصف المهر
وفي الجامع لو تزوجها على ثوب قيمته عشرة فقبضته وقيمته عشرة ودرهما وطلقها قبل
الدخول والثوب هالك ردت عشرة لانه انما دخل في ضمانها بالقبض فيعتبر قيمته يوم القبض
ولم يجز له الا بالى لم يجز لاب المطلقة عندنا ان يعفو ذلك النصف وقال مالك جاز له العفو
وهذا بنا على الاختلاف في تفسير قوله تعالى فنصف ما فرضتم الا ان يعفون او يعفو الذي
بيده عقدة النكاح الا ان يعفون اي لم يطلقات والمراد بقوله الذي بيده هو الاب عند مالك
لانه هو العاقد والولي فجاز له العفو وعندنا المراد به الزوج ومن احول الفضل هكذا
فسره المفسرون فمعنى قوله تعالى او يعفو الذي بيده الا ان يعفو الزوج ويعطى كل المهر
احسانا اليها او يعفو الزوج فتكمل هذا معطوف على قوله الا ان تعفو هي وما قاله مالك
فضعيف لان المهر خالص حقها فلا ملك الاب ان يسقط ما يبيع به كالم ملك في سائر ديونها ولا
منفعة لها اي المطلقة قبل الدخول لان المصريح بالنصر ان حقها نصف المسمى **وان لم يسم في العقد**
مهر او شرط ان لا مهر نوجب مهر المثل بالعقد ان دخل بها او مات عنها لا بالدخول وفي
الحكايق صورته ان قالت البالغة لولي زوجي خيبر مهر او سكنت عن ذكره او زوج السيد منه ونفي
اوسكت ولا يتصور ذلك في صبية ولا مجنونه اذ ليس احد اسقاط مهورهن وقال الشافعي ان دخل بها
يجب مهر المثل وان مات لا يجب شي لان المهر خالص حقها فتملك نفية ابتداء كما تملك اسقاطه انتهاء ولنا
ما روي انه عليه السلام قضى في تزوج بنت واشق مهر المثل وقد كانت تزوجت بلامهر ومات عنها
زوجها والمهر ليس خالص حقها بل حق الشرع ابتداء وحقها بقا فلا تملك نفية ابتداء لانه تصرف في حق
الشرع وفي المحيط لو زوج امته من عبده بغير مهر جاز ولا مهر لها ولو وجب لوجب للمولى والمولى
لا يستوجب على عبده دينيا وقيل يجب حقنا ثم يسقط لتعذر اتيه على العبد حمال للمولى **وان طلقها**

في قولنا وان طلقها من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضته فنصف ما فرضتم

كان المسمى الا ان زاد الاكثر ويرجع المهر الى الزوج

اي المرأة التي لم يسم لها مهر **قبله** اي قبل الدخول **اوجبوا المتعة** وقال مالك هي غير واجبة بل
مستحبة فيد بقوله قبل الدخول لانه اذا طلقها بعده فالمتعة مستحبة اتفاقا قاله قوله تعالى
وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المحسنين والمحسن اسم للمتطوع ولنا قوله تعالى لا جناح
عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن وتفرضا لهن فريضته والامر للوجوب والاحسان في الآية مفسر
باعتان **فوجب درع** يستر للبدن **وخمار** يستر الدراس **وملحفة** للخروج **ان احتاجت اليه** يعني المتعة
عبارة عن هذه الاشياء وهذا التقدير مأثور عن ابن عباس **باختيار حاله** وهو مختار صاحب الهداية
لقوله تعالى على الموسع قدره وقيل حالها وهذا شبه بالشفقة وفي الآية قوله تعالى بالمعروف
مشيرا اليه لان المتعة لو اعتبرت بحاله وحده لاستوت المتعة بين الشريعة والوضعية وذلك غير معروف
بين الناس بل منكر **وان اراد المتعة على نصف مهر المثل** ان كانت المتعة اكثر من المسمى اقوى من مهر المثل
والشرع لم يرد المطلقة قبل الدخول على نصف المسمى فلا تزداد على نصف مهر المثل **ولو فرضه** اي لو سمي
مهر ورخصت به **بعد العقد** الذي لم يسم لها مهر فيه فالمسمى لها ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل
الدخول **توجبها اي المتعة لا نصفه** اي قال الشافعي لها نصف المفروض **وتحكم به** اي ابو يوسف
بنصف المفروض **في قول وفيها في اخر** اي المتعة في قول اخر ولو ترك قوله في قول لكان اخضر لكونه
معلوما من قوله **توجبها لها** اطلاق قوله تعالى فنصف ما فرضتم والمفروض بعد العقد
كالمفروض فيه فينصف ولنا ان النكاح انعقد موجبا للمهر المثل وما سمي به بعده يكون تعينا
له بدليل انه لو دخل بها بغير المفروض المسمى دون مهر المثل ولو لم يكن تعينا له لوجب مهر المثل
مع المفروض كما زاد على المهر بغير المهر مع الزايد ومهر المثل لا ينصف لعدم تعينه فكذا ما وقع
تعينا له والمفروض المعتاد وهو المسمى في العقد **وان ارادها اي على المسمى للمرأة مهر بعد العقد لزمته**
اي وجب الزيادة على الزوج **او حطت هي عن المهر المسمى صح** لان الخط بقبحها وفي المحيط اذا لم تكن
الزيادة في ضمن العقد فان كان كما اذا تزوجها على الفين بعد ما تزوجها على الف لم تنص الزيادة عندنا
حقيقة ومحمد لان العقد الثاني لم يثبت لم يثبت ما في ضمنه وهو الزيادة وعندنا في يوسف تنص لانها
قصدا شيئين بخلاف النكاح وزيادة المهر فيبطل التجديد لان النكاح الاول لا يفسخ بالتالي فنثبت الزيادة
حالا على الصحة كذا ذكره الامام ابو بكر البخاري المعروف بخواهر زاده في شرح المبسوط **ونصف اي محمد**
مع الاصل **الزيادة المتصلة** الحادثة في يدها كالمسمى والجان بعد قبض المسمى **واسقاطها** يعني فلا
لا تنصف الزيادة وعليها نصف قيمة الاصل يوم قبضت اقول لو اسقط قوله واسقاطها لكان
الخبر لو عدل لانه في طريقه النفي في قوله نصف وفي المتن لو تزوجها على ثوب صغار فطالت في يدها
فنصف الزيادة يكون على هذا الخلاف ولو تزوجها على زرع فادرك في يدها فطلقها قبل الدخول فلا
سبيل للزوج على الزرع اتفاقا لانه قد خرج من الحالة التي تزوجها عليها وبديل كما كان قيدنا
بمتصلة لان الزيادة لو كانت منفصلة كالولد والتم لا تنصف اتفاقا واذا لم تنصف الزيادة
لكونها غير ثابتة في العقد لا ينصف الاصل فعليها رد نصف قيمة الاصل يوم قبضت وفيه قبض
المسمى لانه لو كان زائدا في يد الزوج تنصف بالطلاق قبل الدخول اتفاقا سواء كانت الزيادة متصلة او
منفصلة له ان ينصف الاصل واجبة **الزيادة لما امتنع** اتفاقا كما عنه تنصف بتعاليه بخلاف الولد لانه
صار اصلا بنفسه فلا يكون تبع الاصل ولها ان تنصف الزيادة غير ممكن لانها غير ثابتة في العقد وتنصف

ومتعوهن

ولها في الحديث

المطلق الاية

العبد بن لها **او على هذا الخمر والميتة فكان خلا او ذكية** يعني لو تزوج امرأه على هذا الدن
من الخمر فكان خلا او تزوج على هذه الميتة فكانت مذكاه **فلها مهر المثل في رواية** اي في رواية
محمد عن ابي حنيفة لان تسمية ما ليس بحال كسكوته عن تسمية المهر فيجب مهر المثل **والشارع** اي لما
الحل والذكية **في الاصح** اي في اصح الروايتين عن ابي حنيفة وهي رواية ابي يوسف عنه انما صار هذا
الرواية اصح لانها هي الموافقة لما مر من اصله من ان الاشارة معتبرة عنده اذا خالف المشار اليه
المسمى **كما يقتضي به** اي ابو يوسف هذا القول انما اختار وترك ما مر من اصله من ان التسمية معتبرة
عنده لان التسمية في هذه المسئلة وقعت فاسدة فكيف تترجح على المشار اليه الصحيح **واقضي** محمد
بالمذكاه لانه اعتبر فيها الاشارة لكون الميتة من جنس المذكاه اذا التقاوت بينهما ليس الا في الحل
والحرمة **ومهر المثل في الخمر** لانه اعتبر فيها التسمية لان الحل والخمر جنسان اذا التقاوت بينهما فاحش
او على هذه الثياب العشرة فكانت تسعة في المهر اي الثياب التسعة مهر المثل ولا شيء لها
غيرها لما مر من اصله من ان الاشارة معتبرة عند اجتماعها بالتسمية **وحكم بها** اي محمد بالثياب
التسعة ان زادت قيمتها على مهر المثل او ساوتها **فان نقصت عن مهر المثل** ثم مهر المثل لانها
انما رخصت بالمسمى لا باقل منه فيجب مهر المثل نظر لها لكن التسعة المشار اليها تكون لها الترضية
على ذلك فتزاد على قيمتها الى تمام مهر المثل وفي المحيط هذا اذا لم يصف الثياب ولو وصفها بان
قال تزوجتك على هذه الثياب العشرة المروية فاذا هي تسعة فلها تسعة وثوب اخر هو وسط
اتفاقا والفرق ان الثياب اذا طلقت لا تحب مهر المثل اذا لم تكن مشارا اليها والثوب العاشر لم يكن
مشارا اليه فلم يجب واما اذا وصفها فالتوب الموصوف يصلح ان يكون مهر وان لم يشر اليه **او على**
هذا ثوب موصوف في الدمة فاتي بقيمته اجبرناها على القبول وقال زفر لا يجبر قيد
بالثوب لانه لو تزوجها على مثلي وبين وصفه فاتي بقيمته لا يجبر على القبول اتفاقا وقيد باثبات القيمة
الدمة لانه لو تزوجها على ثوب بعينه ثم اتي بالقيمة فاتها لا يجبر اتفاقا وقيد باثبات القيمة
لانه لو اتي بالثوب الموصوف اجبرت على قبوله اتفاقا لانه ان الثوب بالمباوعة في توصيفه يلحق
بذوات الامثال ويثبت في الدمة صحبا ولهذا جاز التسام فيه فاذا صح بثوب لا يجبر على قبول
قيمته ولنا ان الثوب اذا لم يكن منعينا فهو بقيمته في المايبة سوا لانه انما يعرف بقيمته
والقيمة نصير اصله من وجه فايها اتي به تجبر الزوجة على القبول وفي المحيط هذا اذا
ذكر الثوب الموصوف في الدمة مطلقا فاما اذا ذكر مضافا الى نفسه بان يقول تزوجتك على
على ثوبي هذا ليس له ان يعطي القيمة لان الاضافة كالاشارة **وحكم به** اي ابو يوسف بالثوب
الموصوف **ان اجل** اي ان ذكر اجل لان الثوب الموصوف انما يكون دينا اذا كان موجلا ولهذا لم
يجز استقرضه لان القرض انما يصح اذا جاز السلم فيه لكونه موجلا وان لم يذكر الاجل اجبرت
على قبول القيمة لان ثوب الثوب في الدمة بدون الاجل لا يكون صحبا **وعدم الاجبار على**
قبول قيمته **مرفى** عن ابي حنيفة وهو **الاصح** لان بؤته في الدمة صحيح لما سبق وقيمته خلف
عنه فمع القدرة على الاصل لا يصار الى الخلف **او على عبد او فرس منهم** اي غير معلوم وصفه
توجب الوسط او قيمته وكذا لو تزوج على كرحنطة مطلقة ولم يصفها اعلم انه ذكر في المنطوق
مسئلة في هذا الموضع وهي انه اذا تزوجها على خادم صحت التسمية عندنا وله الخيار ان شاء اعطى

في المهر المثل في الخمر
لانه اعتبر فيها التسمية لان الحل والخمر جنسان اذا التقاوت بينهما فاحش

خادما وسطا او قيمته فان اختار القيمة بودى خمسين دينارا ذكر الابيض ولم يذكر كذا في المبسوط
البكر وان ذكر الاسود بودى اربعين دينارا عند ابي حنيفة وعندهما الغلا والرخص معتبر في
كل بلد وانما لم يذكر المصنف في المتن لان ذلك الاختلاف ليس في الحكم بل باعتبار الزمان وفي المحيط
الصحيح قولها وفي الحقايق هذا اذا ذكر العبد مطلقا اما اذا ذكر مضافا الى نفسه بان قال تزوجتك
على عبدى ليس له ان يعطي القيمة اتفاقا **لامهر المثل** اي قال الشافعي لا تصح تسميته لان المسمى مجهول
كما لا يصح في البيع فيجب مهر المثل ولنا ان جنسه معلوم ووصفه مجهول وجهالة الوصف لا تمنع
صحة التسمية في النكاح لان المهر فيه مقابل بما ليس بحال فلا يكون عوضا من حيث المايبة بل يكون صلة
مبتدأة فلا تجرى فيه المنازعة عادة بل تجرى فيه المساهلة والمسامحة بخلاف البيع فيه مقصود
وانها تختلف باختلاف الوصف فجها لانه توفع في المنازعة **او على ثوب** يعني لو تزوج على ثوب
ولم يبين جنسه بانه هروى ومروى او على دابة **وجب مهر المثل** لان المسمى مجهول الجنس والثياب
اجناس لا تختلف اصولها من لفظن والكتمان والابريسم وكذا الدابة تقع على الجبل والبغال والحمار
وكل جنس يشتمل على انواع وكل نوع على اوصاف وفي المحيط لو تزوج على بيت ينظر ان كان الرجل يدويا
فلها بيت من شعر لانه معلوم عندهم وان كان بلديا فلها مهر المثل لان البيت مالم يتعين لا يصلح ان يكون
مهر **او على عبد معين فاكتسب اكسابا قبل القبض فطلقها قبل الدخول فالاكساب لها**
عند ابي حنيفة وترد نصف العبد على الزوج **ونصفها مع العبد** قيد بالكسب لان الزيادة المتصلة
كالسمن والجمال ينصف اتفاقا وكذا اما تولد من عين كالولد والارش والعقران كان المهرافه وقيد
بقوله قبل القبض لان اكسابه بعد قبضها تكون لها اتفاقا لها ان الاكساب تبع للعبد فتتصرف معه
كالولد والعقر والارش لا يخالف التبع المتبوع وكذا ان المنصف بالنصف ما هو مفروض عند العقد
والاكساب ليس بمهر بل حدثت على ملك المرأة فلا تنصف كاكساب المهر بعد القبض بخلاف الولد
لانه من اجزائه وخلاف العقر والارش لانهما بدلان عن اجزا العبد الموهود عليها اعلم ان الخلاف
ليس في الاكساب وتنصف العبد اتفاقا في قوله مع العبد مستتر كان ذكر في طرف الامامين
يوهم ان لا يكون منصفاً عنده وليس كذلك **او على دار** اي لو تزوج على دار **علي ان يدفع اليه المايبة** اي
الزوج **الف** تقسم الدار على مهر مثلها او على الالف متساوية ان كانا متساويين واثلاثا ان كان
مهر مثلها ثلث الالف **فاصاب منها** اي من الدار **مهر المثل كان مهر الالف وما اصاب الالف كان**
مبيعا وفي اجناس الناطقي لو وهبت مطلقة رجل مهرها على دار على ان يدفع اليه عينا يفسد البيع
لانها جلت ثمن العبد وما اصاب قيمته من مهر مثلها وهي مجهولة **والشفعة لا تثبت فيها** اي
الدار عند ابي حنيفة وقال الشافعية ثابتة في الحصة المبيعة كما لو كانت كلها مبيعة وله ان النكاح
اصلها هنا والبيع حصل في ضمنه واما شرط البيع في النكاح فغير مفسد لانه مما لا يفسد بالشروط
الفاصلة وهذه المسئلة مرت في كتاب الشفعة **او على الف ان قام بها** اي تزوجته في بلاد معينة
والعين ان اخرجها من تلك البلدة فالاول اي الشرط المقدم كان الفا والعين هو الصحيح عند
ابي حنيفة حتى اذا طلقها قبل الدخول فلها نصف الشرط المقدم وان دخل بها فان وفي الشرط
قلها المذكور او لا فان لم يرف فلها مهر مثلها لكنه لا ينقص عن الف درهم لان الزوج رضى به ولا
يزاد على العين لانها رضى به **واجازها** اي الشرطين لانها عقد بين يديين معلومين فوجب

فان المايبة
الاجل المثل في الخمر
لانه اعتبر فيها التسمية لان الحل والخمر جنسان اذا التقاوت بينهما فاحش

تصحيحها على وجه التخيير كما صح فيما اذا تزوجها على الف ان كانت قبيحة وعلى الفين ان كانت جميلة
وله ان التسمية في الاول صحيحة لعدم المنع من الف في الثاني فاسد لان الشرط الاول من اجماع عند وجود
الثاني لعدم صحة التسمية فيه مع ان المخاطرة متحققة في التسمية الثانية لان الزوج لا يعرف انه يخرجها
اولا ولا مخاطرة في المسئلة المستشهدة لان المرأة على صفة واحدة جميلة او قبيحة لكن الزوج لا يعرف ذلك
هكذا ذكر الفرق بين المستثنين وفي الغاية والكافي في اجواب لا يكفي لو ردد السوال عليه فيما اذا تزوجها
على الف ان لم تكن امراة والفين ان كانت فعند ابي حنيفة لم يخرج التسمية الثانية مع ان المخاطرة فيها
ولكن جهل الحال للزوج **او على اقل من مهر المثل** يعني لو تزوجها على الف ومهر مثلها القان **ان يطلق**
ضربا اي امراته الاخرى **فان وثق** اي ان وثق في طهرها المسمى **والا** ان مضت ايام ولم يطلقها **امرأته**
بتكليفه اي بان يكمل الزوج لها مهر مثلها وقال زفر لاشي لها غير المسمى قيد بطلاق ضربها لانه لو تزوجها
على الف على ان يكرهها او يهدى اليها فان لم يرد لها بالشرط فلها مهر مثلها اتفاقا وفي الحقايق صور
المسئلة ان يشترط مع المسمى تطبيق الضرة ليتصور الخلف اما لو تزوجها على الف وعلى طلاق فلا
وقع الطلاق على الضرة بنفس العقد والفرق انه اوجب الطلاق ها هنا عوضا بالعقد والعوض
يثبت بنفس العقد وهناك شرط التطبيق له ان طلاق الضرة شرط فاسد وهو وعده سواء ولنا
انها انما رضيت بما دون مهر المثل اذا خلع لفراس لها وهو وصف مرغوب فيه عندها فاذا
لم يحصل فوات رضاها به فيكمل مهر مثلها **او على الف والفين وهذا العبد** اي لو تزوجها على
هذا العبد وذاك العبد وقيمتها متقاربة **فالمهر الواجب من المسمى** عند ابي حنيفة **ما شابه**
مهر المثل حتى ان كان مهر مثلها مثل الالف او اقل منه فلها الالف لرضاها به وان كان مثل الالف او
التر فلها الالفان لرضاها بهما وان كان بينهما فلها مهر المثل وان كان مهر المثل مساويا لقيمة احد العبد
يجب هذا العبد **وقالاهو الاقل** يعني الواجب من المسمى ما هو اقل وهو في الكافي هذا اذا كان الالف
او الالفان فدين لانه لو كان الالف نقدا والالفان نسيئة فيفيد التخيير فيصير ايهما اختارت اتفاقا فلها
ان الاقل متيقن فيجب كما لو خالعهما على الف او الفين وله ان ولا احد الشئين فلم يكن ايهما ولا ايجاب
احدهما من غير عين لان تسليمه غير ممكن ولا ايجاب احدهما بتخيير لانه ترجيح بلا مرجح ففسد التسمية
فيجب مهر المثل لانه موجب اصلي بخلاف صورة الخلع لانه ليس فيها موجب اصلي فان طلقها قبل الدخول
فلها نصف الاوكش اتفاقا وفي الثانية يشترط ان لا يكون نصف الاوكش اقل من المنفعة فينبذ يكون لها المنفعة
او على تعليم القرآن او خدمتها سنة يعني لو تزوجها على ان يعلم القرآن او يخدمها سنة وهو حر
نوجبها وقال الشافعي يجب التعليم والخدمة قيد بالخدمة لانه لو تزوجها على رعي غنمها جاز اتفاقا
وقيد بالحر لانه لو كان عبدا يجوز اتفاقا له قوله عليه السلام زوجتكما بما معلن من القرآن والخدمة
لها قيمة فجاز ان تكون مهر كما لو تزوجها على رعي غنمها وكما لو تزوج العبد على الخدمة ولنا ان المشوع
في النكاح المال المنتقوم لقوله تعالى ان يتبعوا باموالكم وانما اصنافها الينا بواسطة احرازها والمنافع
ليست بمال لانها غير محبزة وانما نصير مالا بالعقد للضرورة فاذا احتيج اليها وامكن تسليمها وهما هنا
لا يمكن ان يخدم الزوج لها لانها حينئذ تكون مالكة والزوج مملوكا وهو خلاف موضوع النكاح وانما
جاز امها رخدمة العبد فيها بتسليم رقبته اليها ورقبته مال واما الزوج برعي الغنم فمنوع وعلى
نقد بجواز في رواية فتايت بالنص وهو ان نبينا عليه السلام فضلنا تزوج موسى بنت شعيب

على رعي غنمه بلا انكار عليه **بل هو** اي الواجب عند ابي حنيفة **مهر المثل وحكم مهر**
قيمتها اي قيمة الخدمة لان المنفعة صارت متقومة بايراد العقد لان تسليمها ممنوع لما مر منه
خلاف موضوع النكاح فيلزم قيمتها ولا في حنيفة ان قيمة الشيء خلف عنه وقيامه مقامه فاذا لم يخرج
تسليم الخدمة اليها لم يخرج تسليم قيمتها ايضا لان من شرط الخلف تصور الاصل فيجب مهر المثل
ولو اعتقها يعني لو اعتق امه **على ان تزوجها** فقيلت ولم يسم مهر **بجعله** اي ابو يوسف
اعتقها **مداقها وافتيا بمهر المثل** له ما روى انه عليه السلام اعتق صفية ثم تزوجها وجعل
مداقها عتقها ولها ان الامهار لابد ان يكون بالمال فتبطل تسميته فوجب مهر المثل وفي المحيط
لو تزوجها على عتقها فقيلت لم يصح لان النكاح يقارن العتق والعتق يصاد فها وهي امه فكذلك
النكاح ولا يمكن تقديم العتق على النكاح لان كلاهما مذكوران على سبيل العوض والمعوض فلا
يمكن ان يجعل احدهما سابقا والاخر لاحقا **ولو اب** الامة المذكورة بعد عتقها عن ان تزوج
نفسها لمولاه **الزناها بقيمتها** اي فعليه ان تسعي في قيمة نفسها لمولاه عندنا وقال زفر
لا سعاية عليها قيد بالترام بقيمتها لانها لا تجبر على النكاح اتفاقا لكونها حرة له انها انما التزمت
النكاح لا المال فلا وجه لاحباب ما لم تلتزمه عليها ولنا انها شرطت للمولى منفعة بمقابلته عتقها
فلما فات عنه المنفعة كان عليه ان ينقض العتق لكنه بعد وقوعه لا ينقض فوجب نقضه معنى
بالترام السعاية عليها **ولو ضمن الاب** يعني لو تزوج ابنه الصغير امرأه وضمن لها **المهر عن ابنه**
الصغير فان اب **ياخذته** اي المرأة الصداق **من تركته اجزا** **للأب** **قبر من الورثة الرجوع في نصيبه**
اي ان يرجعوا بما ادوه في نصيب الصغير وقال زفر لا يرجعون قيد بالاب لان غير من الوصي اذا
ضمن المهر عن الصغير وادى من ماله يرجع في مال الصغير اتفاقا وان لم يشترط الرجوع وقيد بالصغير
لان الابن لو كان كبيرا فضمن الاب عنه بغير امر لا يرجع الورثة على الابن الكبير اتفاقا وان ضمن بامر
يرجعون اتفاقا وقيد بموت الاب لانه لو ادى في حال الصحة لا يرجع في مال الصغير اتفاقا وكذا
في حال المرض عند ابي يوسف من المصفي وفي الحقايق ضمانه في مرض موته باطل لانه نقل عن الصغير
تبرعا فلا يرجع بما ادى في تركته كما لو ادى الاب حال حياته وكما لو نقل عن ابنه الكبير بغير امر ولنا
ان الكفالة صدرت بامر المكفول عنه حكما لان الاب ولاية عليه فالاقدم على الكفالة دال على الامر من
جهته فيرجعون به بخلاف ما اذا ادى عنه حال حياته لان تحمل الابا بمهور الابناء عادة دليل على تبرعه
وبخلاف الابن الكبير لانه لا ولاية له عليه فيكون تبرعا **ولم يوجبوه عليه** اي المهر على الاب **لغير ولده**
الصغير وقال مالك يجب عليه لان قبوله المهر ولا مال له دليل على ضمانه ولنا ان الاب ليس بكفيل صريحا
ولا دالة لان قبوله لا يدل على ضمانه وانما يدل على ادايه من مال الصبي قبل البلوغ اذا حصل له مال او ادا ابنه
بنفسه بعد البلوغ **او الوالي** اي لو ضمن والي المرأة المهر وتضمن ان يراد منه والي الصغيرة بان زوج ابنته الصغيرة
رجلا وضمن عنه المهر لابنته **ص** ضمانه لانه من اهل الا لتمام والمهر دين يقبل الضمان **وتخيير في المطالبة** اي
الزوجة ان شاء طالت زوجها وان شاء طالت وليها وكذا الوكيل بالنكاح لو ضمن المهر صح فان ادى الوكيل
لم يرجع على الزوج بخلاف الوكيل بالخلع اذا ضمن المال يرجع به عليها والفرق ان الخلع لا يصح بلا لزوم
مال فكان في امرها في الخلع معتبر الرجوع ببذله والامر في النكاح يعتبر لصحته لا لوجوب البذل لانه واجب
شرعا فصار وكيل النكاح متبرعا كذا في المحيط **ويعتبر مهر السر** **وهما العلانية** يعني من تزوج امرأة بمهر

والعق ليس بالسر

الاوليا اوم

المهر عنه

في السر ثم تزوجها ثانيا بأكثر منه رياء وسمعة لها مهر السر عند أبي يوسف وقال لها مهر العلانية
هذا إذا لم يشهد على أن ما في العلانية هزل فان أشهد عليه لم تجب الزيادة اتفاقا صور التواضع في مقدار
المهر لانه لو لم يوجد ونواضا على أن يظهر النكاح بمهر ولا يكون بينهما نكاح فظهر النكاح يصح فيلزم
المهر المذكور اتفاقا لانه لا يفسد مع الهزل انما قيدنا بالتزويج ثانيا لانهما لو اظهرا أكثر مما في السر بلا
عقد آخر لم يعتبر الظاهر اتفاقا وقيدنا بالتزويج بان يكون بأكثر لانه لو تزوجها علانية على أن لا مهر لها
فهو السر معتبر اتفاقا لانه لما نفي المهر صار المذكور مقتضى للنكاح وهذا إذا تعاقدا بمحض
نواضا عليه ولو تعاقدا بخلاف جنسه كما إذا تعاقدا في السر على الف درهم وتعاقدا في العلانية بمائة
دينار فلها مهر المثل اتفاقا في الأصح لانهما لو تزكيا المذكور في السر وهزل في المال لا يجب بالهرل
كذا في النسيين وفي التهمة لو اختلفا في الموضحة فالمهر مهر العلانية في الوجهين له أن النكاح لا يحتمل
الفسخ فلا يعتبر العقد الثاني لانه ليس بعقد حقيقة ولها أن العقد الثاني وإن لم يعتبر استينافا
لكن فيه زيادة المهر وهي صحيحة فيعتبر من تلك الجهة ولو بان المطلق باينا **مدخولا بها ثم تزوجها في**
العدة ثم ابانها قبل الدخول حكم محمد بنصف المهر لانها مطلقة قبل الدخول **واتمام العدة**
الاولى لانها من مواجب الطلاق الاول لكن قيام النكاح الثاني كان مانعا من ظهوره فاذا زال ظهر **وما يكاله**
أي حكما بان لها كمال المهر **واستينافا** أي حكما بان عليها عدة مستقبله لانها كانت مقبوضة في يده فاذا جدد
النكاح في عدتها التي هي اثر الوطية الاولى تاب ذلك القبض مناب القبض في هذا النكاح فصار كانه وطبها
في العقد فيجب كمال المهر وعدة اخرى كما ان الغاصب اذا اشترى المغصوب الذي في يده فانه ينوب عن القبض
المستحق بالبيع **ولو زال عدتها أي بكارة منكوته بدفع فطلقها قبله أي قبل الدخول فعليه نصفه**
أي نصف المهر عند أبي حنيفة لانه طلقها قبل الدخول **واقضى بكنهه أي بمهر كل المهر لان عمله ذلك كمال لكل**
الوطي وقول أبي يوسف مضطرب بينهما **ولو تلخ ثلثا أي ثلث نسوة في عقد واحد وفي الحقايق قوله في عقد**
قيد اتفاق لان الحكم كذا لو تزوجهن في عقود **فدخل بواحدة منهن لا عبر وطلق واحدة من ثلثا**
أي ثلث تطلقا والآخرى واحدة أي طلقا الاخرى طلقة واحدة ومات بمحلة أي بلا بيان قضى
للمدخول بها مهر تام اتفاقا **وعلم أبو يوسف للثنتين مهر وربيع أي ربع مهر يقسم نصفين**
للمهر وثلث يعني عند محمد لها مهر وثلث ووافق في رواية أي في رواية كتاب الزيارات أن محمد
مع أبي يوسف لا يوجب يوسف أن أحدا الطلاقين واقع على أحدي غير المدخولتين يفتقر فسقط نصف مهر
يقتين والآخرى يقع عليها في حال ولا يقع عليها في حال فان وقع سقط نصف الآخر وان لم يقع لا
يسقط فيسقط نصف النصف وهو ربع الكل فبقي لها مهر وربيع ومحمد أن اثر الدخول بمحض المدخول
بها وهي كغير المدخول بها في حق الآخر من فيفرض كلهن غير مدخول بهن فلما سقط مهر عن الثنتين الغير
المدخولتين بقي مهران فاذا قسم المهران بينهما نصيب كل واحدة ثلثا مهر لان مهر المدخول بها تم بالدخول
فبقي في حق غيرهما على حاله وهو مهر وثلث **او واحدة وثنتين وثلثا في عقد وهو جمع عقد يعني**
إذا تزوج امرأة في عقد وامرأتين في عقد أخرى وثلث نسوة في عقد أخرى **ومات بمحلة أي من غير**
بيان أنه كيف تزوجهن قيد به لانه لو كان حيا يجبر على البيان لان الاجمال وقع منه ويسمع قوله حتى
نومات أحد الفريقين من الثنتين والثلث فقال هي الاولى ورهن واعطى مهرهن وفرق بينه وبين الاخريات

هذا إذا
مهران
لا في المهر

٩

فان قال لا ادري ابنتي الاولى محبة عنهن جميعا لاعتنوا واحدة لان نكاح الواحدة صحيح يفتقر ونكاح
الفريقين الاخيرين صحيح ان تقدم وفسدان تأخر ولا يحل بيده وبين الفريقين مع احتمال الفساد
قبل الدخول أي قبل أن يدخل بواحدة منهن فان قلت ما فائدة قوله قبل الوطى وقد عرف أن حكم الميراث
قبل الوطى وبعد سوا قلت لا يحتمل أن يكون المراد من قوله قبل الوطى قبل البيان دلالة ونقوله قبل البيان
صريح ليكون بيانا للنوعين البيانيين ذكر في المبسوط أن الزوج إذا جامع امرأة منهن كان قرارا منه بانها
ومن معها الاولى وكذا الوطى أحدها **وظاهر** لان كلام من هذه التصرفات مختص بالنكاح الصحيح
فان قلت اذا كان كذلك فلم خص الوطى بالذكر قلت لان الطلاق يغض المباحات عند الله والظهار
منكر من القول وزور وقبيحيتها للسلم ظاهرا ووطي المنكوحة فحال اعلم ان الوطى انما يصير بيانا اذا
جامع واحدة منهن أو إحدى الفريقين أو كلهن وعلت السابقة منهن في الوطى حيث يكون نكاح السابقة
ومن معها صحيحا ولما اذا جامع كلهن فلم تعلم ابنتي اسبق فهذا لا اثر له في البيان ويجبر على البيان **قسمت**
التركة يعني نصيب النساء من التركة وهو الربع والثلث **اربعة وعشرين سهما فتأخذ الواحدة**
وهي التي تزوجها وحدها **سبعة** من اربعة وعشرين لان نكاحها صحيح سوا تقدم او تأخر وتوسط فنكاحها
ان صح مع الثنتين فلها ثلث الميراث وان صح مع الثلاث فلها ربعه واقل حساب له ربع وثلث اثنا عشر
فلها في حال ثلثة وفي حال اربعة وثلثة واجبة يفتقر والسهم الواحد مشكوك فيه فينصف فانكسر بالنصف
فصيرنا اثنا عشر في مخرج النصف وهو اثنان فصار اربعة وعشرين فللواحدة منها ثلثها في حال
وهو ثمانية واربعة في حال وهو ستة فوقع الشك في السهمين فنصفا وضم احدهما الى ستة فصارت سبعة
والباقي مقسوم على الفريقين أي على المراتين وثلث نسوة نصفين عند أبي حنيفة لان الواحدة لما اخذت
حقوقها خرجت من الميراث سقط اعتبارها فبقي للفريقان بقول كل واحدة جميع البقية لي فنصف بينهما لكنه
ينكسر عليهما فصار ثمانية اربعة وعشرين في اثنين فصل ثمانية واربعون فللواحدة منها اربعة وعشرين لكل
من الفريقين سبعة عشر لكنها لا توافق روبر كل منهما فنظرنا ان بين عددي رؤوسهما وهاتين وثلثه
مباينة فصار في ثلثة فصارت ستة ثم ضربنا ستة في ثمانية واربعين فصارت ثمانين وثمانين
وذلك تصحيح المسئلة **وقالا للثنتين ثمانية وثلث تسعة** على اختلاف تحريرهما فمحل يعتبر الاحوال
ويقول ان صح نكاح الثلاث مع الواحدة فلها ثمانية عشر لانها تستحق ثلثة ارباع الميراث ولو لم
يصح فلا شيء فينصف فيكون لهن تسعة وان صح نكاح الثنتين مع الواحدة فلها ستة عشر لانها تستحقان
ثلثي الميراث وان لم يصح فلا شيء فينصف وأبو يوسف يعتبر طريق المنازعة فيقول استوت منازعة
الفريقين في ستة عشر فينصف بينهما ولا منازعة للثنتين في السهم اليسار عشر لانها لا يدعيان الا ثلثي الميراث
فسلم ذلك للنسوة الثلث فصارت نصيب الثلث تسعة وهذا الخلاف في ميراثهن وامامهم مهرهن فللواحدة
ما سمي لها من المهر كماله وللثنتين مهر ونصف وللثنتين مهر واحد اتفاقا فمحمد مر على أصله واعتبر الحال لان
نكاح الثلث ان صح فلها ثلثة مهر وان لم يصح فلا شيء فينصف وأبو يوسف اعتبر فيه المنازعة لان أكثر ما يجب
للفريقين ثلثة مهر وان يكون السابق نكاح الثلثة واقلة مهران فمهران واجبان يفتقر والمهر الثالث يجب في
حال دون حال فينصف فيجب مهران ونصف ثم نصف مهر لا تدعيه ثنتان وتدعيه الثلث فيسلم لهن
ويبقى مهران ان استوت منازعة الفريقين فهما فيكون بينهما قيد بقوله قبل الدخول لانه لو مات بعد الدخول
بكلهن فلكل واحدة من الفريقين الاقل من مهر مثلها وما سمي لها لدخولها بها بنكاح فاسد المراد بهذا

مجهلا
هذا

الوطي

هذا كذا
نائبه

هذا

دوس

في المهر

وله اربعة
نكاح
ولا في المهر

يوثر في البيان اذ لم يعلم السابق في الوطى وللواحدة عدة الوفاة وعلى كل من الفريقتين بعد الاجلين
من عدة الوفاة والاقرار ان كل فريق صح نكاحها فعليه عدة الوفاة وان لم يصح فعليه عدة الحيض
فجمعنا بينهما وقلنا تعتد اربعة اشهر وعشر تستكمل فيها ثلث حيض **وامرأة** اي لو تزوج امرأة
وابنتها في عقد اي في ثلث عقد **ومات محقلا قبل الدخول** فلهن مهر وسبع واحد وميراث كامل
اتفاقا لان الصحيح نكاح احدهن وهو المتقدم لكن الخلاف في القسمة **فللام** عند اي حنيفة **نصف المهر**
وللبنتين النصف اي النصف الاخر من الميراث والمهر **وقسمها** اي المالان للمهر والميراث **بين اثلاثا**
اي قيد بامرأة وابنتها لانه لو تزوج امرأة وامها والمسئلة بحالها فالمهر والميراث بينهما نصفان اتفاقا ولو
تزوج امرأة وامها وخالتها او ثلث اخوات في ثلث عقود فالمهر والميراث بينهما اثلاثا اتفاقا وقيد بقوله في
عقد لانه لو تزوج الام في عقد وابنتها في عقد والمسئلة بحالها فالمهر والميراث للام ولاشي للبنتين اتفاقا
لان بطلان نكاح البنتين متيقن لكونه جمعا بين الاختين لهما ان نكاح كل واحدة منهن صحيح في حال
التقدم وباطل في حال التوسط والتاخر فلما استوين في سبب الاستحقاق يقسم المهر بينهما اثلاثا كما
اذ تزوج امرأة وامها وبنتها وله ان اعتبار الاحوال انما يكون في موضع الشك وهاهنا نكاح احدي
البنتين باطل يقينا فوقع المزاوجة بين الام وبنت واحدة لان كلا منهما يستحق كل المهر حال التقدم ولا يستحق
شيئا حال التاخر فينصف مهر كل منهما فيقسم مهر واحد بينهما **ونوجب المهر** اي كماله **بالخلوة**
الصحيحة وهي مشروطة بان يامنا عن اطلاع غيرهما عليها بلا اذنها حتى لو كانا في البيت وباب مفتوح
لا بدخله احد الا باذن نصح الخلوة وان لا يكون معهما ثالث ولو اعياى وناعما لان الاعى يحس والناعم يستيقظ
ولو كان صغيرا لا يعقل ومغى عليه نصح الخلوة ومشروطة بان **ترفع الموانع** اي موانع الجماع **كرض**
حال الزوج او الزوجة **موانع** عن الجماع لعدم الاقتدار عليه او للحوق المضرة وفي التبيين هذا
التفصيل في مرضها وامام مرضه فمانع ان لحقه ضرر او لانه لا يعزى عن تكسره فتور عادة وهو الصحيح
وحيز ونفاس او رتق وفرن وكذا لو كانت صغيرة لا تطيق الجماع واما لو كان هو صغيرا فنقد
عليه فالمدكور في القينة ان لا يجب خلوته كمال المهر وقال شمس الامنة ان كان يتحرك لثدي يذبح عن كل
واحرام مح وعمة نفلا كان او واجبا فان الجماع معه يفسد النسك ويوجب ما مع القضاء والحرة
وصوم رمضان فان الجماع فيه يوجب القضاء مع الكفارة فبذلك **برمضان** لان صوم التطوع والقضاء والكفارة
والنذر لا يمنع الخلوة في الصحيح لعدم وجوب الكفارة بالافساد فان قيل في النفل لزوم القضاء فينبغي ان
يكون مانعا قلنا للزوم لصورة صيانة المودى فيفقد بها فلا يظهر في حق المهر والصوم كالصوم فرضها
كفرضه ونفلها كنفله وقال الشافعي الخلوة الصحيحة ليست كالدخل فلو طلقها بعد الخلوة قبل
المسيس فلها نصف المهر لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن الاية ولنا قوله عليه السلام
من كشف خمار امرأة ونظر اليها وجب الصداق دخل بها ولم يدخل وحكى الطحاوى اجماع الصحابة
في وجوب المهر بالخلوة والمسئلة حقيقة ليس بمراد حتى لو مس بدنها في غير خلوة ثم طلقها يجب نصف المهر اتفاقا
وانما حمله الشافعي على الوطى لا سببه ونحن نحمله على الخلوة لان الرجل لا لمس امرأته عادة الا في الخلوة
من باب اطلاق المسبب على السبب واما العدة فواجبة في الخلوة صحيحة كانت وفسادة احتياط النظم
الشتغل الا اذا فسدت بالعجز عن الجماع حقيقة فينبى لا يجب العدة كذا ذكره فاضى خان في جامع الصغبر
والقدورى في شرحه اعلم ان الخلوة قامت مقام الوطى في بعض الاحكام كذا كالمهر وثبوت النسب

اي الاما

ابنها او اارة

وحرمة نكاح اختها واربع سواها ووجوب العدة والنفقة والسكنى في هذه العدة وان وقع
طلاقا اخر في هذه العدة فالصواب انه يقع ذكر شيخ الاسلام انه يكون بايضا من الدخيرة ولم يقع في بعضها
كالاحلال للزوج الاول والرجعة والارث حتى لو طلقها بعد الخلوة ومات وهي في العدة لا نزل منه
والاحصان لا يصير محصنا بالخلوة كذا في شرح الوافي **والجب** اي كون النكاح مقطوع الذكر والخصيتين
غير مانع عن وجوب كمال المهر اذا طلقها بعد الخلوة عند اي حنيفة وقال الامانع قيد بالجب لان
كونه خصيا او عنيلا لا يمنع عنه اتفاقا وفي النهاية يثبت النسب للمحبوب اذا علم انه ينزل وان علم
بخلافه لا يثبت لهما ان المريض اذا لم تعتبر خلوته فخلوة المحبوب اولى ان لا تعتبر لانه اعجز عنه
وله ان المحبوب انما يتزوج الانزال والاستمتاع لا للايلاج وقد سلمت نفسها اليه لما هو مقصوده
فتستحق كل البدل لخلوة الخصي بخلاف المريض لان تزوجه كان للايلاج فلم تحصل **ولا يجب الامهر**
المثل بالدخول في النكاح الفاسد لا بالعقد يعني لا يجب المسمى في النكاح الفاسد بسبب العقد لانه
فاسد ولهذا الكل من الزوجين فسحه قبل الدخول بغير محضر من صاحبه كما في البيع الفاسد قبل القبض
فيفسد ما ثبت في ضمنه من التسمية وانما وجب فيه مهر المثل لانه هو الموجب الاصل وهو انما يجب
اذا جامعها في القبل ولم تجعل الخلوة الصحيحة فيه كالوطى بسبب كونها تمكنا منه وفي الخلاصة المراد من
المهر العقر وهو مقدار ما يجب اجرة زناها لو كان حلالا كذا نقل عن مشايخنا واذا وطئها فيه فعليه مهر
واحد لان فيه شبهة الملك وكذا الوطى مكانة اوجارته ابنه مرارا لان الوطى حصل عقبت شبهة الملك
ولو وطئ الابن جارية ابية لشبهة يجب لكل وطئ لان شبهة الملك فيه غير ثابتة فصادف كل وطئ لا غير
ولو وطئ احد الشريكين الجارية المشتركة فعليه لكل وطئ نصف مهر لانه ليس بشبهة ملك في النصف الذي
لشريكه **ولا يتجاوز مهر المثل من قدر المسمى** لان العقد فاسد والمستوفى فيه ليس بهال فلا يعتبر من قيمته
ما زاد على المسمى بخلاف البيع الفاسد حيث يجب فيه القيمة بالغة ما بلغت لان المستوفى فيه مال نفق
فينتقد ريدله بقيمته **ونجب العدة** في النكاح الفاسد على تقدير الدخول تحرا عن اشتباه النسب ويعتبر
ابتداوها من وقت التفريق وعند زفر من اخر الوطيات وسيجي بانه في باب العدة وفي المحيط لوجامع صبي شبهة
فلامر عليه ان الولي لا يملك النكاح الفاسد في حقه ولا اذن له فيه فصار كما اذا وطئ بغير شبهة عقد فوجب
العدة على الموطوء **ويثبت النسب** اي نسب المولود في النكاح الفاسد لانه ثابت من وجه ولهذا ليس لكل من
الزوجين فسحه بعد الدخول الا بمحض من صاحبه والثابت من وجه كالثابت من كل وجه في النسب اجزاء
للمولود **واعتبر مدته** اي بمدة النسب **من حين الدخول** واعتبرها من وقت النكاح لان النكاح لو لم
يكن موجودا لم يثبت النسب اتفاقا فيعتبر بثبوت من وجود العقد **ويقتى به** اي يقول محمد لان
النكاح الفاسد ليس بداع الى الوطى لانه حرام فيه فلا يقوم مقام الوطى فلا يعتبر النسب من النكاح
ويعتبر مهر المثل بنسأ عشيرة ابيها كعجاتها وبنات اعمامها لقول ابن مسعود لها مهر مثل نسائها
وهن اقارب الاب **ان وجد من يماثلها** اي وجد امرأة من عشيرة ابيها تماثل المنكوحة في الصفات الابنية
يعتبر مهرها **والافنا الاجانب** اي ان لم يوجد من اقارب ابيها من يماثلها ولا من الاجانب تحصيل
للمقصود بقدر الوسع **ويعتبر التساوي** بين المنكوحة وفريضة ابيها **في السن والحسن والمال والعقل**
والدين والبلد والعصر والبركة لان مهر المثل قيمة البضع وقيمتها تختلف باختلاف هذه الصفات
لتفاوت الرغبات باختلافها **واذا امتنع عن تسليم نفسها وان يسافر الزوج بها للمهر المجل**

وغير ذلك من النكاح الفاسد

اي لا يستيفاه وهو بعض من جميع مهرها مشروط بتجديله في العرف وان لم يشترط لغيره شيئا فقد رها ما يكون
لمثلها من المعجل جاز لان النكاح عقد معاوضه فلها ان تمتنع عن الزوج من الاستمتاع لاستيفائها عنه
وهو المهر كبس المبيع لا يستيفه الثمن وليس للزوج ان يمنعها من الخروج من منزله وزياره اهلها حتى يوفيهما
كل مهرها المعجل **وان كان كله** اي كل مهر المرأة **موجلا** الى ستة مثلا سوا كان موجلا في العقد واجلته
بعده لانه ملحق بالموجل في العقد **مخير** اي ابو يوسف امتناع نفسها حتى ينقد المهر وقال ليس لها
الامتناع وفي المحيط هذا اذا لم يكن شرط الزوج في العقد الدخول بها قبل الاجل لانه لو كان شرط فليس
لها ان تمتنع نفسها اتفاقا لانه ان وجوب تسليم المبدل يقتضي وجوب تسليم المبدل لان النكاح عقد معاوضه
ولها انما ابطلت حقها في المساواة حين رضيت بتأخير المبدل فلم يكن لها حبس المبدل كما لم يكن حبس
المبيع للثمن الموجل وفي الثانية ليس لها الامتناع بعد حلول الاجل ايضا لان العقد ما اوجب لها حق الامتناع
فلا يثبت بعده **ولها الامتناع بعد الدخول برضاها حتى يوفيهما** يعني اذا دخل رجل بامرته برضاها
قبل ان يعطيها مهرها فلها الامتناع من وطئها او من المسافرة بها حتى يعطيها مهرها المعجل ولا تبطل نفقتها
بهذا الامتناع عند ابن حنبله وقال ليس لها الامتناع وتبطل نفقتها قبل الدخول وبرضاها لانها لو كانت
مكرهة او صبية او مجنونة او لم يدخل بها فلها الامتناع اتفاقا لهما اي بتسليم نفسها سقط عنها حق
الحبس كما يسقط عن البايع اذا سلم المبيع الى المشتري وله ان المهر مقابل لجميع الوطيات لئلا تخلو
كل وطية عن عوض اظهار الشرف البضع لكن كل مهر يثاكد بالوطى الاول كما اذا جنى العبد جنابة شتم
بهار فنته فاذا جنى اخرى واخرى تدفع بجميعها فاذا سلمت بعض المعقود عليه لا يسقط حقها من حبس
الباقى كما اذا سلم البايع بعض المبيع لا يسقط حقه في حبس الباقي **فاذا اوفاهما** اي المرأته المهر المعجل **نقلها**
حيث شا لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وفي الحقايق ابو القاسم الصغار ياخذ في المنع عن الكايع بقولها
وفي الاخراج من بلد الى بلد يقول ابن حنبله وبه يفتى **وقيل لا يسافر بها الى بلد غير بلدها** لان الغيرة تؤدى
وعليه اكثر الشايخ وبعض الائمة افتى به فان قلت هذا مخالف لما سبق من الابيه فليفتى بقول قلنا انصرف بعد
الاضرار بدليل سياق الاية وهو قوله تعالى ولا تضاروهن وفي النقل الى بلد اخر مضاره وفي قوله لا يسافر
بها دليل على انه يجوز نقلها الى قرية او بلدة قريبة من بلدها لعدم تحقق السفر **وقيل ان اوفاهما المعجل**
ايضا كما يغايه المعجل **وهو ما مولى** اي والحال ان الزوج امين عليها **سافر** بها حيث شا **والا فلا** اي ان
لم يكن اوفاهما المهر من اولى امكن امينا عليها لا يسافر بها وهذا القول قريب الى التحقيق وبه يفتى **وان اختلفا**
اي الزوجان **في قدر المسمى** في العقد فادعى انه تزوجها بالالف وادعى انه بالفين **فصل في اقام البينة**
لانه صح دعواه بالبينة فلا يعارضها مجرد دعوى الاخر **فان اقامها** اي الزوجان البينة على ما ادعيه قبلت
بينهما لانها تثبت الزيادة **والا** اي ان لم يكن لهما بينة **يجعل** ابو يوسف **القول للزوج** مع بينة
لانه منكر للزيادة فتمت امكن ان يجاب شي من المسمى وهو ما اقر به الزوج لا يصار الى مهر المثل لان المسمى يدل الصلح
في العقد **الا ان يستنكر** ما قاله بان يكون بعيدا من مهر مثلها عادة بان يدعى عشرة دراهم ومهر مثلها عشرة
الاف فيصار الى مهر المثل وقيل شرعا بان يكون مادون العشرة والاول اصح اذ مهر اقل من عشرة والعشرة لا تجوز
في باب النكاح وذكر بعض ما لا يجزى كذكر كل فصار كانه ادعى العشرة فلا يكون مستنكرا **وقالا** اي ابو حنبله
وممن **ينحالفان** لان كلامهما مدعى من وجه **من غير فسخ** اي فسخ النكاح لانه لا يحتمل الفسخ بالتعاقب لانهما لو
اختلفا في جنسه او وصفه او نوعه والمسمى غير او اختلفا في قيمته وهو هالك فالقول للزوج اتفاقا لانها تدعى

والنفقة ثابتة قبل ضاها

الزينة يردى

قيد بغير المسمى

عليه وصفا او ضمنا نازا اياديه وهو ينكر ولا ينحالفان لانهما يتفقان على المسمى **فصل في التسمية** فانقطع حكم
مهر المثل بغير خلاف ما لو اختلفا في قدر المسمى لان التسمية فاسدة عند هان في قدر ما اختلفا فوجب تحكيم مهر
المثل **فحكمه** اي يجعل حكما **مهر المثل** على ما ادعيه كما لو اختلف الصباغ ورب الثوب في مقدار الاجر
حكم قيمة الصباغ وانما اخر التحكم عن التحالف لان مهر المثل لا يغني عن وجود التسمية وهي انما تسقط
بالتحالف لان ما ادعيه كل منهما يفتى به من الاخر فيبقى النكاح بلا تسمية فيعتبر مهر المثل لانه هو الموجب
الاصل **فان ساوى** مهر المثل **اعترافه** اي لما اعترف به الزوج هذا بيان لمكانه حكما **ونقص** عما اعترف
به **حكمه** اي ما اعترف به الزوج **او دعواها** اي ان كان مهر المثل مساويا لما ادعيته **او زاد** عليه
حكمها اي بما ادعيته اتفاقا لكنه اذا اطلقها قبل الدخول بها فلها نصف الف اتفاقا لان مهر المثل
لا يجب بالطلاق قبل الدخول فلا يمكن التحكيم به والاقل متيقن كذا في المحيط **او زاد** اي ان كان مهر المثل
زائدا على اعترافه **ونقص** عن **دعواها** **حكم مهر المثل** اتفاقا هذا اذا لم تسلم المرأة نفسها الى زوجها
فان سلمت لا تحكم مهر المثل لان المرأة لا تسلم نفسها من غير ان تستعمل شيئا من مهرها عادة فيقال لها
اقر بما استعملت والا قضينا عليك بالمتعارف كذا في المحيط **او ورثتها فيه** اي اذا اختلف ورثة
الزوج والزوجة في مقدار المهر المسمى وادعى ورثة المرأة اكثر ورثة الزوج اقل **وجعله** اي محمد القول
لوارثها ان شهد به مهر المثل لان الظاهر ان المرأة لا تزوج باقل من مهر مثلها فكان قول من شهد له الظاهر
احق بالقول **وقالا** اي ابو حنبله وابو يوسف القول **لوارثه** لانه ينكر الزيادة على ما يعترف به والقول للمنكر
ولا تحكم مهر المثل لانه يسقط اعتباره بعد موته كما سبق في المسئلة الاية **ويستثنى منه** اي ابو يوسف من
دعوى ورثة الزوج **ما يستنكر** كما كان يستثنى اذا اختلفا في حياتهما **او في نفس التسمية** اي اذا اختلف
ورثتها في تسمية المهر **فالقضاء بشئ منتهى** عند ابن حنبله **وحكما** **مهر المثل** لانه هو الموجب الاصل وصار
كما لو اختلفا في التسمية وهما حيان واحدها وله ان مهر المثل انما يعرف اذا عرف حال نسائه **فصل في المهر**
في زمان العقد والظاهر ان قرانهما لا يفتون بعد موتهما فيتعذر معرفة مهر المثل فتعذر القضاء وفي المحيط
هذا اذا تقدم موتهما فاما اذا لم يتقدم حب مهر المثل لانه امكن معرفته ولو كان المهر دينيا واختلفا في جنسه
او صفته فهو كالاختلاف في نفس التسمية كما مر في باب السلم ولو اختلفا في الوصف والقدر جميعا فالقول
للزوج في الوصف وللرأة في القدر الى تمام مهر مثلها **فصل في نكاح الرقيق** وفي الصحاح الرقيق
المملوك يطلق على الواحد والجمع **ولا يجوز نكاح العبد والامه والمكاتب والمدبر وام الولد**
الا باذن المولى لقوله عليه السلام ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر اي زاني وكذا المكاتب
والمدبر وام الولد لقيام الملك في جميعهم والحج على المكاتب انما زال في حق كسبه لا في رقبته والنكاح
ليس بكسب ولهذا لا يملك المكاتب تزوج عبده **وتحيز اجبار العبد** ليس بمعناه ان يحمله على النكاح
بالسيف بل بمعناه ان ينقد نكاح المولى عليه بغير رضاه وقال الشافعي لا يحجز لانه مملوك لمولاه من
حيث انه مال لا من حيث انه ادمي والنكاح من خواص الادمية فلا يملك اجباره ولنا ان في النكاح
اصلاح ملكه لا ينافي في الزنا فيعيب باعتياده عليه فينتقص ما اليته فيملك اجباره للاصلاح وفي الحقايق
هذا اذا كان العبد كبيرا وان كان صغيرا يجوز الاجبار عنده في قول **كالامه** فان اجبارها جاز اتفاقا
لان منافع بضعها مملوكة له فله تملكها ولهذا صار مهرها **دون المكاتب والمكاتبه** فان اجبارها
غير جائز لانها التحقا بالاحرار في التصرف فيشترط رضاها ولهذا صار مهر المكاتبه لها كارتثها **واذا اذن**

لا يعتبر عند وجود

الحكم على عوي

في الملك فيقوم في الاجازة بخلاف ما اذا ملك من كل له وطبها لان طرء الحل النافذ على الحل الموقوف
ببطله للتنافي بين الحلين في محل واحد حتى لو وطبها الزوج حال التوقف ثم باعها المالك صحت
الاجازة من الثاني لان وطى الزوج يمنع ثبوت الحل للمشتري فلم يرتفع الحل الموقوف من المحيط
ولو تلح بغير اذن مولاة ثم طلق ثلثا ثم اذن له مولاة بالزوج فجدد عليها اي تزوج ثانيا نكاح المطلقه
بلا تحليل **تجيزه** اي ابو يوسف النكاح الجديد **من غير كراهة** وقال يكره بقوله بغير اذن لانه اذا
تزوجها باذنه لا يجوز النكاح قبل التحليل اتفاقا وقيد بقوله ثلثا لانه لو لم يطلها ثلثا لا يكره اتفاقا وقيد
بقوله ثم اذن لانه لو لم ياذن له ثانيا لا يجوز اتفاقا اقوالا كان ينبغي للمصنف ان يقول لو تلح بغير اذن ثم طلق
ثلثا فاجاز ثم اذن له لان هذا القيد مأخوذ من المنظومه والمحيط حتى ذكر في شرحه لو لم يجر المولى النكاح
الاول ثم اذن له فزوجها لا يكره اتفاقا لانه ان الطلقات الثلاث صادفت نكاحا غير منعقد فبلغوا
كما لم يجز المولى ولها ان الاجازة صحت من وجه لا تفاسد الى اصل العقد وهي ان لم تقض النفقة حقيقة
لانعدام النكاح في حال فيها شبهة النفقة فاورثت شبهة وقوع الطلاق فيكره بلا تحليل **ولو زوج**
المولى بنته مكاتبه ثم مات المولى لانفسد النكاح الا اذا عجز فردا الى الرق فيبطل النكاح اتفاقا
ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها والافلها المهر في رقبته يبطل منه بقدر حصتها لان المولى لا يستوجب
على مملوكه شيئا من الحقايق وقال الشافعي يفسد وان لم يعجز لانها ملكة بالارث ولهذا يتقدم اعناقها
اباءه ولبناتها لم تملكه وانما ثبت ملكها في بدل الكتابه واما اعتناقها فانما ينفذ لانه حر من وجه
ولا يحتمل النقل لتضمنه الابرا عن بدل الكتابه ثم ثبت العتق بعده ولهذا لا يعتق الابا عن اعتاق جميع
الورثه لتحصّل البراءة عن بدل الكتابه **وحكم بحر وريه ولد العبد المغرور بالقيمة** يعني اذا
تزوج العبد باذن مولاة امرأة على زعمها فاحرته فولدت منه ثم ظهر انها امته قال محمد يأخذها مولاها
ولا يأخذ ولدها وهو حر بالقيمة يدفعها بعد العتق قيا ساعلى ولد الحر المغرور واجماع مع
رعايته جاني الوالد والمولى واليه اشار بقوله **الحر** يعني كما ان الحر اذا تزوج على زعمها فاحر
فظهرت امته كان ولده حرا بالقيمة اتفاقا وقالوا يأخذها وولدها مولاها ولا يكون حرا بالقيمة لانه
كان القياس في ولد الحر المغرور ان يكون رقيقا لان الولد يتبع الام في الرقبة الا ان الماعرفنا اجماع الصحابة
على ان ولد الحر المغرور حر بالقيمة تركنا القياس به فلا يقاس عليه غيره مع ان المساواة بينهما منعزلة
لان الحر المغرور يبطل بالقيمة في الحال والعبد يبطل بها بعد العتق **فصل في العيوب**
ولا تجيز ردها اي رد المنكحة لجنون وجذام وبرص ورتق وهو يفتح الناعدة او الحمة وفي الرجم
وقرن بسكون الراء عظم في فم الرحم كل منهما يمنع دخول الذكر كما في المغرب وقال يجوز بعهده العيوب
ردها لان كلامها يمنع من الاستمتاع طبعاً او حساً فوجب حق الفسخ كما اذا وجدت زوجها مجرباً ولا
يزاد على الخمس عنده وزاد بعضهم والحق بها كل عيب يكسر مشورة الثواق من الوسيط ولنا ان الغايب يهلك
العيوب تمام الرضا وهو ليس بشرط لزوم النكاح ولهذا ثبت مع الهرل وما هو مستحب بالعقد وهو الفكن من
الوطى حاصل من جهتها ولا يعتبر فوات تمتعه لا مكانه ان يستمتع من امرأة اخرى بخلاف ما استشهد به
لان المرأة ليس لها ان تفضي حاجتها من رجل اخر فيفوت ما هو المقصود من النكاح واذا ردها انفسخ
العقد ولا مهر لها اذا لم يكن دخل بها وان كان دخل بها قبل العلم بالعيوب فلها مهر مثلها ويرجع به
على من زوجها واما النفقة والسكنى فلا تجب ان كانت حايلا والبرص المثبت للخيار عنده هو الذي

الشافعي
لا في النكاح

لا يقبل العلاج دون اوبله وكذا الجذام ولم يعتبر في الجنون ان لا يقبل العلاج من الحقايق **واجاز لها**
ردها اي اجاز محمد للمرأة ان تزد زوجها **بالثلاثة الاول** بالجنون والجذام والبرص وقال ليس لها الرد
له ان حقها في التمتع يفوت بهذه الثلاثة فتتخير كما لو وجدتة محبوبا او عينتها بخلاف جانبه لانه يملكه
دفع الضر عنه بالطلاق ولها ان استيفاء حقها متصور مع القصور فلا يثبت لها الخيار جزرا عن ابطال
حق الزوج وانما تخيرت في الحب والعنه لان استيفاء حقها منه فان الكلبه **ويوجب العتق** وهو الذي
لا يقدر على الجماع لمصر او لكبر سن او لسحر او يصل الى الثيب دون البكر او يصل الى امرأة واحدة بعينها
والخمس المجرب يعني لو وجدت زوجها محبوبا وهو من قطع التت لا يوجب لان العتق انما اجل
سنة ليعرف ان عجزه من خلقه او من افة عارضة حتى يزول بمضي الفصول الاربعة ولا فائدة في تأجيل
المجرب **حوالا** وهو مفعول يوجب ابتداء من وقت الخصومة وتختسب ايام الحيض وشهر رمضان من
السنة لا ايام مرضه او مرضها وفي ظاهر الرواية يوجب سنة فدية وهي ثلثاها واربعة وخمسون يوما
وفي الدخيرة يوجب سنة شمسية وهي اربعة على السنة القمرية احد عشر يوما وجزا من مائة وعشرين
جزاة من اليوم فيجوز ان يوافق طبعه هذه الزيادة وهو رواية عن ابي حنيفة ومختار بعض المناخرين
فان وصل العتق والحصى الى زوجته جزا الشرط محذوف وهو يبقى نكاحه **والا** اي ان لم يصل فرق
بينهما بطلبها اي يطلب زوجها التفرق هذا قيد لكل ما سبق حتى لا تفرق امرأة المحبوب بدون
طلبها وفي الحامية وان كانت رتقا ليس لها حق الفرقة لان المانع من قبلها ولو وصل اليها ثم صار محبوبا
او عينتها لا خيار لها لان حقها في وطية واحدة ليحصل مقصودها من نكاح المهر والاحصان وما زاد على
الواحدة لا يجب عليه حكما ويجب ديانته ولو تزوج امرأة عاملة بحاله فالاصح انه لا خيار لها ولو كانت
صغيرة وزوجها محبوبا ينتظر الى بلوغها لاحتمال ان ترضى به بخلاف ما لو ثبت لها حق الشفعة ياخذها
وليها ولا ينتظر والفرق ان حق الشفعة ثابت في الحال وتأخير اضرارها وحق قضا الشهوة غير ثابت
في الحال اعلم ان التأجيل انما يثبت اذا صدق زوجته في عدم الوصول اليها واما ان كذبها وهي تثبت
فيستحلف الزوج لانه منكرا استحقاق الفرقة عليها فاذا حلف فهي امراته وان نكل يوجب سنة وبعد
مضي السنة ان صدقها في عدم الوصول يفرق وان كذبها يستحلف ايضا وان نكل تتخير لتأييد دعوى المرأة
بنكول الزوج وان حلف يبطل حقها في التخيير وان كانت بكر فادعى الزوج الوصول ينظر اليها النساء فان
قلن برك يوجب سنة وبعد تمام السنة ان قلن هي بكر يفرق وان قلن هي ثيب يستحلف الزوج لانه لا
يلزم من ثبوت الشبهة الوصول اليها لاحتمال زوال البكارة بشئ اخر فان حلف فهي امراته وان نكل يفرق
وفي الكتابين سال الزوج القاضى ان يوجب سنة اخرى او شهر لا يفعل ذلك لابرص المرأة وان رضيت ثم رجعت
فلها ذلك ويبطل الاجل **ويجعل الفرقة باينة لا فسحا** اي قال الشافعي هي نسخ حتى لا يقص بها
عدد الطلاق لانها فرقة من جهتها الحصولها بطلبها ولنا ان هذه الفرقة من جهته لان الترخيع باحسان
كان واجبا عليه دفعا للظلم عنها ومما لم يفعل ناب القاضى منابه فكان الفعل منسوب اليه **والفرقة**
اي فرقة المرأة عن زوجها العتق بعد امهال سنة **تتفرق الحاكم عند ابي حنيفة وقالوا بطلها**
اخرت نفسي وابنت نفسي تقع الفرقة لان الشرع خيرها كخير الزوج وله ان الملك للزوج فلا
يزول الا بالآلة او بالآلة من يقوم مقامه **واذا كان زوج الامه عينا فالخيار في ثبوتها ثابت**
للمولى عند ابي حنيفة لان ما هو المقصود من النكاح وهو الولد حقه **وتجعل لها** ابو يوسف الخيار

الخيار للامنة لان الوطى حتمها ومنعنا رد المهر بعيب يسير وهو ما ينقص مقدار ما يدخل تحت تقويم المقومين وقال زفر يرد به قيد بالرد اشارة الى ان المهر مقبوض لانه لو لم يكن مقبوضا وحدث به عيب سماوى فلها الخيار اتفاقا ان شئت اخذته ناقضا وان شئت اخذت القيمة يوم العقد وان حدث بفعل الزوج فان شئت اخذته وقيمة النقصان وان شئت اخذت قيمته اتفاقا وقيد بالمهر لان رد المهر لا يوجب سيرة جارية اتفاقا وقيد بالسيرة لان الرد بعيب فالحشر غير جائز اتفاقا هذا اذا لم يكن المهر من ذوات الامثال وان كان مثليا يرد بعيب يسير اتفاقا كذا في المصنف له انها انما رخصت بالمهر سليما فاذا كانت السلامة فلها ان ترده كما اذا كان المهر مثليا وكافي المبيع ولنا ان الرد غير مفيد لان النكاح لا يفسخ به اذا صدر عن ولاية كاملة والمهر ليس مثليا حتى يوحده منه سليما ولا فائدة في استحباب قيمته ايضا لان كون قيمته خيرا منه غير معلوم لان التقويم لا يخلو عن تفاوت يسير لانه انما يكون بالظن لا بالتقيد بخلاف الفاحش لانه لا يدخل تحت التقويم وكانت قيمته اعدل منه بخلاف المبيع لان الرد يوجب اعادة المعوض فالرد فيه مفيد **فصل في نكاح اهل الشرك واجازة النكحة للكفار** وقال مالك لا يجوز لان في نكاحهم شروط الجواز مستتفة ولنا قوله عليه السلام انما اولد من نكاح لا من سفاح ولو لا صحة عقدهم لما قال كذا **ولو تزوج بغير شهود اجزأه** يعني نكاح الكافر بغير حضور شاهدين جائز عندنا وقال زفر لا يجوز لقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود **واذا اسلما ابقينا** اي اذا اسلم المتناكحان بغير شهود فنكاحهما باق فلا يفرق بينهما عندنا وقال زفر يفرق فيكون نكاحهما غير جائز وانما يتعرض لهما قبل الاسلام لوجود عقد الدمة فاذا اسلما او ترافعا الامر اليها وجب التفريق ولنا ان الاشهاد على النكاح حق الشرع وهم قبل الاسلام لا تخاطبون به ونحن مأمورون بتركهم وما يعقلون فاذا جاز نكاحهم يبقى بعد اسلامهم **او يحرمه** اي لو تزوج ذمي بذات رحم محرمة فهو جائز عندنا في حنيفة حتى يحكم لها بالنفقة اذ اطلقت ولا يسقط احصائه اذا دخل بها حتى لو اسلم بعد ذلك بعد قاذفه وقال لا غير جائز حتى يسقط احصائه بالدخول بها ولا يحكم لها بالنفقة وكذا الخلاف لو تزوج ذمي زوجته المطلقة تلك الواحش والاختير **وشروط التفريق** اذا تزوج الكافر محرمة عندنا في حنيفة **اتفاقهما** اي اتفاق الزوج والزوج على التفريق عند القاضي **وفرقا** اي لا يفرق الحاكم اذ احكما رجلا فهو الحاكم الذي من الحقايق بينهما **امر افعه احدها كاسلامه** اي كما يفرق باسلام احدها لان النكاح باطل بانعدام المحلبة ولهذا لا يورث به لانا امرنا بتركهم وما يدينون فاذا رفع احدها امره بالبقاء لزم حكم الاسلام فيفرق بينهما وله ان هذا النكاح صحيح في اعتقادهم فلا تعرض لهم في شرعنا ما داموا على اعتقادهم ومراعاة احدها لا يدل على بطلان اعتقاد الآخر ولا يمكن الحكم على الدافع لانه يستلزم الحكم على صاحبه بلا رضاه ولا ولاية لنا على الزامهم لانا امرنا بتركهم وما يدينون بخلاف اسلام احدها لان اعتقاده لا يعارض الاسلام اذ الاسلام يعلمون بخلاف ما اذا اتفقا على التفريق لانهما ابطلا اعتقادهما الجواز النكاح واما عدم الارث فلانه ثبت بالنص في النكاح الصحيح مطلقا على خلاف القياس فلا يفسر عليه هذا النكاح **او في عدة كافر** اي اذا تزوج كافر بمعدة كافر ثم اسلما فهو جائز عندنا في حنيفة وقال لا يجوز اختلافنا في تخرج قولنا في حنيفة قال بعضهم يجب العدة على الذمية من الذمي عنده لكن اذا تزوجها في العدة وهم يدينون جواز النكاح في العدة يعني جازا والمتن يشير الى هذا التخرج لكن الصحيح من التخرج ما روى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه قال ليس على الذمية من الذمي عدة عنده خلافا

لما كان الكافر لا يدين في العدة ولا نكاح

لها فاعلى هذه الرواية جاز النكاح عنده لعدم مكانة العدة وعندها لا لقيام العدة وضع في الذمي والذمية لان الحنفي اذا اطلق الحرية لا عدة عليها بالاتفاق ولو كانت الذمية كتابية تعند من مسلم لم يجز للمسلم ولا للذمي ان تزوجها في العدة اتفاقا لان العدة تجب هاهنا صيانة لما للمسلم من الحقايق لهما ان نكاح معتدة الغير حرام اجماعا وقد التزم اهل الذمة احكامنا فيلزم مهم هذا الحكم فيفرق بينهما واما نكاحهم بغير شهود انما جاز عندنا كما سبق فلان حرمة مختلفة فيها وهم لا يلتزمون احكامنا بجميع الاختلافات وله ان العدة لا يمكن اثباتها حقا للشرع لكونهم غير مخاطبين به ولا حقا للزوج لانه لا يعتد به فلم يتحقق ما يمنع النكاح ولا يفرق بينهما كما في نكاح ذات الرحم المحرم لان تنافي بقا النكاح والعدة لا تنافيه الا ترى ان المستكحلة اذا وطئت بشبهة فعليها العدة ولا يفسد النكاح وفي النهاية الاختلاف في التفريق فيما اذا كانت المرءة غفلة للاسلام قبل انقضاء العدة واما اذا كانت بعد انقضائها لا يفرق اتفاقا **او بغير مهر وهما ذميان** يعني لو تزوج ذمي ذمية على ان المهر لها **فهو المثل غير لازم** عندنا في حنيفة **ولو ترافعا** اي عرض الزوجان امرهما اليها لوهذه للوصل **او اسلما** وقال لهما مهر المثل سواء ترافعا او ترافعا احدهما وكذا في الاسلام وفي المحيط هذا محمول على ما اذا لم يدينوا وجوب مهر المثل ولو دانوا وجوبه حالة النفي وجب مهر المثل اتفاقا قيد النفي المهر لا ينفى الوتفيا النفقة والسكنى ينتفي اتفاقا وقيد المهر بالنفي لان في السكينة عندنا روايتين عن ابي حنيفة رواية هو كالتفي ورواية لهما مهر المثل اتفاقا وقيد بقوله وهما ذميان لانهما لو كانا مسلمين يجب مهر المثل اتفاقا ولو كانا حريين لم يجب شي اتفاقا اذا اسلما من الحقايق لهما الفهم التزموا احكامنا وفي حكمنا لا نكاح الا بالمهر وله ان وجوب المهر ان كان حقا لله تعالى فيهما لم يخاطبا به وان كان حق المرأة فهي لم تعتد لوجوبه ورضيت بتركه فلا معنى للاستحباب **كما حكنا في الحريين** يعني مهر المثل غير لازم كما اذا تزوج الحريان ونفيا المهر ثم اسلما او ترافعا اليها لم يحكم لها شي عندنا وقال زفر يحكم لها بمهر المثل لان النكاح لم يشترع الا بالمال لشرف الانسان فوجب العوض وان نفياه ولنا ان التزمهم معتد لعدم التزامهم احكامنا فلا فائدة في الاستحباب **ولو امرها وهما ذميان** اي لو امر ذمي ذمية **خمر او خمر** يعنيها **ثم اسلما** او احدها قبل القبض **فهما** اي ما عيناها من الخمر والخمر **المهر** عندنا في حنيفة لان المرأة ملكت عندها وقت العقد والاسلام لا يمنع قبضها كما لو اسلمت ولها في يد غير هاتين خمر او خمر فلها ان تقبضها غللا الخمر وتطلق الخمر بغير قيد بالخمر والخمر لان في الميعة والدم روايتين عن ابي حنيفة **او في الذمة** يعني ان كان الخمر والخمر يرد ذمي في الذمة **فالقيمة فيها** اي واجبة في الخمر عندنا في حنيفة لان ملكها في غير العين هاتين محصل بالقبض لان الدين يقضى بمثله والاسلام ينافيه فيجب قيمة الخمر لكون تسميتها صحيحة وقت العقد واخذ قيمتها ليس كخذ عينا لانها من ذوات الامثال **ومهر المثل فيه** اي واجبة عنده في الخمر لانه من ذوات القيمة واخذ قيمته كخذ عينه **وبوجه فيها** اي ابو يوسف مهر المثل في صورتي كونهما عنيين او دينيين لان القبض حكم الابتداء ولو كان ابتدا العقد عليها عينا كان ودينا وجب مهر المثل وكذا هذا **القيمة** اي قال محمد تجب القيمة في الصورتين لان التسمية وقت العقد كانت صحيحة لكون المسمى لا عند المهر فلما عجز عن تسليمه بالاسلام يلزمه تسليم قيمته كما لو تزوج امرأة على عبد غيره **ولو اسلمت تعرض عليه** اي على زوجها **الاسلام** وقال الشافعي لا يعرض لان في العرض تعرضا له ونحن مأمورون بان لا نتعرض لاهل الذمة لان ملك النكاح قبل الدخول بنا كذا فينقطع عنده بنفس الاسلام وبعد الدخول بنا كذا فيتناخر الى انقضاء ثلث حيض كما في الطلاق ولنا ان الاسلام لا

190

الحريين

يصلح ان يكون فارقا لانه جاء عاصما في العوض **فان اسلم** حصل كل المقاصد ولا تقع الفرقة بابا به
حتى لو كان زوجها صيبا يوخرا الى ان يعقل الاسلام فاذا عقل عرض الاسلام عليه لان حل المتعة فان
يكفر فيخطب بالاسلام لحق زوجته والصبي يواخذ بحقوق العباد كذا في المحيط فان اسلم فهي امراته **والا**
فرق اي ان لم يسلم فرق بينهما بابا به عن الاسلام **بجعله** اي ابو يوسف هذا **فسخا** حتى لا ينقص عدد
الطلاق **وقال اطلاقا بابا** وان لم يكن الزوج الا في عن الاسلام اهل للطلاق كما اذا كان صيبا يعقل
له ان هذا لو كان طلاقا لما تصور من جهة المرأة وهو متصور منها كما اذا ابت مجوسية بعد اسلام
زوجها فيكون فسخا ولها ان الواجب على الزوج الامساك بالمعروف والشرع باحسان بالنظر والابا
امتنع عن نسيحها باحسان فتاب القاضي منابه في الترخيع وهو طلاق **او اسلم وهي** والحال في زوجته
مجوسية فعرض عليها الاسلام **فان** **فرق بينهما بغير طلاق** اي لم يجعل هذا التفريق طلاقا لانها ليست
اهلا للطلاق حتى تنوب القاضي منابه في قوله وهي مجوسية لانها لو كانت نصرانية وقت اسلامه لم تجب
تكون فرقها طلاقا لانها احدثت زيادة صفة في الكفر لها اثر في تحريم المتعة وهي التمسس واثر في فساد
العقد دون ارتفاعه كذا في المحيط **ويكون لها** اي للمرأة التي اتي زوجها عن الاسلام **المهر ان دخل**
لانه ناكذ بالدخول بها **والا فلا** اي ان لم يدخل بها فلا مهر لها لان الفرقة من قبلها **وان لم تداخها**
اي احد الزوجين عن الاسلام **وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وجعل رده** اي جعل رده الزوج
طلاقا قيد برده لان ردها فسخ اتفاقا لان مشايخ بلخ قالوا ردها لا يؤثر في فساد النكاح ولا يوم الرجم
يخرب النكاح عليهم قطع هذا الباب عليهم وعامة مشايخ بخارا قالوا كفرها يفسد النكاح لكنها تجبر
على النكاح بزوجه الاول كذا في الخلاصة ومحمد قاسمها على ابايه عن الاسلام لان كلامها وقع باختياره
وابو يوسف مر على اصله وجعل رده فسخا كابا به وابو حنيفة لم يجعل ردة الزوج طلاقا فيما سبق لان الردة
مناينة للنكاح فلا تكون رافعة له **اذ رافع** الشيء يقتضي سبق وجود المرفوع والابا لا ينافيه ولهذا يفسخ النكاح
بعد الابا ما لم يفرق القاضي فان قيل لو كان كذلك لما وقع طلاق المرتد بعد ارتداده مع انه واقع بالاتفاق
فلنا الردة تنافي النكاح حكما لا حقيقة لانها لا توجب الحرمة الموبدة كالحرمية فيجعلن الردة فسخا نظرا
الى الحكم واولفنا طلاقه نظرا الى ثبوت المحلية من حيث الحقيقة عملا بالشيئين اعلم انه لو قال وان ارتد
احدهما جعل رده طلاقا فسخا لكان خصر **فان دخل بها وهو المرتد** اي والحال ان الزوج مرتد **كحل**
مهرها ولها النفقة **والا** كذا لم يدخل **نصف** المهر ولا نفقة لها اقول قوله وهو المرتد لا يرد الحاجة اليه
لانه كان معلوما مما سبق ان هذا الحكم مع انه موهوم ان يكون الدخول مقبدا بحالة ارتداده وليس كذلك
لان الدخول قبل ارتداده يكمل مهرها **او هي** اي ان ارتدت الزوجة **قبل الدخول فلا مهر لها ولا نفقة**
لانه لا عدة لها وان كان مدخولا بها فلها المهر المثل ولا نفقة لان الفرقة جات من قبلها **ولو ارتد معا و اسلما**
معا ابقينا نكاحهما لما روي ان بني حنيفة ارتدوا في زمن ابي بكر رضي الله عنه ثم اسلما فلم يامرهم بتجديد
النكاح فان قيل ان ارتدادهما وجد جملة اجماعا فكيف يستدل به قلت لما جعل التارخ جعل كانه
وجد جملة وقال من فسخ نكاحها لان الردة تنافي النكاح وردة احدهما توجب الفرقة فزوجهما ولي
قيد بقوله معا لانه لو اسلم احدهما بعد ارتداده صاحبه فسد النكاح **وحكم بالفرقة حال الردة** اي ردة
احد الزوجين عن الاسلام بلا تاخير قبل الدخول وبعده **والفرقة** اي حكم بالتفريق بينهما بابا الزوج
عن الاسلام حين اسلمت زوجته **وخرج المهاجرة** البنا يعني اذا هاجر فخرجت الى دار الاسلام من

اسرار اسلام

كما جعل اباية طلاقا

غير اسلامها ومن غير قصد المراجعة لزوجها يقع التفريق بالخروج عند **نالا بانقضاء العدة في المدخول**
بها يعني قال الشافعي اذا كانت مدخولا بها تقع الفرقة في الصور المذكورة بانقضاء الاقرار كما في الطلاق
لان ملك النكاح ناكذ بالدخول وان كانت غير مدخول بها تقع الفرقة في الحال بالردة وباسلامها بدون
عرض الاسلام على زوجها ونحو زوجها مهاجرة لان النكاح يتأكد بالدخول قيدنا المهاجرة بالقيدين
الاولين لانها لو خرجت لزوجها ومسلمة وقعت الفرقة اتفاقا لتباين الدارين عندنا ولقصد المراجعة
والاستيلاء على حق الزوج عنده كذا في المصنف ولنا ان سبب الفرقة من الردة والابا والمهر متى تحقق
يثبت الحكم عقبيه ولا يتاخر كما في الرضاع تثبت الحرمة عقبيه **والمهاجرة لاعدة عليها** عند ابي حنيفة
وقال اعليها العدة لان الفرقة وقعت بالدخول في دار الاسلام فيلزمها حكم الاسلام وله ان العدة
لحرمة النكاح وتباين الدارين لم يبق للنكاح ولا تجب العدة ثمرة الخلاف تظهر في ان الحرمة اذا دخلت
دار الاسلام بعد الاسلام لم يلزم الحرجي ولدها عنده لعدم العدة الا ان تاتي به لاقبل من سنة اشهر
وعندها يلزمه الى سنتين لقيام العدة قيد بالمهاجرة لانه لو هاجر زوجها لا تجب العدة اتفاقا
حتى له ان يتزوج باختها واربع سواها للحال اتفاقا من الخفاف **كالمسيبة** اي كما ان اعدت على المنكوحة
التي سببت الى دارنا اتفاقا **وان كانت** المهاجرة البنا **حاملة حتى تضع** اي قال لا يجوز نكاحها حتى
تضع حملها لان ولدها ثابت النسب من غيره وذا منع جواز النكاح كام الولد اذا حملت من مولاهما
واذا اسلمت في دار الحرب واسلم وتحت مجوسية بانقضاء ثلث حيض حتى لو
اسلم الاخر قبل مضيه لم تنب وانما جعلنا البيوتة بالا نقضاء لان نفس الاسلام لا يصلح سببا للفرقة
ولا قدرة لنا على عرض الاسلام على زوجها والمجوسية فاقنا شرط البيوتة في الطلاق الرجعي وهو
ثلث حيض مقام تفريق القاضي لمساس الحاجة الى تخليص المسلم عن مذلة الكافر وهذه الحيض لا تكون
عدة ولهذا يستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها ولو هاجرت البنا بعد انقضائها يجب عليه
العدة عندها ولا يجب عنده ذكر في السير الكبير ان هذه الفرقة طلاقا عندهما لان نصرانه هذه المدة
بدل عن قضا القاضي فيقوم مقامه وروى عنهما التفريق بغير طلاق لانها وقعت حكما لا بتفريق
القاضي فكان بمنزلة ردة الزوج **ونجعل تباين الدارين سبب الفرقة** يعني اذا خرج احد الزوجين
الى دار الاسلام تقع الفرقة بينهما بتباين الدارين عندنا **الا السبي** اي قال الشافعي سبيها السبي حتى لو سبها
معالم تقع الفرقة عندنا وتقع عنده **ولو سبي** احدها تقع الفرقة اتفاقا عند تباين الدارين وعنده السبي
وان خرجا معا بلا سبي لا يقع اتفاقا له ان السبي يقتضي صفا الملك للسبي وهو يستلزم انقطاع ملك
النكاح وتباين الدارين انما يؤثر في انقطاع الولاية وهو لا يبطل النكاح حتى لو خرج الحرجي المستامن البنا
لا تبين امراته ولنا ان مصالح النكاح مع تباين الدارين حقيقة وحكما لا ينتظر فشا به المحرمية والسبي
يوجب ملك الرقبة وهو لا يبطل النكاح كما اذا اشترى امه منكوبة للغير وانما تبين امراته المستامن لانه
في داره حكما ونعني بالتباين حكما ان يثبت لمن هاجر البنا احكام دارنا على الاطلاق بان هاجر البنا مسلما
او ذميا وانما لم يثبت كذلك بل يثبت من وجه دون وجه **واذا اسلم زوج الكتابية بقي النكاح**
لان تزوجها كان جائزا ابتدا ببقاؤه يكون اولى **ولا يجوز نكاح المرتد والمرتدة** لاجماع الصحابة عليه
ويتبع الولد خير الابوين دينا اي المسلم منهما نظر له فان قلت كيف يصح هذا التعيم ولا وجود
لنكاح مسلمة مع كافر قلنا هذا محمول على حالة البقاء فان اسلمت فجات بولد قبل عرض الاسلام

على زوجها **ويقتع الكتابي منهما لا المحرم** يعني إذا كان أحد ابوي الولد كتابيا والآخر مجوسيا ينتع
الكتابي لأن المجوسي شر منه وفايدته تظهر في أكل ذبيحته وجواز مناحته **ولو أسلم وتخته خمس نسوة**
فصاعدا **واختان وأما بنت بطل النكاح** أن كان تزوجهن بعقد واحد فيفرق بدينه وبينهن
فإن تباعى كان تزوجهن على التعاقب **فالأخيرة** أي محمد المسلم **في اختيار أربع**
نسوة **مطلقة** أي رتب تزوجهن أول مرتبة **واحدى الأخنتين والبنت** يكون نكاحها صحيحا دون الأم
لأن الأم حرمت بالعقد على البنت فإن قلت إذا لم يكن التحريم ثابتا في البنت وأما كيف عطف البنت على
ما قبله قلت هذا من باب التغليب كقوله تعالى لنحر جنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أولئك
في ملتنا أدخلوا شعيبا حكم التغليب في العود إلى ملتهم مع أنه لم يكن من ملتهم قط فبعد ما عذر الدخول لها
لأنه لو دخل بها وقد تزوجها في عقد يبطل نكاحها لثبوت حرمة المصاهرة وكذا أن دخل بالأم دون البنت
لأن الأم حرمت بالعقد على البنت حرمة الدخول بالأم وإن دخل بالبنت دون الأم فله أن يتزوج البنت
دون الأم لأن مجرد عقد الأم لا يوجب حرمة البنت وإن تزوجها في عقد بين فنكاح الأولي جائز أن
دخل بالأولى وإن دخل بالثانية فإن كانت الأولى بنتا فسد نكاحها لأن الأم حرمت بالعقد على
البنت والبنت حرمت بالدخول بالأم وإن كانت الأولى أمًا فنكاح البنت صحيح لأن الدخول بالبنت يحرم
الأم والعقد على الأم لا يحرم البنت كذا في المصنف له أن الكفار لا مخاطبون بالشرايع فتصح أنكحهن وإنما
وقعت الفرقة بعارض الإسلام فحسب كما لو طلق أحدهن بغير عمن ولها أن الكفار مخاطبون بالحرمان
فأنكحهن فاسدة إلا أنما مورون بأن لا تعرض فاذا أسلم يجب التعرض لهم كما إذا نكحو أمهاتهم **وحكم**
أبو يوسف **بالفرقة بين مسلم معه نصرانية** وهي زوجته **تحتسب** أي صار المجوسيين لأن الزوج لا يقتر
على المجوسية بل تجبر بالسيف على الإسلام والمرأة تقدر عليها فصار كردة الزوج **وحد كالوثوق**
أي صار المسلم وزوجته يفرق بينهما اتفاقا **وخالفه** أي قال محمد لا تقع الفرقة لأن سبب الفرقة
حصل منهما كما لو تهودا لأنها لو تهودت وحدها لم تقع الفرقة لأن اليهودية محل النكاح والمجوسية ليست
كذلك **فصل في القسم** وهو بفتح القاف يبتوته بالسوية بين المسلم والمجوسية ليست
النشاط وهي نظير المحبة فلا يقدر على اعتبار المساواة فيها **وبعد الزوج** وإن كان مجوبا أو صغيرا **بين**
الزوجتين **في القسم مطلقا** سواء كانت أحدهما بكرًا والآخرى ثيبا لما روى أبو هريرة أنه عليه السلام
قال من كان له امرأتان فمال إلى أحدهما في القسم جايوم القيامة وشقه ما بل أي مغلوج ولا يسقط وجوب
القسم بمرضه ولا بمرضها لما روى أنه عليه السلام إذا نساها في مرضه أن يكون في بيت عايشة **ونامر**
أي الزوج **بالنسوة** بين نسائه قد عمة كانت أو جديدة **لابان يفيم** أي قال الشافعي يقيم الزوج **عند**
البكر الجديدة سبعاً أي سبع ليالٍ **والثيب ثلثاً** **يسنانف** الزوج في القسم على النسوة وهو عطف
على يقيم له قوله عليه السلام من تزوج بكراً على امرأة عنده يقيم معها سبعة أيام وإن تزوج ثيباً يقيم عندها
ثلاثة أيام ثم يسنانف القسم بينهما ولما مارونا في حديث أبي هريرة ويكون معنى ما رواه الدور على
السبع والثلاث في القسم بالنسوة بينهما جميعاً بين الحديثين **ويقسم للرفقة مع الحرة الثلث** يعني
من كانت له منكوحتان حرة وأمة يقسم ثلث ليال بينهما فالحرة الثلثان والأمة الثلث لورود الأمر بذلك
وإنما عدل عن لفظ الأمة إلى الرفقة ليشمل الأمة والمكاتب والمدينة وأم الولد لأن الرق فيهم فأيهم
ويسافر من ثناء من نسائه لأن حقهن سقط بالمسافة ولهذا جاز الحرج بغير إذنهن فاذا سافر

بواحدة منهن فقدم من السفر لا يحسب مدة سفره معها عليها لأنه لم يوف حقها بل صار متبرعاً بل
يسوى بينهما وبين غيرها في القسم **ويستحب أن يفرع** بينهما فيسافر من خرجت فرعتها تطيباً لقلوبهن
ولا تزوجها أي الفرقة وقال الشافعي يجب لما روى أنه عليه السلام أفرع بين نسائه ولنا أن ذلك يدل
على الاستحباب لا على الوجوب إذ لا حق لهن في القسم عند السفر وفي النهاية لو أقام عند أحدهما شهراً
في غير السفر ثم خاصته الأخرى يومئذ يعدل بينهما في المستقبل وما مضى فهو هدر لكنه أتم فيه ولو عاد
إلى الجور بعد ما نفاه القاضي عزه **وبجوز أن تترك قسمها لصاحبها** لما روى أن سودة زوجة النبي
عليه السلام وهبت يوم نوتها لعائشة **وأن ترجع فيه** أي في قسمها بعد تركها لأن حقها في القسم
لم يكن ثابتاً بعد فيكون مجرد وعد فلا يلزم **كتاب الرضاع**
بفتح الراء وكسر هاء من ثدي الأدمي في مدة الرضاع **ونعلق التحريم بمطلقة** أي مطلق الرضاع قبل أن يكون
في المدة أي مدة الرضاع قيد بها لأن الرضاع بعدها لا يفيد التحريم لقوله عليه السلام لا رضاع بعد الفصال
وأما لفظ الصبي عن اللبن واستغنى بالطعام عنه ثم أضع في المدة تثبت به الحرمة في ظاهر الرواية وفي رواية
أبي حنيفة لا تثبت لأن اللبن لا يغذي فلا يحصل به البعضية وقيل لا يباح شربه إذا استغنى به كذا في النهاية
لا خمس رضعات أي قال الشافعي إنما تثبت التحريم بخمس رضعات في خمس أوقات يكفي الصغير بكل
واحدة منها حتى لو حصلت خمس رضعات في ساعة واحدة لا تثبت الحرمة عندك من الحقائق وفي الوسط
لا ينقطع التواصل بأن يلفظ الصبي المثنى وبأخذه في لحظه ولا بأن يتحول من ثدي إلى ثدي لأن ذلك انعام رضعة
واحدة وإنما ينقطع بالاختراز ساعة لما روى أن عائشة قالت كان فيما أنزل في القرآن عشر رضعات معلومات
يحرمن فنحن بخمس رضعات معلومات تحرمن وكان ذلك مما يتلى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولنا
قوله تعالى وأما تكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة **وهي** أي مدة الرضاع **ثلثون شهراً** عند أبي حنيفة
وقال سنان هذا الخلاف في حرة الرضاع أما استحقاق أجر الرضاع فمقدر بحولين اتفاقاً لها قوله تعالى
والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين **وله** قوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهراً ذكر شيخنا
الحمل والفصال وضرب لها مدة ثلثين شهراً وكانت لكل واحدة منهما بكالها كالأجل المضروب للذين لكن
مدة الحمل انقصت بالدليل وهو قول عائشة رضي الله عنها الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من سنتين ولو قدر
فلكه معزل والظاهر أنها قالت بما عاينته من المقادير لا يفقد لبنها بالمرأى فيبقى مدة الفصال على ظاهره وتحمل
قوله يرضعن أولادهن حولين كاملين على مدة استحقاق الأجر حتى لا يجب نفقة الأرضاع على الأب بعد
الحولين **ونفيها الثلث** أي قال من هذه الرضاع ثلث سنين ثلث سنين لأن لفظاً بعد الحولين لا يحصل
في ساعة بل على التدريج فلا بد من مدة يتعود الصبي فيها الطعام وينسى اللبن فقد روي الحول الاشتغال على الفصول
الأربعة **وإذا أرضعت صبية حرمت الصبية على أصول زوجها وأصولها وزوجها وأخواتها**
وأخواتها لأن المرصعة يكون أمًا للصبية وزوجها الذي أنزل اللبن بالولادة منه أباً لها وأصول زوجها
تكون أصول الصبية وفروع المرصعة والزوج تكون أخوة وأخوات لها فتحرم الصبية على هؤلاء كما في النسب
لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي المحيط لو ولدت من زوج وأرضعت ولدها لم يمس
ثم رد لها اللبن فأرضعت صبية لا تثبت بين زوجها وبين رضيعته اللبن الثاني حرمة الرضاع لأنه ليس بلبن
ذلك الفعل **وإذا أرضعت صبية من امرأة كانا أخوين** **لاب** وأم بالنسبة إلى زوج نزل لبنها بالولادة منه
ولو مات زوجها فزوجت آخر فولدت منه فأرضعت صبية أخراً كانا أخوين لأم ولو كان لرجل زوجتان

كان إذا أراد

مصر الرضاع

يكون

أرضع

ولد تامنه ثم ارضعت كل منهما صغيرا صار الرضيعان اخوين لآب **وان اجتمعا على لبن شاة فلا رضاع**
 لان حرمة الرضاع مختصة بلبن الانسان بطريق الكرامة **ولا تعتبر اللبن اذا غلبه ما اودوا او لبن شاة**
 وقال الشافعي اللبن اذا لم يكن بحيث لا يتعدى به اصلا **يتعلق به التحريم لوجود تناول لبن المرأة ولنا**
 ان المغلوب في مقابلة الغالب كالمعدوم كالموحد لا يشرب لبنا فتناول لبنا بالمالا تحت فان قيل
 فطره شرا اذا وقعت فيجب ما ينحسره فلم اعتبر المغلوب فيه قلنا لما اذا لم يبلغ حد الكثرة فهو قليل
 والنجاسة ايضا قليلة فتعارضتا في حجب جانب النجاسة احتياطا بخلاف اللبن لان التقدير لم يرد فيه
وان امتزج لبن امرأة بلبن امرأة اخرى وفي مقدارهما تفاوت **علقه بهما** اي محله التحريم باللبن وهو
 اي قول محمد **رواية عن ابي حنيفة وقالا باغلبهما** اي قال لا يتعلق التحريم باكثرهما قيد بالامتزاج
 لان عدمه لا يثنى في الخلاف له ان الجنس لا يغلب الجنس ولكن بقوة فيثبت لكل منهما حكم نفسه ولهما ان
 الاقل جعل تابعا للاكثر في الحكم كما في اللبن المخلوط قيل الاصح قول محمد **وامتزج به بالطعام لا حكم له**
وان غلب اي اذا جعل لبن المرأة في الطعام واللبن غالب عليه فاكله الصبي لا يثبت به حرمة الرضاع اتفاقا
 قيد بالطعام لانه لو خلط لبن امرأة بلبن بهيمة او بما واللبن غالب ثبتت الحرمة اتفاقا لهما ان المغلوب كالمعدوم
 ولهذا قالوا لو شرب الخمر المغلوب بالمالا لا يحد حتى يسكر وله ان المايح اذا خلط بغيره يكون تابعا له لا غير
 المايح اشتد استمساكا فيكون المقصود التعدى بالطعام لا باللبن وان كان اللبن يتقاطر عند حمل اللقمة
 هذا هو الاصح كذا في الكافي **وحرمة به بعد موتها** يعني اذا رضعت صبية لبن مريض بعد موتها ثبتت به
 الحرمة عندنا وقال الشافعي لا يثبت به قيد بقوله به اي بالرضاع لان اللبن لو حلب قبل موتها فشر به
 الرضيع بعده ثبتت به الحرمة اتفاقا لان المرأة كانت قابلة للحكم عند حدوث اللبن وفايدة الخاق فيما
 اذا كان للرضيعة زوج فانه يصير صهر الميتة ويجوز له دنسها ونميتها اذا لم يوجد من يغسلها له
 ان المرخصة هي الاصل في ثبوت الحرمة ثم يتعدى منها الى غيرها والميتة صارت كالحمار فلا يتعلق
 بها حكم ولهذا لو طيها لا يثبت حرمة المصاهرة ولنا ان سبب الحرمة شبهة الجزئية الحاصلة بالولد
 والميتة لم تنق محل الحرام ولم يثبت وطئها الحرمة **ويتعلق التحريم بلبن البكر** لان لبنها يغذي
 الرضيع فتثبت به شبهة الجزئية **لا بلبن الرجل** لانه ليس بلبن حقيقة لانه انما يتولد من تصور منه الولادة
ولا بالاحتقان الصغير اللبن لان النماء المتيقن الجزئية انما يحصل به اذا وصل الى المعدة **ولو كانت ذات**
لبن فطلقت وانقضت عدتها فزوجت اخر فحلت وارضعت صبيته فحكمه من الاول اي حكم
 الرضاع من الزوج الاول عند ابي حنيفة **حتى تلد** فاذا ولدت علم ان الولد من الثاني لان كون اللبن
 الاول كان متيقنا والثاني مشكوك فيه واليقين لا يزول بالشك **ويثبت** اي ابو يوسف حكم الرضاع من
الثاني ان كان رقيقا لان التقدم يكون غليظا **لانهم** اي قال محمد ثبتت الحرمة منها احتياطا
 لاحتمال كونه منهما وضع في حال الحمل لانها اذا ولدت فاللبن من الثاني دون الاول اتفاقا وكذلك
 اذا لم تحبل من الثاني بعد فاللبن من الاول دون الثاني اتفاقا من الحقايق **ولو ارضعت امرأته**
الكبيرة الصغيرة حرمتا لان الصغيرة تصير بنتا للكبير رضاعا فيحرم الجمع بينهما فان لم يدخل
بالكبرة زوجها فلا مهر لها لان الفرقة جات من جهتها كما لو ارتدت قبل الدخول **وتنصف**
مهر الصغيرة لان الفرقة من قبلها حصلت قبل الدخول لا من جهتها **وارضعتا** اي التحريم يعتبر وان كان
 فعلها لانها ليست من اهل المجازاة كما لو قتلت مورثها **ورجع به** اي الزوج بمن المهر على الكبيرة

ونشترط له اي للرجوع **تعد الافساد** حتى لو لم تتعد الكبيرة الافساد فلا شيء عليها وقال الشافعي
 يرجع عليها تعدت او لم تتعد وتعد الافساد انما يكون اذا ارضعتها بالاحاجة وتعلم انها منكوحته وان الرضاع
 مفسد فاذا فات منها شيء لا تكون متعجدة فالقول في ذلك قولها فان قيل الجهل بحكم الشرع لا يعتبر في
 دار الاسلام فكيف اعتبر هنا قلنا الجهل لم يعتبر لدفع الحكم وانما اعتبرناه لدفع فصد الفساد الذي
 به يصير الفعل تعديا وفي النهاية لو قيل ان امرأة ابيه وقال تعدت الفساد يرجع الاب عليه بما
 وجب من لصداد ولو وطئها وقال تعدت الفساد لا يرجع لانه وجب عليه حد الزنا فلا يغرم شيئا
 اخر له انما انقلت نصف المهر عليه فتضمن كما يضمن شهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعا
 ولنا انما انقلت بالسبب لا بالمباشرة لان النكاح فسد من الجمع بين الام والبنت لا من نفس الرضاع
 والعنان بالسبب موقوف على التعدي كخبر اليهو وهي انما تكون متعديه اذا قصدت الافساد **ولو**
ارضعتها اي الرضيعتين الزوجيتين **على النعاق حرمتا على زوجها ولا تخضر الثانية** وقال
 الشافعي يفسد نكاح الثانية فقط قيد بالنعاق لانها لو ارضعتها معا يفسد نكاحهما اتفاقا لانه ان
 الاجنبية يثبت بارضعائها فتتحقق الحرمة في حقها ولنا ان المفسد ثبوت الاجنبية وهما فيه على
 السواء **ولو قال الزوج مشيورا الى زوجته هذه رضيعتي** اي اختي من الرضاع **فمراعتي بالخطا** اي
 قال اخطأت **نصد قهفيه** اي الزوج في اعترافه ذلك وقال الشافعي لا يصدق بل يفرق بينهما وفي الحقايق
 الخلاف فيما اذا لم يثبت على هذا القول اذ لو ثبت عليه بان قال هو حق ثم قال اوهمت لا يصدق اتفاقا
 ولا يقتصر هذا على الجنس حتى لو كان الاقرار في وقت وقوله اخطأت بعد عشر سنين يعتبر وعلى هذا
 لو قال لا جنبية ثم اراد ان تزوجها له انه اقرب بسبب الحرمة فلا يصدق في رجوعه كالواقر بطلاقها ثم
 رجع ولنا انه اقرب بما جرى فيه الخطا وهو الرضاع لانه امر مخفي فنصدقه لكونه معدورا وكذا في النسب
 حتى لو قال هذه اختي وليس لها نسب معروف ثم قال اوهمت صدق كذا في شرح الوافي **ولا يثبت** الرضاع
الابشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان في اثباته زوال ملك النكاح فلا يقبل الا بيمينه بخلاف ماله
 شهد واحد ان هذا الحرة زوجة مجوسي يقبل لان الحرمة فيه تستلزم زوال الملك فكان من ادبيتها
كتاب الطلاق وهو في اللغة رفع القيد على
 الاطلاق وفي الشريعة رفع القيد الثابت بالنكاح وهو اسم بمعنى التطليق كالسلام بمعنى التسليم
 وفي المحيط المستعمل في المرأة لفظ التطليق وفي غيرها لفظ الاطلاق حتى لو قال لامرأته اطلقك لا
 تطلق مالم ينو ولو قال طلقك تطلق بئوي او لم ينو لان التطليق تعجيل وهو مستعمل في التكبير وفي
 اطلاق الدابة رفع القيد فقط وفي اطلاق المرأة رفع ازالة الملك والحل اعلم ان الطلاق نوعان
 سني وبدعي وكل واحد منهما نوعان نوع يرجع الى العدد ونوع يرجع الى الوقت اما الطلاق
 السني في العدد والوقت فنوعان نوع حسن ونوع احسن **اذا وقع طلاق في طهر لم يجامعا**
فيه او كانت حاملا فسد استبانه حملها وتركها حتى تنقضي عدتها فقد اتى باحسن الطلاق
 لما روي ان الصحابة كانوا يستحبونه لكونه ابعدهم من التدمر واقل ضررا بالمرأة حيث لم تنفق محليتها وهو
 نعمة في حقهن قيل توقعه في اخر الطهر كيلا تنتضر بطول العدة وقيل يطلقها عقيب الطهر كيلا
 يتسلى بالايقاع عقيب الوقاع وهذا اظهر **وان وقع ثنتين او ثلثا دفعة او في طهر واحد** فان
 او فمها دفعات في طهر واحد من غير ان يتحلل الرجعة بينهما **وقع** الطلاق فيه وفيه احتراز

عن قول الشيعة فان الطلاق البدعي غير واقع عندهم **وبجعلنا** اي لا يقع المذکور بدعة ففاعله يكون عاصبا وهذا بدعي من حيث العدد وقال الشافعي ليس بدعة انما يقيدنا بقولنا من غير ان يتخلل لان الرجعة لو تخللت لا يكون بدعة عندنا اي حنيفه له ان الحكم المشروع وهو العدة ترتب عليه ولو كان محظورا لما ترتب عليه المشروع ولنا قوله عليه السلام لعمر مرثدك فليزجعهما وقد كان طلقها حال الحيض ثم رجعها حتى حيض وتظهر ثم يطلقها ثم حيض وتظهر ثم يطلقها ان احب امر عليه السلام بتفريق الايقاع وان وقع ثنتين او ثلثا يكون موقفا للمأمر به فيكون بدعة والمشروع لا ينافي الحظر كالطلاق في حال الحيض **فان فيها** اي الطلاقات في المدخول بها **في ثلثة اطهار اتي بالسنة ولم تحصر** وهما اي السنة **في الواحدة** وقال الكوفي تفريق الطلاقات بدعة وانما السنة ان يطلقها واحدة لان الاصل في الطلاق الحظر وانما ابيح للحاضر وهو حاصل بالواحدة ولنا ما روى انه عليه السلام قال لابن عمر ان السنة ان يستقبل الطهر استقبالا وتطلق لكل قر واحد **واذا قال المدخول بها انت طالق ثلثا للسنة** فتمت **على الاطهار** لان اللام في قوله للسنة للوقت ووقت الطلاق السني طهر خال عن اجماع فيقسم ثلث تطبيقات على ثلثة اطهار ولنا لو قال في السنة او مع السنة او على السنة لا يقسم قبل المدخول بها لانه لو قال لعمر المدخول بها انت طالق ثلثا للسنة لا يقسم الثلث على الاطهار اذ لا عدة لها وانما يقسم على الشر وجات فان تزوجها ثانيا تقع طلقه بانه فان تزوجها ثانيا تقع طلقه ثالثة والسني في غير المدخول بها انما يتصور على هذا الوجه **واعتبرنا في الجمع** يعني لو نوي وقوع الثلث في الحال في قوله انت طالق ثلثا للسنة صح نيته وقال في الاصح بل يفرق على اوقات السنة هذا اذا صرح لفظ ثلثا حق لو لم يصرح لا تصح نيته اجماع اتفاقا لانه اذا نوي الجمع في الحال يطلق نعم الوقت المستفاد من اللام في السنة وبقي قوله طالق فلا يصح فيه نيته الثلث لانه نعت فرد لا محمل وقوع جملة العدد فيه فان قيل قالوا وقال انت طالق ثلثا اوقات السنة ونوي الوقوع جملة لا يصح فكيف صح في قوله للسنة واللام فيه للوقت قلنا اللام ليست بصراحة للوقت بل هي محتملة له والعدة وانما حملناها على الوقت بقرينة ذكر السنة والسنة المطلقة هي كاملة فاذا نوي الوقوع جملة صار ناويا معنى العلة فصحت واما اوقات السنة اذا صرح لا محمل بل يتفرق على الاطهار وله ان ينيته اجماع بدعة فلا يصح نيته السنة ولنا ان وقوع الثلث جملة سني على معنى انه عرف بالسنة لقوله عليه السلام من طلق امراته الغابات منه ثلث وان لم يكن ايقاعه سنيا فلا يتناول مطلق كلامه بلانية لانه منضم الى الكامل وهو السني وقوعا وايقاعا فاذا نوي الثلث يعتبر لانه من محتملات لفظ السنة كما اذا قال كل مملوك لي حر كنت اولى المكاتيب لقصور في كونه مملوكا فاذا نواه من المملوك يجوز **ونعم السنة في العدد المدخول بها وغيرها** يعني المطلق السني من حيث العدد يستوي فيه المدخول بها وغيرها وفي الغاية شرح الهداية السنة من حيث العدد ان يطلقها ويتركها حتى تنقضي عدتها سمي الواحد عدد ايجاز الكونه اصل **وتخصر الوقت** اي الطلاق السني باعتبار الوقت يخص **المدخول بها بان يطلقها في طهر خال عن الموضع** لان الاصل في الطلاق الحظر وانما ابيح للمحاجة وهي محقة لا بد منها من اماره فاقيم الطهر الخالي عن الجماع مقام الحاجة لا زمان يرغب فيه الفعل ايها وحكما تجدد الطهر تجديد الحاجة فيكون سببا من حيث الوقت وفي الفوائد الناجية هذا اذا لم يجامعها في الحيضة التي سبقت هذا الطهر ولم يطلقها فيها ايضا فان كلا منهما يخرج الطهر الذي عقيبه ان يكون محلا للطلاق السني **واجزنا طلاق غير المدخول بها في الحيض من غير كراهة** وقال زفر بكرة قياسا

على المدخول بها لانه ايقاع في حالة النفقة عنها ولنا ان امر شدد الميل الى امراته لم ينافيها فتكون من عوبة في جميع الارمنة فيكون طلاقا وافعا بحاجه فلا يكره بخلاف المدخول بها لان الرجعة اليها تتجدد بالطهر مع انها تنقض اذا طلقت في حيضها وغير المدخول بها ليست كذلك اذ لا عدة عليها **وان كانت لا تحيض لصغرها وكبر طلقها للسنة واحدة واجزناها اي طلاق السنة** فهي لا تحيض **عقب الوقاع كالحامل** اي كما جازت في الحامل بعد وطئها اتفاقا وقال زفر لا يجوز بل يطلقها بعد مضي شهر من وطئها لان الشهر في حقها قام مقام الحيض فوجب الفصل بين الوطئ والطلاق كما وجب بالحيض ولنا ان الطلاق بعد الوطئ فيمن تحيض انما كره لتوهم الحمل واستباه وجه العدة لانه لا يدري انها حبلت بذلك الوطئ فتعتمد بوضع الحمل او لم تحبل فتعتمد بالافرا وفيمن لا تحيض لا يتوهم الحمل فلا يكره وفي الحقايق اذا كان يرجى منها الحيض والحبل فالأفضل ان يفصل بينهما بشهر اتفاقا **ثم بعد كل شهر اخرى** يعني بعد ما طلق من لا تحيض واحدة اذا مضى شهر طلقها اخرى وبعد شهر اخر طلقها اخرى **وجعل طلاقها اي محمدا طلاق الحامل للسنة واحدة وقال طلاقها السنة ثلثا يتخلل كل تطليقتين شهر** لانه ان مدة حملها طهر واحد فلا يصلح التفريق كالطهر المتند ولها ان الحامل لا تحيض مدة حملها فصارت كالابسه بخلاف المتند طهرها لان الحيض مرحوف فيها في كل ساعة فلم يقم الشهر في حقها مقام الحيض **ولو قال كذا ولدت ولذا فانت طالق للسنة فانت ثلثه** او **لا بد في يمين واحد حكم محمد بطلقة واحدة عقب الاول** اي ولادة الولد الاول **وبانقضا عدتها بالثالث** يعني لا يقع بالولد الثاني في طلاق عنده وتنقضي عدتها بوضع الثالث **وبالمانية** اي حكم محمد بوقوع الطلاق الثاني **ان زوجها لا يجزى** اي لا يبعد طلقه اخرى **وقال لا تقع واحدة بعد نفاسها** اي بعد ولادة الثالث تقع واحدة **واخرى ان طهرين** يعني اذا حاضت وطهرت وقعت الثانية واذا حاضت اخرى وطهرت وقعت الثالثة وهذا الخلاف مبني على اصلين احدهما ان الحامل لا تطلق للسنة الا واحدة عند محمد وعندها تطلق ثلثة انفصل بين كل تطليقتين بشهر وثانيهما ان النفاس في الولد الاخير عنده ومن الاول عندها فتقول لما ولدت الاول لم تغير نفاسا عنده فكانت محلا للطلاق السني فيقع ولما ولدت الثاني لم يقع شي لان الحامل لا تطلق للسنة الا واحدة ولما ولدت الثالث انقضت عدتها التي وجبت بالطلاق عند ولادة الاول فان تكلم بعد ذلك طلق اخرى لان عند ولادة الثاني كانه اضاف الطلقة الثانية الى وجود وقت السنة وان تزوجها ثالثا يقع شي لانه وان قدر عند ولادة الثالث اضاف الطلقة الثالثة الى وجود وقت السنة لكنه صادف حال انقضا العدة فلا يعتبر واما عندها فلما كان النفاس من الاول لم يكن محلا للطلاق لكونها نفاسا في آخر الطلاق الاول الى ان طهر من نفاسها بعد الثالث ثم الطلاق الثاني يتاخر الى الطهر الثاني لان الطهر الذي وقع فيه الطلاق ليس محلا للطلاق السني والثالث الى الطهر الثالث لان الكلام الثالث صحيح عندها لعدم الرجوع بالاول والثاني فيصح الكلام الثالث كما صح الاول والثاني واذا صح الكل وقع الكل في اول السنة **وان طلق في الحيض وقع بدعي** وهذا بدعي من حيث الوقت لانه ايقاع في زمان النفقة وانتقاد دليل الحاجة **وتستحب الرجعة** لقوله عليه السلام لعمر مرثدك فليزجعهما وكان طلقها في الحيض هذا هو المختار في القدرى ووجهه ان النكاح مندوب فالامر يرجع عنه لا يكون واجبا لكن ذكر صاحب الهداية الاصح انها واجبة عملا بحقيقة الامر ودفعاً للمعصية بالقدر الممكن ودفعاً للضرر عنها بتطويل العدة وفي المنتقى العيين اذا تم حوله وامراته حايض جاز تفريقها في الحيض لانه صار رعي ضرورة وتاخيرها متعذر فلا يكون طلاقا قصدا وكذا اختيار المعتقة نفسها ثم الطهر

الطهر من نفاسها
العدا الوقوع

الذي يليه لا يكره الطلاق فيه يعني اذا راجع امراته التي طلقها في حيضها فطهرت وطلقها فيه
لا يكره عند ابي حنيفة وقالوا بكم وكذا الطلاقان **تخللتهما رجعة في طهر** ثم راجعها ثم طلقها فيه
لها **والثالث للسنة في حال مسها بشهوة** يعني اذا مسها بشهوة في طهر لم يراجعها فيه وقال ابن طالق
ثلاثا للسنة يقع الاول فيصير من ارجعها بالمس ثم يقع الثاني كذلك ثم الثالث عند ابي حنيفة **وقال ابو نزع**
على الاطهار يعني يقع واحدة في هذا الطهر واثنان في طهرين آخرين قيد بالرجعة لان النكاح يعتبر فاما
بين الطلاقين اتفاقا حتى لو طلقها في طهر خال عن الجماع ثم تزوجها في هذا الطهر واراد ان يطلقها اخرى كان
ذلك وكان سنيا اطلق الرجعة واراد بها الرجعة بقول او فعل غير الجماع لانه لو جامعها فهو محرم على
هذا الخلاف فانها ان لم تحبل يكره ايقاع الثاني في هذا الطهر اتفاقا وان حبلت كان له ان يطلقها اخرى
بعده في قول ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف من الحقايق ومبنى الخلاف ان الرجعة ترفع حكم الطلاق
عنده فيجعله كأن لم يكن ولا ترفع عندها في المسئلة الاولى ان الطلاق في حال الحيض يخرج الطهر الذي
يعقبه من ان يكون للطلاق السني كما يخرج الوطئ فيه والمسئلة الثانية والرابعة ان الطلاق في الطهر يفسد
الطهر ويخرج من ان يكون محلا للطلاق السني كما يخرج الجماع فيه وبالرجعة لم يتجدد الوقت فيكره كالمس
طلقها قبل الرجعة فلا يكون سنة مالم يفصل بين الطلاقين بحضة كاملة وله ان الرجعة ترفع حكم الطلاق
فتجعله كأن لم يكن ولهذا امر النبي عليه السلام ابن عمر بالرجعة وقد طلقها حال الحيض ولو لم ترفع
حكم الطلاق لما امره وكان الفصل بين الطلقتين بالرجعة اكدر من الفصل بينهما بالحيضة الا يرى ان العدة
تستأنف بالرجعة اذا طلق بعدها ولا تستأنف اذا طلقها بعدا كحيضه ولو فصل بينهما بحضة كان الثاني
فكذا اذا فصل بينهما بالرجعة **فصل في ايقاع الطلاق ويقع طلاق غير الصبي والمجنون** وهو
من لم يستقم كلامه وافعاله وانما لم يقع طلاقها لانعدام اهليتها **والنكاح** انما يقع طلاق النكاح لانعدام الاختيار
فيه والمغنى عليه والمعنوه وهو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التمييز لانه لا يضرب ولا يشتم كالنار
ومن الاخرى يقع الطلاق منه **بالاشارة** لان اشارته قامت مقام عبارته دفعا لحاجته وفي المحيط المرض الذي
يقتل لسانه لا يكون كالآخر لان ذلك نادرا لا يطول واشارة غير الآخر انما لم تعتبر في ايقاع الطلاق
واما في عدده فتعتبر حتى لو قال انت طالق هكذا فاشار باصبعه تقع ثنتان ولو لم يفهم كذا لا يقع لان
الاشارة انما اعتبرت تفسير اذا قرئت بعدد منهم ولو اشار بثلاث اصابع فان نوى ثلثا فثلث وان نوى واحدة
فواحدة بآية كما في قوله انت طالق كالف **ونوع طلاق السكران والمكره** وقال الشافعي لا يقع لان السكران
ليس له قصد صحيح فصار كالنائم بل اقوى منه لان النائم يفتيه اذانيه والسكران لا وكذا المكره مسلوب العقل
شرعا ولهذا لم يحكم برده ولم يعتبر اقراره بالطلاق ولنا قوله عليه السلام كل طلاق واقع الاطلاق الصبي
والمجنون فبقي السكران والمكره في عموم صدر الكلام وزوال قصد السكران لما كان بسبب المعصية لم يعتبر
زجره حتى لو شرب وصعد وزال عقله بالصداع لا يقع طلاقه لان الصداع ليس بمعصية وفي المتن لو اكره
على الشرب فذهب عقله فطلق قيل لا يقع لانه ليس بمعصية فصار كالاجنون الحظر وان زنا بالاكراه كن
ذهب عقله بما فيه لذه فلا يعتبر زواله وهذا القول اصح فعلى هذا يقع طلاق السكران من البضع وسائر
الاشربة المتخذة من الحبوب وانما لم يحكم برده المكره لانها تنبئ على الاعتقاد وهو غير معتقد في كلامه
بالاكراه ولم يعتبر اقراره بالطلاق لانه محتمل للصدق والكذب والاكراه يبرح كذبه اقول لو طرح المصنف

علام

لفظ السكران لكان اخضر واحسن لانه معترف في شرحه بان الصحيح من مذهب الشافعي انه متفق
معنا **ونعتبر عدله** اي عدد الطلاق **بالنساء** وطلاق الامة يكون ثنتين چرا كان زوجها او عبدا
لا بالرجال اي قال الشافعي يعتبر عدله بالرجال حتى ملك الحر ثلثا وان كانت امراته امة
وملك العبد ثنتين وان كانت زوجته حرة له قوله عليه السلام الطلاق بالرجال والعلة
بالنساء ولنا قوله عليه السلام طلاق الامة ثنتان وعدتها حيتضتان ومارواه محمود على
ان لا يقع بالرجال **ومن ملك امراته او شقيقا منها اي نصيبا او ملكته** اي المرأة زوجها او شقيقا
منه وقعت الفرقة بينهما لان المالكية تمنع ابتداء النكاح فتمنع بقاء المحرمية **ولو اشترى ثوبا حرة**
زوجها المملوك **ثم اعتقته في العدة او خرجت الحرة** مسئلة **ثم خرج زوجها مسلما**
بعدها فطلقها في العدة يعني في العدة **بلغيه فيها** اي قال ابو يوسف لا يقع الطلاق في المسكتين **واقعه اي**
عقد الطلاق فيها لان العدة قائمة والمعدنة محل للطلاق ولا يبي يوسف ان الفرقة وقعت بملك احد
الزوجين صاحبه او بتباين الدارين فخرجت المرأة من محمية الطلاق وبالعدة لا تثبت المحمية كما في النكاح
الفاسد وقيد بالاعتاق والمهاجر لان الطلاق قبلها لا يقع اتفاقا لان العدة لم تظهر في حق الطلاق وانما
يظهر اثرها في حق الزوج بزوج اخر كذا في المصنف **ولم يفرقوا بين المحكمين** يعني اذا تخاصم الزوجان
فبعثا حكيمين ليحكمهما فاذا رآنا المصلحة في تفرقهما ففرق بينهما بدون امرها لا يصح عندنا وقال مالك يصح لانها
رضيا حكمهما مطلقا ولنا انها حكماهما للاصلاح وهذا ليس باصلاح فلا ينفذ **فصل في الصريح**
والكناية وازافة الطلاق الى الزمان **ولا يحتاج صراحة الى نية** لان الصريح موضوع للطلاق شرعا
فكان حقيقة فيه فاستغنى عن النية حتى لو قال اردت به الطلاق عن وثاق لا يصدق فضا ولو قال
اردت به الطلاق عن العمل لا يصدق بآية ايضا لانه لرفع القيد والعمل ليس يقيد كذا في التبيين **كطالق**
ومطلقة وطلقتك فتقع واحدة رجعة بهذه الالفاظ وفي المحط قال انت طالق ترخيخ القاف حالة
الرضا لا يقع مالم ينو لانه كالكناية ولو قال يا طالق يقع وان لم ينو لان الترخيخ يجري كثيرا في المنادى فصار كانه
افصح بالقاف بخلاف ما لو وقع بآية السجدة حيث لا تلزمه السجدة لانها متعلقة بالقراءة وهي معدومة في الجملة
ونقلني ثمة الثالث والتثنية وقال الشافعي يصح نية الثلث من هذه الالفاظ لا يفتاد على الطلاق لغة
وهو محتمل العدد ولهذا جاز تفسيره به فيصح بنية كما صح بنية الثلث فيما اذا قال لامراته طلق نفسيك
ولنا ان قوله انت طالق واخواته خبر وهو انما يصدق اذا انصفت المرأة بالطلاق قبل الاخبار بثبوت
الطلاق لها يكون بالاقتضاء ضرورة تصحيح الكلام والثابت بالضرورة يدفع بالواحدة فلا يصح فيه نية
التثنية والثلث لان الطلاق غير ثابت فيما وراء الواحدة فلا تعمل النية في المعدوم فاذا ثبت الطلاق واحدا عند
الاخبار يقع واحدا عند الاشارة عاياه للاصل والمذكور بعد طالق من العدد ليس تفسيره لوصفه بل تغيير لانه
نعت مصدر محذوف اي طلاقا لثلاثا بخلاف قوله طلق لان ثبوت التطبيق هناك ليس على طريق الاقتضاء
وامانية الثلث في قوله انت باين فاما يصح لان البيوت متنوعة خفيفة وغليلة فتصح نية احد النوعين منه
والطلاق ليس كذلك لانه عبارة عن رفع قيد والمعدوم لا يتنوع **ويقع بانث الطلاق وطالق**
الطلاق وطلافا اي انت طالق طلاقا **واحدة** اي طلقه واحدة وهو فاعل يقع **الان نوى الثلاث** فان
نواها في هذه الالفاظ وقع **والغيبا التثنية** يعني نية التثنية لانصح في هذه الالفاظ وقال في المصنف ان
التثنية بعض الثلث فتصح نية التثنية ولنا ان الطلاق اسم جنس ومعنى الوحد مرعى فيه كسائر اسماء
فادخل فيه الملام

بأنه لا يقع
بالرجال
بأنه لا يقع
بالرجال
بأنه لا يقع
بالرجال

اثرهما بتمام

ولو نوى تطلق اذ اكره

الاحتباس فاذا لم ينوشيا يحمل على الواحد حقيقة لانه متيقن واذا نوى ثلث يصح لانه جنس واحد
حكما وان نوى التثنية لغيره لانه عدد واللفظ لا يحمله كما لو حلف لا يشرب الماء نوى جميع الماء لانه
واحد وان لم ينوشيا على ما يطلق عليه اسم الماء وان نوى قدحا او قدحين لا يصح لانه ليس بفرق
حقيقة ولا حكما وان نوى بقوله طالق واحدة وبالطلاق طلقة اخرى صدق لان كلاهما يصلح
للايقاع ولو كانت زوجته امه وقال لها انت طالق صح بنية التثنية لانها جنس الطلاق في الامه
وتتقرر الكناية اليها اي كناية الطلاق الى البنية **حالة الرضا** لان الكتابات الفاظ موضوعه للطلاق
بل محتملة له فلا بد من البنية ليتعين المراد والقول قوله في انكار البنية مع اليمين **كباين** فانها تحتمل
البيوتة من النكاح والخيرات **بتمثلة** كلاهما بمعنى القطع اي منقطعة النكاح او من الاقارب حرام
وهو محتمل للصحة لسؤخلفها **حبل على غاربك** وهو مبيح على التحلية لان الناقة اذا ارسلت ثلثي حبلها
على غاربها وهو ما بين التعلق والانسام يعني انت من سلة من حبل النكاح او من حبل الحيا **الحق يا هلك**
محتمل لكونها كونهها ماذونه ولخوفها كونهها مطلقة **خلية بريد** من النكاح او ضمن الخلو **وهناك**
محتمل ان يكون معناه عقوق عن ذنبك لاجل اهلك **سرجك فارتك** محتمل التبرج والمفارقة بالطريق او
بغيره **امر بك بيدك** في حق الطلاق او في حق اخر **انت حرة** عن حقيقة الرق او روق النكاح **تتقني استبري**
تخري لانك باين مني اولى لا ينظر اليك اجنبي **اخرجني اخرجني** بالغين المعجمة والراء المهملة اي ابعدي عني
لان طلقك ولزارة اهلك ومحتمل ان يكون بالراء المعجمة والعين المهملة من العز وبه **اذهبي ابتغي الارواح**
محتمل الارواح من الرجال لانها مطلقة والارواح من النساء **وتقع** البيوتة **حال مذاكرة الطلاق** وهو ان
تطلب المرأة او اجنبي طلاقها **في القضاء يصح** من الكتابات **جوابا لاردا** وهي عند امر بك بيدك
اختاري ولا يصدق الزوج في هذه الالفاظ اذا قال المراد بها الطلاق لان الظاهر انه مراد عند طلب الطلاق
قيد بالقضاء لانه يصدق ديانة فيما بينه وبين الله **فان نكرها** اي الزوج البنية حال مذاكرة الطلاق
صليق فيما يصح لها اي للجواب والرد وهي اخرجني اذهبي وقومي وتقعني وتخري واستتري واعزني
الحق ابو يوسف بهذه الالفاظ خمسة اخرى وهي خليت سبيلك وفارتك ولا ملك لي عليك ولا سبيل لي عليك
واحقق باهلك فان هذه الالفاظ محتمل رد المرأة عن طلبها وان تكون جوابا لها من المكافاة **ويصدق الزوج**
في انكاره **النية حالة الغضب لا فيما يصح جوابا لا غير** اي لا يصلح للرد والسب فان غضبه يدل على انه
اراد الطلاق الا انه من قال لغيره حالة الرضا لست لا يبيك لا يكون قاذفا ولو قال له حالة الغضب يكون
قاذفا وهي اختاري واعندي وامر بك بيدك واما خلية وبريه وباريه وبنه وبتله وحرام فيجوز الجواب بالسب
فان قال اردت بها السب حالة الغضب يصدق **وجعلها** اي الكتابات **بواين لا رواجع** اي قال الشافعي
الطلقات الثابتة بهذه الالفاظ رواجع لانها كتابات عن الطلاق ولهذا يشترط فيها نية الطلاق
فيكون الواقع بها طلاقا ولنا ان الحاجة ما سعة الى اثبات البيوتة في الحال كي لا يقع في مراجعتها بلا
قصد والكنايات ابلغ في الدلالة ولا تسلم انها كتابات عن الطلاق لانها تجعل عمل نفسها وهو البيوتة
وشرط النية فيها التعيين بعض محتملا **فانها لا** انها تجعل عمل الصريح وتسميتها **بما تجاز** **وتصح بنية الثلث والغيبا**
التثنية في الكتابات خلافا لفرقة ما مر من الدليل في الصريح ولنا ان البيوتة تبين المشيئة
في الحسبات لانها قد تحتمل اتصالها وقد لا تحتمل فلذا تنوعت في الشرعيات والطلاق عبارة عن
رفع القيد وهو واحد لا يتصور اكثر من واحد **ولم يوقعوا بها** اي بالكناية بلا نية **ثلاثا** بل قالوا

محتاج

ظنية بريم بان شراهم

مع اليمين

يقع بالكناية واحدة لان الحرمة تثبت بها وهي اولى بالايقاع لانه يمكنه التذرك **ولم يخصوا بنية الواحد**
بغير المدخول بها بل قالوا يصح بنية الواحدة كانت مدخولا بها او غيرها وقال مالك ان كانت مدخولا
بها يقع بالكناية ثلث وان لم ينوشيا لان مقتضاها التحريم والحرمة انما تثبت بالثلاث وان كانت غير
مدخول بها فانما تبين بواحدة فقط لانها كافية في تحريمها كما في الصريح **واوقعنا بانت واحدة**
واحدة رجعية كاعتدي واستتري وحكم لا بينة يعني هذه الالفاظ كتابات بالاتفاق
لان الواحد محتمل ان تكون صفة طلقه اي انت طالق طلقة واحدة وان يكون صفة امره اي انت منفذة
في الجمال وقيل ان نصب واحد يكون صفة طلقه وان رفعها يكون صفة المرأة والصحيح ان لا فرق بينهما
لان العوام لا يميزون الاعراب وكذا امره باعتدادهما محتمل عند نعم الله وعد الاقل لسبق الطلاق وكذا
براءة رجحانها بوزان يكون لتطليقها او بعد ما يطلقها لكن يقع بها رجعية عندنا وقال **فترقع بينة** لانها
كسائر الكتابات ولنا ان واحدة نعت طلقه وهي صريحة واما اللفظ الثاني فلانه عليه السلام قال لسودة
اعتدي ثم راجعها واما الثالث فلانه صريح بما هو المقصود في اعتدائها **فانها** وهو براءة الرحم فاذا نوى ان يكون
البراءة لكونها مطلقة يثبت اصل الطلاق بلا احتياج الى اثبات وصف زايد وهو البيوتة هذا اذا قاله للمدخل
بها وان قاله لغير المدخول بها يجعل مستقرا محضا عن الطلاق لانه سببه في الجملة وان لم يكن سببا له في
هذه الحالة **وله جعل الواحد في المدخول بها ثلثا** يعني اذا اطلق امراته المدخول بها طلقه واحدة
وقال في عدتها جعلتها ثلثا كانت ثلثا عند ابي حنيفة وقال لا يكون لان الواحد لا تصير ثلثا وله ان
الواحدة تصير ثلثا بضم التثنية اليها فتقع الثلث كما لو صرح بذلك **وابطل محمد جعلها** اي جعل الزوج الطلقة
الرجعية في عدتها **بابه** وقال لا تبطل وفي المحيط هذا اذا كان قبل الرجعة لانه لو راجعها ثم قال جعلها
بائنة لا يصح اتفاقا لانه بالرجعة ابطل عمل الطلاق فتعذر جعلها بائنة له ان الزوج لا يملك ان يبطل خیار
الرجعة بعد ما ثبت له شرعا ولهما انه كان يملك جعله بائنا ابتداء فدل انه داخل في ولايته فيصح اطلاق
هذا الوصف نصيحا لتصرفه وتحصيل لغرضه **ولو قال لست امرني ولسن بزوجه او ما انا** اي انا
بزوجه لك **او ما انت** اي ما انت لي امرأة **فهو واقع بالنية** اي الطلاق واقع عند ابي حنيفة اذا نوى به **والغيبا** اي قال
لا يقع الطلاق اقول لولم يردف لكان احسن لانه في طرفي النفي قيد بالنية لانه اذا لم ينوشيا لا تطلق اتفاقا وفي الثانية
لو قالت طلقتي فقال لست لي امرأة يقع به الطلاق اتفاقا من غير نية لهما ان هذه الالفاظ انكار للنكاح فلا تنفع
بنية الطلاق بما هو انكار له كما لو قال والله ما انت لي امرأة وله ان هذه الالفاظ صالحة لانشاء الطلاق ايضا
فاذا نوى الطلاق فقد نوى ما يحتمل لفظه بخلاف ما استشهد به لان اليمين انما تقتصر بالاخبار فلم يمكن جعله
انشاء وفي المحيط لو قال طلاقك على واجب فالصحيح انه يقع ولو قال لعبدك عتقك على واجب لا يعتق والفرق ان
نفس الطلاق لا يكون واجبا وانما الواجب حكمه وهذا لا يكون الا بعد الوقوع ونفس العتق يجب في الجملة كما في
التدبر ولو قال نسا اهل البصر طالق وهو من اهلها لا تطلق زوجته ما لم ينوشيا عند ابي يوسف وبه يفتي
وتطلق عند محمد وعلى هذا الخلاف لو قال كل من دخل هذه الدار فامرته طالق فدخل هو الدار **ونلغي** قوله
الزوج لامرته **انا منك طالق وان نوى** به الطلاق وقال الشافعي لا يبلغ بل يقع به لان الطلاق شرع
لازاله النكاح وهو قايما بهما فيصح اضافة الطلاق اليه كما صحت اليها ولنا ان الطلاق ازالة قيد الملك الثابت
بالنكاح ولا لها فيه والاي بطلان نكاح المسلم الكتابية اذ لا سبيل للكافة على المسلم فيلغوا كلامه **بابين**
او حرام يعني لو قال انا منك باين او حرام لا يلغوا بل يقع اتفاقا لان الابانة ازالة وصلة النكاح والحرام

ولا يلغوا الا بالعلم والاثبات

مكره من اطلاق
او على اطلاق
مكره من اطلاق
او على اطلاق

لا زالت الحال وهما مشتركان فيها فان قيل اذا قال لامرأته انت باين يقع ما
لم يقل منك ولو كانت الوصلة مشتركة بينهما لاستوى القولان قلنا وصلتها مختصة بزوجها فتبين
بقوله انت باين ووصلته غير مختصة بها لحوال ان يكون له وصلة اخرى بامرأة اخرى فلا يقع ما لم يقل منك
ولو قال انت طالق واحدة او لا حكم بواحدة اي حكم محمد بطلقه واحدة **والغناء** اي قال لا يقع
به شيء انه ادخل الشك في الواحدة فسقط ويبقى قوله انت طالق فيقع ولها ان الطلاق اذا قرن
بالعدد يكون بمنزلة كلمة واحدة فلا حكم له قبل ذكره ولهذا لو قال غير المدخول بها انت طالق ثلثا لا
يقال انها باين بقوله طالق فلا يقع الثلث فاذا بطلت الواحدة بالشك بطل الايقاع ايضا **ولو قال الرجعة**
الامه **انت طالق ثنتين مع عتيق مولاك** اراد به الاعناق لانه مسببه وذكر السبب واردة السبب
شايع **فاعتقها مولاها ملك الرجعة** اي ملك الزوج مراجعتها لانه علق الطلقتين بالاعتناق والمعلق
يوجد بعد الشرط فتطلق وهي حرة فلا تحرم عليه حرمة مغلظة بالثنتين لا يقال كلمة مع تنافيه
لانها قد نفي معنى بعد كقوله تعالى ان مع العسر يسرا فان قيل ذكر في الجامع من قال لاجنبية انت طالق مع
نكاح فهو لغو فلم يجعل هنا مع بمعنى بعد ليصح كلامه قلنا لان الطلاق مع النكاح متنافيان فلا يقع
به الا بصرح الشرط فتبقى مع على حقيقتها فلغا اختلاف الطلاق والعتق فانهما لا يتنافيان فجعل مع بمعنى
بعد تفصيحا لكلامه ونظيره ما لو قال لامرأته انت طالق في دخولك الدار يتعلق بالدخول ولو قال لاجنبية
انت طالق في نكاحك يلغو **ولو علقها بمجي العدا** اي لو قال لامرأته الامه انت طالق ثنتين اذا جاعد **والولي**
عتيقا به اي قال لها مولاها اذا جاعد فانت حرة **ملكها اياها** اي جعل محمد زوجها مالكا للرجعة وقال ليس له
الرجعة له ان المعلق كالمسلسل عند الشرط فصار كأن الاعناق والتطليق وجدا في ذلك الوقت فيقع العتق
اولا لان الاعناق مندوب والتطليق محظور فيناخر حكم المحظور كما ان حكم البيع وهو الملك تاخر الى وجود
القبض لكونه محظورا ولها ان الاعناق علة للعتق وكذا التطليق علة للطلاق فكما اقترن العتقان في الزمان
اقترن معلولهما فكل من العتق والطلاق يصادفها وهي امة لكن عدتها قد شلت حيث اتفاقا لانها تنكح
في اثباتها صيانة عن الاشتباه بخلاف المسئلة الاولى لان العتق ثم شرط فيقع الطلاق بعده **او يموت مولاها**
وهو اخره اي اذا قال لامرأته وهي امة اخيه اذا مات مولاك فانت طالق ثنتين فانت المولى **فورتها يوقعها**
اي ابو يوسف الطلقتين وتحرم عليه حرمة غليظة **وخالنه** اي قال محمد لا يقع شيء لان الزوج ملكها عتق
اخيه وزال به النكاح والطلاق ايضا يوجد عتقه لانه معلق به فيصادفها الطلاق حاله وال النكاح فلا يقع
وله ان ملك الوارث لا يتعقب الموت بل يتحقق اذا استغنى الميت عن ماله بنجوه واداء دينه لان كل جزء
يجوز ان يكون محتاجا اليه بتقدير هلاك الباقي فتصادفها الطلقتان وهي امة منكوبة **ولو وصفه**
بضرب من الزيادة والشدة توقعه باينا لا رجعي اي قال الشافعي يقع رجعي **في المدخول بها** قيد
به لان في غيرها لا يكون رجعي اتفاقا **كطالق باين** اي كقوله انت طالق طلاقا باينا وهذا توصيف بالشدة
معنى لان البائن اشد من الرجعي **واشده** اي اشد الطلاق **واخيشه** او اسوأه وتوصيف
الطلاق بهذه الاوصاف انما يكون باعتبار اثره وهو البينونة في الحال فان قيل لو قال شديدا كان باينا
وفي اشد كان بيني ان يكون ثلثا قلنا افعل التفضيل نفي لمطلق الاثبات كقوله تعالى ويعولن
احق بردهن **او طلاق الشيطان** اي كقوله انت طالق طلاق الشيطان **او البدعة** وكل من هذين
الوصفين كناية عن البينونة لان السنن هو الرجعي فيكون البدعي في غير حالة الحيض باينا **او كالجبل**

اي طلاق كالجبل **او مل البيت** وكل من هذين الوصفين نفي عن الزيادة وفي المحيط الاصل
في هذا ان الطلاق متى شبه بشيء يقع باينا عند اي حقيقته سواء كان المشبه به صغيرا او كبيرا ذكر
مع المشبه به العظم او لا وعندهما ان ذكر معه العظم كان باينا كقوله انت طالق كعظم الشمس
وعند زفران وصف المشبه به بالشدة او بالعظم كان باينا والافقو رجعي قيد بقوله بضرب
من الزيادة لانه لو وصفه بما لا يبدى عن زيادة كقوله احسن الطلاق او اسنه او اعدله يقع
رجعي اتفاقا ولو وصفه بما لا يوصف به الطلاق كقوله انت طالق طلاقا لا يقع عليك
او انا مخير فيه يكون رجعي اتفاقا لان هذا الوصف من مقتضى الطلاق فيلغوا له ان
وصف الطلاق بالبينونة وما يدل عليها مخالف لموجبه وهو الرجعة فيلغوا كما لو قال انت
طالق على ان لا رجعة لي عليك ولنا ان الطلاق يحتمل البينونة كما في الطلاق قبل الدخول
بل الاصل فيه البينونة لانه رفع لقيد النكاح الا ان الرجعة تثبت في الصريح الغير الموصوف
بالبينونة بالنص فبقى فيها وراه على الاصل وان توى توصيفه ثلثا يقع لان البينونة متنوعة
حقيقته وغليظة فابها توى محتمل نفيه **او بال طول او بال عرض** اي لو قال انت طالق طلاقا طويلا
او عرضيا **جعلناه باينا** وقال زفر يكون رجعي لان هذين الوصفين صفات لا اجسام فيلغوا ولنا
ان الامر قد يوصف بالطول او بالعرض فيكفي به عن شدة حكمه فيقيد في الطلاق البينونة **ويصح**
لاضافته الى الجملة اي اضافة الزوج الطلاق الى جملة اجزا المرأة **او ما ينوب عنها كانت** اي كانت
طالق والخطاب لجملة **او وجهك** يعني وجهك طالق **او روحك او جسدك** او فرجك او عتقك
او راسك وهذه الالفاظ يعبر بها عن الجملة قال الله تعالى ويبقى وجه ربك اى ذاته ويقال هكك
روح فلان وجسدك اى نفسه وقال عليه السلام لعن الله الفروج على السروج اراد بها النساء
وقال تعالى فطلت اعناقهم لها خاضعين اى ذواتهم ويقال امرى حسن مادام راسك اى مادمت باقيا
وفي المحيط لو قال اسبك طالق وعنى به اختصار الطلاق على الراس لا يبعد ان تقول لا تطلق
او الى جزء شايع كنصفك او ثلثك يعني اذا قال نصفك طالق يقع لان الجزء الشايع محل للمتممات
كالبيع ونحوه فيكون محلا للطلاق الا ان وقوعه غير متجز فيقع كاملا **والغناء** اي الطلاق فيما
لم ينوب اى في الالفاظ التي لا يعبر عنها عن جملة البدن **كيدك** بالرفع على الحكاية اى كقوله
يذك طالق **او وجهك** وغيرهما مما لا يعبر به عن الجملة وقال زفر يقع قيد بالطلاق لانه لو اضاف
النكاح اليه لا يجوز اتفاقا لان الحرمة في غيره تغلب المحل فيه له انه جز مستمتع فيه بعقد النكاح
فيكون محلا للطلاق فيسرى منه الى الكل ولنا ان الطلاق رفع القيد فيختص محل بضاف اليه
النكاح والبدن وامثالهما لا يجوز اضافة النكاح اليها فلا تكون محلا للطلاق والاستمتاع بالبدن
حل تبع المحل في جميعها فان قيل البدن يعبر بها عن الجميع كما قال تعالى ثبت يداي الى جنب اراد به ذاته
وقال عليه السلام على اليد ما اخذت قلنا استعماله غير متعارف وانما جاعلى وجه النذرة
حتى اذا كان عند قوم يعبرون به عن الجملة يقع الطلاق **اي عضو كان** **ولو قال نصف تطليقة او**
ثلثها وقع كاملة لان الطلاق لا يتجزى وذكر بعضه كذكر كله وفي المحيط وكذا الوقال وثلثها
وسدسها لانه لم ينجز عن مجموع اجزا تطليقة وان جاوز كما اذا قال نصف تطليقة وثلثها وزعمها
فالمختار انه يقع ثلثان لانه زاد على اجزا تطليقة واحدة فلا بد ان تكون الزيادة من تطليقة اخرى

منها

انصار

لها

فتكامل الزيادة واما الوهم بصف الاجزاء الى تطليقة واحدة وقال انت طالق نصف تطليقة وثلاث
تطليقة وسدس تطليقة يقع ثلاث لانه اضاف كل جزء الى تطليقة منكهم فاقضى كل جزء تطليقة على حدة
او واحدة ونصف اي لو قال انت طالق واحدة ونصف **او قبل الدخول** بتلك المرأة **او فعنا ثنتين لا**
واحدة اي قال زفر ترفع واحدة قيد بقوله قبل الدخول لانه لو قال كذا بعده تقع ثنتان اتفاقا لانه ان
نصف تطليقة تطليقة على حدة فلما بانت بقوله واحدة صادفتها الثانية وهي مائة فلا تقع كما لو قال لها
انت طالق واحدة ولنا ان هذا الكلام واحد معنى لانه لا يمكن ان يعبر عن واحد ونصف بأوجز من
هذا ولا يفصل بعضه عن بعض فيكون اتفاقا لهذا العدد جملة بخلاف قوله واحدة واحدة لان التعبير عنه
بأوجز منه ممكن بان يقال **ثنتين او من واحدة** اي لو قال انت طالق من واحدة **الى ثلث فالواقع ثنتان**
عند ابي حنيفة **وكذا في الاقرار** يعني لو قال لك عندي من درهم الى عشرة فعليه تسعة عندك **وقالا ثلث**
اي يقع ثلث في الطلاق وعليه العشرة في الاقرار لان مثل هذا الكلام يراد به الكل في العرف كما لو قال
خذ من مالي من درهم الى عشرة فان له اخذ العشرة واما لم يدخل الطرفان في المعيا في ما اذا قال بعثت من هذا
الحايط الى هذا الحايط لانهما لم يجزا نسلا بينهما من الارض وله ان الاحتياج بالعرف ايضا لانه يراد به من
مثل هذا الكلام الاقل من الاكثر والاكثر من الاقل كما يقال سني من سنيين الى سبعين ويراد به ما بينهما فكذا
ها هنا يقع اكثر من واحدة واقل من ثلث بخلاف ما استشهدا به لان اظهار الجود والكرم دليل على ارادة
الكل **وما اكتفينا بواحدة** اي قال زفر ترفع واحدة لان الغاية الاولى والثانية لا يدخلان في المعيا في
التوسط لقوله بعثت من هذا الحايط الى هذا الحايط فان المبيع ما بينهما وروى عن ابي حنيفة انه قال لفر
تسع فخير فكم سنك قال سني ما بين سنيين الى سبعين قاله انت اذا ابرر سنيين **او واحدة** اي لو قال انت طالق واحدة **في**
ثنتين او فعنا واحدة لا ثنتين اي قال زفر ترفع ثنتان **او ثنتين في مثلها** اي لو قال انت طالق ثنتين في ثنتين
فثنتين اي **او فعنا ثنتين لا ثلث** اي قال زفر يقع ثلث الخلاف فيما اذا نوى ضرب الحساب وان نوى
الطرف يقع في المسئلة الاولى واحدة وفي الثانية يقع ثلث اتفاقا لان الطلاق لا يصلح ظرفا للطلاق
فيلغوا الثاني وان نوى الجمع يقع الثلث اتفاقا لان كلمة في تحي معنى مع له ان الضرب في عرف الحساب
تضعيف احد العددين بالعدد الاخر وضرب الواحد في العدد لا يوتر تضعيفا فبقى على حاله وضرب
الثنين في الاثنين ربعة فيقع ثلث اذا لم يند عليه ولنا ان الضرب يجعل في تكثير اجزاء الطلاق لا
العدد وتكثير اجزاء الطلاق لا يوجب تعددا فان ايقاع طلاق له الف جزء كايقاع طلاق له جزءان فليقع
اكثر من واحد **او مئة** اي لو قال انت طالق مئة **او فيها** اي لو قال انت طالق في مئة **طلقت في الحال في**
كل البلاد لان ذكر المكان لغو لعدم اختصاص الطلاق **او ان دخلها** اي لو قال انت طالق اذا دخلت
مكة **او في دخولك مكة** وتعلق وقوع الطلاق بدخول مكة امام مع ذكر اذا فظاهر واما مع ذكر في مكة
للطرف والفعل لا يصلح ان يكون ظرفا لشيء لانه فعمل على الشرط مجازا بمناسبة ان كلاما من الطرفين والشرط
يكون سابقا على المظروف والمشرط **او غدا** اي لو قال انت طالق غدا **وقع بطولع الفجر** لان كونهما مطلقا
في جميع الغد يستلزم وقوع الطلاق في اول جزائه **او في غدا** اي لو قال انت طالق في غدا **وبنوي اخره** اي النهار فهو
مصدق قضا عند ابي حنيفة **وقالا** يصدق **ديانه** لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد فاذا ادعي تخصيصه بجزء منه
لا يصدق قضا **كافي غدا** اي كما لا يصدق اذا قال انت طالق غدا وقال نويت فيه اخر النهار وله ان في المنظر
فيه والظرف يكون مستوعبا منظره وقد لا يكون فاذا نوى اخر جزء من الغد فقد نوى محتمل لقطه فيصدق بخلاف قوله

لا يشاء

غدا لان الفعل اتصل به بغير واسطة فاقضى استيعابه بان تكون موصوفة بالطالقيه في جميع الغد
وذا لما يكون بوقوع الطلاق في اول النهار كما لو نذر ان يصوم في رجب يكفيه صوم يوم فيه ولو نذر
ان يصوم رجب صوم كله **او اليوم** اي لو قال انت طالق اليوم **وغدا وقعت واحدة** اتفاقا لان المنتصفه
بالطلاق في اليوم نصير منتصفه به في الغد ايضا فلا حاجة الى ايقاع طلقه اخرى **وغدا** **واليوم** اي لو قال
الغد على اليوم **او فعنا ثنتين** وقال زفر تقع واحدة لان الايقاع واحد والظرف الثاني محمول على
الاول لانه للمرجح لا للترتيب كما في المسئلة الاولى ولنا انها اذا اطلقت في غدا لا يصير طالق في اليوم
فينبغي ان تقع طلقة اخرى في اليوم تحقيقا لمعنى العطف بخلاف ما سبق لانها اذا اطلقت في اليوم تكون
طالقا في الغد بهذا الطلاق فلا حاجة الى ايقاع طلقة اخرى اعلم ان الخلاف فيما اذا وجد العطف
واما اذا لم يوجد تقع واحدة اتفاقا لانه قال انت طالق غدا اليوم يكون اليوم صفة لغد وهو لا يصلح
ان يكون صفة له فيلغوا ولو قال انت طالق اليوم اذا جاعل لا يقع قبل غدا لانه تعليل وذكر اليوم يكون
ليبان وقت التعليق **او كل يوم** اي لو قال انت طالق كل يوم **ولا يثبته له بالثلاث او فعنا واحدة لا**
ثلاث في ثلثة ايام اي قال زفر يقع الثلث في ثلثة ايام قيد بقوله ولا يثبته لانه لو نوى الثلث صح وتقع
كل يوم واحدة اتفاقا لانه ان كلمة كل للعموم والتكرار يتكرر الطلاق بتكرار اليوم كما لو قال انت طالق في
كل يوم ولنا انه جعل الايام كلها ظرفا واحدا فلم يقتض الا مظهر فوا واحدا ولهذا قالوا لو حلف لا يكلم
كل يوم من رجب زيدا فكل يوم ما منه حثت ولو قال في كل يوم لا تكلم حتى يكلمه في كل يوم منه
خلاف قوله طالق في كل يوم لان في حرف جر موضوع لا يصلح معنى للفعل الى ما بعده فيكون ظرفا للايقاع
والوقوع فيستكرر بتكرار اليوم لان الفعل في اليوم الاول ليس نفس الفعل في الثاني **وامس** اي لو قال
انت طالق امس **وقد تزوج اليوم لم تطلق** لانه اضاف الطلاق الى ما لم يكن ما لك فيه فليغى كما اذا
قال انت طالق قبل اخلاق بخلاف ما لو قال لعبد انت حر امس وقد اشتراه اليوم حيث يعتق عليه
لاقران بالحرية قبل ملكه وهو يتا في ان ملكه وكونها مطلقة امس لا ينافي ملكها اليوم بالنكاح واما لم يجعل
قوله انت طالق انشا في الحال لانه انما يجعل انشا اذا تعذر جعله خبرا لما مر تقويمه **ولو كان تزوجها**
من قبل اي قبل الامس **طلقت لان** اي في الحال لانه لما قصد الايقاع في الماضي وهو ليس في وسعه ثبته
ما في وسعه وهو الايقاع في الحال **او الى شهر** اي لو قال انت طالق الى شهر **بوقعه** اي ابو يوسف الطلاق
في الحال وقال لا تطلق عند انتهاء الشهر هذا اذا لم يكن له فيه فان التخيير يقع في الحال اتفاقا لانه ان كلمة الى
للتأجيل والطلاق لا يحتمله فيبطل التأجيل فتطلق في الحال ولها ان الايقاع يحتمل التأجيل وان الواقع
لا يحتمله فيجعل تأجيلا للايقاع كالتعليق **او قال ان لم اطلقك فانت طالق طلقت في اخر اجزائه**
لان الشرط وهو عدم التطليق انما يتحقق بالياس عن الحياة فان لم يدخل فلا ميراث لانه فار وامرأة الغار اما اثر
منه اذا كانت في العدة وغير المدخول بها لاعدة عليها وكذا لو ماتت طلقت قبل موتها لانها ايقعت من حياتها
ما لا يسع فيه صيغة التطليق تحقق عدم التطليق مع بقا الحمل **او متى لم اطلقك** اي اذا قال انت طالق
متى لم اطلقك **طلقت حين سكنت** لانه اضاف الطلاق الى وقت خال عن التطليق لان متى من ظرف الزمان فاذا
سكنت وجد الشرط **واذا مثل ان** في الحكم عند ابي حنيفة حتى لو قال انت طالق اذا لم اطلقك تطلق في اخر جزء
من حياته **وقالا مثل متى** فتطلق حين سكنت هذا اذا لم يكن له نية وان نوى منه معنى الشرط يكون كانه وان
نوى معنى الوقت يكون متى اتفاقا لهما ان اذا الوقت في الاصل كما قال الله تعالى والليل اذا غشى ولهذا

وقت

لوي
كان

الطلاق

لو قال انت طالق اذا شئت لا يخرج الامر من يدها اذا قامت من مجلسها كقولته متى شئت وله ان اذا استعمل
للشرط ايضا فاذا اراد به الوقت يقع الطلاق وان اراد به الشرط لا يقع فلا يقع بالشك وفي مسألة المشقة
صار الامر بيدها لم يخرج بالشك فان قلت اذا تردد الامر كان الاحتياط في الوقوع تغليب الجانب الحرمة فلنا
نخرج جانب الحل بالاصالة لانها كانت في عصمته بيقين فلا تطلق بالاحتمال **او متى لم اطلقك اي لو**
قال لامرأته متى لم اطلقك واحدة فانت طالق ثلثا وصل يمينه انت طالق او فعنا هذه
اي الطلقة الواحدة لا الثلث اي قال فرقع الثلث لانه وجد زمان خال عن التطبيق وهو زمان قولته انت
طالق قبل ان تكلم بالطلاق ولنا وهو استحسان ان زمان البر مستثنى عن اليمين بدلالة حال الحالف
لان البر انما يتصور اذا وجد زمان يمكن ايقاع الطلاق فيه فصار كما لو صرح بذلك لان الثابت بالدلالة
كالثابت بالصرح او قبل قدوم فلان اي لو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر فقدم بعد شهر
او فعنا اي الطلاق مقتصر على حال القدوم فصار له لا مستندا اي قال فرقع مستندا الى اول الشهر
لان القدوم معرف للوقت المضاف اليه الطلاق لانه اوقع الطلاق في شهر قبل القدوم فوجب ان
يقع من اول الشهر كما اذا قال انت طالق قبل رمضان بشهر فانه يقع على اول شعبان اتفاقا
ولنا ان القدوم بمعنى الشرط لكونه على خطر الوجود فالحق به ولا يتقدمه الجدل بخلاف رمضان لانه
كاي لا محاله فيكون معر فالشرط فيقع مستندا او قبل اي لو قال انت طالق قبل موت فلان بشهر
فانت فلان لتمامه اي وقت تمام شهر فهو مستندا اي الطلاق واقعه عند اي حقيقه من اول الشهر
وقالا مقتصر اي واقعه حال الموت قيد بقوله لتمامه لان فلانا لو مات قبل تمام الشهر لا تطلق اتفاقا
لعدم شهر قبل الموت لهما ان الشرط شهر قبل الموت ومتصل به وقبليته لا تثبت الا بالموت فصار كالقدوم
وله ان الجزا يقتصر على المعرف ويقتصر على الشرط والموت هنا ليس بشرط لان الشرط ما يكون وجوده
محملا والموت كاي لا محاله فيكون معرف فالوقت المضاف اليه الطلاق فيقع في اول المضاف اليه
كما في قوله انت طالق قبل رمضان وقاعدة الخلاف في الاقتصار والاستناد تظهر في مسائل منها ان العدة
تعتبر عنده من اول الشهر وعندها من الحال وفي الجامع الكبير لقاضي خان الاصح ان العدة من حال الموت اتفاقا
وعليه الفتوى ومنها انه لو وطئها في الشهر كان مرجعا عنده خلافا لهما ومنها ان الطلاق اذا كان لثنا وقد
وطئها في الشهر عزم العقر عنده خلافا لهما او قبل موت اي لو قال انت طالق قبل موتي بشهر او موتك
اي لو قال انت طالق قبل موتك فانت لتمامه اي الشهر فهو مستندا عند اي حقيقه ولا ارث والعياءة اي لا
لا يقع الطلاق ولها الارث قول قوله ولا ارث لا يصح ان يكون معطوفا على قوله مستندا اذ لا معنى لقوله فهو
لا ارث لهما بل هو معطوف على الجملة الاسمية تقديره ولا ارث لهما وهما مستلذان احدهما قوله فهو مستندا
اردف قولها لكونه غير معروف منه والاخرى لا ارث لهما ولم يردف قولها لكونه في طرف الاثبات منه انظر كيف اردف
الجملة النافية دالة على قول اي حقيقه وقد جعلها في الدباجة من اوضاع الوفاق انما قيدنا موته بتمام الشهر
لانه لو مات قبل تمامه لا يقع الطلاق ولها الميراث اتفاقا كذا في المصنف وهذا الخلاف مبني على ما سبق من ان
الموت معرف للزمان عنده فيقع الطلاق قبله فعليه العدة بالحكم فلا ترت منه ان كان صحيحا في ذلك الوقت
وعندها كالشرط فيبطل تعليق الطلاق به كما لو قال ان مت فانت طالق وعليها عدة الوفاة او اخرها الملكة
او ان تزوجها حر وطالق فيه لف ونشر يعني اخر عيدا ملكه حر واخر امرأته تزوجها فهي طالق فملك عيدا ثم
عبدا او تزوج امرأة ثم امرأة ثم مات فلان اي لو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشهر فقدم بعد شهر

ولو قدم قبل الله
او مات فلان قبل
الملك تطلق

اي حقيقه وقال لا يقع مقتصر على الموت وفي النهاية لو قال اخر امرأته تزوجها فهي طالق فتزوج امرأة
ثم اخرى ثم طلق الاولى وتزوجها ثم مات لم يطلق التي تزوجها مرة لان التي عاد عليها التزوج انقضت بكونها
اولا ولا تنصف بكونها اخر وفايدة الخلاف تظهر في مسائل منها ان العتق عنده يعتبر من جميع المال
ان كان صحيحا عند الشرا ومن الثلث ان كان مريضا وعندها من الثلث مطلقا ومنها ان العبد يرت
من قريبه الذي مات بعد الملك عنده ولا يرث عندها ومنها ان الاخيرة طلقت من حين تزوجها وان كان
دخل بها فلها المهر وعندها بالحكم بلا حداد ولا ميراث لها عنده وعندها عليها العدة باعتراف الاجل
من الوفاة والطلاق ولها مهر واحد وان كان الطلاق رجعيا فعليه عدة الوفاة وترث المرأة لكونه
فارا لان تحقق الشرط في المرض بمنزلة الايقاع فيه لهما ان الموت كالشرط لان اخرية العبد والمرأة انما تحقق
بالموت اذ قبله كان يمكن ان يملك عبدا اخر او تزوج امرأة اخرى فيقع الطلاق مقتصر على الموت كما
لو قال ان لم اشتر عليك عبدا فانت حر ثم مات فانه يحق مقتصر وله انه علق العتق او الطلاق
بفعل موصوف وهو يملك اخر عبدا او تزوج اخر امرأة وقد تحقق هذا الفعل من وقت الملك والتزوج
اخرا والموت معرف له لا شرط فيقع من ذلك الوقت او طول كما اي لو قال لامرأته اهلوكما عمر اطلق
الان اي في هذه الساعة وقعنا على الباقية حال موت الاخرى مستندا يعني احداها انما تطلق
اذا ماتت الاخرى اتفاقا لان المراد منه طول الحياة في المستقبل لا في الماضي حتى اذا كانت احدهما بنت خمس
سنتين والاخرى بنت خمس وسنتين لا تطلق العجز لكون طلاقها يقع مقتصر على موت صاحبتها عندنا ومستندا
عند زفر له ان الباقية عرف انها اطول عمرا وقت الكلام فيقع الطلاق من ذلك الوقت ولنا ان الموت
في معنى الشرط فعنا ان مات احدا كما فالأخرى طالق فيقتصر عليه ولو شهد واحد بواحدة واخر بشين
يعني اذا ادعت على زوجها انه طلقها فقامت شاهدين شهد احدهما بطلقة والاخر بطلاقين **فالقاضي لا يحكم**
بشي عند اي حقيقه وقال بواحدة اي يقضي بطلقه قيد بلفظ التثنية لانه لو شهد انه طلقها واحدة
وواحدة والاخر شهد انه طلقها واحدة تقبل في الواحدة اتفاقا من الحقايق لهما ان اتفاقا على وقوع
طلقه فتقبل شهادتهما فيه كما اذا شهد احدهما بانه قال لهما انت بريء وشهد الاخر قال انت خلية لا يقضي
بشي والطلاقان في غير طلقة لفظا ومعنى بخلاف ما استشهدا به لانهما اتفاقا على لفظ طلقة وذكر نصف
طلقه كذا ذكر كله فيكون للتأكيد فيبينقان لفظا ومعنى وكذا الخلاف في طلق اي فيما اذا قال لامرأته طلق
نفسك واحدة فطلقت ثلثا فعند اي حقيقه لا يقع شي وعندها تقع واحدة لهما انها انت بما ملكته
وهي واحدة وزيادة فيقع ما ملكته وتنفوا الزيادة كما لو طلق الزوج العا يقع ما ملك وهو الثلث وتنفوا الزيادة
وله انها لم تات بما ملكته لان الزوج ملكها الواحدة وهي انت بالثلث وكانت مخالفة بمنديته والثلث اذا
لم تثبت لا يثبت ما في ضمنها بخلاف الزوج لانه تصرف بالملك لا بالامر والقويض ورددنا شهادتهما بطلاق
احداهن عينا مع نسبنا يعني اذا شهد رجلان على رجل انه طلق احدي نسائه بعينه لكن نسبنا لا يقبل
عندها ويقبل عند زفر في حال يدينه وبينهن حتى يحين المطلقة منه لانه ان جهالة المطلقة لا تمنع قبول الشهادة
كما لو شهدا انه طلق احداهن بغير عينها ولنا انها اعترفا على انفسهما بالعقولة فلا تقبل شهادتهما بخلاف المسئلة
المقبسة عليهما لانها لم يقل على انفسهما بالعقولة وفي المحيط لو طلق احدي زوجتيه فعليه البيان ونجب العدة
من وقت البيان لان له حكم الانثى ولو نسي يقرنها احتياطا لان العمل بالتحري في المروج غير صحيح ولو قررت
تعبت الاخرى حملا لفعله على ما يحل شرعا ولو مات احداها تعبت الاخرى للطلاق ولو قال عيت امينة

وطلقت

نصف
بطلقة والمختصة
بأن يرافقه الشاهد
اللفظ لا معنى
فإن الشاهد إذا شهد
جواز القضا حتى إذا شهد
احدها

وانهنا التكرار بانتهائها الثلث يعني في صورة التعليق بكلمة اذا تزوجت بعد الثلث بزواج وعاد الى
فوجد الشرط في الملك الثاني لم تطلق عندنا وقال زفر تطلق لان كلمة كذا للتكرار ولنا انه انما علق بما يملك
من الطلقات وقد انتهى ذلك فينتهي اليه ضرورة اعلم ان هذا الخلاف فيما اذا لم يدخل كل واحد على نفسه
الزواج وان دخل عليه لا ينتهي التكرار اتفاقا بل بحث في كل مرة وان كان بعد زوج اخر لان اليه
باعتبار ما سيحدث في الملك وهو غير متناه وفي رواية المتفق ان يوسف هذا اذا كانت المرأة
معينه ولو ابهره وقال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فترجى امرأة طلقت فان تزوجها ثانيا لم تطلق
كما اذا قال كلما اشتريت هذا الثوب فهو صدقه يلزم التصديق بكل مرة ولو قال كلما اشتريت ثوبا
فهو صدقه لا يلزمه ذلك لامر **وابطلناه بتخييرها** اي اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم
خبرها وقال انت طالق ثلاثا فترجى زوج اخر ثم عادت اليه فدخلت الدار لم تطلق عندنا وقال
زفر تطلق قيد بتخيير الثلث لانه لو طلقها ثنتين ثم عادت اليه بعد الزوج فدخلت الدار تطلق
ثلاثا اتفاقا من الحقائق لانه ان زال الملك لا يبطل التعليق كما اذا قال لعبدتي ان دخلت هذه
الدار فانت حرة ثم باعه وعاد الى ملكه فدخلها عتق ولنا ان تعليقه كان باعتبار ملكه الموجود
وبوقوع الثلث ارتفع الملك ومحلية الطلاق بالكلية فبطل التعليق بخلاف البيع لان ملك العبد له غير
محدود فكان محلا **وطاؤه اي الزوج بدار الحرب** حال كونه **مرثدا** بعد ما علق طلاق امراته بشرط كالدخول
ونحوه ثم دخلت الدار وهي في العدة **مبطل** لتعليقه عند اي حبيبه يعني لا تطلق وقال لا تطلق قيد للحاق
لانه لو لم يلحق لا يبطل تعليقه اتفاقا وافية الخلاف فيما اذا جاز ثانيا مسلما اليها وتزوج هذه المرأة لا ينقص
عدد الطلاق عنده وينقص عندها لهما ان المعلق بالشرط ينزل عند وجوده من غير قصد واردة فصار كما
لو جاز وله انه بالارتداد لحق بالجماد وفات عليه الملك عنه وقيام الملك بشرط لوقوع الطلاق المعلق عند
وجود الشرط بخلاف الجنون لان الملك لم يزل به **واوقعنا البائن المعلق بشرط وجد في عدة بائن منجز**
يعني اذا قال لامرته ان دخلت الدار فانت بائن ثم طلقها بائنا منجزا فدخلت الدار في عدة فبقي المعلق
عندنا وقال زفر لا يقع لان البائن لا يلحق البائن لانه وضع لزالة القيد وقد زال القيد ولنا ان عدم لحوق
البائن بالبائن بكلام مستأنف كان لانه امكن جعله خبرا عن الاول وهو صادق فيه فلم يحتاج الى جعله انشاء
لانه اقتضا ضروري فان قلت هذا الاحتمال ثابت في قوله انت طالق انت طالق فينبغي ان لا يلحق الصريح
الصريح قلت لا احتمال فيه لان قوله انت طالق متعين لان الشا شرعا فلو قال اردت به الاخبار لا يصدق فيها
وفي مسئلتنا لم يذكر انت طالق بائن ثانيا حتى يجعل خبرا بل وجد اثر التعليق السابق وهو زال القيد عند
وجود الشرط وهي محل للطلاق فيقع وفي الحقائق قلت المراد من المنجز المنجز في الحال ولا يشترط ان يكون
منجزا في الاصل فانه لو قال ان فعلت كذا فخل الله علي حرام ثم هكذا قال الامر ففعل احداهما حتى وقع
طلاق بائن ثم فعل الآخر قال طهر الدين المرغيناني ينبغي ان يقع وهذا ما يعتمد بحقه **ولو قال كلما**
تزوجتها فطالق فترجى زوجها في يوم ثلثا اي ثلث مرات ودخل بها في كل مرة الزمة اي محرم الزوج
باربعه مهور ونصف مهر وابناها اي قال محمد بانه ثلث **وبثلت** وحكما بتطليق **ومهر ونصف مهر**
وهذا الخلاف مبني على ما تقدم في النكاح من ان المبانة اذا نكحها الزوج في عدتها وطلقها قبل الدخول
فعليها اتمام العدة الاولى لان الدخول في النكاح الاول ليس بدخول في الثاني عند فعلها عدة مستقلة
عندها لان الدخول في الاول دخول في الثاني ومحمد يقول ان تزوج الاول طلقت ولها نصف المهر والدخول بعد

بغير تعليق

عن الاول

كان كان الثاني
معدونا من الاول

مهر آخر وبالزوج الثاني طلقت ايضا ولها نصف مهر وبالدخول الثاني مهر ايضا وبالزوج الثالث مهر تام
لان هذا طلاق بعد الدخول لكون الدخول الاول دخولا في الثاني وبالدخول الثاني صار مراحعا ولا يجب
شي ولا اعتبار بالزوج الثالث لان نكاح المنكوحة غير صحيح **اوبائنا** يعني لو قال كلما تزوجتها فبائن
فترجى زوجها في يوم ثلث مرات ودخل في كل مرة **الزمة بتكرار المهور** اي قال محمد لهما اربعة مهور ونصف باعتبار
المسئلة السابقة **وهما خمسة ونصف وبثلت** اتفاقا لها قالا وجب لهما بالنكاح الاول والدخول
بعده مهر ونصف والنكاح الثاني طلقت ثانيا ولها مهر كامل لانه طلاق بعد الدخول على اصلهما ومهر
اخر بالدخول بعد للنكاح فلم يصير به مراحعا لان الطلاق بائن وبالنكاح الثالث طلقت ثالثا ولها
مهر وبالدخول بعد مهر اخر فصار خمسة مهور ونصف مهر ثلثة مهور وجبت بثلثة دخول ونصف
مهر بالنكاح الاول ومهران بالنكاحين الاخرين **ولو اختلفا في الشرط** اي في اصله وفي تحققه **كان القول**
لانه منكر والبينة لهما لانه مدعيه **فان استغنى منها** اي كان الشرط معروفا من جهتها **اعتبر قولها**
في حقها لانها امينة في الشرع ولهذا قبل قولها في العدة اذا اخبرت بانقضاءها وتحريم وطبها اذا
اخبرت بروية الدم وتحل اذا اخبرت بانقطاعه **كان حصة فانت طالق وفلان** اي لو قال لامرته
ان حصة فانت طالق وفلان فاخبرت بانها حاضة **طلقت خاصة** لان اخبارها في المعنى شهادة بطلاق
ضررها فلا يسمع لانها متهمة في حقها وفي التبيين انما يقبل قولها اذا اخبرت والحيض قائم وان انقطع
لا يقبل لانه ضروري يشترط فيه قيام الشرط هذا اذا كذبها الزوج فان صدقها تطلق ضررها ايضا
لثبوت الحيض في حقها بتصديقه **ولشرط استمرار الدم ثلثا اي ثلثة ايام** يعني لا تطلق
بمجرد روية الدم لاحتمال ان ينقطع فيما دون الثلث فاذا تمت ثلثة ايام كان دم حيض فيقع الطلاق
من زمان الروية حتى لو لم تكن مدخولا بها فترجى بعد الروية بزواج اخر ثم تمادى الدم ثلثة ايام
صبر نكاحها **فان قال حيضه** يعني لو قال لامرته ان حصة حيضه فانت طالق **فطهارتها** اي بشرط
طهارتها ولا تطلق قبلها لان الحيضة اسم للكمال وكما لهما باستنائها وذلك بالطهر منها وكذا لو قال
نصف حيضه لانها لا تنصف **وكالتعليق بحجتها وبغضها** اي اذا قال ان كنت تحبيني او تبغضيني
فانت طالق وفلان فقالت احبك وابغضك طلقت لان المحبة امر باطني انما يعرف من جهتها
ولا تطلق فلانه لما سبق **فان قال بقلبك** اي قال ان كنت تحبيني بقلبك فانت طالق فقالت
احبك وكذبها الزوج **عكس** اي قال محمد لا تطلق **واوقعها** اي قال لا تطلق قيد بالتكذيب الزوج
لانه لو صدقها يقع الطلاق عليها اجماعا كذا في المصنف **قوله** واوقعها في طرفي النفي
من قوله عكس وكان عليه ان لا يردف قولها وانما اردفه لكونه غير صريح في طرفي النفي ولو قال
مكان قوله عكس ما وقع لكان قولها معلوما منه صريحا وكان خصر له انه لما قيد المحبة بالغلب
بطل كون اللسان خلفا عما في القلب وحقيقة الحب فيه غير معلومة ولها ان المحبة انما تكون
بالقلب فتقيدها به واطلاقها سوا وفي النهاية هذه المسئلة تفارق المسئلة الاولى بوجع
احدها ان هذه تقتصر على المجلس لما فيه من معنى التخيير بجعله امر الطلاق الى اختيارها
وفي مسئلة الحيض لا يقتصر كسائر التعليقات والثاني انها لو كانت كاذبة في مسئلة الحيض لا
يقع فيما بينه وبين الله تعالى وفي مسئلة المحبة يقع لان حقيقة المحبة والبعض مما لا يوقف
عليه لان القلب لا يستقر على شيء فصار كل الشرط هو الاخبار عن المحبة وقد وجد والله اعلم

مهر آخر وبالزوج الثاني طلقت ايضا ولها نصف مهر وبالدخول الثاني مهر ايضا وبالزوج الثالث مهر تام لان هذا طلاق بعد الدخول لكون الدخول الاول دخولا في الثاني وبالدخول الثاني صار مراحعا ولا يجب شي ولا اعتبار بالزوج الثالث لان نكاح المنكوحة غير صحيح اوبائنا يعني لو قال كلما تزوجتها فبائن فترجى زوجها في يوم ثلث مرات ودخل في كل مرة الزمة بتكرار المهور اي قال محمد لهما اربعة مهور ونصف باعتبار المسئلة السابقة وهما خمسة ونصف وبثلت اتفاقا لها قالا وجب لهما بالنكاح الاول والدخول بعده مهر ونصف والنكاح الثاني طلقت ثانيا ولها مهر كامل لانه طلاق بعد الدخول على اصلهما ومهر اخر بالدخول بعد للنكاح فلم يصير به مراحعا لان الطلاق بائن وبالنكاح الثالث طلقت ثالثا ولها مهر وبالدخول بعد مهر اخر فصار خمسة مهور ونصف مهر ثلثة مهور وجبت بثلثة دخول ونصف مهر بالنكاح الاول ومهران بالنكاحين الاخرين ولو اختلفا في الشرط اي في اصله وفي تحققه كان القول لانه منكر والبينة لهما لانه مدعيه فان استغنى منها اي كان الشرط معروفا من جهتها اعتبر قولها في حقها لانها امينة في الشرع ولهذا قبل قولها في العدة اذا اخبرت بانقضاءها وتحريم وطبها اذا اخبرت بروية الدم وتحل اذا اخبرت بانقطاعه كان حصة فانت طالق وفلان اي لو قال لامرته ان حصة فانت طالق وفلان فاخبرت بانها حاضة طلقت خاصة لان اخبارها في المعنى شهادة بطلاق ضررها فلا يسمع لانها متهمة في حقها وفي التبيين انما يقبل قولها اذا اخبرت والحيض قائم وان انقطع لا يقبل لانه ضروري يشترط فيه قيام الشرط هذا اذا كذبها الزوج فان صدقها تطلق ضررها ايضا لثبوت الحيض في حقها بتصديقه ولشرط استمرار الدم ثلثا اي ثلثة ايام يعني لا تطلق بمجرد روية الدم لاحتمال ان ينقطع فيما دون الثلث فاذا تمت ثلثة ايام كان دم حيض فيقع الطلاق من زمان الروية حتى لو لم تكن مدخولا بها فترجى بعد الروية بزواج اخر ثم تمادى الدم ثلثة ايام صبر نكاحها فان قال حيضه يعني لو قال لامرته ان حصة حيضه فانت طالق فطهارتها اي بشرط طهارتها ولا تطلق قبلها لان الحيضة اسم للكمال وكما لهما باستنائها وذلك بالطهر منها وكذا لو قال نصف حيضه لانها لا تنصف وكالتعليق بحجتها وبغضها اي اذا قال ان كنت تحبيني او تبغضيني فانت طالق وفلان فقالت احبك وابغضك طلقت لان المحبة امر باطني انما يعرف من جهتها ولا تطلق فلانه لما سبق فان قال بقلبك اي قال ان كنت تحبيني بقلبك فانت طالق فقالت احبك وكذبها الزوج عكس اي قال محمد لا تطلق واوقعها اي قال لا تطلق قيد بالتكذيب الزوج لانه لو صدقها يقع الطلاق عليها اجماعا كذا في المصنف قوله واوقعها في طرفي النفي من قوله عكس وكان عليه ان لا يردف قولها وانما اردفه لكونه غير صريح في طرفي النفي ولو قال مكان قوله عكس ما وقع لكان قولها معلوما منه صريحا وكان خصر له انه لما قيد المحبة بالغلب بطل كون اللسان خلفا عما في القلب وحقيقة الحب فيه غير معلومة ولها ان المحبة انما تكون بالقلب فتقيدها به واطلاقها سوا وفي النهاية هذه المسئلة تفارق المسئلة الاولى بوجع احدها ان هذه تقتصر على المجلس لما فيه من معنى التخيير بجعله امر الطلاق الى اختيارها وفي مسئلة الحيض لا يقتصر كسائر التعليقات والثاني انها لو كانت كاذبة في مسئلة الحيض لا يقع فيما بينه وبين الله تعالى وفي مسئلة المحبة يقع لان حقيقة المحبة والبعض مما لا يوقف عليه لان القلب لا يستقر على شيء فصار كل الشرط هو الاخبار عن المحبة وقد وجد والله اعلم

في المجلس
قيدنا بقولنا في المجلس
وقال ابده لطلوعه
التعليق بحجتها
بغيرها من حيث
ان فيه جعل الامر الى
اخبارها

فصل في الاختيار والمشيئة وإذا قال **اختاري بيني والطلاق** تعيّد بالمجلس لما روي عن عمر وعثمان أنها قالتا في حق الزوجة المخيرة لها الخيار ما دامت في مجلسها قيد بقوله **ينوي** لأن لفظ اختاري من الكنايات يحتمل أنه أراد تخييرها في غير أمر الطلاق **فان تبدل المجلس حقيقة** بأن تنتقل إلى مجلس آخر سواء انتقلت بنفسها أو بخيرها **أو حكما** بأن تستغل بعمل آخر لأن مجلس الأكل غير مجلس الكتابة **بطل** اختيارها لوجود دليل الاعتراض عما فوض وكذا لو قامت من مجلسها وأن لم تذهب أو زادت في الغل على ركعتين وأما لو كانت قائمة فجلسيت أو متكية ففعلت أو طلبت بابها للمشورة أو شهدت للشهادة أو أكلت شيئا سيرا أو لبست ثوبا من غير أن تقوم لا يبطل **وان اختارت نفسها** أي قالت اخترت نفسي **كانت باينة** ولو قالت طلقت نفسي في جواب قول الزوج اختاري فالمدكور في الهداية أنها رجعية وفي شرح الوافي الصواب أنها باينة لأن العامل في وصف الطلاق تخيير الزوج دون إيقاعها ولهذا لو أمرها بإيقاع البائن فأوقعت رجعيًا أو بالعكس وقع ما أمر به دونها أو قعته فإن قيل المفوض إليها الاختيار فكان ينبغي أن لا يقع التطليق جوابا كما لو قالت اخترت نفسي في جواب قوله طلقت نفسي قلت التطليق دخل في ضمن التخيير فقد انت بعبعض ما فوض إليها فصلح جوابا بخلاف الاختيار فإنه ليس من المقادير الطلاق إلا في جواب التخيير **ولم يوقعوا ثلثا وان نواها** الزوج خلافا لما لك مريان خلافا في الكتاب وإنما تصح ثلثة الثلث في الاختيار مع صحتها في سائر الكنايات لأن الاختيار لا ينتج إلى غليظة وخفيفه كما تنوع الأبانة **ولا بد من ذكر النفس في كلامه** بأن قال اختاري نفسك أو كلاما بأن تقول اخترت نفسي حتى لو خلا كلام كلاهما عن ذكر النفس لا يقع لأن الاختيار إذا وقع منها في الكلامين لا يصح أن يكون أحدهما مفسرا للآخر وفي النهاية لو ذكر في أحد الكلامين ما يقوم مقام النفس كما لو قال اختاري اختياره فقالت اختاري فقالت اختارت اختياره كان كذا النفس لأن الهاد ليل الواحد والمرأة إنما تنص عليها فيما يحتمل العدد والمحملة اختيار كذا النفس أما إذا صدقها يقع الطلاق بتصادقهما وان خلا كلاهما عن ذكر النفس **ولو قال اختاري نفسك اليوم وبعد غد فرددت ليوم اثنين** أي الخيار بعد الغد وقال زفر لا يثبت لأنه خيار واحد في وقتين وبالرد في أحدهما يبطل حكما كما لو قال اختاري نفسك اليوم وغدا ولنا أنه ذكر الخيار وقتين وخلل بينهما وقتا لا يثبت فيه الخيار فلا بد للقرين من المظهر وفيه الثالث لها يكون خيارا بخلاف قوله اليوم وغدا لا اتصال الوقتين فكان ذكر العدد امتدادا للأمر الأول وكان الخيار فيه واحدا **أو كررا اختاري ثلثا** أي لو قال لامرأته اختاري اختاري اختاري **فكانت اختار الأولى أو الوسطى أو الأخيرة فهي ثلث** عند أبي حنيفة **وقالا واحد** ولا حاجة هنا إلى تبيين الزوج ولا إلى ذكر النفس اتفاقا بل لالة التكرار لأن اختيار الطلاق هو الذي يشكر واختيار الزوج لا يشكر هذا هو المذكور في الهداية لكن المذكور في البدايع والمحيط والزيادات أن البينة شرط فيها وفي التبيين ينبغي أن يكون حذف البينة فيها المشهورة لا لأنها ليست بشرط بل لأنه لو قالت اختارت التطليقة الأولى تقع واحدة اتفاقا ولو قالت اختارت أو اخترت نفسي مرة يقع ثلثا اتفاقا كذا في الكافي لهما أن الزوج فوض إليها ثلث طلقات في ضمن ثلث اختيارات فإذا قالت اخترت الأولى يكون معناه اخترت موجبهما وهي طلقه واحد **ولم** أن الكلام إذا نفي في حق الأصل

لا اختار الزوج وفي نفسه ما إذا صدقها يقع الطلاق بتصادقهما وان خلا كلاهما عن ذكر النفس ولو قال اختاري نفسك اليوم وبعد غد فرددت ليوم اثنين أي الخيار بعد الغد وقال زفر لا يثبت لأنه خيار واحد في وقتين وبالرد في أحدهما يبطل حكما كما لو قال اختاري نفسك اليوم وغدا ولنا أنه ذكر الخيار وقتين وخلل بينهما وقتا لا يثبت فيه الخيار فلا بد للقرين من المظهر وفيه الثالث لها يكون خيارا بخلاف قوله اليوم وغدا لا اتصال الوقتين فكان ذكر العدد امتدادا للأمر الأول وكان الخيار فيه واحدا أو كررا اختاري ثلثا أي لو قال لامرأته اختاري اختاري اختاري فكانت اختار الأولى أو الوسطى أو الأخيرة فهي ثلث عند أبي حنيفة وقالوا واحد ولا حاجة هنا إلى تبيين الزوج ولا إلى ذكر النفس اتفاقا بل لالة التكرار لأن اختيار الطلاق هو الذي يشكر واختيار الزوج لا يشكر هذا هو المذكور في الهداية لكن المذكور في البدايع والمحيط والزيادات أن البينة شرط فيها وفي التبيين ينبغي أن يكون حذف البينة فيها المشهورة لا لأنها ليست بشرط بل لأنه لو قالت اختارت التطليقة الأولى تقع واحدة اتفاقا ولو قالت اختارت أو اخترت نفسي مرة يقع ثلثا اتفاقا كذا في الكافي لهما أن الزوج فوض إليها ثلث طلقات في ضمن ثلث اختيارات فإذا قالت اخترت الأولى يكون معناه اخترت موجبهما وهي طلقه واحد ولم أن الكلام إذا نفي في حق الأصل

أي الطلاق ثلث

لغني في البيع وكلامها يفيد الترتيب صالحة والأفراد تبعا وإذا بطل في حق الترتيب بين الطلقات بطل في حق الأفراد فيبقى مجرد قولها اخترت فتقع الثلث كما لو اقترع عليه ابتداء **ومن ثلث** أي إذا قال اختاري من ثلث ما شئت فلها **الاختيار واحد** أي لها أن تطلق نفسها واحدة **أو اثنين** أي ليس لها أن تطلق الثلث عند أبي حنيفة وقالها أن تطلق ثلثا إن شئت لأن هذا الكلام يستعمل للاستيعاب والعموم كما يقال خذ من طعامي ما شئت وله أن من أن جعلت للبين تكون عامة في كل الثلث وإن جعلت للبين تكون عامة في بعضها فلا تقع الثالثة بالشك بخلاف الطعام لأن دلالة الحال تقتضي الجود وقوع الثالثة ما اخترت عنه **ولو قال طلق نفسك تعيّد بالمجلس** لأنه في معنى تخيير زوجته في أمر الطلاق وخيار المخيرة نفسها مقيد بالمجلس بانثار الصحابة رضي الله عنهم فكذا هذا بخلاف قوله طلق نفسك حيث لا يقيّد بالمجلس لأنها ليست في معنى المخيرة **وليس الرجوع** أي ليس للزوج أن يرجع في كلامه لأن فيه معنى اليمين إذ هو تعليق الطلاق بتطليقها واليمين تصرف لازم لا يصح الرجوع عنه لأن الغرض منه الحمل على شيء أو المنع منه فإذا صح الرجوع عنه لا يفيد فائدة فكذا ما في معناه **فان طلقت** ولم يكن له فيه أو نوى واحدة **كانت رجعية وان نوى ثلثا فوقعها** أي طلق نفسها ثلثا **وقعت** ولو نوى اثنين لم يصح إلا أن تكون عامة سبق توجيهه في أول فصل الكتاب **أو متى شئت** أي إذا قال لها طلق نفسك متى شئت **عمر** ولم يقيّد بالمجلس لأن كلمة متى عامة في الأوقات وكذا إذا ما ومتى ما **أو وكل به** أي الزوج رجلا بطلاق امرأته **عمر** **ومنعاه عزله** وقال زفر لا يقيّد به ويملك عزله لأنه توكيل وتقييده بالمشيئة لغو لأنه إنما يعمل بشيئيه كما لو قال بع عبدي هذا إن شئت ولنا أنه تملك لأن تعليقه بالمشيئة يدل على ثبات المالكية له إذا المالك هو الذي يصرّف عن مشيئته نفسه بخلاف البيع لأنه غير قابل للتعليق فبطل ذكر المشيئة ومعنى التملك فيه وفي المحيط لو قال طلق امرأتى إن شئت لا يصير وكلاما لم تشا ولها المشيئة في مجلس علمها فإذا شئت صار وكلاما وطلاقة إنما يقع في مجلس مشيئتها ينبغي أن يحفظ هذا فإن البلوى فيه عامة والوكلاء يوخرون بالإيقاع غافلين عن هذا **أوانت طالق كيف شئت فهو أي المطلق واقع** عند أبي حنيفة **مطلقا** إن شئت في المجلس **ولم تشا والكيفية** أي كيفية الطلاق الواقع من كونه باينا أو ثلثا متعلقه عند أبي حنيفة **بمشيئتها في المجلس ان نوى** فإن شئت باينا أو ثلثا يقع إن وافق بنية الزوج حتى لو لم يوافقها لغيره فيبقى إيقاع الزوج وهذا باينا على مذهبه من أن الرجعي يجوز أن يجعل باينا أو ثلثا وعلى أن المرأة مدخول بها إذا لم يكن كذلك لا مشيئة لها أصلا عند أبي حنيفة وعندهما لها المشيئة في أصل الطلاق كما في الوصف وإن لم تحضر البينة تعتبر مشيئتها حرا على موجب التخيير لأنه أقامها مقام نفسه وهو يقدم أن يجعله باينا أو ثلثا بعد ما وقع رجعيًا فكذا من قام مقامه **ووقعها عليها** أي الطلاق على مشيئتها **أصلا** أي وقوعا **ووصفا** لأن وصف الطلاق مفوض إليها فلو وقع في الحال رجعيًا يلزم وقوع الوصف بلا مشيئتها وهو لا يجوز فيتعلق أصله كوصفه كما لو قال لها أنت طالق كم شئت وله أن التفويض في الوصف يستلزم وجود الأصل لأن المعدوم لا يوصف كما قال القائل يقول خليلي كيف صبرك بعدنا فقلت في صبر فتسال عن كيف بخلاف كم شئت لأن كلمة كم للعدد والطلاق المقارن بالعدد لا يقع بدونه **وان شئت** أي لو قال لامرأته ان شئت فانتما **فان شئنا المشيئة به** أي بالطلاق **عليهما** أي على المرأتين من المرأتين يعني بطلاق عندنا إذا شئت كل واحدة منهما طلاقا حتى لو شئت أحداها

دون الاخرى وماتت وشاءا طلاقا احدهما لا يقع عندنا **وقال** فربما يقع على التثنية لانه اضاف الى التثنية اليهما فينفرد كل منهما فيها كما لو قال ان ركني اد اشكنا ولنا ان الشرط لا يتوزع على اجزا المشروط والشرط مشبههما طلاقهما فلا ينزل الجزا الا عندنا كما لشرط كما لو قال ان كلمتا زيدا فانتما طالقان بخلاف ما ذكره لان القياس متروك فيه للعرف **اوانت طالق عندا ان شئت اثبتنا الخيار في الغدة في المجلس** اي قال ركنها الخيار في المجلس قيد بتأخير الشرط اذ لو قدمه فقال ان شئت فانت طالق غدا ففي ظاهر المذهب ان لها الخيار في المجلس اتفاقا وعن ابن حنيفة ان لها الخيار في الغدة ايضا اذا قدم الشرط لانه ملكها مشبه الطلاق وهو موقوف بالغدة فكذلك مشبهه لزفر ان الطلاق مضاف الى الغدة والمشبه مطلقه فيقتصر على المجلس ولنا في الفرق ان الشرط اذا قدم تكون المشبه في الحال ويقع غدا قيد للطلاق صورة مشبهتها ان تقول شئت ان تكون طالق غدا واذا اخرج يكون المفوض اليها طلاقا موقفا فيقتصر على المجلس كما لو طلق طلاقا موقفا لا يقع طلقه بنفسك تقيد بالمجلس فكذلك الموجه **او ثلثا** اي لو قال انت طالق ثلثا **الا ان تشاء واحدة فاشاء** اي قالت شئت طلقه **حكم بها** اي ابو يوسف بوقوع طلقه لان المفهوم من هذا الكلام انها اذا شئت واحدة تقع عليها ولا يقع الثلث **والغاما** اي قال محمد لا تطلق لان معنى هذا الكلام ان لم تشاء واحدة فانت طالق ثلثا الا ان اصله للغاية قال الله تعالى الا ان تقطع قلوبهم فان دخل فيما يتوقت جعل غايه وان دخل فيما لا يتوقت حل على الشرط مجازا والطلاق مما لا يتوقت فاذا شئت واحدة لا يقع شي كما لو قال انت طالق ثلثا الا ان يقدم فلا يقدم فلان لا يقع شي **وان شاء الله** اي لو قال انت طالق شاء الله **متصلا لم يوقع** وقال مالك يقع لان شرطه تحقق اذ لو لم يشاء الله لما جرى على لسانه التعليق ولنا ان مشبه الله وقوعه غير معلومه فلا يقع بمشبهته كما لو علق مشبهه انسان غايه لا يوقع عليه والجارى على لسانه تعليق لا يعلق وفي المحيط لو سكت قدر ما يتفلسف الانسان وعطس ثم قال ان شاء الله صح الاستئناس لمكان العذر ولو حررك لسانه بالاستئناس ولم يكن مسموعا يصح عند الكرخي ولا يصح عند الهندواني وفي الزنادات لو قال لها انت طالق مشبهه الله او بارادته لا يقع لانه مستعمل للتعليق ولو قال مشبهه الله او ارادته لان اللام للتجليل وكانه قال انت طالق لان الله شاء ولو قال بامر الله يقع للمحال لانه مستعمل للتحقيق ولو قال في امر الله او ارادته لا يقع لان حرف في مجاز عن الشرط **او ثلثا وثلثا** اي لو قال انت طالق ثلثا وثلثا **وقال** العبد انت حر وحران **شاء الله فالمعطوف فصل** اي قال ابو حنيفة طلقت ثلثا وقال لا تطلق لان التكرار شايخ فيحمل عليه تصحيح الكلامه فلا يبطل اتصال الاستئناس وله ان قوله وثلثا لغو لا فائدة فيه اذ التغليظ فهمها قبله ولا يجوز ان يكون تأكيد التحلل والاعطف فيمنع المعطوف عن اتصال الاستئناس فيقع **وان شاء الله** اي لو قال ان شاء الله انت طالق **يجعله** ابو يوسف هذا القول **تعليقا واما تطلقا** لانه ان لم يبطل متصل بالانجاب فيبطل حكمه كما لو اخر قوله ان شاء الله ولها ان الموضوع لا ارتباطا بجملة وهو القام منف هنا فلا يتصل بلا اداته فيبقى قوله انت طالق منجزا بخلاف تأخير الشرط لان الجزا حينئذ يكون موقفا على ما بعده لوجود المغبر فيه **ولو استثنى من الثلث ثنتين** اي قال انت طالق ثلثا الا ثنتين **وقعت واحدة او واحدة** بالنصب اي لو استثنى من الثلث واحدة وقال انت طالق ثلثا الا واحدة **فقتل** ولو قال ثلثا الا ثلثا وقع ثلث لبطلان الاستئناس وفي المحيط اذا وقع اكثر من ثلث ثم استثنى منه الثلث كان الاستئناس من جملة الكلام لان الثلث **فصل في طلاق الفار ومنايا من امرته في مرض** اي في مرض موته بلاسوا لها ولا يرضى منها وهو ما يكون لهلاك فيه غالبا حتى اذا طلق راكب السفينه امرته لا يكون فارا

الطلاق

ولو انكسرت السفينه وطلق يكون فارا **ثم مات في الغدة نورثها** اي يعطى لها ميراثا منه وقال الشافعي لا تراث قيد بالابانة واراد بها الثلث لان الرجعي لا يقطع الارث سواء وقع في المرض او في الصحة اتفاقا والابانة في تحقيق الخلاف متسوده في الثلث لان الكنايات كلها راجع عندنا وقيدنا بمرض الموت لانه اذا طلقها باينا في مرض ثم صح ثم مات لا تراث اتفاقا وقيدنا بان يكون الطلاق بلاسوا لها لانه لو طلقها بسوا لها لا تراث اتفاقا وقيد بموت الزوج لانها لو مات لا يراث الزوج منها اتفاقا من الحقايق لانه ان الزوجية زالت بجميع احكامها فلا تستحق الارث ولنا ان الزوج قصد ابطال ارثها فريد عليه قصده اي انقضا الغدة دفعا للمرض عنها فيجعل النكاح باقيا حكما ما بقيت الغدة اعلم ان الفار كما يثبت من جانب الزوج يثبت من جانب الزوجه كما اذا ارثت وهي مرضية فانت يرثها زوجها لانها فار عن ميراثه كذا في النهاية **وشرطوا كونها في الغدة** وقال مالك تراث بعد الغدة مالم تزوج ولنا ما روي عن عمر امرأة الفار تراث مادامت في الغدة وما رواه محمد ان يراد به مالم تتمكن من الزوج اي مادامت في الغدة وما روي عنه محمد لا يخلو في الغدة **اي ابو يوسف** غدة مطلقه الفار طلاقا باينا **بالاقل** اي بالحبيص **وهما با بعد الاجلين** اي فالا غدة بها باجم بين ثلث خيض واربعة اشهر وعشر ايام قيدنا طلاقها بالبينونه لانه اذا كان رجعا فعليه غدة الوفاة اتفاقا لانه ان نكاحها زال بالطلاق لا بالموت فلا يلزمها غدة الوفاة كما لو طلقها بسوا لها وتورثها كان لزجر الزوج لفرازها ولها ان نكاحها اذا بقي في الارث فبقاؤه في حق الغدة او لم يبقها اسرع ثبوتها من الارث ولهذا لا يستحق الارث بنكاح فاسد والغدة تستحقه **ولو علقه** اي طلاق امرته في صحته **بفعل اجنبي** **فوجد الشرط في مرضه منعنا الارث** وقال زفر لها الارث قيدنا بان يكون التعليق في الصحة اذ لو كان التعليق والشرط في المرض تراثا اتفاقا سواء كان ماله نذرا او لانه بمباشرة الشرط قصد ابطال حقها وقيد بمرضه لان الشرط اذا وجد في صحته لا يكون فارا اتفاقا لانه ان المعلق بالشرط كالمخرج عند وجوده فصار ايقاعا في المرض ولنا انه حين علق الطلاق لم يكن حقها متعلقا بماله وفي المرض لم يوجد من الزوج فلم يكن فارا **او بفعل الزوج** اي اذا علق الصحيح طلاق امرته بفعلها الذي لا بد لها منه **طبعها** كالاكل والشرب ونحوها **او شرعا** كالصلاة والصوم وكلام الاب **ففعلة في المرض** اي مرض الزوج **ابطل محمد تورثها** وقالنا تراث منه لانه فار قيد بفعلها لانه لو علق بفعل نفسه سواء كان مما لا بد له منه او له بد يصير فارا اتفاقا وقيد بالضرورة لان فعلها لو كان لها منه بد لا تراث اتفاقا لانه ان فعل التطبيق لم يوجد في حال تعلق حقها بماله فلا يكون فارا كما لو علقه بفعل اجنبي ولها انها باضا رها صارت مكرهه فينتقل فعلها الى الزوج فصار كالتعليق بفعل نفسه **ولو اقر الميراث بانقضاء عدتها من طلاقها في الصحة** بان قال كنت طلقته في صحتي وانقضت عدتك **فصدقته** في ذلك القول **فاقر لها** بدني او عين او اوصى لها بوصيته فانت في مرضه **فلها الاقل منها** اي ما اقره او اوصى ومن ميراثها عند اي حفيظه **وحكما بصحتها** اي صحة الاقرار والوصية لها قيدنا بمرض الموت لانه لو لم يكن كذلك صح اقراره وصيته لها اتفاقا وقيد بتصدقها لانها لو كذبت لا يصح اقراره لها اتفاقا لهما انهما يتصادقهما على الطلاق ومضى الغدة ارتفع النكاح بينهما بجميع علاقته فصارت اجنبية وله انه متهم فيه لاحتمال ان يجعل اقراره وعليه الفتوى وفي النهاية ما تاخذ تلك المرأة بطريق الميراث لا الدين حتى لو توى بعض التركة يتوى عليها كسائر الورثة وكان بطريق الدين لما كان عليها لكن ليس لها ان تاخذ من غير التركة اذ لم يعطها الورثة لانه في زعمنا ما تاخذ بطريق الدين كذا ذكره الامام الترمذ شافعي **فصل في الرجعة وتراجع المعتدة**

ولو طلقته شرعا لم ير

فصل في الرجعة وتراجع المعتدة

بالطلاق

بالطلاق

في مرض الموت

فصل في الرجعة وتراجع المعتدة

من رجعي أي من طلاق رجعي **وان لم ترض** المرأة لا طلاق قوله تعالى ويجولنهن أحق بردهن أي أولهن
أول برجعتهن وفي الآية إشارة إلى شرطية العدة للرجعة إذ بعد انفصالها لا تنقض البطنية لا تقطع
النكاح وفي المحيط ولو قال للمباعدة أن رجعتك فانت طالق ثم تزوجها بعد انقضاء عدتها انطوائها
لما لم تكن محلا للرجعة انصرف اليمين إلى النكاح مجازا **ولا تخرم به** أي بالطلاق الرجعي **الوطي** وقال الشافعي
بحرم لزوال النكاح وفي قوله تعالى بردهن إشارة إليه لأن الرد إعادة الرأيل وأنا قوله تعالى فمسكوهن
معروف سمي الرجعة أمساكا وهو استدامة القاهر على أن ملك المهر لو كان زابلا لتوقف الرجعة على رضاها
وعلى إنشاء الملك بعقد جديد ولما وقع الطلقة الثانية في العدة ولفظ البعل في الآية يدل على قيامه في البعل
هو الزوج حقيقة **وتثبت بالقول كراجعتك** ورد ذلك وأمستك لأنه صريح في معناه وفي المحيط لو قال
لها أنت عندى كما كنت أو أنت ابصر مرا جعا إذا نوى لأنه محتمل أن يكون صادقا في حق الميراث **وتثبتها**
أي الرجعة **بالفعل كالمس شهوة والنظر إلى الفرج بشهوة** وفي الكفاية إرادته الفرج الداخل وقال
الشافعي لا تصح الرجعة إلا بالقول عند القدرة عليه وهذا بناء على أن الرجعة عندك استباحة الوطى
فلا تكون بالفعل كاصل النكاح ولنا أيضا استدامة الملك فتثبت بالفعل المختص به وفي الفتية تروج مطلقة
الرجعية في عدتها ووطيها لا يصير مراجعا لأن الزوج لغو الوطى بنا عليه فتكون كاجنبية طلقها رجعا
ثم جئن ثم راجعها بالفعل دون القول وفي المحيط الرجعة بالقول أولى لأنه اتفاق في قيد الشهوة لأن النظر
والمس يدونها لا يكون رجعة لأنه قد حل ببلانكاح كما في الطبيب فلا يختص بالملك قال القاضي خان هذا إذا كان
الفعل من الرجل وإن كان من المرأة كما إذا نظرت إلى فرجه أو قبلته بشهوة فعلى الخلاف بين امتناع عند
أبي يوسف لا تكون رجعة لأنها إنما تكون من جانب الزوج وعندهما يكون رجعة لأن فعل الزوج إنما يكون
رجعه **حمله** فعله على الحل فيستوي فيه الرجل والمرأة ولهذا لو أدخلت فرجها في فرجه وهو نائم يكون
رجعة أعلم أن قبلتها بشهوة إنما تكون رجعة إذا صدقها في كونها بالشهوة وإن كان بها لا تكون رجعة ولا
يمكن إثبات الشهوة بينه وبينها غيب وفي التبيين أن تزوجها في العدة لا تكون رجعة عند أبي حنيفة لأن إنشاء
النكاح في المنكحة باطل فلا يثبت ما في ضمنه وعند محمد تكون رجعة لأن العمل بحقيقة النكاح متعذر فجعل
مجازا عن الرجعة وبه يفتي قال القدروري الوطى في الدبر ليس برجعه **والفتوى على أنه رجعة**
الاشهاد أي شهاد شاهدين على الرجعة تحذف عن التحايد **ولا نوجبه** وقال الشافعي في الدبر
الاشهاد شرط وهو قول مالك وهذا عجز عن مالك حيث لم يشترط في النكاح الاشهاد وجعله تشهيرا
على الرجعة له أن الله تعالى قال عقيب ذكر الرجعة واشهد وأدوى عدل منكم والأمر للزوج
ولنا إطلاق النصوص الدالة على الرجعة فلا نعرف بالرجعة في خالص حقة فلا يتوقف على
علم الغير والأمر في الآية للاستحباب لأنه مذكور بعد ذكر المفارقة أيضا وهو قوله تعالى أو فارقوه
معروف والاشهاد ليس بشرط في المفارقة فكذلك في الرجعة **ومنعناه من السفر بها** أي مطلقته الرجعة
حتى يشهد على رجعتها وقال زفر له ذلك لقيام النكاح بينهما ولهذا حل وطيها ولنا قوله تعالى لا
تخرجوهن من بيوتهن والاية نزلت في الطلاق الرجعي بدلالة السياق وهو قوله تعالى يا أيها النبي إذا
طلقتن النساء فبينهن أن ينصرنكم فلا ينصرنكم ولا يملكن عليكم أنفسكن إنما ينصرنكم الله تعالى فلا تملكن
انقضائها أي انقضاء العدة **فإن صدقته** في دعواه **والآية** أي إن كذبته **فالقول قولها** أي قال كنت راجعتك **عند**
أبي حنيفة وقال مع اليمين والخلاف في هذه الجملة الاسمية راجع إلى القيد الأخير وهذا أحد الأشيا

والاشهاد على الرجعة يشهد به رجلان أو رجل واحد وامرأتان أو امرأتان

الاشهاد

الستة التي لا استخلاف فيها عنده خلافا لها وسيأتي بيانه في الدعوى **ولو قال راجعتك فلجأته**
أي بالتجبية له **انقضت عدتي** أو قال **زوج الإمة كنت راجعتك** أي في عدتك **فصدقه**
مولاها وكذبته فالقول قولها أي حنيفة أي لم تصح الرجعة فيها أي في المستثنين فتستحل المرأة
هنا اتفاقا لأن فائدة اليمين النكول وهو يدل عنده وبذلك الامتناع من التزوج الاحتباس في منزل الزوج
جائز بخلاف الرجعة وغيرهما من الاشياء الستة فإن بدلها لا يجوز ثم إذا نكحت تثبت الرجعة بنا على ثبوت
العدة لنكولها كذا في التبيين وقال أصحاب رجعتهم وفي الحقايق محل النزاع ما لو أجازته بكلامه لا نكح
سكنت ساعة ثم أجازته تصح الرجعة لأنه لو قال طلقك وقالت انقضت عدتي يقع اتفاقا وهو الأصح
يقيد بتصدق المولى وتكذيبها لأنه لو كذب المولى وصدقته فalcول المولى اتفاقا لأنها تنكده صارت
منقضية العدة في الحال ونظر ملك المتعة فلم يقبل قولها في بطلان بخلاف مسألة المتن لأن المولى بالتصدق
في الرجعة وقد اقر بقيام العدة عند الرجعة فلم يظهر ملكه مع العدة لها في المسئلة الأولى أن عدتها باقية
إلى أن تحبس بانقضائها ورجعته سبقت أخبارها فيتصح ولا يقبل أخبارها لأنها منتهى ولهذا لو قال طلقك
فقلت تجبية له انقضت عدتي يقع الطلاق وله أن قوله راجعتك إنشاء وقولها انقضت عدتي أخبار فيفتي
سبق المخبر عنه فيقبل قولها لأنها أمانة في أخبار رجعتها ومسئلة الطلاق على الخلاف وإن سلم اتفاقا فإنه
فالطلاق يقع باقراره بعد انقضاء العدة والمرجعة لا تثبت به كذا في الكافي ولهما في الثانية أن المولى مالك
منفعة بضع أمته فيقبل إقراره فيها كما لو تزككها وله ما مر من الدليل في المسئلة الأولى **وإذا انقطع**
الدم في الثالث أي دم المعتدة في الحيضة الثالثة **العشرة أيام قطعنا الرجعة بدون غسل** وقال زفر
لا تنقطع ما لم تغتسل هذا الخلاف في المسئلة لأنها لو كانت كناية تنقطع الرجعة بلا غسل اتفاقا لأنها غير
مخاطبة بالشراب كونه اطلاق قوله عليه السلام الزوج أحق برجعته ما لم تغتسل ولنا أن الحيض لا يكون
أكثر من عشرة فإذا تمت خرجت عن الحيض بغيرنا وانقضت عدتها ضرورة **وإن انقطع لقل** أي دون عشرة
لم تنقطع الرجعة إلا بالغسل لأن أيام الحيض والدم ممكن العود فلا بد أن تنقوي بغسلاها أو بمضى وقت
صلوة وفي الحقايق إذا انقطع لقل منها كما تنقطع بالغسل تنقطع بمضى وقت أو قات الصلوة
اليها بحيث تجب الصلوة في وقتها بأن تجدد القطع من الوقت ما يسع الغسل والتيمم وعند زفر
لا ينقطع إلا بالغسل أقول على هذا كان ينبغي أن يقول المصنف وأن انقطع لقل منها فقطعها ليدل
على خلاف زفر وانت ترى أنه قال لم تنقطع وهي صيغة الوفاق لأنها مخاطبة بأدائها فتكون في حكم الظاهر
أو بالتيمم مع الصلوة يعني إذا لم يجد الماء فتميمت وصلت مكتوبة أو نافلة انقطع الرجعة وقيل
تنقطع بالشرع فيها لافها في حكم الطاهرات والصحيح أنها إنما تنقطع بعد الفراغ ليتقرر الحكم بجواز
الصلوة لا ترى أنها لورات الماء في الصلوة بطل تيممها وإن رأت بعد الفراغ لا يبطل **وقطعها** أي بمجد
الرجعة بالتيمم وحده وقال لا لا تنقطع به له أن التيمم نزل منزلة الغسل في التطهير ولهذا حل الصلوة
ولها أنه تلوث حقيقة وإنما جعل طهارة مطلقة في جواز الصلوة لضرورة أن لا تشتت عفا الواجبات على
المكلف إذا امتد فقد الما وجعل أيضا طهارة فيما يتعلق بها من غسل المصنف وقراءته فالرجعة ليست من
توابعها فلا يجعل طهارة في حقها وفي الحقايق وضع المسئلة في الرجعة إذ ليس لها الزوج باخرا اتفاقا مرفوع
الحلا في مجرد التيمم حتى لو وصلت معه ينقطع حق الرجعة اتفاقا لأنه لما حكم بطهارتها في حق صحة الصلوة
حكم بطهارتها في حق الرجعة فان قيل قال محمد فيما سبق اقتدا المتوضي بالتيمم لا يجوز متمسكا بأن التيمم

منه

اتفاقا

الأيام

طهارة ضرورية فلم يجعله في حق الرجعة طهارة مطلقة قلنا جريا على سنن الاحتياط لان
 الاحوط في الرجعة ان يحكم بانقطاعها بجعل التيمم كالاغتسال فخر زاعن وقوع الزنا وفي الاقل
 ان لا يجعل كالوضوء لتؤدي العبادة على وجه الاكمل **ولو نسبته المعتدة** في اغتسالها من الحيضة
 الثالثة فيما دون العشرة **عضوا فصاعدا لم تنقطع** الرجعة لان العضو الكامل لا يغفل عنه
 في الاغتسال عادة ولا يتسارع اليه الجفوف وكان القياس ان لا تنقطع فيه ايضا لان بقا
 البعض كبقا الكل لكن قلنا مادون العضو يتسارع اليه الجفاف لغفلته فحكمنا بانقطاع
 الرجعة استحسانا اخذا بالاحتياط ولهذا قلنا لا يحل لها التزوج حتى تغسل ذلك الموضع
ولا يقطعها اي ابو يوسف الرجعة **بترك المضمض والقول الاستنشاق** اي ترك معتدة انقطع بها
 من الحيضة الثالثة اقل من عشرة ايام لان تركها كترك عضو كامل **وخالفه** اي قال محمد تنقطع احتياطاً
 لان غسلها في الغسل سنة عند بعض ولكن لا تتزوج آخر تركها احتياطاً **ولو علم بالطلاق بجماعها**
 اي لو قال ان جامعتك فانت طالق فجامعها **فلت فيه** ساعة ثم اتم جماعة **بجعله رجعي** اي قال ابو
 يوسف وقع بايلاجه الطلاق لان الجماع حصل به ولهذا يجزى به الغسل ويحل به المباشرة ثلثا للزوج الاول
 وباللث فيه صار مرجعا لان البقاء عليه كالابتداء **وقفها** اي محمد الرجعة **على المعاودة** اي الاخذ
 بعد الاخراج لان الادخال ودمرة وهو فعل واحد ولهذا لو كان بالشبهة لا يجزى باللث فيه
 اخر ولا حد اخر **ولو كان ثلثا** اي لو كان المعلق بالجماع ثلث تطلقات فلت فيه **يلزمه** اي
 ابو يوسف الزوج بالعقر به اي باللث لان الحرمة ثبتت بالادخال وباللث فيه صار وطيا
 للمباشرة فيجب عليه مهر المثل لكن الحد سقط عنه لشبهة اتحاد الفعل **وخالفه** اي قال محمد لا عقر
 عليه لان المجموع فعل واحد فلم يكن اللث فيه وطيا بعد الحرمة **وتنزل المطلقة الرجعية**
 لانها حلال لبعولها والزينة داع الى الرجعة المستحبة **ويستحب** للزوج اذا لم يقصد الرجعة ان لا
يدخل عليها الا باعلام لانه يساكنها وربما يقع نظره الى داخل فرجها بشهوة فيصير مرجعا
 فيطلقها ثانيا فتطول العدة عليها **واذا ابنت** اي جعل طلاقها بائنا **بمادون الثلث تزوجها** اي
في لعدة وبجدها بقا الكل فان زواله انما يكون بالطلقة الثالثة واما غير زوجها فلم يحل له ان تزوجها
 في لعدة لا شبهة بالنسب **اوشلت** اي اذا ابنت بثلث تطلقات **في الحرمة وتبين في الامة لم تحل له**
 اي للزوج الاول وطبها حتى تنكح زوجا غيره **ونكاحا صحيحا ويدخل بها** اي من الزوج الثاني
او بموت عنها اي قول الضمير في ابنت راجع الى الحرمة لا الى المنكوحة لان الحكم الذي ذكره انما يصح في الحرمة
 دون الامة ولفظ المنكوحة متناول للامة وقوله اوشلت معطوف على مادون لان تفكيره اذا ابنت
 احرة بثلث في الحرمة وهذا فاسد ولو قال المصنف اوشلت اوامة بتبين لكان اولى قيد بالنكاح
 الصحيح لان الوطى حرام في الفاسد لا يثبت به الحلال الاول وفي الاجناس لو اخرجت بان ثلثا دخل
 بها وكذا بها الاول فيه تحل له وان تكرت دخول الثاني واقربه الاول لا تحل اعلم ان دخول الثاني
 شرط التحليل عند الجمهور لشبوته باشارة الكتاب والحديث المشهور اما الكتاب فقوله تعالى
 فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره المراد به الطلقة الثالثة بالاجماع والنكاح المذكور
 فيه محمول على الوطى لانه حقيقة فيه وحمل الكلام على الافادة دون الاعادة لانه لو حمل على العقد
 وهو مستفاد من اطلاق اسم الزوج على الثاني يكون اعاده والاصل في الطلاق هو الافادة كذا

انما هو في الرجعة
 انما هو في الرجعة
 انما هو في الرجعة

في الهداية بنظر فيه بعض بان النكاح المنسوب الى المرأة لا يمكن ان يحل على الوطى لانها موطوءة
 لا واطية ويمكن اجواب عنه بان الموطوءة جعلت واطية مجازا وهذا اقرب لانه لو حمل على الوطى
 يكون في الكلام مجازا واعمال للفظ النكاح والزوج على الحقيقة ولو حمل على العقد لكان فيه
 مجازا ان مجاز في لفظ النكاح ومجاز في الزوج الاول والاولى واما الحديث المشهور فما روى ابن
 عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا طلق الرجل امراته ثلثا فزوجت بزوج اخر لم يحل الاول
 حتى تدوق من عسيلته ويدوق من عسيلتها وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم فسّر
 العسيلة بالجماع فان حمل النكاح في الامة على العقد يجوز زيادة الدخول على الكتاب بهذا
 الحديث لانه مشهور **وتحلل وطى المراهق** وهو من قرب من البلوغ وتحرك لته واشتهى وكذا
 وطى الخصى لوجود الوطى في نكاح صحيح قيد بالمرأه لانه عليه السلام شرط اللذة من الطرفين
 وفي فتاوى الوبري الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع لو اوطى ذكره بمساعدة يده لا تحلها
 والمرأة المفضاة بعد الدخول انما تحل الاول اذا حبلت ليعلم ان الوقاع وجد في قبلها **لاوطى**
المولى لان وطى المولى امته بعد طلاقها لا يحلها لزوجها لان المولى ليس بمنكوح وهو الشرط بالنسبة
 القناوى الامة المنكوحة اذا حرمت حرمة غليظة لا يحل للزوج وطبها حتى تزوج زوجا غيره وان
 اشتراها **واذا شرط** اي الزوج الثاني والمرأة التحليل بالقول **فالنكاح مكروه ومحل** عند
 ابن حنيفة يعني عنده الشرطان جازان حتى اذا لم يطلقها بعد ما جامعها بجبر عليه ولو لم يشترط القول
 فصاحت الاول اتفاقا والصحيح قوله من الحقايق **له** قوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل
 له وهذا يقتضي صحة النكاح والحل الاول والكرهية قبل انما لعنه النبي عليه السلام لان فيه اعادة
 النفس في الوطى لغرض الغير وهذا للجمية ولهذا قال النبي عليه السلام هو النيسر المستعار للعن وانما
 كان مستعارا اذا سبق التماس من الزوج الاول وهو محمل الحديث واما من طلب الحل من طريقه فلا
 يستوجب اللعن وكذا الزوج الثاني لا يستحق اللعن اذا كان قصده الاصلاح بل يكون ما جورا فيه وفي
 النهاية لو خافت المرأة ان لا يطلقها المحلل فتقول زوجك نفسي على ان امرى بيدى اطلق نفسي كما يريد
 فيقول له لعل قبلت جاز النكاح وصار الامر بيدها كذا ذكره الامام القمي تاشي **وتحكم ابو يوسف**
 اي يفسد النكاح المشر وطفيه التحليل لان هذا في شرط التوقيت فيكون في معنى المنع فيه **وتحكم بالصحة**
 اي بحل صحة النكاح **ونفي الجمل** لانه استعمل ما هو موخر شرعا فبقا بقبحه كالموارة
 القائل موثره **ويهدم الثاني مادون الثلث** يعني اذا طلقها وهي حرة طلقه او طلقته واحدة
 وهي امه فزوجت باخر وتبينت منه وعادت الى الاول يهدم الزوج الثاني لطلقه والطلقتين
 وتعود اليه بثلث تطلقات حتى لا حرم عليه الا بثلث تطلقات عند ابن حنيفة واي يوسف **كما**
يهدم اي كما ان المباشرة بثلث اذا تزوجت باخر يهدم الزوج الثاني ثلثا طلقا لها واذا تزوجها
 الاول بملكها بثلث تطلقات اتفاقا **وحكم بعودها ما بقي من طلقاتها** اي قال محمد الحرة اذا كانت مطلقه
 بواحدة تعود بعد الثاني الى الاول بطلقتين وان كانت مطلقه بتبين تعود بواحدة لان الزوج الثاني
 غاية للحرمة الثانية بقوله تعالى ولا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره لم تثبت تلك الحرمة بالطلقة
 والطلقتين فكيف يرفعها الثاني فلا يكون الزوج الثاني غاية لها لان غاية الحرمة قبل وجودها محال
 فيملك الاول ما بقي من الطلاقات كما لو تزوجها قبل الزوج الثاني ولها ان النبي عليه السلام سمي الزوج

والاول

علي الزوج

الثاني مجللا في قوله عليه السلام لعن الله المحال وهو من ثبت الحل والزوج الثاني يكون مثلهما
جديد قبل الثلاث كما يشتهر بعد الثلاث فان قيل الحل بعد الطلقة والطلاق ثابت فكيف يشتهر الثاني
قلنا الحل ان لم يقبل اثبات اصل الحل فهو قابل لا ثبات وصحة وهو التكميل في الحال انه كان
ناقضا بالطلقة والطلاق وكلمة حق هنا ليست للغاية حقيقة لان المنهي متقرر في نفسه عند الغاية
والحرمة هنا لم تنقر بالزوج الثاني بل ارتفعت فعلم انه رافع وجاعل للمطلقة ثلثا كما في المطلق
وصارت اجنبية فجاز ان يجعل للمطلقة **واذا طلقها ثلثا فادعت انقضا العدة منه** اي من الاول
ومن المحلل مع احتمال المدة وسياتي بيانها في فصل العدة ان شاء الله **وعليه ظنه** اي وطى الاول
بصدقها جاز نكاحها لان النكاح ان كان من المعاملات فخير الواحد فيها مقبول كما في الوكالات
والاذن في التجارات وان كان امراديا لتعلق الحل به فخير مقبول كما لو اخبرت بطهارة شئ ولو انكرت
دخول الثاني بعد اقرارها به لا تصدق ولو اقرت بتحللها به ثم انكرت دخول الثاني ان كانت عالمة بشروط
الحل الاول لم تصدق ولا افتصدق **فصل** في الايلا وهو اليمين على ترك وطى المنكحة والفاقة
المرجحة والله لا اجامعك ولا نكثك وبعض الكنايات منها كالقربان والوطى والمباضعة والاقتضاض
في البكر والاغتسال منها جرى مجرى الصرخة وغير هذه المذكورات كالاصابة والاثبات والمضاجعة
والغشيان والدنو والمس وعدم البتونة معها في فراش لا يكون الزوج بها موليا الا بالنية **اذا قال**
والله اولا اقرتك ربعة اشهر كان موليا لقوله تعالى للذين يولون من نسايمه ثوبوا ربعة اشهر
الاية فان قرنها في المدة المذكورة **حيث وكفر وسقط الايلا** لان اليمين ارتفعت بالحنث **والا**
اي ان لم يقربها بانت بتطبيقه عند مضي المدة وهي ربعة اشهر **ولا تنقذ** اي الطلاق في الايلا **على**
تفريق الحاكم وقال الشافعي لا تبين مضي المدة فيامر الحاكم بشرحها فان اقرت بها كافي العين لان الله تعالى
قال في حق المولين وان عزموا الطلاق الاية ولو كان واقعا بمضي المدة لم يتصور العزم عليه ولنا ما روي
انه عليه السلام قال عزم الطلاق للمولى مضي ربعة اشهر وانما اضعف الى الزوج لكونه سببا فلا
يحتاج الى قضا القاضي ومعنى الاية ان عزموا ان يصير الايلا طلاقا فان الله سمع عليم بالعزم ومطاع
مروي عن عثمان وعلي في العين ليس نظام فناسب للزوجة ان تطلب الوطى من الزوج حكما بعد وطى
ايها فكيف يكون المولى ظاهرا يمنع ما لم يستحق عليه قلت ان لم يكن مستحقا عليه حكما فالوطى مستحق
عليه ديانته **فان فيك بمينه بالعدة** اي حلف على ربعة اشهر **سقطت** بمينه مضي وقتها **وان ابدته** اي
لم يقيد حلفه بعدة لقوله والله لا اقرتك فبانت امراته بمضي المدة **فترجها عاد الايلا بتزوجها**
فان اليمين المطلقة لا تحل الا بالحنث ولم يوجد فبقيت كما كانت قيد بقوله بتزوجها احترازا عما ذكر في
التحفة والبدائع والمحيط من انها بعد بينوتها بمضي المدة اذا مضت عليها ربعة اشهر اخرى وهي
في العدة وقعت بلا تزوج كما اذا ابانت بتخيير الطلاق ثم مضت مدة الايلا وهي في العدة تقع اخرى
والاصح اذكري في المتزلان وقوع الطلاق جزا الظلم وليس للمبانة حق في الجماع فلا يكون ظاهرا عاد
مالوا بانها بتخيير الطلاق لان الايلا بمنزلة التعليق بمضي المدة والمعلق لا يبطل بتخيير ماذون الطلاق
فان فيها فعليه الكفارة **والا** اي ان لم يقربها بانت **باخرى** لانه بالتزوج ثبت حقها في الجماع فتعفى الظلم
فيعوق بوقوع الطلاق بمضي المدة المعهودة اعلم ان مدة هذا الايلا معتبرة من وقت التزوج ان كان
تزوجها بعد العدة ومعتبرة من الطلاق الاول ان كان تزوجها في العدة كذا في الغايه **فان تزوجها**

شهر كذا

والا يلا
الوطى
في الجماع
لأنه لو كان
الوطى مستحقا
عليه لم يكن
مستحقا عليه
فلا يحتاج
الى قضا القاضي

ثالثه **عادل الايلا ثالثا** فان قرنها بكفر وان لم يقربها تبين مضي المدة لما قلنا **وان عادت** الى زوجها
الاول بعد **زوج اخر فوطئها كفر** لبقاء اليمين فيه تفصيل ان كان الحلف بغير طلاقها بقي وان كان
بطلاقها بان قال ان قرنتك فانت طالق ثلثا لا يبقى لان التعليق يبطل التعليق كذا قاله صدر الشريعة
وابطلنا ايلا يعني اذا تزوجها بعد زوج اخر لم يقع بذلك الايلا طلاق وقال في رجوعه الايلا لان
اليمين باقية فيصير ظاهرا بمنع حقها فيثبت حكمه ولنا ان تقدير هذا الايلا كما مضت ربعة اشهر ولم
اقرت بها فانت باين فلم تنق اليمين في حق الطلاق لان صحة التعليق باعتبار الطلقات المملوكة ولا استوفيت
ونقبت اليمين في حق الكفارة لانها غير موقوفة على الملك حتى لو قال الاجنبية والله لا اقرتك فترجها
لا يكون ايلا ولو قرنها بيمين الكفارة **وابلا الذي بالله** كاي قال لامرته والله لا اقرتك ربعة اشهر **منعقد**
عند ابي حنيفة في حق الطلاق دون الكفارة حتى لو تركها ربعة اشهر بانت بالايلا ولو قرنها بيمين الكفارة
وقالا لا يكون ايلا قيد بقوله بالله لانه لو اى بالطلاق كان قال ان قرنتك فترجها طالق او بالعتاق بيمين الكفارة
وان اى بصوم او صدقة لا يكون ايلا اتفاقا لانه ليس من اهل القرب لهما ان المولى من لا يمكن قران امراته
الابشي يلزمه والدمي يمكن قرانها من غير لزوم كفارة فلا يكون موليا وله ان المعتبر في الايلا لزوم
الحنث الا ان الكفارة لا تلزمه لانها رافعة او سائر ذنب الحنث والدمي ليس باهل لذلك مادام على كونه
وان حلف بطلاق او عتاق او حج او صدقة او صوم كان موليا لان هذه الاجزئية مانعة من الوطى فصار في
عبدى فلان حر او على حج او صدقة او صوم **كان موليا** لان هذه الاجزئية مانعة من الوطى فصار في
معنى اليمين بالله ذكر الصوم مطلقا لانه لو قيد بان قال على صوم هذا الشهر لم يكن موليا لان اليمين تسقط
مضي الشهر وبمكته القربان من غير لزوم شئ **او بصلوة** اي لو قال ان قرنتك فعلى صلوة **لم يجعله ابو يوسف**
موليا لانها مما لا يحلف بها عادة فصار كما لو قال فعلى صلوة الكفارة **وخالفه** اي قال محمد يصير موليا
لان الصلوة مما تلزم بالندرك الصوم والصدقة **وان قرنتك فكل عبد ساء ملكه حر او والله لا**
اقرتك حتى اعتق اى هذا العبد او اطلق هذه اي هذه امره **لم يجعله ابو يوسف موليا** في المسلمين
قيد بقوله ساء ملكه لانه لو قال ما اشتريته لا يكون موليا اتفاقا من كحقيق له ان قرانها يمكن في المسئلة الاولى
بان لا يملك عبدا وفي الثانية بان يحقق عبده او يطلق امراته فينقربها من غير حنث يلزمه فصار كما اذا
قال لا اقرتك حتى يموت فلان ولهما في المسئلة الاولى ان المولى يحتل ان يملك عبدا بلا اختياره بان مات
مورثه فترك عبدا فيلزمه من قرانها عتقه فيكون موليا وفي الثانية اذا قرنها قبل الغاية لزمته الكفارة
وان اعتق عبده لاجل قرانها اذ لم يمكن بدونه صار كانه لزم بقرانها ضرر وهو الغايه وهو مضاف الى اليمين
فيكون موليا بخلاف قوله حتى يموت فلا ان لا يقدّر وجود الغايه لا يلزمه ضرر ولو مات ذلك العبد
سقط الايلا اتفاقا ولو باعه ثم اشتراه عاد الايلا من وقت الشراء ان لم يكن جامع بعد البيع قبل الشراء **او حتى اموت**
اي لو قال حتى اموت شعبان وهو اى والحال ان حلفه كان **في رجب فهو غير مؤل** عند ابي حنيفة لان الغايه
صوم كل شعبان فان ترك صوم كله او صوم يوم منه فانت الغايه وقرانها قبل مضي المدة يرفع اليمين فلا
يكون ايلا لا مكان قرانها في المدة بل لزوم شئ ولو قرنها قبل الغايه بحنث **وخالفه** اي قال ابو يوسف
يكون موليا **ان فاته صومه** اي صوم شعبان لانه قبل فوته كان تحتل ان يصومه وتوجد الغايه ويكون ايلا
في مينه موبد لان من امله ان اليمين تتعقد وان لم يتصور المحلوف عليه كذا ذهب اليه الى ان بشرع الكفر
موقفا فصب ماء **وجعله** اي محمد ذلك الحالف **موليا في الحال واسقطه بصومه** اي محمد الايلا بصوم شعبان

الكان
على تبيين
والدمي
والزيمي
والا فصح
في الدعوى
الحنث
نحوه
مستحقا
عليه
او اراه
او اراه
او اراه

والله لا اقرتك

فاذا كانت الغايه صوم

وقالت ان صبيته صغار ان ضمته اليه ضاعوا وان ضمته الي جاعوا وشككت الى الله تعالى وقالت اللهم
انزل على لسان نبيك فغشي رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي فنزلت فيها قد سمع الله قول التي
تجادلك في زوجها الى اخر الاية وفي قوله تعالى من نساها اشارة الى ان الامة لاظهارها **فان قدم**
قبله اي على الجماع قبل التكفير **استغفر الله تعالى** ولا شيء عليه غير الكفارة لما روى انه عليه السلام قال
لرجل واقع امراته وقد ظاهر منها استغفر الله ولا تغد حتى تكفر ولو كان عليه شيء اخر لبيده عليه السلام
عليه لثبوت الحاجة الى البيان **ولا تغد حتى تكفر** اي الظاهر **من ذي** وقال الشافعي يعتبر ظهارا ويلزمه التكفير
بالمال لانه يملك طلاقا فيملك ظهارا ولنا ان الكفارة عبادة ولهذا احتج فيها الى النية والذم ليس
اهلا لها ونفس العود الموجب للكفارة وهو العود المذكور في قوله تعالى والذين يظهر من نساها
ثم يعودون لما قالوا **بالعزم** اي عزم المظاهر **على الوطئ** لا بالامتناع وقال الشافعي عوده ان يسكنها
حتى لو طلقها عقيبا لظاهره لا فصل لا كفارة عليه لان موجب هذا التشبيه ان لا يسكنها نكاحا فاذا امسكتها
فقد نقص ظهارها يقال عاد له اي نقصه ولنا ان موجب الظهار هو الامتناع عن الوطئ ونقصه هو العزم
عليه فحكي قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا يعودون لتحليل ما حرموا على حد المضاف **وان قال** لانه
انت على مثل امي فهذا كناية يسأل فيها عن النية **فان نوى الكراهة** اي قال اردت انفا مكروه عندي كما هي **مصدق**
لانه محتمل كلامه **او الظهار** اي قال اردت الظهار **كان ظهارا** لانه لو شبهها بظهر الام كان ظهارا فاذا شبهها
بكلها كان ولي **او الطلاق** اي قال اردت الطلاق **فباينا** اي فقد كان طلاقا باينا لانه شبهها بالام في الحرمة
فصار كانه قال انت على حرام ونوى الطلاق **وان لم ينو طلاقا** لانه محتمل وجوبها فلا مرجح لبعضها **وجعله**
اي محمدا هذا التشبيه الكافي عن النية **ظهارا** لوجود التشبيه بالام فيه **منها او انت** اي قال انت حرام **كظهر**
اي نية الطلاق **او الايلا فهو ظهار** عند ابي حنيفة **وقال امانوي** اي ما نواه من الطلاق والايلا فهو
معتبر قيد بنية احدها لانه لو نوى الظهار او لم ينو شيئا فهو ظهار اتفاقا لهما ان قوله انت على حرام محتمل
الطلاق والايلا وقوله كظهر امي يؤكد لتلك الحرمة ولا يتغير به كلامه فيعتبر ما نواه كما لو قال انت على
حرام كما هي وله ان قوله كظهر امي محكم في الظهار لانه صريح فيه فيحمل المحتمل على المحكم فلا يعتبر فيه
غيره كما لم يعتبر في صريح الطلاق بخلاف قوله كما هي لانه ليس بصريح في الظهار **او انت** اي لو قال لسياسه انت
على كظهر امي كان مظاهرا منهن **واوجوبها اي الكفارة** **بعد دهن** وقال مالك يجب كفارة واحدة لانه
لو ظاهر منهن بكلمة واحدة كما لو قال والله لا اقر بكن ولنا ان الكفارة في الظهار لثبوت الحرمة وهي تثبت في
كل واحدة منهن فتعدد الكفارة بتعدد دهنها بخلاف الايلا لان الكفارة لثبوت حرمة اسم الله وهو ذكر مرة **ولو**
ظاهر ثم ارتدا واسما معا وهو اي لو ارتد الزوج **ثم اسلم** **وجرد نكاحه فهو باق** عند ابي حنيفة
وقال لا بطل ظهاره لان الكافر ليس من اهل الظهار وهو بالردة صار كافرا وكما لا ينقض الظهار بلا اهليته
لا يبقى بعد فوات اهليته وله ان الاهلية انما تعتبر عند انعقاد السبب ليعتبر موجبا وعند ادراك الكفارة
ليصح الاداء فيما بينهما ولهذا لو جرد ما ظاهر ثم افاق بغير ظهاره **ويكفر المظاهر بعقوبة سليمة**
عن العيب **كاملة الرق قبل المسيس** اي الجماع لقوله تعالى فتحرير رقبة من قبل ان يماسا واما وصف
السلامة بكمال الرق فمستفاد من اطلاق الرقبة لان المطلق منصرف الى الكمال ويستفاد منه جواز عتق
الصغير والكبير والذكر والانثى **ونجيز الكافر والمكاتب الذي لم يؤد شيئا** اي جاز اعانتهما للكفارة
عندنا وقال الشافعي لا يجوز قيد بقوله لم يؤد شيئا لانه لو ادى شيئا من بدل الكتابة لا يجوز عندنا ايضا

في الرقبة المشهورة لانه تجزى برعوض له في المسئلة الاولى ان الكفارة حق الله فلا يجوز صرفها الى غيره
ولهذا لا يجوز المرتد ولنا اطلاق قوله تعالى فتحرير رقبة واما عدم جواز المرتد فلا لانه مستحق القتل
حتى لو كانت مرتدة جاز والمصر في الكفارة ما لبيته دون اعتقاده وكونه عدا والله لا يمنع التقرب الى
الله ولهذا لا يندرج بالعتق خرج من عهده بعتق الكافر وله في المسئلة الثانية ان المكاتب مستحق
الحرية بحقه فلا يجوز اعاقته في الكفارة كالمدير وام الولد ولنا ان الرق في المكاتب قائم من كل وجه
ولهذا كان قابلا للعتق ونقصان الملك فيه يدا لا يوجب نقصا في رقبته كالمأذون في النكاح **ولا يجوز**
المدير وام الولد لانها حران من وجه ولهذا لا يجوز عودها الى الرق **ولا مقطوع اليدين** لفوات منفعة
البطش عنه **او ابها مبهما** لفوات قوة البطش عنه **او الرجلين** لفوات منفعة المشي عنه وفانت
جنس المنفعة كالحالك ذاتا ولهذا اوجب الشارع كمال دية النفس عند فوات جنس المنفعة **ولا**
المجنون المطبق اي لا يجوز اعتاق المستغرق بالجنون للكفارة لان الانتفاع بالاعضاء انما يكون بالغفل
ولا الاعمي ولو اختل المنفعة ولم تقطع كمن قطع احدى يديه او رجله او كان عورا او جنونا ووافق
اخرى جاز عتقه كالمجنون **ولا يجوز الاصم** لان اصل المنفعة قائم ولهذا اذ اصبح عليه سماع واما الاخرى
فلا يجوز لفوات جنس المنفعة **واجزنا الخصى والمحبوب ومقطوع الاذنين** وقاله لا يجوز لانهم
هاككون من وجه لفوات منفعة الايلاج والجمال **ولنا** ان هاتين المنفعتين زائدتان ولا ينقص الذات بقواتها كالحالك
كما لا ينقص لفوات الحجية والحاجب **ولو اشترى اباه** او ابنة **بنوى الكفارة** بشرايه **نجيز** وقال الشافعي لا
يجوز قيد بالشرا لانه لو دخل في ملكه بلا صنع كالميراث ونوى به الكفارة لا يجوز اتفاقا لانه ان النية اقررت
بشرط العتق وهو الشرا لا بالعلة وهي الاعتاق فلا يعتبر كما اذا قال العبد اشترى منك فانت حر
ثم اشتراه بنوى الكفارة لا يجوز ولنا ان شرا القريب موجب ملكه وملكه يوجب عتقه فيكون الشرا علة الملك
مع العتق لانها حد ثابه وكان المشتري معتقا كمن رى انسانا عدا فاصابه فمات جعل الرامي قاتلا لان
الرامي ادى الى نفوذه وهو ادى الى الموت والشرا فيما استشهد به شرط محض لا تأثير له في ايجاب الحرية فلماذا
لم يفد اقتران النية به حتى لو نوى الكفارة حين قال ان اشترى فانت حر اجزاه لا اقتران النية بالعلة **ولو**
اعتق موسر نصف عبد مشترك بينه وبين اخر للكفارة **وضمن الباقي** اي قيمة النصف الاخر لشريكه
فاعتقه اي الموسر النصف الباقي عن الكفارة **فهو غير مجزى** عند ابي حنيفة وقال لا يجزى به قيد بالموسر
اذ لو كان معسرا لا يجوز اتفاقا لهما ان الاعتاق لا يجزى فباعاقتاق الموسر بضيقه عتق كله فليزيمه ضمان
نصيب شريكه وكان معتقا لكل العبد عن الكفارة بلا عوض بخلاف ما لو كان معسرا لان السعاية تكون
واجبة على العبد في نصيب شريكه وكان اعتاقا بعوض وله ان الاعتاق متجرح فيمكن في النصف
الاخر وبالضمان ملكه تافضا فلا يجزى به عن الكفارة **او نصف عبده** اي لو كان كل العبد له فاعتق
نصفه عن الكفارة **ثم الباقي فهو جاز** عند ابي حنيفة **ان لم يتخلل بينهما** اي بين الاعنافين **وقاع**
قيد به لان الاعتاق متجرح عنده فلو وقع بينهما وقاع لم يوجد العتق قبل المسيس اعلم ان القياس كان
يقضي ان لا يجوز اعتاق النصف الاخر عن الكفارة عند ابي حنيفة لم تكن النقصان فيه باعتاق النصف
الاول لكن جوزه استحسانا لان هذا النصف حصل في ملكه من اثار العتق الاول للكفارة وهذا غير
مانع كما صرح شاة للنسخة فاصاب السكين عينها فذهبت جاز تقضيها بخلاف العبد المشترك لان
النصف الاخر ليس في ملكه فكان ذلك تنقيصا لا اعتاقا **ولجازاه مطلقا** اي تخلل بينهما وقاع او لا

اعتاقهم

نقصان

النقصان

لان الاعتناق غير متجزئ عندها فاعتناوا النصف اعتناق لكل فكان اعتناق الرقبة قبل المسبب **فان لم يجد** الى الظاهر
رقبة للاعتناق **صام شهرين متتابعين** بلا افطار يوم قبل المسبب اي بجماع في خلالها لقول تعالى **فلم يجد**
فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا فلو صام شهرين فقد رعى الاعتناق في اليوم الاخير قبل غروب الشمس
وجب عليه الاعتناق وصار تطوعا ثم ان صام شهرين بلا اهله اجزاه وان كانا قاصين والافلاحيين به الاستون يوما
كذا في المحيط ليس فيه **امام رمضان** اذ لو كان احدهما رمضان لم يوجد فتابع شهرين لانه صوم اخر غير مشروع فيه
ولا الايام الخمسة وهي يومي العيد وايام التشريق لان الصوم منهى عنه فيها **فان فرها** اي المظاهر امراته التي ظاهرها
في خلالها اي في اثنا الشهرين **ليلا عاما او نهارا** اراد به اليوم ليدخل فيه ما بين طلوع الفجر الى غيابه الشمس
ناسيا استائف عند اي حنيقة ومحمد **ولا يامر به** اي ابو يوسف المظاهر بالاستئناف فيد بقوله في خلالها
لانه لو جامعها في خلال الاطعام لا يستأنف اتفاقا لان النص في الاطعام مطلق وقيل **الليل** بالعيد والنهار
بالنسيان لانه لو وطئ ليلا ناسيا لا يستأنف اتفاقا ولو وطئ نهارا استأنف اتفاقا له ان الوطئ المذكور لا
يفسد الصوم فلا يمنع التتابع ولهما ان تقدر منهما على الوطئ بشرط بالنص فلا بد من اخلاصهما عن الوطئ **وان افطر**
فيها اي في الشهرين **مطلقا** اي بعذر كان او بعينه **استقبل** اي استأنف الصوم لان الشرط ان عدم الفطر
ولا تجزى العبد المظاهر عن امراته اذا وجب عليه التكفير **الا الصوم** لانه ليس بمالك المال **فان لم يستطع**
المظاهر الصوم **اطعم ستين مسكينا كالفطرة** يعني قدر الطعام يكون قدر الطعام يكون كقدر في صدقة الفطر
وهو نصف صاع من بر او صاع من تمر لان حاجة الفقير تدفع به **او قيمة ذلك** اي وتدفع قيمة الطعام كما في
صدقة الفطر **وان غدا م وعشام** اي اطعم مرة في الغداة ومرة في العشي **جاز** لان النص ورد في الكفارة بالطعام
وهو في الحقيقة التمكن من المطعم ولا بد من الشبع في كل مرة ومن الادام في خبز الشعير والذرة ليمكن
من الشبع والمعتبر فيه الشبع لا المقدار حتى لو لم يبلغ ما يشبعهم قدر طعام صدقة الفطر يجوز ولو كان
بعضهم شعبان قبل الاكل قبل يجوز لوجود الطعام وقيل لا يجوز لانعدام الاشباع انما جمع بين
التغذية والتعشية لانه لو غدا ستين مسكينا وعشا ستين غيرهم لم تجزه الا ان يعيد على احد الستين
غدا او عشا كذا في المحيط وفي الكافي ما ورد في النص بلفظ الطعام فالاباحة فيه كافية ككفارة الظهار
والافطار في رمضان واليمين وجز الصيد والفدية وما ورد فيه بلفظ الابتناء والاداء بشرط فيه
التملك كالركوة و صدقة الفطر والعشر والحق عن الادى في الاحرام **وان اطعم واحدا ستين**
يوما جاز لان المسكين الواحد في اليوم الثاني صار كسكين اخر لتجدد حاجته وكذا في سائر الايام **او**
اباحة الكل اي لو اباح المسكين الواحد كل الطعام **في يوم** بدفعة **اجزاء عن يومه** لان اطعام
ستين لم يوجد فيه حقيقة ولا حكما **او في التملك فيه** اي لو ملك كل الطعام مسكينا واحدا في يوم
بدفعات **قبل الجواز** لان حاجة الاكل اندفعت عن المسكين بالمرء الاول لكن بقيت له حوائج
كثير وبما التملك تندفع تلك الحوائج بخلاف ما لو اعطاه دفعة واحدة حيث لا يجوز ان يفترق
الفعل واجب عليه بالنص **وعدمه** اي قال بعض لا يجوز لان الغرض سد الحكة وعدم انسدت
لا يمكن سدها وفي المحيط هذا هو الصحيح **ولو فرها فيه** اي امراته التي ظاهرها في الاطعام
لم يستأنف لان النص لم يشترط في الاطعام ان يكون قبل المسبب **واوجبوا تفدعه** اي تقدم
الاطعام على المسبب وقال مالك لا يجب لما تقدم من ان النص مطلق في الاطعام ولما قوله
عليه السلام للذي مس امراته قبل الاطعام استغفر الله ولا تعد حتى تكفر **وان عتق رقبتين**

عن كثرتين للظهارين او صاعف عدد الايام والمساكين اي صام اربعة اشهر واطعم مائة
وعشرين مسكينا **جاز عنهما** اي عن الكفارين **من غير تعيين** احدى الرقبتين لاحدى الكفارين لان
الجنس متحد **او واحدة** اي عتق رقبة واحدة او صام شهرين واطعم ستين مسكينا عنهما اي عن الكفارين
تخير فيه اي في تعيينه عن احدهما لان التعيين لغو في متحد الجنس فبقي مطلق اليه فله ان يعينها
لايهما شاء **فصل في اللعان اذا قذف امراته بالزنا وها** اي الزوج والزوجة **من اهل الشهادة** اي
يكونا من مسلمين عاقلين بالغين غير محجورين في ذوق وما ذكر في الغاية يبطل هذا بلعان الاعمي فانه
ليس من اهل الاداء فيلزم لان الاعمي اهل للشهادة الا ان لا تقبل لانه لا يميز بين المشهود له والمشهود
عليه ولهذا ينقض النكاح بحضور **وهي من تحذ قاذفها** بان تكون عفيفة مصونة عما قد فهاه فان قيل
لم اعتبر هذا القيد في جانبها وكونه من تحذ قاذفها معتبر في جانبها ايضا حتى لو كان من تحذ قاذفها فلا لعان
بينهما قلنا لان اللعان في حقه قايمة مقام حد القذف بالنسبة اليها حتى لا تقبل شهادته عليها وتقبل
على غيرها فلا بد من احصائها حتى يقع القذف منه موجبا للحد ويقع اللعان خلفا عنه والزوج اذا كان
من تحذ قاذفها فقد قذف امراته وهي محصنة لم يكن موجبا لللعان لكنه موجب لما هو اصل اللعان وهو حد
القذف وكذا في النهاية وفي التبيين هذا خطأ فاحش لان من شرط اللعان ان يكونا من اهل الشهادة وكونه
من تحذ قاذفها لا يخل بهذا الشرط لان من تحذ قاذفها يكون زانيا وزناه فسق منه والفاسق اهل لها
ولهذا تجزى اللعان بين فاسقين وانما خصص هذا القيد لان من شرط اللعان ان تطالب المرأة بموجب
القذف وهو احد واذا لم تكن عفيفة ليس لها ان تطالب به فلا يتصور اللعان والشهادة ان قامت
مقام حد القذف في جانبها ومقام حد الزنا في جانبها بالنسبة اليه حتى لا تحذ بقذفها فيحد العتق فها
وكذلك لو قذفها مرارا يكفي لعان واحد كما لو قذفها بكنة او كلمات حيث
يلاعن كل واحدة منهم لان المقصود من اللعان التقريع وهو انما يحصل اذا لعن كل منهم والمقصود
في القذف دفع العار عن المقذوفين وهو انما يحصل بكذب واحد **وطالبته بموجبه** اي بموجب القذف
قيد به لانه حقها دفع العار فلا بد من طلبها **لاعن** وهو جوابا اذا **وجعله** اي لللعان **شهادات تؤك**
بالايمان **كالبالعكس** يعني عند الشا في اللعان ايمان موكد بالشهادات فيلاعن الالهي والعبد والمحدود
في قذف لكونهم من اهل اليمين له قوله عليه السلام في حق الملاعنة حين انت بالولد من الزنا
لولا الايمان سبقت لكان لي ولها شان عظيم اي لامرتهما بالرحم ولا الفاسق والاعمي من اهل اللعان
اتفاقا ولا شهادة لهما ولنا قوله تعالى والذين يرمون ازواجهن ولم يكن لهن شهدا الا انفسهم
فشهادة احدهم استثنى انفسهم من الشهادة فثبت انهم شهداء الاصل ان يكون المستثنى من جنس
المستثنى منه وقوله عليه السلام لولا ايمان لا يمنع كونه شهادة مقرونة بها والفاسق والاعمي
اهل للشهادة ولهذا ينقض النكاح لهما عندنا وعدم قبول شهادتهما في اكثر المواضع لهنه الفاسق
وعدم تمييز الاعمي وهذه الشهادة مشروعة في موضع التهمة ولذلك تجزى بين الاعمي وامراته
العميا والاعمي يفصل بين نفسه وامراته **فان امتنع** الزوج من اللعان **خمس حتى يلاعن او**
يكذب نفسه فيحل فكذب نفسه سقط اللعان فوجب الحد الذي هو موجب الاصل للقذف
وفي النهاية هذا اذا لم يطلقها ثم كذب نفسه لا حد عليه ايضا لان قذفه كان موجبا لللعان فلما
فان لتبوت اليمينونة بينهما فلا يجب الحد لان القذف الواحد لا يوجب الحدين واما اذا كذب نفسه

تفصيل
في
الحدود

بمنزلة امراته **وان قال زينة** خطا بالامراته **وهذا الحمل منه** اي من الزنا **تلاعن** الوجود القذف **وثبت**
اي نسب الحمل منه ولا ينفيه القاضي عندنا لما من زنا الحمل قبل الولادة محتمل وقال الشافعي ينفيه لما امرته عليه
السلام نفى الولد عن هلال **واذا نفى الولد عقيب الولادة او حال قبول النفقة واتباع الالة الولادة**
نفية لانها بين الحالتين كمال الولادة عرفا وفي النهاية اذا نفى بولد منكوحه فسكت يكون قبولا واذا نفى بولد منكوحه
فسكت يكون قبولا واذا نفى بولد الامه لا يكون قبولا لان نسب ولدها انما يثبت بالدعوة والسكون ليس بدعوة
ولا عن وينفي القاضي نسبة منه **او بعد** اي اذا نفاه بعد ما ذكر من الاوقات **لا عن وثبت نسبة والتقدير** اي
تقديمه الذي بعد العلم **يوم اوسبعه** ايام **روايتان** عن ابي حنيفة **وقال امدة النفاس** لانها كمال الولادة
لكنها اثر لها وله ان اثر الولادة يمتد الى سبعة يمتد الى سبعة لما روي انه عليه السلام عرق الحسن والحسين
في اليوم السابع هذا اذا كان الزوج حاضرا وان كان غائبا فمضى بلغة الخبر فعندة كوقت الولادة وعندهما ان بلغه
الخبر في مدة النفاس فذلك وان بلغه بعد فعند ابي يوسف له ان ينفيه الى سنتين لان مدة الرضاع
وهو اثر الولادة وعند محمد له ذلك الى اربعين يوما اعتبارا بامدة النفاس **واذا انت بولدين في بطن**
فاعترف بالثاني ونفى الاول **ثبتا** اي الاول والثاني اي نسبهما **وحد** اي الزوج لانه لما اقر بالثاني كذب
نفسه في نفى الاول فكانه قال انت زانية ثم قال انت عقيفة **او بالاول** اي اعترف بالولد الاول ونفى الثاني
ثبتا لانها ثومان خلقا من ما واحد وكان اعترافه باحدهما اعترافا بالآخر فجعل كأنه اقر بولد ثم نفاه
فلا يصح نفية بعد الاقرار **ولا عن** انما لم يجب الحد لانه لم يوجد الرجوع بعد القذف فانه اقر بالحقة او لم
قدفها بالنفي **ولومات بنته المنفية عن ولد** يعني اذا نفى نسب بنته وتلاعنا فماتت البنت وترك
ولدا **فادعاه** اي الاب ان ولد بنته **فنسبه** غير ثابت **ثابت** اي حنيفة وقال لا يثبت قيد موقعا لافها
لو كانت حية ثبت نسبها بدعوة ولدها اتفاقا وقيد بالبنت لان الولد المنفي لو كان ذكر افان ترك
ولدا ثبت نسب من المدعى وورث الاب منه اتفاقا لاجابة الولد الثاني الى ثبوت النسب فبقاؤه كبقا
الاول وقيد بقوله عن ولدا لومات لا عن ولد ثم ادعى نسبها لا يثبت ولا يرث منها لانها استنحت
بالموت عن النسب فيض حد القذف وفي رواية عنه الواحد لانه لو ادعى البنت المنفية حال حياتها
يثبت نسبها اتفاقا لهما ان دعوى البنت المنفية صحيحة فكذا يصح دعوى ولدها كما لو كان الولد
المنفي ذكرا وله ان لا تنساب الى الابا ونسب ولدا للبنت من ابية فاستنعت عن ان ثبت من جهة
ابا منه بخلاف دعوى المنفية لانها محتاجة الى النسب من المعلن بخلاف ما لو كان الولد المنفي ذكرا
لان الولد الثاني ينسب اليه لانه ابوه فيحتاج الى اثبات نسب كالأول فاشتركا في صحة الدعوى
فصل في العدة وهي ترض بمرأاة عند زوال النكاح المتأكد او شبهته **تعتد الحرة**
الحائض المدخول بها عن الطلاق او الفسخ بثلاثة قرو لقوله تعالى والمطلقات يتزين
بأنفسهن ثلثة قرو **وأولها** اي القرو المذكورة في الآية وهي جمع قرو بفتح القاف **الحائض** بكسر الحاء
وبفتح اليا جمع حيضة وانما قال **وأولها** ولم يقل ونفسها لان القرو لفظ مشترك بين الحيض والطمه
واما قول من يزوج من المشترك احد معاينه بغالب الرأي **لا بالاطهار** اي قال الشافعي هي مأولة بالاطهار
لقوله عليه السلام ان من السنة ان يطلقها في كل قرة تطيقه اي في كل طهر ولنا قوله عليه السلام
طلاق الامه ثنتان وعدتها حيضتان ولا خلاف ان عدة الامه نصف عدة الحرة ولما لم يتجزأ جعلت
عدتها حيضتين ولان القرو ينسب عن الجمع لغة يقال ما قرأت لنا قرة جنبنا في رحمها فالحائض على الحيض

دفع الشاة عند الولد

من بعد

الثاني

اول لان قية جمع دم **وان طلقت في الحيض لم تعتد** على صيغة المجمل اي لم يعتد بتلك الحيضة التي
وقع فيها الطلاق لان ما وجد منها قبل الطلاق لا تحسب من العدة فلا تحسب ما بقي لان الحيضة لا تجزئ
والصغيرة وهي معطوفة على الحرة **والايسة** وهي من الحيض في مدة خمس وخمسين سنة وهي رواية عن ابي حنيفة
وعن محمد في مدة سنتين والقوى على الاول وفي الفتاوى الصغرى لوفرات يوماد ما ثم انقطع الدم
حتى مضت سنة وطلقتها فعدها بالاشهر اما اذا راته ثلثة ايام ثم انقطع سنة او اكثر فعدها لا
تتقضى بالاشهر ما لم تبلغ حد الاياس وفي الحقايق يشترط للحكم بالاياس في هذه المدة ان ينقطع الدم عنها
مدة طويلة وهي ستة اشهر في الاصح ثم هل يشترط ان يكون انقطاع الدم ستة اشهر بعد مدة الاياس اصح
انه ليس بشرط حتى لو كان منقطعاً قبل مدة الاياس ثم راته بعدها يحكم بالايسها وتعتد ثلثة اشهر
هذه دقيقة تحفظ **بثلاثة اشهر** لقوله تعالى واللاء يبين من الحيض من شايبكم ان ارتبتم فعدهن
ثلثة اشهر **وامرأته الطهر** وهي من تجبض ويمتد طهرها بان تعتد **بالاقرء لا بثلاثة اشهر بعد**
نسعة اي قال مالك ترض بعد تسعة اشهر ثم تعتد بعدها بثلاثة اشهر وهي مدة المعتدة لظهور الحمل
اذا انقضت تيقنت براءة الرحم ثم تعتد ثلثة اشهر لصيرورتها في معنى من لا تجبض ولنا انها تباض
باستصحاب الحال فلا تعتد بالاشهر لان الاعتداد بها مختص بالصغيرة والايسة **والامه** اي تعتد الامه اذا
كانت من تجبض وكذا المدبرة وام الولد والمكاتبه لوجود الرق في الكل **حيضتين** لقوله عليه السلام
عدة الامه حيضتان **وامرأه الايسة بشهر ونصف لا ثلثة** اي قال مالك تعتد الامه الايسة بثلاثة
اشهر لاطلاق قوله تعالى واللاء يبين من الحيض الاية ولنا ان عدتها نصف عدة الحرة لما روي عن عمر
رضي الله عنه انه قال لو استنطعت لجعلت عدة الامه حيضة ونصفا الا ان الحيضة لا تنصف
لاختلافها قلة وكثرة فتتصف الاشهر **والحرة** اي تعتد الحرة **المتوفى عنها زوجها بأربعة اشهر**
وعشر لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا
اي عشرة ايام وعن الاوزاعي ان المقدرفيه عشر ليل لان حد فلنا من عشر تدل عليه فيجوز لها ان
تزوج في اليوم العاشر ولنا ان الليالي يدخل فيها ما باراها من الايام لقوله تعالى ثلثة ايام الارض اوقال
تعالى ثلث ليل سوبا والقضية واحدة تارة يعبر عنها بالايام وتارة بالليالي **والامه بالنصف** اي تعتد
الامه المتوفى عنها زوجها بشهرين وخمسة ايام وكذا المدبرة وام الولد والمكاتبه **والحامل مطلقا**
سواء كانت حرة او امه او متوفى عنها زوجها او مطلقة **بالوضع** اي بوضع حملها لعموم قوله تعالى وأولات
الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن وهذه الآية ناسخة لقوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية في حق
الحامل كذا روي عن ابن مسعود فيبقى الحمل على عومها **والفاسدة النكاح** اي تعتد المنكوحه
نكاحا فاسدا كالمنكوحه بغير شهود فانه فاسد اتفاقا بين علماءنا واما نكاح المحارم مع العلم بانها
حرام فاسد عندنا اي حنيفة خلا فالحمل كذا في اللغايه **والوطوءة** **بشبهة** وهي كالمنكوحه فاسدا
حتى يجبه المهر **بالحيض** اي ثلث حيض **في الفرقة والموت** اي اذا فارقت عن زوجها او مات
لان عدتها تعرف براءة الرحم لا لقضاء حق النكاح وهي تعرف بالحيض فان قيل فعلى هذا كان
ينبغي ان تكون حيضة كالاستبراء قلنا الحق الفاسد هنا بالصحيح في هذا الحكم كما الحق البيع
الفاسد بالصحيح في افادة الملك اذا قبض **واذا اعتدت الايسة بالشهور ثم رات الدم** اي
على عادتها الجارية كذا فسر صاحب الهدايه **استأنفتها** اي فعلها ان تعتد **بالحيض** لان الاعتداد

بلغت

من بعد

الطلاق

بالشهور خلف عن الاعتداد بالحيض وانما يصار اليه اذا استمر العجز عن الاصل وفي الايضاح هذا على الرواية
 التي لم يقدر حد الا باس واما اذا قدر كخمس وخمسين سنة فبلغته ثم رأت الدم لم يكن حيضا ولا تستأنف
 العدة هذا هو المختار وفي جمع النوازل اذا تزوجت الایسة بعد تمام اعتدادها بالاشهر فم رأت الدم
 فالاصح ان نكاحها جائز قضي القاضي بجواز او لم يقض فيكون عدتها في المستقبل بالحيض قيد بالایسة لا
 الصغيرة اذا حاضت بعد انقضاء عدتها بالاشهر لا تستأنف لانه لم يبين انها كانت من ذوات الاقلام ولا
 ما اذا حاضت في اثنا عدتها حيث تستأنف تخبر عن الجمع بين الاصل والبدل **او ايسر بعد حيض**
فبالاشهر لان الجمع بين الاصل والخلف غير جائز فان قيل قد جاز الجمع فيما اذا سبق المنصوص حدث
 في صلوته ولم يحد ماء يتم ونبي قلنا الخلفية بين الماء والتراب وبين الطهارة بين على اختلافهم لا بين
 الصلوتين **ولو اعتقت في العدة من طلاق رجعي امرها بعدة الحراير** اي اعتقت عدتها
 الى عدة الحراير لان النكاح قائم من كل وجه فلما اعتقت زاد الملك عليها فلم تنقض الا بثلث حيض كما
 لو اعتقت وطلقت وقال مالك لا تستقل لان اللازم عليها اتمام عدتها على وجه وجبت ولا تستقل لان العدة
 كما لا تبدل عدة الميتونة والمتوفى عنها زوجها وان كانت المعتقة في العدة **مبابة لمرأها بعد**
الحراير وقال الشافعي تعمد كالخوة لان حالها في العدة تغیر فتغير عدتها كما لو كانت رجعة ولما
انفاعتت بعد زوال الحمل فلا تغیر عدتها كما لو اعتقت بعد انقضاء العدة **واذا اعتقت امر الولد**
او مات زوجها ومولاها نامرهابثك حيض لا يواحدة اي قال الشافعي نعم بان تعمد بحیض
 واحدة لان هذه العدة لزوال ملك اليمين فاشبهت الاستبراء ولما ان ام الولد لها فرائض ضعفت
 فرائش المنكوحة وهذه عدة وجبت لزواله فصارت كعدة النكاح الحاق للقاصر بالكمال احتياطا
 هذا اذا لم تكن منكوحة او معتدة فان كانت لانكر ما العدة بموت المولى ولا باعق لعدم ظهور
 فرائش المولى معه **او مات زوجها ومولاها وجهل الترتيب** اي لم يعرف ايهما مات اولاً **وكتب**
ما بينهما اي لم يعرف مقدار ما بين الموتين من الايام **عدتها عدة الوفاة** عند ابي حنيفة **وقال**
يجمع بين العدين اي تعتد اربعة اشهر وعشر وتستكمل فيها ثلث حيض قيد بحالة الترتيب
 لان ما بين المدينتين كان اقل من شهرين وخمسة ايام تعتد اربعة اشهر وعشر اتفاقا لان المولى
 ان مات ولا اعتقت ولم يلزمها عدة لانها منكوحة الغير فاذا مات الزوج تعتد ولا تلزمها اربعة اشهر من موت
 مولاها لانها معتدة من نكاح ولزمها عدة الحرة في حال وعدة الامة في حال فتعتمد بالاشهر احتياطا
 وان كان ما بين الموتين شهرين وخمسة ايام تعتد اربعة اشهر وعشر وتستكمل فيها ثلث حيض
 اتفاقا لان المولى ان مات اولاً لم يلزمها عدته وبعد موت الزوج حرة الحرة ولو مات اولاً لم يلزمها عدة
 الامة ولم يلزمها بموت المولى بعد ان تعتد ثلث حيض فجمع بينهما احتياطا لهما ان العدة من المولى دار
 بين الوجوب والسقوط فتجب احتياطا وله ان الامر من اذا وجد ولم يعرف تاتتخما يجعل كالم
 وجدا معا كالحرة والعز في فاذا جعل موت المولى والزوج معا خرج جانب عدم الوجوب فلا تحسب
 العدة احتياطا لان الشئ لا يثبت بالشك كما لو اخبرت بموت زوجها والطلاق ولم يعلم تاريخه
 لا تجب العدة للطلاق **ولو مات صغير عن امراته الحامل امرها ابو يوسف بالشهور** اي
 بان تعتد اربعة اشهر وعشر **كما في الحوادث بعده** اي كما ان الحمل لو حدث بعد موت الزوج لغناه
 باربعة اشهر وعشر اتفاقا ليقينا ان الحمل ليس من الزوج في الصورتين وهذا تابع على تعميل المولى

هذا هو المختار في العدة
 ما اذا حاضت في اثنا عدتها
 ما اذا حاضت في اثنا عدتها
 ما اذا حاضت في اثنا عدتها

الموتين

هذا هو المختار في العدة
 ما اذا حاضت في اثنا عدتها
 ما اذا حاضت في اثنا عدتها
 ما اذا حاضت في اثنا عدتها

هذا هو المختار في العدة
 ما اذا حاضت في اثنا عدتها
 ما اذا حاضت في اثنا عدتها
 ما اذا حاضت في اثنا عدتها

هذا هو المختار في العدة
 ما اذا حاضت في اثنا عدتها
 ما اذا حاضت في اثنا عدتها
 ما اذا حاضت في اثنا عدتها

هذا هو المختار في العدة
 ما اذا حاضت في اثنا عدتها
 ما اذا حاضت في اثنا عدتها
 ما اذا حاضت في اثنا عدتها

ثم تحيض ثلثة وتطهر خمسة عشر ثم تحيض ثلثة فتكمل العدة و زاد خواهر زادة ثلث ساعة لاغتسال
وقال لان زمان الاغتسال من الحيض من جامع المحبوس له ان رويته هكذا نادرة فلا يبتنى عليه
الحكم الشرعي وانما يبتنى على الغالب فيعتبر اكثر مدة الحيض واقل مدة الطهر ليعتد لا فتكون ثلث
حيض شهر او الطهر بينهما شهر او لو كانت المدة بالحق لا تقضا امة تصدق عندهما في احد محضين يومين او ستة
ايام حيضتان وخمسة عشر يوما طهرا وعنده تصدق في اربعين لانه يجعل كانه طلقها في اول الطهر
فالطهر الى كل منها خمسة عشر يوما وحيضتان كل منهما خمسة ايام **ولو علق طلاقها بالولادة** فولدت
فطلقت ثم اقرت بانقضاء عدتها بالحيض **فاقلها اي اقل المدة الصالحة لتصدق فيها خمسة وعشرون**
يوما عند اي حنفية لان نفاسها يقدر خمسة وعشرين اذ لو كان اقل منه ثم ان كان بعد طهر
خمسة عشر يوما ثم الدم بعده في الاربعين كان كله نفاسا لان الطهر في الاربعين وان اكثر لا يقدر
عنده فيقدر الحيض في رواية الحسن عنه خمسة لانه وسط من اكثر المدة فيكون خمسة وعشرون نفاسا
وخمسة واربعون ثلثة اطهار وخمسة عشر ثلث حيض **والاية رويته عن اي حنفية** لان الحيض يقدر
بعشرة فزاد على المقدار الاول خمسة عشر فكان مائة **وبعدتها ابو يوسف في خمسة وستين** لان اكثر
الحيض عشرة والنفاس اكثر منه عادة فزيد عليه يوم وصار احد عشر وطهرها خمسة عشر ثلث مرات
يكون خمسة واربعين وحيضها ثلث مرات تسعة فيكون المجموع خمسة وستين **لا في اربعة وخمسين**
اي عند محمد لا يصدق فيها في اقل من هذه لان اقل النفاس لم يقدر بشئ فيقدر ساعة وطهرها خمسة
واربعون وحيضها تسعة **وترك الحرة والامة في عدة الوفاة عن نكاح صحيح الطبيب**
الزينة والكحل واللاهز لما صح انه عليه السلام نهى المعتدة عن الاكتحال والادهان والاختطاب
بالحناء الا لعذر مثل ان يكون بها حكة فتلبس الحرة كاجلها ولا تجدد ثوبا غير قيل هذا اذا كان الثوب
جديدا اما لو كان خليقا بحيث لا يقع به الزينة فلا بأس به قيد بالنكاح الصحيح احتراز عن الفاسد
لانه واجب الزوال فلا يتأسف على زواله ولا حداد عليها لاجله فان قيل كيف جاز التأسف على
زوال نعمة النكاح وقد قال الله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم قلنا المراد بالاساءة الفرح
ان يكون بصياح نقل ذلك عن ابن مسعود فان قيل لم لم تجب العدة على الامة اذا اشترها زوجها وقدر ذلك
نكاحا قلنا وجب الحداد عليها لكن لم يظهر في حق المولى محل وطبها له بالشرائح لواعتقها في هذه الحالة
ظهرت العدة **ونامزها اي بالاحداد وترك الطبيب والزينة المبسوطة اي المطلقة طلاقا باينا** وقال الشافعي
لا تؤمر به لانه وحشها بالابانة فلا يجب عليها اظهار التأسف من فرقة ولنا انها ممنوعة عن النكاح في
العدة فتمنع عن صفات داعية اليه ليلا يوهم انها ملتزمة بالزواج قيد بالمبسوطة لان الحداد واجب في
عدة الوفاة اتفاقا وغير واجب في الرجعية اتفاقا من الحنابلة **ولا نوجب** اي الاحداد على صغيره **والاية**
وقال الشافعي يجب عليها الحداد لعموم الحديث السابق ولنا ان الحداد حق الشرع وهما ليسا من اهل
الخطاب **والاحداد على ام الولد** اذا اعتقها مولاها لان الحداد لا يظهر التأسف على نعمة النكاح
ولم يكن لها نكاح **ولا تحط بالمعتدة اي لا تطلب للنكاح ولا بأس بالتعريض** وهو ان يذكر شيئا ويريد به
شيئا لم يذكره كقوله ان لي فيك رغبة وقوله اني اريد ان تزوج صالحة وانت صالحة وكحومها لقوله تعالى
ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وفي التبيين هذا اذا كانت معتدة عن وفاة وان كانت
معتدة عن طلاق لا يجوز التعريض اما في الرجعي فلان الزوجية قائمة واما في المبسوطة فلا يجوز التعريض

يورث العدة بينهما وبين الزوج وكذا يدينه وبين الخاطب **ولا تخرج المطلقة الرجعية واليتيم**
اضلا اي في الليل والنهار لان النفقة دارة عليها فلا ضرورة لها الى الخروج حتى لو اختلعت على
ان لا نفقة لها تخرج نهارا لمعاشها وقيل لا تخرج وهو الاصح لانها هي التي استقطت حقها فلا يبطل ما وجب
عليها من عدم الخروج هذا في الحرة واما في الامة فتخرج لرعايته حق المولى في الخدمة الا ان يبوى
لها منزلا فيتركها مستحدا معها ولو كانت المبانة كتابية فلها الخروج لانها غير مأمورة بالشرائح الا ان
للزوج ان يمنعها عن الخروج صيانة لما به **وتخرج المتوفى عنها نهارا وبعض الليل** اذ لا نفقة
لها فينبذ تحتاج الى الخروج **وتثبت في منزلها اي لا تكون في الليل كله في غير منزلها ولو باتت اقل من نصف**
الليل فلها ذلك لان البيوتنة عبارة عن الكون في مكان اكثر الليل **وتعتد في المنزل المضاف الى السكنى**
اي من جهة السكنى **حال وجوبها اي وجوب العدة بالموت والفرقة حتى لو طلقت في منزل اهلها فعملها**
ان تعود الى منزلها الذي كانت ساكنة فيه لقوله لا تخرج جوهر من بيوتهن واذا اعتدت في منزل زوجها
يجعل بينهما وبينه ستر حتى لا تقع الخلوة بالاجنبية وان كان فاستغنى عن خوف عليها منه فالاولى خروجه
لوجوب السكنى عليها فيه ولو كان الزوج غائبا وطلقها وكان يسكن باجرة اعطتها باذن القاضي وقصير
دينا على الزوج **فان خرجها المورثة من نصيبهم من الدار وضاق عنها اي عن سكنها نصيبها**
من دار الميت او خافت على مالها فيه **انتقلت** لان هذا الانتقال لغدر ولو اسكنوها في نصيبهم باجرة
وهي تقدر على اديها لا تنتقل وفي الكفاية تعيين الموضع الذي تنتقل اليه في الوفاة اليها وفي غيرها اليه
ولو مات في السفر في مصر وقد كان مع امراته او ابانها اي طلقها طلاقا باينا فيه **وبينها وبين كل**
من مصرها ومقصد هامة سفر فعلها ان تعتد في مصر عند اي حنفية **ولا تخرج محرم**
حتى تدرع من عدتها واجازاه قبله اي الخروج قبل الفراغ قيد بالسفر اذ لو مات في الحضر لا تخرج اتفاقا
وقيد بالمصر لانه لو مات في مفازة او طلقت فيها فهي بالخيار ان شئت رجعت الى مصرها وان شئت مضت
الى مقصد هامة سوا مصر محرم او لا اتفاقا لخوف الهلاك والقرينة التي تقدر على المقام فيها كالمصر في الحكم قيد بقوله
او ابانها لانه لو طلقها رجعيها فهي لا تقارن زوجها اما اذا طلقها رجعيها في منزلها فليس له ان يسافر بها قبل
الرجعة من الحنابلة وقيد بان يكون بينها وبين مقصد هامة سفر وكذا يدينه وبين منزلها لان كلا
منها لو كان دون مدة السفر تخرج الى ايهما شئت اتفاقا او كان احدهما مدة السفر والاخر دونها تخرج
الى الذي دونها اتفاقا وقيد بالمحرم لانه لو انعدم لا تخرج اتفاقا لهما ان المحرم عليها انشا السفر في العدة
وهذا ليس بانشالان الطلاق وقع عليها وهي مسافرة فيجوز مع المحرم **ولكنه ان تاثير العدة في المنع عن**
الخروج اقوى من تاثير عدم المحرم الا يرى ان العدة تمنع مطلقا الخروج وان قل وعدم المحرم تمنع السفر فقط
وعدم المحرم اذا كان مانعا من السفر فالعدة اولى وانما رخص ما دون السفر لانه ليس بانشا الخروج بل هو
بفاعلى الخروج الاول وهي هنا منسوبة باعتبار انه سفر فيجوز الخروج **فصل في ثبوت النسب** **ويقدّر**
اقل الحمل ستة اشهر لقوله تعالى وحمله وفضاله ثلثون شهرا وقوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن
حولين كاملين **ويقدّر اكثر اي اكثر مدة الحمل ستينين لا اربعين** اي قال الشافعي وهو اربع سنين لان
الضحاك ولدته امه لاربعة سنين بعدما نبتت ثنابا وهو يضحك ولنا قول عائشة رضي الله عنها لا يثبت الولد
في رحم امه اكثر من ستين ولود ورمغل ومثله لا يعرف الاسماع **واذا اقرت بانقضاء العدة** اية معتدة
كانت **ثم جات بولد لاقل من ستة اشهر** من وقت الافراز **ثبت نسبه** لظهور كذبها حيث اقرت بالانقضاء

زوجها

حق فلا نفقة لها كذا في الدخيرة والكافي والفتوى على ظاهر الرواية **علي قدر حاله** لقوله تعالى
لينفق ذو سعة من سعته فلو كان الزوج معسرا والمرأة موسرة فعليه نفقة الاعسار لانه هو المخاطب
باداء ما في وسعه وهو مختار الكرخي في ظاهر الرواية **وقيل حالهما** اي يجب على قدر حالهما في اليسار
والاعسار **وبه يفتي** وهو مختار الخصاص والمذكور في الهداية وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا
فلها نفقة الوسط وهو ان يكون فوق نفقة الاعسار ودون نفقة اليسار **وتقدر بالكفاية** يعني
النفقة واجبة بقدر كفايتها لقوله عليه السلام **لا مراة** اي سفيان خذي من مال ابي سفيان بقدر
كفايتك وولدتك بالمعروف بلا اسراف ولا تقير في الحديث اشارة الى ان النفقة غير مقدرة لان الكفاية
تختلف بحسب الزمان والطباع والرخص والغلا فلا معنى لتقدير الشافعي من انهما على الموسر مدان
وعلى المعسر مدد وعلى المتوسط مد ونصف **ويقبل قوله في اعساره عنها** اي عن النفقة لانه منكر
وتسرع بينهما على بسارة لانها مدعيه **ويوجب** ابو يوسف نفقة **خادم مبن على الموسر** لزوجته
ليقوم احدهما بامر داخل البيت والاخر خارجا وعن ابو يوسف اذا كانت فاقية بنت فابن وقتل زوجها
مع خدم كثيرة استحققت نفقة الخدم كلها **واكتفاء بواحد** اذا الواحد يقوم بالامر من الزيادة للزينة
حتى ان الزوج لو اقام بنفسه خدمتها لم يلزمه نفقة الخادم قيد بالموسر لانه لو كان معسرا لا يجب عليه
نفقة خادما في رواية عن ابي حنيفة وفي الدخيرة هذا اذا كان لها خادم وان لم يكن لا يفرض على الزوج
نفقة الخادم وهذا اذا كان الخادم مملوكا لها وان كان مملوكا لغيرها او خيرا فقبل يجب عليه وقيل لا وفي
المحيط لو امتنع خادمها عن الخدمة لا يجب على الزوج نفقة لانها انما تجب بازا الخدمة وفي نواز الى البيت كانت
المرأة تقدر على الخدمة بنفسها تجبر عليها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل خدمة داخل
البيت على المرأة وكذا قضى بين علي وفاطمة **وان شرب** عن بيت زوجها فلا نفقة حتى يعول اليه لان النفقة جزا
الاحتباس في بيته فلا تستحقها بدونه واما اذا شرب عن التملين في بيت زوجها لا تسقط نفقتها لانه فلا
على وطبها كرها **ولا نفقة للصغير** التي لا يوطأ مثلها وان كانت في منزلها لان المانع من جهتها فان قيل كان
ينبغي ان لا تجب النفقة للزوجة الرقا والقرا مع انها واجبة قلنا الرقا يقدر على جماعها فيما دون الفرج
من التخييد وغيره وكان الاحتباس لنفقة مطلوبة من النكاح فتجب النفقة كذا في الدخيرة **وتجب النفقة**
للكبيرة في مال الصغير لان التسليم وجد من جهتها والعجز قائم من جهته فصار كالعين **ولا نفقة**
للمتوفى عنها اي المعتدة عن الوفا لان ملكه انقطع عن تركته ولا يمكن ايجاب النفقة في ملك الوارث **وجها**
للبيان في العدة كالرجعية اي كما وجبت النفقة للمطلقة الرجعية اتقا وفي الدخيرة اذا خرجت
من بيت العدة تسقط نفقتها فاذا عادت اليه عادت النفقة وقال الشافعي لا نفقة للميتة لما روي عن فاطمة
بنت قيس انها قالت طلقني زوجي ثلثا فلم يفرض لي رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكني اقول انما الله
لنا ليس على الاطلاق لانها اذا كانت حاملا فلها النفقة عند لقوله تعالى وان كن اولات حمل فانتقوا اعلمن
حتى يضعن حملهن هكذا ذكر في كتبه من نقل قوله اخر عنه فلو قال ونوجبها للبيان في العدة كالرجعية لانه
الحامل فقط ولنا ما روي عن رضي الله عنه قال المطلقة الثلث النفقة والسكنى مادامت في العدة وما رواه ربه
عمر وجابر وعائشة رضي الله عنهم **واذا تزوج عبد حرة** باذن مولاه **تعلقت النفقة برقبته** فيباع
فيها مرة بعد اخرى لان النفقة تتجدد وجودها فتكون في حكم دين حادث فلو مات سقطت لفوات محل
الاستيفاء وقيل ان قتل العبد تجب النفقة في قيمته والصحيح انها تسقط بالموت والنفقة صلة تبطل

لها انما لا نفقة لها لانها تملك
الزينة في الاستيفاء

انه عليه السلام

بالموت قيل القبيض كذا قاله القذوري **او خراى** اي اذا تزوج حُرامة فان بواها مولاها منزله
اي ان خلى بينها وبينه في منزل ولا يستخدمها **وجبت** النفقة على الزوج حتى لو استخدمها المولى
بعد النبوة سقطت النفقة اعلم ان قيد الحرة اتقا في لان العبد والمكاتب والمدبر كلهم في هذا الحكم
والمدبر وام الولد كالا مة كذا في المحيط **والافلا** اي ان لم يبوها فلا نفقة لها **وان بواها بعد الطلاق**
منه الوجب اي وجوب النفقة وقال زفر لها نفقة العدة لانها صارت محبوسة لحقة فتستحق
النفقة ولنا انما لم تستحقها عند الطلاق فلا تستحقها بالاحتباس بعده **وتسقط** النفقة عن الزوج
بكل فرقة جات منها اي من المرأة **معصية كالردة** قيد بالسقوط بالنفقة لان السكنى واجبة لها باى
فرقة كانت لان القرار في البيت لا يسقط عنها بالمعصية حتى لو خالها على ان لا سكنى عليه ولا نفقة تسقط
النفقة دون السكنى لانه حق الشرع كذا في المحيط وقيد بقوله منها لان الفرقة بمعصية لو صدرت من قبل الزوج
فلها النفقة ان كانت مدخولا بها وقيد بالمعصية لان الفرقة لو حصلت بدونها كخيار العتق والبلوغ
والنقير بعد الكفاية لا يسقط به نفقتها لانها حبست نفسها بحق فصارت كما لو حبست بعد استيفاء
المهر **ولو بعد الطلاق** اي لو كان رتداها بعد كونها مطلقة ثلثا سقطت نفقتها ايضا اعلم ان سقوطها
ليس لعين الردة بل لانها تخرج من بيته للحبس حتى لو لم تخرج فلها النفقة ثم لو اسلمت المعتدة المرتدة
بعد ما حبست تعود النفقة ولو اسلمت المنكوحة بعد ما حبست لا تعود والفرق ان الفرقة في المنكوحة
وقعت من قبلها وفي المعتدة لم تقع من قبلها بل وقعت بالطلاق لكن النفقة سقطت بالحبس واذا
زال المانع عادت **وتقتيل ابن الزوج في الملك** يعني لو كانت معتدة عن الطلاق وقبلت ابن زوجها فلا
نفقة لها قوله في الملك يعني ان هذا الحكم في المعتدة عن رجعي لان ملك النكاح باق والفرقة من قبلها
ولهذا لو قبلها ابن الزوج مكرهة تقع الفرقة ولا تسقط النفقة ولو كانت معتدة عن رايين فقبلت
ابن زوجها فلها النفقة لان الفرقة وقعت بالطلاق ولا تأثير لغيرها فيها وفي المتن والحادثة لو قبلها
وقال لم يكن ذلك عن شهوة صدق لان يكون مع انتشار الالة وفي الامالى لو قبلت ابن زوجها وقالت
كانت عن شهوة ان كذا بها الزوج لا يفرض **وتجب** اي تسقط النفقة اذا حبست في حين كان عليها لان الاحتباس
وقع من جهتها وهي ما طلتها دليتها **وباخذ غاصب** اي اذا اخذها غاصب فذهب بها **كرها** تسقط
نفقتها لان فوت الاحتباس لم يكن من جهته ليجعل الاحتباس ايقا حكما وان لم يفت من جهتها ايضا **وجها**
محرم لزوج مسقط اي اذا حجت مع محرما ولم يكن زوجها معها فلا نفقة لها عند ابي حنيفة **وخالفه**
اي قال ابو يوسف لها نفقة الحضر دون السفر وفي الدخيرة هذا اذا حجت بعد تسليم نفسها لانها
لو حجت قبله فلا نفقة لها اتقا لا في يوسف انها مشغولة باداء الفرض فلا تكون ناشرة وله ان احتباسها
عليه فات من جهتها فتسقط نفقتها **ولو مرضت في منزلها** اي منزل الزوج **لم تسقط** نفقتها لان
الاحتباس مفضى الى بعض المقاصد فايها وهو استيناسه بها وحفظها منزله وغير ذلك والمانع من الاستيفاء
عارض فاستببه الحيض وفي قوله مرضت في منزلها اشارة الى انها لو كانت مريضة في منزلها فلا نفقة
لها لكن ذكر في الدخيرة ان مرضت في منزلها فلها النفقة لانها غير ما نعه نفسها من الزوج بغير حق **واذا**
قضى القاضي على الزوج بنفقة الاعسار ثم ايسر فخاصته **ثم** اي قضى لها بنفقة اليسار **او بالعكس** اي لو
كان قضى لها بنفقة اليسار ثم اعسر زوجها **فبنفقة المعسر** يعني يقضى لها بنفقة المعسر لان القضا
بالاعسار في النفقة كان باعتبار حاله فيتبدل بتبدله **وتسقط** اي نفقة الزوج **عن الماضي** اي عن زمان

لها انما لا نفقة لها لانها تملك
الزينة في الاستيفاء

حاله المجهول

استمعوا!

الحاجة الدائمة لا تنفس بالاستدانة ولا يوجد من يرضها وإن قضى بالتفريق لا يستغنى فضاؤه لأنه ليس في مجتهده فيه كما ذكرنا لأن الحجر لم يثبت كذا في النهاية **وإذا كان للغائب مال مودوع أو مضاربة أو دين وعلم القاضي به أي المال وبالنكاح واعترف بهما أي بالمال والنكاح من هو أي المال في يد يرض القاضي فيه نفقة زوجته وولده الصغير والديه إذا كان من جنس حقهم** أما الفرض إذا علم القاضي فلأن علمه حجة يجوز له القضاء به في محل ولا شبهة وأما إذا اعترفوا بالمال والنكاح فلا يتم أقروا بأن لها حق الأخذ مما في أيديهم وأقرار صاحب الميراث مقبول في حق نفسه فيقع القضاء عليهم أو لا ثم يسرى إلى الغائب فإن قيل لو حضر الدين مودعا للغائب واعترف بالوديعة والدين لا يأمر القاضي بإد الدين فلم أمر القاضي بالنفقة قلنا إنما أمر القاضي بنفقة نفسها وأجبه قبل القضا وكان أخذها بدونه فيكون القضاء عنه لهم لقضا لأن القضا الزام أمر لم يكن لازما قبله فلا يكون هذا قضا على غائب وليس كذلك سائر الديون ولهذا قيد بنفقة الزوجه والولد والوالدين احترازا عن نفقة سائر المحارم لأن نفقتهم إنما يجب بالقضالان وجوبها مجتهده فيه فيكون القضاء بنفقتهم قضا على الغائب وهو غير جائز أعلم أن كون المال مودعا أو مأخوذا على وجه المضاربة ليس بقيد لفرض النفقة لأن المال لو كان في بيت الغائب وعلم القاضي بالنكاح يرض بهم النفقة قيد بالاعتراف بهما لأنه أنكر أحدهما لا يفرض للقاضي ولا تقبل بيعة المرأة فيه لأن المودع لا يكون خصما عن الغائب وقيد بقوله من جنس حقهم لأنه لو كان من خلاف جنسه بأن يكون المال تقديرا أو طعاما أو كسوة يستحقونها لا يفرض فيه النفقة لأنها إنما تصرف إلى حقهم بواسطة البيع ولا يباع مال الغائب اتفاقا أما عند أي حنييفة فلأنه لا يرى البيع على الحاضر المدين فعلى الغائب أولى وأما عندهما فلاهما إنما يرى البيع على الحاضر لامتناعه عن البيع وامتناع الغائب عنه غير معلوم **وتحلفها أي القاضي المرأة على أنها ما أخذت النفقة ويأخذ منها أي القاضي من الزوجه كفيلا بها أي بالنفقة نظر للغائب أن يحضر وتقيم بيعة على طلاقه أو إعطائه نفقتها وإن لم يكن له أي للزوج الغائب مال فأقامت البيعة على الزوجه ليفرض لها أي القاضي للمرأة النفقة **وردها أي بيتها لأن خصمها غائب وقال زفر تسمع بيبتها وبامرها القاضي بالاستدانة إذا لاضر فيه على الغائب لأنه إذا حضر فإن صدقها أو أقامت بيعة أو نكل عن اليمين فقد أخذت حقها وإن حلف تضمن هي أو كفيلا **وتحتمل القول أي قبول بيبتها كما قال زفر والقضاة في زماننا يجولون على قوله لاحتياج الناس إليه واستحسنه أكثر المشايخ فيفتي به ولو كفل عنه أي رجل عن الزوج لزوجته بالاتفاق كل شهر يلزمه به أي أبو يوسف الكفيل بالاتفاق عليها ما دام النكاح قائما بينهما والزمان بشهر واحد له أنه التزم نفقة كل شهر فيؤاخذ به كالوفاة تكفلت بنفقتك عنه ما دمتما زوجين ولهما أن الشهر الأول معلوم فيصح وما وراءه مجهول فلا يصح كالوفاة ما عصبك أحد فإنا ضامن له بخلاف ما ذكرناه لأنه يمتنع فيه مدة وفي النواذر لو أبرأت الزوج من نفقتها ابدا فالمرأة باطلة ولو أبرأت من النفقة المهر وضه لها كل شهر صح لأبرأت من نفقة الشهر دون ما سواه **وطليها كفيلا لغيبته لغو أي إذا قالت للقاضي زوجي يريد أن يغيب فخذ لي منه كفيلا لنفقتي لا يأخذ عند أي حنييفة لأن طلب الكفيل مأمور به عليه غير معتبر **ويأمر به لنفقة شهر أي قال أبو يوسف يأخذ لها كفيلا منه بنفقة شهر رعايته لحقها احتياطاً وإنما يشترط لأنه ادعى الجال في السلم وما دونه في حكم الحال وقيل هو أي قول أبي يوسف المختار للفقهاء ونسبتها**********

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

٥

لا خال

ای ننه

الاب

على

تجدد العادة ما اذا
طلبها وانقضت

الدور والى
دار الازواج

اي الزوج زوجته في دار مفردة لا يشاركها احد من اهل بيته حتى لو كان له ولد من غير ما ليس
 له ان يسكنه معها لانها لا تأمن منه على متاعها **الاختيار** فاذا اختارت السكنى فقد حُصِنَتْ
 باسقاط حقها ويجوز منع اهلها من الدخول عليها وقيل لا يمنعهم الدخول بل من البيت عندها
 خوفا من الفتنة **لامن النظر والكلام** لان في المنع عنها وطبيعة الرحم وقيل لا يمنعها من الخروج
 الى الوالدین ومن دخولها اليها كل جمعة وغيرهما اي لا يمنع غيرهما من المحارم كل سنة
 وتجب النفقة على الاب وحده لولده الصغير مع مخالفة الدين لانه جزء من نفسه لا ينفك عنه
 كزوجته اي كما تجب نفقة زوجته مع مخالفة الدين ولم يوجبوا على الام ارضاعه وان لم تكن
 شريفة وقال مالك تجبر على الام ارضاعه ان لم تكن شريفة لانها لو لم تجبر على الارضاع لتضرر الولد واما
 واما الشريفة فتضرر بالجبر على الارضاع اكثر من ضرر الولد فلا تجبر ولنا قوله تعالى لا تضار ولدك بولدها
 وفي اجبارها على الارضاع اضارها فلا تجبر مطلقا واما ضرر الولد فيندفع بارضاع الطير **الا ان تبين**
 الام للارضاع بان لا يرضع الصبي غيرها او لا توجد مضعه غيرها فتجبر عليه صيانة للولد وكذا تجبر
 اذا كان الاب معسرا ولم يكن للولد مال وتجعل الاجرة ديناً عليه كنفقته **ويستاجر الاب** لان الاجرة
 عليه مضعه عندها اي عند الام اذا ارادت ذلك لان الحضانه لها **ولا تجبر استيجار زوجته او**
معتدته لارضاع ولده منها اي من زوجته او معتدته وقال الشافعي يجوز قيده بقوله منها لان ولده
 لو كان من غيرها يجوز استيجارها اتفاقا لانه ان ارضاعها لم يجب عليها صارت كالاجنبيه فجاز استيجارها
 ولنا ان عقد النكاح لاقامة مصالح البيت ومن حملتها ارضاع ولدها الا انها لم تجبر عليه لاحتمال عجزها
 عنه فاذا اقدمت عليه بالاجر ظهر قدرتها فبين ان الفعل واجب عليها فلا يجوز استيجارها لان الاستيفار
 على فعل غير واجب غير جائز كاستيجار المولى عبده وكذا معتدته عن زوجه لان النكاح قائم واما معتدته
 عن يمين فكذا في رواية كنفها بعض النكاح في المباهة كوجوب النفقة وعدم جواز دفع زكوة اليها كنفها النكاح
 وفي رواية جاز لا لتخافها بالاجنبيات **فاذا انقضت عدتها جاز استيجارها وتقدم الام على الاجنبيه**
لانها اشفق لان تطلب زيادة اجرة على اجرة غيرها من المضعه فيقدم غيرها على الام لئلا يتضرر الاب
وتجب على الولد وحده لاصوله الفقير اي لا يشارك الولد في نفقة اصوله قيل يجب على الولد الذكر
 والانتى على قدر رفقها بقوله تعالى وعلى الوارث مثله ذلك وقيل على السواء لاستواءهما في العلة وهذا هو
 المختار مع مخالفة الدين قيد الاصول بالفقر لان الاغنيا واجبة في المهر **والاب يبيع عرضه** اي جاز
 له بيع عرضه ولده عند ابى حنيفه العرض هي الامتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيوانا
 ولا عقارا كذا في الصحاح والمراد منها هاهنا جميع المنقولات **وهو اي والحال ان ولده غايث فيها**
 هاهنا معنى عن يعنى لاجل نفقته وقال لا يجوز قيد بالاب لان بيع غيره لا يصح اتفاقا وكذا لا تملك الام بيع
 عرض ولدها في ظاهر الرواية وما ذكر في الاقضية من جواز بيع الابوين فتاويله ان الاب هو الذي يبيع
 لكن لم ينعكسها اضاف البيع اليهما وقيد بالبيع لان استيفاء نفقته من ماله جائز اتفاقا وقيد بقوله وهو
 غايث لان الولد اذا كان حاضرا لا يجوز بيع عرضه اتفاقا وقيد بقوله فيها لان بيع عرضه ولده لسائر
 لا يجوز اتفاقا اقول الضمير في عرضه راجع الى الولد السابق وهو كان شاملا للصغير والكبير
 فيفهم منه ان عرض الولد الصغير يختلف فيه ايضا وليس كذلك لان المفهوم من الهداية والمنظومة
 ان الخلاف في بيع عرض الاولاد الكبار واما بيع عرض الاولاد الصغار فجائز اتفاقا فلو قال والاب

منه

كذا في السرى

بيع عرض ولد الكبير كان ولي لها ان ولاية الاب انقطعت عن ولده بالبلوغ فلا تملك عرضه
 كما لا تملك حال حضرته هذا هو القياس وله ان الولاية وان زالت لكن بقي اثرها ولهذا صح منه الاستيفاد
 في جارية ولده الكبير والعين تحشى عليها الهلاك وحفظ ثمنها اليسر فيجوز له بيعه للحفظ فان باعها
 فصار ثمنها من جنس حقها فله الاستيفاء **وتمنع من عقاره** اي لا يجوز بيع عقار ولد له لنفقته اتفاقا
 والتسامح السابق وارده فيه لان المنوع يبيع عقار ولد الكبير واما يبيع عقار ولد الصغير فيجزى لئلا
 ولاية عليه **وان كان ماله اي مال الغايث في يد ابويه لم يضمن بائنا** لانهما استوفيا منه ما هو حقهما
او في يد اجنبي فانفق عليهما اي على ابوي الغايث من ماله بغير اذن الحاكم ضمن لانه تصرف في مال غيره
 بلا ولاية عليه فلا يرجع بما ضمنه عليهما لانه ملك ما دفعه بالضمن فصار من ماله ما دفعه ولا يرجع للمتنوع
وان كان اذن الحاكم فلا ضمان لان الحاكم ولاية عامة وفي النوادر اذا لم يكن في مكان يمكن استطلاع راي
 القاضي لا يضمن استحسانا وعلى هذا الوفاء بعض الرفقة في السفر فباعوا قماشه وجهزوه بثمنه او اغنى
 عليه فانفقوا عليه لم يضمنوا **واذا مضت مدة بعد القضاء لهم اي للولد والوالدين ولذوي الارحام**
بها اي بالنفقة وهو متعلق بالقضاء سقطت نفقتهم لانها وجبت كفاية لحاجتهم ولهذا لا تجب اذا اليسر
 وان دفع حاجتهم بالاكل من الناس وقد حصلت الكفاية بمضى المدة فسقطت النفقة بخلاف نفقة الزوجه
 حيث لا تسقط بعد القضاء بمضى المدة فسقطت النفقة بخلاف نفقة الزوجه حيث لا تسقط بعد القضاء
 بمضى المدة لانها تجب لكونها محتسبة في منزل الزوج ولهذا تجب مع يسارها وفي الدخيرة نفقة ما دون
 الشهر لا تسقط لانها لو سقطت المدة اليسيرة لما امكنهم استيفاءها فقدروا الفاضل بالشهر وفي الجاوي
 نفقة الصغير نصير ديننا بالقضاء دون غيره ولو ساعدت نفقة او كسوة مقدرة للمرأة لا تجب نفقة اخرى
 لعدم اعتبار الحاجة في حقها ولهذا تستحق المرأة النفقة مع الغنى ولو ضاع نفقة الاقارب قبل مضي الوقت
 يفرض لهم نفقة اخرى لتحقيق حاجتهم ولهذا لا يستحقون النفقة مع الغنى **الا ان يودن لهم في الاستدانة**
فلا تسقط لان اذن القاضي بالاستدانة كان الغايث نصير ديننا في ذمته ونوجبها للكل ذي رحم محرم
مسلم فقير مع صغره او ثبوته او زمانه او عي على قدر الميراث وقال الشافعي تجب نفقتهم قديما لم
 لان نفقة غير المحرم لا تجب اتفاقا وقيد بالمسلم لان نفقة مخالفا للدين فيهم لا تجب اتفاقا وقيد بان يكون مع
 فقر منصف باحدا وصاف الثلثة اشارة الى انه ما يستحق النفقة اذا كان عاجزا عن الكسب لانه لو كان
 قادرا عليه لا تجب نفقته اتفاقا ولهذا قالوا اذا كان طالب العلم غير مهتدي الى الكسب فنفقته على الاب
 وان كان صحيحا اعلم ان هذه الاوصاف مما تختبر في غير الوالدين لان في نفقتهم ما يعتبر الفقر فقط في
 ظاهر الرواية حتى لو كانا قادرين على الكسب يجبر الابن على الانفاق ترجيحها على سائر المحارم
 كذا في الدخيرة لانه ان ذوى الارحام لاجزية بينهم فلا تجب نفقة بعضهم على بعض كبنى الاعمام ولنا ان
 قراة ابن مسعود على الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك وقراة كروايته وفي لفظ الوارث اشارة
 الى ان النفقة على قدر الميراث كما لو كان للمعسر اخ لاب وام واخ لام فسدس نفقته تكون على الاخ
 لام وباقيها على الاخ لاب وام واهلية الارث فيها كافيه حتى لو كان له خال وابن عمر فنفقته على خاله
 لكونه ذارحم محرم مع ان الميراث لابن العم ولو استويا في المحرمية واهلية الارث يترجح الوارث
 حقيقة اذا كان له عمر وخالف النفقة على العم **وينفق الاب على ابنه الزمن وبنته البالغة**
الثلاثين والامر اي تنفق الامر الثالث لان ميراثها على هذا المقدار وهذه رواية الخصاف وفي ظاهر

الرواية النفقة كلها على الاب لان مونة رضاع ولادة لا يشترك احد فكذا في النفقة وفي المحبة بحسب
الاب في نفقة ولادة لان في الامتناع من انفاقه اطلاق لنفسه ولا يحسب في ساير ديون الولد لان فيه
اذا الاب **ولا تجب على الفقير** نفقة اقاربه فينبذ بها لان نفقة الزوجه والولد الصغير واجبة
مع الفقر حتى لو كان عاجزا عن الكسب لكونه مقعدا يتكفف الناس بنفق على ولده وزوجته وبعض
المشايخ قالوا فانفقهم في هذه الصورة في بيت المال **فيشتري ابو يوسف** **ليساره ملك نصاب حرم**
اي ذلك النصاب على ملكه **الصدقة** وهو مقدار نصاب فاضل عن الخواج الاصلية بلا شرط مما تقدم بيانه
في فصل مصارف الزكوة **ويقتى به** اي يقول ابو يوسف **وقدره** اي محمد يسار من تجب عليه نفقة اقاربه
بالفاصل عن نفسه وعياله شهر او من كسبه اي في روايه عن محمد انه مقدار ما يفاضل عن كسبه
كل يوم حتى اذا اكتسب درهما كل يوم وكفاه ثلثاه يجب صرف ثلثه الى قريبه **وينفق المولى على**
عبد وامتته فان امتنع المولى عن انفاقها **ولهما كسب انفاقا منه** نظر المولى وانفاقا للملكه **والا**
اي ان لم يكن لهما كسب لكونهما معلولين **اجبر المولى على بيعهما** وكذا الحكم في ساير الحيوانات عند
ابي يوسف واما في ظاهر الرواية لا يجبر مالهما على انفاقهما ولا على بيعهما لان اجبار القاض نوع قضا
ولا بد له من مقتضى له هو من اهل الاستحقاق هذا اذا لم تكن الدابة مشتركة فان كانت فالقاضي
يجبر الشريك الممتنع عن انفاقها على بيع نصيبه رعاية لجانب الشريك الاخر لانه من اهل الاستحقاق
كذا في المحيط **فصل في الحضانه** وهي تربية الولد **وتقدم الام على الاب في الحضانه**
لما روي ان عمر طلق زوجته فتنازعا الى ابي بكر رضي الله عنه فقال رفقها خير من غسل عندك باعمر
ان طلبت قيد به لانها لو لم تطلب الحضانه لا تجبر عليها الاحتمال عجزها عنها وفي النهاية هذا اذا كانت
ذات رحم محرمة سوى الام وان لم تكن تجبر الام لان الاجنبية لا شفقة لها فيفوت الولد **ثم امر بان امر**
الاب وقدمناها اي ام البن على **الحالة** وقال زفر الكالة تقدم على ام الاب لقوله عليه السلام
الحالة ام ولنا انها اصل الولد لتولده منها بواسطة ابنتها فتكون اقوى من اخت الام وما رواه
يدل على شفقتها لا على تقدمها **ثم الاخت لا يورث** اي لا يورث الام لان ذات القرابتين تكون شفقة **ثم الام**
اي الاخت لا يورث **ثم الاخت لا يورث** اي الاخت لا يورث **ثم الاخت لا يورث** اي الاخت لا يورث
كذلك اي يترتب كالاخوات فتقدم الحالة لاب وام على الحالة لام ثم هي على الحالة لاب وكذلك
في العجات **ويسقط حق الحضانه اذا تزوجت باجنبي** لان الصبي يتغير بالحفا من زوج امه قبل
بالاجنبى لانها لو تزوجت دار حم محرمة منه لا يسقط لان قريته كشفقته **وتجوز حق الحضانه بالطلاق**
واذا استغنى الغلام اي الصبي **عن الخدمة** اي خدمته من لها الحضانه بان ياكل ويستنجي وحده
قليل يسبع يعني استغناؤه بمقدار سبع سنين وعليه الفتوى **او تسع** اي تسع سنين **اجبر الاب**
او الوصي او الولي **على اخذه** لانه اقدر على تاديبه وتعليمه **وتملك الجارية عند الام والجد**
حتى تحيض لان الام اقدر على تاديبها باذاب النساء **وغيرها** اي غير الام والجد **حتى تشتهي**
والولدا اي مملكت ولد المسلم **عند الذمية حتى يخاف ان يالف الكفر** اذا خيف عليه ان يعقل الايمان
ويالف الكفر فالأخذ منها اولى بنظره **ولاحق للامة وامر الولد فيه** اي في حق الحضانه **قبل العن**
لان الحضانه من باب الولاية وليست باهل **واذا لم يكن له** اي للصبي من اهله **امراة فاختصم فيه**
الرجال قدموا قريتهم تعصيا فيقدم الاخ لاب وام على الاخ لاب ويقدم ابنه على الاخ

لاب وعلى هذا وفي الكافي لا توضع الا نثى عند مولى العتاقة ولا عند عصبة غير محرم ولو لم يكن عصبة
المحرم امينا لفسقه بضحا الحاكم عند امارة امينه وان لم يكن له عصبة يدفع الى الاخ لام ثم الى ولده
ثم الى العم ثم الى الخال لاب وام ثم لاب ثم لام لان له ولدا ولاية عند ابي حنيفة في النكاح **ولا يورث الاب**
ولادة قبل الاستغناء اي استغنا ولده عن الحضانه ليلا يطل حق الام في الحضانه **ولا الام** اي
تخرج الام من **المصر** بولده ليلا يتضرر الاب **الا الى وطنها الذي تزوجها فيه** المصنف رحمه الله
اخر اجها بولده انما يجوز بامر من جميعا كون المقصد وطنها او كان تزوجها فيه وان لم تكن من اهل
الشام ليس لها ان تخرج الى الشام **الادار الحرب** اي ان كان وطنها في دار الحرب وقد تزوجها فيها
وهي حربية بعد ان كان مسلما او ذميا لا تخرج الام بالولد اليه ليلا يالف الكفر وان كانا حربيين فلها
ذلك **كتاب العتق** وهو قوة حكمية يصير بها اهل التصرفات الشرعية
يصح في ملك اي في مملوك للمعتق فلا يصح من العبد اذ لا ملك له قيد به لان عتق مملوك لغيره غير صحيح
او مضافا اليه اي الى الملك كما اذا قال ان ملكك عبدا فهو حر من **قادر على التبرعات** قيد به لان
العتق تبرع ولا يصح من لا يقدر عليه كالصبي والمجنون **بصرحه** اي بلفظ يدل على العتق وضحا
كانت خرا ومعتق او حررتك واعتقتك وهذه الالفاظ موضوعه للاعتاق شرعا وعرفا فلذلك
استغنى فيها عن البينة ولو قال عتيت به الذيب او الخلوص عن العمل لا يصدق قضا الا ان يقول
حررتك عن العمل فينبذ يصدق **او باعتيق او باخر** انما ثبت بها العتق لان النداء بهذا الوصف
يقضي شؤنه واشباته ممكن من جهته فيثبت تصديقه **الا ان يكون علما** فلا يعتق لان الحر او
العتيق اذا كان علما انما يراد به الذات لا التوصيف حتى سماه خرا ثم قال يا ازيد او بالعكس يعتق
لانه ما ناداه باسم علمه **او وجهك** اي يصح اعتاقه بقوله وجهك **او راسك** او رقبته ونحوها مما يعتق
به عن جميع البدن **لا يدك او رجلك** اي لا يصح اعتاقه بقوله يدك ونحوه مما لا يعبر به عن الجملة **وبالكنايه**
اي يصح العتق بلفظ غير موضوع للعتاق بل محتمل له **كلامك لي عليك واسبيل** اي لا سبيل لي عليك
واخر جتك من ملكي وامثالها فان عدم ملك المولى ونفي السبيل عنه محتمل ان يكون بالاعتاق وسقط الملك
الى غيره ببيع ونحوه **ان نوى** العتق قيد به لان احدا محتملين في الكنايه لا يتعين الا بالنية **ولا يعتق**
بالاسطوان اي بقوله لا سلطان لي عليك **مطلقا** اي نوى به العتق ولم ينو لان السلطان عبان عن اليد ونفي
اليده لا يستلزم نفي الملك كما في المكاتب وامان في السبيل مطلقا **فستلزم** نفي الملك لان المولى على المكاتب
سبيل **وقوله انت لله ليس باعتاق** عند ابي حنيفة وقال لا يعتق به لان الام للاختصاص وخصوص
الملك لله انما يكون بزوال ملك العبد عنه فيكون اعتاقا وله ان العبد قبل هذا القول كان لله لان الاشياء
كلها لله تعالى بحكم التخليق فيكون اخبارا لا انشا **ولو قال العبد هذا مولاي او مولائي او باموالي**
عتق لانه وصفه بولا العتاقه فيثبت العتق وان لم ينو كالصريح فان قلت لم تعين هذا المعنى
ولفظ المولى مستعمل حقيقة في مولى المولاة وفي التاميم لقوله تعالى وان الكافر من مولى لغيره وفي
معنى ابن عمر لقوله تعالى واني خفت المولى من وراي اي خفت من ابن عمي قلنا لا يحل هذا على
مولى المولاة لانه عقد ثابت باثنين لا ينفرد واحد باثباته ولا على معنى التاميم لان المولى لا يستنصر
بمملوكه عادة ولا على ابن العم لان الكلام مفروض في العبد المعروف ونسبه ومما يلحق بالصريح قوله
وهبتك لنفسك وبعتك نفسك لان هذا يقتضي زوال الملك الى العبد فيعتق بلائنه ولا يوقف على قوله

او عتق

واما لو قال يعتك نفسك بكذا فانه يتوقف على القبول **لا ياتي وبالي** هذا معطوف على قوله بالكافة
 اي لا يصح العتق اذا نادى عبده بهذين اللفظين لان المولى وصفه في هذا الذباوصف لا يمكن اثباته من
 جانبه في الحال فعلم ان مراده فيه مجرد الاعلام ويحتمل توصيفه على الاكرام بخلاف قوله يا حر
 لانه قادر على اثبات الحرية فيه فعلم ان مراده استحسانه بتحقيق وصف الحرية فيه **وقوله لمن العبد**
لا يولد مثله لمثله اي مثل العبد لمثل المولى لكون العبد اكبر منه سنا **اعتناق** عندنا حنيفة وقال
 وهو قول الشافعي ليس باعتناق وعلى هذا الخلاف لو قال هذا الذي اوجدى وقيل لا يعتق وقوله هذا
 جدى اتفاقا لان موجهه في الملك انما ثبت بواسطة الاب وهي غير ثابتة ولا ينصور تصحيح كلامه في العتق
 وقيد بقوله لا يولد لان العبد لو كان يولد لمثله عتق عليه وثبتت نسبه منه ايضا ان كان مجهول النسب
 وفي الكافي العلامة النسب لا فرق في هذا بين ان يكون جلييا او مولدا لان صحة دعوة المولى باعتبار
 الملك وحاجة المملوك الى النسب وفي الكفاية انما يصح اذا كان جلييا غير ثابت النسب في مولده فلا ثبت
 من المولى لهم ان هذا الكلام لغو لا يحتاج الى موجه فصار كقوله اعتقتك قبل ان تخلق بخلاف ما لو كان
 معروف النسب ويولد مثله لا مكان توجيه كلامه بان يكون العبد مخلوقا من مائه بالوطى عن شبهة
 ولكن نسبه اشهر من الغير فيثبت نسبه ما احتاج اليه المملوك وهو الحرية ولم يثبت ما استغن عنه
 وهو الحرية وله ان الحرية من لوازم النسب في الملك والافرا والشئ اقرار بلوازمه فكأنه قال هو
 ابى وحر فيلغو من كلامه ما يستحيل وهو البنوع ويختبر ما لا يستحيل وهو الحرية وليس هذا كقوله
 اعتقتك قبل ان تخلق اذ الاعتناق قبل الخلق اعتناق قبل الملك فيستحيل بالكلية وعلى هذا الخلاف
 لو قال لعبدك هذه بنتى وقيل لا يعتق فيه اتفاقا لان المشار اليه ليس من جنس المسمى فالحكم بتعلق
 بالمسمى وهو معدوم وفي الاخيرة لو قال لخلامة هذا عمى وهذا خالى يعتق ولو قال هذا اخى لا يعتق
 في ظاهر الرواية لان الاخ اسم مشترك يطلق على المتحد في الدين كقوله تعالى انما المؤمنون اخوة وعلى المتحد
 في القبيلة كقوله تعالى والى عاد اخاهم هودا والمشارك لا يكون حجة بدون البيان ولا يقال البنوع مشتركة بين
 ارضاع ونسب لان البنوع من الرضاع مجاز فلا تجارض الحقيقة هذا اذا كان ذكر الاخ مطلقا وان فيه بقوله
 لاني وامى يعتق من غير تردد كذا في الكفاية **ولو نواه** اي المولى اعتناق امته **بانت طالق** اوساير الفاظ
 الصريح والكناية **لا يحكم به** اي يعتاقها وقال الشافعي يعتق لان كلامه الطلاق والعتاق لازالة نوع ملك
 فيجوز ان ينوى العتاق من الطلاق كما جارته الطلاق عن العتاق في قوله لا مراثة انت حره ولنا ان
 الطلاق موضوع لازالة ملك المتعة وزواله لا يكون سببا لزوال ملك المتعة وفي الحقايق قيد بقوله
 نوى اذ عنده علم انية لا يعتق اتفاقا وانما وضع في العتق اذ لو قال لامرأته انت حره ونوى به الطلاق
 تطلق اتفاقا **ولو قال انت مثل الحر لم يعتق** بلانية لان المماثلة لا تستند على الشراكة من جميع الوجوه
او ما انت الاخر عتق لان في هذا القول اثبات الحرية بطريق الحضرة **وقوله عبدى وجمارى حر**
اعتناق للعبد عندنا حنيفة وقال ليس باعتناق لان كلمة او للشك في غير الطلب فلا يعتق غير المعين كما في
 قوله لعبدك هذا حر وهذا وله ان الحمار ليس محل الحرية فصار ذكره لغوا كما لو قال على الف وعلى هذا الحمار
 فتعين العبد للحرية وكلمة او انما توجب الشك اذ دخل بين شيئين صالحين **ومن ملك ارحم محرم**
عتق عليه سواء كان المالك مسلما او كافرا صبيا او مجنونا **ولا تخضع الولاد** وقال الشافعي هذا الحكم مختص
 بما اذا ملك الاصل الفرع وان سفلوا والفرع الاصل وان علوا قيد بالحر لان المحرم بل ارحم كايه من

اذ لو كان
النسب

الحره بالحر وان سفلوا
سفلوا وان علوا قيد بالحر لان المحرم بل ارحم كايه من

وان كان
الاعسان

الرضا بالحر وان سفلوا سفلوا وان علوا قيد بالحر لان المحرم بل ارحم كايه من

للاعتاق والعبد محله فيصير اعتاقه كاعتاق المستامن عبده الحر في دارنا وله ان الاعتاق والاله
والحر في استيلا نام عليه لكونه في يده في دار الحرب وهو سبب للملكه وقام بعد الاعتاق مادام
العبد في يده فلا يصح اعتاقه لوجود سبب الملك بعده بخلاف ما اذا كان العبد مسلما فان الاستيلا
التام زایل عنه لان المسلم ليس يحمل لورود الاستيلا عليه وان كان في دار الحرب وكذا اذا اعتق
المستامن عبده الحر في دارنا لا يكون استيلاوه عليه تاما لان دارنا دار العصمة فيصير اعتاقه ولو
خرجنا مسلمين اي احزى بعد ما اعتق عبده احزى وخلاه لو خرجا الى دارنا مسلمين **يجعل**
ابو يوسف **ولاؤه** اي لمن اعتقه في دار الحرب كان سببه وجد منه كما لو اعتق الحر في عبده المسلم
ثم خرجا مسلمين وقال لا ولاؤه لان العبد الحر في دار الحرب لا يلزمه احكام الاسلام
ولزوم الولا من احكامه فاذا خرج اليها فقد خرج ولا ولاؤه عليه فلا يثبت بعدة بخلاف
ما لو كان العبد مسلما لان كثيرا من احكام الاسلام تلزمه في دار الحرب فجاز ان تلزمه الولا
فيستمر عليه بعد الخرج **ولو ادخل المستامن عبدا مسلما** اشتراه في دارنا الى دار الحرب
والى هذه معنى **فهو معتق بغير ولا** عند ابي حنيفة وقال لا يعتق **وكذا الخلاف لو اسلمته**
اي عند الحر في دار الحرب **فباعه من مسلم او حر** قيد بالبيع لانه لو لم يبعه بعد اسلامه
لا يعتق اتفاقا ولو غنمه المسلمون يعتق اتفاقا لانه تقوى بغيره وقهر مولا فصار كالحرب والى
دار الاسلام هذا هو المذكور في شرح الجامع الصغير لقاضي خان وذكر في شرح الطحاوي ان
الحر في لو عرض عبده المسلم على البيع يعتق وان لم يبعه لانه بالعرض كان راضيا بزوال ملكه
عنه فاقترع رضاه به مقام المنزل قال بعض مشايخنا هذا هو الصحيح لانه لو اعتق بعد شؤن المال
للمشتري يكون ضررا في حق المسلم المشتري بزوال ملكه يد وزالته واذا علم انه حر بالعرض جعل
ما اعطاه فداء وتخليصه من يد الكافر فلا يلحقه ضرر لهما في المسئلة ان يعتق انما يثبت باعتاق
المولى وباستيلا العبد على مولا ولم يوجد هاهنا فلا يعتق وله فيهما ان المسلم كان مستقما
للازالة عن ملك المستامن وزوال ملكه عنه كان ممكنا بالجبر على البيع في المسئلة الاولى وباعتاقه
في المسئلة الثانية فلما تعذر ذلك في الاولى بدخوله في دار الحرب وفي الثانية بالبيع تعين الحق
بان يكون طرقا لازالة الله كرامة الحر اذا اسلمت في دار الحرب بان ثبت جبر يدون التفريق
ولو اعتقه على مال فقبل عتق في الحال قيد بقوله العبد لانه معاوضة ومن شرطها القبول
في الحال **ولزمه** المال على المعتق ديناً حيث تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة حيث لا تصح الكفالة
بدل لان المكاتب عبد مادام يسعي والمولى لا يستوجب على عبده ديناً الا ان عقد الكتابة ثبت على
خلاف القياس فلا يكون بدل الكتابة ديناً مطلقا فلهذا لا تصح الكفالة به **او علقه بادايه** يعني
لو علق العتق بادا العبد كان قال ان ادبت الى الفاقات حر **صح** تعليقه فيعتق عند الاداء **او**
ما دونها في التجارة لان دارنا المال انما يكون بها **واذا احضر** اي العبد مال **اجبرناه على القول**
اي المولى على قبول المال وقال لا يجبر عليه وهو القياس لان هذا تعليق العتق بالاداء فكان
مينا فلم يحتمل الفسخ ولم يتوقف على قبول المولى ولنا انه تعليق ابتداء معاوضة انتهائ
وهذا الاعتبار يجبر المولى على قبوله وهو نظير لهية بشرط العوض هبة ابتداء وبيع انتهائ
كما مر به فان قيل كيف يجعل هذا التعليق معاوضة والمال والرقبة كلاهما ملك للمولى

العبد صح

الملك

لحق

قلت لما صار كما كانت انتهابا جعل العبد احق بالمال قبل الاداء اقتضا واما اذا ادى بعضه فكذا
يجب على قبوله لكن لا يعتق حتى يودي الكل كذا في الايضاح وذكر في مبسوط شيخ الاسلام
انه لا يجبر على قبول البعض لانه انما جعل كالمكاتب اذا اعتق غنم ادا الجميع فلا يصير كالمكاتب
قبله **وتجعل التعليق بحرف ان كذا او متى** اي قال ابو يوسف اذا قال لعبد ان ادبت
الى الفاقات حر لا يقتصر ادائه على المجلس كما لو قال ان ادبت لم يقتصر اتفاقا **حتى لو باع** اي
المولى ذلك العبد الذي علق عتقه بادايه **ثم اشتراه فاحضر** اي العبد المال **يا امر** ابو يوسف
بالجبار اي اجبار المولى على قبوله وقال لا يقتصر على معنى الاجبار ههنا وفي سائر الحقوق ان العبد
اذا احضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وخلي بينه وبين المولى انزل المولى قابضا كذا في المصنف
فان ادى الالف في المجلس الذي وجد التعليق فيه عتق والا فلا وفي الايضاح لو ادى العبد كذا في
مال المولى عتق لوجود الشرط فيرجع المولى عليه به لان العوض لم يسلم له لانه ان هذا تعليق لا يبطل
بتبدل المجلس كالتعليق باذامتي ولهما ان هذا معاوضة انتهائ وفي المعاوضة معنى التملك
والتملكات تقتضي جوازا في المجلس وقبوله لم يكن شرطا فجعل ادائه جوازا به بخلاف متى واذا
لانها العموم الاوقات فالأقتصار على المجلس ينافي ذلك **او على ان تخدمه سنة** اي اذا قال العبد
انت حر على ان تخدمني سنة فقبل العبد فعتق **ثم مات** اي العبد قبل ان تخدمه سنة **او على قدر**
من الخمر هذه مسئلة اخرى يعني اذا عتق الذي عتقه على مقدار معين من الخمر فقبل العبد
فعتق **فاسلم احدها رجع في تركته** يعني في المسئلة الاولى رجع المولى بقيمة العبد في تركته
وعليه اي رجع المولى على العبد في المسئلة الثانية **بقية نفسه** عند ابي حنيفة واني يوسف
وحكم محمد بقيمة خدمته في المسئلة الاولى **ومقدارها** اي بقيمة مقدار الخمر في المسئلة الثانية
اقول لو قال فاسلم احدها حكم بان يرجع بقيمة خدمته في تركته ومقدارها عليه لا
بقيته فيهما كان قولها مينا بالارداف لا بصيغة الوفاق وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا اختلفت
قيمة العبد وقيمة الخدمة لانه ان البدل لما تعذر تسليمه وجب المصير الى قيمته كما لو تزوج
امراة على عبد الغير ولها ان المولى يرضى بزوال ملكه اذا حصل له الخدمة او الخمر فلما
فاتت وجب رد العبد الى ملكه وقد تعذر ذلك بالعتق فيرجع بقيته كما لو اشترى بابه بعد
ثم مات العبد قبل التسليم فعليه قيمة الاب بقيمة العبد **فصل** في العبد يعتق
والاعتاق يعني المحل في قبول الاعتاق **يتجزى** عند ابي حنيفة وقال لا يتجزى انما فسرنا
الاعتاق بما ذكر لان نفس القول الذي هو عتقه او حكمه لا يتجزى اتفاقا قيد بالاعتاق لان الحق
والعتق لا يتجزيان اتفاقا وعلى هذا الخلاف التذيير لانه من جنس الاعتاق لهما ان الاعتاق عبارة
عن اثبات العتق وهو القوة الحكيمة من اثبات المالكية والشهادة والولاية ويلزم منه زوال الرق
لانه ضعف حكم والقوة لا تتجزى كما متناع ان تثبت لبعض الشخص قوة حكمية ولبعضه ضعف حكمي
وله ان الاعتاق عبارة عن ازالة الملك قصد لان الملك وهو القدرة على تصرف المحل بالاختصاص
حق المولى وله ولاية ازالة حقه ولا ياتى ازالة حق الشرع وهو الرق لانه شرع جزا على الكفر والملك متجز
ثبوت ان نصف مملوك وزوالا كبيع نصف مملوك **ومعتق البعض يسعي في بقية قيمته** وقال
الشافعي لا يسعي بل يعتق كله لقوله عليه السلام من اعتق شقفا من عبد فهو حر كله وهو معتق

الاقتناء

لا اعتاقا من العبد
فان جدد الاداء
في اليد او كسرها
يقول محمد

البعض الذي يسعى في اعتناق أحد الشريكتين **وهو كالمكاتب** عنده لأن الاعتناق متجنز واليه بعض العبد احتسبت عنده فيسعى لغيره فبنته كما يضمن صاحب الثوب قيمة الصبيخ إذا الفاه الريح فيه احتسابا ماله الصبيخ عنده **وقال كالمكاتب المديون** لأن الاعتناق غير متجنز عندها فباعا اعتناق البعض عتق كله أعلم أن في قوله يسعى في قيمته بمعنى عن يسعى لاجل وكما كان رقبته قيد به لأن الساعي لا لاجله يكون خرا مديونا اتفاقا كالعبد المهرن إذا اعتقه الراهن وهو معسر فانه يسعى في بدل رقبته الذي لزمه بالعتق وكذا الخلاف في معتق الكل إذا كان يسعى لاجل فكأن رقبته كالعبد المديون إذا اعتقه مولاة في مرض موته فانه كالمكاتب عنده وكالمكاتب المديون عندها كذا في الكافي **وإذا اعتق أحد الشريكتين نصيبه وهو** أي والحال أن المعتق **موسر** فلم يعتبر في يساره أن يقدّر على قيمة نصيب شريكه فاضلا عن ملبوسه ونفقة نفسه وعياله في يومه **فلا خير** أي فليس شريك الآخر عند أبي حنيفة أن يعتق نصيبه أن شالان لأن الاعتناق متجنز عنده فنصيبه ممول له **أو بضمين** شريكه نصيبه قيد باعتناق شريكه حيث منع تملكه من غير فصار جانيا على نصيبه **أو يستسعي** أي يطلب سعاية العبد له في قيمة نصيبه لأن ماله نصيب الشريك الآخر احتسبت عنده كما مر وصورة التضمين يرجع المعتق بما ضمنه على العبد لأنه ملكه بأداء الضمان فصار كأن الكل كان له فاعتق بعضه فثبت له ولاية استسعاية ويكون الولاء كله للمعتق وفي صورة الاعتناق والاستسعاية يكون الولاء بينهما **واليسار لا يمنع السعاية** عند أبي حنيفة **أو معسر** عطف على موسر أي أن كان لمعتق معسر **فله** أي للشريك الآخر عند أبي حنيفة **أن يعتق أو يستسعي وقال له** **الضمان مع اليسار** أي للشريك الآخر نصيب شريكه إذا كان موسرا **والسعاية مع الاعتسار** أي أنه أن يستسعي العبد إذا كان لمعتق معسرا وليس له أن يعتق نصيبه لأن الاعتناق غير متجنز عندها وليس له أن يضمن المعتق لأنه عليه السلام قال من اعتق متقصا من عبد بينه وبين شريكه قوم عليه نصيب شريكه فيضمن أن كان موسرا ويستسعي العبد أن كان معسرا قسم النبي عليه السلام وعين الضمان للموسر والسعاية للمعسر والشركة تنافي القسم أعلم أن اليسار والاعتسار ومعتق يوم الاعتناق حتى لو اعتق وهو موسر فاعسر لا يبطل التضمين وإن كان معسرا فليس له حق التضمين **ولو شهد كل منهما** يعني فكل من الشريكتين **على الآخر بالعتق** أي على الشريك الآخر سوا كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسرا والآخر معسرا لأن كلا منهما يزعم أن صاحبه اعتق نصيبه وكان كالمكاتب وحرّم عليه استرقاقه فيصدق كل منهما في حق نفسه فتعين السعاية لهما لا كلاهما لأن كان صادقا كان كالمكاتب لكون الاعتناق متجنزا عنده وإن كان كاذبا يكون كسبه للمولى وهذا هو المراد من الاستسعاية وأما لم يجب التضمين إذا كانا موسرين أو أحدهما موسرا لأن كان الاعتناق **وقال إن كانا معسرين** يسعى لهما لأن كلاهما يدعي السعاية على الآخر فيصدق في حق نفسه **أو أحدهما** أي أن كان أحدهما معسرا والآخر موسرا يسعى للموسر لا للمعسر لأن الموسر يدعي السعاية والمعسر يدعي عليه الضمان فثبت السعاية لهما متعينة صدق كل منهما أو كذب ولا يثبت إيمان لا نكار سببه **أو موسرين** أي إذا كانا موسرين فلا سعاية لهما لأن اليسار يمنع السعاية عندهما ولا ضمان على شريكه لأنه ينكر سببه **والولا لهما** عند أبي حنيفة لأن كلاهما يقول عتق نصيب شريكه باعتاقه وولاؤه له وعتق نصيبه بالسعاية وولاؤه لي فيكون الأمر في حقهما على ما اتفقا عليه **وقال موقوف** أي الولاء موقوف إلى أن يصدق أحدهما

المعتق

بالتسليم إلى العبد
فإن كانا موسرين
فثبت العتق على
أبي حنيفة نصيب
أي أن يكون نصيب
مطلبا أي

أي العبد ولا يرد
عنه ما لا يحل

أي على الموسر ليس له
للمعسر السعاية

الآخر لأن كلاهما نفي الولاء عن نفسه وأثبت لصاحبه لزومه أنه هو المعتق فيتوقف إلى أن يتفقا على اعتناق أحدهما **وشهادتهما** أي شهادة الشاهدين **على الشريك الحاضر يعتق الغائب** أي بأن الشريك الغائب عتق **نصيبه** من هذا العبد المشترك والعبد يدعيه والحاضر يتكلم **مردودة** عند أبي حنيفة ولا يقضي بها على الحاضر المنكر لأن الاعتناق متجنز فكانت هذه شهادة على الغائب والقضا على الغائب غير جائز وقال المقبول لأن الاعتناق غير متجنز وكانت هذه شهادة على عتق نصيب الحاضر فيقتضي **وإذا اشترى** أي الرجلان الشريكتان **أبنا أحدهما** عتق نصيب الأب **فنصيب الآخر غير** **مضمون على الأب** عند أبي حنيفة **مطلقا** أي سوا علم أنه ابن شريكه أو لم يعلم وقال لا يضمن قيد بالشر وهو فعل اختيار على إشارة إلى أن الخلاف كذلك فيما إذا ملكاه بالهبة أو بالصدقة أو الوصية احتراز به عما إذا ملكاه ملكا جبريا كالورثة ولا ضمان فيه اتفاقا وقيد بشرط أنهما لا يملكان من الأجنبي نصفه فاشترى ثم اشترى القريب نصفه وهو موسر فله التضمين اتفاقا وقيد بالأن إشارة إلى أن الخلاف كذلك فيما إذا ملكا دار حرم من أحدهما واحتراز عما إذا ملكا ابن عم أحدهما فانه لا يعتق ولا يكون مضمونا نصفه اتفاقا وقيد بنصيب الآخر لأن نصيب الأب عتق اتفاقا لقوله عليه السلام من ملك دار حرم محرم عتق عليه لهما أن شرا القريب اعتناق ولهذا ينادى به الكهان فصار بالشرامبطلا نصيب شريكه فيضمن سوا علمه أم لا وله أن الرضا بالشر الذي هو علة العتق يكون رضيا بحكمه فصار كأن الشريك الآخر أدله بأن يعتق نصيبه من أبيه **وكذا إذا ورثاه** يعني كذا لا يضمن إذا ورث الرجلان أحدهما كما إذا تزوج رجل أمة ابن عمه فولدت ولدا ثم مات سيداهما فورثه زوجها وابن عمه فله أن الولد يعتق على أبيه ولا يضمن أبوه لشريكه وإن كان موسرا **وللشريك العتق** **أو السعاية** عند أبي حنيفة في صورة الشرا والارث **وضمنناه** أي أمر الإمامان ضمان المعتق نصيب شريكه **في الشرا مع اليسار واستسعاية مع الاعتسار** قيد بقوله في الشرا لأن الأب المعتق لا يضمن في صورة الارث اتفاقا فان قلت ثبوت العتق والسعاية للشريك كان معلوما مما سبق من أن الثابت عند أبي حنيفة للشريك التضمين أو العتق أو السعاية وفي هذه المسئلة لما نفي التضمين عنه عرف أن الثابت له العتق أو السعاية وكذا لو كان التضمين عندهما مختصا باليسار والسعاية بالاعتسار وكان معلوما مما سبق فأي حاجة إلى ذكرها قلت ذكرها إشارة إلى أن الأصلين الساعيتين لأبي حنيفة وصاحبيه غير مختصين بالاعتناق من جابل جاربان في الاعتناق التضمين أيضا كما في هذه المسئلة **ولو عتقا** أي الشريكتان **عتقه بشرطين متنافيين في محل واحد** كما إذا قال أحدهما إن جاز يد عفان فانت حر وقال الآخر إذا لم يحز زيد فانت حر **وجعل وجوده** أي وجود الشرط **عتق نصفه** أي نصف العبد مجانا لأن الواقع لا يخلو من أحد الشرطين **وعليه السعاية** عند أبي حنيفة **في الباقي لهما** أي في النصف الباقي للشريكتين **مطلقا** أي موسرين كانا أو معسرين أو كان أحدهما معسرا والآخر موسرا **ووافقا** أي كانا معسرين أي يوافق أبو يوسف لأبي حنيفة في السعاية لهما في نصف قيمته أن كانا معسرين **أو موسرين** أي يقول أبو يوسف لا يسعى لهما أن كانا موسرين لأن اليسار عنده لا يمنع السعاية **وبما بينهما** أي أبو يوسف بالسعاية **للموسر منهما في ربع قيمته** لأن للمعسر يدعي الضمان على شريكه ويبرأ عن سعاية العبد فسقط حصته عنه والموسر لا يدعي السعاية على العبد فيسعى له في حصته **وأوجبها في كله** أي أوجب محمد السعاية في جميع قيمة العبد للشريكتين **أن كانا معسرين** لأن المقضي عليه يسقط نصف السعاية وهو

الذي تحقق شرطه مجهول فلا يمكن القضا على المجهول فيسعى لها **الموسر بن ابي** لا يسعي لها ان كانا
موسر بن **وامر بها** اي محمد بالسعي **الموسر بن نصفه** اي نصف العبد لان المعسر يراعي السعاية والموسر
يدعيها وضع عبد واحد في عبد بنان حلف كل واحد بعق عبد مملوك على حدة لم يعتق ولحد منها
اتفاقا من الحقايق **ولو ادعى مشتريه** اي مشتري العبد **ان البايع دبره فانكر** البايع التذير **ثم جنى العبد**
جناية موجبة للمال **فالحال موقوف** عند ابي حنيفة لان موجب الجناية على المولى وهو هنا مجهول فينظر
الى ان بين المولى **وقال يسعي** العبد في موجب الجناية وينظر الى الارش وقيمته ويلزم اقلهما
ان لم يكن له كسب وان كان له كسب يودي منه ففقته في كسبه اتفاقا حال بينه وبين المشتري لقراره
بحرمة الاسترقاق فاذا مات البايع عتق نظر الى ظن المشتري ولا يعتق بموت المشتري من الحقايق
ولو حلف بعقته ان قيده رطلان وان لا يحل يعني اذا قيد رجلا عبده وقال لم يكن وزن قيده
رطلين فهو حر ثم حلف ثانيا وقال ان جلده هو او غير فهو حر **فشهدا ثانيا انه** اي وزن قيده
رطل فحكم به اي القاضي بعقته **بشهادتهما** وانما على القاضي ليعرف وزنه كيلا يتخلف من القاضي
ضرر الى مولا واذا قضى بعقته حل القيد كيلا يبقى الحر تحت قيده **ثم حل عن رطلين** اي ظهر ان قيده
رطلان حين حل **فالضمان عليهما** اي يجب على الشاهد من ضمان قيمة العبد عند ابي حنيفة وقال
يجب عليهما الضمان قيد بشهادتهما لانها لو لم يشهدا وحللا قيده عتق العبد **والضمان عليهما**
اتفاقا لهما ان شهادة الزور غير نافذة باطنا فيصل العتق حل القيد فلا ضمان وله انهما اذ قد
باطنا فيصل العتق بشهادتهما فلما ظهر كذبهما بضمان وسياق بيان الخلاف في شهادة الزور
في اذب القاضي اعلم ان هذه المسئلة مشككة لانها شهدا بان وزن القيد رطل وهو شرط العتق
والضمان على شهود الشرط ولين فرض انهما شهدا بانه علق بعقته بشرط كاذب فتكون شهادة بتخير
العتق فالقضا انما ينفذ عند ابي حنيفة اذا لم يتيقن بطلانه واما اذا تيقن بانه لا ينفذ كما لو
تبين ان الشهود عبيد او كفار وهما يتيقن بطلان قولهما حين كان وزن القيد اكثر من رطل
كذا في الكافي **ولو حكم به لشهادتهما** اي اذا حكم القاضي بالعتق عند دعواه بشهادة رجلين
ثم رجعا عن شهادتهما فضنا قيمة العبد لمولا **فشهدا اخران به قبله** اي يعتق ذلك العبد
قبل وقت شهادتهما **فهو** اي الشهادة الثانية **مردودة** عند ابي حنيفة ولا يسقط عنها
الضمان وقال لا تقبل ويسقط الضمان **قيد بقوله قبله** لانه لو شهدا بعقته بعدة تقبل اتفاقا
سواء شهدا قبل رجوع الاولين او بعده وهذه المسئلة ايضا فرع مسئلة نفاذ القضا بشهادة
الزور وعدمه فعلى هذا يتحقق الخلاف في العبد والامة وقال بعضهم هذه فرع اشتراط
الدعوى في العتق بانه ان الدعوى لم توجد من العبد للتناقض حيث ادعى العتق بعد هذا
الوقت عند شهادة الاولين فلم تقبل عنه وعلى هذا تقبل في الامة في مسئلتنا اتفاقا **ودعوى**
العبد لا الامة في الشهادة بعقته شرط يعني اذا شهد شاهدان على رجل انه اعتق عبده
والعبد والمولى كلاهما ينكران ذلك لا تقبل الشهادة عند ابي حنيفة واما اذا شهدا على عتقه
بدون دعواه فتقبل اتفاقا لما فيها من تحريم الزواج وهو حق الله ولكن لكونه متضمنا الى الحق
العبد شرط فيه العدد ولم يقبل خبر الواحد وفي الحقايق قد يتحقق الدعوى حكما بان يعطى العبد
بدخر فقال اعتقه مولا قبل الجناية ولي عليه فصار وانكر العبد والمولى ذلك تقبل بيته

لا بد ان
يصدق

وقال لا تقبل

دعوى

ويقتضى بعقته لان دعوى المجنى عليه العتق قام مقام دعوى العبد حكما اعلم ان الشهادة
بلا دعوى احد مقبولة في حقوق الله تعالى لان القاضي يكون نائبا عن الله فتكون شهادة عن خصم
فتقبل وغير مقبولة في حقوق العبد وهذا اصل متفق عليه لكن الغالب عندهما في عتق العبد حق
الله لان سبب المالكية وهو الحرية يتعلق بها حقوق الله من وجوب الزكاة والحجعة وغيرها فتقبل
بدون دعوى والغالب عنده حق العبد لان دفع الحرية عايد اليه من المالكية وخلاصه من كونه
متبذلا كالمال فلا يقبل بدون الدعوى **وهي** اي الشهادة **على عتق احدها** اي على رجل انه اعتق
احد عبديه **واحداهما** اي احدي امتيه **مردودة** عند ابي حنيفة وقال مقبولة قيد باحدى الامتين
لان الشهادة بطلاق احدي نسايه مقبولة فيجب الروح على البيان وهذه المسئلة فرع المسئلة السابقة
لان الدعوى لما كانت شرطا عندده وهي من المجهول لا تنصو لم تقبل هذه الشهادة ولما لم تكن شرطا عنددهما قبلها
واما لم يقبل ابو حنيفة الشهادة على احدي امتيه وان كانت الدعوى ليست بشرط في عتقها لان عدم اشتراطه
كان لتضمن عتقها تحريم الفرج وهو حق الله والشهادة فيه مقبولة من غير دعوى كما في حد الزنا والعتق
المبهم **لا يوجب** تحريم الفرج عند ابي حنيفة لانه غير نازل قبل البيان لتعلقه به والمعلق بالشرط لا يوجد قبله فيحل
وطيه اعلم ان الخلاف فيما اذا شهدا على انه اعتق احد عبديه في صحته اما اذا شهدا على انه اعتق احد
عبديه في مرض موته يقبل استحسانا لان العتق المبهم يشيع فيها بالموت حتى يعتق من كل واحد منهما
نصفه فيكون كل واحد خصما ولان العتق في المرض وصية فالقاضي خصم في تنفيذ الوصايا وفي شرح
الوافي لو شهدا بعد موته انه قال في صحته احدا كما حر قال نص فيه فقال بعض مشايخنا لا تقبل الاصح انها
تقبل اعتبارا للشيوخ **ووطي احدها لا يكون بيانا** يعني اذا قال الامتية احدا كما حر ووطي احدها لا يكون
بيانا بان الاخرى هي المعتقة عند ابي حنيفة وقال لا يكون بيانا قيد بالوطي لانه لو باع احدهما بيبعا بانا او
بالخيار او رهنها وسلمها او اجرها او دبرها او كاتبا يكون بيانا اتفاقا لان نفاذ هذه الترهات يستلزم
قيام ملك اليهين فصار كانه صرح بانها مملوكة اعلم ان الخلاف فيما اذا وطي احدها ولم تعلق منه
بولد اما اذا علقت كان بيانا اتفاقا **لا ينافي** صارت ام ولد فاستحققت العتق موقلا فلما صح كونها
ام ولدا انتفى العتق المخرج عنها ضرورة لهما ان الوطي يصرف مختصا لملك فاقدمه عليه يكون بيانا دلالة
كما لو وطي احدي زوجتيه في الطلاق المنهم وله ان وطي الامة ووطي استخرا لان المقصود منه قضا
الشهوة دون الولد فوطيها لا يدل على استيقا الملك فيها بخلاف وطي المنكوحة لان المقصود منه الولد وهو انما
يحصل بيقا النكاح فوطيها يدل على استيقا به صيانة للولد عن الضياع **ولو قال لعبد به احد كما حر**
ثم باع احدها او دبره او مات عتق الاخر لانه بالبيع قصد الوصول لثمنه سواء كان البيع صحيحا
او فاسدا والتذير قصد بقاء انتفاعه به الى حين موته وكلاهما بيانا فيان العتق فتعين الاخر له دلالة والعرض
على البيع في رواية عن ابي يوسف وكذا الوهية وسلمه لانه لما خرج عن ملكه لم يبق محلا للعتق كذا في الهداية
وذكر في الكافي ذكر التسليم في الهبة وقح اتفاقا لان الهبة تصرف لا تصح الا في الملك ولا اقام عليها يد على ابقائه
فلا يتوقف على القبض **واحد كما حر** اي لو قال لعبد من عبده احد كما حر **فخرج احدها** وثبت الاخر **ودخل**
ثالثا فان اي قال احدا كما حر **ومات مجهولا** اي مات المولى قبل البيان **افتي** محمد **ببيع الداخل** اي بعقته **وها**
بنصفه اي صاحبا هاتين بعق نصف الداخل **وعتق** هذا يعطى على قوله افتى يعني عتق بالاتفاق **نصف الخارج**
لان الاجابة الاول كان شايعا بين الخارج والثابت فيعتق من الخارج نصفه **وثالثا رابع الثابت** لان نصفه

اتفاقا

عقوب بالانجاب الاول وان كان المراد بالانجاب الثاني الثابت عنق منه النصف الباقي وان كان الداخل
يعتق منه شيء فالنصف الباقي لما اعتق في حاله ولم يعتق في اخرى فنصف فحصل للثابت منه ربع فعقوب ثلثة
ارباعه وجا قول محمد في قول الداخل لان المراد بالانجاب الاول ان كان الخارج يصح بالانجاب الثاني لكونه دابرا
بين عبد بن وان كان الثابت لا يصح بالانجاب الثاني لكونه دابرا بين حر وعبد فاذا تردد بين الصحة والفساد
يفيد حرية نصف رقبه بينهما فاصاب الداخل نصف النصف وهو الربع فان قيل ينبغي ان يعتق كل واحد
يسعى في شيء لان الاعتاق لا يتجزى عندهما قلنا انه لا يتجزى اذا صادف محلا معلوما اما اذا ثبت بطريق
التوزيع باعتبار الاحوال فلا لانه حينئذ يثبت ضرورته والثابت بها يقدر بها ولها ان الانجاب الثاني
واقع بين العبد بن لان العتق لم ينزل في الثابت على التعيين فيفيد حرية رقبته كاملة بين الداخل والثابت
فيصيب الداخل النصف وكان القياس ان يعتق بالانجاب الثاني النصف الباقي لانه اعتق منه الربع
لاستحقاقه النصف بالانجاب الاول فالاقية الحرية بطل وما لا في الرق يصح فينصف ذلك النصف ولهذا
يحق بالانجاب الثاني من الثابت الربع قيد موت المولى لانه لو مات العبد قبل البيان فالموت بيان فان مات
الخارج يعتق الثابت بالانجاب الاول والزوال الملاحم وبطل الانجاب الثاني وان مات الثابت يعتق الخارج
بالانجاب الاول والداخل بالانجاب الثاني لان الثابت يزاحمها وان مات الداخل فاعتق به الخارج تعين
الثابت بالانجاب الثاني وان عني به الثابت بطل الانجاب الثاني **وان قاله** اي قال لفظ احد كما حر في المرض
فمات قبل البيان **قسم الثلث على هذا** اي على قدر ما يصيبهم من سهام العتق لان العتق في المرض وصية والمر
بدلها على قدر الثلث فيقسم بينهم واقل جزء من سهامهم هو الربع فيجعل كل ربع بينهما فيكون الخارج
والداخل اربعة اسهم فالمجموع سبعة على قولها فيقدر كل عبد سبعة فصار المجموع احدى وعشرين
يعتق من الخارج سهمان ويسعى في خمسة وكذلك الداخل ويعتق من الثابت ثلثة ويسعى في اربعة اسهم
السعاية اربعة وعشرين فاستقام الثلث والثلثان ايضا **ولو اعتق عبيدة الثلثة في المرض**
وهم ماله اي والحال ان ماله غيرهم فمات ولم يجز الورثة عتقهم **وقيمتهم سوا عتق من كل** اي من
كل عبد **ثلثة ويسعى في ثلثيه** اي في ثلثي قيمته للورثة **ولا نفد** اي في تعيين العتق لاحدهم وقال الشافعي
عتق واحد منهم ويقع بينهم بان يكتب سهامهم في رقاع صغار فتخلط وتخطي بثوب فتخرج واحدة فخرج
اسمه حكم بعثته لان الاعتاق في مرض الموت وصية ونفاذها من الثلث والواحد هو الثلث وهو سهم فيبين
بالفرقة كما كان عليه السلام يقرع بين نساياه فمن خرجت قرعتها سا فز بها ولنا ان العتق وقع على
الكل بالسوية فلا يجوز حرمان بعضهم بل يجب توزيع العتق بالسوية وقرعته عليه السلام كانت لطيف
قلوبهم لا تميز الحق المستحق بينهم الا بالحق في السفر **ولو قال قن او مكاتب ما ساء ملكه حرقا**
اي القن والمكاتب فلو كانا ملوكا فهو قن اي ذلك المملوك قن لا يعتق عندنا الى حنيفه وقال لا يعتق لان العتق
بالشرط كما ملفوظ به عند وجود الشرط فصار كانه قال حين ملك عبد بعد الحرية انت حر فيعتق وله
ان من لا يكون اهلا لتعيز العتق لا يكون اهلا لتعليقه قيد بقوله ساء ملكه لانه لو قال كل مملوك ملكه
بعد العتق يصح اتفاقا من الخفاق **ولو قال ان كلمت زيدا فانت حر فادعاه زيد** اي ادعى زيد
انه كلمه بعد التعليق فانكر المولى **وشهد ابنه** اي ابنه زيدا على ذلك **يردها** اي ابو يوسف شهدا بها
لما فيها من ضد بيق الاب وهو موضع التهمة **وسمعاها** اي قبل محمد شهدا بها لانهما شهدا بحرية العبد
ولا تهمة فيهما **وان تسريتك** اي لو قال لامته ان تسريتك فانت حر **يضيف** ابو يوسف **طلب الولد**

من المالك

وسهام السعاة
للعبد اربعة عشر
فان تمام الثلث
والثلثان وعنده محمد
سهام الوصاية
لان حق الداخل ربح
فصار سهام السعاة
اثنى عشر

فموت لا يصح اسما
لانه كان حصه ولو قال
كل مملوك ملكه

الى ثمانين اي ابو حنيفة ومحمد في تحقيق معنى التسري **من التحصين** اي منعها من الزنا والوطى **والنهي**
وهي اسكانها في بيت خال **والمنع من الخروج** يعني يثبت التسري عندها بهذه الافعال وعندنا ابو يوسف لا
يثبت اذا لم ينضم اليها طلب الولد لان التسري تفعل من السر وهو السيادة والامة انما تسود اذا اولدت من
مولاها ولها انه تفعل من المضاعف من السر الذي هو اجماع معناه اعداد الامة ان تكون موطوءة فلا يكون
طلب الولد اخلافيه **اولامة غير** اي اذا قال لها **ان تسريتك فانت حر** **فاشترها وتسرها الغنا**
التعليق فلا تعتق عندنا وقال زفر تعتق لان اضافة العتق الى التسري كما اضافته الى الملك اذ لا يحل التسري
الا في الملك ولنا ان الملك لم يوجد وقت التعليق والتسري ليس عبادة عن الملك ولا عن سببه فلا يكون
التعليق به تعليقا بالملك ليس من ضرورات التسري لان معناه وهو التحصين والمنع من الخروج والوطى
يوجد بعد ملك الرقبه كما في المنكوحه **فصل في التدبير** **ولو قال اذا مت فانت حر او**
قال انت حر عن ذم مني او قال انت مدبر او قد دبرتك صار مدبرا وكذا لو قال انت حر من موتي
او اوصيتك برقبتك او يعتقك لان هذه الالفاظ تفيد تعليق العتق بالموت فيستدعي وجود الشرط او لا
لا يجوز اخراجه عن ملكه **الا بالعق** لقوله عليه السلام المدبر لا يبيع ولا يوهب **وتجوز استخراجه**
واجابته ووطيها وتزوجها لان الملك قائم في المدبر والمدبر **ويعتق من الثلث** اي المدبر كله يعتق
من ثلث مال التركة **ان خرج منه** لان التدبير تبرع مضاف الى ما بعد الموت فصار وصية **والا**
فحسابها اي ان لم يخرج من الثلث يعتق منه بحسب ما يخرج حتى اذا لم يكن له مال غير يسعى في ثلثي
قيمتها **وان كان مولا مدبر او ناسي في كل قيمته** لو جوب تقدم الدين على الوصية ولا يمكن
نقض العتق فتعين رد قيمته **ولو قال العبد ومدبره احد كما حر والاخر مدبر ومات قبل البيان**
يفي ابو يوسف بعث القن وبقا المدبر مدبرا على حاله **واشاعهما** اي جعل محمد الحرية والتدبير
شايعين **فيهما** اي في العبد والمدبر فيعتق نصف كل واحد منهما ويصير نصف القن مدبرا
ايضا لان قوله احد كما انشأ افاد انقسام العتق عليهما لاحتجتهما اليه وتجعل قوله والاخر مدبر
انشا ايضا لكونه معطوفا على الانشاء فينقسم عليهما اذ لو جعل اخبار البطل حق المدبر من الكلام الاول
لا يوسف لان الاصل في الكلام ان يكون اخبار الضرورة تصحيح كلامه ولا ضرورة هنا ولهذا لو سيرا
بالتدبير وقال احد كما مدبر والاخر حر عتق القن وبقي الاخر مدبرا اتفاقا على قوله والاخر مدبر لو جعل
انشا لصار القن مدبرا لان انشاء التدبير في المدبر ممتنع فصار مدبرا بين ويلغو العتق **ولو اعتق**
احد الشريكين العبد الذي بينهما ودبر الاخر معا عتق كل العبد اتفاقا **ويغير منه** اي يحكم ابو يوسف بان
يضمن العتق على شريكه **نصف قيمته قنا لا مدبرا** لان تصرفهما من الاعتاق والتدبير في نصيب نفسه
لان انشأهما معا متعذر فيغلب العتق لكونه اقوى فيضمنه مدبرا ولا يوسف ان العتق والتدبير
لما لم يمكن جمعهما يترجح العتق من الاستدراك فبطل التدبير **ولو اسلم مدبرا الذي حكنا بعثته بعد**
السعاية لمولا في تمام قيمته كالمكاتب **لا قبلها** اي قال زفر يعتق في الحال ويسعى في قيمته لان العبد
باسلامه وجب ان يخرج عن ملكه فلما تعذر الاخراج بالبيع تعين العتق في الحال ولنا انه لو
عتق في الحال وهو مفلس لتكاسل في السعاية فيتضرر به المولى فيتوقف عتقه على الادارعاية
للمائنين وذل العبد يندفع بصيرورته حر **وان علقه بموته على صفة** كما اذا قال ان من مرضي
هذا او سفي او الى سنة وغوها **لم يكن مدبرا** مطلقا فيجوز بيعه لان الموت على هذا الوجه ليس

والملك
في موت المدبر
وسم الميراث

وانما جعل انشاء

لشركه
او قال لغيره لغيره

بقطع فلم ينعقد السبب في الحال واما الموت المطلق فكان قطعاً فالمعلق به يكون مدبراً مطلقاً وكذا لو علقته بموته في مدة لا يصير مثله اليها غالباً يكون مدبراً مطلقاً لان الموت كائناً في حاله **فان تحقق المجموع** اي الموت على تلك الصفة **عق كالمدير** اي كما يحتق المدبر من ثلث المال **وان مات** اي لو قال ان مات فلان **اذا مات** يعني ان مات فلان ومات قبله **فان تحرر او قبل موته** اي لو قال انت حر قبل موته **بشهر اجزنا ببيع** وقال زفر لا يجوز لانه علق عتقه بموت احدهما ايها وجد فكان تعليقاً بموته لاحالة فصار مدبراً مطلقاً ولنا انه علق عتقه بموته المقيد وهو ان يكون موته قبل فلان وهذا ليس بشرط كائناً بحاله لاحتمال ان يموت فلان قبل المولى فلا يكون مدبراً فكذا اذا علق عتقه بموته المتأخر عن شهر اذ لو مات قبله لا يحتق فلا يكون كالمدير المطلق كذا قال المصنف في شرحه اقول على هذا كان ينبغي ان يقول انا قبله اذ يدور هذا القيد لا يطابق تعليقه مدعاه **فصل في الاستيلاء وهو طلب الولد من الامة ولو انت بولد من مولاها فاعترف به ثبتت نسبه لا بالاقرار بوطيها** اي قال الشافعي اذا اعترف المولى بوطيها ثم انت بولد ثبتت نسبه منه لان الاصل في ثبوت النسب الما و سببه الوطى وهو موجود في الامة ولنا ان النسب انما يثبت بالفراش ولا يثبت الفرائش للامة بالوطى لان المقصود من وطى الاما قضا الشهوة غالباً ولهذا تمتنع الاشراف عن وطئهن تحريراً عن حصول الولد منهن وفي قوله تناكحوا تكثر والاشارة اليه فلا يثبت النسب بدون دعوى المولى وعن ابي حنيفة اذا وطى امته وخصنها ولم يعزل عنها فعليه ان يدعى نسب ولدها وعن محمد بن يحيى ان لا يدعى النسب اذا لم يعلم انه منه ولكن يحتق ولدها ويحتق بعد موته احتياطاً من الجانبين كذا في الكافي **فان ولدت بعد ذلك** اي بعد ان يعترف بولدها **ثبتت نسب ولدها من غير دعوة** لانه لما ادعى الولد الاول تعيين الولد مقصوداً منها فصارت فراشاً له وفي المحيط امة بين شريكين جات بولد فادعاء ثبتت النسب منها فولدت اخر لم يلزمها الا بالدعوى لانها لم تصير فراشاً لاحدهما وان صارت ام ولد لهما لانه لا محل لكل واحد منهما ووطيها ولا يملك استغفارها كما لو حرمت على المولى بالمصاهرة فجات بولد لا يثبت نسبه من المولى الا بالدعوى لزال فراشه **ويستغنى** نسب ولدها **بمحمد بن قيس** اي في المولى نسبه بلا حان لان فراشها ضعيف **ولا يجوز اخراجها** اي اخراج ام الولد **عن ملكه الا بالعق** لما روى ابن عباس انه عليه السلام قال ايما امرأة ولدت من سيدها فهي معتقة عن حريمه **وتجوز استئجارها واخراجها ووطيها وتزويجها** لان الملك قائم فيها **فان ولدت من زوجهما تبعها في حكمها** وهو حق الجارية فيسرى الى ولدها كالتدبير **وتعتق ام الولد من جميع المال** لما روى انه عليه السلام امر بعتق امهات الاولاد من غير التثنية وان لا يبعن في دين **ولا تسعي في دينه** اي لا تسعي ام الولد في دين المولى للغنى **وهي غير متفوتة** اي ام الولد لا قيمة لها عند ابي حنيفة ولها قيمة عندهما حتى لو كان لهما مولى ان فاعتهما احدهما وهو موسر فعنده لا يضمن نصيب الآخر وعندهما يضمن لهما ان قيمتهما ثلث قيمتها فنة لان للمالك في مملوكة منفعة الاستخدام والاسترباح بالبيع وقضاد بينه من ماله بعد موته وبلاستيلاء فانت اثنان وفي الاستخدام فقط ولهذا صار قيمة المدير ثلثي قيمة الثمن لان الغاية منه منفعة البيع فقط وقيل قيمة المدير نصف قيمة قنا وهو الاصح وعليه الفتوى من الحقايق وله انهما استغادت الحريم من مولاها بسبب ولدها لانه خلق من المائتين فصارجزها مضافاً اليه لكن الجزية لكونها حكماً لا حقيقة تثبت حق العتق في الحال وتسقط تقوم بالحقيقة في الحال فان قلت لم لم يجعل الولد كذلك قلت لان حريمته اكدت نسبه الى الاب فكلم حريمته في الحال بخلاف المدبر لان سبب حريمته يتعقد بعد الموت واما امتناع بيعه في الحال فليتم

دور مع بالنور
في المنبر لا يبع
خلاف البيع

مقتضود المولى وهو نيل ثواب الاعناق **ولو هلك هي ومدينة عند المشتري** اي لو باع رجل ام ولد او مدبرته وقبضها المشتري فهلكت **فهي غير مضمونة** عند ابي حنيفة وقال ابي حنيفة في المولى لا يباع مضمونة على سوم الشرا فيضمن كالفن ولما ان القن كان محلاً للبيع والحق قبضه على سوم الشرا بحقيقة البيع وهما لا يقتلان البيع ولا يضمنان لامتناع الاحاق وكذا الخلاف في المكاتب **واذا نكح امة فولدت ثم ملكها** وبطل نكاحها **نكحها ام ولد** وقال الشافعي لا نصير ام ولده لانها ولدت حين كونها غير مملوكة فلا تكون ام ولد كما اذا ولدت من الزنا فملكها الزاني ولنا ان سبب الاستيلاء وهو الجزية الثابتة بينه وبينها بواسطة الولد الثابت النسب موجود هنا بخلاف الزنا لان نسب الولد منتف فيه وانما وضع في النكاح اذ لو استنولدها بالزنا ثم ملكها الزاني لا نصير ام ولده اتفاقاً على احد قوليه من الحقايق **ولو وطئ جارية ابنه فولدت فادعاه** اي الاب نسب الولد سواء صدقة الابن او كذبه **وصارت ام ولده ويضمن الاب قيمتها** لانه لا قيمة **الولد** اي لا يضمن لابنه قيمة ذلك الولد لان الاب لما كان له ولاية ان يملك مال ابنه مجاناً لحاجته الى ابقائه نفسه كان له ولاية ان يملك جارية ابنه لاثبات نسب الولد منه لان فيه ابقائه معنى لكن لكون حاجته الى ابقائه نسبه اذ في من حاجته الى ابقائه نفسه قلنا بتملك الجارية بغيرها وبتمليك طعام ابنه مجاناً وفي التبيين بشرط صحة دعوى الاب ان له ولاية التملك من وقت العلوق الى وقت الدعوى الا ان يصدقه الابن فان صدقه ثبتت نسبه منه ولا يملك الجارية ويعتق الولد لرجمه انه ملك اخاه **ولا نوجب مهرها** اي لا نوجب على الاب لابنه عقر تلك الجارية وقال الشافعي يجب لان ملك الجارية ثبت حكماً للاستيلاء وكما في الجارية المشتركة اذا ادعى ولدها احد الشريكين وحكم الشيء بعقبه ولنا ان الجارية لم تكن مملوكة للاب ولهذا جاز له ان يتزوجها فمستلحاجة الى تقدير الملك على الوطى ليصح الاستيلاء فان قيل للاستيلاء يثبت بالعلوق وذلك يكون في ملك والوطى سابق عليه فينبغي ان يجب عليه العقر قلنا الاستيلاء عبارة عن جميع الفعل الذي يحصل به الولد فلا يعتبر تعدد الفعل مع اتحاد المطلوب فيقع الوطى في ملك واما الجارية المشتركة فكان ملك بضعها ثابتاً قبل الاستيلاء وهذا القدر كاف في تصحيحه لكن الاستيلاء لما لم يكن متجرباً متمكناً نصيب شريكه حكماً بالاستيلاء **ولا يثبت** نسب الولد **بوطئ الجارية** ابن ابنه **مع بقا الاب** لانه لا ولاية له مع وجود الاب ولو كان ميتاً يقيم الجدة مقامه في هذا الحكم لظهور ولاية بنته حينئذ وكفر الاب ورقه بمنزلة موته لانه قاطع للولاية هذا اذا جات بعد موت الاب لستة اشهر لا يثبت النسب من الجدة كذا في الكفاية **واذا الرها** اي ولدا جارية مشتركة **احدا الشريكين ثبتت نسبه لانه لما ثبتت في نصفه لمصادفته ملكه ثبتت في الباقي لان النسب لا يتجزى وصارت ام ولد له** اما عندهما فلان الاستيلاء لا يتجزى واما عنده فلان نصيب المستنول صار ام ولد له او لا ثم صار نصيب صاحبه ام ولد بعد ما ملكه بالضمان لكونه قابلاً للملك **وضمن نصف عقرها** لان الوطى وقع في نصيب الشريك في غير الملك **ونصف قيمتها** لشريكه يوم العلوق موسراً كان او معسر لان امية الولد تثبت لها من وقت العلوق وهذا ضمان التملك فلا يختلف باليسار ولا بالاعسار **لا قيمة الولد** اي لا يضمن قيمته لان الضمان وجب من غير العلوق والنسب يثبت منه فصار حراً **واذا ادعاه** اي الشريكان ولد الجارية المشتركة التي حبست في ملكها **ثبتت نسبه** لانه لو كان الحمل على ملك احدهما نكاحاً

ثم اشترى لها هو واخر فمى امر ولد له لان نصيبه منها صار امر ولد له والاستيلاء لا تجزى فثبت
في نصيب شريكه ايضا هذا اذا لم يكن احدهما اب الاخر واحدهما مسلما والاخر ذميا اذ لو كان
كذلك فخرج الاب لما فيه من حق التملك ويرجح المسلم نظر الولد وكذا اذا اشترىها احدهما
ثبت النسب بينهما ولا يجب على كل منهما العقر لعدم الوطى في ملكه ويجب عليه نصف قيمة الولد
ويثبت لكل منهما فيه الولد لانه نحن بر على ما عرف في موضعه كذا في التبيين **ولا تعتبر قول**
القاي وهو الذي يعرفه النسب لغيره يعني قوله غير معتبر عندنا في الحاقه باحدهما
وقال الشافعي يعتبر لما روى عنه عليه السلام فخرج بقول القاي حين الحق اسما من زيد بابه
لما نظر الى اعقابها وكنا ما روى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى شريح في هذه الحادثة هو ابناهما
يرثهما ويرثانه وكان ذلك بحضور من الصحابة فحل محل الاجماع واما اظهار سروره كان سببا
لقطع نزاع الكفار لانهم كانوا يطعنون في نسب اسامة وكانوا يعتقدون ان قول القاي محجج
وتصير امر ولد لهما ويغرم كل منهما نصف العقر قصاصا يعني يجب على كل منهما نصف العقر
فيقاص لعدم القاي في الاشتغال بالاستيلاء الا ان يكون نصيب احدهما اكثر من نصيب الاخر فيأخذ
الزائد اذ المهر يجب لكل منهما بقدر ملكه **ورث** الولد من كل منهما **كأب** اي كيمرات ابن كامل لان
كل منهما مقر بانه ابنه **ويرثانه كأب** اي يرثان منه ميراث اب واحد لا سنوا بهما في السبب وهو
الشركة في الجارية **واذا وطئ جارية مكاتبه فولدت فادعاه** اي ذلك الولد **فان صدقه**
اي المكاتب مولاة **ثبت** نسبه من المولى **وضمن عقرها** لانه تصرف في ملك غيره **وقيمته** اي قيمة الولد لانه
في معنى المهر وحيث اعتمد دليل وهو انه كسب كسبه فلم يكن راضيا بكون ولده رقيقا وكان
حرا فالقيمة وجبت دفعا للضرر عنه وعن المكاتب **ولا تصير امر ولد له** اي مولى المكاتب لان الجارية
غير مملوكة **ولا فلا** اي ان كذبه المكاتب لا يثبت نسبه **ولو ادعى** احد الشريكين في امته **استيلاء**
شريكه اي ان شريكه استولى لهما **فانكر** الشريك الاخر **افتي** محمد **بالسعاية** اي بان تستسعى الامة
للمنكر في نصف قيمتها وفي الحقايق انما استسعاها للمنكر اذ قضى القاضي بالسعاية او رضيت هي
بذلك وبدون ذلك ليس للمنكر ان يستسعيها **وقال الخدمه** اي الامة المنكر **يوما لا يوما** اي كل يوم
يوما واما الولد فموقوف بينهما اتفاقا كذا في الجامع الصغير للامام الترمذي **ثبت** ان المقر لما
لم يصدق على شريكه انقلب اقراره عليه فصار كانه استولى لهما كما اذا اقر المشتري على الباع
انه اعتق المبيع يجعل كانه اعتق ولا يمكن تضمين المقر لانه ما اقر على نفسه بالاستيلاء
فوجب السعاية للمنكر لا احتباسه بالية نصيبه عنده ومتى عتق بعضهما عتق كلاهما ولهما ان اقر
بشيء مستلزم للنسب والنسب مما لا يبرئ بالرد حتى ان الرجل اذا اقر بنسب صغير لرجل ثم اقر
بنفسه لنفسه بعد ما كذبه المقر لا يصح فلا يمكن ان يجعل المقر كالمستولد فتخدم المنكر يوما
لانها تصادقا عليه وترفع الخدمه عنها يوما لان كلاهما مقر بان لا حوله في استحقاقها في ذلك
اليوم ونصف نسبها للمنكر ونصفه موقوف ونفقتها في كسبها فان لم يكن لها كسب فنفقتها على المنكر
من الحقايق اعلم ان المذكور في المتن موافق لما في المنظومة لكن المذكور في الهداية والوافي وشركا
ان خدمتها للمنكر ويوقفها يوما قول ابن حنيفة وسعادت قولها والله اعلم **فان جنت هذه** اي الجارية
المذكورة في المسئلة السابقة **فنصف الارش على المنكر** لان نصيبها له **والنصف** اي نصف الارش موقوف

عند ابن حنيفة لكون نصيبها موقوفا **وبوجب** ابو يوسف النصف **الموقوف في كسبها** اي لا يتضرر ولي
الجنانية لان الارش في مال مولاها وكسبها مال له فيؤدي الارش منه لكن لا يملك المولى اخذه لانه موأخذ باقارة
واوجب محمد الكل فيه اي كل الارش في كسبها لانه تسعي المنكر عنده فكانت كالمكاتبه ولو جنى عليها
فجنى على حقيقته نصف ارشها للمنكر والنصف موقوف وعند ابن يوسف النصف للمنكر والنصف لها وعند
محمد الكل لها **ولو ولدت فباعها** مولاها وترك ولدها **فادعاه اب المولى بحكم** ابو يوسف **بثبوته** اي
بثبوت النسب من المدعي **ويغرمه قيمته** اي قال ابو يوسف يضمن لانه قيمة ذلك الولد وان لم يضر الجارية
ام ولد وقال يثبت نسبه لان ثبوته مشروط بتملك الامة من حين العلق وهما هنا تعذر تملكها ونقص
البيع فيها لان الثابت للمولى فيها كان من التملك والثابت للمشتري حقيقة الملك فلا يترك الاقوى
للاضعف وله ان المنافع وجد في الام دون الولد فتصح دعوته فيه والولد هو الاصل في النسب لقوله
عليه السلام اعتقها ولدها **فصل** في المكاتب **ومن كاتب عبده على مال فقبل**
صار مكاتبا قيد بالقبول لان فيه معنى الالتزام فلا بد من الالتزام **ولا توجب خط شي من البذل**
وقال الشافعي يجب لقوله تعالى واتوهم من مال الله الذي تاكله من يدك الكتابه كذا روى عن علي رضي
الله عنه ولنا قوله عليه السلام المكاتب عبد ما بقي عليه درهم واجاب الخط بعد الاجاب
غير مفيد والامر في الآية محمول على الذنب كالامن بالكتابة **وتجوز منجما** اي يجوز عقد الكتابة
على ان يودي في كل شهر مقدارا معلوما من بدل الكتابه **وموجلا** بان يودي كله في مدة معلومة **وتجيز**
حالا اي يجوز الكتابة على مال حال عندنا وقال الشافعي لا تجوز لانه ليس باهل للملك في الحال فانما
يودي بالكسب ولا بد له من مدة فاقطعنا جان ولنا ان الكتابة عقد معاوضة والبدل فيه كالتمن
في البيع وكما ان توهم القدرة على التمن كاف في جواز البيع فكذا مع النص في الكتابة مطلق فعمل
باطلا **ومن صغير عاقل** اي يجوز الكتابة من عبد صغير عاقل للعقد وقال الشافعي لا تجوز قيد
بعقله لانه اذا لم يعقل العقد لا يجوز اتفاقا لانه ليس باهل للقبول والعقد موقوف عليه وهذا الخلاف
مبنى على ان تصرف الصبي باذن المولى جائز عندنا خلافا له وقدر في باب الحجر **وتخرج** المكاتب **عن**
يد المولى فيكون له حق كسابه لان تحصل البذل انما يتحقق اذا ثبت الحرية بداحتي لشرط في الكتابة
ان لا يخرج من البذل لاي شيء **دور ملكه** اي لا يخرج عن ملك المولى ولهذا اذا عجز عن ادائه البذل
كان رقيقا **فيضمن ماله** اي المولى مال المكاتب **باتلافه والعقر بوطئها** اي اذا وطئ مكاتبه لزمه عقرها
والارش الجنانية عليها او على ولدها اي اذا جنى المولى على مكاتبته او ولدها كان ارش الجنانية
لها لان المولى صار كالاجنبى **وان اعنته** اي المولى مكاتبه **سقط البذل** لان لزمه كان للعتق وقد حصل
المقصود وكذا الواهب عن البذل يعتق لان الابراء في معنى الاعتاق لكن المالك يبقى عليه دينه اذا قال لا اقبل
لان هبة الدين ما يبرئ بالرد فتجعل الكتابة باقية في حق المالك **ولو اختلفا في قدره** اي لو اختلف المولى
والمكاتب في قدر بدل الكتابه **فالقول للعبد** عند ابن حنيفة **وقال ابو القاسم** فيفسخ العقد لان عقد
الكتابة عقد معاوضة وقابل للفسخ فيجوز فيه التحالف كما في البيع وله ان يعبد منكر ما ادعاه المولى
فيلزم الممين عليه والتحالف في البيع ثبت على غير القياس فلا يقاس عليه الكتابة مع انه ليس كالبيع لانه
مبادلة مال بغير مال **ويصرف** المكاتب **كالمأذون ولا يمنع بمنع المولى** عن التصرف لانه يودي
الى فسخ الكتابة من جهة المولى وهو لا يملك ذلك لان من جانبه تعاقب العتق وهو تصرف لا يقدّر

على الرجوع عنه **ويسافر** لان السفر من باب التجارة ولو شرط المولى ان لا يسافر فله ذلك لان هذا الشرط
يخالف عقد الكتابة فيلغوا ولا يفسد به العقد لانه غير متمكن في صلب العقد **ويزوج الامته** لانه
موجب المهر فيكون من الاكساب **لا العبد** لان تزوجه تنقيص للمال الضرون النفقة والمهر دينان في رقبته
والاب والوصي في رقيق الصغير كالمكاتب فيملكان ما يملكه المكاتب **ولا يزوج المكاتب الاباذن**
اي باذن المولى **ولا يكفل مطلقا** اي لا يجوز للمكاتب ان يكفل بالنفس والمال والكفالة تبرع محض ليست
من التجارة **ولا يعتق المكاتب مملوكه على مال** لانه ازالة الملك عن رقبته والثابت المال ديننا
في ذمته وهذا ليس من الكسب لانه ربحا عن ماله لانه حر مبدون **ويكاتب** اي يجوز
للمكاتب ان يكاتب عبدا لانه لا يخرج عن ملكه قبل ادا البدل فيكون نوع اكتساب مال **فان ادى الثاني**
اي المكاتب الثاني بدل الكتابه **قبله** اي قبل ادا المكاتب الاول **كان ولاؤه للمولى** لان اضافة الولاء
الى المكاتب الاول متعذر لعدم اهليته فيضاف الى المولى لانه له فيه نوع ملك ثم اذا ادى الاول
بعد ادا الثاني وعق لا ينتقل الولاء من المولى اليه لانه جعل معتقا والولا لا ينتقل عن المعتق **والاقله**
اي اذا ادى الثاني بعد ادا الاول وعقته فالولا له لانه هو العاقد والاهل لذلك **ويدخل ولده** اي ولد
المكاتب من امته في كتابته لان المكاتب لو كان حرا اعتق عليه ولد منها وكذا مكاتب عليه وكذا ولد
المكاتبه والمدير **ويأخذ كسبه** اي المكاتب كسبه ولده **واجزأ اعتاق الولد** اي اعتاق المولى ولد
مكاتبته وقاله لا يجوز لانه لو جاز لصار ولد له احق بكسبه فينتزعه منه ابوه ولنا ان المولى كان يملك
عق مكاتبته الذي هو الاصل في الاول ان يملك عق ولده احق بكسبه فينتزعه منه ابوه ولنا ان المولى كان يملك
ثم كاتبتها فولدت تبع ذلك الولد امه في كتابتها فتكون هي احق بكسبه لان الام رجحنا على الاب
بتبعية الولد حتى لو قتل ذلك الولد تكون قيمته للام دون الاب بخلاف ما اذا قبلت الكتابة عن انفسهما وعن
ولدهما الصغير فقتل الولد تكون قيمته بينهما لان القبول وجد منها فينتزعهما كذا في التبيين **وان ولدت**
المكاتبه من مولاهما مضت على الكتابة ان شئت فاخذت العقر من مولاهما لانه كالاجنبى في منافعها
فان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة وان ماتت من غير وفاء فلا سعاية على الولد لانه حر
ولو ولدت ولدا اخر ولم يدعه المولى وماتت من غير وفاء سعى هذا الولد لانه مكاتب تبع الامه ولو مات المولى
بعد ذلك عتق وبطل السعاية عنه لان حكمه صار حكم ام الولد **والا** اي وان لم تشأ المضى على الكتابة **عجزت**
نفسها وصارت ام ولد وان كانت ام ولده جاز لان الكتابة جهة اخرى لاستحقاق الحرية وهي غير
منافية لاميته الولد **وسقط البدل بموته** اي بموت المولى لان كتابتها بطلت وانتقت الغايه في ابقائها تعق
مجانا من جهة كونها ام ولد **او مديرا** اي لو كاتب المولى مديرا له **جاز** اذ لا منافاة بين التدبير والكتابة
فان مات المولى ولا مال له اي والحال انه لا مال له **غير المدير هو** اي المدير الذي صار مكاتبنا بحرية عند ابي حنيفة
ان شأ سعى في ثلثي قيمته او كل البدل اي ان شأ سعى في كل بدل الكتابه على نحو ما لان البدل صار
مقابلا لاول الرقبه **ويأمر** اي ابو يوسف ذلك المدير **بالسعاية في الاقل منهما** اي في اقل من ثلثي قيمته
ومن بدل الكتابه وقوله منهما بيان للاقل وقع حالا لانه متعلق بالاقل لان فعل التفضيل لا يستعمل
منه او يجعل من معنى **في الاقل من ثلثيها** اي قال محمد يسعى في الاقل من ثلثي قيمته ومن ثلثي بدل الكتابه
اعلم ان الخلاف بينهم في الخيار والمقدار والثاني مع الاول في المقدار ومع الثاني في الخيار قيد بقوله
ولا مال لانه لو كان له مال غيره وهو يخرج من الثلث عتق وبطل كتابته لهما ان الاعتاق غير متجز فلما مات

المولى عتق كله ولا فائدة في التحيير بين الدينين لان العاقل انما يختار اقلهما الا ان محمدا خالف ابو يوسف
في المقدار لان بدل الكتابه كان مقابلا بكله فلما عتق ثلث المدير مجانا بموت المولى سقط حصته من بدل
الكتابة فيبقى الثلثان ولا يني يوسف ان البدل وان كان مقابلا بكله صوره لكنه مقابل ثلثي قيمته معنى لان
المدير لا يلتزم المال مقابله ما يستحق عليه عتقه وهو الثلث وله ان الاعتاق متجز والمدير كان
مستحقا عتق الثلث مجانا ولما كاتبه بعد ذلك صار بدل الكتابة مقابلا لثلثيه فلما مات المولى عتق
ثلثه وتوجه اليه في الباقي جهتا العتق وهما التدبير والكتابة واحكامها مختلفة فيتحير بينهما وفي
هذا التحيير فائدة لان الناس متفاوتون فعسى ان يختار واحد منهم الدين الكثير الموجهل على القليل
المجمل **او دبر** اي اذا دبر المولى مكاتبه جاز ومضى على الكتابة **ان شأ والا** اي ان لم يشأ عجز
نفسه وصار مديرا لان الكتابة عقد غير لازم في حق العبد وان كان لازما في حق المولى **فان مات ولا**
مال له سواه فهو يسعى في ثلثي قيمته او ثلثي البدل عند ابي حنيفة لان ثلثه عتق لكونه مديرا
وبقي ثلثاه مملوكا لان الاعتاق متجز فسقط من بدل الكتابة الثلث فمجانا منها ماشا **وقالا في اقلهما**
يسعى لان العاقل يختار اقل الدينين ضرورة **ولو كاتبه اي الشريك كان عبدا بينهما فاعتقه احدهما**
فنزيب الاخر باق على الكتابة عند ابي حنيفة لان الاعتاق متجز عنده **ويوجب** ابو يوسف
على المعتق نصف قيمته قنا شريكه لانه باعتاق نصيبه عتق نصيب شريكه لكون الاعتاق غير متجز
فانفست الكتابة لان المكاتب ما دام مكاتب لا يكون مملوكا **واوجب السعاية في الاقل من نصف**
قيمته ونصف البدل لان المكاتب كان دابرا بين امرين اما ان يودي البدل او يعجز نفسه فيكون رقبا
والمعتق ينبغي ان يملك نصيب شريكه صار نصفه مكاتباً ونصف كسبه له ونصفه للشريك فاذا ادى بدل الكتابة
عتق منه ذلك القدر ويسعى فيما بقي من قيمته وليس للمولى ان يطالبه في الحال ولكن يحمله منجا بحسب
طاقته **وقالا صار كله مكاتباً وكل كسبه له** ويضمن من مكاتبته نصيب شريكه لانه يملكه عندها **ولو اشترى**
اباه او ابنته دخل في كتابته لان المكاتب اهل لان يكاتب فيشكك ان عليه كما لو كان حرا واشترى
يعتقان عليه وفي التدبير ذكر الاب والابن وقع اتفاقا لان هذا الحكم غير مختص بهما بل جميع من له فراية
الولاد يدخلون في كتابته تبعاله وفي الكتابة قيد بقوله دخل ولم يقل صار مكاتباً لانه لو صار مكاتباً
امالة بقيت كتابته بعد عجز المكاتب الاصلى وليس كذلك بل يعجز الداخل معجز الاصلى حتى اذا عجز المكاتب
تبع الاب لان كتابته الداخل بطريق التبعية **او اذا حر منه** اي لو اشترى المكاتب من له ولاده لم يدخل
في كتابته **فله بيعه** عند ابي حنيفة وقال لا يتكاتب عليه ولا يجوز له بيعه كافي الولاد اذ وجوب الاصلية
يشمل الكل **وله** ان المكاتب كسبا وليس له ملك حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهذا لا يفسد نكاح
امراته لو اشترىها ومن كان كسوبا وفقيرا يجب عليه نفقة من له الولاد دون نفقة غيره من القريب والدخول
في الكتابة صله فيختص بموضع وجوب المصلحة قيد بالحر ما اذ في غيره لا يتكاتب عليه اتفاقا **او ام ولده وهو معها**
اي اذا اشترى المكاتب زوجته التي ولدت منه بالنكاح والولد معها **تكاتب عليه** اي يصير الولد مكاتباً له
وحر بيعها لانه نكاحا لولد لقوله عليه السلام اعتقها ولدها قيد بالمكاتب لان المكاتبه اذا اشترت
زوجها لا يتكاتب عليها ولها ان يبيعه اتفاقا من الحقيق **فان لم يكن معها اي الولد مع الام فله بيعها**
عند ابي حنيفة وقال لا يجوز بيعها لانها ام وله كما لو اشترى ام ولده ولم يكن معها وله ان التماس
كان جواز بيعها وان كان الولد معها لان كسب المكاتب موقوف بين ان يودي فينتزعه له وبين ان يعجز فينتزعه

للمولى لان حرمة بيعها بتبعية الولد انما ثبتت اذا ثبت المتبوع وبدونه لا يثبت والاصح انه على التفصيل
ان اشتراه او لام اشتراها حرمة بيعها لان الولد يتكاتب عليه او لا وبواسطة تكاتب امها اذا اشتراها
وان اشتراها او لا حرمة بيعها لان المتبوع وهو تكاتب الولد ثم اذا اشتري الولد حرمة بيعها عند
شرا الولد ثم اذا اشتري الولد حرمة بيعها عند شرا الولد لوجود مقتضى **واذا كاتب مسلم عبده**
على خمر او خنزير او قيمة نفسه فسدت الكتابة اما في الاولين فلا نعدم ما ليتها واما في الثاني
فلان قيمة العبد محمولة جنسا فانها من الدراهم او من الدنانير وقد اختلف فيه باختلاف المقومين
وللجهالة فيها متفاحشة قيد بالمسلم اذا الكتابة على الخمر انما تفسد اذا كان المولى والعبد مسلمين او
المولى مسلم والعبد ذمي وعلى عكسه اما لو كانا ذميين تجوز الكتابة **فان ادى الخمر حكمة باعتقه**
لتحقق الشرط وقال زفر لا يعتق الا باءا القيمة لان البدل في الكتابة الفاسدة هو القيمة ولا يعتق
المكاتب باءا غير البدل قيد بالمسلم لان الكافر لو كاتب عبده الكافر على خمر ثم اسلم لا يعتق الا باءا الخمر
اتفاقا لان العقد انعقد صحيحا ابتداء وبعد الاسلام خرجت الخمر من ان تكون بدلا لان المسلم ممنوع
عن ملكها وتبليها وباءا غير البدل لا يعتق بخلاف ما اذا كاتب المسلم عبده على خمر حيث يعتق باءا الخمر
لان العقد انعقد فيه فاسدا فيعتق باءا البدل المشروط فيه لما فيه من معنى التعليق كما في التبيين **وسيجي**
في قيمته للغرما **بالغنى ما بلغت** لان العقد لما فسد لم يرد الى الرق وقد نذر لنفوذ الحق فيه فيلزم
قيمه كالمشتري شرافا اذا اعتق المبيع بعد القبض ويزاد على المسمى اذا زادت قيمته لان العبد ارض بالزيادة
مخافة بطلان حقه في المعتق فلا ينقض عنه لان المولى لم يرض بما دونه **وحكم به** اي ابو يوسف المعتق **لا اداء**
عينا وقيمتها اي قيمة عين الخمر لان العين بدل صورة والقيمة بدل معنى **والعتق باءا العين معلق**
باشترطه اي موقوف على جعل اديها شرطا كما اذا قال انا اديت الى الخمر فانت حر **في رواية** عن ابي حنيفة فيسند
يعتق بالشرط بالكتابة كما لو كاتب على مائة او دم فانه لا يعتق الا اذا نص على الشرط واما عند محمد وابي حنيفة
ففي ظاهر الرواية يعتق باءا الخمر صرح بذلك الشرط ولم يصرح والفرق بين الخمر والميتة ان الميتة ليست بمال اصلا
والخمر مال فاعتقد العقد لما ليتها **ويعتق باءا قيمة نفسه** اذا كاتبه عليها لاقها في البدل وجهاتها انما اثر في
فساد العقد لا في اعتبارها فيه بخلاف ما اذا كاتبه على ثوب حيث لا يعتق باءا ثوب لان اجناسه متشابهة ولم يبين
مراد العاقد فلم يثبت العتق بدون ارادته **والكتابة على عين في يد العبد** وهو من كسبه كما اذا كان
عبدا ما ذونا في التجارة وكسبه قبل الكتابة **جائزة في رواية** عند ابي حنيفة لا يفسد الكتابة على يد مملوك
مقدور التسليم **ومنعها في اخرى** اي لم تجوز ابو يوسف تلك الكتابة في رواية اخرى عنه لان المولى كاتبه
على نفسه والكتابة انما شرعت على مال مكتسب للعبد بعد العقد اراد بالعقد ما يتعين بالتعيين قيد به لانه
لو كاتبه على درهم في يده وهي كسبه فجاز ان اتفاقا وكذا لو كاتبه على درهم معلومة لغيره لان الدرهم في العتق
لا يتعين فتعلق العقد بدرهم دين في الذمة يصح العقد ولو كاتبه على مال في يده غير معين اي حقيقة انها جائزة
حتى اذا ملكها وسلمها عتق وان عجز عن تسليمها رد الى الرق وعن ابي يوسف ان تسليم العين واجب ان اجاز صاحبها العتق
وان لم يجز وجب تسليم القيمة وعن محمد انها جائزة ان اجاز صاحبها العتق **او على الف** اي لو كاتبه على الف
درهم **على ان يرد المولى عليه** اي على المكاتب **عبد بغير عينة بجيزها** اي ابو يوسف الكتابة فيقسم
الف على قيمته وقيمة عبده وسط فيبطل منها حصة العبد ويكون مكانها بقى لان عتق العتق عتق
ان يكون بدلا للكتابة وينصرف الى الوسط فكذا يصلح ان يكون مستثنى وقال لا يجوز ولها ان العبد لا يجوز

استثاؤه من الف لعدم المجانسة وانما المستثنى هو قيمته وهي لا تصلح بدلا فلم يصح استثناءها من البدل
فلم يجز عتقه للجهالة **او على حيوان غير موصوف** ولم يذكر نوعه ووصفه كما اذا كاتبه على عبد ولم يبين
على انه اسود او ابيض جازت الكتابة لان الجهالة بعد ذكر الجنس يكون لتيسره فيحتمل في الكتابة لا نها
مبنية على المسامحة وقال الشافعي لا يجوز لانه معاوضة فاشبه البيع فلا تحتمل فيه الجهالة ولنا انه معاوضة
مال بغير مال فاشبه النكاح فيحتمل فيه الجهالة كما يتحمل في المهر واما اذا لم يبين الجنس كما اذا كاتبه على اداة
لا يجوز اتفاقا لان الجهالة فاحشة اقول عجا من المصنف انه اورد اجملة وفاقبه مع انفا خلافيه واورد
في شرحه خلاف الشافعي مع دليله من غير نقل تعداد قوله وهكذا مذكور في الكتب المعتمدة **وكتابة**
المرتد تبطل بقتله مرتدا اي يكونه مقتولا حال ارتداده عند ابي حنيفة لان تصرفه موقوف عند
فلما قتل في ارتداده جعل كالميت من حين الردة ولا تصرف للميت **وبجيزها** اي ابو يوسف كتابة المرتد
لان تصرفاته نافذة عنده **كتصرف الصحة لامر من الموت** اي قال محمد تصرفاته نافذة كتصرف المريض
مرض الموت لانها صدرت منه بعد انعقاد سبب الهلاك وهو الردة **ولو كاتبه الابن** اي لو
كاتب ابن المرتد عبدا **بين ردة ابيه وقته** اي كونه مقتولا على الردة **ابطلتها** اي تلك الكتابة
وقال رفر جازت لابن المرتد ورثته عند القتل مستندا الى وقت الردة ظهر انه كاتب ملك نفسه
ولنا ان العبد لم يكن ملك ابيه وقت الكتابة فلا ينفذ عليه عقد بملاك جازت بعد كمال الوباغ
عبد غيره ثم اشتراه **ولو كاتبها معا** اي لو كاتب رجل عبده كتابه واحده **بالف** موصوفة
ومشروطة بينهما **ان اديا عتقا وان عجز ارضا احكنا باعتقهما الا بالكل** حتى لو ادى
احدهما حصته لا يعتق عندنا **لا يعتق احدهما باءا انصبيه** اي قال زفر اي العبد من ادى
حصته من الف يعتق لان كلامهما التزم حصته نفسه لاحصة الاخر فيعتق باءا حصته
كما لو كاتبها على الف كتابة واحدة ولم يزد عليه شرطا ولنا انه علق عتقها باءا كل البدل فلا
يعتق احدهما بدون كمال الشرط كما لو قال انا دخلت هذه الدار فانتا حران لا يعتق احدهما
بالدخول وحده بخلاف ما استشهد به لان المولى لم يعلق عتقها باءا اديها فصار كل منهما مملوكا
بخصته فيعتق باءا يديه **او على ان كلاهما من** اي لو كاتب عبده كتابه واحدة على ان كلامهما ضامن
عن الاخر **عتقا باءا احدهما كل البدل** لان كلامهما اصل في نفسه وكفيل في حق صاحبه فابهما
ادى عتقا لوجود الشرط **ورجع على صاحب بنصيبه** اي ينصف ما ادى لانه قضى دينه عليه
بامره وكان القياس ان يرجع لان كفايته غير صحيحة لانها انما تصح بدلين صحيحين وبدل الكتابة
غير صحيح كما مر في اوائل الكفاية لكنه يرجع هنا وتصح كفايته استحسانا لان عتقها معلق باءا
كل منهما **او على الف وخدته ايدا** اي لو كاتب عبده على الف وعلى ان يخدمه ايدا **فسدت** الكتابة
لان هذا الشرط في مقتضى العقد **فان اداها** اي الف في هذه الصورة **وهي اكثر من قيمته حكمة**
بعتقه من غير استرداد الفضل اي من غير استرداد المكاتب ما زاد من قيمته على مولاه وقال
زفر يسترد قيد بقوله وهي اكثر لان الف لو كانت اقل من قيمته ياخذ المولى منه تمام القيمة له
ان الواجب في الكتابة الفاسدة القيمة لا الاكثر منها فيسترد الزايد منها كما في البيع الفاسد ولنا
ان العقد وان اقتضى الاسترداد لكن اذا الف وقع شرطا وهو لا يقتضيه لان المشروط وهو
العتق مرن عليه فلا يثبت حق الاسترداد بالشك **وان عجز عن خمر** اي ان عجز المكاتب عن ايدل

شهر انظره الحاكم في حاله **وان كان له دين يقبضه** الجملة صفة دين اي دين يرجي ان يكون مقبوضا
او مال يقدم اي يرجي قدومه **انظره الحاكم** اي لم يجعل تعجيزه بل امهله **يومين او ثلثة** نظر الحاكمين
ولا يزداد عليها لان هذه المدة مضروبة لا بل لا العذر كما في شرط الخيار وامهال المدة **والاعجز**
اي ان لم يكن المكاتب جهة يرجي منها وصول المال اليه حكم الحاكم بعجزه **بطلب مولا** بعجزه ونسخ
الكتابة **ورده في الرق واخذ المولى اكسابه** لانه كسب وصارت الكتابة كان لم تكن **ويأمر**
اي يوجب سفل الحاكم **بناخير نجدين** يعني اذا عجز المكاتب عن نجم لا يرد الى الرق ما لم يتوالى عليه
نجان عند ابي يوسف **وقال لا يرد له** قول على رضي الله عنه اذا اتوا الى على المكاتب نجحان وعجز عن
اداء بدلها يرد الى الرق ولهما ما روى عن ابن عمر ان مكاتب عجز عن نجم **فرد الى الرق** وحديث على
ساكت عن حكم نجم ولا يدفعه والعاجز عن نجم يكون عجز عن نجدين غالبا وان عجز عن غير الغاضي
فرد مولا برضاه جاز لان الفسخ صادر من ارضيهما **وان مات عن مال** اي اذا مات المكاتب عن مال
فصيرت كتابته منه اي ادى بدل كتابته من ذلك المال **وحكم بعثته في اخر حياته** اي في اخر جزء من
اجزائه وما فضل منه يقسم بين ورثته **ولا ينطلمها** اي لكتابة يموت المكاتب وقال الشافعي
تبطل لان المقصود من هذا العقد الحق فلم يمكن اثباته بعد الموت لان الحق قوة والموت عجز
فيتنايان ولان اثباته فيه لعدم الادا ولنا ان البدل يموت انتقل الى تركته كسابر الديون فيحقق
لخا لود منه من الدين لانه لا يحكم به ما لم يصل البدل الى المولى رعاية لحقه ومتى ادى منها صار كاديه
بنفسه قبيل الموت **ومات عن مولود في الكتابة** اي اذا مات المكاتب ولا مال له وخلف ولدا مولودا
في كتابته **سعى كالب** على نجومه لانه داخل في كتابته وكسبه وجعل اداوه كادايه فاذا ادى
حكم بعثته في اخر حياته وعنت الولد **والولد المشتري** يعني المكاتب اذا اشترى ولده وان سفل
ومات بلا وفاق **يؤدى حالا** اي يجعل ادا بدل الكتابة عند ابي حنيفة **والا يرد** اي ان لم يجعل اداه يرد
الى الرق عنه **وجعله كالاول** اي قالا الولد المشتري كالمولود في الكتابة في الاداء على نجومه لان المشتري
يتكاتب عليه كالمولود في كتابته وله ان المولود في الكتابة كان متصلا به وقت العقد لانه ماؤه فسرى
حكمه اليه وقام مقام ابيه واما الولد المشتري فكانت عليه حكم التبعية فاذا فات العقد بقوات المتبع
فات في حق المتبع ايضا لكنه اذا عمل الادا صار كانه مات عن وفا لان الكتابة باقية وكذا الخلاف في الاب
المشتري وان علا **ولو كاتبها** اي المولى امته بشرط **الخيار ثلثة ايام لنفسه فولدت في المدة** اي مدة
الخيار **وهلك فجازر المولى ابطالها** اي محله كتابتها ولا تصح اجازة المولى **وقال ابي الولاء** واذا
ادى عنت الام في اخر جزء من اجزائها وعنت ولدها وانما وضع في خيار المولى اذ في خيار الائمة مر بها
ممنولة بقول الكتابة لان الخيار لا يورث من الحر فكيف من المكاتبه لكنها اشرفت على الموت وعجزت عن النصف فحكم
الخيار فسقط خيارها من الحقيق له ان العقد بطل بموتها في المدة كما في البيع فلم تصح اجازة المولى بعده ولم
تصير مكاتبته حتى يقوم مقامها ولها ان الولد متصل بها وقت انعقاد فتاؤه العقد على الصفة التي انعقد
عليها وهو يرث نفاده على الاجازة فقام الولد مقامها فينفذ العقد عليه وسبب نفاده عليه ينفذ على
امه مستندا الى وقت انعقاد **ولو لحق المكاتب بدار الحرب مرتدا وترك ما لا يمنعنا الحكم بموته**
فبقى الامر موقوفا ثم **ان عاد مسلما اخذه** اي اخذته **وان مات المكاتب ادى عنه** اي ادى بدل الكتابة
من ماله وقال زفر لحاقه كموته ويؤدى البدل منه ويقسم الباقي بين ورثته ولنا انه ليس كالمتردد لان

ملك المولى قائم في رقبته وله حق في كسبه لاحتمال عوده مسلما وعجز فوجب التوفيق رعاية لحقها **ولو قتل**
المكاتب رجلا **خطا فصالح** ولي القتل **على مال او اقر به** اي المكاتب يقتله خطأ **فقصى عليه** اي الحاكم
على المكاتب **بالقيمة** اي بقيمته **ثم عجز** عن ادا بدل الكتابة **فرد الى الرق او اقر به** اي المكاتب يقتله
عذر اثر صالح ولم يود بدل الصلح حتى عجز **فهو مطالب به** اي المكاتب بطلب المال بعد العتق عند ابي حنيفة
وقال اطلاقا اي مطالب به في الحال وبيع فيه وبعده لها ان صلحه صحيح واستنقر بدله دين عليه ولهذا
لو ادى بدله قبل ادا بدل الكتابة جاز فلا يبطل بعجزه كدين الاستهلاك وله ان المكاتب انما يملك التجارة
والصلح عن دم العبد ليس بتجارة لانه بدل مال فينفذ في حقه ويطلب به قبل عجزه لانه يود به من كسبه فلا
ينفذ في حق المولى اذا عجز وكذا اقراره وقضا القاضى عليه بالقيمة غير لازم في حق المولى فغالب الضرر عنه
ولزم في حقه فصار كعبد محجور اقر بقتل شخص عمدا وللقبيل ولي صح اقراره في حقه ويقتله ولو عفى احدها
انقلب نصيب الاخر ما لا فالعبد يواخذ به بعد العتق **ولو جنى المكاتب خطا ثم عجز قبل القضا** اي قبل ان
يقضى الحاكم بموجب الجناية **خير نامولا بين الدفع** اي دفع عبده بالجناية **والفدا بارشها ومنعنا**
مطالبة العبد في الحال وقال زفر له ذلك قيد بقوله قبل القضا لانه لو عجز بعده فهو دين ببيع فيه
اتفاقا لان الحق انتقل من الرقبة الى القيمة بالقضاء له ان موجب الجناية وهو القيمة كان دينه على المكاتب
لان المانع من الدفع موجود وقت الجناية وهو الكتابة فيبقى بعد عجزه كالمعجز بعد القضا بالقيمة ولنا ان
الصلح في جناية العبد الدفع وانما يصار الى القيمة عند تعذر الدفع والمانع هو الكتابة كان محتملا للفسخ
فلم يثبت الانتقال الى القيمة الا بالقضا او بالصلح عن الرضا او بالموت عن الوفا **ولو تكررت** جناية المكاتب
قبل القضا بموجبها **او جناية واحدة** فيسعى للاوليا في الاقل من قيمته ومن ارش الجناية لان دفع نفسه
متعذر لكونه مكاتب **لا متعذرا** وقال زفر يلزم لكل جناية قيمة واحدة على حدة قيد بقوله قبل القضا لان
المكاتب لو جنى بعد ما قضى عليه بموجب الجناية الاولى يجب للثاني قيمة اخرى اتفقا لانه ان رعاية حق
الكل واجبه فيجب لكل جناية قيمة كما لو جنى بعد القضا ولنا ان جنايات العبد تتعلق برقبته دفعا
الا اذا امتنع الدفع فتجب القيمة وهنا المكاتب لم يمنع الارقية واحدة فلا تجب لقيمة واحدة واما
قضا الاول تحول موجب الجناية الاولى من رقبته الى قيمته دين عليه في ذمته ولو جنى جناية ثانية تتعلق
موجبها برقبته لانها فرغت عن الشغل الاول وهذا شغل مبتدأ وكذا الثالثة والرابعة **واذا مات المولى**
لم يفسخ عقد الكتابة لانه سبب الحرية المكاتب فلا يجوز ابطاله **ويؤدى الكتابة** اي بدلها **على نجومها**
الى الورثة ويعتق باعنائهم اي باعناق الورثة كلهم لانهم ابرأوه عن حقوقهم فيعتق كما لو ابراه مولا
ويسقط لا باحدهم اي لا يعتق باعناق احدى لانهم ابرأوه عن حقهم فقط فكان باء بعض البدل لا يعتق
فكذا بابر بعضه **ولو مات المولى وقد كاتبه في مرضه** اي مرض الموت **بالف الى سنة وقيمته نصفها**
اي نصف الالف **ولا مال ولا اجازة** اي والحال ان لا مال للمولى غيره ولم يحجز الورثة كتابته **افتي محمد**
بان يجعل ثلثي قيمته اي يودى حالا ثلثا وثلثين درهما وثلث درهم ويكون الباقي عليه الى
اجله **والا يرد** اي ان لم يفعل كذلك يرد الى الرق **وهما ثلثي البدل** اي هما افتيا بان يجعل ثلثي الالف
وهي ستمائة وستة وستون وثلثا درهم **وشا جيل الباقي** قيد بان تكون قيمته نصف البدل لانه لو
كان بدل الكتابة نصف قيمته ولم يحجز الورثة يعني بان يجعل ثلثي قيمته اتفقا لان المحاباة وجبت في
القدر والاجل فوجب اعتبار الكل من ثلث ماله وفي احتياق هذا التقدير ليس بلازم بل المراد ان بدل

الكتابة أكثر من قيمته وضع المسئلة في عبد مكاتبه على أكثر من قيمته فانه لو كاتبه على مثل قيمته بان كانت
قيمه العاقبة فكتبه على الف منجمة يقال له عجل ثلثي بدل الكتابة والثلث عليك الى اجله اتفاقا لان الناجيل
من المريض تبرع وتبرع المريض يصح فيصير الاجل في ثلثه ولا يصح في الثلثين فيبقى الثلثان ولو كاتبه على اقل
من قيمته بان كانت قيمته الفا وكاتبه على خمسمائة يقال له عجل ثلثي قيمتك والارردن الى المرقا اتفاقا
له ان المريض كان يملك ترك ما زاد على القيمة بان يكاتبه على قيمته فيملك تاجيله بالطريق الاولي
لان الناجيل هون من الابطال وصار كما لو خالف امراته في مرض موته على الف الى سنة فانه يعتبر
من كل المال لانه لو طلقها بلا بدل صح فصح تاجيله ولها ان حق الورثة كان متعلقا بجميع المبدل فيصير
متعلقا بجميع المبدل وقد تبرع بتاجيله فلا يصح في قدر الثلثين منه بخلاف بدل الخلع لان حق الورثة
لم يكن متعلقا بجميع المبدل وهو البضع فلا يصير متعلقا بالمبدل وحاصل الخلاف ان المحايه بالاجل
تعتبر وصية من الثلث عند هال لانه تبرع وعنده يعتبر في قدر القيمة من الثلث وفيما زاد عليه من
راس المال ولو اوصى مكاتب بالثلث ثم اعتق ثم مات فهي اى الوصية باطله عند ابي حنيفة
وقالا صحيحة قيد بقوله ثم اعتق لانه لو اعتق قبل ابدل الكتابة بطلت وصيته اتفاقا اعلم ان
الخلاف في المال الذي كتبه بعد العتق واما فيما اكتسبه قبله فلم تثبت الوصية اتفاقا وكذا الخلاف
فيما اذا قال اذمت فقد اوصيت بثلث مالي واما اذا قال اذا اعتقت فقد اوصيت بثلث مالي صح
الوصية اتفاقا كذا في الكافي لهما انه اهل للوصية وقت الموت والمعتبر اهليته عنده وله انه وقت
الوصية لم يكن اهلا للتبرع فيبطل **فصل في الولا وهو من الولي وهو القرب فمقاربة حكمه**
حاصلة من العتق او من المولاة **يثبت ولاء العتاق لمن اعتقا وابشر سببه** كالكتابة والاستيلاء
وشرا القرب وغيرها **او حصل على ملكه كمن ورث قربه فانه يعتق عليه** وولاؤه له لقوله عليه السلام الولا
لمن اعتق **ذكر ان اوائى ولو شرطه اى المعتق الولا لغيره او سايه** اى لو شرط ان لا يكون معتقا ولا ولاء
بينهما **بطل الشرط** لانه شرط مخالف للحديث المردى وهو الولا لمن اعتق **واذا مات المعتق قدمت عصيته**
النسبية على مولاة لما روى انه عليه السلام قال للرجل اشترى عبدا فاعتقه هو اخوك ومولاك ازمان
ولم يترك وارثا كنت انت عصيته اراد بالوارث العصبه لما روى ابنه حمزة اعتقت عبدا فمات وترك
بنتا فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف ماله لبنته ونصفه لابنته حمزة **وان مات المولى العتق**
ورثه بنو مولاة دون بناته وليس للنساء من الولا الا ما اعتقن واعتق من اعتقن او
كاتبين وكاتب من كاتبين وجز ولا معتقن اعلم ان قوله ليس للنساء الى هنا لفظ الحديث لا رده
المصنف تحصيل حكمه ولم يبين كونه حديثا لشهرته **بان زوجت عبدا معتقة الغير فولدت**
كان ولاءه لموا اليها اى ولا ذلك الولد يكون لموا الى امه لان اباه عبدا ولا له فان اعتق اب الولد
جز ولا ابنته الى موا اليه اقول لو قال ولا ولد له كان اولى لبنته البنت هذه صورة جرو ولا معتقن وكذلك
الحكم في معتق معتق صورته ان تعتق المرأة عبدا فيشتري العتق عبدا فيزوجه معتقة الغير فان
ولدت منه ولدا فولد لموا الى امه لما بينا فان اعتق معتق المرأة عبدا جرو ولا الولد اليه ويكون ذلك لمن
اعتقه **ولو اعتقت اى اذا تزوج عبدا معتقا مولاه** وهي حامل وانتهى به لاقل من سنة
اشهر من حينه اى من وقت عتقه لم ينتقل الولا من مولى الام ابدا لانها للمعتق وتيقن وجود الحمل
في ذلك الوقت عتق حملها مقصودا لانه جزؤها فلا ينتقل من موا اليها الولا على التايد لقوله عليه السلام

اى الامه بولاد

الولا لمن اعتق **اولاكثر منها اى لو انت به لاكثر من ستة اشهر من وقت عتقها جز العتق ولا ابنته**
من مولى الام الى موا اليه يعنى ولا الولد قبل عتق ابيه كان لموا الى الام لان وجود الولد وقت العتق غير
متيقن حتى يرد العتق عليه فيعتق الولد تبعاً لامه فيتبعها في ولايتها فيعتد عتق ابيه جزا لابي ولا
ابنته الى موا اليه هذا اذا لم تكن معتقة وان كانت معتقة فجات بولد لاكثر من ستة اشهر من وقت
العتق ولاقل من سنتين من وقت الفراق لا ينتقل ولاه الى موا الى الاب لانه كان موجودا عند عتق الام
ولهذا يثبت نسبته من الزوج **واذا اولدت معتقة** سواء كانت معتقة العرب والعجم ولفظ العرب وقع
اتفاقا في عبارة القدوري في مختصره وهي من تزوج من العجم معتقة العرب **من اعجمي جزا لاصل الومن**
وقالا لموا الى امه قيد بالعجمي لان اباه لو كان عربيا يكون ولاه لموا الى ابيه اتفاقا وقيدنا بجزا لاصل الومن لان الابوين
لو كانا معتقن فالنسبة الى قوم الاب اتفاقا لانها استويا والترجيح لجانب الاب وقيد بمولى مولاة لانه
لو كان مولى عتاقه فولد لموا الى ابيه اتفاقا لانه لو كان النسب لقوله عليه السلام لولا لحة كلمة النسب ثابت من
الابا وكذا الولا ولهما ان ولا العتاقه قوى والنسب بين الاعجميين ضعيف لانهم صنعوا انسابهم ولا تفاخر
لهم به وكذا ولا المولاة ضعيف ولهذا يقبل الفسخ والضعيف يعارض القوي بخلاف ما اذا كان لادعربيا
لان النسب فيهم قوى لتفاخرهم به **واذا اسلم على يد رجل ووالاه او والى غيره على ان يرثه اى ذلك**
مولى عتاقه قيد به لانه قوى لا يفسخ فلا يظهر بوجوده الادنى وهو المولاة ولو شرط الارث والعقل من
الجانين جاز وكان كما شرط ومن شروط المولاة ان يكون عاقدا لمولاة عاقلا بالغاً خرا ولو والى الصبي ياذن
ابيه جاز لانه من اهل الولا ولو والى العبد ياذن مولاة جاز ايضا ويكون المولاة لمولاة والعبد وكلاهما من
شروطها ان لا يكون المولى عربيا لان العرب تتناصرون انسابهم وذلك لغناهم عن نصرة المولاة واما اسلامه على
يده فليس بشرط واليه اشار المصنف بقوله او والى غيره وكذا لو كذبه مجهول النسب ليس بشرط عند البعض
وهو المختار **ونورته اذا لم يكن وارث** اى اذا مات المولى ولم يكن له وارث ورثه صاحبه كما شرط وقال
الشافعي لا يرث لان سبب الارث القرابة والزوجة او العتق بالنص ولم يوجد في المولاة واحد منها
ولما روى عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم اجمعهم قالوا بالثوريث بولا المولاة ولم يرد
عن غيرهم خلافه **وتجوز فسخته قولاً اى لكل من الجانبين ان يفسخ بفسخه بغير رضاه لانه معتق تبرع**
فلا يكون لازماً لكن انما يفسخه حضرة صاحبه لان العقد بينهما فلا يفسخه احدهما الا بحضرة صاحبه كالمضاربة
والشركة **وفعله اى تجوز فسخته بالفعل كما اذا والى رجلاً اخر فيكون ذلك فسخاً للعقد مع الاول وان لم يكن يفسخ**
منه لان انفساخ العقد في حق الاول ثبت ضمن الصحة العقد مع الثاني فصار كالعزل الحكمي في الوكالة **الا ان**
يعقل عنه فيجوز له ان يتحول بولايه الى اخر لتعلق حق الغيرة به **ولو اقر به عتاقه اى لو اقر رجل**
بانه مولى فلان عتاقه **فقال بل مولاة** اى قال فلان انت مولاة مولى مولاة تثبت المولاة اتفاقا لانهما
على اصل المولاة **والاستقال عنها لا يجوز** يعنى لو اقر بالولا لاخر لم يجز عند ابي حنيفة وقال لا يجوز وكذا
لو كذبه فيه اى المقر له المقر في الولا اصلاً بان قال ما اعتقك ولا اعرفك **ثم اقر به لغيره** لا يجوز عند
خلافهما قيد بالاقارب ولا العتق لانه لو اقر له بولا المولاة وادعى المقر له ولا العتاقه فهو مولاة لكن له
ان يتحول عنه ما لم يعقل عنه اتفاقا لان ولا العتاقه لا يثبت بمجرد دعواه ولها ان الثابت هنا ولا المولاة

وهو يقبل الفسخ والنقل لان الولاء انما يثبت بتصدق المقر له فيقتب بقدر ما صدقه وهو انما صدقه بولاء
الموالة وهو يقبل النقل وفي صورة التذويب لما بطل اقراره صار كأن لم يكن فيجوز اقراره لغيره وليس بالثابت
هنا ولا العتاقة لان المقر زعم ان عليه ولا العتاقة فيعامل باقراره لزعمه انه محق فيه فيؤخذ بزعمه وفي
مسئلة التذويب ان اقربها لا يحتمل النقص ولزعمه حكمه ولا يبطل ذلك بالتذويب **وان ولدته مجهول النسب**
بعد ان والت فهو يتبع لها فيه اي الولد تابع لامه في الموالة عند ابي حنيفة فيكون مولى لمولاه **وكذا لو**
اقرت به اي بالولاء فلان فصدقها **وانشأته وهو معها** اي والحال ان في يدها صبي مجهول النسب
وهذا قيد للمسئلين الاخيرين فالحكم فيها عنده انه تابع لامه في الولاء كما في المسئلة السابقة وقالا لا يثبت
ولاء ولد له لمولاه في هذه الصورة لهما ان الام لا ولاية لها على مال الصغير فلا يكون لها ولاية على نفسه ولذا
ان الولد بمنزلة النسب فيكون نفعا محضا في حق الصغير المجهول النسب فتملك الام اثباته بالانشاء او الاقرار
كتاب الجنائيات اراد بالجنائية هنا الفعل الضار الصادر من الجنائي
على نفس غيره او على ماله لانه لو صدر منه على مال غيره يكون غصبا او على عرضه يكون غيبة وهذا الباب
ليس لبيانها **وينقسم القتل الى عمد وشبهه وخطا وما في حكمه وما هو بسبب وكل من هذه**
الاقسام مفسر في المتن عند بيان حكمه فاذا قصده بسلاح او ما ناسبه في تقرب الى اجزاء
كالخشب المحدد ونحوه كان عمدا وفي الجنائية في ظاهر الرواية في الحد يد وما يشبهه كالنحاس وغيره لا يشترط
الجرح لو جوب القصاص وذكر الطحاوي عن ابي حنيفة اذا قتله بسنجة الميزان او عمودا لحدله فهو ليس
بعمد محض **فيا ثم** لقوله تعالى ومن يقتل مومنا فعن جازاه جهنم خالدا فيها **ولا نوجب للكفارة** وقال
الشافعي هي واجبة لا يفسر لمحو الاثم والاثم في العمد اكثر فكان احوج الى التكفير ولنا قوله عليه
السلام خمس من الكبائر لا كفارة فيهن الاشرار بالله وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وقتل النفس عدا
واليمين الغموس **ونوجب الفدية** اي بالعمد القصاص **لا الخيار بينه وبين الدية** اي قال الشافعي في قول
القتيل بخير بين القود والدية يطالب بايهما شا بغير رضى القاتل لقوله عليه السلام من قتل قتيلة فاهله بين
خير بين ان يحبوا قتلوا وان حبوا اخذوا والدية ولنا قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الاية وتناول
ما رواه ان احبوا قتلوا رضوا به القاتل ولم يرض وان احبوا اخذوا والدية ان رضوا به القاتل **لان الموت** القاتل
او يعفو الا وليا فيسقط القود لقوات محل الاستيفاء في الاول وسقوط حقوقهم في الثاني **او يصالحوه**
على مال برضا اي برضى القاتل **فيجب** بدل الصلح قليلا كان او كثيرا **في ماله** على ما اصطلم عليه من
تعجيل او تاجيل او تنجيم واذا لم يذكر شيئا كان المال حالا كسائر المعاضات عند الاطلاق **او يسقط**
القصاص بشبهة كما في قتل الوالد ولده عمدا **فتجب الدية في ماله** اي مال القاتل **في ثلث سنين** لانه مال
وجب بالقتل ابتداء فاشبه شبه العمد **او يعفو بعضهم او يصالح** عن نصيبه فيسقط القصاص عن كل
الورثة لانه لا يتجزى فلما سقط القصاص ونصيب غير العاقب والمصالح انقلب حقه مالا لا يسقط بلا عوض
ولم يجب على القاتل لعدم التزامه **فتجب بغيره** اي بغيره الدية **على العاقلة** لانه مال وجب بغير قصد من القاتل
فصار كالخطا **واعتبرنا الصلح في مرض الموت** يعني صلح القاتل على قتل العمد في مرض موته معتبر **من كل**
المال الا ثلثه بالجرى قال في معتبر من ثلثه المال لان ما اعطاه تبرع لكونه مقابلا بمال فيعتبر من الثلث ولنا
انه في مقابلة غير الاشياء وهو النفس فلا يكون متبرعا **وجعلوا شبه العمد** من القتل لان الصحابة اجمعوا على
انه نوع القتل وفرعوا عليه احكاما وقال مالك انه ليس نوعا بل القتل نوعان عمد وخطا اذ لا واسطة

بينهما كما في سائر الافعال **وهو ان يقصده** اي الضرب **بما لا يفرق الاجزاء** عند ابي حنيفة كالحجر العظيم
والخشب العظيمة **وقالا بما لا يقتل غالبا** كالسوط والعصا الصغيرة وفي الحقايق هذا اذا
لم يوال في الضربات فان والى بحيث يقتل بمثله فهو عمد محض عندهما لهما ان معنى العمد فيه مقاصر
لكونه مستحسنا له صغيره واما في الحجر العظيم ونحوه فمعنى العمد متكامل ومقتضى الى ذلك خطأ
يشبه العمد **ويجب به** اي يشبه العمد **الاثم والتكفير بعقوبة مومنة** لمشايعته بالخطا
فان لم يجد فيصوم شهرين متتابعين اي ان لم يجد رقبة مومنة فبشبه التكفير بصوم لقوله تعالى
ومن قتل مومنا خطأ فتحرر برقبة مومنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين والاطعام فيها غير
مشرع لانه غير منصوص عليه واثبات البدل بالرى لا يجوز ولا قصاص في شبه العمد لتمكن الشبهة
في عمد **والدية** اي يجب الدية **المغلظة على العاقلة** لاجماع الصحابة على ذلك **ويكون** شبه العمد **عمدا**
فيما دون النفس لان الاثلاف فيما دونها من الاعضاء لا يختص بالذات كما في النفس والمعتبر فيه
مجرد تعمد الضرب **واذا رى عرضا** اي جسما يقصد برمييه يعلم اصابته المحل **فاصاب ادميا او من**
يظنه حربيا اي اذا رمى شخصا يظنه حربيا **فاذا هو مسلم فقد اخطا** اي في فعله في الصورة الاولى وفي
قصده في الصورة الثانية لكن الخطا في الاولى اقوى لانه اذا وقع الفعل كان واقعا في القصد ايضا **فلا اثم**
اي ليس في الخطا اثم العمد **فتجب الكفارة** في الخطا لان فيه اثم ترك التثبت في الامور **على العاقلة** **واذا**
انقلب النائم على غيره فقتله اي النائم ذلك الغير **اجرى مجراه** اي مجرى الخطا في جميع احكامه
وفعل النائم ليس بعمد اذ لا قصد له ولا خطا لان ترك التثبت انما يتصور في القصد والنائم لا قصد له **واذا**
حفر بيرا او وضع حجرا في غير ملكه فعلم به انسان اي هلك **وجبت دية على العاقلة**
لانه لما صار سببا للاثلاف جعله الشرع كالمثلف خطأ لا غير اي لا تجب فيه الكفارة كما في الخطا به بقوله
في غير ملكه الى انه لو فعله في ملكه لا يضمن ما تلف به لانه ما دون في فعله فلم يكن متعديا فيه **ويضمن**
غير الادمي يعني ان تلف بالسببية مالم يكن ادميا كالعرض وغيره يضمنه في ماله لان العاقلة لا
تضمن الاموال **وخز الميراث الكل** اي ميراث القاتل على المقتول بكل انواع القتل **لا بالتسليم** وقال
الشافعي يحرم الميراث بالقتل بالسبب ايضا لان الشارع جعله كما شر القتل في ايجاب الضمان عليه
فيتوقف عليه سائر احكامه ولنا انه ليس بمباشرة الفعل حقيقة واما الحق بالمباشرة في ايجاب الضمان
على خلاف القياس صيانة للدم عن الهدر فبقي في حق الكفارة وحرمان الارث على الاصل **وتجعل**
عمدا الصبي والمجنون خطأ نوجب الدية على عاقلتهما لاني مالهما ولا غيرهما الميراث
ولا نوجب عليهما الكفارة وقال الشافعي تجب الدية والكفارة في مالهما وتحرمان عن الارث لان
العمد وجد منهما حقيقة فتوفر عليه احكامه الا ان القصاص يسقط عنهما لانهما ليسا من اهل العقوبة
ولنا ما روى ان عليا رضى الله عنه اوجب دية على المجنون حين قتل رجلا بالسيف على عاقلة وقال
عماد وخطاؤه سوا وحرمان ارثه ووجوب الدية والكفارة في ماله عقوبة فلا يلزمهما لانهما ليسا
من اهلها **ونقتصر من خراج العبد ومسلم لذي** اي اذا قتل حر عيدا ومسلم ذميا يقتل الحر والمسلم
قصاصا وقال الشافعي لا يقتل لان مبني القصاص على المساواة وهي منتفية بين الحر والعبد
وهو ظاهر وكذا بين المسلم والذمي لان الهمة تثبت بعرض عقد الذمة فلا يكون كالمسلم بخلاف
الذمي اذا قتل ذميا ثم اسلم فعليه القصاص اتفاقا لوجود المساواة بينهما وقت الجنابة ولنا قوله

تعالى ان النفس بالنفس وما روى ان النبي عليه السلام اقام مسلما بذي وقال انا احق من وفدي منته **ولا يقتل** اي المسلم والذمي **مستامن** اتفاقا لقوله عليه السلام لا يقتل مسلم بكافر ولا ذم وعهد فاعيد بالكتاب
بالكافر هنا الحزب المستامن بقرينة عطف قوله عليه السلام ولا ذم وعهد عليه معناه لا يقتل مسلم ولا ذمي
مادام في ذمته بكافر مستامن **ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح بالاعمي**
والزمن والمجنون لعموم قوله تعالى ان النفس بالنفس **لا يعبد** اي لا يقتل المولى يقتل عبده وان كان مالكا
لشخص منته **وعبد ولده ومكاتبه ومديره وامر ولده** لان غير المولى لو قتلهم كان القصاص له
فلا يجوز ان يحبس على نفسه قصاص **ولا والداي لا يقتل والد** **وان علا بولده وان سفل ولم يقتلوا**
منه لو ذبح اي لو ذبح الوالد ولده لا يقتض لاجله وقال مالك يقتض قيد بالذبح لانه لو قتل بالسيوف لا
يقتض منه اتفاقا لانه قتل ولد عملا بلانا وبيل فيجب القصاص بخلاف ما لوضربه بالسيوف لاحتمال ان يكون
ضربه للتأديبه فسر الى النفس من غير قصد فاوثر شبهه ولشاقوله عليه السلام لا يقاد الوالد بولده ولا
السيد بعبده **ونوجب الدية في ماله** اي في مال الوالد القاتل لانه قتل ابنه عملا والعاقلة لا تعقل العمد
في ثلث سنين في الحال اي قال الشافعي يجب في الحال لان التاجيل كان للتخفيف في حق الخاطي وهذا
عامد فلا يستحقه ولنا ان المال ليس بمال النفس وكان القياس ان لا يكون بدلا لها الا ان الشرع
ورده موجلا فلا يعدل عنه **ومن ورث قصاصا على ابيه** كما اذا قتل ابيه **سقط** القصاص
لحرمة الابوة **ونقتصر من العمد اذا اقرب العمد** لان هذا الاقرار لا قيمة فيه على العمد لكون ضرره
عابدا عليه فيقتل لكونه مجرى على اصل الحرية باعتبار الادمية ولهذا لا يقبل اقرار المولى عليه بمد
ولا قصاص وبطلان حق المولى فيه ضمنى فلا يعتبر **ومن جرح عدا فمات المجرم منها** اي من
تلك الجريحة بان لم يعرض له عارض اخر يضاف اليه الموت **اقتصر منه** لوجود السبب وانعدام ما
يسببه **ولورمى عدا انسانا فنقد الى اخرى السهم الى انسان اخر فماتنا وجب القصاص الاول**
لانه عمد **والدية للثاني** على عاقلة لانه اخطا فيه كمن رمى غرضا فاصاب غيره **ونستوفي** اي القصاص
بالسيوف لا بما قتل به اي قال الشافعي يستوفي القصاص بما قتل حتى لو قطع يده ثم مات قطع يد القاتل
فيمثل مثل تلك المدة فان مات منه **فيها يكون** قصاصا والاخر رقبته وان قتل به غير مشروع كاللواة
وسقى الخمر يقتض بالسيوف اتفاقا لقوله عليه السلام من غرق غرقناه من احرق احرقناه ولنا قوله
عليه السلام لا قود الا بالسيوف واما الحديث فالمراد منه السياسة بدليل انه اضاف الى نفسه
واذا قتل مكاتب عن وفاء اي عن ماله يكون وافيا لادب الكتاب **وله مولى** اي ليس له وارث
استوفاه اي القصاص **مولاه** عند ابي حنيفة والابن يوسف **ومنعه** اي قال محمد لا يستوفيه قيد بقوله
وله مولى لانه لو كان له وارث اخلا بجب القصاص اتفاقا لجهالة المستحق وقيد بقوله **عن** **والا** لانه لو قتل عن
غير وفاء ساو كان له وارث اخر ولم يكن فالقصاص للمولى اتفاقا لانه مات عبدا قال شيخ الاسلام يريد
انه لم يترك وفاء ولم يكن في قيمته وفاء لانه لو كان في قيمته وفاء لا قصاص فيه ويجب على القاتل قيمته في ماله
لان موجب العمد وان كان هو القصاص لانه يجوز العمد الى المال بغير رض القاتل مراعاة لحياته
القصاص كما اذا كانت يد القاطع مثلا كان للمقطوع يده العمد الى المال بغير رض القاطع لما لم يجد مثل
حقه بماله فكذلك هنا لان وجوب القيمة انفع للمكاتب لانه يحكم بحريته وحرية اولاده اذا أدى بدل الكتابة
من قيمته كذا في الكفاية لانه سبب الاستيفاء مشبهة لانه في المكاتب الذي مات عن وفاء هو المالك ان مات

عبد

عبد او المولى ان كان حرا فلا يمكن القضا بشئ كمن قال لغيره بعني هذه الجارية بكذا فقال زوجته لا
تجوز طبخها لاختلاف السبب ولها ان من له الاستيفاء معلوم لان حق الاستيفاء للمولى على التقديرين
ولا عبرة باختلاف السبب مع اتحاد الحكم بخلاف ما استشهد به لان حكم ملك اليمين مخالف لحكم النكاح
او ورثته بالرفع عطف على قوله وله مولى اي اذا ترك المكاتب المقتول وفاء وترك ورثته غير المولى **فلا قصاص**
لهم **وان جتمعوا معه** اي الورثة مع المولى لانه ان مات عبدا فالحق للمولى وان مات حرا فلورثته وعند اشتباه
ولي الحق تعذر استيفاءه **او اعتقه مولاه بين القطع والتبعية** اي اذا قطع رجل يد عبدا غيره
عبدا فاعتقه مولاه فمات لعبد من القطع **وهو الوارث** اي والحال ان وارثه مولاه فحسب **حكم محمد**
بالارث والفقهاء اي على القاطع ارث البند وما نقصه القطع الى ان اعتقه حتى اذا كانت قيمته عند
القطع مائة وعند الحق سبعون يضمن ثلثين ويسقط ما بقي منه بالاعتاق **وهما بالقصاص** اي
حكما بان عليه القصاص قيد بقوله وهو الوارث لانه ان كان له وارث سوى المولى فلا قصاص عليه
اتفاقا لاشتباه المولى لان المولى نظر الى ابتداء القطع والوارث نظر الى السراية وان لم يكن له وارث سوى المولى
فذلك عند محمد لاشتباه السبب لان الملك نظر الى الابتداء والمولى نظر الى الانتهاء ولها ان المولى واحد واشتباه
السبب لا يمنع الحكم بخلاف ما اذا كان له وارث اخر لان المولى قد اشتبه فيه فلم يمكن الحكم **او عبدا** اي لو قتل
عبد **منه لم يستوف** اي لم يقتل قائله قصاصا **حتى يجمع الراهن والرهن** انما وجب حضور المقتن
عند استيفاء الراهن القصاص ليكون سقوط حقه فلا يرجع الراهن وفيه نوع اشكال غير متقرر لاحتمال
العود اما بالصالح او بدعوى الشبهة في القتل فيصير خطا كذا في الكفاية **ولكبار الورثة الاستيفاء**
اي استيفاء القصاص **في الحال وقال** ليس لهم ذلك **حتى يبلغ الصغار** لانه حق مشترك بينهم فلا يستوفيه
الحاضر اذا كان بعض الورثة غائبا لاحتمال عفو الغائب **وله** ان كل حق لا يتجرى اذا ثبت لجماعه ثبت لكل
واحد منهم كاملا كما في ولاية النكاح والقصاص كذلك فيستوفيه الكبار وامكان عفو الغائب قائم
لكونه اهلا له **وهذا الاحتمال** مانع من نفوذ الحاضر بالاستيفاء والعفو من الصغار غير صحيح فلا
يكون مانعا اعلم ان الخلاف فيما اذا كان الكبير غير اب الصغير اذ لو كان كذلك كما اذا قتل عبد مشترك
بينه وبين ولد الصغير فالاب يستوفيه في الحال اتفاقا كذا في الكافي **ولو اقام احد وليين**
اي اذا كان للقتيل وليان حاضر وغائب فاقام الحاضر على رجل **بينه بالقتل والاخر غائب**
حبس القاتل حتى يحضر ويعيده اي البيينة **والاعادة شرط** عند ابي حنيفة **وقالا**
حضوره اي حضور الغائب كاف في الاستيفاء ولا يحتاج الى اعادة البيينة لانه اقامت على الخصم
عند القاضي لكن موجبها وهو الاستيفاء كان موقوفا على حضوره لاحتمال عفو فاذا حضر ارتفع
الاحتمال كما لو كان القتل خطأ والمسئلة بحالها يقتضي بالدية على عاقلة القاتل واذا حضر الغائب
لانعاده البيينة اتفاقا من الحقايق **وله** ان القصاص من حق القاتل من وجه **ولهذا** صح عقوبه وتنفيد
وصاياه اذا انقلب مالا وحق الورثة من وجه لان تشفى الصدور انما يحصل لهم وصح عقوبهم قبل
موت المجرم فيشترط اعادة البيينة احتياطا لان بعض الاحياء لا ينوب عن بعض بدون الانابة
بخلاف الخطا لان موجب الماله وهو حق القاتل من كل وجه **ويقتل جمع بواحد** لما روي ان سبعة
من صنعا قتلوا واحدا فقتلهم عمر رضي الله عنه وعليه اجماع الصحابة **وواحد بجمع** ونكتفي به
اي يقتل الواحد ولم يجب الدية للباقين وقال الشافعي يقتل الاول وجب الدية للباقين وان قتلهم

استوفى حقه من الجاني عداية ان الاستيفاء

عند ابي حنيفة

جميعا ولم يعرف اولا المقتول يقتصر بينهم فيقتل لاجل من خرجت قرعته ويكون له ايات ثلثا فيقتل وفي احد
قوليه القصاص بينهم والدية بينهم له ان النفس الواحدة لا يوازن بها النفس فلا تكون الواحدة نظاما
بهم كما لا يقتصر اليد الواحدة باليدى كقتلنا ان القاتل اذا قتل يكون كل من اوليا القاتل مستوفيا
حقه على الكمال لان اذهاب الروح غير منجز والمماثلة في قصاص النفس ساقط لان الكبير يقتل الصغير
والصغير بالضرب اما المماثلة في الاطراف فمعتبرة لانها في حكم الاموال **ولا تقتصر من شريك الاب**
والصبي والمجنون يعني اذا اشترك اجنبى في قتل الاب ابنه لا يقتصر الاجنبى عندنا وقال الشافعى
يقتصر وعلى هذا الخلاف لو شارك الاجنبى صيدا او مجنونا او مولى له ان المانع الموجود في احد القاتلين
لا يمنع قصاص الاخر كالعامة من الاجنبيين اذا عفى المولى عن احدها ولنا ان فعل كل واحد منهما
ليس يقتل على الكمال لانه قتل واحد حصل بفعلها فاذا سقط القصاص في حق احدها سقط عن
الاخر لثبوت الشبهة كالحاطى كما لو كان احدها عامدا والاخر مخطيا لم يجب القصاص على العامد
اتفاقا بخلاف الاجنبيين لان اشتراكهما كثير الوجود فوجب قتل الاخر للزجر وما نحن فيه نادر فلا
يقاس عليه **ولو قطع ايده** بان اخذ رجلا من سكينا وامراه على يد رجل حتى قطعت **تمنع** اي
المقطوع اليد من القصاص **ويجب عليها نصف الدية** وقال الشافعى تقطع يداها وانما
صورنا القطع لما ذكرنا لان القطع لو كان بصوت اخرى بان وضع احدها سكينا من جانب والاخر من
جانب وامراه حتى التقى السكيناان لم يجب القصاص اتفاقا له الاعتبار بالنفس يعني اذا وضع احدها
السكين على خلق انسان والاخر على فناء وامراه حتى التقى السكيناان يجب القصاص عليهما ولنا ان كل واحد
منهما قاطع بعض اليد فلا يقطع جميع يده بقطعه بعض اليد لا بشرط التماثل لان القاتل اذهاب الحيوة
وهو لا يحمل التجري فاضيف الى كل منهما كامل والمحل في القطع قابل للتجزي **ولو قطع يمين اثنين معا**
او على التعاقب **قطع يمينه** اي يمين القاطع **واقسم نصف الدية** بينهما نصفين **ولم يوجب الدية**
للتاني والقطع الاول اي قال الشافعى ان قطعها على التعاقب فقطع بالاول فيخرج من الارش للتاني
لان يده صارت مستحقة للاول فلم يستحقها الثاني كمن رهن شيئا وسلمه ثم رهنه من اخر وان قطعها
معا يقتصر بينهما ويقطع لمن خرجت قرعته ويكون الارش للاخر لان اليد الواحدة لا تقبض بالحقين
ولنا ان حق كل منهما ثابت في كل اليد لتقرر السبب في كل منهما وكونه مشغولا بحق الاول لا يمنع تقرر
السبب في حق الثاني فصار كما لو قطع العبد يميني رجلين على التعاقب فانها يستحقان رقبته بخلاف
الرهن لان فيه اثبات يد الاستيفاء كما اذا ثبت للاول استحقاق ثبوتة للتاني كما في الاستيفاء الحقيقي
فيديميني رجلين لانه لو قطع يمين رجل وبسائر اخر تقطع يداها بهما وكذلك ان قطعها من واحد
فان اقتصر احدها حين غيبة صاحبه وحضر الاخر اخذ المال اي دية يده لان حق الحاضر كان معلوما
وحق الغائب كان مترددا فلم يوخر استيفاء المعلوم لمكان الموهوم كاحد الشفعين وكذا
اذا حضر والاخر غائب يقتضيه بكل المبيع **ولو قضى لها** اي يقطع يمينه قضايا وبارش بينهما
فعفى احدها قبل الاستيفاء اوجب محمد للعافي نصف الدية اي نصف ارش البدل **ولا اخركاها**
لان القصاص والارش كان مشتركا بينهما بالقضاء فلا يسقط احدها حقه في نصف القصاص
بالعفو انقلب نصيب الاخر ما لا يستوفي العافي نصف الارش الذي كان مشتركا بينهما وغير
العافي تمام الارش نصفه من المشترك ونصفه من المنقلب **مالا وقال** اي لا اخرا القصاص لانه

٢٧٩

لو كان عفى قبل القضا كان لا اخرا القصاص وكذا لو عفى بعد القضا قبل الامضال ان الامضا
في العقوبات كالقضا **ولا تجرى القصاص في الاطراف بين العبيد ولا بين الرجل**
والمرأة يعني اذا قطع العبد يد عبدا او الرجل الحريد امراه حرة لا تجرى القصاص فيها عندنا
بل تجب في العبد القيمة وفي الحرة الدية وقال الشافعى تجرى فيها القصاص لانه تجرى بين العبد
والرجل والمرأة في النفس فكذا في الطرف ولنا ان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال لانها وقاية النفس
كالاموال فكانت المماثلة فيها سرطا ولا مائلا في طرف العبد لا اختلاف القيمة ولا في الرجل والمرأة
لا اختلاف الدية **وتجزيه بين السلم والدمى** يعني اذا قطع مسلم طرف ذمي يقتصر منه عندنا
خلاف الشافعى لان العصمة متفاوتة بينهما لوجود الكفر المبيح في احدها ولنا قولنا عفى الله عنه
انما بدلوا الجزية لتكون دما وهم كدماينا **ومن قطع يد غيره من المفصل قطعت يده**
اي يد القاطع منه لقوله تعالى وللروح قصاص **او من نصف الساعد او جرحه جأيفة**
وهي جراحة مختصة بجوف الراس وجوف البطن كذا قاله صاحب الهداية واعترض عليه في قوله
جوف الراس بخير مستقيم لانه لا يسمى جأيفة وان نفذت الى النخاع **فبرأ منها** اي من الجراحة فلا قصاص
لانه لا يمكن رعاية المماثلة في كسر العظم ولا في الجأيفة لان البرء منها نادر **ولو كانت يد القاطع**
شلا او ناقصة الاصابع قطعها ان شأ ولا شيء له غير ذلك لانه رضى به كمن رضى بالردى
عوض الجيد **والا** اي ان لم يقطعها **اخذ الارش كاملا** لانه تعذر ان يستوفي حقه كاملا فوجد الى
العوض **ويقتصر في المارن** وهو مادون قصبة الانف **والاذن والسن** لاماكان المماثلة فيها
ولا اعتبار بتفاوت مقدارها **والشجة** اي يقتصر في الشجة **التي تترك المماثلة فيها** كما في السن فانه
يرد بالبرد وبماثل الاخر **فان كان رأس الشاج اكبر** واستوعب الشجة ما بين قرني المشجوج مثلا
فان شأ المشجوج اخذ بقدر شجته والا اخذ الارش لانه لو شج ما بين قرني الشاج يرد
شجته فيقتصر بين الشج بقدر شجته والارش وكذا لو كان رأس الشاج اصغر فان استوفى في المشجوج مقدار
شجته مساحة يزيد على ما بين قرني الشاج فيكون تعديا الى غير حقه فيقتصر بين ان يرضى بدون حقه
وبين اخذ الارش كاملا **ولا قصاص في اللسان والذكر** لانهما ينقبضا وينبسطا فتمتتع رعاية
المماثلة **الا ان قطع الحشفة** فيجزي القصاص لان موضع القصاص يكون معلوما كالمفصل **ولو**
ضرب عينه فقلعها فلا قصاص لا تمتنع رعاية المماثلة **فان ذهب عظمها** اي العين
قائمة جعل على عينه قطن رطب وقول امرأة عجا اي حاة هكذا ما تورع عن الصحابة
فصل **ولو قتل عبدا اثنين قريهما** اي لو قتل عبدا قريبا لموليه **او مولا** اي لو قتل
عبد مولا **وله اثنان** اي لمولا اثنان **فعفا احدهما** اي احد المولين **ولا يبين لا يجب شيء بل**
بطل الدم كله **بخير** ابو يوسف **العافي في نصف نصيبه** اي ربع العبد الشريك **او فدايه بربع الدية**
لان لهما القود على الشريك فصار لكل واحد منهما نصف القود نصفه في ملكه ونصفه في ملك صاحبه فاذا عفى
احدهما انقلب الاخر مالا وهو نصف الدية ولكن ذلك في كل العبد فيسقط من ذلك النصف نصفه وهو ما
اصاب نصيب من لم يعف لان المولى لا يستوجب على عبده دينيا فبقى واجبا ما اصاب نصيب العافي وهو
ربع دية المقتول فخير العافي ان يشاء دفع نصف قيمته من العبد وان شافداه بربع الدية ولهما ان القود
وجب لهما في كل العبد من غير تعيين بل على احتمال ان يجب الكل بان يعتبر كل حقه متعلقا بنصيب الاخر

بطول الشجدر

واحتمل التنصيف بان يعتبر شايها وبطلان الكل بان يتعلق بتصيب نفسه فلا يجزى المال بالشك وقد
نقل ان محمد ابا يوسف وهو الاشتهر لكن المذكور في المتن مختار صاحب المنظومة والمحققون قالوا
قول ابي يوسف انما هو في المسئلة الاولى وقوله في المسئلة الثانية لان المال الواجب بسبب العفو حق
القتيل ولا يمتنع نقل الى الوارث والمال كان في حق المولى في المسئلة الثانية بطل لان المولى لا يستوجب
على عبده ديناً ولما كان حق قريب المولى في المسئلة الاولى لم يبطل لانه جاز ان يثبت للمقتول دين على
عند وليه **او احد مستحقين** اي اذا عفى احد وليي قاتل عبد نصيبه **ولم يعلم الاخر فقتله** على وجه
القصاص **واجب ادية في ماله** اي في مال الاخر **لا القصاص** اي قال زفر يقتص الاخر لانه قتل
نفسا معصومه ولما انه في زعمه محق في قتله فيسقط القصاص هذه الشبهة فوجب ادية في ماله
لان العاقلة لا تعقل العمد **ولو جرح عبد ففداه ماله** اي اعطى ارش جنايته **ثم مات المجرع**
بالسراية **محكم عليه** ابو يوسف على المولى **بالدية وخير اثارها** اي فالا يكون مختار ان شادفع
العبد واسترد ما اعطاه وان شادفاه وانما قال ثانيا لان الخيار بين الدفع والفداء بالارش كان
ثابتا قبل موت المجرع له ان السراية تولدت من الجراحه واختيار الاصل يكون اختيارا لما
تولدت منه ولهما ان الواجب الاصل هو الدفع ليسقط بموت العبد لفوات محل الوجوب واختيار
المولى امساك العبد باقل المالاين لا يدل على اختياره باكثر المال والدفع ممكن فيتخير **ولو اعتقه في**
مرضه فقتله اي العبد مولا **خطا وسعى العبد في قيمته فعليه السعاية ثانيا للوارث**
يعني عليه السعاية في قيمته عند ابي حنيفة اما السعاية في قيمة واحدة نقصا للعتق الذي هو
وصيه فبالا اتفاق لان الوصيه للقاتل باطله بالحديث لكنه بعد وقوعه لا يقبل النقص فيجب نقضه
معنى يرد قيمته وعليه سعاية قيمة اخرى بالقتل عنده **وقالا الدية على عاقلة** موضع الخلاف العبد
البائع فانه لو اعتقه وهو صغير ثم قتله الصغير ولا ماله سواه فان على العبد ان يسعي في قيمته
يدفع له من ذلك الثلث في قول ابي حنيفة وصية له فيما بقي لان الصبي لا يحرم الارث بسبب القتل وكذا
لا يحرم الوصية ومحل الوصيه الثلث فتلزمه السعاية فيما راد على الثلث اتفاقا من الحقايق ومبنى الخلاف
ان المستسعي كالمكاتب عند المكاتبة اذا قتل انسانا خطا يلزمه الاقل من قيمته ومن دية المقتول
وعندها كالحرمديون فالدية على عاقلة **ولو ترك مديرا** اي لو مات رجل وترك مديرا ولا مال
له غيره **فقتل خطا وهو يسعي للوارث** اي والحال انه ساعيا للوارث في ثلثي قيمته لان ثلثه عتق
لكونه مديرا **فعليه قيمته لوليه** اي فعليه ان يسعي في قيمته لو لم يقتل لانه كالمكاتب **وقالا الدية**
على عاقلة لانه حرمديون **ولو اعتقه بين الرمي والوصول قيمته** اي قيمه العبد لمولا
عند ابي حنيفة **وقالا فضل ما بين قيمته** اي لا يجب عليه تمام قيمته بل يجب عليه فضل ما بين قيمته
مرميا وغير مرمي حتى لو كان قيمته قبل الرمي خمسين وصارت بعد عشرين فعليه دفع ثلثين **ولو ارتد**
ما بينهما اي لو رمى مسلما فارتد فيما بين الرمي والوصول **فعليه دية** اي على الرامي دية المقتول عند
ابي حنيفة **واهداه** اي قال لا شيء عليه قيل مبنى الخلاف ان المعتبر عنده وقت الرمي لان الضمان
يجب بفعله ولا فعل له بعد وعندها وقت الاصابة لان الجناية وجدت فيه وقيل للمعتبر عند الكل
وقت الرمي لان الشخص انما يصير جانيا بفعله يدخل تحت اختياره وهو الرمي دون الاصابة فالرمي
في المسئلة الاولى كان عبدا وقت الرمي فيتجب قيمته وفي المسئلة الثانية كان معصوما فاعتقد رمية جانيا

فان الرمي في الرمي
فان الرمي في الرمي
فان الرمي في الرمي
فان الرمي في الرمي
فان الرمي في الرمي
فان الرمي في الرمي
فان الرمي في الرمي
فان الرمي في الرمي
فان الرمي في الرمي
فان الرمي في الرمي

الضمان لكن لو لم يجز القصاص لانه وقت الموت لم يكن معصوما فصار ذلك شبهه فوجب ادية الا
انما شرط الوجوب والضمان ابنا النجوم والعصمة الى زمان الوصول **ولو اسلم ما بينهما** اي لو كان الرمي
اليه مرتدا فاسلم فيما بين الرمي والوصول **فلا شيء عليه** اتفاقا لان محل جيل الرمي لم يكن متقوما فلم
ينعقد الرمي موجبا للضمان **ولو ارتد بعد ان قطع يده عدا اثم اسلم ثم ما بينهما** اي من ذلك المقطوع **وجب**
محمد ارشها وما دية له ان المقطوع لما ارتد انقطع حكم السراية لفوات العصمة وبعد ما اسلم
لم يوجد من الجاني فعل ولهما ان الجناية وجدت في محل معصوم وتمت في محل معصوم فلا يعتبر
ما بينهما كما في نصاب الزكوة الا ان يخلل الرد او رث شبهة دارية للقصاص فوجب ادية **ولو شهدوا**
بقتل عبد اي من ادعى على اخراثة قتل ولد فعدا واقام عليه بينه فقضى القاضي له بالقصاص فقتله
ثم رجعوا مع الولي اي الشهود مع المدعي وقالوا تعذروا بالكذب وجا المشهود بقتله جبا **لم ينقص منهم**
اي لم نام بقتلهم قصاصا لانه سقط لشبهة صورة القضا **ويكفر الولي** اي ولي القاتل **بالدية من شتا** من
الشاهد من والولي المدعي وقال الشافعي وهو القياس ينقص منهم لان الولي المدعي يشر فقتله بغير حق
حقيقته والشهود باشر وحكما **والفان لا يرجع على غيره** عند ابي حنيفة يعني ان ضمن الولي لا يرجع على
الشهود وكذا ان ضمن الشهود لا يرجعون على الولي **وقالا يرجع الشهود على الولي** فيندفع قوله عدلان الشهادة
لو كانت في قتل خطا فرجعوا يرجع الشهود على الولي اتفاقا لانهم ملكوا الدية بالضمان لهما ان الشهود ضمنوا
بقتل الولي فيرجعون عليه كما في قتل الخطا وله ان كل واحد من الولي والشهود مولاخذ بفعله اما
الشهود فبشهادتهم الكاذبة واما الولي فقتله بغير حق فلا يرجع كل واحد منهم على غيره بخلاف
القتل خطا لان الشهود لما ضمنوا صار المال الذي اخذه الولي ملكهم فلم ينبطحوا **ومن له قصاص**
في النفس اذا قطع اليد عفا يعني اذا قطع يد من عليه القصاص في النفس عدا او خطا ثم
عفا عنه القصاص **فبرا فعليه ارشها** عند ابي حنيفة وقال لا شيء عليه قيد بقصاص النفس لانه
لو كان له قصاص اليد فقطع اصابعه ثم عفا لا يضمن ارش الاصابع اتفاقا والاصابع من الكف
كالاطراف من النفس اتفاقا فيد بالعفو لانه اذا لم يعف لا يضمن اتفاقا وقيد بالعفو بما بعد القطع
لانه لو عفا قبل القطع يضمن اتفاقا وقيد بقوله فبري لان القطع اذا سري لا يضمن اتفاقا كذا في المصنف
لها انه قطع يد من نفس لو اتلفها لم يضمن فوجب الا يضمن اليه كما لو قطع يد مرتد ثم اسلم ثم سري
ولها ان العفو مستند الى القتل فسقط حقه في كل النفس فظهر انه قطع يده بغير حق لان حقه
كان في القتل لا في القطع فلو وجد الاستيفاء في القتل فظهر حقه في الطرف تبعا واذا لم يستوف لم
يظهر حقه في الطرف الا صلا ولا تبعا فتبين انه استوفى في غير حقه لكن سقط القصاص للشبهة
لانه كان خلاف الاطراف تبعا للنفس فيجب ارش اليد **وفي الطرف** اي من له قصاص في الطرف
فاستوفاه فبري الى نفس المقطوع فمات **فبري** اي الدية **على عاقلة** عند ابي حنيفة **ونفيها** اي الدية
وقالا لا شيء عليه لانه قطع به اذن الشرع فصار كالا مام اذا قطع يد السارق فسري وكالفصاد
اذا فسد فسري وله ان حقه كان في القطع وهذا قتل فلا يكون قصاصا لانه مبنى على المماثلة
خلاف ما استشهد به لان الفعل واجب عليهما اما نقله كالا مام او عقده كالفصاد والواجبان لا
تقتيد بوصف السلامة **ومن قطع يد غيره خطا ثم قتله عدا قبل البر** هذه سنت مساييل احدها
ما ذكرت وثانيها قوله **او خطا بعد** يعني من قطع يد غيره خطا ثم قتله خطا بعد البر وثالثها قوله

او قطعها عمداً يعني من قطع يد غيره عمداً ثم قتله خطأ قبل البرء ورابعها قوله **او عمداً بعد البرء** يعني من قطع يد غيره عمداً ثم قتله عمداً بعد البرء **أخذها** أي أخذ القاطع القتل والقطع اتفاقاً في المسئلة الأولى يجب في البدن نصف الدية وفي النفس القصاص وفي الثانية النصف وفي النفس الدية وفي الثالثة القصاص في القطع والدية في القتل وفي الرابعة القصاص حقان فيهما لأنهما متغايران حكماً وفي المسئلة الأولى والثانية تعذر جمعهما لتغاير الفعلين وتغاير حكمهما وكذا في الثانية والرابعة يتخلل البرء بينهما وخامسها قوله **ولو كانا** أي القطع والقتل **خطأين من غير ثبوت أكفى ببدنه** اتفاقاً فاعتبر الكل جنابة واحدة فدخل دية البدن في دية النفس لأنهما متجانسان واجمع بينهما ممكن ولا قطع للسرانية وسادسها قوله **او عمدين** إذا كان القطع والقتل كلاهما عمداً ولم يتخلل بينهما برء **فلو استيفاهما** عند أبي حنيفة بأن يقطع ثم يقتل **وقال لا يقتل** ولا يقطع لا الفعلين متجانسان لكونهما عمدين ولم يتخلل بينهما فامكن جمعهما فدخل قصاص في الطرف في قصاص النفس كما دخل دية في دية النفس في الخطأين وله أن القطع لم يدخل في القتل لاختلافهما لأن الواجب فيه بدل النفس وبدل الجزاء داخل فيه لأنه لو وجب معه لاجتماع منان الجمل والكل في حالة واحدة وهما لا يجتمعان وأما إذا كانا عمدين فالواجب جزاء الجنابة وانهما جنابتان فلا يدخل جزاء أحدهما في جزاء الأخرى **وضان الصبي إذا مات من ضرب أبيه او وصيه نادياً عليهما** الجار والمجرور خبر لقوله وضان أي وضان عن أبي حنيفة وقال لا يضمان قيد بضرب الأب الوصي لأن الزوج لو ضرب زوجته للتأديب فماتت يضمن اتفاقاً ولأم إذا ضربته للتأديب تضمن عنده وكذا عندهما في رواية من الدخيرة وقيد بالتأديب لأنه لو ضرب كل منهما للتعليم لا يضمن اتفاقاً لأن العلم إذا ضربه للتعليم بأذن الأب لا يضمن اتفاقاً فكيف يضمن الأب بالضرب للتعليم اعلم أن الخلاف في الضرب المعتاد أما في غير المعتاد فيضمن اتفاقاً لها أن تأديب الصغير لا بد لها وهذا لا يحصل غالباً إلا بالضرب وله أن التأديب يحصل بغير الضرب كالزجر والحبس وغيرها فتدفع به الضرورة الماسة إلى تأديبه ولو كانا مضطرين إلى ضربه فالسلامة مشروطة فيه كما في تأديب الزوج وزوجته **كتاب الدييات** النفس والأرش اسم للواجب على ما دون النفس **تغلظ دية العمد في الأبل** لا خلاف في أن التغليظ واجب في دية هذا النوع وهو ما يثبت في الأبل حتى لو قضى الدية من غير الأبل لم تغلظ لأن الشرع ورد به ومعنى التغليظ أن يوجب شيئاً لا يوجب في الخطأ **فتجب أربعة** أي الدية من الأبل تكون أربعة أنواع **خمس وعشرون بنت مخاض ومثلها بنت لبون وحقوق وجدع** أي يجب من كل منها خمس وعشرون الحق ما طعنت في الرابعة والجدع ما طعنت في الخامسة **وجعل** أي جعل الدية المغلظة ثلاثة أنواع **ثلثن جدعة ومثلها خنة وأربعين ثياب** جمع ثنية وهي التي طعنت في السادسة **حوامل** لما روى عن النبي عليه السلام قضى في دية شبه العمد ثلثين جدعة وثلثين خنة وأربعين خلقات الخلفة الكامل من النوق ولهما ما روى أن النبي عليه السلام قضى في دية من الأبل أربعة ومعلوم أنه لم يرد به الخطأ لأنها تجب في الخطأ أخماساً وما رواه مشهور وأقرب أن الحمل لا يوقف عليه حقيقته **وتجب الدية في الخطأ منها** أي من الأبل **أخماساً عشر وثلاثون مثلاً** **بنات مخاض وبنات لبون وحقوق وجدع** أي من كل من هذه الثلاثة عشرون وهذا قول ابن مسعود وهذا

يعرف توقيفاً فصار كالمرفوع إلى النبي عليه السلام **او الفدينا** أي تجب الدية من الذهب في الخطأ وشبه العمد الفدينا لما روى أنه عليه السلام قضى في العين هكذا وانعقد عليه الإجماع **ونوجب من الورق بكسر الراء من الفضة عشرة آلاف درهم** كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل **لا اثني عشر** أي قال الشافعي الدية من الورق اثنتي عشرة ألفاً لما روى أن النبي عليه السلام قضى بذلك ولما روى عن عمر أن النبي عليه السلام قضى بالدية في قتل بعشرة آلاف درهم والأخبار إذا تعارضت فالأخذ بالمتيقن أولى **وهي** أي الدية **محصنة في هذه** أي في الأبل والذهب والفضة عند أبي حنيفة لما روى من الأحاديث ثم أخيار في هذه الأنواع إلى القاتل لأنه هو الذي يجب عليه كما في كفارة اليمين **وزاد من البقر مائتين ومن الشاة الفين ومن الحمل مائتين وقولها رواية** عن أبي حنيفة لما روى أن عمر جعل الدية على أهل الشاة مائة مسنة وعلى أهل البقر مائتي بقر وعلى أهل الخيل مائتي حلة ثوبان إذا وردا هو المختار وفي النهاية قيل في زماننا قيس وسراويل وله أن مالية هذه الأنواع مجهولة فلا يقدر بها وكان القياس أن لا تقدر بالأبل لأن الأثر قد اشتهرت فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن عمر ما قضى بذلك بطريق الصلح بعدما قضى فيها بالدراهم والدنانير فأيدة الخلاف بينهما إذا صالح القاتل مع ولي القاتل على أكثر من مائتي حلة حيث يجوز على قوله كما إذا صالح على أكثر من مائتي فرس ولا يجوز على قولهما كما لو صالح على أكثر من مائة أبل **وتجب المرأة نصفها** أي نصف دية الرجل فيجب في قتلها خمسة آلاف درهم وفي قطع يديها الفان وخمسماية لما روى أن عمر وعلياً وابن مسعود قالوا كذلك **ولم يجعلوا دية الذي سته الألف درهم** بل جعلوها كدية المسلم وقال مالك دية ستة آلاف درهم لما روى أنه عليه السلام قال عقل الكافر نصف عقل المسلم وعقل المسلم عندك عشرة ألقا فعقل الكافر يكون ستة آلاف **فجعلها** أي دية الذي مطلقاً **كالمسلم** أي كديته **لا الكفاية** أي جعل الشافعي الدية للكفاية **أربعة آلاف والمجرى ثمانمائة** لما روى أنه عليه السلام جعل ديتهم هكذا ولما روى عنهم دية الذي مثل دية المسلم وكذلك الحكم في المستامن لما روى أنه عليه السلام جعل دية المستامن كالذي **وتجب الدية الكاملة في المارن** وهو ما لأن في الأنف لأن كمال جمال الوجه يزول بقطعه المجموع عضو واحد **واللسان** لفوات منفعة التكلم بقطعه وقد روى أنه عليه السلام قضى بالدية كلها في اللسان والأنف وكذا لو قطع حشفته لأن الأصل في منفعة الأيلاخ والدوق **والعقل** والشعر **والذوق والسمع والبصر** لما روى أن عمر رضي الله عنه قضى لرجل يارب ديات بضربة واحدة على رأسه حيث ذهب بها عقله وسمع وصر وذوقه **وذهب منفعة العضو** يعني إذا لم يفت صوته لأنه من ضربه وفات منفعتها كقواتها **ونوجب فيه** أي في القطع للذكر من خصي وعين حكومة عدل لأنه عضو ناقص المنفعة على التام كالأيد والشلا وهو أن ينظر المجنى عليه أنه لو كان مملوكاً لم ينتقص من قيمته بهذه الجنابة وإن كانت تنتقص عشر قيمته ففي المرحب عشر قيمة دينه وهلم جرا وقيل ينظر إلى ما يحتاج إليه هذا من النفقة واجرة الطبيب وهي حكومة عدل وفي الجنابة الفتوى على الأول من الحقايق **لأبيه** أي قال الشافعي في قطع الذكر دية كاملة لعموم قوله عليه السلام في الذكر الدية

كل حلة

وهو الذي يوجب فيه حصة عدل من الألف درهم
والمجرى ثمانمائة
وهو الذي يوجب فيه حصة عدل من الألف درهم

ونعكس خلق الحية وشعر الرأس يعني اذا خلق الحية او شعر الرأس ولم يثبت وجبت الدية عند
وقال الشافعي حكومة عدل لان الشعر زايد في الادمى وليس في حلقه ازالة منفعة ولهذا يحاق
شعر الرأس وتقص الحية في بعض البلاد فصار كشعر الصدر ولنا ان الحية في وانها والشعر
جمال لا يرى ان الاقرع يتكلف في ستره لفوت اجمال بازالة كل منهما فوجب الدية كما في الاذن
وشعر الصدر لا يتعلق به جمال وكذا الخلاف في خلق الحواجب ولو خلق الشارب ففيه حكومة
عدل لانه تابع للحية ولو خلق الحية كوسج فكانت شعرات معدودة فلا شيء فيه وان كانت في
الحذ والدقن غير متصلة ففيه حكومة عدل وفي المتصلة الدية لانه لا يكون كوسج فان ثبت
لم يجب شيء لان اثر الجناية لم يبق عمدا كان او خطأ **وكذا الحكم لو ثبت بيضا في الحذر** يعني
اذا خلق الحية حر شاب فثبت بيضا لم يجب شيء عند ابي حنيفة لان الجاني يزداد بيضا شعر الحية
وفي العبد حكومة عدل اي اذا خلق الحية عبد فثبت بيضا ففيه حكومة عدل عند ابي حنيفة لان قيمته
تتقصن لها **واوجباها فيهما** اي الحكومة في العبد والحرة لان بيضا الشعر جمال في اوانه لا في غير اوانه
فتجب حكومة عدل قيد بقوله بيضا لانها لو ثبتت مثل الاول باي صفة كانت فلا شيء عليه اتفاقا من
الحائنه **وتجب الدية في كل ما في البدن اثنان فيهما** اي في قطعها او في تقويت متفعتها فوجب الدية
اقول لفظة فيهما مستدرك ولو قال في كل اثنين من البدن لكان ولي واخص **ونصفها في احدهما** اي
يجب نصف الدية في قطع احدها لما روي انه عليه السلام قال في العينين الدية وفي اليدين الدية وفي
الرجلين الدية وفي الاذنين الدية وفي احدهما نصف الدية لان في تقويت الاثنين من الاشياء الزوجة تقوت
جنس المنفعة والجمال ففي ثدي المرأة او حلمتيها الدية لغوات منفعة الارضاع وفي ثدي الرجل حكومة
اذ ليس فيه تقويت المنفعة والجمال **وربعها** اي يجب ربع الدية **في احدهما ما هو** اي في البدن **اربعة**
كاشفار العينين وهي منابت الشعر واهداها وكل لدية في قطع كلها وثلاثة ارباع الدية في قطع ثلثة منها
ولو قطع الجفون باحدها تجب دية واحدة لان الاشفار مع الجفون كالسائر مع القصبه **وعشرها** اي يجب
عشر الدية **في كل اصبع** من اصابع اليد او الرجل لقوله عليه السلام في كل اصبع عشر من الابل
ونقسم على مفاصلها اي يقسم ارش كل اصبع على مفاصلها فالاصبع التي فيها مفصلان اذا قطع مفصلا منها
ففيه نصف ارش اصبع وان قطع مما فيه ثلث مفاصل مفصل ففيه ثلث ارش اصبع **ويجب على الاصابع**
الكف حتى لو قطعها مع الكف تجب نصف الدية فحسب لان منفعة البطش بالاصابع والكف
تبع لها فان قطعها اي اليد من نصف الساعد وجبت حكومة **في الزايد** على الاصابع والكف وفيها نصف
الدية وكفا اي لو قطع كفا فيها اصبع ففيها ارش الاصبع عند ابي حنيفة ويكون الكف تبعها لها
واوجب الاكثر من ارشها ومن الحكومة في الكف اي ينظر الى ارش الاصبع والى حكومة العدل في الكف
فيدخل الاقل في الاكثر قيد باصبع اشارة الى هذا الحكم فيما اذا كان المقطوع اقل الاصابع واكثر
عما اذا كان المقطوع كفا فيها ثلث اصابع لان الواجب فيه ارش الاصابع ولا شيء في الكف اتفاقا لقيام
الاكثر مقام الكل لهما انهما جنايتان في محل واحد فيمادون لنفس فيدخل ارش اقلهما في اكثرهما
كما في الموضحة مع سقوط بعض الشعر وله ان الاصابع اصل في البطش والاصول وان قيل يستعقب الفع
كمسنة مع الصغار في باب الزكوة بخلاف الموضحة وسقوط بعض الشعر لان احدهما ليس تبع الآخر
ولو شلت اي دبست بقطع جارنها اي اذا قطع اصبع رجل عمدا فشلت اصبع اخرى من جانبها فيها

هذا هو الوجه في قوله
في كل اصبع عشر من الابل
فانه اذا قطع اصبع
من اليد او الرجل
ففيه عشر من الابل
لان كل اصبع
عشر من الابل
فان قطع اصبع
ففيه عشر من الابل
لان كل اصبع
عشر من الابل

اي في الاصبعين **الارض** عند ابي حنيفة وما قضاص فيه **وقالا القصاص في الاول** اي في الاصبع المقطوع
والارض في الثاني لان الجناية هنا متعددة لوقوعها على محلين متناهين فسقوط القصاص في
احدهما لا يوجب السقوط في الاخرى كما لو قطع اصبع عمدا واصبع اخرى بجنبها خطأ وله
ان هذه جناية واحدة في ذاتها ومحلها لكن اثرها سرى الى الاخر فصار بعض موجبها مالا وهو
الارض في الثانية سقط القصاص عن الاول **وانقلب** مالا لعدم التجزئ بخلاف ما استشهد
به لانها جنايتان متغايرتان ذاتا ومحلا وفي الحقايق لو قطع اصبع فشلت الكف او قطع
مفصلا من اصبع فشلت بقية الاصابع لا يجب القصاص اتفاقا **ونصف عشرها** اي يجب نصف عشر
الدية **في كل سبت** سوا كان ضرسا او نابا لعموم قوله عليه السلام في كل سن خمس من الابل
والاسنان اثنان وثلثون عشرون منها اضراس واربع انياب واربع ضواحك واربع ثنايا **ولو ثبت**
عوضها اي لو ثبت سن اخر مكان السن المقطوع في البالغ **فهو اي الارش سا قط** عند ابي حنيفة
وقال لا يجب الارش كاملا لتحقيق الجناية الموجبة له وما حدث فنعمة اخرى من الله فصار كمن انلف
مال رجل وحصل له مال اخر وله ان هذه الجناية عدمت معني لان الجمال والمنفعة عاد اليه بسن
اخرى **كس الصغير** اي كما سقط الارش في سن الصغير اذا ثبت اخرى مكانها اتفاقا **ولو ضربها**
اي سن رجل حر **قاصف في الارش واجب** عند ابي حنيفة لان الجمال الحاصل بالسن للبيضا قد فات فيجب
تمام ارشها **كما لو اسودت واحضرت** من ضربة تجب الارش اتفاقا **وقالا الحكومة وهو رواية** عن
ابي حنيفة لان بعض الاسنان يكون مصفرا فيكون الجمال فيه ناقصا لا فائدا والنقصان غير مضبوط
فتجب الحكومة قيدنا بسن الحر لان في سن العبد تجب حكومة العدل اتفاقا **وتجب حكومة في الاصبع الزايد**
اي في قطعها لانه لم يتعلق بها جمال ولا منفعة لكونه جزءا من الادمى فلا تهدر الحكومة تعظيمه **وعين**
الصبي ولسانه وذكره اي تجب حكومه في قطع هذه الاعضا **اذا لم تعلق عنته** اي كل واحد من هذه الاعضا
وتعرف صحة اللسان بالكلام والذكر بالحركة والعين بما يستند له على النظر ولما كان المقصود من الاعضا
منافعها وجهل وجودها في الصغير لم تجب الدية في قطعها قيد بقوله اذا لم يعلم لان صحتها
لو علمت صار الصغير كالبالغ **ولو ذهب عقله او شعر راسه موضحة** وهي الجراحة التي يظهر العظم فيها **اقطعناه**
على الدية يعني اذا شح رجل رجلا موضحة خطأ فذهب بها عقله لا يلزمه ارش الموضحة مع الدية عندنا
وقال زفر يلزمه هذا اذا لم تمت فان مات الرجل دخل ارش الموضحة في الدية اتفاقا له ان هذه جنايتان
في موضعين فوجب موضع كل جناية قيا سا على المسئلة الثانية وهي **اوسعه اربعا وكلامه** يعني
اذا ذهب بالموضحة هذه المنافع **وجبا ارش ايضا** اي كوجب لدية اتفاقا واذا سقط شعر راسه كله
فلم يثبت فعلى عاقلته كل لدية ويدخل ارش الشجة في ذلك اتفاقا ولنا وهو الفرق ان محل الشعر جزئ الرأس
وكذا محل العقل لانه في الجزء الباطن منه فان قلت العقل نور في الصدر بصربه عواقب الامور قلت
نعم لان الدماغ كالقنبلة لهذا النور فبهذا الاعتبار كان العقل في الرأس ولهذا ينتقص اربيس
الدماغ فاحتدت الجناية ذاتا ومحلا فدخل الارش في الدية ليلا يكون للجناية الواحدة موجبات
بخلاف السمع والبصر والكلام لان محالها متغايرة فصارت الجناية متعلقة وانما لم يقيد الموضحة
بالخطا في المسئلة لان احباب الدية دليل على وقوعها خطأ وفي عمدتها قصاص كما سياتي قريبا **واذا ازال**
اثر الشجة بان التحت وثبت لشعر **فالارش سا قط** عند ابي حنيفة لان الموجب وهو الشين قد زال

واوجب

ولا قيمة لمجرد الالم ولهذا الوضوب ضربا مومنا ولم يوثر فيه لا يجب شي **ويوجب ابو يوسف ان يشترط الالم**
لان الشين الموجب ان يزال فالالم الحاصل مازال فيجب تعويله **لا اجرة الطبيب** اي عند محمد تجب اجرة الطبيب
لان من ادوا واجرة الطبيب كان سبب هذه الشجة فصار كان الشاج اخذ ذلك القدر من ماله **وينتظر**
في قصاص الجرح برفق لان المعتبر في الجراحة ماله لا حلالها لاحتمال انتقالها من النفس **ويجب حكومة في**
الشجة الحارصة بالحاء والصاد المهملتين وهي التي تخرص الجلد اي تحدشه ولا تخرج دما وهي الجرح صفة
للشجة وكذا اخوانها **والدامغة** وهي التي يظهر سببها الدم ولا يسيل شيعة بالدمع في الجرح **والدامية**
وهي التي يسيل الدم منها **والباضة** وهي التي تبضع الجلد اي تقطعه **والملاحمة** وهي التي تاخذ في اللحم وتقطع
والسحاق وهي التي تصل الى السحاق وهي الجلدة الرقيقة التي بين اللحم وعظم الراس **بان يقوم عدا**
هذا تفسير الحكومة يعني يقوم الجرح على تقدير ان يكون مالا **سالمًا** عن هذه الجراحة **وسليما** اي
يقوم جرحها السليم اللذيخ فكانهم تقالوا له بالسلامة كذا في الصحاح والمراد هاهنا الجرح **فيحي من**
الدية ما نقصته الجراحة من القيمة مثلا اذا كان قيمته سالما مائة ومع اثر الجراحة صار تسعين ونقص
من القيمة عشرة فيجب من الدية عشرة **والقصاص** اي يجب القصاص **في الموضحة عدا** الامكان
المساواة فيها بانتهاء السكين الى العظم وفي غيرها من الشجاج غير ممكن **اعلم** ان الاتفاق على وجوب
القصاص في الموضحة عدا انما يثبت اذا لم يختلف عضو اخر حتى لو تبيح موضحة عدا فذهب عيناه فلا قصاص
عند اي حنبفه فتحب الدية فيها وقالوا في الموضحة قصاص وفي البصر دية كذا في الكافي **ونصف عشر الدية في**
الخطا اي اذا كانت الموضحة خطأ **وعشر** اي يجب عشر الدية **في الهاشمة** وهي التي تكسر العظم **وعشر ونصف**
اي يجب عشر الدية ونصف عشرها **في المنقلة** وهي التي تنقل العظم بعد الكسار **ثلاث** اي يجب
ثلاث الدية **في الامة** بالمد وتشديد الميم وهي التي تصل الى ام الراس وهي التي فيها الدماغ لما روى انه عليه
السلام قال في الموضحة خمس من الابل وفي الهاشمة عشر وفي المنقلة عشر ونصف وفي الامة ثلاث الدية
اعلم ان هذه الشجاج مختصة بالرأس والوجه لغه حتى لو وجدت في غيره كالساق واليد تشبه جرحه
ولا يكون لها ارس مفتر لان الاثر بالتقدير انما جاز في الرأس والوجه بل يجب حكومة عدا **ثلاث** اي يجب
ثلاث الدية **في الجايبة** وهي التي وصلت الجوف **وثلاثان** اي يجب ثلاثا الدية **في النافذة** وهي التي نفذت من
البطن الى الظهر لما روى ان بابكر حكم في **٢** وهي بيان الغرة قبل الغرة عشرة دية المرأة ونصف عشر دية
الرجل وعلى التقديرين يكون خمسين **على العاقلة في سنة** لما روى ان امرأة ضربت بطن زوجها قالت
جنينا ميتا فحكم النبي عليه السلام على عاقله الضارب بالغرة في سنة سمى دية الجنين غرة لانها
اول شئ يجب في الادمى وغرة الشئ وله ومنه غرة الشهر **وجنينا** اي لو اقلت جنينا حيا ثم مات
فالدية اي فوجب الدية الكاملة **او ميتا ثم مات** اي لو اقلت جنينا ميتا ثم ماتت الام **فدية وغرة**
الدية للام والغرة للجنين وقد صح انه عليه السلام قضى في هذه الصورة هكذا **او ماتت** اي الام
من الضربة **ثم القته حيا ثم مات** الجنين **فدينان** دية في الام ودية في الجنين لانه قتل شخصين **او ماتت**
ثم القته ميتا فدية لا غير اي لا شئ في الجنين لانه محتمل ان يموت بموت امه وان يموت من الضربة فلا
تجب الغرة بالشك **ولا نوجب فيه** اي في الجنين على الضارب **كفارة** وقال الشافعي عليه كفارة
لانه قاتل نفسا حقيقه ولنا انه لم يباشر القتل وانما صار سببا فلا كفارة في التسبب **ونورث**
الغرة اي تقسم الغرة بين ورثة الجنين ولا يرثه الضارب لان كان اثارا وفي المنقومة ذكر خلاي الشافعي

وحيث ان الغرة محصورة في امه او اثاره
فانما هي دية الجنين

لا

من ان غرته لأمه عنه لانه طرف من اطرافها فيكون بدلها كسائر اطرافها والصحيح ان لا خلاف
لانها بدل نفس على حدة فيكون لورثته كالديه **ولا تعتبر في جنين الامة** اذا ضربها رجل فالت
جنينا **عشر قيمة الام مطلقا** اي ذكر اكان وانثى وقال الشافعي فيه عشر قيمة امه **فيجب نصف عشر قيمة**
اي قيمة الجنين عندنا **ذكر الوكان حيا** **وعشر قيمته لو كان انثى في مال الضارب حالاً** لان
العاقلة لا تعقل للعبيد والامه فان قيل فلم ذكرتم تفضيل الانثى على الذكر ولا تفضيل لها عليه
في الديات قلنا هذا تسوية لا تفضيل لان القيمة هنا كالدية ودية الانثى على النصف من دية الذكر
فصار العشر من هذه مثل نصف العشر من الذكر وضمان الجنين انما وجب باعتبار الاصل ولنا ان النقصان
ظهر في الجنين لا في اصله فيكون هو اصلا في الضمان والمأخوذ يكون بدل نفسه فكان باعتبار قيمته اولى
فصل فيهما يحده الرجل في الطريق **ومن اخرج الى طريق العامة وشاة** وهو ما يوطى من الجحود
العلو **او ميزابا وغرة** كالكنيف والدكان وفيه اضرار للمارين **كان لكل منهم انتزاعه** اي لكل من اهل
الخصومة مطالبتة بالنقص كالسليم البالغ العاقل الحر والذمي لان المرو فيه حتى الكل فيكون
له الخصومة بنقصه كما في الملك المشترك بخلاف العبيد والصبيان المحجور عليهم حيث لا يؤمن بالهدم بمطالبتهم
لان خصومة المحجور عليه لا تعتبر في ماله فكذا لا تعتبر فيما يكون لغيره هذا اذا بنى لنفسه واما اذا بنى للسلطان
كالسجد ونحوه فلا ينقص قال اسماعيل الصغار انما ينقص خصومته اذا لم يكن له مثل ذلك فان كان له مثل
لا يلتفت الى خصومته لانه لو اراد به ازالة الضرر عن الناس لبيد بنفسه وحيث لم يزل ما في قدرته علم
انه منعيت كذا في التبيين وكذا اذا اراد اخلجه فله ان يمنعه سوا كان فيه ضرر اولا اذا وضع بغير اذن
الامام عدا لان التدبير فيما يكون حقا للعامة الى الامام لتسكين الفتنة **ومن وضعه بغير اذن فقد**
اسأ فلكل احدا ان يمنعه قبل الوضع ويحده ولكل احدا ان يمنعه قبل الاخراج لا بعده عند ابو يوسف لانه
قبل الاخراج لكل احديده فيه والذي يريد الاخراج يقصد ابطال ايدي العامة وادخاله في يد الخاصة فلكل
احدا ان يمنعه واما بعد الاخراج صار في يد خاصة والذي يخصه يريد ابطال يده الخاصة من غير دفع
الضرر عن نفسه فتعنتا وعند محمد ليس لاحدا ان يمنعه قبل الاخراج ويحده اذا لم يكن فيه ضرر بالناس
لانه ما دون في احداثه شرعا كذا في الكفاية **وليس لاحد من اهل درب** وهو السكة الواسعة **غير نافذ**
احداث ذلك الى الروشن وغيره الابا من هم اي اذن ارباب السكة لان حق المرو لهم واذا سقط على
انسان فلكل فديته على عاقلة لانه صار سببا لقتله وفي الخطا كان على العاقلة ان يتحملون الدية
تخفيفا على القاتل والتسديد اولى بالتخفيف وان هلك مال سقط طه فضائه في مال من اخرجته لان
العاقلة لا تعقل الاموال **ولو مال حايط الى الطريق فطوبى مالكة** اراد به من له ولا يه على نقضه
حتى لو طوبى الجاب او الوصي بنقص حايط الصبي ولم ينقض يجب ضمان ما تلف به من مال الصبي لان
فعلهم كفعله **ينقصه** لئلا يشتغل الهوا المشترك بين الناس بحايط سوا كان طالبه مسلم او ذمي
او حرا ومكاتب لان كلامهم له حق المرو **واشهد عليه** اي على طلبه النقص **فلم ينقصه**
في مدة الامكان اي في مدة يمكن نقض ذلك الحايط **فسقط ضمن** مالك الحايط **ما تلف به**
من المال في ماله وان تلف نفس فديته على عاقلة قيد بالطلب اذا لو سقط قبله لا يضمن
لان ميلان الحايط ليس من صنعه فلم يكن متعديا فيه وبعد الطلب صار امتناعه متعديا وقيد بمدة
الامكان لانه لو سقط بعد ما شرع في هدمه من وقت الطلب لم يضمن ولو اجله القاضي والمطالب

لم يصح لان الحق لجماعة الناس ليس للقاضي ولا لغيره ابطال حكمهم هذا اذا عرض الميل على الحايط وان كان اصله
بان شئ ما بلا فسقط بضمن ما تلف به من غير اشتداد لانه متعدد في بنيانه وفي التبيين اذا سقط الميزاب
فاصاب ما كان في الداخل رجلا فقتله فلا ضمان لانه غير متعدد فيه وان اصاب ما كان خارجا عنه
بضمن لانه متعدد فيه بشغل هو الطريق وان اصابه الطرفان وجب النصف وهدر النصف فصار كذا اذا
جرحه انسان وسبع ومات منهما ولم يعلم اي طرف اصابه بضمن النصف استحسانا لانه في حال بضمن
الكل وفي حال لا يضمن فيضمن النصف **وان مال الى دار جاره طالبه هو اي ذلك الجار وان لم يكن بالكل**
لذلك الدار لان الحق له على الخصومة **ولو طوبى احد خمسة** اي اذا اشترى خمسة نفر دارا فطوبى لاجدهم
بنقض الحايط المائل ولم ينقضه في مدة الامكان حتى وقع فمات انسان **فمخس الدية على عاقلة** اي
عاقلة من طوبى عند ابي حنيفة **او حفر احد ثلثة** اي لو حفر احد ثلثة شركا في دارهم **بيرا بغير اذنها** وقع
فيها انسان فمات **فعلى عاقلة ثلثها** اي على عاقلة الحافر ثلثا الدية عند ابي حنيفة **وقالا النصف فيهما** اي
عليهما نصف الدية في المسئلة لان الحفر لو كان باذنها لصار التلف بالوقوع هدر ولو كان حفر الحافر في
غير ملكه لصار ضمانا فيكون الهدر نصفه والاعتبار نصفه كمن جرح رجلا باذنه وجراحتين بغير اذنه
بضمن نصف الدية وله ان الحافر متعدد في نصيبه شريكه وغير متعدد في نصيبه فيضمن فيما تعدى فيه
وهو الثلثان ولا يضمن ما لم يتعد فيه وهو الثلث فيقسم الضمان على ما وجد فيه التعدى وعلى ما لم
يوجد كمن استاجر دابة ليحمل عليها كرا او نصفه فهلك بضمن المستاجر ثلث قيمة الدابة **ولو مات فيها**
اي في البئر التي حفرها في غير ملكه **عم** بفتح العين المعجمة وهو ان يكون النفس مأخوذا من الحر نصيبه على
الكالية او التمييز او مفعوله **فهو هدر** عند ابي حنيفة اي لاشئ على عاقلة الحافر وقالوا عليهم دية
قيده بقوله عما اذلومات من الوقوع بضمن اتفاقا هذا اذا حفر في طريق هو ممر الناس اذ لو حفرها في غير
لا يضمن لانه غير متعدد لهما ان الغم من هو البئر مضاف الى الحافر كالحق وله انه لم تمت من السقوط حتى
يكون الحفر سبب له وانما مات من الغم وهو ليس من صنعه بخلاف الحق لانه من صنعه **او جوعا** اي لومات
الواقع في البئر من الجوع **حكم بالضمان** اي محمد بالدية على عاقلة وقالوا لاشئ عليه وانما وافق ابو يوسف
محمد في المسئلة الاولى وخالفه في الثانية لان الغم انما حصل من وقوعه في البئر والجوع غير مختص
بالبئر **ولو القي الواقع فيها** اي لو جرح في البئر انسانا **اخر وهو اخر** بالنصب اي لو جرح الثاني في ثلثا
ومائتا وجهلت كيفية موقعه **بلغت ثلث دية الاول ويوجب ثلثها على الحافر وثلثها على الثاني**
يعني عند ابي يوسف دية الواقع الاول اثلثا ثلثها هدر وثلثها على الحافر وثلثها على الاوسط
ونصف دية الثاني لا غير على الاول يعني عنده دية الثاني نصفان نصفها على الثاني ونصفها هدر
واوجب محمد دية الاول على الحافر والثاني اي دية الواقع الثاني على الاول ونجب لثالث على الثاني نصفان
اي يجب دية الثالث على الثاني اتفاقا فيد بجهالة الكيفية لانه لو عرفت فالاول على سبعة اوجه
ان عرف انه مات بوقوعه في البئر فالضمان على الحافر وان مات بوقوع الثاني عليه قدمه هدر لانه
هو الذي جرحه الى نفسه وان مات بوقوع الثالث فالضمان على الثاني لانه هو الذي جرح الثالث وان
مات بوقوعه ووقوع الثاني عليه فنصفه على الحافر ونصفه هدر وان مات بوقوعه ووقوع
الثالث عليه فالنصف على الحافر والنصف على الثاني وان مات بوقوع الثاني والثالث فنصف
ديته هدر ونصفها على الثاني وان مات من ذلك كله فالثلث هدر وثلثه على الحافر وثلثه على الثاني

واما موت الثاني فعلى ثلثة اوجه ان مات بوقوعه في البئر فديته على الاول لانه جرحه في البئر
وان مات بوقوع الثالث عليه قدمه هدر لانه جرحه على نفسه وان مات بوقوعه ووقوع الثالث
عليه فنصف ديته هدر والنصف على الاول **واما موت الثالث** فليس له السبب واحد وهو جرح الثاني
فديته عليه لمحمد وهو القياس ان السبب الظاهر الاول ووقوعه وللثاني جرح الاول وللثالث جرح الثاني
فيضاف الحكم الى السبب الظاهر ولا يني يوسف ان سبب هلاك الاول يحتمل ان يكون من وقوعه في البئر
او وقوع الثاني او وقوع الثالث عليه وليس بعضها اولى من البعض فنقسم ديته اثلثا لان الثلث
الذي يارأ وقوع الثاني هدر لانه جرحه فيكون ثلثة الحافر وثلثه على الاوسط لانه هو الذي جرح
الثالث على الاول وسبب هلاك الثاني اثنان وقوعه ووقوع الثالث عليه فديته تكون نصفين
نصفه هدر لانه هو الذي جرح الثالث عليه ونصفه على الاول لانه هو الذي جرحه ولا شئ على الحافر
لان الدافع مع الحافر اذا اجتمعا كان الضمان على الدافع **ولو حفرها** اي البئر في قارعة الطريق **عبد**
فان بها انسان فاعتنى المولى اي ذلك العبد **مع العلم به** اي بموت الانسان **ثم اخذ** بالرفع ثم ان فيها
انسان **بضمن المولى الدية الكاملة** اتفاقا **وولي الثاني ياخذ منها** اي من الدية **قدر قيمة العبد** عند
ابي حنيفة وباقيه يكون لولي الاول **وقالا بل بضمن له** اي المولى لولي الثاني **نصف قيمته من غيرها**
اي قيمة العبد من غير الدية فتسلم الدية الكاملة لولي الاول لان العبد اعتبر قاتلا لهما من حين
اخر فيدفع تمام الدية الى الاول لانه صار مختارا للقتل في حقه دون الثاني لانه علم جنايته عليه
لا على الثاني ويدفع نصف قيمة العبد الى الثاني كما لو لم يعلم جنايته بالاول وله ان الواجب على
المولى للولين كان قيمة العبد لو لم يعلم الجناية الاولى فلما اعتقه بعد علمه صار مختارا للقتل
في الاول وتعين قدر القيمة للثاني فيستأرك الثاني الاول في الدية بقدر ما يستحقه حتى لو كان
قيمة العبد مائة دينار يكون لولي القاتل الاول دية الف دينار ولولي القاتل الثاني قدر قيمة العبد
مائة دينار فتقسم الدية على احدى عشر جزءا ياخذ ولي القاتل الثاني جزءا وذلك تسعون دينارا وعشرة
اجزاء من احدى عشر جزءا من دينار او ياخذ ولي القاتل الاول عشرة اجزاء من ذلك وذلك تسعماية وتسعة
دنانير وجزء واحد من احدى عشر جزءا من دينار كذا في المصنف **والنوم والجلوس والقيام في المسجد غير صلوة**
كقراه القرآن والتعليم **موجب** عند ابي حنيفة على النائم والجالس والقيام **ضمان ما تلف به** وقالوا
بضمن سوا كان للصلوة او غيرها وضع المسئلة في الهداية في مسجد حي وذكر في الايضاح في المسجد مطلقا
فيحمل عليه وقد صحت الرواية انه اذا كان في مسجد غيره بضمن اتفاقا وما ذكر في الجامع الصغير لغير الاسلام
اذا جلس رجل من العشرة في المسجد للحديث فعطب به رجل ضمن اتفاقا فالمحلول على كلام محظور والخلاف
في كلام مباح كذا في المصنف قيده بقوله لغير صلاة لان كلام هذه الافعال لو كان حال انتظار الصلوة
فتلف بفعله شئ لا يضمن اتفاقا **وكذا طي حصيره ووقع قد يلبه من اجنبى** يعني اذا طوى حصير المسجد
رجل من غير اهل محلة وعلق فيه قد يلبا اذ هم بضمن عند ابي حنيفة ما تلف به وقالوا لا يضمن للاستيضاء
ولو علقه للخط بضمن اتفاقا قيده بقوله من اجنبى لان الفاعل لو كان من اهل محله لا يضمن اتفاقا وقيدها
بقوله لا يلبا اذ هم لانه لو كان باذنه لضمن عليه اتفاقا لانه التحق بفعلهم لا ذنبهم من الحاقين لهما في
المسئلة ان هذه الافعال مباحة في المسجد لما روى ان اصحاب الصفة كانوا ملازمين المسجد وتايهين
ومتحدثين فيه وان الناس ما ذنون بالدخول والصلوة فيه وطى الحصير وتعليق القنديل من توابعها

وله ان المسجد من المصلوة وهذه الافعال المباحة اذ لم يكن لا تنظر المصلوة فلا يضمن لقوله عليه السلام
المنظر للمصلوة في المصلوة ما دام ينتظرها وان تدبر المسجد من بسط الحصر وغيره معوض الى
اهله حتى كان لهم ان منعوا غيرهم من ذلك فلم تقيد فعلهم بالسلامه وقيد فعل غيرهم بها
وجب ضمان ما تلف بحفرة اي حفرة الاجنبى **وبنايه فيه** اي في المسجد لان اهل محلته كالملا الى
والاجنبى كالمستعبر لكونه ماذونا في دخوله والمستعبر ان يدخل الحصر والقنديل في الدار المستعبرا
وليس له ان يحفر بئر او يبني فيها **ويضمن الراكب ما او طأت الدابة يدها ورجلها** اعلم ان العبارة
الصحيحة للمصنف ان يقول وطأت الدابة لانك تقول وطأت الدابة فلانا فوطيته **او كدبت** اي عشت
بغيرها **او صدمت** اي ضربت بصدرها في طريق العامة لان المرو فيه وان كان مباحا ولكنه مشروط بالسلامة
فيما يمكن الاحتراز عنه وايضا الدابة وكدمها وصدما مما يمكن الاحتراز عنه لان ذلك ممرى من عينه
لا ما تحت اي لا يضمن ما ضربت برجلها او ذنبها لان الاحتراز عنه غير ممكن لانه ليس ممرى منه هذا
اذا كانت سايرة وان كانت واقفة فنفتحت ضمن لان التحرر عنه غير ممكن لعدم الاتباع وانما قيد الحكم
بوقوع هذه الافعال في الطريق لان الراكب لو كان سايرا بها في ملكه لا يضمن ما تلف من حرركاتها غير الوطى
لانه متصرف في ملكه فلم يكن متعديا الا ان اتلف بوطى دابته جعل كالتلف ولهذا وجب عليه الكفارة وحرمان
الارث في الوطى دون غيره ولو كان الراكب في ملك غيره يضمن ما تلف من حرركات دابته سايرة كانت واقفة
لانه متعد في ملكه **او تلف** اي لا يضمن ما تلف بروتها او بوطها في الطريق سواء كانت **سائرة او واقفة** اي في الارث
لان التحرر عنه غير ممكن اما حالة السير فظاهر واما حالة وقوفها فلان بعض الدواب لا يروث حتى
يقف وفي قوله واقفة له دلالة على انه لو واقفها لغير ذلك يضمن لان مكان التحرر عنه بعدم الاتباع وكذا
لو واقفها في باب المسجد او في موضع عنده يوقعون فيه الدواب باذن الامام لانه كالطريق ولو واقفها
في السوق التي يتباع فيه لا يضمن المالك مما حدث من ابقائه لانه في ذلك عاذون من قبل الامام **والقاييد** اي
يضمن القاييد **ما اصابته** اي اهلكت **يديها دون رجلها** لان فتحها غايبة عن نظر القاييد فلا يمكن الاحتراز
عنه **والسابق** اي يضمن السابق **ما اصابته يدها** اي يدها ورجلها لانها ممرى من السابق فيمكن الاحتراز
عنه كذا ذكره القندوري **وقيل كلقايد** يعني السابق لا يضمن ما اصابته برجلها كالقاييد **في الاصح** واليه
مال اكثر المشايخ لان رجلها وان كانت ممرى من عينه لكن ليس فيها ما يمنعها به عن النخبة فلا يمكن
الاحتراز عنها بخلاف الكدم لانه يمكن كبحها بالجمامها **وقاييد قطار** اي يضمن ما او طأ القطار فتنلف لان القطار
كله في يده فيضاف فعله اليه فيصير كأنه قتله خطأ فيكون ضمان النفس على عاقلة الهادي وضمان المال في قتله
وكذا لو ربط رجل يعبر بالقطار والقاييد لا يعلم فوطى المربوط رجلا فقتله لان التلف انصل بالقتود دون
الربط لكن عاقلة القاييد يرجعون بالدابة على عاقلة الربط لانه هو الذي وقعهم في هذا الضمان قالوا
هذا اذا ربط حالة سير القطار اما اذا ربط حالة وقوفه ثم قاد ضمن القاييد لانه قاييد يعبر غيره بغير امره
فلا يرجع عليه بما لحقه من الضمان كذا في الكافي **فان كان معه** اي مع القاييد **سابق ضمنا** ما او طأ القطار
لانه سابق لملكه ولو كان السابق مع الراكب فقبل لا يضمن السابق لان الراكب مباشر لما مر والسابق سبب
ولا عبرة له مع المباشر كالحافر مع الملقى **ونوجب دية كل من المصطلمين على اللذين اصطد ما خطا وما نا على**
عاقلة الاخر لا نصفها اي قال الشافعي يجب على عاقلة كل منهما نصف دية صاحبه لولي الاخر لان الاصطدام
فعل يقوم بهما فيهدر نصفه وهو ما تلف بفعله ويعتبر نصفه وهو فعل صاحبه كما لو جرح نفسه

المصطلمين على اللذين اصطد ما خطا وما نا على

وخرجه اخرقات منهما يجب نصف الضمان ولنا ما روى ان عليا جعل الدية على عاقلة كل من المصطلمين
اعلم ان هذا اذا وقع كل منهما على قفاه والاخر على وجهه فدم الذي وقع على وجهه هدر ودية
الاخر على عاقلة صاحبه وان هذا اذا كانا حزينين وان كانا عبيد من يهدر الدم في الحمد والخطا السقوط
الدفع او القذا يا نعدام المحل ولو كان احدهما حرا والاخر عبدا يجب على عاقلة الحرة المقتول في الخطا
قيمة العبد ثم تلف العبد الجاني ولخلف بدلا يكون بدله لورثة المجنى عليه فياخذها ورثة الحرة
بجهة كونه مقتولا لا بجهة كونه قاتلا وفي العمد نصف قيمة العبد دليلهما مذكور في الهداية من
اراد فليطالعهما **ورثوا كالا من الزوجين دية الاخر** وقال مالك لا يرث لانفا بدل النفس ولا
حتى لاحدهما في نفس الاخر بعد ارتفاع الزوجية بالموت بخلاف التركة لانه مال ولنا ما روى
ان النبي عليه السلام ورث امرأة من دية زوجها والدية تركه ولهذا اتفق في دية زوجته **ونصفه**
اي القاتل **قيمة جمل مال عليه** اي قصده هلاكه فقتله **وقال الشافعي** لا ضمان عليه لانه قتله
لدفع الهلاك عن نفسه فلا يضمن كما اذا قتل انسانا صابلا ولنا انه مال متقوم فيجب ان يثابره
الضمان رعايته خلق ما لك كما لو دفع الهلاك عن نفسه باكل مال الخبز حال الخمصة **فصل**
في جناية العبد والجناية عليه **اي اجنى العبد خطا فان شامولة دفعه الى المولى** اي الى الجناية
فمملكه اي المولى للعبد **والافداء** اي ان لم يشأ الدفع فداءه **بالارش** اي ارش الجناية لان الاصل
في الخطا العاقلة تخفيفا على المخطئ ولا عاقلة للعبد الامولة لانه موم المستنصر به فانما يلزمه
المال ختمالانه واحد ربما لا يقدم على ذلك فيتخير بين الدفع والقدا تخفيفا له لكن الدفع هو
الاصل ولهذا يسقط بموت العبد قبل اختياره القدا واما بعدك فالحق انتقل الى دمة المولى فلا
يسقط قال المصنف في شرحه لفظ الكتاب دلالة على ان الدفع هو الاصل حيث قال في الافداء
بالارش ولم يسمو الخيار بين الامرين اقول معنى قوله والا ان لم يشأ وكان مستويا بينهما وان
جعل معنى قوله والا ان لم يدفعه يكون قوله فان شامولة مستندركا نعم ما ذكرنا انما استقام
لوقال اذا جنى العبد خطا دفعه الى المولى والافداء **حالا** اي كل من الدفع والقدا يلزمه
حالا اما الدفع فلان التاجيل في الاعيان لانه للتخصيل والعين حاصل واما القدا فلانه
بدل عن العبد وللبدل حكم المبدل **وان جنى ثانيا** اي العبد بعد ما فداءه المولى **عاد الحكم**
الى تخيير المولى بين الدفع الى ولي الجناية الثانية والقدا لان الجناية الاولى صار كمن لم تكن
او اكثر من واحدة اي اذا جنى العبد اكثر من جناية واحدة **خبر** المولى **من دفعه الى الاولاد**
فيقتسمونه اي العبد المدفوع **بقدر حقوقهم** اي حصصهم حتى لو قتل انسانا وقعا عين اخر
جعل العبد اتلا ثلثا لان ارش العين نصف ارش النصف **وفدايه باروشهم** جميعا لان تغليق
جناية الاول برقبته لا يمنع تغليق الثانية كالديون المتلاحقة **ولو اعتقه** اي المولى عبده
الجاني **وباعه** من المجنى عليه او غيره **او وهبه** من غير المجنى عليه اذ لو وهبه من المجنى
عليه لا يكون مختارا للقد الان حقه كان في اخذه بغير عوض وهو حاصل له في الهبة دون البيع
او دبره او استولدها اي امنته الجانية **قبل العلم بها** اي بجناية عبده او امنته **ضمن الاقل من**
القيمة ومن الارش لان الاصل فيه كان الدفع فلما تعذر بسبب من المولى وجب القيمة عليه
فاذا كان الارش اكثر لا يلزمه الا القيمة لان المنع من المولى لم يوجد في الاكثر منها واذا كانت

من المصطلمين

القيمة اكثر لا يلزمه الا الارش اذ لاحق للمولى في اكثر منه ولا فائدة في التخيير بين الاقل والاكثر اذ الجنس
متحد وانما لم يصير المولى بهذه التصرفات محتاراً للفداء لان الاختيار انما يكون بعد العلم **او بعد** اي
لو تصرف فيه بما سبق من الاعتراف وغيره بعد العلم بجنايته **ضمن الارش** لانه فوق الدفع باعتاقه
فصار محتاراً للفداء ولو باع بشرط الخيار للبائع لا يصير محتاراً لان الملك لا يزول ولو باع بيعاً
فاسداً لا يصير محتاراً الا بال تسليم الى المشتري **وملجعلنه** اي المولى **بالاجارة** اي اجارته
العبد الجاني **والرهن والعرض على البيع والافراز** اي اقراره بانه لغيره **بعد** اي بعد العلم بجنايته
مختاراً للفداء وقال في بصير محتاراً للفداء لان هذه الاشياء تدل على اختياره امساك العبد ولنا
ان الدفع في هذه التصرفات ممكن اما في العرض فظاهر واما في غيره فبفسخ الاجارة وفك الرهن
وفي الافراز بان كذبه المقر له فان صدقه فيمخير المقر له لان الجاني عبده **ولو علق عتقه بقتل زيد**
فقتله اي العبد زيد **خطا جعلناه** اي المولى **مختاراً له** اي للفداء **والزمانة** اي المولى **الدية لا القيمة**
وقال في بصير محتاراً للفداء فعليه قيمته فيند بالخطا لانه لو قتله عمداً يجب القصاص اتفاقاً
له ان العبد وقت تعلق المولى لم يكن جانياً وبعد ما جنى لم يوجد من المولى فعل يصير محتاراً
للفداء ولنا ان المعلق بالشروط ينزل عند وجود الشرط فصار كما اذا اعتقه بعد الجناية **والمفلس**
اذا اختاره اي اذا جنى عبد المفلس فاختره فداءه ولم يكن له ما ان يوديه منه **لا يجزى على الدفع** عندنا
حقيقة فعليه الارش وقال عليه دفع العبد لانه لما اختار الفداء انتقل الحق من الدفع اليه
كالحوالة فاذا اتى ما عليه بافلاسه عاد الى العبد وله ان المولى لو كان اختار الدفع بغير فداء
اذا اختار الفداء لان الواجب احدهما لكن المولى ذو عسرة فللمولى نظره الى ميسره **ولو جنى مكاتب**
فلم يقض سنتي اي لم يقض القاضي بالقيمة **للاول حتى جنى اخرى** اي جناية اخرى **او جنى قيمة واحدة**
لاثنين لولى الجنايتين وقال في يلزمه قيمتان لكل جناية قيمة قيد بعذر القضا لان المولى
للاول بالقيمة يلزمه قيمة اخرى اتفاقاً **والزمانة مولى المدبر قيمة واحدة عن جناياته** وقال في
عليه قيمتان ايضاً له في المسئلتين ان القيمة وجبت ديناً في ذمة المولى في الجناية الاولى لتعذر
الدفع بالكتانية والتدبير فيلزمه قيمة اخرى بالثانية اذ لا تضاييق في الذمة كما لو قضى الاول ثم
جنى ثانياً ولنا ان الاصل في جنایات العبد الدفع الا ان يمنع مانع عن الانتقال والمانع في
المسئلة الاولى مردد قبل القضا لجواز ان يعجز المكاتب ويدفعه الى المولى واما بعد القضا فالياس
عنده حاصل لا انتقال الموجب الاصل الى القيمة بالقبض فلهذا لو عجز بعد القضا لا يدفع كالعبد
المبيع اذا اذن لا ينتقض البيع بالقبض القاضي وفي المسئلة الثانية المانع مقدر فوجب
القيمة من غير توقف **ولو قتل المدبر رجلاً خطأ واخرى** اي قتل رجلاً آخر **عدا فعفى**
احد وليي العمد وانقلب نصيب الاخرى لا وضمن للمولى قيمة المدبر **فقيمة مفسومة** عندنا
حقيقة بين ولي الخطا وولي العمد الذي لم يعف اثنان بطريق المصادفة فاعطى القاسم **ثلاثين**
لولى الاول وثلاثين لى الثاني لان حق ولي الخطا في كل القيمة وحق غير العافي في النصف فيجعل
كل نصف سهماً فصار حق ولي الخطا في سهمين وحق غير العافي في سهم **وقال ارباعاً** اي تقسم
القيمة بينهما بطريق المنازعة ارباعاً ثلثة ارباعاً لولى الخطا وربعاً لى العافي لان النصف
سلم لولى الخطا بلا منازعة واستوت منازعتهم في النصف الاخر فيكون بينهما **ويضمن** المولى

في المدبر وام الولد اذ اصدروا منها جناية **الاقل من قيمتها ومن الارش** ما روي في الجريدة من الجراح قضى
بجناية المدبر على موله بمحض من الصحابة من غير تكليف وانما يلزمه الاقل لما بينا قريبا **فان عاد جنى وقدر دفع**
المولى **القيمة الى الاول** اي الى ولي الاول **بقضاء شريكه** **ولي الثانية** فلا سبيل له على المولى اتفاقاً فقلون
القيمة بينهما نصفين ويعتبر قيمته لكل منهما في حال الجناية حتى لو كانت قيمته وقت الجناية الاولى
الفا ووقت الجناية الثانية الفان ووقت الجناية الثالثة خمسمائة تحب على المولى الف درهم لانه
جنى على الاوسط وقيمته الفان فيكون لولى الاوسط الف منها لا يشتركة فيه احد لان ولى الاول
لا حق له فيما زاد على الالف وانما حقه في قيمته يوم جنى وهو الف درهم وكذا الثالث لا حق له فيما
زاد على خمسمائة ثم يقسم خمسمائة من الالف الى بين الاول والاوسط فبقي من قيمته خمسمائة
تقسم بين الثلثة لاستوائهم كذا في التبيين والكافي **او بغيره** اي اذا كان المولى دفعها بغير قضا
قال الثاني اي المولى الثاني **يرجع على الاول وعلى المولى ثم يرجع المولى عليه** اي على الاول عندنا في حقيقة
وقال الاشئ على المولى سواد دفع القيمة بقضا او بغيره وكذا الحكم في ام الولد لان الاستبعاد يمنع الدفع
كالتدبير قيد بالمدبر لان الجاني لو كان قنا ودفعه الى ولي الجناية الاولى ثم جنى لا سبيل لولى الجناية
الثانية على المولى اتفاقاً فياخذ نصف العبد من المولى الاول لها ان المولى لما دفع القيمة الى الاول دفع
كل الحق الى مستحقه لان الجناية الثانية لم تكن موجودة حينئذ فلم يبق عليه شيء فصار كما لو دفع
بقضا القاضي وله ان حقوق اوليا الجنایات متعلقة بالقيمة لتعذر الدفع فاذا دفعها المولى بغير
قضا فقد سلم الى الاول ما تعلق به حق الثاني فله ان يضمن المولى بدفع حقه الى غير مستحقه وان يضمن
الاول بقبض حقه ظمناً واما اذا دفعها بقضا فقد زالت يده عنها بغير اختياره فلم يلزمه ضمانها
وجناية المغصوب على موله ارادها الجناية الموجبة للمال بان قتله خطا **معتبرة** عندنا في حقيقة فيجب
على الغاصب للمالك الاول من قيمة الجاني والارش او من قيمته وقيمة ما اتلفه من المال وبقي
المغصوب مقرراً على المالك وعندهما هدر قيد نا الجناية بكونها موجبة للمال لانها لو كانت موجبة
للقود لمعتبرة اتفاقاً فقتل العبد قصاصاً لها ان ملك المولى باق في المغصوب ولو اعتبر جنايته
حقة لزم ان يكون المولى دافعاً لعبد او قيمته الى نفسه وان يكون مملوكاً او مملوكاً وهما متنافيان
وله ان الغاصب في حق المغصوب جعل كالمالك والمالك جعل كالجاني ولهذا لو جنى فضائه على
الغاصب تطهيره الى الجناية لا على المالك ولا يتا في لان المملك هو الغاصب لكونه ما موراد دفعها
هو الاقل من قيمته ومن الارش **وعلى الغاصب عده** اي جنايته المغصوب على غاصبه وماله هدر عند
اي حنيفة **وقالاهي** معتبر لان ملك المولى قائم فيه والغاصب اجنبي حقيقته فيوم المولى بالدفع
او الفداء وله ان الغاصب ملكه حكماً ولا يعتبر جنايته عليه كما لم يعتبر على مالكه حقيقة وحكماً
ولو قتل المغصوب رجلاً عند الغاصب خطأ فردة اي الغاصب العبد على المولى **فقتل اخر** اي العبد
رجلاً اخر **عند المولى فاختره دفعه بهما** اي دفع المولى العبد بالجنايتين لاستوائهما فاقسما
بينهما **ورجع المولى على الغاصب بنصف قيمته** اي قيمة العبد لانه جنى في ضمان الغاصب **امره بتملكه**
اي امر محمد للمالك النصف الاول ولا بدفعه الى ولي الجناية الاولى **وامره بدفعه** اي بان يدفع المولى بان يملكه
فارجع على الغاصب من النصف **الى ولي الاول وبالرجوع** اي بان يرجع على الغاصب **ثانياً مثله**
اي بنصف قيمته **لنفسه** اي يكون ذلك النصف للمولى له ان النصف الذي اخذه المولى من الغاصب

بذل نصف العبد الذي وصل الى ولي الجناية الاولى فلا يدفعه اليه كيلا يجتمع البذل والبذل
منه في ملك واحد ولهما ان ولي الاولى كان مستحقا لجميع العبد لانعدام المزاحم ووصل اليه
نصف العبد فوجد في يده المولى نصف العبد فارغا وهو نصف القيمة الذي اخذه من الغاصب
فياخذ ليكمل حقه واذا اخذ منه يرجع المولى بما اخذه على الغاصب لانه استحق سبب كان
في يد الغاصب **ولو اشترى عبدا فقتل اى قتله انسان قبل القبض عدا فان امضا** اى اجاز المقتل
البيع **فله القصاص** اى للمشتري القصاص عند اى حنيفة لانه هو المالك حقيقة **وان فسخ فهو**
اى القصاص عند اى حنيفة **للبيع** لان العبد عاد الى ملكه **ويوجب** ابو يوسف القيمة **للبيع**
في الفسخ عرف من هذا القيد انه وافق ابا حنيفة في الامضا وانما وجب قيمته على القاتل لانه
حين الجناية لم يكن ملكا للبايع فصار ذلك شبهة فله القصاص **واوجبها في الحالين** اى وجب
محد القيمة في حال الامضا والفسخ لان المشتري لم يكن منعينا للاستيفاء لاحتمال اجازته ونقصه
ومن قتل عبدا خطأ كانت قيمته على العاقلة لان العبيد انقص حال امن الاحرار والنص الوارد
في ذمتهم لا يكون واردا في ذمة العبيد فقد ربح قيمته لانها اعدل **ولا تزداد** قيمته **على عشرة**
الف درهم كما لا يزداد عليها ذمة الحر **الا عشرة** يعنى اذا كانت قيمته عشرة الاف درهم
ينقص منها عشرة دراهم خطأ لرتبة العبد عن الحر والتقدير بعشرة مروي عن ابن عباس
اعلم ان الحامل في المشتري ليس قوله الا يزداد لفساد المعنى بل عامله محذوف يعنى بل لوخذ
عشرة الاف الا عشرة وكذا المعنى في اخواتها **وفي الامة على خمسة الاف الا عشرة** يعنى اذا
كانت قيمة الامة القليلة ازيد من لديه نقص بخمسة الاف درهم ونقص عنها عشرة **وتزاد**
في ماله اى ابو يوسف قيمة العبد في مال الجاني **بالغة ما بلغت** **كالغصوب** اى كما لو غصب عبدا
قيمته ازيد من الذمة وهلك في يده تجب قيمته بالغة ما بلغت اتفاقا وقالوا تجب عشرة الاف الا
عشرة لان في العبد معنى الادمية ولهذا كان مكلفا وفي القتل ادميته اولى بالاعتبار من ماله
ولهذا يقتض من قتله عدا والقصاص لا يجب بائلاف المال والواجب هنا ضمان النفس وضمان نفس
الحر لا يزداد على عشرة الاف درهم فاولى ان لا يزداد في العبد مع نقصانه واما في الغصب فانما وجب
قيمته بالغة ما بلغت لانه ورد على ماله لا على ادميته **وتقدر من القيمة ما يقدر من الذمة** لان القيمة
في العبد كالذمة في الحر **فلا يزداد في يد العبد على خمسة الاف** لان الواجب في نفس العبد كان عشرة
الاف الا عشرة والبذل نصف الا دمي فيجب فيها نصف ما يجب في النفس **الا خمسة** **وتجب** ضمان طرف
العبد **في مال الجاني** لا على العاقلة كما في يد الحر لان اطراف العبد مال من وجه ومحقة بنقصه
من وجه فبالاعتبار الاول وجب ضمانها في ماله لان ضمان المال لا يكون على العاقلة وبالاخص
الثاني قدر ضمانها بضمان النفس **فصل** في القسامة وهي ايمان يقسم على المتهمين
في الدم كذا في الصحاح **واذا وجد قتيلا في محلة وبه اثر من جراحة او اثر ضرب او خنق قيد به لانه**
اذا لم يكن به اثر يكون ميتا حتف انفه ولا يكون قتيلا عرفا **او كان دمه يسيل من عينه او اذنه**
قيد بهما احترازا عن خروج الدم من فمه او دبره او ذكره اذا قسامة لان الدم من هذه
الاعضاء يخرج عادة فلم يدل على انه اثر ففعل القاتل واما الدم من العين والاذن فلا يخرج
عادة فذلك على انه اثر ففعل **او وجد بدنه** اى بدن القتيلا في محلة **او اكش** اى اكش البدن

سوا كان معه رأسه أو لا **أو نصفه مع الرأس** قيد بالأكثر وبالرأس لأن الموجود لو كان أقل
البدن أو النصف بلا رأس والرأس وحده لا يكون في حكم القتل عرف هذا بالنص **ولا يعلم**
قتله على أهلكها أي على جميع أهل المحلة قيد بدعوى الولي لأن الحق له فشرط دعواه أو على
بعضهم **عدا أو خطأ ولا بينة** قيد به لأن البينة لو كانت للمدعي فلا قسامة **تختار منهم خمسين**
أحراراً بالخير عدلاً قيد بهذه القيود لأن اليمين إنما تكون على أهل النصرة والمرأة والعبد والصبي
والمجنون ليسوا من أهلها **يخلفون بالله ما قتلناه ولا عرفنا قاتله** فيخلف كل واحد منهم بالله ما
قتل ولا عرف له قاتلاً الجواز أنه قتله وحده فيجترى على يمينه بالله ما قتلناه يعني جميعاً وفي الأخيرة
لو خلفوا عن موالدية وإن ذكروا بحسبون حتى يخلفوا وهذا في دعوى العمد أما في الخطأ فيقضي
بالدية على عاقلتهم وكذا في الخائفة أقول علم من هذا التعريف أن قوله في المتن **ثم يقضي بالدية**
عليهم ليس كما ينبغي لأنه إيهام ولم يعلم أن الدية عليهم أو على عاقلتهم **وتكثر اليمين أن تقصوا**
فإن نكلوا عن اليمين جئسوا ليقرؤا بالقتل أو يخلفوا وحكم بها أي أبو يوسف بالدية لنكلهم
ولا يندب يمين الولي إذا كان معه لوث أي علامة القتل بروية الدم على واحد منهم أو ثبوت العداوة
بين القاتل وأهل المحلة أو بشهادة عدل أو جماعة غير عدول أن أهل المحلة قتلوه وقال
الشافعي يخلف الولي خمسين يميناً قيد باللوث لأن مذهبه كذهبن عند عدمه **ليحكم له بها**
أن خلف يعني عنده أن خلف الولي خمسين مرة على أنهم قتلوه عمداً فعليه الفصاض في قول والدية
في قول وإن خلف منهم قتلوه خطأ يحكم له بالدية عليهم **وبالبراءة** أي يحكم له بالبراءة عن الدية **أن خلفوا**
الحاصل أن خلاف الشافعي في موضعين أحدهما أن المدعي يخلف عنده والثاني أهل المحلة يبرأون
من اليمين عنده وعندنا لا بل يغرمون الدية له في تخليف المدعي أن اليمين يجب على من شهد
له الظاهر ولهذا يجب على المدعي عليه لأن ظاهر اليد شاهد له والظاهر هاهنا شهد المدعي
عند قيام اللوث ولكن سقط القصاص في العمد لثبوت ضرب شبهة في هذه الحجة ولنا قوله
عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من أنكر وله في براءتهم باليمين ما روي أنه
عليه السلام قال لا ولياً قاتل وجد بين أظهر اليهود وتبينكم اليهود بآيما نهم ولنا ما روي أنه
عليه السلام بدأ في القسامة باليهود وجعل الدية عليهم وما رواه محمول على الأبرار عن القصاص
ولا يحكموا له بالقتل أي لولي القاتل بالقصاص **وإن ادعى العمد وخلف مع اللوث** وقال ما لك إذا وجد
قاتل في محلة وبه أثر وحلف الولي خمسين يميناً وادعى العمد يجب قصاصهم لما روي أنه عليه
السلام قال لأهل القاتل الذي وجد في خيبر تخلفون وتستحقون دم صاحبكم فقالوا كيف
يؤمّنهم المال فالولي أن لا يستحق بها النفس المحترمة والاستحقاق وإذا لم يستحق المدعي
الولي على غيرهم أي على غير أهل المحلة **سقطت القسامة عنهم** أي عن أهل المحلة لأن غيرهم
صار مدعى عليهم **لا على واحد منهم** أي لا تسقط القسامة إذا ادعى الولي على واحد من أهل

المحلة لان ايجاب القسامة عليهم دليل على كون القتيل منهم فتعيينه واحدا منهم لا ينافيه
فصاروا كانهم قتلوه تقدير احيث لم يمنعوا الظالم عن قتله **وشهادتهم على المدعي عليه** اي
شهادة اهل المحلة الذين وجد القاتل فيهم على من ادعى عليه الولي المقتل سواء كان منهم او من
غيرهم **مدوده** عند ابي حنيفة وقال مقبولة لان الولي بادعائه القاتل على غيرهم برؤا من التهمة
فتقبل شهادتهم وله ان الخصومة كانت متوجهة اليهم فلا تقبل شهادتهم وان خرجوا عن
الخصومة كالوكيل بالخصومة اذا شهد بعد العزل والوصي اذا شهد بعد الخروج عن الوصية
وان قال المستخلف اي الذي طلب منه اليمين **قتله فلان استثناء في يمينه** بان قال ما قتله ولا عرف قتله
قاتلا غير فلان **واذا وجد القاتل على دابة كانت** الدية **على عاقلة السائق** دون اهل المحلة لانه
في يده وكان كالموجود في داره وكذا القايد وان اجتمع فيها السابق والراكب فالدية على عاقلة
ولا يشترط ان يكونوا مالكين للدابة بخلاف الدار والفرق ان تدبير الدابة اليهم وان لم يكونوا
مالكين لها وتدبير الدار اليها وان لم يكن ساكنها فيها **او بين قريتين** اي لو وجد القاتل بين
قريتين كانت القسامة **على قريتهما** لما روي انه عليه السلام امر بان يدع بين قريتين حين وجد
قتيل بينهما **او في دار انسان كانت القسامة عليه** فتكر عليه الايمان لان الدار في يده وحفظها اليه
والدية على عاقلة لان نصرة وقوته بهم هذا اذا اقروا ان الدار ملكه وان نكروا فلا يعقلوا حتى يشهد
السهود انها ملكه **ويشارك ابو يوسف بين السكان** جمع ساكن **والملاك** جمع مالك **في القسامة** والدية
بالسوية لا يشترطهم في التزام الحفظ ووجود القاتل بينهم **واخرج السكان** لان ما يكون في المعتم وهو
الشفعة مختصة بالملك فكذا ما يكون من المغرم والسكان منتقلون من محلة الى محلة فلا يلزمون
الحفظ **وهي اي القسامة على اهل الحطة** عند ابي حنيفة اي على الملاك السابقين في الحفظ ماخذ
من الخط الذي خطه السلطان ويتن لكل من عسكره المكان **ولو بنى واحد** لو هذه للوصول الى لوبقى
من اهل الحطة واحد كانت القسامة عليه **دون المشتري** وان لم يتبق واحد منهم فالقسامة على
المشتري اتفاقا لعدم المراح **وشارك بينهم** اي قالوا القسامة مشتركة بين اهل الحطة والمشتري
لان وجوب الضمان يعتمد التقصير وهم فيه سواء وله ان صاحب الحطة هو المختص بتدبير المحلة
فكان هو المختص بالقسامة والدية ولا يزارحه المشتري قيل بنى الحكم ابو حنيفة على ما شاهد بالدية
من تدبير اهل الحطة امر المحلة **فان وجد القاتل في دار بيعت قبل القبض في اي الدية على**
عاقلة من هي اي الدار في يده مطلقا اي سواء كان البيع بائنا او بالخيار **وقالا ان كان بائنا فعلى عاقلة**
المشتري والاى ان لم يكن البيع بائنا فعلى عاقلة بالجر عطف على عاقلة اي فالدية على عاقلة من قصير له
اي بتقرر ملك الدار عليه لهما ان ولاية الحفظ في الشرع للمالك فتعتبر عاقلته وله ان القدر على
الحفظ انما تكون باليد لان المالك غير قادر ومن اليد **او في دار نفسها** اي اذا وجد قاتل في دار وهو
مالكها **فهي اي القسامة والدية على عاقلة** اي عاقلة القاتل لورثته عند ابي حنيفة **واهداه**
اي قال لا شئ عليهم لانها لو وجبت على مالك الدار لان القاتل وجد فيها ثم انتقلت الى العاقلة
وجوبها له عليه ممتنع وله ان القاتل الموجود في الدار لو كان غير مالكها لكانت الدية على عاقلة
المالك فكذا اذا وجد المالك نفسه وفي الحقايق ثم عنده انما تجب الدية على عاقلة القاتل اذا كان
عاقلة القاتل والوارث واحدا فان اختلفت عواقلهما ينبغي ان تجب الدية على عاقلة الوارث

الح

لان الدار وقت وخوب الدية ملك الوارث وهو الاصح ولو وجد المكاتب قتيلا في دار نفسه
لا يجب شئ اتفاقا **او في دار امراة في مصر خال من عشيرتها** اي ابو يوسف القسامة مع الدية على
عاقلة وهي اقرب القبايل اليها في النسب لا بما ليست من اهل النضر **وخصها اي محلة امراة بالقسامة**
فتكر واليمين عليها خمسين مرة **والعاقلة بالدية** ظاهر هذا اللفظ يوجب ان لا تتحملها امراة مع العاقلة
لكن المتأخرون قالوا تتحملها في هذه المسئلة لانها جعلت قاتلة والعاقلة تشارك العاقلة قيد
بالمرأة لانه لو وجد في دار رجل فالقسامة على رب الدار وعلى صومه حضورا كانوا او غيبا
من الحقايق وقيد بخلو مصر عن عشيرتها وهذا القيد مذكور في المنظومة وغير مذكور في سائر
الكتب لا يعرف انه للاختراز او قيد اتفاقا لمحمد ان القسامة لنفي التهمة وتهمة القاتل من المرأة
متحققة ولو كانت الدعوى عليها خاصة حلقت فكذا اذا وجد في دارها ولا ييوسف ان
القسامة انما تجب على من هو النضر وهي ليست من اهلها فصارت كالصبي بخلاف ما اذا كانت
الدعوى عليها خاصة لان فلك يمين الدعوى وهي يمين واحدة لا يمين القسامة **او في سفينة**
كانت القسامة على من فيها اي في السفينة **مطلقا** اي سواء كان مالكها او ساكنها فيها وهذا
على قول ابي يوسف ظاهر لان السكان يشكون الملاك في القسامة عنده واما الفرق على قولها
فهو ان السفينة تنقل وتحوّل فصار المعترف فيها اليد دون الملك كالدية ولا كذلك الدار **او في**
مسجد محلة فعلى اهلها اي القسامة على اهل المحلة لانهم اخص بتدبيره فالقتيل فيه كالقتيل في المحلة
او الجامع اي لو وجد القاتل في المسجد الجامع **او الشارع** اي في الطريق الاعظم **فلا قسامة**
لان الطريق للعامة فلا يختص به قوم فالدية معدومة في العاقلة **وتجب الدية في بيت المال**
لان مال بيت المال عامة للمسلمين ولو وجد في السجن فالقسامة على السكان فيه عند ابي يوسف
وعندهما في بيت المال **او في وسط الفرات** اي لو وجد القاتل في وسط الفرات **اهدراه كالبينة**
اي كما لو وجد في البرية البعيدة من العامر **والجامع** عدم اليد فيها **كالمتنيس بالشاطي حيث تجب**
على اقرى القرى منه اي من ذلك المكان يعني قال زفر فيها وجد في وسط الفرات القسامة على اقرى
القرى منه كما لو وجد مختصا في طرفه وفي ذكر الفرات اشارة الى ان الخلاف في النهر العظيم لانه
له وجد في نهر صغير وهو الذي يستحق به الشفعة فالقسامة على اهلها اتفاقا لثبات المقيس عليه
من الطرفين في المتن اشارة الى تعليلها والفرق لنا ان الموجود في الوسط جار مع الما ولا بد من
اي مكان انتقل بخلاف المتنيس لانه غير منتقل فاعتبر مكانه وفي الحقايق موضع الخلاف ما اذا
كان موضع انبعاث الماء في دار الشراكا لو كان في دار الاسلام تجب الدية في بيت المال **فصل**
في المعاقلة جمع معقولة وهي الدية سميت بها لانها تعقل الدما من ان تسفل **وتجب على**
على العاقلة وهم الذين يودون الدية **كل دية وجبت بنفس القاتل** وهي ما وجبت بشبهة العمد
والخطا لما روي ان عمر قضى في الخطا بالدية على العاقلة من غير تكبير من الصحابة وشبه العمد
كالخطا لقصور في الالة **وتجعلهم** اي العاقلة **اهل الديوان** وهم الذين لهم رزق في بيت المال وفي
زمانهم الجيش الذين كُتبت اسماؤهم في الديوان **ان كان القاتل منهم لا اهل عشيرته**
اي قال الشافعي العاقلة اهل العشيرة لما روي ان الدية كانت على العشيرة في عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا نسخ بعده ولنا ما روي ان عمر رضي الله عنه فرض العقل على اهل الديوان

ككريمة ومكارم

محضر من الصحابة ولم ينكر عليه فانه قد اجابهم فان قيل كيف يُظن الاجماع على خلاف ما قضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا هذا على وفاقه لانهم علموا ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم انما قضى على العشيرة باعتبار النصرة وعمر رضي الله عنه لما دُون الدواوين والنصرة
بالديوان وان كان القاتل غائبا فعاقلته من برزق من ديوانهم وان كان قاتله من برزق
من ديوان الكتاب اذا كانوا يتنامون فلا يكون نسخا حتى اذا كان تناصروا اليوم بالحرف فعاقلته
اهل جوفته او بالخلق فعاقلته خلفاؤه قال بعض المتأخرين لا عاقلة للعجم لانهم لم يخلصوا انسابهم
ولا يتنامون والعاقلة جاءت في حق العرب وهو مختار الفقيه ابو جعفر وبه يفتي الامام ظهير الدين
كذا في الخلاصة **فترخص من عطاياهم في ثلث سنين** من يوم القضا لما حكي عن عمر كذا
واذا وجبت جميع الديون في ثلث سنين وكل ثلث منها يكون في سنة **سواخر جنت عطاياهم في اقل**
من ثلث سنين او اكثر لان وجوبها في العطايا للتخفيف فهو حاصل في اقل وقت كان والعطايا كان
تخرج في كل سنة مرة هذا اذا كان العطايا للسنين المستقبلة بعد القضا حتى لو اجتمعت في السنين
الماضية قبل القضا بالدية ثم خرجت بعد القضا لا يوجب القضا ولو خرج عطايا
ثلث سنين مستقبلة في سنة واحدة يوجب منها كل الدية **ولا عاقلة قبيلة** ان لم يكن القاتل من اهل
الديوان فعاقلته قبيلته وهي عصيته من النسب لما روي انه اوجب الدية على عصبة القاتل
تقسط اي تقسم الديون عليهم في ثلث سنين **لا يزداد الواحد على اربعة دراهم في ثلث سنين**
وبنقص منها اي من الادوية وتضمن اليهم اقرب القبائل من غيرهم نسباً ان لم يتسع لذلك اي
القبيلة الدية خفيفا ويؤدى للقاتل كاحدهم ولا يزداد القاتل على اربعة دراهم في ثلاث ومن لا
عاقلة له ظاهر الزوايه تجب في بيت المال لانه لو مات من غير وارث يرد بيت المال واذا
جنى بغيره لان المظن بالمعصية وعن ابي حنيفة تجب الدية في ماله لان الاصل ان تجب في مال الجاني
الا انا عدلنا عن الاصل تخفيفا عليه فاذا لم يكن له عاقلة عاد الى الاصل ولا يعقل صبي لانه
ليس من اهل التبرع وامرأة لا تعاقب من اهل النمرة ولا كافر عن مسلم ولا بالعكس
اي لا يعقل مسلم عن كافر لعدم التناصُر والكفار يعقل بعضهم بعضا واذا لم تكن الدية عاقلة
فالدية في ماله في ثلث سنين وتعقل قبيلة المولى عن المعتق يعني عاقلة المعتق قبيلة
لان النمرة بهم **والقبيلة اي تعقل قبيلة مولى المولاة والمولى عن مولى المولاة** لو جواد
التناصُر يعقد المولاة **ولا تعقل العاقلة جناية عبد ولا صليح اي لا تؤدى العاقلة له الزم**
بالصلح ولا ما لزم باعتراف الجاني الا ان يجد قوة اي العاقلة المقر فاذا صدقوه فقد
رضوا به فيلزمهم برضاهم ولا ما نقص اي لا يعقل ما كان نافضا عن حسيب جوارا
بل يكون دينار او الله اعلم كتاب

هذا الحديث من سنن الترمذي
الشيخ ابو داود
ابن ماجه
مسند احمد
وغيره عليه السلام

وشبهته عن طوع لكان ان لم يخرج به وطى المجنون ووطى الصبيحة الغير المشتهية والمشته لان
كل ذلك لا يوجب احد **فشهد عليه او عليها اربعة رجال** ما لزمنا لقوله تعالى واللاتي
ياتين الفاحشة من سباك فاستشهدوا عليهم اربعة منكم **وفشروا اجتماعهم في مجلس واحد**
ولو شهدوا متفرقين بخلاف حد الغذف وقال الشافعي تضع شهادتهم متفرقين كما في سائر الحقوق
لاطلاق الآية ولنا قول عمر لوجاوا فرادى مثل ربيعة ومضر لجلدتهم **فسألهم الامام اي اذا شهدوا**
مجمعين سألهم عن ماهيته بان يقول ما الزنا وكيفيته لاحتمال وقوعه حالة الاكراه او ان يظنوا نظر
العين زنا كما قال عليه السلام ان العيان يزنيان **ومكانه** بان يقول ان الزنا لا احتمال ان يكون الزنا
في دار الحرب **وزمانه** بان يقول متى زنا لاحتمال ان يكون في زمان متقدم او في زمان الصبا **والزنا بها**
بان يقول من زنا لاحتمال ان تكون امته وامرأته او يكون له شبهة لا يعرفها هؤلاء الشهود كوطى
جارية ابنه **فبينوا اي الشهود ما يسأله الامام** وقالوا رايته وطبها **كالميل في المحلة** وهي بضمين
وعا الكحل **وعدلوا اي الشهود سرا وجهرا** احتياالا للدرء وكيفيته تعدلهم تاتي في الشهادات
ان شا الله تعالى قال بعض العلماء لو قالوا نعهدنا النظر الى موضع الزنا لا تقبل لا قتلهم على انفسهم
بالفسق لان النظر الى عورة الغير فسق ولكن يباح لهم النظر ضرورة تحمل الشهادة لانهم عالمين بوقوع
كالميل في المحلة لا يسعهم ان يشهدوا وقد قال الله تعالى واقبوا الشهادة لله **او اقرب به اي**
بالزنا عند القاضي بضم ن لفظه بان قال نكت وكذلك شهدا انما تعتبر اذا صرحوا بانه زنا حتى اذا
شهدوا على انه جامعها لا يحد **عاقلا بالغ** حصر ثبوت الزنا على البينة والاقرار لان علم القاضي ليس
بحد في باب اكد ودالك لانه **واعتبر به اي الاقرار من ذي ذميه اي بزناه بها فيحد به** وقال مالك لا
يحد قيد بالاقرار لانه يحد بشهادة اهل الذمة اتفاقا وقيد بالذميه لان الزنا بالمسلمة على وجه
الاكراه موجب للقتل لانه نقض للعهد عند الله ان قول الذميه لا يوجب على القاضي شيئا ولنا انه اقرار
على نفسه لا تهمة فيه فيقبل وجوب الاقامة على القاضي بسبب تعقله بالقضا لا بقول الذي اربع
مرات وهو طرف لقوله اقر في اربعة مجالس **مجالسه اي محال للمقرر ولا تنكح بالمرأة اي باقراره**
بالزنا مرة وقال الشافعي يكفي فيه لان الاقرار مظهر وتكراره لا يفيد شيئا كما في سائر الحقوق
ولنا ما روي انه عليه السلام اخرا قامه احد عن ما عثر الى ان تم اقراره اربع مرات في اربعة مجالس
فبطل الحكم المقرر عما تقدم اي عن ماهية الزنا وكيفيته وزمانه والمزني بها قيل لا يسأله عن الزمان
لان تقدم العهد غير مانع في الاقرار والاصح انه يسأله لجواز انه زني في صباه **فبين اي المقر حكم به**
اي الحكم بالزنا ولم يلحقوا بها ظهور الجبل يعني لم يثبت الزنا بظهور الجبل عندنا وقال مالك يثبت به
لان ظهوره من غير زوج دليل على زناها ولنا ان احتمال النكاح الصحيح او الفاسد فابيه فلا يجب
الحكم بالشك **ويقبل رجوعه اي رجوع المقر عن اقراره بالزنا في اثنا الحد او قبل اقامته فلا يحد**
بعده لان رجوعه خبر محتمل للصدق فيندري الحد بهذه المشبهة ويستحب للامام تلقيه اياه
اي تلقيه الرجوع بان يقول لعلك قبلت او لمست او تزوجت ولو اقر بالزنا بعد القضاء
بالبينة مرة يسقطه اي ابو يوسف اكد لان الشهادة لا تعتبر مع الاقرار وكذا لا يعتبر اقراره
لعدم كونه اربع مرات **واقامه اي محمدا الحد لان الشهادة بعد القضا تكدت باقراره قيد بقوله**
بعد القضا لانه لو اقر قبل القضا بسقط اتفاقا وبدا الشهود برحم المحض وتفسير الاحصان

وهذه هي
المرأة
التي
يؤخذ
عليها
الحد

سياق قريبا ورجحه رمية بالحجارة حتى يموت ثم الامام ثم الناس لما روى ان عليا فعل هكذا **وقدّم**
في الاقرار يعني اذا اقر المحض بالزنا يبدأ برجمة الامام ثم الناس ويجوز ان يخجلها اي للمحصنة
في الرجم لما روى انه عليه السلام امر ان يحفر للغامدية حفرة الى صدرها ورماها بحصاة مثل الحصة
وقد كانت اقرب بالزنا ويرجم المحض قايما والرجم ثبت بالسنة المشهورة فصار كالمنازل لا تتصل بالفتنة
به من العلما وبهذا الوجه جارت الزيادة على الكتاب **ويغسل ويكفن ويصلى عليه** لقوله
عليه السلام في المرجوم اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم **فان امتنع الشهود** كلهم او بعضهم من
ابتداء الرجم **سقط** الحد لانه يدل على الرجوع او غابوا يعني اذا شهدوا وابتدأ المحض ثم غابوا **بحكم**
باقامته اي ابو يوسف باقامة الحد لان زناه ظهر بالحجة **وهما بانتظارهم** اي قالا لا يرجع حتى يحضر
الشهود ويبدأ ويرجمه لقيام الحد على الوجه المشروع وضع في الرجم اذ في الحد لا يشترط بداية الشهود
اتفاقا من الخفافين **ومنع الناس من الحد بقول القاضي ما لم يعاينوه** اي اذا ثبت زنا محض بالشهود
عند القاضي فقال للناس ارجموا لا يرجعوا عند محمد ما لم يعاينوا الشهود واداهم **وبقوله** اخذ فقهاء
ما وراء النهر بغلبة الفساد على قضاة الزمان وانتفاء الاعتماد عليهم والايثار وقالوا يرجعونهم لانهم ما روى
بطاعته ولقد احسن من فصل بين القضاة فقال ان كان عالما عادلا وجب ايمانه من غير تفحص وان كان
عادلا جاهلا يسأل عن كيفية فضايه فاذا اخبر بما يوافق الشرع يعمل بقوله وان كان ظالما جاهلا كان
عالما لا يقبل قوله قال المصنف في شرحه **اقول** ويجوز ان يسأل الثالث عن ثبوت الحكم عنده فاذا وافق حله
الشرع عمل به والا تركه الى هنا كلامه **اقول** اذا كان القاضي ظالما لا يعتمد على خبره فكيف يسأل عنه
اذ تختم ان يخبر خلاف ما وقع عنده **وتجلد الحر مائة جلدة** لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة جلدة **والعبد خمسين** لقوله تعالى في حق الاما فان اتيت بغاشة فعليه نصف
على المحصنات والمراد به الجلد لان الرجم لا يتصف فاذا ثبت التنصيف في الاما لمكان الرق ثبت
في العبد بدلالة النص او بدخول العبد في الابه وتايدت اللفظ للتغليب **ولا تجزئ** اي جلد العبد
لموالة يعني اذن الامام وقال الشافعي يجوز لان ولاية المولى على عبده اكثر من ولاية الامام فيمن
عليه الحد كالنحرير ولنا قوله عليه السلام اربع الى الموالة الحد وود الصدقات والفق والمجان
اعلم ان الخلاف فيما اذا كان المولى ممن يملك اقامة الحد بتقليد القضاة حتى لو كان مكاتب او ذميا
او امرأة فلا يقيم الحد اتفاقا **وينزع عنه** اي عن الحد و **ثيابه** غير ما يستر عورته **والزنا** هو
وهو التوبيع **عن المرأة** لانها ما تعان عن وصول الامم الزاجر **وبفرق الضرب على اعضائه** لان كل عضو من
اللذة منه فيعطى حظه من الضرب **قايما** لما روى ان عليا رضي الله عنه ضرب الرجال في الحد و
قيامها والنساء فعودا **بسوط لا ثمرة له** اي لا عضله ولا عظمه **ضربا متوسطا** وهو المولم الغير المالح **وتحترق**
عن الوجه لا يضربه ينزل الحس وهو انلاف حكي **والفرج والراس** لان ضربه متلف **وبامر يضربه** اي ابو يوسف
بضرب راسه سوطا واحدا في اخر الحد وقال لا يضربه **له** قول اني بكر للجلاد اضرب الراس فان فيه شيطانا
ولها قول عمر اياك اي احذر ان تضرب الراس والفرج وحديث اني بكر انه كان في مفسد ساع مستحق
للهلاك **ولا تجمع بين الجلد والرجم** لان النبي عليه السلام لم يجمع بينهما **ولا تجمع بين الجلد والنفي**
حدا وقال الشافعي يخبره عاما على انه من الحد لما روى انه عليه السلام قال على الزاني مائة جلدة وتغيب
عام ولنا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا جعل الجلد كل الموجب لانه قرينة ولو كان النفي حدا

لكن الجلد بعضا فيكون نسخا قيد بقوله حد لان النفي طريق السياسة جازع عندنا ان راي الامام
فيه مكلحة ولا تخفى ذلك بالان لما روى انه عليه السلام في المختن وغيره نفي غلاما محبجا فقتل
به الرجال والنساء فقال الغلام ما ذنبني يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك وانما الذنب حيث لا
اظهر اراهم منك وفي النهاية يحتمل ان يراد من النفي حبس كما قال الشاعر ومن يك امسى بالدينه
رجله فاني وقيار بها لغريب اي لمحبوس **ويرجم الرقيق** المحض لان الانلاف كان مستحقا عليه فلم
يكن المرض مانعا **ويؤخر جلده** الى ان يبرأ من مرضه لان جلده قد يقضى الى الهلاك ولهذا لا يقطع
السارق في غاية الحر والبرد لافضايه الى الهلاك **وجلد الحامل** اي اذا زنت الحامل وكان حدها الجلد
يؤخر حتى تنجلي اي يخرج من نفاسها لان ذلك نوع مرض فتؤخر الى زمان البر **ورجمها** اي يؤخر
رجم الحامل حتى تضع حملها لان الولد نفس محترمة لا يجوز اهلاكه **والناخير** اي تاخير رجم
الحامل الى استغناء الولد اي الى ان يستغنى ولداها عنها **لعدم الرقي** اي اذا لم يوجد من يقوم
بتربيته **رواية** عن ابي حنيفة لما روى انه عليه السلام قال للغامدية بعد ما وضعت ارجعي
حتى يستغنى ولذلك **ونشر الاسلام في الاحصان** وقال الشافعي ليس بشرط لما روى انه عليه
السلام رجم يهوديين قد زنيا ولنا قوله عليه السلام من اشرك بالله فليس محصن ورجمه عليه
السلام كان بحكم التوراة قبل نزول اية الجلد ثم نسخ **مضافا** الى حاله كون الاسلام منضمنا الى الحرية
والبلوغ والعقل وهذه الاوصاف شرط اتفاقا فانما شرط الحرية لقوله عليه السلام لا محصن للحر الا انه
ولا العبد الحق وشرط العقل والبلوغ لان المحصن انما يكون اهلا للعقوبة **وهما والدخول بزوجه في**
نكاح صحيح انما شرط الدخول لقوله عليه السلام الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بها بالحجارة فيك بالثيابه
وهي انما تحصل بالدخول معناه جلد مائة ان كانا غير محصنين والمعتبر في الدخول ايلاج الحشفة
في القبل لا الانزال **وهما محصنان** اجملة حالبة اي وهما على صفة الاحصان من الحرية والبلوغ
والعقل حال الدخول وانما شرط ذلك لان هذه النعمة تتكامل به اذ الطبع ينفر عن صفة المجنونة
والصغيرة والملوكة والكافر **وتحكم به** اي ابو يوسف باحصان الزوج **لاسلامها بعده** اي
بعد الدخول وقال لا يثبت احصانه **له** ان الرعية واقف بوطى البالغة العاقلة فتكون النعمة كاملة
ولها قوله عليه السلام لحديفة وقد تزوج ذميه دعها فانها لا تحصىك **وانتشاء** اي الاحصان **برجل**
وامرأتين وقال زفر لا يثبت بشهادة المرأة احتمالا للدرء الا ان الاحصان شرط في معنى العلة لانه يوجب
تغليب الجنانية فيلحق بالعلة وهو الزنا في اشتراط الذكور ولنا انه عبارة عن اوصاف جميلة فتكون شرطا
وعلافة لاهلية الزاني في الرجم ولا اثر لذلك في العقوبة فالحكم لا يضاف الى الاهلية فكذا الى شرطها
ولو قالوا دخل بها اي منكوخته المسلمة العاقلة البالغة نكاحا صحيحا **فهي** اي تلك الشهادة **مقبولة**
عند ابي حنيفة والاحصان ثابت بها **كاجتماع** اي كما ثبتت الاحصان اذا شهدوا باثباته جامعها اتفاقا
وخالفه محمد وقال لا يثبت اذا شهدوا بالدخول بها لانه يعبر به عن الوطى والدخول للزيادة فلا يثبت
بالاحتمال ما هو شرط ولا في حنيفة ان الدخول في المنكوحة انما يستعمل في الوطى اذا استعمل باليا واما
الدخول للزيادة فتستعمل بعلى فقال دخل عليها **واذا شهدوا** اي بما يوجب كالزنا والسرفه **مستقام**
اي في زمان سابق وحدهم مقدر مستقر وهو رواية عن ابي حنيفة وهذا هو الاصح وحدهم
التقادم في الشرب كذلك عند محمد وعندهما مقدر بزمان الراحة كما ياتي في موضعه **لعدم** عن الامام

في الجلد مائة جلدة
والزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة
والعبد خمسين
ولا تجزئ
لموالة
عن المرأة
ولا تجمع بين الجلد
والرجم
ولا تجمع بين الجلد
والنفي
حدا
وقال الشافعي
يخبره عاما على انه
من الحد لما روى انه
عليه السلام قال على
الزاني مائة جلدة
وتغيب عام
ولنا قوله تعالى
الزانية والزاني
فاجلدوا

ردف شهادة قهم لان تاخيرهم ان كان للسنة فالاقدام على الشهادة بعده تكون عن عداوة وان كان غير المسترصار وافاسقين بالتأخير فلا تقبل بخلاف الاقرار حيث يقبل عندنا وان تقادم اذلا تهمة منه اذا لم يأتهم على نفسه وزفر قاسر الاقرار بالشهود في عدم الوجوب بالتقادم والشاقي قاسر الشهادة بالاقرار في الوجوب ونحن فصلنا بينهما واما اذا كان مانع عن شهادة الفور لبعدهم عن الامام مسيرة شهر مثلا تقبل شهادة قهم **الافى القذف** يعنى تقادم القذف غير مانع عن جلا لان فيه حق العبد وهو دفع العار عنه والتقادم غير مانع في حقوق العبد واما التقادم في السرقة فلا يمنع ضمان المال لانه حق العبد ومنع قطع اليد لانه حق الله والتقادم كما يمنع الشهادة في الابتداء يمنع اقامة الحد بعد القضا قبل الامضا كما اذا هرب بعد ضرب بعض الحد ثم اخذ بعد تقادم الزمان لا يقام عليه بقتية الحد لان الامضا في الحدود من القضا بدليل ان شهود الزنا اذا ارتدوا بعد القضا قبل الامضا لا يقام الحد لشبوت الشبهة **وتحدون لنقص عددهم** لان كلامهم قذف وخروجه الى الشهادة موقوف على كمال العدد **ولو جلد فظهر احداهم عبدا او محمدا** وفي قذف حدوا اي الشهود لنقصان عددهم **وارش الضرب الجارح غير واجب** يعنى اذا شهد اربعة على محض الزنا فجلد القاضي في حقه الجلد فارشه غير واجب عند ابي حنيفة **واجب في بيت المال** ومعرفة الارش بان يقوم الحد وبعدها سليما من هذا الارش وغير سليم فينظر الى ما بينهما من التفاوت وكذا الخلاف لو مات من الجلد فدينه هدر عندك وفي بيت المال عندهما لهما ان فعل الجلا لا ينتقل الى القاضي فيجب الضمان عليه الا ان يبرأ الضمان على القاضي لانه عامل للسلمين فيجب في مالهم وهو بيت المال كما لو رجم ووقع الخطا في قضايه وله ان المستحق بشهادة قهم الضرب المولم لا الجارح والجرم اتما لزم من ضعف المحل ولو وجب الضمان به لا تمتنع الناس من اقامة الحد مخافة الغرامة اذا التمييز بين الجارح وغيره متعسر وفي مبسوط شيخ الاسلام لو قال قابل يجب الضمان على الجلا دله وجه لانه كان مأمورا بضرب مولا الجارح فوقع فعله تعديا **ولو رجعوا بعد الرجم جلدناهم** اي يحدون حد القذف وقال زفر كجلدون قيد بالرجوع لانهم لو ظهر واعيدوا لا يحدون اتفاقا لانهم صاروا قاذفين حيا ثم مات والحد لا يورث وقيد بقوله بعد الرجم لانهم لو رجعوا قبله لا يحدون اتفاقا وقيد بالرجوع لانهم لو رجعوا بعد الجلا يحدون اتفاقا **وعزمو الدية** لان النفس نقت بشهادتهم لان كلامهم السابق صاروا بالرجوع قد قابل الرجم فلا حد لان من قذف حيا ثم مات المقتدوف لا يحد القاذف وان جعل قذفا بعد الرجم فلا حد ايضا لان من قذف المرجوم يحكم الحاكم لا يحد ولنا ان الشهادة انتقضت بالرجوع فانفسخ ما ابتنى عليه وهو القضا فصاروا كأنهم قد فوا الميت في الحال فيحدون **ولا تقتلهم اي الشهود** الرجوعون وقال الشافعي يقتلون هذا اذا قالوا تعمدنا وان قالوا اخطانا عزمو الدية له انهم قاتلون معي لان القتل وجد بسببهم فصاروا كالمكره ولنا ان علة القتل هو القضا ورجم الناس باختيارهم ومع وجود العلة لا يضاف الحكم الى السبب والقاضي لا يصلح ان يكون له للشهود وكذا الناس فلا يلزم منهم القضا ولكنهم لكونهم سببا يضمنون والمالك يجب بدليل فيه شبهة **واحد هم** اي لو رجع احد شهود الزنا بعد القضا قبل الامضا اي قبل اقامة الحد **حدة** اي محمد الدارج **وحده وعمتا** اي قالا حدوا جميعا وسقط الحد عن الشهود عليه اتفاقا قيدنا بقولنا بعد القضا لانه لو رجع قبل القضا يحدون اتفاقا وقيد بقوله قبل الامضا لانه لو رجمه ثم رجع حد الدارج وحده اتفاقا وعزمو ربح الدية لانه ان الشبهة

كلام كل واحد

الا انه

الحج

ملا الرجم

تاكوت بالقضا فلم تنفسخ الا في حق الدارج كما لو رجع بعد الامضا ولهما ان الامضا في الحدود ملحق بالقضا ولهذا الوسط احصان المقذوف او عزل القاضي فالامضا ممنوع ولو رجع احدهم قبل القضا يحدون فكذا لو رجع قبل الامضا **ولو شهدوا انه زنى بجمرة واخرون** **كلهم ضمنوا دينه اتفاقا ومنع محمد من جدهم** وقال لا يحدون حد القذف لانه ان رجوع كل فريق لا يصح في حق الاخر في ايجاب الحد عليهم لان كلامهم اثبت زنا غير ما يثبت الاخر مزورة فصار كل فريق كان الفريق الثاني لم يرجع وكلهم بالرجوع اقروا انهم قد فوا عينا فحدوا كذا هذا ولهما ان امر كل فريق على نفسه صحيح وكلهم بالرجوع اقروا انهم قد فوا عينا فحدوا لان شهادة الفريقين نزلت منزلة الشهادة على زنا واحد في حكم الضمان حتى لو رجع من كل فريق اثنان لم يجب الضمان لبقتان نصاب الشهادة ولو لا قيام الشهادة بينهم لزمهم لان الباقي من كل فريق ليس بنصاب كامل فكذا في الحد فصاروا كما لو شهدوا بجمرة على زنا واحد فرجعوا فحدوا **ومنعنا لاختلافهم** اي اذا شهد اربعة على زنا رجل فاختلفوا في مكانه او زمانه ردت شهادتهم لان اختلاف المشهود عليه اورث شبهة اختلاف المشهود عليه فلا يحدون عندنا خلافا لفرقة ان العدد لم يتكامل في كل زنا فصاروا قاذفين فيحدون ولنا ان العدد متكامل في اصل الزنا ولم يتكامل في وصفه فبالاعتبار الاول قلنا لا يحد المشهود وبالاختبار الثاني لا يحد المشهود عليه اعلم ان رجم شهادتهم باختلاف المكان فيما اذا لم يمكن التوفيق اما اذا امكن بان شهدا اثنان انه زنى في ناحية بيت واخران انه زنى في ناحية اخرى منه والبيت صغير تقبل شهادتهم لاحتمال انتقالهم بالاضطراب وكذا لو اختلفا في ساعتين من يوم متفارقين بحيث يمكن ان يمتد الزنا اليها فان قلت ان اختلفوا في طوعها وكرهها لا يجزى الحد عند ابي حنيفة فكان ينبغي ان يحدوا بالتوفيق يمكن بان يكون اول الفعل طوعا واخر كرها قلنا الاكراه مسقط للحد سواء وجد في اوله او اخره **كما يمنعهم** اي اى الحد عن المشهود اذا كانوا فسقه خلافا للشافعي لانه ان الفاسق لا شهادة له فيحدون ولنا ان الفاسق اهل لتحمل الشهادة مع قصور ادائه لتهمة الفسق فبالاعتبار الاول ثبت شبهة الزنا فسقط احصان المشهود عليه وبالاختبار الثاني ثبت شبهة عدم الزنا فيمتنع الحدان جميعا **ولو شهدوا فزكوا** اي اذا شهد اربعة بزنا رجل فزكاهم المزكون **فرجم ثم ظهر واى الشهود عبيدا او احدهم عبدا فالضمان على المزكبين** عند ابي حنيفة **ان تعمدوا** اي قالوا علمنا انهم عبيد وتعمدنا الكذب **وقالا في بيت المال** قيد بتعدهم لانهم لو قالوا اخطانا فضمانه في بيت المال اتفاقا لانهم اخطوا فيما عملوا لعامة المسلمين فصاروا كالقاضي هذا اذا خبروا بالحرية واما اذا قالوا هم عدول وظهر واعيدوا لم يضمنوا اتفاقا لان الرق لا ينافي العدالة اذ هي اجتناب المحظورات وقيد بقوله رجم لانه لو قتل رجل عمدا بعد تزكية الشهود وامر القاضي برجمه فظهر واعيدوا قد يثبت في ماله اتفاقا لانه عمدا والعاقلة لا تعقل الحد وكان لقياس المقاصد انه حزن رأسه والمأمور به كان الرجم لكنه سقط لان القضا ورث شبهة الا باحدهما ان المزكبين اثنوا على المشهود خيل فلا يضمنون كما لو اثنوا على المشهود عليه خير بان شهدوا باحصانه ثم رجعوا وله ان الشهادة علة للحكم وهي اتم

مقارن الشهود

الفعل

انما تصير عاملة بالتركية لانها ترجح جانب صدق الشهود فكانت التركية علة العلة فيضاهيها
الى صاحبها بخلاف شهود الاحصان لانهم شهود شرط محض والحكم لا يضاف الى صاحب شرط وانما شرط
تجدهم لان هذا الضمان ضمان سبب وهو انما يعتمد على التعدي **ولو رجع المكون** عن تركه
بعد رجوع الشهود عليه وقالوا انهم عبيد فزكناهم **عنه** اي المكون اتفاقا **وعليه الضمان**
عند اي حنيفة وقالوا لا ضمان عليهم هذا اذا قالوا تعذروا وان قالوا اخطانا في التركية لا يضمنون اتفاقا
لانه انهم علة العلة ولهما انهم شهود الشرط كما مر والاصح ان الدية في هذه المسئلة لا يجب
في بيت المال لان خطأ القاضي غير متيقن لجواز كذبهم في الرجوع وفي المسئلة الاولى متيقن لان احد
الشهود ظهر عبدا وظهر الفرق بين المسلتين لان الموجود في الثانية رجوعهم فحسب في الاولى
رجوعهم مع ظهور الشهود او واحد منهم عبدا **ولو شهدوا به** اي اربعة بزنا رجل بفلانة **وشهدا بغيره**
به اي بالزنا الذي شهدوا به **على الشهود فالحد غير واجب مطلقا** اي لا يحد للشهود الاولون والآخرين
عند اي حنيفة **وقال احمد الاولون** حد الزنا واما المشهود عليه فلا يحد اتفاقا لان شهوده من جنس
لها ان زنا الاولين ثابت بشهادة الآخرين فوجب اقامة الحد عليهم كما لو شهدوا ابتداء وله
ان الآخرين شهدوا بان الزنا الذي شهد به الاولون هو المتحقق منهم والفعل الواحد لا يتصور من شخصين
وكل من الفرقتين يحتمل الصدق والكذب فاورث ذلك شبهة فلا يحدون **وشهدا بغيره** اي بغير الزنا
مع اختلافهم في طوعها بان قال اثنان منهم انها كانت مكرهة واخران انها طاعة **مدونة**
عند اي حنيفة ولا يحد الرجل ولا المرأة **وقال احمد الرجل** ولا يحد المرأة لان شهادة الاربع
اجتمعت على زناه طاعة وله ان الشهادة مختلفة لان الزنا وهي طاعة غير الزنا بها وهي مكرهة فلم
يتم النصاب **واقراره به** اي اقرار الرجل بانه زنا بهذه المرأة في اربع محالس **مع انكارها غير موجب**
للحد عند اي حنيفة وقال لا يحد عليه وكذا الخلاف اذا اقرت انها زنت بهذا الرجل فانكرت وفي
التبيين هذا اذا لم يدع المنكر منها الشبهة فاذا ادعاه بان قال تزوجتها لا يحد عليه المقر اتفاقا
لان النكاح يقوم بالطرفين ودعواه كحتمل الصدق لهما ان اقراره على نفسه صحيح وان لم يصح على
المرأة وصار كما لو اقرت بالزنا بغاية او حاضرة فقالت استكرهني وكذا انما انكرت انني محلة
فاورث ذلك شبهة في حقه لان الفعل لا يوجد بغير محله بخلاف ما استشهد به لانها لو حضرت
فانكرت الزنا وادعت النكاح حقيقة كان شبهة لاحتمال صدقها واحتمال ذلك يكون شبهة الشبهة
فلا يعتبر واما قولها استكرهني ففيه تصديق لزناها ودعوى الزنا به ووصف الاكراه فانفتحت الشبهة
في حقه بقصد بقائها ثم اذا سقط الحد بحج المهر تعظيما لامر البضع شرعا ولا يلتفت الى تركها فان قيل
على هذا لم يجب الحد على قاذفها بعد الفعل فلما نسبتها الى ما يتبعه يغني عن شهودها بالتمكين
ولا يحد بها اذا طاعت صبيها او مجنونا وقال الشافعي يحد لان الزنا وجد منها وسقوط الحد
من جانبها لا يسقط الحد عنها كما لو زني مجنونا لا يسقط الحد عنه ولنا ان المباشر للفعل هو الرجل
والمرأة تابعة بدليل تصور الفعل وهي تامة والفاعل اذا كان زانيا تصير هي زانية تبعا له والزنا
منعده من الصبي والمجنون لكونهما غير مكلفين فلا تصير هي زانية **ولا اذا زني** اي لا يحد الرجل
اذا زني في دار الحرب ثم خرج اليها مسلما وقال الشافعي يحد لانه لما اسلم التزم احكام الاسلام
ومنها الحد ولنا ان الزنا في دار الحرب لم ينعقد موجبا لا لقطعاع ولا لاية الامام عنها فلا يكون موجبا

سواء كان زنا او غير

بالانتقال منها وفي التبيين لو غزا الخليفة او امير مصر فدخل في دار الحرب فله ان يقيم
الحد على من زني في عسكره لان العسكر تحت ولايته ولا يقيم على من زني في خارجه لقوله عليه
السلام لا تقام الحدود في دار الحرب وانما قيد بالخليفة او امير مصر لان امير العسكر لا يقيم
الحد على من زني منهم لان المفوض اليه تدبير الحرب لا اقامة الحد **وتحکم ابو يوسف يحد**
المستامن اي لو جوب الحدود وكلها **الا في الجحر** اي حد الجحر لا يجب عليه اتفاقا لانه يراه حلالا
وعكساي اي قال لا تجب الحدود عليه **الا في القذف** اي تجب عليه حد القذف اتفاقا واما حد
الزنا والسرقة فواجب عنده وغير واجب عندهما قيد بالمستامن لان الذي كالمسلم اتفاقا واما حد
ان المستامن من ملته احكامنا ما دام في دارنا ولهذا يواخذ بالقصاص وحد القذف فتقام
عليه الحدود ولها ان المستامن من من دخل دارنا لقضا حاجته وعوده ولم يلزم احكامنا وانما
يقام عليه حد القذف لانه التزم ان لا يوذى احدا منا فاذا قذف مسلما فقد اذاه **ولو زني مسلما**
مستامنا يحد بها ابو يوسف وخصاه به اي قال لا يحد المسلم خاصة وكذا الخلاف اذا زني في مستامنة
او مستامنا لو زني مستامنا **مسلمة يحد بها** اي ابو يوسف ودلائل هذه المسائل معلومة مما سبق وكذا
الخلاف لو زني بدعية **والامام** اي ابو حنيفة وفيه تورية للامام الذي يقيم الحد **بخصما به** اي المسلمة
بالحد **ومنعها** اي قال محمد لا يحد المسلمة ايضا لان فعل الرجل في الزنا اصل وفعلها تبع واذا لم
يوجب الاصل الحد لم يوجب التبع فصار كتمكينها من صبي **ولمسلان** الزنا حرام في كل الاديان فكانت
المرأة زانية حقيقة لتمكينها من الوطى الحرام بخلاف التمكين من الصبي لان فعله لا يوصف بالحرمة **ولا يجب**
الحد على واطي جارية ولده وان سفل مع العلم بالحرمة لشبهة وجدت في المحل والشبهة اذا
ثبتت في الموطوعة ثبت فيها الملك من وجه ولم يبق معه اسم الزنا فلم يجب مع علمه بحرمة الوطى لقيام
دليل يدل على حله وان تخلف هنا لما نفع فاورث ذلك شبهة ويسمى هذا النوع شبهة المحل
والنسب يثبت مع هذه الشبهة عند الدعوة لعدم كونه زنا خالصا وهي تثبت في مواضع منها
وطى الرجل جارية ابنه ودليل حله قوله عليه السلام انت وما لك لا يبيك ثم ان جيلت وولدت
ثبت النسب من الاب فلا يجب العقرب لملكه اياها بالقيمة سابقا على الوطى وان لم يخل فعليه
العقرب لان التملك ثم لصيانة ما به عن المضايح ولا حاجة لها هنا فلا يثبت الملك ومنها مطلقته
البابن والدليل فيه ان بعض الصحابة جعل الكنايات رجعية منهم عمر ومنها وطى المولى
للجارية المبيعة او الممهورقة قبل التسليم والدليل فيه انها في يد وضائه وتعود الى ملكه
بالهلاك وكذا وطى المبيعة بالبيع الفاسد قبل التسليم وبعده او بشرط الخيار لان له فيها حق
الملك ومنها وطى جارية مكاتبه وعبد الماذون المستغرق لان له حقا في كسبه ومنها وطى
اجارية المشتركة لان ملكه في البعض ثابت حقيقة ومنها وطى المرتضى الموهونة في رواية لان
سبب الملك انعقد له ولهذا عند هلاكها يكون مستوفيا لثبته فصارت كالمشتركة بشرط الخيار للبايع
ونفيها عنه اي الحد في جارية امه او ابنته وجدته وجدته وان علوا **مع ظن المحل**
اي ان ظن ان وطئها حلال لم يحد عندنا وقال زفر بن محمد قيد بظن المحل لانه لو قال علمت انه حرام يحد
اتفاقا لانه وطئ حرام في محل خال عن الملك وشبهته فلا يعتبرنا وبطله الفاسد كما لو وطئ جاريته
اخيه ولنا قوله عليه السلام ادروا الحد ود بالاشبهات وفيه نوع من الشبهة حيث ظن غير

وطى

عن الامام

الدليل لا يلا فاعتبر ظنه شبهة وبسمي هذا شبهة في الفعل فيسقط بها الحد لكن لا يثبت النسب بالدعوة
في هذا النوع لانه زنا محض لكن المطلقة من هذا النوع يثبت فيها النسب لان وطبها شبهة العقد
فيكون ذلك ثبات النسب **لجارية زوجته** كما اذا وطى جارية زوجته **وسيدة** اي كما اذا وطى
العبد جارية مولاه **ومعتده** عن ثلث اي عن ثلث تطبيقات فيسقط الحد ان قال ظننت الحد
ونجب الحد في هذا النوع للعلم بالحرمة اذا قال علمت حرمة وسبب شبهة في هذا النوع ان
المباشطة جارية بين الولد والوالدين والزوج والزوجة والعبد والمولى بحيث يفتق كل
منهم بمال الاخر عادة فاذا وطى الجوارى من قبيل الاستخدام واشتبه عليه اكان يكون معذورا
واما شبهة في المطلقة ثلثا فباعتبار ان بعض الاحكام كالنفقة والسكنى وشوق النسب حرمة
اختها واربعة سواها باق فيها محل وطبها وهذا النوع يثبت في مواضع منها ما سبق كجارية زوجته
ومنها المطلقة على مال لانها كالمطلقة ثلثا ومنها ام الولد اذا اعتقها بسبب اشتباه بقا اثر الفرس
فيها وهي العدة ومنها الجارية المهرهنة في حق المهرن على وولته وهي الاصح لان الوطى يصادف العين
والرهن لم ينفك ملك العين حقيقة ولهذا لومات فكفنه على الراهن وانما يتصور الاستيفاء من
معناها لا من عينها **وجارية العم والخال** اي يجب الحد في وطى جارية اخيه او عمه **مطلقا** اي سوا
قال ظننت الحد او اذا البسوط في مالهما منعذمة عادة ولهذا شهادة احدها للاخر مقبولة فان
قيل اذا سرق مال اخيه لم يقطع لشبهة فلم يجعل هذا كالسرقة قلنا ان الاخ يدخل بيت الاخ
من غير استئذان فلم يتحقق هناك الحرز واما ما هنا فالحد ابر مع الملك والعقد ولم يوجد
الحل ولا شبهة فيجب الحد **ولا في وطى من زفت اليه غير امراته** اي اذا اتى رجل ليلة الرفاق
بغير منكوحته **فاخبر انها امراته** فوطبها لا يجب الحد لان المرأة لا تميز بين زوجها وغيره
في اول الوصلة والاختبار في موضع الاشتباه دليل شرعي فصار معتمدا على دليل شرعي ولهذا
قلنا يثبت نسبة وان كانت بشبهة في الفعل فالحال ضرر الغرور عنه **ونجب المهر** اي مهر المثل
لان عليا رضي الله عنه قضى بذلك **ولو وجد امرأة على فراشه فوطبها حد** وان قال ظننت انها
امرأتى لان ظنه لم يستند على دليل اذا الرجل لا يشتبه عليه امراته بعدما افها وان كان اعني في
امراته فاجابته اجنبية فقالت انا امرأتك لا حد لان ظنه استند الى دليل شرعي وهو الاخبار
ولو لم تقل انا امرأتك فوطبها بحد **وطبى محرمه** كاخته وخالته وهو مبتدأ خبر قوله يعزرون
بعد العقد اي بعد نكاحها **والعلم** اي بعد علمه انها اخته قيد بالعلم لانه لو قال ظننت انها
اختي لا يجب الحد اتفاقا من الحقايق **والاستاخر للزنا** اي وطى المرأة التي استاخرها لغيرها **واللايط**
وهو معطوف على قوله ووطى وكذا قوله **ومن انى امرأة في الموضع المكروه** اي في دبرها **يعزرون**
في هذه المسائل الاربع عند ابي حنيفة **وقال لا حد** قيد بقوله بعد العقد لانه لو وطبها قبله
بحد اتفاقا وفي الحقايق لو قال امهرتك لاني بحد اتفاقا وقيد بقوله للزنا لانه لو استاخرها
للخدمة ثم جامعها بحد اتفاقا واراد باللايط من صدر منه اللواط بالاجنبى لانه لو فعل ذلك بعد ذلك
بحد اتفاقا وفي الروضة لو وطى امرأة في الموضع المكروه منها بحد اتفاقا وفي الحقايق الاصح ان هذا
على الخلاف وفي قولنا انى امرأة اشار الى انه لو فعل هذا منكوحته او امته لا بحد اتفاقا **لها**
في المسئلة الاولى ان الشرع اخبر المحرم عن محمية النكاح فصار العقد فيهن لغوا وفي الثانية

معه
كما لو دعي

ظن ان

وطى

والاستاخر للزنا اي
وطى المرأة التي استاخرها
لغيرها واللايط
وهو معطوف على قوله ووطى
وكذا قوله ومن انى امرأة
في الموضع المكروه اي في دبرها
يعزرون في هذه المسائل الاربع
عند ابي حنيفة وقال لا حد
قيد بقوله بعد العقد لانه لو
وطبها قبله بحد اتفاقا وفي
الحقايق لو قال امهرتك لاني
بحد اتفاقا وقيد بقوله للزنا
لانه لو استاخرها للخدمة ثم
جامعها بحد اتفاقا واراد
باللايط من صدر منه اللواط
بالاجنبى لانه لو فعل ذلك
بعد ذلك بحد اتفاقا وفي
الروضة لو وطى امرأة في
الموضع المكروه منها بحد
اتفاقا وفي الحقايق الاصح ان
هذا على الخلاف وفي قولنا
انى امرأة اشار الى انه لو
فعل هذا منكوحته او امته لا
بحد اتفاقا لها في المسئلة
الاولى ان الشرع اخبر المحرم
عن محمية النكاح فصار العقد
فيهن لغوا وفي الثانية

ان الاجارة تنعقد على محض المنفعة والمستوفى بالوطى في معنى جز العتق ولهذا اشترط التابيد في
النكاح كبيع العين فلا تكون منافع البضع محلا للاجارة فصار عقد الاجارة كعده وفي الثالثة
ان الصحابة اتفقوا على حله لكنهم اختلفوا في وجوهه قال بعضهم بحسبان في انزل المواضع
حتى يموتوا وقال بعضهم يهدم عليها الجدار وقال ابو بكر الصديق يحرق بالنار وقال علي
رضي الله عنه حله حله الزنا لانه مثله فيزجر ان كان محصنا ولا يفجد وفي الرابعة الدليل
كافي الثالثة وله في الاولى ان المحرم محل النكاح باعتبار ان المقصود منه التناسل وكان
كان من بني ادم قابلة له ومحلية النكاح وان انتفت عن المحام بدليل لكن بقيت شبهة كما
في نكاح المنعة بغير شهود ووطى امته وهي اخته من الرضاع فيندري بها الحد في الثانية ما
روى ان امرأة استنسقت راعيا لبنا فابى ان يسقيها حتى تمكنه من نفسها ففعلت ثم رفع الامر
الى عمر رضي الله عنه فدرأ الحد عنها وقال ذلك مهرها وصار كالمثناة وفي الثالثة والرابعة
ان الزنا قضا الشهوة في محل محرر مشتمى على الكيان باعتبار الميل من الجانبين وفي اللواط الميل
من المفعول معدوم ان كان سليم الطبع فلا يكون زنا ولو كان زنا لما اختلفوا في وجوبه لان موجب
الزنا معلوم وهو الجلد او الرجم فان قيل اذ اتى بالغ بصبيته تجب الحد على البالغ لان الميل
معدوم من جانبها قلنا اصل الداعي فيها موجود ولهذا يظهر بعد زمان ولا كذلك الصبي فيجب
التعزير في هذه المسائل لانه ارتكب جرمة وما روى من الصحابة فحول على سياسته **ومن وطى**
اجنبية فيما دون الفرج اي في غير السبيلين كالتيطين والتقييد **او انى بهيمة غير ذرية** اما
في الاول فلانه انى منكك ليس فيه حد واما في الثاني فلان الطبع السليم ينفر عنه فلا يكون جنسية كاملة
والايلاج بمنزلة الايلاج في الكوز ولهذا لا تنتقض طهارته من غير انزال ولا يجب ستر فرج البهيمة
ولكن يعز ر لا ارتكابه مالا يحل وما روى انه عليه السلام قال من انى بهيمة فاقتلوه فثا وان المستحل
او صغير مشتهة بشبهة او كبيرة اي لو وطى كبيرة **مستكرهة** اي غير مطاوعة **فافضاها** اي صبر
مسلك البول والغايط واحدا بحيث لا يستمسك البول **فوجب الدية** لتقويت جنس المنفعة وهي
في ماله لانه شبهة العمد وفيه تجب الدية في ماله فيما دون النفس **وجب العقر** اي محمد مهر المثل ايضا
اي كعجاب الدية وقال لا يجب العقر واما الحد فلا يجب اتفاقا قيد بقوله مشتهة لانها لو لم تكن
مشتهة قلها المهر كاملا اتفاقا ولا حد عليه وان لم تدع الشبهة لتمك القصور في معنى الزنا وقيد بقوله
لشبهة لانه لو وطى صغير مشتهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد لا عليها ولا مهره لوجود الحد
وقيد بقوله مستكرهة لانها لو كانت كبيرة مطاوعة مع دعوى المشبهة فلا حد ونجب العقر وان كان
من غير دعوى المشبهة فعليه الحد ولا عقر ولا شيء لها في الافضا في صورتين لرضاها به وقيدنا الافضا
بعدم الاستمساك بقرينة وجود الدية فيه اذا لو كانت مفضاة مستمسكة بولها ضمن ثلث الدية لانه
في معنى الجارية ونجب معه العقر اتفاقا وفي الحقايق وضع في الزنا اذا لو افضى زوجته لا يدخل
المهر في الدية لانه وجب بالعقد له ان سبب الدية الافضا وسبب العقر ان لا منفعة العضو
فاوجب احدها لا ينفى الاخر كما اذا استمسك البول ولهما ان الدية ضمان كل العضو والمهر ضمان جز
منه فصار الجز يدخل في ضمان الكل اذا كانا في عضو واحد كما اذا قطع اصبع انسان ثم قطع كفه قبل
البز يدخل ارش الاصبع في ارش المكف ولو وجب بالعقر ضمان العضو كاملا لزم تكرار الموجب

صواب

والسماح

والاستاخر للزنا اي
وطى المرأة التي استاخرها
لغيرها واللايط
وهو معطوف على قوله ووطى
وكذا قوله ومن انى امرأة
في الموضع المكروه اي في دبرها
يعزرون في هذه المسائل الاربع
عند ابي حنيفة وقال لا حد
قيد بقوله بعد العقد لانه لو
وطبها قبله بحد اتفاقا وفي
الحقايق لو قال امهرتك لاني
بحد اتفاقا وقيد بقوله للزنا
لانه لو استاخرها للخدمة ثم
جامعها بحد اتفاقا واراد
باللايط من صدر منه اللواط
بالاجنبى لانه لو فعل ذلك
بعد ذلك بحد اتفاقا وفي
الروضة لو وطى امرأة في
الموضع المكروه منها بحد
اتفاقا وفي الحقايق الاصح ان
هذا على الخلاف وفي قولنا
انى امرأة اشار الى انه لو
فعل هذا منكوحته او امته لا
بحد اتفاقا لها في المسئلة
الاولى ان الشرع اخبر المحرم
عن محمية النكاح فصار العقد
فيهن لغوا وفي الثانية

عن شيء واحد خلاف ما اذا استمسكت البول لازل الواجب في مقابلة الافاضة الجارية لاضمان العضو
ولا يجمع العزم مع الكذب في المستكره يعني اذا اكره امرأة على الزنا فزناها فعليه الكذب فقط
وقال الشافعي عليه العقر ايضا لانه عوض ما استوفاه بالوطي بخير رضاها وهو بمنزلة جزاء العين والحد
جزا فعله فايجاب احدها لا يمنع الاخر كما اذا اتلف صيدا مملوكا في الحرم ولنا انما اوجبنا العزم عند
سقوط الحد لئلا يخلو الزنا عن غرامة مالية او عقوبة بدنية وهما هنا لما وجب الحد لا يجب العقر لانه لو
انلاف منافع البضع حقيقة وهي غير مضمونة **ويسقط** ابو يوسف **الحد عن زنا تجارية فقتلها**
اي بفعل الزنا **فوجب قيمتها** وقال لا يسقط عنها الحد **واشترها** هذا معطوف على قوله فقتلها اي على
هذا الخلاف اذا زنا تجارية ثم اشترها **او تكلمها** اي زنا بها ثم تكلمها **او كانت جنت عليه قبله** اي اذا
زنا بها ربه جنت عليه قبل الزنا **فدفعته اليه بعده** اي الى الزنا بسبب الجناية ففي هذه المسائل
سقط الحد عنه خلافا لما قيد بالحماية لانه لو زنى بالحر فقتلها به يجب الحد مع الدية اتفاقا
لان الحر لا يملك بالاضمان وفي الحقائق وضع هكذا اذ لو زنت حرة بعبد ثم اشترته بحدان اتفاقا وقيد
بدفعها لان المولى لو فداها بعد الجناية يجب عليه الحد اتفاقا وعلى هذا الخلاف لو زنا بها ثم غصبها
وضمن قيمتها واما لو غصبها ثم زنى بها ضمن قيمتها ولا حد عليه اتفاقا له ان عرض سبب الملك
من ضمان قيمتها او شرائها او نكاحها او دفعها اليه بعد وجوب الحد قبل اقامته كعرضه
قبل وجوبه فسقط عنه الحد كما اذا سرق السارق المسروق قبل القطع ولهما ان هذا الضمان ضمان
قتل وهو بمقابلة الادمية وهي لا تقبل الملك ولهذا وجبت على العاقلة ولو كان ضمان ملك لما جنت
عليهم ولو سلم فامنا يستفيد الملك في حق القاييم وهو العين لا في حق المعدوم وهو المستوفى منافع
البضع وكان ما استوفاه منها حراما فلا يسقط الحد بملك العين بعده ولا نعلم ان اعتراض الملك
قبل اقامته الحد بوجوب سقوط الحد وانما سقط في السرقه لانها الخصومة وهي شرط فيه لا في الزنا
واسقطنا اي الحد عن المكره على الزنا وقال زفر جندلان انتشار الله دل على اختياره فانتهى الاكره ولنا
ان انتشارها كما ينفع طوعا قد ينفع طبعيا كما في حق النابيه فيندري الحد بهذه الشبهة **فصل** في حد
الشرب **يحد شارب الخمر طوعا** قيد به لان شربه كرها يمنع وجوب الحد **بعد الافاقة** قيد به لانه اذا
كان في السكر لا يفيد الضرب فايدته من الايام والحوادث **اذا اخذ وركبها موجود** وهذه
الجملة الاسمية حال **الا ان ينقطع ركبها بعد المسافة** يعني اذا اخذ وركبها يوجد منه فانقطع
قبل ان ينتهوا به الى الامام بعد المسافة **والغنى اشترطه** اي قال محمد وجود الزبح ليس بشرط
في اثبات شربه بالبينة او بالاقرار في اقامة الحد عليه اذ لم يتقدم بشهر وقال شرط حتى لا تقبل
الشهادة على شربه والاقرار به ولا يقيم عليه الحد اذ لم يوجد ركبها في فمه له اطلاق قوله
عليه السلام من شرب الخمر فاجلدوه ولهما ان الاقرار بالزنا انما اكدها مرزايه فيؤكد هذا الاقرار في
الاثر قياسا عليه وما روى عن ابن مسعود انه قال فيمن اقر بشرب الخمر استنكهوه فان وجد ثم راحه
الخمر فاجلدوه وما رواه عامر خضر بنيه موضع الاكره فيعارضه القياس **ولا يثبت به** اي شرب
الخمر بشمر ركبها فيه لان الراحه قد تكون من غيرها كما قال الشاعري يقولون لي انك شربت مدامة
فقلت لهمة بل اكلت سفرجلة **بل بشهادة رجلين** قيد بهما لانه لا يثبت بشهادة امرأتين مع رجل
لثبوت الشبهة في شهادتهن والحدود قد درى بها **او باقراره** اي او ثبت باقرار الشارب **وبغيره**

اي ابو يوسف لا قرار **مرتين** للاحتياط كما ضعف عدد الشهادة في الزنا **واكتفاء مرة** لان التكرار
في الاقرار غير مفيد كما في القذف والقصاص وانما ثبت التضعيف على الزنا على خلاف القياس فلا
يتعدى مورد النص **ويحد السكران من زنا** يعني من شرب من دردى الخمر انما يحد عندنا
اذا سكر به **لا من شربه** اي قال الشافعي يحد من شربه وان لم يسكر لان الحد يجب بشرب قطرة من الخمر
والدردي مشتمل على عينها ولنا ان الغالب على الدردي الثقل فصار كما لمغلوب لما فلا يحد شاربه
ما لم يسكر منه **والسكران من لا يفرق بين السماء والارض** عندنا اي حنيفة في حق ايجاب الحد على من
سكر من غير الخمر لان الحد عقوبة فيعتبر في سببه نقاية التكثير احتياالا للدردي والحد ونهايته ان يسلب عنه
التمييز **وقال من يخطئ كلامه** وهو المتعارف وعن علي رضي الله عنه انه قال اذا سكره **وتخار**
للفنوى اعلم ان الخلاف في حق الحد واما في حق الحرمة فقوله كقولها احتياط حتى ان القذف
الذي هدى عقوبته يكون حراما اتفاقا **ولا يحد باقراره فيه** اي السكران اذا اقر بالزنا او بغيره في
سكره لا يكون اقرارا موجبا للحد لان السكران لا يثبت على شيء فاقيم سكره مقام الرجوع **الا يحد**
القذف اي اذا اقر بما يوجب حد القذف والقصاص وغيرهما فيه حق العبد في السكر بحد لانه
لا يحتمل الرجوع قيد باقراره لانه اذا زنى او سرق او شرب في حالة السكر يجب عليه الحد لان الفعل
لا يحتمل الكذب هذا اذا سكر بالمحرم واما اذا سكر بالمباح لا تعتبر تصرفاته لانه بمنزلة الاعماء
وتوجب ثمانين جلدة في الحر لا ربعين اي قال الشافعي حد الشرب اربعون لما روى عن علي
رضي الله عنه انه امر ان يضرب شارب الخمر اربعين **ولنا** ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
جلده بنعلين اربعين وكل نعل سوط فكان ثمانين وعن علي رضي الله عنه انه قال ثمانون فاتفق
عليه الصحابة وما رواه بنعلين اربعين **وتجب نصفهما في العبد** لما روى ان عمر وعثمان جلداه
عبيدهما في الخمر نصف الحر **وتستوفى الحد كما مر في حد الزنا من تجريد ثيابه** وتفرق الجلد على اعضائه
ولو اقر بالشرب ثم رجع لم يحد لان حد الشرب خالص حق الله تعالى فيقبل الرجوع فيه كسائر الحدود
فصل في الاشربة **وتحرم الخمر عصير العنب** وهو بالرفع عطف بيان **اذا غلا واشتد** اي صلح
للسكر لقوله عليه السلام حرمت الخمر لعينها وعليه اجماع الصحابة **وقذف الزبد بشرط** عندنا اي حنيفة
في كون العصير خمر او قال لا ليس بشرط لان تعظية العقل تحصل بالاستعداد وله ان الغليان
بدائه الشدة وكما لها بقذف الزبد وقيل بحر من مجرد الاستعداد احتياطا ويحد به اذا قذف الزبد
احتياالا للدردي الحد وفي الحقائق اخذ بقولها ابو حفص الكبير وقال لا تاثير للقذف بالزبد في احداث السكر
بل يروق به ويصفوا **والعصير** اي بحر من العصير **اذا طبخ فذهب اقل من ثلثه ونقيع الرطب**
وهو التي من مائه **والزبيب اذا غلا واشتد** لكن حرمة هذه الثلثة دون حرمة الخمر حتى لا يكفر
مستحله لان حرمة الخمر قطعيه وحرمة الثلاثة اجتهدية **وتحريم تخليل الخمر مطلقا** اي سوا كان
مخلوط شيء او منقلا الى الشمس وقال الشافعي يكره تخليلها للورود الامر باجتنابها وفي تخليلها قريتها
ولنا ان هذا الاقتراب ازالة الخمرية عنها فلا يكره كما لو اقتربت منها لقصد الاراقة والجامع دفع
الفساد **ولا تخلها** اي الخمر **الطبخ** لانها ما جعل مانعا من الحرمة لارتفاعها لكن لا يحد بحر شرب
مطبوخها بل بالسكر منه **وبيع غيرها** اي غير الخمر من الاشربة **جائز** عندنا اي حنيفة وقال لا
يجوز لانه مسكر كالخمر له انه مال متقوم لا يكفر مستحله فيجوز بيعه **وتحل شربه بالسكر** بالفعل

وعشر وعنده
واربعون عندنا

والسكر
وهو

مما طبع من نبيدي التمر والزبيب وان اشتد ومن عصب العبد اذا ذهب ثلثاه اخره وهو ما يتخذ
 من العسل واللين والحبوب من غير طبع وحرمتها اي محمد الاشرية المذكورة مطلقا اي سواء طبع او لم يطبع
 اسكر بالفعول ولم يسكر لقوله عليه السلام كل مسكر حرام وقوله عليه السلام ما اسكر كثيره فقليله
 حرام ولهما عليه السلام حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب وتخصيصه السكر من غير الخمر يدل
 على انه ليس كالخمر والفتوى في زماننا على قول محمد **وتحذر للسكر منها** اي من جميع الاشرية من غير تفصيل
في الصحيح لان السكر متى حصل استلزم المفسد فيجب عليه احدى قطع المادة الفاسدة او تعطيل
 لها واخذ انما شرع لذلك **ولا بأس بالخليطين** من التمر والزبيب وقال مالك واحمد لا يجوز شرب
 الخليطين وان لم يشتد لورود النهي ولنا ان ما حل منفردا يحل مخلوطا وما روى من النهي
 فمحمول على الاشتداد **وبالانتباد في الدبا** اي اتخاذ التبيد في الدبا وهو بالشد يد والمد الفرج الياس
والنتم وهو جمع خنقه وهي الجرة الخضراء **والرفق** اي الانا المطلي بالزفت **والنقير** اذا لم يشتد وما روى من
 النهي عن الانتباد في هذه الظروف فمنسوخ لقوله عليه السلام انتبهوا في كل اناء فان الظروف لا تخفى شيئا
فصل في حد القذف وهو في الشرع الرمي بالزنا **وتحذر الحر القاذف المسلم الحر البالغ العاقل**
العفيف اي العاري عن الزنا **بصرح الزنا** وهو متعلق بقوله قاذف قيد به لانه لو قذفه بلفظ آخر
 كالجاع والمباذعة حراما ونحوها لا تحل **ثانين سوطا** لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات لم
 ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة والمراد به الرمي بالزنا اجماعا والنص وان ورد في المحصنات
 لكن الحكم في المحصن كذلك لان هذا الحد دفع العار عن المقدوف وهو يشملها قيد المقدوف بالوصاف
 المذكور لان العار انما يلحق بمن اتصف بها **اذ اطلبه** اي المقدوف والحد بطلبه لانه هو المنتفع به من حيث
 دفع العار عنه ولا بد ان يكون الطلب بالقول حتى لو قذف بالخرس وطلبه بالاشارة لا يلحق الحد
والعبد اي تحذر العبد **اربعين** لما مر من ان جزاء نصف جزا الحر **ويمنع عنه** اي عن القاذف **الفرو**
والخشو لان بقاها مانع عن وصول الالم ولا يمنع عنه ثيابه اظهار التخفيف لان سببه غير متيقن
 لاحتمال ان يكون القاذف صادقا **ويقرق عليه** اي على يده كيلا يهلك **ولو رجع عن اقراره** بالقذف
لم يقبل لما فيه من ابطال حق المقدوف ويكفي في اقراره كافي ساير الحقوق **وبطال للميت من نفع**
القذف في نسبه بقذفه وهو ولده كما اذا قال ابن الزانية وامه ميتة فله طلب الحد لان القذف يتناول
 معنى والعار الحق به من جهة فساد نسبه **وتغلب حق الشرع** يعني في حد القذف حقان حق الشرع من
 حيث انه شرع لاخلا العالم عن الفساد وحق العبد من حيث انه هو المنتفع بان دفاع العار عنه
 والغالب حق الشرع عندنا ولهذا لا يستخلف فيه القاذف وحق العبد عند الشافعي ولهذا
 لا يبطل بالرجوع عن اقراره انه محتاج واجبا للشرع غنى ولنا ان الجمع بينهما ممكن فيد حل حق
 العبد في حق الشرع ويكون مرعيا معه وان لم ينعكس لان مال العبد من الحق يتولا مولاه ولا ولاية
 للعبد في استيفاء حق الشرع وانما يستوفيه من هو نائب الشرع ولا نيابة هاهنا **ولا نورته** هذا مع
 ما عطف عليه تفريع للخلاف السابق يعني اذا قذف غيره فمات المقدوف بغير الحد عندنا لان الارث
 لا يجري في حقوق الله ولا يبطل عنده لحيان الارث في حق العبد **ولا تخين العفو عنه** اي عذر القاذف
ولا الاعتياض عنه اي اخذ العوض عن حد لانه العفو لا يجري ان في حق الشرع ويجوز
 عنه لانما يجري ان في حق العبد ولو عفى المقدوف لا تحذر القاذف للصحة عفو بل لترك طلبه حتى لو

عات والحد **ولا عدم النفاذ** اي لو قذف واحد جماعة بكلمة واحدة او بكلمات متفرقة يتداخل
 عندنا لكونه حق الله فيحد واحدا واحدا ولا يتداخل عنده لكونه حق العبد حكى ابن ابي ليلى
 كان قاضيا بالكوفة سمع رجلا عند باب مسجد يقول لرجل يابن الزانية فقال خذوه فاخذوه
 فادخلوه المسجد فضربه حدين ثمانين ثمانين فاخبر ابو حنيفة بذلك فقال عجايب من قاضي
 بلدنا اخطا في مسئلة خمسة مواضع انه حد بلا خصومة المقدوف وان الحد الواحد كان كافيا
 وانه قد والى بين حدين وكان ينبغي ان يفصل بينهما يوم او اكثر حتى يخف اثر الضرب الاول وانه
 حد في المسجد وقد قال عليه السلام جنبوا مساجدكم اقامة حدودكم وان كان ينبغي ان يعرف
 ان الوالد بن حيان وميتان فان كانا حيين والا فالخصومة الى الابن **واجزنا طلب الابن الكافر**
والعبد بقذف الاب يعني اذا كان المقدوف محصنا جاز لابنه الكافر وابنه العبد ان يطلب
 حدا لقاذف عندنا وقال في لا يجوز هذا اذا كان المقدوف ميتا لانه اذا كان حيا ليس لغيره
 طلب حد قذفه كذا في الايضاح له ان القاذف لو قذف الابن الكافر والعبد ابتداء لما خذ القاذف
 لعدم احصان المقدوف فكذا اذا تناوله القذف معنى ولنا ان التعبير على الكمال كما ان التراب قام
 مقام الماء وسقط وصف التراب واتصف بصفة الاصل وهو التطهير بخلاف ما اذا قذف نفس الابن
 الكافر والعبد لان التعبير على الكمال منعدم فيه لفقد الاحصان في المقدوف **وولد الولد** بل
 معطوف على الابن اي اجزنا طلب ولد الولد **بقذف الجد** يعني اذا لم يطلب ولدا المقدوف والميت الحد
 فولد ولده ان يطلب الحد **مع وجود ابيه** عندنا وقال في ليس له لان العار انما يلحق بالاقرب
 في وجوده لا خصومة كما في الكفاة ولنا ان حق طلب الحد لحقوق العار والولد وولد ولده فيه
 سوا اختلاف الكفاة فان حق طلبها باعتبار الولاية ولا ولاية لا بعد مع وجود الاقرب **ومنع**
ابن البنت يعني ليس لولد بنت المقدوف ان يطالب بالحق عند محمد وله ذلك عندنا لانه منسوب
 الى ابيه لا الى امه فلا يلحقه الشين بزنا امه ولها ان الشين يلحق لكل من ينتمي الى الميت لان ولد
 البنت كسقي كرم الطرفين اذا كان ابوامه زانيا ولهذا لو قذف امه فله حق المطالبة باعتبار انتمايه
 اليها وان كان النسب الى الابا **ولا يطالب العبد بمولاه ولا الابن بابه بقذف امه الحرة** يعني
 اذا قال لابنه او لعبدته بامر الزانية وامه حرة ميتة لا تحذر الاب ولا المولى لقوله عليه السلام لا يقاتل
 الوالد ولده ولا السيد لعبده فاذا سقط القصاص مع تيقن سببه فالحد او لى ان يسقط مع احتمال
 صدق قاذفه **ومن وطئ وطيا حراما لعينه** وهو وطئ الاجنبية والمملوكة من وجه كالأمة المشتركة
 او من كل وجه وحرمته موبدة كأمته التي حرمت عليه بالرضاع او بالمصاهرة الثابتة بالاجماع
 او بخبر مشهور وكو وطئ المملوكة نكاحا فاسدا وجارية ولده والأمة المستحقة **سقط احصانه**
 ولم تحذر قاذفه لكونه صادقا واما اذا كان وطيا حراما لغيره كوطئ الأمة المزوجة او المجوسية
 او المشتراة شرا فاسدا او الكايض او امراته التي ظاهرها منها او مملوكته التي لا يسقط به الاحصان
 لان الحرمة فيهن على شرف الزوال فيحد قاذفه **وناح بنت مملوكة بشهوة محض** اذا مس امرأة
 او قبلها او نظر الى فرجها بشهوة فتزوج بنتها وان سفلت وامها وان علت فوطئها لا يسقط احصانه
 عندنا جنيئة فيحد قاذفه وقال لا يسقط احصانه فلا تحذر قاذفه لانه وطئ محرمة عليه ابدا كما لو وطئ
 اخته من الرضاع وله ان حرمة المصاهرة بالمس بشهوة ونحوه لا يثبت عند كثير من الفقهاء ولا نص فيه

ولهذا لو حكم حاكم بما حثته بنفسه قضاؤه وانما ثبت عند البعض احتياطاً اقامة للسبب مقام المفسد فلا يسقط
احصائه واما حرمة المصاهرة بالوطي فمنصوص عليها **واذا الاعنت بولدها** اي اذا نفى رجل ولداً من نسبه
كان الولد حياً او ميتاً فلا عنته **سقط احصائها** ولا يحسد قاذفها لوجود امانة الزنا منها لان الولد الذي لا
اب له يكون من الزنا ظاهراً قيد بالولد لانها لو لا عنته لا ينفي الولد لا يسقط احصائها ويحسد قاذفها
لعدم امانة الزنا منها واللعان قائم مقام حد القذف في جانب الزوج وكان مؤكداً للعقد **ولو**
نسبه اي الولد الى جده او نفاه عنه اي عن جده **او الى عمه** اي لو نسب الولد الى عمه **او خاله**
او زوج امه او قال ابنها السما والعربي اي لو قال العربي **يا نبطي** النبط قبيلة بسواد العراق ينسب
اليهم من يقصد دفعه الواحد نبطي **لم يحد** اما في نسبه الى جده فلانه صادق فيه لانه منسوب اليه
بواسطته ولله وكذا في نفيه عنه ليس بانه حقيقة وكذا في نسبه الى عمه وخاله او زوج امه لان الولد
ينسب اليهم عادة مجازاً وكونه زوج امه ليس بشرط بل العبرة فيه للثبوت لا غير حتى لو نسبته الى من
رباه وهو ليس بزوج لامه وجب ان لا يحد واما في قوله يا بنها السما فلانه يراد به التشبيه في الحد
وكان لقب عامر بن جارثه ما السما لانه وقت الخط كان يقيم ماله مقام الفطر وسميت امرأة امر القيس
وهي ام المنذر بما السما لحسنها وصفائها وقيل لا ولادها بنوما السما وهم ملوك العراق **وحده** اي محله القلاف
بقوله لرجل يا زانية وقال لا يلزمه الحد قيد برجل لانه لو قال لامرأة يا زانية يحد اتفاقاً لانه ان التا
قد تلحق بصفة الرجل للمبالغة كالراوية لكثير الرواية وكان ادعى كجواب الحد ولهما ان معنى الكلام
وهو طلب امرأة موصوفة بالزنا غير متصور فيه والتاكيد لا يحتمل المبالغة تحتل التخييل بان شبهه بامرأة
زانية فلا يجب الحد بالشك واما في قوله يا زانية فمعناه حقيقة متصور بان تكون الزانية **وعكس**
زنان اي قال محمد اذا قال لرجل زنا في الجبل يريد الصعود اي حال كونه قابلاً لارتد به الصعود
لا يحد وقال لا يحد لانه نوى حقيقة لفظه لان زنا بالهرة محقق بمعنى صعد وفي نستعمل بمعنى كذا قال
تعالى ولا صلبنكم في جدوع النخل ولهما ان ظاهر اللفظ دل على الفاحشة وهمته بجوز ان تكون مقلوبة
من حرف اللين كما يبين الحرف المهموز ودلالة الحال داعية الى ارادة القذف وكذا ذكر في دون علي لان
المناسب للصعود لفظه على واستعمال في معنى على مجازاً لا يصار اليه ولو قال زنا في الجبل قيل لا
يحد نظر الى كلمة على وقيل يحد نظر الى ظاهر اللفظ **وما وجبناه** اي الحد **على المصدق** اي على من قال
صدق لمن قال لا خراش زان وقال في حد لا يحد لان قصد بقذف قذف ولنا انه لم يذكر المقذوف مع
احتمال ان يرجع تصديقه الى كلام اخر سابق فيندرج به الحد حتى لو قال صدقت هو كما قلت حد اتفاقاً
ولم يجعلوا قوله في خصومة لست بالزاني ولا امي قدفا وقال مالك هو قدف بحجة الحد لانه يعرض
بالقدف ويدل عليه عرفاً فيجحد به ولنا ان ظاهر كلامه تركية لنفسه وامه فلا يكون قدفاً ولين كان
قدفاً بالتعريض فالمقدوف غير متعين فيحتمل ان يريد به غير من يهوه انه مقدوف فلا يثبت الحد
مع الاحتمال **ولو اختلفت شهوده** اي شهود القذف في مكانه اي مكان القذف **او زمانه** اي في تلك الشهادة
مقبولة فيحد القاذف بها وقال لا تقبل لان القذف في هذا المكان غير القذف في الاخر وكذا في الزمان
فلم تتم البينة على قدف واحد فصار كما اذا اختلفا في اللفظ بان شهدا انه قدف بالحربة والاخر بالقارسة
ولمهما اتفقا على لفظ القذف واختلفا فيما لو سكتا عنه لا يسالهما القاضي فتقبل شهادتهما كما لو
شهدا حدها انه قال زنت بزيد وشهد الاخر انه قال زنت بزيد واما اختلفا في اللفظ واختلفا

السبب وضع في اختلافهما في الزمان والمكان اذ لو اختلفا في الاخر والاشيا لا يقبل اتفاقاً من التهمة
ورد شهادة المصدق فيه اي في القذف **وان تاب** عن جريمة القذف وقال الشافعي تقبل شهادته
اذا تاب لان الله تعالى استثنى التائبين عقيب التوبة عن قبول شهادتهم بقوله الا الذين تابوا ولنا
قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً وذكره التائب يدل على انها لا تقبل في كل حال ولا استثناء منصرف
الى ما يليه وهو قوله تعالى واو ليكم الفاسقون الا الذين تابوا **وهو بسوط** اي رد شهادته بضرب سوط
واحد عند ابي حنيفة لان القاضي انما يحد القاذف اذا عجز عن اربعة شهداء فالعجز يظهر بضرب سوط **واكثر**
اي في رواية اخرى عنه انه ثبت بضرب اكثر لان لاكثر حكم الكل **او تمامه** اي في رواية اخرى عنه انه ثبت
بتمام الحد **وبه قال** لان الحد من حيث هو حد لا يتجزأ فيتعلق بالحكم بأكمله تحقيقاً وفائدة الخلاف تظهر
فيما اذا قذف دمي محصناً فلما ضرب بسوط اسلم فيتم الحد عليه جازت شهادته عندها لان رد الشهادة
متم للحد فيكون صفة له ووصف الشئ انما يوجد بعد وجود ذلك الشئ والمقام بعد الاسلام بعض الحد
فلا يكون رد الشهادة صفة له **وتقبل بعد الاسلام** يعني اذا اخذ الكافر في قدف رد شهادته فان
اسلم قبلت شهادته لانه بعد الاسلام حدث شهادة اخرى وهي الشهادة على المسلمين فلا يلحق الحد
لانهم لم تكن موجودة قبل وقت الحد **لا العتق** اي اذا اخذ العبد في قدف ثم عتق لا تقبل شهادته لان العبد
لم تكن له شهادة وقت الحد فلا تعمل الشهادة بعد العتق كذا في الحائنه **ولو قذف عبداً او امة**
او كافراً بالزنا او قال المسلم يا فاسق او يا خبيث او يا كافراً او يا منافقاً او بالوطي او يا اكل الربا
او يا شارب خمر او يا ديوت او يا قريظان وهو الذي يهرى مع امراته رجلاً فيدعه خالياً بها او يا حرام زاده
عزراً وانما يحد لان القذف في الثلاثة الاول وقع لغیر محصن وفي البواقي وقع بغير الزنا ولكن لما لم يحق
شتم للمقدوف وجب التعزير بتأديباً والتعزير من المودع وهو مشروع لقوله تعالى واضربوهن فان
اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً امر بضرب الزوجات تأديباً ولما روي انه عليه السلام عن رجل قال لعبرة
ميا خبيث **او يا حماراً** اي لو قال لعبرة يا حماراً **او يا خنزيراً** لم يعزراً لان العار لم يلحق بهذا القذف لكون كذبه
مزعجاً وقيل يعزراً في يارنا لان هذا اللفظ يذكر للشتم والاول اصح وفي الحقايق لو قال سيارة روي
او يا غراً او يا حلب وما شاكل ذلك يجب الحد لان هذه العبارات كلها منبئة عن كونها زانية عرفاً **وقيل**
يعزراً ان كان شريعاً كالعلوي والعباسي والفقهاء لان الوحشة تلحقه بذلك وكذا لا يعزراً بقوله يا
ناكس او يا مسخرة او يا ابله اذ لا يراد بهذه الالفاظ الشتم واما العاني فلا يبالى به وهذا التفصيل
احسن ما قيل **ويقدر اكثر** اي ابو يوسف اكثر التعزير **بخمسة وسبعين سوطاً** وهما بتسعة وثلاثين
والاصل فيه قوله عليه السلام من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين معناه من اتى حداً في موضع
لا يجب فيه الحد فهو من المتجاوزين فيعزراً ان بلغ عدد التعزير عدد الحد اتفاقاً لان ابا يوسف اعتبر
حد الاحرار لانهم هم الاصول واقله ثمانون فينقص منه خمسة اسواط لما روي ان علياً رضي الله عنه
فعل كذا و ابو حنيفة ومحمد اعتبرا اقل حد العبيد واقله اربعون فينقص منه سوط **ولا ينقص في**
الاقل اي في اقل عدد التعزير **عن ثلثة** اي ثلث جلدات لان الزجر لا يحصل بما دونها والاولى ان يفوض
الى ابي الامام لان ذلك يختلف باختلاف **وان راى الامام الحبس ايضا** اي كالمضرب **فعل** لما روي ان النبي
عليه السلام حبس رجلاً للتعزير وجازله ان يضم الحبس الى المضرب ان راى انه لا يتجزأ بالمضرب وفي
النهاية تعزير العلماء والعلموية ان يقول له القاضي بلغني انك تفعل كذا بالنظر بوجه عبوس وتعزير

الامر والذهابين الجرا إلى باب القاضي والخصومة في ذلك وفي الاوساط وهم السوقيه الجرحون وغير
الامر الضرب مع ما سبق وعن أبي يوسف ان التعزير يراخذ الاموال جاييز ويثبت التعزير بشهادة رجلين
او رجل وامرأتين لانه من جسر حقوق العباد ولهذا تقبل فيه الشهادة على الشهادة ويصح العفر
كذا في الثيبين **وبقدم التعزير في شدة الضرب** يعني يكون أشد من الاله جري فيه التخفيف من
حيث العدد فلا تخفف من حيث الوصف لئلا يخلو من الرجز **ثم الزنا ثم الشرب** أي يكون حد الزنا
أشد من حد الشرب لان جنايته أعظم ولهذا شرع فيه الرجم ولم يشرع في الشرب **ثم القذف** أي يكون
حد الشرب أشد من حد القذف لان جنايته مقطوع بها ولا كذلك جناية القذف لاحتمال ان يكون
القاذف صادقا فيه **ويجزأى يجوز للزوج تعزير زوجته على ترك الزينة وغسل الجنابة والرجوع**
من المنزل وترك الاجابة الى الفراش لان منفعة الضرب في هذه الاشياء تعود الى نفسه وفي النهاية
ليس له ان يضربها على ترك الصلاة لان المنفعة عائدة اليها اعلم ان من مات في الحد او التعزير فله
هدر لان اقامتها واجبه والضمان لا يجامع الواجب وعن أبي يوسف ان القاضي اذا زاد على مائة بان
يرى ذلك مصلحة فأت به يجب نصف الدية على بيت المال لانه مات بفعل ما ذون وغير ما ذون فيه
فينتصف ولو ماتت من الضرب هذه الاشياء يضمن الزوج لانه مقيد بوصف السلامة وان كان مباحا
فان قلت لم يضمن المباح بوصف السلامة عند أبي حنيفة ومحمد فيما اذا جامع امرأة فماتت من
الجماع او افضاها حيث لم يوجب عليه الضمان فلما لان منافع البضع كانت مضونة بالمهر ابتداء فلو
وجبت الدية بموتها لزم انجاب الضمانين مضمن واحد **فصل في حد السرقة وهو في اللغة اخذ**
الشي من الغير على وجه الخفية وفي الشريعة في حق القطع اخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة
بمحرقة بمكان او حافظ بلا شبهة وفي قيد مضروبة اشارة الى انه اذا سرق قدر عشرة دراهم وفيها
اقل من عشرة مضروبة لا يكون سرقة وانما قيدنا بقولنا في حق القطع لان سرقة ما دون النصاب
سرقة شرعا بعد فيه عيبا حتى يرد العبد به على بيعه اعلم ان الخفية شرط في السرقة ابتداء
وفي النهاية اذا كانت بالنهار لانه وقت يلحقه الغوث فيه او ابتداء لا غير اذا كانت بالليل كما
اذا تقب الجدار سرا واخذ المال من المالك جهرا لانه وقت لا يلحقه الغوث فيه فلو لم يكن
بالخفية فيه لامتنع القاطع عن اكثر الشرايق والشرط ان يكون خفية على زعم السارق حتى لو دخل
دار انسان فسرق وهو يزعم ان المالك لا يعلم قطع ولو علم انه يعلم لا يقطع لانه جهرا ولو دخل
الصد دار انسان ما بين العشاء والناس يذهبون ويحيون فهو بمنزلة النهار كذا في المحيط **اذا سرق**
عاقلا بالغ من حرز اي من مال ممنوع لا يصل اليه يد الغير سوا كان المانع بنا او حافظا نصا
او ما قيمته نصاب لا شبهة له فيها اي السارق في ذلك النصاب والحرز لانه لو كان له شبهة
في المسروق كما اذا سرق من بيت المال وفي الحرز كما اذا سرق من بيت اذن للناس بالدخول فيه
كالحمام والرباط لا يقطع لان الحد يندري بالشبهة وتقدر اي النصاب الذي يقطع اليد فيه
بعشرة دراهم مضروبة او ما هي اي عشرة دراهم قيمته وفيه دلالة على ان الاعتبار في القيمة
بالدراهم وان كان المسروق ذهباً لا ربع دينار اي قال الشافعي هو مقدر بربع دينار لما روي
ان النبي عليه السلام قطع سارقا في ربع دينار ولنا قوله عليه السلام لا قطع الا في دينار او
عشرة دراهم والاخذ بالاكثرا والى احتيا لا لدر الحد والمعتبر في هذه الدراهم ان تكون عشرة

وزن سبعة مثاقيل كما في الركن **وجودتها اي جودة تلك العشرة شرطا** عند أبي حنيفة حتى لو
سرق عشرة دراهم رديه لا يقطع لان نقصان الوصف مؤثر في نقصان المالمية فصار نقصانه كنقصان
القدر فلا يقطع لهذه الشبهة **وبخالفه اي ابو يوسف ابا حنيفة في الزبوف الراكحة** وقال يقطع
في سرقتها لانها لما كانت رابحة صارت كالجيدة **فشهد عليه اي اذا سرق فشهد على اخيه رجلا**
في الحدود فسيلا عن ما هيئتها اي فسالها القاضي عن ماهية السرقة لان السرقة تطلق على تخفيف الصلاة
كما قال عليه السلام سرقة من سرق من صلاته وعلى الاستماع خفيه كما قال تعالى الامر اسرق السمع
وكيفية لان السرقة تختلف باختلاف الاموال حتى لو ادخل يده من الثوب واخذ شيلا يقطع وزانها الاحتمال
ان يكون في زمان لصبا وفي المحيط السؤال عن زمانها فيما اذا ثبت بالبيينة واما اذا ثبت بالاقرار
فلا يحتاج الى السؤال عنه لان التقادم غير مانع عن صحة الاقرار ومكانها لاحتمال ان يكون في دار
الحرب او في بيت اذن في دخوله ولا بد ان يسألها عن المسروق منه ايضا اذا لم يكن حاضرا خاصا لم يجز
ان يكون المسروق منه دار حر محرما **واحد الزوجين او اقررة بسرقة ويعتبر اي ابو يوسف**
مرتين لان الموضع موضع الاحتياط ولها ان السرقة ظهرت بالاقرار مرة فيكتفي به كما في القصاص
والقذف واما تكراره للزنا فعلى خلاف القياس قطعت يمينه اي يمين السارق وهو جوابا لاذ من
الزند وهو متصل طرف الدراع في الكف كذا في الصحاح اما القطع فينبو له تعالى والسارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما واما اليمين فلقرابة ابن مسعود فاقطعوا ايما نها واما كونه من الزند فلانه عليه
السلام امر بقطع السارق منه وخسنت اي يكون قطع دمه ولا يهلك بعد خصومة السرقة منه
قيد به لان سرقة انما تظهر لخصومته وكذا حضور شرط للقطع لاحتمال ان يجهه المسروق فيسقط القطع
وفي الكافي هذا اذا اختار المالك القطع وان قال انما ضمته لم يقطع عندنا وقطعناه بدعوى المودع
والمستعير والمضارب يعني اذا سرق من هؤلاء ادعوا عند الحاكم واشتوا السرقة بالبيينة يقطع مع
عينة المالك عندنا وقال زفر لا يقطع وكذا الخلاف في المرفض والمستبضع والقابض على سوم الشري
لان شبهة التملك من المالك ثابتة فلا يقطع ولنا ان السرقة تثبت بحجة عقيب خصومة معتبرة لان لهما
حق الخصومة لاعادة حقهم في اليد فقطع وما ذكر من الشبهة غير معتبرة لان المؤثر منها ما هو موجود
في الحال لان ما هو موهوم في المال ولهذا يقطع بالاقرار مع نوب رجوعه في الاستيفاء فان شئ اي ان سرق
مرة ثانية قطعت رجله اليسرى من المفصل لانه عليه السلام امر بقطعها حين عاد وانعقد عليه اجماع
الصحابه وحسنت كما مر وان ثلث اي ان سرق مرة ثالثة خلد حبسه حتى يتوب ويظهر عليه سيما
الثانية ولا يقطع يده اليسرى ثم رجله اليمنى في الرابعة يعني قال الشافعي اذا سرق في
المررة الثالثة تقطع يده اليسرى وفي المرة الرابعة تقطع رجله اليمنى وان عاد حبس بعلة ذلك وفي قوله
القديم يقتل من الوسيط لقوله عليه السلام من سرق فاقطعوه فان عاد فاقتلوه ولنا ان عليا رضي
الله عنه قال فيمن سرق ثلث مرات اني لاستحيي من الله ان لا ادع له يدا ياكل بها ويستنجي ورجلا
يمشي عليها وقعت الحاجة بينه وبين الصحابة فانقادوا اليه وانعقد اجماعهم عليه وما رواه
فقطعون عند نقاد الحديث كذا ذكر الطحاوي ولا يقطع يمين السارق اذا كانت يده اليسرى او
رجله اليمنى مثلاً او مقطوعه فمضى فان عنه المشي صار في حكم الهالك واخذ شرع راجعاً لمتلفا
وكذا لا يقطع اذا كانت بهامة من اليد اليسرى والاصبعان منها مثلاً او مقطوعة لان البطش بقوت

في السرقة
انما هو
السرقة

عنه واما اذا كانت شيلا او مقطوعة اصبعها واحدة سوى الاطعام لا يمنع عن قطع **بما** لان ذلك لا يكون
مخلافا للبشر **وقاطع اليسار مأمور باليمين غير ضامن وضمانه في العبد** يعني اذا امر القاضي
الجلاذ بقطع يمين السارق فقطع يساره عمدا لا يضمن عند ابي حنيفة وعندهما يضمن اقول لو قال وقاطع
اليسرى عمدا مأمورا باليمين غير ضامن لكان اخصر ولم يحتاج الى رداف قولهما فيد بالامكان واحد لو
قطعها قبل ان يامر الحاكم يجب القصاص في العمد والدية في الخطا اتفاقا واما كون قاطع اليسار هو
المأمور فليس بقيد لوضع الخلاف لان اجنبيا غير المأمور لو قطع اليسار بغير امر الحاكم بالقطع لا
يضمن عنده في الصحيح كذا ذكره في الاسلام في الجامع الصغير هذا اذا صرح الحاكم بيمين السارق
واما لو قطع يده لا يضمن القاطع اتفاقا لان اليد تطلق عليهما وكذا اذا اخرج السارق يساره فقال
هذا يميني لانه قطعه بامر فلا يضمن وقيد بالعمل لانه لو قطعه خطأ لا يضمن اتفاقا سواء كان خطأ
في الاجتهاد في اية السرقة لكون اليد مذكورة فيها مطلقا او في معرفة اليمين واليسار وقال زفر
يضمن في الخطا ايضا في حق العبد غير معفو قلنا خطأ المجنهد معفو اجماعا واما خطاؤه في معرفة
قطع اليمين واليسار فلا يجعل عفوا وقيل يجعل حتى اذا قال اخرج يمينك فاخرج يساره وقال
هذا يميني فقطعه لا يضمن اجماعا لهما انه خالف امر الحاكم فقطع يده معصومة عمدا فكان ينبغي ان
يجب القصاص لكنه سقط للشبهة فيغرم ارشاه وله ان يمين السارق كانت مستحقة للانداء فقطع
اليسرى فسلت له اليمين لان مقطوع اليد لا يقطع فصار كانه حصل له ما هو خير منها فلم يكن متلفا معني
من شهد على غيره ببيع ماله بمثل قيمته ثم رجع اعلم ان هذا الخلاف في ضمان الارش واما في ضمان
المسروق فواجب عليه اتفاقا لان الضمان كما سقط عنه اذا وقع القطع حدا وهناك يقع **والشهادة**
بسرقة بقرعة مع الاختلاف في لو انها مقبولة عند ابي حنيفة وقال لا تقبل لانعدام اتفاق الشاهدين
كما لو اختلفا في الذكورة والانوثة كما في لون المخصوب وله ان السرقة تقع في الليل غالبا واللو في
بشبهه فيعفى التفاوت في شهادة لون المسروق لاحتمال ان يكون كل من الشاهدين احسن منها لونا
بخلاف الذكورة والانوثة لانها لا تحسبان من بعيد بخلاف الغصب لانه يقع في النهار غالبا فيتمكن
الشاهد من الاحتياط في تحمل الشهادة **ولو اقر عبد بحرق سرقة نصاب معين من فلان قلنا**
مولاه وقال بل ذلك النصاب مالى **فالواجب** عند ابي حنيفة **القطع والرد** اى رد النصاب الى المسروق منه
لا اقراره على نفسه في حق القطع صحيح فيصير في حق المالك ضمنا **ويقلعه** اى يامر ابو يوسف بقطع يده **ويجعل**
المال للمولى ولا يرده الى فلان لان اقراره في حق القطع اقرار على نفسه وهو غير منهم فيه فيصير وفي حق المالك
اقرار على مولاه فلا يصح فبواخذه بعد العتق **ووافق في الثاني** اى قال محمد يكون للمولى وفي تقييده
بالثاني دلالة على انه خالف ابو يوسف في الاولى اى في القطع والموافقة والمخالفة راجعان الى ابي يوسف
لانه اقرب المذكورين لان المال اصل والقطع تابع ولهذا لا تنسخ الخصومة في القطع وحده وتسمع
في المال فاذا بطل اقراره في الاصل بطل اقراره في التابع فيد بالمحرم لانه لو كان ماذونا يقطع اتفاقا
لان اقراره بما في يده صحيح فيصير في حق القطع تبعا وقيد معين لانه لو اقر بمال مستهلك يقطع اتفاقا
وقيد بتكذيب المولى اذ لو صدقه يقطع ويرد المال على المالك اتفاقا من الخفاف **واذا قطع السارق**
والعين قائمة اى حال كون المسروق موجودا **ردت** الى مالكها لقيام ملكه فيها **او استهلك** اى اذا كان
السارق واستهلكها **لم يضمن** لقوله عليه السلام لا غرم على السارق بعدما قطعت يمينه **والضمان**

قال

لان اخطاء

٥٧

رواية عن ابي حنيفة انه يضمن اذا استهلكها ولا يضمن اذا اهلك **ولم يجمعوا بينهما** اى بين الضمان والقطع
لساره وقت القطع وقال مالك اذا كان السارق من حين السرقة الى وقت القطع يضمن والا فلا نظر للجائز
ولنا ان السبيل وجد فالاعتبار لا يمنع لانه في التاخير لا في المنع وان لم يوجه لا يضمن اصلا **فمنعه مطلقا**
اى قال الشافعي يضمن السارق سواء اهلك المسروق او اسهلته لان محل القطع اليد ومستحقه هو الله تعالى
وسببه الجناية على حق الله تعالى وهو ترك الامتناع عما نفى عنه ومحل الضمان الدمه ومستحقه المسروق منه
وسببه اخذ مال الغير بغير اذنه فلما اختلف الحقان محلا ومستحقا وسببا فوجب احدهما لا يمنع وجوب
الاخر كما يجب بالقيمة مع الحد في شرب خمر الدننى ولنا ان القطع اذا وجد كان عصمة المال منقلبة الى الله تعالى
قبيل السرقة متصلا بها فلم يبق للعبد حق فيه فصار حراما كالحرق والزنا فلا يكون القطع خالصا لغير الله تعالى
فلا يجب ضمانه لو وقع الجناية على حق الشرع فان قلت اذا لم يبق للمالك حق فيه فلم اشترط خصومته
قلنا لان السرقة لا تظهر يدونها ولهذا لو وجدت الخصومة من غير المالك كالمودع والوصى والمكاتب الكفية
وانما قلنا انتقلت عصمته الى الله تعالى بنا على استيفاء القطع لانه لو بقي للعبد في المسروق حق لكان مباحا
لذاته وحراما لاجله فلزم منه وقوع الحد وهو القطع مع وجود الشبهة الدارئة له ووجه الرواية
الاخرى عن ابي حنيفة لان الاستهلاك فعل اخر غير السرقة فلم تكن الضرورة داعية الى انتقال العصمة
الى الله في حق فيضمن فيه **ولو حضر احد جماعة فقطع له** يعنى لو سرق رجل سرقا من جماعة
فحضر احدى قطع بخصومته اتفاقا **فهو غير ضامن** يعنى السارق المذكور لا يضمن عند ابي حنيفة
مطلقا اى للحاضر منهم ولغيره **واوجبا في غير التي قطع لها** يعنى قالا يضمن لغير السرقة التي قطع
لها اى لغير الحاضر منهم فيد بالقطع له لانهم لو حضروا وقطع بخصومتهم لا يضمن اتفاقا ولو لم يقطع يضمن
اتفاقا لهما ان سقط الضمان هو القطع وهو حصل بخصومته الحاضر فقطع له خاصة وان لم يكن هو نائبا عنهم
فبقيت اموالهم معصومة على حالها فيضمنها لهم وله ان يبنى الحد ود على التداخل بشرط ظهور السرقة
وهو الخصومة وجد عند القاضي وموجبها وهو القطع واحد فاذا استوفى كان واقعا على الكل لعود منفعة
اليهم فان رفع الضمان كما لو ماتوا جميعا وعلى هذا الخلاف اذا سرق من واحد نصبا مرارا فخاصمه في بعضها
فقطع لنصاب واحد **ولو اشترك جماعة في سرقة فحصل لكل نصاب** اى لكل واحد نصاب سرقة فقطعوا
اتفاقا لكمال السرقة في كل واحد منهم **اولكهم نصاب** اى اذا اشتركوا في سرقة نصاب واحد **لم**
يقطعوا اى علما وان لم يأمروا بقطعهم وقال مالك لو من يقطعهم لا يضمن صارا وسارقين ولنا ان كل
واحد منهم لم يصر سارقا لعدم كمال النصاب في حقه **ولو حكم به اى بالقطع فمالك السارق**
المشروف بالهبة او غيرها قبل القطع **او قطع** اى السارق في سرقة عين وهي قائمة فردت
الى مالكها **فطار فسرقها وهي** اى والحال ان العين لم تكن متغيرة **لم تقطع** وقال الشافعي
في المسئلتين بقطع فيد في المسئلة الاولى الحكم لانه لو ملكه قبل القطع لا يقطع اتفاقا وفيد في
المسئلة الثانية بقوله وهي لان العين المسروقة لو كانت غنلا فتسببه المالك بعد الرد اليه
فسرقه لا يقطع اتفاقا له في المسئلة الاولى ان السرقة السابقة والحكم بموجبها لا يبطل بالملك الحادث
بعده ولنا ان الامضا في باب الحد ود من القضا فاذا ملكه بعد القضا قبل الامضا سقط القطع كما
لو ملكه قبل القضا وله في المسئلة الثانية انه سرق نصبا محرزا فيقطع به كما لو سرق غيره ولنا
ان عصمة هذا المال سقطت في حقه بالقطع فيه فلا يقطع بسرقة ثانيا بعد العود الى مالكه لان

حضر واحد

نقطع

الملك والمحل واحد بخلاف ما اذا سرقه غيره لان عصمة المال قائمة في حقه **ولو ادعى ملكها** اي اذا ادعى السارق ان العين المسروقة ملكه **ليقطع** لان دعواه محتملة المصدق فتكون شبهة دائمة للحاكم **ولو صبغه** اي السارق المسروق **احمر ثم قطع يده لم يوجبه** اي التوبة من السارق **ولم يضمنه** **وافتي بلخه مع ضمان الزيادة** اقول لو قال ولو صبغة احمر افتي ياخذ مع ضمان الزيادة لكان اخصر ولم يحتج الى بيان قولها لانه في طرف التقي من قوله يفتي ياخذ التوب ويضمن قيمة ما زاد الصبغ فيه لان التوب قابله انصلبه مال غيره فياخذه لكونه اصلا فيضمن قيمة الصبغ لانه تابع كما في الغصب ولها ان التوب حق المالك والصبغ حق السارق فلما تعارضت حاجتا بانب الصبغ لانه قابله صورة ومعنى والتوب صورة لا معنى لانه غير مضمون على السارق اذ اهلك بخلاف الغصب لان التوب فيه مضمون على الغاصب اذ اهلك وصار قابلا بمعنى فلما استويا من هذا الوجه رجع جانب المالك لصلاته **او اسود** يعني لو صبغه السارق اسود ثم قطع يده **فلما لا يخذل** **مجانا** عندنا اي حقيقته لان السواد نقصان عنده كما في الغصب **ومنع** اي ابو يوسف المالك من الاخذ لان السواد زيادة عنده فيخرج جانب السارق لما ذكرنا في الحق **وجعله** اي محمد الاسود **كالاحمر** فياخذه ويضمن الزيادة لما مر **فصل فيما يقطع في سرقته وفيما لا يقطع وفي الحرز ولا يقطع في الناحية الاصل** اذا سرقها كالحطب والسمك والطير والزرنيخ ونحوها **والمتعرضة للفساد** اي لا يقطع فيما اذا سرق ما يتسارع اليه الفساد كاللحم واللبن ونحوها **وقال** الشافعي يقطع لانه سرق مالا محرزا وفساده في تاتي الحال لا يمنع كما مالته حال السرقة ولكن ان شركة العامة في مباح الاصل قبل الاحراز يورث الشبهة ما دامت باقية على تلك الصفة ويكون الاحراز فيه ناقصا ولهذا يفتي بعضهم في الابواب وفي الطرف وقد قالت عائشة رضي الله عنها كانت لا يدرك يقطع في الشيء النافه اي الحيز وان المالية فيما يتسارع اليه الفساد قاصرة لان الرغبة انما تتم فيما يصلح للدخار ولو لم تكن الحاجة وقد روي انه عليه السلام قال لا قطع في الثمار الا فيما اواه الجزع وهو بالمر المهرلة بعد الجيم الموضع الذي يجتمع فيه الثمار اذا صرمت وانما يجتمع فيه عادة ما ييسر من الثمار وفي الحل والحسل يقطع اتفاقا لان الفساد لا يتسارع اليهما فالواحد اذا سرق في يوم الحصب واما في ايام الفخار فلا يقطع في سرقة طعام مطلقا لان الضرورة تنبذ التناول **ولا قطع فيما يتناول فيه الانكار** كالانكسار من الدف وغيره والاشربة المطربة والنزد والصلب من الذهب لا احتمال ان يقول السارق سرقتهما للكسر والاراقة واما الدراهم التي عليها التماثيل فيقطع فيها لانها معدة للتمول لا للعبادة فتأويل الكسر لا يثبت فيها واما اذا سرق طيل الغزاة فيقل يقطع لانه ضربه للغز وما دون ومختار الصدر الشهيد انه لا يقطع لانه كما يصلح للغز يصلح للهو فتمكن الشبهة **ولا في دار غير المساب** لانه يتناول به القراءة واما في دار الحساب فيقطع لانه لا ينفج لغير صاحبه فيكون المقصود فيه الكاغد **وباب فيه** اي ابو يوسف يقطع في صبي عليه حلي ومصحف عليه حلية تنبذ نصابا وقال لا يقطع اعلم ان الخلاف في الصبي الغير المميز لانه لو كان مميزا لا يقطع اتفاقا لانه يدا على نفسه وعلى ما في يده فيكون خذاعا لا سرقة كذا في التبيين له في المسكتين ان الحلية لو سرق وحدها يقطع لها فكذا اذا سرق مع غيرها ولما انه اجتمع فيه دليل القطع وهو سرقة الحلية ودليل عدمه وهو سرقة

الصبي والمصحف فاورد ذلك شبهة دائمة للحاكم **ونهي عنه** اي ابو يوسف عن القطع في صبي اي في سرقته لان كونه مالا يقتضي القطع وكونه ادبيا لا يقتضيه والحد اذا دار بين الوجوب وعدمه لا يجب هذا في صبي لا يتكلم وان كان ينطق ويعبر عن نفسه لا يقطع اتفاقا وضع في العبد لانه في الحر الصغير لا يقطع اتفاقا من الحقايق **حكيم** اي كما لا يقطع في الكبير لان له يد اعلى نفسه واخذه اما بواسطة الخداع او بالعصب فلا يكون سرقة **ويقطع في السج** وهو شجر لا يثبت الا ببلاد الهند ويجب منها كل ساحة منخوته الجوانب الاربع **والابنوس** وهو شجر معروف **والقنا** بالقصر جمع قناة وهي شجرة يتخذ منها الدرع **والصندل** وهو شجر طيب المرائحة **والعود والياقوت والنمور** والمسك والادهان والورس والزعفران واللؤلؤ ونحوها وانما قطع في هذه الاشياء لانها عن بنة محرقة لا توجد بصورتها مباحة في ديار الاسلام فصارت كالفضة واما الزجاج المصنوع فقبل لا يقطع فيه لان الفساد يتسارع اليه وقبل يقطع لانه مال نفيس وانما الفساد من التقصير في الاحتراز عنه **وما اتخذ من الخشب من الابواب** والاواني قطع في سرقته لان المصنعة فيها غلبت على الاصل والتحقت الصنعة بالاموال النفيسة وخرجت من ان تكون نافعة بخلاف المتخذ من الخشب والقصب لان الصنعة لم تغلب فيه ولم تنضاعف قيمته حتى لو غلبت فيه الصنعة كالحصير البغدادي والجرجاني يقطع فيها واما في الابواب فانما يقطع اذا كانت محرقة في الحرز وكانت خفيفة لا تثقل فصارت كسرقة الحمار وكذا لو كانت ثقيلة لانه لا يرغب في سرقته كذا في التبيين **لا في كلب** اي لا يقطع في سرقة كلب **وفقد** لان جنبها مباح الاصل غير مرغوب فيه ولو كان على الكلب طوق ذهب فعلى الخلاف كالصبي الذي عليه حلي **وانتهاب** اي لا يقطع في انتهاب وهو الاخذ على وجه العلانية فقهر من ظاهره بانه او قهره **واختلاس** وهو ان ياخذ من اليد بسرعة جهرا **وخبائه** وهو ان يخون المودع مما في يده لقوله عليه السلام لا قطع على خاين ولا منتهب ولا مختلس **ومن يدك المال والغنم** لان ذلك المال للعاقة وهو منهم **والشركة** اي ومن المشتري بين السارق والمسرقة منه لثبوت الشبهة باعتبار انه اخذ ماله من وجه **واصوله وفي روجه** اي اذا سرق من بيت اصوله او فروعه من النسب مال غيرهم او سرق ماله من بيت غيرهم لا يقطع لجهان الانبساط منهم بالانتفاع في المال والدخول في الحرز ولو سرق من اصوله من الرضاع او فروعه قطع لانعدام هذا المعنى فيهم عادة **ونظره في ذي الرحم المحرم** اي اذا سرق من بيت ذي رحم محرم منه سواء كان المسروق ماله او مال غيره لا يقطع عندنا وقال الشافعي يقطع وانما قيدنا ببيت ذي رحم لانه لو سرق مال ذي رحم محرم من بيت غيره يقطع اتفاقا لانه ان القرابة هي البعضية وقرابة غير الولاد غير محبوبة عنده كما بين في فصل النفقة فصار كالصديق يسرق من صديقه ولنا انه ما دون شرع في دخول حرز من غير استئذان وجرت العادة بالانبساط فيه **واخذ احد الزوجين من الاخر** اي اذا سرق احدهما من بيت الاخر او من ماله لا يقطع عندنا لوجود الانبساط بينهما في الحرز والمال وكذا لو سرق من معدته المستوتة او سرق من معدته كان الخلطة بينهما قائمة وقال الشافعي يقطع اعلم ان المفهوم من بيت المنظومة في مقالة الشافعي وهو ويقطع السارق من نسوانه في منزل لم يكن من مكانه ان خلافة فيما اذا لم يسكنها فيه لانه تاويله بالدخول اذ لو كان ساكنا معها فيه لا يقطع اتفاقا لانه تاويله فيه وانه فيما اذا

سرق الزوج من مال زوجته لا ينفق عليه اتفاقا كذا في شرحه المستفي بالكتاب
وانت ترى ان المصنف أطلقه **ولو كان محرزا عنه** لوجهه للوصل الى وان كان مال احد هما محرزا
وممنوعا من الآخر وهذا اخراج لمذهب مالك لانه قال ان كان مال احدهما ممنوعا عن الآخر فسرقة
توجب القطع اذا لم يبق له تاويل والا فلا ولنا ما بينا من ثبوت البسوط بينهما ولو سرق من حنيفة
ثم تزوجها قبل القطع لا يقطع لوجود الشبهة قبل الامضاء **والسارق من بيت حنيفة** وهو زوج
كل ذي رحم محرر منه **او صهر** وهو كل ذي رحم محرر من امراته **لا يقطع** عند ابي حنيفة وقال
يقطع لانعدام الشبهة في المال والحرز وله ان الرجل يدخل دور حنيفة وصهره بلا اذن عادة
فيثبت فيه شبهة الاذن بالدخول وحقيقته **والموحر من البيت المستاجر يقطع** اي اذا سرق الموحر
من بيته الذي في يد المستاجر يقطع عند ابي حنيفة وقال لا يقطع قيد بالموحر لانه لو سرق المستاجر
من بيت اخر يقطع اتفاقا **لها ان** الموحر يدخل البيت الذي اجرة للمرة فيثبت له الاذن كما لو سرق
من داره التي اعارها وله انه ممنوع عن الدخول بغير اذن المستاجر كما لم يملك في حق المنفعة ولما
الدخول للمرة فباح باذن المستاجر لا بغير اذنه **ولا قطع على السارق من غنمه مثل حقه**
اي من جنس الحق الذي له عليه لانه مستوجب من حقه قيد به لانه لو سرق من خلاف جنسه كما اذا
كان حقه دراهم فسرق عروضا غنمه يقطع لانه ليس له ولاية لاستيفائها الا ببيعها برضا مالكيها
واما لو سرق دنائير فقبل يقطع لانه خلاف جنس الدرام وقيل لا يقطع لان جنس النقود مثلهما **مطلقا**
اي سواء كان ذلك الحق حالا او موجلا لان الحق ثابت على كل تقدير سواء كان مثل قدر حقه واكثر منه
لانه كان شريكا بقدر حقه فيما سرق ولا قطع في سرقة المال المشترك وسواء كان مثل حقه في الجودة
او اوجود منه لا اتحاد الجنس **ولا من سبده** اي لا قطع على العبد السارق وامرأه سبده **او زوج سبده**
لانه ما دون له في الدخول عادة فتمكنت الشبهة في الحرز **ولا من مكانه** اي لا قطع اذا سرق المولى من
مكانه لان له حقا في كسابه وكذا لو سرق المكاتب من مولاه لتزله منزلة العبد **ومضيفه** اي لا قطع
اذا سرق المضيف من بيت مناضاه لانه ما دون له في دخول بيته فكان فعله خيانة لا سرقة **وبيت** اي
لا يقطع اذا سرق من بيت **اذن في دخوله** كالحانات وحواليت التجار **وحمام** هذا تخصيص
بعلم التحميم لان البيت المادون في دخوله يتناول **نهارا** قيد به لانه لو سرق من الامكنة المادونة
ليلا قطع لان الاذن مختص بالنهار وفي التبيين هذا اذا كانت مفتوحة الباب وان كانت مغلقة
يقطع وان كان نهارا في الاصح وما جرت العادة بدخوله في بعض الليل ملحق بالنهار واما المسجد
فمستثنى من الحكم لانه لو سرق منه ليلا لا يقطع **ويقطع فيما احرز بالحفاظ** كمن حبس في الضل
او المسجد او الطريق عنده ساعة وهو محرز به **محرر اخذه** لان يد الحافظ يزول فتم السرقة **ولو من**
مسجد مستيقظا كان الحافظ **او نائما** وقبل لا يكون محرز في حال نومه الا ان يكون متاعه تحت جنبه
او تحت راسه والصحيح هو الاول لان الناس يعدون للنائم عند متاعه حافظا وعلى هذا اذا حفظ
المودع او المستعير المتاع بمثل هذا الحفظ لا يضمن **وفي الحرز بالمكان باخراجه** لان السرقة لا
تتم قبل الاخراج لقيام اليد عليه اعلم ان هذا الحرز اقوى من الحرز بالحفاظ لانها يشتركان في المنع
عن وصول اليد الى المال لكن الحرز بالمكان يزبد عليه من حيث ان المال مخفي فيه عن الاعين فلا
يعتبر الحرز بالحفاظ مع وجوده حتى لو كان المال محرزا بالمكان واذن بالدخول فيه فسرق منه

في الموضع
لا بد من بيت

وصاحبه عنده لا يقطع لان الحرز بالحفاظ لم يكن معتبرا مع الحرز بالمكان وقد سقط الاذن
والحفظ في الحمام معتبر يعني روى عن ابي حنيفة ان من سرق من الحمام نهارا عند صاحبه يقطع
كما لو سرق من المسجد وصاحبه عنده **وظاهر المذهب ههنا** لان الحمام بني لحرار الامتعة
فكان احراز امكانيا فلم يعتبر فيه الحافظ بخلاف المسجد لانه ليس بحرز وما بني للاحرار اصلا فاعتبر
فيه الحافظ كما في الطريق **كما افتى به** اي محمد بن طاهر المذهب **ويقتى ابو يوسف بقطع الناس** وهو
من يبيت قبرا واخرج الكفن منه سواء كان القبر في بيت مقفول وفي الصمد او هو الصحيح وقال لا يقطع
لانه قوله عليه السلام من يبيت قبرا يقطع عنه ولما قوله عليه السلام لا قطع على المختفي وهو الناس
بلغت اهل المدينة وما رواه غير مرفوع بل من كلام زياد لانه ذكر في اخر من قتل عبد قتلناه ولين
ثبت فهو محمول على السياسة ولا ان الكفن ليس بحرز بالميت ولا بالقبر لانه ليس بحرز ولهذا لو دفن فيه مال
اخر غير الكفن لا يقطع سارقه مع ان الكفن ليس بمال لان الطبايع السليمة لا تميل اليه ولو سرق من البيت
الذي فيه القبر مال اخر غير الكفن لا يقطع ايضا لانه يتناول به بالدخول فيه لزيارة القبر **ولو نقب**
السارق بيتا ودخل ونال المال اي اعطاه باخراج يده من البيت **خارجا** اي من كان خارج البيت
لم يقطع لان القطع يجب بفتحك الحرز والاخراج ولم يوجد ذلك من كل منهما لان الخارج لم يوجد
منه الهتك والداخل وان وجد منه الاخراج باخراج يده لكنه بطل باعتراض يد الاخر عليه فلم تتم
السرقة **فان دخل الخارج بده فتناول منه** اي اخذ من الداخل **يا ممر** اي ابو يوسف **بقطعها**
اما الداخل لان الهتك تم منه فصار المال محرزا بمعاونة واما الخارج فلانه اخراج المال من الحرز
ويقطع اي يا ممر ابو يوسف بقطعه **لو انفرق فنقب وادخل بده** واخذ المتاع منه وقال لا
يقطع له انه اخذ من الحرز فيقطع فيه **كما لو اخذ من الكرم او الصندوق** نصا بقطع اتفاقا
ولها الفرق بين المقيس والمقيس عليه بان الدخول في الكرم والصندوق غير ممكن فخرقه يفتك
على الكمال بادخال اليد فيه واما البيت فالدخول فيه ممكن وكما هتك حرزه بالدخول فيه فاذا لم
يدخل كان الهتك ناقضا **ولو القاه** اي اذا نقب اللص بيتا ودخل واخذ المتاع والقاه خارج الدار
ثم خرج فاخذه قطعناه وقال لا يقطع لان نفسه لا تقا لا يوجب القطع وكذا الاخذ من الخارج
ولنا ان يده تثبت عليه بالاخذ وبالرعي لم تزل يده عنه حكما الا يدرى ان من سقط منه مال فاخذه
غيره ليرده على صاحبه ثم رده الى موضعه لم يضمن لان ذلك الموضع في يد صاحبه حكما فاذا بقي
يده حكما وتأكد ذلك بالاخذ ثانيا يقطع **ولو حمله** اي السارق والمتاع من الدار **على اية فساقفا**
حتى خرجت قطع لان سيرها يضاف اليه ولهذا يضمن السارق ما اتلفه الدابة فيند بالسوق لانه لو
لم يسفها فخرجت بنفسها لا يقطع ولو القاه في نهر في الدار واخرجه الما بقوة جنبه لم يقطع وقيل
ينقطع وهو الاصح كذا في النهاية **وقطعنا جماعة نولي بعضهم الاخذ** يعني اذا دخل جماعة الحرز
واخذ بعضهم المال واخرجه قطع الجميع عندنا **لا هذا وحده** اي قال لا يقطع الحامل وحده اتفاقا
له ان غير الحامل لم ياخذوا ولا يقطعون ولنا انهم اشتركوا في هتك الحرز والاخراج وان وجد من
الحامل صورة لكنه وجد من الجميع **معنى** لعونهم على ذلك **ولو شق الثوب الذي سرقه في الحرز ثم اخرج**
لم يقطع ابو يوسف وقال لا يقطع اعلم ان الخلاف فيما اذا كان الشق فاحشا واختار المال ان ياخذ
الثوب ويضمنه النقصان واما اذا اختار ان يتركه على السارق ويضمنه قيمة الثوب صحح لا يقطع اتفاقا

في الموضع
لا بد من بيت
في الموضع
لا بد من بيت

لا نعدم سبب الملك وان كان الشق يسير يقطع اتفاقا ويضمن السارق قيمة النقصان هذا كله
 اذا بلغ قيمته بعد الشق عشرة دراهم وان لم تبلغ لا يقطع اتفاقا كذا في المصنف له ان الشق سبب
 الضمان والقطع معه لا يجتمعان ولهما ان القطع بالسرقة وضمان النقصان بالشق وهو ليس
 بسرقة فلا يودي الى الجمع بينهما في جناية واحدة **فصل في قطاع الطريق** ويسمى قطع الطريق
 ان اخذ فيه المال السرقة الكبرى اما كونه سرقة فلا ان القطاع يأخذ المال خفية ممن التزم حفظ الطريق
 وهو السلطان واما كونه كبرى فلا ضررها عام ولهذا غلظ الحد في حقهم وشرط فيها ما شرط في السرقة
 الصغرى من النصاب وكون السارق من الاجانب وشرط فيها ايضا ان لا يكون للقطاع شركة وان يكون
 بعيدا من العمر ان مسيرة سفر وان يكون في دار الاسلام وان يظفر بهم الامام قبل التوبة ورد الاموال الي
 اربابها **واذا خرج جماعة** اطلاق اسم الجماعة بيننا والمسلم والكافر والحر والعبد **ممنعون** اي
 قادرين على ان يمنعوهم عن انفسهم تعرض الخبر **او واحد ممنوع** اي قادر على المنع قوة وشجاعة **لقطع**
الطريق فاخذوا اي اخذهم غيرهم قبل ان ياخذوا واما لا يقتلوا انفسا **خبسوا** وهو جوار اذا اي
 حبسهم الامام **ليتوبوا** وكذا ان يعرضهم مع الحبس لانهم ارتكبوا المنكر وهو الاخافة **فاخذوا**
مال مسلم او ذي فيدونه لانهم لو اخذوا مال المستنم من لا يجب القطع **ونصيب كل نصاب** اي اذا
 قسم المال واصاب كل واحد منهم نصاب سرقة وهو عشرة دراهم **قطعنا ايديهم** اي ايمانهم **وارجلهم**
من خلاف وردوا المال القايير وسقط عنهم ضمان الهالك ولو جرحوهم مع اخذ المال يكتفى بالقطع
 وتبطل الجراحات لان حكم ما دون النفس حكم الاموال فسقط الضمان هذا اذا اخذوا قبل التوبة ولو تابوا
 قبل ان يؤخذوا ثم اخذوا المجدد او يؤخذ منهم المال القايير ويضمن الهالك **وان قتلوا** بعض المارين
ولم ياخذوا مالا قتلوا اي قتلهم الامام **حدا** اي من جهة كونه حق الله **ولا يلتفت الى عفو الاوليا**
 لان العفو انما يتقيد فيما هو حق الكافي وهذا حق الشرع لان المسافر في حق الله والمفاد من متكون على امان الله
 وحفظه والتعرض لهم يكون جناية على حق الله وتكون الجراح **وان جرحوا** اي قتلوا واخذوا المال
 من المارين **فالامام** بالخيار عند اي حقيقته **ان شامع بين القطع والقتل والصلب** يعني ان شامع
 قطع ايديهم وارجلهم من خلاف لاخذهم المال ثم قتلهم او صلبهم للقتل **وان شامع اكتفى بالقتل او الصلب**
 اي لا يقطعهم **كما قال** لان الحد والخالصة تتداخل فيدخل حد ما دون النفس في حد النفس كما لو زنى محض
 وسرق في جرح بدخل حد السرقة في الرجم وله ان هذه الجناية وان كانت فتحة بمعنى من جهة انها قطع
 الطريق لكنها متعددة صورة وهو اخذ المال وقتل النفس بغير حق ولكل واحد منهما موجب عند الانفراد لقوله
 تعالى انما جزا الذين يحادون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم
 وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض فانه تعالى ذكر في هذه الآية اربعة اجزئية توريج على الجنايات
 الاربعة من غير تعيين ان تقابل الجناية الغليظة بالجرا الغليظة والخفيفة بالخفيف في مقتضى الحكمة الالهية
 فيكون النفي المذكور في الآية جزا الجناية خروجهم من غير اخذ المال والمراد من النفي هنا الحبس على ما
 فسر المفسرون لان المحبوس كالمنفى عن جميع الارض والقطع جزا جناية اخذهم المال فقط والقتل
 جزا جناية قتلهم من غير اخذ المال والقطع والقتل كلاهما جزا جناية قتلهم واخذهم المال فالامام يكون
 مخيرا ان شامع الى جهة الاتحاد فيكتفى بالقتل وان شامع الى جهة التعدد فيجمع بين القطع والقتل
 والجواب عما قال ان المداخل انما يكون في الحدود والقطع والقتل هاهنا حد واحد يغلظ لغلظ سببها

حكم

اي

ويأمر بالصلب اي قال ابو يوسف لا يترك الصلب **مطلقا** اي سوا قتل واخذ المال وقتل فقط في رواية
 لانه ادعى للشهرة والاعتبار **ويصلب حيا ويبيع** اي يشق **بطنه برمح الى ان يموت** لان الصلب
 على هذا الوجه يبلغ في الردع **ولا يترك اكثر من ثلاثة ايام** لان في تركه ايد الناس من نقتله **ويقتلون**
بمباشرة احدى اي اذا باشر القتل واحد منهم اجري القتل على جماعة لان ذلك الواحد تقوى بهم
 فيكون القتل واقعا منهم معنى **وان كان فيهم من** اي في القطاع **صغير او مجنون او ذورحم محرر**
من المقتوع عليه واخذ بعد التوبة وقد قتل عمدا صار القتل الى الاوليا ان شامع استوفوا
 وان شامع عفو عنه هذا اذا كان القافلة مشتركين في المال لان الاخذ من الاجنبي ليس اخذا من القريب
 اذا لم يشتركوا في الماخوذ والاصح ان الحكم عام لان مال جميع القافلة كشي واحد فاذا تمكن
 الشبهة في اخذه بسبب خي رحم محرر تمكن في الباقيين كذا في الايضاح قيد بقوله بعد التوبة لانهم
 لو اخذوا قبلها وقد قتلوا ليس لولي المقتيل العفو بل قتلهم الامام حدا لما مر وانما سقط الحد عنهم لان
 القافلة بمنزلة بيت واحد فلو سرق من حرز فيه ذورحم محرر واجنبي لم يقطع لتمكن الشبهة في الحد
 فكذا هذا واما اذا كان فيهم مستامن فلو اخذ ماله لا يقطع ولو اخذ مال غيره يقطع لان الشبهة تمكنت
 في الماخوذ منه لا في الحرز واما سقوطه اذا اخذ بعد التوبة فلان التائب مستثنى من هذا الحكم في آخر
 الآية اعلم ان هذا فيما اذا اخذ بعد التوبة ورد المال اما اذا تاب ولم يرد المال فليسقط كما لا يسقط
 سائر الحد وذلك في المحيط وكذا يسقط الحد عنهم اذا اخذوا قبل التوبة وقد قتلوا واخذوا من المال ما
 اذا قسم لا يصيب كل واحد منهم نصاب والامر في القصاص الى الاوليا وفي الفوائد الظهيرة هذه مسئلة
 عجيبه من حيث انهم اذا صدر منهم القتل فقط لم يلتفت الى عفو الاوليا بل يقتلهم الامام حدا واذا وجد
 معه اخذ المال القليل اعتبر فيه عفو الولي لعل الوجه فيه انهم اذا اخذوا المال عرف ان مقصودهم
 اخذ المال وان قدامهم على القتل كان للتمكن من اخذه فلما كان مقصودهم المال ولم يصيب لكل
 منهم نصاب سقط الحد وصار للولي واذا قتلوا فقط عرف ان مقصودهم القتل فيقتلهم الامام حدا
ولو قطع الطريق بقرب العمران بمنعة او اخذ في المضرة ما لا مغالبة لا نجلة قاطعا
بل تحبس ويؤذب ويسترد ما اخذ ويختار ولا يقتل ان شامع اقتصر وان شامع وقال الشافعي
 يكون قاطعا وهو اقل من قيد بقوله بمنعة لانه لو لم يكن له منعة ففي قرب العمران لا يكون قاطعا
 اتفاقا لوجود الغوث اليه يهربه الى العامر واما اذا كان له منعة او شوكه كان قرب العامر كالبعد عنه
 في عدم الغوث فيكون قاطعا وان قطع الطريق حقيقة هو قطع المارين عنه وذلك لا يتحقق بقرب القرى
 لان اهليها يدفعون ذلك بالحاق الغوث قال بعضهم هذا الحكم مبني على عادتهم لا نعم كانوا يحملون السلاح
 مع انفسهم في الامصار فيقتدرون على الدفع واما في زماننا فهذه العادة منوكة فتحقق قطع الطريق
كتاب الصيد والذب **الصيد** مصدر صاد يصيد ويطلق على
 المصطاد والمراد هنا الاصطياد **وبجوز صيد الحيوان الممنوع مطلقا** سوا كان يوكل لحمه او لا قيد
 بالممنوع لان رمي غيره لا يكون صيدا فالبعير الممنوع يكون صيدا والظبي المربوط لا يكون صيدا **بالسهام**
المحذرة لانها الات جارحه **والجوارح** جمع جارحه وهي الكاسية كالكلب والفهد وسائر السباع **المعلة**
 لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح **كالباري يهودا اذ ادعى** يعني البارى المعلم هو الذي يعود اذا
 دعاه صاحبه بعد الارسال **والكلب يترك الاكل** يعني الكلب المعلم الذي لا ياكل ما اخذه بعد الارسال

من قطع الطريق
 ويقتل المار
 في الطريق
 او يقطع الطريق
 او يقطع الطريق
 او يقطع الطريق

ولما

مئة لان تبدل طبيعته الغريزية وهي الاكل عند النظم بالماكول يدل على علمه **وتقدير المدة الى المعلم**
عند اى حبيفة لان المقادير لا تعرف الا بالاجتهاد ولا نضر فيه فيفوض الى من يجعله لانه اعرفه من غيره
وقال ثلث مرات يعني اذا ترك الاكل ثلث مرات يكون معلما عندها فيحلبها اخذ في المرة الرابعة
وروى عنهما ايضا انه يحل الثالث من المحيط **وهو رواية** عن ابي حنيفة لان التجربة تحصل بالاشرة
والثلاث كثير كثرته الخضر موسى عليه السلام **واذا ارسل المسلم او الذي الجرح المعلم اورى**
الصيد بالسهم **مسميا** حال قيدها فتران التسمية بالارسال والرمى لانهما بمنزلة امرار الشفرة في الذبح فيشترط
التسمية عند كفا في الذبح **فجرح فاق حل** قيد بالمرسل بان يكون مسلما او ذميا لان الصيد ذبح اضطرارى
فاحداهما كان مشروطا في الاختيارى فكذا في الاضطرارى وقيد بالجرح لان الذكاة الاختيارية انما تحصل
به **وان خنقه** اى الكلب الصيد **حرم** اكله لانعدام الجرح **وان ادركه** اى الصايد الصيد **حيلا** اى
بالذكاة اذا تمكن اى قدر بان يدنجه باختباره قيد به لانه لو لم يتمكن بحل بالذكاة لان قيام الرمي
مع الجرح مقام الذبح كان للعجز عنه فاذا قدر على الاصل بطل حكم البدل **ولو وقع** الصيد **حيلا**
ولم يتمكن الصايد من ذبحه **وحياته** اى والحال ان حياة الصيد **فوق حركه المدبوح** باز يتوهم
معها بقاؤه **حرم** اكله لانه قدر على الذكاة الاختيارية قيد بقوله فوق حركه المدبوح لانه لو
تحرر كاضطراب المدبوح كما اذا وقع في يد بعد ان شق بطنه واخرج ما فيه حل اكله لعدم اعتبار
تلك الحياة **والحل رواية** اى روى عن ابي حنيفة في المسئلة السابقة ان اكله حلال لانه غير قادر على
الذبح **ولو ذكى المنخنقة او الموقودة** اى المضروبة بالحشيش **او المترج** اى الساقة من مكان تقع **او النيلة**
اى المضروبة بالقرن **او التي يفر الذئب بطنها وبها حياة حلت** في ظاهر الرواية **وكونها** اى كون الحياة
حيث تبقى يوما شرطا في رواية عن ابي حنيفة لان المنخنقة واخوانها اذا لم تكن بهذه الحالة لم يدر
انها ماتت بالذكاة او ما اصابها من قبيح فيه زمان مؤبد وهو يوم كامل **وتعتبر اكثر** اى اكثر اليوم
اقامة للاكثر مقام الكل **فوق حياة المدبوح** اى قال محمدان الباقي فيها من الحياة ان كان اكثر مما يكون
في المذكى فيؤكل لان قدر حياة المدبوح غير معتبر فاذا زادت عليه يتقن انها زالت بالذبح **واذا وقع**
الصيد في الماء او على سطح او جبل ثم تردى اى سقط على الارض **حرم** اكله لاحتمال ان يهلك
من الماء او من السقوط من عال وكذا اذا وقع على شجرة **لا على الارض ابتداء** اكل لان الاحتراز عنه غير
فلو غاب الصيد المرح عن بصره فلم يقعد عن طلبه اى لم يشتغل الصايد بشئ اخر بل اتبعه **فوجد**
ميتا تحله وقال الشافعي لا يحل لاحتمال انه مات بالتردى او بغيره ولنا ان عيبه بونه الصيد عن البصر
من ضرورات الاصطباذ ولو ثبتت الحرمة يلزم ما نسداد بابه واحتمال موته من اخر موهم فاسقطنا اعتباره
مادام الصايد في طلبه للضرورة هذا اذا لم يوجد جراحة فيها سوى جراحة الكلب اما اذا وجد فلا يحل
اتفاقا لانه ظهر موته سببان احدهما يوجب الحرمة والاخر يوجب الحل فيغلب المحرم وهما هنا مسئلة يجب
حفظها وهي لو وضع في الصحر امخلا ليصيد به حمار الوحش وسمى عليه وذهب ثم جاف في اليوم الثاني
وجده مخرجا ميتا لا يحل اكله من مينة الفقهاء ولو وقع في حفرة حفرها المالك للمالك مملوكه ولو
حفرها للاصطباذ مملوكه اذا وقع فيها من الحقائق **ولو اكل البازي مما صاده يحل** لان جنته لا
تحتل بالضرب والتعليم على وجه بمسك صاحبه وفي كونه معلما يكفي اجابته عند الدعا **ولو اكله**
الكلب لا تحله مطلقا سوا كان اكله نادرا او كثيرا وقال الشافعي يحل لان الكلبالة في العمل فاكله

والاول

لا يوجب الحرمة بعد ما وقع عمله للمالك كالبازي ولنا حديث عدى بن جابر انه عليه السلام
قال له كل ما اصطاد كلبك المعلم ان امسك عليك وان اكل منه فلا تاكل لان الكلب تحتل الضرب
والتعليم فلا يكون كالبازي وفي الحقائق محل الخلاف ان ياكل حاله الاصطباذ اذ لو اخذ منه
صاحبه ثم وثب الكلب واكل يحل اتفاقا لانه ما اكل من الصيد ولو اكل دمه يحل اتفاقا والفقه
كالكلب **وهو اى اكل الكلب المعلم** عند ابي حنيفة **محرم ما بقي من صيدوه المحرم من قبل اى من**
قبل اكله وقال لا يحرم قيدنا بالا حراز لان ما ليس بمحرم بان كان في المفان بعد حرام اتفاقا وقيد
بقوله من قبل لان ما اخذ من بعد حرام وما اكل منها لا يوجب الحرمة فيه وفي المحيط هذا اذا
كان العهد قريبا باخذه اما اذا كان بعيدا بان مضى شهرا ونحوه وقد قد صاحب تلك الصيد لم يحرم
اتفاقا قيد بقوله ما بقي لان ما خرج عن ملكه من صيدوه المتقدم غير حرام اتفاقا وقيد بقوله من
صيدوه من قبل لان الصيد الذي اكل منه حرام اتفاقا لهما ان الكلب كان امسك علينا الصيد
المتقدم فتحل لنا لقوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم **وليه** ان اكله يدل على الخطيئة في الحكم بعلمه
فيحرم ما اصطاد من قبل لانه غير معلم **ولو شاركه** اى الكلب المعلم في الجرح **اهل** اى غير معلم
او غير مسمى عليه اى لو شاركه كلب ترك التسمية عليه وقت الارسال **عمدا او كلب مجوسى**
او اصابه المغراض وهو السهم لا يرسله بعرضه **ولم يحرمه او مات** الصيد **من يذقه او جرح**
اى ادماه الصايد **حرم** اكله منته في صورة المشاركة فلان جرح الكلب الثاني محرم وجرح الاول صحيح
فلما اجتمع عار جرح جانب الحرمة احتياطا وانما قيدنا المشاركة بان تكون في الجرح لان الكلب الثاني لو
شاركه في الاخذ بان رد الصيد على الكلب الاول ولم يشاركه في الجرح لا يحرم ولكن يكره لاشراكه
في الاخذ ولو رده على الكلب الاول المجوسى بنفسه لا يكره لان فعله لا يناسب فعل الكلب فلا
تتحقق المشاركة واما في صورة الاصابة فلا نعدم شرط الحل وهو الجرح واما في صورة الرمي يندفع
ونحوها فلان الميت منها صار في معنى الموقوده **فان جرحه المرح وكان خفيفا وبه جرح**
الحا اى حلة اى حلة **كل** اى حلة ان موته من الحلة لا من التقل وان شكتنا فيه لا يحل عملا بالاحتياط **ولو**
ارسله على صيد فاخذ غير اى غير ما ارسل عليه من غير عدول ولا ملك تحله وقال الشافعي
لا يحل قيد بهما لانه لو انصرف على طريق يميننا وشمالا او ملك لا يحل اتفاقا لانعدام حكم الارسال الاول
له ان الارسال شرط ولم يوجد لانه اخذ غير ما ارسله صاحبه ولنا ان الشرط بالنص هو الارسال المطلق
وشرط التعيين يكون زيادة على النص فلا يجوز وكذا الخلاف فيما لو قتل غير ما ارسل عليه ثم قتل
صيدا اخر من غير ملك بينهما حل عندنا لان الارسال الاول لم ينقطع كما لو رمى صيدا ونفذ الى اخر فانها
تحلان وفي المحيط اذا اكل من الكلب والفقه في رساله ثم وثب عليه فقتله يحل لان هذا من عادة
الجوارح ايتمكنوا من اخذ الصيد **ولو رماه فايا اى قطع من الصيد** **عضوا** **محرم المبان** اى لا
يوكل العضو المقطوع عندنا **لان كان يحرج غير مدفق** اى قال الشافعي ان ابانه يحرج
غير قائل في الحال فالمبان حرام لانه لم ينقطع بدكاة الاضطرار وان ابانه يحرج قائل في الحال
فالعضو حلال لانه انقطع بدكاة الاضطرار فصار كما لو انقطع الراس بدكاة الاختيار ولنا
قوله عليه السلام ما ابي من الحي فهو ميت والصيد المبان منه حي حقيقة لوجود الحياة
فيه او حكما لا يتوهم بقاءه **ولو قتل اى الصيد نصفين** **واثلاثا والاكثر مؤخر** اى والحال

ان عجز الصيد واخره هو الاكثر **ونصف راسه او اكثره اكلا** اي المبان فيه لان المبان منه
صورة لاحكامها اذ لا يتوهم الحياة بعد هذا الجرح يعرف مما تقدم انه لو قطع ثلثه او كان الاقل
مما يلي العجز او قطع اقل من نصف الراس يحرم المبان ويحل المبان منه وفي المحيط لو رمى رجل
واخذ اخر فهو للرامي لانه بالرماية صار اخذا **وان اخذ صيدا** اي جعله ضعيفا او عاجزا عن الامتناع
برميته ولكن يرجح حياته ثم رمى به **اخر فقتله حرم** لان ذكاته صادرة لاختياره بالاختيار فلم
يكن الرمي الثاني ذكاة له **ففيمن الاول قيمته لا نقص جرحه** يعني لا يملك الصيد باخاته
والثاني برميته لانه ان تلف ملكه معيبا بالجراحة قيدنا بقولنا ترجح حياته لانه لو لم ترجح حياته بان
قطع بالرمي الاول راسه او بغير طنه او نحوها كما اكله لانه لا امتناع **وكان الصيد الثاني** لانه هو
الذي اخذ واخرجه عن الامتناع وقد قال عليه السلام الصيد لمن اخذه **وان كان رمية**
فسبق اي اصاب سهمه **احدها** قبل الاخر **واختنه ثم لحق الاخر** اي اصاب سهم الاخر **فقتله**
كان الاول لانه هو الذي اخذ **وحكمنا بحله** وقال في تركه لا يحل اكله لانه لم يكن صيدا حين
اصابه السهم من الثاني فلا يكون جرحه ذكاه اضطراريا كما لو تعاقبا في الرمي ولنا انه كان صيدا
وقت رميهما والمعتبر في الحل حالة الرمي لانه فعل كما مر المذكي في الذكاة الاختيارية بخلاف
ما اذا تعاقبا لان الاختار حصل له باصابة السهم الاول وانما صادف في السهم الثاني حال كونه غير
صيد واما حال الاصابة انما يعتبر في الملك لانه يحصل بالاحراز يحصل بالاصابة لا بنفس الرمي
او رميها اي رما على صيده لانه ذيب او اسد او خنزير وسمي **فاصاب طيبا اجزنا اكله** وقال
زفر لا يجوز لان هذه الحيوانات ليست بصيد ولهذا لا يجب قتلها على المحرم جزا فصارت كاللوازم
انسانا او كلبا فاصاب صيدا ولنا ان تعريف الصيد وهو ما يتوخش ولا يؤخذ الا بحيلة صادف
على هذه الحيوانات فصارت راميا الى الصيد فجاء اكله كما لو رمى حمار وحش فاصاب صيدا وعدم جوب
الجزا في الذيب لانه في معنى الفواسق الخمس لانه ليس بصيد وفي قتل الحمار جزا اذا لم يؤخذ
الصيال فيها بخلاف ما لو رمى الى انسان لانه ليس بصيد **فصل في الذبايح** جمع ذبيحة
وهي المذبح بوجه **يدكي اختيارا** اي في حالة الاختيار **في الحلق واللثة** وهي المنخر يعني فيما بينهما
لقوله عليه السلام الذكاة ما بين اللثة والحبر **واضطرار بالجرح** اي في موضع
كان من البدن فاقيم ذلك مقام الذبح لثبوت العجز عنه والشاة اذا نذت في المصرة تكون كالصيد
لا مكان اخذها وكل من البقر والغنم اذا نذت في بئر او في لصحر يكون صيدا **وتشترط التسمية**
فيها اي في الاختيار والاضطرار وقال الشافعي هي مستحبة اذ لو كانت شرطا لما سقطت
بالنسيان ولنا قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه والتهن يقتضي الحرمة اعلم ان الشرط
هو الذكر الخالص لقول ابن مسعود جردوا التسمية حتى لو قال حال الذبح اللهم اغفر لي لا تحل ولو
قال الحمد لله او سبحان الله يريد به التسمية حل ولو عطف وقال الحمد لله لا تحل في الاصح لانه
يريد الشكر على النعمة **وان تركها ناسيا حل** لقوله عليه السلام تسمية المومن في قلبه **ويكره**
ان يذكر مع اسم الله غيره كما اذا قال بسم الله محمد رسول الله بالرفع انما كرم لوجود الوصل
صوره ولم يحرم لانها لا تشترا كالتعطف **فان وصل وعطف حرم** لوجود الشركة بالعطف
لان كلام الناس اليوم لا يجري عليه قيد بقوله مع اسم الله لانه لو ذكر غير الله قبل التسمية او بعد

ففيمن قيمته
لا يملك الصيد
بالاختيار
فان كان
الصيد
من الثاني
فلا يكون
جرحه ذكاه
اضطراريا
كما لو
تعاقبا في
الرمي
ولنا انه
كان صيدا
وقت رميهما
والمعتبر
في الحل
حالة الرمي
لانه فعل
كما مر
المذكي في
الذكاة
الاختيارية
بخلاف
ما اذا
تعاقبا
لان الاختار
حصل له
باصابة
السهم
الاول
وانما
صادف في
السهم
الثاني
حال كونه
غير صيد
واما حال
الاصابة
انما
يعتبر في
الملك
لانه
يحصل
بالاحراز
يحصل
بالاصابة
لا بنفس
الرمي
او رميها
اي رما على
صيده
لانه ذيب
او اسد
او خنزير
وسمي
**فاصاب
طيبا**
اجزنا
اكله
وقال
زفر
لا يجوز
لان هذه
الحيوانات
ليست
بصيد
ولهذا
لا يجب
قتلها
على
المحرم
جزا
فصارت
كاللوازم
انسانا
او كلبا
فاصاب
صيدا
ولنا
ان تعريف
الصيد
وهو ما
يتوخش
ولا يؤخذ
الا
بحيلة
صادف
على
هذه
الحيوانات
فصارت
راميا
الى
الصيد
فجاء
اكله
كما
لو
رمى
حمار
وحش
فاصاب
صيدا
وعدم
جوب
الجزا
في
الذيب
لانه
في
معنى
الفواسق
الخمسة
لانه
ليس
بصيد
وفي
قتل
الحمار
جزا
اذا
لم
يؤخذ
الصيال
فيها
بخلاف
ما
لو
رمى
الى
انسان
لانه
ليس
بصيد
**فصل
في
الذبايح**
جمع
ذبيحة
وهي
المذبح
بوجه
**يدكي
اختيارا**
اي
في
حالة
الاختيار
**في
الحلق
واللثة**
وهي
المنخر
يعني
فيما
بينهما
لقوله
عليه
السلام
الذكاة
ما
بين
اللثة
والحبر
**واضطرار
بالجرح**
اي
في
موضع
كان
من
البدن
فاقيم
ذلك
مقام
الذبح
لثبوت
العجز
عنه
والشاة
اذا
نذت
في
المصرة
تكون
كالصيد
لا
مكان
اخذها
وكل
من
البقر
والغنم
اذا
نذت
في
بئر
او
في
لصحرا
يكون
صيدا
**وتشترط
التسمية**
فيها
اي
في
الاختيار
والاضطرار
وقال
الشافعي
هي
مستحبة
اذ
لو
كانت
شرطا
لما
سقطت
بالنسيان
ولنا
قوله
تعالى
ولا
تأكلوا
مما
لم
يذكر
اسم
الله
عليه
والتهن
يقتضي
الحرمة
اعلم
ان
الشرط
هو
الذكر
الخالص
لقول
ابن
مسعود
جردوا
التسمية
حتى
لو
قال
حال
الذبح
اللهم
اغفر
لي
لا
تحل
ولو
قال
الحمد
لله
او
سبحان
الله
يريد
به
التسمية
حل
ولو
عطف
وقال
الحمد
لله
لا
تحل
في
الاصح
لانه
يريد
الشكر
على
النعمة
**وان
تركها
ناسيا
حل**
لقوله
عليه
السلام
تسمية
المومن
في
قلبه
ويكره
**ان
يذكر
مع
اسم
الله
غيره**
كما
اذا
قال
بسم
الله
محمد
رسول
الله
بالرفع
انما
كرم
لوجود
الوصل
صوره
ولم
يحرم
لانها
لا
تشترا
كالتعطف
**فان
وصل
وعطف
حرم**
لوجود
الشركة
بالعطف
لان
كلام
الناس
اليوم
لا
يجري
عليه
قيد
بقوله
مع
اسم
الله
لانه
لو
ذكر
غير
الله
قبل
التسمية
او
بعد

لو كان
الصيد
من الثاني
فلا يكون
جرحه ذكاه
اضطراريا
كما لو
تعاقبا في
الرمي
ولنا انه
كان صيدا
وقت رميهما
والمعتبر
في الحل
حالة الرمي
لانه فعل
كما مر
المذكي في
الذكاة
الاختيارية
بخلاف
ما اذا
تعاقبا
لان الاختار
حصل له
باصابة
السهم
الاول
وانما
صادف في
السهم
الثاني
حال كونه
غير صيد
واما حال
الاصابة
انما
يعتبر في
الملك
لانه
يحصل
بالاحراز
يحصل
بالاصابة
لا بنفس
الرمي
او رميها
اي رما على
صيده
لانه ذيب
او اسد
او خنزير
وسمي
**فاصاب
طيبا**
اجزنا
اكله
وقال
زفر
لا يجوز
لان هذه
الحيوانات
ليست
بصيد
ولهذا
لا يجب
قتلها
على
المحرم
جزا
فصارت
كاللوازم
انسانا
او كلبا
فاصاب
صيدا
ولنا
ان تعريف
الصيد
وهو ما
يتوخش
ولا يؤخذ
الا
بحيلة
صادف
على
هذه
الحيوانات
فصارت
راميا
الى
الصيد
فجاء
اكله
كما
لو
رمى
حمار
وحش
فاصاب
صيدا
وعدم
جوب
الجزا
في
الذيب
لانه
في
معنى
الفواسق
الخمسة
لانه
ليس
بصيد
وفي
قتل
الحمار
جزا
اذا
لم
يؤخذ
الصيال
فيها
بخلاف
ما
لو
رمى
الى
انسان
لانه
ليس
بصيد

الذبح لا يكره لقوله عليه السلام اللهم تقبل هذا من امة محمد وقال بعض العلماء من اعتقد
اياحة مترك التسمية عمدا يكره لان حرمة ثابتة بدليل مقطوع به وهو الكتاب اجماع السلف
قال محمد الامة السرخسي لا انا لا يكرههم لانهم يقولون بتاويل والكفر بكرا باقل ما يدرك
به الحدود فان المسلمين اذا ذبحوا في غير مكة ولو اورد لا يكره وقال علماء القاضى لو قضى بجواز
بيعته لا ينفذ قضاؤه من الحقايق وفي الخلاصة لو سبي وحده الشفع وانفقلت الشاة فقامت
من مضجعتها ثم اعادها الى مضجعتها انقضت التسمية ولا تؤكل **ولا تحل ذكاة غير المسلم والكتابي**
حل ذبيحة الكتابي ذميا كان او حرييا لقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم والمراد به مذاكم
لان الطعام الغير المذكي حل من اي كان **وحرمة ذبيحة المجوسي** لقوله عليه السلام سنوا بهم
سنة اهل الكتاب غير نكحي نسائهم ولا اكل ذبايحهم وكذا لا تحل ذبيحة المرتد لانعدام ملته لانه ترك
الملة التي كان عليها والتي انتقل اليها لا يقر عليها ولهذا لا يجوز نكاحه **ولو تولد من مجوسي وكتابي**
ولا ذبح حين ذبحه وقال الشافعي لا يجوز لانه جن المجوسي وهو محرم فمهرج على المبيع ولنا انه
كتابي لان المولد يتبع خير ابوين دينيا **وبسخر الابل** وهو قطع العروق في اسفل العنق عند الصدم
وزبح البقر والشاة ويكره العكس اي يحرق البقر وذبح الابل مخالفة السنة **بغير ضرورة ولا حرمة**
بدل اي للعكس بغير ضرورة وقال مالك الذبيحة بالعكس حرام لوقوع المخالفة للسنة المتواترة
ولنا قوله عليه السلام ما انفك الدم وذكر اسم الله فحل لان العجز عن الاصل اذا ثبتت غدا الى
بدله وهو الحرج كما اذا وقع البقر في البئر قيد بقوله بغير ضرورة لان الذبيحة للعكس بغير ضرورة
حلال اتفاقا **ويذبح ما استنفس من الصيد** لان الذكاة الاختيارية اصل فلا يترك عند القدر
ويخرج ما استنفس من النعم ويقطع الحلقوم وهو محرم النفس والمري وهو مجرى الطعام
والشراب **والودجان** وهما عرقان يجري الدم فيهما **ولم تكتف بالاولين** يعني اذا قطع الحلقوم والمري
لا يكفي في الذبح عندنا وقال الشافعي يكفي لان الحياة تزول بذلك وهو المقصود من الذبح ولنا
قوله عليه السلام افرا لا ودا ج بما شئت انما جمع الودج تغليبا على الحلقوم والمري ولو ذبح
شاة ولم يسيل الدم منها ولم تتحرك لا يحل اكلها وان وجد احدهما يحل هذا اذا لم تعلم حياته وقت الذبح
وان علم حل وان لم تتحرك ولم يسيل منها من الفوازل **فقطع اكثرها مطلقا** اي ثلث كان **كاف**
عند ابي حنيفة لانه يحصل بقطع اكثر ما حصل بقطع الكل من اربعة ارجل والدم والنفاس والدم
ويشتد ابو يوسف قطع **احدى الودجين** اي مع الحلقوم والمري لان كلاهما مخالفا للآخر
فلا بد من قطعهما واما الودجان فالمقصود من قطعهما انهما الدم فينبوب احدهما مناب الآخر
الاكثر من كل منهما يعني المعتبر عند محمد قطع اكثر كل من هذه الاربعة لان كل واحد منهما
منفصل عن الآخر ولا امر ورد بقطعه فقام الاكثر مقام الكل وفي خلاصة الفتاوى لا بأس بالذبح
في الحلق كله اعلاه واسفله **ويجوز الذبح بما انفك الدم** اي اخرج به **الا لظفر**
والسنة القار لما روي انه عليه السلام قال لرافع كل ما انفك الدم وذكر اسم الله عليه فكل ما لم
يكن سنا او ظفرا فانها مدي الجيشه فانهم كانوا يذبحون بها قايما بين ظفري اللسان **ويخرج بها** اي بالس
والظفر **منزوعين ويكره** وقال الشافعي لا يجوز لانه فعل غير مشروع فلا يكون ذكاة كما لو ذبح
بها منزوعين ولنا ان المنزوع العجاجة فيجوز الذبح به كما لو ذبح بحجر محدد وانما كره لانعدام

والسنة

والثلاثة والثلاثة هي المجنونة **والثلاثة** وهي التي لا استأنا لها **التي تختلف** لان ذلك غير محال بالمقصود وهو
الحمد هذا قيد للثلاثة ايضا لانها بالاعتلاف تكون سميته **والجواب** وهي التي بها جرت **السمية** قيد لها
لو كانت مهنزولة لا يجوز لان لحمها يكون ناقصا بالجرب ولو اشترى لها سليلة فصارت معجبة بعيب
مانع ان كان غنيا فعليه غيرها وان كان فقيرا تجزئه لان الوجوب على الفقير لم يثبت بالشرع بل
بشرائه فتعينت بنية الاضحية **وياكل منها** اي المضحى من الاضحية **ويطعم العني والفقير ويذبح**
لقوله عليه السلام كنت نصبتكم عن لحوم الاضاحي فكلوا منها وادخروا ومتى جازا كله وهو غني جاز ان
يطعمه غنيا اخر **ويشترى** ان لا تنقص الصدقة من الثلث لان الجهات ثلث الاطعام والاكل
والادخار ويكون لكل منهم الثلث **ويتصدق بجلدها** لانه جزا الاضحية **ويستعمل منه** الله كالمضغ
والدلو وخوها ما ينتفع به **او يشترى به** اي بالجلد **ما ينتفع به** مع بقائه كالعنق بالذبح لان البندل
حكم المبدل قيد ببقائه لانه لو اشترى بجلدها ما لا ينتفع به الا باستهلاك عينه كالطعام لا يجوز
لان الامر ورد بان ينتفع به او يبذله فان باعه بشئ من النقود تصدق به والمغني فيه لا يتمون شئ
قيد بالجلد لانه لو اشترى بجلدها ما ينتفع به مع بقائه لا يجوز كذا في الاجناس وذكر شيخ الاسلام
ان الجواب في اللحم كالجواب في الجلد **ويستحب** ان يذبحها بنفسه **ان كان يحسن الذبح** لانها
عبادة وان لم يحسن ذلك يفوضه الى غيره ولكن يستحب ان يحضر في ذبحه لما روي انه عليه السلام
قال يا قاطه بنت محمد قومي فاشهدي اضحيةك فانه يغفر لك كل ذنب باول قطع تقطع من دمها الى الارض
ويكره ان يذبحها كتابي لانه ليس من اهل القرية لكن جاز ذبحه وحصل الامر للقرية بانائه **ولو علم**
كل منهما فذبح اضحية الاخرى في ايامها بغير امره **اجزاء عنها** وياكل كل منها اضحية ان كانت اقية
وان كانت مأكولة تحلل كل منها صاحبه **ولا صفان عليهما** وكان القياس ان يضمن كل منهما وجه الاستحسان
انهما اشترى كل منهما شاة الاضحية تعينت لها ويكره تبدلها بغيرها فصار كل منهما ماذونا بالذبح دلالة
لانها نفقت بمضى وقتها وخاف ان يعجز عن اقامتها بعرض فلا يضمن لانه وكيله معنى كما اذا ذبح
شاة شاة الفصا برجلها اذ ذبحها فذبحها الاخر لا يضمن ولو ذبح الراعي والا جنبي شاة لا يرضى حياها
لا يضمن وقال الصدر الشهيد يضمن **ولو غصب شاة** وضحي بها ثم ادى صما لها حلتا باجرها
عن الاضحية وقال زفر لا يجزى لانها لم تكن ملكه وقت التضحية قيد بالغصب لانها لو كانت ودية
لا تجزى اتفاقا وقيد بقوله ثم ادى صما لها لان صاحبها لو لم يود صما لها لا تجوز عن الاضحية ولنا ان الملك
لما استند الى وقت الغصب كان ملكه ثابتا فيها وقت التضحية وهو جواز التضحية **وتختص الاضحية**
بيوم النحر ويومين بعده فلا تصح بعدها وفضلها يوم النحر لما فيها من مسارعة الخير **ويذبح**
وقتها بطلوع الفجر الا ان اهل الامصار لا يضحون قبل الصلوة النفي بمعنى النهي واما سكان
البوادي فيجوز لهم اذا انشق الفجر والمعتبر في ذلك مكان التضحية حتى لو كان المضى في المضر تضحية
في البادية تجوز قبل الصلوة وبالعكس لا يجوز لقوله عليه السلام من ذبح قبل الصلوة فليعد ذبحته
وفي الخلاصة لو فاتت الصلوة يوم النحر تجوز الاضحية قبل صلوة الامام في الغد وان لم يصل في ذلك
صلوة العيد لفترة او لعدم والفضل قبل طلوع الفجر هو الخيار واذا ترك الامام الصلوة يوم
النحر اعذر او غيره لا تجوز الاضحية حتى تزول الشمس لان الصلوة مرجوة وتجوز التضحية في الغد
قبيل فوات وقت الصلوة بزوال الشمس في اليوم الاول والصلوة في الغد قضاء لا آداء فلا يظهر في حق التضحية

كتاب الأيمان جمع يمين وهو في اللغة القوم كما قال الله تعالى اخذنا
منه باليمين اي بالقعة وفي الشرع يمين بالله او صفته وتعليق الجزا بالشرط فانه يمين ايضا حتى لو
حلف لا يحلف وقال ان دخلت الدار فعبدني حر كفت لان اليمين تعقد الحمل على الفعل والمنع
عنه وذلك المعنى حاصل في التعليق وما روي انه عليه السلام قال ملعون من حلف بالطلاق
فجهر على الحلف بالطلاق في الماضي لما روي ان عبد الله بن عمر حلف بالطلاق عند النبي صلى
الله عليه وسلم فلم ينكر عليه والمعنى اللغوي مرعى فيها ادا الكلام بقوى بها **ويقسم الى غموس**
وهو ان يحلف بالله على اثبات شئ او نفيه في الماضي او في الحال **كاذبا** اي متعمدا فيه الكذب
انما اطلقه ليقنوا ول كلاهما **فيستغفر الله** ويتوب اليه **ولا نوجب كفارة** وقال الشافعي يجب
فيها الكفارة لانها لما وجبت باليمين المنعقدة فبالغموس اولى ولنا قوله عليه السلام خمس
من الكبائر الكفارة فيها الاشراك بالله وعقوق الوالدين ونهب المسلم والقران يوم الزحف
واليمين الغموس والبر يتصور في المنعقدة دون الغموس وكذا يفسر عليه **والى الغموس**
اي اليمين اللغو **بالحلف على امر ينظنه كما قال وهو خلافه** والحال ان ذلك الامر في الواقع خلاف
ما ظنه **لا الخالي عن القصد** يعني فسرهما الشافعي بالحلف على شئ من غير قصد اليمين كما يجزى بين
الناس من قولهم لا والله بلى والله سوا كان في الماضي او في الاتي بان يقصد التسبيح فيرى على لسانه
اليمين لما روي عن عابسة هكذا وما صدر من غير قصد يكون خطا والاثم مرفوع عن المخطئ
فيخرج ان لا يؤخذ بها اي لا يعاقب بيمين اللغو انما قال يرجي مع ان عدم المواخلة بها
ثابت بالنص لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم لان تفسير اللغو مختلف فيه فيجوز
ان يكون ما فسرناها به ولا يعرف كونه غير اثم وفي قوله بالحلف به فابكر وهو ما روي عن محمد
ان اللغو لا يكون الا في اليمين بالله تعالى لان اللغو واقع في المحلوف عليه وبقي قوله فلا يلزم
به شئ وكذا اللغو في اليمين بغير الله كما اذا قال ان كنت رايت فاعبدني حر علي انه لم يرتفع
في المحلوف عليه وبقي قوله عبد الله كما اذا قال ان كنت رايت فاعبدني حر علي انه لم يرتفع
على فعل او ترك في المستقبل فان كان المحلوف عليه فرضا كقوله والله لا صوم من رمضان
وجب البر اي حفظ يمينه **او معصية فالحنت** اي وجب ان لا يحفظ يمينه ويكفر او غيره **خبر**
اي ان كان المحلوف عليه خيرا كما اذا حلف ان لا يصلي تطوعا **ترجح الحنت** لقوله عليه السلام
من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه **او غير خير كما اذا**
قال والله لا اكلم زيدا **قال البر** اي ترجح البر لقوله تعالى واحفظوا ايمانكم **وتجيب بالحنت الكفارة**
ان شاء عتق رقبة او كسى عشرة مساكين كلا منهن ثوبا شاملا **لبدنه** فما زاد اي فصاعدا
لان ليس ما يستتر به اقل البدن يسمى عارا باعرا فلا يكون مكفيا وفي الكافي هذا هو الاصح **او ما**
نحري فيه الصلوة وهو مروي عن محمد يعني كسا كل منهم ثوبا تجوز فيه الصلوة لانه يكون مكفيا
شرعا **او اطعمهم** اي الحانت عشرة مساكين **كالفطر** اي كالا طعام في صدقة الفطر والاصل فيه
قوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون
اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة قالوا يجب واحدا من هذه الثلاثة والمجيد مخير فيه **ولا نوجب كفارة**
يعني الاباحة في اطعام اليمين جاز عندنا وقال الشافعي يجب تملكه لانه حق مالي فلا ينادى

والمعنى اللغوي مرعى فيها ادا الكلام بقوى بها
ويقسم الى غموس وهو ان يحلف بالله على اثبات شئ او نفيه في الماضي او في الحال كاذبا اي متعمدا فيه الكذب
انما اطلقه ليقنوا ول كلاهما فيستغفر الله ويتوب اليه ولا نوجب كفارة وقال الشافعي يجب فيها الكفارة لانها لما وجبت باليمين المنعقدة فبالغموس اولى ولنا قوله عليه السلام خمس من الكبائر الكفارة فيها الاشراك بالله وعقوق الوالدين ونهب المسلم والقران يوم الزحف واليمين الغموس والبر يتصور في المنعقدة دون الغموس وكذا يفسر عليه والى الغموس اي اليمين اللغو بالحلف على امر ينظنه كما قال وهو خلافه والحال ان ذلك الامر في الواقع خلاف ما ظنه لا الخالي عن القصد يعني فسرهما الشافعي بالحلف على شئ من غير قصد اليمين كما يجزى بين الناس من قولهم لا والله بلى والله سوا كان في الماضي او في الاتي بان يقصد التسبيح فيرى على لسانه اليمين لما روي عن عابسة هكذا وما صدر من غير قصد يكون خطا والاثم مرفوع عن المخطئ فيخرج ان لا يؤخذ بها اي لا يعاقب بيمين اللغو انما قال يرجي مع ان عدم المواخلة بها ثابت بالنص لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم لان تفسير اللغو مختلف فيه فيجوز ان يكون ما فسرناها به ولا يعرف كونه غير اثم وفي قوله بالحلف به فابكر وهو ما روي عن محمد ان اللغو لا يكون الا في اليمين بالله تعالى لان اللغو واقع في المحلوف عليه وبقي قوله فلا يلزم به شئ وكذا اللغو في اليمين بغير الله كما اذا قال ان كنت رايت فاعبدني حر علي انه لم يرتفع في المحلوف عليه وبقي قوله عبد الله كما اذا قال ان كنت رايت فاعبدني حر علي انه لم يرتفع على فعل او ترك في المستقبل فان كان المحلوف عليه فرضا كقوله والله لا صوم من رمضان وجب البر اي حفظ يمينه او معصية فالحنت اي وجب ان لا يحفظ يمينه ويكفر او غيره خبر اي ان كان المحلوف عليه خيرا كما اذا حلف ان لا يصلي تطوعا ترجح الحنت لقوله عليه السلام من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه او غير خير كما اذا قال والله لا اكلم زيدا قال البر اي ترجح البر لقوله تعالى واحفظوا ايمانكم وتجيب بالحنت الكفارة ان شاء عتق رقبة او كسى عشرة مساكين كلا منهن ثوبا شاملا لبدنه فما زاد اي فصاعدا لان ليس ما يستتر به اقل البدن يسمى عارا باعرا فلا يكون مكفيا وفي الكافي هذا هو الاصح او ما نحري فيه الصلوة وهو مروي عن محمد يعني كسا كل منهم ثوبا تجوز فيه الصلوة لانه يكون مكفيا شرعا او اطعمهم اي الحانت عشرة مساكين كالفطر اي كالا طعام في صدقة الفطر والاصل فيه قوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة قالوا يجب واحدا من هذه الثلاثة والمجيد مخير فيه ولا نوجب كفارة يعني الاباحة في اطعام اليمين جاز عندنا وقال الشافعي يجب تملكه لانه حق مالي فلا ينادى

واسم
ظن

تساويا

الا بالتمليك كالزكوة ولنا ان الاطعام جعل الغير طاعا وهو حقيقة في الاباحة عند الاطلاق
وتحيز اطعام واحد عشرة ايام يعني اذا اطعم مسكينا واحدا في عشرة ايام يجوز عندنا عن كل الايام
وقال الشافعي عن يوم واحد لان العود المنصور لم يوجد فيه ولنا ان المقصود دفع عشرين حاجات
والحاجة تتجدد كل يوم فالدفع اليه في اليوم الثاني كالدفع الى غيره قيد بعشرة ايام لانه اذا
اعطاه ما يطعم عشرة مساكين في يوم واحد لم يحز الا عن كل اليوم اتفاقا وان اعطاه بدفعات في
عشر ساعات قبل مجزئته وقبل لا يجزئ به **واعتبرنا عنقه رقبا بعين من غير تعيين** يعني
من حثت من الايمان ولزمته الكفارة فاعتق رقبا بعين ولم يعين لكل واحد يجوز عن الكل
عندنا وقال في لا يجوز قيد بقوله عنهن اي عن الايمان لانه لو اعتق رقبا بعين طهارا وقتل
وتمين لا يجوز اتفاقا لانه ان الاعتاق اذا وقع عن الكل مجزئ ينقسم كل رقبة على كل غير اشتقاها
فلا يجوز لان المشروع هو الرقاب ولنا ان نية التعيين مع اتخاذ الجنس غير مفيدة بخلاف
اختلاف الجنس فانها مفيدة فيه الا يرى ان من عليه قضاء فهاهنا فتوى قضاء يوم صح من غير تعيين
انه اي يوم ولو كان عليه قضاء رمضان ونذر لا يجوز من غير تعيين **واطعام كل من عشرة**
رجال صاعا عن كفارتين فجعله عنهما وهما عن احدهما يعني من كان عليه كفارة تين فاطعم
عنهما عشرة مساكين كل مسكين صاعا من البر اجزاه عنهما عند محمد وقال لا يجزئ به عن احدهما وله
ان يجعله عن ايهما شاء لانه اكمل عدد كل من الواجبين والمسكين الواحد يصلح ان يكون
مصرفا لهما فجاز عنهما كما لو اطعم عن طهارا وافطار ستين مسكينا كل واحد صاعا من الخطة
وكما لو اعتق عبد بن عن كفارتين وهما ان نية التعيين في متحد الجنس لغو فبقيت نيته
للتكفير مطلقه فيجعل ما اداه عن كفارة واحدة احتياطا كما لو كانت اليمين واحدة لان الكفارة
بنصف صاع انما يمنع النقصان عنه لا الزيادة بخلاف مختلف الجنس لان نية التمييز مفيدة **ولو**
امره باعتاقه اي لو امر الحالف رجلا باعتاق عبده **على كذا** اي عن الامر على الوجه لا فاعنته
جعلناه عن الامر يعني قلنا يفتح العتق عن الامر والولاية وتلزمه الالف وقال في يفتح
العتق عن المأمور والوكالة ولا يلزم الامر شيء لانه ان اعتاق الرجل عبده عن الامر محال لعدم
الملك فيعتق عن المأمور ولنا ان كلام العاقل لا يكون لغوا فوجب نصيحة بان يجعل هذا طلب
تمليك عبده منه بالالف فكانه قال يع عبدك عني بالالف ثم قال لا وتكيلي فاعتقه والمأمور اذا
اجابه في ذلك فكانه قال يع عبدك عبدي بكذا فقبلت وكالتك **وان لم يترك البذل** اي ان قال العتق
عبدا ولم يقل بكذا فاعنته **بجعله عنه** اي ابو يوسف العتق عن الامر ويكون الولاية **وقالا**
عن المأمور لانه ان الامر ملكه بالهبة من غير قبض لان القبول الذي كان كفا في البيع لما سلف
اقتضى ضرورة تصحيح الكلام والقبض الذي شرط في الهبة يسقط بالطريق الاولى كما لو قال
اطعم عني عشرة مساكين للكفارة ولها ان الهبة الضمنية لا تفيد الملك بدون القبض كالحققة
واستحال ان يفتح العتق عن الامر لانه لم يملكه بخلاف البيع الضمني لانه يفيد الملك بدون
القبض كالبيع المحقق وبخلاف الاطعام لان الفقير يصير قابضا للامر ولا ثم لنفسه ولما العبد
فلا يصح ان يصير قابضا لنفسه للامر قبل القبض **فان لم يجد احدهما** اي ان لم يجد المكفر
اعتاق رقبة ولا اطعام عشرة مساكين وكسوفهم **صام ثلاثة ايام** لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام

ثلاث
رمضان

ثلاثة ايام ذلك كفارة ايما نكرا اذا حلفت **نشرنا بتابعها** يعني لا بد عندنا ان يصوم تلك الايام
متتابعات وقال الشافعي يجوز تفريقها لاطلاق النص السابق ولنا قراءة ابن مسعود فصيام
ثلاثة ايام متتابعات وهي الخبر المشهور فيجوز ان يزاوجه على الكتاب **ونعتبر الوجدان وعليه**
وقت الاكاذب الوجوب يعني اذا كان الحالف غنيا وقت الحنث الذي ثبت وجوب الكفارة فيه
وفقيرا وقت ادائها ولا يجوز عند الشافعي لان الاداء معتبر بالوجوب كالعبد اذا نذر اعتقا فتم عليه
حدا لعبد ولنا ان التكفير بالمال اصل وبالصوم بدل كما ان الوضوء اصل والنيمة بدل كان وقت الاداء فكذا
هذا بخلاف ما ذكر لان حدا العبد ليس يبدل عن حد الاحرار فاعتبر وقت الوجوب راء الحد بقدر الامكان
ولا يحز التكفير بالمال قبل الحنث وقال الشافعي يجوز لان اليمين سبب للكفارة بدليل اضافتها
اليها فيجوز تفديتها على الحنث بعد وجود سببها كما جازت الزكوة بعد ملك النصاب قبل الحول
ولنا ان الكفارة شرعت لدفع الدنب وانما يكون بالحنث فلا يجوز قبله كالتكفير بالصوم ولو قدم
لا يسترد من الفقير لانه دفع صدقه **ولا نوجب يمين الكافر كفارة** يعني اذا حلف الكافر بالله فحنث
حال كفرة او بعد اسلامه لا كفارة عليه عندنا وقال الشافعي عليه الكفارة بالمال لان اليمين تغد لليمين
والكافر اهل الاعتقاد تعظيم اسم الله ولهذا يستحلف بالله في الدعا ولنا قوله تعالى فقاتلوا امة
الكافرين لا ايمان لهم والكافر ليس باليمين لانه انما يكون ممن يعظم اسم الله تعالى والكافر هاتك
لحرمة اسم الله فلا يكون معظما واما استحلافه في الخصومات فلا نه اهل لمقصوده وهو النكول
ولا قران لان الكفارة عبادة في ذاتها وكونها عقوبة بالنظر الى سببها والكافر ليس اهلا للعبادة
ويستوي العامد والناسي والمكر في اليمين يعني الحالف قاصدا والحالف ناسيا كما اذا
حلف لا يتحلف ففسى فحلف والمكر على الحلف سواء كون ايمانه سببا لوجوب الكفارة بالحنث لقوله
عليه السلام ثلث جد هن جد وهن لمن جد النكاح والطلاق واليمين **وفي فعل المحلوف**
عليه يعني اذا فعل الحالف المحلوف عليه فعليه الكفارة لان الشرط هو الفعل وقد وجد والفعل
الحقيقي لا يصير معدوما بالنسيان والاكراه وكذا اذا فعل وهو مخفي عليه او محنوز لتحقيق
الشرط حقيقة فان قلت الكفارة شرعت لدفع الاثم ولا اثر على الناسي والمكر فكيف وجبت
عليهم قلنا اذ يرا الحكم هنا على دليل الاثر وهو الحنث لا على حقيقة الاثر **ولا يصح يمين**
الصبي والمجنون والنائم مريبان تعليلها في اول الفصل الاول من الطلاق **فصل**
فيما يكون يميننا وفيما لا يكون **وتحلف بالله وباسما به** كالرحمن والرحيم وغيرهما قال
بعض مشايخنا الحلف بكل اسم لا يستحي به غير الله فهو يمين كالرحمن وغيره والحلف باسم يسمي به غير
الله كالحيكم والعليم ونحوها انما يكون يميننا اذا اراده اليمين والظاهر والصحيح ان الحلف باسم
الله يمين سواء تعارف الناس الحلف به او لم يتعارفوا فالاسم هاهنا عبارة عن لفظ دل على الذات
مع صفة لان اليمين باسم الله ثبت لقوله عليه السلام من كان حالفا فليحلف بالله ولا يذر الحلف
بساير اسما الله تعالى حلف بالله وما ثبت بالنقل فوى لكنه لا يراعى فيه العرف **حروف القسم**
الواو والتا والبا واللام كقوله لا فعلن **وقد تضمن** حروف القسم **فتنصبا الاسم** على استقام الحافض
وتنقص على حاله فيكون الاعلى **وبصفات ذاته** وهي ما يوصف الله تعالى بها ولا يوصف بصفها
كالقدرة والعزة والعلم والعظمة والحياة والسمع والبصر ونحوها لان الحالف بصفات الذات

بجواز الصيام عندنا
ولا يجوز في السنة

من يذره

او دلالة

الاتبات لفظا وهو ضحى ومعنى وهو ثبوت العتق فتقبل ولها ان التضيعة مما لا تدخل تحت الحكم
اذلا يطالب بها فشهادته عليها غير مقبولة فالمقصود من الشهادة عليها نفى الحق فلا تقبل واما اذا قال
الشاهد ان على انه قال المسيح ابن مريم ابن الله ولم يقل معناه قالت النصارى فانها تقبل وتبين امره لان
الطلاق ما يدخل تحت الحكم **او ما الملك** اي لو قال ما الملك **غدا حركته بما يحدث فيه** اي قال ابو يوسف
لا يعتق الا فيما سيحدث في ملكه **لا مطلقا** اي قال محمد يعتق ما يملكه للحال وما سيملكه في الغد
الغد وما سيحدث في ملكه في غدا لا يبيد يوسف ان قوله املكه كان يحتمل الحال والاستقبال فيذكر العتق
لم يبق الحال امر اذا كان في قوله كل مملوك اشتريه غدا لا يدخل الشري في الحال ولمحمد ان اللفظ صالح لا يند
الملك وبقاؤه وهو حقيقة فهما جميعا فمملوك في الحال صادق عليه انه مملوك في الغد فمتنا ولهما جميعا
بخلاف قوله اشتريه لان مشتراه في الحال لا يصدق عليه انه مشتراه في الغد **ولقد نذر نذرا**
يعني اذا نذر ذبح ولده لم يلزم ابو يوسف به شيئا وكذا الخلاف لو نذر نذر ولده او تضيعة ولو نذر
بقتل ولده لا يلزمه شيئا اتفاقا وضع في الولد اذا نذر ذبح احدا بوليه لم يلزمه شيئا اتفاقا ثم في عامة
الروايات شرط صحة النذر بذبح الولد ان يقول في الولد عند مقام ابراهيم او ملكة من الحقايق
له انه نذر بمعضية فيلغو **واوجباذبح شاة** في الحرم او ايام النحر لان ايضا النذر واجب بقدر
الامكان وهنا يمكن بالدفع عنه بالشاة فيجب كما خرج الحليل عن عهدة ذبح الولد بذبح الشاة
وتسمية الشرع اياها فداء دليل على بقاء ذلك الامر فيكون الولد ذبحا حكما بذبح الشاة ولهذا قال
عليه السلام انا ابن الذبيحين يشير الى عبد الله واسماعيل ولم يكونا ذبيحتين بعينهما بل بواسطة ذبح
الفداء عنهما **والحق محمد العبد بالولديه** اي في النذر بالذبح فيصح نذر من نذر ذبح عهده موحدا ذبح
شاة وقال لا يصح نذره له ان لنا ذر ولاية على ولده وعهده فيصح نذر ذبح عهده كولد له ولها ان فلان
الشاة للولد ثبت بالنص في قصة الحليل كرامة للولد فلا يقياس عليه كما لم يقس نذر ذبح اخيه **ونذر**
نفسه باطل عند ابي حنيفة **والحق بالولد** محمد لان غير راض بقوات حياته كولد ولا ي حنيفة ان النذر
وردد في الولد وهذا ليس في معناه **فصل في اليمين في الدخول والسكنى والخرج والركوب**
وغیر ذلک **ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد او بيعة** وهو معبد النصارى **والبيت**
وهو معبد اليهود **ولا يدخل دارا او هذا البيت** اي لو حلف لا يدخل هذا البيت **فدخلها بعد**
الحراب لم تحنت اما عدم الحنت في دخول الكعبة او المسجد او البيعة او الكنيسة فلان البيت ما
يبني للبيتوتة وهذه البقاع لم تبذل ذلك واما عدم الحنت في دخول دار بعد خرابها فلان الدار اسم لعروة
ادبر عليه الحيطان ولا يزول ذلك برفع البناء فالعروة اصل في اطلاق هذا الاسم والبناء كالصفحة بها
والدار اذا ذكرت نكرة تكون الصفة فيها معتبرة لان الغايب يعرف بالوصف وتعلقت اليمين بدار
موصوفة بصفة البناء فاذا خربت زالت تلك الصفة فلا تحنت واما عدم الحنت في حق دخول هذا البيت
بعد خرابه فلان اسم البيت زال عنه بعد انقضاءه لانه لا يباين فيه حتى لو بقي حيطانه فضرر عليه العقف
فدخله تحنت وان بني بيتا اخر فدخله لم تحنت لان الثاني صار غير الاول بصنعة جديدة **خلاف هذه**
الدار يعني لو حلف ان لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما خربت حنت لان الاشارة ابلغ في التعريف
فيلغو الوصف معها فتعين اليمين بذات العروة وهي باقية بعد انتفاض الحيطان **او لا يدخل**
اي لو حلف لا يدخل **هذه الدار فوقف على سطحها او دخل دهلينها** وهو ما لكسر وهو ما بين الباب

والدار بحيث اذا اخلق كان الحالف قد اخلا حنت لان الباب يركب لاحراز الدار وما فيها وكل موضع
اذا ردا الباب بقي خارجا ليس من الدار وان بقي داخل ففهم من الدار اما حنته في الوقوف على سطحها
فلان سطح الدار من الدار الا يرى انه من صعد سطح المسجد لا يبطل اعتكافه لانه من المسجد وقيل لا
تحنت لان الواقف عليه لا يعد دخلا في عرفنا وهو اختيار ابي الليث ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل
صفة او طلة لا تحنت لان البيت ما اعد للبيتوتة وهما ليسا كذلك وفي الجامع الصغير تحنت بدخول
الصفة لانها تبني للبيتوتة في الصيف وقال صاحب النهاية هذا هو الاصح عندي **والطلة** هي التي احد
طرفي جد وعما على البيت وطرفها الاخر على حائط الجدار المقابل وفي المحيط اذا ادخل احد
رجليه الدار ان كان جانيبا مستويا وكان الخارج اسفل لم تحنت وان كان الدار اسفل لم تحنت
لان اعتماد جميع بدنه على رجله الداخلة فيكون دخلا **او دار فلان** اي لو حلف لا يدخل دار
فلان ولم يسم دارا بعينها ولم يبينها **يشترط** ابو يوسف **لحنته ان يضاف اليه** اي الدار الى فلان
وقت اليمين والحنت وقال وقت الحنت يعني تحنت بدخول دار ملكها بعد اليمين لان
الداع الى اليمين وحنته وحشة لحقته من جهة فلان فيعتبر ملكه وقت الدخول **وله** ان
افهام الناس تقع على الدار الموجودة حال اليمين الباقية على ملكه الى وقت دخولها وضع في
ممكن الدار اذ في غيرها من المملوك كان نحو الطعام والعبد يتعقد اليمين على الموجود وقت
اليمين او على الحادث بعد اليمين اتفاقا من الحقايق **ونسوي بين المستأجرة والمملوكة**
يعني اذا حلف لا يدخل دار فلان تحنت بدخوله فيها سواء كانت مملوكة او مستأجرة او مستعارة
عندنا وقال الشافعي لا تحنت بدخوله في غير المملوكة لان مقتضى الاضافة الاختصاص وهو في الملك
حقيقة فلا يكون غيره مرادا ولنا ان اضافة الدار اليه يراد به نسبة السكنى عرفا بما زال الغبط
للحالف لم يحصل من الدار بل من ساكنها فكانه قال لا يدخل سكني فلان حتى لو دخل دارا يملكها
فلان ولم يكن ساكنا فيها لا تحنت فيشمل السكنى المملوكة والمستعارة **او هذه الدار** يعني لو حلف
لا يدخل دار فلان **وهو بها** اي والحال ان الحالف في تلك الدار **لم تحنت بالقعود** حتى يخرج منها
ثم يرجع فيدخلها وكان القياس ان تحنت تنزيلا للبقا منزلة الابتداء وجه الاستحسان ان
الدخول هو الانفصال من الخارج الى الداخل وهذا الفعل مما لا يمتد فلا يقال دخل يوما واذا لم
يكن ممتدا لا يكون بقاءه كابتدائه **او لا يدخل** يعني لو حلف لا يدخل **بغداد فاجاز ان يدخله** اي مر
لها في السفينة **لم تحنت** اي لم يجعله ابو يوسف حائتا ما لم يخرج الى الشط **وخالفه** اي قال محمد
تحنت لان دجلة من بغداد ولهذا لو مر المسافر ببغداد في دجلة في السفينة وكان قصد البصر
ببغداد لا انها لم تعد منها عرفا فان ايدى اهل بغداد لا يقع عليها كما يقع على اراضيها **او لا يلبس**
اي لو حلف لا يلبس **هذا الثوب وهو** اي والحال ان الحالف **لا يلبس فترعه او لا يركب** اي لو
خلع يركب **هذه الدابة وهو** اي والحال ان الحالف **راكبها فترل او لا يسكن** اي لو حلف لا يسكن
هذه الدار وهو بها اي والحال ان الحالف ساكن فيها **فاخذ في التثلة** اي شرع ان ينتقل منها في
الحال **لم تحنت** لان هذه الافعال مما تمتد ويضرب لها اجال ويقال ليست يوما وركبت
وسكنت شهر فاعطى لبقا يحكم ابتدائها **او لا يسكن** اي لو حلف لا يسكن **هذه الدار فخرج**

الدار

وَحَلَّزْ أَهْلَهُ وَمَتَاعَهُ يعني بقي فيها أهل الحالف ومتاعه **حَيْثُ** لأنه بعد ساكنها أهله ومتاعه فيها عرفوا المحلة والسكة كالدار في هذا الحكم ولو حلف لا يسكن هذا الموضع فخرج وترا أهله فيه لم يحنث لأنه لا بعد ساكنها عرفوا القربة بمنزله الموضع الصحيح قال أبو حنيفة لا بد من نقل جميع الامتعة حتى لو بقي بعضه يحنث وهذا أصله كما إذا بقي مسلم واحد في بلد ارتد أهلها أصبح ما نجا عنده من أن يصير دار حرب إلا أن مشائخنا قالوا هذا إذا كان الباقي مما يقصده السكنى فاما بقا مكنسه أو نداء أو قطعه حصيرا لا يبقى ساكنها فلا يحنث وينبغي أن ينتقل إلى منزل آخر بلا تأخير ولو انتقل إلى السكة أو إلى المسجد يحنث لأنه ما لم يتخذ منزلا آخر فالأول منزل له وإن كان في طلب منزل آخر فترك امتعته فيها لا يحنث في الصحيح لأن طلب المنزل من عمل الفعل فصار مدة طلبه مستثنى بحكم الحرف اذ لم يفرط في الطلب وقال أبو يوسف سفل نقل أكثره كاف لأنه قائم مقام الكل وقال المعتمر في ذلك نقل ما هو يقوم ضرراته لأن ما وراء ذلك ليس من السكنى يستحسن المشايخ هذا القول وعليه الفتوى **ولا يخرج** أي لو حلف لا يخرج من المسجد فامر من أخرجه حنث لأن فعل المأمور ينتقل إلى الأمر ولو كان مكرها أو برضا لم يحنث يعني إذا عمله إنسان فخرجه من غير اختيار منه أو أخرجه وهو راض به ولكن لم يرامع لم يحنث لأنه لو لم يرامع بأمره فخرجه فلم يحنث منه فعل حتى أن هذه فخرج بنفسه يحنث لوجود الفعل حقيقة **أو لا يخرج امرأته إلا بأذنه** يعني إذا قال امرأته أن خرجت إلا بأذني فانتطالق **اشتراط الأذن على كل خروج** ليكون بارأحتي لو خرجت بأذنه ثم خرجت أخرى بلا أذنه حنث لأن الأصل في الاستئذان أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه والأذن ليس من جنس الخروج والبارأحتي ملتصقة به فكان التقدير أن خرجت الآخر وجاملة تصقا بأذني فيكون ما وراء الخروج المقرون بالأذن باقيا تحت الإيمين **أو إلا أذن** يعني إذا قال أن خرجت إلا أذن كل فانت طالق **اشتراط مرة** يعني إذا أذن لها مرة فخرجت ثم خرجت بعدها بلا أذن لم يحنث لأن استئذان الأذن من الخروج باطل ولم يكن فيه باقيا مقتضى التصاقه بالخروج فتعجز المجاز وهو أن يجعل غايه فيصير كقوله حتى أذن لمناسبة بينهما وهي أن كان أحد من ما بعد الغاية والاستئذان يكون مخالفا لما قبله فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم فان الأذن لا بد منه في كل مرة من الدخول قلت اشتراط الأذن ما ثبت بهذا النص بل بأصول أخر وهو أن الدخول في ملك الغير بغير إذنه حرام فان قال الحالف في المسئلة الأولى أردت بقولي إلا بأذني إلا أن أذن لك صدق فإنه لا قضاء لأن فيه تحقيرا وإن قال في هذه المسئلة أردت بقولي إلا أن أذن لك إلا بأذني صدق فصلا لأنه تشديدا عليه **ولو أذن الرجل بالخروج كمراته في المسئلة السابقة ولم تسمع فخرجت لم يحنث** أي لم يجعل أبو يوسف الحالف حائشا له أن الأذن عبارة عن الإطلاق وقد وجد فلا يشترط علم غيره كالرضا ولها أن الأذن مشتق وهو الإعلام وذا لا يتحقق إلا بالسمع كاذن العبد في التجار حيث يشترط العلم فيه **أو لا يخرج إلا بأذنه** يعني إذا قال أن خرجت إلا بأذني فانت طالق ثم أذن لها فيه متى شئت يعني قال لها أذنت لك أن تخرجي كلما شئت **ثم نهاها** أي أمرته عن الخروج فخرجت لم يحنث أبو يوسف **وخالفه** محمد لأن الأذن بطلانها فكان خروجها بغير إذن كما لو خص الأذن يعني كما لو أذن لها بالخروج مرة ثم نهاها فخرجت اتفاقا ولأبي يوسف

منه

فخرج

أنه مادون

أنه لما أذن لها بالخروج متى شئت اتصل الماذن بجميع الحز وجات الممكنة لأن شرط الحنث وهو الخروج بغير إذن فبطل الإيمين لغوات شرطها فبالله لا يعود بخلاف ما ذكر من المثال لأن الإيمين بقية لبقا الشرط في الجملة فتطلق **ولو أريد أن يخرج فقال الذي خرجت فانت طالق فحلفت ثم خرجت لم يحنث** لأن مراد الحالف الرجوع عن تلك الخرجة عرفا وتسمى هذه بمن الفور تقربا أبو حنيفة بها وكانوا من قبل يقولون الإيمين بوعان مطلقة وموقته فخرجت قسما ثلثا وهو الموقته معني والمطلقة لفظا والمطلق يتقيد بدلالة جال المنكح **أولياتين البصر فلم يأت حنث في آخر جز من حياته** لأن تركه إنما يتحقق به إذا لم يره وهو **أولياتينه** أن استطاع حمل على استطاعة الصحة وهي أن ترتفع الموانع من المرض وغيره لأنه هو المتعارف وعليه قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا **لا القدرة** أي لا يحمل على استطاعة الحقيقة التي تحدثها الله تعالى للعبد حاله الفعل مقارنة للفعل فإذا نوى بها القدرة صدق ديانته وفي رواية بصدق وقصا أيضا لأنه نوى حقيقة كلامه وفي المتن حلف لا يأتي فلانا فاني منزله أو حانوته حنث لأن الأيمان هو الوصول إلى مكانه لقيه أو لم يلقه ولو أتى مسجدا لم يحنث **أو لا يركب** أي لو حلف لا يركب دابة زيد فركب دابة عبده المادون فهو غير حنث عند أبي حنيفة **في المستغرق بالدين** أي في المادون الذي استغرق دينه بريقته مطلقا أي نواه أو لم ينوه **وحانث في غيره** أي في غير المستغرق بالدين **وأن نواه وحكم بالحنث بالنية** يعني قال أبو يوسف يكون حانثا أن نوى الأيركبة دابة عبده سواء كان عليه دين أو لم يكن مستغرقا أو لم يكن **لامطلقا** يعني عند محمد يحنث نواه أو لم ينوه وعليه دين أو لا لأن المادون ملك المولى فلا يحتاج إلى النية ودين العبد لا يمنع ملك المولى في كسبه عندهما ولأبي يوسف أن دابة المادون تضاف إليه عرفا وإن كان مملوكا لم يولد فلا بد من النية ولأبي حنيفة أن النية شرط كما قاله أبو يوسف لكن دين العبد إذا كان مستغرقا يمنع ملك المولى فيشترط فراعته من الدين **وكذا الخلاف والتفصيل في دخول عبيد مادونه في قوله اعتقت عبيدي** يعني إذا قال اعتقت عبيدي ولعبد المادون عبيد فعند أبي حنيفة لا يعتقون في المستغرق مطلقا ويعتقون إذا نواهم في غير المستغرق وقال أبو يوسف إذا نواهم يعتقون وإن كان مستغرقا وقال محمد يعتقون في الوجوه كلها **ولا ينام على هذا الفراش فنام عليه وفوقه فرأى** وهي الشقة من الكراس **حنث** لأن الفراش يقع للفراش ولو جعل فوقه آخر أي الحالف فوق الفراش فرأى آخر **حنثه** أبو يوسف لأنه بامر عليها جميعا حقيقة وعرفا لأنه يقال نام على فراشين **وخالفه** محمد أي قال محمد لا يحنث لأنه إنما نام على الأعلى دون الأدنى ولا يمكن جعله تبعاً للملوك عليه لأنه مثله **أو يجلس على الأرض فجلس على حصير لم يحنث** لأنه لا يعد جالساً على الأرض عرفاً بخلاف ما لو جلس على الأرض بقبابه لأنها تبع له فلا يعتبر حايلاً **أو على هذا السرير أي لو حلف لا يجلس على هذا السرير فجلس عليه وفوقه حصير لم يحنث** لأنه يعد جالساً عليه عرفاً **لا يحنث لو جعل فوقه سريراً فجلس على السرير** لأن السرير لا يستتبع مثله **فصل في الإيمين في الأكل والشرب** الأكل ما يتأني فيه أي ياله المضغ إلى الجوف ممضوغاً كان وغيره فلا يكون اللبن والسويق مأكولا والشرب إيصال الشئ إلى جوفه بغير مما لا يتأني فيه المضغ والهنم في حال إيصاله والذوق معرفة الشئ بغيره من غير إدخال عليه

خ
الإبادة
للموت

وقيل الأكل والشرب عبارة عن عمل الشفاء والحلق فعلى هذا يكون اللبن مأكولا والابتلاع عبارة
عن عمل الحلق دون الشفاء والمصر عبارة عن عمل الشفاء لأنها خاصة **ومن حلف لا يأكل من هذه**
كان الحلف واقعا على غيرها لأن عينها غير مأكولة حتى لو أكل نبيذ نخلة أو دبسها لا يحنث لأنه مضاف
إلى فعل حادث لا إلى النخلة ولوحلف لا يأكل من هذه الشاة إنما يحنث بلحمها دون لبنها لأنها مأكولة
فتتعدد اليمين عليها ولو لم تكن للشجرة ثمرة ينصرف اليمين إلى اليمين فينتقد بها
صار طبيا فأكله **لم يحنث** لأن البسوة زالت عنه وهي تصلح أن تكون داعية إلى اليمين فينتقد بها
أولم هذا الحلف أي لو حلف لا يأكل من لحم هذا الحمل **فصار كيشاحنت** بأكله لأن منصفة الصغر
لا تكون داعية إلى اليمين وكذا لو حلف لا يكلم هذا الصبي أو هذا الشاب فكله بعدما شاخ حنث لأن
الشرع أمرنا بتحمل أخلاق الغيتان ومدارات الصبيان فلم يصح اعتبار ذلك الداعي شرعا **أولم هذا** أي
لو حلف لا يأكل بشر **فأكلم** أي لو حلف لا يأكل بشر **فأكلم** أي لو حلف لا يأكل بشر **فأكلم** أي لو حلف لا يأكل بشر
النون وهو الرطب الذي في ذنبه قليل بشر **وبالعكس** أي لو حلف لا يأكل رطبا فأكلم بشر في ذنبه قليل
رطب **لم يحنث** أي أبو يوسف وقال لا يحنث قيد بقوله رطباً مذبذباً لأنه لو أكل بسر مذبذباً وهو الذي
في ذنبه شيء من الرطب في المسئلة الأولى وأكل رطباً مذبذباً وهو الذي في ذنبه شيء من البسر المسئلة
الثانية يحنث اتفاقاً من الحقايق له أن البسر المذبذب لا يسمى رطباً ولا الرطب المذبذب لا يسمى بسراً
لأن المغلوب في حكم المستعمل كالأغالب ولهذا لو حلف لا يشتري بسر مذبذباً لا يحنث ولما
أنه أكل المحلوف عليه وزيادة فيحنث كما لو ميز ما حلف عليه فأكله بخلاف الشر لأنه يصادف
الجميع فيستتبع الكثير القليل ولهذا لو حلف لا يأكل شعيراً فأكلم حنطة فيه أحببات شعيرة يحنث
فإن قيل لو حلف لا يشرب اللبن فأكلم لبناً مصبواً فيه الماء لا يحنث اتفاقاً فلم لم يقوله هنا بشر المحلوف
عليه وزيادة فيحنث قلنا لأن الاستهلاك هنا أكمل لعدم تميز مكانه من مكان لما وقت الشاة
أولم هذا أي لو حلف لا يأكل لحماً **فأكلم سمكة** **لم يحنث** أبو يوسف وقال لا يحنث له قوله تعالى تأكلون
لحماً طرياً والمراد لحم السمك أجماعاً ولهم أن اللحم ينشأ من الدم ولحم السمك ليس كذلك لأن الدموى
لا يسكن الماء ولهذا يحل بلا ذكاة ومطلق الاسم يقتضى الكمال دون القاصر ولو أكل لحم خنزير
أو إنسان يحنث لأنه حقيقته وإن كان حراماً وقال العتاني لا يحنث لأنه لا يستعمل استعمال اللحم
وعليه الفتوى **وشحما** أي لو حلف لا يأكل شحماً **فهو على شحم البطن** عند أبي حنيفة فلا يحنث إلا
بأكله **وقال لا يحنث** بأكلم **شحم الظهر أيضاً** لأنه يذاب كشحم البطن ولكنه شحم استثنى من الشحوم في
قوله تعالى ومن البقر والغنم حرماً عليهم شحومها إلا ما حملت ظهورها أو صواياها أو ما اختلط بعظم
والأصل في الاستثناء أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه **فصار** رتب الشحوم أربعة شحم الظهر وشحم
مختلط بالعظم وشحم على ظاهره إلا معاً وشحم البطن وله أن هذا لحم حقيقته ينشأ من الدم وله
قوة اللحم ويستعمل في الغلابة استعمال اللحم لا الشحوم وضع في الأكل لأنه لو كان يمينه على الشرا
لا يحنث بهذا اتفاقاً من الحقايق هذا كله فيما إذا حلف على الشحم بلفظ عربي وأما إذا قال أيا لغارسية
بشيء لا يحنث بأكلم اللحم السمين الذي على الظهر اتفاقاً وحنث بأكلم الشحم المتصل بالظهر اتفاقاً **أو**
من هذه الحنطة يعني لو حلف لا يأكل من هذه الحنطة **فالحنث بقضمها** يعني لا يحنث عند أبي حنيفة
حتى يأكل عينها **وقال لا يأكل خبزها** أي يحنث بأكلم عينها يحنث بأكلم خبزها لأن كل الحنطة

هذا الاستثناء من الإطارة واللبنة
التي لا تستعمل في الأكل
فإن قيل لو حلف لا يأكل من هذه
الشاة إنما يحنث بلحمها دون لبنها
لأنها مأكولة فتتعدد اليمين عليها
ولو لم تكن للشجرة ثمرة ينصرف اليمين
إلى اليمين فينتقد بها صار طبياً فأكله
لم يحنث لأن البسوة زالت عنه وهي تصلح
أن تكون داعية إلى اليمين فينتقد بها
أولم هذا الحلف أي لو حلف لا يأكل من
لحم هذا الحمل فصار كيشاحنت بأكله
لأن منصفة الصغر لا تكون داعية إلى
اليمين وكذا لو حلف لا يكلم هذا الصبي
أو هذا الشاب فكله بعدما شاخ حنث لأن
الشرع أمرنا بتحمل أخلاق الغيتان
ومدارات الصبيان فلم يصح اعتبار ذلك
الداعي شرعاً أولم هذا أي لو حلف لا
يأكل بشر فأكلم أي لو حلف لا يأكل بشر
النون وهو الرطب الذي في ذنبه قليل
بشر وبالعكس أي لو حلف لا يأكل رطباً
فأكلم بشر في ذنبه قليل رطب لم يحنث
أي أبو يوسف وقال لا يحنث قيد بقوله
رطباً مذبذباً لأنه لو أكل بسر مذبذباً
وهو الذي في ذنبه شيء من الرطب في
المسئلة الأولى وأكل رطباً مذبذباً
وهو الذي في ذنبه شيء من البسر
المسئلة الثانية يحنث اتفاقاً من
الحقايق له أن البسر المذبذب لا يسمى
رطباً ولا الرطب المذبذب لا يسمى
بسرراً لأن المغلوب في حكم المستعمل
كالأغالب ولهذا لو حلف لا يشتري بسر
مذبذباً لا يحنث ولما أنه أكل المحلوف
عليه وزيادة فيحنث كما لو ميز ما حلف
عليه فأكله بخلاف الشر لأنه يصادف
الجميع فيستتبع الكثير القليل ولهذا
لو حلف لا يأكل شعيراً فأكلم حنطة فيه
أحببات شعيرة يحنث فإن قيل لو حلف
لا يشرب اللبن فأكلم لبناً مصبواً فيه
الماء لا يحنث اتفاقاً فلم لم يقوله
هنا بشر المحلوف عليه وزيادة فيحنث
قلنا لأن الاستهلاك هنا أكمل لعدم
تميز مكانه من مكان لما وقت الشاة
أولم هذا أي لو حلف لا يأكل لحماً
فأكلم سمكة لم يحنث أبو يوسف وقال
لا يحنث له قوله تعالى تأكلون لحماً
طرياً والمراد لحم السمك أجماعاً
ولهم أن اللحم ينشأ من الدم ولحم
السمك ليس كذلك لأن الدموى لا يسكن
الماء ولهذا يحل بلا ذكاة ومطلق
الاسم يقتضى الكمال دون القاصر ولو
أكل لحم خنزير أو إنسان يحنث لأنه
حقيقته وإن كان حراماً وقال العتاني
لا يحنث لأنه لا يستعمل استعمال اللحم
وعليه الفتوى وشحماً أي لو حلف لا
يأكل شحماً فهو على شحم البطن عند
أبي حنيفة فلا يحنث إلا بأكله وقال
لا يحنث بأكلم شحم الظهر أيضاً لأنه
يذاب كشحم البطن ولكنه شحم استثنى
من الشحوم في قوله تعالى ومن البقر
والغنم حرماً عليهم شحومها إلا ما
حملت ظهورها أو صواياها أو ما
اختلط بعظم والأصل في الاستثناء أن
يكون المستثنى من جنس المستثنى منه
فصار رتب الشحوم أربعة شحم الظهر
وشحم مختلط بالعظم وشحم على
ظاهره إلا معاً وشحم البطن وله أن
هذا لحم حقيقته ينشأ من الدم وله
قوة اللحم ويستعمل في الغلابة
استعمال اللحم لا الشحوم وضع في
الأكل لأنه لو كان يمينه على الشرا
لا يحنث بهذا اتفاقاً من الحقايق
هذا كله فيما إذا حلف على الشحم
بلفظ عربي وأما إذا قال أيا لغارسية
بشيء لا يحنث بأكلم اللحم السمين
الذي على الظهر اتفاقاً وحنث بأكلم
الشحم المتصل بالظهر اتفاقاً أو من
هذه الحنطة يعني لو حلف لا يأكل من
هذه الحنطة فالحنث بقضمها يعني لا
يحنث عند أبي حنيفة حتى يأكل عينها
وقال لا يأكل خبزها أي يحنث بأكلم
عينها يحنث بأكلم خبزها لأن كل
الحنطة

٧

مجاز عرفاً عن أكل ما يتخذ منها فيصرف إليه إلا أنه إذا أكلها قضاً يحنث أيضاً لأنه مستعمل
معناه حقيقته كما إذا حلف لا يدخل دار فلان فدخلها حافياً أو راكباً يحنث وله أن الكلام إذا
كان له حقيقة مستعملة فالعمل بها أولى من المجاز المتعارف فصار كما إذا حلف لا يأكل من
هذه الشاة فأكلم لبنها لا يحنث وفي الحقايق هذا إذا لم ينوشها وإن نوى لا يأكل حياً يحنث
بأكلم حياً ولا يحنث بأكلم خبزها اتفاقاً **وحنثه** أي جعله محمد حائثاً **بأكلم سويقها** وقال لا
يحنث أما أبو حنيفة فقد مر على أصله من أن اليمين تصرف إلى عين الحنطة ومحمد على أصله من
أنها محمولة على ما يتخذ منها لكن أبو يوسف قال المتعارف هو الحنث لا السويق **ومن هذا**
الدقيق يعني لو حلف لا يأكل من هذا الدقيق **فأكلم خبز حنث** لأن عينه غير مأكولة فانصرف
اليمين إلى ما يتخذ منه ولو أكل عينه لا يحنث لثبوت المجاز مراداً وهو الصحيح وإن عني عين الدقيق
لم يحنث أن أكل خبز لأنه نوى حقيقة **أو خبزاً** أي لو حلف لا يأكل خبزاً **اعتبر المتعارف في**
المصر وهو خبز الحنطة والشعير لأن معنى اليمين العرف وهو الغالب في البلدان **فلا يحنث**
خبز الأرز والقطايف بالعراق لأن أهل غير متعارفين يأكله حتى لو كان بطبرستان وفي
مصر ينادوا أهله أكل خبز الأرز حنثاً كله **أو شوا** يعني لو حلف لا يأكل شوا **كان على اللحم** المشوى
ولا يقتضى أول السلم المشوى ونحوه إلا إذا نواه **أو طيخاً فعلى ما يطبخ منه** أي من اللحم بالمال لأنه هو
المتعارف والقلية اليابسة لا تسمى مطبوخاً إلا أن ينوى غيره وإن أكل مرققة اللحم يحنث كما يفهم من جزأ
اللحم **أو راساً اعتبر المتعارف** وهو ما يكس في التناير وبيع في مصر وإن نوى الرأس كلها فهو
على ما نوى **أو فاكهة فأكلم عنباً أو رماناً أو رطباً فهو غير حائث** عند أبي حنيفة وقال لا يحنث كان
الفاكهة ما يتفكه بها أي يتنعم قبل الطعام وبعده وهذه الاشتبا يفتكه بها في العادة وله أن هذه
الاشياء كما توكل تفكهاً توكل تغذية كما لعنب والرطب والرمان فتكون فاكهة من وجه فلا تدخل
تحت الإطلاق إلا بالنية كما أن المكاتب لا يدخل في قوله كل مملوك لي حرلاً لأنه مملوك من وجه ولو
أكل من ثمار الأشجار كالنخيل والجوز والخوخ ونحوها يحنث اتفاقاً وفي المحيط اليابس من ثمار
الشجر فاكهة إلا البطيخ وذكر شمس الأيمة السرخسي في شرحه ليس من الفاكهة لأن ما لا يكون
يابسة فاكهة في عامة البلدان فوطيه لا يكون فاكهة **أو أداماً** أي لو حلف لا يأكل أداماً ولا نية له
فهو على ما يسطح به أي محمول على شيء يخلط به الخبز بأن يكون ما يباع عند أبي حنيفة كالحل والزيت
والمرق والعسل ونحوها **وحنثه محمد بأكلم اللحم أو الجبن والبيض** لأن الأدام ما خوذ من المواد وهي
الموافقة وهذه الاشياء توكل مع الخبز موافقة وله أن الأدام ما يوكل تبعاً للخبز وحقيقته التسعة الموافقة
في الاحتياط لأنه إذا لم يختلط وصار مجاوراً لا يعرف ذلك اللحم أدام للخبز أو عكسه **وبوافقها** أي أبو يوسف
صاحبه **في روايةين وأن أكلت** أي لو قال أن أكلت **اليوم الأريغيفاً فعبدى حر فأكلمه**
أي الرغيف **بأحد هذه** أي لحم أو جبن أو بيض **لم يحنثه** أبو يوسف لأنه استثنى الرغيف وهذه الاشياء
تبع له فلم يعتبر أعلم أنه ترك أصله لأن هذه الاشياء ليست بأدام عنده وكان ينبغي أن يحنث لأنه
قال يوكل تبعاً ويوكل مقصوداً فلم يحنث المشك **وخالفه** أي قال محمد يحنث أعلم أنه ترك أيضاً أصله لأن هذه
الاشياء عنده أدام وكان ينبغي أن يحنث إلا أنه قال يوكل مقصوداً فلا يصير تبعاً بالشك فيحنث **أولاً**
يتعدى أي لو حلف لا يتعدى يحنث **بالأكل من الفجر إلى الظهر** لأن الغدا في اللغة اسم لطعام

مع الخبز

الغداة وهي الى الظهر ولهذا تسمى صلوة الظهر صلوة العشا **اولا ينحس** اي لو حلف لا ينحس **فنه**
الى نصف الليل اي يحث بالاكل من الظهر الى نصف الليل لان العشا في اللغة طعام يوكل منها فيطلق
على الوقت توسعا **اولا ينحس** اي لو حلف لا ينحس **فنه الى الفجر** اي يحث بالاكل من نصف الليل
الى الفجر لان السحور ما خوذ من السحر وهو اخر الليل قبل طلوع الفجر وما بعد نصف الليل فربما قيلت اوله
ثم مقدار الغدا والعشا ان ياكل اكثر من نصف الشبع حتى لو اكل لقمة او لقمتين لا يحث لانه لا يسمى
غدا عادة وشرط ان يكون المأكول من جنس ما ياكله اهل بلد عادة حتى لو شرب اللبن وشبع في الغدا
ان كان حضرا لا يحث وان كان بدوي يحث **وان اكلت او شربت او لبست**
فبعدى حر ولم يذكر مفعوله **وخصص** اي قال عنبت في قولي ان اكلت طعاما دون طعام وكذا في اخويه
لم يسمع مطلقا اي لا ديانته ولا قضا لان مفعول كل فعل منها غير ملفوظ والنية انما تجعل في الملفوظ النعني
المحتمل والطعام ونحو غير مذكور وانما ثبت بطريق الاقتضا والمقتضى لا عموم له فلا يجوز تخصيصه
فان قلت ثبت ان المقتضى امر شرعي افتقار الاكل الى الطعام ليس كذلك لانه يعرف من لا يعرف الشرع
قلنا لعل المصنف اختار ما اختاره بعض المحققين من ان المقتضى هو الذي لا يدل اللفظ ولا يكون ملفوظا
ولكن مضمنا ولفظ اللفظ اعم من ان يكون شرعيا وعقليا فان قلت يشكل على هذا ما اذا قال ان اكلت
فلانا ونوى المساكنة في بيت واحد يصدق ديانته من ان المسكن غير مذكور قلنا المساكنة متنوعة تكون
في دار وفي بيت وانما ان تكون في بيت ونية النوع في الفعل صحيح **او طعاما او شرابا او ثوبا** فخص
اي لو قال ان اكلت طعاما او شربت شرابا او لبست ثوبا فبعدى حر وقال عنبت به طعاما دون
طعام **قبل ديانته** لان المفعول ملفوظ منكر ذكر في محل الشرط فيكون عاما ويجوز تخصيصه **لانه**
لما كان خلاف الظاهر لم يصدق في اقتضا **اولا يشرب** اي لو حلف لا يشرب **من دجلة فهو على الكرع**
يعني ما يحث عند ابي حنيفة اذا تناول ما يفهم من ذلك النهر **وحشا بالشراب من ما بها** لانه هو
المتعارف وله ان حقيقة الشراب من دجلة ان يكون فيه متصلا بها فيكون والى من المجاز المتعارف
وان نوى به الاعتراف صحت نيته عند ديانته لا قضا لانه مجاز الكرع وصحت نيته عند قضا وديانة
لانه حقيقة كلامه من الحقايق ولو شرب من نهر اخذ من دجلة لا يحث اجماعا لحدوث النسبة الى
غيره في تيمينه لا يشرب من ما دجلة فشرب من نهر اخذ منها يحث لان ما دجلة في قوله من دجلة
لانه لو قال لا يشرب من هذه اليمين ينصرف يمينه الى الاعتراف اتفاقا لتعذر الكرع فيها ولو تكلف شرب
بالكرع لا يحث لان الحقيقة والمجاز لا يجتمعان **ومن ما دجلة** يعني لو ذكر لفظ الما معها **حاشا**
اتفاقا كما بالكرع لان نسبة الما اليها لا تنقطع به **ولا يجعل ابو يوسف** تصور البر شرطا **لان اعتقاد اليمين**
المطلقة عن الوقت كما اذا قال والله لا شرب من الما الذي في هذا الكوز ولا ما فيه تنعقد اليمين ويحث في
الحال عند ابو يوسف وقال لا يحث وان كان في الكوز ما فادى بعد اليمين يحث اتفاقا **وبقا الوقت**
اي لم يجعل ابو يوسف تصور البر شرطا لبقاء اليمين المقتدة بوقت الى اخر جزء من اجزاء ذلك الوقت **فيحكم**
ابو يوسف **في يمينه** **اولا يشرب من ما هذا الكوز اليوم فصت قبل فضته** اي مضى اليوم وعنده يمينه
يمينه ويحث في اخر اليوم وعندها لا تبقى يمينه ولا يحث ابدا **اولا ياكل** يعني حكم ابو يوسف يحث في
يمينه لياكل اليوم **هذا الرغيف فاكل قبله** اي فاكل غيره قبل مضى اليوم **اولا يقضي حقه** اي
حقه لان اليوم **فسقط** حقه قبل مضى اليوم **بالابراء** **اولا يقتلنه** اي لو حلف ليقتلن فلان فانه

من جمل الامور
النسبة التي ولو اكلت
لا يشرب من ما دجلة
من نهر

او كان جاهلا بموته حين حلف ليقتلنه **او ان رايت عمرا فلم اعلمك فبعدى حر ثم رآه معه**
اي عمرا مع الخطاب ولم يقل شيئا في هذه المسائل **يحث** عنده ولا يحث عندها وفي الكفاية اختلاف في
الحث بعد مضى الوقت لانه لا يحث قبله اتفاقا في ظاهر الرواية لان هذا اليمين موقته فلا يحث
قبل مضى الوقت ولو كان اليمين مطلقة يحث في الحال حين يهلك المحلوف عليه اتفاقا ومبنى الخلاف
ان تصور البر ليس بشرط لان اعتقاد اليمين عنده وشرط عندها وحاصله ان محل اليمين عنده خبر
في المستقبل سواء كان الحالف قادرا عليه او لا الا يري ان اليمين على صعيد السما منعقدة ففي المطلقة
يحث بعد الفراغ من اليمين لعجزه عن البر وفي الموقته يحث في اخر جزء لان الوقت في هذه ليس
معيانا للافعال المحلوف عليها وكل جزء منه محتمل ان يكون محل للبر والنجس الاخر تعين لجوب البر
فلما فات تعين الحث فيه وعندها محلها خبر فيه رجا الصدق لان محل الشيء ما يكون قابلا للحكمة
وحكم اليمين البرود لا يتحقق فيما ليس فيه رجا الصدق فلا يتعقد ففي المطلقة اذا لم يكن في الكوز
الما لم يتعقد لانعدام رجا الصدق فان قلت كان ينبغي ان يتعقد ليطهر اثرها في حق الحلف وهو
الكفار قلنا بشرط اعتقاد السبب في حق الحلف لاحتمال الاعتقاد في حق الاصل ولا احتمال هنا
لعدم تصور البر واذا كان فيه ما فادى بقرعت اليمين من الابتداء فاذا عجز عن البر بالارافة تحقق
الحث وفي الموقته انعتد اليمين لكنها لم تنق اذا ادنى واكمل الرغيف قبل الجزء الاخير لانعدام رجا الصدق
فلا يحث قيد بقوله او كان جاهلا به لانه لو كان عالما بموته تنعقد اليمين على معنى لاقتلنه ان خلق الله
فيه الحياة ويحث في الحال لعجزه اتفاقا فان قلت لم يتفقوا على اعتقاد اليمين في مسألة الكوز اذا
علم عدم الما على تقدير ان خلق الله فيه الما كما قدر في مسألة القتل قلنا قوله لا شرب الما الذي في هذا
الكوز يقتضي وجود الما لان الاشارة الى المعدوم لا تصح واذا كان هذا عبارة عن الموجود يعتبر بما
لونه عليه وقال لا شرب الما الموجود في هذا الكوز ان خلق الله فيه الما لا يستقيم ويكون وصفا
منه للشيء بالوجود والعدم فلا يثبت اقتضا واما في مسألة القتل فلو قدر لاقتلن فلانا ان خلق
الله فيه الحياة كان مستقيما لان الحياة لو عادت اليه كان فلانا بعينه فامكن اثباته اقتضا وفي
مسألة الكوز لو خلق الله فيه الما لم يكن محلوف عليه والمحلوف هو الما الذي فيه وقت اليمين فلا
فرق في مسألة الكوز على الما بعدم الما ولم يكن وقت اليمين كذا في الكفاية وبهذا التقرير سقط
اعتراض المصنف في شرحه انه لا فرق بين مسئلتى القتل والكوز في تفصيل العلم فيها وعدمه
وحكنا بانعتقادها على المستحيل عادة كما اذا حلف ليصعدن السما **وبالحث في الحال** عقب
اليمين هذا اذا حلف مطلقا واما اذا وقت اليمين لا يحث مالم يمض ذلك الوقت وقال فير لا
ينعقد لان المستحيل عادة كالمستحيل حقيقة ولنا ان البر مقصور هنا حقيقة لان بعض الانبياء
صعد السما فتعقد اليمين ثم يحث بالعجز عن تحقق البر ظاهر كما اذا مات الحالف قبل ان يفعل
المحلوف عليه يحث لعجزه ظاهر مع احتمال اعاده الحياة وفعله **فصل في اليمين في الكلام**
واللبس والتخلي **ومن حلف لا يكلم زيدا فكله وهو نائم بحيث يسمع** لو لم يكن نائما **حاشا** لان
الكلام حصل ووصل الى سمعه لكنه لم يفهمه لنومة **وايقاظه به** اي ايقاظ النائم بكلامه **شرط** عند
ابي حنيفة **في رواية** لانه اذا لم يكن يقبه بكلامه صار كما لو ناداه من بعيد وفي النهاية من حلف ان لا
يكلم زيدا انما يحث اذا كلفه بكلام ينقطع عن اليمين فان كان موصولا بها نحو ان كلمتك فبعدى حر

والقتل

فأذهب لا بحث لأنه من تمام الكلام الاول الا ان يريد كلاما مستأنفا **او الابدانه** يعني من حلف
لا يكلم زيدا الابدانه **فاذن ولم يعلم** الحالف بآذنه **فكله لم يحسنه** ابو يوسف وقال لا بحث من مثل
هذه المسئلة في الفصل السابق وهو لو اذن ولم تسمع فخرجت لم يحسنه والدليل من الطرفين المذكور
فيه **او شهرا** اي لو حلف لا يكلم زيدا شهرا **ابتداء الحالف من حين حلف** لأنه لو لم يقيد به لتأبدت
بمينته فصار الشهر مجزأ ما وراه فبقى متصلا بالاجاب **او لا يتكلم فقرأ في الصلوة لم يحسنه** لان
القرأة في الصلوة لا تعد كلاما عرفيا ولا شرعا لان الكلام في الصلوة حرام وهي مباحة فيها واما اذا
قرأ خارج الصلوة او سبغ بحث لأنه كلام حقيقة لأنه في عرفنا لا يسمى متكلاما بل قارا ومسجعا **او لا**
يقرا كتاب فلان فهمه اي فهم ما فيه بالنظر اليه **او لا يكلمه** اي من حلف لا يكلم فلا ناحي **يكلمه**
اي يكلم فلانا الحالف **فاستبقا** اي تكلما معا متخاطبين **لم يحسنه فيها** اي ابو يوسف الحالف في المسئلة
وخالفه اي قال محمد بحث فيها لاني يوسف في المسئلة الاولى ان القرأة فعل اللسان والفهم ليس كذلك
ولهذا لا يتبادى به فرض القرأة بالنظر الى المصحف وفهم ما فيه ولمحمد ان المتعارف من قراءة الكتاب
فهم ما فيه وان لم تحدث اللفظ والايان مبنية على العرف وانما يتبادى فرض القرأة بالفهم لان الامر
تناول حقيقة القرأة ولاني يوسف في المسئلة الثانية ان معنى كلامه لا سبق فلانا بالكلام ولم يسبقه
فيه فلا بحث ولمحمد ان معنى كلامه لا يكلم فلانا الى ان يكلمه فلانا قبل ان يكلمه وجدا كلامه قبل
الغاية فيبحث **او لا يكلم عبد فلان او امراته او صديقه او لا يدخل داره فنعمل بعد البيع**
او الابدانه او العداوة يعني كلم عبدك بعد بيعه او امراته بعد طلاقها بانا او صديقه بعد ما صار عداوا
له **لم يحسنه** لان داعي اليمين يحتمل ان يكون غيظا لحقه من المضاف او المضاف اليه فيكون كل منهما مقصودا
من وجه فوجب اعتبارهما فلا بحث بالشك **وحسنه محمد في اضافة النسبة** وهي اضافة المرأة
والصديق الى فلان **في رواية** وهي رواية الزيادات والمذكور او لارواية الجامع الصغير وجه قوله
ان هذه الاضافة للتعريف لان المرأة والصديق قد يجهلان لاذنهما مقصودا لا المضاف اليه وما كان
للتعريف لا يشترط دوامه لا استغناء بعد التوقيف فيتعلم الحكم بعين كل واحد منهما كما في الاشارة
بان قال لا اكلم صديق فلان هذا او روجه فلان هذه **وان زاد الاشارة** اي قال والله **بحث**
في المرأة والصديق ولم بحث في العبد والدار عند ابي حنيفة واني يوسف **وحسنه محمد في**
العبد والدار ايضا لحسنه في المرأة والصديق لان الاضافة للتعريف والاشارة ابلغ في التعريف منها
لكونها كوضع اليد عليه فلغت الاضافة وتعلقت اليمين بالعين فصار كالصديق والمرأة ولهما ان اليمين
عقدت على عين مضاف الى فلان اضافة ملك فلا تبقى اليمين بعد زوال الملك اذ الم بشر وهذا لان هذه
الاعيان لا يقصد هجرانها ولا تعاقبها بل غيظ لحقه من خلاها ولو احتمل ان يقصد به العرف
والاضافة انما تلغوا اذ لم تعد فايده اخرى غير التعريف وهنا افادت وهي بيان هجران صاحبها لغيظ
لحقه منه لان الدار لم تهر لارتقا وكذا العبد لانه لحسنه الحق بالجمادات فيعتبر المضاف والمضاف اليه
كلاهما بخلاف ما اذا كانت الاضافة اضافة نسبة كالصديق والمرأة لانها قد يجهلان لاذنهما فيراد من
الاضافة التعريف فلما اتخذ المقصود حجاجا جانب الاشارة لكونها ابلغ **او صاحب هذا**
الطيلسان اي لو قال لا اكلم صاحبه **او هذا الشاب** لو حلف لا يكلم هذا الشاب **فكله بعد**
ما باعه اي الطيلسان **او شاخ** اي صار الشاب شيخا **بحث** لان الطيلسان في المسئلة الاولى لا يجر

لذا انه فتكون الاضافة فيه للتعريف والحكم في المسئلة تتعلق بالمشار اليه فنلغوا الصفه **او جينا**
اي لو حلف لا يكلم فلانا جينا **او زمانا او عمر فيها** اي قال الحين والزمان ولا ينة له **وقع على**
سنة اشهر لان الحين يطلق على الزمان القليل كما قال تعالى فيسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون
ويطلق على اربعين سنة كما قال تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر قال اهل التفسير المراد به
اربعون سنة ويطلق على سنة اشهر قال الله تعالى توتى اكلها كل حين قال ابن عباس هي سنة
اشهر وهذا هو الوسط فتصرف اليه اليمين لانا نعلم انه لم يرد به الساعة لان الغضبان لا
يعزم على ترك الكلام ساعة ولا يحلف على ذلك والمديد لا يقصد غالبا لانه بمنزلة الابد وكذا
الزمان يستعمل استعمال الحين **او دهر** اي حلف لا يكلمه دهر **فهو موقوف** عند ابي حنيفة حتى
قال حين سئل عنه لا ادري ما مقداره والتوقف عند عدم المرجح من الكمال سئل ابن عمر عن شيء
فقال لا ادري ثم قال طويلا لا يدري عن شيء لا يدري فقال لا ادري وفي جامع المحبوبي
توقف ابو حنيفة في اربع مسائل احدها هذه والثانية الحنث للمشكك والثالثة وقت اكله
والرابعة محل اطلاق المشركين في الاخرى قلت هذا تنبيه لكل مفتي ان يستتف عن التوقف فيما لا
وقوف له عليه اذ المجاوزة اقترأ على الله بتحرثم الحلال ووضه **وجعله كالحين** قيل الخلاف
في المنكر واما المعروف فمنصرف الى العمر اتفاقا وقيل فيها جميعا والاول هو الصحيح لهما ان دهر
يستعمل استعمال حين يقال ما رايتك منذ دهر ومنذ حين فيكون بمعناه وكذا ان دهر المشكك
عن احد من ارباب اللغة تقديره فوجب التوقف فيه ودهر الحين في الاستعمال لان المعروف
من حين كمنكر والمعروف من الدهر يقع على الابد واللغات لا تدرك بالقياس **او اياما او شهرا**
او سنين **وقع على ثلثه** من كل صنف منها **وان عرفها** اي قال لا اكلم الايام او الشهور او السنين
ولا ينة **فهى عشر** اي عشر ايام وعشرة اشهر وعشر سنين عند ابي حنيفة **وقالا اسبوع** اي
سبعة ايام في الايام وسنة في الشهور والعمر في السنين لان اللام لتعريف العهد في الاصل فاذا
وجد معهود كان اخق والاسبوع معهود فيصرف الى عمر الحالف وله ان اللام للعهد لان
العشر معهود في اجمع المعرف لانها اقصى ما يذكر بلفظ اجمع **فانه يقال ثلثة ايام الى عشر**
ثم يقال احد عشر يوما او شهرا او سنة فكان تحريفا لهذا المعهود فان قلت الايام انما تنتهي الى
عشر اذا قرئت بالعدد لا مطلقة قال الله تعالى وتلك الايام نداء لها لا يراد بها العشر
والايام هنا ذكرت مطلقة عن العدد قلنا اسم اجمع للعشر فادونها الى ثلثة حقيقة في
حالتها الاطلاق والتعيين ويقع على ما ورا العشر في حالة الابهام والتعيين فكان الصرف الى
ما اجمع في الحالتين اولى واما في الآية فلم يقصر على العشر لان تلك الاشارة الى ايام الدنيا **ومن**
حلف على نفي فعل وتركه ابدا يعني حلف عليه لا يفعل ملك عمر حتى لو فعله لا تنحل بيمينه
او على فعلا اي على ان يفعل فعلا **فعله مرة** يعني بر عن بيمينه بفعله مرة لانه في موضع الاثبات
لا يقتضي العموم وانما بحث بوقوع اليأس عن الفعل بهلاك الفاعل او محل الفعل وفي الجملة الحلف
في الاثبات لا بد ان يكون مقرونا بكلمة التأكيد وهو اللام والنون حتى لو قال والله افعل كذا فلم
يفعل لا نكره الكفار هذا هو المستعمل في كلام العرب **ومن استخلفه الوالي ليعلمه بكذا** اي
وهو الفاسق **اختص اعلامه بحال ولا ينة** لان مقصود الوالي دفع شره بواسطة زجره فاذا زال

ليس

عنه ولا يشه يفتون عن ناذيه قدرته واذا لم يعلم حتى مات المستحلف او غرل كحنت ولا ينفعه
اعلام الوالي الذي بعده لان يمينه انعقدت على اعلام الاول **ولو قال الامر انما اكتميه**
اي الذي اكتميه من عنك فهو هدي يعني صدقة لمن يكون بمكة **فاشتري قطنا فخرلته**
فاكتميه منه فهو حانت يعني بلعه ان يعديه **وشرط ملكه يوم التذرية** يعني قال ليس عليه ان يذري
حتى تغرله من قطن ملكه يوم حلف لان التذرية لا يصح الا في ملك او مضاف الى سبب ملك غرل المرأة
ليس من اسباب الملك لانها قد تغرل من قطنها وله ان المرأة تغرل من قطن زوجها عادة فيكون
غرلها سبب ملكه والقطن لم يذكر حتى يضاف اليه التذرية حتى لو ذكره وقال ان ليست غرل
من قطن فهو هدي يكون هديا اتقا قال من قطنك لا يكون هديا اتقا فلما اطلق الغرل لم ينفذ
صرفناه الى المعتاد **وشرط الحنث بالتخلي لبس اللالي مرصعة** يعني اذا حلف لا يلبس خليا وليس
عند لولو وحده ولم يكن مرصعا بالذهب لا حنث عند الى جنبه **وقالا وحدها** يعني حنث بجزء
لبس اللالي لقوله تعالى وتستخرجون خليه تلبسونها والمستخرج غير المرصع **وله** ان اللولو لو كان
حليا لما جاز للرجل ان يتخذ فصامنه ولطولا والحلية على اللولو في الالية مجاز وكذا الخلاف في
الزبرجد **وقيل الخلاف غر في** يعني في عرف زمانه لا يتحلى باللالى الامر مرصعة وفي عرف زمانها
يتحلى بها وحدها **وبقي بقولها لان التحلى معتاد في زماننا** **فصل في اليمين في البيع والشرا**
والنزوح وتفاضل الدراهم **ومن حلف لا يبيع او لا يشتري ولا يواجر فوكل به** اي الحالف
باحده **فصل في الحنث** لانه غير عاقد حقيقة ولا حاكما لرجوع حقوق العقد اليه لا الى الموكل حتى لو كان الحالف
هو العاقد بالوكل كحنت ولو نوى في حلفه الايام غير به حنث بالتوكيل او كان الحالف من
ببشر بنفسه هذه العقود لكونها سلطان حنث بالتوكيل لان يمينه باعتبار عاقدته تنصرف الى
التوكيل وان كان الحالف ببشر نازرة ويفوض اخرى يعتبر الغالب **او يتزوج او لا يطلق او يفتن**
فوكله اي باحده هذه الاشياء المذكورات **حيث** لان التوكيل به سغير وهذا لا يضيف العقد الى
نفسه وانما يضيفه الى موكله وحقوق العقد راجعة الى الامر اليه وكذا الصلح عزه من العقد واليمين
والصدقة والقرض والاستقراض والايديع والاستيداع والاعان والاستعارة وقضا الدين
وقيضه ولو حلف لا يضرب عبده فامر به فضرب كحنت ولو حلف لا يضرب ولده فامر به غير كحنت
والفرق ان فائدة ضرب العبد راجعة الى المولى فصار كضربه بنفسه ومنفعة ضرب الولد
عايدة الى الولد وهو كونه مؤذيا لا الى الاب فلا يكون كفعله ولو حلف لا يضرب رجلا اخر فامر
غير فضربه لا حنث لانه لا يملك ضرب الخ لنفسه فلا يملك الامر الا ان يكون الامر ذ سلطان او
قاضيا فينفذ كحنت لانها يملك ضرب الاحرار حدا وتغريرا فيملك ان الامر به **او لا يزوجه** اي لو
حلف لا يتزوج امرأة **بالكوفة او لا يشتر** اي لو حلف لا يشتري شيئا بالكوفة **فقبل بها ايجاب فصول**
منه بالكوفة فقبل ايجابه **واجيز بالبصرة** يعني اجازت النكاح وهي بالبصرة او باع منه فضولي بالكوفة
فقبل بها ثم اجيز بالبصرة **لم يحنث** ابو يوسف لان العقد انما تم بالاجارة وهي حصلت بالبصرة
فلم يوجد الزوج والشرا بالكوفة فلا حنث **وخالفه** اي قال محمد كحنت لان العقد وجد بالكوفة
وان كان غير نافذ ولهذا شرط الشهود في وقته لاني وقت الاجازة ومتى ثبتت الاجازة صارت
مستندة الى وقت العقد وكان تزويجا بالكوفة فيحنث **وهو ظاهر المذهب** كما ذكره في مخرج اجماع

باللالى وحده

اي زوجه او فصول

وقال في الجرح

الصغير **ولا يهب عبده لفلان فوهبه ولم يقبله** فلان ايجابه يمينه **او قبل ولم يقبضه**
حكننا بحنثه لان تمام الهبة بالقبول والقبض فلا حنث بدونهما كالبيع ولنا ان الهبة تبرع فتم
بالتبرع وحده كالاقرار والوصية بخلاف البيع لانه معاوضة فلا يتم الا بالقبول وهما هذان فيقه
وهي ان حضرة الموهوب له شرط للحنث حتى لو وهب كالحالف منه وهو غايب لا حنث اتقا وانما
وضع في الهبة اذ في المعاوضات بدون القبول لا حنث اتقا قاض الحقائق **او يقبض دينه الى**
قريب القرب الى ما دون المشرك لانه بعد قريبا عرفا **والى بعيد** يعني لو حلف ليقبض دينه الى بعيد
قال اكثر منه اي فانصرف اليمين الى اكثر مما دون الشهر ولذلك يقال عند بعد العهد ما القينك منذ
شهر **او يقبض دينه اليوم فقطاه ثم وجد المستحق** اي رب الدين **بعضها زوفا** وهو ما يرد
بيت المال **او بمرجة** وهو ما يرد التجار **او مستحقة** بفتح الحاء **لم يحنث** لان هذه الاوصاف كالتسليم
اسم الدراهم عنها ولهذا يجوز بالزبوف والبهجة في راس المال المسلم وبدل الصرف يجوز ولو لم
تكن حل لهم لكان استبدالاً وهو غير جائز غايته ان تكون معبوبة والعيب لا يعدم الجنس وقبض
رب الدين الدراهم المستحقة قبض صحيح فوقع البر به ثم بعد ذلك ان انتقض القبض بالرد لا ينتقض
للمستحق لان اليمين قد انحلت به **او رصاصا** اي اذا وجد المستحق بعضها رصاصا **او سقوة**
وهي ما يكون داخلها نجا سا وخارجها فضة وهو معرب سه نق **حنث** لانها ليسا من جنس حنث
ولهذا لا يجوز التجوز بها في الصرف والسلم **او لا يقبض دينه درهما دون درهم** يعني لا يقبض دينه
متفرقا **فقبض بعضه دون باقيه** فعانت الشمس **لم يحنث حتى يقبض جميعه** لانه اضاف القبض
الى دين معروف فينصرف الى قبض كله بصفة التفرق ولا حنث يقبض بعضه **وان قبضه**
في وزنين ولم يفصلهما بغير عمل يعني في المسئلة السابقة لو قبض دينه في وزنين ولم يتشاغل
بينهما الا بعمل الوزن **لم يحنث** لان ذلك ليس بتفريق لتعذر قبض الكل دفعة عادة فيصير هذا
القدر مستثنى عادة **كتاب القاضى ولا يصح ولاية**
القاضى حتى يكون اهلا للشهادة لان القضا والشهادة كلاهما من باب الولاية وهي تنفيذ
القول على الغير بشا الغير وانما **وتفضل تولية العدل المحتمد** يعني جعله وليا حاكما والمجتهد من
بحوى علم الكتاب ووجوه معانيه وعلم السنة بطرقها ومتونها ووجوه معانيها ويكون مصيبا في القياس
عالمنا يعرف الناس كذا في الكفاية **وتجيز تولية الجاهل** وقال الشافعي لا يجوز لانه ما مور القضا بالحق
وهو لا ينسب الا بالعلم ولا يمكن جعله عالما بعلم غيره ولنا ان الغرض من تولية القضا دفع الشر عن المظلوم
وايصال الحق الى اهله وهذا يحصل بالحكم بفتوى عالما **وينبغي ان لا يولى هو** اي لا يصير الجاهل وليا **والفاسق**
وقيل لا يبيع قضاؤه اي قضا الفاسق **وينعزل بالفاسق** يعني اذا قلد القضا وهو عدل ففسق
باخذ الرشوة انعزل وعليه الفتوى لانه من قلد اعتمد عدالته فوله لا يتكلى الصفة فاذا فسق لم يك
لغيره ايضا بتقليده فلم يبق قاضيا **وقيل ان ولي فاسقا** اي ان جعل واليا حال كونه فاسقا **صح قضاؤه**
لانه قلده بنفسه فصار راضيا به فلا ينعزل مالم يعزل **وان طر** اي عرض عليه الفسق **انعزل وقيل**
لا يستحقه بطر اي عرض الفسق **في ظاهر المذهب** لكن يجب على من قلده ان يعزل وعليه مشاغلنا
ولا يستغنى الفاسق اي لا يطلب منه الا فتن لان الفتوى من امور الدين والفاسق لا يقبل قوله في الديات
وينبغي الا يسأل عن القضا لقوله عليه السلام من سال القضا وكل الى نفسه ومن لم يساله يترك

عليه ملك يسدده **وبرخص الدخول فيه** أي في القضا **لن شق بادأ فزده** أي فرض القضا لقوله
عليه السلام عدل ساعة أفضل من عبادة سنة وفي رواية من عبادة سنتين إلا أن تركه عنده
لأن القضا أمر مخوف لا يسلم من حرجه كل ساح ولا ينجو منه كل طامح إلا من عصمه الله ولهذا دعي
أبو حنيفة إلى القضا ثلاث مرات فإني حتى ضرب في كل مرة ثلاثين سوطا وفي المرة الثالثة قال استشر
أصحابي فاستشار أبا يوسف فقال أبو يوسف لو تقلدت لنفعت الناس فنظر إليه أبو حنيفة نظر
الغضب وقال أرايت لو أمرت أن أعبر البحر سباحة أكنت أقدر عليه وكان في بك قاضيا وكذا دعي
محمدا إلى القضا فإني حتى قيد وحبس واضطر فنقل كذا في الكفاية **وبكره** دخوله **لن خاف العجز**
عنه أي عن القضا **والخيف فيه** باختياري لقوله عليه السلام من جعل قاضيا فكمناذح بغير سكين
ووجه التشبه أن السكين تضي الظاهر والباطن جميعا والذبح بغير سكين وهو الخوف يؤثر في الباطن
دون الظاهر فكذا القضا لا يؤثر في الظاهر لأنه جاء وفي باطنه هلاك **وتفرض** الدخول في القضا
على المتعين للقضا لأن اجتماع فيه شرائطه لأنه لو تأخر مع تعيينه تقدم من لا يصلح له وفيه فساد عظيم
ودفعه فرض صيانه لحقوق العباد **وتجوز التقليد من الجابر** أي الأمير الظالم لأن الصحابة تقلدوا
القضا من معاوية والامام الحق كان عليا هذا إذا كان يمكنه أن يقضي بالحق وأما إذا كان الأمير
الظالم منعه عن إقامة الحق لا يجوز التقليد منه لغوات المقصود من القضا **وتجوز قضا المرأة**
وإذا ولي أي جعل والباسم إليه ديوان من تقدمه في القضا وهي الخرايا التي فيها شمس السجلا
والصكوك وانصبا الأوصيا في أحوال اليتامى والمقيمين في أموال الأوقاف وتقدير النفقات
فبيعت أمينان فيسألان عن المعزول شيئا فشيئا فيجعلان كل نوع في خريطة **وينظر القاضي الثاني**
في حال أهل السجن فمن اعترف بحق الزمه ما اعترف به لكونه لا قرار حجة ملزمة **ومن أنكر لم**
يقبل قول المعزول عليه أي القاضي المعزول على من أنكر بأن قال ثبت عندى الحق عليه لأن القاضي
بالعزل الحق بساير الرعية وشهادة الواحد ليست بحجة **الابينة** يعني ياتي المدعي ببينة على منكره
ويستظهر فيه قبل تخليته يعني إذا لم يتم بينة يتفحص عن حاله ويرسل مناديا إلى المجلس يقول من
يطلب فلان بن فلان المحبوس بحق فليحضر ولا يبادر إلى تخليته سبيله لأن فعل القاضي الأول هو ظاهر
وفي تخليته إبطال حقه به فإن لم يحضر خصم أخذه منه كفيلا بنفسه وأطلقه **وبفعل في الودائع**
الوديعة أن المعزول سلمها إليه قبل قوله فيها لأنه ثبت بأقراره أن اليد كانت للمعزول ومن
ويده مستفادة من جهته فيقبل قول المعزول في مستحقها إذا قال هذه الوديعة لفلان كما كانت
الوديعة في يده وإن اعترف أنها لفلان ثم أقر بتسليم المعزول إليه فقال المعزول هي لفلان أخى بسلم
الوديعة إلى المعزول الأول المسبق يده على يد القاضي فيضمن المعزول قيمة ذلك العين ومثله إلى المعزول الثاني
وتجلس في المسجد الجامع ليكون موضع حكمه ظاهرا لأهل بلده **ولا يقبل القاضي هدية إلا من قريب**
أي ذي رحم محرر منه الهدية ما يأخذها القاضي بلا شرط أعانته **الأحكام** أي لا خصومة لذلك القريب
مع أحد فيده لأنه لو كان له خصومة لا يقبل منه هدية مادامت له خصومة فإذا قبلها منه بعد
انقطاع خصومته جاز **ومعازي** أي يقبل القاضي من المعتاد على الأهد قبل القضا لا يزيد على عادته

لأنه لو زاد تكون زيادته لكونه قاضيا فلا يقبل **ولا تحضر دعوة خاصة** وهي التي إذا علم المضيف
عدم إجابة القاضي بتركها قيد بالخاصة لأنها لو كانت عامة محضها الانتفا التهمة وفي الكفاية
لو كان المضيف خصما لا يجيب دعونه وإن كانت عامة **واستثنى قريبه** أي إجازة بحضور القاضي
دعوة خاصة لقريبه كجواز أخذه دينه وقال لا يحضر مكان التهمة **وبشهاد الجنابة ويعود الميرض**
إذا لم يكن من المتخاصمين لأن ذلك من حقوق المسلمين **ولا يضيف أحد الخصمين** لأن في ضيافته تهمه
وفيها إشارة إلى أنه لو كان أضافها جميعا فلا بأس به **ولا يسارة** أي لا يكلم أحدهما سرا **ولا يلقنه**
حجة لأن في كل منهما ميلا إلى أحدهما وحيفا بالآخر فإن المدعي إذا رأى ميل القاضي فزما ترك دعواه
فيضيع حقه **ويستوي بينهما في المجلس** في النظر والإشارة **وإذا ثبت الحق بالبينة وطلب الحق**
حبس عن حبه القاضي لظهور مطلبه بانكاره عند القاضي **أو بالأقرار** أي إذا ثبت حق المدعي
بأقرار المدعي عليه وطلب حبسه **تثبت** أي توقف في حبسه ولم يعجل به لأن مطلبه لم يثبت بأول
الحال والحبس جزا المثل **وامرأة** أي القاضي المديون **بالأدافان** متنع عن الاداء **حبسه في كل**
دين هو بدل مال كالتمن وبذل القرض لأن غناه ثابت بحصول المال في يده **أو ملتزم بعقد كالمهر**
والكفالة أراد به المهر المجرد ومن الموجد كذا في الهداية لأن التزامه المال باختياره دليل على سارة
ظاهرا إذا عاقل لا يلتزم بما لا يقدر على أدائه فيحبس **لا فيما سوى ذلك** يعني لا يحبس القاضي فيما سوى
الديون المذكورة كضمان المتلفات وأرض الجنائيات ونفقة الأقارب والزوجات **إذا ادعى الغريم**
الفقر حتى يقيم المدعي بينة ببساره أي ببسار الغريم وإن لم يقيم فالفقر للمدعيون **وقيل القول**
لن عليه الدين مطلقا أي سواء كان بدلا مال أو لا لأن الفقر أصل والغنا عارض فالحجج إلى إثباته
كما إذا اعتق أحد المشركيين العبد المشترك وأدعى أنه معسر فالقول للمعتق وكذا القول للزوج
أنه معسر إذا ادعت زوجته بانه مؤسر وجاب عنه على ظاهر الرواية بأن ضمان الاعتناق ليس
بدين مطلق لأن المريض إذا اعتق في مرضه العبد المشترك لا يجب عليه الضمان عند أبي حنيفة
وكذا النفقة فانها ليست بدين مطلق بل هي صلة ولهذا تسقط بالموت ولو كان ديننا مطلقا لم يسقط
الأب بالابن أو الأب بالابن **وحبسه** أي القاضي المديون فيما إذا كان المدعي أن له مالا أو ثبت ذلك بالبينة لظهور
ظلمه في الحال **مدة يراها القاضي** مصلحة ليظهر ماله أن كان تخفيه **في الصحيح** احتروا به عن تقدير
تلك المدة بشهر أو شهرين أو ثلثة أو أربعة إلى ستة أشهر ما صار المذكور في المتن صحيحا لأن بعض
الناس يكون حرجا بحيث يرى حبسه في زمان طويل هو عليه من أخرج مال قليل **فإن لم يظهر له**
أي للغريم مال أطلقه ولا تحول بینه أي بين المدعي وبين غريمه وهو المديون **وتحبس الزوج**
في نفقة المرأة لأنه با متاعه عن الاتفاق كان طالما فيحبس **والد أي لا يحبس والد في دين ولده**
لأن الحبس عقوبة لا يستحقها الوالد أكرامه **الا إذا امتنع أن ينفق عليه** أي على ولده فإنه
يحبس فيه أحيال ولده **ولا يستخلف أي لا يجعل القاضي غيره خليفة على القضا** **الابتفويض** أي لا
أن يفوض إليه ذلك من تقلد القضاء عنه كما أن الوكيل ليس له أن يوكل غيره إلا بأذن الموكل بخلاف
الأمور بإقامة الجمعة حيث يجوز له أن يستخلف غيره بلا تفويض لأن الجمعة على شرف الفوات
فالامر بإقامتها أذن بالاستخلاف فيها دلالة فإذا استخلف القاضي غيره بتفويض ذلك إليه ليس
له أن يعزله لأنه لا يكون تابيا عن الخليفة إلا أن يقول الخليفة استبدل من شئت فحينئذ مملوك عليه

فما سألني
ولا يشترط

واذا رفع اليه اي القاضي **حكم حاكم امضاء** لان اجتهاد الاول تالكد بالقضا فتخرج على اجتهاد القاضي الثاني
الا ان يخالف الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع او يعر عن دليل فاذا قضى في مسئلة وهو
 يعلم انها مجتهد فيها **مخالفا لمذهب ناسيا فهو نافذ عندنا** حقيقته **وفي العذر واثبات وجه النفاذ**
 ان حكمه ليس بخطا يبين وجه عدم النفاذ انه زعم فساد قضايه فيعامل في حقه بزعمه **وقال لا**
ينفذ مطلقا اي عامدا كان او ناسيا لانه قضى بما هو خطأ عنده **وبقي** به اي بقولهما وفي الصغر الفتوى
 على قوله وفي المحيط اذا لم يعلم بكونها مجتهدا فيها ينفذ قضاؤه عند بعض المشايخ ولا ينفذ عند عانهم
 واذا علم به ينفذ هذا هو ظاهر المذهب **ولا حكم على غيب** عن البلد او مجلس الحكم حاضر في البلد
 وهو الصحيح من الحقايق وقال الشافعي بحكم القاضي لان الحق عنده بالبينة ولنا ان البينة لقطع
 المنازعة وهي ثابتة بالانكار والغايب كمثل انكاره فلا يعمل بالبينة وكذا لو انكر ثم غاب لان الانكار
 وقت القضا شرط **الابتناب** يعني يجوز الحكم عليه اذا حضر ناسيا به اعم من ان يكون الغايب ناسيا به او
 الشرح كالوصي من جهة القاضي **وهو اي القضا بشهادة الزور نافذ عندنا** حقيقته **مطلقا**
 اي ظاهر اثبتنا او باطنا في ثبوت الكل فيما بينه وبين الله **في العقود** كالنكاح والبيع والشر والنسب
 وفي الهبة والصدقة واثبات ومن صورها ادعت على رجل انه تزوجها فقامت عليه شاهدي زور
 خللة وطبها عندنا حقيقته خلافا لها وكذا اذا ادعى عليها نكاحا وهي تحمد او ادعى على اخر انك
 غصبت مني هذه الجارية واشتريتها مني والآخر ينكر فقضى القاضي بشاهدي زور رجل المشتري
 وطبها عندنا حقيقته خلافا لها **والفسوخ** كالاقالة والرد يعيب كما اذا ادعى احد المتعاقدين
 فسخ العقد في الجارية او ردها بالعيب واقاما البينة الزور فقضى القاضي بالفسخ حل للبايع
 وطبها **وقال ظاهر** يعني ينفذ ظاهر الا باطنا فلا يحل له وطبها وقيد بالعقود والفسوخ لانه لو
 ادعى ملك جارية مطلقا ولم يعين سببا للملك لا ينفذ باطنا اتفاقا لتعذر اثباته بدون السبب وفي الهبة
 والصدقة عن اي حقيقته روايتان قال الفقيه ابو الليث يعني بقولهما من جامع المحبوبي لهما ان القضا
 اظهر ما كان ثابتا لا اثبات امر لم يكن والعقد لم يكن ثابتا فلا يثبت بالقضا فلا ينفذ باطنا
 كما لو ظهر الشهود عبيدا وله ان القضا واجب على القاضي اذا اقيمت عنده البينة حتى لو لم يري الوجوب
 على نفسه يكفر ولو اقره يفسق ولما كان القضا اظهارا ما هو ثابت يجب ثبات العقد فتنصا كما ثبت البيع
 في قوله اعتق عبدك عنى بالف ليلا يكون تكليف ما ليس في وسعه والبرق والكفر يمكن الوقوف عليها في
 الجملة فلا ينفذ باطنا **والقاضي والشاهد والراوى لا يعملون بالخط** في حقيقته عندنا حقيقته كما اذا
 وجد القاضي بخطه قضاء والشاهد شهادته او الراوى روايته **مع نسيان الحادثة** اي مع ان القاضي
 والشاهد والراوى لا يتذكر من الحادثة **واجازاه** اي العمل بالخط اذا علموا **انه خطهم** وفي العيوب
 بقي بقولهما لهما ان العمل بغالب الظن واجب والخط يفيد غالب الظن فوجب العمل به وله
 ان الخط يشبه الخط فلا يعمل به احتياطا وقد قال عليه السلام اذا رايت مثل الشمس فاشهد ولا
 فدع **وهو اي القاضي عندنا** حقيقته **ممنوع عن الحكم بما علمه قبل الولاية** اي قبل ان يتقلد القضا
 فلا له ذلك فيد بقوله قبل لان الحكم بما علمه بعدها يجوز اتفاقا اذا كان في حقوق العباد كالقصاص
 وحد القذف ولا يقضى في الحدود الخالصة حقا لله كحد الزنا والسرقه هذا اذا علم في مصر هو قاضيه
 واذا علم في غير مصر وهو قاضيه فعلى الخلاف ايضا من الحقايق لهما ان مستند الحكم هو العلم وقد وجد فعلموه

والطلاق

او تاراه

واحد قبل القضا وبعد فيجوز القضا به وله ان علمه قبل القضا علم بشهادة واحد فلا يكون موجبا
 لعلم القضا واما علمه حال القضا يكون باحتياط ومبالغة فيه ليقضى اذا رفع اليه وقبله ليس كذلك
واذا نراضي ثمان بحكم بصفة القاضي اي رجل يحكم بينهما ويكون اهلا للحكم كالقاضي **جاز** لان لهما
 ولاية على نفسيهما فيصنع تحكيمهما وحكمه عليهما احترزه عن ان يكون المحكم كافرا او عبدا او صبيا
 او محمدا ودافى قذف فانه لا يجوز لانه ليس بصفة القاضي **في غير الحدود والقصاص** لان حكم الحكم
 بمنزلة الصلح فلم يجز استيفاؤها بالصلح فلا يجوز التحكيم فيها لانه ليس لهما ولاية على دمهما ولهذا
 لا يملك ان يباحته وفي الكفاية تخصيص الحدود والقصاص بدل على جواز التحكيم في سائر المجتهدات
 نحو الكنايات فانها راجع وغيرها وهو صحيح لانه لا يقضى به دفعا لتجاسر العوام **واذا حكمه**
بحر رجوعهما ومضيه القاضي اي ينفذ حكمه ان رفع اليه **ان وافق مذهبه** ثم فائدة هذا الامضاء
 ان لا يكون لقاض اخر نفذه اذا رفع اليه لان امضاء بمنزلة قضائه **وان حكمه في دم خطا بالدية**
على العاقلة لم ينفذ لانه غير محكم من جهة ولا ولاية له عليهم ولو حكم على القاتل بالدية في ماله رده
 القاضي ويقضى بالدية على العاقلة لانه حكم مخالف للصلح لا اذا ثبت القتل باقراره فان العاقلة لا
 تعقله **ويسخ الحكم المحجة ويقضى بالنكول والاقرار** لانه موافق للشرع واذا قال لآخر الخصم
 الذي حكماء اقرت له عندي بكذا وحكمت به عليك وانكر المقتضى عليه باقراره يقبل قوله ولا يلتفت
 الى انكاره لقيام ولايته عليهم كالقاضي **ولا يحكم المحكم لاصوله وفروعه وزوجته** لتعلق التهمة
كالقاضي وفي قوله لاصوله تنبيه على انه لو قضى عليهم جاز لا تنقلا التهمة **ويقتل بالبينة كتاب القاضي**
الى مثله اي الى قاض اخر يعني انما يقبل كتاب القاضي اذا اقام البينة عند المكتوب اليه الكتاب انه كتاب
 فلان القاضي لان الكتاب يشبه الكتاب **في كل حق لا يسقط بشبهة** احترزه عن الحدود والقصاص
 لانها يسقطان بشبهة ولا يجوز اثباته بالكتاب الحكمي الذي هو نقل الشهادة وفي الحقيقة لان فيه شبهة
 البدلية كالم تجز بالشهادة على الشهادة **فيكتب الحكم** كما اذا غاب المدعى عليه بعد الحكم فجد ولم يسلم حقه
 وطلب المدعى من القاضي ان يرسل الى قاضي بلدة فيها خصمه كتابا وذكر فيه حكمه لينفذه وبما يتسلم
 خقه كذا في النيين والكفاية **او ينقل الشهادة ليحكم المكتوب اليه** ويقبل كتاب القاضي **في العقار**
 لان التعريف فيه يقع بالتحديد **والمنفول على المختار** قيد به لان الكتاب الحكمي عندنا حقيقته واي
 يوسف غير مقبول في المنقول لانه محتاج الى الاشارة وكيفية الحكم والكتاب الحكمي يكون هكذا مثلا اذا
 ادعى رجلا في البصرة انه كان له عبد فابق وبين اسمه وحليته وسنه وقيمته وهو اليوم في يد فلان
 فلان في الكوفة واقام البينة فادسل حاكم البصرة الى حاكم الكوفة كتابا بنقل شهادتهما فلما وصل اليه
 الكتاب حضر خصمه ونظر فان وافق حليته ما في الكتاب دفع العبد الى المدعى من غير ان يقضى له بالملك
 واخذ منه كتيلا وامر ان يذهب به الى حاكم البصرة ليشهد الشاهدان على ان هذا العبد بعينه ملك
 المدعى فاذا شهدا هكذا لا يحكم به لان خصمه غايب بل يبعث الى حاكم الكوفة كتابا يحكيما حتى يحكم على خصمه
 في الكوفة ويبري كفيله والمختار هو مذهب محمد انه يقبل في المنقول ايضا وعليه الفتوى **وقراء** اي القاضي
 الكاتب الكتاب **على الشهود ليعلموا ما فيه وتحت محضرهم ويسلمه اليهم** اي الكتاب الى الشهود
 دفعا لتهمة التغير **ويوجب ابو يوسف الاستهاد** على ان هذا الكتاب كتاب القاضي والختم ختمه
لا غير يعني القراءة عليهم والتسليم اليهم ليس بشرط بل يسلمه الى المدعى والقضاة علموا اليوم بقوله

اي لا يحكم العامة

واختاره اي قول ابو يوسف الامام **الشرعي** ولا يقبله اي الكتاب القاضي حتى يحضر الخصم لانه معتزلة
اداء الشهادة فيشترط حضوره وينظر القاضي **ختمه** فاذا شهد وان كان كتابه سلمه اليهم وقراه عليهم
وختمه يعني اذا قال شهود الكتاب هذا كتاب فلان القاضي سلمه اليها وقراه عليها **فصته** هذا جواب اذا
يعني فتحه **وقراه** اي المكتوب اليه الكتاب **على الخصم** والزمه ما فيه **وبما** بذلك اي ابو يوسف لزام
ما في الكتاب **اذا شهد وان كان كتابه** وفي الدخيرة اذا مات القاضي الكاتب او عزل قبل ان يصل الكتاب
الى المكتوب اليه لا يعمل به عندنا وقال ابو يوسف يعمل وكذا اذا مات بعد وصوله قبل القراءة لان القضا
انما يجب على المكتوب اليه عند القراءة فقبلها لا يكون النقل تاما فيبطل بالموت ولو مات بعد ما وصل
الكتاب والقراءة فالمكتوب اليه يعمل به وكذا لو مات المكتوب اليه يبطل العمل به الا ان يقول بعينه والى
كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فعيه يكون تبعاله ولو قال ابتدا الى كل من يصل اليه من قضاة
المسلمين لا يعمل به عندنا في حنيقة ومحمد لان المكتوب اليه غير معلوم وجوز العمل به ابو يوسف توسعه
كتاب الدعوى الادعاء افتتاحا من دعا والدعوى اسم منه الفه للتائيد وجمعه
دعوى فتفتح الواو **ويشترط المدعي** من لا يجبر على الخصومة اذا انكرها والمدعي عليه ممن يجبر على
الخصومة وقال محمد المدعي عليه من يكفيه مجرد الانكار **ويشترط لقبولها** اي قبول الدعوى هو
الزام المدعي عليه عند البرهان والزام المجهول لا يصح وفي الدخيرة مثلا اذا كان المدعي مكيا لا يلد
له من بيان جنسه بانه حنطة او شعير ونوعه بالهامسقية او برية وصفتها بانها حيدة او وسط او رية
وقدرها بان يقول كذا قفيز وسبب وجوبها لان احكام العين تختلف باختلاف اسبابها فانه اذا كان
بسبب السلم يحتاج فيه الى بيان مكان الايغال يقع التمزج عن الاختلاف وعن الاستبداد به قبل القبض
وان ادعى الدقيق بالقبض لا يصح لانكاسه بالكس فلا بد من ذكر الوزن ومنه دقيق مرياس او مغسول
ومنه مخول او غير مخول وفي الكفاية يشترط لصحة الدعوى مجلس القضا حتى لو كانت في غير
لا يستحق على المدعي عليه جوابها **واحضاره** اي يشترط احضار المدعي **ان كان عينا حاضرة** في يد المدعي
عليه كلف احضارها ليشير اليها بالدعوى كما في الشهادة واستحلاف حتى قالوا لو لم يمكن احضاره
كالرحى وخو حضر احكام او بيعت امينه **والا فبيان قيمتها** اي ان لم تكن حاضرة في يد فيشترط بيان
قيمتها ليصير المدعي معلوما به قال الفقيه ابو الليث يشترط مع ذلك في الحيوان ذكر الذكور والانثى
وفي الدخيرة والكافي لو لم يبين قيمتها ذكر في عامة الكتب انه يسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف
قيمة ماله فلو كلفه بيانها لتضرره فاذا سقط بيان القيمة عن المدعي سقط عن الشهود ايضا بل اولى
ولو كان المدعي عقارا فتحد يده في الدعوى والشهادة شرط عند ابو حنيفة **واكتفيا بالشهرة**
في المشهور لان الغرض من التحديد التعريف وذا حاصل بالشهرة قيد به لان الخلاف فيما اذا كان
العقار مشهورا ولم يذكر واحد ودعا الشهرة حتى لو لم يذكر واحد ودعا الحفا بها لا تقبل شهادتهم اتفاقا
وله ان العقار المشهور قد يزداد وينقص فيبقى مجهولا فلا بد من ذكر حدوده ليعرف **واكتفيا بذكر**
ثلاثة يعني اذا ذكر اثنان وحدود في العقار وسكتوا عن الرابع يقبل عندنا وقال زفر لا يقبل له
ان تعريف العقار انما يحصل بذكر الحدود الاربع ولهذا الوعظ في الرابع لا تقبل ولنا ان الاكثر حكم
الكل بخلاف ما اذا غلط لانه لا يختلف به المدعي ثم يذكر المدعي عليه يعني يشترط ان يذكر المدعي
ان ما ادعاه في يد المدعي عليه لانه انما يكون خصما يكونه في يده قالوا هذا في المنقول لان اليد فيه معين

هذا هو الكتاب الذي
يقرأه القاضي في
الجلسة الاولى
من الدعوى

واما في العقار فلا بد من علم القاضي واقامة البينة على انه في يد المدعي عليه لان اليد فيه غير مشاهد
ولعله كان في يد غيرها وقواصعا عليه ليكون وسيلة الى اخذ حكم الحاكم **ومطالبته** يعني يشترط
طلبه لاحتمال ان يكون مرهونا في يده وانما يزول الاحتمال بطلبه حتى قبل يجب ان يقول في يد غيره
حتى **وان كان دينا فمطالبته** يعني يشترط ان يذكر المدعي انه يطالبه بالدين وتعيينه بالوصف
فاذا صحت الدعوى سال الحاكم المدعي عليه عن دعواها لينكشف له وجه القضا لان الحكم بالبينة
يخالف الحكم بالاقرار لان الاقرار حجة ملزمة بنفسه لا يحتاج فيه الى القضا بخلاف البينة لانها انما
تصير حجة باقتضال القضا بها **فان اعترف قضى عليه** اي يحكم باعترافه القاضي **وان انكر سال**
المدعي اي طلب الحاكم منه **البينة** على دعواه **فان احضرها حكم بها وان عجز وطلبت بيمينه** اي يمين
المدعي عليه **استخلف** الحاكم انما شرط طلبه لان اليمين حق المدعي وفي المحيط ان كان المدعي عليه
صبيا محجورا ولم يكن المدعي بينة لا يكون له حق احضاره الى باب القاضي لانه لا يتوجه عليه اليمين
لانه لو نكل لا يقضي بنبوله وان كان له بينة وهو يدعي الاستهلاك كان له حق احضاره لان الصبي
يؤخذ بافعاله والشهود يحتاجون الى الاشارة اليه لكن يحضر معه وليه فيومر بالاداء عنه **فان**
نكل الزمه المدعي به وان اخرج اي الحاكم الحكم **حتى يعرض اليمين ثلثا** بان يقول ثلث مرات
ان لم تخلف الزمته ما ادعاه **كان اولى** وهذا انما يستعمل في موضع الحفا احتياطا ولو قضى
بالنكول مرة جاز وهو المذهب ولو قال المدعي عليه بعد النكول عن اليمين ثلث مرات انما اختلف
بخلقه القاضي قبل القضا بالنكول وبخله لا يخلفه ولا بد ان يكون النكول في مجلس القضا
ولا يجيز ردّها اي رد اليمين **على المدعي** وقال الشافعي اذا لم يكن المدعي بينة ولم يخلف المدعي
عليه رد الحاكم اليمين على المدعي فان حلف قضى له والا فلا لان الظاهر صار شاهد المدعي عند
نكول خصمه فتعجز بيمينه كالمدعي عليه ولنا قوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين
على المنكر قسم عليه السلام بينهما والقسمة تنافي الشك وفي النهاية لو اصاب على ان المدعي لو
حلف فالمدعي عليه ضامن للمال فالصلح باطل ولا شيء على المدعي عليه **ولو قال المدعي عليه لا**
اقر ولا انكر فالقاضي لا يستخلفه عند ابو حنيفة بل يحبس حتى يقر او ينكر وقال لا يستخلف لان
قوله لا اقر انكار معني وقوله لا انكر اقرار معني فتعارض فتساقطا وكان في حكم الساكت والسكوت
نكول حكمي فينزل منزلة النكول الحقيقي وكذا قوله عليه السلام اليمين على من انكر ولا يستخلف
مع قوله لا انكر منحا **ولا يحكم بالشاهد واليمين** وقال الشافعي اذا اقام المدعي شاهدا واحدا
ولم يكن له شاهد اخر وحلف على ما ادعى قضى له الحاكم لما روى انه عليه السلام قضى بشاهد ويمين
وفي الوسيط كل واقعة يقضي فيها بشهادة رجل وامرأتين يقضي فيها بشاهد ويمين وذلك
في الاموال من الحقايق وفي المحيط لو قضى القاضي بشاهد ويمين لا ينفذ لانه خلاف التنزيل ولنا
قوله عليه السلام البينة للمدعي واليمين على من انكر وهو حديث مشهور وما رواه بخلافه فيكون
مردودا وفي لفظ الشاهد اشارة الى انه لو حلف مع امرأتين لم يجز اتفاقا من الحقايق **ولو قال**
بينتي حاضرة في المصير وطلبت بيمينه اي طلب من القاضي ان يستخلف خصمه **فهو ممنوع منه**
اي القاضي لا يستخلف عند ابو حنيفة وقال لا يستخلفه قيد بقوله في المصير لانها لو كانت في مجلس
القضا لم يستخلف اتفاقا وان كانت غائبة عن المصير استخلف اتفاقا لهما الاعتبار ما اذا كانت

البينة غايبة عن المص وله الاعتبار ما اذا كانت حاضرة في مجلس القضا وفي المحيط اذا قال المدعي ليس
لي بينة على هذا ثم اقام البينة عليه لا تقبل عندنا في حنيقة لانه كذب بيئته وتقبل عند محمد لانه يحتمل
انه كان له بينة ونسبها **وياخذ** المدعي في هذه المسئلة **كفيل بنفسه** اي بنفس المدعي عليه **ثلاثة**
ايام ليلا يضيغ حق المدعي اذا احضرها واذا كانت غايبة لان الغايب كالحاكم من وجه فاني فائدة
في التكفيل **فان امتنع** المدعي عليه من اعطاء الكفيل بنفسه **لازمه** اي كان معه حيث سار حقا
لحقه ولا يجبر القاضي على التكفيل اتفاقا **الا ان يكون غريبا** اي يكون المدعي عليه مسافرا في
الطريق **فيلزمه مقدار مجلس القاضي** اي الى ان يقوم عن مجلسه لان الملازمة اكثر من ذلك
اضرار على خصمه من حيث منعه من السفر **ولا يستخلف في جد** اتفاقا كما اذا ادعى عليه القذف
فأنكره وكذا اللعان كما اذا ادعت على زوجها انه قد فها قد فها موحيا لللعان فانكره قال الصدر
الشهيد لا يستخلف في الحدود اتفاقا الا اذا تضمن معنى آخر بان علق عتقه بزنا فادعى العبد
انه زنا ولا بينة له يستخلف المولى حتى اذا انكثرت العتق دون الزنا **وكذا في مجرد نكاح**
يعني لا يستخلف عندنا في حنيقة اذا ادعى رجل على امرأة او هي عليه نكاحا وقال لا يستخلف فيجد
بالمجرد لان المقصود من دعوى النكاح لو كان هو المال كما اذا ادعت على رجل انه تزوجها بالرق وطلقها
قبل الدخول ولها عليه نصف المهر فانه يستخلف اتفاقا ويلزمه المال بنكوله ولا يثبت النكاح وكذا
لو ادعت به الارث والنفقة وامتناع الرجوع في الهبة والنسب يثبت هذه الحقوق من الحقائق
ورجعة عطف على مجرد ما لو ادعت عليه او هو عليها بعد العدة انه راجعها وانكر الاخر **وفي** كما
اذا ادعى المولى او هي عليه بعدم ملك الايلا انه فاء فيها وانكر الاخر **ولا** اي نسب كما اذا
ادعى ان المدعي عليه والد او ولد وعلى هذا الخلاف الاستيلاء بان ادعت امه على سبدها انها
ولدت منه ولا يثبت في هذا من الجانب الاخر اذ لو ادعى المولى يثبت الاستيلاء باقراره ولا يعتبر بانكارها
وهذا ملحق بالاشياء الستة لان الدعوى فيه دعوى النسب والرق **ولا** بان ادعى على رجل
انه معتقه او ادعى هو او كان ذلك في ولاء المولاة والاخر ينكر **ورق** كاذبا على رجل على مجهول
النسب انه عبده او هي تدعى عليه والاخر ينكر **وقال** لا يستخلف في هذه الاشياء **وقيل** يعني يقولها
قابله قاضي خان في شرح الجامع الصغير **وقيل** ينظر القاضي في حال المدعي فان راها متعنتا ياخذ
بقولها وان راها مظلوما ياخذ بقوله لهما ان النكول في معنى الاقرار به **وقيل** لا يثبت الحق على المدعي بدليل
انه يعتبر من الماذون والمكاتب وهما لا يملكان البذل فاذا كان قرارا يجري في هذه الاشياء فيجري
الاستخلاف كما في الاموال وانما لم يجعل قرارا في الحدود ولا يثبت بما فيه شبهة كالشهادة على
الشهادة والنكول في معنى الاقرار لكن فيه شبهة البذل فلما لم تثبت الحدود به ولم يجز
الاستخلاف فيها لخلو عن فائدة وهي القضا بالنكول **وله** ان النكول في معنى البذل لانه لو جعل
انكار الصار كاذبا في قراره ولو جعل يذ لا يكون كاذبا لانه يحمل على انه يعطيه لقطع الخصومة
فحمله على البذل يكون اولى صيانه للمسلم عن ان يظن به الكذب فاذا كان بدلا للبذل لا يجزى في هذه
الحقوق لانه انما يجزى فيما يستباح بالاباحة كالاموال وهذه الاشياء لا تجزى فيها الاستباحة
فلا تجزى الاستخلاف وانما اعتبر النكول من الماذون والمكاتب لانه بدل للضرورة دفع الخصومة
فيدخل تحت الاذن في التجارة كما تدخل الضيافة اليسيرة فان قيل لو كان النكول بدلا لما صح في

قال مني فابيه
فان لم يكن له بينة
فان لم يكن له بينة
فان لم يكن له بينة

الدين لان البذل انما يكون في الاعيان والدين وصف في الذمة قلنا معنى البذل هنا ترك المنع
وهو جائز في المال لان امره هين ولا كذلك الاشياء الستة فان قيل هذا تغليل مخالف للشهور وهو
قوله عليه السلام اليمين على من انكر قلنا خص منه الحد ودخا في تخصيصه بالقياس **ويحلف في**
دعوى القصاص يعني من ادعى على غيره قصاصا في النفس **والطرف** اي الاعضاء وعجز عن اقامة
البينة استخلف المدعي عليه وانقطع الخصومة اتفاقا **فان نكل فالقصاص في الطرف** يعني القصاص
لانهم فيما دون النفس عندنا في حنيقة **والجبر حتى نقر او تحلف في النفس** يعني اذا نكل دعوى
القصاص في النفس فالجبر لازم عندنا في حنيقة حتى نقر بالجناية او تحلف **وقالا المال فيها** يعني يلزمه
الارش في الطرف والدية في النفس لان النكول قرار عندهما لكن فيه شبهة البذل فمتنع في الطرف بما
فيه شبهة القصاص كما في النفس فيجب للمال فيها لتعذر القصاص وله ان النكول بدل عنه فلا يمكن انجاب
الدية مع بدل النفس فيجب الجبر حتى نقر او تحلف لان اليمين حتى مستحق فالجبر مشروع لاجله كما في القسامة
اذا امتنع واحد من المحلثة او كلهم عن اليمين واما الاطراف فملحقة بالمال من جهة انها مخلوقة لتوقاية
النفس كالمال والبذل كان يجزى فيها وكذا فيما الحق بها ولهذا لو قال قطع يدي فقطعها لا يضمن **وانظر**
اي الدارين من مال مديونه **بجس حقه اخذ** اتفاقا **او بخلافه** اي ان ظهر بخلاف جسد حقه **منعه** وقال
الشافعي اخذ وبتملك مقدار حقه او يبيعه بجسد حقه لان ما اخذ مثل حقه في المالمية فله ان اخذ
كما اذا ظهر بجسد حقه ولنا انه لو سلم الى الدارين جسد خلاف جسد حقه لا يجزى على قبوله كما
يجزى في تسليم جسد حقه فاذا كان ما اخذ غير حقه يكون فيه نوع بيع فلا يجوز الا برضا المديون
فصل في كيفية اليمين والاستخلاف **ويحلف بالله ويؤكد باوصافه** بان قال الله الذي
يعلم السر واخفي ونحوها قيل التأكيد يكون في الحالف الفاسق وقيل في المال الحلي دون الحقيرو ولو
حلف وامتنع عن توكيده بالواصف لا يقضى عليه لان المقصود وهو الحلف بالله قد حصل **لا**
بالطلاق والعناق اي لا يحلف بهما لقوله عليه السلام من كان منك حالفا فليحلف بالله او ليذر وقيل
في زماننا ساع للقاضي ان تحلف بهما اذا كان الخصم لقللة المبالاة باليمين بالله لكن اذا نكل عنه لا
يقضى عليه لانه امتنع عما هو منهى عنه ولو قضى لا ينفذ ولو طلب المدعي عليه تخليف الشاهد لا يجزيه
القاضي لانا امرنا بالكرام الشهود كذا في التبيين **ولا يغفل بزمان** كالتحليف يوم الجمعة **ولا مكان**
كالتحليف في المسجد لان ذلك زيادة على النص **واليهودي** اي يحلف اليهودي ويقول **بالله الذي انزل**
التوراة على موسى والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى **والمجوسي** بالله خالق
النار فتغلظا اليمين على كل طائفة بحسب ما يعتقدهون وتعظيمه ويحلف الوثني بالله فقط لانه يقر
بالله وان كان يشرك معه غيره كما قال تعالى ولينسألتهم من خلقهم ليقولن الله **ولا يحلفون في**
متجدا اتم لان القاضي ممنوع من حضورها **وان جحدانه باعه هذا العبد بالف** يعني من ادعى
انه اشترى من رجل عبده بالف فانكر **استخلف ما بينكما بيع** قايم فيه يعني يقال له احلف على ان لا
يكون بينكما بيع قايم في الحال ويقول عندا يحلف بالله ما بيننا بيع قايم ما بينكما نافية والصبر
في فيه راجع الى الطرف المقدم **وفي الغصب ما يستحق عليك رده** يعني اذا ادعى غصب شي فانكره
خصمه يقال له احلف على انه لا يستحق عليك رده ما ادعاه ويقول في حلفه بالله ما يجزى على رده
ما ادعاه وفي المحيط هذا اذا كان الثوب قايم وان كان هالكا يستخلف على القيمة لا غير وقيل

بينهما الا في ثمن الخيما فان فاهما نكل لزمه دعوى الاخر وفي رواية عن ابي حنيفة ياخذ من ثمن
الهالك ما يقربه المشتري دون الزيادة وتخالفا وترادا في المحي من الاختيار **فالقول للمشتري** مع بینه
عنده لانه ينكر الزيادة **وامر ابو يوسف بالتخالف في الغايمة والفسخ فيه** اي في الغايمة قبل معناه بخلاف
على الغايمة لا الهالك لان الفسخ ورد فيه لا في القاني وهذا ليس بصحيح لان المشتري لو حلف بالله ما اشترى
الغايمة بخصته من الثمن الذي يدعيه البايع يكون صادقا فيه لان من اشترى شيئين بالغ اذا خلفا به ما اشترى
احدهما كان صادقا وكذا البايع لو حلف بالله ما بعث الغايمة بخصته من الثمن الذي يدعيه المشتري يكون
صادقا فيه ولا يفيد التخالف بل الوجه ان خلفا على الغايمة والهالك ويقول المشتري بالله ما اشترى بها
بما يدعيه البايع ويقول البايع بالله ما بعثها بالثمن الذي يدعيه المشتري فاهما نكل عن هذا الحلف لزمه
دعوى الاخر وان خلفا يفسخ العقد في الغايمة لا الهالك وسقط حصص الغايمة من الثمن ويلزم المشتري حصص
الهالك من الثمن الذي اقربه المشتري ولا يلزمه قيمة الهالك لانها انما تجب عند الانفساخ والعقد لم يفسخ
في الهالك عنده فيقسم الثمن الذي اقربه المشتري على الغايمة والهالك على قدر قيمتهما يوم القبض **وتجعل**
ابو يوسف القول للمشتري مع بینه **في قيمة الهالك** اي اذا اختلفا فيها له اعتبار البعض بالكل
وكل المبيع لو كان قايما بخلافه ولو كان هالكا لا يتخالفان فان هلك البعض يعطى كل بعض حكم كله
وان اختلفا في قيمة الهالك يوم القبض فالقول للبائع مع بینه وابها اقام البينة تقبل بینه وان اقام
البينة فبینه البايع اولى فان قيل المشتري يدعي زيادة في قيمة الغايمة فوجب ان تقبل بینه قلنا
ما وقع فيه الاختلاف قصدا لقيمة الهالك والاختلاف في قيمة الغايمة منها فيخرج **وامر به فيها** اي امر
لان الهالك محمد بالتخالف في الغايمة والهالك لا يمنع التخالف فصار كأنهما حيان وفي الحقائق محل الخلاف الهالك بعد
القبض اذ لو هلك احدهما قبل القبض يتخالفان اتفاقا **ولو اشترى عبدا فباع نصفه ثم اختلفا** اي البايع
والاول في الثمن **فالقول للمشتري** عند ابي حنيفة مع بینه ولا يتخالفان **وامر ابو يوسف بالتخالف** في
النصف الباقي على ملكه **والفسخ في النصف ان رضى البايع** بقبول النصف بعد التخالف لانه تعذر بيع
الشركة وان لم يرض يتخالفان فيكون القول للمشتري **وامر به** اي محمد بالتخالف **في النصفين فيرد الغايمة**
وقيمة المبيع ان رضى البايع بقبول النصف للغايمة **والا في قيمتهما** اي ان لم يرض البايع فيرد المشتري قيمة
النصفين بعد التخالف وفسخ البيع في العبد كله وكل من الامة في هذه المسئلة السابقة قال الى بيان
الدليل **وفي الاجارة** اي اذا اختلفا في مقدار الاجرة في عقد الاجارة **قبل استيفاء المعقود عليه** **تخالفا**
وترا اذا اي فسحا العقد لان الاجارة قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع والاحكام السابقة فيه
من بداية الاستحلاف وترجيح البينة وغيرها جارية في الاجارة فان قيل قيام المعقود عليه شرط جواز
الفسخ وهو هنا معدوم لانه منفعة قلنا العين اقيمت مقام المنفعة في ايراد العقد عليها ففي الفسخ
تكون كذلك **وبعد** اي لو اختلفا بعد الاستيفاء **كان القول للمشتري** ولم يتخالفان قيل هذا على
اصلها ظاهر واما على اصل محمد هلاك المبيع لم يكن مانعا عن الفسخ فكيف صار مانعا قلنا كان الفسخ
في المبيع الهالك على بعضه والمنفعة المستوفاة لا يمكن الفسخ فيها ولا في قيمتها لانها غير متقومة في نفسها
او المولى والمكاتب في البذل اي اذا اختلفا في مقدار بدل الكتابة **فالتخالف منتف** عند ابي حنيفة
والقول للعبد مع بینه **وقالا يتخالفان** **وتفسخ** الكتابة لانها اختلفا في بدل عقد يقبل الفسخ
فصار كالبيع وله ان يتخالف جار فيما اذا نكل احدهما لزمه دعوى الاخر والمكاتب اذا نكل لا يلزمه

لأن الهالك محمد بالتخالف في الغايمة والهالك لا يمنع التخالف فصار كأنهما حيان وفي الحقائق محل الخلاف الهالك بعد القبض اذ لو هلك احدهما قبل القبض يتخالفان اتفاقا ولو اشترى عبدا فباع نصفه ثم اختلفا اي البايع والاول في الثمن فالقول للمشتري عند ابي حنيفة مع بينه ولا يتخالفان وامر ابو يوسف بالتخالف في النصف الباقي على ملكه والفسخ في النصف ان رضى البايع بقبول النصف بعد التخالف لانه تعذر بيع الشركة وان لم يرض يتخالفان فيكون القول للمشتري وامر به اي محمد بالتخالف في النصفين فيرد الغايمة وقيمة المبيع ان رضى البايع بقبول النصف للغايمة والا في قيمتهما اي ان لم يرض البايع فيرد المشتري قيمة النصفين بعد التخالف وفسخ البيع في العبد كله وكل من الامة في هذه المسئلة السابقة قال الى بيان الدليل وفي الاجارة اي اذا اختلفا في مقدار الاجرة في عقد الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تخالفا وترا اذا اي فسحا العقد لان الاجارة قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع والاحكام السابقة فيه من بداية الاستحلاف وترجيح البينة وغيرها جارية في الاجارة فان قيل قيام المعقود عليه شرط جواز الفسخ وهو هنا معدوم لانه منفعة قلنا العين اقيمت مقام المنفعة في ايراد العقد عليها ففي الفسخ تكون كذلك وبعد اي لو اختلفا بعد الاستيفاء كان القول للمشتري ولم يتخالفان قيل هذا على اصلها ظاهر واما على اصل محمد هلاك المبيع لم يكن مانعا عن الفسخ فكيف صار مانعا قلنا كان الفسخ في المبيع الهالك على بعضه والمنفعة المستوفاة لا يمكن الفسخ فيها ولا في قيمتها لانها غير متقومة في نفسها او المولى والمكاتب في البذل اي اذا اختلفا في مقدار بدل الكتابة فالتخالف منتف عند ابي حنيفة والقول للعبد مع بينه وقالوا يتخالفان وتفسخ الكتابة لانها اختلفا في بدل عقد يقبل الفسخ فصار كالبيع وله ان يتخالف جار فيما اذا نكل احدهما لزمه دعوى الاخر والمكاتب اذا نكل لا يلزمه

لتمكنه من الفسخ بالتعجيل ولا كذلك البيع لانه لا ندم من الجائزين **او الزوجان** اي اذا اختلف
الزوجان سوا كان النكاح قايما بينهما او لم يكن **في متاع البيت فما يصلح للرجال** كالقنطرة
والقبا والسلاح ونحوها **كان له** اي للزوج المدعي مع بینه لان الظاهر شاهد له فكان في
يده حكما والقول في الدعوى لصاحب اليد **او للنساء فلهما** اي ما يصلح للنساء كالحقعة والخنجر
ونحوها يكون للزوجة المدعية **اولفها** يعني اذا صلح للزوجين كاتبة البيت **فهو له** اي للزوج
عند ابي حنيفة لان المرأة وما في يدها في بدل الزوج والقول لصاحب اليد **اورثه اجدها** اي اذا مات احد
الزوجين واختلف وارثه مع الاخر **فالصالح لهما الباقي منها** عند ابي حنيفة لان الثابت للميت
وبما مر لها جهاز مثلها يعني يجعل ابو يوسف ما يحقن به مثلها في حالة الموت والحياة **وبالباقي له**
اي للزوج مع بینه لانها تاتي للجهاز عادة فكان الظاهر شاهد لها وهو اولى من ظاهر الزوج ولا
معارض في الباقي من جهازها فيدفع للزوج **وامر به اليه** اي محمد في الحالين يدفع ما يصلح لها
الى الزوج **او الى ورثته** لان الورثة خلفا للميت فلا يعتبر الحكم فيما يصلح لها بالموت كما لا يعتبر
فيما يصلح لاجدها والطلاق والموت سوا في هذا فالحاصل انهما اتفقوا ان ما يصلح لاجدهما فهو
لمن يصلح له في الحياة والموت حتى تقوم ورثته مقامه واختلفوا فيما يصلح لها فابو حنيفة جعله
للزوج في حياتهما وللباقي منهما بعد موت احدهما وابو يوسف جعلها ما يحقن به مثلها في الحالين ومحمد
جعله للزوج في الحالين **ونصفنا الحكم بقسمته بينهما** يعني قال زفر ما يصلح لهما يقسم بينهما نصفين
لاستوائيهما في الدعوى وفي اليد وقال في غيره مثل ما قال ابو حنيفة **ولو كان احدهما حيا كان اوميتا**
ما دون ما فهو اي المتاع الصالح لهما **للحيز** عند ابي حنيفة لان يد اقوى ويد المولى ليست يد ملك اعلم
ان المذكور في الهداية والجامع الصغير للمدر الشهيد وفخر الاسلام وصدر الاسلام وقاضي خان ان يكون
المتاع للحيز في هذه المسئلة اذا كان في حياتهما واما اذا كان بعد موت احدهما فالمتاع للحيز لان الميت لا يملك
يد ابي عن المعارض واما شمس الامة السرخسي فقد ذكر في شرح الجامع الصغير وكذلك ان مات احدهما
فهو للحيز بينهما وهذا على المصلحة قول ابي حنيفة والتمس موافق لاختلاف الامام السرخسي **وقالا حكمها كالخيز**
يعني حكم الزوجين للذين احدهما مازن ومكاتب اذا اختلفا في متاع البيت يكون كاختصاص الزوجين
اخرين لان المازن والمكاتب يدا معتبرة في الخصومات حتى لو اختلف المولى والمكاتب في شيء هو في
ايديهما يقضى بينهما يقضى به بينهما لاستوائيهما **فصل** **فيمن لا يكون خصما واذا ادعى الخصم**
يعني اذا ادعى رجل على اخر دعوى ملك عين في يد فقال المدعي عليه **ان الغايبة او ادعى هذا الشيء**
اورثته او عصبة او استاجرته واقام بينة فليس بخصم اي لا يكون ذوا اليد خصما للمدعي لانه
اثبت بینه انه وصل اليه من جهة فلان وان يدك ليست بدخومه قيدنا بدعوى ملك لانه لو ادعى
عليه الفعلان قال عصبة مني او سرقته لا تندفع الخصومة وان قام ذوا اليد البينة على الوديعه
فان قيل ذوا اليد خصم ظاهر وادفع الخصومة عن نفسه تابع لثبوت الملك للغايبة وهذه البينة لم
تثبت فليفت تثبت التابع بلا ثبوت الاصل قلنا هذه البينة تقتضي من احدها الملك للغايبة وهو
ليس بخصم فيه اذ لا ولاية له في ادخال شيء في ملك غيره بلا رضاه وثانيها دفع الخصومة وهو خصم فيه فكانت
مقبولة كمن وكل وكيل لا يتقبل منه فاقامت البينة بانه اعتقها تقبل وقمرت بدا الوكيل عنها ولا تقبل في وقوع
العناق مالم يحضر الغايبة **وان قال شهودة لا تعرف من اودعه لم تندفع** الخصومة عن ذي اليد

اليده

احتمال ان يكون المودع قد بقوله من اودعه ليدخل فيه الموجر والراهن والمعير لان اليد في الكل يد
ودبجه **او نعرفه بوجهه** يعني لو قال شهود ذى اليد نعرفه بوجهه لو رايناه **دون نسبه** هي اى
الخصومة **من دفعه** عند اى حنيقة لان القضا لا يقع على الغائب ويشترط العلم باسمه ونسبه وانما
يقضى على المدعى بالدفع عن ذى اليد وهما معلومان وهما اثبتت بينة ليس بخم لهذا المدعى **وتخالفه**
اى قال ابو يوسف لا تندفع الخصومة **ان كان معروفا بالحيلة** لانه قد يأخذ مال انسان غصبا ثم يدفع
في السر الى من يريد السفر حتى يودعه عند الشاهدين فاذا طالب المالك يقيم ذى اليد البينة على ان
فلانا اودعه فتدفع الخصومة فيبطل حقه واما اذا كان صالحا غير معروفا بالحيلة تندفع الخصومة
لا مطلقا اى قال محمد لا تندفع الخصومة معروفا كان بالحيلة او لا وانما تندفع اذا عرف في الشهود
ذلك الرجل باسمه ونسبه لانه الخصومة توجهت على ذى اليد بظاهرها فلا تندفع الا بالحوالة على رجل
يمكن اتباعه والمعرفة بالوجه لا تكون معروفة حتى من حلف لا يعرفه وهو يعرفه بوجهه دون اسمه ونسبه
لا تحنت فصار هذا بمنزلة قول الشهود لا نعرفه اصلا فهذه المسئلة خمسة لان خمسة من العلماء اقول
فتلته مذكرة في الكتاب **والرابع** ان عند ابن ابي ليلى تندفع الخصومة وان لم يغم البينة على الودبجه
لانه يثبت ما اقرب مجرى اقراره ان يده يحفظ والخامسة ان عند ابن شبرمه انها لا تندفع وان
اقام البينة لانها انما تفتد بعد اثبات الملك لغيره وهو لا يقد عليه لانه لا ولاية لاحد على غيره واذا حال
شى في ملكه بغير رضاه **وان قال بعت منه** اى من الغائب **كان خصما** لانه اعترف بان يده يد ملك
او ابتعته من فلان اى اذا قال المدعى هذا الشئ اشتريته من فلان وقال ذى اليد اودعنيته **ان دفع**
الخصومة **بغير بينة** لانها اتفاقا على ان اصل الملك في المدعى لغيرهما فلا يكون ذى اليد خصما الا ان يقيم
المدعى البينة ان فلانا وكله بقبضه لانه اثبت بالبينة انه احق بالامساك منه هذا اذا قال اودعنيته فلان
واما اذا قال اودعنيته وكيل فلان فلا تندفع اليه الا ببينة لان المدعى ينكر وصول الشئ اليه من جهة
وكيله وذى اليد ينكر وصوله من جهة من اشتري منه **او سرق منه** اى اذا قال المدعى سرق هذا الشئ مني
وقال ذى اليد اودعنيته فلان واقام بينة كان خصما وحكم بسقوطها اى حكم بمحذ بسقوط الخصومة
عن ذى اليد وهو القياس وقال لا تسقط **لانه** لم يدع عليه السرقة بل ادعاها على المجهول فلا يخبر
فبقي دعوى الملك وهو ليس بخم فيه ولهما ان هذا بمنزلة دعوى السرقة على ذى اليد لان الفعل
يستند على علا والظاهر انه ذى اليد لكن لم يبعثه دفعا للمدعى ولقد اقول غضبي مني تندفع
به لانه لاحد فيه **او ان العين التي في يده** يعني اذا ادعى على اخر ان هذا الشئ الذي في يدي **كانت**
في يدي امس وبرهنه بامر ابو يوسف بتسليمها اليه وقال لا يبرهن به لانه ان اليد مقصودة كملك
فتقبل البينة عليه كما لو اقر ذى اليد انها كانت في يده امس ولهما ان الشهادة قامت على المجهول
لان اليد متنوعة الى يد ملك وعارية وعصب واحكامها مختلفة والشهادة على المجهول لا تصح
بخلاف اقرار المدعى عليه باليد لان اقرار المجهول صحيح **فصل** فيما يدعيه الرجلان
واذا تازعا عينا في يد ثالث مثلا اذا ادعى كل منهما ان الدار التي في يده فلان كلها ملكه **وبرهنها**
فرضي بها بينهما اى بالعين بين المدعين نصفين **ولا تفرع** اى قال الشافعي يفرع القاضي بينهما لان
الفرعة لتعين المستحق اصل في الشرع كما في القسمة ولنا ان العين قابلة للاشتراك ولم تجز
توزيع احدى اليستين فيقضى بينهما نصفين والفرعة لتعين الاستحقاق تكون فمارة وهو حرار

المدعى

وانما يفرع في القسمة لنفي التهمة لا للاستحقاق ولهذا جاز للقاضي لتعين بغير قرعة **ولم يبرحوا**
بالعدالة يعني قال مالك يبرح اعدل اليستين فيقضى بها لان الشهادة تصير حجة بالعدالة فيكون
الاعدل اقوى ولنا ان المقصود وهو الامتناع عن الكذب حصل لكل منهما فلا يبرح بالعدلية
احدهما **ولا ترجيح بكثرة الحجج** يعني اذا اقام احدا لهنا عين شاهدين والاخر اربعة شهود
فهما سوا لان الترجيح انما يكون بقوة في الدليل لا بكثرة كما عرف في الاصول **ونقدم بينة الحاج**
على ذى اليد في الملك المطلق يعني اذا تازعا في ملك مطلق واقام الحاج وذو اليد بينة
على الملك فيبينة الحاج اولى عندنا وبينة ذى اليد عند الشافعي فيد بالملك اذ لو كان دعواها
النجاح يقضى لذى اليد اتفاقا من الحقائق له ان بينة ذى اليد تنقوى باليد فكانت اولى
بالقبول كما في النجاشي ولنا ان بينة الحاج تثبت الملك من كل وجه وبينة ذى اليد تثبت من وجه
لان الملك ثابت له من وجه باليد والبيانات ترجح بكثرة الاثبات بخلاف النجاشي لان اليد لا
تدل عليه فامكن الترجيح بها **ولو ادعى احد ثلثة في يدهم دار كلها** مفعول ادعى **والاخر**
ثلثها والاخر نصفها وبرهنوا اى اقام كل منهم برهانا على ما ادعاه فلنقرض اسم مدعى الكل
كاملا ومدعى الثلثين ليتا ومدعى النصف نصرا **فهي مقسومة** عند اى حنيقة **بالمنازعة اربعة**
وعشرين مفعول ثان لمقسومة **الاول** اى للكامل **خمس عشرة** وهي خمسة اثمان الدار انا جعل الدار
سنة لا حيا جنا الى النصف والثلثين واقل يخرج سنة في يد كل منهم سهمان ومعلوم ان بينة
كل منهم على ما في يده غير مقبولة لكونه ذى اليد **وان بينة الخارج في الملك المطلق** فاجتمع الكامل
والليث على ما في يد النصر فالكامل يدعى كله والليث نصفه لانه يقول حقي في الثلثين ثلث في
يدى وبقي ثلث اخر نصفه في يد الكامل **ونصفه** في يد نصر وسلم للكامل نصف ما في يده بلا
نزاع والنصف الاخر وهو سهم بينهما نصفان فيضرب مخرج النصف وهو اثنان في سنة فصار
اثنى عشر ثم الكامل والنصر اجتماعا على ما في يد الليث وهي اربعة فالكامل يدعى كله والنصر ربعة
لانه يقول حقي في النصف سنة وقد اخذت الثلث اربعة وبقي لى سدس من الدار وهو سهمان
سهم في يد الليث وسهم في يد الكامل فتلته من الاربعة سلمت للكامل وتنازعاني سهم فضرب
مخرج النصف في اثنى عشر فصار ثلث الدار اربعة وعشرين في يد كل منهم ثمانية ثم اجتمع الكامل
والليث على الثمانية في يد النصر فاربعة سلمت للكامل بلا نزاع لان الليث يدعى الثلثين وهو ستة
عشر ثمانية في يد النصر واربعة في يد الكامل والاربعة بين الكامل والليث نصفان
لا ستوايهما في المنازعة فحصل للكامل ستة والليث سهمان ثم اجتمع الكامل والنصر فيما في يد
الليث فالنصر يدعى ربع ما في يده وهو سهمان فسلمت سنة للكامل واستوت منازعتهما في
سهمين فصار لكل واحد منهما سهم فحصل للكامل سبعة وللنصر سهم ثم اجتمع الليث والنصر على ما
في يد الكامل فالليث يدعى نصف ما في يده اربعة والنصر يدعى ما في يده سهمين وفي المال سبعة
فياخذ الليث اربعة والنصر سهمين فيبقى في يد الكامل سهمان فحصل للكامل مما في يد النصر
سنة ومما في يد الليث سبعة ومما في يد سهمان فجمعه خمسة عشر **والثاني سنة** وهي ربع
الدار يعني حصل لليث مما في يد النصر سهمان ومما في يد الكامل اربعة **والثالث ثلثة**
وهي ثمن الدار يعني حصل مما في يد الليث وثلثه سهم ومما في يد الكامل سهمان **والاثنان** وبالاختصار

الطلق

بيان

النصر

تكون من ثمانية خمسة اثنا لها الكامل وربعه سهمان لليث وثمانه سهم لنصر لانه بين الانصبا
موافقة بالثلث فياخذ كل واحد ثلث ما حصل له **وقالا بالعول مائة وثمانين** بالنصب مفعول
ثان لمقسومه بيانه ان الدارين بينهما اثلاثا فالكمال واليث اجتماعا على ما في يد النصر فالكمال يدعي
كله واليث نصفه فياخذ اقل عدده نصف وذا اثنا في ضرب الكامل بكله سهمان واليث
بنصفه ففعال ما في يد النصر الى ثلثه ثم الكامل والنصر اجتماعا على ما في يد اليث فالكمال يدعي
كله والنصر يدعي ربه ومخرج الربع اربعة فيضرب هذا اربعة وذا بكله ففعال ما في يد اليث
الى خمسة ثم النصر واليث اجتماعا على ما في الكامل فاليث يدعي نصف ما في يده والنصر يدعي
ربه والنصف والربع يخرجان من اربعة فيحصل ما في يده اربعة وفي المال قسمه فنصفه
سهمان وربعه سهم للنصر وبقي الربع للكمال فحصل هنا ثلثه وخمسه واربعه وانكسر حساب الدار
على هذا فوجد ما ياتيه فضربنا الثلثة في الاربعه فصارت ثلثي عشر ثم ضربنا اثني عشر في خمسة
فصارت ستين ثم ضربناها في اصل المسئلة وهي ثلثه فصار مائة وثمانين في يد كل واحد منهم ستون
فلاول اي الكامل **مائة وثلثه** لان ربع ما في يده وهو خمسة عشر سله واحد من النصر والي
ما في يده وهو اربعون ومن اليث اربعة اخماسه وهي ثمانية واربعون فصار المجموع مائة وثلثه
والثاني خمسون لان الثلث اخذ نصف ما في يد الكامل وهو ثلثون وثلث ما في يد النصر وهو
عشرون **والثالث سبعة وعشرون** لان النصر اخذ خمس ما في يد اليث وهو اثنا عشر وربع ما
في يد الكامل وهو خمسة عشر لها ان الصحابة اجمعوا على القسمة بطريق العول في الميراث وقضا
ديون الميت اذا لم تق تركته ومسلكتنا شبيهة بذلك فكون الحقوق متعلقة بالمال المتضايق عنها
وكه ان القسمة بطريق المنازعة هي الاصل ولا يعدل عنها الا فيما انعقد اجماع عليه ومسلكتنا
ليست شبيهة بحقوق العزما لانها ثابتة في الدائم ولا تضايق فيها وحقوق اصحاب الفروض لما كانت
ثابتة على الشروع ولم يوجد دعوى واحد منهم على شيء معين صارت في معنى الثابت في الدائم وفي
مسلكتنا يدعي اربعة كل الدار وهو شيء معين فخرج ثبوت حقه فيها مستحيل ان ثبت حق الاخر
فتقسم بالمنازعة **ولو كانت الدار في يد غيرهم** اي غير المتنازعين فيها فقال اقدم اشترت
كلها بالف درهم وقال اخر اشترت نصفها بخمسة و قال ثالث اشترت ثلثها بستماية واقاموا
البينة على ذلك فقضى بها لهم **فهي مقسومة على اثنا عشر** عند ابي حنيفة بيانه اننا نحتاج الى
حساب له ثلثان ونصف واقله ستة فاليث يدعي اربعة والنصر ثلثه ولا منازعة لهما في
سهمين فهما للكمال فكل سهم عن دعوى نصر وتنازع الكامل واليث فيه فضرنا مخرج
النصف في ستة فصار اثني عشر **والاول سبعة** لان اليث لا يدعي اكثر من ثمانية والنصر لا يدعي
اكثر من ستة فسلم للكمال اربعة وتنازع الكامل واليث في سهمين لكل منهم سهم وبقيت ستون
منازعتهم فيها فلكل منهم سهمان فاذا اصاب الكامل سبعة مرة اربعة ومرة سهمان ومرة سهم
ومن اثني عشر نصف ونصف سدس فعليه من الالف التي هي الثمن بقدر ما اصاب خمسماية وثلثه
وثلثون وثلاث درهما **والثاني ثلثه** اي اليث من اثني عشر لان اصابه مرة سهم ومرة سهمان وذلك
سدس ونصف سدس فعليه من الالف مائتان وخمسون **والثالث** اي نصر سهمان وهو سدس من اثني
عشر فعليه من الالف مائة وستة وثلثان **وقالا ثلثة عشر** يعني الدار مقسومة عندهما بطريق

العول ثلثة عشر لان مدعي الكامل كل الدار وهو ستة ومدعي اليث الثلثان وهو اربعة ومدعي
النصر النصف وهو ثلثة فاذا اجتمعت تكون ثلثة عشر ستة وثلثة واربعه يعني الكامل
ستة واليث اربعة والنصر ثلثة فيكون لكل واحد من الثمن بقدره وبيانه ان تقسم الالف على
ثلثة عشر فيخرج من القسمة ستة وسبعون واثنا عشر جزا من ثلثة عشر جزا من درهم
فيكون على الكامل من الالف اربعمائة واحد وستون وسبعة اجزا من ثلثة عشر جزا من درهم
وعلى النصر نصفه وذلك مائتان وثلثون وعشرة اجزا من ثلثة عشر جزا من درهم واما بيان
ما على اليث فيقسم سبعماية على ثلثة عشر لانه لما ادعى شرا الثلثين بستماية فقد ادعى ان الجميع
تسعمائة فيخرج من القسمة تسعة وستون وثلثة اجزا من ثلثة عشر جزا من درهم فعلى ذلك يكون
على اليث مائتان وستة وتسعون واثنا عشر جزا من ثلثة عشر جزا من درهم **واحد اثنين** يعني
اذا ادعى خارجان فاقام احدهما البينة **على شرا كلها والاخر على نصفها فله** اي الكامل **ثلاثة**
الارباع والآخر الاخر اي للنصر الربع من الدار عند ابي حنيفة بطريق المنازعة لان النصر لا
يتنازع الكامل في نصفها فسلم له فاستوت منازعتهم في النصف الاخر فينصف بينهما فحصل للكمال
ثلثة ارباعها وللنصر ربعها والمجموع اربعة **وقالا اثلاثا** يعني قالا يقسم الدار اثلاثا بطريق العول
لان الدار جعلت سهمين لادعائ النصر نصفها والكامل يدعي كلها فله سهمان وله سهم العول الى ثلثين **ولو**
كانت اي الدار في المسئلة السابقة **في يدها سلم للاول نصفها بقضا ونصفها بغير قضا**
كل منهما اي اذا ادعى كل من الخارجين **ان يرد باع ملكه من صاحبه** اي من المدعي الاخر **والثمن**
مختلف مثلا اذا كان دار في يد زيد فادعى عمر انها ملكه باعها زيد من بكر بمائة دينار وادعى
بكر انها ملكه باعها من عمر بالف درهم **وبرهنا يقضي بها** اي ابو يوسف بالدار بينهما ملكا بغير
بيع ولا شيء من الثمن لان البيتين على البيع تعارضا فستقطنا فبقي دعوى المالك المطلق فقبلناه فيه
وحكمه اي ملك الدار **وببيع كل منهما** اي من المدعين نصفها **بنصفه** اي نصف الدار بنصف الثمن
لان العمل بالبيانات واجب مع الامكان وهنا مكن بهذا الوجه فلا يتنازعان **واثنان** اي اذا
ادعى اثنان **نكاح امرأة** واقام كل منهما بينة على انها زوجته **لم يقض بواحدة من البيتين**
لان النكاح لا يقبل الا بشرا **ويرجع الى تصديقها** اي تكون هي زوجة لمن صدقته منهما لان النكاح مما
يحكم فيه بتصادق الزوجين وكذا اذا اقرت بان نكاح احدهما سبق الا اذا كانت في بيت احدهما
او دخل بها فيكون هو اولى ولا يعتبر قولها لانه دليل على سبق عقده الا ان يقيم الاخر البينة
انه تزوجها قبله فيكون هو اولى لان التصريح يفوق الدلالة **او كل منهما** اي اذا ادعى كل
من الخارجين **انه اشترى هذا العبد من اخراى** من ذي اليد بلاتنازع **وبرهنا تحريم كل**
منهما لان عقده كان على كله فتخير الى النصف فيتخير **ان شاخذ نصفه** اي نصف العبد بنصف
الثمن والآخر فان قضى به بينهما اي حكم القاضي بالعبد بين المدعين **فقال الاخر لا اختار**
الشرا بل اختار الفسخ **لم ياخذ الاخر جميعه** لان البيع انفسخ في نصفه ببينة صاحبه فلا يكون
له اخذ بعد الفسخ واما قبل الفسخ فله ان ياخذ جميعه لانه اثبت ببينة انه اشترى الكل ولم تقع
المزاخمة بالقضا كما ان احد الشفعين اذا سلم قبل القضا فلاخر ان ياخذ كل المبيع وان سلم بعده فليس
له ان ياخذ الا النصف لان الانقسام انما يصير للمراحمه لفروقة القضا بينهما **فان وقت احدهما**

في النصفين

اي ذكر احد المدعين وقتنا او تارخنا **قدم** صاحب التارخ او وقتنا اي ذكر كل وقتنا **السبق** تارخنا
لانه ثبت الملك لنفسه في زمان خال عز لمنازعة لا يقضى بعده لغيره الا اذا تلقى الملك منه **او اهلا**
اي لم يذكر تارخنا **ومع احدهما قبض** اي والحال ان العين في يد احدهما **قدم** لان كنه من قبضه
دليل على سبق شرايه لا على الغصب جملة على الصلاح **واحد** اي اذ ادعى احدهما **شرا** والآخر **هبة**
وقبضا كلاهما من شخص معين واقاما البيينة **ولم يوقنا قدم الشرا** لكونه اقوى لانه معاوضه
من الجانبين ومثبت للملك بنفسه **واحد** اي اذ ادعى احدهما شرا عين من رجل وامراه **انه مهرها**
اي ادعت امراه ذلك الرجل انه تزوجها على تلك العين **وبرهننا بحكم به بينهما** اي قال ابو يوسف
يقضى به بينهما لان سبب كل منهما عقد معاوضه ومثبت للملك بنفسه فيتنصف بينهما لاستواءهما في
السبب فان قلت الشرا اقوى لانه مبادلة مال بمال قلنا النكاح اقوى بوجه اخر وهو انه لا يبطل
بالهلاك قبل التسليم بخلاف الشرا وان تصرفها في المهر جائز قبل القبض بخلاف المشتري **ولها بنصف**
القيمة اي حكم ابو يوسف للمرأة بنصف قيمة العين على الزوج تنميها للمهر لان المستحق يظهر في نفسه
ويرجع المشتري عليه بنصف الثمن ان كان نقده **وقدم** اي محمد **الشرا** وجعل العين للمشتري **وحكم لها**
بكمالها اي محمد للمرأة بكمال قيمة العين لانها لو اشتركا في المدعى يبطل نصف حق كل منهما واذا قدم
الشرا يكون الكل للمشتري ثم يصير الرجل متزجا للمرأة على عين لغير فتصع النسبة وتجب قيمته
وهذا اولى لان فيه عملا بالجنتين **اورهننا وقبضا** يعني اذا ادعى احدهما رهن عين وقبضه من ذي
اليده **والاخر** اي ادعى الآخر منه **هبة وقبضا وبرهننا** ولم يكن مع احدهما تارخ **قدم الرهن**
استحسانا وكان القياس ان تكون الهبة اولى لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت البيينة المثبتة للزيادة
اولى وجه الاستحسان ان الرهن مضمون والهبة امانة عند ذي اليد فالمضمون اقوى فيكون اولى
هذا اذا لم تكن الهبة مشروطة بعوض وان كانت فاهية اولى لانها في معنى البيع انشأ **وان برهن**
الخارجان على الملك والتارخ قدم اسبقها اي سبق التارخين **وان ادعى الشرا من واحد**
يعني لا من اثنين قال صاحب الهداية معنى قولنا لقد ورى من واحد من غير صاحب اليد وفيه تامل
ولا حاجة اليه اذ الحكم كذلك لو كان صاحب اليد **واقاما البيينة على تارخين قدم اسبقها**
لانه اثبتته في وقت لا منازع له فيه **او كل منهما على الشرا من اخر** يعني لو اقام كل منهما بيينة على
الشرا من اخر **وذكر تارخا** سو كان تارخ احدهما اقدم او لم يكن **كانا سو** لان كل واحد
منهما يثبت الملك المطلق لبايعه قصار كما اذا حضر البايعون وادعىا من غير تارخ وكذا لو ذكر
احدهما دون الآخر لانه لا يترجح احدهما بالتقدم فكيف يترجح احدهما بالاختلال قيد بقوله
من اخر لان الملك لهما لو كان واحدا فالتارخ الاقدم اولى وفي الدخيرة لو قال المدعى هذا الحمار
غاب عنى مند شهر واقام المدعى عليه بيينة على ان هذا الحمار ملكي وفي يدى مند سنة يقضى للمدعى
ولا يلتفت الى بيينة المدعى عليه لان تارخ المدعى تارخ غيبة الحمار عن يده لا تارخ ملكه فكان دعواه
في مطلق الملك خالية عن التارخ وتارخ ذي اليد غير معتبر حالة الافراد وكان دعوى صاحب اليد
دعوى مطلق الملك ادعى الخارج فيقضى بيينة الخارج **او الخارج** اي لو اقام الخارج بيينة **على ملك**
مورخ اي مذكور فيه تارخ **ودو اليده** اي لو اقام صاحب اليد بيينة **على ملك قدم** من تارخ الخارج
كان اولى لانه اسبق قيد بالتارخ وبقوله قدم لانها لو لم يورخا او ورخ احدهما واستوى تارخهما

كان الخارج اولى لان بيئته تثبت غير الظاهر والبيئات للاثبات **او كل منهما** اي لو اقام كل
من الخارج وذو اليد بيينة **على الشرا قدم ذو اليده** لما روى انه عليه السلام قضى لذو اليد
دون الخارج بعد اقامتهما البيينة على الشرا هذا اذا لم يدع الخارج الفعل على ذي اليد كالغصب
والاجارة والعارية على ذي اليد **واحد** اي لو اقام احد المدعين بيئته **على الملك**
والاخر اي اقام الاخر بيئته **على الشرا قدم هذا** اي صاحب الشرا سوا كان خارجا او ذا اليد
لانه يثبت اولية الملك وبعده لا يملكه غيره الا بالا لتلقى من جهته ولو قضى بالشرا لذو اليد
ثم اقام ثالثا البيينة على الشرا يقضيه الا ان يعيدها ذو اليد لان الثالث لم يصير مقضيا
عليه بالقبض الاول فساغت له الدعوى **وعلى تسجيلا يعاد** يعني اذا اقام احدهما بيئته على
الملك وقال الاخر تسج هذا الثوب في ملكه وكان المنسوج من غزل الكتان او القطن **اوسبب**
في الملك لا يتكرر كما اذا قال جلب هذا اللبن في ملكه **قدم** بيئته لانه يكون حكم الشرا هذا
اذا قيد بقوله في ملكه اذ لو لم يقيده وقال تسج عندى كان الخارج اولى لان الانسان قد يسج غزل
غيره قيد التسج بقوله لا يعاد والسبب بقوله لا يتكرر لانه لو ادعى تسجيا يعاد كل من فانه اذا
بلى بنقض ويغزل مرة اخرى ثم يسج او ادعى تسجيا يتكرر كالبناء والغرس تقدم بيئته الخارج لانه لا
يكون كالشرا لاحتمال ان يسج احدهما ثم غصبه الآخر ونقضه ثم تسجحه فيكون بمنزلة دعوى الملك
فيها بيئته الخارج اولى وكذا الحكم في البناء والغرس وان شكك عليهم ذلك قضى به للخارج لانه
هو الاصل وفي الكافي لو اقام احد بيئته ان هذه ارضه ونخله وعرس هذا النخل فيها واقام ذو اليد
كذلك قضى بها للخارج لان اصل المنازعة في ملك الارض فالتخلل تابع لها حتى تدخل في بيع الارض لا
ذكر **او كل منهما على الشرا عنده** ووقتا كما اذا قال كل منهما نتجت هذه الدابة في ملكي واقام
بيئته **وسن الدابة يوافق احد الوقتين حكم به** اي يملك من وافق سنهما تارخه بشهادة الحال
فان شكك اي لم يظهر سن الدابة **كانت بينهما** لاستواءهما **وان خالفهما** اي ان لم يوافق سنهما الوقتين
بطلتا اي بطلت البيئتان وتترك في ذي اليد كذا في الايضاح وذكر في المبسوط من مشايخنا من اجاب
بهذا والاصح ما قاله محمد وهو ان تكون الدابة بينهما لانه لما سقط اعتبار ذلك الوقت بنظر المقتضى
وهو اثبات الملك في الدابة وقد استويا في ذلك فوجب القضاء بينهما بنصفين كذا في الكفاية **او**
الخارج اي اقام الخارج بيئته **على الملك المطلق** **ودو اليده على الشرا** لان بيئته تثبت ان الملك
انتقل اليه من الخارج فلا شرا في بينهما **او كل منهما على الشرا من صاحبه** اي اقام الخارج بيئته انه
اشترى من ذي اليد الدار التي في يده واقام ذو اليد بيئته انه اشتراها من الخارج **ولم يوقنا**
تهارا اي بطلت البيئتان سوا شهدوا بالقبض ولم يشهدوا وترك الدار في يد ذي اليد لان
جعل كلامهما مشتريا وبايعا في ساعة واحدة محال ولا دالة على السبق ولا رجحان لاحدهما
فتها **تارخ محمد ذو اليده ان برهننا على القبض** لان العمل بالبيئته واجب مهما امكن وهنا
ممكن بان باعها ذو اليد وسلمها الى الخارج ثم باعها وسلمها اليه **ولا فلخارج** اي اذ لم يقيم البيئته
على القبض يترجح محمد الخارج لان ذي اليد دليل على سبقه فيجعل ذو اليد مشتريا لها ولا ثم
باعها من الخارج فينوم بتسليمها اليه ولا ينعكس لان شرا الخارج لو جعل او لم يصح بيعه لان
البيع قبل القبض لا يصح وان كان عنده **وان ادعىا عينا في بداخر ميراثا** اي ادعى كل منهما انه

ورثة من ابيه او ملكا مطلقا وهو قيد للملك وارضاهما لا سبقهما عند ابي حنيفة وقيد بقوله وارضاهما لولم يورخا او ارضاهما لولم يورخا واحداهما نصفان اتفاقا **وتاريخ احدها ملغى** يعني لو ارضاهما دون الآخر فلا عبرة به عند ابي حنيفة بل يقضى بينهما نصفين لاحتمال ان يكون تاريخ الآخر معدوما او موخر عنه لو ارضاهما فاجعل مقارنا له رعاية للاختلافين **وتحكم له به** اي يحكم ابو يوسف لمن ارضاه بالملك سواء كان في ايديهما او بيد احدهما وفي يد غيرهما لان المورخ يثبت الملك في ذلك الوقت فيثبت الملك لغیر المورخ في ذلك الوقت مشكوك فلا يعارضه **في قوله الآخر** فيقيد به لان بايوسف كان يقول لا عبرة للتاريخ سواء ارضاه او ارضاهما ثم رجع عنه ووافق الامام فيما اذا ارضاه وخالفه فيما اذا ارضاه **والغنى محمد التاريخ في الارض مطلقا** اي سواء ارضاه او ارضاهما وجعلها بينهما نصفين وان سبق تاريخ احدهما لانهما لم يدعيا الملك لهما فمهما ابتدا بل لمورثهما ولا تاريخ للملك لمورثين فضا **وحكم محمد لا سبقهما في الملك** اي في دعوى الملك المطلق ان ارضاه **وللساكن عنه** اي ان ارضاه احدهما وكانت العین المدعى بها في يد ثالث حكم محمد لمن سكت عن التاريخ لان المورخ يقتصر على وقت التاريخ والمطلق وهو الساكن يثبت الملك من الاصل ولهذا يستحق الزوايد فيكون الساكن والى لكونه اسبق تاريخا فيقضى له **وان كانت العين في يدهما او يد احدهما الغناه** اي محمد التاريخ **مطلقا** اي سواء ادعيا ملكا او ميراثا ارضاه او ارضاهما وجعل الدار بينهما نصفين اذا كانت في ايديهما بتساويهما في اليد وجعلها للتاريخ اذا كانت في يد احدهما وقال التاريخ لا يلغى بل الحكم فيما لو كانت في ايديهما او يد احدهما الحكم فيما اذا كانت في يد ثالث **ووافق الامام في رواية** اي رواية ابي حنيفة عن محمد انه قال مثل قول ابي حنيفة في الميراث والمطلق جميعا **ان البيتين لما قاما على الملك المطلق ولم يتعرضا لجهة الملك استوى فيه التقدم والتأخير فيقضى للتاريخ** ولهما ان البينة مع التاريخ ترفع ملك غير وقت التاريخ وبينة ذي اليد على الدفع مقبولة فلا يثبت الملك لغيره الا بالثبوت من جهته وهو يدع ذلك الحاصل ان المسئلة على قسمين اما ان يدعيا ارثا او ملكا مطلقا وكل واحد على ثلثة اقسام اما ان يكون العين في يد الخارج او في ايديهما او في يد احدهما وذلك ستة اقسام ثم كل واحد على اربعة اقسام لانه اما ان يورخا او ارضاه على السواء او ارضاهما او في يد احدهما او في يد احدهما وسكت الآخر وذلك اربعة عشر ولكن المصنف لم يذكر ما اذا ارضاه على السواء اما اذا سكتا عن التاريخ لعدم الاختلاف فيها فبقي الاختلاف في اثنى عشر وجهها **ولو تنازعا دابة او فيضا احدها راكبا او لاسه** ولا بيينة لها **كانا ولي من تعلق بلجامها او كبه** لان قصرهما اشبه بتصرف الملاك ولو كان احدهما راكبا والآخر دابة فالراكب ولي ولو تسانا في الركوب يكون بينهما ولو كان احدهما متعلقا بلجامها والآخر يدنها فاسك اللجام اولى ولو تنازعا في بساط احدهما فاعد عليه والآخر متعلق به فهو بينهما نصفان لان الجلوس ليس بيد له عليه ولهذا لا يصير غاصبا بالتعود على البساط والركوب والبساط لا يصير غاصبا **او حايطا او حقا** بضم الحاء المججمة جدار يتخذ من القصب **والوجه والقط** بكسر القاف وهو حبل يشد به الحصر المراد به عقدة القصب يعني اذا تنازعا في حايط ووجهه **الى احدهما** او تنازعا في خض وعقدة القصب اليه فهو بينهما نصفان عند ابي حنيفة **وقالا لمن اليه الوجه والقط** يعني يقضى لمن اليه وجهه الحايط وعقدة القصب لان اظاهر لشهد له اراد بالوجه الوجه الذي فيه النقوش واما التجصيص

والتهيين اذا كان الى احدهما لا يقضى له بالاتفاق لان هذا يفعل مع البنا من الحقائق وله انهما متساويين في اليد والدعوى متساويان في القضا والقط قد يتعذر في جانب الملك ويجعل في جانب الجار فلا يكون من حجا وكذا وجه الحايط قد يجعل في مراءى الناس ويحس بذلك فلا يكون من حجا **وكل من صاحب علو وسفل ممنوع من التصرف فيه الا باذن الآخر** يعني اذا كان علو رجل وسفل الآخر ليس لصاحب السفل ان يتصرف في ملكه بان يقيد فيه وتدا او يفتح كوة او نحوها مما فيه احتمال الضرر الا باذن صاحب العلو عند ابي حنيفة وكذا بالعكس لان حق كل واحد منهما متعلق بملك الآخر فلا يجوز تصرف احدهما بدون اذن الآخر كما في الشريكين واحتمال الضرر كاف في المنع **فصل واذا كانت تركة في يد زيد فجاء احد الزوجين** وطلب نصيبه من التركة **فصدقه زيدا** اي اعترف بزوجه **بامره** اي ابو يوسف زيدا **با عطا اقل النصيبين** يعني اذا كان المدعى هو الزوج يعطيه الربع وان كان هو الزوجة يعطيه الثمن **لا اكثرها** اي قال محمد لكل منهما اكثر النصيبين قد يتعذر بيقه لان المدعى لو اثبت الزوجية بالشاهدين وقال لا تعلم وارثا اخر فله اكثر النصيبين اتفاقا وضع في الزوج والزوجة لان الوارث المدعى اذا كان من لا يجب بغيره كالاب والابن يدفع القاضي المال اليه وان كان من يجب بغيره كالجد والامخ لا يدفع المال اليه اما اذا كان من لا يجب بغيره لكن يختلف نصيبه كالزوج والزوج فله الخلاف من الحقائق لا يورث ابو يوسف ان الاقل متيقن والزيادة عليه مشكوك لاحتمال الولد فيعطى المتيقن وبوقف المشكوك ولمحمد ان سبب الاستحقاق ثابت بتصادقهما والمزاج من متفق ظاهرا فلا ينقص نصيبه لامر موهوم **ولا يشترط حجر الميراث** يعني اذا شهد شاهدان هذه الدار كانت لابي فلان مات وهذا ابنه قضى له بالميراث عند ابي يوسف **وقالا لا يقضى حتى يحجر الميراث** فيقول امات وتركها ميراثا له او يقول كانت لابييه او في يد يوم الموت **له ان المدعى لما اثبت ان الدار كانت لمورثه تبقى باستصحاب الحال** الى يوم موته فتنتقل اليه موروثة ولهما انه يدعى الملك لنفسه وهما شهدا بالملك لغيره فلا بد من اثباتهما الملك لغيره حتى توافق الشهادة المدعى واستصحاب الحال للدفع للاستحقاق **والمدعى انه ابن هذا الميت اذا لم يقل شهده** **لا تعلم وارثا غيره** بعد ما شهد وانه ابن هذا الميت **لا يبوخذ منه كفيلا** عند ابي حنيفة بل يدفع القاضي اليه المال **وقالا يبوخذ منه كفيلا** لاحتمال ان يظهر وارث اخر او غيرهم غير فيتضرر كما ياخذ كفيلا في دفع اعطاء النفقة من مال الغايبة وله ان حق الحاضرات ثابت قطعا فلا يبوخذ لامر موهوم فكيف يبوخذ منه كفيلا والمكتوب اليه مجهول بخلاف نفقة لزوج الغايبة لانه معلوم **ولو برهن ان هذه الدار في يد غيره ميراث له ولا لاجنه الغايبة ولا وارث له** **غيرها فالقاضي يحكم له بحصته ويترك حصة الغايبة مع ذي اليد** عند ابي حنيفة اي في يد من في يد الدار **وقالا ان نكر ذي اليد ما ادعاه وضعت الحصة في يد عدل** لانه بانكاره صار خائفا فلا يترك في يد نصيب الغايبة نظر له وله ان ذي اليد امين لميت فلا ينزع نصيب الغايبة من يده لاحتمال ان يكون راضيا به وجود الوديعة بخيبة المالك نوع صيانة فلا تكون خيانة وضع في الدار لان المنقول ينزع من يده اتفاقا وقيل للخلاف فيها سواء الغايبة اذا حضر الاصح انه لا يكلف اقامة البينة لينزع النصف من يده من الحقائق **فصل في دعوى النسب ولو ادعى ولا جارية باعها وانت به لاقل من ستة اشهر من حين البيع ثبت منه نسب الولد من البائع**

لحصول التيقن الى العلوق في ملكه والظاهر عدم الزنا فتقبل دعوته مستند الى العلوق لان امر النسب
مخفي وقد يظن المران العلوق ليس منه ثم يظهر له انه منه **وكانت ام ولده وفسخ البيع** لان بيعها غير
جائز **ورد الثمن ويقدم على دعوى المشتري** يعني اذا ادعاه المشتري مع دعواه البايع او بعدها
فدعوى البايع اولى لانها سبق لاستقنادها الى وقت العلوق ولو ادعى المشتري قبل دعوى البايع
ثبت النسب من المشتري وتعمل على انه نكحها واستولدها ثم اشترها **واذا انت به** اي الجارية المبيعة
بالولد **لاكثر من سنتين من حين باع لم تصح دعواه** اي دعوى البايع لعدم اتصال العلوق
بملكه يقينا وكذا لو ادعاه لاكثر من ستة اشهر واقل من سنتين **فان صدقه المشتري في دعواه**
ثبت منه نسبه وحمل ان البايع استولد الجارية بالنكاح حملا لامر على الصلاح **ولا يفسخ البيع**
لان وقوع العلوق في ملكه غير معلوم ويبقى الولد عبد للمشتري **وان ادعاه** اي البايع **بعد موته**
اي موت الولد **وقد انت به لاقل من ستة اشهر لم يثبت الاستيلاء** اي لا نصير الجارية ام ولد
البايع لان الولد بعد موته لم يثبت نسبه لعدم احتياجه اليه فلم تستقد امه خريه **او بعد موتها**
اي اذا ادعى البايع الولد بعد موت الجارية **او عتقها** وقد انت به لاقل من ستة اشهر **ثبت**
نسبه **منه واخذ** اي البايع الولد اتفاقا قيد بعثتها لان المشتري لو اعتق الولد من الام لا يفسخ
دعونه لان الولد هو الاصل **وعليه** اي واجب على البايع **رد كل الثمن** الى المشتري عند ابي حنيفة
لانه باع ام ولده ولم يفسخ البيع فيها لما منع وهو الموت والعنق وهي غير متقومة عندك فلا يسلم له
بازايها شي من الثمن فيرد جميعه **وقال رد حصته** يعني عندها يرد حصة الولد ولا يرد حصة
الام لانها متقومة عندها فيقسم الثمن على قيمتها يوم القبض وقيمة الولد يوم الولادة فما اصاب
الام يسقط عن البايع ويسلم له بازايها من الثمن في عتقها فيرد حصة الولد اعلم ان الخلاف
المذكور في صورة عتقها هو الذي مال اليه صاحب الهداية وصحة وهو مخالف لما ذكر في المبسوط
من انه لا يرد حصتها بالاتفاق وفرق بين الموت والعنق بان البايع لم يصير مكذبا شرعا فيما
زعم انعام ولده فيرد جميع الثمن عنده وفي الاعتناق صار مكذبا لان القاضي كذبه وجعلها
معتقه المشتري ولم يفسخ البيع فاذا لم يسطر البيع في الجارية فكيف يسترد الثمن كذا في التبيين
والكافي **ولو باعها المشتري فاستولدها الثاني** اي المشتري الثاني **فاستحققت بضمن قيمة**
الولد ورجع بها وبالثمن اي رجع المشتري الثاني وثمنها على بايعه وهو المشتري الاول **فبايعه**
لا يرجع على الاول اي لا يرجع المشتري على البايع الاول **الا بالثمن** عند ابي حنيفة
وقال يرجع به وقيمته اي يرجع بالثمن وقيمة الولد على البايع الاول لان رجوع المشتري
الثاني كان لاجل الغرور وهذا المعنى قائم في المشتري الاول كما يرجع بثمنها اوله ان
البايع الاول ضمن سلامة الولد للمشتري الاول ولم يضمن سلامته للمشتري الثاني لان البيع
الثاني انما يضاف الى البايع الثاني لمباشرة باختياره فتقطع نسبه الى الاول بخلاف الثمن والرد
بالعيب لانه ضمن سلامة المبيع ولم يوجد **ولو اشترى امراته المدخول بها ثم اعتقها ثم**
انت بولده لاكثر من ستة اشهر مند شرانها اي من وقت شرائها **لا يثبت** ابو يوسف النسب
الابعد اي بان يدعيه الزوج لان النكاح ارتفع بملك اليمين وبقي فراش الامة وهو ضعيف
فيحتاج الى الدعوى **وابتته** اي حمل النسب **الى سنتين يدونها** اي بدون الدعوى لان العدة وجبت

عليها بارتقاع النكاح لكن حكمه بالم يظهر بسبب ملك اليمين ولم يمنع عن الوطى انها مبانة معتدة
غير مرققة باقتضاء عدتها فيثبت النسب من زوجها الى سنتين **ولو باعها** اي امراته التي اشترها من
آخر **ثم اشترها فانت به كذلك** اي ولدت ولدا لاكثر من ستة اشهر **مند باعها لا يثبت**
اي ابو يوسف النسب من البايع **الا بتصدق بق المشتري** لان العلوق لو قدر انه حصل في ملك اليمين
ثبت النسب وبطل الشرا لكن لا يملك ابطاله لتعلق حق المشتري فاذا صدق رضيه **ونشر**
دعواه اي قال محمد اذا ادعى البايع النسب ثبت بالتصدق بق المشتري والا فلا لان حمل العلوق من غير
في ملك النكاح كان ممكنا في المسئلة السابقة بظهور العدة في حقه بالاغتياق ولا اغناق هنا
فوجب الحمل على العلوق في ملك اليمين فلا يثبت النسب بدون الدعوى **ولو ادعى من مبعوث** يعني
اذا باع امته وقبضها المشتري فانت بولد فادعاه البايع **وبرهن على بيعها مند شهر وبرهن**
المشتري على اكثر من ستة اشهر يعني ادعى المشتري وقال للبايع بعثتها لاكثر من ستة اشهر
فانما عليه البينة **حكم له به** اي يحكم ابو يوسف للمشتري بالولد ورجح بينته لانها تثبت
زيادة المدعى **لا البايع** اي قال محمد الولد للبايع ورجح بينته لانها تثبت نقض البيع قيد بقوله
فبرهن المشتري لانه لو لم يبرهن على ما ادعاه كان القول قوله اتفاقا **والمنع اليها زوجها** يعني
المرأة التي اخبرت بموت زوجها **اذا اعتدت وتزوجت وانت بولد فجا الاول** اي الزوج الاول
فهو له اي الولد للاول عند ابي حنيفة سواء انت به لاقل من ستة اشهر او لان النكاح الاول
صحيح والثاني فاسد فباختيار الصحيح اولى **والثاني في رواية وعليها الفتوى** لانه هو
المستفترش حقيقة فالولد للفراش الحقيقي وان كان فاسدا **ومحمله** اي ابو يوسف الولد **للاول**
ان انت به لاقل من ستة اشهر من حين العقد اي عقد النكاح الثاني ليقينا ان العلوق من
الاول واما اذا كان اكثر من ستة اشهر فالولد للثاني **وحكم له** اي محمد بالولد **للاول ان**
كان من حين ابتداء الثاني بالوطى الى الولادة اقل من سنتين ولو كان اكثر منها فهو للثاني
لا ناتيقنا انه ليس من الاول لان النكاح الصحيح مع احتمال العلوق منه اولى بالاعتبار وانما
وضع في الولد اذا المرأة تزد الى الاول لجماعا وعلى هذا الخلاف لو سببت امرأة قتر زوجها رجل
من اهل الحرب فولدت اولادا وكذا لو ادعت المطلق وادعت اقتضاع عدتها وتزوجت باخر
والزوج الاول جاهل من المحيط **ولو ولدت مكاتبه من احد الشريكين** يعني اذا اشترى اثنان
في امه وكانتا فانت بولد من احدهما فادعياه **فنصيبه ام ولد ولها الخيار فان عجزت**
نفسها فكلها ام ولده ويضمن المستولد لشريكه نصف عقدها ونصف قيمتها **ولا اي ان**
نحسها اخذت العقر ومضت على الكفاية **واذا اعتقت** **فالولاء لها** عند ابي حنيفة لان
الاستيلاء عنده بنحو فيقتصر امومية الولد على نصيبه لان كتابه لا تقبل النقل من ملك الى ملك
كالنبيز ولو كانت مدبرة فانت بولد فادعاه احدهما يصير نصيبه ام ولد ويبقى نصيب الآخر
مدبرا على حاله بالاتفاق فكذا هذا **وقال اكلها ام ولد ومكاتبه المستولد ويغرم نصف**
قيمتها لشريكه ونصف عقرها ايضا لان الاستيلاء لا يتجزى عندها فيجب تكميله ما امكن وهذا امكن
بفسخ الكفاية لانها قابلة للفسخ فقبل العجز صارت ام ولد للاول وانتقل نصيب الثاني اليه
بفسخ الكتابه **والامة المشتري** بين جماعه اذا انت بولد فادعوه ثبت منهم نسبه عند ابي حنيفة

لنساو بهم في العلة **ومن اثنين** يعني ثبت نسبه من اثنين منهم عند أبي يوسف لان الولد انما يكون من ما واحد حقيقة وانما اثبتناه من اثنين لمحدث عمر هو ابناهما ويرثانه ولا نص في ايراثه منهما **الثلاثة** يعني عند محمد يثبت من ثلثه لا ينافي قرينة من اثنين **او مسلم وذمي** عطف على ضمير قاعدوة يعني الامة المشتركة اذا انت بولد قاعداه مسلم وذمي **واحد ابن** يعني اذا ادعى اب وابن ولد جارية مشتركة بينهما **جعلناه للمسلم** لكون مصلحة الولد في ثبوت النسب منه حتى لو كان احدهما عبدا مسلما والآخر حرا كافرا فالولد للكافر **والاب** لان له تملكها في مال ابنه من وجه ولهذا لو ادعى ولد جارية ابنه يثبت منه ولا كذلك الابن **لا لهما** يعني قال زفر يثبت النسب بينهما لا استواءهما في الاستحقاق **ولو برهن كل من اثنين ان هذا العبد الذي يدناك له ولد في ملكه من عبده وامته كان لهما** اي العبد المدينين اتفاقا لا استواءهما ونسبه ثابت **من الابوين** اي من العبد بن والامتنين عند أبي حنيفة **وقال من العبد بن** ولا يثبت من الاثنين لان ولادة واحد من امراتين محال بخلاف الرجلين لان اختلاف ما بهما في رحم واحد ممكن وكذا ان النسب لما ثبت من العبد بن بالشهادة ثبت من الامتنين ايضا لا استواءهما في العلة والاستحالة في ثبوت احكام نسب ولذا امرت بن وان استحال ولادته منهما **ولو ادعى مولى امة انت ثلثة** اولاد **في بطن** لان كل اثنين ولد بن ستة اشهر ولا زوج لهما **اكبرهم** مفعول ادعى اي نسب الاكبر الاولاد **اثبتناه** يعني ثبت عندنا نسب الاول وحده **لا الكل** يعني قال زفر يثبت نسب الكل منه قيدنا بقولنا لا زوج لهما لان الامة لو كانت ذات زوج لا يثبت النسب من المولى ومن الزوج له انفا صارت ام ولد له من زمان العلوق بدعوته فلا حاجة في الاخيين من الى الدعوه لانها ولد الاثم ولده ولنا ان اسناد الدعوه انما يثبت في حق الاكبر وحدهما لانها منفصلة عن الام وقت الدعوه **او قال احدهم ولي** يعني اذا وارت جارية ثلثة اولاد في بطن مختلفه فقال مولاها احدهم ولي ولي مات المولى قبل ايبان عتقت الام بغير سعيه اتفاقا واما الاولاد **فكلت كل خرم** يعني ثلث كل واحد من الاولاد جرح عند أبي حنيفة لان ثبوت النسب متعذر فيجعل كلامه مجاز عن التحرير **وعليه السعاية في باقيه** يعني سعي كل منهم في التي قيمة **وافتي ثلث الاول** يعني قال محمد يعنى ثلث الولد الاول **ونصف الثاني** فيستعي كل منهما في باقيه **وكل الثالث** لان العتق عليهم منزل بنا على العلوق باعتبار الاحوال فان اراد باحدهم الاول عتقوا جميعا لان الثاني والثالث صار اولاد ام ولد وان اراد به الثاني عتق هو والثالث دون الاكبر وان اراد به الثالث عتق هو وحده فالاول يعنى في حال ولا يعنى في حالين فيعتق ثلثه والثاني يعنى في حالين ولا يعنى في حال فيعتق نصفه لانه اصابه حالة ولده والشي اذا ثبت نفسه لا يكون تابنا بسبب اخر والحرمان حاله اخرى والثالث يعنى في كل حال فيعتق كله **وبوافق** اي ابو يوسف محمدا **في الاخيين** اي في الثاني والثالث **ويعتق نصف الاول** في رواية عن أبي يوسف لانه جعل حالة الحرمان حاله واحد **ولو ولدن المبانة المعتدة ولدين في بطن احدهما** بالنصب بدل من ولد بن اي ولدن احدهما **لا قل من سنتين من وقت الابانة والاخرى** ولدت الاخرى **لاكثر منها** اي من سنتين **فتعاقها اثبت فغيرها** اي قال محمد لا يثبت نسبهما وقال لا يثبت نسبهما ويحد لانه قد في محصنه قيد بقوله

أخذها لانها لو ولدتهما لقل من سنتين ثبت نسبهما اتفاقا فان تعاقفا ونفي احدهما لانه قد في محصنه قيد بقوله لا قل لانه لو ولدتهما لاكثر من سنتين لا يثبت نسبهما مالم يدع الزوج فان تعاقفا ونفي احدهما لا يحد لان نسبه غير ثابت له ان الولد الثاني لم يكن من وطئ قبل الابانة لتجاوزة اكثر مدة الحمل فاذا لم يثبت الثاني لم يثبت الاول تبعاله وانما لم ينعكس لان عدم النسب الثاني علم بالنص وهو قول عايشه لا يبقى الولد في بطن امه اكثر من سنتين ولو ثبت نسب الاول لثبت بالاجتهاد كلاهما توما والنص اقوى منه ولها ان نسب الاول ثبت عند ولادته لعدم المانع وثبتت نسب الثاني تبعاله كمن باع جارية فولدت عند المشتري ولد من احدها لا قل من ستة اشهر من وقت البيع والاخر لاكثر منها ثم ادعى البايع الاول ثبت نسبهما من غير تصديق المشتري **ولو ادعى عبد زوجته امة** الجملة الاسمية صفة عبد لقيط لانه ولده من زوجته **وصدقه المولى ثبت منه نسبه** ونحو **برقه** اي ابو يوسف بان الولد عبد لمولاها تبعاله **وحكم بغيره** محمد لان اللقيط حر بالاصال ولا ينطرح حرته بتصادق العبد ومولاها

كتاب

الشهادات عيان بلفظ الشهادة في مجلس القاضي **بغير خاد او هالطلب المدعي** لان اداها حق له فيتوقف على طلبه انما افترض بقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن كتمها فانه اثم قلبه وفي التبيين انما ياتر اذا علم ان القاضي يقبل شهادته هذا اذا كان قريبا من القاضي وان كان بعيدا اكثر من نصف يوم لا ياتر لانه لحقه الضرر وان كان الشاهد يقدر على المشي فاركبه المدعي من عند لا يقبل شهادته وان كان لا يقدر فاركبه لا بأس به **ونحو** الشاهد بين الاداء والستر **في الحدود** لان كل منهما حسنا من وجه **ويفضل السنن** لقوله عليه السلام من ستر علي مسلم عيبا ستر الله عليه في الدنيا والاخر **ويقول في السرقة** اي الشاهد في شهادة السرقة **اخذ** اي جبي حق المسروق منه **لا سرق** اي لا يقول سرق لئلا تقطع يده وعايه للستر **ولا يثبت الزنا الا باربعة** من الرجال لقوله تعالى واللاتي ياتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم **ولا الحدود والقصاص الا برجلين** اي لا يسمع فيها شهادة النساء في شهادتهن شبهة البدلية عن شهادة الرجال فلا يسمع فيها ما يندري بالشبهات وانما شبهة البدلية لان الثابت لو كان حقيقة البدلية لما جاز شهادة رجل وامرأتين مع وجود رجلين فان قلت يدل قوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان على حقيقة البدلية قلنا معناه ان لم يشهدوا حال كونهما رجلين فليشهد رجل وامرأتان ولو لا هذا التاويل لما اعتبر شهادتهن مع وجود الرجال وشهادتهن معتبرة معهن **ويسمع فيما عداها** اي الزنا والحدود **شهادة رجل وامرأتين ولا تقبده بالمال** اي لا تقول قبول شهادتهن مقصور في الحقوق والمالية بل يقبل في النكاح والطلاق ونحوها وقال الشافعي مقصور عليهما لان الاصل ان لا تقبل شهادتهن وانما قبلت في الاموال وتوابعها كالاجل وشرط الخيار على وجه الضرورة لكثرة وقوعها ولنا ما روي ان ابن عمر اجاز شهادة النساء مع الرجال في النكاح والفرقة **ولا يشترط اربعة فيما لا يقف للرجال عليه** كالبراءة والولادة وقال الشافعي يشترط اربع منهن لان كل امرأتين يقومان مقام رجل ولنا ما روي عن حذيفة ان النبي عليه السلام اجاز شهادة قابلة على الولادة **ولا عيتوا اثنين** اي قال مالك يشترط ان يشهد فيه اثنان لان لمعتبر في الشهادة شيان الذكورة والعدد اذا

في النكاح والطلاق ونحوها وقال الشافعي مقصور عليهما لان الاصل ان لا تقبل شهادتهن وانما قبلت في الاموال وتوابعها كالاجل وشرط الخيار على وجه الضرورة لكثرة وقوعها ولنا ما روي ان ابن عمر اجاز شهادة النساء مع الرجال في النكاح والفرقة ولا يشترط اربعة فيما لا يقف للرجال عليه كالبراءة والولادة وقال الشافعي يشترط اربع منهن لان كل امرأتين يقومان مقام رجل ولنا ما روي عن حذيفة ان النبي عليه السلام اجاز شهادة قابلة على الولادة ولا عيتوا اثنين اي قال مالك يشترط ان يشهد فيه اثنان لان لمعتبر في الشهادة شيان الذكورة والعدد اذا

تعد اعتبار الذكوة بقى الاخر وهو العدد ولنا ما روى عن جديده فتكفى الواحدة عندنا
وشهادتهن على الاستهلال وهو ما يعرف به حياة الولد من صوت وكوم **مردودة** عند حيفته
في حق الارث وقال مقبوله قيد بقوله في حق الارث لانها في حق الصلوة عليه مقبولة اتفاقا لها
انما لما قبلت في حق الصلوة وهي من احكام الحياة فتقبل فيما بيني عليه وهو الارث وله ان الارث
من باب الالتزام وهي تثبت الاجحة تامة وشهادتهن ناقصة فلا يثبت بها كما لا يثبت الرضاع
بها خلاف الصلوة لعدم الالتزام **وشرط محمد في ترجمة لغة الشاهد** وهي يفتح الجيم تفسير الكلام
باسان اخر اذا لم يعرفها القاضي والمدعي عليه **وتركية السراى** تركية الشاهد سراى **علاى البينة**
واكتفىا بشقة اى يعدل واحد جلا كان وامارة فهل تركية السراى لان العدد في تركية العلانية
شرط اتفاقا اما شهود الزنا فيشترط في تركيتهم اربعة عند محمد وفي المحيط تقبل تركية السراى من
الاعى والعبد والصبي عندها لانه اخبار وخبر هو لا مقبول وعند محمد هي شهادة فلا تقبل
واما تركية العلانية فشهادة اتفاقا لانه ان الترجمة والتركية في معنى الشهادة فيشترط فيهما
ما يشترط في الشهادة ولها ان العدد في الشهادة ثابت بخلاف القياس فلا يتعداها ولكن
لها شبه الشهادة من وجه ولهذا شرطنا العدالة والاسلام والحرية والبلوغ في المترجم والتركي
وليسنا شهادته حقيقة ولهذا لا يشترط فيهما لفظ الشهادة ومجلس القضا **وتحيز** ابو يوسف
للقاضى **تلقين الشهود** اى كيفية ادخال الشهادة بان يقول كما يسمع منه ان تشهد بكذا ولا يقول
اشهد بكذا لما يسمع منه من الحقايق لان مهابة مجلس القاضي قد تمنع من اظهار لفظ الشهادة
فيلقنه تذكرة احياء الحق **في غير الحدود** لانها تندرى بالشبهة وقال لا يجوز لان في التلقين اعانة
لاحد الخصمين فيجب اجتنابه نفيًا قيد بالشهود لان تلقين المدعى غير جائز اتفاقا **وتشرط العدالة**
في الشاهد لانها ترجح جانب صدقه **ولقطة الشهادة** لانها من لفاظ البين وهي اشد دلالة على امانة
من الكذب فلو قال الشاهد اشهد او اعلم او اتيقن لا يسمع **والقاضي يعمل بظاهر العدالة** ويسمع
شهادته لان عقله ودينه يمنعه من مباشرة القبيح فاكتفى بظاهر اسلامه **ولا يسأل عن الشاهد الا**
فيما يندرى بالشبهة فانه يسأل عنه في السر والعلانية وان لم يطعن الخصم رجاء سقط **اولطعن**
الخصم فيه لان الظاهر انه لا يطعنه كاذبا فتقابل الظاهران فوجب الترجيح بالاستقصا **وقالا**
يسال سراى علانية لان القضا مبني على شهادتهم فلا بد من معرفة حالهم والظاهر لا يصلح
حجة للاستحقاق وقيل هذا اختلاف زمان فان با حنيفة كان في القرن الثالث المشهود له
بالخير كما قال عليه السلام خير لقرون القرن الذي نافيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وها
كان في القرن الرابع بعد ما تغير احوال الناس وفشا الكذب فافتى كل واحد بما شاهد في زمانه ونفى
بقوله لان الفساد والزور في زماننا فشا واكثر اهله يشهد لمن يشاء **وان اكتفى بالسراى** القاضي
بالتركية سراى بان يكتب رقعة اسم الشاهد ونسبه وحليته ويبعثها الى السرقان كان سوقيا والى
اهل محلة فمن عرفه بالفسق يكتب الله اعلم تحرزا عن الفتك الا اذا عدله غيره وخاف ان يحكم القاضي
بشهادته فيصرح بفسقه **جاء** لان الشكوة في هذا الزمان لاهل الشر والطغيان والركى يخاف من الاعلان
في البيان **ويقول المتركي هو عدل جائز الشهادة** وانما اضاف الى قوله هو عدل لكونه جائز
الشهادة لان العبد والمحدود في قذف اذا قاتل يكون عدلا ولا يجوز شهادتهما **وجوز ان يشهد**

بكل ما سمعه الا ان يكون من وراء الحجاب فلا يجوز ان يشهد عليه لان الصوف يشبه الصوت
فلو علم ان ليس وراءه الا واحد معين جاز له ان يشهد عليه ما سمع منه **او ابصر من الحقوق**
كالغصب والقتل ونحوها **والعقود** كالهبة والبيع ونحوها **من غير اشهاد** ويقول **اشهد لا**
اشهدني ليلا يكون كاذبا **الا في الشهادة على الشهادة فلا يجوز حتى يشهد** يعني اذا سمع شاهدا
يشهد لم يجز له ان يشهد على شهادته ما لم يشهد لان الشهادة لا تثبت الحكم بنفسها وانما تثبت بالنقل
الى مجلس القضا فيستمر التحميل **ولا يشهد بماله يعاينه الا النسب والموت والدخول**
اى دخول الرجل من زوجته **والنكاح** **ولاية القاضي اذا اخبر من يثق به** ويشترط في اخبار
من يثق به ان يكون رجلا او رجلا وامرأتين ولفظ الشهادة اقيم هذه الشهادة مقام الخبر عن جماعة
لا يوثقون توأطهم على الكذب في اثبات الشبهة حكما واعتبارا ولا يشترط في الموت لانه قد يتفق في
موضع لا يحضره الا الواحد فلو لم تثبت الشهادة بالواحد لصاعت الحقوق المتعلقة بالموت ولو لم
يعاين الموت الا واحد يخبر عدلان ويشهدان به عند الحاكم وانما كفى السماع في هذه الاشياء لان
اسبابها لا يطلع عليها الا الخواص فلو تقبل فيها الشهادة بالسماع لادى الى حرج كثير بخلاف
البيع والهبة ونحوها لان الخواص والعوام يحضرونها انه ينبغي ان لا يغتر انه يشهد بالسماع
حتى لو ضربه لا تسمع شهادته ولا تقتصر هذه الاشياء بنفى جواز غيرها لكن المختار في اصل الوقف قول
محمد انه يجوز بالسماع لكن لا بد فيه من بيان جهته بانه وقف على هذا المسجد ونحوه حتى لو بينه بالسماع
كذا في التبيين وذكر في المحيط لا تقبل الشهادة على الولا بالسماع وعن ابو يوسف اخر تقبل لان الولا
بمثلة النسب **واذا رأى في يده** اى الشاهد في يد غيره شيئا **عند وانه كبير** **لا يعرف رفقها**
اى كونه مملوكا **وتشهد له به** اى بالملك من في يده اذ لا دليل في الشاهد على الملك سوى اليد بلا منازع
ولو منع الشهادة باليد لا تسد بابها لان الوقوف على حقيقة الملك متعذر **من غير تفسير** بانه شهد
بالروية ولو فسر لا يسمع اعلم ان الشهادة على غير العبد والامة انما يصح اذا عرف الملك حدوده
وراه في يد رجل يعرفه باسمه ونسبه او سمع انه في يد فلان بن فلان ولكن لا يعرف ذلك الا فلان بوجهه
ثم راه في يد غيره جاز له الشهادة بالملك الاول اذا ادعاه وليس هذا اثبات الملك بالسماع وانما
هو اثبات النسبة بالسماع وفي ضمنه اثبات الملك ولا يجوز الشهادة في غيرها تبيين الصور تبيين لانا
في التبيين انما استثنى العبد والامة الكبيرين لان الشهادة لهما برويتهما في اليد لا يجوز لان لهما
يدا على انفسهما حتى اذا ادعى العبد انه خرا اصل كان القول قوله فلا يثبت لغيرهما يد عليها في الحقيقة
حتى يعتد وشهد بهما على الملك بخلاف الصغيرين الذين لا يجبر عن انفسهما ولا يد لهما فصارت
كسائر الاموال فجازت الشهادة برفقها في اليد قيد بقوله لا يعرف رفقها لانه لو كان معروفا فجازت
الشهادة **فصل** **فيمن تقبل شهادته** **ورددنا شهادة الاعى مطلقا** **سوا**
كان فيما يسمع **اولا وقبولها فيما سبيله السمع رواية** عن ابي حنيفة وهو قول زفر لانه يساوى
البصير في السماع **وتحيزها** اى ابو يوسف شهادة الاعى في الدين والعقار قيد ناه لانه في المنقول
لا تقبل شهادته اتفاقا لانه محتاج الى الاشارة والدين يعرف ببيان الجنس والوصف والعقار بالتحديد
ان تحكها بصيرا لان العلم حصل بالعيان وقت التحمل واذا وصحح اذ لا خلاف في لسانه وتعريف
المشهود عليه يحصل بذكر نفسه وقال لا يجوز لانه محتاج في ادائها الى التمييز بين الخصمين وهو لا يعرف

هذا الحديث في الصحيحين
وغيره من الكتب
والله اعلم بالصواب

بينهما الا بالنخبة وهي لا تعتبر لانه يشبه نخبة اخرى وتخاف عليه التلقين من الخصم والمعرفة بذكر
النسب لا تكفي لانه ربما يشارك غيره في الاسم والنسب فيقول ان تحملها بصيرا لانه لو تحملها اعلى
تقبل اتفاقا وفي الدخيرة الخلاف فيما لا يجوز فيه الشهادة بالشبهة والتسامح اما في خلافه تقبل شهادة
الاعلى بلا خلاف من الحقايق **ولو عني بعد الاداء امتنع القضا وبامر به** اي ابو يوسف بالقضالات اذ
بشرطها وقبلت فيقضي بها كما لو مات الشاهد بعد الاداء او غاب وقال لا يقضي لان قيام اهلية الشهادة
شرط وقت القضا لانها تصير حجة عنده وقد فات فلا يقضي بها وصار كما لو جن او خسر او فسق بخلاف الموت
لان الاهلية تستقر ولا يبطل اذا الشئ بانتهى به بل يتقرر بخلاف العيبة لانها لا تنافي الاهلية اقوال المجلة
الشريعة تدل على امتناع القضا اتفاقا وذكر الخلاف بعده يدل على انه خلاف في بينهما اتفاقا ولو قال ولو
اعني بعد الاداء ما لا يقضي لكان اولى واخص **ولا تقبل من العبد والصبي** لان الشهادة من باب الولاية
لما فيها من الزام العبد ولا ولاية لها على نفسها فاولى ان لا يكون لها ولاية على الغير ولو تحمل في الرق
والصغر وادى بعد العتق والبلوغ جاز **ولا من الاصل لفرعه وبالعكس** لقوله عليه السلام لا
تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده وفي المحيط تقبل شهادة لولد من الرضاع **ولا من المولى**
لعبد سوا كان مديونا او لا **ومكاتبه** لقوله عليه السلام لا تقبل شهادة المولى لعبد **ولا من الشريك**
لشريكه فيما هو من شركتهما لانه شهادة لنفسه فيقول فيما هو من شركتهما لان شهادته فيما عدا ذلك
مقبولة **وتردها من احد الزوجين لآخر** وقال الشافعي هي مقبولة لان الاملاك بينهما مميزة ولا اعتبار
للتفع العائد الى الشاهد ضمنيا كما في الغريم ولنا ان المنافع بينهما متصلة ولهذا بعد احدهما غنيا بغناه
صاحبه فيثبت فيها قيمة بخلاف شهادة الغريم لانه لا يملكه على المشهود به **وتقبل من الاخ لاجنه وعمه**
لان المنافع بينهم متباينة غالبا وهو الذي يشبه النساء في الاقوال وهو معصية
لقوله عليه السلام لعن الموثق من الرجال **وناحه** وهي التي تنوح في مصيبة غيرها للامال واما التي
تنوح في مصيبتها فلا تسقط عدالتها **ومغنية** سوا غنت للناس ولا لان رفع صوتها حرام **ومدين**
الشرب اي مداوم شرب الخمر **على الله** قيد بالادمان ليكون ذلك ظاهرا منه لان مثله لا يكون ذا مروءة
ولا يحترز عن الكذب قال الامام السرخسي شرط الادمان ان يظهر للناس او يخرج سكران فيسخر به
الصبيان واما شارب الخمر سرا فلا يخرج من ان يكون عذرا اذ لم يظهر ذلك وان كثر شربها وكذا مدمن
السكر وان كان بسايرا لانه شربه سوى الخمر كذا في التبيين **واللاعب بالطيور** لانه يرتك مثل النظر الى العورات
في السطوح وغيرها **والعني للناس** لانه يحجمهم على كبيرة واما المغني لنفسه لانه لا يراى بالاسر
ولا تسقط به عدالته اذا لم يسمع غيره في الصحيح لما روي عن كثير بن مالك انه دخل عليه اخوه اسير بن مالك
وهو يغني وكان يغني كبر زهاد الصحابة وان استند في تغنيه شعرا وعظ وحكمة فجازين بالاتفاق ومن المشايخ
من اجاز الغنا في العرس كما جاز ضرب الدف فيه كذا في التبيين **ومرتكب ما يوجب الحد** لان بعض العلماء
عرف الكبيرة به ومرتكب الكبيرة ترد شهادته **والذي يدخل الحمام بغير ازار** لان كشف العورة حرام
وباكل الربا شرط في الاصل ان يكون مشهورا به لان عقد الربا مقيد للملك بعد القبض فلم يكن حراما محضا
فصار كالصغير فشرطنا الادمان واما اكل مال اليتيم فانه من الشهادة بلا اشتراط الادمان لان حرام
محض **ويقاوم بالزرد والشرطي** والقمار ان يأخذ من صاحبه شيئا في اللعب قالوا الزرد مانع من غير قرار
لقوله عليه السلام ملعون من لعب بالزرد واما الشرطي فمكروه عندنا ومباح عند الشافعي وهو ليس

بمانع اذا لم يكن فيه قرار او فوت صلاة او حلف كاذب **وبفعل ما يستخف به كالاكل والبول**
على الطريق لانه يصدر عن من لا مروءة له فيصير متهم بارتكاب الكذب **ويظهر سب السلف** لانه
يكون ظاهرا ففسق **وتقبل من اهل الاهواء** الجبرية والقدرية والروافض والخروج والتشبيه والتعطيل
كل واحد منهم نصيرا ثني عشر فرقة فتبلغ الى اثنين وسبعين وفي الدخيرة انما تقبل شهادة من كان
من اهل هوى لا يكفر به صاحبه لانهم انما وقعوا في الهوى بالتأويل والتعويل في الدين الا بمرئ منهم
من يعظم الذنب حتى يجعله كفرا وفسقهم من حيث الاعتقاد لا يدل على كذبهم **عدا الا الخطايب**
هم صنف من الروافض ينسبون الى ابن الخطاب محمد بن ابي وهب الجندع الكوفي لا تقبل شهادتهم
لانهم يعتقدون جواز الشهادة لمن حلف عندهم انه محق ويقولون المسلم لا يحلف كاذبا ويعتقدون
ان الشهادة واجبة لشيعتهم سوا كان صادقا او كاذبا **وتقبلها من اهل الذمة فيما بينهم** يعني
شهادة الذمى على مثله مقبولة عندنا وان اختلف منهم لان الكفر ملة واحدة وقال الشافعي
لا تقبل لان شهادة المستامن على مثله مقبولة اذا كانا من دار واحدة فان كانا من دارين مختلفتين
لا تقبل وعلى الذمى مردوده وقيد بقوله فيما بينهم لان شهادتهم على المسلم غير مقبولة وشهادة الذمى
على المستامن مقبولة اتفاقا لانه بعقد الذمة صار كالمسلم له ان اثر الكفر وهو الرق يخرج من اهلية
الشهادة فاصل الكفر اولى اذا كانا من دارين مختلفتين كالا فرنج والحشر لا تقطاع الولاية بينهما
ولهذا لا يتوارثان ولنا ما روي انه عليه السلام رجى يهوديين زنيا بشهادة اربعة منهم **وتقبل**
من العامل اراد به عامل السلطان الذي يأخذ الحقوق الواجبة كالخراج والجنية ونحوها لان العمل
ليس بفسق ولهذا كبار الصحابة عمالا وفي الكافي كان هذا في زمانهم واما في زماننا لا تقبل شهادة العمال
لغلبة ظلمهم وفي النهاية لا تقبل شهادة من يخل بالواجبات كالزكوة ونفقة الاقارب والزوجات
والافق وهو الذي لا يحترز لانه لا يخل بالعدالة هذا اذا تركه بتعذر منه من كبر او خوف هلاك وان تركه
استخفا فاللسنة لا تقبل **والخصي** لان عمر قبل شهادة علقمة وكان خصيا **وولد الزنا** لان فسق
ابويه لا يستلزم فسقه **والختي** لانه اما رجل وامرأة وشهادة كلاهما مقبولة وان كان مشكلا
بجعل امرأة في حق الشهادة احتياطا **ومن غلبت حسنة على سيئة واجتنب الكباير** ولم يصح
على صغيرة ايضا لانه بالامرار عليها تكون كبيرة **قبلت شهادته وان لم يعصية** ان للوصل للتم
الصغيرة يقال لم اذنب مادون الكبير والممام الصغيرة لا يقدح في العدالة لان العصية منها لو كانت
مشروطة في العدالة لا تسد باب الشهادة اذا لا يوجد من البشر من هو معصوم سوى الانبياء وفي المحيط
مرجح ساعه وبقيق ساعة فشهد في حال الصحة تقبل شهادته **ولا تسمع على خراج** مجر د كما اذا
اقام بيته على ان الشاهد فاسق واخذ اجرة على شهادته او اقرانه شاهد زور **ولا يحكم به** لان الفسق
المجرد مما لا يدخل تحت الحكم لانه لم يرتفع بالتوبة ولعله قد تاب في مجلسه فلا يتحقق الاثم واما اذا
اقام المدعى عليه بيته على جرح غير مجر د بان كان فيه اثبات حق الله او العبد كالشهادة على انهما
زنيا او شربا الخمر ولم يتقادم العمد او قتل النفس عمدا او اخذ ماله تقبل **ولم يقبلوا شهادة**
الصبيان بعضهم على بعض في الجراح فيما بينهم قبل التفرق وقالوا لك تقبل فيدبه لان شهادتهم
بعد تفرقهم غير مقبولة اتفاقا **د** ان شهادتهم لم تقبل في موضع لا يحضرهم غيرهم لضعف الحقوق
ولنا ان الكذب غير محرم عليهم فكيف يثبت غلبة الظن بصدقهم **وشاهد الزور** وهو الذي اقر

غير المزي

على نفسه بكذا متعمدا او شهد بعد موت رجل فجأ حيا ولو قال اخطأت فيه لا يعذر لان العقوبة لا
تغير على الخاطئ **نيسهر** في السوق عند ابي حنيفة ان كان سوقيا او بين قومه ان لم يكن كذا ويقال
لهم هذا شاهد زور فاحذروه **وزاد اضر به** بقدر ما يراه الحاكم **وحبسه** لما روى ان عمر بن الخطاب
الزور رابعين سوطا ويسم وجهه وامرا بان يطاف به وله ان التشهير يكفي لدفع شدة عن العباد
فلا تحتاج الى الضرب وحديث عمر محمول على السياسة ولهذا يستخرج وجهه **فصل** في اختلاف
الشهادة **وتجب توافق الشهادة الدعوى** لانها لو خالفها فقد كذبتها والدعوى الكاذبة لا
يعتبر وجودها والشرط توافقها في المعنى دون اللفظ حتى لو ادعى الغصب فشهد باقرار المدعى عليه
بذلك تقبل **واتفاق الشاهدين لفظا ومعنى** في قبول الشهادة **شرط** عند ابي حنيفة بغير لفظ
كل منهما ذلك المعنى بالوضع لا التضمين والالتزام حتى لو شهد احدهما بالهبة والاخر بالعطية
تقبل ولو شهد احدهما بالغصب والاخر بالاقرار به لا تقبل وقال غير شرط لفظا **فلو شهد هذا**
بالف وذاك بالعين والدعوى اي والحال ان الدعوى **ملصقة بالعين فهي مردودة** عند ابي حنيفة
وفلاها في الالف لانها اتفقا فيه ولا تقبل في الالفين لانها اختلفا فيه فصارتا اذا شهدا احدهما
بالف والاخر بالف وخمسائة والمدعى يدعي الف وخمسائة وله ان الالف غير الالفين لفظا ومعنى
فلم يتقافى واحد منهما فلا تقبل كما اذا شهد احدهما بالدرهم والاخر بالدينار بخلاف الالف وخمسائة
لانها اتفقا في لفظ الالف **او هذا بالف وذاك** يعني شهد احدهما بالف والاخر بالف وخمسائة
والدعوى بالاكتر يعني والحال ان المدعى يدعي الف وخمسائة **قبلت** الشهادة **في الالف**
اتفقا لا تقا الشاهدين على الالف لفظا ومعنى وتفردهما تخمسائة فيد بقره والدعوى
بالاكتر لان الدعوى لو كانت بالالف فقط لا تقبل شهدا دعيها لان المدعى كذب الشاهد بالزيادة
لان يقول المدعى كان حق الف وخمسائة فاستوفيت الخمسائة فينفذ شهادتهما
لحصول التوافق بين الدعوى والشهادة **ولو شهدا بالف وقال احدهما قضاة نصفها**
قبلت في الالف في القضا يعني لا يقبل شهادة من قال قضى خمسائة لانه منفرد في ذلك
الا ان يشهد معه اخر فتمت البينة على القضا فتسمع **فينبغي ان تمتنع الشاهد الذي**
يعلم قضا نصفها عنها اي عن الشهادة بالف **حتى يقر المدعى بالقبض** اي قبضه نصفها
لان الشهادة بالف قبل اقراره يكون اعانة على ظلم المدعى عليه **ولو شهد احدهما بنكاح**
بالف والاخر به اي بالنكاح بالف وخمسائة فهي مقبولة بالف عند ابي حنيفة **ورداها**
كالبيع اي كما رد مثل تلك الشهادة في البيع اذا شهد **احدهما** انه اشترى بالف والاخر اشترى بالف
وخمسائة لان العقد يختلف باختلاف الثمن وله ان المقصود الاصل في النكاح الحل
وهما متفقان عليه والمال تابع واختلافهما في التابع لا يقدح بخلاف البيع لان الثمن فيه مقصود
ولهذا لو لم يصح البيع بلا اثر وصح النكاح بلا اثر فيكون اختلافهما فيما هو المقصود مضافا **واذا**
شهدت بينة بقتل زيد يوم النحر بمكة واخرى به اي شهد شاهدان بقتل زيد يوم النحر
بالكوفة لم يقبل لان احدي البيتين كاذبه يبين ولا ترجع باحدهما **فان حكم بالسابقة**
اي حكم الحاكم بالبينة الاولى **لغت الاخرى** اي لا تسمع البينة الثانية لان الاولى ترجحت
باتصال القضا بها كما لو كان لرجل ثوبان احدهما نجس فتجرى وصلي باحدهما ثم وقع تجر به

على طهارة الاخر لا يعتبر الثاني لان الاول اتصل بحكم الشرع فلا ينقص **ولو اقام ذوا اليد**
بينة على بيع داره من فلان بالف في رمضان وقلان اي اقام فلان بينة بعد ما ادعى
انه ارتفعها منه اي اخذ تلك الدار من فلان **هنا تخمسائة في شوال ربح محمد الرهن**
اي بئنه لان العمل بالبينة واجب ما امكن وهنا يمكن ان يثبت البيع في رمضان ثم يعاد اليه
فيه رهنه في شوال **وهما البيع** اي رجحا بئنه لانها اسبق واكثر اثباتا لان البيع يوجب الملك
في البدلين والرهن لا يوجبه **ولو شهدا برهن وقبض واختلفا في المكان والزمان**
ابطلها اي محمد شهدا رهنها وقال لا تنطل وضع في القبض المعايين اخلو شهدا على اقرار الرهن
والواهب والمصدق بالقبض جازت الشهادة اتفقا قاله ان القبض فعل والفعل الواحد
الموجود في زمان لا يكون موجودا في زمان اخر فيختلف المشهود به ولها ان القبض بحكم
الرهن يمكن ان يتكرر بان الرهن اعاد الرهن من المرفق ثم اعاده اليه يد المرفق فهذا القبض
يكون مضمونا كالقبض الاول فاذا امكن تكرره لا يختلف المشهود به باختلاف زمانه او مكانه
واجزئها معه اي الشهادة مع اختلاف الشاهدين **في البيع** اي في زمانه او مكانه وقال
زفر لا يجوز لان الثابت بشهادتهما بيعان فلم يتم تصاب للشهادة **على احدهما** ولنا ان البيع قول
والقول يتكرر فيكون مدلول البيعين واحدا فيتم النصاب وفي التبيين كل ما هو قول كالطلاق
والعناق والوصية والوكالة والقرض والكفالة والرهن والحوالة اذا اختلف الشاهدان
في زمانه او مكانه تقبل شهدا دعيها لان القول مما يعاد ويكرر وكل ما هو فعل كالقتل والغصب
والجناية اذا اختلف الشاهدان في زمانه او مكانه لا تقبل لان الفعل الموجود في زمان غير الموجود
في زمان اخر وكذا النكاح فانه وان كان قول لكن الفعل وهو حضور الشاهدين شرط فيه فصارت
حكم الفعل **ولو شهدا موليا لامة على طلاق زوجها وهي تجحد** اي تنكر طلاقه **يقبلها** اي ابو يوسف
شهدا دعيها لان الشهادة عليها لهما **ورداها** محمد لان في تلك الشهادة منفعة لهما وهو تخليصها
من رق النكاح **ولو اشترى ذمي دارا من مسلم فادعاها ذمي او مسلم بشهادة**
ذمين يقبلها في حقه اي يقبل ابو يوسف الشهادة في حق الذمي **ورداها** اي قال لا تقبل اصلا
ولم يردف قولهما لكان اولي كانه في طرف النفي من قوله له انهما قامت على كافيانه استحقها
وعلى مسلم بالرجوع عليه بالثمن فتقبل على الكافر ومن المسلم كما ان شهادة ذمين بدين
في تركه كاف خلف ابنين فاسلم احدهما مقبولة على الكافر دون المسلم والحكم بالاستحقاق لا
يكون حكما بالرجوع بالثمن على البايع ولهذا شرط للقاضي ان يقول حكمت بالاستحقاق وفسخت
عقدهما وحكمت برجوع الثمن على البايع ولو كان الحكم بالاستحقاق حكما بالرجوع لما
احتاج القاضي الى التصريح ولهما انهما قامت على مسلم لانها اظهرت ان المسلم باع مالا
ملكه فلا تقبل بخلاف ما استشهد به لان لقضا فيه توجه على الكافر المورث ولم يظهر في
حق المسلم لان البينة ليست بحجة في حقه **فصل** في الشهادة على الشهادة **وجوز**
الشهادة على الشهادة وكان القياس ان لا تجوز لان الشهادة عبادة بدنية والنيابة
لا تجزى فيها لكن جازت استحسانا لمصلحة الحاجة اليها لان الاصل قد يعجز عن ادائها
بموت او مرض او بعد مسافة ولوم تجزى شهادة الفرع لصاعته الحقوق **فيما لا يسقط بالشبهة**

احترز به عن الحدود والقصاص فانها يسقطان بالشبهة ولهذا لم يحن فيها شهادة السالم
فيها من شبهة البدلية وفي الشهادة على الشهادة حقيقة البدلية قالوا ان لا يجوز فيها **ولا يجوز**
من واحد على واحد لقول علي رضي الله عنه لا يجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين
وتجيزها من اثنين على اثنين يعني اذا شهد رجلان على شهادة رجل وشهد الشاهدان
الفرعان على شهادة رجل اخر في هذه الحادثة تقبل عندنا وقال الشافعي لا تقبل لانه لا بد
عنده ان يكون شهود الفرع اربعة لان كل فرعين قاما مقام اصل واحد فصارا كالمرايتين
ولنا ان الفرعين شهدا بحق وهو نقل شهادة الاصل وشهدا بحق اخر وهو نقل شهادة الاخر
فيجوز كما اذا شهدا بدين اخر **ويقول الاصل** اي الشاهد الاصل **يشهد على شهادتي** وهذا القول
ليس بلازم لان من عاين الحق جاز له ان يشهد وان لم يشهد **اني اشهد ان فلانا اقر عندني**
بكذا وهذه شهادة عند الفرع كما يشهد عند القاضي فلا بد منها لينقلها الى مجلس القاضي
واشهدني على نفسه والفرع اي يقول الشاهد الفرعي **عند الاداء اشهد ان فلانا اشهدني**
على شهادته ان فلانا اقر عندك بكذا وقال **اشهد على شهادتي** بذلك وفي هذا الاداء
خمس شينات والافضال يقول اشهد على شهادة فلان بكذا فيذكر فيه شينين لا غير ذكر محمد في
السيرة الكبرى وهو مختار بعض الفقهاء لانه يسر كذا في الشينين **ولا تقبل من الفروع** الشهادة
الا لتعذر حضور الاصول الى مجلس الحكم **بموت او سفر** اي عيبتهم مدة مسيرة سفر او مرض
لان الحاجة الى شهادتهم انما تكون عند عجز الاصول وهو انما يتحقق بهذه الاسباب وعن ابي يوسف
ان كان الاصل في مكان اذا انطلق لاداء الشهادة لا يقدر على البيوتة في منزله صح الاشهاد
وبه اخذ كثير من المشايخ وعن محمد انه يجوز كيف ما كان حتى اذا كان الاصل في زاوية المسجد
يشهد الفروع على شهادته وفي زاوية اخرى منه تقبل وفي النهاية اذا شهد الفروع مع
كون الاصول في المصطحب ان لا يجوز عندنا ان حنيفة ويجوز عندهما بنا على ان التوكيل بغيره
الخصم لا يجوز عنده ويجوز عندهما فلا يملك الاصل اناقة غيره مناب نفسه في الشهادة بلا عذر
كما لم يملك المدعي عليه ان يليب غيره مناب نفسه في الجواب بدون عذر والجامع ان استحقاق
الجواب على المدعي عليه كاستحقاق الحضور على الشهود ويملك عندهما كما يملك المدعي عليه
وجوز تعديل الفروع الاصول لان الفروع من اهل التزكية وكذا عدل احد الشاهدين
صاحبه ولا يثبت بان فيه تنفيد شهادته لان لعدله لا يثبت مثله اذ لو اثبتهم لانسكاب الشهادة
وتجيز سكوته يعني لو سكت الفروع عن تعديل الاصول جازت شهادتهم عند ابي يوسف
لانهم لما نقلوا قول الاصول وكما فهم حضروا بانفسهم وشهدوا فلا يلزم الفروع تعديلهم
وان قالوا لا نعرف الاصول عدولهم لا لا يرد القاضي شهادتهم ويسأل عن الفروع غيرهم
وهو الصحيح **وينظر الحاكم في حالهم** اي حال الاصول **واوجه** اي محمد التعديل لان الشهادة
انما تقبل بالعدالة فاذا لم يعرفوا عدالتهم لم يعرفوا شهادتهم فلا يصح نقلهم **فان انزل الاصول**
شهادتهم زدت من الفروع بان قال الاصول ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما توانا جاء
الفروع يشهدون على شهادتهم هذه الحادثة امامهم حضورهم فلا يلتفت الى شهادة الفروع
لثبوت التعارض بين خبر الاصول وخبر الفروع **كتاب الرجوع**

عن الشهادات **ولا يصح الا في مجلس القضاء** اي قاصر كان لان الرجوع
عن الشهادة توبة عما ارتكب من قول الزور والتوبة بحسب الجناية على ما قال عليه السلام
السري بالسر والعلانية بالعلانية فلما كانت شهادة الزور بحضرة القاضي يجب ان تكون توبتها
كذلك ولو اقام المقضي عليه بيعة ان لشاهد من رجعا عند غير القاضي لا يسمع ولو اقام بيعة
ايها اقرار رجوعها عند غير القاضي يسمع لان اقرارها به يكون رجوعا منها في الحال **وتسقط**
قبل الحكم بها يعني اذا رجعا قبل حكم القاضي بشهادتهما تسقط ولا يقضي بها لان كلامهما
الاول والثاني تناقضا **وبعد** اي بعد الحكم اذا رجعا **لا يصح الحكم به ويضمنون ما التفتوا**
بشهادتهم لانهم صاروا سببا لانطلاق المال على وجه التعدي فلزمهم اتيان المحاضر البير
في شرح المصنف هذا اذا قبض المدعي المال ديننا كان وعينا لان الاتفاق لا يتحقق بدون
قبضه الى هنا كلامه لكن هذا مختار شمس الامية وقال شيخ الاسلام هذا مسلم اذا كان المال
دينا اما اذا كان عينا فيجب الضمان على الشهود وان لم يقبضها المشهود له لان ملك المشهود
عليه يكون من ارباب العجز فيجوز الرجوع والقضا ولهذا لم يجز ان يتصرف فيها وجاز للمقضي له ذلك
قالا ثانيا كل المال يعني اذا شهد شاهدا ن مال فحكم الحاكم به وقبضه المحكوم له ثم رجعا عن
شهادتهما ضمنا كل المال **واحداهما** اي اذا رجع احد الشاهدين **او اثنان** اي اذا رجع اثنان
من ثلاثة شهود او امراتان مع رجل يعني اذا شهد رجل وامرأتان فرجعنا **نصفه** يعني يضمن
نصف المال في هذه الصور لان نصف الحق ثابت لمن بقي وهو المعتبر في باب الرجوع حتى
لورجع واحد من ثلثة لا يضمن **واحداهما** اي اذا رجعت احدى المرأتين في الصورة السابقة
او تسع من عشر اي اذا شهد رجل وعشر نسوة فرجعت منهن تسع **الرابع** اي تضمن الراجعات
ربع المال لان ربع الحق ثابت لمن بقي وهو الرجل والمرأة ولورجع ثمان نسوة لا ضمان
عليهن لثبوت ربع الحق بمن بقي **فان جع الكل** اي الرجل وعشر نسوة **فعليه السدس** اي على
الرجل ضمان سدس المال عند ابي حنيفة وعليهن خمسة اسداسه لان كل امرأتين يقرمان
مقام رجل فصار كما اذا شهد ستة رجال فرجعوا **وقالا النصف** وعليهن الباقي يعني
يضمن الرجل النصف والنسوة النصف لانهن وان كثرن يقمن مقام رجل ولهذا لا تقبل شهادتهن
الا بانضمام رجل فبدل الرجوع الكل لان الرجل لو لم يرجع كان عليهن النصف تقا بالبقاء ثبت
به نصف الحق **ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعا ضمنا خاصة** يعني لا تضمن المرأة لانها
صارت كالمعدومة في الشهادة مع وجودها **ولو رجع شاهدا نكاح مهر المثل او اقل** اي
اذا شهد شاهدا ن على امرأة ان فلانا نكحها بمهر مثلها او باقل منه ثم رجعا وفي شرح الكفر هذا
اذا شهدا عليها بانه نكحها باكثر من مهر مثلها والمصنف ترك هذا القيد **او نكاحه اياها بمهر مثل**
اي لو شهد شاهدا ن على رجل بانه تزوجها بمهر مثلها لم يضمن **اما في صورة الرجوع عن نكاحها فلان**
خروج البضع من ملكها غير متقوم بدليل ان المهرضة لو زوجت نفسها باقل من مهر المثل لم يجب
لها كمال المهر واما في رجوع نكاحه فلان الشاهد من اتلفا ماله بعوض متقوم وهو دخول البضع
في ملكه والاتلاف بعوض يكون كالاتلاف **وضمنا الزيادة** يعني اذا شهد اياك من مهر المثل ثم
رجعا ضمنا الزيادة على قدر مهر المثل لانها اتلفاها بغير عوض **واذا شهدا عليها بنكاح مهر**

لان كلامها الاول
تخرج بانفسها الحكم

قاصير مثلا اذا ادعى نكاحها على مائة وقالت تزوجني على الف ومهر مثلها الف فبرهن على ما به
فقضى به **ثم رجعا** بعد الدخول قبل الطلاق **لا يضمنهما** اي ابو يوسف الشاهد بين **النقصان**
وهو تسعائة وقال لا يضمنان لها قيدنا بقولنا بعد الدخول قبل الطلاق لانها لو رجعا بعد الطلاق
قبل الدخول لا يضمنان لها شيئا اتفاقا من الحقايق وهذا الخلاف مبني على ان القول لها الى تمام
مهر مثلها وعندها اذا اختلف الزوجان في قدر المهر وكان يقضى لها بالف لولا هذه الشهادة
فهما اتفقا تسعائة فيضمنان وعنده القول قول الزوج فلم يتلغا عليها شيئا **وبالبيع** اي اذا
شهد بانها باع شيئا **بمثل القيمة او اكثر** ثم رجعا **لم يضمن** لانها لم يتلغا عليه شيئا بلا عوض
او باقل يعني اذا شهد بانها باع باقل من القيمة **ضمننا النقصان** لانها اتلغا عليه جزا من المبيع بلا عوض
عنه قيد بالبيع لان المشتري لو ادعى انه اشترى العبد بالف وقيمتة الفان فشهد شاهدان ثم رجعا
ضمننا الف وان كان اكثر فان كان الدعوى من المشتري فلا ضمان لانه رضي بالزيادة وان كان
الدعوى من البائع ضمننا للمشتري ما زاد على القيمة كذا قاله صدر الشريعة **او بطلاق** يعني
اذا شهد بانها طلق امراته **قبل الدخول ضمننا نصف المهر** لان الفرقه قبل الدخول في معنى الفسخ
لا توجب على الزوج شيئا اذا كانت من جهتها كنفيل ابن زوجها وهما باضافة الفرقه اليها الزم نصف
المهر فيضمنان له ذلك اذا رجعا **وبعد** اي اذا شهدا بطلاق بعد الدخول ثم رجعا **لم يضمن** لانها اتلغا
عليه منافع البضع وهي غير متقومة في الخرج عن الملك **او باعتاق** يعني اذا شهدا باعتاق عبده
فحكم الحاكم بعقوبته ثم رجعا **ضمننا القيمة** لانها بشهادتهما اتلغا عليه مائة العبد بغير عوض والولا
للمالك لا يتحول اليهما بهذا الضمان لانه ليس بالمتقوم **او بقصاص بعد القتل** يعني اذا شهدا
انه قتل فلانا عمدا بسلاح فحكم الحاكم بالقصاص فقتل ثم رجعا **ضمننا الدية ولا نقص منهما**
وقال الشافعي يقتص من الشاهدين ان قالوا نكحنا به لانه سببا لقتله فصار كالمكسوبة ولما
انما لم يباشرا القتل فلم يصير اسببا يضاف للقتل لانه وجد باختيار الولي وتحلل الفعل الاختياري
بينهما قطع نسبة القتل اليهما كما لم ينسب باق العبد الى من حل قيده بخلاف المكسوبة لانه ملجى الى
القتل فصار المكسوبة كالالة للمكسوب **ولو رجع الفروع ضمنوا** لان التلف مضاعف الى شهادتهم **والاصول**
قالوا غلطنا في اشهادهم ضمنهم اي محمدا لاصول قيدنا بالاصول لان تضمين الفروع اتفاقا وقال
لا ضمان عليهم لان الموجود منهم شهادة في غير مجلس القاضي فلا تكون سببا لالتلاف شيء بل صار السبب
له شهادة الفروع فيختص الضمان بهم وله ان الفروع نقلوا شهادة الاصول فصار كالاصول
حضروا مجلس الحكم فشهدوا ثم رجعوا **والجميع** اي لو رجع جميع الاصول والفروع **ضمن**
الفروع خاصة عند ابي حنيفة وابي يوسف وخير محمد **المشهدود عليه في تضمين من شأه** يعني ان
شأه من الاصول لان الفروع نايبون عنهم وان شأه من الفروع لان القاضي عاين شهادتهم ولما
ان التلاف حصل بشهادة الفروع وهم مباشرون من كل وجه والاصول سبب لتلف من وجه فاذا
اجتمعا فالضمان على المباشر صورة رجوع الاصول ان يقولوا شهدنا بغير ما قلنا او قالوا لم نشهد
اصلا فلا ضمان على الاصول من المحيط **وان قال الفروع بعد الحكم بشهادتهم كذب الاصول وغلطوا**
لم يعتبر لان القضا ما ضل لا ينتقض بقولهم كما لا ينتقض برجوعهم ولا يلزم منهم ضمان لانهم لم يرجعوا

بل شهدوا وعلى غيرهم بالكذب **والزكون يضمنون بالرجوع** يعني اذا رجع الزكون عن تركية الشهود
ضمنوا عند ابي حنيفة وقال لا يضمنون لانهم انما اشوا على الشهود فصاروا في المعنى كشهود الاحصان
اذا رجعوا ولما ان الشهادة انما تقبل بالتركية فصارت في المعنى للعلة فيضاف الحكم اليها كما
يضاف الى العلة بخلاف شهود الاحصان فانهم اثبتوا ما هو مؤثر وهو الزنا وانما اثبتوا بالاحصان
وهو شرط المحض ولهذا تقبل شهادة النساء فيه **ويضمن شهود اليمين لا الشرط برجوعهم**
يعني اذا شهد شاهدان انه علق عتق عبده بشرط وشهود اخران الشرط الذي علق العتق به وجد
فحكم الحاكم به ثم رجع جميعهم يضمن شهود اليمين قيمة العبد لانهم اثبتوا العلة وهو قوله
انت حر ولا يضمن شهود الشرط لان الشرط كان مانعا وهم اثبتوا زوال المانع والحكم يضاف الى العلة
لا الى زوال المانع **ولو شهدا على شهادة اثنين** اي شاهدين اصلين **واخران على اربعة** اي شهود
على اربعة **ثم رجعا** بعد حكم القاضي بذلك المال **يضمن الاولين ثلثه** اي يضمن ابو يوسف
الشاهدين الاصلين ثلث ذلك المال **والاخيرين ثلثيه** اي يضمن فروع الاصول الاربعة ثلث ذلك
المال لان كل فريق قام مقام اصله لانهم نقلوا شهادتهم فصار كالاصول وهم ستة شهدوا ثم
رجعوا **وجعله** اي محمد ضمان المال بين طائفتي الفروع **نصفين** لان القضا وقع بشهادتهم وهم
في العدد سوا **واثنان على اثنين** اي اذا شهد فرعان على شهادة اصلين **واخران على اربعين** اي شهد
فرعان اخران على شهادة اصلين اربعين **ورجع من كل فريق من الفرعين واحد يضمنهما** اي
ابو يوسف الراجعين **نصفه** اي نصف المال لان الحق بالفروع وقد بقي الاثنان منهم فكان
التالف هو النصف **لاثنين ونصفا** يعني قال محمد عليهما ثمان ونصف ثمن من الضمان لان نصف
الحق باق ببقا احدا الباقين لان صاحبه لو لم يرجع لبقى كل الحق ثانيا لهما ولا يجب على الراجعين
شي وليس كذلك فنقول ذلك البعض ثمن ونصف ثمن لان هذا الباقي باعتبار انه كواحد من الاصول
الاربعة يبقى به ربع الحق وباعتبار انه واحد من الفروع الاربعة والاصول يبقى به ربع الحق
بحال وثمانه في حال جعل كانه بقي ثمن ونصف لان الثمن متيقن والشك وقع في الثمن الاخر فنصفه ونضم
الى النصف الذي بقي ببقا الاخر فيكون خمسة اثمان ونصف ثمن والتالف وهو ثمان ونصف ثمن يجب
على الراجعين على السوية وعلى كل منهما ثمن فالمسئلة من ثمانية فانكسرت السهام بالارباع فضرى اربعة
في ثمانية فصار اثنين وثلثين فخمسة الاثمان ونصف الثمن منه اثنان وعشرون والثمان ونصف الثمن منه
عشر اسهم فعلى كل واحد من الراجعين خمسة اسهم قال ابن سماعه كرر علينا محمد بن الحسن هذه
المسئلة وقال افهمتم قلنا نعم فلما قمنا من بين يديه فلم نضاحنا المسئلة الى عتبة الباب فلما سمعنا
العتبة وسميت بالتكرار في الوجوه لاننا ينظر بعضنا في وجوه بعض بين يدي محمد حتى نعرف انه فهم
بما قيل في وجهه او لم يفهم لانا نقول محمد سحرنا **كتاب القسمة** وهي اسم
للاقتسام كالقدرة للاقتدا ثبت بالكتاب هو قوله تعالى ان الماقسمة بينهم وبالسنة لانه عليه السلام
باشرها في المغانم والموارث وعليه انعقد الاجماع **وينصب القاضي قاسما** للناس بقسم بينهم **عدلا**
محررا لثبت الاعتماد على قوله **علما بالقسمة** لان من لا يعلم لا يقدر عليها **يرزق من بيت المال**
لان القسمة شبيهة بالقضا في قطع المنازعة فيرزقه كما يبرز القاضي وليست بقضا حقيقة
لانها شرعا ليست بفرض على القاضي ومباشرة القضا فرض عليه حتى جاز للقاضي ان يأخذ الاجر

فصل في القسمة
والاخر فذكر في بقية بعض النسخ
وهو دون النصف لان النصف
لواقي بقية المحال المحرر

على القسمة ولم يجز على القضا الا ان القسمة لها شبهة بالقضا من حيث انها تستفاد بولاية ملك القاضى
جبر الاتى القضا ولم يملك الاجنبى ومن هذه الجهة يستحب ان يأخذ الاجر عليها كذا في الكفاية **والا فاجرة**
اي ان لم يرزق من بيت المال نصب القاضى قاسما يقسم باجرة ويقدر القاضى اجرته كيلا يتحكم عليهم بالزيادة
وهي على عدد الروس يعنى اجرة القسام تجب على المتقاسمين على عدد الروس عند اى حقيقته **وقالا**
الانصبا اى على قدر الانصبا حتى لو كان المال بين ثلثة لاحد منهم سدسه وللآخر ثلثه وللثالث نصفه فالاجرة
عليهم تكون اثلاثا عنده على عدد رؤسهم وعند هاسداسا على قدر انصباهم فيدنا باجرة القسام لان اجرة
الكيال والوزان تكون بقدر الانصبا اتفاقا وكذا المون كاجر الراعى والحمل والحفظ ونحوهما لها ان
الاجرة مودة الملك فتقدر بقدر كاجرة الكيال ونفقة العبد المشترك وله ان القسمة تتميز
بالانصبا والاجرة تكون على التمييز وهذا عمل لا تفاوت فيه فان تمييز الافل من الاكثر تمييزا اكثر
من الاقل بخلاف اجرة الكيال لان الاجرة فيه مقابل بعمل الكيل وهو متفاوت **ولا تجبر الناس**
على قاسم اى على ان يستأجروه لانه لو تعين لبحر بالزيادة على اجر مثله فيكون ضررا بهم وان
اصطلموا فاقسموا اجاز لان فى القسمة معنى لمبادلة فتجوز بالتراضى كساير المعاصيات بالاداء
وان كان فيهم صغير لا يجوز لان تصرفه لا ينفذ فلا ولاية لهم عليه فيحتاج الى القاضى **ومنعون** اى
يمنع القاضى القاسمين **من الشركة** كيلا يتواضعوا على تكثير الاجر فيؤدى الى اضرار الناس واذ المبتدع
يتسارعون الى القسمة بالاجرة يسيرا حذرا عن الفتنة فيخرج الاجر **واذا حضر عند القاضى شركا**
في ايدىهم عقار وهو ماله اصل وقرار مثل الارض والدار **ادعوا انه ارثى** اى ميراث بينهم من فلان **وطالبوا**
القسمة فهي موقوفة على البينة **بالون** وعدد الورثة يعنى عند اى حقيقته لا يقسم القاضى حتى
يقبضوا البينة على موته وعدد ورثته **وقالا تقسم باعترافهم** ويذكر في كتاب القسمة ذلك يعنى
يكتب القاضى في صكه انه قسمها باعترافهم ليعلم ان حكم القسمة مقتصر عليهم غير متعد الى شرك اخر
لو ظهر ولا يعتق امهات الاولاد ومدينه لعدم ثبوت موته فيختم **كما في غير العقار** يعنى كما يقسم
باعترافهم في المنقول **وعقار ادعوا شراؤه او ملكه مطلقا** اى كما يقسم باعترافهم في العقار المشترك
وفيما ادعوا ملكه ولم يبين كيفية انتقاله اليهم وله ان التركة قبل القسمة مبقاة على ملك الميت حتى لو
حدث الزيادة تقضى ديونه منها وبالقسمة ينقطع حق الميت حتى لا يثبت حقه في الزايد وكان القسمة قضا
على الميت باقرارهم وانه لا يجوز لان الارز حجة قاصرة لا يتعدى الى غير المقتضى ولا بد من اقامة البينة حتى تكون
حجة على الميت بخلاف المنقول لانه يخشى عليه التلف وقسمة الميكون محفوظا ومضمونا على القاضى والقاضى
يكتب ناظرا فيقسمه والعقار محقق وغير مضمون على القاضى فلا حاجة الى القسمة بخلاف العقار المشترى
لان المبيع زال عن ملك البايع قبل القسمة ولا يمكن بقاؤه فلم تكن القسمة على الخير بخلاف ما اذا ادعوا الملك
ولم يذكر وكيف انتقل اليهم فلا يثبت في القسمة قضا على الخير فانهم لم يبقوا الملك لغيرهم فيكون مقتصر
عليهم **او وارثان في يدهما عقار** يعنى اذا ادعيا انهما وارثا العقار الذى في ايديهما **ومعها** اى والحال انهما
وارث اخر غائب اوصى وبرهنه على الوفاة **وعدد الورثة قسم بطلبها العقار ونصب** القاضى
عن الغائب او الصبي من قبض نصيبه وهو الوكيل عن الغائب والوصى للصبي لان في ذلك
او مشتركان اى اذا ادعى رجلان شرا دار وهو في ايديهما **ومعها غائب** اى مشتركا اخر غائب وبرهنه
عليه وطلبها القسمة **او كان العقار في يد الغائب** اى الوارث الغائب او في يد مودعه او في يد الصبي

الوارث **او كان الطالب واحدا** اى طالب القسمة وارثا واحدا وشريكه غائب **لم يقسم** في
هذه المسائل الثلث اما فيما اذا ادعيا الشرا فلان الملك الثابت لكل منهما ملك جديدا بشرطه
ولهذا لا يرد على بايعه معيبا فلا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب فكانت البينة في حق الغائب
قائمة بلا خصم ولا تقبل وانما قسم في مسألة دعوى الارث وقيلت ببينة لان ملك الارث ملك خلافة
عن مورثه ولهذا يرد على بايع مورثه اذا وجد ما ورثه معيبا فيما اشتراه المورث فينتصب احدهما
خصما عن الميت فيما في يده والاخر خصم عن نفسه فكانت القسمة قضا على الخصمين الحاضرين فقط
واما في المسئلة الثانية فانما لم يقسم لان في هذه القسمة قضا على الغائب وعلى الصبي باخراج شئ مما
في يده من غير خصم عنهما حاضر فانه لا يجوز ولا فرق في هذه الصورة بين اقامة البينة وعدمها واما في
المسئلة الثالثة فلان الواحد لا يصلح ان يكون مخاصما لانه يحتاج الى اقامة البينة **واذا انتفع كل من الشرا**
بنصيبه قسم بطلب احدهم لان في تلك القسمة تكميل المنفعة فيجب على القاضى **واذا انتفع واحد**
لكثرة نصيبه واستنصر اخر لقلته قسم بطلب المنتفع لان القاضى نصب لا يصلح الحق الى مستحقه
فلا يعتبر تصرفه الاخر لانه من قلة نصيبه لا من صاحب لكثير **وحده** يعنى لا يقسم بطلب القليل
لانه متعنت في طلب الضرر على نفسه فلا يجيبه القاضى لانه اشتغال بما لا يفيد **وان استنصر واقتراضهم**
يعنى اذا تصرف كل من الشرا بالقسمة مثل الرضى والحكام لا يقسم القاضى وان طلبوا القسمة لتكميل
المنفعة وفي هذا التقسيم تفويذه على اشتغال بما يضر وتجاوز قسمتهم بالتراضى لان الحق لهم وهم
اعرف بحاجتهم ولا يمنعهم القاضى من ذلك **وتقسم العروض المتخدة الخمس** لا مكان المعادلة فيها
من جهة الماينة فيملك القاضى الاجبار عليها **ولا تقسم المختلفة الا بالتراضى** اى العروض المختلفة
الجنس لا تعد ام الاختلاط بينهما فلا تقع القسمة تمييزا بل تقع معاوضة فتكون بالتراضى لا بالجبر
والرقيق لا يقسم عند اى حقيقته **وقالا** يقسم بطلب احدهما هذا فيما اذا كان الرقيق وحده ليس
معهم شئ اخر من العروض لانهم اذا كان معهم شئ اخر مما يقسم جازت القسمة فيهم تبعاً لغيرهم اتفاقا
وفيما اذا كان ذكورا فقط او اناثا فقط لا يقسم لو كانوا ذكورا واناثا محتطين لا يقسم اتفاقا لانهم
جنسان لا اختلاف للمقاصد حتى لو اشترى على انه عبد فظهر انه لم ينعقد البيع **لها ان الجنس متحد**
والتفاوت في القيمة لا يمنع صحة القسمة كما صحت في الابل والخنزير ورقيق الخنزير وله ان التفاوت
فيه فاحش من جهة الاغراض والمعاني الباطنة كالفهم والكيانة فالنحو بالاجناس المختلفة فلا
يقسم **كالمجواهر** اى كما لا تقسم المجواهر لفسخ التفاوت بينهما بخلاف تفاوت الابل والخنزير والاشفاق
لانه يسير وتختلف قسمة الغنایم لان حق الغنایم يخلق بالمالينة دون العجز حتى كان للامام ان
يبيع الغنایم ويقسم الثمن بينهم **ولا يقسم حمام ولا بئر ولا رعى** مما سبق بيان دلبله في قوله وان
استنصر واقتراضهم **والدور المشتركة في مصر** يعنى اذا كان للشركاء دور مشتركة في مصر واحد
وطالبوا من القاضى قسمتها **يقسم كل اى كل دار منها على حدة** اى وحدها **ودار وحائوت واجاز**
قسمة بعضها في بعض ان كان اصل يعنى اذا دارى القاضى ان اصله لهما قسمة بعضها في بعض
قسمت فيجد بقوله في مصر لان الدور لو كانت في مصر لا تقسم اتفاقا وضع في الدور لان البيوت في محله
تقسم قسمة واحدة اتفاقا لان التفاوت فيها يسير لهما ان الدور جنس واحد اسما وصورة نظرا
الى اصل السكنى واجناس المنافع نظرا الى وجه السكنى من فرد لها والمسجد وصالح الجمران

في الصحيح

بد

الا بالراضى

ولا يسمى قسمة واحدة عند اى حقيقته لدار وقسم اى حقيقته دار وقسم دار وقسم مصر كعليه

وغيرها فيكون الترجيح مفوضا الى راي القاضي وله ان العبرة بالمقاصد فالدور جنسان لغرض
تفاوتهما نظرا الى وجوه السكنى ولهذا يجوز التوكيل بشرا دار غير معينة كما في التورق فامتنع التعديل
في القسمة ويقسم البيوت قسمة واحدة لقلّة التفاوت والمنازل المتلازمة كالبيوت والمتباينة
كالدور **وان تراصوا بقسمتها فهي بيع** معنى عندنا في حقيقتها لان كلا منهما صار كالبايع من شريك
نصيبه من تلك الدار بنصيب شريكه من هذه الدور وقال لا يكون بيعا لان القاضي عندهما يملك
هذه القسمة بغير تراصهم اذا راي لاصح **ولو وجد المشتري نصيب احدهما ميبدا بعد بناءه**
فيه يعني اذا باع احدا لشريكين نصيبه من دار بعد اقتسامها فبني فيه المشتري ثم وجد به عيبا فلم
يتمكّن من الرد بسبب هذه الزيادة **فراجع بنقصانه** اي نقصان العيب **فرجوعه** على شريكه **بما ضمن** للمشتري
منته عندنا في حقيقتها وقال لا يرجع عليه قيدنا بقولنا بعد اقتسامها لانه لو باعه قبل اقتسامها
فضمان نقصان العيب عليهما اتفاقا وقيد بقوله بعد بناءه لان المشتري لا يرجع بالنقصان قبل بناءه بل
يختار بين الاخذ بجميع الثمن او الترك وهذا الخلاف مبني على الاختلاف في مسألة وهي ان المشتري اذا
ادباها من اخر فاستولدها الثاني فاستحقها رجل فاخذ من الثاني الحاربة وقيمة الولد رجع الثاني
على الاول بما ضمنه ثم الاول رجع على بايعه بالثمن لا غير عندنا في حقيقتها ويرجع به وقيمة الولد
عندها سبق بيانها في الفصل الاخير من باب الدعوى **ولو استحق بعض معين من نصيب احدهما**
من اللبان في محل الرفع صفة بعض يعني اذا استحق بعض نصيب احدهما بعينه **لنفسه** القسمة
او شايع في الكل يعني ان استحق بعض شايع في كل الانصبا **فشحن** لان استحقاق جزء شايع
ينعدم معنى القسمة وهو الافراز الا يرى انه يوجب الرجوع كخصته في نصيب غيره شايعا بخلاف
المعين لان ما ورا المستحق يبقى مفرزا على حاله ليس للغير فيه حق فيرجع بحسابه على شريكه
او في نصيب احدهما يعني اذا استحق نصف نصيب احدهما مثلا **فله الرجوع** في نصيب الاخر نصف النصف
عندنا في حقيقتها لانه لو استحق كل ما في يد يرجع بنصف ما في يد شريكه فاذا استحق نصفه يرجع بنصف
ذلك اعتبارا للجزء بالكل **وقال لا تفسخ** لانه بالاستحقاق ظهر شريك اخر والقسمة بدونه لا تفسخ ففسخ
كما اذا استحق نصف الدار كلها تبطل القسمة ولا في حقيقتها ان الاستحقاق في معنى البيع واستحقاق
بعض المبيع لا يبطل البيع فيما بقي بل يثبت الخيار للمشتري ان يشايمضي البيع في الباقي وان شارجع
بعوض المستحق فلذا في القسمة **ووافق** محمدا با حقيقتها **في الاصح** اي في اصح الروايتين وضع في الدار
اذ لو كانت مائة شاة بين رجلين فاقسما فاخذ احدهما اربعين شاة والآخر ستين
نساوي خمسمائة فاستحق شاة من الاربعين نساوي عشرة دراهم فانه يرجع بخمسة دراهم
على صاحب الستين اتفاقا من الخافين **فصل في كيفية القسمة ودعوى الغلط فيها**
وبينبغي ان يصور القاسم ما يقسمه ويعدله ويدرعه ويقوم ببناءه ويفرز كل نصيب بطريقه
وشربه لينقطع تعلقه بالآخر وترتفع المنازعة **ويلقب نصيبا بالاول واخر** اي النصيب الاخر
بالثاني وهلم يعني يقال **وهلم جرا** هذا الطريق ولقب الاخر بالثالث واخر بالاربع وعلى هذا
وكيفيته ان ينظر الى اقل الانصبا فيقدر به اجزا السهام مثلا اذا كان العقار مشتركا بين ثلاثة لاهلهم
النصف وللآخر الثلث وللآخر السدس جعله اسداسا لان السدس اقل فيكون لصاحب النصف
ثلاثة اسداس ولصاحب الثلث سدسان **ونفخ** اي يكتب اسماهم لتطيب قلوبهم ونزول عن

ليتمكن من حيلته

القاسم قسمة الميل لاحدهم ولو قسم بلا قرعة جاز لان القسمة في معنى القضا فيملك القاسم الاثر
فمن خرج اسمه او لا اخذ الاول يعني اخذ الملقب بالاول النصيب الاول **فخرج اسمه** ثانيا
اخذ النصيب الثاني **وهكذا ولا يدخل القاسم الدراهم فيها** اي في قسمة العقار مثلا اذا قال
احدهم ان اعطى اقيمة البناء الدراهم لا يقسم كذا جبرا بل يقسمه ذراعا من العرصه لان الدراهم
غير مشتركة فاذا لم يجز على قسمة الجنتين المشتركين فما ظنك عند عدم الاشتراك **الا بالراضى**
واذا قسم ولم يتو الطريق والمسيل **واحد هم مسيل وطريق في ملك الاخر غير مشروط**
في القسمة ذلك **فان امكن صرفه** اي صرف الطريق والمسيل عن ملكه **صرف والا** اي ان لم يمكن صرفه
ففسخ لان المقصود منها تكميل التمييز وقطع تعلق كل منهم بنصيب غيره واذا لم تحصل تعين
الفسخ قيد بقوله غير مشروط لانهم لو شرطوا في القسمة ان ما اصاب كل واحد فهو له فحقوه
لا تفسخ القسمة وترك الطريق والمسيل على حاله لانه لا يكون حقاله في نصيب الاخر **ودراع**
من سفلى لعلوله مقسوم عندنا في حقيقتها **بذراعين من علو لا سفلى** يعني اذا كان سفلى
مجرد مشترك بين رجلين وعلو لرجل اخر وعلو مشترك بينهما وسفلى لرجل اخر وطلبنا القسمة
يجعل عندنا في حقيقتها بمقابلة دراع من سفلى مجرد ذراعين من علو مجرد **ويستوي** اي يجعل
ابو يوسف ذراعا من سفلى بذراع من علو **وشروط** محل **القسمة بالقيمة وهو المذهب** اي قول
محمدا هو الحق به قيل هذا اختلاف بحسب الزمان فحكم الامام به على عادة اهل الكوفة من اختيار
السفلى على العلو وابو يوسف على عادة اهل بغداد من التسوية بينهما ومحمدا على ما شاهد من اختلاف
العادة في البلدان وقيل هذا اختلاف بحسب البرهان وجه قول الامام ان العلو يفوت بغوات السفلى
ولا يفوت السفلى بغواته فتكون منفعة السفلى ضعف منفعة العلو ووجه قول ابو يوسف ان المقصود
منها السكن وهما مستويان ووجه قول محمد ان منفعة العلو والسفلى متفاوتة بحسب الاوقات ففي الصيف
يختار العلو وفي الشتاء السفلى فلا يمكن التعديل فيقسم بالقيمة **ويقبل شهادة القاسمين باستيفاء**
بعض الدار يعني اذا انكر بعض الشريك استيفاء نصيبه بعد القسمة فشهد القاسمان على
قبضه بترد شهادتهما عند محمد وتقبل عندهما **لانهما شهدا على فعل انفسهما معني** فلا تقبل كمن علق
عتق عبده بفعل رجلين فشهدا على فعلهما **ولهما انهما شهدا على فعل غيرهما** وهو القبض لا على فعل
انفسهما وهو التمييز قيل هذا واقسما بلا اجراء لو قسماه لا تقبل شهادتهما اتفاقا لانهما يدعيان ايفاء
ما استوجرا عليه من العمل والاصح انما تقبل مطلقا لانهما عدلان ولهذا اطلق في المتن لفظ القاسمين
وان ادعى احدهم غلطا في القسمة وان شيئا مما اصابه في يد الاخر بعد ان شهد بالاستيفاء اي
اقر قبض نصيبه **لم يصدق** لانه يريد فسخ القسمة بعد وقوعها **الا ببينة** على انه في يد الاخر فان لم يبق بينة
استخلف شريكه فان نكل جمع بين نصيبه ونصيب المدعي فيقسم بينهما على قدر نصيبيهما وفي التمييز لو ظهر
غير فاحش في القسمة ينظر ان كانت بقضا القاضي تفسخ لان تصرفه مفيد بالعدل ولم يوجد وان كانت
بالراضى فقليل لا يلتفت الى قول من يدعي الغبن لوجود التراضي كما في البيع وقيل تفسخ وهو الصحيح
لان شرط جواز القسمة هو المعادلة فاذا ظهر غير فاحش في القيمة ففان شرط فيجب نقضها بخلاف
البيع لانه غير مبني على المعادلة **وان قال استوفيت حقي لكن اخذت بعضه كان القول له**
لانه يدعي عليه غصبا وهو ينكره **او اصابني** اي لو قال اصابني في القسمة **الى موضع كذا ولم يسلمه**

الى ولم يشهد بالاستيغا وكذبه الاخر تخالفا **فسيخت** لانهما اختلفا في مقدار ما حصله
بالقسمة فصار كالاختلاف في مقدار المبيع **كتاب الاكراه** وهو فعل
يفعله الانسان بغيره فيزول به الرضوخ عنه **وبينت حكمته** وهو ان الائلاف اذا حصل به ينقل الفعل
الى المكرة فيما يصلح ان يكون المكرة الة اذا حصل من **قادر على ايقاع ما توعد به** اي تخوفا
مطلقا كان وغيره **وخاف المكرة وقوعه** اي غلب على نفسه ان المكرة يفعلها وهذا شرط ايضا ليصير ماضيا
على فعله هذا اذا خاف من وقوعه على نفسه لانه لو خاف من وقوعه على والديه او اولاده لا يكون
اكراهها كذا في التبيين **وان اكره على بيع او شراء او اجارة او اقرار بقتل الجار والمجرور متعلق**
باكره او ضرب شديد او حبس ففعل ما اكره عليه من البيع واخواته خير بين امضائه وفسخه
يعني المكرة يكون مخيرا بين ان يرضى ذلك العقد او يفسخه لان العقد اذا تم انما يقع بالتراضي قيد
الضرب بشديد لانه لو لم يكن شديدا او يكون الحبس مقيدا بيوم لم يكن مخيرا لان مثله لا يبالي به
عادة ولا يكون اضرارا ملحيا الا ان يكون من الشرفا او الروسا فانهم يتضررون بضربة سوط او
بعر كاذنه لان فيه هوانا بين الناس وهو اضر من الايلام فينبغي ان يفوض الى راي الامام **وان قبض**
التمن او سلم المبيع كالهبة بالجر عطف على مقدر نقديين سلم المبيع في البيع كالهبة اذا وهب
بالاكراه وسلم الموهوب بالطوع لا يكون التسليم امضا لهبته **طوعا** منصوب بقبض او سلم على تنازع
الفعلين **كان مضاء لبيعه** لان كلام من القبض والتسليم طابعا ليل الرضا لان الاكراه على البيع لا يكون
اكراهها على القبض والتسليم اذا الملك ثبت بدونها في البيع وهو مقصود المكرة فيكون التسليم طابعا
دليل الرضا بخلاف الهبة لان الملك لا يثبت بمجرد الهبة بل بالقبض فيكون الاكراه على الهبة اكراهها على
تسليم الموهوب نظرا الى مقصود المكرة **وان قبضه مكره رده** اي المكرة التمن ان كان قايما في يده
لفساد العقد بالاكراه وان كان هالكا لا يضمن لانه اخذ باذن المشتري فيكون امانه **وان هلك المبيع**
في يد مشتري غير مكره والبايع مكره على البيع **ضمن قيمته** لان قبضه وقع بحكم عقد فاسد فيكون
مضمونا عليه بالقيمة **ويضمن المكرة المكره ان يشاء** لانه نزل منزلة المالك في الائلاف ما اكره فكانه
دفع مال البايع الى المشتري كالمكره كالحاصب والمشتري كالحاصب فيضمن ايها شاء
فان ضمن المكرة يرجع على المشتري بالقيمة لانه باء الضمان ملكه من وقت وجود السبب بالاستناد فقام
مقام المالك البايع وان ضمن المشتري لا يرجع على المكرة كما لا يرجع غاصب الغاصب على الغاصب ولو كان
المشتري باعه من اخر وباع الاخر من اخر ونظا ولت البياعات فله ان يضمن من شاء من المشتريين فان
ضمن المشتري الاول نقد الكل وان ضمن الثالث والرابع نقدا لبياعات التي بعد الضمان لانه انما هلك
به فينفذ من حين وجوده وبطل ما قبله بخلاف ما اذا اجاز المكرة احد هذه البياعات حيث نقدا قبل
الاجارة وما بعدها لان عدم النفاذ كان لحقه فاذا سقطت بالاجارة عاد الكل الى الجواز **وان اكره**
على شرب خمر او اكل خنزير يضرب او حبس او قيد لم يحل حتى يخاف على نفسه او عضوه
فيقدم اي يحل الاقدام على تناولها اذا خاف على عضوه او نفسه لان هذه الاشياء انما تنجس حالة
المضطرار والضروف لا تتحقق الا باكره المبيع وهو الخوف على نفسه او عضوه **وان صبر** اي امتنع عن
تناولها حتى تحقق الوعد وهو يعلم **الاباحة** انما لان هلاك النفس والعضو بالامتناع عن المباح حرام
فيما تم قيد بقوله يعلم لانه لو لم يعلم كونه مباحا لا ياتر لانه موضع الخفا وقد اختلف فيه العلما

وان شاء المشتري

فيخذر كما كان يعذر بجهل الخطاب في اول الاسلام او في دار الحرب في حق من اسلم فيها
او على كفر اي اذا اكره على الكفر بالله **او سب النبي صلى الله عليه وسلم** بما يخاف منه على نفسه او
عضوه اقدم وقلبه مطمئن بالايمان **ولا اثم لقوله تعالى لا من اكره** وقلبه مطمئن بالايمان **وان صبر**
ولم يقدم على الكفر حتى قتل **اجرا** اي صار ما جورا لما زوى ان خييبا اخذه المشركون وباعوه من اهل مكة
فجعلوا بيعا قنونه على سب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسبه وصبر على ذلك حتى قتل سباه النبي صلى الله
عليه وسلم سيدا المشهد فان قلت ما الفرق بين الجور والكفر حيث اثم في الاول واجره في الثاني وكلاهما
مستثنان في النص قلت الاستثناء في الكفر راجع الى الغضب فان نفى من المكرة على الكفر الغضب دون
الحمة لان الآية المذكورة فيه قوله من كفر بالله من بعد ايمانه الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان ولكن من
شرح بالكفر صدرا فعليه غضب من الله ولم عذاب عظيم ذكر في الكشاف من كفر بالله شره وجوابه محذوف
لان جواب من شرح دال عليه فكانه قيل من كفر بالله فعليه غضب وفي الخبر راجع الى الحرمة
لان الآية المذكورة فيه قوله تعالى وما لكم الا ان كلوا مما ذكر اسم الله عليه وتفصل لكم ما حرم عليكم
الا ما اضطرتم اليه والمستثنى من الحرام يكون حلالا ومن امتنع عن الطعام الحلال حتى ائلف
يكون اثمنا **او على ائلاف مال مسلم بما ذكر** اي بما يخاف على نفسه او عضوه **اقدم** لان اكل مال الغير
مباح عند الضرورة وهي المحضة فيباح عند الاكراه لان فيه ضرورة **ويضمن المالك المكرة** لان المكرة
صار كالالة في الائلاف **او على قتله** اي اذا اكره على قتل مسلم **بقتل لم يقدم** لان قتل المسلم حرام لا يباح
لضرورة **فان فعل** اي اقدم عليه **اثم** لان الحرمة باقية **ولا يوجب عليهما** اي ابو يوسف على المقدم
والمكرة جميعا **قصاصا** بل اوجب الدية **وتوجيه** اي المقصود **على المكرة ان كان عمدا لاعليهما**
يعني عند ابو يوسف يجب القصاص على المكرة والمكرة جميعا لان الفاعل قاتل حقيقة والامر سبه
والمسبب حكم الباش فوجب عليهما كانه ان المالك قاتل حقيقة لاحكاما والمكره قاتل حكما لا حقيقة
فتمكنت الشبهة في كل منهما فسقط القصاص ووجب الدية الا ان العاقلة لا تتحملها لا عمدا
ولها ان الاصل في الافعال ان يواخذ بها فاعلمها الا ان الشرع اسقط حكم فعله فيما يصلح ان يكون
الفاعل لة لا مكره لا اكره وعلى ائلاف مال فان الحكم فيه راجع الى الامر اتفاقا لانه يمكن ان اخذ
ويلقى على مال انسان فاتفقه في القتل يكون كذلك واما فيما لا يصلح كالاقوال من الطلاق وغيره
فحكم الفعل راجع الى الفاعل فان كان فيما لا يفسخ لم يبطل الاكراه كالطلاق والعناق والنداء
واليمين وان كان فيما يفسخ ويتوقف على الرضا كالبيع ونحوه يقتصر على المباشر الا انه يقتصد لعدم الرضا
او على قطع يده ففعل ثم قطع رجله طوعا فان المقطوع **يوجب الدية في مالهما** اي ابو يوسف
في مال الامر والفاعل جميعا **واوجبا القصاص عليهما** هذا تفريع للمسئلة السابقة والمذكور فيها
من الجانبين كافها هنا **ولو قال قتلني ففعل اقتصر منه في رواية** عن ائمتنا لان الاذن لم
يصادف محله اذ الدم لا يباح فصار قتلا بغير اذنه فيجب القصاص **ومنعه في اخرى** اي في رواية
اخرى لا يقتصر منه لان نفسه حقه فلما اتلفه باذنه صار هدر كما لو اتلفه ماله باذنه وخالفنا زفر
فهو واختار الرواية الاولى **وتجب في ماله** اي مال القاتل الدية **في اخرى** اي في رواية اخرى لان صورة
الاذن هنا شبهة مانعة عن القصاص فتجب الدية في ماله لكونه عمدا او ردها المسئلة في هذا الباب وان
لم يكن فيما اكره لمناسبة وجود الا من بالقتل فيها كما كان يوجد في اكره القتل **او ترد من جبل** اي اسقط

والأى أن لم تسقط فتلك فالدبة على عاقلة المكره عند أبي حنيفة لأنه في معنى القتل بالقتل
وفيه كان يجب لدبة على العاقلة فكذا هنا **وتجعلها في ماله** أي أبو يوسف الدبة في مال القاتل لأن
القتل الحاصل بالأكراه لا يوجب القصاص عنده كما سبق قريبا **وأوجب مجدا القصاص** على المكره
لأن القتل بالقتل كان يوجب القصاص عنده **ولو أكره بقتل على تردد** أي سقوط من مكان عال **واقترام**
نار أي لو أكره بقتل على إدخال نفسه في نار **أو ماء وكل** أي وكل واحد من هذه الثلاثة **مهلك** فله أي للمكره
الحجارة في الأقدام والصبر عند أبي حنيفة **وامرأه بالصبر** قيد بالقتل لأنه لو أكره بالعصا ليس له الأقدام
اتفاقا وفيد بقوله كل مهلك لأنه لو لم يكن كذلك كان له الأقدام اتفاقا لهما أنه لو أكره بالقتل نفسه صار
مباشرا في أهله كما هو جوب الصبر حرز عنه وله أنه ابتلى بليتين متساويتين في الأفضا إلى الهلاك
فينتخب في نفسه في نار ويخوه فعلى المكره القصاص لأنه مضطر إلى الالتقا وعندهما لا قصاص لأنه
مختار في القاتل نفسه **ولو وقعت نار في سقينة أن صبر احترق** **وأن التي نفسه غرق كان له الجبار**
عند أبي حنيفة **وامرأه بالثبات أو على طلاق** أي لو أكره على طلاق امرأته **أو غناق** وقع ورجع
بقية العبد على المكره لأن تلاق المال مضاف إليه سواء كان موسرا أو معسرا ولا يرجع على العبد ما ضمه
لأنه هو المواخذ بالتلافه ولا سعاية على العبد لأنه صار حرا ولم تحبس ماله الغيرة عنده **وبنصف**
المهر رجع على زوجته لأن ما عليه من المهر كان على شرف السقوط بأن صارت الفرقة من قبل المرأة فأكد
الوجوب بالطلاق وكان ذلك تلاقا للمال فاضيف إلى من أكرهه هذا إذا كان له مسمى من المهر وإن لم يكن
رجع على المكره بما لزمه من المنع **أن كان قبل الدخول** قيد به لأنه إذا دخلها تقرر المهر بالدخول لا
بالطلاق فلم يجب الرجوع وفي كفاية لو أكره على التوكيل بالطلاق ففعل الوكيل جاز استحسانا والقياس
أن لا تنفع الوكالة مع الأكراه لأنها تبطل بالهرج وكذا مع الأكراه وجه الاستحسان أن الأكراه يوجب فساد
العقد والوكالة لا تبطل بالشرط الفاسد لأنها من الأسقاطات إذا موكل بسقوط حقه بالتقويض إليه فإذا لم
يبطل بقدر تصرف الوكيل ويرجع بنصف المهر على المكره استحسانا والقياس لا يرجع لأن الأكراه وقع
على التوكيل ولا يضاف التلاق إليه لأن الوكيل قد يفعل وقد لا يفعل كما إذا شهد شاهدان فلا نا وكل
يعتق عبده فاعتقه الوكيل ثم رجعا لم يضمننا وجه الاستحسان أن عرض المكره والملك إذا باشر الوكيل
فكان الزوا المقصوده فيضمن **أو على اعتنا ونصفه** يعني إذا أكره على اعتناق نصف عبده **فاعتق كله**
فهو مختار عند أبي حنيفة يعني لا يضمن المكره لأنه اعتقه باختياره فهو غير مكره وقال هو مكره **أو على**
كله أي لو أكره على اعتناق كل عبده **فاعتق نصفه** **فالمكره ضامن لنصفه** عند أبي حنيفة **وقال الله هاتان**
مسئلتان على الأصلين اللذين مر في كتاب الاعتناق وهو تجزى الاعتناق عنده وعدمه عندها **أو على الزنا**
أي لو أكره على الزنا منعنا الحد وقال زفر بن محمد لأن انتشار الالة دليل الطوعية فيحد ولنا أن انتشار
الالة قد يكون طوعا لا طوعا كما انتشار الالة الصبي فلا حد للشبهة **أو على الردة** أي لو أكره الرجل على أن يترك
عن الإسلام فارتد تعود بالله **لمرتين أمرته** لاحتمال أن يكون قلبه مطمئنا بالإيمان ولا يكفر فوقع الشك
في ارتداده حقيقة فلا يرتفع به النكاح الثابت بيقين ولو أكره على الإسلام يصير مسلما لأن الإسلام
يثبت مع قيام الاحتمال العلوي **كتاب السير** جمع السير وهي
الطريقه سمي بها هذا الكتاب لأنه يتن فيه سير رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته في الغزو **ويقتض**
الجهاد على الكفاية لاجتماع الأمة عليه وإنما صار كفاية لأنه تعذيب عباد الله وتخريب بلاد الله ولا يكون

فرض عين ملك لما دفع شر الكفار بجهاد بغض المؤمنين سقط عن الباقي **وإن كان النفي عامًا**
يعني إذا احتيج إلى قتال المسلمين **فعلى الأعيان** يعني يفرض الجهاد على كل عين كالصلوة وتجب الغزو
على من سمع وبه الزاد والراحلة لا يجوز التحلف بالبعد بين ولو أن امرأة نسبت بالمشرك وجب على
أهل المغرب أن يستنقذوها ما لم تدخل دار الحرب **وتجب قتال الكفار وإن لم يبدوا الهجوم** قوله
تعالى فأتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر **ولا يجب الجهاد على صبي** لسقوط التكليف عنه
ولا عبد لا اشتغاله بخدمة المولى **ولا امرأة** لا اشتغالها بخدمة الزوج وحق لعبد مقدم على حق
الشرع **ولا أعمى ولا مقعد ولا أقطع** أي مقطوع اليد ينحجزهم وفيهم نزل قوله تعالى ليس على
الأعمى حرج **ولا على الأعرج الأية** **وإذا هم العدو** أي غلب **نعتن على الكلد** فعه يعني صار الجهاد
فرض عين لقوله تعالى نفروا خفافا وثقالا أي خرجوا إلى الجهاد شبابا وشيوخا أي ركبانا ومشاة
تخرج المرأة والعبد بغير إذن الزوج والمولى لأن حق العبد لا يظهر في مقابلة فرض عين
ولا بأس بالجعل وهو أن يأخذ الإمام من المسلمين مالا فيعطى الغزاة لدفع الغزاة **للحاجة** أي لحاجتهم
إلى الطعام والأت الجهاد وليس لهم شيء ولا كفاة من بيت المال فينتحل الضرر الأدنى لدفع الضرر
الأعلى وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ درع صفوان عند الحاجة بغير رضاه وعمر رضي الله عنه
أخذ فرس لقاعد وأعطى الغازي **وإذا حاصر المسلمون الكفار أهل الحرب** **دعوههم إلى الإسلام**
لأن مكان إجابتهم إليه بحج الدعوة **فإن أسلموا كفوا عنهم** أي امتنع المسلمون عنهم **وإن امتنعوا دعوههم**
إلى الجزية لأنه عليه السلام أمر هكذا **أن كانوا من أهلها** أي من أهل الجزية كاهل الكتاب والمجوس
وعبد الاوثان من العجم احترق بهذا القيد عن المرتدة وعبد الاوثان من العرب لأن الجزية لا تقبل
منهم فيقاتلهم المسلمون إلى أن يسلموا كما قال تعالى تقاتلوهم أو يسلموا **فإن بدلوا** أي قبلوا الجزية
بطريق اطلاق اسم المسبب على السبب إذا القول سبب البدل **كان لهم مالنا وعليهم ما علينا**
يعني تكون أموالهم ودماهم محفوظة كما موالنا ودمايانا **وتجب دعاهم من بلغة** أي بلغة في الأندلس
ليعلموا أنهم ليسوا بالصوفاء إنما غرضهم الدين والدنيا **ويستحب دعاهم من بلغة** أي بلغة في الأندلس
وإنما لم يجب لما روي أنه عليه السلام أغار على بني المصطلق والغارة لا تكون مع الدعوة وفي المجبة
وجوب الدعوة كان في الابتداء وفي زماننا شاع الإسلام وعرفه كل كافر وقام شيوعه مقام الدعوة
فحل القتال قبل الدعوة **فإن أبوا عن قبول الجزية استعانوا بالله عليهم** أي على قتالهم **وحاربوهم**
ونصبوا المجانيق وحرقوهم وعزقوهم وقطعوا أشجارهم وأفسدوا زرعهم لما روي
أنه عليه السلام فعل كذا **ورموهم** أي المسلمون الكفار **وإن تترسوا** أي جعلوا ترسا لهم **بأسارى**
المسلمين لأن دار الحرب لا تخلو عن أسارى المسلمين ونجارهم فلو امتنع القتال لذلك لا تسد
باب الجهاد **وقصد الكفار** لا فهم إذا لم يقدر وأعلى التمييز فعلا قصد والتمييزية إذا
الطاعة بحسب الطاقة وما قبلنا من الأسارى لا دية علينا ولا كفارة لأن الجهاد فرض ولو تعلق
به عزيمة لا تمتنعوا عن الأقدام عليه **ولا بأس بإخراج المصاحف والنساء في عسكر عظيم**
لأن الغالب فيه السلامة وما روي أنه عليه السلام قال لا تسافروا بالقرآن في أرض العدو
فمحور على القليل منهم **دون سريته** يعني لا يخرجون مصحفا ولا امرأة في سريته **لا يؤمن عليها**
مخافة أن يفتحا في أيديهم **ويبغى أن لا يغدر** أي لا يفتقروا عهدهم **ولا يغفلوا** أي لا يسرفوا

من المغنم **ولا يمتلوا** اي لا يقطعوا اعضا الكافر لورود النهي عن كل منها والمثلة المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الغنمين شئت بالنهي المناخر عنه **ولا يقتلوا صبيا ولا امرأة الا ملكة** انما استثناهما لانها سبب الفتنة بها لها وكذا الصبي اذا كان ملكا **ولا يشيخا كبيرا** اراد به من لا يقدر على القتال ولا على الاحبال اذ لو قدر على الاحبال يقتل كيلا يخشى منه ولد فيحارب المسلمين كذا في الدخيرة **الاذا راي في الحرب** لانه براه كالمقاتل وقد روي انه عليه السلام قتل زيد بن ابي وهبة وكان مضى عليه مائة وعشرون سنة لكونه صاحب راي في الحرب **ولا اعمى ولا مقعدا ولا مجنونا** لما روي انه عليه السلام نفى عن قتلهم ولا يقتل المسلم اصوله الا ان قاتله واحد منهم قتله **ومن قاتل منهم قوتل واذا نزلوا** اي لو حاصر المسلمون اهل حصن فنزلوا **على حكم الله يحجز ابو يوسف القتل او الاسترقاق او ابقاها** احرار اذمة لنا يعني الامام مخير عندك بين ان يقتلهم او يجعلهم اسارى او ذميين لمصلحتنا **وعين الثالث** اي قال محمد توضع عليهم الجزية وعلى اراضيهم الخراج لان النزول على حكم الله غير جائز لما روي انه عليه السلام قال لا مير جيش اذ احاصت اهل حصن فارادوا ان تنزل على حكم الله فلا تنزلهم فانك لا تدري ما حكم الله فيهم فانزل على حكمك فاذا لم تعلم يقينا حكم الله تحكم بما هو الا سهل عليهم وتتركهم اهل ذمة ولا ييوسف ان حكم الله فيهم معلوم وهو احدهم الثلثة والامام مخير في تعيينها لا يستقر ار الشرعة عليها وما رواه كان في مبدأ الاسلام وكان احكام الاسلام تتجدد فالمبعدون من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدرون ما حدث بعدهم من الوجوه ودار الاسلام لا نصير حربا اي دار حرب عندنا حنيقة بان يغلب به الحريون على دار من دور المسلمين وارتد اهل مصر واجروا فيه احكام الكفر ونقض الذميون عهودهم فغلبوا على دارهم **الا ان يزول امان اهلها** بان لا يبقى فيها مؤمن ولا ذمي امانا بامانه الذي كان ثلثا قبل استيلاء الكفار لان البقاء على الامان الاول دليل على بقا النصرة لاهل الاسلام **وتتصل بدار الحرب** يظهر فيها احكام الكفر على الاشهاد بان نصبوا قاضيا كافر لان حكم الاسلام اذا بقى فيهم يكون معارضا لحكم الكفر فلا تكون الدار ثابتة للكفار **واكتفيا بالثالث** يعني اذا وجد الشرط الثالث وهو اجر الحاكم الكفر يكون كافيا عندها في صيرورتها دار كفر وانفصالها عن دار الاسلام **كما في العكس** يعني كما صار في دار الحرب حكم الاسلام فيها واما البلاد في ايدي الكفرة في زماننا لا تشكلها بلاد الاسلام لانهم لم يظهروا عليها الكفر بل القضاة مسلمون من الحقائق **فصل في المواعدة** ومن يجوز امانه **واذا كان في المواعدة** اي في المصالحة وترك القتال **مصلحة** للمسلمين لضعفهم **فلا بأس بها** وان لم يوجد مصلحة لا ينبغي لهم مصلحة لان فيها ترك الجهاد صورة ومعنى **وان انعكست** اي ان كان المصالحة للكفار في المواعدة وراي الامام نقضها انفع للمسلمين **بند اليهم** يعني نقض صلحهم لما روي انه عليه السلام نقض المواعدة التي بينه وبين اهل مكة ولا بد من اعلامهم واعتبار ملكه يبايع خبر البند اليهم فيتمكنون من جمع عسكرهم لئلا يكون غدر اليهم **وان يدوا بخيانة متفقين قوتلوا من غير بند** قيدنا بان اتفاقهم لان جماعة منهم لو دخلوا دارنا فقطعوا طرقتنا بغير اذن ملكهم ولا منعة لهم لا يكون نقضا للعهد **ولو شرط رد من يخرج اليها من الرجال الاحرار مسلما** نبطله يعني اذا صلحنا اهل الحرب وشرطوا ان نرد عليهم من جانا مسلما لا يجوز الوفاء به عندنا ويجوز عند الشافعي قيد بالرجال لان رد النساء لا يجوز اتفاقا وقيد بالاحرار لان رد العبد لا يقرب

وهو حكمهم

سائر لمجرد اجراء الاحكام

لا يجوز في قوله **له** ان النبي عليه السلام وادع اهل مكة الا يقاتلهم عشرين سنين وان يرد عليهم من جاسلما منهم ولنا ان هذا صلح متضمن ترك فرض وارتكاب محذور فلا يجوز لان الامتناع عن تسليم المسلم الى الكافر فرض وتسلط الكافر على المسلم محذور **فان وادع الامام** بان ياخذ منهم الحاجة اي الحاجة المسلمين اليه **كان كل الجزية** يعني يصرف الماخوذ مصارف الجزية **قبل حصارهم** لان المسلمين لم ينزلوا بساحتهم **وكالغنيمة بعده** اي اذا حاصروهم المسلمون واخذوا منهم مالا يكون غنيمة لانه اخذ منهم بالقهر **ولا يجوز دفع المال اليهم** اي الى الكفار اذا حاصروا المسلمين **ليوادعوه** اي ليصلحوا الامام لان فيه مذلة للمسلمين **الاخوف الهلاك** يعني اذا خافوا على انفسهم يجوز دفع المال اليهم لما روي انه عليه السلام صالح الحزاب حين حاصروا المدينة على ثلث ثمار المدينة **ويوادع المرتدين** لينظر في امرهم لان الاسلام مرجو منهم بغيره لان في اخذ المال منهم تقربا لهم وذا غير جائز **فان اخذ** اي الامام منهم المال **لم يردده** لان في رده معونة لهم على القتال **ويكمن بيع السلاح والكرع** اي الفرس والحديد **من اهل الحرب** لان في ذلك تقوية لهم على قتال المسلمين وفي الشين بيع الحديد من البغاة جائز والفرق ان اهل البغى لا يتفرغون لاستعمال الحديد سلاحا لان فسادهم في شرف الزوال **وتجهيز اليهم** اي يكره جعل ما ذكر من السلاح وغيره جهازا لهم **قبل المواعدة** **وبعد** لان موادعهم على شرف الانتفاض بنيد العهد اليهم وكان القياس ان يكره بيع الطعام والقياس منهم لكنه جاز لما روي ان قمامة سيد اهل البغامة قطع الميرة اي الطعام على اهل مكة حتى فخطوا فاستشفعوا النبي عليه السلام في ذلك فامره ان يبيع اليهم **واذا امن** اي اعطى الامان **خرا او خرقا** كافر او حصنا او اهل مدينة اي اهلهم **امتنع قتلهم** لقوله عليه السلام المؤمنين تنكأ فؤود ما وهم اي تتماثل في القصاص والديات وبسعي بذمتهم ادناهم اي يعطى الامان اقلهم حالا وهو العبد **الا ان يكون فيه مفسدة** يعني اذا كان في امانه فساد في راي الامام **فينبذ اليهم** **ويودعه** اي الامام ذلك الواحد **لا يصح امان ذمي** لانه منهم في ذلك **ولا اسير ولا ناجر فيهم ولا مسلم عندهم** اي عند الكفار **وهو فيهم** يعني لم يخرج الى دار الاسلام لانهم مقهورون تحت ايديهم فاطاهر انهم يكرهون على الامان من جهنهم فلا يخبر **وكذا العبد المحجور** عن القتال لا يجوز امانه عندنا بحقيقة **واجارة** محمد قيد بقوله المحجور لان امان الماذون بالقتال موبدا او موقتا يجوز اتفاقا والمراد به الامان الموقت لانه لو اعطاهم امانا موبدا وهو ان يعقد عقدا لئلا يجوز اتفاقا حتى يمنع من الخروج الى دار الحرب كغيره من اهل الذمة لمحمد قوله عليه السلام امان العبد امان ولا يي حنيقة ان صحة الامان منوطة بخير بته والمجور خطي ظاهرا لانه لم يباشر القتال ليعرف خيره الامان وفي تجوين سد باب الاستغنام والاسترقاق والماذون يباشر القتال فيعرف الخيرة ظاهرا **وبوافقهما في رايين** يعني في رواية ابو يوسف مع محمد وفي رواية مع ابي حنيفة واما الصبي العاقل المحجور عن القتال فيه كالعبد المحجور واما الصبي الماذون له فيه يصح اجماعا في الاصح واما الصبي الغير العاقل لا يصح كالمجنون **فصل في الغنائم وقسمتها** **واذا فتح الامام بلدة عنوة** اي قهرا **قسمها** ان شأ بين الغانمين كما فعل عليه السلام في فتح خيبر **وتخير وضع الخراج والجزية على اراضيهم وعليهم** اي ان لم يشأ الامام القسمة يجوز عندنا ان يقر اهلها احرارا

والارض تكون مملوكة لهم **فنضع الخراج على اراضيهم والجزية على رؤسهم** وقال الشافعي
فلا يجوز ابطال حقهم بلا بدل يعادله والخراج لقولته لا يعده بخلاف المنع على الرقاب لان الامام
ان يبطل حق الغائبين يقتلهم في العوض القليل او في ولنا ان النبي عليه السلام فعل كذا باهل
مكة وقد فتحها وتوكلها على ملكهم منا عليهم فان قيل فتحت مكة صلى الله عليه وسلم لان اهلها لم يقاتلوه قلنا
المشهور انما فتحته فخر القوله عليه السلام من دخل دار ابي سفيان فهو امن ومن اتى السلاح
فهو امن وهذا يدل على المقاتلة ويؤيد قوله عليه السلام انما احلت لي ساعة ثم اذن عليهم
الرقاب والارض يدفع من المنقول قدر ما ينهبها لهم به العمل واما عدم مقاتلتهم من كثير رعبهم
واخفائهم **ويقسم** اي الامام بين الغنائم **المنقول** بعد ما من عليهم برقابهم واراضيهم **ويقتل**
الاسارى يعني الامام مخير في الاسارى بين هذه الثلاثة اما ان يقتلهم حسما لمادة الفساد او
يسترقهم توفيرا للمنفعة على المسلمين او **يزكهم اهل ذمة** للمسلمين ويضع عليهم الخراج ولا يرد
اي الامام الاسارى الى دار الحرب لئلا يتقوى بهم الكفر **والامام لا يفاديهم** اي لا يعطي الامام الفداء
اساراهم لياخذ بدلهم لامنهم واسارانا عندنا جنيته **واجازاه باسارى المسلمين** يعني جازاه ان
يفدى اساراهم باسارى المسلمين لانه فيه تخليص المسلم من الكافر وذلك اولى من قتل الكافر والانتفاع به قيد
باسارى المسلمين لان المفاداة بالمال غير جائز اتفاقا **اقول** لو قال الامام لا يفادي باسارى المسلمين لكان
اخصر ولم يحتج الى رداف قولها ولنه ان في عود الاسارى اليهم تقوية لهم ودفعها اولى من استنفاد
المسير المسلم لان بقاءه في ايديهم ابتلاء من الله غير مضاف الى افعالنا والتقوية مضاف الىنا فلا يجوز **ولا**
نجية بالمال الى المفاداة بالمال **في المشهور** اي في النقل المشهور عن امتنا لان فيه اعانة لهم وقيل حوزة محمد
اذا احتاج اليه المسلمون استند لا باسارى بدر **ولا المن عليهم** اي لا يجوز ان يطلقهم مجانا متاعلهم
عندنا وقال الشافعي كلا الامر بين جائز لقوله تعالى فاما منا بعد واما فداء ولنا ان حق الغائبين يثبت
في الاسارى فلا يجوز ابطال حقهم بلا عوض وما تلا منفسوخ بقوله واقتلوهم حيث تقتلهم قيد بالمال لان
مفاداة اسيرهم باسير مسلم يجوز اتفاقا من الحقائق **واذا تغذروا نفل المواشي في العود** اي عود الامام
الى دار الاسلام **ولا تنزكها** اي نذل المواشي في دار الحرب وقال الشافعي شررها لان ذبحها لا اكمل منهى عنه
ولم يقتصر على عقرها وقال مالك تعقر مواشيهم اي تضرب قوائمها بالسيف لئلا تعود الى الكفار
فينتفعوا بها **فتذبح** يعني عندنا تذبح مواشيهم **ثم تحرق بالنار** ولنا ان العقر مثله منهى عنه
بالنار ثم تحرق لئلا ينتفعوا بالاكل وانما قال ثم تحرق لان التحريق قبل الذبح تعذيب للحيوان
بالنار وهو منهى عنه **ولا تقسم غنمة الا في دارنا** وقال الشافعي لا بأس بقسمتها في دار الحرب لما روي
انه عليه السلام قسم غنابم خيبر واوطاس ووطاس ولنا ان سبب الملك هو الاستيلاء التام وهو انما
يوجد بالاحراز في دار الاسلام لان قبله احتمال استردادها من ايدي الغائبين وما رواه مجمل على
قسمتها في تلك المواضع بعد ما صارت دار الاسلام والاختلاف فيه قيل الخلاف في جواز القسمة وقيل
في كراهته ها هنا **وشئى الرد** وهو المغن **والقاتل** في النصيب لا يستوي بهما في السبب وهو مجاوزة
الدرب الفاصل بين الدارين على قصد القتال وعند الشافعي السبب هو شهود الحرب فعلى هذا اذا لم
يقاتل المرء او غيره لا يستوي **ولو قوتهم** اي العسكر في دار الحرب **مدد** اي جماعه **قبل احرازها**
نشاركهم معهم ولو بعد القتال لو هذه للوصل اي سوا حضرة القتال ولا وقال الشافعي لا يشاركونهم

بعد القتال لقوله عليه السلام المال لمن شهد الوقعة فمن لم يحضره لم يستحق المال ولنا ان السبب مجاوزة
الدرب لقصد القتال وقد وجد منهم **ولا حق لاهل السوق** اي سوق العسكر **حتى يقاتلوا** لان
قصدهم المجاوزة للتجارة لا اعزاز الدين **واذا لم تكن حمولة** يعني اذا لم يوجد في المغن او في يدي المال
دابة تحملها الى دار الاسلام **قسما بينهم ايداعا** يعني قسم الامام الغنمة بين الغائبين على وجه
الغنمة ليجلوها الى دار الاسلام **ثم يرجعها في الدار فيقسمها** لو كان لبعض الغائبين حمولة
لا يجبرهم على حملها وفي رواية يجبرهم دفعا للضرر العام بتحصيل الضرر الخاص **ولا تباع الغنائم قبل**
القسمة لان الملك قبلها لا يثبت والبيع يستند على سبق الملك **ومن مات في دارهم قبل احراز**
الغنمة لا نورث نصيبه وقال الشافعي يرث نصيبه وارثه **وهذا الخلاف** مبنى على ان الملك
للغائبين لا يثبت قبل الاحراز بدار الاسلام عندنا وعند يثبت له ان ايدي الغائبين وردت على مال
مباح فيثبت الملك لهم كالاختطاب ولنا ان النبي عليه السلام نفى عن بيع الغنمة في دار الحرب
والقسمة منهية لان فيها معنى البيع باعتبار مبادلة الانصبا ومحل الخلاف ان يموت بعد استيفاء
من الغنمة قبل القسمة فلو مات بعد الاصابة في فور الهزيمة لا يرث نصيبه اتفاقا لان سبب الملك
لا يتم للجيش للاختلاف فلو مات بعد الاحراز قبل القسمة وبعدها يرث نصيبه اتفاقا وكذا لو مات
بعد القسمة في دار الحرب لان القسمة بمنزلة الاحراز من الحقائق **ولو وطى الغنم جارية مسبية**
فولدت فادعاه لا نكته اي النسب لعدم الملك ونكح العفر وتقسم الامة والولد والعقر بين الغائبين
وقال الشافعي يثبت النسب منه لثبوت الملك وصارت ام ولد له **ويورث نصيب الغنم اذا مات**
بعد الاحراز لان الملك يثبت بعد احراز القسمة الى دار الاسلام اتفاقا **ولا بأس بعلف العسكر**
اي بان يعلف العسكر دواهم في دار الحرب **واكل ما وجدوه من طعام** قبل القسمة لما روي انه عليه
السلام قال في طعام خيبر كلوها واعلفوها ولا تحملوها وفي المحيط ان وجدوا غنما من المغن واكلوها
ردوا جلودها في القسمة **واستعمال هيب ودهن** وفي الايضاح لا يتناول من الادوية ودهن البنفسج
وما لا يוכל لا ينفذ به قليلا كان وكثيرا لقوله عليه السلام ردوا الخيط والمحيط **وتوقيع دابة** بالواد
وهو تصليب خواصرها بالشحم المذاب اذا رقت من كثرة المشى وفي الكفاية يجوز للغنم ان يأخذ من
طعام الغنمة لعبيده الذين دخلوا معه مقدرا ما يكفيهم ومن دخل دار الحرب للتجارة او للخدمة
باجرة لا يباح له التناول من الغنمة **والتقييد بالحاجة** رواية عن ابي حنيفة يعني انما يجوز
للغنم ما ذكر اذا احتاج اليه حقيقته فيستعمله ثم يرده الى الغنمة عند الاستغناء لانه مال
مشترك بين جماعه **ونقاتلون بسلاحهم** اي بالسلاح الذي في الغنمة **للحاجة** اي اذا احتاجوا
اليه بان لم يجدوا سلاحا حتى لو قاتلوا بسلاح الغنمة صيانة لسلاحهم لا يجوز ولا يبيعوا
من ذلك اي مما اخذ من الغنمة شيئا لانعدام ملكهم قبل الاحراز فان بيع رد الثمن الى
الغنمة **ومن اسلم منهم** اي من الكفار **في دارهم احرز نفسه وولده الصغير وماله**
الذي في يده ووديعته في يد مسلم او ذمي لان يد المودع كيد المودع قيد بقوله في دارهم
لانه لوها جرا الى دار الاسلام واسلم لا يحزر ماله وولده فيها كذا في الظهيرية وقيد بقوله
في لا مسلم او ذمي لان وديعته في يد حر في عند ابي حنيفة وسيجي عن قريب **واذا ظهرنا**
عليهم اي غلبنا على الكفار كانت زوجته من اسلم في دار الحرب وعبيده المقاتل

فتا وعن علي بن عيسى الفريسي اسر لكل ما صار للمسلمين من اموال الكفرة والغنيمة اخص منه والنقل اخص
منها اما زوجته صارت فينا فلا نفاه حربية غير تابعة له في الاسلام واما عبده فلا نه بقتال المصارف مندا
على مولاه وملحقا باهل الدار **وعقاره** اي عقار من اسلم في دار الحرب اذا ظهرنا عليهم **في** عند ابي حنيفة
لان عقاره ليس في يده حقيقة لان الدار في يد السلطان واهل الدار والعقار تتبع له وبعد استيلا
الغنائم على الدار ابطالوا ايدي اهلها وكانت يدهم اقوى من يده فتصير غنيمة **ووافق** اي محمد ابا حنيفة
في رواية **وجعلنا** اي محمد عقار من اسلم له **في اخرى كالنقل** بنا على ان اليد حقيقة تثبت على العقار
عنده فتكون معصومه **وبوافق الاول** اي ابو يوسف ابا حنيفة **في قوله الثاني والثاني** اي يوافق
محمد **في قوله الاول** الضمير في قوله في الموضعين لابي يوسف **ووديعنا** اي وديعة من اسلم **في يد**
حزبي في عند ابي حنيفة وقال لا تكون فيا لان يد المودع كيد المودع ولو كانت في يده حقيقة
لم تكن فيا فكذا اذا كانت في يده حكما وله ان يدا الحربى ليست معصومة لانها لا تدفع استعانة
المسلمين عن ماله فكذا عن هذه **الوديعه** ويد من اودعه معصومه وكيف تقوم غير المعصومة
بالاسلام بعصم ماله تتعالمها وله ان النفس خلقت معصومة في الاصل لكونها بيان الرب واما
جعل حل تعرضها لكفرها وحربها فاذا زال المانع بالاسلام علمنا بالاصل واما المال فخلق للخلق والاشغال
انما حرم تعرضه اذا كان في يده المالك وفي يده مودعه وهما لم يوجد فصادق استيلا وهم مالا مباحا
فصار فيا **وبوافق** اي ابو يوسف ابا حنيفة **في رواية** **واذا اخر جوامد** اي الغائمين من دار
الحرب لم يعلموا من الغنيمة ولم ياكلوا منها لان حق الغائمين استغفرها ولهذا يورث عنه فلم
يجز الانتفاع بدون الاذن **ويرد الفاضل** من الطعام والعلف **اليها** اي الى الغنيمة **قبل القسمة**
ويتصدق به بعدها اي ما فضل من الطعام والعلف بعد القسمة ان كان غنيا وانتفع به ان كان
فقير لانه صار كاللقطة لتعذر رده على الغائمين وان انتفع به بعد الاحراز يرد قيمته الى المغنم قبل
القسمة واما بعدها فالغني يتصدق بقيمته والفقير لا شيء عليه **فصل في كيفية القسمة**
وتقسم اربعة الاخماس بين الغائمين بعد قسم الغنيمة على خمسة اسهم وافراز خمسها لله ورسوله
للفارسين **سهم** اي حنيفة **وقال ثلثة اسهم** لما روى عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
اسهم للفارسين ثلثة اسهم سهم ماله وسهمين لفارسه وله ما روى عن عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
قسم للفارسين سهمين سهم ماله وسهم الفارسه وعبيد الله او ثلث من اجبه ولين استويا تعارضا فتسا قفا
برواية ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم للفارسين وللرجل **سهما** **يعطى الرجل سهما**
ويسهم لفرسين اي يجوز ابو يوسف ان يعطى الامام لمن له فرسان خمسة اسهم **وقال الواحد** اي سهم
لفرس واحد فقط له ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم للفارسين سهمين سهم ماله وسهمين لفارسه
ولهما ما روى ان البراء بن ابي عازب قال فرسين ولم يسهم النبي صلى الله عليه وسلم الا الواحد وما رواه محمود على
التفصيل كما اعطى سلمة بن الاكوع سهمين وهو راجل **ويستأوى البراديين** جمع البرذون وهو
فرس الجربوكف وشبه البليد **والعناق** في السهم وهو جمع عنيق وهو فرس جواد انما نسا وبالي في
البردون قوة الحمل والصبر وفي العنيق قوة الطلب والفرس فكل منهما جنس منفعة وفيه اختراز
عن قال الاسهم للبردون كالبعول **ولاسهم لبعول** ولا راحلة لانه لا يقا تل عليها ولا يصلح للطلب
والهرب **وتعتبر حال مجاوزة الدرب** وهو الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب **انقضا الحرب**

هذا هو الصحيح في رواية جوامد اي الغائمين من دار الحرب

يعني يعتبر عند الشافعي حال انقضا الحرب **فمن دخل دارهم** هذا تفريع لمذهبنا **فارسا فنفق فرسه**
اي هلك **استحق سهم فارسا** و **راجلا فاشترى فرسا** **ففسهم راجلا** اي استحقه ولو دخل
فارسا وقا تل راجلا لصيق المكان استحق سهم الفارسان اتفاقا من الخفاياق له ان سبيل الاستحقاق
هو القهر والقتال وشهود الواقعة اقرب اليه من مجاوزة الدرب ولنا ان المقصود بالخيال ارباب
العدو ومباشرة القتال وهما يحصلان قبل انقضا الحرب لا بعده والسبب الظاهر له مجاوزة الدرب
على قصد القتال لان الامام يكتب اسماى الفارسان والرجالة فينشر الخبر في دارهم باعتبار تلك
الحالة اولى لان طلب تفقد احوالهم بعد ما منعذر ولو باع فرسه او رهنه او اجره بعد المجاوزة
يستحق سهم الفارس في رواية عن ابي حنيفة وفي ظاهر الرواية عنه يستحق سهم الرجل ان اقامه
على هذه النصفان دليل على انه لم يقصد المجاوزة الجهاد **ويرضخ لعبد** اي يعطى من المغنم **ومكاتب**
وصبي وذمي يقاتلون بما يراه الامام الجار والمجرور متعلق بيمين لما روى ان ابن عباس فعل
كذا وقيد بقتالهم لانهم بلا قتال لا يستحقون شيئا لان العبد والمكاتب مشغولان بخدمة المولى
والصبي عاجز **او يدك الذي على الطريق** عطف على قوله يقاتلون اي بما يرضخ بالقتال او بالدلالة
على الطريق لان في ذلك منفعة للمسلمين واذا ارضخه لدلالة يجوز الا يرضخه على السهم اذا كان
منفعته عظيمة لان ذلك ليس من عمل الجهاد واذا ارضخه لقتاله يجب الا يبلغ به نصيب المسلم حطا
لمرتبته **ولا امرأة تقوم بامر الجرحى والمرضى وتجعله** اي ما يرضخه الامام له ولا من غير الخمس
وعند الشافعي من الخمس لان ما وراءه من الغنائم فلا يرضخه غيرهم ولنا انهم يستحقون ذلك بسبب
القتال فكانوا من الغائمين **ويقسم الخمس سهما للينامي وسهما للمساكين وسهما لابنا السبيل**
يدخل فيهم فقرا ذوى القرى يعني يدخل ايتام ذوى القرى في اللينامي ومساكينهم في المساكين وابن
السبيل منهم في بنا السبيل **ويقدرون** اي يعطى او لا فقرا ذوى القرى **وتمنع اغنياءهم** من اخذ الخمس
وعند الشافعي يدفع اليهم خمس الخمس ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لقوله تعالى ولذي
القرى من غير فصل بين الغني والفقير ولنا ما روى انه عليه السلام قال سهم ذوى القرى لهم في
حال حياتي وليس لهم بعد هاشي **وتسقط سهمه عليه السلام بعد موته** وقال الشافعي لا
يسقط لانه عليه السلام قسمها على خمسة اسهم ولا نسخ بعده **ولنسقط** لانه عليه السلام
كان يستحقه برسائله لا بالقيام بامور امته ولا رسول بعده ولهذا لم ترفع الخلفاء الراشدون هذا
السهم وقسموا الغنيمة على ثلثة اسهم للينامي والمساكين وابن السبيل وكان ذلك بحضر من الصحابة
ولم ينكر عليه احد منهم **كما سقط سهم الصفي** عن النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته وهو شي نقيس كان يصطفيه
لنفسه من الغنيمة كسيف وفرس وامة كما روى انه عليه السلام اصطفى صفيه من غنایم خيبر **وكان**
استحقاق ذوى القرى وهم بنو المطلب وبنو هاشم لابن نوفل وبنو عبد شمس وعثمان وجبير بن
مطعم وكانوا في القرابة كبنى هاشم لانه عليه السلام لم يعطهم شيئا **بالنصرة** وهم لم يفارقوا النبي صلى الله عليه
والسلام في جاهلية ولا اسلام عن نصره وسائر ذوى قرابه لم يستحقوا السهم في حياته لانعدام نصرتهم
قال يشمس الاميمة المراد به نصره الاجتماع الى النبي صلى الله عليه وسلم للمواطنة في حال هجر الناس اليه لا نصرته
القتال لان عثمان وجبير بن مطعم وغيرهم من ذوى قرابه كانوا يرضونه بالقتال **وبعد بالفقير**
يعني استحقاقهم السهم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بقرهم لا بنصرهم لانعدامها بعده **واذا دخل واحد**

او اثنان دارهم مغن بن غير اذن لم يخمس لان الخمس وظيفة الغنمة وهي ما اخذت فصرها
وبالاثنان لم يثبت القهر او باذن يعني ان يدخل دارهم باذن الامام خمسه على المشهور عن امتنا
لان الامام لما اذن لهما التزم بصرهما وكان المأخوذ بقوة الامام او جماعة اي لو دخلها بمنعة اي عسكرا
بغير اذن خمس لان ما اخذوه من دار الحرب يكون بالغلبة والفهر فيكون غنمه **فصل في التفتيل**
ولا باس بالتفتيل وهو التحريض على القتال ذكر في المبسوط انه مستحب وانما ذكره لا باس لان في
تحريض بعض الغزاة توهين البعض وتوهين المسلمين حرام خصوصا في مثل ذلك الوقت **حالة القتال**
فيقول الامام من قتل قتيلا فله سلبه فيأخذ ما عليه من ثيابه وسلاحه ومركبه بجره
والله وما معه او محمدا على دابته اي دابة المقتول او في حقيقته من مال فلا يكون عبده وما معه ودابته
وما عليها وما في بيته سلبا وفي قوله على دابته احتراز عن دابة عبده وفي المحيط لو قتل رجلا ومع غلامه
من جنسه بين الضيق يكون في سلبه للقتال لان قصد الامام قتل من كان متمكنا من القتال فارسا وهذا
متمكن منه بخلاف ما اذا لم يكن بجنبه لانه لا يتمكن الا بالاعراض عن القتال **او يجعل لسيرة** اي يجعل
الامام التفتيل لقطعة من الجيش روى انه عليه السلام قال خير السرايا اربع عماية **الرابع بعد الخمس**
بان يقول ما احسبتم فلكم ربحه ونصفه بعد ما رفع الخمس عنه لانه لا ينقل بكل المأخوذ لان فيه ابطال
السهم المشروعه في الغنمة وفي الكفاية لو نفل بالربيع ونحوه ولم ينقل بعد الخمس يجوز لان فيه ابطال
لحق الضعفاء المسلمين وذكر في السير الكبير اذا قال الامام ما احسبتم فهو لكم بعد الخمس لا يجوز من
التفتيل التحريض على القتال وانما يحصل تخصيص البعض بشي وفيه ابطال تفضيل الفارس على الرجل
وينقطع به اي بالتفتيل **حق الغير ويثبت الملك بالاحراز** بدار الاسلام وفايدته تظهر فيما اذا قال
الامام من اصاب جارية فهي له فاصابها مسلم واستبرأها لم يملك له وطبها قبل الاحراز عندنا اي حبيفة واي
يوسف وله وطبها عند محمد لان التفتيل يثبت به الملك عنده كما يثبت بالقسمه في دار الحرب **والا لم ينقل** اي
لم يجعل الامام السلب للقاتل **يجعل السلب غنمة** ويكون القاتل وغيره فيه سوا عندنا **لا مستحقا للمنازل**
منعة مقبل زمان الحرب وقال الشافعي القاتل يستحق سلب المقتول اذا قاتل رجلا او قتل من عسكر الكفر
للقتال فقاتله رجل من منعة المسلمين فازال منعته اي قوته اذا كان من اهل السهم فاذا قتل نائما او
مشغولا بالاكل او الامام من حصن لا يستحق السلب وكذا لو اثنى وقاتله الاخر فالسلب للذي اثنى
وكذا لو قتل الذمي كما فلا يستحقه لانه ليس باهل السهم له ان السلب يثبت على الهجوم على الخطر ولنا
انه ما اخذ بقوة الكل فصار غنمة للكل من الحقائق **كقطع طريقه** اي قطع يد الكافر او جليله **وامر**
اي جعله اسيرا هذا تمثيل لازالة منعته قيد يكون المقتول مقبلا لانه لو كان مدبرا او مشغولا بشي لم
يستحق السلب عنده **له** قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وهذا نصب للشرع لانه عليه
السلام بعث لاجله ولنا قوله عليه السلام ليس للقاتل من السلب الا ما طابت به نفس امارة وما
رواه محمد بن التفتيل ونصب الشرع وما رويناه محكم **ولا ينقل بعد الاحراز** لان حق الغنائم ناكذ في
الغنمة بالاحراز اذ انا **الامن الخمس** يعني لو نفل الامام بعد الاحراز بعض الغنائم من الخمس
باعتبار انهم من المساكين جاز لان صرفه الى محتاج لم ينافي ان كان محتاجا فالي محتاج مقاتل اولي
فصل في استيلاء الكفار واذا غلب الترك على الروم فسبواهم
واخذوا اموالهم لان اموال الروم وروايتهم مباحة والاستيلاء اذا ورد على مال مباح ينقل سببا

لملك كالا صليبا **واذا غلبنا عليهم** اي على الترك **حلت لنا** الاموال التي اخذوها من الروم **وان غلبوا**
اي الكفار على اموالنا واحرزوها **بما نملككم** وقال الشافعي لا يملكونها وهذا الخلاف
مبنى على ان الكفار مخاطبون بالشرائع عنده فتصير اموالنا معصومة في حقهم فلا يملكونها وغير مخاطبين
عندنا فلا تصير معصومة والاستيلاء على مال معصوم موجب للملك قيد بالاموال لا نفهم لم يملكوا اموالنا
ومكاتبنا وامهات اولادنا الغلبة علينا اتفاقا ونحن نملك جميع ذلك بالغلبة عليهم وقيد بالاحراز لانهم
قبل الاحراز بدارهم لا يملكون اموالنا وان قسموها من الحقائق **واذا ظهرنا عليهم قبل القسمه حلت**
لاربائهم اي اخذوها بغير شي **او بعد شئ** اي اذا ظهرنا عليهم بعد قسمتهم اموالنا **اخذوها** اي ارباب
الاموال اموالهم **بالقيمة ان شئ** لما روى عن عبد الله بن عباس ان المشركين غلبوا على بعض رجل
ثم ظهر المسلمون عليه فسال النبي عليه السلام عن ذلك فقال عليه السلام ان وجدته قبل القسمه
فهو لك بغير شي وان وجدته بعد القسمه فهو لك بالقيمة **وان اشتراها** اي اموالنا المحرزة بدارهم **تاجر**
وخرج بها اخذها مالها الاول الثمن اي الثمن الذي اشتراه التاجر به ان كان اشتراه بتقدي وان
كان اشتراه بعرض اخذه بقيمة ذلك العرض **والا ترك** اي ان لم يشتره ولا يخذ منه مجانا لانه يتضرر
بازالة ملكه **وان وهبه له** فبالقيمة اي وهب للتاجر من تلك الاموال شئ ياخذ مالكة الاول منه بالقيمة
لانه ملكه الخاص فلا يزول عنه الا بالقيمة **وان ظهرنا** يعني اذا اسر الكفار عبدا مسلما واحرزوه بدارهم
ثم غلبنا عليهم فنقل ذلك مع ساير الغنائم الى دار الاسلام **فحصل عبد لنا لبعض الغنائم بالقسمه**
يعني صار ذلك العبد نصيبا لبعض الغنائم اي الغزاة حين قسموا الغنائم **ففتت عينا** يعني
فقار رجل عيني العبد **وغرمت قيمته** يعني غرم الفاقى جميع قيمة العبد **وبسليمه** يعني سلم المالك
الغانم العبد الى الفاقى **فلما لكة الاول اخذه بالقيمة** اي ان ياخذ من الفاقى قيمة العبد **اعني** عند
ابي حنيفة ان شئ والترك **وقالا سليما** يعني ياخذ بقيمة التي الفاقى الى المولى لهما ان هذا قوت
وصف فلا يسقط به شئ من قيمته كما لو عني يافة سماوية وكله ان الفاقى طرف وهو مقصود فيصير كانه
فات بعض الاصل فيسقط حصته من القيمة كالولد مع الام **او امه** يعني اذا اشترى امه واحرزت
بدار الحرب فوقت في ايدينا بالاستيلاء عليهم **فباعها الغانم** الذي صار له بالقسمه **بالف وولدت**
في يد المشتري **ومات فاراد الاول اخذه** اي المالك الاول اخذ الولد **يعني به** اي ابو يوسف
ياخذ الولد **بالف** لان الولد جزؤها فبقاؤه صار كبقا جملتها اجزاها فيأخذ بالالف كما ان ولد المكاتب
قام مقامها في حق بقا كل البدل **لا بالحقة** يعني عند محمد ياخذ حصته من الف مثلا اذا كان قيمة
الام يوم القبط يحكم البيع ثلثين درهما وقيمة الولد يوم اخذ عشرة دنانير يقسم الثمن عليها فيأخذ
الولد بما اصابه من حصة الولد لان الولد صار اصلا ببقاياه الى وقت اخذ فجعل كانهما كانا موجودين
وقت الشراء وهلك الام **ولا يملك حر منا ولا مدبر ولا امر ولد بالاستيلاء** اي استيلاء الكفار
لان الملك بالاستيلاء انما يثبت اذا ورد على مال مباح واحرازنا معصومون فلا يكون ارقا وكذا المكاتب
واخواه لثبوت الحرية فيهم من وجه واما احراز الكفار فقد اسقط الشرع عصمتهم جزا الكفر وجعلهم
ارقالنا **وبملكهم** اي يملك مكاتب اهل الحرب وام ولدهم ومدبرهم **المسلمون والعبد اذا ابق اليهم**
فأخذه ولم يملكوه عند ابي حنيفة وقالوا يملكوه وكذا الخلاف في الامة والخلاف في عبد مسلم
وفي الذمي له قولان وفي المرتد يملكه اتفاقا من الحقائق قيد بالابق لانه اذا كان من رد افي دار الاسلام

سني

دا

وكانت مع

فأخذه وأخذه بدار الحرب يملكه اتفاقا لهما أن عصمته كانت لكونه في يد المالك وقد زالت ولهذا لو
أخذه من دار الإسلام يملكه وله أن لا يبق لما انفصل عن دارنا زالت يدا المالك عنه فظهر يده على نفسه
فصار مضمونا فلم يبق محلا للملك لأنه ما دام في دارنا يدا المولى فأيته فيه وقايدة الخلاف تظهر فيما إذا خرج
رجل بشرا أو هبة يأخذ المالك بغير شيء عنده وبغيره عندها وكذا إذا كان معتوها أخذه مولاة قبل
القسمه وأما بعدها يورث عوضه من بيت المال اتفاقا **وان ند اليهم بغير ملكهم** اتفاقا لتحقيق الاستيلاء
اتفاقا إذا لا بد للبعير كالعبد **فصل في المستامن** وإذا دخل مسلم متوجها إلى دار
تأجر لا يتعرض للدم ولا مال يعني لا يحل التعرض بشيء من دماهم وأموالهم لأنه بالاستيذان عهد
بأن لا يتعرض لهم إلا إذا غدر ملكهم بأخذ ماله أو حبسه أو غيره ولم يمنعه المالك فيك المستامن لأن الأسير
يباح له التعرض وإن أطلق طوعا لأنه غير مستامن **وان تعرض بغدر** أي أخذ الناجر بلا إذنهم شيئا
وخرج به ملكه لورود استيلايه على مال مباح **حراما** حتى يكون خبيثا لحصوله بسبب الغدر
فيتصدق به والمستامن منا يعني من دخل منا بامان دار الحرب **أذا رزق** أي عقد عقدا فيه
ربنا مع مسلم هناك أي في دار الحرب ولم يخرج البنا فهو جازر يعني حله ما أخذه عند أبي حنيفة
وقال لا يحل لأن الربوي بين المسلمين حرام كما لو كانا أسيرين فيها وله أن يأخذ من أسير هناك
تبع لأهل دار الحرب ومفهور في يد ملكهم فكان جازرا للمستامن أن يأخذ مال الحر في برضاه فكذا
يجوز هذا لأنه رضي أخذه بعقد الرضا بخلاف الأسير لأن أموالهم كانت معصومة من الأصل
فبقى عليها وأما وضع هكذا لأنه لو دخل حر في أمان لا يحل للمسلم أن يفعل ذلك معه اتفاقا
وتحرره مع حر يعني إذا عقد مستامن من مائة غدر في أمان أو باع خنزيرا أو مبيته محرمة عند أبي
يوسف لأن هذه التصرفات حرام للمسلم أينما كان وقال لا يحرم لأن أموالهم مباحة لنا لكن
لتميز للمستامن أخذها بدون رضاهم ليلا يكون غدرا وأخذ هذه التصرفات يكون عن
رضي منهم فيجوز **وقتل أحد الأسيرين صاحبه** بغير حق في دار الحرب عمد أو خطأ **لا**
يوجب دية ولا قصاصا وتجب الكفارة في الخطأ وقال عليه **الدية في ماله في العمد**
والكفارة في الخطأ للمستامن في دار الحرب إذا قتل أحدهما صاحبه عمدا أو خطأ فعلى
القائل الدية في ماله اتفاقا إنما تجب على العاقلة لأن العاقل لا تعقل العمد وكذا في الخطأ
لأن العاقلة لا يقدر على الصيانة مع تباين الدارين وله أن لا يترأس لهم في دارهم لصيرورتهم
مفهورين في أيديهم فسقط عنهم العصمة وبدون العصمة الكاملة لا تجب الدية كالم
تجب فيما إذا قتل مستامن مسلما منهم ولم يهاجروا وإنما وجب الدية في المستامنين لأنها
في دار الإسلام حكما وإن كان في دار الحرب حقيقة **ويثبت للعصمة المقومة** أي القيمة
للإنسان قيمة بحيث من هبها فعليها القصاص أو الدية **فلذا** أي بالاحراز بدار الإسلام
لا بالإسلام يعني عند الشافعي ثبت بالإسلام وهذا أصل مختلف فيه يتفرع عليه
مسئلة مختلفة فيها وهي أن الحر إذا أسلم في دار الحرب فقتله مسلم عمدا أو خطأ
وله ورثة مسلمون فلا شيء عليه إلا الكفارة في الخطأ وقال الشافعي تجب الدية في الخطأ
والقصاص في العمد اكتفى بذكر الأصل في المتن عن ذكر الفرع له أن العصمة المومة وهي
تجعل من هبتها إنما بالله بالإسلام أجماعا للرجوع عن تعرض المعصوم فيثبت به المقومة

أبو يوسف

لأن في ثبوتها كمال الرجز فصار كالوصف المومة ولنا قوله تعالى فإن كان من قوم عدو
لكم وهو مو من فخر بر رقبه يعني أن كان المقتول من الأعداء دارا أو دينا فالدية سبقت لبيان
أنواع القتل وموجباته فأوجب أولا في المؤمن والندية وكفارة لقوله تعالى ومن قتل
مومنا خطأ فخر بر رقبه مومنة ودية مسلمة إلى أهله ثم أوجب في قتل مسلم لم يهاجروا إلينا
كفارة بقوله فإن كان من قوم عدو لكم الآية فعلم أن لدية في قتل مسلم لم يهاجروا إلينا لأنه
تعالى جعل كل موجبه تحرير رقبه والزيادة تكون نسخا للكتاب **ولو أشرى أمة في دارهم**
واستبرأها بحبضة فقربانها لا يجوز عند أبي حنيفة **الابعد** أخرجهما إلى دار
الإسلام وإجازة قبله أي إجازة محمد قربانها قبل الإخراج لأنه ملكها واستبرأها فلم يبق
مانع من الوطى وله أن الملك لم يتم بدون الإحراز فلا يباح **ولو رزق** أي في دار الحرب
مسلمة أو ذميه ثم خرج البنا فاقربه **لا أخذه** وقال الشافعي يحد كالزنا في دار الإسلام
لأن المحرم قائم ولا اثر للدار في نفي الجوب ولنا أن الحد ودانما يقيمها الإمام وولايته
عن دار الحرب منقطعة فأى فائدة في إيجابه إذا لم يترتب المقصود عليه والخلاف فيما
إذا دخل دار الحرب وحده أو في سرية من المسلمين أو في عسكر لأن أمير العسكر ما فوض إليه
إقامة الحد وأما لو كان الخليفة أو أمير مصر عزأ بنفسه فانه يقيم الحد ود في دار الحرب
لأن أهل جنده تحت ولايته من الحقائق **وإذا دخل حر دارنا متوجها إلينا غير مستامن**
فأخذه مسلم فهو في المسلمين وخضاه به أي قلاه ولمن أخذه وفي وجوب الخنس فيه
روايتان عنهما لهما أن سبقا إليه في المباح سببا للملك وأنه أخذه في دار الإسلام غير مملوك لأحد
فكان له كما لو وجد كزرا وله أنه أخذه بقوة المسلمين لأنه لو لا خوفه من قوتهم لما ذل له إذ
هو آدمي مثله وإنما اطاعه لعلهم أنه باقى المسلمين وعون له فيكون فيألهم ولا يختص به **ولو أسلم**
أي الحرزى بعد دخول دارنا قتل استيلا أحد عليه **فأخذه** مسلم **فهو في لهم** أي المسلمين
عند أبي حنيفة **وقالاهو حر** لأنه لما أسلم قبل الأخذ عتق بإسلامه كما لو تقدم إسلامه
دخول الدار والمسلم لا يملك ابتداء وله أنه لما دخل دارنا صار ملكا لنا وبإسلامه لا يعتق
كما إذا أسلم العبد الكافر المملوك لمسلم لا يعتق **وإذا استامن الحر** أي دخل دارنا بامان
لم يمكن من الإقامة سنة أي يقول له الإمام أن أقيم سنة وضعت عليك الجزية وإنما منع
عن مكنته ليلا يطلع على أحوالنا وينهى الخير إلى دار الحرب قيد بالسنة لأنها أقصى الأوقات
وفيها تجب الجزية ولو منع عن مكنته فيما دونها لا تسد باب التجارات وتضر به المسلمون **فإن أقامها**
أي أقام في دارنا سنة **وضعت عليه الجزية ولا يمكن** بتشديد الكاف أي لا يعطى له مكنته
وقدره **من العود** إلى دار الحرب لأنه صار ذميا فلا يمكن نقضها **فإن عاد** المستامن إلى دار الحرب
وله دين أو ودعيه عند مسلم أو ذمي أبيع دمه لأنه بالعود يطل أمانه وما في دار الإسلام
من ماله على خطر **وإذا ظهر عليهم** أي غلب المسلمون على أهل دار الحرب **فأشتر** ذلك المستامن
العابد **أو قتل سقط الدين** ولا يصير فيا لأن الدين ليس مال حقيقة ولا يتصور عليه الاستيلاء
وأما سقط لأنه بالاشتر صار مملوكا فتبطل مالكيته الدين فإذا لم يبق مملوكا له صار ملكا لمن
عليه لأن دمه سبق إليه من يد غيره وإذا ملك الدين سقط عنه دمه **وصارت الودعيه فيا**

لان ما في يدك من المال صار فينا للغانمين يتبعوا نفسه فكذلك ما في يد موكده لان ذلك كيدك ولا
تخمس ما اوجف عليه المسلمون اي سبروا وابعدهم بسرعة وخفية وحصلوا من اموال الحرب
بغير قتال وعند الشاخي تخمس لانه مال حربي كما لو اخذوا باذن الامام ولم يضرعة ولنا ان
الخمس انما يجب في الغنمة وهي الماخوذة بالغلبة **بغير قتال** الا بالاختلاس **وبصرف مصرف**
الخزاج لسد الثغور وغيره **ولو اخذوا حربي غير مستامن او من عليه القصاص الى الحرم لا يقتل**
فيه بل تمنع عنه الغد الخبز فيقتل وقال الشافعي يقتل فيه لقوله عليه السلام الحرم لا
يعيد عاصيا ولا فارا بدم ولت اقول تعالى ومن دخله كان منافيا من القتال عند دخوله عن القتل
فيه وما رواه قاله يوم فتح مكة ساعة ايجتله ثم عادت حراما فيد بقوله التجا لانه لو انشا الجنابة
في الحرم لا يصير امنا اتفاقا **فصل في العشر والخزاج يوخذ العشر من ارض العرب**
ما بين الغديب وهو ما لقيم بدل من ارض العرب وبيان لها **الى اقصى حجر اليمى** وهذه احدى
الطول وهما هنا الى معنى مع اى حد الشام وحد العرض ما بين بصرى ورميل عالج **الى حد الشام** وفي
الكافي ارض كجاء وقهامة واليمن ومكة والطائف والبرية لان النبي عليه السلام والخلفاء الراشدين
لم يخذوا من ارض العرب الخزاج ولم يقبلوا منهم الا الاسلام او السيف **والخزاج** اى يوخذ الخزاج من
السوادى ما بين العراق سمي بخرقة استجاره وزرعه **ما بين الغديب** بدل من السواد الى عقبة
حلوان وهو اسم بلد وهذا حد الطول **ومن العلت** وهي قرية موقوفة على العلوية **والثعلبية** الى
عبادان وهو حصن صغير في شاطئ البحر وهذا حد العرض لان عمر رضي الله عنه وضع الخزاج
على السواد حين فتحها عمر بن العاص واجمع الصحابة على وضع الخزاج على الشام **ونحو اهلها**
اى اهل السواد **بيع ارضها** لانها مملوكة لهم **واذا فتحت ارض عنوة** اى فخر ففتحت فاسلم
اهلها كانت عشيرة لان اللاتق بالمسلمين وضع العشر عليهم لانه عبادة **واذا اقر اهلها عليها**
يعنى اذا فتحت عنوة واقر الامام اهلها عليها **او صلحوا** اى صلح الامام مع اهلها ان يقرهم
ولم ينقلهم الى موضع اخر **فخر اجية** اى فكانت خراجية لان اللاتق بالكفار ابتداء الخزاج **الامانة**
فقد فتحها عليها السلام وتركها من غير خراج اى من غير وضع الخزاج على اهلها **وبعطى**
ابو يوسف الموات وهي الارض التي لا مالك لها ولا ينتفع بها احد **حلم ما قرب منه** اى من الموات
فمن احياه فهو من حيز ارض العشر اى قربها وجانبها **كان عشرا او بالخزاج** اى ومن احياه
وهو من حيز ارض الخزاج فخر اجيا لان ما قرب من الشئ اخذ حكمه كفتا الدار يعطى له حكم الدار حتى يجوز
اصحابها الانتفاع به **الا البصرة** فانها عنده عشيرة وان كانت بقرب ارض الخزاج وكان القياس ان تكون
خراجية لانها فتحت عنوة واقر اهلها عليها من جملة ارض العراق ولكن ترك ذلك **الاتفاق الصحابة**
على توظيفهم عليها العشر وكان البصرة يرد اشكالا على ابن يوسف حيث لم يعتبر الحيز فيها
فاستثناه ولكن لم يحتج اليه لان باب يوسف انما اعتبر الحيز في الارض المحيية لافى المفتوحة
واعتبر اى محمد الموات بما يحيط به الما فان كان يبر اى ان كان احياه بغير اختفها او عين
مستخرجة او بما السما او بالانهار العظام التي لم يملكها احد **كان عشرا او بنهر محتقر** اى ان
احياه بما فخر حفرها الاعاجم **كنه الملك** **وبزجر** قيل هو اسم ابن رستم فخر اجيا لان سبب انما
والحياة هو الما فاعتبار سببها يكون **اعلم** ان الخزاج على نوعين خراج مقاسمة وهو ان

لنبي في ذلك
اي الما فخر

يكون الواجب جزا شايعا من الخزاج كالربع والثلث والخمس ونحوه وخراج وظيفة
وهو ان يكون الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتمكن من الزراعة وهو ما وضعه عمر رضي
الله عنه **ويؤخذ ما وضعه عمر من كل حريب** صالح للزرع وهو سنون دراعا في سنتين
ذراع الملك كسرى وهو سبع قنصات قيل هذا حكايه عن حريمهم في اراضيهم وليس يتقدم
لازم في الاراضي كلها بل حريب الاراضي تختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلد متعارف
اهله **يبلغه الماصع ودرهم** وهو بدل مما وضعه الصاع اربعة امنا وقيل المعتبر فيه
ما يزرع به في ذلك الارض وهو الصحيح **ومن الرطبة اى حريمها خمسة دراهم ومن جر بالخل**
والكرم المنصل بان تكون كل الارض مشغولة بها ولا يسق فرجة بينهما اى قطع خالية **عشر**
دراهم **وبوضع على ما سوى ذلك** المذكور كالزعفران والبستان ونحوها **نكس الطاقة** لانما
وضعه عمر كان باعتبار طاقتهم وفيما لم يوضع تعتبر الطاقة ايضا ونهاية الطاقة ان يبلغ الواجب نصف
الخارج لانما ظفرا بهم وسعنا ان نشتريهم ونقسم اموالهم فاذا قاطعناهم كان التنصيف عين الانصاف
وينقص عنه اى ينقص الامام عما وضعه عمر **انصاف الربيع** اى الحاصل من الارض بحيث لا يطبق تلك الوظيفة
ومنع الزيادة اى اذا اراد الامام توظيف الخزاج على ارض زيد على وظيفة عمر لم تجز عند ابن يوسف
الزيادة اكثر **ربعا واربعا** قيدنا بزيادة التوظيف لان في خزاج المقاسمة وهو ان يقسم الامام الخارج
بالنصف او بالثلث لا يجوز الزيادة اتفاقا لان الزيادة في الارض التي صدر التوظيف من عمر او من غيره
لم تجز اتفاقا **كذا في الكافي** لمحمد ان النقص عن الوظيفة كان حايضا عند نقصان الطاقة فجوز الزيادة
عند زيادتها ولا يبي يوسف ان عمر رضي الله عنه بعث رجلين فمسحا ارض العراق فبلغت ستة وثلاثين
الف الف جزب فوضع عليها الخزاج وقالوا لوزدنا لطاقت فلم يزد على الوظيفة فلا يزيد
نحن ايضا **فان غلب الما** على ارض الخزاج **او انقطع او اصطلح الزرع** اى اصابه افة فلا يخرج
عليها اما في الفصلين الاولين فلفوات النما التقديرى المعتبر في الخزاج وهو التمكن من الزراعة
في كل الاحوال واما في الفصل الثالث فلانه صار كالعشر في هذه الحالة فسلم بسلامة الخارج
وبطل بطله **وعلى هذا** لو منعه انسان من الزراعة لا يجب عليه الخزاج لانه لم يتمكن من الزراعة
والتمكن شرط فيه قالوا هذا محمول على ما اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكنه ان يزرع الارض
ثانيا اما اذا بقي فلا يسقط الخزاج وعلى هذا ما اذا ذهب كل الخارج وان ذهب بعضه وبقي
مقدار ما يوخذ منه اقل الخزاج فان بقي مقدار درهمين وقفين من يجب وان بقي اقل منه لا يجب
لانه لا يزيد على نصف الخارج لان التنصيف عين الانصاف كذا في التبيين **ويجب مع التخييل**
والاسلام يعنى اذا اعطى لها صاحبها يجب عليه لان التقصير من جهته فلا يكون عذرا هذا اذا
تمكن المالك من الزراعة ولم يزرعها واما عجز المالك عن الزراعة فللا امام ان يدفعها الى غيره من ارضه
ويأخذ الخزاج من نصيب المالك ومسك الباقي له وان اجرها اخذ الخزاج من اجرتها وان شازرعها
بنفقة من بيت المال فيأخذ الخزاج من نصيب صاحب الارض وان لم يتمكن من ذلك فلم يجد من يقبل ذلك
باعها واخذ من ثمنها الخزاج وفي النهاية هذا بخلاف لانه الحاق الضرر بالواحد لاجل العامة وكذا
اذا سلم صاحبها لان الخزاج مونة فيها معنى العقوبة فلا يجب ابتداء على المسلم بالشك ولا يسقط انما
بالشك واذا اشترى المسلم ارض الخزاج ان بقي من السنة مقدار ما يتمكن من الزراعة فالخزاج عليه

المذكور في المقادير

والا فعلى البايع ونجوز شتر مسلم ارض خراج من دمي ويؤخذ منه الخراج لما روي ان الصحابة
اشتروا الاراضي الخراجية وادوا الخراج **فصل في الجزية اذا وضعت الجزية بتراض**
قدرت بما يتفق عليه اي بما يتراضون ويتفقون عليه كما صالح النبي عليه السلام بني نجران على الف
وما في حيلة **والا** اي ان لم توضع الجزية بتراض بل بغلبة الامام على الكفار **فتضع على الغني** وهو
من ملك عشرة الاف فصاعدا **ثمانية واربعين درهما** وفي المبسوط لا يقدر الفايق في الغني
بشي من المال فان ذلك يختلف باختلاف البلدان وفي العراق من ملك خمسين الف لا يعد وسط
الحال وينبغي ان يكون ما كولا الى راي الامام **يؤخذ منه كل شهر اربعة وعشرين درهما** وهو
من ملك ما بين درهم فصاعدا الى عشرة الاف **اربعة وعشرون في كل شهر درهمان وعلى**
الفقر المعتمل اثني عشر درهما في كل شهر درهمين او مطلقا اي سوا كان غنيا او
فقيرا او قيمته وهو اثني عشر درهما عنده وهذا الخلاف في جزية يبدى الامام وضعها اذا اقرهم على
املاكهم واما الجزية التي توضع بالتراضي او بالصلح فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق من المحيط
يعنى عند الشافعي الجزية دينار او اثني عشر درهما على كل راس غنيا كان او فقيرا وفي الكافي
لا بد ان يكون المعتمل صحيحا وكفت صحته في اكثر الحول ولو كان مريضا في اكثره لا يجب عليه جزية
وكذا لو مرض في نصفه ترجيح الجانب الاستقاط في العقوبة له قوله عليه السلام لمعاذ خذ
من كل حال وحالة دينارا او عدله معافير وهو كسا يمتي معلم ولنا ما روي ان عمر امر عاله
ان يأخذوا الجزية كما قلنا وعمل به الصحابة وما رواه كان بطريق الصلح دون الجزية ولهذا
امر بالآخذ من الحاملة مع انه لا جزية على المرأة لانها ليست من اهل النصرة والمقاتلة **ونوجبها**
بالعام لا باخر يعنى عند الشافعي تؤخذ اذا تم الحول لانها حق مالي كالزكاة ولنا انها
بدل القتل والقتل واجب في الحال فكذا بدله بخلاف الزكاة لانها عبادة فيها عني فيها السير
وهذه عقوبة فيشد دبه **ولا تخص بها اهل الكتاب فتوضع عليهم وعلى المجوسى اتفاقا**
لان المجوسى من اهل الكتاب على مذهبه **والوثني من العجم** قال المصنف في شرحه هذا
موضع الخلاف تجوز الجزية عليهم عندنا ولا تجوز عند الشافعي اقول كونه موضع الخلاف
لانه معطوف على ما قبله وهو وثاني فلو قال توضع على اهل الكتاب والمجوسى لا الوثني من العرب
وعلى المرتدين فليس الا الاسلام والسيف ونضع على الوثني من العجم لكان اظهر له ان الاصل في
الكفار القتال لقوله تعالى وقاتلوهم لكن تركناه في اهل الكتاب لقوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب
حتى يعطوا الجزية وهم دخل فيهم لقوله عليه السلام سنواهم سنة اهل الكتاب فيبقى ما وراهم
على الاصل ولنا ان استرقاقهم جائز فتوضع الجزية عليهم كالمجوسى **لا من العرب** اي لا توضع على الوثني
من العرب اتفاقا لان النبي عليه السلام بعث فيهم فظهر المعجزة لديهم فاخذ الجزية منهم **ولا على**
المرتدين لانهم عدلوا عن دين الحق بعد اطلاقهم على محاسنه فيكون كفرهم اقباح والعقوبة على
قدر الجناية **فليس الا الاسلام او السيف** يعنى اما ان يسلموا فيسلبوا وفي وضع الجزية تخفيف
لهم فلم يستحقوه ولو غلبنا تكون نسائهم وصبيبا نعم فيا لان بابكر رضى الله عنه ففعل هكذا
ولا جزية على امرأة ولا صبي ولا زمن ولا عبي ولا شيخ كبير لانها خلاف عن القتال وهم ليسوا
من اهل ولا عبيد ولا مكاتب ومعدبر وامر ولد لانهم لو كانوا مسلمين لما وجب عليهم النصرة

او قيل ان

بالقتال لكونهم في يد الغير فلا يجب ما هو خلف عنها **ولا يتجملها** اي الجزية مواليم لانهم تجملوا
زيادة الجزية لكونهم اغنيا بسبب هولا فلو وجبت عليهم مرة ثانية لصارا حقا فمواليم **ولا رهاب**
وهو الذي تقطع عن الناس للعبادة وخرج عن اهلية الحرب فلا يجب بدلها وهو الجزية **الا ان**
يقدر الراهب على العمل في رواية فتوضع عليه لانه اضاع قدرته فلا يعمل بها فصار كما لو عطل
ارض اخراجيه **ونسقطها بالاسلام والموت** وقال الشافعي لا تسقط لانها كسائر الديون
ولنا ان الجزية عقوبة دينية شرعت لدفع الشر وقد اندفع شره باسلامه او موته **وكذا**
بمضي عوام يعنى اذا مرت على الذمي سنون ولم يؤخذ فيها الجزية سقطت عن تلك الاعوام ويؤخذ
منه جزية السنة التي هو فيها عندي خفيفة وقالا يؤخذ عن الاعوام لما مضى لانها حق واجب
الذمة في كل سنة فلا تسقط بالتخبر وله انها عقوبة فلمها تؤخذ بالتحقير والعقوبة اذا اجتمعت
تداخلت **ويؤدى بها اي الذمي بنفسه قايما والفايض قلعا ويؤخذ بتبليبه اي بحبيه وبهز**
اي يحرك **ويقال له اذ الجزية يا ذمي** لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون اي
حقيرون **ويؤخذ اي يؤمر الذمي بما يميز به في الهية عن المسلمين فيشد وسطه بخيل غليظ**
من الصوف ولا يلبس ما يخص اهل العلم والزهد والشرف من الثياب حتى قيل تكون مكافئهم
خشنة فاسدة اللون غير مزينة ليكون مخالفا لمكاننا **ولا يركب الخيل على سرج وقيل يمنع**
عنه مطلقا اي عن الركوب سوا كان على الاكاف او على السرج **في الاصح الا لضرورة** كذهاب
المريض منهم الى موضع يحتاج اليه واحتياج الامام الى الاستغاثة بهم في الدفع عن المسلمين
فيكون على سرج كهية الاكاف جمع اكاف **وينزل عن الدواب في مجامع المسلمين**
ولا يبدأ بسلام اي لا يسلم المسلم اولا **ويضيق عليه الطريق** يعنى اذا التقى المسلم والكافر
يجعله المسلم في الطريق الضيق من الطريق **وممن نساوهم عن نساينا في الطريق** اي في حالة
المشي بان يكون زهرا على خلاف زي نساينا **والحمام** ويجب ان يكون على درهم علامان يميز بها عن
دورنا كيلا يفت عليها سايل يدعوا لهم بالمغفرة **ولا ينقض العهد اي عهد الذمة الا ان يلحقوا**
بدار الحرب او يغلبوا على موضع فيحاربون لانهم لما صاروا حزبا علينا خلا عقد الذمة عن قايده
وهي دفع شتر الحرب عنا **لا بالامتناع عن اداء الجزية** لان الغاية التي تنهى بالقتال التزام الجزية لا اداها
والتمتع بها **لا في رواية** وهو رواية الواقعات الحسامي في كتاب الزكاة قال اذا امتنعوا عن اداء الجزية
بغائلوهم اذا امتنعوا في الابتداء على قبول الجزية بقاتلون فكذا في الانتهاء **او قتل مسلم** يعنى لا
ينقض العهد بقتل ذمي مسلما **او الزنا بمسلة** لان كلامهما معصية وهي لا تمنع العهد وبما بقي التزامهم
الجزية **او سب النبي عليه السلام** لان سبه كفر والكفر المقارن لا يمنع عقد الذمة فالطاري كيف ممنعه
ولا يجوز احداث بيعة بكسر الباء معبد النصارى **ولا كنيسة** وهو معبد اليهود **في دارنا** في الامصار
دون القرى لان الامصار محل اقامة الشعائر فلا يعارض باظهار مخالفتها وقيل ممنعون في القرى ايضا
لان فيها بعض الشعائر والصومعة للتخلي فيها كالبيعة **ولا الوصية به اي ببناء بيعة في الصحيح** قيد
به لانه روي عن ابي حنيفة انها جائزة من المثلث لا تا من بنا بتركهم وما يدينون **واذا نهضت القدعة**
اعيدت لان المنقول من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا ان البيعة والكنائس تترك
فهذا يدل على جواز الاعادة لان البنا لا يقوم دائما واما قوله عليه السلام لا كنيسة في الاسلام فالمراد

به احداثها **ويؤخذ من نصارى بني تغلب ونسايهم واصباهم ضعف الزكاة** واصل ذلك
ان بني تغلب قوم ذو شوكة من نصارى العرب وطلب عمر منهم الجزية فابوا وطلبوا ان يؤخذ منهم كالزكاة من
المسلمين فابى عمر فخاف عمران يلحقوا بالروم فصالحهم على ان يضاعف عليهم مثل زكاة المسلمين بخفض من
الصيانة والمأخوذ منهم واجبت شرائط كالزكاة واسباها والزكاة تجب على الصبيان وفي حق الاخذ
خراج **ويصرف ما جبي اى جمع من الخراج والجزية واموال بني تغلب وما اهدى الى الامم**
اي جعل هدية من اهل الحرب في مصالح المسلمين كسند الثغور جمع ثغور وهو موضع الخافه
من فروع البلدان **وبنا القناطر والجسور** ما يترقع **وعطا القضاة** وهو ما يكتب لهم في الديوان
ما يكفهم **والعمال والعلماء وارزاق المقاتلة ودراتهم اى دراري المقاتلة ما يكفهم** لانهم لو لم
يعطوا كفايتهم لاحتاجوا الى اكتساب نفقة الدراري وكذا يشتغلهم عن القتال ومن مات منهم في نصف
السنة فلا شيء له من المعطاة لانه ماله لا يرث ولهذا لا يملكه قبل القبض ولو مات في اخرها يستحق صرف
ذلك الى ورثته **فصل** في احكام المرتدين **يجزى الاسلام على المرتد استخسانا**
لرجاء العود اليه لانه كافر بلغته الدعوة فيستحب تجديدها **وان كانت له شبهة كشفت**
وتحبس ثلثة ايام ان استهل اى طلب الهلة فيد به لانه لو لم يستهل يقتل من ساعته في ظاهر
الرواية وقيل يستحب الامهال مطلقا اى سوا استهل ولا فان اسلم فقد احسن والا قتل
ويكره القتل قبل الغرض لانه مستحب في القتل تقويته **ولا شيء على قاتله** لوجود المبيع وهو
الكفر لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه **والساحر كالمرتد** قال ابو حنيفة في المجرى الساحر
يقتل ولا تقبل ثوبته في تركه السحر وكذا الساحر لان عمر كتب الى نوابه ان يقتلوا الساحر والساحرة
ويروى ملكه عن امواله زوال امر اى موقوف فان اسلم عادت امواله الى ملكه اومات
او قتل لم يجعلها فيا مطلقا اى سوا اكتسبها حال الاسلام والردة وقال الشافعي امواله في حق
مطلق لانه مات كافرا فلا يرث منه المسلم ولنا ان الردة كالموت حكما فيكون مورث مسلم **فما اكتسبه**
في حال الاسلام موقوف عند اى حنيفة يرثه ورثته المسلمون **وفي الردة اى ما اكتسبه في حال الردة**
في عنده بوضع في بيت المال وقال موروث مطلقا لورثته المسلمين ككسبه في حال الاسلام لها
ان ملكه في كسب الردة باق ولهذا ينبغي تصرفه فيه ولو اسلم يفر عليه فينتقل بموته الى ورثته **ويستند**
التوريث الى ما قبيل رده لا فاسبب الموت فيكون توريث مسلم وله ان تصرفه من ثمة موقوفه
لتردد حاله فلا يكون الملك الثابت بها صحيحا فيكون فيا واستناد التوريث الى ما قبيل الردة انما
يمكن في كسب الاسلام لانه موجود عند الردة لا في كسب الردة لانه معدوم عندها ومن شرط
الاستناد وجوده ولو ثبت فيه التوريث مقصودا في الحال وهو كان كافرا عند الاكتساب فيكون
توريث مسلم من كافر **واذا حكم بلحاظه مرتدا اى اذا الحق المرتد بدار الحرب وحكم الحاكم بلحاظه**
كموته فيعتق مدبره وام ولد وحمل دينه الموجل عليه ويرث اهله المسلمون ما اكتسبه
في دار الاسلام وقال الشافعي لموت كونه فلا يعتق مدبره وام ولد قيد بحكم الحاكم لان لحوقه
قبل الحكم ليس كونه اتفاقا فصار قبل الحكم كالمفود المرتد بين كونه وميتا فالقضا بلحاظه صار مرجحا
جانب عدم الرجوع الى دارنا فيقر بموته له انه نوع غيبية فاشبه الغيبة في دار الاسلام ولنا ان اهل
الحرب اموات في حق احكام الاسلام لان ولاية الامام منقطعة عنهم كقطعها عن الموتى في الحافة بهم

القطر بالانقاص

ليس

صار كالموتى لكنه ليس بحكم لاحتمال العود الى دار الاسلام واذا اتصل به قضا القاضي صار حكما
لان القاضي لم يقض الا لغلبة ظنه ببقائه في دار الحرب واذا حكم بموته تتعلق الاحكام المتعلقة
بالموت حقيقته **ويعتبر ابو يوسف كونه وارثا وقت القضا لانه يصير ميتا به لا وقت الحاق** يعني
عند محمد يعتبر كونه وارثا فيه لانه هو السبب والقضا لقطع الاحتمال **ودينه اللازم في الاسلام**
يقضى من كسب الاسلام عند اى حنيفة وفي الردة من كسبها يعني دينه اللازم في الردة يقضى
من كسبه فيها عند **والبداهة اى يقض دينه من كسب الاسلام او من الردة اى من كسبه فيها**
روايتان عن اى حنيفة في رواية يقضى دينه من كسب الاسلام فان لم يف به يقضى من كسب الردة
لان كسب الاسلام ملك المورث وكسب الردة في الدين يتعلق بمال المورث لانه اذا تعذر قضاؤه
منه يقضى من كسب الردة كذا مات لا وارث له يكون ماله للمسلمين ولو كان عليه دين يقضى منه وفي
رواية يقضى من كسب الردة فان لم يف من كسب الاسلام لان كسب الردة خالص حقه وكسب الاسلام
حق الورثة لزوال ملكه بنفس الردة فقضا الدين من حقه اولى من حق الورثة **وقالا يقتضى منها اى**
من كسبه في الردة لتبوت ملكه فيها وبيعته وشرائه وعنته ورهنه ونصره في ماله كالاجارة والوصية
وقبض الدين **موقوف** عند اى حنيفة **فان اسلم صحت عقوده وان مات او قتل او لحق بدار الحرب**
بطلت واجازها مطلقا اى سوا اسلم اولم يسلم لان عند اى يوسف ينفذ كما ينفذ من الصحيح حتى
يعتبر برعائه من كل المال لان الظاهر عوده الى الاسلام بازالة شبهته فلا يكون معنى المشرق على
الهلاك وعند محمد ينفذ كما ينفذ من المرتد ويعتبر من الثلث لان الغالب انه لا يترك ما ينقل اليه فكان
ظاهر حاله الثلث اعلم ان تصرفات المرتد تختلف فيها بعضها نافذة اتفاقا كقبول الهبة والاستيلاء
حتى اذا ولدت منه امته فادعى نسيبه ثبت لان حقه في ماله اقوى من حق الاب في امة ولله وذالك في صحة
الاستيلاء فهذا الحق والطلاق فيها اذا ارتد معا واحدها لانه لا يفتقر الى تمام الولاية ولهذا يصح طلاق
العبد وتسليم شفيعته وجمع على العبد الماذون لان كل واحد اسقاط وبعضها باطل اتفاقا كالنكاح والذخعة
والشهادة والارث لانها تعتمد الملة ولا ملة للمرتد وبعضها مرتد موقوف اتفاقا كولاية اؤاده
الصغار ومفاوضته **لانها تقتضى المساواة** ولا مساواة بين المسلم والمرتد مالم يسلم وبعضها يختلف
فيه كما ذكر في المتن لهما ان صحة التصرف تعتمد قيام الاهلية وهي موجودة فيه لكونه مكافرا ونفوده
يعتمد الملك وهو قائم فيه لانه لو كان رابلا لزال الى ورثته كما بعد القضا لمحوقه ولم يزل الى الورثة اتفاقا
وله ان الحرب الممتدة في ايدينا يتوقف تصرفه لتوقف حاله بين القتل والاسترقاق والمرد ايضا في موقوف
في ايدينا ولهذا يقتل ولا يجب الاعلى الحربى وكونه حيا سبب لزوال ملكه وبطلان تصرفاته
الا ان الاسلام مرجو من المرتد لبقا الاخبار ودار الحرب **واذا عاد المرتد الى دار الاسلام مسلما بعد**
الحكم اى حكم الحاكم بلحاظه بدار الحرب مرتدا اخذ ما وجد من ماله في يد وارثه يعني لان الوارث
خلف عنه في الملك واذا وجد الاصل بطل الخلف ولكنه ما يعود الى ملكه فيد ما وجد لانه الوارث
لو ازاله عن ملكه لا يضمنه لانه صار له بقضا القاضي وكذا امهات اولاده ومدبروه لا تعود الى ملكه
لانهم عتقوا بقضا القاضي والعتق لا يفسخ بعد وجوده كالعبد المبيع اذا ابق قبل القبض وقضى
بفسخ البيع لا يبطل قضاؤه بعوده من اباقة **ولا تقتل المرتد فتحبس وتضرب في ثلثة ايام في كل**
ايام مبالغة في الحمل على الاسلام ولا تجالس ولا تاكل ولا يتابع من الحفايق لتسليم ويضرب ثم يفرغها في ماله

في رد كسبه

بقضا او ضا

لأنها لا تقتل وملكها باق وقال الشافعي تقتل لعموم قوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه
ولنا قوله عليه السلام لا تقتل المرتدة **ونحكم ببيعة الإسلام الصبي العاقل وردته فيجبر**
على الإسلام لأن فيه نفعاً له ولا يفتل لأنه عقوبة وهو ليس من أهلها وقال الشافعي لا يصح
الإسلام حتى يحكم بإسلامه تبعاً لأبويه وهذا من جهة العجز فلا يكون ولياً فيه لأنه آية القدرة
ولنا افتقار على رضي الله عنه بإسلامه في صباه حتى كان يقول سبقتكم إلى الإسلام ظل غلاماً ما بلغت
أوان خلعي ولولم يصح لما افتخر به وتصحيحه عليه السلام إسلامه مشهور وكذا في شرح المصنف ولنا في
أن يقول افتقاراً بحتم أن يكون من جهة أحكام الآخرة وشبهة تصحيحه عليه السلام إسلامه في أحكام
الآخرة وأما في أحكام الدنيا من حرمان الأرض ونحوه فغير معلوم فضلاً عن أن يكون مشهوراً فإن قلت ثبت
تصحيحه مطلقاً فيصرف إليها قلت حكاية حال فلا عموم لها وأحكام الآخرة مراد بالاجماع فلا يرد غيرها
والأولى أن يقال أصل الأهلية ثابت فيه لكونه عاقلاً لا يبرأ من إيمانه لكونه نفعاً محضاً في الدنيا والآخرة
وما يلحقه من شأبه ضرر من حرمان الأرض ووقوع الفاقة بينه وبين امرأته المشتركة فلا يبالى به لأن
المنظور إليه الموضوعات الأصلية فلا يصح إسلامه صح رده لأن مبنى كلاهما الاعتقاد وهو مبنى على العقل
واللسان لثبوت علامته والصبي صار مولياً عليه لقصور أهليته وصار ولياً لكونه صاحب أصل الأهلية
فلا يتناهيان **ونحكم بالإسلام ونهاى** أي حكم أبو يوسف ببيعة الصبي وورده أنه لا يهاضرة
محضة والصبي ليس أهلاً لها كالبهية **وإذا نصر أي صار نصرانياً يهودي أو بالعكس أي اليهودي صار نصرانياً**
ترك على حاله ولا تجزئه على الإسلام وقال الشافعي يجبر عليه في قول الأصح وفي النهاية ينبغي أن لا يطالب
بالعودة على دينه لأن طلب الكفر كفر والوجه أن يقال هو غير مقرر على دينه عنده ويطالب بالإسلام فإن عاد
إلى دينه فهل يتركه ففيه قولان له أن الكفر ملك مختلف فلا يتوارثان لقوله عليه السلام لا يتوارثان أهل
ملتين ولنا أن الكفر كله ملّة واحدة فيتوارثان ويتناحون والمراد بما رواه الإسلام والكفر **فصل**
في البغاه إذا تغلب قوم مسلمون على بلد وخرجوا عن الطاعة أي طاعة الإمام دعاهم إلى الجماعة
وكشف عن شبهتهم التي استندوا إليها في خروجهم عن طاعته ولا يداهم الإمام بقتال بل يبدأ بكشف الشبهة
لأنه أهون **فان يدوا أي البغاة بالقتال قاتلهم حتى يفرق جمعهم ويجزئنا لهم بسلاحهم للحاجة** يعني
إذا أصاب أهل العدل كراع البغاة وسلاحهم يجوز أن يستعملوها في قتالهم فإذا فرغوا عن القتال ردها
عليهم وقال الشافعي لا يجوز لأن هذا مال مسلم لا ينتفع به إلا برضاه ولنا ما روى عن علي رضي الله عنه استعمال
أهل صفين بسلاحهم ثم ردها عليهم بعد تفرق شملهم والضرب الذي يخل في دفع الضرر الأعلى **وإذا بلغه أي الإمام**
خبر تآبههم أي استعدادهم للقتال حسبهم ليتوبوا وإن كانت لهم فئة أي البغاة جماعة اجتمع على
جرحهم يعني قتلوا من كان جرحتهم منهم وفي الصحاح يقول جرحته على الجرح إذا سرعت قتله **واتبع مواليهم**
يعني أتبع أهل العدل من ولى منهم وفرحتهم بقتله لأن جرحتهم بحتم أن يبرأ فيعود إلى القتال وكذا من ولى
منهم **والأفلا أي أن لم يكن جماعة لا يفعل كذلك لأن شرهم مندفع بدونه ولا يسبى لهم ذرية ولا يقسم مال**
لأنهم مسلمون معصومون ولكن يحبس مالهم ليتوبوا فيرد عليهم وكذا أسيرهم لا يقتل إذا لم يكن له فئة
وإذا قتل العادل مورثه الباغي ورثته لأنه قتل بحق قال الله تعالى فقاتلوا التي تتبع حتى تفرغ إلى الله
الله **وإن قتله الباغي وقال كنت** أي كنت على حق وأنا الآن على حق ورثته لأنه أنفق تأويل صحيح

عند القاتل وهو مع فساد ملحق بالتأويل الصحيح عند انضمامه إلى المنفعة في حق أحكام الدنيا
حتى لا يجنب الضمان فلا يجنب الحرمان لأن الأرض مستحق بالقرابة وهذا التأويل لدفع الحرمان الذي
شرع جزاء وفي الهداية العادل إذا أنفق نفس الباغي أو ماله لا يضمن وكذا إذا أنفق الباغي مال للعادل
أو نفسه وفي المحط العادل إذا أنفق مال الباغي يواخذ بالضمان فما ذكر في الهداية محمول على
ما أنفق حال القتال إذ لم يكن إلا بالتلاف شيء من ماله كالحنبل وأما إذا أنفقوا في غير هذه الحالة فلا
معنى يمنع الضمان لأن ماله معصوم **ونحكم بحرمانه** أي أبو يوسف بحرمان الباغي **مطلقاً** أي سواء
قال أنا على حق أو لا لأنه قتل العادل بغير حق فينتقل به حرمان الأرض وتأويله الفاسد إنما
يعتبر دفع الضمان والحاجة هنا إلى استحقاق الأرض لا إلى الدفع ولها أن تأويله وإن
كان فاسد الكنة ملحق بالصحيح عند انضمامه إلى المنفعة في حق دفع الضمان كما في منعة أهل
الحرب فلا يجنب الحرمان لأن الأرض مستحق بالقرابة وهذا التأويل لدفع الحرمان الذي شرع
جزاء **وإن قصد مسلم قتل مثله بعضاً في المصنف فافار دفع عن نفسه بالسيف**
أو بما يقوم مقامه في تفريق الأجزاء **فعليه أي فعل الدافع القصاص** عند أبي حنيفة
وقال لا يلزمه لأنه قتل اضطراراً ودفعاً لنفسه عن الهلاك فصار كما لو قتله إذا قصده بالسيف
ليلاً كان أو نهاراً أو بالعصا في المصنف ليلاً أو في المفان ليلاً كان أو نهاراً وله أن هذا قتل لأغراض
لأن القتل بالعصا لا يتجمل فيلحقه الغوث غالباً في المصنف فافار بخلاف السيف لأن القتل به يتجمل
وبخلاف المفان والليل في المصنف لعدم حقوق الغوث عادة **ولا يؤخذ ما جباه النخاع أي جمعه**
من الخراج والعشر ثانياً أي لا يؤخذ من الملاك ثانياً لأن ولاية الأخذ كانت للإمام لحماية
وقد عجز عنها **فان مروة أي البغاة ما جمعوها مصارفة أجر الله أي يكون ما على الملاك مودي**
فلا تجب الإعادة **والأ أي أن يقر فوار إلى مصارفها أعادوا فيما بينهم وبين الله تعالى لعدم**
وصول الحق إلى أهله وقيل الإعادة عليهم لأن البغاة لما تسلطوا صار حكمهم حكم الإمام ولهذا يصح
منهم تقويض القضا وإقامة الجمع وقيل لا يحوط أن تعاد صدقة السواير والعشر والخراج
لأنه حق لمقاتله والبغاة يقاثلون أهل الحرب **كتاب**
الحظر والإباحة
بالنصوص المحرمة وعليه إجماع الأمة **محرم النظر إلى العورة** **واللضرورة كالطبيب** فإن
نظره جائز إلى موضع المرض فقط **والخائن والقابلة وينظر الرجل إلى الرجل والمرأة منه**
أي نظر المرأة من الرجل إذا امتن الشهوة **ومن المرأة إلى غير العورة ومن زوجته أي ينظر**
الرجل من زوجته **وامته التي تحل له وطبها إلى جميعها أي إلى جميع عورتها فيدخل وطبها لأن**
محرمه الوطء كأمته الأخ من الرضاع والمجوسية لا تحل النظر إلى فرجها **ومن محارمه أي ينظر**
الرجل من محارمه **وامته الغير إلى الوجه والراس والصدر والساقيين والعضدين**
لأن بعض هذه الأعضاء يكون مكشوفاً في ثنائهم وبينهم عادة وبعض المحارم يدخل عليها
من غير استئذان ولو حرم النظر لادى إلى الحرج بخلاف ما سوى الأعضاء المذكورة لأنها أقل ما تكشف
في العادة فحرام نظرها إليها **ولا بأس بحسبك** أي من ما يجوز النظر إليه إذا أمن الشهوة وإذا لم
يأمن لا ينظر ولا يحسب **ومس للشر وإن خاف للضرورة ولا ينظر من الأجنبية إلا الوجه**
والكفين لأن في أيداهذين العضوين ضرورة إلى معاملة الرجال في الأخذ والإعطاء فيعرف من

من وراءه والمحارم
والتي لا يحرم النظر إليها

هذا الاستئذان من النظر إلى القدمين وفي رواية عن أبي حنيفة أنه يجوز النظر إليهما الظاهر
بالضرورة في المشتى إذا **من فارق الشهوة** امتنع عن النظر إلى ضرورة لقوله عليه السلام من
نظر إلى محاسن امرأة بشهوة صب في عينيه أن يكون يوم القيامة **إلا القاضى والشاهد** فإن النظر
لها جاز عند القضا والشهادة عليهما وإن خافا الشهوة لضرورة الحاجة إلى أحياء حقوق
الناس وأما النظر إليهما عند تحلل الشهادة لهما مع خوف الشهوة فلا يصح أنه لا يباح لوجود
غيره في التحلل من لا يشتهي **ولا لمس وجهها وكفها وإن من** على نفسه من الشهوة لعدم الاحتياج
إلى المس لقوله عليه السلام من مس كف امرأة ليس فيها سبيل وضع في كفها الحجرة يوم القيامة **وينظر**
العبد من سيده ما ينظر الأجنبية أى الموضع الذى يحل أن ينظره الأجنبية **والخصى** أى ينظر
الخصى من الأجنبية **ما ينظر الفحل** لأنه فحل بجامع وقيل هو أشد جماعا لأن الله لا تقدر وكذا
المحبوب لأنه ينزل بالسحق وكذا المحنت لأنه فحل فاسق **ولا بأس بالنظر إلى من يريد**
نكاحها وإن علم الشهوة في نفسه لقوله عليه السلام ابصرها فإنه أخرى والمقصود من
النظر إقامة السنة لا قضا الشهوة **ولا بأس بالمصافحة** لقوله عليه السلام إذا التقى المؤمنان
فتصافحا تناثرت ذنوبهما كتناثر الورق **إلى بأس من الشتر** قال النووي في صحيح مسلم مصافحة الناس
بعد الفجر والحصر ليس بشئ لأنه لا أصل له **وتقبيل يدا العالم والسلطان العادل** لما روى أن
الصحابه رضوا الله عنهم كانوا يقبلون أطراف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر قبل يمينه
بعد ما قبض **ويبيع أبو يوسف للرجل عناق الرجل وتقبيله** لما روى أنه عليه السلام عاق
جعفر عند قدومه من الحبشة وقبل يمينه وقال لا يكف لورود النهي عن المعانقة قالوا
هذا فيما إذا تعانقا عار بين أما إذا كانا متقربين فلا كراهة اتفاقا وفيما إذا كان التقبيل عن
شهوة وإن كان على وجه المبرق فلا بأس وما يفعل الجاهل من تقبيل بدنه نفسه إذا التقى غيره
فكره ولا رخصة فيه وما يفعلون من تقبيل الأرض يزيدي العلماء فحرام وذكر الصدر الشهيد
لا يكف بهذا السجود لأنه يريد به التخبه وقال شمس الأئمة السرخسي السجود لخبر الله على وجه
التعظيم كفى وكان الشيخ أبو القاسم يقوم للاغتيا دون الفقرا والعلماء وشيئلا عن ذلك فقال
الاغتيا يتوقعون مني التعظيم فلو تركته يتضررون وغيرهم ليس كذلك **وتحل للنساء لبس**
الحزير لقوله عليه السلام مشيرا إلى حرير هذا حلال لأن ثأنتى والفيل منه معفو للذكور
لما روى أنه عليه السلام استثنى منه مقدار وضع أربع أصابع كإعلام فإنه جاز وروى أنه عليه
السلام لبس جبة مكفوفة بالحزير **وتوسله** أى جعل الحزير وسادة **وأقر الله مباح** عند أبي حنيفة
وقال لا يكف لأن التوسد والأقر أشد من لبس عادة الأكاسرة والتشبه بهم ممنوع وله أن التوسد
ليس بلبس وقد روى أنه عليه السلام جلس على مرققة حرير فان قلت على هذا كان ينبغي أن
يحل الجلوس على كرسى فضة مع أنه حرام قلت الحزير لباس أهل الجنة والقليل منه كالعلم
والجلوس عليه ليكون نموذجاً للنجم الآخرة وترغيباً والفضة لا تكون وإنما يكون منها للكرسى
وخوها فلم يحل الجلوس على الفضة لأن عيش الشئ لا يكون نموذجاً **ولبس في الحرب مكره** عند
أبي حنيفة وقال لا بأس به لما روى أنه عليه السلام رخص في لبس الحرب في الحرب ليكون أهيب
عين العدو ولمعانه وله عموم النهي عنه من غير فصل والمحرم إنما يحل للضرورة وما ذكره

محصل باللبس مخلوطاً بأن يكون لحته حرير أو سداه غير فلا يحل المحرم بلا ضرورة **ولا بأس**
بما سداه يعنى يحل ثوب سداه **أبريسم ولحته قطن أو خز** وهو صوف غنم لا لا الثوب يصير ثوبا
بالنسج والنسج بالحمة فكان هو المختبر دون السدى وأما ما لحته حرير وسداه غير
فلا بأس به في الحرب للضرورة دون غيره **وتحل لمن التحلى بالذهب والفضة وتحريم على**
الرجال لأنه عليه السلام قال مشيرا إلى أبريسم والذهب هذان حرامان على ذكرور أمتى وحل
لأنهم والفضة في معنى الذهب **إلا الخاتم** لأنه عليه السلام اتخذ خاتما من الفضة **والمنطقة**
وحلية السيف من الفضة قيد به لأن الختم والتحلى بالذهب وغيره غير جائز لما روى أنه
عليه السلام نفى عن خاتم ذهب وصفر وقال أنه حلية أهل النار وتحل للرجل الفضل إلى باطن كفه
والمرأة إلى ظاهرها لأنه زينة في حقها ولا فضل لغير القاضى والسلطان ترك الختم **وتشد**
السنة بالذهب لا يجوز عند أبي حنيفة **وأجازاه كالفضة** لما روى أن عرجة أصبل فقه
يوم الكلاب فأتى أنعام فضة فأنش قامع النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنعام ذهب
وله أن استعمال الذهب والفضة حرام إلا عند الضرورة وهي إذا اندفعت بالادنى وهو
الفضة لا يباح له الأعلى وأما أيا حته في حلية عرجة بالذهب وكان للضرورة وخن نقول به وتشد
ألسنا ليس كذلك **ويكره أن تلبس الصبي الحزير والذهب** لأن لبسها حرام على المذكور فيجوز
لباسها كالحزير فإن شربها ما حرم حرم سقيها وفي الجامع الصغير يكف حمل المنديل لمسح العرق
لأنه بدعة لم يفعله النبي عليه السلام ولا الصحابة والتابعون وكانوا يمسحون بأطراف
أردبتهم والصحيح أنه لا يكف لأن المسلمين قد استعملوه في عامة البلدان لدفع الأذى وما
راه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن وقد روى أنه عليه السلام كان يمسح وجهه بالحزير
وحاصله أن من فعل ذلك تكبرا فهو مكروه ومن فعل الحاجة لم يكن كالشرب ولا تكافا فانه فعله
تكبرا مكروه والأفلا **وتحرم استعمال الأئمة منها** أى من الذهب والفضة **للرجال والنساء**
لأنه عليه السلام نفى عن الشرب في أيتهما ولقوله عليه السلام من شرب في إنا فضة أو ذهب
فأنا حجر جر في بطنه نار جهنم وسائر الانتفاع بها كالشرب منها **ولا بأس بالعقيق والبلور**
والزجاج أى لا يكف استعمالها لأنها ليست من جنس الثمان فلا يقع بها التقاخر **والشرب**
في الأنا المقضض أى الموضع المحلى بالفضة **والجلوس على السبر المقضض** جاز عند أبي حنيفة
إذا أتى موضعها على بنا المحلول أى اجتنب الشارب عن موضع الفضة بأن لا يضع فمه عليها
ولا يأخذها باليد **وبكره** أى أبو يوسف لشرب منه **وأفقهما في ربايتن** أى وافق محمد
أبا حنيفة في رواية وأبا يوسف في أخرى قيد بالمقضض لأن الشرب في الأنا الهوة بالفضة
التي لا تخلص بأس به اتفاقا لأنها تكون مستهلكة لهما أن استعمال جزء من الأنا كاستعمال كله
فيكف وله أن لا استعمال فصد ورد على الجزء الذى تلاقى به العضو وما سواه تبع في الاستعمال
ولا يعتبر بالتتابع فلا يكف كالجبة المكفوفة بالحزير والمسامير من الذهب في الفض **وتقبل في**
الهدية والأذن أى أذن المولى عبده بشرايه وبيعته **قول أبى وعبد** وأمه استحسانا لأن
الهدايا تبعث على أيدى هو عادة والعبد يبيع في الأسواق ويشترى فلا بد أن يصد قوا في قولهم هدى
هذا اليك فلان وأذن لمولى ولا لصا حرجا على الناس **وفي المعاملات قول القاسم**

لا يهاكش وجودها والعدل لا يوجد في كل موضع ويقبل قول الواحد فيها حر كان او عبدا
وفي الديان قول العدل حر كان او عبدا لان وجودها لا يكثر كالمعاملات
فلا يقبل الا قول المسلم العدل فاذا اخبر عدل بنجاسة المالم يتوضا وان اخبر فاسقا ومسنورا تحرى
فان غلب على صدقه رايه تيمم وان غلب على كذبه يتوضا ويقيم بعله احتياطا لان الفاسق منهم فجار
ان يرتكب الكذب فيد بالعدل لان قول المستور فيها لا يقبل في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة
يقبل قوله فيها بنا على جواز القضاء بظاهر العدالة عنده والاول هو الصحيح كذا في الكافي **ويجوز**
عن امته بغير اذنها ويستأذن الزوج لان لها حق في الوطى وتحصيل الولد ولهذا خبرت
اذا ظهر زوجها مجبوا ولا حق للامه في الوطى **ويكره استخدام الخصيان** لانه يكون باعنا للناس
على هذا الفعل الشنيع **ولا بأس باخصا اليها يهر وانما الحر على الخيل** لان فيها منفعة للناس
وفي الكفاية يقال خصاه اذا نزع خصيته تخصيه خصاه ولا خصا في معناه خطأ **وتحرم الشطرنج**
مطلقا قمار به او لم يقامر اما اذا قامر يكون ميسرا وهو حرام بالنص فتسقط عدالته وان لم يقامر
يكون حراما ايضا لما روي ان عليا رضي الله عنه من يقوم يلعبون بالشطرنج ولم يسلم عليهم فنبه
عنه فقال كيف اسلم على قوم يعكفون على اصنام وضرب رؤسهم وقال الشافعي يجوز اللعب بالشطرنج
لان فيه تشبيها لحاظ وتذكية الفهم وهو امر محمود قال المصنف في شرحه يجوز الشطرنج عنده لهذا
القصد دون القمار اقول على هذا كان ينبغي ان يبين مذهبه على التفصيل بالارداف لان المفهوم من
المتن انه مباح عنده مطلقا **ويكره تعشير المصحف ونقطه** لقول ابن مسعود جردوا المصاحف
وفي التعشير والنقط ترك التجريد قال صاحب الهداية في زماننا لا بد للجمع **ولا بأس بتجليته** اي بجعل
المصحف احدى تعظيماته **ونقش المسجد وتزيينه** لان عثمان رضي الله عنه فعل ذلك مسجد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم يكره الصحابة **ويكره بيع السلاح ايام الفتنة** اذا علم ان المشتري من
اهل الفتنة لانه يكون سببا للمعصية **وتحيز ابو يوسف بيع اراضي مكة كبايها وكراهه** اي
جوازه مع الكراهه والجواز بلا كراهة كما قاله ابو يوسف رواية عن ابي حنيفة لان في اثبات
الكراهة حجر على المال العقلا وهو ممنوع وجه الكراهة انه عليه السلام قال الا ان مكة
حرام لا تباع رباعها فظاهر النص يقتضي تحريم البيع وكونهم ملاكا يقتضي جواز التصرف في املاكها
فيثبت بينهما الكراهه **وجوز بيع العصير من نخده خمر** لان عين العصير عار عن المعصية واما
يلحقه الفساد بعد تغيره بخلاف بيع السلاح في ايام الفتنة لانه عينه الة للشرب لا لتغير **واذا باع**
مسلم خرا وقبض الثمن وعليه اي على المسلم دين كره لرب الدين اخذه منه لان الحر ليس بمالك
متقوم في حق المسلم فبقي الثمن على ملك المشتري فلا محل له اخذه فيده لان البايع لو كان ذميا لا يكره
لرب الدين اخذه لان الحر مال متقوم في حق الذي فلك الثمن محل اخذه منه **وتحيز بيع الروث**
وقال الشافعي لا يجوز لانه نجس العين فشابه العذر وجلد الميتة ولنا انه مال منتفع به يلقى
في الاراضي لا يستكثره الربيع فيجوز بيعه بخلاف بيع العذرة لانه لا ينتفع بها مجردة بل مخلوطة
بالتراب الغالب عليها **ويكره الاحتكار في اقوات بني ادم واليه يهر في بلد يضر به** اي بذلك البلد
الاحتكار فيد بالاقوات لان الاحتكار في غيرها غير مكروه عند ابي حنيفة لان الاضرار فيه احق
وقال ابو يوسف كلما اضر العامة حبسه فهو احتكار وقيد بالاضر لانه لو لم يضر لا بأس به قالوا

حدا لاحتكار ان يكون في مدة طويلة وهي الشهر وما فوقه قيل هذا الحد في حق المعاقنة في الدنيا
واما الاثم الحاصل وان قصرت المدة فاذا رفع امر المحتكر الى القاضي امره ببيع ما فضل عن قوته
وقوت اهله فان لم يمتثل حبسه وعززه على ما يراه **وقيل ببيع القاضي على المحتكر طعامة بغير**
رضاه اتفاقا واو حنيفة كان لا يرى بيع مال المديون جبرا لكن اجازة هناك فعلا للضرر العام
كما حكر على الطبيب الجاهل **واذا احتكر غلة ضيعة جاز** لانه خالص حقه ولم يتعلق به حق العامة
والمجلوب من بلد اخر لا احتكار فيه عند ابي حنيفة وقال فيه الاحتكار لكن عند محمد انما يكره
اذا كان المجلوب منه قريبا الى المصير بحيث تجلب منه غالبا وان كان بعيدا لا تجلب منه في العادة
لا يكره الاحتكار فيما جلب منه لابي يوسف اطلاق قوله عليه السلام من احتكر فهو خاطي ومحمل
ان البلد القريب من المصير يكون كفاية فيتعلق به حق العامة والبعيد ليس كذلك هذا توضيح
ما في شرح المصنف اقول لو فرض قول محمد بالارداف على التفصيل لكان ابي بن وا حسن **وبكره**
التسجير لان الثمن حق العاقد وتقديره يكون اليه ولا ينبغي للامان ان يتعرض له الا اذا كان فيه
ضرر للعامة بان يبيع قريبا من مائة ما اشتراه بخمسين فيمتنع منه ويقهر له السعر بمشورة من
اهل البصيرة وفي الهداية من باع منهم بما قد به الامام صحيح لانه غير مكره على المبيع وفي المحيط وشرح
المختار البايع اذا خاف ان يضره الامان ان نقص من سعره لا يحل ما باعه لانه في معنى المكره والحيلة
فيه ان يقول له بعني بما تحب فحينئذ باي شئ باعه محل ولو اصاب اهل بلد على سعر الخبز واللحم
وشاع ذلك فالمشتري اذا وجد المبيع ناقصا منه له ان يرجع بالنقصان لان المعروف كالمشروط
كذا في التبيين **واجاز والذمي دخول المسجد** وقال الشافعي لا يجوز لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد
وتحيزه اي دخول الذمي في الحرم وقال الشافعي لا يجوز لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد
عامهم هذا ولنا ما روي انه عليه السلام امر بضرب خيمة في وسط المسجد الحرام لو قد تقيف فزولوا
فيها وكانوا كفارا **وتحيز ابو يوسف الدعاء بمعقد العز من العرش** لان الدعاء بهذا اللفظ ماثور
عن النبي عليه السلام اللهم اني اسئلك بمعقد العز من عرشك **وكراهه** لانه موهوم تعلق عن الله
بالعرش وهو محدث والله تعالى بجميع صفاته قديم وما رواه من الدعاء غريب وتقدم القاف على
العين تصحيف يودي الى الكفر لانه يكون من القعود وفيه تشبيه الله بمخلوق تعالى الله عنه
ويكره ايضا ان يقال في الدعاء بحق نبيك لانه لاحق لمخلوق على الحق **فصل في المسابقة**
وتحيز المسابقة على الاقدام والخيل والبغال والحمير والابل والاربع لانها من اسباب
الجهاد وتحتاج اليها اقامة هذه الفريضة فان شرط فيها جعل في احد الجانبين بان يقول احدهما
لصاحبه ان سبقتنى فلك كذا وان سبقتك فلا شئ **او من ثالث لا سبقهما كان** يقول للثالث
ان سبقتنا فاللذان لك وان سبقتنا فلا شئ **لنا جاز** انما جاز في هذين الوجهين لاشتمالهما على
التحيز على الة الحرب **او من الجانبين اي اذا شرط الجعل من الجانبين حرم** لكونه قمارا **الا ان**
يكون بينهما محلك بغير كفي يشترط اليك اي نظير **لغير سبهما** يتوهم انه يسبقهما فيد به لان الفرس
المحلك لو لم يكن مثلهما لم يحزن لانه لا يذك في ادخاله بينهما ولم يخرج من ان يكون قمارا **ان سبقهما**
اخذ منهما الجعل وان سبقاه لم يعطهما شيئا وفيما بينهما ايها سبق اخذ من صاحبه **وعلى**
هذا التفصيل اذا تنازعا في مسألة وتراجعا الى شيخ لان في ذلك حثا على العلم كما في المسابقة حثا على الجهاد

على البايع

كتاب الوصايا وكان القياس ان لا تجوز لانه تمليك مضاف الى زمان
زوال الملك وهو ما بعد الموت ولكن استحسننا جوازها للحاجة العامة فان الانسان يقبل بطول
الامل ويقصر فيما يقربه من العمل فيندرك حين ياتيه الاجل فينصرف فيه من الزلزال فيصرف ماله الى
الخيرات وقد تبقى المالكية بعد الموت باعتبار الحاجات كما تبقى في قدر التجهيز والدين **تسحب**
الوصية وتقدر بالثلث وتفضل ان ينقص منه لقوله عليه السلام الثلث والثلث كثير في جواب
من قال اوصي بثلث مالى **وان يتركها** اي يفضل ان يترك الوصية **ان كان ورثته فقرا لا يستغنون**
بانصابهم اي لما يرثون منه لان فيه رعاية حق الفقرا والقراءة معا فكان اولى وان كانوا يستغنون
بما يرثون فالاولى ان يوصي بما دون الثلث لاطلاق قوله الثلث كثير **وتصح للاجنبي الوصية مسلما**
كان او كافرا او ذميا لان تبرع كل منها للاخر كان جائزا حال الحياة وكذا بعد المات فبدنا بالذمي كان
الوصية للمسلمين بالهله **بغير اجازة** لانه نص فيهما هو محض حقه وهو الثلث **ولا تجوز للوارث الوصية**
لقوله عليه السلام لا وصية لوارث الا باجازة الورثة ويعتبر كونه وارثا بعد وقت الموت لا وقت
الوصية حتى لو اوصى لاجنه ثم ولد له ابن صحت الوصية **ولا يمازاد على الثلث** لقوله عليه السلام
الحيف في الوصية من اكبر الكبائر وفسر بالزيادة على الثلث **الا يماز** اي باجازة الورثة ان كانوا
كبارا لان المنع كان لتعلق حقهم بالتركة فاذا اجازوا فقد زال سبب المنع **واذا لم يكن وارثا**
خيرها بالكل يعني اذا اوصى لاجنبي بكل ماله ولا وارث له صحت الوصية ويسلم ماله اليه عندنا
وقال الشافعي الوصية في الثلث ويوضع الثلثان في بيت المال لان محل الوصية هو الثلث ولنا
ان ما زاد على الثلث لعامة المسلمين والموصي له منهم وقد ترجح بابصايه **ولا خيرها** اي الوصية للقاتل
وهو مباشر القتل حقيقة عاملا كما كان او خاطيا لقوله عليه السلام لا وصية لقاتل **الا بالاجازة** يعني ان
اجاز الورثة جاز لان المنع كان لحقهم وقال الشافعي يجوز لان جناية القاتل لا تخرجه عن اهلية ان يتبرع
عليه غيره **ولا يعتبرها** اي ابو يوسف الاجازة ولو كان القاتل صبيا او مجنونا جازت الوصية وان لم
يجز الورثة اتفاقا من الحقايق **ولا خيرها من صبي مميز** يعني ايضا الصبي في القرب لا يصح عندنا وقال
الشافعي يصح لما روى ان عمر رضي الله عنه اجاز وصية غلام مرهق ولنا انه تبرع وهو ليس من اهله
وما رواه محمد بن علي الوصية في تجهيزه وذا جازيز عندنا ايضا وكذا الخلاف في المجنون من الحيطة **ولا من**
معتقل اللسان بالاشارة يعني من اعتقل لسانه فاوصى بشي بالاهمال لا يعتبر عندنا ويعتبر
عند الشافعي لان الاشارة قائمة مقام العبارة في الاخرى لعجزه فكذا هذا ولنا ان الموضوع للبيان
هو العبارة والاشارة قامت مقامها في الاخرى **سلبا** عن العبارة وفي المعتقل في المرض واله مزج
فلا تكفي اشارته للبيان مع امكان العبارة عنه وعن ابي حنيفة ان دامت العقله الى وقت الموت تجوز
وكان كالاخرس وعليه الفتوى من الحقايق **ولا يجوز من مكاتب مع وفاء** لان الوصية تبرع وهو ليس
من اهله **وتصح للحمل** لان الوصية استخلاف من وجه لانه خليفة في بعض ماله والجنين يصلح خليفة
في الارث فكذا في الوصية فان قيل القبول شرط في الوصية والجنين ليس من اهله فكيف تصح الوصية
قلت الوصية تشبه الهبة وتشبه الميراث فلتشبهها بالهبة يشترط القبول اذا امكن ولشبهها
بالميراث تسقط اذا لم يمكن عملا بالتشبهين **وبه** اي يجوز وصية حمل جائزته لفلان **اذا وضع لقل**
من ستة اشهر من يوم الوصية لتيقن وجوده عند الايضاح هكذا في النهاية من غير تفصيل

نحوه وان اراد ان يجزها فلا قاله
في وصية لاجنبي لا حال الجنين وهو قبيح ولو لم

وذكر في الكافي ما يدل على انه اذا اوصى للحمل يعتبر من وقت الوصية وان اوصى به يعتبر من وقت الموت
وبامه دونه يعني اذا اوصى بجارية لفلان الاحملها صحت الوصية لان افراد اكل بالوصية صحيح
فيصح استثناءه **ويعتبر قبولها** اي قبول الوصية **وردها بعد الموت** لان الوصية تمليك مضاف الى ما بعد
الموت فيعتبر قبولها بعده **وتملك بالقبول** لانه لو ثبت الملك بغير قبول لتضرده الموصي له اذا كان
الوصية لعبد من امم حيث يجب عليه نفيقه **الا ان يموت الموصي له بعد القبول فيملكها ورثته**
اي ورثة الموصي له لان الوصية قد تمت بموت الموصي لا تحتل الفسخ من جهته وانما توقفت لحق
الموصي له فاذا تمت دخل في ملكه كما في البيع المشروط فيه الخيار واذا مات من له الخيار قبل الاجازة
فينتقل الى ورثته **وتجوز له** اي للموصي الرجوع **من حيا** بان قال رجعت عما اوصيت به **ودلالة**
بان يفعل في الموصي به فعلا يدل على الرجوع كما اذا اوصى بقطن فخر له او بعه او شاة فذبحها
وبجعل ابو يوسف محودة اي انكار الموصي وصيته **رجوعا** لان الرجوع نفي في الماضي والحال فكان
اقوى من الرجوع اذ هو نفي في الحال فقط ولهذا قالوا اذا اجد المرء الردة كان تأييدا **وخالفه**
محمد **وتحذر للفتوى** لان الرجوع اثبات للوصية في الماضي والحدود نفي اصل العقد فلا يجامعه
الرجوع ولهذا قالوا انحود النكاح لا يكون طلاقا **واذا اوصى الى اخر** اي جعله وصيا فقبل في وجهه
ورد في غير وجهه فليس برد لانه لما قبل في وجهه اعتقد الموصي على قبوله فلو جاز له الرد
بغير حضرته كان ذلك تعزيرا به لانه حينئذ يموت بلا وصي فلم يجز كما لم يجز للوكيل ان يعزل نفسه بغير
حضره الموكل **وان رد هاهنا في وجهه صح** اذ لا غرور فيه لا مكان ان يوصى الى اخر **وان سكت** الوصي فلم
يقبل في وجهه ولم يرد حتى مات الموصي **خير الوصي ان يشا قبل وان شارد** فلو باع شيئا من تركته
يكون قبوله ونفذ بيعه سواء علم بالوصية او لا بخلاف الوكيل اذا لم يعلم بالتوكيل فباع لا ينفذ لان
الوصية خلافة لثبوته حال انقطاع ولاية الميت فلم يتوقف على العلم كما لو رثه واما التوكيل بالاستخلاف
لثبوته جازي قيام الموكل فلم يصح بغير علم من ثبت عليه **فان رد** الوصي الايضاح في غيبته او
بعد موته اعتبرنا قبوله ان لم يخرج القاضى فبد به لانه لو قتل بعد اخراج القاضي وحكمه
ببطلان الوصية برده ولم يصح قبوله لانه قضا في غيبته فيه **لا رده مطلقا** يعني قال زفر رده
معتبر سواء اخرج القاضى او لم يخرج به لان الايضاح يبرئ برده فلو رده في وجهه يبرئ فكذا في غيبته
ولنا ان الايضاح شرع نفعاً للموصي فلو اراد في غيبته لتضرده الموصي فاذا بطل رده يعتبر قبوله **او بالثلث**
يعني لو اوصى بثلث ماله **فقال الاقله** في حال حياته **ثم قبله بعد موته اجزاه** وقال زفر لا يجوز
قبوله بعد رده لان الوصية بطلت بالرد فلا يصح قبوله بعد ذلك كالاقرار اذا رد بنكاذيب
المقر له لم يصح نفيقه بعده ولنا ان الوصية تمليك مضاف الى ما بعد الموت فيعتبر الرد والقبول
بعد فبطل الرد قبله **ويضم القاضي الى العاجز** اي الوصي العاجز من يعينه رعاية لحق الموصي
والورثة **فان شكى اليه ذلك** اي ان شكى الوصي الى القاضي عجز عن القيام بالوصية **لا يجيبه** القاضي
الى شكايته ولا يضم اليه اخرا لا احتمال كذبه **حتى يتحققه** اي يتيقن عجزه **فان ظهر عجزه** اي عجز الوصي
للقاضي **املا** اي بحيث لا يكون قادرا على التصرف **استند له** غيره رعاية للجائنين **وان شكى منه**
الورثة اي من الوصي لا بعزله القاضي لانه استغناء الولاية من الميت **حتى تظهر حياته** فاذا ظهر عزله
لان الميت بما استخلفه لامنته فلما قامت ينوب القاضي منابه في الايضاح الى امين **وان اوصى الى عبد**

او كافر فاسق اخبره القاضي وفي هذه العبارة دلالة على ان لا يصح ان لا يخرج انما يكون بعد الدخول وجه صحته ان اصل النظر ثابت له ولا باعتبار قدرة العبد وولاية الكافر في الجملة حتى نقد شراؤه عبدا مسلما وولاية الفاسق على نفسه وعينه على ما عرف من اصلنا **ونصع غير** اما بالنظر اما في العبد فيوقف ولايته على اجازة المولى واما الكافر فللمعاداة الدينية الباعثة على ترك النظر في حق المسلم واما في الفاسق فلموضع التهمة بسبب فسقه **او الى عبد نفسه** يعني اذا جعل عبدا وصيا **وفي الورثة كبار لم يصح** الا ايضا لان الكبير منعه عن التصرف في نفسه فتخلو الوصية عن فايدتها **وان كانوا صغارا فهي** اي الوصية الى عبده **صحيحة** عندنا اي حنيفة ولا يصح عندها يعني ان القاضي يخرج عن الوصية ويقيم غيره مقامه لانه وقع باطلا حتى لو تصرف قبل ان يخرج القاضي نقد تصرفه من الحقائق قيد بالعبد لانه لو اوصى الى مكاتبه جاز اتفاقا وقيد بعبد نفسه لان نصب عبد غيره لا يجوز اتفاقا وان اجازة مولاه من الحقائق لهما ان في صحة هذه الوصية اثبات الولاية للمولك على المالك وهذا قلب المشروع وله انه مخاطب مستفيد بالتصرف فيكون اهلا للوصية وليس لاحد عليه وكرهه فان الصغار وان كانوا املاكا ليس لهم ولاية المنع عن التصرف ولا مناله والظاهر ان شفقتهم عليهم اكثر من الاجنبى **او الى اشين** اي اذا اوصى الى رجلين **بحيز** ابو يوسف **انفراد احدهما بالتصرف ملحقا** اي في جميع الاشياء لان الوصاية سبيلها الولاية وهو وصف شرعي فلا يتجزى فيثبت لكل منهما على الكمال كولاية الانكاح للاخير **ومنعه** اي قال لا يتفرد لان الولاية تثبت بالتفويض فيراعى وصفه وهو الاجتماع اذ شرط مقيد وما رضى الموصى لاجتماع رايها لا فيما يحتاج الى الرأى كقول المهدية **الامن شر الكفن ونجسين وطعام وكسوته ورد وديعته بعينها وقضا دين اذا كانت التركة من جنس الدين وخصومة وقبول هبة وتنفيذ وصية بعينها** اذا كانت تخرج من التركة فان المتصرف في هذه الاشياء ضرورى والضرورات مستثناة اما شر الكفن والتجهيز فلان في تأخيرها الى حضور الآخر فساد حال الميت واما طعام الصغار وكسوتهم فلفساد حالهم بالتأخير ولهذا يملكه من يعوله وان كان اجنبيا واما رد وديعته بعينها وقضا دين فلان من باب الاعانة وليست من باب الولاية لانه لا يحتاج الى الرأى وصاحب الدين اذا طفر بحسن حقه باخذه واما الخصومة في حقوق الميت فلان الاجتماع فيها متعذر واما قبول الهبة فلان التأخير افة الفوات واما تنفيذ وصيته بعينها فلعدم توقف ذلك على الرأى **او الى كل منهما** اي اذا اوصى الى كل من الوصيين **على انفراد** **ينفرد كل منهما بالتصرف اتفاقا كالوكيلين** يعني اذا وكل كل واحد على انفراد ينفرد بالتصرف لانه صار راضيا برأيه وحده **وقيل على الخلاف** يعني في هذه المسئلة وفي التي قبلها الخلاف واحد لان وجوب الوصية عند الموت فيصير ان وصيين عند الموت دفعة بخلاف الوكيلين لان الوكا له تعقب احدهما الاخرى ذكر في المبسوط هذا القول هو الاصح **واذا اوصى الوصى الى اخر** يعني اذا مات الوصى فواصى الى اخر **يجعله وصيا في الترتين** اي في تركه الوصى وتركه الميت الاول وقال الشافعي لا يكون وصيا في تركه الميت الاول لان الوصى كالوكيل ثم الوكيل لا يملك ان يوكل غيره فكذا الوصى ولنا ان الوصى لما اعتمد عليه بعدموته علم انه قد يعجز بسبب من الاسباب كان اذا ناله منه بايصا به الى غيره واقامته مقامه دلالة لخلاف الوكيل لان الموكل يمكن تحصيل مقصوده بنفسه فلا يرضى بتوكيل غيره **او في تركه نفسه** يعني اذا اوصى الى اخر في تركه نفسه **فهو وصى فيها** اي في الترتين **وخصاه به**

المراد بالقبض المصدد
وبالقبض الاسم

اي قال هو وصى في تركه نفس الوصى دون الوصى الاول لانه نص على الايصا من تركه نفسه فيقتصر عليه وله ان الوصية استتلاف فيما كان له من الولاية وعند الموت كانت له ولاية في الترتين فيترك الثاني من تركتها ولو قال وصيت اليك في اموري وامور الميت الاول يصير وصيا عنها اتفاقا من الحقائق **وان اوصى الى زيد في الاعيان** اي في التصرف في الاموال المعينة **وبكر في الديون** اي اوصى الى بكر في قضا الديون **خصر محمد كلابا نخسه** كالمصارفة اذا خصها ببعض التجارة تختص به **وقالها وصيان فيها** اي في الاعيان والديون لان الولاية لم تكن متجزئة في حق الموصى فكذا لا تجزى في حق من قام مقامه وكذا الخلاف فيما اذا جعل احدهما وصيا لبعض اولاده وميراثهم والاخر لبقيةهم وميراثهم **ونحو ان يحال** اي يقبل الوصى الحواله **مال اليتيم ان كان خيرا له** بان كان الحال عليه امل من عليه المال وان لم يكن خيرا له لم تجز **وبيعه منه** اي بيع وصي الاب شيئا من ماله من الصبي **وشراؤه لنفسه** اي شرا الوصى عينا من مال الصبي لنفسه **وفيه نفع للصبي** بان اشترى ما يساوى عشرين خمسة عشر او باع ما يساوى خمسة عشر **جائز** عندنا اي حنيفة وقال لا يجوز قيد بالوصى لان الاب لو باع مال الصغير من نفسه بمثل القيمة او بغنن يسير يجوز لو فور شفقتة وقيدنا بوصى الاب لان وصى القاضي لا يملك ذلك اتفاقا لانه وكيل ولا يجوز بيع الوكيل **وشراؤه لنفسه** وقيد بقوله وفيه نفع لانه لو لم يكن فيه نفع على ما فسر لا يجوز اتفاقا كذا في الحقائق لهما ان الواحد لا يتولى طرفي العقد في البيع لا متاع ان يكون لها با ومطالبها الاب فانه جاز له ذلك لكمال شفقتة ولما ان الوصى قائم مقام الاب وخليفته عن ولده فجاز له التصرف بشرط ظهور النفع **فاجز بالاب شرا مال ولده الصغير من نفسه بمثل القيمة** وقال زفر لا يجوز قيده فانه لا يجوز بالغنن اتفاقا **اقول** لعله اراد به الغنن القاضى لان الغنن اليسير لا يمكن التحرر عنه فالحق بمثل القيمة ولو اعتبر ذلك لانسداد باب التصرف لانه ان حقوق العقد من الجانبين متنا فيه لا يتصور قيامها بشخص واحد ولنا ان الاب بكمال ولايته ووجود شفقتة جعل كشيخين فتولى طرفي العقد من بيانه في اول كتاب البيوع **ولا يقرض الوصى مال الا بالقيم ويجوز للاب الاقرض من مال ولده وليس لهما** اي الوصى والاب **اقرضه** حفظا لمال الصغير من الضياع **ونحو القاضي اقرضه** لقد رتة على استيفائه بالحبس وغيره **ولا يجوز بيعه** اي بيع الوصى للصبي **وشراؤه له بغنن فاحش** قيده لانه بالغنن اليسير جائز **ويضارب في ماله** اي يخذ الوصى مال اليتيم مضاربه **ويذفعه مضاربه** لانه قائم مقام الاب **وياكل منه** اي الوصى من مال اليتيم عند الحاجة اي اذا ذهب فيما يتعلق بحاجته لقوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل كل بالمعروف **واذا كان في الورثة صغار وكبار غيب جمع غايب وحضور جمع حاضر فالوصى بيع عقارهم وعروضهم من نصيب صغارهم وكبارهم عندنا اي حنيفة وقالان** **كانوا حضورا لم يبيع نصيب الكبار** عرضا كانا وعقارا وله بيع نصيب الصغار من العروض والعقار **او غيبا** اي ان كان الورثة غايبين كبارا **اباع عروضهم لا غير** اي لا يملك بيع عقارهم قيده بقوله صغار وكبار لان الورثة لو كانوا كلهم صغارا سوا كانوا حضورا او غيبا فالوصى بيع العقار والعروض جميعا على الميت دين ولا يمثل القيمة او بما يتغابن فيه اتفاقا وفي الكافي وهذا جواب السلف واما جواب المتأخرين فانما يجوز بيع عقار الصغير اذا كان على الميت دين ولا وفاء له الامن ثم العقار او يكون للصغير حاجة الى ثمن العقار او يرغب المشتري في شرايه بضعف القيمة وعليه الفتوى ولو كانوا حضورا

ولا دين ولا وصية لا يجوز للموصي بيع شئ من التركة لعدم ولايته على الكبار ولو كانوا غيبا مدة السفر
ولم يكن في التركة دين ولا وصية فله بيع العوض دون العقار اتفاقا والخلاف في حاله الاختلاف بان يكون
البيع كبارا او بعضا من الكبار وبعضا من الصغار وبعضهم غيبا لهما انه لا ولاية على الكبار الحضور
ولا ولاية له في بيع عقار الغيب لانه ليس من باب الحفظ وبيع العوض من باب الحفظ لان ثمنها يشتر
وله ان يبيع نصيب الصغار جازا اتفاقا وفي بيع نصيبهم شايعا ضرر بالصغار لان بعض العقار مشاعا
لا يشترى به الكل فيثبت له ولاية بيع الكل نظر لعدم ودفع الضرر عن الصغار **وله بيع كل التركة عند**
اي حيفه لدين او وصية يعني اذا كان دين على الميت او كان قد اوصى بنقد ولا نقد فيها **والورثة كبار**
حضور وقال لا يقدرها اي للموصي ان يبيع مقدار الدين والوصية لان البيع والوصية فلا يجوز الا بغيرها
وله ان كل جن من التركة مشغولا للدين والوصية ولهذا لو هلك شئ من التركة يجب قضا الدين وتنفيذ الوصية
مما بقى وجاز له بيع كل التركة لشبوع الدين والوصية في كل التركة **وشهادة الوصيين لو ارتكب في مال**
الميت مردودة عند اي حيفه وفي غير مقبولة عند اي حيفه **واجازا لها مطلقا** اي في الوجهين قيد
بكبير لان الوارث لو كان صغيرا لا يجوز شهادتهما اتفاقا سواء شهدا بمال الميت او بغيره لانهما شهدا لانفسهما
بولا النصف في المشهود به اقول قوله وفي غير مقبولة خط لان قبول شهادتهما في غير مال الميت اتفاقا في خلاف
والمفهوم من شرح المصنف انها غير خلافيه ايضا واما اجازا لها مطلقا حشوا لان قولها معلوم من قوله
مردودة لانه في طريق الاثبات لهما انهما اجنبيان عن المشهود به اذ لا ولاية لهما على الكبار فغيرت الشهادة
عن التهمة فتقبل وله انهما متهمان في هذه الشهادة لانهما يوجبان لانفسهما حق الحفظ وولاية بيع
المنقول عند غيبة الوارث الكبير فلا تقبل وانما قبلت شهادتهما في غير التركة لان الميت قامه مقام
نفسه في تركته لافي تركه غير **ولو شهدا اثنان لا تثبت الف هي دين على ميت** اي لو شهد رجلان لرجلين
بان لهما على الميت الف **وشهد شاهدان لهما بمثل ذلك** اي شهد المشهود لهما ان لهما دين للشاهدين على الميت
الف بعد دعواهما ذلك **بردها** اي لا يقبل ابو يوسف الشهادة بدين في الدين كما في الوصية اي كما لا تقبل اذا
شهدا ان الميت اوصى لرجلين الف فادعى الشاهدان ان الميت اوصى لهما بالف وشهد الموصي لهما ان الميت
اوصى للشاهدين بالف لا تقبل الشاهدان اتفاقا لانه ان الدين بعد الموت يتعلق بالتركة لحرب الدقة
بالموت وكانت الشهادة مثبتة حق الشكره فتتحقق الشهادة ولهما ان الدين يجب في الدقة وهي تقبل
حقوقا شتى فلم تقع الشكره فيها ولا يتقبل بالموت من الدقة الى التركة ولهذا لو هلك التركة لا يسطر الدين
فوقعت الشهادة لغير الشاهد فتقبل ولهذا لو تبرع اجنبي بقضاء دين احدهما لا يشاركه الاخر بخلاف
الوصية لان حق الموصي له يتعلق بعين التركة حتى لا يبقى بعد هلاك التركة فصار كل واحد من الفريقين
مثبتا لنفسه حق المشاركة في التركة فلا تصح شهادتهما ولو شهدا انه اوصى لرجلين بعين وشهد المشهود
لهما للشاهدين الاولين انه اوصى بعين اخر تقبل الشاهدان اتفاقا لانه لا يتركه فلا نقه ولو كان
المشهود عليه حيا في الصحة تقبل اتفاقا لان الدين اذ ذاك لم يتعلق بالمال ولا تهمة من الخفاق **ويصدق**
اي ابو يوسف الموصي في قوله ادبت خراج اي خراج ارض الصبي **وجعل عبده الا بق بغير يثنية**
واوجهها محداي قال لا يصدق الا ببيته كما لو فرض القاضي عليه نفقة ذي رحم محرر منه فقال الموصي
ادبتها ولا يوافق يوسف ان الموصي مدين في حوائجه وهذا من حوائجه فيصدق فيه كما يصدق في قوله
ادبت نفقته ونفقة عبده بخلاف نفقة محارمه لانها ليست من حوائجه **واذا قضى من يرضى**

كلها

بعض غرمايه ثم مات نشارك الباقيين معه يعني لا يكون القابض احق مما قبضه بل سايده
الغرما يشاركونه على قدر حصصهم وقال الشافعي هو احق بما قبض لانه قضى دينه من مال
نفسه وملك الغريم بالقبض فيختص به كما في حال الصحة ولنا ان حق الغرما تخلط بماله في مرضه
وتخصيصه احدهم لا يبطل حق الباقيين فيشتركونه **واجازا للورثة ابطال ما اجازوه**
من تصرفاته يعني اذا اجازا الورثة تبرع الميت في مرضه فلم ابطاله بعد موته عندنا وقال
مالك ليس لهم ذلك لانهم ابطوا احقهم واذا ابطال لا يعود ولنا ان الورثة لا ولاية لهم على مال
المورث حال حياته وصار ت الاجازة كان لم تكن فيكون له ولاية كما زاد على الثلث **وجعلوا**
حكم الحامل عند الطلق كمن من الموت يعني حكم الحامل حكم الاصحاح عندنا حتى يعثر بها الطلق
لا من ستة اشهر يعني قال مالك حكمها بعد مضي ستة اشهر من زمان الطلق حكم الميت من من الموت
لان ولادتها تتوهم بعد ستة اشهر ساعة فساعة والولادة مظنة الهلاك ولنا انها صحيحة
الا اذا اخذها الرطلق فتصير مريضه حقيقة وفي الخفاق المراد به الوجع الذي يكون اخر
انفصال الولد وسلاقتها به او موتها لان مرض الموت ما يتصل به الموت لا كل الوجع لانه
قد ياخذها ثم يسكن **فصل في الايض بالثلث وغيره اوصى لزيد بسيف قيمته**
مائة ولبكر سدس ماله وله خمسمائة اي والحال ان له خمسمائة درهم سوى السيف وسلم
اليها السيف وسدس خمسمائة **ياخذ بكر سدسها** اي سدس خمسمائة **وزيد خمسة اسداس السيف**
بينهما اي بين زيد وبكر نصفان عند اي حيفه بنا على ان القسمة عند بطريق المنازعة فتقول
اجتمع في السيف وصيتمان وصية بجميعه ووصية بسدسه لان الموصي وصى له بسدس المال
والسيف من حصة ماله فيدخل في الوصية بالسدس جزما فجعلنا السيف على ستة حاجتنا الى
السدس ثم نقول لا منا زعة لصاحب السدس في السيف فيما ورا السدس فيسليم خمسة اسداس
السيف للموصي له بالسيف بقى سهم واحد وهو السدس وقد استوفت منا زعتها فيه فيكون
بينهما بصفتان فالله يستقيم سهم على اثنين من ثلثي الستة في الاثنين فصار اثني عشر قاضا
السيف اثني عشر وقيمته مائة صار خمسمائة فصار المجموع اثنين وسبعين ونقدنا الوصية
في اثنين وعشرين للموصي له بالسيف احد عشر سهمها كله من السيف والموصي له بالسيف احد عشر
سهما ايضا سهم من السيف وعشرة اسهم من باقي المال وسهام الوصايا اقل من ثلث المال اربعة
وعشرين وسهام الوصايا اثنان وعشرون وسهام الورثة خمسون وهو اكثر من ثلثي
المال ثمانية واربعون فاذا كان كذلك فلا عير لاجازة للورثة وعدمها **وقالا لبكر سبع**
السيف ولزيد الباقي يعني عندها يقسم السيف على سبعة اسهم لصاحب السدس سهم
ولصاحب السيف ستة اسهم بنا على ان القسمة عندها بطريق العول لان الحق في العين على
سبيل الشبوع فيضرب صاحب السيف بجميع السيف لسان السيف يقسم على ستة حاجتنا
الى السدس سدس السيف فيضرب في سبعة واذا صار السيف سبعة وقيمته مائة صار
الخمسماية على خمسة وعشرين ثلثين كل مائة سبعة وليس خمسة وثلثين سدس صحيح فيضرب
جميع المال وهو اثنان واربعون في ستة مائتين وخمسين السيف من ذلك اثنان واربعون
وباقي المال ايتان وعشرة فلو وصى له بالسدس سدس ذلك وهو خمسة وثلثون فصار سهمها

سيف

على

لا يملك

صاحب السيف

الوصايا سبعة وسبعين وهو اقل من ثلث المال لان ثلث المال اربعة وثمانون والفوق
 بين التشرين اجمالا انهما اعطيا سبع السيف لصاحب السدس وهو اعطى نصف سدس السيف
 ولا شك ان الاول اكثر لان الستة من اثنين واربعين من واحد من اثني عشر لان واحد من اثني
 عشر كاربعة من ثمانية واربعين والاربعة من الثمانية والاربعة من اقل من الستة من اثنين
 واربعين واما تفصيلا فلانها يعطيان لصاحب السدس احدى واربعين ولصاحب السيف
 ستة وثلاثين فيكون حقه اكثر بالنسبة الى صاحب السيف وهو يعطى لكل واحد منهما احدى عشر
وان اوصى لخالدهما اي مع زيد وبكر ثلث ماله ولا اجازة فالسيف مقسوم ثلثة
وستين بينهما عند ابي حنيفة لزيد تسعة وعشرون وبكر سهران وخالد خمسة
والورثة سبعة وعشرون فنقول اجتمع في السيف ثلث وصايا وصية بالكل وصية
 بالثلث ووصية بالسدس فالقسمة عند بطريق المنازعة ولا منازعة لصاحب السدس والثلث
 فيما زاد على الثلث وهو اربعة ثلثا السيف فسلم لزيد من السيف سهران ولا منازعة لبكر فيما
 زاد على السدس وهو السدس ايضا وخالد فيه منازعة فيقسم ذلك السدس لصاحب السيف
 وصاحب الثلث نصفين فانكسر بالنصف فزنا خرج النصف في ستة فصار اثني عشر سلم لصاحب
 السيف ثمانية واستوت منازعة صاحب السيف وصاحب الثلث في سهمين فكان بينهما
 نصفان بقي السدس وهو بينهما واستوت منازعة الكل فيهما فيقسم سهم اثلاثا وليت
 للسهمين ثلث صحيح فيضرب اصل المسئلة وهو اثنا عشر في ثلثة فصار السيف ستة وثلاثين ثلثاه
 وهو اربعة وعشرون لصاحب السيف وسدس ستة بين صاحب الثلثة وصاحب السيف نصفان
 لكل واحد منهما ثلثة ويقسم السدس اليها في ذلك ستة اسهم بينهما اثلاثا لكل واحد سهران
 فحصل لصاحب السيف تسعة وعشرون من اربعة وعشرين ومن ثلثة ومن سهم سهران واحد
 الثلث خمسة من ثلثة ومن سهم سهران واحد السدس سهران واذا صار السيف على ستة
 وثلثين وفيه مائة صار كل مائة من الخمماية على ستة وثلثين فتصير الخمماية مائة وثمانين
 لصاحب الثلث ثلثة وذلك ستون ولصاحب السدس سدسه وذلك ثلثون فحصلت سهام الوصايا
 مائة وستة وعشرون وجميع المال مائتان وستة عشر فكانت سهام الوصايا اكثر من الثلث
 فان اجازة الورثة يقسم كذلك وان لم يجز واجعل الثلث على قدر سهام الوصايا وذلك مائة
 وستة وعشرون وجميع المال ثلثمائة وثمانية وسبعون وثلثا المال مائتان واثنان وخمسون
 والسيف سدسه فيكون ثلثة وستين فتدفع اليهم جميعا ما كانا ندفع الاجازة من جميع المال
 وقد دفعنا الى صاحب السيف تسعة وعشرين كله من السيف فتدفع الان كذلك وقد دفعنا
 الى صاحب الثلث من السيف خمسة والى صاحب السدس من السيف سهمين فيدفع الان كذلك
 ويكون المبلغ ستة وثلثين وحظ الورثة من السيف سبعة وعشرون **والنقد ثلثمائة**
 اي النقد مقسوم بثلثمائة وهو خمسية اسداس المال ثلثمائة وخمسة عشر **ليكن ثلثون**
وخالد ستون والمجموع تسعون فبلغ سهام الوصايا مائة وستة وعشرين لانهم اخذوا
 ستة وثلثين من السيف وهما اخذا تسعين من النقد **والورثة مائتان وخمسة وعشرون**

لورثة

لان الحاصل لهم من السيف سبعة وعشرون فصار المجموع مائتين وخمسين وسهمين
 وسهام الوصايا كانت مائة وستة وعشرين فالحاصل للورثة ضعف ما حصل لاصحاب الوصايا
 فاستقام الثلث والثلثان **وقالا يقسم السيف باثني عشر لزيد ستة وبكر سهران**
وخالد سهران والورثة ثلثة يعني عندهما القسمة بطريق العول فيضرب صاحب السيف
 بالسيف كله وصاحب الثلث بثلث السيف وصاحب السدس بسدس السيف ستة اسهم
 فتصير القسمة على تسعة اسهم فصار كل مائة من الخمماية على تسعة فتصير خمسة واربعين
 لصاحب الثلث ثلثة وهو خمسة عشر ولصاحب السدس سهران من السيف ولصاحب الثلث
 من باقي المال ثلثون ولصاحب السدس خمسة عشر فبلغت سهام الوصايا ثلثة وستين وجميع
 المال مائة وثمانية فزادت سهام الوصايا على الثلث فان اجازت الورثة فلم ذلك وان لم
 يجز واجعل ثلث المال على قدر الوصايا لا على سهام الوصايا هكذا روي عنهما والوصايا ثلث
 وسدس ايضا لان السيف سدس المال فيجعل كل سدس سهران لان السدس اقل فتصير ثلث المال
 اربعة اسهم وجميع المال اثنا عشر سهران من الثلث لصاحب السيف وذلك كله في السيف وسهم
 منه لصاحب السدس سدس ذلك في السيف وخمسة اسداسه في باقي المال لصاحب الثلث
 سدسهما في السيف والباقي وهو خمسة اسداسهما في باقي المال فانكسرت السهام بالاسداس
 فاضرب اصل المسئلة وذلك اثني عشر في ستة فصار اثنين وسبعين والثلث منه اربعة وعشرون
 كان لصاحب السيف سهم ضربناه في ستة كله في السيف فكان لصاحب الثلث سهران ضربناها
 في ستة فصار اثني عشر سدسها في السيف وذلك سهران والباقي وذلك عشرة في باقي المال وكان
 لصاحب السدس سهم ضربناه فصار ستة سدسه في السيف والباقي وذلك خمسة في باقي
 المال فبلغت سهام الوصايا اربعة وعشرين وثلث المال اربعة وعشرون واذا صار
 الثلث اربعة وعشرين صار السيف الذي هو نصف الثلث لكونه سدس المال اثني عشر
 واذا صار السيف وهو السدس اثني عشر صار كل سدس اثني عشر فصار النقد وهو خمسة
 اسداس المال ستين سهران لزيد من السيف ستة وبكر من السيف سهم ومن النقد خمسة اسهم
 وخالد من السيف ومن النقد عشرة وكل ذلك اربعة وعشرون والورثة من السيف ثلثة
 اسهم ومن النقد خمسة واربعون ومجموعها ثمانية واربعون ضعف ما صرف للموصي لهم
 فاستقام الثلث والثلثان ومن هذا يعلم معنى قوله **والنقد اي يقسم بستين ليكن خمسة**
وخالد عشرة والورثة خمسة واربعون او لزيد اي ان اوصى لزيد بكل ماله وان
يباع عبده اي عبدا الموصى من بكن بالثمن وقيمتها الف ولا مال غيره اي غير العبد ولم يجز
الورثة فهو مقسوم عند ابي حنيفة باثني عشر لزيد سهم من عين العبد والباقي يباع
من بكن باحد عشر سهران من الف ثلثة اسهم منها اي من احدى عشر لزيد عند ابي حنيفة الموصى
 له بجميع المال لا يضرب في اكثر من الثلث وصاحب البيع يضرب بجميع العبد في الثلث فيقسم
 الثلث بينهما على اربعة فاذا صار الثلث اربعة صار جميع المال اثني عشر فتدفع الى الموصي
 له بالمال سهم وبقي احدى عشر سهران يباع من صاحب وصيته البيع باحد عشر سهران من اثني عشر
 من الالف لانه اوصى ببيع العبد بالثمن وكان موصيا بكل جزء منه بنفسه من الثلث وتدفع

سدسه وهو نصف
 فانكسر النصف
 فصار سهمين
 كل منهما نصف
 فصار سهمين
 فصار سهمين
 فصار سهمين

الجامع الصغير قال ينظر الى اخس سهم الورثة والى سدس ماله ابها كان اكثر يعطى له
ذلك فعلى هذه الرواية يجوز الزيادة على السدس ولم يجوز النقصان عنه **وقال مثل اقل**
سهمهم ولا يزداد على الثلث يعنى يعطى للموصى له اخس سهم الورثة سواء كان مثل
السدس او اقل او اكثر الا ان يزداد على الثلث فيعطى له الثلث لان مجيئ الورثة الزيادة
على الثلث صورة المسئلة رجل مات وترك ابنا وامراة وقد اوصى لرجل سهم فعنده على رايه
الوصايا يعطى له اخس سهم الورثة وهو ثمن المراه فيزداد اخس السهم على الفرض وهو
ثمن ثمانية فتصير تسعة يعطى للموصى له سهم والمرأة الثمن سهم وللابن ما بقى وعلى رواية الجامع
الصغير يعطى له السدس من ماله لانه اكثر من اخس السهم فيجعل المال على ستة لحاجتنا الى
السدس فيعطى له سهم بقيت خمسة والمرأة من ذلك الثمن فلا يستقيم فرضنا ستة فيخرج الكسرة ذلك
ثمانية واربعين للموصى له سهم مضروب في ثمانية وهو سدس ماله يبقى اربعون فتمت خمسة للمراه
والباقي للابن وان مات وترك المرأة واخالا فاحس سهم الورثة الربع فعلى رواية كتاب
الوصايا يعطى له السدس لانه لا يجوز له الزيادة على السدس على تلك الرواية ويجوز النقصان عنه
واخس سهم الورثة اكثر من السدس فيعطى له سدس سهم من ستة اسهم وعلى قولها يعطى له الربع
لانه اخس سهم الورثة وانه اقل من الثلث وعلى رواية الجامع الصغير على قول ابي حنيفة يعطى
له الربع لانه يعطيه الاكثر من السدس ومن اخس سهم الورثة على تلك الرواية والربع اكثر من السدس
فيعطى له ذلك كذا في الحقايق له ما روى ابن مسعود ابن رجلا اوصى سهم من ماله فقضى النبي عليه السلام
ولا يزداد على الثلث موضع الوصية عند عدم الاجازة **او يحجز** اى لو اوصى بحجز من ماله اعطاه الورثة **ما شافوا**
لان الحجز يتناول الغليل والكثير والوارث قاييم مقام الموصى فيكون البيان اليه **او ثلث دراهمه فملك**
ثلثها اى والحال ان الثلث يخرج من ثلث ماله **اعطيناه** اى الموصى له **كل الباقي لثلاثة** اى قال فزله
ثلث ما بقى لان التركة مشتركة بين الموصى له والورثة اثلاثا فهاهنا هلك على الشركة وما بقى عليها كما
اذا كان الموصى به اجناسا مختلفة ولنا ان الوصية تعلقت بالباقي ولم يلتفت الى الهالك في الجنس
الواحد الا يرى ان الورثة لما تقاسموا قبل الهلاك يجوز ان يستحقه الموصى له بالقسمة جبرا اذا القسمة افرز
ولو اوصى بشي معين كدرا مثلا فاستحق ثلثاه كان له الباقي فكذا هذا **او ثلث ثمانية المختلفة الجنس**
كالهوى والموى **فملك ثلثاه والباقي يخرج من الثلث اخذ ثلثه** اخذ ثلث الباقي اتفاقا لعدم استحقاق
الموصى له الباقي بالقسمة فلم تكن الوصية متعلقة به لعدم جريان القسمة فيها جبرا فيد بقوله مختلفة
الجنس لا ينفك لو كانت من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم فيكون له جميع الباقي لانه يحجز فيه القسمة
جبرا والفرق ان حق الموصى له كان الاصل وحق الوارث كالبيع من حيث ان ذلك مقدم على حق الوارث
والهلاك يصر الى البيع كما في المضاربة وهذا نوع قسمة فيحصل فيها **او ثلث ثمانية** وتقسيم قسمة واحدة
واما فيما لا يقسم قسمة واحدة على وجه الجبر لا يتخلل هذا النوع فيبقى على الشركة فيشبع الهلاك في
الحقين من جامع المحبوز **او ثلث** يعنى ان اوصى بثلث **ثلاثة اعيد فاما ثلث ثلث الثالث**
اى ثلث العبد الباقي عند ابي حنيفة **وقال كله** اى كل العبد الباقي وهذا الخلاف بناء على مسئلة قسمة
الرفيق فعنده يقسم كل عبد على حدة وكان مشتركا فهاهنا هلك فيهلك على الشركة وعنده يقسم الكل

قسمة واحدة **او امانة** يعنى اوصى بامنة لرجل قيمتها ثلثماية درهم **فولدت بعد موته** اى الموصى
ولدا قيمته ثلثماية قبل القسمة **ثم قبل الوصية فان خرجا من الثلث** بان يكون المال الفا
وثم ثمانية **ياخذها والاى ان لم يخرج** بان كان المال الفا وما يتبين فثلثه اربعماية **فهو ملخوذ**
من الام والتمام من الولد يعنى عند ابي حنيفة تعتبر الام من ذلك او لا فتدفع اليه فيبقى
ما به فيكون ذلك من الولد لان الام اصل في الوصية لان الايضا وقع بها وسرى الى الولد بسبب
انصافه بلام فالولد تابع لها فيه فلا يزاحم الاصل **وقال منها جميعا** يعنى لثلث شبايع في الولد
والام نصفين ما يتان في الام وما يتان في الولد فيكون له ثلثا كل واحد منهما وباقي المال للورثة لان
الولد متصل بالام حين الوصية فيكون الولد موصى به ايضا فيشتويان كما اذا اعتقهما فيد بقوله بعد
موته لان ولد الموصى به واكسبه ان حدثا قبل الموت لا يدخلان تحت الوصية حتى لا يعتبرا فيها الثلث
اتفاقا لانهما حدثا قبل ملك الموصى له **او بالف** اى لو اوصى لرجل بالف درهم **وله عين ودين فان خرجت**
اى الف الموصى به من ثلث العين دفعت اليه والاى ان لم يخرج اخذ ثلث العين وثلث ما يخرج
من دين حتى يستوفى الموصى به لو اخذت الف كلها من العين لتقرر الورثة لان للعين من ماله على
الدين **او بالثلث** اى لو اوصى بثلث ماله **لزيد وبكر فاذا بكر ميت اخذ زيد كله** اى كل الثلث
لان الميت ليس باهل للوصية فلا يزاحم الحي الذي هو اهل لها **او قال هو بينهما** اى لو قال الموصى
بثلث ماله مالى بين زيد وبكر **فبني** يعنى يكون لزيد نصف الثلث لان قوله بينهما يقتضى قسمة
الثلث عليهما نصفين **او بالثلث** اى ان اوصى بثلث **ولا مال له وقت الوصية فاكسب استحق ثلث ما**
يملكه عند موته لان الوصية استخلاف مضاف الى ما بعد الموت ويثبت حكمه بعد فيشترط
وجود المال عند الموت سواء اكتسبه بعد الوصية او قبله **او به** اى ان اوصى بالثلث **لزيدا وبكر**
فهي اى الوصية باطله عند ابي حنيفة لجهالة الموصى والقضا بالمجهول باطل **وامرهما ابو**
يوسف باقسامه صلحا لان الحق لا يعدوها **وخير محمد الورثة في التعيين** اى تعيين احدها
لانهم قاييمون مقام مورثهم **او به** اى ان اوصى بالثلث **لزيد والمساكين قسمة محمد بينه وبين**
اثنتين اثلاثا الثلث لثلاث وثلثاه لهما لان الاثنين في الوصية جمع ليرات **وقال ابينه وبين مسكين**
نصفين لان الجمع المحلى بلام التعريف مفيد للاستعراق فاذا تعدى صرفه الى جميع افراده يصرف
الى الواحد موضع الخلاف ذكر المساكين مطلقا اذ لو اشار الى جماعة قال ثلث مالى هذه المساكين
لا يجوز صرفه الى واحد اتفاقا من الحقايق **او بنصيب بنه لم يصح** لان ذلك ايضا مال الغير **او مثله**
صح لان مثل الشئ غير **فان كان له ابنا اخذ الثلث** لان نصيبه مثل نصيب احدها فيكون له
الثلث **او باحد نصيبه** يعنى مثل اخذ نصيبهم قدر المضاف فبالا لا لا يصيب بنصيب ابنة غير جابر
تقدم قريبا **وهم** اى والحال ان بنيه **ثلثه ولاخر الثلث ولا اجازة** يامر هذا اى ابو يوسف للاخر بثلثي
الثلث **والاول ثلثه** فيكون لثلث بينهما اثلاثا **وامر له** اى محمد للاخر **ثلثه اخاسه وللاول خمسه**
فيد بعدم الاجازة لانهم اجازوا قسمة من ستة لصاحب الثلث اثنان والموصى له بمثل نصيب احدهم
واحد ولكل واحد من البنين واحد لاني يوسف ان عند الاجازة كان لصاحب الثلث في المال سهمان
ولصاحب النصيب سهم فصار في الثلث كذلك اعتبارا للبعض بالكل ولمحمد ان الثلث لما كان منعينا الشفيع
الوصيتين بقى للورثة الثلثان وهما سهمان من ثلثه وذلك لا يستقيم على ثلثه فحصل لنا تسعة ثلث الوصيتين

فان لم يخرج

وثلاثها وهما ستة للبنين لكل ابن سهمان فاذا ظهر ان نصيب احدهم سهمان ضرب الموصي له
بالثلث في الثلث بثلاثة اسهم وضرب الموصي له بمثل نصيب ابن في الثلث بسهمين فصارت الثلث بينهما
على خمسة فخرج الحنس في تسعة فبلغ خمسة واربعين ويصح منها **ولو خلف ثلثة**
بنين وثلثة الاف فاخذ كل ابن الف فادعى زيد ان اباهم اوصى له بالف فصدقه اخذهم
اي احد البنين وكذبه **الاخران امرناه بدفع ثلث نصيبه** اي احد البنين **لا ثلثة اخماسه** يعني
قال في دفع عليه المقر ثلثة اخماس ما في يده لان من زعمه ان الثلث كل التركة له والثلثان بين البنين
اثلاثا فاحتجنا الى حساب له ثلث وثلثه ثلث واقل ذلك تسعة ثلثه للموصي ولكل ابن سهمان فيقسم
ما في يده من التركة فياخذ ثلث ما في يده **او ابنين** اي لو كان له ابنا **فصدقه احدهما اقله ثلث**
فسمه يعني ياخذ ثلث ما في يده **لا بنصفه** يعني قال في دفعه ياخذ نصف ما في يده لان في زعمه ان حقه وحق
الموصي له سوا فينواخذ بزرعه ولنا ما مر في المسئلة الاولى **ولو اعتق المريض في مرض موته او حيا**
اي باع شيئا باقل من قيمته او اشتراه باكثر منها او وهبها اعتبر كله من الثلث لانها سرعان **فان حيا**
ثم اعتق فضا من الثلث فالمحابة اولى عندنا في حقيقته يعني تنقيد المحابة فان فضل شيء يصر
الى العتق وقالوا الى العتق اولى فان فضل شيء فالمحابة **او عكسهما سوا** يعني ان اعتق عبدا قيمته الف
اشترى عبدا قيمته الفين فحصل المحابة بالف وجميع ماله ثلثة الاف لم يسمع الثلث كما اذا اعتق عبدا
قيمته الف وبيع عبدا قيمته الفان وهلك ذلك الاف ثم اعتق عبدا قيمته الف فمات ولا مال له سوى
هولا العبد فحصل هنا ثلاث وصايا باكل واحد بالف وثلث المال **او حيا من عتقين فنصف الثلث للمحابة**
يعني نصف الاف بين العتق والمحابة لان العتق اذا سبق المحابة تحاصرا ثم ما اصاب المحابة سلم لها
لانها سبقت على العتق **ونصفه للعتقين** يعني ما اصاب العتق الاول كان بين العتق الاول والثاني نصفان
عندنا في حقيقته لانها من جنس واحد فيسقط من كل واحد من العتقين ما يثان وخمسون ويسعى كل
واحد منهما في سبعين وخمسين وتنقد المحابة بقدر خمسين ويودي الى الورثة خمسين فيجمع ما حصل
للورثة الفان ونقدت الوصايا في قدر الاف فاستقام الثلث والثلثان **او اعتق بين محبا بين**
فنصفه للاولى اي نصف الثلث للمحابة الاولى **ونصفه بين الثانية والعتق** اي النصف الاخر بين
المحابة الثانية والعتق عندنا في حقيقته لان المحابة الثانية تساوي المحابة الاولى فصار الثلث بين
المحبا بين ثم العتق بشارك المحابة الثانية لانه يساوي المحابة اذا تقدم **وقالا العتق اولى مطلقا**
اي في الصور كلها لما روي عن ابن عمر انه قال اذا كان في الوصايا عتق بدي ببولان العتق اقوى من المحابة
لانه لا يحمل الفسخ والمحابة في ضمن البيع وهو قابل للفسخ والتقديم في الذكر غير موجب للتقديم في
الثبوت فلا يعتبر تقدم الموصي وتأخير ولسه ال المحابة اقوى لانها ثابتة في ضمن البيع الذي هو عقد
معاوضه فكانت تبرعاً بمعتها معاوضة بصفقتها والاعتناق تبرع بصيغته ومعناه فاذا وجدت
المحابة اولاد فعت قبل العتق **وقدما ما قدر الموصي مطلقا** ما للعتق يعني قال في زعمه ان المحابة في المرض
وعتق والثلث لا يكفيها ولا يجيز الورثة فما ذكره ولا فهو اولى لان تقدمه يدل على كونه اهم عنده ولنا
ان حكمها ثابت عند الموت فلا يرجح بالتقديم الواقع قبله **ولو اشترى ابنه المريض في مرضه بالف**
وقيمته خمسين يعني **واعتق عبدا قيمته خمسين** وها المالك يعني لا مال له غير هاتين ثمات **فالمحابة**
ناقد عندنا في حقيقته لانه اجتمع هنا ثلاث وصايا بزيادة خمسين على قيمته ووصية لابنه بالغا

منها اخماسا لانه
لخمسة الموصي له وثلثا
للمرث ولنا انه اقر المالك
في ذلك وفي غيره
الاربع

الذي اشترى عبدا
بقيمة الف بالف

بالشرى

بالشرى ووصية للعبد لاخر باعاقه فابايع اولى بالوصية فيسلم الثلث كله لان المحابات مقدمة على العتق عنده
وعليه السعاية يعني على العبد ان يبيع **في جميع قيمته** عندنا لان الباع استحق كل الثلث لان الثلث المال الخمس مائة
والمحابة ايضا خمسمائة **والابن لا يرث** عنده لانه كالمكاتب مادام يسع **وقالا العتق اولى** من المحابة
فيصرف الثلث كله الى العبد الاخر وعتق بغير سعاية **ويسع الابن وحده** في جميع قيمته لان العتق في المرض
وصية ولا وصية لوارثه والابن وارث مننا والعتق لا يرث فلزم السعاية ثم ان كانت السعاية مثل نصيبه
تقاصوا وان كانت اكثر منه يسع في الفضل وان كانت اقل منه ياخذ الفضل على السعاية **ويرث الابن** لانه لو كان
مديونا ولا وصية للموارث وعلى الباع ان يرد خمسمائة ردا للمحابة اذا العتق يرجع عليها **وبالف** يعني
اذا اشترى المريض ابنه بالف **وقيمته الف وله الفان** سواء عتق **وورث الابن** اتفاقا لانه يخرج
من الثلث **والسعاية لا يجب عليه** عندنا في حقيقته لا يسع في قيمته لان العتق في المرض وصية ولا وصية
لوارث لكن نقض العتق بعد وقوعه غير ممكن فيجب نقضه مغايبا على السعاية **وله** ان السعاية لو وجبت
لبطلت بلزوم الدور لان السعاية اذا وجبت صار كالمكاتب وهو لا يرث لانه لو كان يرث لكانت الوصية له واذا
صحت لا يلزم السعاية كخروجه من الثلث فيصير وارثا واذا صار وارثا لا يجوز الوصية فيجب السعاية **ولو اوصى**
ان يشترى بكل ماله عبد فيعتق فلم يجز الى الورثة ثلث الوصية **فهي باحالة** عندنا في حقيقته **وقالا لا يشترى**
بالثلث اي بثلث ماله فيعتق عنه **له** انه اوصى بثلث ماله فيعتق عنه بثلث ماله والذى يشترى من ثلثه غيره
فاختلف المستحق بناء على ان العتق حق للعبد عنده ولهذا لا يقبل شهادة عليه من غير دعوى **وطا** ان العتق
حق الله فلم يتبدل المستحق **او بهذه المائتين** اي لو اوصى بان يشترى بهذه ثلثه فيعتق **فهذه بعضا** اي بعض
المائتين **فابايع لا يعتق** يعني لا يشترى باياق من مائة عبد فيعتق عندنا في حقيقته **وقالا لا يشترى** باياق
عبد فيعتق لانه نوع قربة فيجب تنفيذها ما امكن اعتبارا بكون الوصية بائع **ولو اوصى بان يعتق عبد يشترى**
بهذه المائتين والعبد المشتري باقل منها غير نافذ يكون تنفيذ الوصية **او بان يبيع بها** اي لو اوصى بان يبيع بهذه
المائتين **فهذه بعضا** **يجب باياق من حيث يبلغ** اي من مكان يمكن ان يبيع باياق اتفاقا لانها قربة محضة بلحق
قالا يتبدل المستحق قيل بقوله بهذه المائتين لانه لو اوصى بان يبيع عنه ولم يعين المبلغ فلا يمتنع ان يثلث
اقوال في باب الحج **ويقدم الغرض** يعني اذا اوصى بوصايا تقدم الغرض منها سواء قدمها الموصي واخرها
كالحج والزكاة والكفارة لانها اقوى **ومن غيرها** اي اذا اوصى بوصايا متساوية في القوة تقدم **ما قدم**
الموصي اذا ضاقت **او لعبد ثلث** يعني لو اوصى لعبد بثلث ماله **قلته** اي ثلث العبد **حر** عندنا في حقيقته
بعد موته اي موت المولى لانه من جملة ما له فضل ثلث نفسه يعتق ثلثه **وعليه السعاية في ثلثه** اي
ثلث قيمته للورثة **ولم** اي للعبد **ثلث باق تركته** لانه كالمكاتب عنده والوصية لمكاتبه صحيحة ثم ان كان ثلث
باق المال مثل ثلث ما عليه من السعاية ومن جنس قيمة لعبد يقع المقاصة بترخيصهم وان لم يرضوا سترد العبد
ثلثا في المال ويسعى في ثلث قيمته لم **وقالا يعتق كله من ثلث** لانه حر مديون **ويجزم له ثلث من باق**
يعني ان بقي من ثلث شيء دفع الى العبد وان لم يخرج من ثلث يسعى في قدر ما ضاقت عن الثلث وهذا الخلاف
بناء على تحريم الاعتناق وعدمه قيل بالثلث لانه لو اوصى له بعين من عيان ماله او الدرهم المطلقة لا يصح
ولو قال في صحته انما لم يصح به لان الاصل حالة الصحة ولهذا لم يصر فارا **غير المدخول بها** استطلق او عدى

هذا حرومات مجملات اي من غير ان يطأها ولا يبين ان اختار احدها فنصفه حرم عند الخليفة **وعليه**
السعاية في نصفه لانه يعتق في حال ولا يعتق في حال فيتصرف **وطا ميراثا ومهرها** لانها لا تطلق عندك
حينئذ لانه ما دام حي احداهما وقع في الميراث كما هو مذهبه فلو وقع انما يقع بعد الموت والعقود يقع بعد
الموت دون الطلاق الا يرى انه اذا قال لامرأته انت طالق بعد موتي لا يقع وقال لبعده انت طالق
بعد موتي يقع فتصح الميراث والميراث كاملا لبقاء النكاح **وقال نصف الميراث وثلاثة ارباع المهر** لان الطلاق
يقع في حال ومن حال فان وقع بطل الميراث وسقط نصف المهر وان لم يقع لا يبطل شيء من المهر والارث فيتصرف
الميراث وتنصف نصف المهر فبطل ربع المهر ونصف الميراث وبقي لها نصف الميراث وثلاثة ارباع المهر **وبامر**
اي ابو يوسف ثلث المرأة **باستيفاء ذلك المهر من السعاية وغيرها** من التركة لان كلها تركه **وامر** نصف
المهر منها اي امر محمد باستيفائها نصف المهر من السعاية **والباقي من غيرها** يعني امر محمد باستيفاء ربع المهر
ونصف الميراث من التركة دون السعاية لانها لا تزدى زيادة المهر والميراث بسبب ان العتق يقع في صحة
ولم يقع الطلاق والعتق لا يوجب السعاية فقد اقرت بانها لا حق لها في السعاية فاما قدر نصف المهر
فواجب بكل حال وقع الطلاق ام لا فكان في كل التركة **ولو اعتق الميراث** وقيمتها الف مثلاً ثم تزوجها
بمائة وذلك مهرها ودخل بها ثم مات وقيمتها اكثر من الثلث يعني ان كان قيمتها تخرج من الثلث بعد تزوج
مهر مثل من جميع المال لانه دين وقيمتها وصية والدين مقدم على الوصية **فكأها فاسد** عند اي ح قيل بقوله
وقيمتها اكثر لانها لو خرجت من الثلث صح النكاح ولا يجب السعاية له ان قيمتها اذ لم تخرج من الثلث
ماله لزمها السعاية وصارت كالكتابة عنده فلا يجوز نكاحها ولو طأها المهر بالدخول في العقد
الفاسد ويرفع لها مهر مثلها ثم يرفع الثلث ما بقي بعد المهر وسعت فيما بقي من قيمتها لانه وصية من الثلث
ولا ميراث لها لفساد نكاحها وقال النكاح جائز بكل حال فله مهر مثلها والزيادة عليه بائنه لانها
وارثة ويسعى في جميع قيمتها لانه لا وصية للوارث ويرفع من قيمتها قدر مهر مثلها وميراثا قصاصا ويسعى في باقي
ولو اوصى بخدمة عبيد او سكن داره سنين معلومة او ولد كذا زمان خرج القيد من الثلث سلم المخذلة
لان الثلث حق الموصي فلا دخل أحد الورثة فيه وان كان هو المال وحده يعني ان لم يكن له مال غير العبد
خدمه اي العبد الموصى له **يوما والورثة** اي خدم الورثة **يؤمن** للتي تجزئة العبد غير مكنته فقيمة المهايأة **على**
قدر حصصهم وكذا الحكم في الدار قيل الا عدل ان يقسم الدار ثلثا فليكن الموصي له الثلث والورثة الثلثين لان الاستيفاء
في المنفعة زمانا وفاقا في الدار يمكن فان مات الموصي له بالمنفعة **نعيده اليهم** اي يعود العبد الى الورثة عندنا
ويبطل الوصية وقال الشافعي لا يعود بل يرث منقصر ورثة الموصي له لانها مملوكة وقت موت فريثا كالعين
ولنا ان الارث يجري في الاعيان دون المنافع كافي الاعادة لان المنافع التي تحدث بعد موت الموصي لم تكن
لكماله فلا تورث **وفي حيوة الموصي** اي لومات الموصي له في حال حيوة الموصي بطلت الوصية لانها تملك
مضافا الى ما بعد الموت ولا ينصور تملك الموصي له بعد موته فبطل **ولو سكن ثلثا** اي لو سكن الموصي له بسكنى
الدار ثلث الدار **وهي مال** اي والحال ان المال له هو والد فقط فالوارث لا يملك **مع الثلث** عند اي ح
لان حق الموصي له ثابت في سكنى جميعها بان يظهر له مال اخر فخرج الدار من الثلث وله بضاعة مراعته
فيما ايديهم لو خرب ثلث الذي هو ساكنه وبيع ينضم ابطال حقه فلم يجر لهم **ويجزئ** اي ابو يوسف لانه قال
ملكهم فجاز تصرفهم فيه بالبيع **اولذا بنجام** اي لو اوصى لرجل بنجام ثم **الاخر بعضه** اي اوصى لرجل اخر بعض

في الخاتم اي ابو يوسف **القصد للثاني** لان القصد يدخل في الوصية الاولى دلالة وقد جعلها الوصية
لثاني صريحا فيعتبر لصريح دون الدلالة **وجعل** اي محمد القصد **بمنها** لان تسمية الخاتم تسمية للقصد
وقد جعل الموصي لثاني من غير رجوع عن الاول فاجتمع فيه وصيتان فبشر كان **وقيل كونه** اي كون القصد **بمنها**
على الوفاق وفي الزبادات ان الوصية لثاني ان كانت موصولة بالوصية الاولى فالقصد لثاني اتفاقا
لان اخر الكلام مبين لاوله فصارت كالاستثناء وليكون خلافا لابي يوسف واقفا فيما اذا فضل بينهما
والوصية بمركبه في سبيل الله غير معتبرة عند اي ح لانها في معنى الوقف ووقف المنقول لم يكن جائزا
عنه فلم يجز ايضا وجهه من ينفع عليه ولا يستفاد بدونه **وقال معتبرة** بناء على ان وقف المنقول جائز
عندها ويكون في يد الامام ينفع عليها من بيت المال وابو يوسف وان لم يجوز وقف المنقول مقصودا
لكن واقف محض في وقف الكراع والسراج في سبيل الله لانه لو اوصى بثلث ماله في سبيل الله
يخص الجاهل يعني يجعله ابو يوسف تحفظا للفقراء لانهم هم السابقون الى الغنم في العرف **واضاف بنقطي**
الحاج يعني قال محمد يجوز ان يعطى لمن انقطع عن الحج لما روى ان رجلا جعل ناقته في سبيل الله فبطل عنه
التي ع م فقال الحج من سبيل الله **فصل في الوصية للفقراء** **واذا وصى بجبرانه** جمع جابرهما **الملاصق**
اي تلك الوصية يكون الجبران الملاصقين للموصي عند اي ح لان المجاورة من الملاصقة يشترط فيه المسلم والكافي
والذكر والانثى **وقال لا لهم وبغيرهم من يسكن تحتهم** **وجمعهم مسجد** لانهم ع م قال لا صلوة بحجر المسجد الا في
المسجد ومن كل من سمع النداء **والاصهاره** اي اذا وصى لاصهاره كانت الوصية **لكل ذي رحم حرم من امرته**
لما روى ان النبي ع م لما تزوج صفية اعتق كل من ملك من ذي رحم محرم منها وكانوا يسبون اصهارا النبي ع م
اولاختانه يعني لو اوصى لاختانه فلزوج كل ذات رحم محرم منه **كازواج البنات والعمات والحالات**
والعرف هكذا والحكم على العرف **ولا قرابة فيها** اي الوصية للزوجة **والاقر من كل ذي رحم محرم منه اثنين**
يعني يكون الوصية الاثنين منهم **فصاعدا عند اي ح** **وقال لكل من نسب اليه** سواء كان محرما او واحدا واثنين
الى اقصى اب له في الاسلام وهو اول اب سلم او اول اب ادرك الاسلام وان لم يسلم على حسب ما اختلف فيه
المشايخ وفايد هذا الخلاف يظهر في اولاد اب طالب فانه ادرك الاسلام وان لم يسلم فمن اوصى بثلث
ماله لاقرباء النبي ع م لا يدخل فيها اولاد اب طالب على قول من شرط الاسلام ويدخلون على قول من شرط ادراك
الاسلام واما اولاد العباس فبدخلون فيها اتفاقا وعلى هذا الخلاف ضلوا وصى لارحامه او لاسنابه اما لولده
هذه الالفاظ الاقرب فالاقرب لا يعتبر الجمع اتفاقا لان الاقرب اسم فخرج تفسير الاول ويدخل فيه المحرم
وغیره ولكن يقدم الاقرب بصرح شرطها في **الحقايين** **ولا يدخل الوالدان والولد** في الاقرباء اتفاقا لانهم لا يسمون
الاقرباء عرفا ولهما ان الاسم شامل لكل قال الله تعالى ولذي القربى ههنا وكل قريب طلقا **وله** انه ذكرهم بلفظ الجمع
واقبله اشان حتى لو كان واحد يستحق النصف دون الكل لان الوصية اخت الميراث والجمع المذكور فيه اشان
ويعتبر الاقرب فالاقرب كما في الميراث ويعتبر المحرمته لان القريب المطلق هو المحرم والاقرب لان غير المحرم والابعد
بعيد من وجهه ولهذا لم يجب نفقته عليه وجاز نكاحه **واذا دخل محمد في الوصية لاقر بانه الجدة والولد** وقال
لا يدخلان لان القريب بقربة الولد لا يطلق عليه اسم القريب عرفا **ولها** ان الله تعالى عطف الاقربين على
الوالدين في قوله للوالدين والاقربين والعطف يقتضي المغاي واذا خرج الوالدان خرج الولد لا اتصاله
به بقى الجد وولد الولد داخلان في ذى القرابة حقيقة **فلو كان له** اي للموصي خير الوصية باقر بانه **ومات** **ونال** فيها

الالبوصية **للعين** عند ابي ح لان الاقربية معتبرة عنده **وقال ابنهم ارباعا** لانها لا يعتبران الاقرب
 ولو كان عم واحد فله نصف الثلث عنده وعندهما لو كان له عم وعمّة وخال فالوصية للعم والعمّة لا ستوانهما في
 القرابة وضع في الاقرباء لانه لو قال لقرابته اولدوى قرابته اولدوى نسبته يستحق الواحد كل الوصية اتفاقا
 من تخايون **ابنني فلان وله** اي فلان **ذكور وانا** يخص ابو يوسف ذكورهم بالوصية لان اسم البنين
 حقيقة في الذكور دون الاناث **واشرك محمد بنهم بالسوية** قبل بقوله وله ذكور وانا لان لو كان الكل
 اناثا لا يدخلن في الوصية اتفاقا المراد من فلان رجل معين لانه لو اوصى لبني تميم يدخل فيه الاناث اتفاقا من تخايون
محمد ان اسم البنين يتناول الذكور والاناث عند الاختلاط بقوله تعالى يا بني آدم **كافي ولد فلان** اي كما اوصى
 لولد فلان يتناول اللفظ الاول الكل اتفاقا **اولورثة** يعني لو اوصى لورثة فلان **قسمت** الوصية **لذكر مثل حظ الانثيين**
 اعتبارا باليراث **ولا اهل فيها** اي الوصية **لزوجته** عند ابي حنيفة لان الامل في الغالب زوجته قال الله تعالى خيرا
 عن موسى عم وسار باهل اي زوجته **وقالا** الوصية لكل **عن في عياله** اعتبارا للعرف بويده قوله تعالى خيرا
 يوسف عم فالتوى باهلكم اجمعين **او المولى** يعني اذا اوصى لمولى فلان وليس لفلان موال اعتقهم **وله مولى**
ابورث ولاهم يعني لو كان ابوه اعتق عبيد اقامات وورث ولاهم **اعلمها** اي ابو يوسف الوصية **لهم** اي للمولى ابوه
 ان لم يكن له موال لانه ورث ولاهم عن ابيه فصار كمواليه ولهذا يجوز ميراثهم في تناوله مطلق الاسم **ومنهم محمد**
 اي قال لاشي لهم لان مولى الرجل حقيقة معقوه وهم معق غيرهم وانما يجوز ميراثهم بسبب العصوبة **ويوكل له موال**
 اي للموصي عبيد اعتقهم وموال اعتقهم ابوه **فما كانت منفعا** **الشركة** اي لا يدخل في الوصية مواليه ومولى ابيه
 عندنا وعند ابي يوسف الوصية لمواليه خاصة ان كان له موال وان لم يكن لمولى ابيه وعند محمد لاشي لمولى
 ابيه وقال زفر يدخل لانهم كلهم مواليه **لان ولنا** ان المولى ان جعل نجارا في معق ابيه يلزم من الشركة جمع
 بين الحقيقة والحجاز وان جعل حقيقة يلزم تعم الشركة وكلها ممنوع **المجد** اي لو اوصى بثب ماله **للمجد من غير**
ذكر اتفاق اي من غير ان يقول يتفق على **المجد** **بطلها** اي ابو يوسف تلك الوصية لان المسجد ليس باهل تلك
 والوصية تملك فاذا ذكر النفقة عليه كان واقعا على مصالحه **واجازها** محمد حملا لكلامه الى انصرف
 الى مصالحه تصححها له هذا اخر الكلام الحمد لله على التمام والرسول افضل السلام تمت كتاب يقول
 وحسن توفيقه على ابد ضعيف

